

مَدِينَةُ كَوْنِ النَّظَرِ

فِي شَرْحِ مَنْظُومَةِ عَلِيمِ الْأَنْشَرِ

شَرْحُ الْفَنِ السُّيُوطِيِّ

تَأَلَّفَ  
مُحَمَّدُ مَحْفُوظُ بْنُ عَبْدِ الشَّرِيفِ

مُهَيَّيَّهٌ وَضَعَهُ أَمَامِيَّةٌ وَصَبَّاهُ  
مُحَمَّدُ مِرْاجِي

ذَا الزَّكَاةِ كَثِيرٌ



مَنْعُ كَيْدِ النَّظِيرِ

فِي شَرْحِ مَنْظُومَةِ عِلْمِ الْأَشْرِ

، شَرْحُ الْفَنِّ الشَّيْطَانِيِّ ،

○ الموضوع: علوم حديث

العنوان: منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر

تأليف: محمد محفوظ عبد الله الترمسي

تحقيق: محمد مرابي

# الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م

ISBN 978-614-415-064-1

© حقوق الطبع محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من الناشر.

ISBN 978-614-415-064-1



9 786144 150641

○ الطباعة: مطبعة IPEX - بيروت / التحليل: شركة فؤاد البعينو للتحليل - بيروت

○ الورق: أبيض / الطباعة: لوانان / التحليل: في

○ القياس: 24x17 / عدد الصفحات: 824 / الوزن: 1350 غ

دمشق - سوريا - ص.ب : 311

حلبوني . جادة ابن سينا . بناء الجابي - صالة المبيعات تلفاكس: 2225877 - 2228450

الإدارة تلفاكس: 2243502 - 2258541

بيروت - لبنان - ص.ب : 113/6318

برج أبي حيدر . خلف دبوس الأصلي . بناء الحديقة - تلفاكس : 817857 01 - جوال : 03 204459

www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com



# مَنْعُ هَجْزِ ذَوِي النَّظَائِمِ

في شرح منظومة علم الأثر  
، شرح الفين السُّيُوطِي ،

تَأَلَّفَ  
محمَّد محفوظ بن عبد الله التَّمَسِّي  
(ت: ١٣٢٩ هـ)

حَقَّقَهُ وَضَحَّجَ أَمَارَتُهُ دَسَّطُ رَضَّه  
مُحَمَّد مِرَاجِي

ذَا الزَّائِكُ كَثِيرٌ





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نعمه ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [ آل عمران : ١٠٢ ] .

﴿ يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَّوْا خَلْقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [ النساء : ١ ] .

﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٦٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [ الأحزاب : ٧٠ - ٧١ ] .

أما بعد : فإنَّ أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ،  
وشرُّ الأمور محدثاتها ، وكلُّ محدثة بدعة ، وكلُّ بدعة ضلالة ، وكلُّ ضلالة في النار .

وبعد ، فإنَّ الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني للإسلام ، فهو من أشرف العلوم وأجلها ، وأنفعها وأبقاها ذكراً ، وأعظمها أثراً بعد علم القرآن الكريم .

وقد غنيت الأمة الإسلامية من لدن عصر الرسول ﷺ بحفظ الأحاديث

وروايتها ، والالتزام بها علماً وعملاً وسلوكاً وأخلاقاً ، ثم عنيت بجمعها ، وتدوينها في كتب الأحاديث كالصحيح ، والسنن ، والمسانيد ، والمعاجم ، والجوامع ، والمشيخات ، والأجزاء ونحوها .

وقد بذلَ علماء الحديث أقصى جهدهم في نشر الحديث النبوي وتعميمه بين الناس بالرواية والكتابة ، وضخّوا بأعلى ما يملكون في سبيل الدِّفاع عنه ، وقد دفعهم ذلك إلى تأسيس بعض العلوم التي تساعد على معرفة درجة الأحاديث من الصَّحة والضعف ، ومعرفة أحوال الرِّوَاة ، مستعملين في ذلك أدقَّ وأحكم قواعد التَّنْقَد العلمي الصحيح ، الذي لم يُعرف في أيِّ أُمَّة من الأمم الأخرى .

وأول من صَنَّف في هذا الفنَّ تصنيفاً علمياً ، وقفَدَ قواعده وأصلَ أصوله هو القاضي أبو محمد الرَّامِهُزْمِيّ ( ت : ٣٦٠ هـ ) ، في كتابه « المحدث الفاصل بين الراوي والواعي » ، ولكنه لم يستوعب جميع أبحاث هذا الفنَّ .

ثم جاء الحاكم أبو عبد الله النَّيسابوريّ ( ت : ٤٠٥ هـ ) فصنَّف « معرفة علوم الحديث » ، ولكن - كما قال ابن حجر - لم يهذَّب ولم يُرتَّب .

ثم تلاه الحافظ أبو نُعيم الأصبهانيّ ( ت : ٤٣٠ هـ ) ، فعمل على كتاب الحاكم مُستخرِجاً ، وأبقى أشياء للمتعبِّ .

ثم جاء الحافظ الخطيبُ أبو بكر البغداديّ ( ت : ٤٦٣ هـ ) ؛ فصنَّف في قوانين الرواية كتاباً سَمَّاه « الكفاية في علم الرواية » ، وفي آدابها كتاباً سَمَّاه « الجامع لأدب الراوي والسامع » .

ثم جاء بعده القاضي عياض ( ت : ٥٤٤ هـ ) ، فصنَّف كتاباً سَمَّاه « الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السَّماع » .

وصنَّف أيضاً أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانسي ( أو الميانجي ) ( ت : ٥٨١ هـ ) جزءاً سَمَّاه « ما لا يسعُ المحدث جهله » ، وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت وبُسِطت ليتوفَّرَ علْمُها ، واختُصرت ليتيسَّرَ فهمُها ، إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقيِّ الدين أبو عمرو عثمان بن الصَّلَاح عبد الرحمن الشَّهْرُزُوريّ



نزِيلُ دمشق ( ت : ٦٤٣ هـ ) ؛ فصَّفَ كتابه « علوم الحديث » المشهور بـ : « مقدمة ابن الصَّلاح » ، فاعتنى بتصانيف الخطيب المفرَّقة ، فجمع شتات مقاصدها ، وضمَّ إليها من غيرها نُحْبَ فوائدها ، فاجتمع في كتابه ما تفرَّق في غيره ؛ فلهذا عكفَ الناسُ عليه ، وساروا بسيره ، فلا يُحصى كم ناظم له ومختصر ، ومستدرِك عليه ومقتصر ، ومُعَارِضٍ له ومُنْتَصِرٍ<sup>(١)</sup> .

فمَنَ نَظَمَ هذه « المقدمة » الحافظ زين الدِّين أبو الفضل عبد الرحيم العراقي ( ت : ٨٠٦ هـ ) ، في ألفية ، وزاد على ابن الصلاح أموراً كثيرة ، وعمل عليها شرحاً سمَّاه « فتح المغيث » ، كما شرح « ألفية العراقي » السخاوي ، وسمَّاه أيضاً « فتح المغيث » ، وهو من أوسع كتب مصطلح الحديث ، وأغزرها مادة على الإطلاق .

ثم جاء السيوطي فنَظَمَ ألفية استدرَكَ فيها الكثير على العراقي ، وزاد إضافات كثيرة عليها .

هذا ؛ ومن المصنَّفات الجامعة والموسَّعة لدئ المتأخرين « توضيح الأفكار » للصنعاني ( ت : ١١٨٢ هـ ) ، و« ظَفَر الأمانى بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني » لعبد الحي اللكنوي الهندي ( ت : ١٣٠٤ هـ ) ، و« توجيه النظر إلى أصول الأثر » للعلامة طاهر الجزائري ( ت : ١٣٣٨ هـ ) ، كما صنَّف العلامة جمال الدين القاسمي الدمشقي ( ت : ١٣٣٢ هـ ) كتاباً سمَّاه « قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث » .

فهذه جملة من مصنَّفات علم مصطلح الحديث ، وقد تركتُ جانباً كبيراً منها لم أتناول ذكره خشية الإطالة ، ولعل في ذلك بعض كفاية .

### شَرَّاحُ أَلْفِيَةِ السِّيُوطِيِّ :

كما سبق وأن ذكرت ؛ فإنَّ « ألفية السيوطي » من أوسع المنظومات وأشملها

(١) مقدمة « نزهة النظر » ص ٣٨ .

في هذا الفن ؛ لذا اهتمَّ بها الكثير من العلماء بالشرح والتوضيح ، فممنَّ شرح هذه الألفية :

- جلال الدين السيوطي نفسه ، فقد شرح ألفيته في كتاب سَمَاءَ « البحر الذي زخر شرح ألفية أهل الأثر » ولم يكمله .

- شرح الشيخ أحمد شاكر - وهو مطبوع ، وقد استفدنا من بعض تعليقاته .

- شرح الشيخ محيي الدين عبد الحميد - مطبوع .

- شرح الشيخ علي بن آدم الإثيوبي المسمَّى « إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر » - وهو مطبوع .

- « منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر » للشيخ محمد محفوظ الترمسي ، وهو كتابنا هذا .

ترجمة الناظم<sup>(١)</sup> :

هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الحضري الأسيوطي . أبو الفضل جلال الدين الشافعي .

ولد بعد المغرب مستهل رجب سنة ( ٨٤٩ هـ ) ، ونشأ يتيماً ؛ فحفظ القرآن وله دون ثمانين سنين ، والكثير من المتون العلمية ، وتبحَّر في كثير من العلوم ؛ فقد قال عن نفسه في « حسن المحاضرة » : رُزِقْتُ التبَّخُّر في سبعة علوم : التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبديع ، على طريقة العرب والبلغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة . ثم قال : ودون هذه السبعة في المعرفة : أصول

(١) انظر ترجمته في : « شذرات الذهب » ( ٨ / ٥١ ) ، و « البدر الطالع » ( ١ / ٣٢٨ ) ،

و « حسن المحاضرة » ( ١ / ١٨٨ ) ، و « هدية العارفين » ( ١ / ٥٣٤ ) ، و « الأعلام »

( ٣ / ٣٠١ ) .

الفقه ، والجدل ، والتصريف ، ودونها الإنشاء والترسل والفرائض ، ودونها القراءات ولم آخذها عن شيخ ، ودونها الطب .

### مؤلفات السيوطي :

ترك السيوطي ثروة هائلة من المؤلفات في شتى الفنون ، وقد ذكر في « حسن المحاضرة » نحواً من ثلاثمئة ، تدور بين كتب كبيرة ورسائل صغيرة في كرايس ، وذكر تلميذه الداودي المالكي أنها زادت على خمسمئة مؤلف ، فمن هذه المؤلفات :

« تدريب الراوي شرح تقريب النواوي » ، و« تنوير الحوالك شرح موطأ مالك » ، و« الدر المنثور في التفسير بالمأثور » ، و« الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير » ، و« جمع الجوامع » ، و« اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » ، و« الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة » ، و« الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة » ، و« الأشباه والنظائر » في القواعد الفقهية ، و« المزهر في علوم اللغة » ، و« بغية الوعاة في طبقات النحاة » ، و« طبقات الحفاظ » ، وغير ذلك .

### وفاته :

أصيب السيوطي بوزم شديد في ذراعه اليسرى ، توفي إثره بسبعة أيام في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة ( ٩١١ هـ ) ، وقد استكمل من العمر إحدى وستين وعشرة أشهر وثمانية عشر يوماً ، ودفن بحوش قوصون خارج باب القرافة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

### ترجمة الشارح<sup>(١)</sup> :

هو محمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي الأندلسي المكي ، فقيه

(١) انظر ترجمته في : « الأعلام » ( ٧ / ١٩ ) ، و« فهرس الفهارس » للكتاني ( ١ / ٥٠٣ ) .



شافعي ، من القراء ، له اشتغال في الحديث ، تلقى الفقه والحديث عن والده وغيره ، له عدة تأليف ، منها :

- موهبة ذي الفضل على شرح مقدمة بافضل ، ذكره صاحب « الأعلام » .
- تعميم المنافع بقراءة الإمام نافع . ذكره صاحب « الأعلام » .
- الرسالة الترمسية في إسناد القراءة العشرية . ذكره صاحب « فهرس الفهارس » .
- المنحة الخيرية في أربعين حديثاً في أحاديث خير البرية . ذكره صاحب « فهرس الفهارس » .
- منهج ذوي النظر في شرح ألفية علم الأثر ، وهو كتابنا هذا . ذكره في « الأعلام » و « فهرس الفهارس » .

- كفاية المستفيد لما علا للترمسي من الأسانيد . قال الكتاني في « فهرس الفهارس » ( ١ / ٥٠٤ ) عن هذا الكتاب : هو الثبت العالم الفاضل الشيخ محمد محفوظ بن الشيخ عبد الله بن المنان الترمسي ، المكي الفقيه الشافعي ، من علماء مكة في عصرنا هذا ، افتحه بذكر مشايخه بالسماع ، كوالده ومحمد صالح السماراني ، وغيرهم ، ثم قال : صدّره بأسانيد علم التفسير ثم علم الفقه الذي تلقاه عن والده عبد المنان الترمسي عن محمد شطا . . . عن الحنفي بأسانيده . وقال أيضاً : ثم إسناد علم الآلات وعلم الأصوليين ، ثم علم التصوف والأوراد ، وأتمّه سنة ( ١٣٢٠ هـ ) بمكة المكرمة .

### وفاته :

توفي الشيخ محمد محفوظ الترمسي سنة ( ١٣٢٩ هـ ) الموافق لـ : ( ١٩١١ م ) .

### عملي في الكتاب :

- اعتمدت في تحقيق نصّ هذا الكتاب على نسخة مخطوطة ، ونسخة

مطبوعة ، فالنسخة الأولى مصوّرة من جامعة الرياض ، تحت رقم : ( ١٦٦٦ ) ، وهي ناقصة الآخر ، وهي نسخة حسنة ، وخطها معتاد ، كتبت أبيات الألفية في الحاشية ، وفي الشرح باللون الأحمر .

أما النسخة المطبوعة ، فهي طبعة حجرية من مطبوعات مصطفى البابي الحلبي ، وفيها الكثير من الأخطاء والسقطات .

- وبما أن الشارح قد اعتمد اعتماداً شبه كلي على « تدريب الراوي » ، و « مقدمة ابن الصلاح » و « نزهة النظر » في شرح هذه الألفية ، كما صرّح به في أول الكتاب ؛ فإنني جعلتُ هذه الكتب الثلاثة أصولاً أخرى قابلتُ بها هذا الشرح .

وقد تبين لي أثناء المقابلة أنَّ الشيخ الترمسي اعتمد كثيراً على « تدريب الراوي » بالدرجة الأولى ، ثم « مقدمة ابن الصلاح » ، وأحياناً « نزهة النظر » ، لذلك فقد صححتُ الكثير من الأخطاء الواقعة في المطبوع ، وأحياناً في المخطوط من خلال هذه الكتب الثلاثة .

ثم ما كان من زيادة في « التدريب » فقد جعلته بين معقوفتين ، ولم أشر في الحاشية إلى ذلك ، فليتنبه . أما ما كان من زيادة من غير « التدريب » فإنني أذكر ذلك في الحاشية .

- خرّجت الأحاديث والآثار بشكل مختصر .

- أثبت تعليقات الشيخ أحمد شاكر التي رأيت أن فيها فائدة زائدة على شرح الشيخ الترمسي ، ووضعت حرف ( ش ) في آخر كلامه إن لم أكن صدّرت تعليقاته بذكر اسمه ، ولم أثبت جميع تعليقات الشيخ أحمد شاكر ؛ لأنّ جلّ تعليقاته من « التدريب » أو من شرح الشيخ الترمسي ، فما كان فيه فوائد زائدة أثبتتها .

- ترجمتُ للناظم والشارح ترجمة موجزة ووافية .

- ضبطتُ الكلمات الضرورية التي قد تشكل على القارئ .

- وضعتُ للكتاب فهرس علمية : فهرس الآيات ، وفهرس الأحاديث

والآثار ، وفهرس تفصيلي لموضوعات الكتاب .

وتسهيلاً للحفظ وضعتُ « ألفية السيوطي » كاملة في آخر الكتاب ، وقمت بضبطها على نسخة خطية نفيسة ، كتبت في زمن المؤلف سنة ( ٨٨٩ هـ ) ، وناسخها هو عبد الرحمن بن علي الخطيب ، وهي نسخة محفوظة في مكتبة الأسد بدمشق ، مصوّرة عن المكتبة الرفاعية بحلب ، تحت رقم ( ١٧٤٦٥ ) . ثم قابلت الأصل المخطوط على نسخة الترمسي ( وهو كتابنا هذا ) ، ونسخة أحمد شاكر ، ونسخة محي الدين عبد الحميد .

ورمزت للأصل بالحرف ( خ ) ، وللثانية بالحرف ( ت ) ، وللثالثة بالحرف ( ش ) وللرابعة بالحرف ( م ) .

كما استفدت أحياناً من شرح الشيخ آدم الأثيوبي المسمى بـ : « إسعاف ذوي الوطر في شرح نظم الدرر » .

هَذَا ، وَإِنْ كُنْتُ أَصَبْتُ فِي خِدْمَةِ هَذَا الْكِتَابِ ؛ فَذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَمَنِّهِ ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ جَانَبْتُ الصَّوَابَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ ؛ فَذَلِكَ مِنْ ضَعْفِي وَقِلَّةِ زَادِي . قَالَ الْحَرِيرِيُّ فِي « مِلْحَةِ الْإِعْرَابِ » :

وَإِنْ تَجِدَ عَيْباً فَسُدَّ الْخَلَا فَجَلَّ مِنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا  
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ  
الْعَالَمِينَ .

كتبه الفقير إلى رحمة الله

محمد مرابي

دمشق : ٢٣ ربيع الأول ١٤٣١ هـ

الموافق لـ : ١٣ / ٢ / ٢٠١٠ م





# صور المخطوطات









ما من احد منكم الا وله امر  
في شئ من امر الله ما شاء  
فمنه ما شاء وما رد به ما  
يريد منكم ما شاء منكم  
فانتم في ذلك منكم وما شاء

من عام إحدى وثلاثين إلى  
خمس مائة من الهجرة  
تلقين في خمسة الأسامي  
موسى وعلقب ذوالزبر  
والثاني ابراهيم الخليل  
عبد العلي تسعة وعشرون  
الذي اطلق وثاني في  
والثالث ابراهيم الخليل  
عبد العلي تسعة وعشرون  
والذي اطلق وثاني في  
والذي اطلق عبد الله  
وتبع في الخليل اودود  
مسلم ابن ماجه من بعد  
الحدود للخلق عام  
وفي عامه وثلاثين  
وبالله في التسع والتسعين

١٣١٥

لم يبلغ الوصف ما يبلغوا  
 فاعرف ما للمخطو والنديم  
 واحمد الله على الاكمال  
 مسلمات على قد استمر  
 والحمد لله اول والاخر  
 نبعثه سيدنا محمد وسلم  
 وعملوا في ذكره العاقلون  
 وقالوا في عظمة الجحش  
 عني الله عنه وعش والديه  
 واستبكت كتابها في يوم  
 الاول عام ٨٨٥ من الحجة  
 ونحبت بالقلم في يوم  
 اللهم صل على سيدنا محمد  
 وسلم عدد بياض الدار  
 والاحمر لافق الانبياء  
 والحمد لله رب العالمين

وعقل عن ذر الغافلون



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خَصَّ هذه الأمة بالأسانيد ، وأشهد أن لا إله إلا الله المبدئ  
المُعبد ، وأنَّ سيِّدنا محمداً عبده ورسوله ، شهادة ترفع مؤدِّيها إلى مراتب أولي  
التمجيد ، صَلَّى الله تعالى وسلَّم عليه وعلى آله المؤصولين بالشَّرف المزيِّد ، وعلى  
أصحابه الذين بذلوا نفوسهم في تبليغ الأحاديث وقمع انتحال المبطل العنيد ، وعلى  
التابعين لهم في حفظ الآثار والتأييد .

أما بعدُ : فيقول أحقرُّ الورى ، وأذلُّ مَنْ أمَّ القرى « محمد محفوظ بن عبد الله  
الترمسي » عامله الله بلطفه الجليِّ والخفيِّ : هذا تعليقٌ يخفُّ حمْلُهُ ، ويعمُّ إن  
شاء الله نفعه على « ألفية المصطلح » للحافظ الجلال السيوطي ، رحمه  
المولى المُعطي ، عملته تذكراً لي وللقاصرين مثلي ، وجعلتُ جلَّ مواده  
ومأخذه « مقدمة ابن الصلاح »<sup>(١)</sup> و « شرح النخبة »<sup>(٢)</sup> ، و « التدريب : في

(١) للإمام أبي عمرو عثمان الشهرزوري الشافعي ، المعروف بابن الصلاح ، ولد سنة  
(٥٧٧هـ) ، له عدة مؤلفات منها : « طبقات الفقهاء » ، و « أدب المفتي والمستفتي » ،  
و « شرح الوسيط » للإمام الغزالي ، و « شرح صحيح مسلم » ، و « علوم الحديث » المشهور  
بـ « مقدمة ابن الصلاح » ، توفي سنة (٦٤٣هـ) . انظر ترجمته في « شذرات الذهب »  
( ٥ / ٢٢١ ) ، و « وفيات الأعيان » ( ١ / ٣١٢ ) .

(٢) للحافظ ابن حجر العسقلاني ، وهو شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر =

شرح التقريب»<sup>(١)</sup> ، وهو العمدة فيها ؛ بيد أنه من مؤلفات صاحب الأبيات ، وهو أدري بما فيها ، ولا سيما مع ذكره أنه جعله شرحاً «للتقريب» خصوصاً ، ثم «لمقدمة ابن الصلاح» ولسائر كتب الفن عموماً ، وسميته :

« **مَنْهَجُ ذَوِي النَّظَرِ : فِي شَرْحِ مَنْظُومَةِ عِلْمِ الْأَثَرِ** »<sup>(٢)</sup>

وأسأل الله الكريم ، بجاه النبي الرؤوف الرحيم<sup>(٣)</sup> ، أن يوفقني لإتمامه مع الصواب ، وأن يجعله خالصاً لوجهه ، ونافعاً لأولي الألباب ، آمين .

### سَنَدِي فِي الْإِجَازَةِ :

وقد اتَّصَلْتُ إِلَيَّ روايةُ هذه المنظومة من عموم إجازة شيخنا العلامة : السيّد أبي بكر بن محمد شطا المكي ، عن العلامة : السيّد أحمد بن زيني دحلان ، عن الشيخ عثمان بن حسن الدميّاطي ، عن الشيخ عبد الله بن حجازي الشرقاوي ، عن الشمس محمد بن سالم الحفني . ( ح ) ومن إجازة شيخنا : السيّد محمد أمين بن

العسقلاني المصري الشافعي ، ولد سنة ( ٧٧٣ هـ ) بالقاهرة ، له مصنفات عديدة منها : « فتح الباري » ، و« تهذيب التهذيب » ، و« لسان الميزان » ، و« الإصابة في تمييز الصحابة » ، و« التلخيص الحبير » ، وغير ذلك ، توفي سنة ( ٨٥٢ هـ ) ، ودفن بالقرافة الصغرى بالقاهرة . انظر ترجمته في « الضوء اللامع » للسخاوي ( ١ / ٢٦٨ ) ، و« الأعلام » ( ١ / ١٧٨ ) .

(١) « التدريب » للحافظ السيوطي صاحب النظم ، وأما « التقريب » فهو للإمام النووي ، اختصر فيه كتاب « إرشاد طلاب الحقائق » ، الذي هو بدوره اختصار لـ « مقدمة ابن الصلاح » .

(٢) كذا سمّى الشارحُ ألفية السيوطي « بـ » منظومة علم الأثر » ، والذي ذكره صاحب « الرسالة المستطرفة » و« كشف الظنون » وغيرهما أن اسمها « نظم الدُرر في علم الأثر » .

(٣) التوسل بدعائه في حياته ﷺ لا بأس به ، أما بعد موته ، فلا يتوسل إلا بالإيمان به ، وبمحبة طاعته ﷺ ، وأما السؤال بالجاه فهو مما لم يشرع لنا أن نتقرب به إلى ربنا . انظر : « شرح الطحاوية » ص ٢٣١ .

أحمد المدني ، عن الشيخ عبد الحميد الشرواني ، عن الشيخ إبراهيم السيجوري ، عن الشيخ الشرقاوي ، عن الحفني ، عن محمد بن محمد البديري ، عن علي بن علي الشبرايملي ، عن علي الحلبي ، عن النور الزياي ، عن السيّد يوسف الأرميوني ، عن المؤلّف .

قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) أي : بِاسْمِ الْمَعْبُودِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ ، الْمُسْتَحَقِّ لِجَمِيعِ الْكَمَالَاتِ لِدَاثِهِ ، أَصْنَفُ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ إِجْمَالًا ، وَأَوَّلُ بَيْنَ كُلِّ نَوْعٍ وَنَوْعٍ تَفْصِيلًا . سأل عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه النَّبِيَّ ﷺ عَنْ « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » فَقَالَ : « هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْمِ اللَّهِ الْأَكْبَرِ إِلَّا كَمَا بَيْنَ سَوَادِ الْعَيْنِ وَبَيَاضِهَا مِنَ الْقُرْبِ » ، رواه الحاكم وقال : صحيح الإسناد<sup>(١)</sup> .

وَأَسْنَدَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ : « اللَّهُ هُوَ الْأَسْمُ الْأَعْظَمُ »<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ<sup>(٣)</sup> ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ أَنَّهُ قَالَ : « اللَّهُ ذُو الْأَلُوهِيَةِ وَالْعِبُودِيَةِ عَلَى خَلْقِهِ أَجْمَعِينَ » ، وَالرَّحْمَنُ : الْفَعْلَانُ مِنَ الرَّحْمَةِ ، وَالرَّحِيمُ : الرَّفِيقُ بِمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْحَمَهُ ... إلخ . وَعَنْ الْعَزْزَمِيِّ قَالَ : الرَّحْمَنُ بِجَمِيعِ

(١) الحاكم في « المستدرک » ( ١ / ٧٣٨ ) ، وأخرجه العقيلي في « الضعفاء » ( ٢ / ١٦٢ ) ، وابن أبي حاتم في « تفسيره » ( ١ / ٢٥ ) ، والبيهقي في « الشعب » ( ٢٣٢٧ ) ، والخطيب البغدادي في « تاريخه » ( ٧ / ٣١٣ ) . وقال الذهبي في « ميزان الاعتدال » ( ٢ / ١٨٢ ) : خبر منكر ، بل كذب .

(٢) ابن أبي حاتم في « تفسيره » ( ١ / ٢٥ ) ، وذكره السيوطي في « الدر المنثور » ( ١ / ٢٣ ) ، وعزاه أيضاً لابن أبي شيبة ، والبخاري في « تاريخه » ، وابن الضريس في « فضائله » .

(٣) في تفسيره : « جامع البيان في تأويل آي القرآن » ( ١ / ٧٨ ) .

١ - اللَّهُ حَمْدِي وَإِلَيْهِ أَسْتَشِيدُ وَمَا يَثُوبُ فَعَلَيْهِ أَغْتَمِدُ

الخلق ، والرحيم : بالمؤمنين<sup>(١)</sup> . وبذلك كله يعلم مناسبة جمع الثلاثة في البسملة ، وفي الاختصار على الرحمن والرحيم ؛ إشارة إلى أن رحمته عز وجل سبقت غضبه .

ثم لما شاهد المصنف المنعم الحقيقي ، ورأى في ضمن الوصفين عموم الإنعام الدنيوي والأخروي ؛ أردف البسملة بالحمدلة فقال :

( الله ) تبارك وتعالى لا لغيره ( حمدِي ) الذي هو لغة : الوصف بالجميل ، وعرفاً : فعلٌ يُنبئ عن تعظيم المنعم لإنعامه .

روى أحمد وغيره<sup>(٢)</sup> خبر : « إِنَّ رَبَّكَ يَحُبُّ الْحَمْدَ » ، والدلمي وغيره<sup>(٣)</sup> خبر : « الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ ، مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَا يَحْمَدُهُ » ، وعن ابن عباس : « الْحَمْدُ لِلَّهِ كَلِمَةُ الشُّكْرِ ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، قَالَ : شَكَرَنِي عَبْدِي »<sup>(٤)</sup> ،

(١) المصدر السابق .

(٢) أحمد ( ٣ / ٤٣٥ ) ، والبخاري في « الأدب المفرد » ( ٨٥٩ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ٧٧٤٥ ) ، والطبراني في « الكبير » ( ٨٢٠ ) ، والبيهقي في « الشعب » ( ٤٣٦٦ ) ، من حديث الأسود بن سريع ، وإسناده ضعيف ، لكن له شاهد من حديث ابن مسعود بلفظ : « وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » ، أخرجه البخاري ( ٤٦٣٤ ) ، ومسلم ( ٦٩٩١ ) .

(٣) ذكره السيوطي في « الدر المنثور » ( ١ / ٣٠ ) ، وعزاه للدلمي في « مسند الفردوس » ، وعبد الرزاق في « المصنف » ، والحكيم الترمذي في « نوادر الأصول » ، والخطابي في « الغريب » ، والبيهقي في « الأدب » ، والثعلبي ، عن عبد الله بن عمرو ، وقال في « تدريب الراوي » ( ١ / ٦٦ ) : إسناده رجاله ثقات ، ولكنه منقطع عن ابن عمرو بن العاص .

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في « تفسيره » ( ١ / ٢٦ ) ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وذكره السيوطي في « الدر المنثور » ( ١ / ٣٠ ) وعزاه لابن جرير ، وابن المنذر .

## ٢ - ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ خَيْرُ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ سَرْمَدٍ

وفي « صحيح مسلم » : « الحمد لله تملأ الميزان »<sup>(١)</sup> ، وتقديم « لله » لإفادة زيادة الاختصاص والحصر .

ثم لما كان من عادة البلغاء تحسين ما يكسب الكلام رونقاً وطلاوةً ولا سيما الابتداء ، أتى بما فيه براعة الاستهلال ، مع الإشارة إلى أن تيسير هذه المنظومة التي هي نعمة ، أي نعمة من صدق اعتماده واستناده وتوكله على الله تعالى في جميع أموره ، فقال :

( وإليه ) لا إلى غيره ( أَسْتَنْدِ ) في إتمامها ، فإنه لا يخيب مَنْ استندَ إليه ( وما يَنْتُوبُ ) ني ، أي : يُصَيِّبُنِي ( فعليه ) وحده ( اعْتَمِدِ ) فإنه لا يردُّ مَنْ اعتمدَ عليه ، والاستناد والاعتماد يصحُّ - كما قاله المحقق ابن حجر - أن يدعى ترادفهما ، وأن الثاني أخصّ ، وإليه يؤمى صنيعُ المصنّف .

( ثُمَّ ) للترتيب الذكري والرتبي ( عَلَى نَبِيِّهِ ) بالهمزة وتركه لغتان فصيحتان ، وبهما قرئ في السبعة ، مِنَ النَّبَأِ بمعنى الخبر ، أَوْ مِنَ النَّبَوَةِ بمعنى الرِّفْعَةِ . وأما خبرُ الحاكم عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال : « جاء أعرابيٌّ إلى رسول الله ﷺ فقال : يا بنيء الله ، فقال : لستُ بنبيء الله ، وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللَّهِ »<sup>(٢)</sup> فقال الحافظ الذهبي : إنه خبرٌ منكروٌ ، وحمُران - أحدُ روايته - رافضِيٌّ ليس بثقة<sup>(٣)</sup> . انتهى .

سيّدنا ( مُحَمَّدٌ ) وآله وصحبه ( خَيْرٌ ) أي : أفضل ( صَلَاةٍ ) أي : رحمة مقرونة بالتعظيم ( و ) خير ( سَلَامٍ ) أي : تسليم من الآفات المنافيات لغاية

(١) مسلم ( ٥٣٤ ) ، من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه .

(٢) الحاكم في « المستدرک » ( ٢ / ٢٥١ ) ، وأخرجه ابن عدي في « الكامل » ( ٢ / ٤٣٧ ) .

(٣) وقال الحافظ في « التّقریب » : حمُران بن أعين ، الكوفي ، مولی بني شيّان ، ضعيف ، رُمي بالرفّض .



الكمالات (سَرَمَد) أي : دائم من السَّرَد ، وهو المتابعة ، والميم مزيدة كميم « دُلامص<sup>(١)</sup> » ، وعُلم ممّا قَرَرناه أن « خير » أفعِل تفضيل ، أصله أَخِير ، حُذفت الهمزة ونُقلت فتحه الياء إلى الخاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، ومثله شَر ، أصله أَشَر ، قال في « الكافية الشافية »<sup>(٢)</sup> :

وغالباً أغناهم خيرٌ وشرٌ عن قولهم أخير منه وأشر وأتى بالصلاة عليه ﷺ لخبر : « مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَصَلِّيْ عَلَيْهِ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ » رواه الطبراني وغيره<sup>(٣)</sup> ، وفي رواية ضعيفة من حديث الحمدة : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ [ فِيهِ ] بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيَّ فَهُوَ أَتَر مَمْحُوقٌ مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ »<sup>(٤)</sup> وبالسَّلام أيضاً ، فراراً من كراهة الأفراد كما نقلها النووي عن العلماء .

- (١) الدُّلامص : البَرَّاق ، واللَّماع . انظر : « تاج العروس » البحر المحيط : ( دلمص ) .
- (٢) لابن مالك الأندلسي ، صاحب « الألفية » الشهيرة في علمي النحو والصرف ، و « لامية الأفعال » ، و « التسهيل » ، و « عمدة الحافظ » ، توفي سنة ( ٦٧٢ هـ ) ، و « الكافية الشافية » منظومة شعرية في ألفين وسبعمئة بيت تقريباً ، وتولى شرحها هو بنفسه . انظر ترجمته في : « بغية الوعاة » ( ١ / ١٣٠ ) ، و « شذرات الذهب » ( ٥ / ٣٧٣ ) .
- (٣) الطبراني في « الأوسط » ( ١٨٣٥ ) ، من حديث أبي هريرة ، قال الحافظ العراقي في « تخريج أحاديث الإحياء » ( ١ / ٢٦٢ ) : أخرجه الطبراني في « الأوسط » ، وأبو الشيخ في « الثواب » ، والمستغفري في « الدعوات » من حديث أبي هريرة بسند ضعيف .
- (٤) أخرج أبو داود ( ٤٨٤٠ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ١٠٣٢٨ ) ، وابن ماجه ( ١٨٩٤ ) ، وأحمد ( ٢ / ٣٥٩ ) ، وابن حبان ( ١ ) ، من حديث أبي هريرة بلفظ : « كل أمر - وفي بعض الروايات : كلام - لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » من حديث أبي هريرة ، وإسناده ضعيف .

وأورده السيوطي في « الجامع الكبير » ( ١٥٧٦٢ ) ، وعزاه للرهاوي ، وانظر : « إرواء الغليل » ( ٢ ) .

- ٣ - وَهَذِهِ أَلْفِيَّةٌ تَحْكِي الدَّرَرَ      مَنظُومَةٌ صَمَّتْهَا عِلْمُ الْأَثَرِ  
٤ - فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِي      فِي الْجَمْعِ وَالْإِجَازِ وَائْسَاقِ

( و ) بعد ، فر ( هذه ) المعاني الحاضرة ذهنًا تقدّمت الخطبة أو تأخّرت : أرجوزة ( أَلْفِيَّةٌ ) منسوبة إلى الألفِ المفرد ، فيكون مجموعُ الشطرين بيتًا ، وهو المتعارف ( تَحْكِي ) أي : تُشابه ( الدَّرَرَ ) في التّقاسمة وعزّة الوجود ورفعة القيمة ، جمع دُرّة ، وهي الجوهرة العظيمة .

وقوله : ( مَنظُومَةٌ ) بالرفع نعتٌ للألفية ، أو بالنّصب حال من ضمير « تحكي » ( صَمَّتْهَا عِلْمُ الْأَثَرِ ) الآتي تعريفُهُ ، أي : مسائله ، والنّصمين جعل شيء في ضمن آخر ، وهو هنا من باب جعل المدلول في ضمن الدالّ ، أو من باب جعل الجزء في الكلّ ، حال كونها ( فائِقَةُ أَلْفِيَّةٍ ) العلامة الإمام الأثري الهمام الحافظ زين الدّين أبي الفضل عبد الرحيم بن حسين ( العراقي ) المتوفى سنة ( ٨٠٥ هـ ) رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى<sup>(١)</sup> ( فِي الْجَمْعِ ) للأنواع والمباني ( وَالْإِجَازِ ) للألفاظ مع كثرة المعاني ( وَائْسَاقِ ) أي : اجتماع بعضها مع بعض على وجهٍ مُناسب .

وإنما لم يفعل العراقيّ كذلك مُسايرة لأصله ، فإنَّ ابنَ الصّلاح لما وليّ تدريسَ الحديث بالمدرسة الأشرفيّة عمل كتابه ، وهذّب فنونه ، وأملاه شيئاً فشيئاً ، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرّقة ، وجمع شتات مقاصدها ، وضَمَّ إليها من غيرها نُحَبَّ فوائدها<sup>(٢)</sup> ، ولم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب بأن يذكر ما يتعلّق بالمتن

(١) هو زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن ، العراقي المصري الكردي ، أبو الفضل ، الحافظ الكبير ، محدّث الديار المصرية ، له عدّة مؤلفات منها : « المغني عن حمل الأسفار » ، « ألفية في السيرة » ، « ألفية الحديث » ، « ألفية في علوم القرآن » ، « التقييد والإيضاح » ، « طرح التثريب » وغير ذلك . انظر ترجمته في « شذرات الذهب » ( ٧ / ٥٥ ) ، و « أنباء الغمر » لابن حجر ( ٥ / ١٧٠ ) .

(٢) في الأصل : فوائد ، والتصويب من مقدمة « نزهة النظر » ص ٤١ .

وحده ، وما يتعلّق بالسند وحده ، وما يشتركان معاً ، وما يختصّ بكيفية التّحمّل والأداء وحده ، وما يختصّ بصفات الرواة وحده ؛ لأنه جَمَعَ متفرّقات هذا الفنّ من كتب الفنّ في ذلك الحجم اللّطيف ، ورأى أنّ تحصيله وإلقاءه إلى طلابه أهمّ من تأخير ذلك إلى تحصيل العناية التامّة بحُسن الترتيب .

وقد عكفَ عليه الناس ، فكم من ناظم له ومختصرٍ ومستدرِكٍ عليه ومقتصرٍ ومعارضٍ ومُنْتَصِرٍ ، وتبعه على ذلك الترتيب جماعة ؛ كالنوّي<sup>(١)</sup> ، والعماد ابن كثير<sup>(٢)</sup> ، والعراقي<sup>(٣)</sup> ، والبُلْقيني<sup>(٤)</sup> ، وغيره آخرون ؛ كابن جماعة<sup>(٥)</sup> ، والطبي<sup>(٦)</sup> والتبريزي<sup>(٧)</sup> والزركشي<sup>(٨)</sup> والمصنّف<sup>(٩)</sup> ، ولهم فيما عملوا مقاصدَ حسان<sup>(١٠)</sup> .

- (١) في « إرشاد طلاب الحقائق » ، واختصره أيضاً في « التّريب » ، الذي شرحه الناظم في « التّدريب » .
- (٢) في « اختصار علوم الحديث » ، وعليه تعليقات للشيخ أحمد شاكر وسَمّاها « الباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث » .
- (٣) في ألفيته الشهيرة ، وكذا في كتابه « التقييد والإيضاح » .
- (٤) في « محاسن الاصطلاح » .
- (٥) في « المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي » .
- (٦) في « الخلاصة في علوم الحديث » .
- (٧) في « الكافي » .
- (٨) في « نكتة على مقدمة ابن الصلاح » .
- (٩) في كتابه « تدريب الراوي شرح تقريب النواوي » ، وكذا في « ألفيته » التي يشرحها الترمسي .
- (١٠) وأهمّل المصنّف الحافظ ابن حجر ، فله أيضاً « النكت على مقدمة ابن الصلاح » وهي من أنفعها وأجلّها .

هـ - والله يُجْزِي سَابِغَ الْإِحْسَانِ لِي وَلَهُ وَلَذَوِي الْإِيمَانِ

( والله ) عزَّ وجلَّ ( يُجْزِي ) من الإجراء بالراء المهملة ، أو من الجزاء بالزاي ، فضلاً منه ( سَابِغَ الْإِحْسَانِ ) من إضافة الصِّفَةِ إلى الموصوف ، أي : الإحسان السابغ ، أي : التام ، وهو الجَنَّةُ ، فعن أنس بن مالك قال : « قرأ رسولُ الله ﷺ ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴾ [ الرحمن : ٦٠ ] ثم قال : أتدرون ما قال ربُّكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : يقول : هل جزاءُ مَنْ أنعمتُ عليه بالتوحيد إلا الجنة ؟ »<sup>(١)</sup> .

( لي ولهُ ) أي : للحافظ العراقي ( ولـ ) هؤلاء العلماء الأعيان وغيرهم من ( ذَوِي ) أي : أصحاب ( الإيمان ) أي : التَّصديق الجازم بكلِّ ما علم مجيئه ﷺ به بالضرورة إجمالاً في الإجمالي ، وتفصيلاً في التفصيلي .

فَذَوِي : جمع ذي بمعنى « صاحب » ، إلا أنَّ الأول يقتضي تعظيم المضاف إليها والموصوف بها بخلاف الثاني ، وَمِنْ ثَمَّ قال تعالى في معرض مدح يونس : ﴿ وَذَا النُّونِ ﴾ [ الأنبياء : ٨٧ ] والنهي عن اتباعه : ﴿ كَصَاحِبِ الْمَثْوَى ﴾ [ القلم : ٤٨ ] ؛ إذ النون لكونه جعل فاتحة سورة أفخم وأشرف من لفظ الحوت .

والجملة إنشائية أوردتها بصورة الخبر ؛ لأنه أبلغ في رجاء الإجابة حتى كأن ذلك واقع بالفعل ، وبدأ بنفسه ؛ لخبر أبي داود : « كان ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه »<sup>(٢)</sup> ،

(١) أخرجه البغوي في « تفسيره » ( ٤ / ٢٧٦ ) ، وعزاه السيوطي في « الدر المنثور » ( ٧ / ٧١٤ ) إلى الحكيم الترمذي في « نوارد الأصول » والديلمي في « مسند الفردوس » ، وابن النجار في « تاريخه » ، وذكره الألباني في « السلسلة الضعيفة » مختصراً ( ٤٩٨٤ ) .

وأخرجه البيهقي في « الشعب » ( ٤٢٧ ) ، من حديث ابن عمر ، وعزاه السيوطي أيضاً في « الدر المنثور » ( ٧ / ٧١٣ ) إلى ابن أبي حاتم وابن مردويه ، وقال البيهقي : تفرد به إبراهيم بن محمد الكوفي وهو منكر .

(٢) أبو داود ( ٣٩٨٤ ) ، وأخرجه الترمذي ( ٣٣٨٥ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ١١٣١٠ ) ، وابن حبان ( ٩٨٨ ) ، وأحمد ( ٥ / ١٢١ ) ، من حديث أبي بن كعب =

وقال عز وجل عن موسى : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾ [الأعراف : ١٥١] . وعَمَّ لثنائه تعالى على فاعليه بقوله : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا ﴾ [الحشر : ١٠] وقوله عن نوح : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [نوح : ٢٨] آمين .



## حَدُّ الْحَدِيثِ وَأَقْسَامُهُ

- ٦ - عِلْمُ الْحَدِيثِ ذُو قَوَانِينٍ تُحَدِّدُ يُدْرَى بِهَا أَحْوَالُ مَثْنٍ وَسَنَدٍ  
٧ - فَذَانِكَ الْمَوْضُوعُ وَالْمَقْصُودُ أَنْ يُعْرِفَ الْمُقْبُولُ وَالْمَرْذُودُ

### ( حَدُّ الْحَدِيثِ ) وَمَا يَتَّبِعُهُ ( وَأَقْسَامُهُ )

قَدَّمَهُ ؛ لِأَنَّ حَقَّ مَنْ طَلَبَ عِلْمًا أَيْ عِلْمَ كَانَ أَنْ يَتَصَوَّرَ - وَلَوْ بَوَاجِهِ مَا - وَحَدَّثَهُ  
الْجَامِعَةُ لِكَثْرَتِهِ ، وَالْمَوْجِبَةُ لِمَعْرِفَةِ مُسْتَمَدَّةٍ وَمَوْضُوعِهِ وَغَايَتِهِ ؛ لِثَلَاثٍ يَضِلُّ سَعْيُهُ ،  
فَإِنَّهُ لَوْ ائْتَدَفَعَ إِلَى الطَّلَبِ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَأْمَنَ فَوَاتُ مَا يَرْجِيهِ ، وَضِياعُ الْوَقْتِ فِيمَا  
لَا يَعْنِيهِ .

فـ ( عِلْمُ الْحَدِيثِ ) دَرَايَةُ كَمَا هُوَ الْمُرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُ  
الْإِسْلَامِ<sup>(١)</sup> . قَالَ الْأَمِيرُ : لَعَلَّ هَذَا فِي الْمَاضِي ، وَإِلَّا فَالْآنَ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ إِلَّا مَقْيَدًا  
بـ : « الْمَصْطَلَح » ؛ عِلْمُ ( ذُو قَوَانِينٍ تُحَدِّدُ ) أَي : مُضْبُوطَةٌ ، جَمْعُ قَانُونٍ بِمَعْنَى  
قَاعِدَةٍ ، وَهُوَ حُكْمٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ لِيَتَعَرَّفَ أَحْكَامُهَا مِنْهُ ( يَدْرَى بِهَا )  
أَي : يُعْرِفُ بِتِلْكَ الْقَوَانِينِ ( أَحْوَالُ مَثْنٍ وَ ) أَحْوَالُ ( سَنَدٍ ) مِنْ صَحَّةٍ ، وَحُسْنٍ ،  
وَضَعْفٍ ، وَرَفْعٍ ، وَوَقْفٍ ، وَقَطْعٍ ، وَغُلُوفٍ ، وَنَزُولٍ ، وَكَيْفِيَةِ التَّحْمُّلِ ، وَالْأَدَاءِ ،  
وَصِفَاتِ الرِّجَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

( فَذَانِكَ ) الْمَثْنُ وَالسَّنَدُ ، أَي : كُلُّ مِنْهُمَا هُوَ ( الْمَوْضُوعُ ) أَي : مَوْضُوعُ عِلْمِ  
الْحَدِيثِ ( وَ ) أَمَّا ( الْمَقْصُودُ ) مِنْهُ ، أَي : فَائِدَتُهُ فـ ( أَنَّ يُعْرِفَ ) الْحَدِيثَ

(١) يقصد به : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، قال ذلك في « النكت على مقدمة ابن الصلاح »

## ٨ - وَالسَّنَدُ الْإِخْبَارُ عَنْ طَرِيقٍ مَثْنٍ كَالْإِسْنَادِ لَدَى فَرِيقٍ

( المَقْبُول ) فَيُعْمَلُ بِهِ ( و ) يُعْرَفُ ( الْمَرْدُّود ) فَلَا يُعْمَلُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَوْجَدَ فِيهِ أَصْلُ صِفَةِ الْقَبُولِ ، وَهُوَ ثُبُوتُ صِدْقِ النَّاqِلِ ، أَوْ أَصْلُ صِفَةِ الرَّدِّ ، وَهُوَ ثُبُوتُ كَذِبِ النَّاqِلِ ، أَوْ لَا .

فَالأَوَّلُ : يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ ثُبُوتُ صِدْقِ الْخَبَرِ لثُبُوتِ صِدْقِ نَاqِلِهِ ؛ فَيُؤَخَذُ بِهِ .

وَالثَّانِي : يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ كَذِبُ الْخَبَرِ ؛ لِثُبُوتِ كَذِبِ نَاqِلِهِ فَيُطْرَحُ .

وَالثَّالِثُ : إِنْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تُلْحَقُهُ بِأَحَدِ الْقَسْمَيْنِ التَّحَقُّقَ ، وَإِلَّا فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ ، وَإِذَا تَوَقَّفَ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ صَارَ كَالْمَرْدُودِ ، لَا لِثُبُوتِ صِفَةِ الرَّدِّ ؛ بَلْ لِكَوْنِهِ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ صِفَةٌ تَوْجِبُ الْقَبُولَ ، أَفَادَهُ فِي « نَزْهَةِ النَّظَرِ » <sup>(١)</sup> ، فَتَأَمَّلْهُ .

( وَالسَّنَدُ ) هُوَ ( الْإِخْبَارُ ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ مُصَدَّرًا ( عَنْ طَرِيقٍ . مَثْنٍ ) أَخَذًا مِنْ السَّنَدِ ، مَا ارْتَفَعَ وَعَلَا مِنْ سَفْحِ الْجَبَلِ ؛ لِأَنَّ الْمَسْنَدَ - بِكَسْرِ النُّونِ - يَرْفَعُهُ إِلَى قَائِلِهِ ، أَوْ فُلَانٍ سَنَدٌ ؛ أَيُ : مُعْتَمَدٌ ، فَسَمِّيَ الْإِخْبَارُ عَنْ ذَلِكَ سَنَدًا ؛ لِاعْتِمَادِ الْحُقَاقِظِ فِي صَحَّةِ الْحَدِيثِ وَضَعْفِهِ عَلَيْهِ .

وَالْإِسْنَادُ : رَفْعُ الْحَدِيثِ إِلَى قَائِلِهِ ، فَهُمَا مُتَقَارِبَانِ فِي مَعْنَى الْاعْتِمَادِ الْمَذْكُورِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : ( كَالْإِسْنَادِ ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ ( لَدَى ) أَيُ : عِنْدَ ( فَرِيقٍ ) مِنَ الْمُحَدِّثِينَ ، ذَكَرَهُ ابْنُ جَمَاعَةَ <sup>(٢)</sup> .

وَالْمَسْنَدُ : بَفَتْحِ النُّونِ ، يُطْلَقُ عَلَى الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ الْآتِي ، وَعَلَى الْكِتَابِ الَّذِي جُمِعَ فِيهِ مَا أَسَنَدَهُ الصَّحَابَةُ ؛ أَيُ : رَوَوْهُ ، فَهُوَ اسْمٌ مَفْعُولٌ ، وَعَلَى الْإِسْنَادِ فَيَكُونُ مُصَدَّرًا كـ « مَسْنَدِ الشَّهَابِ » وَ « مَسْنَدِ الْفَرْدُوسِ » ، أَيُ : أَسَانِيدُ أَحَادِيثِهِمَا .

(١) « نَزْهَةِ النَّظَرِ » لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ ص ٥١ .

(٢) فِي « الْمَنْهَلِ الرَّوِيِّ » ص ٢٩ .

- ٩ - وَالْمَثْنُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ السَّنَدُ مِنْ الْكَلَامِ وَالْحَدِيثَ قَيَّدُوا  
١٠ - بِمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا وَتَقْرِيرًا وَتَخَوَّاهَا حَكَّوْا

( و ) أما ( المثنى ) بفتح الميم اسم ، فهو ( ما انتَهَى إليه السند ) أي : غايته ( من الكلام ) المنقول ، من المماتنة ، وهي المباعدة في الغاية ؛ لأنه غاية السند ، أو من مَتَنَتِ الكِبَشَ : إذا شَقَقَتْ جلدةً بيضته واستخرجتها ، فكأنَّ المسند - أي : الراوي - استخرج المتن بسنده ، أو من المثن - بضم الميم - ما صُلِبَ وارتفع من الأرض ؛ لأن المسند يُقَوِّي الحديث بالسند ويرفعه إلى قائله ، أو من تَمَتَّين القوس [ أي ] : شدَّها بالعصب ؛ لأن المسند يُقَوِّيهِ ويشدُّه بالسند .

( و ) أما ( الحديث ) فهو لغة : ضدُّ القديم ، ويُستعمل في قليل الخبر - أي : الكلام - وكثيره ؛ لحدوثه شيئاً فشيئاً .

واصطلاحاً قد ( قَيَّدُوا ) أي : عرَّفَه جمهورُ العلماء ( ب ) أنه ( ما أُضِيفَ للنبي ﷺ ) . قال في « الفتح »<sup>(١)</sup> : كأنه أريدَ به مُقَابِلَةُ القرآن ؛ لأنه قديم ، سواء كان ( قولاً ) كقوله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »<sup>(٢)</sup> ، « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ »<sup>(٣)</sup> .

( أو . فِعْلًا ) كصلاته ﷺ على الرَّاحِلَةِ حيثما توجَّهت به<sup>(٤)</sup> .

(١) « فتح الباري » للحافظ ابن حجر ( ١ / ١٩٣ ) .

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري ( ١ ) ، ومسلم ( ٤٩٢٧ ) ، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٣) أخرجه مالك في « الموطأ » ( ٢ / ٩٠٣ ) ، والترمذي ( ٢٣١٨ ) ، وأحمد ( ١ / ٢٠١ ) ، عن علي بن الحسين مرسلًا ، وأخرجه الترمذي ( ٢٣١٧ ) ، وابن ماجه ( ٣٩٧٦ ) ، وابن حبان ( ٢٢٩ ) ، من حديث أبي هريرة ، مرفوعاً ، وانظر : « جامع العلوم والحكم » لابن رجب ( ١ / ٣٠٧ ) .

(٤) عن ابن عمر قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي على راحلته حيثما توجهت به » . أخرجه =



- ١١ - وَقِيلَ: لَا يَخْتَصُّ بِالْمَرْفُوعِ بَلْ جَاءَ لِلْمَوْقُوفِ وَالْمَقْطُوعِ  
١٢ - فَهُوَ عَلَى هَذَا مُرَادِفُ الْخَبَرِ وَشَهَرُوا رَذْفَ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ

أ ( و تَقْرِيراً ) كتقريره خالد بن الوليد في أكله الضبّ عنده<sup>(١)</sup> ، أ ( و نحوها ) كأوصافه ؛ ككونه أبيض ليس بالطويل ولا بالقصير<sup>(٢)</sup> ، وككونه لا يُواجه أحداً بمكروه<sup>(٣)</sup> ، هـكذا ( حَكَوْه ) ، ومن النحو همّه ﷺ ؛ كهّمّه تنكيس الرّداء في الاستسقاء<sup>(٤)</sup> ، ودخول مكة من الحُدَيْبِيَّة<sup>(٥)</sup> ، ومعاقبة المتخلفين عن الجماعة بالإحراق<sup>(٦)</sup> .

( وقيل ) نقله في « النزّهة »<sup>(٧)</sup> عن علماء هذا الفن أنّ الحديث ( لا يَخْتَصُّ بِالْمَرْفُوعِ ) إليه ﷺ ( بَلْ جَاءَ ) إطلاقه أيضاً ( لِلْمَوْقُوفِ ) وهو ما أُضيفَ إلى الصحابي من قولٍ ونحوه ( وَالْمَقْطُوعِ ) وهو ما أُضيفَ للتابعي كذلك .

( فهو ) أي : الحديث ( على هذا ) القول ( مُرَادِفُ الْخَبَرِ ) وقيل : الحديث ما جاء عن النبي ﷺ ، والخبر ما جاء عن غيره ، وَمِنْ ثَمَّة قِيلَ لِمَنْ يَشْتَغَلُ بِالتَّوَارِيخِ

= البخاري ( ١٠٠٠ ) ، ومسلم ( ١٦١١ ) .

- (١) أخرجه البخاري ( ٥٥٣٧ ) ، ومسلم ( ٥٠٣٤ ) ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .
- (٢) أخرجه البخاري ( ٣٥٤٨ ) ، ومسلم ( ٦٠٨٩ ) ، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .
- (٣) أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » ( ٤٣٧ ) ، وأبو داود ( ٤١٨٢ ) ، والترمذي في « الشمائل » ( ٣٤١ ) ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » ( ٢٣٥ ) ، وأحمد ( ٣ / ١٥٤ ) ، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، وإسناده حسن .
- (٤) أخرجه البخاري ( ١٠١٢ ) ، ومسلم ( ٢٠٧١ ) ، من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه .
- (٥) أخرجه البخاري ( ١٨١٧ ) ، ومسلم ( ٢٨٨١ ) ، من حديث كعب بن عُجرة رضي الله عنه .
- (٦) أخرجه البخاري ( ٦٤٤ ) ، ومسلم ( ١٤٨١ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
- (٧) انظر : « نزّهة النظر في توضيح نخبة الفكر » ص ٤١ .

## ١٣ - وَالْأَكْثَرُونَ قَسَمُوا هَذِي السُّنَنَ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ

وما شاكلها : الإخباري ، ولمن يشتغل بالسنة النبوية : المحدث ؛ وقيل : بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطلق ، فكلُّ حديثٍ خبر من غير عكس .

( وشهروا ) أي : العلماء ( رُدْف ) أي : ترادف ( الحديث ) والخبر ( والأثر )<sup>(١)</sup> هذا كما قاله النووي هو المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم من السلف وبعض الخلف ، وقيل : الخبر ما يُروى عنه ﷺ ، والأثر ما [ يروى ]<sup>(٢)</sup> عن الصحابة ؛ قيل : والتابعين ومن بعدهم . وقيل : الأثر أعظم من الحديث والخبر . قال بعضهم : وهو الأظهر ، هذا وما ذكره في هذه الآيات السبعة من زياداته على « ألفية العراقي » ، ثم بيّن أقسام الحديث ، فقال :

( والأكثرُونَ ) من المحدثين ( قَسَمُوا هَذِي السُّنَنَ ) بضم السين جمع سنة ، وهي لغة : الطريقة ، واصطلاحاً : الحديث بالمعنى المتقدم ذكره ، وهو ما أضيف إليه ﷺ . . . إلخ . هذا هو الأصح ( إلى ) ثلاثة أقسام : ( صحيح وضعيف وحسن ) لأنه إمّا مقبولٌ أو مردودٌ ، والمقبول إمّا أن يشتمل على أعلى صفاته أو لا ؛ فالأول هو الصحيح ، والثاني هو الحسن ، والمردود لا يحتاج إلى تقسيمه ؛ إذ لا ترجيح بين أفرادهِ .

واعترض بأنّ مراتبه متفاوتة أيضاً ، فمنه ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح ؛ فكان ينبغي الاعتناء بتمييز الأول من غيره .

وأجيب بأنّ الصالح للاعتبار داخلٌ في قسم المقبول ؛ لأنه من الحسنِ لغيرهِ ،

(١) في نسخة الشيخ أحمد شاكر : وشهروا شمول هذين الأثر ، بدل : وشهروا ردف الحديث والأثر ، وقال : والمراد بالنسختين واحد ، بينما قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد : هي رواية غير صريحة المعنى ؛ إذ يحتمل قوله : « هذين » أن يكون مشاراً به إلى الحديث والخبر . . . ويحتمل أن يكون مشاراً به إلى الموقوف والمقطوع .

(٢) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق .

وإن نُظِرَ إليه باعتبار ذاته ؛ فهو أعلى مراتب الضعيف ، وقد تفاوتت مراتب الصحيح أيضاً ولم تتنوع أنواعاً .

ولم يذكر الموضوع ؛ لأنه في الحقيقة غير حديثٍ اصطلاحاً ، بل يزعم واضعه ، وقيل : إنَّ الحديثَ صحيحٌ وضعيفٌ فقط ، والحسنُ مندرجٌ في أنواع الصحيح ، وبه يُعَلَمُ أن قولَ ابن الصَّلَاح كالخطابي عند أهل الحديث من العام الذي أُريدَ به الخصوص ، أي : الأكثر أو الذي استقرَّ اتفاقهم عليه بعد الاختلاف ، وما قيل لهذا التقسيم إنَّ كان بالنسبة لما في نفس الأمر فليس إلا صحيحٌ وكذبٌ ، أو للاصطلاح فهو عندهم أكثر من ذلك ، فجوابه أنَّ المراد الثاني ، والكلُّ راجعٌ إلى الثلاثة المذكورة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الصَّحِيحُ

- ١٤ - حَدُّ الصَّحِيحِ مُسْنَدٌ بِوَصْلِهِ      بِنَقْلِ عَدَلٍ ضَابِطٍ عَنْ مِثْلِهِ  
١٥ - وَلَمْ يَكُنْ شَدًّا وَلَا مُعَلَّلًا      وَالْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ وَالضَّغْفِ عَلَى

## الصَّحِيحُ

أي : هذا مبحثه : وهو فعيل بمعنى فاعل ، من الصَّحَّة ، وهي حقيقة في الأجسام ، واستعمالها في غيرها مجاز ، أو استعارة تبعية .

( حَدُّ ) الحديث ( الصَّحِيحُ مُسْنَدٌ ) بفتح النون ( بِوَصْلِهِ ) أي : باتصال سنده بأن سَلِمَ من سقوط فيه ، بحيث يكون كلُّ من رواه سمع ذلك المروي من شيخه .

( بِنَقْلِ عَدَلٍ ) أي : برواية ثقة ولو أنثى . والمراد بالعدل : من له مَلَكَةٌ تحمله على ملازمة التَّقْوَى ، وهي اجتنابُ الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة ، أو مَلَكَةٌ ، يُقْتَدَرُ بها على اجتناب غير صغيرة الخسَّة والرذائل وملازمة المروءة ، وهي تَخْلُقُ الإنسان بخُلُقٍ أمثاله .

( ضَابِطٌ ) لما ينقله ضبط صدر ، بأن يثبت ما سمعه ؛ بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء ، وضبط كتاب ، بأن يصونه لديه منذ سمع فيه وصحَّحه إلى أن يؤدي منه ، وقوله ( عن مِثْلِهِ ) متعلِّق بنقل ، أي : عن العدل الضابط إلى منتهاه .

( ولم يكن شَدًّا )<sup>(١)</sup> أي : شاذًّا ( ولا مُعَلَّلًا ) .

(١) في ( ش ) : شَذًّا ، وقال أحمد شاكر : الأصل « شاذًّا » ، وحذفت الألف الأولى لضرورة البحر .

## ١٦ - ظَاهِرِهِ لَا الْقَطْعَ إِلَّا مَا حَوَى كِتَابُ مُسْلِمٍ أَوِ الْجُعْفِيِّ سِوَى

فَخَرَجَ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ الْمَنْقُوعِ وَالْمَغْضَلِ ، وَكَذَا الْمُرْسَلِ عِنْدَ مَنْ لَا يَقْبَلُهُ .

وبالثاني : ما نقله مجهولٌ عيناً أو حالاً ، أو معروفٌ بالضَّعْفِ .

وبالثالث : ما نقله مغفلاً كثير الخطأ .

وبالرابع : الشاذ ، وهو لغة المنفرد ، واصطلاحاً ما يخالف فيه الراوي مَنْ هو أرجح منه ، وسيأتي تفسير آخر .

وبالخامس : المعلل ، وهو لغة ما فيه علة ، واصطلاحاً ما فيه علة خفية قاذحة .

ولم يذكر : ولا مُنْكَرًا ؛ لأنه أسوأ حالاً من الشاذ ، فاشتراط نفي الشذوذ يقتضي اشتراط نفيه بطريق الأولى . وأورد على التعريف المتواتر فإنه صحيح قطعاً ، ولا يُشترط فيه مجموع هذه الشروط . قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> : لكن يمكن أن يقال : هل يوجد حديث متواتر لم تجتمع فيه هذه الشروط ؟ . انتهى .

( والْحُكْمُ ) للحديث ( بالصَّحَّةِ ) كقولهم : هذا حديث صحيح ( و ) بـ ( الضَّعْفِ ) كقولهم : هذا حديث ضعيف ؛ إنما هو ( على ظاهره ) فمعنى الأول أنه اتَّصَلَ سَنَدُهُ مع الأوصاف المذكورة فقبل عملاً بظاهر الإسناد ، ومعنى الثاني أنه لم يصحَّ إسناده على الشرط المذكور .

( لَا الْقَطْعَ ) أي : لا أنه مقطوعٌ بالصَّحَّةِ في نفس الأمر ؛ لجواز الخطأ والنسيان على الثقة ، خلافاً لمن قال إِنَّ خَيْرَ الْآحَادِ يُوجِبُ الْقَطْعَ ، ولا القطع بأنه كذبٌ في نفس الأمر ؛ إذ قد يكون صحيحاً لجواز صدق الكاذب وإصابة مَنْ هو كثير الخطأ .

( إِلَّا مَا حَوَى . كِتَابُ ) أي : « صحيح الإمام » ( مُسْلِمٍ ) بن الحجاج ( أَوْ )

(١) في « النكت » ( ١ / ٣٦٣ ) .

## ١٧ - ما انتَقَدُوا فَأَبْنُ الصَّلَاحِ رَجَّحَا قَطْعاً بِهِ وَكَمْ إِمَامٍ جَنَحَا

كتاب الإمام ( الجُفَفي ) أي : البخاري ، أو كلاهما كما عُلِمَ بالأوّلَى .

( سِوَى . ما انتَقَدُوا ) أي : اعترضَ الثُّقَادُ من الأحاديث التي فيهما ؛ كالدارقطني وغيره ، وعدَّتْها كما ذكره الحافظ ابن حجر مثنان وعشرون حديثاً ؛ اشتركا في اثنين وثلاثين ، واختصَّ البخاريُّ بثمانين إلا اثنين ومئة . وقد أجاب عن ذلك في « الفتح » <sup>(١)</sup> إجمالاً وتفصيلاً ، وسيأتي بعض ذلك .

( ف - ) الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان ( بن الصَّلَاح ) الشَّهْرَزُورِي ( رَجَّحَا ) في مقدِّمته المشهورة ( قَطْعاً بِهِ ) أي : بصحَّته والعلم حاصلٌ معه لاتفاق الأُمَّة على تلقِّي ذلك بالقبول . قال : خلافاً لمن نفى ذلك محتجاً بأنه لا يُفِيدُ في أصله إلا الظن ، وإنما تلقَّته الأُمَّة بالقبول ؛ لأنه يجب عليهم العملُ بالظنِّ ، والظنُّ قد يخطئ ، وقد كنت أميلُ إلى هذا وأحسبُه قوياً ، ثم بان لي أنَّ المذهبَ الذي اخترناه أولاً هو الصحيح ؛ لأن ظنَّ مَنْ هو معصومٌ من الخطأ لا يُخطئ ، والأُمَّة في إجماعها معصومةٌ من الخطأ ... إلخ <sup>(٢)</sup> .

(١) « فتح الباري » ( ١ / ٧ ) .

(٢) بعد أن عرَّف المؤلف الحديث الصحيح ؛ أراد أن يبيِّن أثره وحكمه ، وهل هو يوجب العلم القطعي اليقيني أو الظن ، وهذه مسألة فيها خلاف معروف ، أما الحديث المتواتر لفظاً أو معنى ، فإنه قطعي الثبوت ، لا خلاف في هذا بين أهل العلم ، وأما غيره من الصحيح فذهب بعضهم إلى أنه لا يفيد القطع ، بل هو ظني الثبوت ، وهو الذي رجَّحه النووي في « التقريب » ، وذهب غيرهم إلى أنه يفيد العلم اليقيني ، وهو مذهب داود الظاهري والحسين بن علي الكرابيسي والحاتر بن أسد المحاسبي ، وحكاه ابن خويز منداد عن مالك ، وهو الذي اختاره وذهب إليه ابن حزم ، قال في « الإحكام » : « إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معاً » ثم أطال في الاحتجاج له والرد على مخالفه في بحث نفيس ( ١ / ١١٩ - ١٣٧ ) .

واختار ابن الصلاح أن ما أخرجه الشيخان - البخاري ومسلم - في « صحيحيهما » أو =

## ١٨ - وَالنَّوَوِي رَجَّحَ فِي «التَّقْرِيبِ» ظَنًّا بِهِ وَالْقَطْعُ دُو تَضْوِيْبِ

( وَكَمَّ إِمَام ) من الشافعية كأبي إسحاق وأبي حامد الإسفراييني وابن فورك والقاضي أبي الطَّيْب الطبري والشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، ومن الحنفية كالسرخسي ، والمالكية كالقاضي عبد الوهاب ، والحنابلة كأبي يعلى وابن الزاغوني ( جَنَحًا ) أي : مال إلى مثل ما تقرَّر عن ابن الصَّلَاح .

( و ) خالفه الإمام محيي الدِّين ( النَّوَوِي ) بإسكان الياء رَضَّ اللَّهُ ، فإنه ( رَجَّحَ في «التقريب» ) وغيره ( ظَنًّا ) فقط ( به ) أي : صحَّة ما في « الصحيحين » مالم يتواتر ، فضلاً عمَّا في أحدهما وحده ، ونقله عن المحقِّقين والأكثرين ، وعلَّل في « شرح مسلم »<sup>(١)</sup> بأنَّ ذلك شأن الآحاد لا فرق فيه بين الشيخين وغيرهما ، ثم ذكر أنَّ وجوب العمل بما في « الصحيحين » لا يتوقَّف على النظر فيه ؛ بخلاف غيرهما لا يُعْمَلُ به حتى ينظر ويوجد فيه شروط الصحيح .

قال المصنَّفُ : ( و ) القولُ الأوَّلُ ، وهو ( القَطْع ) بالصَّحَّة لما فيهما ( دُو تَضْوِيْبِ )<sup>(٢)</sup> ولا اعتقَدُ سواه ، وسَبَقَ إلى نحوه العماد ابن كثير ، وكذلك الحافظ

= رواه أحدهما : مقطوع بصحته ، والعلم اليقيني النظري واقع به . واستثنى من ذلك أحاديث قليلة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ ، كالدارقطني وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن . ( ش ) .

(١) « شرح مسلم » للنووي ( ١ / ٢٠ ) .

(٢) قال الشيخ أحمد شاكر : والحق الذي ترجحه الأدلة ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله : من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي ، سواء أكان في أحد « الصحيحين » أم في غيرهما ، وهذا العلم اليقيني علم نظري برهاني لا يحصل إلا للعالم المتبحِّر في الحديث ، العارف بأحوال الرواة والعلل ، وأكاد أوقن أنه هو مذهب من نقل عنهم البلقيني ممن سبق ذكرهم ، وأنهم لم يريدوا بقولهم ما أراد ابن الصلاح من تخصيص أحاديث « الصحيحين » بذلك . وهذا العلم اليقيني النظري يبدو ظاهراً لكل من تبخَّر في علم من العلوم ، وتيقنت نفسه بنظرياته ، واطمأن قلبه إليها ، ودع عنك تفريق المتكلمين في اصطلاحاتهم بين العلم =

١٩ - وَلَيْسَ شَرْطاً عَدَدٌ وَمَنْ شَرَطَ رِوَايَةَ اثْنَيْنِ فَصَاعِداً غَلَطَ

ابن حجر ؛ فإنه ذكر ما معناه : أنَّ نقلَ النوويِّ عن المحقِّقين لا يُسَلَّمُ له ، وأنَّ الخبرَ المحفَّتَ بالقرائن يفيدُ العلمَ ، خلافاً لمن أبى ذلك ، وهو أنواع :

منها : ما اتفقَ الشيخان على إخراجهما ممَّا لم يبلغ التواتر ، فإنه احتفَّ به قرائن .

منها : جلالتهما في هذا الشأن ، وهما المقدَّمان في تمييز الصحيح على غيرهما .

وتلقَّى العلماء لكتابَيْهما ، وهو وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر ، فالإجماعُ حاصلٌ على تسليم صحَّته ، وما قيل إنَّما اتفقوا على وجوب العمل فقط لا على الصَّحة ممنوع ؛ لاتفاقهم على وجوب العمل بالصحيح ، وإنَّ لم يكن في « الصحيحين » فلم يبقَ لهما في هذا مزية ، مع أنَّ الإجماعَ حاصلٌ على أنَّ لهما مَزِيَّةً فيما يرجع إلى نفس الصَّحة ، وهذا كُلُّهُ مختصٌّ بغير ما انتقدوه كما تقرَّر ، وبما لم يقع التجاذب بين مدلولَيْه ، حيث لا ترجيح لاستحالة أن يفيدَ المتناقضان العملَ بصدقهما لأحدهما على الآخر ، تأمل .

( وَلَيْسَ شَرْطاً ) في صِحَّة الحديث ( عَدَدٌ ) في روايه ، فإنَّ الحديثَ الصحيحَ هو ما وُجد له إسنَادٌ صحيحٌ ، ولو واحداً في جميع طبقاته ، فالغريبُ قد يكون صحيحاً ، هذا قولُ الجمهور ، وهو الصحيح ( وَمَنْ شَرَطَ ) في الصَّحة ( رِوَايَةَ اثْنَيْنِ فَصَاعِداً ) كأبي عليٍّ الجُبَّائي ؛ إذ قال : لا يُقْبَلُ الخبرُ إذا رواه العدلُ الواحدُ إلا إذا انضمَّ إليه خبرٌ عدلٍ آخر ، وأبي بكر العربي ؛ حيث قال <sup>(١)</sup> : كان مذهبُ

= والظن ، فإنهم يريدون بهما معنى آخر غير ما نريد . ومنه زعم الزاعمين أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، إنكاراً لما يشعر به كل واحد من الناس من اليقين بالشيء ثم ازدياد هذا اليقين ﴿ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُوا بِمَا نَقُلْ وَلَكِنْ لَيْسَ لَكُمْ قَلْبٌ ﴾ [ البقرة : ٢٦٠ ] . وإنما الهدى هدى الله .

(١) « القبس شرح موطأ مالك بن أنس » ، كما في « التدريب » ( ١ / ٩١ ) .



البخاري أنَّ الحديث لا يُقبلُ حتى يرويه اثنان ؛ غير مصيبٍ فيه ، فقد ردَّ جَمْعٌ من المحقِّقين على أبي عليٍّ وابنِ العربي بأنه قولٌ لا يُعَوَّلُ عليه .

زاد بعضهم : ولقد كان يكفي أبا بكر بن العربي في بطلان ما ادَّعى أنه شرط البخاري أول حديث فيه ، فإنه تفرَّدَ به عمر رضي الله تعالى عنه ثم علقمة عنه به ، ثم محمد بن إبراهيم عنه به ، ثم يحيى بن سعيد عنه به ، كما هو الصحيحُ المعروف عند المحدثين ، وقد وَرَدَتْ لهم متابعاتٌ لا يُعتبر بها .

وعُلم من ذلك أنَّ اشتراط بعضهم رواية ثلاثة عن ثلاثة ، وأربعة عن أربعة ، وخمسة عن خمسة ، وسبعة عن سبعة ( غَلَطَ ) من قائله ، بل الصوابُ أنَّ رواية الواحد عن الواحد صحيحةٌ إلى النبي ﷺ ، واستدلَّ له البيهقيُّ بحديث : « نَصَرَ الله عبداً سَمِعَ مقالتي فَوَعَاها فَأَدَّأها كما سَمِعَها »<sup>(١)</sup> ، وفي لفظ : « سَمِعَ مَثًا حديثاً فَبَلَّغَهُ غَيْرَهُ »<sup>(٢)</sup> ، ويحدث إرساله عليّاً إلى الموقف بأول سورة براءة<sup>(٣)</sup> ، ويحدث استقبال أهل قُباء إلى الكعبة في أثناء الصلاة عند قول الآتي الواحد<sup>(٤)</sup> .

قال الشافعي<sup>(٥)</sup> رضي الله تعالى عنه : فقد تركوا قِيلةً كانوا عليها بخبر واحدٍ ، ولم يُنكر ذلك عليهم ﷺ ، إلى غير ذلك .

ثم شرَّع في الكلام على أصحِّية الأسانيد والمتن ، فقال :

- (١) أخرجه ابن ماجه ( ٢٣٦ ) ، وأحمد ( ٢٢٥ / ٣ ) ، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، وهو صحيح لغيره .
- (٢) أخرجه أبو داود ( ٣٦٦٠ ) ، والترمذي ( ٢٦٥٦ ) ، وأحمد ( ١٨٣ / ٥ ) ، وابن حبان ( ٦٦ ) من حديث زيد بن ثابت ، وإسناده صحيح .
- (٣) أخرجه البخاري ( ٣٦٩ ) ، ومسلم ( ٣٢٨٧ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
- (٤) أخرجه البخاري ( ٤٤٩٣ ) ، ومسلم ( ١١٧٨ ) ، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .
- (٥) في « الرسالة » ص ٤٠٧ .

- ٢٠ - وَالْوَقْفُ بِالْحُكْمِ لِمَتْنٍ أَوْ سَنَدٍ بِأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقاً أَسَدَ  
 ٢١ - وَآخِرُونَ حَكَمُوا فَاضْطَرُّوا لِفَوْقٍ عَشْرِ ضُمَّتْهَا الْكُتُبُ  
 ٢٢ - فَمَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ سَيِّدِهِ وَزَيْدٌ مَا لِلشَّافِعِيِّ فَأَحْمَدُ

( وَالْوَقْفُ ) أي : عدم الجزم ( بِالْحُكْمِ <sup>(١)</sup> لِمَتْنٍ ) معيّن ( أَوْ سَنَدٍ ) معيّن ( بأنه ) متعلّق بالحكم ( أَصَحُّ ) أي : أصحّ المتون أو أصحّ الأسانيد ( مُطْلَقاً أَسَدَ ) أي : أرجح عند جماعة من المحقّقين خبر قوله : « والوقف ... إلخ » ؛ لأنّ تفاوتَ مراتب الصّحة مرّتّب على تمكّن الإسناد من شروط الصّحة ، ويعزّز وجود درجات القبول في كلّ فردٍ من رجال الإسناد الكائنين في ترجمة واحدة .

( وَآخِرُونَ ) منهم ( حَكَمُوا ) بالأصحية على الإطلاق ؛ إذ يمكن للناظر المتقن ترجيح بعضها على بعضٍ من حيث حفظ الإمام الذي رجح وإتقانه ، وإن لم يتهيأ ذلك على الإطلاق ( فـ ) لا يخلو النظر فيه من فائدة ؛ لأنّ مجموع ما نُقِلَ عن الأئمة من ذلك يفيدُ ترجيحَ التراجم التي حكموا لها بالأصحية على ما لم يقع له حكمٌ من أحدٍ منهم ، وإنما ( اضْطَرُّوا ) أي : اختلفوا في ذلك لعدم استقرار تامٍّ ، وإنما رجّح كلّ منهم بحسب ما قوِيَ عنده ( لِفَوْقٍ عَشْرِ ) من المقالات ( ضُمَّتْهَا الْكُتُبُ ) المطوّلة ، وقد بيّنها هنا بقوله :

( فـ ) - حمها ، وهو قولُ البخاريّ : أصحُّ الأسانيد ( مالك ) إمام دار الهجرة ( عن ) أبي عبد الله ( نافع ) مولى ابن عمر ، وهو غير المقرئ ( عن سيّده ) أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما ، وهذا أمرٌ تميلُ إليه النفوسُ ، وتنجذبُ إليه القلوبُ .

قال يحيى بن بكير لأبي زرعة الرازي : [ يا أبا زرعة ] ليس ذا زَغَرَة عن

(١) في (ش) : عن حكم .

زُوبعة ، إنما ترفعُ السُّتر فتُنظر إلى النبي ﷺ والصحابه ، حديث مالك عن نافع عن ابن عمر<sup>(١)</sup> .

( وزيد ) بناء على هذا ( ما للشافعي ) رضي الله تعالى عنه ، أي : زاده الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي ، فذكر أنَّ أَجَلَ الأسانيد : الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، واحتجَّ بإجماع أهل الحديث على أنه لم يكن في الرواية عن مالك أَجَلٌ من الشافعي ( ف ) زاد بعض المتأخرين كالحافظ العراقي على ذلك ، أنَّ أَجَلَهَا روايةٌ ما للإمام ( أَحْمَدُ ) أي : ابن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، لاتفاق المحدثين على أنَّ أَجَلَ مَنْ أَخَذَ عن الشافعي منهم الإمام أحمد ، وهذه الترجمة هي المشهورة بِسَلْسِلَةِ الدَّهَبِ .

قال المصنَّف<sup>(٢)</sup> : وليس في « مسنده » على كِبَرِهِ بهذه الترجمة سوى حديث واحد ، وهو في الواقع أربعةٌ أحاديث [ جمعهاو ] ساقها مساق الواحد ، ثم ذكر سنَّه إلى عبد الله بن أحمد . قال : حَدَّثَنِي أَبِي ، أَنبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِي أَنبَأَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ ، وَنَهَى عَنْ حَبْلِ الْحَبْلَةِ ، وَنَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ ، [ والمزَابنة : ] بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا ، وَبَيْعُ الْكَزْمِ بِالْكَزْمِ كَيْلًا »<sup>(٣)</sup> أخرجه البخاري مرفقاً من حديث مالك .

هذا ؛ واعتُرض [ في ] ذكر الشافعي برواية أبي حنيفة عن مالك ؛ إن نُظِرَ إلى الجلالة ، وابن وهب والقُغْنِيي إن نُظِرَ إلى الإِتْقَانِ ، وَرُدَّ بِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَإِنْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ ، لَكِنْ لَمْ تَشْتَهَرْ رَوَايَتُهُ عَنْهُ كَاشْتَهَارُ رَوَايَةِ الشَّافِعِيِّ ، ثُمَّ رَوَايَةُ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ مَالِكٍ لَيْسَتْ مِنْ رَوَايَتِهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَالْمَسْأَلَةُ مَفْرُوضَةٌ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا

(١) ذكره الخطيب في « الكفاية » ص ٣٩٩ ، و « الجامع » ( ٢ / ١٢٣ ) ، وما بين المعقوفتين منهما .

(٢) « تدريب الراوي » ( ١ / ١٠٣ ) .

(٣) أخرجه أحمد ( ٢ / ١٠٨ ) ، والشافعي في « الرسالة » ( ٦ / ٩٠٦ ) .

٢٣ - وابنُ شِهَابٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَوْ سَالِمٍ عَنْ نَبِيِّهِ

في المذاكرة فقط ، ولم يقصد الرواية عنه كالشافعي الذي لازمه مدّة مدّيدة وقرأ عليه « الموطأ » بنفسه ، وأما ابن وهب والقعني فأين [ تقع ] رتبتهما من [ رتبة ] الشافعي .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> : والعجبُ من ترديد المعترض بين الأجلية والأتقنية ، وأبو منصور إنما عبّر بـ : « أجل » ، ولا يشك أحدٌ أنَّ الشافعيَّ أجلُّ من هؤلاء ؛ لما اجتمعَ له من الصفات العلية الموجبة لتقدمه ، وأيضاً فزيادَةُ إتقانه لا يشكُّ فيها مَنْ له علمٌ بأخبار الناس ، فقد كان أكابر المحدثين يأتونه ، فيذاكرونه بأحاديث أشكَلَتْ عليهم ، فيبيِّن لهم ما أشكل ، ويوقِّفهم على عللٍ غامضة ، فيقومون وهم متعجبون ، وهذا لا يُنازع فيه إلا جاهلٌ أو متغافل .

قال المصنّف<sup>(٢)</sup> : وقد نُوزِعَ في أحمد بمثل ما نُوزِعَ في الشافعي من زيادة الممارسة والملازمة [ لغيره ] ؛ كالربيع مثلاً ، ويُجاب بمثل ما تقدّم .

( و ) قيل : أصحُّ الأسانيد أبو بكر محمد بن مسلم ( بن شِهَاب ) الزهريّ ( عن ) زين العابدين ( علي ) ابن الحسين ( عن أبيه ) الحسين ( عن جدّه ) عليّ بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم ، وهذا محكيٌّ عن أبي بكر بن أبي شيبة وعبد الرزاق الصنعاني .

( أو ) أي : وقيل : أصحُّها ابن شهاب عن ( سالم ) بن عبد الله بن عمر ( عن ) أي : عن والده الذي ( نبه ) أي : ذُكر فيما تقدم ، وهذا مذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ، صرّح بذلك ابنُ الصّلاح<sup>(٣)</sup> .

(١) في « النكت » ( ١ / ٢٦٣ ) .

(٢) « تدريب الراوي » ( ١ / ١٠٤ ) .

(٣) في « علوم الحديث » ص ١٦ .

- ٢٤ - أَوْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ حَبْرِ الْبَشَرِ هُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَهَذَا عَنْ عُمَرَ  
 ٢٥ - وَشُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ مُرَّةَ عَنْ ابْنِ قَيْسٍ كَرَّةَ  
 ٢٦ - أَوْ مَا رَوَى شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ إِلَى سَعِيدٍ عَنْ شُبُوحٍ سَادَةَ

( أو ) أي : وقيل أصحُّها : ( عن عُبيدِ الله ) بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود ( عن حَبْرِ الْبَشَرِ ) أي : عالمهم ، و ( هو ) عبد الله ( بن عباس وهذا ) فيما رواه ( عن عمر ) بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم ، وهذا مذهبُ النَّسَائِي ، إذ قال : أقوى الأسانيد التي تُروى ، فذكره<sup>(١)</sup> .

( و ) قيل : أصحُّها ( شُعْبَةُ ) بن الْحَجَّاج ( عن عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ) الحملي الكوفي ( عن ) أبيه ( مرة عن ) أبي موسى عبد الله ( بن قيس ) الأشعري ، وقوله ( كَرَّةَ ) تكملة ، وهذا محكيٌّ عن وَكِيع<sup>(٢)</sup> ، إذ قال : لا أعلم في الحديث شيئاً أحسن إسناداً من هذا : شعبة ... إلخ .

( أو ) أي : وقيل أصحُّها ( ما روى شُعْبَةُ ) بن الْحَجَّاج البصري ( عن قَتَادَةَ ) ابن دِعَامَةَ السَّدُوسِي ( إلى ) أي : عن ( سعيد ) بن المسيَّب ( عن شُبُوحٍ سَادَةَ ) كعامر أخي أم سلمة عن أم سلمة ، وهذا منقولٌ عن الْحَجَّاج بن الشاعر ، ذكره الحافظ ابن حجر<sup>(٣)</sup> .

قال المصنِّف : وعبارة الحاكم<sup>(٤)</sup> ، قال حجاج : اجتمع أحمدُ بن حنبل وابنُ معين وابنُ المديني في جماعة [ معهم ] فتذاكروا أجودَ الأسانيد ، فقال رجلٌ منهم : أجودُها شعبة عن قتادة ... إلخ . ثم نقل عن ابن معين ما يأتي قريباً ، وعن أحمد ما سبق عنه .

(١) انظر : « النكت » لابن حجر ( ١ / ٢٥١ ) .

(٢) رواه عنه الخطيب في « الكفاية » ص ٣٩٧ .

(٣) « النكت على مقدمة ابن الصلاح » ( ١ / ٢٥٠ ) .

(٤) انظر : « معرفة علوم الحديث » ص ٥٤ ، « وتدريب الراوي » ( ١ / ١٠٧ ) .

- ٢٧ - ثُمَّ ابْنُ سِيرِينَ عَنِ الْحَبْرِ الْعَلِيِّ عَيْدَةَ بِمَا رَوَاهُ عَنْ عَلِي  
 ٢٨ - كَذَا ابْنُ مِهْرَانَ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ الْحَسَنُ  
 ٢٩ - وَوَلَدُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ وَقَالَ قَوْمٌ ذُو فِطْنٍ

( ثم ) أي : وقيل أصحُّها محمد ( بن سيرين ) بكسر السين ( عن الخبر )  
 أي : العالم ( العلي . عبيدة ) بفتح العين السِّلْماني ( بما رواه عن علي ) بن  
 أبي طالب .

قال المصنِّف : وهذا مذهب عليّ بن المديني وعمرو بن علي الفلاس ، إلا  
 أنه قال : أجودُّها أيوب السَّخْتَيَانِي عن ابن سيرين ، وابن المديني : عبد الله بن عون  
 عن ابن سيرين ، حكاه ابنُ الصَّلَاح <sup>(١)</sup> .

( كذا ) قيل أيضاً أصحُّها سليمان ( بن مهران ) الأعمش ( عن إبراهيم ) بن  
 يزيد النَّخَعِي ( عن علقمة ) بن قيس ( عن ) عبد الله ( بن مسعود ) الهذلي ، وكَمَل  
 البيت بقوله : ( الحسن ) السَّمْت والدُّلُّ ، وهذا مذهبُ يحيى بن معين ، حكاه ابنُ  
 الصَّلَاح .

( و ) قيل : أصحُّها عبد الرحمن ( ولد القاسم ) بن محمد بن أبي بكر  
 الصَّدِيق ( عن أبيه ) القاسم ( عن ) عَمَّتِهِ ( عائشة ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، ذكر في  
 « التدريب » عن ابن معين أنه قال : ليس إسناده أثبت من هذا ، أسنده الخطيب في  
 « الكفاية » . قال الحافظ ابنُ حجر : فعلى هذا لابن معين قولان ، وسيأتي له  
 ثالث <sup>(٢)</sup> .

وقال قوم من الحفاظ ( ذو فطن ) كالحاكم أبي عبد الله النيسابوري ،  
 وأحمد بن صالح المصري ، وابن حزم <sup>(٣)</sup> :

(١) « علوم الحديث » ص ١٥ .

(٢) انظر : « الكفاية » ص ٣٩٧ ، و « النكت » ( ١ / ٢٥٠ ) ، و « التدريب » ( ١ / ١٠٧ ) .

(٣) انظر : « المعرفة » ص ٥٥ ، و « النكت » ( ١ / ٢٦١ ) .

- ٣٠ - لَا يَنْبَغِي التَّعْمِيمُ فِي الْإِسْنَادِ      بَلْ خُصَّ بِالصَّخْبِ أَوْ الْبِلَادِ  
 ٣١ - فَأَرْفَعُ الْإِسْنَادَ لِلصَّدِيقِ مَا      ابْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسٍ نَمَا  
 ٣٢ - وَعُمَرُ فَابْنُ شِهَابٍ بِذِيهِ      عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ  
 ٣٣ - وَأَهْلُ بَيْتِ الْمُصْطَفَى جَعْفَرُ عَنْ      آبَائِهِ إِنَّ عَنْهُ رَأَوْ مَا وَهَنَ

( لَا يَنْبَغِي التَّعْمِيمُ فِي ) أصحية ( الإسناد . بل خُصَّ ) القول فيها ( بالصَّخْبِ )  
 المخصوص كأبي بكر وعمر وأبي هريرة ( أو ) خُصَّ بـ ( البلاد ) كالمدينة ومكة  
 والبصرة والشام ، بأن يقال : أصحُّ إسنادٍ فلانٍ أو الفلانين من غير تعميم في ذلك .

قال الحاكم : ( فَأَرْفَعُ ) أي : أصحُّ ( الإسناد لـ ) أبي بكر ( الصديق )  
 رضي الله تعالى عنه ( ما ) أي : الإسناد الذي لإسماعيل ( بن أبي خالد عن  
 قيس ) بن أبي حازم ( نَمَا ) عن الصديق .

( و ) أما أرفعُ الإسناد لـ ( عمر ) بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
 ( فابن شهاب ) الزُّهري ( بدئه<sup>(١)</sup> . عن سالم ) بن عبد الله بن عمر ( عن أبيه )  
 عبد الله ( عن جدِّه ) عمر بن الخطاب . وقال ابنُ حزم : أصحُّ طريقٍ يُروى في الدنيا  
 عن عمر : الزهري عن السائب بن يزيد عنه .

قال الحاكم : ( و ) أرفعُ أسانيدِ ( أهل بيت المصطفى ) ﷺ ( جعفر )  
 الصادق بن محمد الباقر بن زَيْن العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب  
 ( عن . آبائه ) أي : عن أبيه عن جدِّه ( إن ) كان ( عنه ) أي : عن جعفر ( راو ما )  
 نافية ( وَهَنَ ) أي : غير ضعيف ، بأن كان ثقة .

قال في « التدريب »<sup>(٢)</sup> : هذه عبارة الحاكم ، ووافقه مَنْ نَقَلَهَا ، وفيها نظر ،  
 فَإِنَّ الضميرَ في جدِّه إنَّ عادَ إلى جعفر ، فجَدُّه عليٌّ لم يسمع من علي بن

(١) في (ش) : بدئه .

(٢) « تدريب الراوي » ( ١ / ١١٠ ) .

- ٣٤ - وَلَإِسِي هُرَيْرَةُ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَبُو الزَّنَادِ حَيْثُ عَنْ  
٣٥ - عَنْ أَغْرَجٍ وَقِيلَ: حَمَّادٌ بِمَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ لَهُ نَمَا

أبي طالب ، أو إلى محمد فهو لم يسمع من الحسين ، وحكى الترمذي في «الدعوات»<sup>(١)</sup> عن سليمان بن داود أنه قال في رواية الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن عليّ : هذا الإسناد مثل الزهري عن سالم عن أبيه .

قال الحاكم<sup>(٢)</sup> : ( و ) أرفع الأسانيد ( لأبي هريرة ) رضي الله تعالى عنه : ابن شهاب ( الزُّهْرِيُّ عن . سعيد ) بن المسيّب عنه ( أو أبو الزَّنَاد ) عبد الله بن ذكوان المدني ( حيث عن ) أي : ظهر ( عن أَغْرَج ) عبد الرحمن بن هُرْمَز عن أبي هريرة ، وهذا نقله الحاكم قبل عن البخاري .

( وقيل ) وهو محكي عن ابن المدني من أصحّ الأسانيد ( حَمَّاد ) بن زيد البصري ( بما . أَيُّوب ) بن تميم السُّخْتِيَانِي ( عن محمد ) ابن سيرين ( له نَمَا ) أي : روى عن أبي هريرة .

قال الحاكم : وأصحّ أسانيد عائشة عبيد الله بن عمر عن القاسم عنها . قال ابن معين : هذه ترجمة مُسَبَّكَةٌ بِالذَّهَبِ .

وأصحّ أسانيد ابن مسعود : سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عنه .

وأصحّ أسانيد أنس : مالك عن الزهري ، قال الحافظ ابن حجر<sup>(٣)</sup> : وهذا مما يُتَنَازَعُ فيه ، فإن قتادة وثابت البناني أعرّف بحديث أنس من الزهري ، ولهما من الرواة جماعة ، فأثبت أصحاب ثابت حمّاد بن زيد ، وقيل : حمّاد بن سلمة ، وأثبت أصحاب قتادة شعبة ، وقيل : هشام الدَّسْتُوَانِي .

(١) الترمذي في «الجامع» عقب حديث (٣٤٢٣) .

(٢) في «المعرفة» ص ٥٥ .

(٣) في «النكت» (١/ ٢٥٩) .



- ٣٦ - لِمَكَّةِ سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو وَذَا عَنْ جَابِرٍ وَلِلْمَدِينَةِ خُذَا  
 ٣٧ - ابْنُ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ عَبِيدَةَ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
 ٣٨ - وَمَا رَوَى مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَصَحُّ لِلْيَمَنِ  
 ٣٩ - لِلشَّامِ الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ حَسَّانَا عَنْ الصَّحَابِ فَأَيُّؤُ إِنْقَانَا

ثم قال الحاكم : وأصحُّ الأسانيد ( - ) أهل ( مكة ) المكرمة ( سُفْيَان ) بن عُيَيْنَةَ الهلالي ( عن عمرو ) بن دينار ( وذا ) أي : عمرو ( عن جابر ) بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

( و ) قال أحمد بن صالح : أثبتُّ الأسانيد ( - ) أهل ( المدينة ) المنورة ( خذا ) إسماعيل ( بن أبي حَكِيم عن عَبِيدَةَ ) بفتح العين ابن سُفْيَان ( الْحَضْرَمِيِّ عن أبي هريرة ) رضي الله تعالى عنه .

( و ) ذكرَ الحاكم أنَّ ( ما روى مَعْمَر ) بفتح الميمين ابن راشد ( عن هَمَّام ) بفتح الهاء وتشديد الميم ابن مُنَبِّه ( عن . أبي هريرة ) رضي الله تعالى عنه ( أَصَحُّ ) بالنسبة ( - ) أهل ( ليمن ) .

وأثبت أسانيد المصريين : الليث بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير ، عن عُقْبَةَ بن عامر رضي الله تعالى عنه .

وأثبت أسانيد الخراسانيين : الحسين بن واقد ، عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ ، عن أبيه .

وأثبتُّ الأسانيد ( - ) أهل ( لشام ) أبو عمرو ( الأوزاعي عن حَسَّانَا ) بن عطية ( عن الصَّحَاب ) رضي الله تعالى عنهم ، فإنه ( فأَيُّؤُ إِنْقَانَا ) على ما ذكره الحاكم .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> : ورجَّح بعضُ أئمتهم روايةَ سعيد بن عبد العزيز ،

٤٠ - وَغَيْرُ هَذَا مِنْ تَرَاجِمِ تُعَدِّ صَمْتُهَا شَرْحِي عَنْهَا لَا تُعَدِّ

عن ربيعة بن يزيد ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه .

قال المصنّف : ( وَغَيْرُ هَذَا ) الذي ذكرته في النَّظْم ( مِنْ تَرَاجِمِ تُعَدِّ ) عند المحدثين بأنها أصحُّ الأسانيد على الإطلاق أو الخصوص ، منها : قول الشاذكوني : أصحُّ الأسانيد : يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

ومنها : أنَّ الإمامَ أحمد سئل : أيُّ الأسانيد أثبت ؟ قال : أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، فإنَّ كان من رواية حماد بن زيد عن أيوب فيا لك . قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> : فلاحمد قولان .

ومنها : ترجيح أبي حاتم<sup>(٢)</sup> ترجمة يحيى بن سعيد القطان عن عُبيد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما .

ومنها : قول البزار<sup>(٣)</sup> : روايةُ عليِّ بن الحسين بن عليٍّ ، عن سعيد بن المسيّب ، عن سعد بن أبي وقاصٍّ ؛ أصحُّ إسنَادٍ يُروى عن سعد رضي الله تعالى عنه .

ومنها : قول ابن المبارك<sup>(٤)</sup> : حديثُ أهل المدينة أصحُّ ، وإسنادُهم أقرب .

ومنها : قول الخطيب<sup>(٥)</sup> : أصحُّ طرقِ الشُّنن ما يرويه أهلُ الحرَمَيْنِ مكة والمدينة .

(١) « النكت » ( ١ / ٢٥٤ ) .

(٢) « معرفة علوم الحديث » ص ٥٥ .

(٣) « مسند البزار » عقب حديث ( ١٠٦٥ ) .

(٤) « التدريب » ( ١ / ١١٤ ) .

(٥) « الجامع لأخلاق الراوي » ( ٢ / ٢٨٦ ) .

## مَسْأَلَةٌ

٤١ - أَوَّلُ جَامِعِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ      ابْنُ شَهَابٍ أَمْرًا لَهُ عَمَزُ

وقد ( ضَمَّنْتُهَا شَرْحِي ) أي : تبيني ( عنها ) أي : لتلك التراجم في « التدريب » ، وهي ( لا تُعَدُّ ) هنا لضيق النظم ؛ على أَنَّ الذي ذكره في هذه الآيات الاثني عشر كله من زيادته على « ألفية العراقي » .

قال البرديجي <sup>(١)</sup> : أجمع أهل النقل على صحة أحاديث الزُّهري عن سالم عن أبيه ، وعن ابن المسيَّب عن أبي هريرة ، من رواية مالك وإبن عيينة ومَعْمَرٍ ويونس وعُقَيْلٍ ما لم يختلفوا ، فإذا اختلفوا تَوَقَّفَ فيه ، وقضية ذلك كما قاله الحافظ ابن حجر أَنَّ يجري هذا الشرط فيما تقدَّم كله ، فيقال : إنما يُوصَفُ بالأصحية حيث لا يكون ثَمَّةُ مانعٍ من اضطرابٍ أو شذوذٍ .

ومما يُنَاسِبُ هذه المسألة كما قاله المصنَّف : أصحُّ الأحاديث المقيَّدة ؛ كقولهم : أصحُّ شيءٍ في الباب كذا ، وهذا كثيرٌ في « الترمذي » وغيره . قال النووي <sup>(٢)</sup> : لا يلزم من هذه العبارة صحَّةُ الحديث ؛ فإنهم يقولون : هذا أصحُّ ما جاء في الباب وإن كان ضعيفاً ، ومرادهم : أرجحه أو أقلُّه ضعفاً ، وذكر ذلك عند قول الدارقطني : أصحُّ شيءٍ في فضائل السُّور فضلُ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] ، وأصحُّ شيءٍ في فضائل الصلوات فضلُ صلاة التسييح ، ومن ذلك أصحُّ مُسَلَّسٍ ، وسيأتي في موضعه ، والله أعلم .

## مَسْأَلَةٌ

في الكلام على ابتداء تدوين الحديث ؛ وعلى الاستخراج وما يتبعهما .  
(فـ أولُ) تدوين الحديث وقع على رأس المئة ، ففي « البخاري » : كتب

(١) كما في « النكت » لابن حجر ( ١ / ٢٦١ ) .

(٢) في « الأذكار » ص ٣٠٨ .

- ٤٢ - وَأَوَّلُ الْجَامِعِ لِلْأَبْوَابِ جَمَاعَةٌ فِي الْعَصْرِ ذُو اقْتِرَابٍ  
٤٣ - كَابِنِ جُرَيْجٍ وَهَشِيمِ مَالِكٍ وَمَعْمَرٍ وَلَدِ الْمُبَارَكِ

عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم : انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فإنني خفتُ دُرُوسَ العلم وذهابَ العلماء<sup>(١)</sup> . وفي لفظ أبي نعيم : كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق : انظروا حديثَ رسول الله ﷺ فاجمعوه<sup>(٢)</sup> ، واستفيدَ من هذا كما قاله في « الفتح » ابتداء تدوين الحديث .

وأول ( جامع الحديث ) النبوي ( والأثر ) عطف تفسير ؛ الإمام أبي بكر محمد بن مسلم ( بن شهاب ) الزُّهري ( أمراً له ) بذلك ( عُمر ) بن عبد العزيز الأموي أحد الخلفاء الراشدين في خلافته .

( وأول الجامع للأبواب ) الحديثية من باب العبادات وباب المغازي وغيرهما ( جَمَاعَةٌ ) من الأئمة ( في الْعَصْرِ ) أي : الزمن الواحد أثناء المئة الثانية ( ذو اقتراب ) فلا يُدرى أيُّهم سَبَق .

( كـ ) الإمام عبد الملك بن يونس ( بن جُرَيْج ) بمكة المشرفة ( و ) أبي معاوية ( هُشَيْم ) بن بَشِير السُّلَمي بواسط . والإمام ( مالك ) بن أنس أو محمد بن إسحاق بالمدينة المنورة ، وصنَّفَ بها ابن أبي ذئب موطأً أكبر من « موطأ » مالك ، حتى قيل لمالك : ما الفائدة في تصنيفك ؟ قال : ما كان الله تعالى بقي ، والرَّبِيع بن صبيح ، أو سعيد بن أبي عروبة ، أو حَمَّاد بن سَلَمَة بالبصرة ، وسفيان الثوري بالكوفة ( وَمَعْمَر ) بن راشد باليمن ، والأوزاعي بالشام ( و ) عبد الله ( وَلَدِ الْمُبَارَك ) المروزي بخراسان ، وجريز بن عبد الحميد بالرِّي .

(١) ذكره البخاري معلقاً في كتاب العلم ، باب كيف يقبض العلم ، قبل الحديث ( ١٠٠ ) ، ووصله الخطيب البغدادي في « تقييد العلم » ص ١٠٥ ، وابن عبد البر في « التمهيد » ( ١٧ / ٢٥١ ) .

(٢) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في « تاريخ أصبهان » كما في « فتح الباري » ( ١ / ١٩٥ ) .

٤٤ - وَأَوَّلُ الْجَامِعِ بِإِقْتِصَارٍ عَلَى الصَّحِيحِ فَقَطِ الْبُخَارِيِّ

٤٥ - وَمُسْلِمٌ مِنْ بَعْدِهِ وَالْأَوَّلُ عَلَى الصَّوَابِ فِي الصَّحِيحِ أَفْضَلُ

ثم تلاهم كثيرٌ من أهل عصرهم ، إلى أن رأى بعضهم أن تُفردَ أحاديثُ النبي ﷺ خاصة ، فصنَّفَ عُبيد الله بن موسى العنسي مسنداً ؛ ومُسَدَّدُ البصريُّ مسنداً ، وأسدُّ بنُ موسى الأموي مسنداً ، ونُعيم بن حمَّاد الخزازي المصريُّ مسنداً ، ثم اقتفى الأئمة آثارهم كأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم .

وقيَّد بالأبواب احترازاً عن جمع حديث إلى مثله في باب واحد ، فقد سبق إليه الشعبي . روي عنه أنه قال : هذا بابٌ من الطلاق جسيم ، وساق فيه أحاديث .

( وأولُ الجامع ) للأحاديث ، لكن ( باقتصار . على ) الحديث ( الصحيح فقط ) الإمامُ الحجَّة أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ( البخاري ) في الكتاب الذي شاعَ ذكره بين الأنام ، ويُستسقى بقراءته العَمَام ، والسبب في ذلك قوله : كُنَّا عندَ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُويَةَ فَقَالَ : لَوْ جَمَعْتُمْ كِتَاباً مَخْتَصِراً لِصَحِيحِ سَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَوَقَعَ ذَلِكَ فِي قَلْبِي فَأَخَذْتُ فِي جَمْعِ « الْجَامِعِ الصَّحِيحِ » ، وَقَوْلُهُ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَكَأَنِّي وَاقِفٌ بَيْنَ يَدَيْهِ وَبِيَدِي مِرْوَحَةٌ أَذُبُّ عَنْهُ ، فَسَأَلْتُ بَعْضَ الْمَعْبُرِينَ ، فَقَالَ لِي : أَنْتَ تَذُبُّ عَنْهُ الْكَذِبَ ، فَهُوَ الَّذِي حَمَلَنِي عَلَى إِخْرَاجِ « الْجَامِعِ الصَّحِيحِ » ، وَأَلْفَتْهُ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ سَنَةٍ<sup>(١)</sup> .

واحترز المصنَّف بقيدِ الاقتصار عن الاعتراض بأنَّ مالكاَ أولُ من مصنَّف الصحيح ، ثم ابن حنبل ، ثم الدارمي ؛ لأنَّ صحَّة ما في كتاب مالك لا على الشرط الذي سبق التعريف به ، وسيأتي ما يتعلَّقُ بـ « مسند أحمد » و « الدارمي »<sup>(٢)</sup> .

( و ) الإمام أبو الحسين ( مُسْلِم ) بن الحجاج بن مسلم القشيري جمع

(١) انظر : « مقدمة الفتح » ( ١ / ٧ ) .

(٢) انظر : ص ٨٥ ، ٨٦ .

٤٦ - وَمَنْ يُفْضَلْ مُسْلِمًا فَإِنَّمَا تَرْتِيَهُ وَوَضَعَهُ قَدْ أَحْكَمَا

الصحيح ( من بعده ) أي : بعد البخاري ، وكذا أبو الفضل أحمد بن سلمة ( والأول ) أي : كتاب البخاري المتصل فيه دون التعليق والتراجم ( على الصواب ) الذي عليه الجمهور ( في ) أصحّة ( الصحيح أفضل ) وأرجح من كتاب مسلم ؛ لأنّ الصفات التي تدور عليها الصّحّة في « البخاري » أتت منها في مسلم وأسدّ ، وشرطه فيها أقوى وأشدّ . أما رجحانه من حيث الاتصال فلاشتراطه كَوْن الراوي قد ثبت له لقاء مَنْ روى عنه ولو مرّة ، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة .

وأما من حيث العدالة والضبط فلأن الرجال الذين تُكَلِّم فيهم أقلّ في « البخاري » منهم في « مسلم » ، مع أنّ البخاريّ لم يُكثّر من إخراج حديثهم ؛ بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الأمرين .

وأما من حيث عدم الشذوذ والإعلال فلأن ما انتقد على البخاريّ من الأحاديث أقلّ مما انتقد على مسلم ، لهذا مع اتفاق العلماء على أنّ البخاريّ كان أجلّ من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة الحديث منه ، وأنّ مسلماً تلميذه وخريججه ، ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال الدارقطني : لولا البخاريّ لما راح مسلم ولا جاء .

( و ) أما ما نُقِلَ عن أبي عليّ النيسابوري أنه قال : ما تحت أديم السماء [ كتاب ] أصحّ من كتاب مسلم ؛ فلم يصرّح بكونه أصحّ من « صحيح البخاري » ؛ لأنه إنما نفى وجود كتاب أصحّ من كتاب مسلم ؛ إذ المنفي إنما هو ما تقتضيه صيغة « أفعل » .

( و ) مَنْ يُفْضَلُ ( من بعض المغاربة ) ( مُسْلِمًا ) أي : « صحيحه » على « صحيح البخاري » ( فإنما ) مراده ( تَرْتِيَهُ ) أي : حسن سياقه ( ووضعه )<sup>(١)</sup> أي : جودته في التبويب ، وجمعه طرق الحديث في موضع واحد بأسانيده المتعدّدة وألفاظه

(١) في (ش) : وضّعه .

٤٧ - وَانْتَقَدُوا عَلَيْهِمَا يَسِيرًا فَكَمْ نَرَى نَحْوَهُمَا نَصِيرًا

المختلفة ، فإنه ( قد أحكما ) ذلك وأتقنه فسُهل تناوله ؛ بخلاف البخاري فإنه قطعها في الأبواب بسبب استنباطه الأحكام منها ، وأورد كثيراً منها في غير مظهره ، وإذا امتاز مسلمٌ بذلك فللبخاري في مقابلته من الفضل ما ضمّنه في أبوابه من التراجم التي حَيَّرَت الأفكار ، ولم يُفصِّح أحداً منهم بأن ذلك راجعٌ إلى الأصحّة التي الكلام فيها ، ولو أفصحوا لرده شاهدُ الوجود ، ولقد أنصف بعضُ الحفاظ إذ قال :

تَنَازَعَ قَوْمٌ فِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ لِأَيِّهِمَا فِي الْفَضْلِ كَانَ التَّقْدِمُ فَقُلْتُ لَقَدْ فَاقَ الْبُخَارِيُّ صَحَّةً كَمَا فَاقَ فِي حُسْنِ الصَّنَاعَةِ مُسْلِمٌ وَنُقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْكُتَابَيْنِ سَوَاءٌ <sup>(١)</sup> ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( وانتقدوا ) أي : اعترض جماعةٌ من الحفاظ كالدارقطني وأبي ذرّ الهروي وأبي علي الغساني وأبي مسعود الدمشقي وغيرهم ( عليهما ) أي : البخاري ومسلم ( يسيراً ) من أحاديثهما بأنه غيرُ صحيح ، وعدّة ذلك ما قدّمته عن الحافظ ابن حجر مثنان وعشرون حديثاً اشتركا في اثنين وثلاثين ، واختصّ البخاريّ بثمانين إلا اثنين ، ومسلم بمئة .

وقد أُجيبَ عن ذلك بأنّ ما ضُعِفَ من أحاديثهما مبنيٌّ على عِللٍ غيرِ قاذحة ( فكم نرى ) <sup>(٢)</sup> من الحفاظ المحقّقين مُجيباً ( نحوهما ) من جهتهما ، و( نصيراً ) لهما ، فقالوا ما معناه : لا ريب في تقدّم الشيخين على أهل عصرهما ومن بعده في معرفة الصحيح والعِلل ، وهما لا يُخرِجان من الحديث إلا ما لا عِلَّةَ له ، أو له عِلَّةٌ غيرُ مؤثِّرة عندهما ، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما .

(١) حكاه الطوفي في « شرح الأربعين » ، ومال إليه القرطبي . انظر : « التدريب »

( ١ / ١٢٨ ) .

(٢) في (ش) : فكم ترى .

ولا ريب في تقديمهما على غيرهما فيندفع الاعتراضُ جملةً ، والأحاديثُ المتقدمة فيهما ستة أقسام :

الأول : ما يختلفُ فيه الرواة بالزيادة والنقص من رجال الإسناد ، فإن أخرجَ صاحبُ الصحيح الطريقَ المزيدهُ ، وعَلَّله الناقدُ [ بالطريق الناقصة ]<sup>(١)</sup> فهو [ تعليلٌ ] مردود ؛ لأن الزيادة في مثله لا تضُرُّ ، أو العكس<sup>(٢)</sup> ؛ فإنما أخرجَ مثل ذلك حيث له [ متابعٌ ]<sup>(٣)</sup> وعاضدٌ ، أو حَفَّتْ قرينةٌ في الجملة تقوِّيه ، ويكون التصحيحُ وقعَ من حيثُ المجموع .

الثاني : ما يختلف فيه الرواة بتغيير رجال بعض الإسناد ، والجواب عنه إن أمكن الجمعُ ، فالتعليلُ بمجرد الاختلاف غيرُ قادحٍ ولا يوجبُ الضَّعف ، وإلا فما أخرجه الشيخان لما تقرَّر .

الثالث : ما تفرَّد [ فيه ] بعضُ الرواة بزيادة لم يذكرها الأكثر أو الأضبط ، وهذا لا يؤثِّرُ التعليل به حيث لم يتعدَّد الجمع .

الرابع : ما تفرَّد به بعضُ الرواة ممن ضَعُفَ ، وليس في « الصحيحين » من هذا القَبِيل غيرَ حديثين تبيَّن أنَّ كلاً منهما قد تَوَبَّع .

الخامس : ما حُكِمَ فيه على بعض الرواة بالوهم ، فمنه ما يؤثِّرُ قدحاً ، ومنه ما لا يؤثِّرُ .

السادس : ما اختلفَ فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن ، فهذا أكثرُه لا يترتَّب عليه قدحٌ ؛ لإمكان الجمع أو الترجيح ، والله أعلم<sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل : بالناقصة .

(٢) أي : وإن أخرج صاحبُ الصحيح الطريقَ الناقصةً ، وعَلَّله الناقدُ بالمزيدة .

(٣) في الأصل : سائق .

(٤) للتوسع في هذا البحث انظر : « توجيه النظر » ( ٢ / ٧٣٠ ) .



٤٨ - وَلَيْسَ فِي الْكُتُبِ أَصَحُّ مِنْهُمَا بَعْدَ الْقُرْآنِ وَلِهَذَا قُدِّمَا

٤٩ - مَرْوِيُّ ذَيْنِ الْبُخَارِيِّ فَمَا لِمُسْلِمٍ فَمَا حَوَى شَرْطُهُمَا

( وليس في الكتب ( المصنفة كتاب ( أصح منهما ) أي : « الصحيحين » ، بل هما أصحها ( بعد القرآن ) العزيز . قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup> : وأما ما رُوينا عن الشافعي رضي الله تعالى عنه من أنه قال : ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك ، وفي لفظ عنه : ما بعد كتاب الله أصح من « موطأ » مالك ، فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم .

( ولهذا ) أي : كونهما أصح الكتب ( قدما ) بالبناء للمفعول ، والألف للإطلاق والنائب عن الفاعل ، قوله : ( مَرْوِيَّ ذَيْنِ ) الإمامين : البخاري ومسلم ، وهو المراد بقولهم : صحيح متفق عليه ، أو على صحته ، وليس المراد به اتفاق الأمة ؛ نعم يلزم كما قاله ابن الصلاح من اتفاقهما اتفاق الأمة عليه ؛ لتلقيهم له بالقبول<sup>(٢)</sup> .

( فـ ) مروى الإمام ( البخاري ) فهو مقدم على غيره من الكتب المصنفة في الحديث لما تقدم أنه أصح من مسلم .

(١) « علوم الحديث » ص ١٨ .

(٢) قال الشيخ أحمد شاكر : الحق الذي لا مرية عند أهل العلم بالحديث من المحققين ، ومن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر : أن أحاديث « الصحيحين » صحيحة كلها ، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف ، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه ، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها ، فلا يهولنك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في « الصحيحين » أحاديث غير صحيحة ، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها ، وانتقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة العلم واحكم عن بيته ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

٥٠ - فَشَرَطُ أَوَّلٍ فَثَانٍ ثُمَّ مَا كَانَ عَلَى شَرْطِ قَتْنٍ غَيْرِهِمَا

( فما ) أي : المروي الذي ( لـ ) لإمام ( مسلم ) لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على تلقّي كتابه بالقبول أيضاً سوى ما انتقد .

( فـ ) (بعدهما يقدم في الأرجحية من حيث الأصحّة ) ( ما ) أي : حديث صحيح ( حَوَى شَرْطَهُمَا ) ولم يخرج واحد منهما .

قال في « النزّهة »<sup>(١)</sup> : لأنّ المراد به : أي : شرطهما رواتهما مع باقي شروط الصحيح ، ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم ، فهم مقدّمون على غيرهم في رواياتهم ، وهذا أصل لا يُخرج عنه إلا بدليل ، فإن كان الخبر على شرطهما معاً كان دون ما أخرجه مسلم أو مثله .

( فـ ) (ما حوى ) ( شَرَطُ أَوَّلٍ ) أي : البخاري وحده ( فـ ) ( شرط ) ( ثانٍ ) أي : مسلم وحده تبعاً لأصل كلّ منهما ( ثم ما ) ليس على شرطهما اجتماعاً وانفراداً بما ( كان على شَرَطِ قَتْنٍ ) أي : إمام من الأئمة ( غيرهما ) أي : البخاري ومسلم ، فخرج من ذلك سبعة أقسام تتفاوت درجاتها في الصّحة :

أحدها : ما رواه الشيخان معاً ، وهو الذي يُعبّر عنه بالمتفق عليه .

الثاني : رواه البخاري وحده .

الثالث : ما انفرد به مسلم .

الرابع : ما هو على شرطهما ، ولم يروه واحد منهما .

الخامس : ما هو على شرط البخاري وحده .

السادس : ما هو على شرط مسلم وحده ، وهذه ثلاثة منها أصول ، وثلاثة منها فروع .

(١) « نزّهة النظر » ص ٦٤ .

## ٥١ - وَزَيْمًا يَغْرِضُ لِلْمَفُوقِ مَا يَجْعَلُهُ مُسَاوِيًا أَوْ قُدِّمًا

السابع : ما هو صحيحٌ عند غيرهما من المعتبرين ، وليس على شرطهما ولا على شرط أحدهما<sup>(١)</sup> ، بأن لا يخرجهما من شيوخهما الذين اتفقا فيهم ، ولا من الذين اختلفا فيهم كـ « صحيح ابن خزيمة » فابن حبان فالحاكم ، كما سيأتي ترتيبه هكذا .

( و ) هذا التفاوت : إنما هو بالنظر إلى الحيثية المذكورة ، أما لو رجح قسمٌ على ما فوقه بأمور أخرى تقتضي الترجيح فإنه يقدم على ما فوقه ، إذ ( ربما يعرض ) بفتح الياء وكسر الراء ، أي : يظهر ( للمفوق ) أي : المرجوح ، من فاق الرجل أصحابه يفوقهم ، أي : علاهم ( ما ) من الأمور المرجحة ( يجعله مساوياً ) للفائق ( أو قدماً ) أي : مقدماً عليه .

قال في « النزهة »<sup>(٢)</sup> : كما لو كان الحديث عند مسلم مثلاً وهو مشهورٌ قاصراً عن درجة التواتر ، ولكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم ، فإنه يقدم على الحديث الذي يخرج به البخاري ، إذا كان فرداً ، وكما لو كان الحديث الذي لم يخرج به من ترجمة وُصفت بكونها أصح الأسانيد ؛ كمالك عن نافع عن ابن عمر ، فإنه يقدم على ما انفرد به أحدهما مثلاً ، لا سيما إذا كان في إسناده من فيه مقال .

ولا يقدح هذا فيما تقدم ؛ لأن ذلك باعتبار الإجمال . قال

(١) انتقد بعض العلماء هذا التقسيم السبعي الذي ذكره ابن الصلاح وتبعه عليه من جاء بعده ، منهم : ابن الهمام حيث قال : هذا التقسيم تحكُّم لا يجوز التقليد فيه ؛ إذ الأصححة ليست إلا لاشتغال رواتهما على الشروط التي اعتبرها ، فإذا قرَضَ وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتابين ، أفلا يكون الحكم بأصححة ما في الكتابين عين التحكُّم ؟ اهـ .

وسيدكر المصنف الرد على هذا التساؤل في الصفحة التالية . انظر : « فتح القدير » لابن الهمام ( ١ / ٣٧١ ) ، و « توضيح الأفكار » ( ١ / ٨٩ ) .

(٢) « نزهة النظر » ص ٦٥ .

## ٥٢ - وَشَرَطُ ذَيْنِ كَوْنُ ذَا الْإِسْنَادِ لَدَيْهِمَا بِالْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ

الزُّرْكَشِيُّ<sup>(١)</sup> : وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ تَرْجِيحَ كِتَابِ الْبَخَارِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ إِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ تَرْجِيحُ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ ، لَا كُلَّ فَرْدٍ مِنْ أَحَادِيثِهِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَحَادِيثِ الْآخَرِ .

وَمِنْهُ يُؤْخَذُ الْجَوَابُ عَمَّا قِيلَ : إِنَّ التَّرْتِيبَ الْمَتَقَدِّمَ تَحْكُمُ لَا يَجُوزُ التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ ؛ إِذَا الْأَصْحِيَّةُ لَيْسَتْ إِلَّا لَاشْتِمَالِ الرَّوَاةِ عَلَى الشُّرُوطِ الَّتِي اعْتَبَرُوهَا ، فَإِنْ قُرِضَ وَجُودُ تِلْكَ الشُّرُوطِ فِي رَوَاةٍ حَدِيثٍ فِي غَيْرِ « الصَّحِيحِينَ » ، فَلَا يَكُونُ الْحُكْمُ بِأَصْحِيَّةٍ مَا فِيهِمَا غَيْرَ التَّحْكُمِ .

( وَشَرَطُ ذَيْنِ ) الشَّيْخَيْنِ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ ؛ أَيِ : الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ : عَلَى شَرْطِهِمَا مِثْلًا ( كَوْنُ ) رِجَالٍ هُنَا ( ذَا الْإِسْنَادِ . لَدَيْهِمَا ) أَيِ : فِي كِتَابِهِمَا ( بِالْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ ) أَيِ : فِيهِمَا مَعًا ، أَيِ : فِي أَحَدِهِمَا مَعَ بَاقِي شُرُوطِ الصَّحَّةِ مِنَ الضَّبْطِ وَالْعَدَالَةِ وَغَيْرِهِمَا ، وَعَلَى هَذَا مَشَى جَمَاعَةُ كَابِنِ دَقِيقِ الْعِيدِ وَالنَّوَوِيِّ وَالذَّهَبِيِّ .

فَقَوْلُ الْحَاكِمِ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » : وَأَنَا أَسْتَعِينُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى إِخْرَاجِ أَحَادِيثِ رَوَاتِهَا ثِقَاتٍ ، قَدْ احْتَجَّ بِمِثْلِهَا الشَّيْخَانُ أَوْ أَحَدُهُمَا . . . إلخ ؛ اسْتَعْمَلَ فِيهِ لَفْظَةَ « مِثْلُ » فِي أَعَمِّ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فِي الْأَسَانِيدِ وَالْمَتُونِ ، لَا الْحَقِيقَةَ فَقَطْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ صَنْيَعُهُ ، فَإِنَّهُ تَارَةً يَقُولُ : عَلَى شَرْطِهِمَا ، وَتَارَةً : عَلَى شَرْطِ الْبَخَارِيِّ ، وَتَارَةً : عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، وَتَارَةً : صَحِيحُ الْإِسْنَادِ ، وَلَا يَعْزُوهُ لِأَحَدِهِمَا .

وَأَيْضًا ؛ فَلَوْ قَصِدَ بِكَلِمَةِ « مِثْلُ » مَعْنَاهَا الْحَقِيقِي حَتَّى يَكُونَ الْمُرَادُ ، وَاحْتِجَّ بِغَيْرِهَا مِمَّنْ فِيهِمْ مِنَ الصِّفَاتِ مِثْلُ مَا فِي الرَّوَاةِ الَّذِينَ خَرَّجَا عَنْهُمْ ؛ لَمْ يَقُلْ قَطْ : « عَلَى شَرْطِ الْبَخَارِيِّ » ؛ فَإِنَّ شَرْطَ مُسْلِمٍ دُونَهُ ، فَمَا كَانَ عَلَى شَرْطِ الْبَخَارِيِّ فَهُوَ عَلَى شَرْطِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ حَوِيَ شَرْطَ مُسْلِمٍ [ وَزَادَ ] .

- ٥٣ - وَعِدَّةُ الْأَوَّلِ بِالتَّخْرِيرِ      أَلْفَانِ وَالرُّبْعُ بِلا تَكْرِيرِ  
٥٤ - وَمُسْلِمٌ أَرْبَعَةُ آلَافٍ      وَفِيهِمَا التَّكَرَّارُ جَمًّا وَافٍ

هذا ؛ وقيل : إنَّ المراد بشرطهما أن يخرج الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور ، وقيل غير ذلك .

( وَعِدَّةُ ) الأحاديث المسندة في صحيح ( الاول ) أي : البخاري ( بالتَّخْرِيرِ ) الذي حرَّره الحافظ ابن حجر ( أَلْفَانِ وَالرُّبْعِ ) أي : خَمْسَمِئَةٍ . قال : وثلاثة عشر حديثاً ( بلا تَكْرِيرِ ) وبه سوى المعلقات والمتابعات ستة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثاً ، وفيه من التعاليق ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون ، وأكثرها مخرَّج في أصول متونه ، والذي لم يخرج مئة وستون ، وفيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة وأربعة وثمانون ؛ هكذا في « الفتح »<sup>(١)</sup> ، وهذا خارج عن الموقوفات والمقاطيع . قال المصنَّف : وافق مسلم على ما فيه إلا ثمانمائة وعشرين حديثاً<sup>(٢)</sup> .

( و ) عِدَّةُ الأحاديثِ المسندة في صحيح ( مسلم أربعة آلاف ) بإسقاط المكرَّر ( وفيهما ) أي : البخاري ومسلم ( التَّكرار ) للأحاديث ( جَمًّا ) أي : كثيراً ( وافٍ ) وقد علمت جملة ما في « البخاري » من المكرَّرات .

قال الحافظ العراقي<sup>(٣)</sup> : ومسلم يزيد على البخاري بالمكرَّر لكثرة طرقه .

(١) حرَّز الحافظ ابن حجر في مقدمة « فتح الباري » : أنَّ عِدَّة ما في البخاري من المتن الموصولة بلا تكرار ( ٢٦٠٢ ) ومن المتن المعلقة المرفوعة ( ١٥٩ ) ، فمجموع ذلك ( ٢٧٦١ ) ، وأنَّ عِدَّة أحاديثه بالمكرر وما فيه من التعليقات والمتابعات واختلاف الروايات ( ٩٠٨٢ ) وهذا غير ما فيه من الموقوف على الصحابة وأقوال التابعين . انظر « المقدمة » ( ص ٤٨٠ ، ٤٧٨ طبع بولاق ) . ( ش ) .

(٢) ( ٩٩ ) « التدريب » ( ١ / ١٤١ ) .

(٣) « التقييد والإيضاح » ص ٢٧ .

٥٥ - مِنْ الصَّحِيحِ فَوَثُّهُ كَثِيرٌ وَقَالَ نَجْلُ أَخْرَمَ: يَسِيرُ

٥٦ - مُرَادُهُ عَلَى الصَّحِيحِ فَاخْمِلِ أَخْذًا مِنَ الْحَاكِمِ أَيْ فِي «الْمَذْخَلِ»

قال : وقد رأيتُ عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث . وقال الميانجي : ثمانية آلاف ، والله أعلم . قال الحافظ ابن حجر : وعندي في هذا نظر . انتهى .

وكلُّ منهما ( مِنْ ) الحديث ( الصَّحِيحِ فَوَثُّهُ كَثِيرٌ )<sup>(١)</sup> لأنهما لم يستوعبا في كتابيهما ولا التزامه ، فقد قال البخاري : ما أدخلتُ في كتاب الجامع إلا ما صحَّ ، وتركْتُ من الصَّحاح لحال الطُّول . وقال مسلم : ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعته هاهنا ، إنما وضعتُ ما أجمعوا عليه ، يريدُ ما وُجدَ عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه ، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم ، قاله ابن الصَّلاح<sup>(٢)</sup> . وقيل : أراد إجماع أحمد وابن معين وعثمان بن أبي شيبة وسعيد بن منصور .

( وقال ) الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب ( نَجْلُ ) أي : ابن ( أَخْرَمَ ) النيسابوري شيخُ الحاكم : لم يَفْتُنْهُمَا من الصَّحِيحِ إلا ( يسير )<sup>(٣)</sup> واعتُزَّضَ عليه بقول البخاري : وما تركْتُ من الصَّحاح أكثر . قال ابنُ الصَّلاح<sup>(٤)</sup> : « المستدرك » كتابٌ كبيرٌ يَشْتَمِلُ ممَّا فاتهما على شيء كثير ، وإن يكن عليه في بعضه مقالٌ فإنه يصفو له صحيحٌ كثير .

وأجاب المصنِّف بقوله : ( مُرَادُهُ ) أي : ابن الأخرم بذلك ( على<sup>(٥)</sup> ) أصحَّ ( الصحيح ) لا مطلقَ الصَّحاح ( فاخْمِلِ ) كلامه عليه ( أَخْذًا مِنْ ) كلام ( الحاكم )

(١) في ( ش ) : فَوَثًُّا كَثِيرًا .

(٢) « علوم الحديث » ص ٢٠ .

(٣) في ( ش ) : يسيرا .

(٤) « علوم الحديث » ص ٢٠ .

(٥) في ( ش ) : أعلى .

٥٧ - التَّوَوِي: لَمْ يَفُتِ الْخَمْسَةَ مِنْ مَّا صَحَّ إِلَّا التَّرْزُ فَاقْبَلْهُ وَدِنْ

٥٨ - وَاحْمِلْ مَقَالَ عَشَرَ أَلْفِ أَلْفٍ أَخْوِي عَلَى مُكَرَّرٍ وَوَقِفْ

أبي عبد الله النيسابوري ( أي : في ) كتابه ( « المدخل » ) إلى كتاب الإكليل « فإنه ذكرَ فيه أنَّ الصَّحِيحَ من الحديث عشرة : الأول اختيار الشيخين ، وهو الدرجة الأولى ألا يذكر إلا ما رواه صحابي مشهور عنه عليه السلام ، له راويان ثقتان فأكثر ، ثُمَّ يرويه تابعي مشهور بالرواية عن الصحابة ، له أيضاً راويان ثقتان فأكثر ، ثُمَّ يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط ، ثُمَّ كذلك ، ثُمَّ يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا ، كالشَّهادة على الشَّهادة . قال : والأحاديثُ المرويةُ بهذه الشَّرِيطَةِ عددها عشرةُ آلافٍ حديثٍ .

قال المصنَّف<sup>(١)</sup> : وَحِينَئِذٍ يُعْرَفُ من الجواب عن قول ابن الأخرم ؛ فكأنه أراد : لم يَفُتْهُمَا من أصَحِّ الصحيح الذي هو الدرجة الأولى وبهذا الشرط إلا القليل ، والأمر كذلك .

وقال الإمام محيي الدِّين ( النووي ) في « تقريبه » : الصواب إنه ( لم يَفُتْ ) الأصول ( الخمسة ) « الصحيحين » و« سنن أبي داود » والترمذي والنسائي ، ولم يُدْخِلْ في الأصول « سنن ابن ماجه » ، وقد اشتهر في زمنه ، وبعده جعل الأصول ستة بإدخاله فيها ، كأنه لما قيل : إِنَّ كُلَّ ما انفرد به عن الخمسة فهو ضعيف ، لكن تُعَقَّبُ بأنه انفرد بأحاديث كثيرة ، وهي صحيحة ( من . ما صحَّ ) من الأحاديث ( إلا التَّرْزُ ) بفتح النون وسكون الزاي ، أي : اليسير ( فاقْبَلْهُ ) أي : هذا الكلام منه ( وَدِنْ ) أي : جازِه ولا تَعْتَرِضْ عليه .

( و ) حِينَئِذٍ ( فـ ) لَحْمِلْ مَقَالَ ( أي : قول الإمام البخاري : أَحْفَظُ مِثْلَ أَلْفِ حَدِيثٍ صَحِيحٍ ، وهذا مراد الناظم بقوله : ( مُحْشَرٌ ) بضم العين وإسكان الشين ( أَلْفِ أَلْفٍ . أَخْوِي ) أي : أَحْفَظْ ، ومثني ألف حديثٍ غير الصحيح ، انتهى ،

- ٥٩ - وَخُذْهُ حَيْثُ حَافِظٌ عَلَيْهِ نَصٌّ وَمِنْ مُصَنَّفٍ يَجْمَعُهُ يُخَصَّرُ  
٦٠ - كَابِنِ خَزِيمَةٍ وَيَتْلُو مُسْلِمًا وَأَوَّلِهِ الْبُسْتِيُّ ثُمَّ الْحَاكِمَا

وتعلّق بـ «أحمل» قوله : ( على ) أنه أراد مع ( مُكْرَّر ) من الأحاديث المسندة ( ووقف ) أي : موقوفات<sup>(١)</sup> .

قال العراقي<sup>(٢)</sup> : فربما عُدَّ الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين . قيل : ويؤيدُ أنَّ هذا هو المراد ؛ أنَّ الأحاديث الصَّحاحَ التي بين أظهرنا - بل وغير الصَّحاح - لو تتبَّعت من المسانيد والجوامع والسنن والأجزاء وغيرها ؛ لما بلغت مئة ألفٍ بلا تكرار ، بل ولا خمسين ألفاً ، ويبعدُ كلّ البُعدِ أن يكون رجلٌ واحدٌ حفظَ ما فات الأمة جميعه ، فإنه إنما حفظه من أصول مشايخه ، وهي موجودة . انتهى . فليتأمل .

( وَخُذْهُ ) أي : الحديث الصحيح الزائد على « الصحيحين » ( حيث ) إمام ( حافظٌ عليه ) أي : على صحَّته ( نَصٌّ ) ونُقِلَ عنه ذلك بإسناد صحيح ، كما في سؤالات أحمد بن حنبل وسؤالات ابن معين وغيرهما ( و ) خُذْهُ أيضاً ( من مُصَنَّفٍ ) بفتح النون ( يَجْمَعُهُ ) أي : الصحيح ( يُخَصَّرُ ) .

( ك ) سنن<sup>(٣)</sup> الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق ( بن خزيمة ) السُّلَمي

(١) قال البخاري : « أحفظ مئة ألف حديث صحيح ، ومثني ألف حديث غير صحيح » ، وهو يريد بهذا العدد اختلاف طرق الحديث باختلاف رواته ، ويدخل فيه أيضاً الأحاديث الموقوفة ، فإن الحديث الواحد قد يرويه عن الصحابي عدد من التابعين ، ثم يرويه عن كل واحد منهم عدد من أتباع التابعين ، وهكذا ؛ فيكون الحديث الواحد أحاديث كثيرة متعددة بهذا الاعتبار . ( ش ) .

(٢) في « شرح الألفية » ص ٢٩ .

(٣) والمشهور بـ « صحيح ابن خزيمة » ، والصواب في اسمه : « مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ » .



٦١ - وَكَمْ بِهِ تَسَاهُلٌ حَتَّى وَرَدَ فِيهِ مَنَاقِرٌ وَمَوْضُوعٌ يُرَدُّ

النيسابوري وكـ « المستخرجات على الصحيحين » ( ويثُلُو ) ابن خزيمة في رتبة الأصحّة ( مُسْلِمًا ) أي : « صحيحه » فهو أعلى رتبة من « صحيح ابن حبان » لشدة تحرّيه ، حتى إنه يتوقّف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد ؛ فيقول : إن صحّ الخبر أو إن ثبت كذا ونحو ذلك ( وأوله ) أي : « سنن ابن خزيمة » في الرتبة تلميذه ( البُستِي ) يعني : صحيح الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البُستِي التيمي .

قال المصنّف<sup>(١)</sup> : ترتيبه مختَرَعٌ ، ليس على الأبواب ولا على المسانيد ، ولهذا سمّاه : « الأنواع والتقاسيم » ، وسببه أنه كان عارفاً بالكلام و[ النجوم ]<sup>(٢)</sup> والفلسفة . قال : وقد ربّبه بعض المتأخرين على الأبواب<sup>(٣)</sup> ، وعمل له الحافظ العراقي أطرافاً ، وجرد الحافظ أبو الحسن الهيثمي زوائده على « الصحيحين »<sup>(٤)</sup> في مجلد ، وسيأتي تنمة البحث عليه .

( ثم ) أوله في الرتبة الحافظ ( الحاكم ) أبا عبد الله النيسابوري فإنه اعتنى في « مستدركه » بضبط الزوائد على « الصحيحين » مما هو على شرطهما معاً أو أحدهما ، أو صحيح وإن لم يوجد شرط أحدهما ، مُعَبِّراً عن الأول بقوله : هذا صحيح على شرط الشيخين ، أو على شرط البخاري ، أو مسلم ، وعن الثاني بقوله : هذا حديث صحيح الإسناد .

( و ) لكن ( كم ) أي : كثيراً ( به ) أي : الحاكم في « مستدركه » ( تساهل ) في التصحيح .

(١) « التدريب » ( ١ / ١٤٨ ) .

(٢) في الأصل : النحو .

(٣) وهو ابن بلبان في كتابه « الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان » وهو مطبوع .

(٤) وسمّاه : « موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان » .

قال النووي<sup>(١)</sup> : اتفق الحفاظ على أنَّ تلميذه البيهقي أشدَّ تحريماً منه ، وقال أبو سعيد الماليني : طالعتُ « المستدرک » من أوله إلى آخره فلم أرَ فيه حديثاً على شرط الشيخين ، وهذا كما قاله الذهبيُّ : إسرافٌ وغلوٌّ من الماليني ؛ إذ فيه جملةٌ وافرةٌ على شرطهما ، وجملةٌ كثيرةٌ على شرط أحدهما ، لعلَّ مجموع ذلك نحو نصف الكتاب ، وفيه نحو الرُّبع مما صحَّ سنده ، وفيه بعضُ الشيء ، أو له [ علة ] وما بقي ليس كذلك .

( حتى وَرَدَ . فيه مناكير ) واهيات لا تصحّ وفي بعض ذلك ( موضوع يُرد ) وقد جمع الذهبيُّ جزءاً فيه الأحاديث التي فيه ، وهي موضوعة ، فذكر نحو مئة حديث .

قال الحافظ ابنُ حجر<sup>(٢)</sup> : وإنما وقع للحاكم السَّاهلُ ؛ لأنه سَوَدَ الكتابَ لينقِّحه فأعجلته المنيةُ ، وقد وجدتُ [ في ] قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من « المستدرک » : « إلى هنا انتهى إملاء الحاكم » . قال : وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ منه إلا بطريق الإجازة ، والتساهل في القدر المملي قليلٌ جداً بالنسبة إلى ما بعده<sup>(٣)</sup> .

(١) في « المجموع شرح المذهب » ( ٣٥ / ٥ ) .

(٢) « النكت » ( ١ / ٣١٤ ) .

(٣) وقد اختصر الحافظ الذهبي « مستدرک الحاكم » وتعقبه في حكمه على الأحاديث ، فوافقه وخالفه ، وله أيضاً أغلاط . وقد طبع الكتابان في « حيدر آباد » . والمتبع لهما بإنصاف وروية يجد أن ما قاله ابن حجر صحيح ، وأن الحاكم لم ينقِّح كتابه قبل إخراجه للناس ، وأن الصحيح فيه كثير جداً ، والضعيف قليل بالنسبة له ، وأما الموضوع فهو نادر . وقد رأيت نقلاً عن الحافظ الذهبي أنه جمع جزءاً فيه الأحاديث التي في « المستدرک » وهي موضوعة ، فبلغت نحو مئة حديث ، وهو عدد ضئيل في كتاب ضخيم كبير . ( ش ) .

- ٦٢ - وَابْنُ الصَّلَاحِ قَالَ: مَا تَفَرَّدَا فَحَسَنٌ إِلَّا لِضَعْفٍ فَازْدَدَا  
 ٦٣ - جَزِيئاً عَلَى امْتِنَاعٍ أَنْ يُصَحِّحَا فِي عَصْرِنَا كَمَا إِلَيْهِ جَنَحَا  
 ٦٤ - وَغَيْرُهُ جَوْرَةٌ وَهُوَ الْأَبْرَرُ فَاخْكُمْ هُنَا بِمَا لَهُ أَدْوَى النَّظَرِ

( و ) أما الحافظ أبو عمرو ( بنُ الصَّلَاحِ ) ( فـ ) قال ( في « مقدّمته » <sup>(١)</sup> :  
 الأولى أن نتوسّط في أمره فنقول : ( ما تفرّدا ) وحكم الحاكم بصحّته ، ولم نجد  
 ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح ( فـ ) هو ( حسن ) يُحتجُّ به  
 ويعملُ به ( إلا ) أن تظهر فيه علّة موجبة ( لضعف فارزدا ) ولا تعمل به .

قال البدرُ ابنُ جماعة <sup>(٢)</sup> : الصوابُ أنه يُتَّبَعُ ويُحكّمُ عليه بما يليقُ بحاله من  
 الحُسن أو الصّحّة أو الضّعف . زاد العراقي <sup>(٣)</sup> : إنّ حكمه عليه بالحُسن فقط  
 تحكّم .

إلا أنّ ابن الصَّلَاح قال ذلك ( جَزِيئاً عَلَى ) رأيه من ( امتناع أن يُصَحِّحَا ) لمن  
 رأى ( في عصرنا ) حديثاً صحيحَ الإسناد في كتاب أو جزء لم يُنصَّ على صحّته  
 حافظٌ في شيء من المصنّفات المشهورة ( كما إليه جَنَحَا ) حيث قال في كتابه :  
 لانتجاسر على جزم الحكم بصحّته ؛ فقد تعذّر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك  
 الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد ؛ لأنه ما من إسنادٍ من ذلك إلا ونجدُ في رجاله من  
 اعتمد في روايته على ما في كتابه غريباً عمّا يشترط الصحيح من الحفظ  
 والإتقان ... إلخ <sup>(٤)</sup> .

( و ) لكن ( غيَزه ) كالإمام النووي ( جَوْرَه ) أي : التّصحیح في هذه

(١) « علوم الحديث » ص ٢٢ .

(٢) انظر : « التدريب » ( ١ / ١٤٦ ) .

(٣) « التقييد والإيضاح » ص ٣٠ .

(٤) « علوم الحديث » ص ١٦ .

الأعصار لمن تمكّن وقويت معرفته ( و ) هذا القول بالجواز ( هو الأبر ) الذي جرى عليه عمل أهل الحديث ، فقد صحّح جماعة من المتأخرين أحاديث لم يوجد لمن تقدّمهم فيها تصحيح ؛ كأبي الحسن بن القطان والضياء المقدسي والزكي المنذري ، ومن بعدهم كابن المواق والشرف الدميّاطي والمزي والتقي السبكي وغيرهم<sup>(١)</sup> .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup> : ثم ما اقتضاه كلام ابن الصّلاح من قبول التصحيح من المتقدمين وردّه من المتأخرين قد يستلزم ردّ ما هو صحيح وقبول ما ليس بصحيح ، فكم من حديث حكّم بصحّته إمام متقدّم اطلع المتأخّر فيه على علة قاذحة تمنع من الحكم بصحّته ، ولا سيّما إن كان ذلك المتقدّم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن .

وبالجملة ( فاحكم ) أيها المتبحّر ( هنا ) أي : في صناعة الحديث ، ويحتمل أنّ الإشارة إلى كتاب الحاكم الذي هو « المستدرک » ( بما له أدنى النّظر ) من الصّحة أو الحسن أو الضعف ، فإنّ هذا هو الصواب ، كما تقدم عن البدر ابن جماعة ، لكن الأحوط في مثل ذلك - كما نبّه عليه المصنّف - أن يعبر عنه بصحيح الإسناد ،

(١) ذهب ابن الصّلاح إلى أنه قد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد ، ومنع بناء على هذا من الجزم بصحة حديث لم نجده في أحد « الصحيحين » ، ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة . وبنى على قوله هذا أن ما صححه الحاكم من الأحاديث ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً ولا تضعيفاً حكمنا بأنه حسن ، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه . وقد رد العراقي وغيره قول ابن الصّلاح هذا ، وأجازوا لمن تمكّن وقويت معرفته أن يحكم بالصحة أو بالضعف على الحديث بعد الفحص عن إسناده وعمله ، وهو الصواب . والذي أراه أن ابن الصّلاح ذهب إلى ما ذهب إليه بناء على القول بمنع الاجتهاد بعد الأئمة ، فكما حظروا الاجتهاد في الفقه ؛ أراد ابن الصّلاح أن يمنع الاجتهاد في الحديث ، وهيهات ، فالقول بمنع الاجتهاد قول باطل ، ولا برهان عليه من كتاب ولا سنة ، ولا تجدله شبه دليل . ( ش ) .

(٢) « النكت » ( ١ / ٢٧٠ ) .

٦٥ - مَا سَاهَلَ الْبُسْتِيُّ فِي «كِتَابِهِ» بَلْ شَرْطُهُ خَفٌ وَقَدْ وَفَى بِهِ

ولا يُطْلَقُ التصحيحُ ؛ لاحتمالِ عِلَّةٍ للحديث خَفِيَتْ عليه .

قال<sup>(١)</sup> : وقد رأيتُ مَنْ يُعَبِّرُ خشيةً من ذلك بقوله : صحيحُ [ الإسنادِ ] إن شاء الله تعالى ، وكثيراً ما يكونُ الحديثُ ضعيفاً أو واهياً ، والإسنادُ صحيحٌ مركَّبٌ عليه .

قال : وأما الحكم للحديث بالتواتر أو الشهرة ؛ فلا يمتنع إذا وُجدت الطرق المعْتَبَرة في ذلك ، وينبغي التوقُّفُ عن الحكم بالفردية والغرابة وعن العِزَّةِ أكثر .

ثم عاد إلى الكلام على « صحيح ابن حِبَّان » ، فقال :

( ما ) نافية ( ساهَلَ ) أي : لم يتساهل في التصحيح الحافظ أبو حاتم ( البُسْتِيُّ في كتابه ) « الأنواع والتقاسيم » خلافاً لمن حَكَمَ بأنه متساهلٌ يقرب من الحاكم ، فإنه ليس بصحيح ( بل ) غايته أنه يسمِّي الحسن صحيحاً ، وهو اصطلاح له .

(و) ( شَرْطُهُ ) أي : البُسْتِيُّ في الصَّحَّةِ ( خَفٌ ) أي : أخفٌ من شروط غيره ، فإنه يخرجُ في « الصحيح » ما كان راويه ثقةً غيرَ مدَّلسٍ ، سمع من شيخه ، وسمع منه الآخذُ عنه ، ولا يكون هناك إرسالٌ ولا انقطاعٌ ، وإذا لم يكن في الراوي جَرَحٌ ولا تعديلٌ ، و[ كان ] كلُّ من شيخه والراوي عنه ثقةً ، ولم يأت بحديثٍ مُنْكَرٍ فهو عنده ثقة .

وفي كتاب « الثقات » له كثيرٌ ممَّن هذه حاله ، ولذا ربما اعترض عليه في توثيق مَنْ لا يُعرف حاله ، ولا اعتراض عليه ؛ إذ لا مُشَاخَعةَ في ذلك ، وهذا دون شرطِ الحاكم ، إذ شَرَطَ أَنْ يخرجَ عن رواةٍ خَرَجَ لمثلهم الشيخان في « الصحيح » .

( و ) الحاصل أنَّ ابنَ حِبَّان ( قد وَفَى به ) أي : بالتزام شروطه ، ولم يوفِّ الحاكمُ بما التزمه .

(١) أي : السيوطي في « التدريب » ( ١ / ٢١٠ ) .

٦٦ - وَاسْتَخْرَجُوا عَلَى الصَّحِيحَيْنِ بِأَنْ يَرْوِيَ أَحَادِيثَ كِتَابٍ حَيْثُ عَنْ

هذا ، وصرح الخطيب وغيره بأن « الموطأ » مقدّم على كل كتاب من الجوامع والمسانيد ، فعلى هذا هو بعض « صحيح الحاكم » كما قاله المصنّف ، وهي روايات كثيرة ، أكبرها [ رواية ] القَعْنَبِيِّ وابن مُصْعَب ، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير ، وزيادة ونقص . قال بعضهم <sup>(١)</sup> : أحصيت ما في « موطأ » مالك فوجدت فيه من المسند خمسمئة ونيّفًا مسنداً ، وثلاثمئة ونيّفًا مرسلًا ، وفيه نيّفٌ وسبعون حديثاً قد ترك مالك رضي الله تعالى عنه نفسه العمل بها .

ثم شرع في بيان المستخرجات فقال :

( واستخرجوا ) أي : جماعة من الحفاظ كتباً مخرّجة ( على الصحيحين ) وغيرهما ؛ كالمستخرج للإسماعيلي ، والبرقاني ، والغطريف ، وابن أبي ذهل <sup>(٢)</sup> ، وأبي بكر بن مردويه على « البخاري » ، وكالمستخرج لأبي عوانة ، وابن حمدان ، وابن رجاء النيسابوري ، والجوزقي ، والشاركي <sup>(٣)</sup> ، وأبي الوليد القرشي ، وأبي عمران الجوني ، وأبي النضر <sup>(٤)</sup> الطوسي ، وأبي سعيد الحيري على « مسلم » ، وكالمستخرج لأبي نعيم ، وابن الأخرم ، والهروي ، والخلال ، والماسرجسي ، وأبي مسعود الأصبهاني ، واليزدي على كل منهما ، وكالمستخرج لمحمد بن أيمن على « أبي داود » ، ولأبي علي الطوسي على « الترمذي » ، ولأبي نعيم على « توحيد ابن خزيمة » ، والعراقي على « المستدرک » .

وصوّر الاستخراج بقوله : ( بأن . يروي أحاديث كتاب ) أي : يأتي المصنّف

(١) قال ذلك ابن حزم في « مراتب الديانة » كما في « التدريب » ( ١ / ١٥٠ ) .

(٢) في الأصل : هذل ، والتصويب من « التدريب » .

(٣) في الأصل : الشاذكي .

(٤) في الأصل : أبي نصر .

- ٦٧ - لَا مِنْ طَرِيقٍ مَنْ إِلَيْهِ عَمَدًا مُجْتَمِعًا فِي شَيْخِهِ فَصَاعِدًا  
٦٨ - فَرُبَّمَا تَفَاوَتْ مَعْنَى، وَفِي لَفْظٍ كَثِيرًا فَاجْتَنِبْ أَنْ تُضْفِ

إلى كتاب فيخرج أحاديثه ( حيث عن ) أي : ظهر بأسانيد نفسه .

( لا من طريق من إليه عمدا ) أي : صاحب الكتاب حال كونه ( مُجْتَمِعًا ) معه ( في شيخه ) أو شيخ شيخه ( فصاعدا ) نعم ؛ شرطه كما نبه عليه الحافظ ابن حجر أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب ، إلا لعذر من علو<sup>(١)</sup> أو زيادة مهمة .

قال<sup>(٢)</sup> : ولذلك يقول أبو عوانة في « مُستخرجه على مسلم » بعد أن يسوق طرق مسلم كلها : « من هنا لمخرجه » ، ثم يسوق أسانيد يجتمع فيها مع مسلم فيمن فوق ذلك ، وربما قال : « من هنا لم يُخرجاه » ، ولا يُظن أنه يعني البخاري ومسلما ، فإنني استقرتُ صنيعة في ذلك فوجدته إنما يعني مسلما وأبا الفضل أحمد بن سلمة ، فإنه كان قرين مسلم ، وصنف مثله ، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد لها سندا يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب ، ثم إن تلك المستخرجات لم يلتزم فيها موافقة « الصحيحين » في الألفاظ ؛ لأنهم إنما يروون بالألفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم .

( فربما تفاوتت ) أي : وقع فيها تفاوت ( معنى ) قليلا ( و ) تفاوتت ( في . لفظ كثيرا ) لما تقرّر ، واستعمل المصنف « ربما » للتقليل والتكثير معاً ، كما قيل في ﴿ رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [ الحجر : ٢ ] ، ومثل ذلك ما رواه البيهقي والبخاري وغيرهما قائلين : رواه البخاري مثلاً وقع في بعضه تفاوت ؛ فمرادهم بذلك : أنه روى أصل الحديث لا اللفظ الذي أورده .

( فاجتنب ) عند الثقل للحديث من المستخرجات ، وما ذكر ( أن تضف )

(١) في الأصل : إلا من عذر كعلو .

(٢) في « التدريب » ( ١ / ١٥١ ) .

٦٩ - إِلَيْهِمَا وَمَنْ عَزَا أَوْ زَادَا بِذَلِكَ الْأَصْلَ فَمَا أَجَادَا  
٧٠ - وَاخْكُم بِصِحَّةٍ لِمَا يَزِيدُ فَهُوَ مَعَ الْعُلُوِّ ذَا يُفِيدُ

وتنسب (إليهما) أي : « الصحيحين » كأن تقول فيه : هو كذا فيهما ، إلا أن تقابله بهما ، أو يقول المصنف : أخرجاه بلفظه ، بخلاف المختصرات منهما ، فإنهم نقلوا فيها ألفاظهما من غير تغيير ولا زيادة ، فلك أن تنقل منها ، وتعزو ذلك للصحيح ولو باللفظ ، وكذا « الجمع بين الصحيحين » لعبد الحق .

( وَمَنْ عَزَا ) أي : نسب الحديث إلى « الصحيحين » مع أن المراد أصله فقط ؛ كالبيهقي ونحوه ( أو زاد )<sup>(١)</sup> ألفاظاً وتتمت عليهما بلا تمييز ( بذلك الأصل ) أي : « الصحيحين » كما وقع في « الجمع » للحميدي ( فما أجادا ) في صناعه ، لإيقاعه اللبس لمن لا يعرف اصطلاحه .

قال المصنف<sup>(٢)</sup> : ولا بن دقيق العيد في ذلك تفصيل حسن ، وهو أنك إذا كنت في مقام الرواية فلك العزو ولو خالف ؛ لأنه عرف أن جل قصد المحدث السند ، والعتور على أصل الحديث ، دون ما إذا كنت في مقام الاحتجاج ، فمن روى في « المعاجم » أو « المشيخات » ونحوها فلا حرج عليه في الإطلاق ، بخلاف من أورد ذلك في الكتب المبوبة ؛ لا سيما إن كان الصالح للترجمة [ قطعة زائدة ] على ما في الصحيح . تأمل .

ثم بين فوائد المستخرجات وهي كثيرة ، منها ما ذكره بقوله : ( وَاخْكُم ) أيها المحدث ( بصحة لما يزيد ) في المستخرجات من ألفاظ زائدة وتتمت في بعض الأحاديث ، فيثبت صحتها بهذه التخارج ؛ لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في « الصحيحين » أو أحدهما ، وخارجة من ذلك المخرج الثابت<sup>(٣)</sup> ،

(١) في (ش) : ومن عزأ أرادا .

(٢) « التدريب » ( ١ / ١٥٦ ) .

(٣) يعني : أن المستخرجات على « الصحيحين » قد يأتي فيها ألفاظ كثيرة تخالف رواية الأصل ، =



كذا في ابن الصَّلاح<sup>(١)</sup> .

قال الحافظ ابن حجر : قد وقع هنا فيما فرَّ منه من عدم التصحيح في هذه الأزمان ، إذ أطلق تصحيح هذه الزيادة ، ثم علَّلها [ بتعليل ] بأخصَّ من دعواه ، وهو كونها بذلك الإسناد ، وذلك إنَّما هو من مُلتقى الإسناد إلى منتهاه ، فمن دون ذلك يحتاجُ إلى نقدٍ ؛ لأنَّ المستخرَج لم يلتزم الصَّحَّة في ذلك ، وإنما جُلَّ قصده العلوُّ ، فإنَّ حصلَّ وقع على غرضه ، ثم إن كان [ مع ذلك ] صحيحاً أو فيه زيادة فزيادة حُسنٍ حصلت اتفاقاً ، وإلا فليس ذلك همَّته .

ومنها : ما تضمَّنه قوله : ( فهو ) أي : التخرِيج ( مع الغلو ) أي : علوَّ الإسناد .

قال المصنَّف : لأنَّ مصنَّفَ المستخرَج لو روى حديثاً - مثلاً - من طريق البخاري ؛ لوقع أنزَلَ من الطريق الذي رواه به [ في ] المستخرَج . مثاله : أنَّ أبا نُعيم لو روى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخاري أو مسلم ، لم يصلِّ إليه إلا بأربعة ، وإذا رواه عن الطبراني عن الدَّبَرِي [ عنه ] وصلَّ باثنين ، وكذا لو روى حديثاً في « مسند الطيالسي » من طريق مسلم ، كان بينه وبينه أربعة ؛ شيخان بينه وبين مسلم ، ومسلمٌ وشيخه ؛ وإذا رواه عن ابن فارس عن ابن حبيب عنه ، وصلَّ باثنين .

( ذا يُفِيد ) أي : يفيدُ التَّخرِيجُ العُلُوَّ والزيادة في قدر الصَّحيح ، وعليهما اقتصر ابنُ الصَّلاح وتبعه العراقي ، إلا أنه أشار إلى أكثر منهما إذ قال :

= فالأحوط أن لا ينسب ما ينقل عن المستخرَج إلى الأصل ، وأن من نقل عن المستخرَج حديثاً ونسبه إلى الأصل المستخرَج عليه فإنما يريد أصل الحديث لا هذا اللفظ بعينه ، ولكنه لم يحسن صنْعاً بهذا العزو ، على أن الزيادة التي في المستخرَج لها حكم الصَّحَّة ؛ لأنها رويت بإسناد صحيح . ( ش ) .

٧١ - وَكَثْرَةُ الطُّرُقِ وَتَبْيِينُ الَّذِي أَتَاهُمْ أَوْ أَهْمِلَ أَوْ سَمَاعَ ذِي

٧٢ - تَدْلِيسٍ أَوْ مُخْتَلِطٍ وَكُلُّ مَا أَعْلَلَ فِي الصَّحِيحِ مِنْهُ سَلِمَ

وما يزيدُ فاحْكَمَنَّ بَصَحَّتْهُ فَهُوَ مَعَ الْعُلُوِّ مِنْ فَائِدَتِهِ

وقد زاد المصنّف عليهما بقوله : ( و ) يفيدُ التخيُّجُ أيضاً ( كثرة الطُّرُق ) فيقوئُ بها للترجيح عند المعارضة ، وذلك بأن يَضُمَّ المستخرجُ شخصاً آخر فأكثرَ مع الذي حَدَّثَ مصنّفُ الصَّحِيحِ عنه ، وربما ساق له طُرُقاً أخرى إلى الصحابي بعد فراغه من استخراجه ، كما يصنع أبو عوانة .

( و ) يفيدُ أيضاً ( تبين ) الراوي ( الذي . أبهم ) في « الصحيح » ؛ كحدَّثنا فلان أو رجلٌ أو فلان وغيره ، أو غير واحد فيعيّنه المستخرج .

( أو ) تبين الذي ( أهمل ) فيه كمحمد من غير ذِكر ما يميّزه عن غيره من المحمّدين ، ويكون في شيوخ مَنْ رواه كذلك مَنْ يشاركه في الاسم ، فميّزه المستخرج .

( أو ) تبيّن ( سَمَاعَ ) راو ( ذي . تدليس ) كأن يروي في « الصحيح » عن مدّلسٍ بالنعنة ، فيرويه المستخرجُ بالتصريح بالسَّماع .

( أو ) سماع راوٍ ( مُخْتَلِطٍ ) كأن يروي مُصنّفُ « الصحيح » عَمَّن اختلط ولم يبيّن هل سماعُ ذلك الحديث [ منه ] في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده ؟ فيبيّنه المستخرج ، إما صريحاً ، أو بأن يرويه عنه من طريق [ من ] لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط ، فهاتان فائدتان جليلتان ، وإن كُثُرَ لا نتوقّف في صحّة ما روي في « الصحيح » من ذلك غير مبين ونقول : لو لم يطلع مصنّفه على أنه روي عنه قبل الاختلاط ، وأنّ المدّلس سمع لم يخرجه ، فقد سأل الشُّبكي شيخه المزيّ : هل وُجد لكلّ ما روياه بالنعنة طرقٌ مصرّح فيها بالتحديث ؟ فأجاب : كثيرٌ من ذلك لم يوجد ، وما يسعنا إلا تحسين الظنّ .

قال الحافظ ابنُ حجر : ( وكلُّ ما . أَعْلَلَ ) به حديث ( في الصحيح ) البخاري

## خاتمة

٧٣ - لَأَخْذِ مَثْنٍ مِنْ مُصَنَّفٍ يَجِبُ عَرْضُ عَلَى أَصْلٍ وَعِدَّةٍ نُدِبَ

أو مسلم جاء المستخرج ( منه سلماً ) فهذا من فوائده ، وذلك كثير جداً ، والله أعلم<sup>(١)</sup> .

## خاتمة

في كيفية نقل الحديث من الكتب المصنفة للعمل به ، أو الاحتجاج به لذي مذهب .

( لَأَخْذِ مَثْنٍ ) أي : حديث ( من مُصَنَّفٍ ) بفتح النون ، أي : كتاب من الكتب المعتمدة ، واللام متعلق بقوله : ( يجب . عَرْضُ عَلَى أَصْلٍ ) أي : مقابلة عليه .

قال ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> : فسيبِلُ مَنْ أَرَادَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> - إذا كان مَمَّنْ يسوغ له - أَنْ يَرْجَعَ إِلَى أَصْلِهِ قَدْ قَابَلَهُ هُوَ أَوْ ثِقَةً غَيْرَهُ بِأَصُولٍ صَحِيحَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ مَرْوِيَّةٍ بِرَوَايَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ ؛

(١) لم يذكر المؤلف « موطأ » مالك في الصحاح ، مع أنه في شرحه عليه قال ص ٨ : « والصواب إطلاق أن « الموطأ » صحيح لا يستثنى منه شيء » وهذا غير صواب ، والحق أن ما في « الموطأ » من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ صحاح كلها ، بل هي في الصحة كأحاديث « الصحيحين » ، وأن ما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها يعتبر فيها ما يعتبر في أمثالها مما تحويه الكتب الأخرى ، وإنما لم يعد في الكتب الصحاح لكثرتها وكثرة الآراء الفقهية لمالك وغيره ، ثم إن « الموطأ » رواه عن مالك كثير من الأئمة ، وأكبر رواياته - فيما قالوه - رواية القعنبى ، والذي في أيدينا منه رواية يحيى بن يحيى الليثي ، وهي المشهورة الآن ، ورواية محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، وهي مطبوعة في الهند ، وعليها شرح نفيس للعلامة اللكنوي . ( ش ) .

(٢) « علوم الحديث » ص ٢٩ .

(٣) أي : العمل أو الاحتجاج به .

٧٤ - وَمَنْ لِنَقُلْ فِي الْحَدِيثِ شَرْطًا رَوَايَةً وَلَوْ مُجَازًا غُلَطًا

ليحصل له بذلك - مع اشتهاه هذه الكتب ، وبُعدها عن أن تُقصد بالتبديل والتحريف - [ الثقة <sup>(١)</sup> ] بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول . انتهى .

وفهمَ جمعٌ من هذا الكلام اشتراط التعدد ، وليس كذلك ؛ ولذا قال المصنّف <sup>(٢)</sup> : ( وعِدّة ) أي : تعداد الأصول ( نُدب ) فقد صرّح النووي وغيره بأن ما قاله ابن الصّلاح محمولٌ على الاستحباب والاستظهار لا الاشتراط ، فالأصل الواحد الصحيح المعتمد يكفي ، وتكفي المقابلة به .

( وَمَنْ لِنَقُلْ فِي الْحَدِيثِ شَرْطًا . رواية ) وهم طائفة من المحدثين ؛ منهم أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأشيلي ، بل جازف إذ قال : اتفق العلماء على أنه لا يصحّ لمسلم أن يقول : قال رسول الله ﷺ كذا ، حتى يكون عنده ذلك مروياً ( ولو ) على أقلّ وجوه الروايات ، بأن كان ( مُجازاً ) لحديث : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ ... » <sup>(٣)</sup> . انتهى .

قال المصنّف : إنه ( غُلَطاً ) بتشديد اللام ، مبنياً للمفعول ، وإن أقرّ ذلك العراقي حيث قال في « ألفيته » :

قُلْتُ وَلَا بِنِ خَيْرٍ امْتِنَاعُ جَزْمٍ <sup>(٤)</sup> سِوَى مَرْوِيٍّ إِجْمَاعُ  
فقد قال البدر الزركشي <sup>(٥)</sup> : نقل الإجماع عجيبٌ ، وإنما حكي ذلك عن بعض المحدثين ، ثم هو مُعَارَضٌ بنقل ابن برهان إجماع الفقهاء على الجواز . ثم ذكر

(١) زيادة من « علوم الحديث » .

(٢) « التدريب » ( ١ / ٢١٩ ) .

(٣) والحديث بتمامه : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَدِّاً ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » ، أخرجه البخاري : ( ١١٠ ) ، ومسلم ( ٤ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) في الأصل : نقل .

(٥) في جزء له ، كما في « التدريب » ( ١ / ٢١٩ ) .

عبارة « الأوسط » له ، وعن أبي إسحاق الإسفراييني نحوه . وقال إلكيا الطبري :  
من وجد حديثاً في كتاب صحيح جاز له أن يرويه ، ويحتج به ، وقال قوم من  
أصحاب الحديث : لا يجوز له أن يرويه ؛ لأنه لم يسمعه ، وهذا غلط ، ثم نقل  
عن [ إمام الحرمين ] وابن عبد السلام نحوه .

قال - أعني : الزركشي - : فمن شرط أن شرط التخريج من كتاب يتوقف على  
اتصال السند إليه فقد خرق الإجماع ، وغاية المخرج أن ينقل الحديث من أصل  
موثوق بصحته ، وينسبه إلى من رواه ، ويتكلم على علته وغريبه وفقهه ، قال :  
وليس الناقل للإجماع - أي : على المنع - مشهوراً بالعلم مثل اشتهار هؤلاء  
الأئمة ، بل نص الشافعي [ في « الرسالة » ] على أنه يجوز أن يحدث بالخبر وإن لم  
يعلم أنه سمعه . فليت شعري أي إجماع بعد ذلك ؟ !

قال : واستدلّاه [ على المنع ] بالحديث المذكور أعجب وأعجب ؛ إذ ليس  
في الحديث اشتراط ذلك ، وإنما فيه تحريم القول بنسبة الحديث إليه حتى يتحقق أنه  
قاله ، وهذا لا يتوقف على روايته ، بل يكفي في ذلك علمه بوجوده في كتب من  
خرج الصحيح ، أو كونه نص على صحته إماماً ، وعلى ذلك عمل الناس .

ولما فرغ من القسم الأول شرع في الثاني بقوله :

﴿ ١ ٢ ٣ ﴾

## الحَسَنُ

- ٧٥ - الْمُرْتَضَى فِي حَدِّهِ مَا اتَّصَلَ بِثِقَلٍ عَدْلٍ قَلَّ ضَبْطُهُ وَلَا  
٧٦ - شَدُّ وَلَا عُلْلٌ وَلِئُرْتَبِ مَرَاتِباً وَالْاِخْتِجَاجُ يَجْتَبِي

## الحَسَنُ

أي : هذا مبحثه ، وهو لغة : ما تشتهيهِ النفسُ ، وتميلُ إليه ، واصطلاحاً لهم فيه عبارات . قال البلقيني : إنه لما توسَّط بين الصحيح والضعيف عند الناظر ، كأن شيئاً ينقدحُ في نفس الحافظ ، وقد تقصَّر عبارته عنه ، كما قيل في الاستحسان ، فلذلك صَعِبَ تعريفُهُ<sup>(١)</sup> .

وقد اختار المصنِّف ما ذكره بقوله : ( الْمُرْتَضَى ) أي : المرجَّح منها ( في حَدِّهِ ) أي : الحسن أنه ( ما ) أي : حديث ( اتَّصَلَ ) سندهُ بسلامته من سقوط فيه ، بحيث يكون كلُّ من رجاله سمع ذلك المرويَّ من شيخه ( بَثْقَلٍ عَدْلٍ ) بالمعنى السابق في الصَّحِيح ( قَلَّ ضَبْطُهُ ) صدرأً أو كتاباً ، وارتفع عن حال مَنْ يعدُّ تفردَه منكراً .  
( ولا . شَدُّ ولا عُلْلٌ ) أي : ولا يكون شاذّاً ولا معللاً بعلةٍ قاذحة ، فخرج الصحيح والضعيفُ ، وهذا الحدُّ نقله في « التدريب » عن الشُّمْنِيِّ<sup>(٢)</sup> .

(١) « محاسن الاصطلاح » ص ١٠٥ . وما ذكره قد سبقه إليه ابن كثير في « مختصر علوم الحديث » ص ٤٣ . وانظر : « تدريب الراوي » ( ١ / ٢٣٢ ) .

وقال الذهبي في « الموقظة » ص ٢٨ : لا تطمع بأنَّ للحسن قاعدة تندرجُ كلُّ الأحاديث الحسان فيها ، فلئنا على إياس من ذلك .

(٢) في الأصل : عن الشيخين .

وقيل : الحَسَن : كلُّ حديث خالٍ عن العِلَل ، وفي سَنَدِهِ [ المتصل ] مستورٌ له به شاهد ، أو مشهورٌ قاصرٌ عن درجة الإِتقان<sup>(١)</sup> .

وقيل : الحَسَن : مُسْنَدٌ مَن قَرُبَ من درجة الثقة ، أو مرسلٌ ثقة ، ورُوي كلاهما من غير وجه ، وسَلِمَ من شذوذ وعِلَّة<sup>(٢)</sup> .

وقيل : هو الذي فيه ضعفٌ قريبٌ محتمل ، ويُعمل [ به ]<sup>(٣)</sup> .

وقيل : هو ما عُرف مخرَجُه ، واشتَهَرَ رجالُه<sup>(٤)</sup> .

وقيل : ما لا يكون في إسناده من يُنَّهَم بالكذب ، ولا يكون شاذًّا ، ويُروى من غير وجه نحو ذلك<sup>(٥)</sup> .

وفي كلٍّ من هذه الأقوال مؤاخذات ، ومناقشات مذكورة في المبسوطات<sup>(٦)</sup> .

(١) اختاره ابن جماعة . انظر : « المنهل الروي » ص ٣٦ .

(٢) ذكره الطيبي ، انظر : « الخلاصة » ص ٤١ ، و« تدريب الراوي » ( ١ / ٢٣١ ) .

(٣) وهذا التعريف للحسن هو للإمام ابن الجوزي ، ذكر ذلك في كتابه « الموضوعات » ( ١ / ٣٥ ) .

وما بين معقوفتين زيادة من « تدريب الراوي » و« المنهل الروي » ص ٣٥ .

(٤) وهذا تعريف الخطابي . وتماه : وعليه مدارُ أكثر الحديث ، ويقبلُه أكثرُ العلماء ، ويستعمله عامَّةُ الفقهاء . انظر : « معالم السنن » ( ١ / ١١ ) ، و« علوم الحديث » ص ٢٩ .

(٥) وهو تعريف الترمذي . في كتابه « العلل » آخر « جامع » . انظر : « شرح علل الترمذي » لابن رجب ( ١ / ٣٤٠ ) .

(٦) قال الحافظ ابن حجر في « شرح النخبة » ص ٦٥ : فإن خَفَّ الضبط ، أي : قلَّ - والمراد مع بقية الشروط المتقدمة في حدِّ الصحيح - فهو الحسن لذاته ، لا لشيءٍ خارج ، وهو الذي يكون حُسْنُه بسبب الاعتضاد . ثم قال : وبكثرة طرقه يصحَّح . =

## ٧٧ - اَلْفَقْهَآ وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ فَإِنْ أَتَى مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى يَنْتَمِي

( وَلِيَزْتَبِ ) الحسن ( مَرَاتِبًا ) كالصحيح ، فأعلى مراتبه كما قاله الذهبي<sup>(١)</sup> :  
بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، وَابْنُ  
إِسْحَاقَ عَنْ التَّيْمِيِّ ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِمَّا قِيلَ إِنَّهُ صَحِيحٌ ، وَهُوَ [ مِنْ ] أَدْنَى مَرَاتِبِ  
الصَّحِيحِ .

ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه ؛ كحديث الحارث بن عبد الله ،  
وعاصم بن ضمرة ، وحجاج بن أرطاة وغيرهم .

( والاحتجاج ) في الأحكام بالحسن ( يَجْتَبِي ) أي : يختاره ( الفقهاء ) عامة  
( وَجُلُّ ) أي : أكثر ( أهل العلم ) كالصحيح وإن كان دونه في القوة ، ولذا أدرجته  
طائفة كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة في نوع الصحيح ، مع اعترافهم أنَّ الحسن  
دونه .

واستشكل صاحبُ « الاقتراح »<sup>(٢)</sup> ما ذكر أنَّ الحسن يُحتجُّ به ، بأنَّ ثمَّ أوصافاً  
يجب معها قبولُ الرواية إذا وُجدت [ في الراوي ] ، فإنَّ كان هذا المسمَّى بالحسن  
مما وُجدت فيه على أقلِّ الدرجات التي يجبُ معها القبولُ ؛ فهو صحيحٌ ، وإن لم  
توجد لم يجز الاحتجاجُ به وإن سُمِّي حسناً ، وأجاب بردُّ ذلك إلى أمر اصطلاحِي ،  
بأنَّ يقال : إنَّ هذه الصفات لها مراتبٌ ودرجاتٌ ، فأعلاها وأوسطها يسمَّى

= ويفهم من قوله أنَّ الحسن لشيء خارج هو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد ، أي :  
التقوية ، وهو الحسن لغيره .

وللتوسع في مبحث الحديث الحسن انظر : « فتح المغيث » ( ١ / ١١٦ ) ، و « علوم  
الحديث » لابن الصلاح ص ٢٩ ، و « توضيح الأفكار » ( ١ / ١٦٢ ) ، و « توجيه النظر »  
( ١ / ٣٥٤ ) ، و « تدريب الراوي » ( ١ / ١٥٤ ) .

(١) « الموقظة » ص ٣٢ .

(٢) « الاقتراح » ص ١٨٦ ، لابن دقيق العيد ( ت ٧٠٢ هـ ) .



٧٨ - إِلَى الصَّحِيحِ، أَيْ: لِبَيْتِهِ، كَمَا يَرْقَى إِلَى الْحُسْنِ الَّذِي قَدْ وُسِمَا

صحيحاً ، وأدناها يسمَّى حَسَناً ، وحيثُ يرجع الأمر فيه إلى الاصطلاح ، ويكون الكلُّ صحيحاً في الحقيقة .

وحيث كان الراوي متأخراً في الرتبة عن درجة الحافظ الضابط ، مشهوراً بالصدق والستر ( فـ ) حديثه حَسَنٌ ، لكن ( إن أتى ) ورؤي حديثه ( مِنْ طَرَقٍ أُخْرَى ) ولو واحدة كما صرَّح به في « التدريب »<sup>(١)</sup> فقد اجتمعت له القوة من جهتين ، و ( ينتمي ) أي : ينتسب ويرتفع عن درجة الحسن ( إلى ) درجة ( الصحيح . أي : ) لقوّته بالمتابعة ، فزال ما كُتِّبَ نخشاه عليه من جهة سوء الحفظ ، وانجبرَ بها ذلك النقصُ اليسير .

ومثَّلَ ذلك بحديث عن البخاري عن أبي بن العباس<sup>(٢)</sup> بن سهل بن سعد الساعدي ، عن أبيه ، عن جدِّه في ذكر خيل النبي ﷺ<sup>(٣)</sup> ، فإن أبيتاً لهذا ضعفه - لسوء حفظه - أحمدُ وابن معين والنسائي ، فحديثه حسنٌ ، لكن تابعه عليه أخوه عبدُ المهيمن ، فارتقى إلى درجة الصحة لا لذاته بل ( لغيره ) .

والحاصل كما قال بعضُ المحققين : أنَّ الحسنَ لذاته إذا رُوي من غير وجه ، حيث كانت روايته منقطعةً عن رتبة رواة الأول ، أو من وجه واحدٍ مساوٍ له ، أو أرجح يرتفع عن درجة الحسن إلى درجة الصحيح ، فصار ثاني قسمي الصحيح المسمَّى بالصحيح لغيره ، وهو غير الصحيح لذاته .

( كما . يَرْقَى ) بالمتابعة ( إلى ) درجة ( الحسن ) الحديث ( الذي قد وُسِمَا )

(١) « تدريب الراوي » ( ١ / ٢٥٦ ) .

(٢) كذا في « تدريب الراوي » : « العباس » ، وفي « صحيح البخاري » : « عباس » من غير ألف ولام .

(٣) البخاري ( ٢٨٥٥ ) ، بلفظ : كان للنبي ﷺ في حائطنا فرسٌ يقال له : اللَّخِيفُ ، وفي رواية : وقال بعضهم : اللَّخِيفُ .

- ٧٩ - ضَعْفًا لِسُوءِ الْحِفْظِ أَوْ إِزْسَالٍ أَوْ تَذْلِيلٍ أَوْ جَهَالَةٍ إِذَا رَأَوْا  
 ٨٠ - مَجِيئَهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى وَمَا كَانَ لِفُسْخٍ أَوْ يُرَى مُتَّهَمًا

أي : عُلِمَ بكونه ( ضعفاً ) أي : ضعيفاً ( لسوء الحفظ ) من رواية الصدوق الأمين ، فإنَّ الضَّعْفَ زَالَ بمجيئه من وجه آخر ، و [ عرفنا بذلك ] <sup>(١)</sup> أنه [ مما ] قد حفظه ولم يختلَّ ضبطه ، وصار الحديث حسناً لغيره .

كما رواه الترمذي وحسنه من طريق شعبة ، عن عاصم بن عبيد الله ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن أبيه « أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فَزَازَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، فَأَجَازَ » <sup>(٢)</sup> . قال الترمذي : وفي الباب عن عمر ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وأبي حذرد .

قال المصنّف : فعاصمٌ ضعيفٌ لسوء حفظه ، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث ؛ لمجيئه من غير وجه .

( أو ) لـ ( إرسال ) فيزول الضعفُ به ، بمجيئه من وجهٍ آخر ، وسيأتي مثاله في نوعه ( أو ) لـ ( تذلّيس ) من رجاله ( أو ) لـ ( جهالة ) فيهم ، فيزول ضعفه .

( إذا رأوا . مجيئه من جهةٍ أخرى ) وكان حسناً لغيره ، كما رواه الترمذي ، وحسنه أيضاً من طريق هشيم ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن البراء بن عازب مرفوعاً : « إِنَّ حَقّاً عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلِيَمْسَسَ أَحَدُهُمْ مِنْ طِيبِ أَهْلِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْمَاءُ لَهُ طِيبٌ » <sup>(٣)</sup> . قال المصنّف : فهشيمٌ موصوفٌ بالتدليس ، لكن لما تابَّعه عند الترمذي أبو يحيى

(١) في الأصل : علمنا به .

(٢) الترمذي ( ١١١٣ ) ، وأخرجه أحمد ( ٣ / ٤٤٥ ) ، والبيهقي في « الكبرى » ( ٧ / ١٣٨ ) ، وأبو يعلى ( ٧١٩٤ ) ، وإسناده ضعيف .

(٣) الترمذي ( ٥٢٨ ) ، وأخرجه أبو يعلى ( ١٦٨٤ ) .

٨١ - يَرْقَى عَنِ الْإِنْكَارِ بِالتَّعَدُّدِ بَلْ رُبَّمَا يَصِيرُ كَالَّذِي بُدِيَ

٨٢ - وَالْكَتُبُ الْأَرْبَعُ ثَمَّتِ السَّنَنُ لِلدَّارِقُطْنِيِّ مِنْ مَظَاهِرِ الْحَسَنِ

التمييزي ، وكان للتمن شواهد من حديث أبي سعيد الخدري <sup>(١)</sup> وغيره ؛ حسنه .

فتلخص من ذلك أربعة : صحيح لذاته ، صحيح لغيره ، حسن لذاته ، حسن لغيره .

( و ) أما ( ما . كان ) ضعفه ( لفسق ) في راويه ( أو ) كان ( يُرَى ) راويه ( مُتَّهِمًا ) بالكذب ، فلا يرتقي بمجيئه من طرق أخرى إلى درجة الحسن ؛ لقوة الضعف ، وتقاعد الجابر عن جبره ومقاومته .

قال المصنف : كالحافظ ابن حجر ؛ نعم ( يَرْقَى عَنِ الْإِنْكَارِ ) أي : عن كونه مُنْكَرًا ، أو لا أصل له ( بِالتَّعَدُّدِ ) يعني : بمجموع طرقه ( بَلْ رُبَّمَا ) كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور ، والسيئ [ الحفظ ] ، بحيث إذا وُجد له طريقٌ أخرى فيه ضعفٌ قريبٌ محتملٌ ( يَصِيرُ ) بمجموع ذلك ( كـ ) الحسن ( الذي بُدِيَ ) به <sup>(٢)</sup> ، وبالجمله ليس كلُّ ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه ، بل ذلك يتفاوت ، فمنه ضعفٌ يُزِيلُهُ ذلك ، ومنه ضعفٌ لا يزولُ به لشدة ضعفه ، لكن يتخفف بذلك . تأمل .

ثم بيّن ما هو مَظَنَّةُ الحسن ، فقال : ( والكتب ) أي : السنن ( الأربع ) لأبي داود

(١) أخرج هذا الشاهد البخاري ( ٨٨٠ ) ، ومسلم ( ١٩٦٠ ) .

(٢) أما إذا كان ضعف الحديث لسوء حفظ الراوي أو نحو ذلك ، فإنه يرقى إلى درجة الحسن أو الصحة بتعدد طرقه إن كانت كذلك ، وأما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهمه بالكذب ، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع ، فإنه لا يرقى إلى الحسن ، بل يزداد ضعفاً إلى ضعف ، إذ أن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم ، يرجح عند الباحث المحقق التهمة ، ويؤيد ضعف روايتهم . وبذلك يتبين خطأ المؤلف هنا ( أي : السيوطي ) وخطؤه في كثير من كتبه في الحكم على أحاديث ضعاف بالترقي إلى الحسن ، مع هذه العلة القوية . ( ش ) .

٨٣ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ كِتَابِهِ ذَكَرْتُ مَا صَحَّ وَمَا يُشَابِهَ

٨٤ - وَمَا بِهِ وَهْنٌ أَقْلٌ وَحَيْثُ لَا فَصَالِحُ فَأَبْنُ الصَّلَاحِ جَمَلًا

والترمذي والنسائي وابن ماجه ( ثَمَّة ) أي : ( السنن . لـ ) لحافظ أبي الحسن علي بن عمر ( الدارقطني ) نسبة إلى دار قطن : محلة ببغداد ( من مَطْلَآت ) بكسر الظاء ( الحَسَن ) .

قال ابن الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : وكتاب الترمذي أصل في معرفته ، وهو الذي نَوَّه باسمه ، وأكثر من ذكره ، ويوجد في متفرقات [ من ] كلام بعض من سَبَقه قليلاً ، وتختلفُ النسخُ من كتاب الترمذي في قوله : « هذا حديثٌ حسن » ، أو « [ هذا حديثٌ ] حسنٌ صحيح » ونحو ذلك ، فينبغي أن تُصحَّحَ أصلُك به بجماعة أصول ، وتعتمدُ على ما اتفقت عليه ، ونصُّ الدارقطني في « سننه » على كثير من ذلك ، وسيأتي تنمة الكلام على ذلك .

( قال ) الإمام ( أبو داود ) سليمان بن أشعث السَّجِسْتَانِي ( عن ) شأن ( كتابه ) « السنن » فيما نقلَ ابنُ دَاسَةَ قال : سمعتُ أبا داود يقول : كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمسَ مئة ألف حديث ، انتخبْتُ منها ما ضمَّته كتابي ، جمعتُ فيه أربعة آلاف وثمانمئة حديث ( ذَكَرْتُ ) فيه ( ما صَحَّ ) من الأحاديث ( وما يُشَابِهُ ) -هـ- ، ويقاربه .

( وما ) أي : الحديث الذي ( به وَهْنٌ ) شديد ( أَقْلٌ ) أي : يَبْئُثُهُ ( وحيث لا ) أذكر فيه شيئاً ( فـ ) هو ( صالح ) وبعضها أصحُّ من بعض<sup>(٢)</sup> . انتهى . وذكرَ نحوه

(١) « علوم الحديث » ص ٣٥ .

(٢) اختصر الحافظ عبد العظيم المنذري « سنن أبي داود » ، وتكلم على أحاديثها ، وأبان عن ضعف الضعيف منها مما لم يبيته أبو داود ، ولذلك قال كثير من العلماء بالحديث : إنَّ ما سكت عنه أبو داود والمنذريُّ فهو صالحٌ للاحتجاج ، وهذا لا بأس به . ومع ذلك فقد =

- ٨٥ - مَا لَمْ يُضَعِّفْهُ وَلَا صَحَّ حَسَنٌ لَدَيْهِ مَعَ جَوَازٍ أَنَّهُ وَهَنٌ  
 ٨٦ - فَإِنْ يُقَلَّ: قَدْ يَبْلُغُ الصَّحَّةَ لَهُ قُلْنَا: اخْتِطَاءً حَسَنًا قَدْ جَعَلَهُ  
 ٨٧ - فَإِنْ يُقَلَّ: فَمُسْلِمٌ يَقُولُ: لَا يَجْمَعُ جُمْلَةَ الصَّحِيحِ الْبُلَا

في رسالته إلى أهل مكة المكرمة .

( ف ) الحافظ أبو عمرو ( بن الصَّلَاح جَعَلَا ) بألف الإطلاق ( ما ) أي : الحديث في « السنن » الذي ( لم يُضَعِّفْهُ وَلَا صَحَّ ) عند غيره من المعتمدين الذين يميِّزون بين الصحيح والحسن أنه حديث ( حَسَنٌ لَدَيْهِ ) أي : عند أبي داود .

وعبارة ابن الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً ، وليس في واحد من « الصحيحين » ، ولا نصَّ على صحَّته أحدٌ ممن يميِّز الصحيح والحسن ؛ عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود .

( مع جواز ) أي : احتمال ( أنه ) أي : ما سكت عنه ( وَهَنٌ ) أي : ضعيف ، فقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عنده ، ولا مندرج فيما تقدَّم في ضبط الحسن .

( فَإِنْ يُقَلَّ ) اعتراضاً على ابن الصَّلَاح فيما ذكر ، كما أبداه ابن رُشِيد ( قد يَبْلُغُ ) ما سكت أبو داود ( الصَّحَّةَ لَهُ ) أي : عنده ، وإن لم يكن صحيحاً عند غيره ، فكيف يقتصرُ على الحكم بحسنه فقط ( قُلْنَا ) جواباً عن ذلك ( احتياطاً ) أي : لأجله ( حَسَنًا قَدْ جَعَلَهُ ) إذ الصالح للاحتجاج لا يخرجُ عن الصحيح والحسن ، ولكن لا يرتقي إلى الصَّحَّةِ إلا بنصٍّ ، وحيثُذِّقُ بالاحتياط الاقتصاد على الحسن ، وأحوط منه كما قال المصنِّف التعبير عنه بصالح ، تأمل .

( فَإِنْ يُقَلَّ ) اعتراضاً على ابن الصَّلَاح أيضاً كما أبداه ابنُ سيِّد الناس اليعمري

= فاتهما بعض الأحاديث لم يذكرها عنها ضعفاً ، فعلى المنصف أن يدقُّ النظر ، ويحتاط في تصحيح الأحاديث ، والتوفيق من الله . ( ش ) .

(١) « علوم الحديث » ص ٣٦ .

- ٨٨ - فَاحْتَاجَ أَنْ يَنْزَلَ لِلْمُصَدِّقِ وَإِنْ يَكُنْ فِي حِفْظِهِ لَا يَزْتَقِي  
 ٨٩ - هَلَا قَضَى فِي الطَّبَقَاتِ الثَّانِيَةِ بِالْحُسْنِ مِثْلَ مَا قَضَى فِي الْمَاضِيَةِ؟  
 ٩٠ - أَجِبْ بِأَنْ مُسْلِمًا فِيهِ شَرْطٌ مَا صَحَّ فَاَمْنَعُ أَنْ لِيذِي الْحُسْنِ يُحْطَ

إذ قال<sup>(١)</sup> : لم يرسم أبو داود شيئاً بالحسن ، وعمله في ذلك شبيه بعمل الإمام مسلم الذي لا ينبغي أن يُحملَ كلامه على غيره ؛ أنه اجتنبَ [ الضعيف ] الواهي ، وأتى بالقسمين الأول والثاني دون الثالث ( فـ ) الإمام ( مسلم ) في أوّل « صحيحه » ( يقول لا . يَجْمَعُ جُمْلَةً ) أي : كل ( الصحيح ) الأئمة ( النبلاء ) ، أي : الأذكياء الذين بلغوا الغاية في الحفظ والإتقان ؛ كمالك وشعبة وسفيان .

( فاحتاج ) مسلم إلى ( أن ينزل لـ ) حديث ( المصّدق ) كليث بن أبي سليم ، وعطاء بن السائب ، ويزيد بن أبي زياد لما يشملُ الكلَّ من اسم العدالة والصّدق ( وإن يكن ) المصّدق ( في حفظه ) وإتقانه ( لا يزتقي ) إلى هؤلاء النبلاء .

فـ ( هَلَا قَضَى ) وألزم الإمام مسلم ( في ) أحاديثه عن ( الطبقات الثانية . بالحسن ) لا الصّحة ( مثل ما قَضَى ) بالحسن ( في ) الحالة ( الماضية ) التي سكّت فيها أبو داود ، مع أنّ قوله : وما يشبهه - يعني : في الصّحة ، ويقاربه ، يعني : فيها أيضاً - هو نحو قول مسلم المذكور ، ولا فرق بين الطريقين ، غير أنّ مسلماً شرطَ الصحيح فتحرّج من حديث الطبقة الثالثة ، وأبا داود لم يشترطه فذكر ما يشتدُّ وهنه عنده ، والترمذ البيان [ عنه ] ، وفي قوله : « إنّ بعضها أصحُّ من بعض » ما يشيرُ إلى القدر المشترك بينهما في الصّحة ، وإن تفاوتت ؛ لما يقتضيه صيغة « أفعل » في الأكثر .

( أجب ) عن هذا الاعتراض وفاقاً للحافظ العراقي<sup>(٢)</sup> ( بأنّ ) الإمام ( مسلماً ) فيه ( أي : في كتابه ) ( شرط ) والترمذ ( ما صحَّ ) بل ما أجمع عليه ( فامنع أنّ لذي

(١) « النفع الشذي » ( ١ / ٢٠٧ ) .

(٢) « التقييد والإيضاح » ص ٥٤ .

٩١ - فَإِنْ يُقَلَّ: فِي السُّنَنِ الصَّحَاحُ مَعَ ضَعِيفِهَا وَالبَغَوِيُّ قَدْ جَمَعَ

٩٢ - «مَصَابِحاً» وَجَعَلَ الْحِسَانَ مَا فِي سُنَنِ قُلْنَا: اضْطِلَاحٌ يُتَمَى

الحسن يُحَطُّ ( أي : ينزل حديثه إليه ، وليس لنا أن نحكم على حديثٍ خرَّجه بأنه حسنٌ ؛ لما تفرَّر من قصور الحسن عن الصحيح .

وأما أبو داود فقال : إِنَّ ما سَكْتُ عنه فهو صالح . والصالحُ يشملُ الصحيحَ والحسن ، فلا يرتقي إلى الأول إلا بيقين ، على أَنَّ تشابهَ العَمَلَيْنِ إنما هو في أَنَّ كلاً [ منهما ] أتى بثلاثة أقسام ، لكنها في « سنن أبي داود » راجعةٌ إلى المتون ، وفي « مسلم » إلى الرجال ، وليس بين ضعف الرَّجُل وصِحَّة حديثه منافاةً .

وأيضاً ؛ فأبو داود قال : « ما كان فيه وَهْنٌ شديدٌ بَيَّنَّته » ؛ فيفهم أن ثَمَّ شيئاً فيه وَهْنٌ غيرٌ شديد لم يلتزم بيانه .

ثم بيَّن الاعتراض على صاحب « المصابيح » والجواب عنه بقوله :

( فَإِنْ يُقَلَّ ) اعتراضاً : قد وجدت ( في السُّنَنِ ) الأربع الأحاديث ( الصَّحَاح ) وَالْحِسَانَ ( مع ضَعِيفِهَا ) أي : الأحاديث ، بل ومنكرها ( و ) الحافظ محيي السنَّة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء ( البَغَوِيُّ ) نسبة إلى بَغُشور على غير قياس<sup>(١)</sup> ( قد جمع ) وصنَّف كتاباً سَمَّاهُ ( مَصَابِحاً ) بحذف الياء للوزن ( و ) قَسَمَ أحاديثه إلى صِحَاحٍ وَحِسَانَ ، و( جعل ) الصَّحَاح ما في « الصحيحين » أو أحدهما ، وجعل ( الْحِسَانَ ما ) أي : الأحاديث التي ( في سُنَنِ ) لأبي داود وغيره .

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(٢)</sup> : هذا اصطلاحٌ لا يُعرف ، وليس الحسنُ عند أهل

(١) البغوي : هو الإمام الفقيه الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء الشافعي ، له عدة مصنفات منها : « مصابيح السنن » ، و« معالم التنزيل » ، و« شرح السنة » ، و« التهذيب » ، توفي سنة ( ٥١٦ هـ ) . انظر ترجمته في : « البداية والنهاية » ( ١٢ / ١٩٣ ) ، و« طبقات المفسرين » للسيوطي ص ٣٨ .

(٢) « علوم الحديث » ص ٣٧ .

٩٣ - يَرْوِي أَبُو دَاوُدَ أَقْوَى مَا وَجَدَ ثُمَّ الضَّعِيفَ حَيْثُ غَيْرُهُ فَقَدْ  
٩٤ - وَالنَّسَبِيُّ مَنْ لَمْ يَكُونُوا اتَّفَقُوا تَزَكَّاهُ وَالْآخِرُونَ الْحَقُّوا

الحديث عبارة عن ذلك . وقال النووي : إنه ليس بصواب لما تقرر من اشتغال  
« السنن » على الضعيف .

أجيب عن ذلك : بأن ( قلنا ) إن ما صنعه البغوي في كتابه المذكور  
( اصطلاح ) له فيه ( يُنْتَمَى ) بالبناء للمفعول ، أي : يُنسب إليه خاصة .

قال التبريزي<sup>(١)</sup> : لا أزال أتعجب من ابن الصلاح والنووي في اعتراضهما على  
البغوي ، مع أن المقرّر أنه لا مُشاحّة في الاصطلاح . نعم خفّ الأمر لابن الصلاح  
بأنه أراد - كما قاله الحافظ ابن حجر - أن يعرف أن البغوي اصطلاح لنفسه أن يسمي  
« السنن الأربعة » الحسان ؛ ليستغني بذلك عن أن يقول عقب كل حديث : أخرجه  
أصحاب السنن ، فإن هذا اصطلاح حادث ليس جارياً على الاصطلاح العرفي ،  
والله أعلم .

ثم عاد إلى الكلام في شأن « السنن » ، فقال :

( يروي ) الإمام ( أبو داود ) في « سننه » ( أقوى ما ) وجب قبوله من  
الأحاديث حيث ( وجد )ه ( ثم ) يروي ( الضعيف ) منها ( حيث غيره فقد ) أي :  
حيث لم يجد الأقوى .

( و ) حكى الحافظ ابن منده<sup>(٢)</sup> أنه سمع محمد بن سعد البازدي<sup>(٣)</sup> يقول :  
كان أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ( النسبي ) من مذهبه أن يخرج عن كل ( من  
لم يكونوا اتفقوا ) أي : المحدثون ، أنه كان ( تزكاه ) أي : متروكاً .

(١) كما في « النكت » لابن حجر ( ١ / ٤٤٥ ) ، و « التدريب » ( ١ / ٢٤٣ ) .

(٢) كما في « علوم الحديث » ص ٣٦ .

(٣) في الأصل : البارودي .



٩٥ - بِالْخُمْسَةِ ابْنُ مَاجَةٍ قِيلَ : وَمَنْ مَازَ بِهِمْ فَإِنَّ فِيهِمْ وَهْنَ

قال ابنُ مَنذَه : وكذلك أبو داود يأخذ مأخذَه ، ويخرُج الضعيفَ إذا لم يجد في الباب غيره ؛ إذ هو أقوى عنده من رأي الرجال ، وهو مذهب أحمد ، فقد نُقِلَ عنه أنَّ ضعيفَ الحديث أحبُّ إليه من الرأي ؛ إذ لا يُعدَّل إلى القياس إلا بعد فَقْدِ النصِّ . قال بعضهم - ولنَعَمَ ما قيل - :

إِذَا جَالَتْ خِيُولُ النَّصِّ يَوْمًا      تُجَارِي فِي مِيَادِينِ الْكِفَاحِ  
عَدَتْ شُبَّهَ الْقِيَاسِيِّينَ صَرَعَى      تَطِيرُ رُؤُوسُهُنَّ مَعَ الرِّيَّاحِ  
قال المصنَّف<sup>(١)</sup> : فعلى ما نُقِلَ عن أبي داود يحتملُ أن يريدَ بقوله « صالح » : الصالح [ للاعتبار دون ] الاحتجاج ، فيشملُ الضعيفَ أيضاً ، لكن ذكر ابنُ كثير أنه رُوي عنه : وما سَكَتُ عنه فهو حسنٌ ، فَإِنَّ صَحَّ ذَلِكَ فلا إشكالَ .

( والْآخَرُونَ ) من المحدثين المتأخرين ( الْحَقُّوا بـ ) الأصول ( الخمسة ) « الصحيحين » وأبي داود والترمذي والنسائي ( ابنُ ماجه ) أي : سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله ابن ماجه القزويني ( قيل ) أول من ألحقه بها ابنُ طاهر المقدسي ، فتابعه أصحابُ الأطراف والرجال والناس ، قيل : لما فيه من النَّفَعِ القويِّ في الفقه وكثرة زوائده على « الموطأ » فصار بذلك أصلاً .

( و ) لكن ( مَنْ مَازَ بِهِمْ ) أي : ميَّز ابن ماجه عن الخمسة ، ولم يدخله في أصليتها ، يقول : ليس معنى الأصل عند المحققين ذلك الذي تبادرت إليه أذهانهم ، بل معناه ما جمع بين الصَّحَّة والاستفاضة والقبول ، فَرَقَى عُليا درجاتها فما دونها يسيراً ، فذلك الذي يُعدُّ من الأصول ، و« سنن ابن ماجه » ليس كذلك .

( فَإِنَّ فِيهِمْ ) أي : رواه ( وَهْنَ ) أي : ضعفاً . قال المزني : كل ما انفرد به عن الخمسة فهو ضعيف ، وبه يعلم أنه قد ( تَسَاهَلَ الذي عليها ) أي : على « سنن ابن ماجه » ( أَطْلَقَا ) أنها كانت ( صحيحة ) .

٩٦ - تَسَاهَلَ الَّذِي عَلَيْهَا أَطْلَقَا صَحِيحَةً وَالذَّارِمِي وَ« الْمُتَنَقَّى »

٩٧ - وَدُونَهَا مَسَانِدُ وَالْمُعْتَلِّي مِنْهَا الَّذِي لِأَحْمَدِ وَالْحَنْظَلِيِّ

وكذا يتساهل من أطلق على الترمذي « الجامع الصحيح » ، وعليه وعلى النسائي اسم الصحيح ، وأشد تساهلاً من قال : اتفق على صحة ما في الكتب الخمسة أهل المشرق والمغرب ، لما تقدم أنَّ فيها ما صرَّحوا بكونه ضعيفاً أو مُنكَرًا أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف ، وصرَّح أبو داود بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره ، والترمذي بالتمييز بين الصحيح وغيره ، على أنَّ مَنْ سَمَّى الحسن صحيحاً لا يُنكر أنه دون الصحيح المتقدم ، فهو اختلاف في اللفظ دون المعنى .

( و ) ألحق هؤلاء الآخرون بالخمسة ( الدَّارِمِي ) أي : كتاب الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدرامي <sup>(١)</sup> .

فقد قال الحافظ ابن حجر : ليس دون « السنن » في الرتبة ، بل لو ضُمَّ إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه ، فإنه أمثلُ منه بكثير ، وبالفِعل بعضهم فسَّمَاهُ صحيحاً . قال الحافظ : ولم أر له سلفاً في تسميته به ، وأما تسميته بـ « المسند » كما اشتهر ؛ فلكون أحاديثه مسندة ، أي : في الغالب ، وهو مرتَّب على الأبواب .

( و ) ألحقوا بها أيضاً ( الْمُتَنَقَّى ) من الأحاديث للحافظ أبي محمد عبد الله بن علي [ بن ] الجارود النيسابوري <sup>(٢)</sup> .

( ودُونَهَا ) أي : دون تلك الأصول الخمسة ، وما ألحق بها في الرتبة ( مَسَانِدِ ) لأبي داود الطيالسي ، وعبيد الله بن موسى ، وأحمد ، وابن راهويه ،

(١) أما الدارمي ؛ فإنه يريد به كتاب « السنن » للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، وقد اشتهر باسم « مسند الدارمي » ، وأظن ذلك خطأ ، وأن « المسند » كتاب آخر له لم يوجد ، و« سنن الدارمي » كتاب جيد ، طبع في الهند مراراً . ( ش ) .

(٢) وأما « المتنقى » فهو كتاب جيد أيضاً ، وقد طبع في الهند سنة ( ١٣٠٩ هـ ) ، ولو جعل سادس الكتب الستة - بدلاً من ابن ماجه - لكان أقرب إلى الصواب . ( ش ) .

وعبد بن حُميد ، والحسن بن سفيان ، والبزار في آخرين .

قال ابن الصَّلاح<sup>(١)</sup> : فهذه عادتهم فيها أن يُخرَّجوا في مسند كلِّ صحابي ما رَووه من حديثه ، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به ؛ فلهذا تأخرت مرتبتها - وإن جلَّت لجلالة مؤلفيها - عن مرتبة الكتب الخمسة ، وما التحق بها من الكتب المصنَّفة على الأبواب .

( والمُعْتَلِّي . منها ) أي : من تلك المسانيد وأجلها المسند ( الذي لـ ) للإمام أبي عبد الله ( أحمد ) بن محمد بن حنبل الشيباني . قال الهيثمي<sup>(٢)</sup> : إنه أصحُّ صحيحاً من غيره ، وقال العماد ابن كثير<sup>(٣)</sup> : لا يوازي « مسند أحمد » كتابُ مسند في كثرته ، وحسن سياقاته ، قيل : أحاديثه أربعون ألفاً بالمكرَّر .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(٤)</sup> : ليس في هذا المسند حديثٌ لا أصل له إلا ثلاثة [ أحاديث ] أو أربعة ، منها حديثُ عبد الرحمن بن عوف أنه يدخلُ الجنةَ زحفاً<sup>(٥)</sup> . قال : والاعتذار عنه أنه ممَّا أمرَ أحمدُ بالضرب عليه ، فترك سهواً أو ضربَ وكُتِبَ من تحت الضَّرب . وسُئِلَ أحمد عن حديث ، فقال : انظروه فإن كان في « المسند » وإلا فليس بحجَّة ، ولذا قال بعضهم : إنه أحقُّ أن يلحق بالأصول .

( و ) المسند الذي للإمام أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن راهويه ( الحَنْظَلِي ) لأنه يخرِّج فيه أمثله ما وردَ عن ذلك الصحابي ، فيما ذكره أبو زُرعة الرازي عنه ، وإن كان لا يلزم من ذلك أن يكون جميع ما فيه صحيحاً ، بل هو أمثله

(١) في « علوم الحديث » ص ٣٨ .

(٢) في الأصل : التميمي .

(٣) « اختصار علوم الحديث » ص ٣٧ .

(٤) في كتابه « تعجيل المنفعة في رجال الأربعة » كما في « التدريب » ( ١ / ٢٥٣ ) .

(٥) أحمد في « المسند » ( ٦ / ١١٥ ) .

## مَسْأَلَةٌ

- ٩٨ - الْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ وَالْحُسْنِ عَلَى مَنْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَاسْتَشْكَلَ  
 ٩٩ - فَقِيلَ: يَغْنِي اللَّغْوِي وَيَلْزَمُ وَضْفُ الضَّعِيفِ وَهُوَ نُكْرٌ لَهُمْ

بالنسبة لما تركه ، وفيه الضعيف ، كما قاله الحافظ العراقي<sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

## مَسْأَلَةٌ

في الكلام على الجمع بين الصَّحَّة والحسن ، وعلى الألفاظ المستعملة في القبول .

( الْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ وَالْحُسْنِ ) معاً ، وكذا الغرابة ( على . مثن ) واحد ؛ كهذا حديث حسن صحيح ( رواه ) أي : ذكره الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ( التِّرْمِذِيُّ ) في « جامعته » ، وكذا غيره ؛ كعلي بن المديني ، ويعقوب بن شيبة ، وأبي علي الطوسي ، إلا أنَّ الترمذي أكثرهم عملاً لذلك .

( و ) هو ما ( استَشْكَلَ ) قديماً وحديثاً بأنَّ الحسن - كما تقدم بيانه - قاصرٌ عن الصحيح ، فكيف يجتمع بين إثبات القصور ونفيه في حديث واحد ، وقد جهدَ النَّظَارُ في الجواب عنه ، وذكر كلُّ واحد أنه أجود ما عنده ، ثم تعقَّب بعض من جاء بعده كما ستراه .

قال بعض المتأخرين : الحق أنه لا يتأتَّى حلُّ ما أعضل علينا إلا بجمع الأحاديث التي قيل فيها ذلك ، ثم جمع طرقها ثم النظر فيها ، ولا ينوه بها إلا الناقد المبرِّز من الحُفَّاظ ، ومن لنا به في هذا العصر ، وأنه قد نيط بالعيوق ونحن بمنقطع الشريا ، والله المستعان .

(١) « التقييد والإيضاح » ص ٥٧ .

١٠٠ - وَقِيلَ: بِإِغْتِيَارِ تَعْدَادِ السَّنَدِ      وَفِيهِ شَيْءٌ حَيْثُ وَصِفُ مَا انْفَرَدَ

( فقيل ) في الجواب عنه ، أي : قال ابن الصَّلَاح <sup>(١)</sup> : إنه غير مُسْتَنَكَّر أَنْ يكون بعضُ مَنْ قال ذلك ( يعني ) أي : يريد بالحسن معناه ( اللَّغْوِي ) وهو ما تميلُ إليه النفسُ ولا يأباه القلب ، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصددِهِ .

قال المصنَّف <sup>(٢)</sup> : كما وقع لابن عبد البرِّ في حديث معاذ مرفوعاً : « تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ فَإِنَّ تَعَلَّمَهُ اللَّهُ خَشِيَّةً ، وَطَلَبَهُ عِبَادَةٌ » <sup>(٣)</sup> الحديث بطوله . قال : هذا الحديثُ حسنٌ جدّاً ، ولكن ليس له إسنَادٌ قويٌّ ، فأراد بالحسن حسنَ اللفظ ؛ لأنه من رواية موسى البلقاوي وهو كذاب ، نُسب إلى الوضع ، عن عبد الرحيم العَمِّيِّ وهو متروكٌ .

( و ) لكن ( يَلْزَم ) على هذا الجواب كما قاله ابنُ دقيق العيد <sup>(٤)</sup> ( وَصَف ) الحديث ( الضَّعِيف ) بل والموضوع إذا كان حسن اللفظ بأنه حسن ( وهو نُكْر ) أي : منكر ( لهم ) أي : للعلماء ، بل لا يقوله أحدٌ من المحدثين إذا جَرَوْا على اصطلاحهم .

( وقيل ) أي : وقال ابنُ الصَّلَاح أيضاً ، وتبعه النووي : إِنَّ ذَلِكَ ( باعتبار تَعْدَادِ السَّنَدِ ) فإذا رُوي الحديثُ بإسنادين أحدهما حسنٌ والآخر صحيحٌ ؛ استقام أَنْ يقال فيه : إنه حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ، أي : أنه حَسَنٌ بالنسبة إلى إسنَادٍ ، صحيحٌ بالنسبة إلى إسنَادٍ آخر .

(١) « علوم الحديث » ص ٣٩ .

(٢) « التدريب » ( ١ / ٢٣٧ ) .

(٣) أخرجه ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » ( ٢٦٨ ) ، مطولاً ، وذكره المتقي الهندي في « كنز العمال » ( ٢٨٨٦٧ ) وعزاه للخطيب في « المتفق والمفترق » ، وابن لال وأبي نعيم عن معاذ موقوفاً .

(٤) « الاقتراح » ص ١٧٤ .

## ١٠١ - وَقِيلَ: مَا يُلْفَاهُ يَخْوِي الْعُلْيَا فَذَاكَ حَاوٍ أَبَدًا لِلدُّنْيَا

( و ) تعقَّبَهُ أبو الفتح ابنُ دقيق العيد بأنه بقي ( فيه ) أي : في هذا الجواب ( شيء ) من الغبار ( حيث وَصَف ) بذلك وقع في ( ما انفرد ) أي : الأحاديث التي قيل فيها ذلك ، مع أنه ليس لها إلا مَخْرَجٌ واحد ؛ كحديث [ أخرجه ] الترمذي من طريق العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه : « إذا بقيَ نِصْفُ شَعْبَانَ فَلَا تَصُومُوا »<sup>(١)</sup> ، وقال فيه حسنٌ صحيحٌ ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ .

ودفعه بعضهم بأنه إنما يقول ذلك مريداً تفرد أحد الرواة عن الآخر ، لا التفرد المطلق . قال : ويوضِّحه ما [ ذكره ] في « الفتن » من حديث خالد الحذاء ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة يرفعه : « مَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ ... »<sup>(٢)</sup> الحديث ، قال فيه : حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه ، فاستغربه من حديث خالد ، لا مطلقاً .

قال الحافظ العراقي<sup>(٣)</sup> : وهذا [ الجواب ] لا يتمشى في المواضع التي يقول فيها : لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، كالحديث المتقدم .

( وقيل ) أي : وأجاب ابنُ دقيق العيد<sup>(٤)</sup> عن أصل الإشكال : بأنَّ الحَسَنَ لا يُشْتَرَطُ فيه القصور عن الصحة إلا حيث انفرد الحسنُ ، أما إذا ارتقى إلى درجة الصحة ؛ فالحسنُ حاصلٌ فيه ؛ إذ ( ما يلفاه )<sup>(٥)</sup> المرتقي إلى الصحة حال كونه

(١) الترمذي ( ٧٣٨ ) ، وأخرجه أبو داود ( ٢٣٣٧ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ٢٩١١ ) ، وابن ماجه ( ١٦٥١ ) ، وأحمد ( ٩٧٠٧ ) ، وإسناده صحيح .

(٢) وتماه : « لعنته الملائكة » . الترمذي ( ٢١٦٢ ) ، وأخرجه ابن حبان ( ٥٩٤٤ ) ، بنحوه من طريق هشام عن ابن سيرين ، وإسناده صحيح .

(٣) « التقييد والإيضاح » ص ٥٦ .

(٤) « الاقتراح » ص ١٧٥ .

(٥) في ( ش ) : تَلْفَاهُ ، و ( م ) : تلفاه .

- ١٠٢ - كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنٌ لَا يَنْعَكِسُ      وَقِيلَ: هَذَا حَيْثُ رَأْيِي يَلْتَبَسُ  
١٠٣ - وَصَاحِبُ «النُّحْبَةِ» ذَا إِنِّ انْفَرَدَ      إِسْنَادُهُ وَالثَّانِ حَيْثُ ذُو عَدَدَ

( يَحْوِي ) الصفة ( العليا ) وهي الحفظ والإنقاذ ( فذاك ) لا محالة ( حَايَ أَبَدًا )  
( صفة ( الدنيا ) كالصّدق ؛ إذ لا منافاة فيصَحُّ أن يقال : « حسن » باعتبار الصّفة  
الدنيا ؛ « صَحِيحٌ » باعتبار العليا .

وعلى هذا ( كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنٌ ) و( لَا يَنْعَكِسُ ) أي : ليس كُلُّ حَسَنٍ  
صحيحاً ، وسبق إلى نحوه ابن المواق ، وأورد عليه اليعمري وغيره ؛ بأنَّ الترمذيَّ  
وموافقيه اشترطوا في الحسن أن يُروى من غير وجه ، بخلاف الصحيح ، فانتفى أن  
يكون كُلُّ صَحِيحٍ حسناً ، فالأفرادُ الصحيحةُ ليست حسنةً عنده .

وأجيبَ بأنَّ الترمذيَّ إنّما اشترطَ في الحسن ذلك إذا لم يبلغ رتبةَ الصحيح ؛  
وإلا فلا يُشترط ؛ بدليل قوله كثيراً في بعض الأحاديث : حسن ، وفي بعضها :  
صحيح ، وفي بعضها : غريب ، وفي بعضها : حسنٌ صحيحٌ ، وفي بعضها ،  
حسنٌ غريبٌ ، وفي بعضها : صحيحٌ غريبٌ ، وفي بعضها : حسنٌ صحيحٌ غريبٌ ،  
واشترطه ما ذكر إنّما وقع على الأول فقط لا غير ، كما يُرشد إليه كلامه في آخر  
كتابه .

( وقيل ) أي : وأجاب العمادُ بن كثير<sup>(١)</sup> عن ذلك بأنَّ ( هذا ) الذي يقال  
فيه : حسنٌ صحيحٌ ( حيثُ رَأْيِي ) أي : اجتهد المحدث ( يَلْتَبَسُ ) عليه ، فالجمع  
بينهما درجة متوسطة ، والذي يقال فيه : حسنٌ صحيحٌ ؛ أعلى رتبة من الحسن  
ودون الصحيح .

قال الحافظ العراقي<sup>(٢)</sup> : هذا تحكُّمٌ لا دليلَ عليه ، وهو بعيدٌ .

( و ) توسّطَ ( صاحبُ « النُّحْبَةِ » ) الحافظ ابن حجر بأنَّ خصَّ ( ذا ) أي :

(١) « اختصار علوم الحديث » ص ٤٨ .

(٢) « التقييد والإيضاح » ص ٦٢ .

جواب ابن دقيق العيد بأنه ( إن انفرد . إسناده ) أي : الحديث إذ لا يتمشى إلا عليه ( و ) ذاك ( الثان ) من جوابي ابن الصلاح بأنه ( حيث ) راويه ( ذو عدد ) اثنين فصاعداً ؛ لأنه لا يتمشى إلا عليه ، وهذا في غير « النخبة » و « شرحها » .

وأما فيهما<sup>(١)</sup> فأجاب عن أصل الإشكال : بأنَّ تردّد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين ، بل يقول فيه : حسنٌ باعتبار وصفه عند قوم ، صحيحٌ باعتبار وصفه عند آخرين . قال : وغاية ما فيه أنه حُذِفَ منه حرفُ التردّد ؛ لأنَّ حقّه أن يقولَ : حسنٌ أو صحيحٌ ، وعلى هذا فما قيل فيه : حسنٌ صحيحٌ ؛ دون ما قيل فيه : صحيحٌ ؛ لأنَّ الجزم أقوى من التردّد ، وهذا من حيث التفرّد ، وإلا [ إذا لم يحصل التفرّد ] فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين : أحدهما صحيحٌ ، والآخر حسنٌ ، وعليه فما قيل فيه : حسنٌ صحيحٌ ؛ فوق ما قيل فيه : صحيحٌ فقط إذا كان فرداً ؛ إذ كثرة الطرق تُقَوِّي .

قال المصنّف : وهذا مرگّب من جواب ابن كثير وابن الصلاح ، وهو الذي أرتضيه ولا غبار عليه<sup>(٢)</sup> ، والله أعلم<sup>(٣)</sup> .

(١) « نزهة النظر » ص ٦٦ .

(٢) رجّح السيوطي هذا القول في « التدريب » ، ولكنه ذكر في « البحر الذي زخر » توجيهاً آخر حيث قال : وظهر لي توجيهان آخران : أحدهما : أن المراد حسن لذاته صحيح لغيره ، والآخر : أن المراد حسن باعتبار إسناده ، صحيح ، أي : أنه أصبح شيء ورد في الباب ، فإنه يقال : أصبح ما ورد كذا ، وإن كان حسناً أو ضعيفاً ، والمراد أرجحه أو أقله ضعفاً . انظر : « البحر الذي زخر » ( ٣ / ١٢٤١ ) .

(٣) في نسخة الشيخ أحمد شاكر زيادة ثلاثة أبيات ، لم يتعرض لها الشارح ، وهي :

وقد بدا لي فيه مغيبان	لم يوجدا لأهل هذا الشأن
أي : حان لذاته صحيح	لغيره ، لمّا بدا للرجح
أو حسن على الذي به يحد	وهو أصح ما هناك قد ورد



- ١٠٤ - وَالْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ لِلْإِسْنَادِ وَالْحُسْنِ دُونَ الْمَثْنِ لِلتَّقَادِ  
 ١٠٥ - لِعَلَّةٍ أَوْ لِشُدُوزٍ وَاخْتِمْ لِلْمَثْنِ إِنْ أَطْلَقَ ذُو حِفْظٍ نُمِي  
 ١٠٦ - وَلِلْقَبُولِ يُطْلَقُونَ جَيِّدًا وَالثَّابِتَ الصَّالِحَ وَالْمُجَوِّدًا

( وَالْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ لِلْإِسْنَادِ . و ) بـ ( الْحُسْنِ ) له ( دُونَ ) الحكم بذلك ( المتن ) أي : ما انتهى إليه السُّنَدُ من الكلام ( لـ ) لأثمة ( ا ) لَتَّقَادِ ( أي : البُصْرَاءِ ) بعلل الحديث ، جمع ناقد ، تشبيهاً لهم بالصَّيْرِفي الناقد للدرهم والدنانير ، فقولهم : هذا حديثٌ صحيحٌ الإسناد أو حسنه ؛ دون قولهم : حديثٌ صحيحٌ أو حسن ؛ لأنه قد يصحُّ أو يحسن الإسناد لثقة رجاله دون المتن ( لعله أو لشُدُوز ) وكثيراً ما يستعمل ذلك الحاكم في « المستدرک » .

( وَاخْتِمْ ) بالصَّحَّةِ أو الحسن ( لِلْمَثْنِ ) أيضاً ( إِنْ أَطْلَقَ ) ذلك ( ذُو حِفْظِ ) أي : حافظ مُعْتَمَد ( نُمِي ) بأن اقتصر عليه ، ولم يذكر علة ولا قادحاً ، فَإِنَّ الظاهر صحةُ المتن وحسنه ، إذ عدم العلة والقادح هو الأصل ، والظاهر من حاله أنه إنما يُطْلَقُ ذلك بعد الفحص عن انتفائهما .

قال الحافظ<sup>(١)</sup> : إِنَّ الذي لا أشك أَنَّ الإمامَ منهم لا يعدِلُ عن قوله : « صحيحٌ » إلى [ قوله : « صحيح الإسناد » إلا لأمرٍ ما .

ثم بيَّن الألفاظ المستعملة في مقبول الأحاديث ، فقال :

( وَلِلْقَبُولِ ) أي : المقبول في الأحكام وغيرها ( يُطْلَقُونَ ) أي : يستعمل أهل الحديث ( جَيِّدًا ) وقويًّا ( والثابت ) و ( الصَّالِح ) والمعروف والمحموظ

= قال الشيخ أحمد شاكر : الذي أراه أن كل هذه الأجوبة عن قول الترمذي : « حسن صحيح » عقب أحاديث كثيرة في « سننه » ، فيها تكلف ظاهر ، وتقيد له باصطلاح لعله لم يتقيد به ، وما أظنه يريد بهذا إلا تأكيد صحة الحديث ؛ بالترقي به من الحسن إلى الصحة .

(١) « النكت » لابن حجر ( ١ / ٤٧٤ ) .

١٠٧ - وَهَلْ يُخَصُّ بِالصَّحِيحِ الثَّابِتُ أَوْ يَشْمَلُ الْحُسْنَ؟ نِزَاعٌ ثَابِتٌ

١٠٨ - وَهَذِهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ وَقَرَّبُوا مُشَبَّهَاتٍ مِنْ حَسَنِ

( وَالْمُجَوِّدَا ) بفتح الواو المشددة ، والمشبه ؛ فأما الجيّد فقال الحافظ ابن حجر لما حكى ابن الصّلاح عن أحمد : إنّ أصحّ الأسانيد الزهريّ عن سالم عن أبيه : عبارة أحمد : أجود الأسانيد ، كذا أخرجه عنه الحاكم <sup>(١)</sup> ، وهذا يدلّ على أنّ ابن الصّلاح يرى التسوية بين الجيّد والصحيح .

وكذا قال البلقيني : إنّ الجودة يُعبّر بها عن الصحة ، وفي « الترمذي » : هذا حديثٌ جيّدٌ حسنٌ ، وكذا قال غيره ، لا مغايرة بين الجيّد والصحيح عندهم ، وسيأتي ما فيه .

( وهل يُخَصُّ بالصّحيح الثابت ) وكذا الصالح ( أو يَشْمَلُ ) الثابت ( الحسن ) ؟ فيه ( نزاع ) بين المحقّقين ( ثابت ) وبالشمول جزم في « التدريب » قال : وأما الصالح فقد تقدّم في شأن « سنن أبي دواد » أنه شاملٌ للصحيح والحسن ، لصلاحيتهما للاحتجاج ، ويُستعمل أيضاً في ضعيفٍ يصلح للاعتبار .

وأما « المعروف » فهو مقابل المنكر ، و« المحفوظ » مقابل الشاذّ ، كما سيأتي في محلّهما .

( وهذه ) الألفاظ المذكورة في المتن ، وكذا القويّ كما في « التدريب » دائرة ( بين الصّحيح والحسن ) فإنّ الجِهْدَ من أهل الحديث لا يعدلّ - كما قاله الحافظ - عن صحيح إلى جيّد مثلاً إلا لئكتة ، كأن يرتقي الحديث عنده من الحسن لذاته ، ويتردّد في بلوغه الصحيح ، فالوصفُ به أنزل رتبةً من الوصف بـ « صحيح » ، وكذا « القويّ » .

وأما المشبه فذكره المصنّف بقوله : ( وَقَرَّبُوا ) أي : أهل الحديث أحاديث

(١) انظر : « تدريب الراوي » ( ١ / ٢٦٠ ) .

( مُشَبَّهَات ) بفتح الباء ( من ) حديث ( حَسَن ) فهي بالنسبة إليه كنسبة نحو الجيّد إلى الصحيح .

قال أبو حاتم الرازي : أخرج عمرو بنُ حُصَيْن الكلابي أولَ شيءٍ أحاديثَ مشبهةٍ حَسَاناً ، ثم أخرجَ بعدُ أحاديثَ موضوعةً ، فأفسد علينا ما كتبنا . انتهى .  
ثم بيّن الثالث فقال :



## الضَّعِيفُ

- ١٠٩ - هُوَ الَّذِي عَنْ صِفَةِ الْحُسْنِ خَلَا وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبٍ قَدْ جُعِلَ  
١١٠ - وَابْنُ الصَّلَاحِ فَلَهُ تَعْدِيدُ إِلَى كَثِيرٍ وَهُوَ لَا يُقِيدُ

## الضَّعِيفُ

أي : هذا مبحثه ( هو ) لغةً من الضَّعْفِ بضمّ الضاد ، وفتحها : ضد القوة ، واصطلاحاً : الحديث ( الذي ) سنّده ( عن صِفَةِ الْحُسْنِ خَلَا ) بأن لم يجتمع فيه صفات الحديث الحسن المتقدمة ؛ فضلاً عن صفات الصحيح ، ولذا لم يذكره [ ابن دقيق العيد ] ؛ فإنه ما لم يجمع صفة الحسن فهو عن صفات الصحيح أبعد .

( وهو ) أي : الضعيف ( على مَرَاتِبٍ ) متفاوتة ( قد جُعِلَ ) بحسب شدة ضعف رواته وخفّته كصحة الصحيح ، وحُسن الحسن ، وفيه إشارة إلى أنّ منه أوهى ، كما أنّ في الصحيح أصحّ .

ثم مِن الضعيف ما له لقبٌ خاصٌّ ؛ كالموضوع ، والشاذّ ، والمقلوب ، والمعلّل ، والمضطرب ، والمرسل ، والمنقطع ، والمعضّل ، والمنكر ، وسيأتي كلّ ذلك .

( و ) أما الحافظ أبو عمرو ( بن الصَّلَاح ) الشَّهْرَزُورِي ( فَلَهُ ) في « مقدّمته »<sup>(١)</sup> بعد أن قال : أطنب ابن حَبَّان البُستي في تقسيم الضعيف ، فبلغ به

(١) « علوم الحديث » ص ٤١ .

## ١١١ - ثُمَّ عَنِ الصَّدِيقِ الْأَوْهَى كَرَّةً صَدَقَةً عَنْ فَرْقَدٍ عَنْ مُرَّةٍ

خمسین إلا واحداً ( تَقْدِيد ) للضعیف ( إلى كثير ) أيضاً باعتبار فَقْدِ صفةٍ من صفات القَبُول الستة ، وهي : الاتصال ، والعدالة ، والضبط ، والمتابعة في المستور ، وعدمُ الشذوذ ، وعدمُ العلة .

وباعتبار فَقْدِ صفةٍ مع صفةٍ أخرى تليها أو لا ، أو مع أكثر من صفةٍ إلى أن تُفَقَد الستة ، فبلغت على ما ذكره العراقي <sup>(١)</sup> اثنين وأربعين قسماً ، ووصله غيره إلى ثلاثة وستين ، وأفرَدَ ذلك الشرف المناوئ في تأليف ، ونوع فيه ما فَقَدَ الاتصال إلى : ما سقط منه الصحابي ، أو واحدٌ أو غيره أو اثنان ، وما فَقَدَ العدالة إلى ما في سنده ضعفٌ أو مجهولٌ ، وقسمها بهذا الاعتبار إلى مئة وتسعة وعشرين قسماً باعتبار العقل ، وإلى واحد وثمانين باعتبار إمكان الوجود ؛ وإن لم يتحقق وقوعها .

قال المصنف : ( وهو ) أي : تعديد ابن الصلاح كغيره ممن ذكر ( لا يُفيد ) طائلاً ، فقد قال الحافظ ابن حجر : إنّ ذلك تعبٌ ، ليس وراءه أربٌ ؛ فإنه لا يخلو : إمّا أن يكون لأجل أن يعرف مراتب الضعيف وما كان منها أضعف أو لا ، فإن كان الأول ؛ فلا يخلو من أن يكون لأجل أن يُعرف أنّ ما فَقَدَ من الشرط أكثر أضعف أو لا ، فإن كان الأول فليس كذلك ؛ لأن لنا ما يفقد شرطاً واحداً ويكون أضعف ممّا يفقد الشروط الخمسة الباقية ، وهو ما فَقَدَ الصّدق ، وإن كان الثاني فما هو ؟ وإن كان لأمرٍ غير معرفة الأضعف ، فإن كان لتخصيص كل قسم باسم فليس كذلك ، فإنهم لم يُسمّوا منها إلا القليل : المرسل والمعضل والمنكر ونحوها ، أو لمعرفة كم يبلغ قسماً بالبسط ، فهذه ثمرةٌ مرّةً ، أو لغير ذلك ، فما هو ؟ انتهى .

ثم بيّن بعض أوهَى الأسانيد على نمط متقدّم في الصحيح عن الحاكم ، فقال :

( ثُمَّ عَنِ الصَّدِيقِ ) أبي بكر رضي الله تعالى عنه ( الْأَوْهَى ) أي : أضعف الأسانيد ( كَرَّةً ) أي : مرّةً واحدة ( صَدَقَةً ) بن موسى الدقيقي ( عَنْ فَرْقَدٍ )

١١٢ - وَالْبَيْتِ عَمَرُو ذَا عَنِ الْجُعْفِيِّ عَنْ حَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ عَلِيٍّ

١١٣ - وَلَإِسِي هُرَيْرَةَ الْبُسْرِيَّ عَنْ دَاوُدَ عَنْ وَالِدِهِ أَبِي وَهْنٍ

أبي يعقوب السَّبَخِي ( عن مَرْه ) الطيب عنه <sup>(١)</sup> ، وذكر في « الميزان » متن هذا السند مرفوعاً : « لا يدخل الجنة خبٌّ ولا بخيلٌ ولا سَيِّئُ الْمَلَكَةِ » <sup>(٢)</sup> .

( و ) أَوْهَى أَسَانِيدُ أَهْلِ ( الْبَيْتِ عَمَرُو ) ابن شمر الكوفي الشَّيعِي ، و ( ذَا ) أي : عمرو ( عن ) جابر بن يزيد ( الْجُعْفِي ) الشَّيعِي ( عن حارث الأعور ) ابن عبد الله الهمداني ( عن علي ) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه <sup>(٣)</sup> .

( و ) أَوْهَى الْأَسَانِيدُ ( لِأَبِي هُرَيْرَةَ ) رضي الله تعالى عنه ( الْبُسْرِي ) بن سليمان ( عن . داود ) بن يزيد الأودي ( عن والده ) يزيد عنه ، فهذا وهن ( أَبِي وَهْنٍ ) أي : ضعف شديد <sup>(٤)</sup> .

(١) أَوْهَى الْأَسَانِيدُ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ - رضي الله عنه - : ما رواه صدقة بن موسى الدقيقي عن أبي يعقوب فَرْقَدَ بن يعقوب السَّبَخِي - بسين مهملة وباء موحدة مفتوحتين وكسر الخاء المعجمة - عن مرة الطيب بن شراحيل الهمداني عن أبي بكر ، وضعف الإسناد من أجل الكلام في صدقة وفرقد ، ولم يحسن المؤلف - أي : السيوطي - في هذا ، إذ إنه يوهم أن الإسناد من أَوْهَى الْأَسَانِيدِ ، مع أن ضعفهما محتمل ، بل قد وثقهما بعض الأئمة . ( ش ) .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ( ١٩٦٣ ) ، وَأَحْمَدُ ( ٧ / ١ ) ، وَأَبُو يَعْلَى ( ٩٣ ) ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ . وَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي « الْمِيزَانِ » ( ٥ / ٤١٧ ) مَتْنَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي تَرْجُمَةِ فَرْقَدَ السَّبَخِيِّ .

(٣) أَوْهَى أَسَانِيدُ أَهْلِ الْبَيْتِ : عمرو بن شمر الجعفي الشيعي ، عن جابر بن يزيد الجعفي ، عن الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني عن علي عليه السلام ، وأشدّهم ضعفاً عمرو بن شمر ، فإنه رافضي كذاب يشتم الصحابة ، وأما جابر والحارث ففيهما خلاف قديم معروف ، وللشيعية أسانيد أَوْهَى مِنْ هَذَا جَدًّا ، يراها من يقرأ كتبهم ويعجب منها . ( ش ) .

(٤) قَالَ أَحْمَدُ شَاكِرٌ : أَوْهَى الْأَسَانِيدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : السَّرِيُّ بن إسماعيل عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة ، وَالسَّرِيُّ : بفتح السين المهملة وكسر الراء ، وفي الأصل « السدي » ، وفي =

- ١١٤ - لَأَنْسِ دَاوُدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبَانَ وَاعْدُدْ لَأَسَانِيدِ الْيَمَنِ  
 ١١٥ - حَفْصاً عَنَيْتُ الْعَدَنِيَّ عَنِ الْحَكَمِ وَغَيْرُ ذَاكَ مِنْ تَرَاجِمِ تُضَمِّ

وأوهى الأسانيد (لأنس) بن مالك رضي الله تعالى عنه (داود) ابن المحبّر  
 (عن أبيه) المحبّر (عن أبان) بن أبي عيَّاش ، عنه <sup>(١)</sup> .

(واعدد) من أوهى الأسانيد أيضاً (لأسانيد) أهل (اليمن . حفصاً) بن عمر  
 (عنيت) بحفص ، هذا (العدني عن الحكم) بن أبان عن عكرمة ، عن ابن عباس  
 رضي الله تعالى عنهما ، كذا نقل عن الحاكم .

قال البلقيني <sup>(٢)</sup> : لعلّه أراد إلا عكرمة ، فإنّ البخاريّ يحتجّ به . قال  
 المصنّف : لا شكّ في ذلك .

(وغير ذاك) الذي ذكر في هذا المتن (من) أوهى (تراجم تُضمّ) إليه في  
 «التدريب» ، فأوهى [أسانيد] العُمريين : محمد بن عبد الله بن القاسم بن  
 عمر بن حفص بن عاصم ، عن أبيه ، عن جدّه ؛ فإنّ الثلاثة لا يحتجّ بهم .

وأوهى أسانيد عائشة رضي الله تعالى عنها : نسخة عند البصريين ، عن  
 الحارث بن شبيل ، عن أمّ النعمان ، عنها .

وأوهى أسانيد ابن مسعود : شريك ، عن أبي فزارة ، عن أبي زيد ، عنه .

= المتن الذي شرحه الشيخ محمد محفوظ الترمسي «البصري» ، وزاد الشارح أنه «ابن سليمان» ،  
 وفي «التدريب» للناظم (ص ٥٩) «البصري بن إسماعيل» وكل هذا خطأ ، والصواب «السري بن  
 إسماعيل» كما قلنا .

(١) أوهى الأسانيد عن أنس : داود بن المحبّر - بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة المفتوحة - بن  
 قُحْدَم - بفتح القاف وإسكان الحاء المهملة وفتح الذال المعجمة - عن أبيه عن أبان بن أبي عيَّاش .  
 (ش) .

(٢) «محاسن الاصطلاح» ص ٨٨ .

وأوهى أسانيد المكِّيَّين : عبدُ الله بن ميمون القَدَّاح ، عن شهاب بن خراش ، عن إبراهيم الخوزي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ؛ كذا للحاكم . قال البلقينيُّ : لعلَّه أراد إلا عكرمة لما تقدم . قال المصنَّف : لا شك فيه .

وأما أوهى أسانيد ابن عباس رضي الله تعالى عنهما مطلقاً : فالشُّدِّي الصغيرُ محمدُ بنُ مروان ، عن الكلبيِّ ، عن أبي صالح ، عنه . قال الحافظ ابن حجر : هذه سِلْسِلَةُ الكَذِب لا سِلْسِلَةُ الذَّهَب .

وأوهى أسانيد المصريين : أحمدُ بن محمد بن الحَجَّاج بن رشدٍ ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن قُرة بن عبد الرحمن ، عن كلٍّ من روى عنه .

وأوهى أسانيد الشاميين : محمدُ بن قيس المصلوب ، عن عُبيد الله بن زحر ، عن عليِّ بن زيد ، عن القاسم ، عن أبي أمانة رضي الله تعالى عنه .

وأوهى أسانيد الخراسانيين : عبد الرحمن بن مليحة ، عن نهشل بن سعيد ، عن الضحَّاك ، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، نقل أكثر هذه التراجم في « التدريب » عن الحاكم<sup>(١)</sup> ، وقد صنَّف ابنُ الجوزي كتاباً في الأحاديث الواهية . قال المصنَّف : أوردَ فيه جُمُلاً في كثيرٍ منها [ عليه ] انتقادٌ ، والله أعلم .







## المُسْنَدُ

١١٦ - الْمُسْنَدُ: الْمَرْفُوعُ ذَا اتِّصَالٍ وَقِيلَ: أَوَّلُ وَقِيلَ: الثَّالِي

## المُسْنَدُ

أي : لهذا مبحثه ، وهو النوع الرابع ، لا بخصوص التقسيم المتقدم كما صرح به ابن الصلاح ، إذ قال : والملحوظ فيما نوردّه من الأنواع عمومُ أنواع علوم الحديث ، لا خصوص التقسيم الذي فرغنا الآن من أقسامه ، وفيه ثلاثة أقسام بينها بقوله :

( المُسْنَدُ ) بفتح النون اسم مفعول : هو الحديث ( المَرْفُوع ) إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً إلى آخر ما تقدّم ، حال كونه ( ذا اتِّصَال ) في إسناده ، فلا يدخل فيه الموقوف والمرسل والمعضل والمدّلس ، وهذا هو المنقول عن قوم من أهل الحديث كالحاكم وغيره ، وهو الأصحّ الذي جَزَمَ به في « النخبة »<sup>(١)</sup> .

قال الحاكم<sup>(٢)</sup> : من شرطه أن لا يكون في إسناده : أُخْبِرْتُ عن فلان ، ولا حُدِّثْتُ ، ولا بلغني عنه ، ولا أظنه مرفوعاً ، ولا رفعه فلان .

( وقيل ) أي : وقال الحافظ أبو عمر بن عبد البر<sup>(٣)</sup> : إنّ المسند ( أَوَّل )

(١) وهو الذي ارتضاه أكثر علماء الحديث ، وعليه عملهم في كتبهم . ( ش ) . وانظر : « نزّه النظر » ص ١١٤ .

(٢) « معرفة علوم الحديث » ص ٥٦ .

(٣) في « التمهيد » ( ١ / ٢١ ) .

أي : مرفوع إليه ﷺ خاصة كان متصلاً ؛ كمالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله ﷺ ، أو منقطعاً ؛ كمالك عن الزهري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عنه ﷺ ، فهذا مسند لإسناده إليه ، وهو منقطع ؛ إذ الزهري لم يسمع من ابن عباس .

قال المصنّف : وعلى هذا يستوي المسند والمرفوع . وقال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> : يلزم عليه أن يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان [ المتن ] مرفوعاً ، ولا قائل به .

( وقيل ) أي : وقال الخطيب البغدادي<sup>(٢)</sup> ، وتبعه ابن الصباغ : إنّ المسند هو ( التالي ) أي : المتصل سنده من راويه إلى منتهاه ، فدخل المرفوع والموقوف والمقطوع . قال ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> : وأكثر ما يُستعمل ذلك فيما جاء عنه ﷺ دون غيره .

قال المصنّف : والمراد اتصال السند ولو ظاهراً ، فدخل ما فيه انقطاع خفي ؛ كنعنة المدّس ، والمعاصر الذي لم يثبت لقيته ؛ لإطباق من خرّج المسانيد على ذلك . وعلى كلّ من الأقوال انقسم المسند إلى صحيح وحسن وضعيف ، والله أعلم .



(١) « نزهة النظر » ص ١١٥ .

(٢) في « الكفاية » ص ٢١ .

(٣) « علوم الحديث » ص ٤٣ .

## المَرْفُوعُ وَالْمَوْقُوفُ وَالْمَقْطُوعُ

- ١١٧ - وَمَا يُضَافُ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ لَوْ مِنْ تَابِعٍ، أَوْ صَاحِبٍ وَثَقًا رَأَوْا  
 ١١٨ - سَوَاءٌ الْمَوْضُوعُ وَالْمَقْطُوعُ فِي ذَيْنِ وَجَعَلَ الرَّفْعُ لِلْوَصْلِ قُفِّي

### المَرْفُوعُ [ وَالْمَوْقُوفُ وَالْمَقْطُوعُ ]

أي : هذا مبحثه وما يتعلّق به ، وهو النوع الخامس على ما مرّ آنفاً في المسند .

( وما يُضَافُ ) من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو غيرها ( للنبي ) ﷺ خاصّة وهو ( المَرْفُوع ) أي : المسمّى به ، و( لو ) كان الرّفْعُ ( من تابع ) ومن بعده ( أو ) أي : وما يضاف لـ( صاحب ) قولاً له أو فعلاً أو نحوهما يسمّى ( وقفاً ) أي : موقوفاً ( رَأَوْا ) أي : المحدثون ، وهو النوع السادس .

( سَوَاءٌ الْمَوْضُوعُ ) سَنَدُهُ ( وَالْمَقْطُوعُ ) بسقوط الصحابيِّ من سنده أو غيره ( في . ذَيْنِ ) أي : المرفوع والموقوف ، فيدخل في الأول المتّصل والمنقطع والمرسل ونحوها ، فهو والمسند سواء في بعض الأقوال السابقة ، وفي الثاني المتّصل والمنقطع .

وأما قول الخطيب<sup>(١)</sup> : إنّ المرفوع ما أخبر فيه الصحابيُّ [ عن قوله ] ﷺ أو فعله ، فالظاهر كما قاله الحافظ ابن حَجَر<sup>(٢)</sup> أنه لم يشترط ذلك ، وإنما كلامه خرج

(١) في « الكفاية » ص ٢١ .

(٢) في « النكت » ( ١ / ٥١١ ) .

## ١١٩ - وما يُضَف لِتَابِعٍ مَقْطُوعٌ وَالْوَقْفُ إِنْ قَيَّدَتْهُ مَسْمُوعٌ

مخرَجَ الغالب ؛ لأن غالبَ ما يُضَافُ إليه ﷺ إنما يضيفه الصحابيُّ .

( وَجَعَلَ الرَّفْعَ ) أي : المرفوع ( لِلْوَصْلِ ) فقط ( قُفِّي ) أي : تبع ، عبارة ابن الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : مَنْ جَعَلَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعَ فِي مَقَابِلَةِ الْمَرْسَلِ - أي : حيث يقولون [ مثلاً : ] رَفَعَهُ فَلَانٌ وَأَرْسَلَهُ فَلَانٌ - فَقَدْ عَنَى بِالْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلَ .

قال في « التقریب »<sup>(٢)</sup> : وعند فقهاء خراسان تسميةُ الموقوف بالأثر ، والمرفوع بالخبر ، وعند المحدثين : كلُّ هذا يسمَّى أثرًا ، أي : لأنه مأخوذٌ من أثرتُ الحديث : رَوَيْتُهُ .

( وما ) شرطية ( يُضَف ) من قول أو فعل أو نحوهما ( لتابع ) كبير أو صغير ومن بعده فهو ( مَقْطُوع ) يجمع على مقاطع ومقاطع ، وهو غير المنقطع الآتي ، نعم قال ابن الصَّلَاح<sup>(٣)</sup> : وجدتُ التعبير عنه في كلام الشافعي والطبراني وغيرهما ، أي : كَالْحُمَيْدِيِّ وَالِدَارِقُطْنِيِّ .

قال المصنِّف<sup>(٤)</sup> : إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْإِصْطِلَاحِ ، كما قال في بعض الأحاديث : حسن ، وهو على شرط الشيخين . وأما البردعي : فجعل المنقطع هو قول التابعي عكس ما في المتن .

( و ) إن شئت قلت : إِنَّ مَا أُضِيفَ لِلتَّابِعِيِّ هُوَ ( الْوَقْفُ ) أي : الموقوف ( إن قَيَّدَتْهُ ) كأن تقولَ : موقوفٌ على ابن المسيَّب مثلاً ، فإن ذلك ( مَسْمُوعٌ ) عن المحدثين .

(١) في « علوم الحديث » ص ٤٥ .

(٢) انظر « التدريب » ( ١ / ٢٧٤ ) .

(٣) « علوم الحديث » ص ٤٧ .

(٤) « التدريب » ( ١ / ٢٩٢ ) .

## ١٢٠ - وَلْيُعْطَ حُكْمَ الرَّفْعِ فِي الصَّوَابِ نَحْوُ مِنَ السُّنَّةِ مِنْ صَحَابِي

عبارة ابن الصَّلاح<sup>(١)</sup> : قد يُستعمل - أي : الموقوف - مقيّداً في غير الصحابي ، فيقال : حديث كذا وكذا وقفه فلانٌ على عطاء أو على طائوس أو نحو هذا . انتهى ؛ أما مطلقاً فلا ؛ للإلباس .

ثم بيّن ما حكمه حكم المرفوع ؛ فقال :

( وَلْيُعْطَ حُكْمَ الرَّفْعِ ) أي : الحديث المرفوع إليه ﷺ ( في الصَّوَابِ ) من ثلاثة أقوال ، وهو الذي عليه جمهور العلماء :

( نَحْوُ ) قول : أمرنا بكذا ، نُهينا عن كذا ( مِنَ السُّنَّةِ ) كذا إذا كان ( مِنْ صَحَابِي ) كقول علي بن أبي طالب : « مِنَ السُّنَّةِ وَضَعَ الكَفُّ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ السُّرَّةِ » رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> ، وقول عمر في المسح : « أَصَبَتِ السُّنَّةُ » رواه الدارقطني وصحّحه<sup>(٣)</sup> ، وذلك لأن مُطلق ما ذكر ينصرفُ بظاهره إلى من يجب اتباع سُنَّته ومن له الأمر والنهي ، وهو النبي ﷺ ، ولأنَّ مقصودَ الصحابي بيانُ الشَّرْع لا اللغة ولا العادة ، والشَّرْعُ إنما يُلَقَّى من الكتاب والحديث النبوي والإجماع والقياس ، لا يصحُّ<sup>(٤)</sup> أن يريدَ أمر الكتاب ؛ لكون ما فيه مشهوراً يعرفه الناس ، ولا الإجماع ؛ لأن المتكلّم [ بهذا ] من أهل الإجماع ، ويستحيلُ أمره نفسه ، ولا القياس ؛ إذ لا أمر فيه ، فتعيّن كَوْنُ المراد أمره ﷺ .

(١) « علوم الحديث » ص ٤٦ .

(٢) أبو داود ( ٧٥٦ ) ، وأخرجه الدارقطني ( ١ / ٢٨٦ ) ، والبيهقي في « الكبرى » ( ٢ / ٣١ ) . قال الحافظ في « التلخيص » : ( ١ / ٢٧٢ ) : وفيه عبد الرحمن بن

إسحاق الواسطي وهو متروك .

(٣) الدارقطني في « السنن » ( ١ / ١٩٦ ) ، وأخرجه الحاكم في « المستدرک » ( ١ / ٢٨٩ ) ،

والبيهقي في « الكبرى » ( ١ / ٢٨٠ ) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار »

( ١ / ٨٠ ) . وقال الحاكم : حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

(٤) وفي الأصل : لا جائز . والتصويب من « التدريب » .

١٢١ - ثَالِثُهَا إِنْ كَانَ لَا يَخْفَىٰ وَفِي تَصْرِيحِهِ بِعِلْمِهِ الْخُلْفُ نَفِي

وثاني الأقوال : أن ذلك ليس بمرفوع لاحتمال كون الأمر والنهي غيره ﷺ ، وأن يريد سنة غيره .

وأجيب ببعده ذلك جداً مع أنَّ الأول هو الأصل ، بل في البخاري<sup>(١)</sup> حين قال ابن عمر رضي الله تعالى عنهما للحجاج : إِنْ كُنْتَ تَرِيدُ السَّنَةَ فَهَجِّرْ بِالصَّلَاةِ . قال ابن الشهاب فقلت لسالم : أَفَعَلَهُ ﷺ ؟ فقال : وَهَلْ يَعْنُونَ بِذَلِكَ إِلَّا سُنَّتَهُ ؟ فنقل سالم - وهو من هو - عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا « السَّنة » لا يريدون بذلك إِلَّا سُنَّتَهُ ﷺ<sup>(٢)</sup> .

(و ثالثها ) أي : الأقوال : التفصيل ، ف( إِنْ كَانَ ) ذلك مما ( لَا يَخْفَى ) على الناس فهو في حكم المرفوع ، وإلا كان موقوفاً ، وبه جزم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي<sup>(٣)</sup> .

قال في « التدريب »<sup>(٤)</sup> : وَخَصَّصَ بَعْضُهُمُ الْخِلَافَ بِغَيْرِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ فَمَرْفُوعٌ بِلَا خِلَافٍ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ قَوْلِهِ فِي زَمَنِهِ ﷺ أَوْ بَعْدَهُ .

أما إذا قال [ ذلك ] التابعي فإنه مرسلٌ جزماً كما قاله ابنُ الصَّبَّاحِ ، وقيل : فيه وجهان ، ثم ما تقدّم إذا لم يصرّح بعلم النبي ﷺ .

( و ) أما ( في ) حال ( تَصْرِيحِهِ ) أي : الصحابي في القصة ( بِعِلْمِهِ ) ﷺ

(١) البخاري في « صحيحه » : ١٦٦٢ .

(٢) في نسخة أحمد شاكر زيادة بيت :

كَذَا أَمَرْنَا وَكَذَا كُنَّا نَرَى فِي عَهْدِهِ أَوْ عَنْ إِضَافَةِ عَرَى

(٣) ذكر هذا القول النووي في « شرح مسلم » ( ١ / ٣٠ ) .

(٤) « التدريب » ( ١ / ٢٨٢ ) .

## ١٢٢ - وَنَحْوُ كَانُوا يَقْرَعُونَ بَابَهُ بِالظُّفْرِ فِيمَا قَدْ رَأَوْا صَوَابَهُ

بذلك كقول ابن عمر : « كنا نقول ورسول الله ﷺ حيٌّ : أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر ، ويسمُّ ذلك رسولُ الله ﷺ فلا ينكره » رواه الطبراني <sup>(١)</sup> . وكذا « أمرنا رسولُ الله ﷺ بكذا » (الْخُلْفُ) بضمَّ الخاء وسكون اللام ، أي : الخلاف قد (نُفي) أي : فلا خلاف في أنه مرفوع .

قال في « التدريب » : إلا ما حُكي عن داود وبعض المتكلمين أنه لا يكون حُجَّة حتى يَنْقُلَ لفظه ، وهذا ضعيفٌ بل باطلٌ ؛ لأن الصحابيَّ عدلٌ عارفٌ باللسان ، فلا يُطْلَقُ ذلك إلا بعد التحقيق .

(و) ليعط حُكم المرفوع أيضاً (نَحْوُ) قول المغيرة بن شعبة (كانوا) أي : الصحابة (يَقْرَعُونَ بَابَهُ) ﷺ (بالظُّفْرِ) رواه البيهقي في « المدخل » والبخاري في « الأدب » عن أنس رضي الله تعالى عنه <sup>(٢)</sup> (فيما قَدْ رَأَوْا صَوَابَهُ) وردُّوا على من قال بخلافه .

فقول الحاكم <sup>(٣)</sup> : إِنَّ هَذَا يَتَوَهَّمُ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الصَّنْعَةِ مُسْتَدًّا - يعني : مرفوعاً ، لِذِكْرِ رسول الله ﷺ فيه ، وليس بمسند ، بل هو موقوفٌ ، وَذَكَرَ الخطيب نحوه - مردودٌ عليه بأنَّ الصواب أنه من المرفوع ، بل أَوْلَى من نحو قول الصحابي : كُنَّا نَفْعَلُهُ فِي زَمَنِهِ ﷺ الذي اعترف الحاكمُ برفعه ؛ لأن هذا أحرى باطلاعه ﷺ من ذلك . نعم أَوَّلُ ابْنِ الصَّلَاحِ كلامَ الحاكم بأنه أراد أنه ليس بمسند لفظاً ؛ بل هو موقوف لفظاً . قال : وكذلك سائرُ ما سبقَ موقوفٌ لفظاً ، وإنما جعلناه [ مرفوعاً ] من حيثُ المعنى ، والله أعلم .

(١) الطبراني في « الكبير » (١٣١٣٢) ، وأخرجه الترمذي (٣٧٠٧) ، وأحمد (١٤ / ٢) ،

وابن حبان (٧٢٥١) ، بنحوه ، وإسناده صحيح .

(٢) البخاري في « الأدب المفرد » (١٠٨٠) ، والبيهقي في « المدخل » (٦٥٩) عن أنس بن مالك :

« أن أبواب النبي ﷺ كانت تقَرَعُ بالأظفار » .

(٣) في « معرفة علوم الحديث » ص ١٩ .



- ١٢٣ - وَمَا أَتَى وَمِثْلُهُ بِالرَّأْيِ لَا يُقَالُ إِذْ عَنْ سَالِفٍ مَا حُمِلَا  
 ١٢٤ - وَهَكَذَا تَفْسِيرُ مَنْ قَدْ صَحِبَا فِي سَبَبِ الثُّزُولِ أَوْ رَأْيَا أَبِي

( و ) لِيُعْطَ حُكْمُ الرَّفْعِ ( مَا أَتَى ) الصحابي من قول أو فعل ( وَمِثْلُهُ بِالرَّأْيِ )  
 أي : الاجتهاد ( لَا يُقَالُ ) ولا يفعل فَيُحْمَلُ عَلَى السَّمَاعِ ، جَزَمَ بِهِ الْإِمَامُ فخر الدين  
 وطائفة من أئمة الحديث .

وَمِثْلُهُ الْحَاكِمُ<sup>(١)</sup> بقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه : « مَنْ أَتَى سَاحِرًا أَوْ  
 عَرَّافًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ »<sup>(٢)</sup> ، وابن عبد البر بحديث سهل بن  
 أبي خيثمة رضي الله تعالى عنه في صلاة الخوف<sup>(٣)</sup> ، وقال : هَذَا مَوْقُوفٌ عَلَى  
 سَهْلٍ ، وَمِثْلُهُ لَا يُقَالُ مِنْ قِيلِ الرَّأْيِ<sup>(٤)</sup> ، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(٥)</sup> بِصَلَاةِ عَلِيِّ بْنِ  
 أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَجْهَهُ فِي الْكُسُوفِ ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَكْثَرَ مِنْ رُكُوعَيْنِ<sup>(٦)</sup> .

نعم ؛ ذَلِكَ مَقْيَدٌ بَكُونُهُ ( إِذْ عَنْ سَالِفٍ ) مِنَ الْأُمَمِ ( مَا ) نَافِيَةٌ ( حُمِلَا ) بِأَنْ لَمْ  
 يَأْخُذْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَبِهَذَا الْقَيْدِ جَزَمَ فِي « النَّزْهَةِ » ، وَمِثْلُهُ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْأُمُورِ  
 الْمَاضِيَةِ ؛ مِنْ بَدْءِ الْخَلْقِ وَأَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَالْآتِيَةِ ؛ كَالْمَلَا حِمٍ وَالْفَتَنِ وَأَحْوَالِ يَوْمِ  
 الْقِيَامَةِ ، وَعَمَّا يَحْصُلُ بِفَعْلِهِ ثَوَابٌ مُخْصِصٌ ، أَوْ عِقَابٌ مُخْصِصٌ . أَمَّا إِذَا حُمِلَ  
 عَنِ السَّالِفِ فَلَا يَكُونُ مَا ذُكِرَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ .

( و ) لِيُعْطَ ( هَكَذَا ) أَي : حُكْمُ الرَّفْعِ ( تَفْسِيرُ مَنْ قَدْ صَحِبَا ) النَّبِيُّ ﷺ

(١) « معرفة علوم الحديث » ص ٢١ .

(٢) أخرجه أبو يعلى ( ٥٤٠٨ ) ، والطبراني في « الكبير » ( ١٠٠٠٥ ) ، و « الأوسط » ( ١٤٥٣ ) ،  
 والبيهقي في « الكبرى » ( ٨ / ١٣٦ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ٤١٣١ ) ، ومسلم ( ١٩٤٧ ) .

(٤) انظر : « التمهيد » ( ٢٣ / ١٦٥ ) .

(٥) « نزهة النظر » ص ١٠٧ .

(٦) أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » ( ١ / ٣٢٩ ) .

## ١٢٥ - وَعَمَّمَ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» وَخَصَّ فِي خِلَافِهِ كَمَا حُكِيَ

القرآن ، إذا كان ( في سَبَبِ التَّرْوُلِ ) كقول جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما : كانت اليهود تقول : « مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْيٌ لَكُمْ﴾ [ البقرة : ٢٢٣ ] » الآية ، رواه مسلم <sup>(١)</sup> .

( أو ) فيما ( رَأَى أَبَى ) بأن كان ممّا لا يمكن أن يؤخذ إلا منه ﷺ ولا مدخل فيه للرأي ، وأما غير ذلك فهو موقوف .

( وَعَمَّمَ الْحَاكِمُ ) أبو عبد الله ( في ) كتابه ( الْمُسْتَدْرَكِ ) إذ قال فيه : ليعلم طالبُ الحديث أن تفسير الصحابي الذي شَهِدَ الْوَحْيَ والتَّزْيِيلَ عند الشيخين حديثٌ مُسْنَدٌ ( وَخَصَّ ) الْحَاكِمُ ( في ) كتابه « علوم الحديث » بـ ( خِلَافِهِ ) أي : ما في « المستدرک » ( كما حُكِيَ ) آنفاً .

( و ) اعتمده الناس كابن الصّلاح والنووي ومتابعيهما ، إذ ( قال ) الْحَاكِمُ <sup>(٢)</sup> هنا : ومن الموقوفات ما رويناه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه في ﴿لَوَاحَةٌ لِلْبَشَرِ﴾ [ المندر : ٢٩ ] قال : « تلقاهم جهنّم يوم القيامة فتلفحهم لفحة فلا تتزك لحمًا على عظم <sup>(٣)</sup> » ، فهذا وأشباهه يُعَدُّ في تفسير الصحابة ، و ( لا ) يكون من المرفوعات ( مِنْ قَائِلٍ مَذْكُورٍ ) بل من الموقوفات كما تَقَرَّرَ .

قال : فأما ما نقول : إنَّ تَفْسِيرَ الصَّحَابَةِ مُسْنَدٌ ؛ فإنما نقوله في غير هذا النوع ، ثم أورد حديث جابر السابق ، ثم قال : فهذا وأشباهه مسندٌ ليس بموقوف ، فإنَّ الصَّحَابِيَّ الَّذِي شَهِدَ الْوَحْيَ والتَّزْيِيلَ ، فأخبرَ عن آيَةٍ من القرآن أنها نزلت في كذا ، فإنه حديثٌ مُسْنَدٌ .

(١) مسلم ( ٣٥٣٦ ) ، وأخرجه البخاري أيضاً ( ٤٥٢٨ ) .

(٢) « معرفة علوم الحديث » ص ١٩ .

(٣) أخرجه الطبراني في « الأوسط » ( ٢٧٨ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ٤ / ٣٦٣ ) مرفوعاً ، قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » ( ١٠ / ٧١١ ) : فيه محمد بن سليمان بن الأصباهي ، وهو ضعيف .

١٢٦ - وَقَالَ لَا مِنْ قَائِلٍ مَذْكُورٍ وَقَدْ عَصَى الْهَادِي فِي الْمَشْهُورِ

١٢٧ - وَهَكَذَا يَرْفَعُهُ يُلْغِ بِهِ رِوَايَةً يَنْمِيهِ وَالَّذِي شَبِهَهُ

قال المصنّف : أَظُنُّ أَنَّ مَا حَمَلَهُ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » عَلَى التَّعْمِيمِ الْحَرَصُ عَلَى جَمْعِ الصَّحِيحِ ، حَتَّى أُورِدَ مَا لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمَرْفُوعِ ، وَإِلَّا فَبِهِ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ الْجَمُّ الْغَفِيرُ ، عَلَى أَنِّي أَقُولُ : لَيْسَ مَا ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنَ الْمَوْقُوفِ ، لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِذِكْرِ الْآخِرَةِ ، وَمَا لَا مَدْخَلَ لِلرَّأْيِ فِيهِ مِنْ قِيَلِ الْمَرْفُوعِ .

( و ) لِيُعْطَ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ حُكْمَ الصَّحَابِيِّ مِنَ الْأَفْعَالِ بِأَنَّهُ طَاعَةُ اللَّهِ أَوْ لِرَسُولِهِ ﷺ أَوْ مَعْصِيَةٍ ، كَقَوْلِهِ : ( قَدْ عَصَى ) النَّبِيُّ ( الْهَادِي ) ﷺ ، وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : « مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ وَصَحَّحُوهُ<sup>(١)</sup> ؛ فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ ( فِي ) الْقَوْلِ ( الْمَشْهُورِ ) وَبِهِ جَزَمَ الزُّرْكَشِيُّ نَقْلًا عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ .

وقال البُلْقِينِيُّ<sup>(٢)</sup> : الْأَقْرَبُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَرْفُوعٍ ؛ لَجَوَازِ إِحَالَةِ الْإِثْمِ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنَ الْقَوَاعِدِ ، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الْجَوْهَرِيُّ ، نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَرَدَّهُ عَلَيْهِ .

( و ) لِيُعْطَ ( هَكَذَا ) أَيِ : حُكْمُ الرَّفْعِ ، إِذَا قِيلَ فِي الْحَدِيثِ عِنْدَ ذِكْرِ الصَّحَابِيِّ ( يَرْفَعُهُ ) أَوْ رَفَعَ الْحَدِيثَ ، كَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةِ : شَرْبَةِ عَسَلٍ ، وَشَرْطَةِ مِخْجَمٍ ، وَكَيْتِ نَارٍ » رَفَعَ الْحَدِيثَ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup> .

(١) التِّرْمِذِيُّ ( ٦٨٦ ) ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ( ٢٣٣٤ ) ، وَالنَّسَائِيُّ ( ٢١٩٠ ) ، وَابْنُ مَاجَةَ ( ١٦٤٥ ) ،

وَابْنُ حِبَانَ ( ٣٥٨٥ ) ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا قَبْلَ الْحَدِيثِ ( ١٩٠٦ ) ، وَهُوَ صَحِيحٌ .

(٢) « مَحَاسِنُ الْأَصْطِلَاحِ » ص ١٢٨ .

(٣) الْبُخَارِيُّ ( ٥٦٨٠ ) .

١٢٨ - وَكُلُّ ذَا مِنْ تَابِعِي مُرْسَلٌ لَا رَابِعَ جَزَمَ لَهُمُ وَالْأَوَّلُ

أو ( يَبْلُغُ بِهِ ) كحديث الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به : « النَّاسُ تَبِعَ لِقْرِيشٍ » متفقٌ عليه<sup>(١)</sup> .

أو ( رواية ) كحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية : « تُقَاتِلُونَ قَوْمًا صِغَارِ الْأَعْيُنِ » أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup> .

أو ( يَنْمِيهِ ) كحديث « الموطأ » عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : « كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ »<sup>(٣)</sup> . قال أبو حازم : لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ يَنْمِي ذَلِكَ .

( والذي شَبَّهَ )<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ كـ « يرويه » و « رواه » ، ومنه - كما قال المصنف - الاختصارُ عَلَى الْقَوْلِ مَعَ حَذْفِ الْقَائِلِ<sup>(٥)</sup> ؛ كقول ابن سيرين عن أبي هريرة قال : قال : « أَسْلَمُ وَغِفَارٌ وَشَيْءٌ مِنْ مَزِينَةٍ ... » الحديث<sup>(٦)</sup> .

قال الخطيب<sup>(٧)</sup> : إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ اصطلاحٌ خاصٌّ بأهل البصرة ، لكن رُوي عن ابن سيرين أنه قال : كُلُّ شَيْءٍ حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَهُوَ مَرْفُوعٌ .

( وَكُلُّ ذَا ) لك من نحو : من السنة إلى هنا إذا كان ( مِنْ ) قول ( تَابِعِي ) فهو ( مُرْسَلٌ ) لَا يُعْطَى حُكْمُ الرَّفْعِ ( لَا ) أول ، و ( رَابِعٌ ) وهو التفسير في سبب

(١) البخاري ( ٣٤٩٥ ) ، ومسلم ( ٤٧٠١ ) .

(٢) البخاري ( ٢٩٢٩ ) .

(٣) مالك ( ٦٢ / ٢ ) رواية الزهري ، و ( ١٥٩ / ١ ) رواية الليثي .

(٤) في نسخة أحمد شاكر :

وَهَكَذَا يَرْفَعُهُ يَنْمِيهِ رَوَايَةٌ يَبْلُغُ بِهِ بِرُؤْيِهِ

(٥) في الأصل : العامل .

(٦) أخرجه البخاري ( ٣٥٢٣ ) .

(٧) في « الكفاية في علم الرواية » ص ٤١٨ .

## ١٢٩ - صَحَّحَ فِيهِ التَّوَوُّيُّ الْوَقْفَا وَالْفَرْقُ فِيهِ وَاضِحٌ لَا يَخْفَى

النزول ، وذلك ( جَرَم )<sup>(١)</sup> لا خلاف فيه ( لهم ) أي : العلماء .

أما الرابع ، فقال المصنّف إنه قد يُقبل إذا صحَّ السندُ إلى التابعي ، وكان من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة ، كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير ، أو اعتضد بمرسل آخر ، ونحو ذلك .

( و ) أما ( الأول ) وهو نحو « من السنة كذا » ، فر ( صَحَّحَ فِيهِ ) الإمام ( التَّوَوُّيُّ ) في « شرح مسلم »<sup>(٢)</sup> ( الوقفا ) حيث قال فيه : أمّا إذا قال التابعي : مِنْ السنة كذا ؛ فالصحيح أنه موقوف ، وقال بعض أصحابنا الشافعيين : إنه مرفوعٌ مُرسل .

( والفَرْقُ فِيهِ ) بينه وبين ما قبله ( واضِحٌ لَا يَخْفَى ) على من له إلمامٌ بالفَرْقِ ، وعُلم مما تقدّم أنّ السنة قولٌ وفعلٌ وتقريرٌ ، وقسمها الحافظ<sup>(٣)</sup> إلى صريح وحكم ، فمثال المرفوع قولاً صريحاً قولُ الصحابي : « قال رسول الله ﷺ » ، و « حدثنا » و « سمعتُ » . وحكماً قوله : ما لا مدخل للرأي فيه ، والمرفوع من الفعل صريحاً قوله : « فعل » أو « رأيتَه يفعلُ » .

قال بعضُ المحققين<sup>(٤)</sup> : ولا يتأتى فعلٌ مرفوعٌ حكماً ، وإن مُثِّل بما تقدم عن عليّ في صلاة الكسوف ؛ إذ لا يلزم من كونه عنده عن النبي ﷺ أن يكونَ عنده من فعله ، لجواز أن يكونَ عنده من قوله ، والتقرير صريحاً : قولُ الصحابي « فعلتُ » أو « فُعلَ بحضرته ﷺ » ، وحكماً : حديث المغيرة المتقدم ، والله أعلم .



(١) في ( ش ) : لا رابعَ جَزْماً .

(٢) « شرح مسلم » ( ١ / ٣٠ ) .

(٣) في « نزهة النظر » ص ١٠٦ .

(٤) هو الشُّمَيْيُّ ، كما في « التدريب » ( ١ / ٢٩٠ ) .

## المَوْصُولُ وَالْمُنْقَطِعُ وَالْمُفْضَلُ

١٣٠ - مَرْفُوعاً أَوْ مَوْقُوفاً إِذَا يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ الْمَوْصُولُ وَالْمُتَّصِلُ

### المَوْصُولُ [ وَالْمُنْقَطِعُ وَالْمُفْضَلُ ]

وهو النوع السابع ( وَالْمُنْقَطِعُ ) وهو الثامن ( وَالْمُفْضَلُ ) وهو التاسع .

وكلُّ متن سواء كان ( مَرْفُوعاً ) إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ( أَوْ مَوْقُوفاً ) عَلَى الصَّحَابِيِّ ( إِذْ يَتَّصِلُ . إِسْنَادُهُ ) بِسَمَاعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ رُؤَاتِهِ مِمَّنْ فَوْقَهُ ، أَوْ إِجَازَتِهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ فَهُوَ ( الْمَوْصُولُ ) أَي : الْمُسَمَّى بِهِ ( وَ ) يُقَالُ لَهُ أَيْضاً : ( الْمُتَّصِلُ ) .

مثالُ الموصول المرفوع : مالك ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، عن رسول الله ﷺ .

والموصول الموقوف : مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، قوله .

وما قَرَّرْنَا بِهِ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ مِنْ اخْتِصَاصِ الْمَوْقُوفِ بِالصَّحَابِيِّ هُوَ ظَاهِرُ ابْنِ الصَّلَاحِ هُنَا ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَقَدْ أَوْضَحَهُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ<sup>(١)</sup> ، فَقَالَ : أَمَّا أَقْوَالُ التَّابِعِينَ إِذَا اتَّصَلَتِ الْأَسَانِيدُ إِلَيْهِمْ فَلَا يَسْمُونَهَا مُتَّصِلَةً فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ ، أَمَّا مَعَ التَّقْيِيدِ فَجَائِزٌ وَوَاقِعٌ فِي كَلَامِهِمْ ، كَقَوْلِهِمْ : هَذَا مُتَّصِلٌ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَوْ إِلَى الزَّهْرِيِّ أَوْ إِلَى مَالِكٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ . قِيلَ : وَالثُّكْتَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا تَسْمَى « مَقَاطِيعَ » ، فإِطْلَاقُ الْمُتَّصِلِ عَلَيْهَا كَالْوَصْفِ لشيءٍ وَاحِدٍ بِمُتَضَادِّينَ لُغَةً .

(١) في « شرح الألفية » ص ٨١ .

- ١٣١ - وَوَاحِدٌ قَبْلَ الصَّحَابِيِّ سَقَطَ مُنْقَطِعٌ قِيلَ: أَوِ الصَّاحِبُ قَطَّ
- ١٣٢ - مُنْقَطِعٌ مِنْ مَوْضِعَيْنِ اثْنَانِ لَا تَوَالِيًا وَمُغْضَلٌ حَيْثُ وَلَا

( و ) إذا كان ( واحد ) من السَّند ( قَبْلَ الصَّحَابِيِّ ) هذا هو الصواب ، ووقع في تعبير جماعة قبل التابعي وهو خطأ ، أفاده في « التدريب » ( سقط ) قيل : محذوفاً كان الواحدُ أو مبهماً ، وهو مبني على أَنَّ : فلاناً عن رجل يسمَّى « منقطعاً » ، والذي عليه الأكثرون أنه متَّصل في سنده مجهول ، كما سيأتي في مبحث المرسل فهو ( مُنْقَطِعٌ ) أي : يسمَّى به ( قيل أو ) سقط ( الصَّاحِب ) ( فـ قط ) وعليه فالمرسل والمنقطع واحد .

قال ابن الصَّلاح<sup>(١)</sup> : وهذا أقرب ، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم ، وهو الذي في « كفاية » الخطيب ، إلا أَنَّ أكثرَ ما يوصفُ بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعيُّ عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وبالانقطاع ما رواه مَنْ دون التابعين عن الصحابة ، مثل : مالك عن ابن عمر ، ونحو ذلك .

قال جمعٌ من المحققين : والمشهورُ هو الأول ، بشرط أن يكونَ الساقطُ واحداً فقط .

قالوا : و( مُنْقَطِعٌ ) أيضاً إذا سقط ( مِنْ مَوْضِعَيْنِ ) مختلفين ( اثْنَانِ )<sup>(٢)</sup> بل أو أكثر منهما ( لا ) حال كونهما ( تَوَالِيًا ) أي : متواليين ، وبقي قول ثالث ، وهو أَنَّ المنقطع ما روي عن التابعي أو مَنْ دونه موقوفاً عليه قولاً أو فعلاً ، وتركه المصنِّفُ لغرابته وضعفه ؛ إذ المعروفُ كما تقدم أَنَّ ذلك مقطوعٌ لا منقطعٌ .

ثم إنَّ الانقطاع قد يكونُ ظاهراً ، وقد يخفى بحيث لا يُدرکه إلا الناقد البصير ، وقد يُعرَفُ بمجيئه من وجهٍ آخر بزيادة رجل أو أكثر .

(١) في « علوم الحديث » ص ٥٨ .

(٢) في ( ش ) : اثنين .

## ١٣٣ - وَمَنْهُ حَذْفُ صَاحِبِ الْمُصْطَفَى وَمَثْنُهُ بِالتَّابِعِيِّ وَقَفَا

وذكر الرشيد العطار<sup>(١)</sup> أنَّ في « صحيح مسلم » بضعة عشر حديثاً في إسنادها انقطاع ، ولكن أُجِيبَ عنها بتبيين اتصالها ، إمّا من وجه آخر عنده ، أو من ذلك الوجه عند غيره ، وقد استوفاهما في « التدريب » فراجعه<sup>(٢)</sup> .

( ومُعْضَل ) أي : يسمّى به ( حيث ) سَقَطَ من الإسناد اثنان ( ولا ) كأن يروي تابع التابعي قائلاً : قال رسول الله ﷺ .

قال ابن الصّلاح<sup>(٣)</sup> : أصحاب الحديث يقولون أَعْضَلَهُ فهو معضل بفتح الضاد ، وهو اصطلاحٌ مشكّلُ المأخِذِ من حيث اللغة ، أي : لأنَّ مُفْعَلًا بفتح العين لا يكون إلا من ثلاثي لازم عُذِّي بالهمزة ، وهذا لازمٌ معها . قال : وبحثُ فوجدتُ له قولهم : امرٌ عَضِيل ، أي : مُسْتَغْلَقٌ شديداً .

وفعلٌ بمعنى فاعل يدلُّ على الثلاثي ، فعلى هذا يكون لنا عَضَلٌ قاصراً ، وأَعْضَلٌ متعدّياً ، كما قالوا : ظَلَمَ الليل وأظلمَ .

( ومنه ) أي : من المعضل كما نقله ابن الصّلاح عن الحاكم ( حَذْفُ صَاحِبِ الْمُصْطَفَى ) ﷺ من السند ( وَمَثْنُهُ ) متّصل بسند إليه ﷺ ، وهو ( بالتابعي وقفا ) أي : موقوف عليه<sup>(٤)</sup> ، ومثله بما روي عن الأعمش عن الشعبي . قال : « يقال »

(١) في كتابه « غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة » .

(٢) « تدريب الراوي » ( ١ / ٣١٩ ) .

(٣) « علوم الحديث » ص ٥٩ .

(٤) ومما اعتبره المؤلف - أي : السيوطي - من المعضل ما يرويه تابع التابعي عن التابعي موقوفاً عليه ؛ لأنه حذف منه الصحابي ولم يذكر فيه النبي ﷺ ، وهذا على إطلاقه غير جيد ؛ فإن ما يقوله التابعي كلام من كلامه فقط ، حتّى ولو كان مما ليس للرأي فيه مجال ، فإنه لعله نقله عن ضعيف أو عن الإسرائيليات ، أو لعله رأى أن ما يقوله يدخل تحت الاجتهاد ، والصحيح ما عبّر به النووي في « التقريب » قال : وإذا روى تابع التابعي عن التابعي حديثاً وقفه عليه ، وهو عند ذلك التابعي مرفوع =



لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا ، فيقولُ : ما عَمِلْتُه ، فيخْتَمُ عَلَى فِيهِ . . . »  
الحديث<sup>(١)</sup> ، أَعْضَلَهُ الْأَعْمَشُ ، ووصله فضيل بن عمرو ، عن الشَّعْبِيِّ ، عن أنس  
قال : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ<sup>(٢)</sup> .

قال ابن الصَّلَاح<sup>(٣)</sup> : وهذا حسنٌ جيّدٌ ؛ لأن هذا الانقطاع بواحد مضموماً  
إلى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين : الصحابي ، ورسول الله ﷺ ، فذلك  
[ باستحقاق اسم ]<sup>(٤)</sup> الإعضال أولى . انتهى .

ونُظِرَ فِيهِ<sup>(٥)</sup> بأن مثل ذلك لا يقال من قِبَلِ الرَّأْيِ ، فحُكِمَ حُكْمُ الْمُرْسَلِ ، وهو  
ظاهرٌ ، وقد نُقِلَ عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّ لِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ شَرْطَيْنِ : كونه مما  
تَجَوَّزُ نَسْبَتُهُ إِلَى غَيْرِهِ ﷺ ، وإلا فمرسلٌ ، وكونه مستنداً من طريق ذلك الذي وَقَفَهُ ،  
وإلا فموقوفٌ لا معضَلٌ ، لاحتمال أنه قاله من عنده<sup>(٦)</sup> ، فلم يتحقَّقْ شرطُ التسمية  
من سقوط اثنين .

وَمِنْ الْمَعْضَلِ أَيْضاً - كما قاله ابن الصَّلَاح - قول المصنِّفَيْنِ : قال  
رسول الله ﷺ : كَذَا وَكَذَا ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



= متصل فهو معضَل . ( ش ) .

(١) « معرفة علوم الحديث » للحاكم ص ٨٠ .

(٢) أخرجه مسلم ( ٧٤٣٩ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ١١٦٥٣ ) ، وابن حبان ( ٧٣٥٨ ) .

(٣) في « علوم الحديث » ص ٦١ .

(٤) في الأصل : باسم الإعضال ، والتصويب من « علوم الحديث » .

(٥) قال ذلك ابن جماعة في « المنهل الروي » ص ٤٧ .

(٦) في الأصل : من طريق عنده .

## الْمُرْسَلُ

- ١٣٤ - الْمُرْسَلُ: الْمَرْفُوعُ لِلتَّابِعِ أَوْ ذِي كِبَرٍ أَوْ سَقَطٌ رَأَوْا قَدْ حَكَّوْا  
 ١٣٥ - أَشْهَرُهَا الْأَوَّلُ ثُمَّ الْحُجَّةُ بِهِ رَأَى الْأَيْمَةَ الثَّلَاثَةَ

## الْمُرْسَلُ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع العاشر .

( الْمُرْسَلُ ) بفتح السين لغة : اسم مفعول يُجمع على مراسل ومراسيل ، من الإرسال : بمعنى الإطلاق وعدم المنع ، أو من ناقة مرسال ؛ أي : سريعة السير .

واصطلاحاً : هو الحديث ( الْمَرْفُوع ) إليه ﷺ ( للتابع ) أي من غير ذكر الوساطة بينه وبين النبي ﷺ ، فصورته أن يقول التابعي سواء كان كبيراً أو صغيراً : قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعل كذا ، أو فعل بحضرته كذا ، ونحو ذلك .

( أو ) مقيداً بتابعي ( ذي كِبَر ) أي : كبير ، وهو من اجتمع بكثير من الصحابة ، وأكثر الرواية عنهم ، كعبيد الله بن عدي بن الخيار ، وقيس بن أبي حازم ، وابن المسيب ، والصغير بخلاف ذلك كالزُّهري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري .

( أو سَقَطٌ رَأَوْا ) قبل الصحابي مطلقاً ، هذه ثلاثة أقوال ( قد حَكَّوْا ) ها في حدّ المرسل .

وزيد رابع : وهو أن الإرسالَ رواية الرجل عمَّن لم يسمع منه .

( أَشْهَرُهَا ) عند المحدثين : هو ( الأول ) ثم الثاني ، وأما الثالث فهو قول

## ١٣٦ - وَرَدُّهُ الْأَقْوَى وَقَوْلُ الْأَكْثَرِ كَالشَّافِعِيِّ وَأَهْلِ عِلْمِ الْخَبَرِ

الأصوليين والفقهاء . قال النووي<sup>(١)</sup> : وهذا اختلاف في الاصطلاح والعبارة .

( ثُمَّ ) اختلف العلماء في الاحتجاج بالمرسل ( ف ) الحجة . به رأى ( أي : ذهب إليها ) الأئمة الثلاثة ( أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد في المشهور عنهما ؛ لأنَّ العدل لا يُسقط الوساطة بينه وبين النبي ﷺ إلا وهو عدل عنه ، وإلا كان ذلك تليساً قادحاً فيه .

قال بعضهم : محلُّ قبول المرسل عند الحنفية إذا كان مُرسِله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة ، وإلا فلا ، لحديث النسائي : « ثُمَّ يَقْشُرُ الْكَذِبُ »<sup>(٢)</sup> وبألغ بعضهم فجعله أقوى من المسند ؛ لأنَّ العَدْلَ لا يُسقط إلا من يجزم بعدالته ، بخلاف مَنْ يذكره ؛ فيحيل الأمر فيه على غيرهم ، وهذا معنى قولهم : مَنْ أَسْنَدَ فَقَدْ أَحَالَكَ ، وَمَنْ أَرْسَلَ فَقَدْ تَكْفَّلَ لَكَ .

( و ) لكن ( رُدُّهُ ) أي : المرسل فلا يحتجُّ به ، هو القول ( الأقوى ) ، وقول الأكثر ( من الفقهاء والأصوليين ) ( ك ) إمامنا الأعظم ( الشافعي ) رضي الله تعالى عنه ، والقاضي أبي بكر ، وابن عبد البر ، وابن المسيب وغيرهم ؛ لأنه إذا كان المجهولُ المسمَّى لا يُقبل ، فالمجهولُ عيناً وحالاً أولى أن لا يُقبل .

فإنَّ المحذوف يُحتمل كونه صحابياً وكونه تابعياً ، وعلى الثاني يُحتمل كونه ضعيفاً وكونه ثقة ، وعلى الثاني يُحتمل كونه حَمَلٌ عن صحابي وكونه حَمَلٌ عن تابعي آخر ، وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ، ويتعدَّد : إما بالتجويز العقلي فالإلى ما لا نهاية ، وإما بالاستقراء فالإلى ستة أو سبعة كما قال جَمْعٌ من الحفاظ ، وهو

(١) انظر : « تدريب الراوي » ( ١ / ٢٩٥ ) .

(٢) أخرجه الترمذي ( ٢١٦٥ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ٩٢٢٥ ) ، وابن ماجه ( ٢٣٦٣ ) ، وأحمد

( ١٨ / ١ ) ، وابن حبان ( ٧٢٥٤ ) ، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً ، وإسناده

١٣٧ - نَعَمْ بِهِ يُخْتَجُّ إِنْ يَغْتَضِدِ بِمُرْسَلٍ آخَرَ أَوْ بِمُسْنَدٍ

أكثر ما وُجد من رواية بعض التابعين عن بعض ، وإن اتفق كون المرسل لا يُرسل إلا عن ثقة ، فالتوثيق مع الإيهام غير كافٍ .

قال الحاكم<sup>(١)</sup> : والدليل على عدم الاحتجاج بالمرسل غير المسموع ؛ من الكتاب قوله تعالى : ﴿ لَيَنْفَقَهُنَّ فِي الَّذِينَ وَلِيْنَدِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ﴾ [ التوبة : ١٢٢ ] . ومن السنة : « [ تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ ] وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ »<sup>(٢)</sup> .

وهكذا قال الإمام مسلم في « مقدمة صحيحه » : المرسل في أصل قولنا ( و ) قول ( أهل علم الخبر ) ليس بحجة<sup>(٣)</sup> .

قال بعض المحققين : وفي هذا ردٌّ على من زعم أنَّ الشافعي رضي الله تعالى عنه أوَّل من ردَّ المرسل ، لا يقال كونه قول الأكثر لا ينافي كون أولهم الشافعي ؛ لأننا نقول : قد جعله أصل قول أهل العلم بالأخبار مطلقاً ، فكيف يكون هذا من أصولهم المقررة عندهم ؟ وهو قولٌ اخترعه الشافعي رضي الله تعالى عنه بعد دُهور متطاولة ، ثم استدرك على ما أطلقه من ردَّ المرسل فقال :

( نَعَمْ بِهِ ) أي : المرسل ، والباء متعلِّق بقوله ( يُخْتَجُّ ) عند الأكثر ( إن يَغْتَضِدِ ) أي : يتقوَّى بأحد هذه الأمور ، وشذَّ القاضي أبو بكر<sup>(٤)</sup> ، فقال :

(١) في « معرفة علوم الحديث » ص ٢٥ .

(٢) أخرجه أبو داود ( ٣٦٥٩ ) ، وأحمد ( ١ / ٣٢١ ) ، وابن حبان ( ٦٢ ) ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وإسناده صحيح .

(٣) هذه العبارة ليست لمسلم ، وإنما هي من قول خصمه ، ذكرها في مقدمة صحيحه ( ٩٢ ) ، فتوهم ابن الصلاح ، ومن بعده أنها لمسلم .

(٤) هو القاضي أبو بكر الباقلاني ، انظر : « تدريب الراوي » ( ١ / ٣٠٦ ) ، و« توجيه النظر » ( ٢ / ٥٥٩ ) .

## ١٣٨ - أَوْ قَوْلِ صَاحِبِ أَوْ الْجُمْهُورِ أَوْ قَيْسٍ وَمِنْ شُرُوطِهِ كَمَا رَأَوْا

لا أقبلُ المراسيل ، ولا في الأماكن التي قبلها الشافعي حسماً للباب ، بل ولا مرسل الصحابي ، إذا احتمل سماعه من تابعي . انتهى .

ويعلم رده مما يأتي ، كالاعتضاد ( بمُرْسَلٍ آخر ) يرويه من غير شيوخ الأول ، كما نُقِلَ عن نصِّ الشافعي رضي الله تعالى عنه ، واحترز به كما قاله بعضُ المحققين عن مثل مرسل أبي العالية في انتقاض الوضوء بالقهقهة في الصلاة<sup>(١)</sup> ، فإنه روى من مرسلات غيره ، لكن تُبَيَّنَتْ فَوُجِدَتْ كُلُّهَا ترجع إلى مرسل أبي العالية ( أو ) الاعتضاد ( بمُسْنَدٍ ) من مرسله أو غيره ضعيف أو صحيح .

قال ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> : وَمَنْ أَنْكَرَ هَذَا زاعماً أَنَّ الاعتماد حينئذٍ يقع على المسند دون المرسل فيقع لغواً لا حاجة إليه ، فجوابه : أَنَّ بالمسند يتبين صحة الإسناد الذي فيه الإرسال ، حتى يُحْكَمَ له مع إرساله بأنه إسنادٌ صحيح تقوم به الحجَّة ، على ما مهَّدنا سبيله في النوع الثاني ، وإنما يُنْكَرُ هَذَا مَنْ لَا مَذَاقَ لَهُ فِي هَذَا الشَّانِ .

والحاصل : أَنَّ المرسل بمجيء مسند ضعيف يحصلُ لهما قوة بالاجتماع ، ويتقوَّى كُلُّ منهما بالآخر ، وبالمسند الصحيح يتبين صحة المرسل ، ويصيران دليلين يرجحان إذا عارضهما دليل آخر .

( أَوْ ) الاعتضاد بـ ( قَوْلِ صَاحِبِ ) النَّبِيِّ ﷺ أَوْ فَعَلِهِ ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ يَقْوَى عِنْدَهُ ، وَدَلٌّ عَلَى أَنَّ لَهُ أَصْلًا فِي الشَّرِيعَةِ ، وَقَدْ احْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِالْمُرْسَلِ ، وَبَعْضُهُمْ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا تَأَكَّدَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ ( أَوْ ) الاعتضاد بقول ( الجمهور ) مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ لَيْسَ فِيهِمْ صَحَابِيٌّ .

(١) حديث القهقهة في الصلاة أخرجه الدارقطني في « السنن » ( ١ / ١٦٣ ) ، والبيهقي في

« الكبرى » ( ١ / ٦٦٣ ) ، عن أبي العالية مرسلًا ، وقال البيهقي : وهذه الروايات كلها

راجعة إلى أبي العالية الرياحي ، ومراسيل أبي العالية ليست بشيء ، كان لا يبالي عمَّن أخذَ

حديثه .

(٢) في « علوم الحديث » ص ٥٤ .

- ١٣٩ - كَوْنُ الَّذِي أُرْسِلَ مِنْ كِبَارٍ وَأَنْ مَشَى مَعَ حَافِظٍ بُخَّارِي  
١٤٠ - وَلَيْسَ مِنْ شُيُوخِهِ مَنْ ضَعُفَا كَنَهِيَ بَيْعَ اللَّخْمِ بِالْأَضَلِّ وَقَا

قال البدر الزركشي<sup>(١)</sup> : ظَنَّ القاضي أَبُو بَكْرٍ أَنَّ الشافعيَّ يَريدُ الإجماعَ أو قولَ العوامِ ؛ فردَّ عليه الكلامَ ، وإنما أراد أكثر أهل العلم .

( أو ) الاعتضاد بـ ( قَيْس ) ولو قياس معنى ، وهو ما فُقد فيه العلةُ وكان الجمعُ بنفي الفارق ، فهذه خمسة : وهي جملة المعتضدات المشهورة يكفي الاعتضاد بأحدها ، وصرَّح المحقِّق ابنُ حجر في « التعريف » بأنها بضعة عشر .

( وَمِنْ شُرُوطِهِ ) أي : المرسل المحتجَّ به عند وجود العاضد ( كما رأوا ) هـ عن نصِّ الشافعي رضي الله تعالى عنه في « الرسالة »<sup>(٢)</sup> ( كَوْنُ ) التابعي ( الذي أُرْسِلَ ) هـ ( مِنْ كِبَارِ ) التابعين ، وهم من أكثر رواياته من الصحابة كسعيد بن المسيَّب وأبي عثمان التَّهْدي ، وأما الصغار التابعين فلا يُقبل مرسلهم مطلقاً .

قال الشافعي رضي الله تعالى عنه لأمر : أحدها : أنهم أشدُّ تجوُّزاً فيمن يروون عنه ، والآخر : أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه ، والآخر : كثرة الإحالة في الأخبار ، وإذا كثرت الإحالة فيها كان أمكن للوهم ، وضعف من يُقبل عنه .

( و ) من شروطه ( أن ) بفتح الهمزة مصدرية ( مَشَى ) الذي أرسله ( مع ) مثل ( حافظ بُخَّارِي )<sup>(٣)</sup> في « صحيحه » ، يعني : أنه إذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه .

( و ) من شروطه أنه ( ليس في شُيُوخِهِ ) أي : الذي أرسله ( مَنْ ضَعُفَا )

(١) في « النكت على مقدمة ابن الصلاح » ( ١ / ٤٩١ ) .

(٢) « الرسالة » للشافعي ص ٤٦١ .

(٣) في ( ش ) : إن . . . يُجَارِي .

بحيث إذا سَمِيَ من روى عنه لم يسمَّ مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه .  
قال الشافعي رضي الله تعالى عنه<sup>(١)</sup> : ومتى خالف ما وصفتُ أضربُ بحديثه ،  
حتى لا يسع أحداً منهم قبول مرسله .  
ثم مثل المصنّف المرسل المعتضد بقوله : ( كَنَهِى بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْأَصْلِ ) أي :  
الحيوان .

قال الشافعي في « مختصر المزني »<sup>(٢)</sup> : أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم ، عن  
سعيد بن المسيّب : « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان »<sup>(٣)</sup> ، وعن  
ابن عباس : « أن جَزُوراً نُحِرَتْ على عهد أبي بكر رضي الله تعالى عنه ، فجاء رجلٌ  
بعنّاقٍ ، فقال : أعطوني جزءاً بهذه العنّاق ، فقال أبو بكر : لا يصلح هذا »<sup>(٤)</sup> .  
وكان القاسم بن محمد وابن المسيّب وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن  
يُحرّمون بيع اللحم بالحيوان . قال<sup>(٥)</sup> : وبهذا نأخذ ، ولا نعلم أحداً من أصحاب  
رسول الله ﷺ خالف أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، وإرسال ابن المسيّب  
عندنا حسنٌ . انتهى .

وأشار بقوله : ( وَفَا ) إلى أن هذا المثل يصلح مثلاً لأقسام المقبول ، فإنه  
عضدّه قول صحابي . وأفتى أكثر أهل العلم بمقتضاه ، وله عاضدٌ مرسلٌ آخر أرسله  
مَنْ أخذ العلم عن غير رجال الأول ، وعاضدٌ آخر مسندٌ .

(١) في كتابه « الرسالة » ص ٤٦١ .

(٢) « مختصر المزني » ص ٨٨ .

(٣) وأخرجه مالك ( ٢ / ٦٥٥ ) ، وأبو داود في « المراسيل » ( ١٧٨ ) ، والحاكم في

« المستدرک » ( ٢ / ٤١ ) ، والبيهقي في « الكبرى » ( ٥ / ٢٩٦ ) عن سعيد بن المسيّب

مرسلاً . وانظر : « التلخيص الحبير » ( ٣ / ١٠ ) .

(٤) وأخرجه عبد الرزاق في « المصنف » ( ١٤١٦٥ ) .

(٥) أي : الشافعي رحمه الله .

## ١٤١ - وَمُرْسَلُ الصَّاحِبِ وَضَلُّ فِي الْأَصَحِّ كَسَامِعٍ فِي كُفْرِهِ ثُمَّ انْتَضَحَ

فروئ البيهقي<sup>(١)</sup> من طريق الشافعي عن مسلم بن خالد ، عن ابن جريج ، عن القاسم بن أبي بزة قال : قدمت المدينة فوجدتُ جزوراً قد جزرت ، فجزئت أربعة أجزاء ، كلُّ جزءٍ منها بعناق ، فأردتُ أن أبتاعَ منها جزءاً ، فقال لي رجلٌ من أهل المدينة : إنه ﷺ نهى أن يُباعَ حيٌّ بميتٍ ، فسألتُ عن ذلك الرجل فأخبرتُ عنه خيراً . فالظاهر أنَّ هذا الرجلَ غير ابن المسيب ؛ إذ هو أشهرُ من أن لا يعرفه ابنُ أبي بزة حتى يسألَ عنه .

ورواه<sup>(٢)</sup> من حديث الحسن ، عن سَمُرَةَ ، عنه ﷺ ، فعلى القول بثبوت سماع الحسن من سَمُرَةَ في غير حديث العقيقة ؛ يكون مثلاً لما له عاضِد مسند ، وعلى عدم ثبوته يكون مرسلًا انضمَّ إلى مرسل سعيد . وهذا كله في غير مرسل الصحابي .

( و ) أما ( مُرْسَلُ الصَّاحِبِ ) كإخباره عن شيء فَعَلَهُ النبي ﷺ ، أو نحوه مما يُعلم أنه لم يحضره لصِغَر سنِّه أو تأخُّر إسلامه ، فهو ( وَضَلُّ ) محكومٌ بصحَّته محتجٌّ به ( في ) المذهب ( الْأَصَحُّ ) بل الصحيح الذي قطع به الجمهور ، واتفق عليه أهل الحديث المشروطون للصحيح القائلون بضعف المرسل ، وفي « الصحيحين » من ذلك شيءٌ كثير ؛ لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة وهم عُذُولٌ ، وروايتهم عن غيرهم نادرةٌ ، وإذا رَوَوْها بيَّنوها<sup>(٣)</sup> ، على أنَّ أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين إما

(١) الشافعي في « مسنده » ( ١٢٢٦ ) ، وفي « الأم » ( ٣ / ٩٥ ) ، ومن طريقه البيهقي في « الكبرى » ( ٥ / ٢٩٦ ) .

(٢) أي : البيهقي في « الكبرى » ( ٥ / ٢٩٦ ) عن الحسن ، عن سمرة : أن النبي ﷺ نهى أن تباع الشاة باللحم . وقال : هذا إسناد صحيح ، ومن أثبت سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب عده موصولاً ، ومن لم يثبت فهو مرسل جيد يُضَمُّ إلى مرسل سعيد بن المسيب والقاسم بن أبي بزة ، وقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه .

(٣) في الأصل : وإذارووا عنه بيَّنوه ، وما أثبتته من « التدريب » .



١٤٢ - إِسْلَامُهُ بَعْدَ وَفَاةِ وَالِدِي رَأَاهُ لَا مُمَيِّزاً لَا تَخُوتَ ذِي

إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات ، لا أحاديث [ مرفوعة ] .

ومقابل الأصحَّ قول أبي بكر وأبي إسحاق الإسفرائيني أنه كمرسل غيره لا يُحتج به ؛ إلا أن تبيّن الروايات له عن صحابي . قال النووي<sup>(١)</sup> : الصواب الأول .

( كسامع ) من النبي ﷺ ( في ) حال ( كُفِّرَ ثم ) أسلم ، و ( انضَحَ إسلامه ) أي : ذلك السامع ( بَعْدَ وَفَاةِ ) النبي ﷺ . قال في « التدريب »<sup>(٢)</sup> : فهو تابعي اتفاقاً ، وحديثه ليس بمرسل ؛ بل موصول لا خلاف في الاحتجاج به ، كالتنوخي رسول هرقل ، وفي رواية قيصر ، فقد أخرج حديثه الإمام أحمد وأبو يعلى في « مسنديهما »<sup>(٣)</sup> وساقاه مساق الأحاديث المسندة . انتهى .

( و ) أما الصحابي ( الذي . رآه ) النبي ﷺ ( لا ) حال كونه ( مُمَيِّزاً ) كمحمد بن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما ، فإنه صحابي ، لكن ( لا ) يدخل حديثه ( تَحْتَ ذِي ) المسألة ، بل روايته حكم المرسل لا الموصول ، ولا يتأتى فيه ما قيل في مراسيل الصحابة ؛ لأن أكثر رواية هذا وشبهه عن التابعين<sup>(٤)</sup> ، بخلاف الصحابي الذي أدرك وسمع ؛ فإن احتمال روايته عن التابعين بعيد جداً .

(١) في « المجموع شرح المذهب » ( ١ / ١٠٣ ) .

(٢) « تدريب الراوي » ( ١ / ٢٩٦ ) .

(٣) أحمد ( ٣ / ٤٤١ ) ، وابنه عبد الله في « زوائده على المسند » ( ٤ / ٧٤ ) ، وقال الهيثمي

في « مجمع الزوائد » ( ٨ / ٤٢٧ ) رواه عبد الله بن أحمد وأبو يعلى ، ورجال أبي يعلى

ثقات ، ورجال عبد الله بن أحمد كذلك .

(٤) في الأصل : رواية مثل هذا عن تابعي .

١٤٣ - وَقَوْلُهُمْ : عَنْ رَجُلٍ مُتَّصِلٍ وَقِيلَ : بَلْ مُنْقَطِعٌ أَوْ مُرْسَلٌ

هذا ، قال النووي<sup>(١)</sup> : اشتهر عن أصحابنا أنَّ مراسيل سعيد بن المسيب حجة عند الشافعي رضي الله تعالى عنه ، وليس كذلك ، وإنما قال كما تقدم : وإرسال ابن المسيب عندنا حسنٌ ، فاختلف الأصحاب في معناه على وجهين :

أحدهما : أنها حجة عنده ، بخلاف غيرها من المراسيل ، قالوا : لأنها فُتشت فوجدت مسانيد .

والثاني : أنها ليست بحجة عنده ، بل هي كغيرها . قالوا : وإنما رجح [ الشافعي ] به ، والترجيح بالمرسل جائز .

قال الخطيب : وهو الصواب . والأول ليس بشيء ؛ إذ في مراسيله ما لم يوجد مسنداً [ بحال ] من وجه يصح ، وكذا ذكر البيهقي نحوه أنَّ الشافعي لم يقبل مراسيل ابن المسيب حيث لم يوجد ما يؤكدها ، وإنما يزيد ابن المسيب على غيره أنه أصح الناس إرسالاً فيما زعمه الحفاظ .

قال النووي<sup>(٢)</sup> : فهذا كلامهما ، وهما هما في معرفة نصوص الشافعي رضي الله تعالى عنه وطريقته ، وأما قول القفال : مرسل ابن المسيب حجة عندنا ؛ فهو محمول على كلامهما ، ولا يصح تعلق من قال إنه : حجة بقول الشافعي : إرساله حسنٌ ؛ لأنه لم يعتمد عليه وحده ، بل لما انضم إليه ، والله أعلم .

( وقولهم ) أي : المحدثين حدثنا مثلاً فلان ( عن رجل ) أو عن شيخ فيه ثلاثة آراء : أرجحها أنه ( متصل ) في سنده مجهول ( وقيل ) لا ( بل منقطع ) ولا يسمى مرسلأً أيضاً ، وهذا منقول عن الحاكم أبي عبد الله في « معرفة علوم الحديث » ( أو ) أي : وقيل : إنه ( مرسل ) من المراسيل ، وهذا محكي عن « البرهان »

(١) في « إرشاد طلاب الحقائق » ص ٨٢ .

(٢) المصدر السابق ، لكن فيه تصرف من الشارح في كلام النووي .

١٤٤ - كَذَاكَ فِي الْأَرْجَحِ كُتِبَ لَمْ يُسَمَّ حَامِلُهَا أَوْ لَيْسَ يُذَرَّى مَا اتَّسَمَ

١٤٥ - وَرَجُلٌ مِنَ الصَّحَابِ مَا أَبَى الصَّيْرَفِي مُعْنَعْنًا، وَلِيُجْتَبَى

لإمام الحرمين ، وكلُّ من القولين خلافٌ ما عليه الأكثرون ، كما قاله العراقي <sup>(١)</sup> ؛ فإنهم على القول الأول <sup>(٢)</sup> .

و( كذا في الأرجح ) من ثلاثة آراء ( كُتِبَ ) أي : كُتِبَ النَّبِيُّ ﷺ التي ( لم يُسَمَّ . حَامِلُهَا ) فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى أَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ ، وعند الإمام مرسل ، وقيل : منقطع ( أَوْ ) من ( لَيْسَ يُذَرَّى مَا اتَّسَمَ ) اسمه ، بأن يسمَّى باسم لا يُعرف به ، ففيه ثلاثة آراء أيضاً ، وعلى الإرسال مشى أبو داود في « مراسيله » فإنه يروي فيه ما أبهم فيه الرَّجُلُ .

قال الحافظ العلائي <sup>(٣)</sup> : ( و ) زاد البيهقي على هذا في « سننه » ، فجعل ما رواه التابعي عن ( رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابِ ) رضي الله تعالى عنهم لم يسمَّ (فـ) ما أبى <sup>(٤)</sup> البيهقي أن يجعله مرسلًا .

قال العلائي : وليس بجيّد إلا إن كان يسمّيه مرسلًا ، ويجعله حجةً كمراسيل الصحابة فهو قريب ، وقد روى البخاري عن الحميدي قال : إذا صحَّ الإسنادُ عن الثقات إلى رجل من الصحابة فهو حجة ، وإن لم يسمَّ ذلك الرجل .

وقال الأثرم لأحمد بن حنبل : إذا قال رجلٌ من التابعين : حدّثني رجلٌ من

(١) « التقييد والإيضاح » ص ٧٤ .

(٢) إذا قال الراوي في الإسناد : « عن رجل » فَإِنَّ أَصَحَّ الْأَقْوَالِ فِيهِ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ ؛ لأن هذا الرجل مبهم مجهول ، فكأنه لم يذكر ، وقيل : إنه مرسل ، وقيل : إنه متصل . وهو أبعداها عن الصواب . هذا كله إذا كان الرجل المبهم غير صحابي ، أما إذا قال التابعي : « عن رجل من الصحابة » فالصحيح أنه متصل . ( ش ) .

(٣) الكلام هنا للعراقي ، وليس للعلائي . انظر : « التدريب » ( ١ / ٢٩٧ ) .

(٤) في ( خ ) و ( ش ) : وأبى .

## ١٤٦ - وَقَدَّمَ الرَّفْعَ كَالْإِثْصَالِ مِنْ ثِقَةٍ لِلْوَقْفِ وَالْإِزْسَالِ

الصحابه ولم يسمه ، فالحديث صحيح ؟ قال : نعم <sup>(١)</sup> .

وفرق أبو بكر محمد بن عبد الله ( الصيّري ) من الشافعية بين أن يرويه التابعي عن الصحابي ( مُعْنَعْنَا ) أو مصرّحاً بالسمع <sup>(٢)</sup> .

قال المصنّف كالعلائي : ( وَلِيُجَنَّبِي ) بألف الإشباع أي : ليختر هذا القول بالتفصيل ؛ لأنه حسنٌ وجيه ، وكلامٌ من أطلق قبوله محمولٌ عليه .

هذا ، قال المصنّف : إن لم يكن في الباب [ دليلٌ ] سوى المرسل ، فثلاثة أقوال للشافعي . ثالثها : وهو الأظهر : يجب الانكفاف لأجله .

فتلخص مما تقدّم كله في الاحتجاج بالمرسل عشرة [ أقوال ] : حُجَّةٌ مطلقاً ، لا يُحتجُّ به مطلقاً ، يحتجُّ به إن أرسله أهل القرون الثلاثة ، يُحتجُّ به إن لم يرو إلا عن عدل ، يُحتجُّ به إن أرسله سعيدٌ فقط ، يُحتجُّ به إن اعتضد ، يُحتجُّ به إن لم يكن في الباب سواه ، هو أقوى من المسند ، يُحتجُّ به ندباً لا وجوباً ، يُحتجُّ به إن أرسله صحابيٌّ .

ثم بيّن حكم ما إذا اختلف الرواة في الحديث الواحد بين المرفوع وعدمه ونحوهما فقال :

( وَقَدَّمَ الرَّفْعَ ) إليه ﷺ ( كَالْإِثْصَالِ ) إذا كان ( مِنْ ثِقَةٍ ) ضابط ، واللام في

(١) ذكره ابن عبد البر في « التمهيد » ( ٤ / ٩٤ ) ، والخطيب في « الكفاية » ص ٤١٥ .

(٢) قال الشيخ أحمد شاكر : وقيد الصيرفي هذا النوع بما إذا صرح التابعي بالسمع من الصحابي المبهم ، وأبى أن يحتج بالمعنعن ، واختاره المؤلف - أي : السيوطي - هنا ، ولكن هذا القيد غير جيد عندي ؛ لأنه يرجع إلى حكم المعنعن ، فإن كان الراوي معروفاً بالتدليس ، أو لم يعاصر من روى عنه ؛ كانت روايته منقطعة ، فكذا ما هنا . وإن كان الراوي غير مدلس وقد عاصر من روى عنه ؛ كانت روايته بالنعنة محكوماً باتصالها ، ومحتجاً بها ، كما سيأتي في أحكام المعنعن .

١٤٧ - وَقِيلَ: عَكْسُهُ وَقِيلَ: الْأَكْثَرُ وَقِيلَ: قَدَّمَ أَحْفَظًا وَالْأَشْهَرُ

١٤٨ - عَلَيْهِ لَا يَقْدَحُ هَذَا مِنْهُ فِي أَهْلِيَّةِ الْوَاصِلِ وَالَّذِي يَبْقَى

قوله : ( للوَقْف ) على الصحابي ، بمعنى « على » متعلق بـ « قَدَّمَ » ( و ) على ( الإرسال ) فإذا روى بعضُ الثقات الضابطين الحديثَ مرسلاً ، وبعضهم متصلاً .

كحديث : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بُولِي » رواه إسرائيل بن يونس في آخرين عن جدّه أبي إسحاق السَّبَّيحي ، عن أبي بُردة ، عن أبي موسى مُتَّصِلًا<sup>(١)</sup> ، ورواه شُعبة والثَّوري ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بُردة عنه ﷺ مرسلاً<sup>(٢)</sup> ، فالحكم فيه لمن وصله ؛ كان المخالف له مثله أو أكثر ؛ لأن ذلك زيادة ثقة ، وهي مقبولة ، وكذا يقال في الرّفْع والوقف .

( و ) قيل ( قَدَّمَ ) عكسُهُ ( أي : الإرسال والوقف ) ( وقيل ) قَدَّمَ ( الأكثر ) فالحكم لهم ( وقيل قَدَّمَ أَحْفَظًا ) أي : فإذا كان مَنْ أَرْسَلَهُ مثلاً أَحْفَظَ مِمَّنْ وَصَلَهُ ؛ فالحكم لمن أَرْسَلَهُ ، والصحيحُ عند المحدثين والفقهاء والأصوليين هو الأول ، وقد سُئِلَ البخاري عن حديث « لَا نِكَاحَ إِلَّا بُولِي » المذكور فَحَكَمَ لمن وصله ، وقال : الزيادة من الثقة مقبولة ، هذا مع أن مَنْ أَرْسَلَهُ شُعبةٌ وسُفيان ، وهما جَبَلَان في الحفظ والإتقان .

( والأشْهَر ) إذا جرينا ( عليه ) أي : على الرابع ، وهو تقديم الأحفظ ( لَا يَقْدَحُ هَذَا ) الإرسال ( منه ) أي : من الأحفظ ( في . أهلية ) أي : عدالة ( الواصل ) المحكوم عليه بتأخير وصله ( و ) لا يقْدَحُ أيضاً في حديثه ( الذي يفي ) بوصله ، وقيل : من أسند حديثاً قد أَرْسَلَهُ الحَقَّاطُ ؛ فإرسالهم له يقْدَحُ في أهليته وفي سَنَدِهِ .

(١) أخرجه أبو داود ( ٢٠٨٥ ) ، والترمذي ( ١١٠١ ) ، وابن ماجه ( ١٨٨١ ) ، وأحمد

( ٤ / ٣٩٤ ) ، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وهو صحيح .

(٢) أخرجه الترمذي إثر الحديث ( ١١٠٢ ) .

١٤٩ - وَإِنْ يُكُنْ مِنْ وَاحِدٍ تَعَارَضَا فَاخْكُمْ لَهُ فِي الْمُتَضَى بِمَا مَضَى

( و ) ما تقرّر كلّ عند تعدّد الرواة ، فإما ( إِنْ يُكُنْ مِنْ ) ثقة ( واحدٍ تعارضاً )  
أي : الوصل والإرسال مثلاً ، ولا يكون ذلك إلا مع تعدّد المجلس ( فاخكم له )  
أي : لهذا الواحد ( في ) القول ( الْمُتَضَى ) الذي صحّحه الأصوليون ( بما  
مَضَى ) قريباً من أنّ الحكم لما وقع منه أكثر ، فإن كان الوصل أو الرفع أكثر قُدِّم ،  
أو ضدّهما فكذلك .

وقال الماوردي<sup>(١)</sup> : لا تعارض بين ما ورد مرفوعاً مرّةً وموقوفاً على الصحابي  
أخرى ؛ لأنه قد يكون رواه ، وأفتى به<sup>(٢)</sup> .

ووقع في « صحيح مسلم » أحاديثُ مرسلّة ، فانتقدت عليه ، وفيها ما وقع  
الإرسالُ في بعضه ، فعُدّره في هذا النوع أنه يُورده محتجّاً بالمُسند منه  
لا بالمرسل ، ولم يقتصر عليه للخلاف في تقطيع الحديث ، على أنّ المرسل منه قد  
تبين اتصاله من وجه آخر ، وفيه من هذا النمط نحو عشرة أحاديث ، والحكمة في  
ذلك إفادة الاختلاف الواقع فيه ، ومما أوردّه ولم يصلّه في موضع آخر حديثُ  
[ أبي ] العلاء بن الشخير : « كان حديثُ رسول الله ﷺ ينسخُ بعضُه بعضاً »<sup>(٣)</sup> قال  
المصنفُ : لم يُروَ موصولاً عن الصحابة من وجوه يصحُّ ، والله أعلم .



(١) انظر : « تدريب الراوي » ( ١ / ٣٥١ ) .

(٢) إذا روى الراوي الحديث واختلف على نفسه ، فرواه مرّةً مرفوعاً ، ومرّةً موقوفاً ، أو مرّةً  
موصولاً ومرّةً مرسلًا ، فحكمه حكم ما إذا اختلف فيه الراويان ، والخلاف فيه كالخلاف في  
ذاك ، والصحيح تقديم الرواية الزائدة ، إذ قد ينشط الشيخ فيأتي بالحديث على وجهه ، وقد  
يعرض له ما يدعوه إلى وقفه أو إرساله لمناسبة خاصة ، فلا يقدح النقص في الزيادة .  
( ش ) .

(٣) مسلم ( ٧٧٧ ) .



## المُعَلَّق

- ١٥٠ - مَا أَوَّلُ الْإِسْنَادِ مِنْهُ يُطْلَقُ وَلَوْ إِلَى آخِرِهِ مُعَلَّقٌ  
١٥١ - وَفِي «الصَّحِيحِ» ذَا كَثِيرٌ فَالَّذِي أَنَبِي بِهِ بِصِغَةِ الْجَزْمِ خُذْ

## المُعَلَّق

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الحادي عشر .

اعلم أَنَّ ابْنَ الصَّلَاح - وتبعه النووي - فَرَّقَ أَحْكَامَ الْمُعَلَّق ، فذكرَ بَعْضُهَا هُنَا ، وهو حَقِيقَتُهُ ، وبعضُهَا فِي نَوْعِ الصَّحِيح ، وهو حُكْمُهُ ، وَأَحْسَنُ مِنْ صَنِيعِهَا صَنِيعُ الْعِرَاقِيِّ ؛ إِذْ جَمَعَهُمَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي نَوْعِ الصَّحِيح ، وَأَحْسَنُ مِنْ ذَلِكَ صَنِيعُ الْمُصَنِّفِ تَبْعاً لِابْنِ جَمَاعَةَ ، حَيْثُ أَفْرَدَهُ بِنَوْعٍ مُسْتَقِلٍّ هُنَا .

( فـ ) ما ( أي : الحديث الذي ( أولُ الإسْنَادِ مِنْهُ يُطْلَقُ ) أي : يُحذفُ وَيُسْقَطُ ، سواءَ كَانَ الْمُحذوفُ وَاحِداً أَوْ أَكْثَرَ عَلَى التَّوَالِي أَوْ لَا ( وَلَوْ إِلَى آخِرِهِ ) أي : الإسْنَادُ فَهُوَ حَدِيثٌ ( مُعَلَّقٌ ) بفتح اللام المُشَدَّدة ، أي : المسمَّى بِهِ ، فَكَأَنَّهُ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاح : مَأْخُوذٌ مِنْ تَعْلِيقِ الْجِدَارِ وَنَحْوِهِ لَمَّا يَشْتَرِكُ الْجَمِيعُ مِنْ قِطْعِ الْإِتِّصَالِ .

وَعُلِمَ مِنَ التَّعْرِيفِ أَنَّ الْمُعَلَّقَ عَلَى صُورٍ : فَمِنْهَا أَنْ يُحذفَ جَمِيعُ السَّنَدِ ، وَيُقَالُ مَثَلًا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَمِنْهَا أَنْ يُحذفَ إِلَّا الصَّحَابِيُّ وَالتَّابِعِيُّ مَعًا . وَمِنْهَا أَنْ يُحذفَ مَنْ حَدَّثَهُ ، وَيُضِيفُهُ إِلَى مَنْ فَوْقَهُ .

( وَفِي الصَّحِيحِ ) أي : « صحیح البخاری » كما هو المراد حيثُ أُطلقَ ( ذَا ) المُعَلَّق ( كَثِيرٌ ) جَدًّا كَمَا تَقَدَّمَ عَدُّهُ ، بَعْضُهُ بِصِغَةِ الْجَزْمِ ، وَبَعْضُهُ بِدُونِهَا ، ثُمَّ



١٥٢ - صَحَّتهُ عَنِ الْمُضَافِ عَنْهُ وَعَيْرُهُ ضَعْفٌ وَلَا تُؤْهِنُهُ

أكثر ما فيه من ذلك موصولٌ في مَوْضع آخر من كتابه ، وإنما أوردَه معلِّقاً اختصاراً ومجانبةً للتكرار ، والذي لم يُوصِله في الكتاب مئة وستون حديثاً قد وصلها الحافظ ابن حجر في تأليفٍ مستقلٍّ سمَّاه « التوفيق » <sup>(١)</sup> .

وأما في « صحيح مسلم » : ففي موضع في التيمم ، وموضعين في الحدود والبيع رواهما بالتعليق عن الليث بعد روايتهما بالاتصال ، ثم أربعة عشر موضعاً رواه متصلاً ، ثم عقبه بقوله : ورواه فلان <sup>(٢)</sup> .

ثم بيَّن المصنَّف حكم ذلك بقوله : ( فـ ) الحديث ( الذي . أتي ) الإمام البخاري ( به ) في « جامع الصحيح » ( بصيغة الجَزْم ) كـ « قال » و « فعل » و « أمر » و « ذكر فلان » ( فـ خُذ . صَحَّته ) فإنه محكومٌ بها ( عن المُضَاف عنه ) لأنه لا يستجيز أن يجزَم عنه بذلك إلا وقد صحَّ عنده عنه ، لكن لا يُحكم بصحَّة الحديث مطلقاً ، بل يُتوقف على النظر فيمن أبرَز من رجاله ، وذلك أقسامٌ :

(١) « التوفيق بتغليق التعليق » اختصره من كتابه « التشويق إلى وصل المهم من التعليق » الذي هو بدوره مختصر لكتابه « تغليق التعليق » .

(٢) وذهب ابن الصلاح إلى أنها اثنا عشر حديثاً فقط بإسقاط المكرر ، وهذه الاثنا عشر حديثاً على قسمين :

١ - ستة منها معلقة ، وصل مسلم منها خمسة في « صحيحه » وهي ذات الأرقام : ( ١٤٢٩ ) ، و ( ٣٩٨٦ ) ، و ( ٤٤٢١ ) ، وإثر ( ٤٨٠٦ ) ، وإثر ( ٦٤٨٠ ) ، وبقي واحد لم يوصله ، وهو الحديث ( ٨٢٢ ) .

٢ - ستة موصولة في إسنادهما راوٍ مبهم ، ثلاثة منها وصلها مسلم في « صحيحه » وهي : ( ٢٢٥٦ ) ، و ( ٤١٢٤ ) ، و ( ٦٧٨٢ ) وهذه الأحاديث ذكرها مسلم على سبيل المتابعة . والثلاثة الباقية هي : ( ١٣٥٦ ) و ( ٣٩٨٣ ) و ( ٥٩٦٥ ) ، وهذه الثلاثة ذكرها مسلم معلقةً ، وهي ثابتة صحيحة في غير « صحيحه » .

أحدها : ما يلتحق بشرطه ، وإنما لم يَصِلْه ؛ إما الاستغناء<sup>(١)</sup> بغيره عنه مع إفادة الإشارة إليه ، وعدم إهماله بإيراده معلقاً اختصاراً ، وإما [ كونه ] لم يسمعه من شيخه ، أو سمعه مذاكرةً أو شكاً في سماعه ، فما رأى أن يسوقه مساق الأصول .

الثاني : ما لم يلتحق بشرطه ، ولكنه صحيح على شرط غيره .

الثالث : ما هو حسنٌ صالحٌ للحُجَّة .

الرابع : ما هو ضعيفٌ ، لا من جهة قَدَحٍ في رجاله ، بل من جهة انقطاع يسير في إسناده ، وأمثلة ذلك في « التدريب »<sup>(٢)</sup> .

( وغيره ) أي : غير ما أتى به بصيغة الجزم كـ « يُروى » و « يُذكر » و « يُحكى » و « دُكر » و « حُكي » عن فلان أو « في الباب عنه ﷺ » ( فـ ضَعَف ) أي : احكم بضعفه عن المضاف إليه ؛ لأنَّ مثل تلك العبارات تُستعملُ في الحديث الضعيف أيضاً ، قاله ابنُ الصَّلاح<sup>(٣)</sup> .

( و ) لكن ( لا تُوهِنه ) أي : لا تحكم على ذلك بأنه ساقطٌ جدّاً لإدخاله إيَّاه في الكتاب الموسوم بالصَّحَّة ، بإيراده له فيه مُشْعِرٌ بصحَّة أصله إشعاراً يؤنسُ به ويُركن إليه ، ومن ثَمَّ ردَّ المصنِّف على ابن الجوزي ؛ إذ أوردَ في « الموضوعات » حديثَ ابن عباس مرفوعاً : « إذا أتني أحدكم بهديَّة فجلِّسْاؤه شُرَكَاؤه فيها »<sup>(٤)</sup> فإنه

(١) في الأصل : استغناء .

(٢) انظر « تدريب الراوي » ( ١ / ٣٤٣ ) .

(٣) في « علوم الحديث » ص ٢٥ .

(٤) ابن الجوزي في « الموضوعات » ( ٣ / ٩٢ ) ، وأخرجه البخاري معلقاً موقوفاً قبل الحديث : ( ٢٦٠٩ ) ، وقال : لم يصح ، وأخرجه عبد بن حميد ( ٧٠٥ ) ، والطبراني في « الكبير » ( ١١١٨٣ ) ، و « الأوسط » ( ٢٤٥٠ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ٣ / ٣٥١ ) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » ( ٤ / ٢٤٩ ) ، وابن عساكر في « تاريخ =

١٥٣ - وَمَا عَزَى لِشَيْخِهِ بِقَالَا فَفِي الْأَصَحِّ اخْكُم لَهٗ اتَّصَالَا

١٥٤ - وَمَا لَهَا لَدَى سِوَاهُ ضَابِطُ فَتَارَةً وَضَلُّ وَأُخْرَى سَاقِطُ

أوردته من طريقين عنه ، ومن طريق عن عائشة : بأنه لم يُصب في ذلك ؛ لأن البخاري أوردته في « الصحيح » ، فقال : « ويُذكر عن ابن عباس » ، وله شاهد آخر من حديث الحسن بن علي في « فوائد » أبي بكر الشافعي .

( و ) أما ( ماعزًا ) الإمام البخاري ( لشيخه ب ) صيغة ( قالا ) بالالف الإطلاق ، أي : قال فلان ، وزاد فلان ونحوهما ( ف ) ليس حكمه حكم التعليق عن شيوخ شيوخه ( في الأصح ) الذي جزم به ابن الصلاح<sup>(١)</sup> هنا ، وصوبه العراقي<sup>(٢)</sup> ، وعليه عمل جماعة كابن دقيق العيد والمزي ، بل ( احكم له ) أي : لما عزاه لشيخه بنحو قال ( اتصالا ) كالعننة بشرط اللقاء والسلامة من التدليس ، فقد قال أبو جعفر ابن حمدان النيسابوري - وهو من أعرف الناس بالبخاري - : كل ما قال البخاري : « قال لي فلان » أو « قال لنا فلان » ، أي : كعفان والقعني فهو عرض ومناولة . ومقابل الأصح قول بعض المغاربة : إن ذلك قسم من التعليق .

( وما ) نافية ( لها ) أي : ليس لكلمة « قال فلان » مثلاً ( لدَى سِوَاهُ ) أي : عند غير البخاري ( ضابط ) يُرجع إليه ، فإن اصطلاحهم في ذلك مختلف ( ف ) بعضهم يستعملها في السماع دائماً ، كحجاج بن موسى المصيصي الأعور ، وبعضهم بالعكس لا يستعملها إلا فيما لم يسمعه دائماً ، وبعضهم ( تارةً وصل ) أي : استعملها في الموصول ( و ) تارة ( أخرى ساقط ) أي : استعملها في غير الموصول ، فلا يُحكم عليها بحكم مُطَرَّد .

ومثل « قال » : « ذكر » ، فقد استعملها أبو قُرَّة في « سننه » في السماع ؛ لم

= دمشق « ( ٦٧ / ١٨١ ) مرفوعاً . وانظر : « تغليق التعليق » ( ٣ / ٣٦٣ ) .

( ١ ) « علوم الحديث » ص ٢٤ .

( ٢ ) « التقييد والإيضاح » ص ٩٥ .

يذكر سواها فيما سمعه من شيوخه في جميع الكتاب . وذكر بعضهم مطلق التعليق في قسم المردود ، وقال : للجهل بحال المحذوف ، وقد يُحكم بصحّته إن عُرف بأن يجيء مسمّى من وجه آخر ، فإن قال : جميع من أحذفه ثقات ، جاءت مسألة التعديل على الإبهام ، والجمهور : لا يُقبلُ حتى يُسمّى .

ثم نقل عن ابن الصّلاح مثل ما تقدم في قول المصنّف : فالذي أتى به بصيغة الجزم خذ صحّته . . . إلخ ، والله سبحانه وتعالى أعلم .





## المعنعن

- ١٥٥ - وَمَنْ رَوَى بِـ«عَنْ» وَ«أَنَّ» فَاحْكُم بِـوَضْلِهِ إِنْ اللَّقَاءُ يُغْلَم  
١٥٦ - وَلَمْ يَكُنْ مُدْلَسًا وَقِيلَ: لَا وَقِيلَ: «أَنَّ» اقْطَعْ وَأَمَّا «عَنْ» صَلًّا

## المُعْنَعِن

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الثاني عشر .

وهو اسم مفعول ، مِنْ عَنَّ الْحَدِيثَ : إِذَا رَوَاهُ بِـ«عَنْ» ، قِيلَ : وَهُوَ مُوَلَّدٌ ، وَكَذَا الْمُؤَنَّنُ ( وَمَنْ رَوَى ) الْحَدِيثَ ( بِـ ) صِيغَةً ( عَنْ ) كَأَن يَقُولُ : فَلَانَ عَنْ فَلَانَ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِالتَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ وَالسَّمَاعِ ، وَالْوَاوُ فِي ( وَ ) بِصِيغَةِ ( أَنْ ) بِمَعْنَى « أَوْ » ، كَأَن يَقُولُ : حَدَّثَنَا فَلَانٌ أَنَّ فَلَانًا قَالَ كَذَا ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

( فَاحْكُم ) عَلَى حَدِيثِهِ ( بِوَضْلِهِ ) أَي : بِأَنَّهُ حَدِيثٌ مُتَّصِلٌ ، كَمَا قَالَ جَمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْأَصُولِيِّينَ ، بَلْ صَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ مَجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَمِنْ ثَمَّ أَوْدَعَهُ الْمُشْتَرَطُونَ لِلصَّحِيحِ فِي تَصَانِيفِهِمْ ، وَذَلِكَ بِشَرْطَيْنِ ذَكَرَهُمَا بِقَوْلِهِ : ( إِنْ اللَّقَاءُ ) أَي : لِقَاءُ الْمُعْنَعِنِ - بِكسر العين الثانية - لِمَنْ رَوَى عَنْهُ بِلَفْظِ « عَنْ » أَوْ « أَنْ » ( يُغْلَم ) بِأَن يَثْبُتَ ذَلِكَ وَلَوْ مَرَّةً .

( وَلَمْ يَكُنْ ) الْمُعْنَعِنُ ( مُدْلَسًا ) فَحِينَئِذٍ يُحْكَمُ بِالِاتِّصَالِ ، إِلَّا إِنْ يَتَبَيَّنُ خِلَافُ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> ، وَهَذَا قَوْلُ الْبُخَارِيِّ وَشَيْخِهِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ وَالْمُحَقِّقِينَ . قِيلَ : إِنَّ الْبُخَارِيَّ

(١) فالصحيح الراجح أنه يحكم لروايته بالاتصال ، وإن لم نعلم أنه لقي من روى عنه ، فلعله لقيه ولم ينقل إلينا . وهذا هو الذي انتصر له مسلم بن الحجاج في « صحيحه » ، ورد على من =

## ١٥٧ - وَمُسْلِمٌ يَشْرُطُ تَعَاَصُرًا فَقَطْ وَبَعْضُهُمْ طُولَ صَحَابَةِ شَرَطَ

لم يشترط ثبوت اللقاء في أصل الصحة ، بل التزمه في « جامعه » ، وابن المديني يشترطه فيهما<sup>(١)</sup> ، ونصّ على ذلك الشافعي في « الرسالة »<sup>(٢)</sup> .

( وقيل ) إنّ الحديث المَعْنَن ( لا ) يحكم باتصاله ، بل منقطع حتى يتبين اتصاله ، وكذا المؤنن ( وقيل ) بالترقة بينهما ، فالذي بصيغة ( أن ) لا يحكم باتصاله ، بل ( أقطع ) أي : احكم عليه بأنه مقطوع ، حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى .

( وأما ) الذي بصيغة ( عن ) ( فـ ) ( صلاً ) أي : احكم بأنه متصل بالشرطين المتقدمين ، وهذا القول محكي عن الإمام أحمد والبرديجي في طائفة ، ولكن الجمهور على التسوية بين « عن » و « أن » كما تقدّم بشرطه .

قال ابن عبد البر<sup>(٣)</sup> : ولا اعتبار بالحروف والألفاظ ، وإنما هو باللقاء [ والمجالسة ] والسماع والمشاهدة ، ولا معنى لاشتراط تبين السماع ؛ لإجماعهم على أنّ الإسناد المتصل بالصحابي ، سواء أتى فيه بـ « عن » أو بـ « أن » أو بـ « قال » أو بـ « سمعت » فكله متصل ، لكن قال العراقي : لقائل أن يفرق بأنّ للصحابي مزية ، حيث يعمل بإرساله ، بخلاف غيره .

( و ) الإمام ( مسلم ) بن الحجاج لم ( يشترط ) ثبوت اللقاء في صحة المعنعن ، وإنما شرط ( تعاضراً ) أي : وقوع المعنعن ومن روى عنه في عصر واحد ( فقط ) لإمكان اللقي حينئذ ، وادّعى الإجماع عليه ، بل شنع على من قال

= خالفه أشدرد وأقواه . ( ش ) .

(١) صاحب هذا القول هو ابن كثير في « اختصار علوم الحديث » ص ٥٧ ، ورد عليه الحافظ في

« النكت » ( ٢ / ٥٩٥ ) .

(٢) انظر : « الرسالة » ص ٣٧٩ .

(٣) في « التمهيد » ( ١ / ٢٦ ) .

١٥٨ - وَيَعْضُّهُمْ عِرْفَانُهُ بِالْأَخْذِ عَنْ وَاسْتُعْمِلَ إِجَازَةً فِي ذَا الزَّمَنِ

بخلافه ، بأنَّ اشتراط ثبوت اللقاء قولٌ مخترعٌ لم يُسبق قائله إليه ، وأنَّ القولَ الشائعَ المتفقَ عليه بين أهل العلم بالأخبار قديماً وحديثاً أنه يكفي أن يثبت كونهما في عصرٍ واحد ، وإن لم يأت في خبر قطُّ أنهما اجتمعا أو تشافها ، وأطالَ في ذلك <sup>(١)</sup> ، وسيأتي الجواب عنه .

( وبعضُهم ) وهو أبو المظفر منصور بن أحمد السَّمعاني الشافعي <sup>(٢)</sup> ( طُولُ صَحَابَةٍ ) بين المعنعن ، وَمَنْ رَوَى عَنْهُ ( شَرَطَ ) ولم يكتف بثبوت اللقاء .

( وبعضُهم ) وهو أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الدَّاني <sup>(٣)</sup> شَرَطَ ( عِرْفَانُهُ ) أي : كون المعنعن معروفاً ( بِالْأَخْذِ ) أي : الرواية ( عَنِ ) مَنْ رَوَى عَنْهُ ، ولم يكتف بالصُّحبة ، وحكى ابنُ الصَّلاح عن القابسي اشتراط أن يدركه إدراكاً بيّناً ، وهذا كما قاله العراقي <sup>(٤)</sup> داخلٌ فيما تقدّم من الشروط ، ومن ثَمَّ أسقطه الناظم .

قال الحافظ ابن حجر <sup>(٥)</sup> : مَنْ حَكَمَ بِالانْقِطَاعِ شَدَّدَ ، وَلِيهِ مَنْ شَرَطَ طُولَ الصُّحْبَةِ ، وَمَنْ اِكْتَفَى بِالْمَعَاصِرَةِ سَهَّلَ ، وَالْوَسْطُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ إِلَّا التَّعْتُّ مَذْهَبُ الْبُخَارِيِّ وَمَنْ وَاَفَقَهُ ، وَالِدَلِيلُ لَهُ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ غَيْرِ الْمَدْلَسِ أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى السَّمَاعِ ، وَالِاسْتِقْرَاءُ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، إِذْ عَادَتْهُمْ عَدَمُ إِطْلَاقِ ذَلِكَ إِلَّا فِي مَسْمُوعِهِمْ ، فَإِذَا ثَبِتَ التَّلَاقِي غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ الْإِتِّصَالُ ، وَالْبَابُ مَبْنِيٌّ عَلَى غَلَبَتِهِ فَانْكَتَفَيْنَا بِهِ ، وَهَذَا غَيْرُ مُوجُودٍ بِمَجَرَّدِ إِمْكَانِ التَّلَقِّي ، وَلَمْ يَثْبِتْ فَإِنَّهُ لَا يَغْلِبُ الظَّنُّ عَلَى

(١) انظر : مقدمة « صحيح مسلم » ( ٩٢ ) .

(٢) انظر : « علوم الحديث » ص ٦٦ .

(٣) ذكر ذلك عنه ابن الصلاح في « صيانة صحيح مسلم » ص ١٣١ ، و« علوم الحديث » ص ٦٥ .

(٤) « شرح الألفية » ص ٨٨ .

(٥) انظر : « تدريب الراوي » ( ١ / ٣٣٣ ) .



## ١٥٩ - وَكُلُّ مَنْ أَدْرَكَ مَا لَهُ رَوَى مُتَّصِلٌ وَغَيْرُهُ قَطْعاً حَوَى

الاتصال ، فلا يجوز الحمل عليه ويصير كالمجهول ، فإن روايته مردودة ، لا للقطع بكذبه أو ضعفه ، بل للشك في حاله ، وأما ما أورده مسلمٌ عليهم من لزوم ردّ المعنّن دائماً لاحتمال عدم السّماع ، فليس بوارد ؛ إذ المسألة مفروضة في غير المدلّس ، ومن عَنَّن ما لم يسمعه فهو مُدَلِّسٌ .

( واستفعل ) أي : « عن » و « أن » ( إجازة ) أي : في إجازة ( في ذا الرّمن ) الأخير ، فإذا قال أحدُهم مثلاً : قرأتُ على فلان عن فلان ، أو أنّ فلاناً حدّثه ، فمراده بذلك أنه رواه عنه بالإجازة ، وذلك لا يخرجُه عن الاتصال .

قال المصنّف<sup>(١)</sup> : هذا في المشاركة ، وأما المغاربة : فيستعملونها في السّماع والإجازة معاً .

( وكلُّ مَنْ أَدْرَكَ ) من الرواة ( ما له رَوَى ) من القصص والوقائع ( مُتَّصِل ) أي : محكوم له بأنه مُتَّصِل ( وَغَيْرُهُ ) أي : غير ما أدركه من ذلك ( قَطْعاً ) أي : منقطعاً ( حَوَى ) حكمه .

فالراوي إذا روى حديثاً في قصة أو واقعة ، فإن كان أدرك ما رواه بأن حكى قصة وقعت بين النبي ﷺ وبين بعض الصحابة ، والراوي له صحابيٌّ أدرك تلك الواقعة ، فهي محكومٌ لها بالاتصال ، وإن لم يُعلم أنه شاهدها ، وإن لم يدرك تلك الواقعة فهو مرسلٌ صحابي ، وإن كان الراوي تابعياً فهو منقطعٌ ، وإن روى التابعي عن الصحابي قصة أدرك وقوعها فمتّصلٌ ، وكذا إن لم يدرك وقوعها ، ولكن أسندّها له وإلا فمنقطعة ، وذلك كلّهُ محكيٌّ عن اتفاق أهل التمييز من المحدثين ، ومن ثمّ حمل عليه بعض الحُقّاط ما تقدم عن أحمد من التفرقة بين « عن » و « أن » ، فقد سئل عَمَّن قال : قال عروة : إنّ عائشة قالت : يا رسول الله ! وعن عروة عن

عائشة سواء ، فأجاب : كيف هذا سواء ؟ ليس هذا بسواء<sup>(١)</sup> .

قال - أعني : ذلك البعض<sup>(٢)</sup> - : فإنما فرَّق أحمد بين اللفظين ؛ لأنَّ عروَةَ في الأول لم يُسند ذلك إلى عائشة ، ولا أدركَ القصة ، فكانت مرسلَةً ، وأما [ اللفظ ] الثاني ، فأسندَ ذلك إليها بالعننة فكانت متَّصلةً . تأمل ، والله أعلم .



(١) ذكره الخطيب البغدادي في « الكفاية » ص ٤٠٨ بإسناده إلى أبي داود .

(٢) قاله الحافظ العراقي في « شرح الألفية » ص ٩١ . وما بين المعقوفتين منه .



## التدليس

- ١٦٠ - تَدْلِيسُ الْإِسْنَادِ بِأَنْ يَزْوِيَ عَنْ مُعَاصِرٍ مَا لَمْ يُحَدِّثْهُ بِأَنْ  
 ١٦١ - يَأْتِي بِلَفْظٍ يُوهِمُ اتِّصَالاً كَ«عَنْ» وَ«أَنَّ» وَكَذَلِكَ «قَالَا»  
 ١٦٢ - قِيلَ: بِأَنْ يَزْوِيَ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ وَلَوْ تَعَاَصَرَ لَمْ يَجْمَعْ

## التدليس

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الثالث عشر ، وهو من الدّلس محرّكة : اختلاط الظلام بالنور ، ويُطلق على نفس الظلمة ، سمّي هذا النوع بذلك لاشتراكهما في الخفاء ، وهو على قسمين : تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ ، وتحت أنواع كما بيّنه بقوله :

( تدليس الإسناد ) أي : صورته ( بأن يزوي ) شخص ( عن معاصر ) له أو مُلاقٍ له ( ما ) أي : الحديث الذي أو حديثاً ( لم يُحدّثه ) بل إنما حدّثه به رجل عنه .

( بأن . يأتي ) ذلك الشخص ( بلفظٍ يوهِم ) أي : يوقع في الوهم ، أي : الذهن ( اتصالاً ) ولا يقتضيه ، وذلك ( كعن ) فلان لشخص من معاصريه ( و ) كـ ( أن ) فلاناً ( وكذا قال ) فلان ، فإن لم يكن عاصره فليس الرواية عنه بذلك تدليساً على المشهور .

( وقيل ) أي : وقال جماعة : إنه تدليس فعرفوه ( بأن يزوي ) الرجل عن الرجل ( ما لم يسمع )هـ ( منه ) بلفظٍ لا يقتضي تصريحاً بالسماع ( ولو تعاصراً لم يجمع ) بينهما .

١٦٣ - وَمِنْهُ أَنْ يُسَمِّيَ الشَّيْخَ فَقَطْ      قَطَعَ بِهِ الْأَدَاءُ مُطْلَقاً سَقَطَ

١٦٤ - وَمِنْهُ عَطْفٌ وَكَذَا أَنْ يَذْكُرَا      «حَدَّثْنَا» وَفَضْلُهُ الْإِسْمَ طَرَا

قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup> : وعلى هذا فما سَلِمَ أحدٌ من التدليس لا مالِكٌ ولا غيره . وقال البزار وابن القطان : هو أن يرويَ عَمَّنْ سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سَمِعَهُ منه ، وعليه فالفرقُ بينه وبين الإرسال : أنَّ الإرسالَ روايته عَمَّنْ لم يسمع منه ، ولكن المشهور كما قاله العراقي<sup>(٢)</sup> هو الأول . نعم قيده الحافظ ابن حجر<sup>(٣)</sup> بقسم اللقاء ، وجعلَ قسمَ المعاصرة إرسالاً خفياً .

( ومنه ) أي : من تدليس الإسناد ( أن يُسَمِّيَ الشَّيْخَ فقط . قَطَعَ بِهِ ) يعني يسمي بتدليس القطع حيث ( الأداة ) أي : أداة الرواية ( مُطْلَقاً ) أي : حدَّثْنَا أو أخبرنا أو نحوهما ( سَقَطَ ) بأن لم يذكرها . مثاله ما حُكي عن عليّ بن خشرم<sup>(٤)</sup> قال : كنتُ عند ابن عُيينة ، فقال الزُّهريُّ ، فقل له : حدَّثكم الزُّهريُّ ؟ فسكت ، ثم قال : قال الزُّهريُّ ، فقل له : سمعته من الزُّهريِّ ؟ فقال : لا ، ولا ممَّنْ سمعه من الزُّهريِّ ، حدَّثنا عبدُ الرزاق ، عن مَعْمَرٍ ، عن الزُّهريِّ .

( ومنه ) أي : من تدليس الإسناد أيضاً ( عَطْفٌ ) أي : تدليس عَطْفٌ ، مثاله : ما نقل عن هُشَيْمٍ أنَّ أصحابه قالوا له : نريدُ أنْ تحدَّثنا اليومَ شيئاً لا يكون فيه تدليس ، فقال : خُذُوا ، ثم أَمْلَى عليهم مجلساً يقول في كلِّ حديثٍ منه : حدَّثنا فلانٌ وفلان ، ثم يسوقُ السَّنَدَ والمتن ، فلما فرغَ قال : هل دلَّستُ لكم اليومَ شيئاً ؟ قالوا : لا . قال : بلَى ، كلُّ ما قلتُ فيه : « وفلان » فإني لم أسمعُه منه<sup>(٥)</sup> .

(١) في « التمهيد » ( ١ / ١٥ ) .

(٢) « التقييد والإيضاح » ص ٩٨ .

(٣) كما في « نزهة النظر » ص ٨٦ .

(٤) كما في « الكفاية » للخطيب ص ٣٥٩ ، و « المعرفة » للحاكم ص ١٦٤ .

(٥) ذكره الحاكم في « المعرفة » ص ١٦٤ .

## ١٦٥ - وَكُلُّهُ ذَمٌّ وَقِيلَ: بَلْ جَرَحَ فَاعِلُهُ وَلَوْ بِمَرَّةٍ وَصَحَّ

( وكذا ) من تدليس الإسناد أيضاً ( أَنْ يَذْكُرَا ) لفظ ( حَدَّثْنَا ) مثلاً ( وفصله الاسم ) أي : اسم الشيخ عنه ( طَرَا ) بعده ، ذكر محمد بن سعد <sup>(١)</sup> أَنَّ أبا حفص المَقْدَمِي كان يدلس تدليساً شديداً ، يقول : « سمعتُ » و« حَدَّثْنَا » ، ثم يسكُتُ ، ثم يقول : هشام بن عُروة ، الأعمش . وكان أبو إسحاق يقول : ليس أبو عبيدة ذَكَرَهُ ، ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه ، فقوله : « عبد الرحمن » تدليسٌ يُوهِم أنه سمعه منه .

( وكلُّهُ ) أي : تدليس الإسناد ( ذَمٌّ ) أي : مذموم عند أكثر العلماء ، حتى بالغَ شُعبَةُ وقال : لِأَنَّ أَزْنِي أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْلُسَ ، وقال : التدليسُ أخو الكذب <sup>(٢)</sup> . قال ابنُ الصَّلَاح : هذا منه إفراطٌ محمولٌ على الزَّجر عنه والتنفير . ( وقيل : بل جَرَحَ ) به ( فاعِلُهُ ) فمن عُرِفَ به صار مجروحاً مردوداً لرواية ( ولو بمَرَّةٍ ) واحدة ( وَصَحَّ ) بل وإن بيّن السماع .

وقيل : مَنْ يَقْبَلُ المراسيل يَقْبَلُ مطلقاً ، وما نُقلَ من الاتفاق على ردِّ ما عُنِئَهُ على اتفاق من لا يحتجُّ بالمرسل ، على أَنَّ ابنَ عبد البر نُقِلَ عن أئمة الحديث أنهم قالوا : يُقْبَلُ تدليسُ ابنِ عُيينة ؛ لأنه إذا وَقَّفَ أحال على ابنِ جُريج ومَعْمَر ونظرائهما <sup>(٣)</sup> ، ورجَّحه ابنُ حَبَّان ، قال : وهذا شيءٌ ليس في الدنيا إلا لابنِ عيينة ؛ فإنه كان يدلسُ ، ولا يدلسُ إلا عن ثقةٍ مُتَقِنٍ ، ولا يكادُ يوجدُ له خبرٌ دَلَّسَ فيه إلا وقد بيَّن سماعه عن ثقةٍ مثل ثقته ، كمراسيل كبار التابعين ؛ فإنهم لا يُرسلون إلا عن صحابي ، وسبقه إلى ذلك البزار والأزدي <sup>(٤)</sup> .

(١) في « الطبقات الكبرى » ( ٧ / ٢٩١ ) .

(٢) « الكفاية » للخطيب ص ٣٥٥ ، و« علوم الحديث » ص ٧٤ .

(٣) « التمهيد » ( ١ / ٣١ ) .

(٤) انظر : « صحيح ابن حبان » ( ١ / ١٦١ ) ، و« النكت » للحافظ ( ٢ / ٦٢٤ ) .

- ١٦٦ - وَالْمُرْتَضَى قَبُولُهُمْ إِنْ صَرَّحُوا بِالْوَصْلِ فَالْأَكْثَرُ هَذَا صَحَّحُوا  
 ١٦٧ - وَمَا أَتَانَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» بِ«عَنْ» فَحَمَلُهُ عَلَى ثُبُوتِهِ قِمْنٌ  
 ١٦٨ - وَشَرُّهُ التَّجْوِيدُ وَالتَّسْوِيَةُ إِسْقَاطُ غَيْرِ شَيْخِهِ وَيُثَبِّتُ

( وَالْمُرْتَضَى ) من الخلاف في ذلك ( قَبُولُهُمْ ) أي : المدلسين على التفصيل الذي ذكره بقوله : ( إِنْ صَرَّحُوا ) فيما رُووه بلفظٍ محتمل ( بِالْوَصْلِ ) بَأَنْ بَيَّنَّ فِيهِ بِالسَّمَاعِ ، كـ « سَمِعْتُ » و « حَدَّثَنَا » و « أَخْبَرَنَا » ( فَالْأَكْثَرُ ) من الأئمة كالشافعي وابن المديني وابن مَعِين في آخرين ( هَذَا ) الخبر الذي صَرَّحَ بِالسَّمَاعِ فِيهِ ( صَحَّحُوا ) فَيُقْبَلُ ؛ لِأَنَّ التَّدْلِيْسَ لَيْسَ كَذِبًا ، وَإِنَّمَا هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْإِيْهَامِ ، وَإِنْ لَمْ يَصَرَّحْ بِذَلِكَ لَمْ يُقْبَلِ .

وفي « التدریب »<sup>(١)</sup> نقلًا عن الصَّيرَفِي : مَنْ ظَهَرَ تَدْلِيْسُهُ عَنْ غَيْرِ الثَّقَاتِ لَمْ يُقْبَلْ خَبْرُهُ حَتَّى يَقُولَ : « حَدَّثَنِي » أَوْ « سَمِعْتُ » ، فَعَلَى هَذَا ، هُوَ قَوْلٌ آخَرُ مَفْصَلٌ غَيْرُ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ حِينَئِذٍ . تَأَمَّلْ .

( وَمَا أَتَانَا ) من روايات المدلسين كقتادة و[السفيانين]<sup>(٢)</sup> وعبد الرزاق والوليد بن مسلم ( فِي « الصَّحِيحَيْنِ » ) وغيرهما من الكتب الصحيحة ( ب ) لفظ ( عَنْ ) و « أَنْ » ونحوهما ( فَحَمَلُهُ عَلَى ثُبُوتِهِ ) بِالسَّمَاعِ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى ( قِمْنٌ ) أي : حَقِيقٌ ، وَإِنَّمَا اخْتَارَ صَاحِبُ « الصَّحِيحِ » طَرِيقَ الْعِنْعِنَةِ عَلَى طَرِيقِ التَّصْرِيحِ بِالسَّمَاعِ ؛ لَكُونِهَا عَلَى شَرْطِهِ دُونَ تِلْكَ .

( وَشَرُّهُ ) أي : أَفْحَشُ أَنْوَاعِ التَّدْلِيْسِ ( التَّجْوِيدُ وَالتَّسْوِيَةُ ) أي : التَّدْلِيْسُ الْمُسَمَّى عِنْدَ طَائِفَةٍ بِالتَّجْوِيدِ ، وَعِنْدَ آخَرِينَ بِالتَّسْوِيَةِ ، وَهُوَ ( إِسْقَاطُ غَيْرِ شَيْخِهِ ) كَشَيْخِ الشَّيْخِ أَوْ أَعْلَى مِنْهُ ؛ لَكُونِهِ ضَعِيفًا أَوْ صَغِيرًا ( وَ ) لَا يُسْقِطُ شَيْخَهُ ، بَلْ

(١) ( ١ / ٣٦٢ ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : سَفِيَانِيْن .

## ١٦٩ - كَمِثْلٍ «عَنْ» وَذَٰكَ قَطْعًا يَجْرَحُ وَدُونَهُ تَذْلِيلُ شَيْخٍ يُفْصَحُ

( يُنْبِئُ ) -هـ وأتى فيه بلفظ محتمل عن الثقة الثاني<sup>(١)</sup> .

( كَمِثْلٍ عَنْ ) فلان وأن فلاناً ( وذاك ) لأنَّ الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس ، ويجده الواقفُ على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر ، فيحكم له بالصحة ، وفيه غرور شديد ، ومن ثمَّ كان فاعله ( قَطْعًا يَجْرَحُ ) أي : مجروح عند التعمُّد بلا خلاف .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup> : وإنَّ وُصِفَ به الثوري والأعمش ؛ فالاعتذار أنهما لا يفعلانه إلا في حقَّ مَنْ يكون ثقةً عندهما ، ضعيفاً عند غيرهما .

ثم إنَّ ابن القطان إنما سمَّى ذلك تسويةً بغير لفظ التدليس ، فيقول « سَوَّاه فلان » و« هذه تسوية » ، والقدماء يسمُّونه تجويداً ، فيقولون : « جَوَّده فلان » ، أي : ذَكَرَ مَنْ فيه من الأجواد ، وحذفَ غيرهم .

قال - أعني الحافظ - : والتحقيقُ أن يُقال : متى قيل « تدليس التسوية » فلا بدَّ أن يكون كلُّ من الثقات الذين حُذِفَتْ بينهم الوسائطُ في ذلك الإسناد قد اجتمع

(١) وممَّن اشتهر بهذا النوع : بقية بن الوليد ، والوليد بن مسلم ، مثال ذلك : أن بقية روى حديثاً عن عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي الجزري الرقي ، عن إسحاق بن أبي فروة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وكل هؤلاء ثقات ، إلا إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، فإنه ضعيف جداً ، فجاء بقية فقال : حدَّثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر ، وأبو وهب الأسدي هو عبيد الله بن عمرو ؛ لأنه يكنى أبا وهب وينسب لبني أسد ، فغيَّره بهذه الصفة كيلا يُظنَّ له ، وحذف من الإسناد إسحاق بن أبي فروة ، وجعل ظاهر الإسناد الصحة ، فلا يفطن له إلا دقيق النظر من الحفاظ .

قال العلائي : هذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقاً وشرها ، وقال العراقي : هو قاذح فيمن تعمَّد فعله . قال شيخ الإسلام ابن حجر : لا شك أنه جرح . ( ش ) .

(٢) « النكت » ( ٢ / ٦١٧ ) .



١٧٠ - بِوَصْفِهِ بِصِفَةٍ لَا يُعْرَفُ فَإِنْ يَكُنْ لِكَوْنِهِ يُضَعَّفُ

١٧١ - فَقِيلَ: جَرَحُ أَوْ لِإِسْتِضْغَارٍ فَأَمْرُهُ أَخَفُّ كَأَسْتِثْنَاءٍ

الشخص منه بشيخ شيخه في ذلك الحديث ، وإن قيل : « تسوية » بدون لفظ التدليس لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم بمن فقهه ، كما فعل مالك ، فإنه لم يقع في التدليس أصلاً ، ووقع في هذا ، فإنه يروي عن ثور عن ابن عباس ، وثور لم يلقه ، وإنما روى عن عكرمة عنه ، فأسقط عكرمة ؛ لأنه غير حجة عنده ، وعلى هذا يفارق المنقطع بأن شرط الساقط هنا أن يكون ضعيفاً ، فهو منقطع خاص .

( وَدُونَهُ ) أي : دون تدليس الإسناد بأنواعه ( تَدْلِيْسُ شَيْخٍ ) أي : المسمّى به ؛ فهو أخف من ذاك ، وهو أنه ( يُفْصِح ) أي : يظهر باسم أو كنية لا يعرف بهما .

أو ( بِوَصْفِهِ بِصِفَةٍ لَا يُعْرَفُ )<sup>(١)</sup> كقول أبي بكر بن مجاهد المقرئ : حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله ، يعني به : أبا بكر بن أبي داود السجستاني .

وَيَدْخُلُ أَيْضاً فِي هَذَا الْقِسْمِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(٢)</sup> : التَّسْوِيَةُ ، بَأَنْ يَصِفَ شَيْخٌ شَيْخَهُ بِذَلِكَ ، وَسَبَبُ كَرَاهَتِهِ تَوْعِيرُ طَرِيقِ مَعْرِفَتِهِ عَلَى السَّامِعِ ، قَالَ الْمَصْنُفُ<sup>(٣)</sup> : وَفِيهِ تَضْيِيعٌ لِلْمَرْوِيِّ عَنْهُ وَالْمَرْوِيُّ أَيْضاً ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُفْطَنُ لَهُ فَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْجَهَالَةِ .

( فَإِنْ يَكُنْ ) هَذَا التَّدْلِيْسُ ( لِكَوْنِهِ ) أي : شيخه ( يُضَعَّفُ ) أي : محكوماً بضعفه فيدلّسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء .

( فَقِيلَ ) أي : قال ابن الصبّاغ : إنه ( جَرَحُ ) أي : مجروح يجب أن لا يقبل

(١) في ( ش ) : بوصفه بغير وصف يعرف .

(٢) « النكت » ( ٢ / ٦١٧ ) .

(٣) « التدريب » ( ١ / ٣٦٣ ) .

## ١٧٢ - وَمِنْهُ إِعْطَاءُ شُيُوخٍ فِيهَا اسْمَ مُسَمَّى آخِرٍ تَشْبِيهَا

خبره ، بل وإن كان هو يَعْتَقِدُ فيه الثقة لاحتمال أن يَعْرِفَ غيره من جَرَحِه ما لا يعرفه هو . وقال ابنُ السَّمْعَانِي<sup>(١)</sup> : إن كان بحيث لو سُئِلَ عنه لم يَبَيِّنْهُ فَجَرَحٌ وإلا فلا .

والأصح كما قاله المصنّف أنه ليس بجرح ، على أن بعضهم مَنَعَ إطلاق اسم التدليس على هذا ، فعن محمد بن رافع ، قلت لأبي عامر : كان الثوري يدلس ؟ قال : لا ، قلت : أليس إذا دخل كورة يعلم أن أهلها لا يكتبون حديث رجل قال : حدّثني رجلٌ ، وإذا عُرف الرجلُ بالاسم كُتِبَ ، وإذا عُرف بالكنية سَمِيَ ؟ قال : هذا تزيينٌ ليس بتدليس<sup>(٢)</sup> .

( أو ) يكن التدليس ( للاستِصْغَار ) في السُّنَنِ ( فأمْرُهُ أَخْفُ ) ممّا تقدّم آنفاً ( كاستِثْكَار ) بأن سمع من شيخه كثيراً ، فامتنع من تكراره على صورة واحدة إيهاماً لكثرة الشيوخ ، أو تفقّناً في العبارة ، فإنه أخفّ أيضاً ممّا تقدّم ، وكذا لتأخّر الوفاة حتّى شاركه من هو دونّه ، فقد تسمّح جماعة من المصنّفين بذلك .

( ومنه ) أي : من تدليس الشيوخ عكس هذا ، وهو ( إعطاء شيوخ فيها ) أي : في أسانيده ( اسمٌ مُسَمَّى آخِرٍ ) مشهور ( تشبِيهاً ) كقول ابن السُّبْكِ : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، يعني : الذهبي ، تشبِيهاً بالبيهقيّ حيث يقول ذلك ، يريد به الحاكم ، وكقول المصنّف : حدّثنا أبو الفضل الحافظ ، يعني : ابن فهد ، تشبِيهاً بالحافظ ابن حجر ، يقول ذلك ويريدُ به العراقيّ<sup>(٣)</sup> .

(١) في «قواطع الأدلة» ( ١ / ٣٤٦ ) .

(٢) ذكره البيهقي في «المدخل» كما في «التدريب» ( ١ / ٣٦٤ ) .

(٣) تدليس الشيوخ هو أن يسمي الراوي شيخه أو شيخ شيخه باسم أو كنية أو لقب غير ما اشتهر به وعرف ، وهو عمل غير جيد أيضاً ، فإن كان عمل هذا سترّاً لضعف الشيخ ، فقد قال بعضهم : إن هذا جرح فيمن فعله ، والأصح أنه ليس بجرح إلا إن قصد إخفاء ضعف الحديث وإظهاره في مظهر الصحيح .

وكذا إيهام اللقي والرحلة ، كـ « حَدَّثَنَا مَنْ وراءَ النهر » ، يوهم أنه جَيِّحون ، ويريد نهرَ عيسى ببغداد ، أو الجيزة بمصر ، وليس ذلك بجرح قطعاً ، كما قاله جماعة من المحققين<sup>(١)</sup> ؛ لأن ذلك من باب المعاريض لا من باب الكذب .

واستدلَّ على أنَّ التدليس غيرُ حرام بقول البراء رضي الله تعالى عنه : « لم يكن فينا فارسٌ يومَ بدرٍ إلا المقداد رضي الله تعالى عنه<sup>(٢)</sup> » .

قال ابنُ عسَّاکر : قوله : « فينا » ، يعني : المسلمين ؛ لأنَّ البراء لم يشهد بدرًا .

وذكرَ بعضُ الحفاظ<sup>(٣)</sup> أنه لم يُعلم لأئمة الحرمين ومصر والعوالي وخراسان تدليسٌ ، قال : وأكثرُ المحدثين تدليساً أهلُ الكوفة ونفراً يسيراً من أهل البصرة ، وأما بغداد فأول من أحدثه بها أبو بكر محمد الباغندي ، ومن دَلَّس من أهلها إنما تبعه في ذلك ، والله أعلم .



وبعضهم يفعل هذا لأن شيخه صغير في السن ، أو متأخر الوفاة ، أو سمع منه كثيراً ، فامتنع من تكراره على صورة واحدة إيهاماً لكثرة الشيوخ .

وكل هذه الصور غير مستحسنة لما فيها من صعوبة معرفة الشيخ لمن لم يعرفه ، فقد لا يفتن له الناظر فيحكم عليه بالجهالة ، وهذا يحصل كثيراً من الخطيب البغدادي وابن الجوزي وغيرهما .

ومنع بعضهم إطلاق اسم التدليس على هذا النوع ، والمسألة اصطلاح . ( ش ) .

(١) قاله الآمدي في « الإحكام » ( ٢ / ١٠١ ) ، وابن دقيق العيد في « الاقتراح » ص ٢١٢ .

(٢) أخرجه ابن عدي في « الكامل » ( ٢ / ٤٥٠ ) .

(٣) ذكره الحاكم في « معرفة علوم الحديث » ص ١٦٤ .

## الإرسال الخفي والمزيد في متصل الأسانيد

- ١٧٣ - وَيُعْرَفُ الْإِرْسَالُ ذُو الْخَفَاءِ بِعَدَمِ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ  
١٧٤ - وَمِنْهُ مَا يُحْكَمُ بِانْقِطَاعِ مِنْ جِهَةٍ بِزَيْدٍ شَخْصٍ وَاعٍ

### الإرسال الخفي [ والمزيد في متصل الأسانيد ]

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الرابع عشر .

( والمزيد في متصل الأسانيد ) وهو الخامس عشر ، وجمع بينهما ؛ لأنه يعترض بكل منهما على الآخر ، إذ ربما كان الحكم للزائد ، وربما كان للناقص والزائد وهم ، وهو مشتبه على كثير من أهل الحديث ، ولا يدركه إلا الثَّاقَد . وقد أَلَفَ الخطيبُ البغدادي في الأول كتاباً سَمَّاهُ : « التفصيل لمبهم المراسيل » ، وفي الثاني كتاباً سَمَّاهُ : « تمييز المزيد في متصل الأسانيد » .

( وَيُعْرَفُ الْإِرْسَالُ ) أي : الانقطاع ( ذُو الْخَفَاءِ ) أي : الخفي ( بعدم السَّمَاعِ ) مع ثبوت اللِّقَاءِ أو عدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره ( واللِّقَاءِ ) أي : أو عدم اللِّقَاءِ لمن روى عنه مع المعاصرة ، بخلاف رواية الرَّجُلِ عَمَّنْ لم يعاصره ؛ فإنه ظاهر ، كرواية القاسم بن محمد عن ابن مسعود ، ومالك عن ابن المسيَّب .

( وَمِنْهُ ) أي : من المرسل الخفي ( مَا يُحْكَمُ بِانْقِطَاعِ ) لمجيئه ( من جهة ) أخرى ( بِزَيْدٍ ) أي : زيادة ( شَخْصٍ وَاعٍ )<sup>(١)</sup> بينهما ، كحديث رواه عبد الرزاق ،

(١) قال أحمد شاكر : هذا البيت زيادة في المتن الذي شرحه الترمسي ، ولم يوجد في الأصل ، =

١٧٥ - وَبِزِيَادَةٍ تَجِي وَرُبَّمَا يُقْضَى عَلَى الزَّائِدِ أَنْ قَدْ وَهَمَا

١٧٦ - حَيْثُ قَرِينَةٌ وَإِلَّا اخْتَمَلَا سَمَاعُهُ مِنْ ذَيْنِ مَا قَدْ حَمَلَا

عن الثوري ، عن أبي إسحاق ، عن زيد بن يُثْنَع ، عن حذيفة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً : « إِنْ وَلَيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ [ فزاهدٌ في الدنيا راغبٌ في الآخرة ، وفي جِسْمِهِ ضَعْفٌ ، وَإِنْ وَلَيْتُمُوهَا عُمَرُ ] فَقَوِيَّ أَمِين »<sup>(١)</sup> . قال المصنّف : فهو منقطع في موضعين ؛ لأنه زوي عن عبد الرزاق ، قال : حَدَّثَنِي النعمان بن أبي شيبة ، عن الثوري ، وزوي أيضاً عن الثوري عن شريك عن أبي إسحاق .

( و ) ما يُحْكَم ( بزيادةٍ تَجِي )ء في الإسناد ؛ لأنه زيادة ثقة ، وهي مقبولة ( وَرُبَّمَا يُقْضَى عَلَى الزَّائِدِ ) بـ ( أَنْ قَدْ وَهَمَا . حيث ) وَجَدَتْ ( قَرِينَةٌ ) تدلُّ على الوهم .

مثاله : ما روى ابنُ المبارك ، قال : حَدَّثَنَا سفيان ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، حَدَّثَنِي بُسْر عن عُبيد الله قال : سمعتُ أبا إدريس قال : سمعتُ واثلة يقول : سمعتُ أبا مرثد يقول : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا »<sup>(٢)</sup> . قال جماعة من الحُفَظ : ذَكَرَ سفيان وأبي إدريس فيه زيادة وهم ، وهو في سفيان ممن دون ابن المبارك ؛ لأن ثقاتِ كابن المهدي وحسن بن الربيع وهنّاد رَوَوْه عن ابن المبارك عن ابن يزيد نفسه ، وفي أبي إدريس عن ابن المبارك ؛ لأنَّ ثقاتِ كعلي بن حُجر والوليد بن مسلم وعيسى بن يونس رَوَوْه عن

= وأرى أنه لا داعي له ، لفهم معناه مما في الآيات بعده ، ولعله من مسودة المؤلف ثم حذفه في النسخة الأخيرة .

(١) أخرجه الحاكم في « المستدرک » ( ٣ / ١٥٣ ) ، وابن عدي في « الكامل » ( ٥ / ٣١٣ ) ، والخطيب في « تاريخه » ( ٣ / ٣٠٢ ) وما بين معقوفتين زيادة من مصادر التخریج .

(٢) أخرجه الترمذي ( ١٠٥٠ ) ، وأبو يعلى ( ١٥١٤ ) ، والحاكم في « المستدرک » ( ٣ / ٢٤٣ ) ، والبيهقي في « الكبرى » ( ٢ / ٤٣٥ ) من غير ذكر سفيان .

## ١٧٧ - وَإِنَّمَا يُعْرِفُ بِالْإِخْبَارِ عَنْ نَفْسِهِ وَالنَّصِّ مِنْ كِبَارِ

ابن يزيد ، ولم يذكروا أبا إدريس ، وقد حَكَمَ الأئمة كالبخاري وغيره على ابن المبارك بالوهم في ذلك .

قال أبو حاتم<sup>(١)</sup> : وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس ، فغلط ابن المبارك ، فظنَّ أنَّ هذا مما روي عن أبي إدريس عن واثلة ، وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه .

قال المصنّف : ثم الحديث على وجهين عند مسلم والترمذي<sup>(٢)</sup> .

( وإلا ) بأن لم توجد قرينة دالة على الوهم ( احتَمَلًا . سَمَاعِه ) أي : الراوي ( مِنْ ذَيْن ) الشخصين ( ما قد حَمَلَا )<sup>(٣)</sup> أي : الحديث الذي رواه بأن يكون سَمِعَهُ من رجل عنه ثم سَمِعَهُ منه .

قال النووي<sup>(٤)</sup> : ويمكن أن يقال : الظاهر ممّن وقع له هذا أن يذكر السّماعين ، فإذا لم يذكرهما حُمِلَ على الزيادة .

( وإنما يُعْرِفُ ) ما ذكر ؛ إما ( بالإخبار ) أي : إخبار الراوي ( عن نفسه ) بذلك في بعض طرق الحديث ؛ كأحاديث أبي عُبَيْدَةَ عن أبيه عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، فقد روى الترمذي<sup>(٥)</sup> أنَّ عمرو بن مُرَّة قال لأبي عبيدة : هل تذكر من عبد الله شيئاً ؟ قال : لا .

( و ) إما بـ ( النَّصِّ مِنْ ) أئمة ( كِبَار ) كحديث رواه ابن ماجه من رواية عمر بن عبد العزيز ، عن عُقْبَةَ بن عامر رضي الله تعالى عنهما مرفوعاً : « رَحِمَ اللَّهُ

(١) « العلل » لابن أبي حاتم ( ١ / ٨٠ ) .

(٢) مسلم ( ٢٢٥٠ ، ٢٢٥١ ) ، والترمذي ( ١٠٥١ ) .

(٣) في نسخة أحمد شاكر : « سماعه من ذين لمّا حَمَلَا » وقال : والمعنى واحد .

(٤) « التدريب » ( ٢ / ٢٢٠ ) .

(٥) الترمذي إثر الحديث ( ١٧ ) .

حَارِسَ الْحَرَسِ»<sup>(١)</sup> ، فَإِنَّ عَمَرَ لَمْ يَلْقَ عُقْبَةَ كَمَا قَالَه الْحَافِظُ الْمَزِّيُّ فِي «الْأَطْرَافِ»<sup>(٢)</sup> .

وبما تَقَرَّرَ عُلْمُ أَنَّ هَذَا النُّوعَ كَالَّذِي قَبْلَهُ مَهْمٌ عَظِيمٌ الْفَائِدَةُ ، وَإِنَّمَا يُدْرَكُ بِالِاتِّسَاعِ فِي الرِّوَايَةِ ، وَجَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ مَعَ الْمَعْرِفَةِ التَّامَّةِ<sup>(٣)</sup> ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) ابن ماجه في « السنن » ( ٢٧٦٩ ) .

(٢) تحفة الأشراف ( ٣١٤ / ٧ ) .

(٣) ويعرف الإرسال الخفي أيضاً بعدم لقاء الراوي لشيخه وإن عاصره ، أو بعدم سماعه منه أصلاً ، أو بعدم سماعه الخبر الذي رواه ، وإن كان سمع منه غيره ، وإنما يحكم بهذا إما بالقرائن القوية ، وإما بإخبار الشخص عن نفسه ، وإما بمعرفة الأئمة الكبار ، والنص منهم على ذلك .

وقد يجيء الحديث من طريقين في أحدهما زيادة راوٍ في الإسناد ، ولا توجد قرينة ولا نص على ترجيح أحدهما على الآخر ، فيحمل هذا على أن الراوي سمعه من شيخه ، وسمعه شيخه من شيخه ، فرواه مرة هكذا ، ومرة هكذا . ( ش ) .

## الشَّاذُّ وَالْمَحْفُوظُ

١٧٨ - وَذُو الشُّذُوزِ مَا رَوَى الْمُقْبُولُ مُخَالِفاً أَرْجَحَ وَالْمَجْمُوعُ

١٧٩ - أَرْجَحَ مَحْفُوظٌ وَقِيلَ : مَا انْفَرَدَ لَوْلَمْ يُخَالِفْ قِيلَ : أَوْ ضَبْطاً فَقَدْ

### الشَّاذُّ [ وَالْمَحْفُوظُ ]

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع السادس عشر ، ( والمحفوظ ) وهو السابع عشر ، وجمعهما لتقابلهما .

( وذو الشُّذُوزِ ) أي : الشاذ على المعتمد في الاصطلاح ( ما رواه ) الراوي ( المقبول ) حال كونه ( مخالفاً ) من كان ( أرجح ) منه ، لمزيد ضبط أو كثرة عدد ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات ( و ) هذا ( المَجْمُوعُ . أرجح ) يقال له : ( مَحْفُوظٌ ) .

مثاله : ما رواه الترمذي وغيره من طريق ابن عُيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن عَوْسَجَةَ ، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : « أَنَّ رَجُلًا تُوفِّيَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَدَعْ وَاثِئًا إِلَّا مَوْلَى هُوَ أَعْتَقَهُ » الحديث<sup>(١)</sup> . وتابع ابن عيينة على وَضَلَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ<sup>(٢)</sup> .

(١) الترمذي ( ٢١٠٦ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ٦٤٠٩ ) ، وابن ماجه ( ٢٧٤١ ) ، وانظر : « الإرواء » ( ١٦٦٩ ) .

(٢) أخرجه النسائي في « الكبرى » ( ٦٤١٠ ) ، وأحمد ( ١ / ٣٥٨ ) ، والطبراني في « الكبير » ( ٤٢٦ / ١١ ) .



وغيره<sup>(١)</sup> ، ورواه حمَّادُ بْنُ زَيْدٍ<sup>(٢)</sup> ، عن عمرو ، عن عَوْسَجَةَ ، ولم يذكر ابن عباس . فذكر أبو حاتم<sup>(٣)</sup> أن المحفوظ حديث ابن عُيَيْنَةَ .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(٤)</sup> : فحمَّادٌ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ ، وَمَعَ ذَلِكَ رَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ رَوَايَةَ مَنْ هُمْ أَكْثَرُ عِدْداً مِنْهُ .

ومن أمثله في المتن : ما رواه أبو داود وغيره من حديث عبد الواحد بن زياد ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فَلْيَضْطَجِعْ عَنْ يَمِينِهِ »<sup>(٥)</sup> ، فقد ذكر البيهقي<sup>(٦)</sup> أنَّ عبد الواحد خالف العدد الكثير فيه ، فإنهم إنما رووه من فعله عليه السلام ، لا من قوله ، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ .

( وقيل )<sup>(٧)</sup> إِنَّ الشاذ ( ما انفرد ) به راوٍ ثقة كان أو لا ، و ( لو لم يُخَالِف ) فما كان منه عن غير ثقة فمتروك لا يُقبل ، وما كان عن ثقة تُوقَّف فيه ، ولا يُحتجُّ به ، فلا يعتبر صاحب هذا القول قَيِّدَ المخالفة ( قيل : أو ضَبْطاً فَقَدْ ) بأن لم يكن حافظاً .

(١) أخرجه أبو داود ( ٢٩٠٥ ) ، والبيهقي في « الكبرى » ( ٦ / ٢٤٢ ) من طريق حماد بن سلمة موصولاً .

(٢) أخرجه البيهقي في « الكبرى » ( ٦ / ٢٤٢ ) مرسلًا ، وقال : وكذلك رواه روح بن القاسم عن عمرو بن دينار مرسلًا .

(٣) في « العلل » لابنه ( ٢ / ٥٢ ) .

(٤) في « نزهة النظر » ص ٧١ ، ٧٢ .

(٥) أبو داود ( ١٢٦١ ) ، وأخرجه الترمذي ( ٤٢٠ ) ، وقال : حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

(٦) في « السنن الكبرى » ( ٣ / ٤٥ ) بنحوه .

(٧) ذكر هذا القول أبو يعلى الخليلي في « الإرشاد » ( ١ / ١٧٦ ) ، وانظر : « تدريب الراوي » ( ١ / ٣٦٧ ) .

وقال الحاكم<sup>(١)</sup> : هو ما انفردَ به ثقةٌ ، وليس له أصلٌ بمتابعٍ له ، وينقدح<sup>(٢)</sup> في نفس الناقد أنه غلط ، ولا يقدرُ على إقامة الدليل على ذلك ، وذكر أنه يغيّرُ المعلل من حيث إنّ المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه ، والشاذ لم يُوقف فيه على علته كذلك .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(٣)</sup> : فهو على هذا أدقُّ من المعلل بكثير ، فلا يُمكنُ من الحكم به إلا مَنْ مارسَ الفنَّ غايةَ الممارسة ، وكان في الذروة من الفهم الثاقبِ ورسوخِ القدم في الصناعة . قال المصنّف : ولعُسرُه لم يُفرده أحدٌ بالتصنيف ، والله أعلم .



(١) في « معرفة علوم الحديث » ص ١٨٣ .

(٢) من هنا بدأ كلام الحافظ ابن حجر مستدركاً على الحاكم ، كما في « التدريب » .

(٣) انظر « تدريب الراوي » ( ١ / ٣٦٨ ) .



## الْمُنْكَرُ وَالْمَعْرُوفُ

- ١٨٠ - الْمُنْكَرُ الَّذِي رَوَى غَيْرُ الثَّقَةِ مُخَالِفًا فِي «نُحْبَةٍ» قَدْ حَقَّقَهُ  
 ١٨١ - قَابِلُهُ الْمَعْرُوفُ وَالَّذِي رَأَى نَرَادُفَ الْمُنْكَرِ وَالشَّاذِ نَأَى

### الْمُنْكَرُ [ وَالْمَعْرُوفُ ]

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الثامن عشر ( والمعروف ) وهو التاسع عشر ،  
 وجمعهما لتقابلهما .

فالحديث ( الْمُنْكَرُ ) بفتح الكاف اسم مفعول من الإنكار ، هو ( الذي رواه )  
 ( غيرُ الثَّقَةِ ) وهو الضعيف حال كونه ( مُخَالِفًا ) للثقة ، هكذا ( في ) متن ( نُحْبَةٍ )  
 أي : « نُحْبَةُ الْفَكْرِ فِي مِصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ » ( قد حَقَّقَهُ ) أي : ذَكَرَهُ عَلَى الْوَجْهِ  
 الْحَقِّ .

( قَابِلُهُ ) الحديث ( الْمَعْرُوفُ ) أي : الْمَسْمُوعُ بِهِ . قال في « النزهة »<sup>(١)</sup> :  
 مثال المنكر ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبَيْب بن حَبِيب أَخِي حمزة الزِّيَّاتِ  
 المقرئ ، عن أبي إسحاق ، عن العِزَّار بن حُرَيْث ، عن ابن عباس رضي الله تعالى  
 عنهما عن النبي ﷺ ، قال : « مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَأَتَى الزَّكَاةَ وَحَجَّ وَصَامَ وَقَرَأَ الضَّيْفَ  
 دَخَلَ الْجَنَّةَ » قال أبو حاتم : هو منكر ؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق  
 موقوفاً ، وهو المعروف<sup>(٢)</sup> .

(١) « نزهة النظر » ص ٧٢ - ٧٣ .

(٢) « العلل » لابن أبي حاتم ( ٢٠٤٣ ) ، وفيه أن هذا القول لأبي زرعة وليس لأبي حاتم ، =

( و ) أما ( الذي رأى . تَرَادَفَ الْمُنْكَرِ وَالشَّاذِ ) كابن الصَّلَاح ، حيث قال <sup>(١)</sup> :  
الصواب فيه التفصيل الذي بيّناه في الشاذ ، وعند هذا نقول : المنكر ينقسم قسمين  
على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه . . . إلخ ، فقد ( نَأَى ) أي : بَعُدَ عن مقتضى  
الاصطلاح ، وإنما بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه <sup>(٢)</sup> ؛ لأن بينهما اجتماعاً في  
اشتراك المخالفة وافتراقاً ، فإنَّ الشاذَّ راويه ثقةٌ أو صدوق ، والمنكرَ راويه ضعيف ،  
بل قال بعض المحقِّقين : هذا كلامٌ ظاهريٌّ ، والحقُّ أنَّ بينهما التباين ؛ لأن  
ما اجتماعاً فيه جنس مثل الحيوان للفرس والإنسان ، ولا يقال : إنَّ بين الفرس  
والإنسان عموماً وخصوصاً من وجه . تأمَّل ، والله أعلم .



= وليس فيه قوله : « وهو المعروف » .

(١) في « علوم الحديث » ص ٨٠ - ٨١ .

(٢) العموم والخصوص من وجه ، ويسمى أيضاً العموم والخصوص الوجهي ، وهو أن يشترك  
لفظان أو أكثر في صفة ، ثم يفترق كل واحدٍ بخصلة يختصُّ بها دون غيره .

## الْمَتْرُوكُ

١٨٢ - وَسَمَّ بِالْمَتْرُوكِ فَرْدًا اِنْتَصَبَ رَاوٍ لَهُ مَتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ

## الْمَتْرُوكُ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع العشرون .

قال بعضهم : هو في اللغة الساقط . وفي الاصطلاح ما ذكره بقوله : ( وَسَمَّ (ب) الحديث ( المَتْرُوكَ فَرْدًا ) لا مخالفة فيه ، لكن ( انتصب <sup>(١)</sup> . راو ) واحد ( له ) وهو ( متَّهَمٌ بالكذب ) في الحديث النبوي ، قال في « النزهة » <sup>(٢)</sup> : بأن لا يُروى ذلك الحديث إلا من جهته ، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة .

قال بعضهم : أي : بأن يخالف مَنْ هو أَوْثَقُ منه ، وليس المراد بالقواعد قواعد الشريعة ؛ لأن لها بياناً آخر ، بل المراد شأن الرواة وعاداتهم كما تقرّر ، فالشرط أن يكون من جهته ، وأن يخالف مَنْ هو أَوْثَقُ منه ، وأن لا ينفرد بالأخذ عن الشيخ في بعض الأحيان .

(١) في (خ) و (ش) : تُصَبِّب .

(٢) قال السيوطي في « التدريب » ( ١ / ٣٨٣ ) : وحينئذٍ فالحديث الذي لا مخالفة فيه وراويه متَّهَمٌ بالكذب ، بأن لا يروى إلا من جهته ، وهو مخالفٌ للقواعد المعلومة ، أو عُرف به في غير الحديث النبوي ، أو كثيرُ الغلط أو الفسق أو الغفلة يسمى المتروك . وهو نوع مستقل ذكره شيخ الإسلام . وقال الحافظ في « النزهة » ص ٩١ : والقسم الثاني من أقسام المردود : وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب هو المتروك .

وبهذا تعلم أن الكلام الذي نسبته الشارح هنا للحافظ إنما هو قول السيوطي في « التدريب » ، وليس من كلام الحافظ .

١٨٣ - أَوْ عَرَفُوهُ مِنْهُ فِي غَيْرِ الْأَثَرِ أَوْ فَسَقِيَ أَوْ غَفَلَتْ أَوْ وَهَمَ كَثُرَ

( أَوْ عَرَفُوهُ ) أي : الكذب ( منه ) أي : من ذلك الراوي الواحد ( في غير الأثر ) أي : الحديث ، بأن عُرِفَ بالكذب في كلامه ، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي ، وهذا دون الأول .

( أَوْ ) ظهر ( فَسَقِيَ ) أي : فسق الراوي بالفعل أو القول مما لا يبلغ الكفر ، وإنما قَدَّرْتُ « ظهر » ؛ لِأَنَّ جَعْلَهُ موجباً للترك إنما هو بعد العلم به وظهوره . وأما الفسق بالمعتقد فسيأتي بيانه .

( أَوْ ) كثر ( غَفَلَتْ ) أي : غفلة الراوي عن الإتيان ، وأفاد بعضهم : أَنَّ المراد بكثرته المساواة أو الغلط أكثر من الصواب . قال : وأما مجرّد الغلط والنسيان فلا يخلو عنه أحد .

( أَوْ وَهَمَ <sup>(١)</sup> كَثُرَ ) بأن يروي على سبيل التوهم . قال في « النزهة » <sup>(٢)</sup> : فَمَنْ فَحُشَّ غَلَطُهُ أَوْ كَثُرَتْ غَفَلَتُهُ أَوْ ظَهَرَ فَسَقُهُ فَحَدِيثُهُ مَنْكَرٌ . قال المصنّف : كحديث صدقة الدَّقِيقِي عن فَرْقَدٍ عن مُرَّةَ عن أَبِي بَكْرٍ . وحديث عَمْرُو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) تنبيه : قوله : أَوْ فَسَقَ أَوْ غَفَلَتْ أَوْ وَهَمَ ؛ الظاهر أنه بالجر عطفاً على الكذب ، وليس كذلك ؛ لأن مجرّد الاتهام بهذه الأمور لا يكون سبباً لترك الحديث ، بل المراد ظهورها وكونها معلومة ، فالأولى كونها فاعلاً لفعل محذوف ، أي : ظهر فسق أو غفلة . انتهى من « إسعاف ذوي الوطر » ( ١ / ٢٠٢ ) .

(٢) « نزهة النظر » ص ٩٢ .

## الأفراد

- ١٨٤ - الْفَرْدُ إِمَّا مُطْلَقٌ مَا انفَرَدَا رَاوٍ بِهِ فَإِنْ لَضَبُّ بِمُتَدَا  
١٨٥ - رَدٌّ وَإِنْ قَرُبَ مِنْهُ فَحَسَنٌ أَوْ بَلَغَ الضَّبُّ صَحِيحٌ حَيْثُ عَنْ

## الأفراد

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الحادي والعشرون .

قال ابن الصَّلاح <sup>(١)</sup> : قد سَبَقَ بيان المهم من هذا النوع في الأنواع التي تليه قبله ، لكن أفردته بترجمة كما أفردَه الحاكم <sup>(٢)</sup> ولَمَّا بقي [ منه ] .

فـ ( الْفَرْدُ ) على قسمين ؛ لأنه ( إما مُطْلَق ) وهو ( ما انفَرَدَا . رَاوٍ ) واحد ( به ) في الموضع الذي يدور الإسنادُ عليه ويرجع ، ولو تعددت الطرق إليه <sup>(٣)</sup> ، وهو طريقه الذي يروي عن الصحابي وهو التابعي لا الصحابي ؛ لأن المقصود ما يترتب عليه من القبول والردِّ ، والصحابة كلُّهم عُذُول .

( فَإِنْ ) كان ( لَضَبُّ بَعْدَا ) أي : بعيداً عن الحفظ صدرأً وكتابة فهو : ( رَدٌّ ) أي : مردود ( وَإِنْ قَرُبَ ) <sup>(٤)</sup> الراوي ( منه ) أي : من الضَّبُّ ( فـ ) حديثه ( حَسَنٌ )

(١) « علوم الحديث » ص ٨٨ ، وما بين المعقوفتين منه .

(٢) في « معرفة علوم الحديث » ص ١٥٦ .

(٣) وحكمه أنه إذا كان الراوي ثقة ضابطاً كان الحديث صحيحاً ، وإن كان متوسطاً في الضبط والحفظ كان الحديث حسناً ، وإن كان غير ضابط كان الحديث مردوداً . ( ش ) .

(٤) في ( ش ) : وإذ يقرب .



## ١٨٦ - وَمِنْهُ نِسْبِيٌّ بِقَيْدٍ يُعْتَمَدُ بِثِقَةٍ أَوْ عَنْ فُلَانٍ أَوْ بَلَدٍ

يحتجُّ به ( أو بَلَّغ ) ذلك الواحد ( الضَّنْط ) فهو ( صحيح <sup>(١)</sup> حيث عن ) أي : ظهر ؛ كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته <sup>(٢)</sup> ، تفرَّد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر .

وقد يتفرَّد به راوٍ عن ذلك المتفرَّد ؛ كحديث شُعْب الإِيْمَان <sup>(٣)</sup> ، تفرَّد به أبو صالح عن أبي هريرة ، وتفرَّد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح ، وقد يستمر التفردُ في أكثر رواته ، كحديث « الأعمال بالنيات » <sup>(٤)</sup> بل وجميعهم ، ففي « مسند البزار » وغيره أمثلة كثيرة له .

وإما غير مطلق كما قال :

( ومنه ) أي : مِنْ الْفَرْدِ ( نِسْبِيٌّ ) أي : بالنسبة إلى جهة خاصة وإن كان ذلك الحديث في نفسه مشهوراً كالذي ( بِقَيْدٍ يُعْتَمَد . بثقة ) كأن يقال : لم يروه ثقةٌ إلا فلان ( أو ) بقيد فلان ( عن فلان ) وإن كان مروياً من وجوهٍ عن غيره ( أو ) بقيد بلد ( كمكة والمدينة والبصرة والكوفة ) .

وصرَّح الحافظ ابن حجر بأنَّ إطلاق الفردية على ذلك قليل ؛ لأنهم غايروا بين الغريب والفرد ، فأكثر ما يستعمل الغريب في النَّسْبِي ، وأكثر ما يستعمل الفرد في الفرد المطلق ، لكن هذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما ، وأما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا فرقَ بينهما ، فإنهم قالوا فيهما : تفرَّد به فلان أو أغربَ به فلان .

وقريبٌ من هذا الاختلاف في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا ؟

(١) في (ش) : فصَّح .

(٢) أخرجه البخاري ( ٦٧٥٦ ) ، ومسلم ( ٣٧٨٨ ) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه البخاري ( ٩ ) ، ومسلم ( ١٥٢ ) ، بلفظ : « الإِيْمَان بضعٌ وسِتُونَ شُعْبَةً ، والحياء شُعْبَةٌ من الإِيْمَان » .

(٤) أخرجه البخاري ( ١ ) ، ومسلم ( ٤٩٢٧ ) ، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

١٨٧ - فَيَقْرُبُ الْأَوَّلَ مِنْ فَرْدٍ وَرَدَ وَهَكَذَا الثَّالِثُ إِنْ فَرَدًا يُرَدُّ

فأكثرتهم على التغيير ، لكنه عند إطلاق الاسم ، وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط ، فيقولون أرسله ، سواء كان ذلك مرسلًا أم منقطعاً . ومن ثم أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواضع استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغيرون بينهما ، وليس كذلك لما حررناه ، وقل من نَبَّه على النكته في ذلك .

( فَيَقْرُبُ الْأَوَّلَ ) أي : المقيّد بالثقة ( مِنْ فَرْدٍ ) مطلق ( وَرَدَ ) لأن رواية غير الثقة كلا رواية ، فينظر في المنفرد به هل بلغ رتبة مَنْ يُحْتَجُّ به أو لا ؟ وفي غير الثقة هل بلغ رتبة مَنْ يُعْتَبَرُ بحديثه أو لا ؟ مثاله حديث مسلم وغيره : « أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأَضْحَى وَالْفَطْرَب : ﴿ قَفْ ﴾ وَ﴿ أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾ » <sup>(١)</sup> [ القمر : ١ ] .

قال المصنّف : تفرّد به ضمرة بن سعيد ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي واقد الليثي ، ولم يروه أحد من الثقات غير ضمرة ، ورواه من غيرهم : ابن لهيعة ، وهو ضعيف عند الجمهور ، عن خالد بن يزيد ، عن الزُّهري ، عن عروة ، عن عائشة .

( وَهَكَذَا الثَّالِثُ ) أي : المقيّد بالبلد يقرب من الفرد المطلق المردود ( إِنْ فَرَدًا يُرَدُّ ) قال المصنّف : مثاله حديث النسائي : « كُلُّوْا الْبَلَحَ بِالثَّمَرِ » <sup>(٢)</sup> . قال الحاكم <sup>(٣)</sup> : هو من أفراد البصريين عن المدنيّين ، تفرّد به أبو زكير عن هشام .

ومثال ما تفرّد به فلان عن فلان : ما في « السنن الأربعة » من طريق ابن عُيَيْنَةَ

(١) مسلم ( ٢٠٥٩ ) ، وأحمد ( ٥ / ٢١٧ ) ، من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه .

(٢) النسائي في « الكبرى » ( ٦٧٢٤ ) ، وأخرجه ابن ماجه ( ٣٣٣٠ ) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) في « معرفة علوم الحديث » ص ١٥٦ .

عن وائل بن داود ، عن ابنه بكر بن وائل ، عن الزُّهري ، عن أنس رضي الله تعالى عنه : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بَسُوَيْقٍ وَتَمْرٍ »<sup>(١)</sup> .

قال الحافظ ابن طاهر<sup>(٢)</sup> : تفرّد به وائل عن ابنه ، ولم يروه عنه غير ابن عُيَيْنَةَ ، وقد رواه محمد بن الصلت التّوّزي ، عن ابن عُيَيْنَةَ ، عن زياد بن سعيد ، عن الزهري ، ورواه جماعة عن ابن عُيَيْنَةَ عن الزُّهري بلا واسطة ، والله أعلم .



(١) أخرجه أبو داود ( ٣٧٤٤ ) ، والترمذي ( ١٠٩٥ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ٦٦٠١ ) ، وابن ماجه ( ١٩٠٩ ) .

(٢) في « أطراف الغرائب » ( ١٠٥٧ ) ، وانظر : « تدريب الراوي » ( ١ / ٤٠٥ ) .

## الْغَرِيبُ وَالْعَزِيزُ وَالْمَشْهُورُ وَالْمُسْتَفِيزُ وَالْمُتَوَاتِرُ

- ١٨٨ - الْأَوَّلُ الْمُطْلَقُ فَرْدًا وَالَّذِي لَهُ طَرِيقَانِ فَقَطْ لَهُ خُذِ  
١٨٩ - وَسَمَ الْعَزِيزِ وَالَّذِي رَوَاهُ ثَلَاثَةُ مَشْهُورُنَا رَأَهُ

### الْغَرِيبُ [ وَالْعَزِيزُ وَالْمَشْهُورُ وَالْمُسْتَفِيزُ وَالْمُتَوَاتِرُ ]

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الثاني والعشرون ( والعزیز ) وهو الثالث والعشرون ( والمشهور ) وهو الرابع والعشرون ( والمستفيض ) وهو الخامس والعشرون ( والمتواتر ) وهو السادس والعشرون .

وكُلُّهَا سَوَى الْأَخِيرِ آحَادٍ وَخَبَرٍ وَاحِدٍ . وهو لغة : ما يرويه شخصٌ واحد . واصطلاحاً : ما لم يجمع شروط المتواتر . قيل : إنَّ أهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاصَّ المشعرِ بمعناه الخاصِّ ، وإنَّ وقعَ في كلام الخطيب ؛ ففي سياقه إشعارٌ بأنه اجتمع فيه غير أهل الحديث ، ورُدُّ بأن الحاكم وابن عبد البر وابن حزم ذكروه .

وأجيب : بأنهم لم يذكروه باسمه المشعرِ بمعناه ، بل وقع في كلامهم : تواتر عنه ﷺ كذا ، وأنَّ الحديث الفلاني متواتر ، ووجه جمع الخمسة في ترجمة مع الترقِّي فيه جلي .

(فـ) (الأوَّلُ) أي : الغريب هو ( الْمُطْلَقُ فَرْدًا ) يعني : ما انفردَ بروايته شخصٌ في أيِّ موضع وقع التفرُّد به من السَّنَدِ على ما تقدَّم في الأفراد ( و ) الحديث ( الذي له طَرِيقَانِ ) أي : شخصان ( فقط ) عن اثنين فقط ولو في مرتبة واحدة ( له خُذِ .

وَسَمَ ) أي : علامة الحديث ( العزیز ) سَمِّيَ به لقلَّة وجوده وعزَّته ، أي :

١٩٠ - قَوْمٌ يُسَاوِي الْمُسْتَفِيزَ وَالْأَصَحَّ هَذَا بِأَكْثَرٍ وَلَكِنْ مَا وَضَحَ

١٩١ - حَدُّ تَوَاتُرٍ وَكُلٌّ يَنْقَسِمُ لِمَا بِصِحَّةٍ وَضَعَفٍ يَشْمُ

قَوِّتَهُ بِمَجِيئِهِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى ، وَلَيْسَ شَرْطاً لِلصَّحِيحِ خِلَافاً لِمَنْ زَعَمَهُ ( و )  
الحديث ( الذي رواه . ثلاثة ) هو ( مَشْهُورٌنَا ) أي : المسمَّى بالمشهور عند  
المحدثين ، من الشهرة : وهي الوُضُوح <sup>(١)</sup> .

وقد ( رآه . قَوْمٌ ) من أئمة الفقهاء أنه ( يُسَاوِي ) الحديث ( الْمُسْتَفِيز )  
سمي به لانتشاره ، مِنْ فَاضِ الْمَاءِ يَفِيزُ فِيزاً : كَثُرَ حَتَّى سَالَ عَلَى طَرَفِ الْوَادِي  
( و ) منهم من غاير بينهما ، وهو ( الْأَصَحَّ ) .

فـ ( هذا ) المستفيض يكون ( بـ ) رواية ( أَكْثَرُ ) من الثلاثة ، من ابتدائه إلى  
انتهائه ، والمشهور أعم من ذلك ، ومنهم من عكس ، وعبارتي في « الإسعاف » :  
وقيل : إن أقلهم ، أي : العدد الذي تثبت به الاستفاضة أكثر من الثلاثة ، وهذا  
لابن الحاجب ، فإنه قال : المستفيض ما زاد نَقَلَتَهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ . وقال الآمدي : هو  
ما نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ تَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ ، وهذا قول آخر غير قول ابن الحاجب كما  
هو ظاهر .

( وَلَكِنْ ) عَلَى هَذَا الْأَصَحَّ ( مَا ) نَافِيَةٌ ( وَضَحَ ) أي : لم يتضح ( حَدُّ  
تَوَاتُرٍ ) بناءً عَلَى الْأَصَحِّ الْآتِي فِيهِ ، وَلَا يَحْصُلُ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا ، اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يَرَادَ

(١) الحديث الفرد - هو الذي تقدم في الأفراد أنه ما رواه واحد فقط - يسمى أيضاً « الغريب » ،  
فإذا انفرد بالحديث راويان سمي « عزيزاً » ، فإن رواه أكثر من اثنين سمي « مشهوراً » .

هذا هو الذي رجحه ابن حجر وغيره من المتأخرين ، وذهب ابن الصلاح إلى أن  
« العزيز » ما انفرد به اثنان أو ثلاثة ، و« المستفيض » يطلق أيضاً عَلَى « المشهور » . ولكن  
المؤلف ( أي : السيوطي ) ذهب إلى أن المشهور ما رواه ثلاثة ، والمستفيض ما رواه أكثر  
من ثلاثة . والظاهر من عبارات المتقدمين أنهما واحد ، وأن المتواتر قسم من المشهور ،  
وسايتي الكلام عليه . ( ش ) .

١٩٢ - وَالْغَالِبُ الضَّعْفُ عَلَى الْغَرِيبِ      وَقُسِّمَ الْفَرْدُ إِلَى غَرِيبٍ  
١٩٣ - فِي مَتْنِهِ وَسَنَدٍ وَالثَّانِ قَدْ      وَلَا نَرَى غَرِيبَ مَتْنٍ لَا سَنَدٍ

بالأكثر هنا ما دون العشرة ، وجرينا هناك على ما رجَّحه المصنَّف من تحديد عدد التواتر بالعشرة فما فوقها . فليتأمل .

( وكلُّ ) من الغريب والعزیز والمشهور والمستفيض ( ينقسم . لما ) حكم ( بصحة ) وحسن ( وضَّغف يَضم ) ففي كلِّ منها المقبول ، وهو ما يجب العمل به عند الجمهور ، وفيه المردود ، وهو الذي لم يرجح صدق المخبر به ، وسيأتي بعض أمثله .

( و ) لكن ( الغالب ) هو ( الضَّغْفُ على ) الحديث ( الغريب ) والصحة فيه نادرة .

قال مالك : شرُّ العلم الغريب ، وخيرُه الظاهر الذي قد رواه الناس . وقال عليُّ بن الحسين : إنما العلم ما عُرف ، وتواطأت عليه الألسن . وقال عبد الرزاق : كَثُرَ نَرَى أَنَّ غَرِيبَ الْحَدِيثِ خَيْرٌ ، فَإِذَا هُوَ شَرٌّ . وقال أبو يوسف : مَنْ طَلَبَ غَرِيبَ الْحَدِيثِ كَذَبَ . وقال أحمد بن حنبل : لَا تَكْتُبُوا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الْغَرَائِبَ ؛ فَإِنَّهَا مَنَاقِيرٌ ، وَعَامَّتْهَا عَنِ الضَّعْفَاءِ<sup>(١)</sup> .

( وَقُسِّمَ الْفَرْدُ ) أي : الغريب ( إِلَى غَرِيبٍ . فِي مَتْنِهِ ، و ) فِي ( سَنَدٍ ) أي : سنده ، وهو الحديث الذي انفردَ برواية متنه راوٍ واحد ( و ) إِلَى ( الثَّانِ ) أي : الغريب فِي سَنَدِهِ ( قَدْ ) أي : فقط دون متنه ، كالحديث الذي متنه معروفٌ مروِيٌّ عن جماعة من الصحابة ؛ إِذَا تَفَرَّدَ بَعْضُهُمْ بِرَوَايَتِهِ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ كَانَ غَرِيباً مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ ، وَمَتْنُهُ غَيْرُ غَرِيبٍ ، وَمِثْلُ لَهُ بِحَدِيثِ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْأَعْمَالُ

(١) ذكره هذه الأقوال السمعاني في « أدب الإملاء والاستملاء » ص ٥٨ ، ٥٩ ، وانظر :

« تدريب الراوي » ( ٢ / ١٧٨ ) .

## ١٩٤ - وَيُطْلَقُ الْمَشْهُورُ لِلَّذِي اشتهَرَ فِي النَّاسِ مِنْ غَيْرِ شُرُوطٍ تُعْتَبَرُ

بالنية<sup>(١)</sup> قال ابن سيّد الناس اليعمري : هذا إسنادٌ غريبٌ كلّهُ ، والمتنُ صحيحٌ ، وفي مثل هذا هو الذي يقول فيه الترمذي : غريبٌ من هذا الوجه .

( ولا نرى )<sup>(٢)</sup> هذا النوع ينعكس بحيث يكون ( غريبٌ متنٌ لا سندٌ ) فلا يوجد ما هو غريبٌ متناً ، وليس بغريبٍ إسناداً . قال ابن الصّلاح<sup>(٣)</sup> : إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمّن تفرّد به ، فرواه عنه عدد كثيرون ، فإنه يصير غريباً مشهوراً ، وغريباً متناً ، وغير غريبٍ إسناداً ، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد فإنه منصفٌ بالغرابة في طرفه الأول ، منصفٌ بالشهرة في طرفه الآخر ، كحديث : « الأعمال بالنيات »<sup>(٤)</sup> وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيفُ المشتهرة .

( و ) ينقسم المشهور كما تقدّم إلى صحيح وحسن وضعيف ، مثال الأول : حديث : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزاعاً يَنْتَزِعُهُ »<sup>(٥)</sup> . ومثال الثاني : حديث : « طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ »<sup>(٦)</sup> فقد قال الحافظ المزيّ : إنّ له طريقاً يرتقي

(١) أخرجه القضاعي في « مسند الشهاب » ( ١١٧٣ ) ، من هذا الطريق ، قال الدارقطني في « العلل » ( ١٩٣ / ٢ ) : وقد روى هذا الحديث عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ، ولم يتابع عليه ، وإنما رواه الحفاظ عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن علقمة بن وقاص ، عن عمر ، وهو الصواب . اهـ . وكذا قال ابن أبي حاتم في « العلل » كما في « نصب الراية » ( ١ / ٢٤٢ ) .

(٢) في ( ش ) : ولا ترى .

(٣) في « علوم الحديث » ص ٢٧١ .

(٤) أخرجه البخاري ( ١ ) ، ومسلم ( ٤٩٢٧ ) ، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٥) أخرجه البخاري ( ١٠٠ ) ، ومسلم ( ٦٧٩٦ ) ، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

(٦) أخرجه ابن ماجه ( ٢٢٤ ) ، وأبو يعلى ( ٢٨٣٧ ) ، قال البوصيري في « الزوائد » : إسناده =

بها إلى رتبة الحسن . ومثال الثالث : « الأذنان من الرأس » <sup>(١)</sup> مثل به الحاكم <sup>(٢)</sup> ، وهذا على الاصطلاح .

وقد ( يُطْلَقُ الْمَشْهُورُ - ) حديث ( الذي اشتهر . في الناس ) أي : بين الناس من المحدثين وغيرهم : العلماء والعامة ، بل قد يُراد به ما اشتهر على الألسنة ( من غير شروط تُعتبر ) في الاصطلاح ، فيطلق على ما له إسناد واحد فصاعداً ، بل ما لا إسناد له أصلاً ، وفيه مؤلفات للزركشي والمصنّف وغيرهما <sup>(٣)</sup> .

مثال المشهور عند المحدثين وغيرهم : « المسلّم من سلّم المسلمون من لسانه ويده » <sup>(٤)</sup> .

وعند الفقهاء « أبغض الحلال عند الله الطلاق » صحّحه الحاكم <sup>(٥)</sup> . « مَنْ سُئِلَ

ضعيف لضعف حفص بن سليمان . وقال السيوطي : سئل الشيخ محيي الدين النووي عن هذا الحديث فقال : إنه ضعيف - أي : سنداً - ، وإن كان صحيحاً - أي : معنى - وقال تلميذه المزي : هذا الحديث روي من طرق تبلغ رتبة الحسن ، وهو كما قال ، فإني رأيت له خمسين طريقاً ، وقد جمعتها في جزء . اهـ .

(١) أخرجه أبو داود ( ١٣٤ ) ، والترمذي ( ٣٧ ) ، وابن ماجه ( ٤٤٤ ) ، وأحمد ( ٥ / ٢٥٨ ) ، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه ، وهو صحيح لغيره .

(٢) في « معرفة علوم الحديث » ص ١٥٠ .

(٣) صنّف الزركشي « التذكرة في الأحاديث المشتهرة » ، والسخاوي « المقاصد الحسنة » والعجلوني « كشف الخفاء ومزيل الإلباس » .

(٤) أخرجه البخاري ( ١٠ ) ، ومسلم ( ١٦١ ) ، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

(٥) الحاكم في « المستدرک » ( ٢ / ٢١٤ ) ، وأخرجه أبو داود ( ٢١٧٨ ) ، وابن ماجه ( ٢٠١٨ ) ، والبيهقي في « الكبرى » ( ٧ / ٣٢٢ ) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .



عن عِلْمِهِ فَكْتَمَهُ « الحديث حَسَنُهُ الترمذِيُّ <sup>(١)</sup> . « لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ » <sup>(٢)</sup> ضَعَفَهُ الْحَفَاطُ <sup>(٣)</sup> .

وعند الأصوليين : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرِهَوا عَلَيْهِ » صَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُ بِلَفْظٍ : « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ » <sup>(٤)</sup> .

وعند الثُّحَاةِ : « نِعَمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهَ لَمْ يَغْصِهِ » <sup>(٥)</sup> قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ : لَا أَصْلَ لَهُ ، وَلَا يَوْجَدُ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ .

ومثال المشهور بين العامة : « لَيْسَ الْخَبْرُ كَالْمَعَايِنَةِ » صَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَالْحَاكِمُ <sup>(٦)</sup> . « الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ » حَسَنُهُ .....

(١) فِي « الْجَامِعِ » ( ٢٦٤٩ ) ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ( ٣٦٥٨ ) ، وَابْنُ مَاجَةَ ( ٢٦١ ) ، وَأَحْمَدُ ( ٢ / ٢٦٣ ) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي « السَّنَنِ » ( ١ / ٤٢٠ ) ، وَالْحَاكِمُ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » ( ١ / ٣٧٣ ) ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي « الْكِبَرِيِّ » ( ٣ / ٥٧ ) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعاً ، وَعَنْ عَلِيِّ مَوْقُوفاً .

قَالَ الْحَافِظُ فِي « التَّلْخِصِ » ( ٢ / ٣١ ) : الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ ، لَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ ثَابِتٌ ، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضاً . وَانْظُرْ « الْعِلَلَ الْمَتْنَاهِيَّةَ » ( ١ / ٤١٠ ) ، وَ« نَصَبُ الرَايَةِ » ( ٤ / ٤٨٦ ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : الْحَافِظُ .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانٍ ( ٧٢٩١ ) بِلَفْظٍ : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ . . . » ، وَابْنُ مَاجَةَ ( ٢٠٤٥ ) بِلَفْظٍ : « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ . . . » مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٥) أَوْرَدَهُ الْمُتَّقِيُّ الْهِنْدِيُّ فِي « كَنْزِ الْعَمَالِ » ( ٣٧١٤٧ ) وَقَالَ : أَوْرَدَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي « الْغَرِيبِ » وَلَمْ يَسْقِ إِسْنَادَهُ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمَتَأَخَّرُونَ مِنَ الْحَفَاطِ أَنَّهُمْ لَمْ يَقِفُوا عَلَى إِسْنَادِهِ . وَانْظُرْ : « الْفَوَائِدُ الْمَجْمُوعَةُ » لِلشُّوكَانِيِّ ص ٤٠٩ .

(٦) ابْنُ حَبَّانٍ فِي « صَحِيحِهِ » ( ٦٢١٣ ) ، وَالْحَاكِمُ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » ( ٢ / ٣٥١ ) ، مِنْ =

- ١٩٥ - وَمَا رَوَاهُ عَدَدُ جَمٍّ يَجِبُ إِحَالَةُ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الْكَذِبِ  
١٩٦ - فَالْمُتَوَاتِرُ وَقَوْمٌ حَدَّدُوا لِعَشْرَةٍ وَهِيَ لَدَيَّ أَجْوَدُ

الترمذي<sup>(١)</sup> . « جُبِلَتِ الْقُلُوبُ عَلَى حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا » قال المصنّف :  
ضعيف<sup>(٢)</sup> . « يَوْمٌ صَوْمُكُمْ يَوْمٌ نَحْرُكُمْ » قال المصنّف : إنه باطلٌ لا أصل له<sup>(٣)</sup> ،  
والله أعلم .

ثم بيّن المتواتر فقال : ( وما ) أي : الحديث الذي ( رواه عَدَدُ جَمٍّ ) بفتح  
الجيم ، أي : كثير . قال في « القاموس » : الجَم : الكثير من كلِّ شيء ، والجمع  
جمام وجموم ( يَجِبُ ) في العادة ( إحالةُ اجتماعهم ) وتواطئهم ( على الكذب )  
وروا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء ، وكان مستندُ انتهائهم الحِسِّ ، من  
مشاهدة أو سماع ، وانضاف إلى ذلك أن يصحبَ خبرهم إفادةُ العلم لسامعه ( ف )  
هو ( المُتَوَاتِرُ ) اسم فاعل عن التواتر بمعنى السَّابِع .

قال بعضهم : لا دَخَلَ لصفات المخبرين هنا كما هو ظاهر قولهم : إنه  
لا يبحث فيه عن رجاله ، لكن التحقيق أنَّ الإحالة العادية قد تكون من حيثية الكثرة  
بلا ملاحظة الوصفية . وقد تكون بانضمامها كما إذا رُوي عن العشرة المبشرة  
عشرون من التابعين ، فإنه لا شكَّ أنَّ العادة تُحيل اتفاق الأولين على الكذب ،  
ولا تُحيل اتفاق العشرين من التابعين عليه ولو كانوا عدولاً ، وحينئذٍ فالمدارُ الأصلي

= حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(١) في « الجامع » ( ٢٨٢٢ ) ، وأخرجه أبو داود ( ٥١٢٨ ) ، وابن ماجه ( ٣٧٤٥ ) ، من  
حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البيهقي في « الشعب » ( ٨٩٨٣ ) موقوفاً ومرفوعاً عن ابن مسعود ، والقضاعي في  
« مسند الشهاب » ( ٥٩٩ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ٤ / ١٢١ ) وانظر : « الفوائد  
المجموعة » ص ٨٢ ، « كشف الخفاء » ( ٤٦ / ٢ ) .

(٣) رواه أبو بكر محمد بن شاكر الزيات كما في « التقييد والإيضاح » ص ٢٦٥ ، وانظر :  
« كشف الخفاء » ( ٢ / ٢٢٦٥ ) و« التدريب » ( ٢ / ١٦٧ ) .

## ١٩٧ - وَالْقَوْلُ بِاِثْنَيْ عَشَرَ أَوْ عَشْرِينَ يُحْكِي وَأَرْبَعِينَ أَوْ سَبْعِينَ

هنا على الإحالة دون اعتبار العدد والعدالة . فمتى أخبر الجمع الكثير ، وأفاد خبرهم العلم علمنا أنه متواتر وإلا فلا ، ومن ثم كان الصحيح عدم تعيين عدده .

( و ) عَيَّنَه ( قَوْمٌ ) من العلماء (فَرَحَدُّوا ) أقل عدده ( لعشرة )<sup>(١)</sup> أي : بهم فلا تنقص الكثرة عنها لا أن لا تزيد ، إذ الزيادة هنا مستحسنة من باب أولى ؛ لأن العلم إذا حصل بدون الزيادة ، فمعها لا شك أنه آخرى بالوصول وأقوى للقبول ، وهكذا يقال في الأقوال الآتية ، وهذا منقول عن أبي سعيد الإصطخري .

ورجَّحه المصنَّف إذ قال : ( وهو لَدَيَّ ) أي : عندي ( أَجُودُ ) من الأقوال الآتية ، قال : لأنها أول جموع الكثرة وما دونها آحاد ، وعليها شَرَط في كتابه المشار إليه الآتي في النظم ؟ قال العطار : وهو واه ؛ إذ لا ارتباط بين خروج العدد عن جمع القلة وبين إفادة العلم ، انتهى . وفيه تأمل .

( و ) يحكى ( القول ) بتحديد ( باثني عشر ) عدة نقيب بني إسرائيل في : ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [ المائدة : ١٢ ] فكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك .

( أو ) أي : والقول بتحديد (بـ) عَشْرِينَ . يُحْكِي ( لقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَادِقُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ﴾ [ الأنفال : ٦٥ ] فكونهم على هذا العدد ليس إلا ... إلخ .

( و ) يُحْكِي القول بتحديد (بـ) أربعين ( لقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [ الأنفال : ٦٤ ] وكانوا حينئذ أربعين ، فكونهم على هذا العدد ليس إلا ... إلخ .

( أو ) أي : ويحكى القول بتحديد (بـ) سَبْعِينَ ( لقوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى

١٩٨ - وَبَعْضُهُمْ قَدْ ادَّعَى فِيهِ الْعَدَمَ وَبَعْضُهُمْ عَزَّزَهُ وَهُوَ وَهُمْ

قَوْمُهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا ﴿ [الأعراف : ١٥٥] فكونهم عن هذا العدد ليس إلا ... إلخ .

ويحكى القول بثلاثمئة وبضعة [ عشر ] ، كعدة أهل بدر وأصحاب طالوت ، فكونهم على هذا العدد ليس إلا ... إلخ .

قال جمع : هذه الأقوال ضعيفة ، واللَّيْسِيَّة المذكورة في أدلتها ممنوعة ، وهذا صادق بمنع أنَّ العلم مطلوب في نفس الأمور المذكورة فيها ، بل يكفي الظن فيها ، ويمنع ذلك العدد على تسليم أنَّ المطلوب هو العلم في تلك الأمور ليس إلا لأنه أقل ما يفيد العلم ، بل يجوز أن يكون لغرض آخر ؛ كزيادة الاستظهار والاحتياط ، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى ذلك بقوله : وليس بلازم أن يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص . تأمل <sup>(١)</sup> .

( وبعضهم ) كابن حبان والحازمي ( قد ادَّعَى فِيهِ الْعَدَمَ ) أي : عدم الحديث المتواتر ( وبعضهم ) ادعى ( عِزَّتِهِ ) أي : قلَّته جداً ، كابن الصَّلَاح حيث قال : ولا يكاد يوجد ، أي : المتواتر في رواياتهم . قال : ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من أهل الحديث أعياء تطلبه ... إلخ ، وتبعه في « التقریب » .

قال المصنَّف تبعاً للحافظ ابن حجر : ( وهو ) أي : كلُّ من الادعاءين ( وَهُمْ ) أي : غلط ؛ لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق ، وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإحالة العادة أن يتواطؤوا على الكذب ، أو يحصل منهم اتفاقاً .

(١) الصحيح أنه لا حد لذلك ، وأن العبرة بما يقع في نفس السامع من صدق الخبر وعدم احتمال تواطئ هؤلاء الناقلين على الكذب ، من ظروفهم وأحوالهم وكيفية نقلهم الخبر ، وقد يطمئن السامع لرواية خمسة ، ويقع في نفسه استحالة تواطئهم على الكذب ، وقد لا يطمئن لرواية عشرة لملاسات أخرى . ( ش ) .

١٩٩ - بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهُ كَثِيرٌ      وَفِيهِ لِي مُؤَلَّفٌ نَضِيرٌ

٢٠٠ - خَمْسٌ وَسَبْعُونَ رَوَوْا «مَنْ كَذَبَا»      وَمِنْهُمْ الْعَشْرَةُ ثُمَّ انْتَسَبَا

( بل الصَّوَابُ أنه ) أي : الحديث المتواتر موجود ، و ( كثير ) في الكتب المشهورة ، زاد المصنّف ( وفيه ) أي : في هذا النوع بالخصوص ( لي مؤلّف نضير ) أي : حسن لم يُسبق إلى مثله ، سمّاه « الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة » وهو مرْتَّب على الأبواب ، أوردَ فيه كل حديث بأسانيد من خرّجه وطرقه ، ثم لحّصه في جزء سمّاه « قطف الأزهار » واقتصر فيه على عزو كلّ طريق لمن خرّجها من الأئمة ، وأوردَ فيه أحاديث كثيرة<sup>(١)</sup> ، وقد أشار إلى بعضها هنا بقوله :

( خمسٌ وسبعون ) صحابياً ، وعبارة العراقي بضعة وسبعون ( رَوَوْا ) حديث ( مَنْ كَذَبَا ) عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار . ( ومنهم ) أي : من هؤلاء الخمسة والسبعين ( العَشْرَةُ ) المشهود لهم بالجنة ، وذكر في « التدريب » بقيتهم

(١) قال الشيخ أحمد شاکر : أخطأ الحافظ السيوطي خطأ غريباً في النقل عن نفسه ، إذ سمّى كتابه الأول في الأخبار المتواترة « الأزهار المتناثرة » وسمّى ما اختصره منه « قطف الأزهار » ، وليس كذلك ، بل كتابه الأول اسمه : « الفوائد المتكاثرة » ثم اختصره في آخر سمّاه « الأزهار المتناثرة » . و « الأزهار » موجودة في دار الكتب المصرية ، وهو مختصر ليس فيه الأسانيد ، وقد صرّح في مقدمته بأنه ألف كتاب « الفوائد المتكاثرة » بالأسانيد تفصيلاً ، ثم اختصره في هذا الكتاب - يعني : « الأزهار » - وكذلك ذكر الكتابين صاحب « كشف الظنون » ، فذكر عن الأول أنه : كتاب أورد فيه ما رواه من الصحابة عشرة فصاعداً ، مستوعباً فيه ، فجاء كتاباً حافلاً ، ثم جرّد مقاصده ، وسمّاه « الأزهار المتكاثرة » . وأما « قطف الأزهار » فهو كتاب آخر للسيوطي ، ذكره في « كشف الظنون » باسم « قطف الأزهار في كشف الأسرار » في مجلد ضخّم ، كتب منه إلى آخر سورة براءة . اهـ .

## ٢٠١ - لَهَا حَدِيثُ «الرَّفْعِ لِلْيَدَيْنِ» وَ«الْحَوْضِ» وَ«الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ»

مع الرمز لكلٍّ من خرَج حديثه من الأئمة ؛ فراجعه<sup>(١)</sup> ، وذكر بعضهم أكثر من مئة ، وبعضهم نحو مئتين ، لكنه كما قاله العراقي<sup>(٢)</sup> في مطلق الكذب لا في هذا المتن بعينه ، وإنما الخاص به ما ذكره الناظم .

( ثم انتسب لها ) أي : للأحاديث المتواترة ( حديث الرفع لليدين ) في الصلاة ، فإنه من رواية نحو خمسين ، أفردَه البخاري في جزء<sup>(٣)</sup> ( و ) حديث الشفاعة و ( الحوض ) فإنه ورد من رواية نيف وخمسين صحابياً ( و ) حديث ( المسح على الخفَّين ) في الوضوء ، فإنه وردَ من رواية سبعين صحابياً ، وحديث : « نَضَرَ الله امرأ سَمَعَ مَقَالَتِي » وَرَدَ من رواية نحو ثلاثين ، وحديث : « نَزَلَ القرآنُ على سبعةِ أخرف » وَرَدَ من رواية سبع وعشرين صحابياً ، وغير ذلك مما أودعه في « الأزهار »<sup>(٤)</sup> .

هذا ؛ وقسَّم الأصوليون المتواتر إلى لفظيٍّ : وهو ما تواترَ لفظه . ومعنويٍّ : وهو أن ينقل جماعةً - يستحيل عادةً تواطؤهم على الكذب - وقائع مختلفة اشتركت في أمر يتواتر ذلك القدرُ المشترك ، كما إذا نقل رجلٌ عن حاتم مثلاً أنه أعطى جَمَلاً ، وآخرُ أنه أعطى فَرَساً ، وآخرُ أنه أعطى ديناراً . . . وهكذا ، فيتواتر القدرُ المشترك بين أخبارهم ، وهو الإعطاء ؛ لأن<sup>(٥)</sup> وجوده مشتركٌ من جميع تلك القضايا .

(١) انظر : « تدريب الراوي » ( ٢ / ١٧٠ ) .

(٢) في « التبصرة » ( ٢ / ٢٧٧ ) .

(٣) سمَّاه « رفع اليدين في الصلاة » وهو مطبوع .

(٤) ومنها أيضاً : حديث « كل مسكر حرام » ، وحديث « بدأ الإسلام غريباً . . . » ، وحديث سؤال منكر ونكير ، وحديث « كلُّ ميسر لما خلق له » ، وحديث « المرء مع من أحب » ، وحديث : « إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة . . » ، وحديث : « بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة » . انظر : « النظم المتناثر » للكتاني .

(٥) في الأصل : إذ .

## ٢٠٢ - ولابن حبان: العزيز ما وجد بحده السابق لكن لم يجد

قال المصنف : وذلك أيضاً يتأني في الحديث ، فمنه ما تواتر لفظه : كالأمثلة السابقة ، ومنه ما تواتر معناه ، كأحاديث : رفع اليدين في الدعاء ، فقد ورد<sup>(١)</sup> عنه ﷺ نحو مئة حديث ، فيه : رفع يدين في الدعاء ، وقد جمعتها في جزء ؛ لكنها في قضايا مختلفة ، فكل قضية منها لم تتواتر ، والقدرك المشترك فيها - وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتبار المجموع .

ثم عاد إلى الكلام على العزيز والمشهور ، فقال : ( ولابن حبان ) البستي ( العزيز ) من الأحاديث ( ما ) نافية ( وجد ) قط ( بحده السابق ) فإنه قال : إن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلاً . قال المصنف : ( لكن لم يجد ) بضم الياء من الإجابة ، أي : لم يأت بكلام جيد فيما قاله ، فقد تعقبه الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup> بأنه إن أراد به أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فيمكن أن يسلم ؛ أي : ويمكن أن يكون موجوداً ، ولم نطلع عليه . قال : وأما صورة العزيز التي حررناها فموجودة ؛ بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين .

مثاله : ما رواه الشيخان<sup>(٣)</sup> من حديث أنس ، والبخاري<sup>(٤)</sup> من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده » الحديث ، ورواه عن أنس : قتادة وعبد العزيز بن صهيب . ورواه عن قتادة : شعبة وسعيد ، ورواه عن عبد العزيز : إسماعيل بن عُلَيَّة وعبد الوارث ، ورواه عن كل جماعة .

(١) في الأصل : روي .

(٢) في « نزهة النظر » ص ٤٩ - ٥٠ .

(٣) البخاري ( ١٥ ) ، ومسلم ( ١٦٩ ) .

(٤) البخاري ( ١٤ ) .

## ٢٠٣ - وَلِلْعَلَائِي جَاءَ فِي الْمَأْثُورِ دُو وَصَفِي الْعَزِيزِ وَالْمَشْهُورِ

( ولك ) حافظ الـ ( علائي ) صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكليدي<sup>(١)</sup> أنه ( جاء في ) الحديث ( المأثور ) عنه ﷺ حديث ( ذو وَصْفِي ) العِزَّة والشُّهرة معاً ، فيسمَّى بـ ( العزیز ، والمشهور ) كذلك ، ومثله بحديث : « نحنُ الآخرونُ السابقون يومَ القيامة ... » الحديث<sup>(٢)</sup> ، ذكرَ أنه عزيزٌ عن النبي ﷺ ، رواه عنه حذيفة بن اليمان وأبو هريرة ، وهو مشهورٌ عن أبي هريرة ، رواه عنه سبعة : أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وأبو حازم ، وطاوس ، والأعرج ، وهمام ، وأبو صالح ، وعبدُ الرحمن مولى أمِّ برثن<sup>(٣)</sup> ، والله أعلم .



(١) ذكره عنه السيوطي في « التدريب » ( ٢ / ١٨٢ ) .

(٢) أخرجه البخاري ( ٨٧٦ ) ، ومسلم ( ١٩٧٨ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) والمتتبع لأسانيد الأحاديث وطرقها يجد العزیز كثيراً على معنى أن ينفرد بروايته راويان فقط في أي طبقة من الإسناد ، وأما ما يظن من ظاهر كلامهم : أنه يرويه اثنان عن اثنين وهكذا ؛ فإنه من العسر جداً أن يوجد ، وإنما المقصد أن الحديث إذا انفرد به واحد كان فرداً أو غريباً ، سواء رواه عن واحد آخر أو عن جماعة ، وسواء رواه عن هذا المنفرد واحد أيضاً أو جماعة ؛ لأن انفرد راوٍ بالحديث في أثناء الإسناد يجعل الإسناد فرداً كما هو ظاهر ، وكذلك إذا انفرد به اثنان في أي طبقة من طبقات الإسناد كان عزيزاً ، وإن اشتهر بعد ذلك بكثرة الرواة ، كالحديث الذي نقلناه عن الحافظ ابن حجر أنفأ ، فإنه عزيز في طبقتين : التابعين وأتباعهم ، ثم رواه كثيرون بعد ذلك ، فاشتهر ، ولكنه لم يخرج عن أنه من نوع « العزیز » . وبهذا يعلم خطأ الحافظ العلائي فيما نقله المؤلف عنه هنا وفي « التدريب » قال : حديث « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة » الحديث ، عزيز عن النبي ﷺ ، رواه عنه حذيفة بن اليمان وأبو هريرة وهو مشهور عن أبي هريرة ، رواه عنه سبعة : أبو سلمة بن عبد الرحمن . . . ( ش ) .





## الاعتبار والمتابعات والشواهد

- ٢٠٤ - الْأَعْيَارُ سَبْرُ مَا يَزْوِيهِ هَلْ شَارَكَ الرَّاوي سِوَاهُ فِيهِ  
 ٢٠٥ - فَإِنْ يُشَارِكُهُ الَّذِي بِهِ اعْتُبِرَ أَوْ شَيْخَهُ أَوْ فَوْقَ تَابِعٍ أُتِرَ  
 ٢٠٦ - وَإِنْ يَكُنْ مَثْنٌ بِمَعْنَاهُ وَرَدَ فَشَاهِدٌ وَفَاقِدُ ذَيْنِ انْفَرَدَ

### الاعتبار [ والمتابعات والشواهد ]

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع السابع والعشرون ( والمتابعات ) وهو الثامن والعشرون ( والشواهد ) وهو التاسع والعشرون .

هذا مقتضى صنيعه ، وهو يؤهم أَنَّ الاعتبار قَسِيمٌ لهما ، وليس كذلك ، بل هو هيئة التَّوَصُّلِ إليهما ، كما يُعْلَمُ من قوله : ( الاعتبار ) هو ( سَبْر ) أي : تتبُّع ( ما ) أي : الحديث الذي ( يَزْوِيهِ ) بعض الرواة من الجوامع والمسانيد والأجزاء ، بأن يأتي إلى حديث له فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسَبْرٍ طُرُقِ الحديث ليُعرف ( هل شارَكَ ) ذلك ( الرَّاوي ) راوٍ ( سِوَاهُ فِيهِ ) أي : في هذا الحديث الذي ظنَّ أنه فَرَدَ أم لا .

( فَإِنْ يُشَارِكُهُ ) في الرواية لذلك الحديث الراوي ( الذي به اعْتُبِرَ ) نفسه فهو متابعة تامة ( أو ) يشاركه في ( شَيْخِهِ أَوْ ) مَنْ ( فوقه ) فرواه عَمَّنْ رَوَى عنه ، وهكذا إلى آخر الإسناد ( تابع أثر ) أي : نقل ، ولكنه متابعة قاصِرة .

( وَإِنْ يَكُنْ ) أي : يوجد ( مَثْنٌ ) آخر من الفَرْدِ النَّسْبِيِّ ( بـ ) لفظه ومعناه معاً ، أو بـ ( مَعْنَاهُ ) فقط ( وَرَدَ ) من رواية صحابي آخر ( فـ ) هو ( شاهد ) لذلك .

قال بعضهم : فالفرق بين المتابعة والشاهد أنها هي : أن يوجد راوٍ آخر عمَّن روى عنه ذلك الأول ، والشاهد أن يروي غيره مثله غير من روى عنه الأول .  
( وفاقدَ ذَيْن ) المتابع والشاهد ، فهو حديث ( انفرد ) أي : فرد<sup>(١)</sup> .

قال المصنّف : مثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة ، والقاصرة ، والشاهد ، ما رواه الشافعي رضي الله تعالى عنه في « الأم »<sup>(٢)</sup> ، عن مالك ، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « الشهرُ تسعٌ وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروهُ ، فإن غمَّ عليكم فأكمِلُوا العِدَّةَ ثلاثين » فهذا الحديث ظنَّ قومٌ أن الشافعي تفرد به عن مالك ، فعُدَّوه في غرائب ؛ لأنَّ أصحاب مالك رواه عنه بهذا الإسناد بلفظ : « فإن غمَّ عليكم فأقدِّروا له »<sup>(٣)</sup> .

(١) تجد أهل الحديث يبحثون عمَّا يرويه الراوي ليتعرفوا ما إذا كان قد انفرد به أولاً ، وهذا البحث يسمى عندهم « الاعتبار » فإذا لم يجدوا ثقة رواه غيره ؛ كان الحديث « فرداً مطلقاً » أو « غريباً » كما مضى ، مثال ذلك : أن يروي حماد بن سلمة حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، فينظر : هل رواه ثقة آخر عن أيوب ؟ فإن وجد كان ذلك متابعة تامة ، وإن لم يوجد فينظر : هل رواه ثقة آخر عن ابن سيرين غير أيوب ؟ فإن وجد كان متابعة قاصرة ، وإن لم يوجد فينظر : له رواه ثقة آخر عن أبي هريرة غير ابن سيرين ؟ فإن وجد كان متابعة قاصرة ، وإن لم يوجد فينظر : هل رواه صحابي آخر عن النبي ﷺ غير أبي هريرة ؟ فإن وجد كان متابعة قاصرة أيضاً ، وإن لم يوجد كان الحديث فرداً غريباً . كحديث « أحب حبيبك هوناً ما » فإنه رواه الترمذي من طريق حماد بن سلمة بالإسناد السابق ، وقال : غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه . قال المؤلف في « التدريب » : أي : من وجه يثبت ، وإلا فقد رواه الحسن بن دينار عن ابن سيرين ، والحسن متروك الحديث لا يصلح للمتابعات . ( ش ) .

(٢) « الأم » ( ٢ / ١٠٣ ) .

(٣) مالك في « الموطأ » كتاب الصيام ( ١ / ٢٨٦ ) .

## ٢٠٧ - وَرَبَّمَا يُدْعَى الَّذِي بِالْمَعْنَى مُتَابِعاً وَعَكْسُهُ قَدْ يُغْنَى

لكن وجدنا للشافعي متابعاً ، وهو عبدُ الله بن مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ ، كذلك أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> عنه عن مالك ، وهذه متبعةٌ تامةٌ .

ووجدنا له متبعةً قاصرةً في « صحيح ابن خزيمة »<sup>(٢)</sup> من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جدّه عبد الله بن عمر بلفظ : « فَأَكْمَلُوا ثَلَاثِينَ » . وفي « صحيح مسلم »<sup>(٣)</sup> [ من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ : « فَأَقْدَرُوا ثَلَاثِينَ » .

ووجدنا له شاهداً رواه النسائي<sup>(٤)</sup> [ من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عنه رضي الله عنه ، فذكرَ مثلَ حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظه سواء ، ورواه البخاري<sup>(٥)</sup> من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ : « فَإِنْ أَعْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ » وذلك شاهدٌ بالمعنى .

قال الحافظ ابنُ حجر<sup>(٦)</sup> : وَخَصَّ قَوْمُ الْمُتَابِعَةِ بِمَا حَصَلَ بِاللَفْظِ ، سَوَاءً كَانَ مِنْ رِوَايَةِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ أَمْ لَا ، وَالشَّاهِدَ بِمَا حَصَلَ بِالْمَعْنَى كَذَلِكَ .

( وَرَبَّمَا يُدْعَى ) الحديث الآخر ( الذي ) ورد ( بِالْمَعْنَى ) لذلك ( مُتَابِعاً وَعَكْسُهُ ) أي : الذي باللفظ شاهداً ( قَدْ يُغْنَى ) فلا فرق بينهما إلا بغلبة استعمال الشاهد في أحد معنييه عند قوم ، وكثر استعمال المتابع عند آخرين ؛ فالخلافُ

(١) البخاري في « صحيحه » ( ١٩٠٦ ) .

(٢) ابن خزيمة في « صحيحه » ( ١٩٠٩ ) .

(٣) مسلم في « صحيحه » ( ٢٤٩٩ ) .

(٤) النسائي في « السنن » ( ٢١٢٥ ) .

(٥) البخاري في « صحيحه » ( ١٩٠٩ ) وفيه : « فَإِنْ غُبِّيَ » بدل : « فَإِنْ أَعْمِيَ » .

(٦) في « نزهة النظر » ص ٧٥ .

لفظي ، على أنَّ الأمرَ فيه سَهْلٌ من حيث إنَّ كلاً يفيد التقوية ، سواء متابعاً أو شاهداً ، ويدخل فيهما من لا يحتجُّ به ، ولكن لا يصلح لذلك كلُّ ضعيفٍ كما يأتي<sup>(١)</sup> .



(١) في ألفاظ الجرح والتعديل .

## زِيَادَاتُ الثَّقَاتِ

### زِيَادَاتُ الثَّقَاتِ

أي : هذا مبحثها ، وهو النوع الثلاثون .

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : وَذَلِكَ قَرْ لَطِيفٌ تُسْتَحْسَنُ الْعِنَايَةُ بِهِ ، وَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ زِيَادٍ النِّسَابُورِيُّ ، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْجَرَجَانِيُّ ، وَأَبُو الْوَلِيدِ الْقُرَشِيُّ الْأَثَمَةُ<sup>(٢)</sup> مَذْكُورِينَ بِمَعْرِفَةِ زِيَادَاتِ الْأَلْفَاظِ الْفَقْهِيَّةِ فِي الْأَحَادِيثِ<sup>(٣)</sup> .

(١) في « علوم الحديث » ص ٨٥ .

(٢) في الأصل : أئمة .

(٣) قال الشيخ أحمد شاکر : هذا بابٌ دقيقٌ من أبواب التعارض والترجيح بين الأدلة ، وهو من البحوث الهامة عند المحدثين والفقهاء والأصوليين . فإذا روى العدلُ الثقةَ حديثاً ، وزاد فيه زيادة لم يروها غيره من العدول الذين رووا نفس الحديث ، فالقول الصحيح الراجح أنَّ الزيادة مقبولة .

وقد عقد الإمامُ الحَبَّيَّةُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلِيٌّ بْنُ حَزْمٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَصلاً هاماً بالأدلة الدقيقة في كتابه « الإحكام في الأصول » ( ٢ / ٩٠ - ٩٦ ) ومما قال فيه : « إذا روى العدل زيادة على ما روى غيره ، فسواء انفرد بها أو شاركه فيها غيره ، فيأخذ بحديث رواة واحد ويضيفه إلى ظاهر القرآن - الذي نقله أهل الدنيا كلهم - أو يخصه به ، وهم بلا شك أكثر من رواة الخبر الذي زاد عليهم آخر حكماً لم يروه غيره ، وفي هذا التناقض من القبح ما لا يستجيزه ذو فهم وذو ورع » . ثم قال : « ولا فرق بين أن يروي الراوي العدل حديثاً فلا يرويه أحدٌ غيره ، أو يرويه غيره مرسلاً أو يرويه الضعفاء ، وبين أن يروي الراوي العدل =

- ٢٠٨ - وَفِي زِيَادَاتِ الثَّقَاتِ الْخُلْفُ جَمَّ مِمَّنْ رَوَاهُ نَاقِصاً أَوْ مَنَ أْتَمَّ  
٢٠٩ - ثَالِثُهَا تُقْبَلُ لَا مِمَّنْ خَزَلْ وَقِيلَ: إِنَّ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ حَمَلٌ

( وفي ) قبول ( زيادات الثقات ) أي : العدول الضابطين ( الخلف ) بين العلماء ( جَمَّ ) أي : كثير على ثمانية أقوال :

الأول : قبولها مطلقاً ، سواء وقعت ( مِن ) نفس ( مَنْ رواه ) أي : الحديث ( ناقصاً أو من أتم )<sup>(١)</sup> ، وسواء تعلّق بها حكم شرعي أم لا ، وسواء غيّرت الحكم الثابت أم لا ، وسواء أوجبّت نقض أحكام ثبتت بخبر ليست هي فيه أم لا ، وهذا القول محكي عن جمهور الفقهاء والمحدثين ، بل ادّعى ابن طاهر الاتفاق عليه .

الثاني : لا تقبل مطلقاً ، لا ممّن كان ناقصاً ولا من غيره .

( وثالثها ) أي : الأقوال أنها ( تُقْبَلُ ) إنّ زادها غير من رواه ناقصاً ، ( ولا ) ( لا ) تقبل ( ممّن ) رواه ( خَزَل ) بمعجمتين ، أي : قطع ونقص . قال ابن الصلاح : وقد قدّمنا حكايته عن أكثر أهل الحديث فيما إذا وصل الحديث قومٌ وأرسله قومٌ ؛ أنّ

= لفظة زائدة لم يروها غيره من رواة الحديث ، وكل ذلك سواء واجب قبوله بالبرهان الذي قدمناه في وجوب قبول خبر الواحد العدل الحافظ ، وهذه الزيادة وهذا الإسناد هما خبر واحد عدل حافظ ، ففرض قبولهما ، ولا نبالي روى مثل ذلك غيره أو لم يروه سواء ، ومن خالفنا فقد دخل في باب ترك قبول خبر الواحد ، ولحق بمن أبى ذلك من المعتزلة ، وتناقض في مذهبه ، وانفراد العدل باللفظة كانفراده بالحديث كله ، ولا فرق .

ثم إن في المسألة أقوالاً أخرى كثيرة أشار المؤلف إلى بعضها هنا ، وذكرها في « التدريب » تفصيلاً ، ولا نرى لشيء منها دليلاً يركن إليه ، والحق ما قلنا ، والحمد لله . نعم ، قد يتبيّن للناظر المحقّق من الأدلة والقرائن القوية أنّ الزيادة التي زادها الراوي الثقة زيادة شاذة أخطأ فيها ، فهذا له حكمه ، وهو من النادر الذي لا تبنى عليه القواعد .

- ٢١٠ - بَعْضاً أَوْ النَّسِيَانَ يَدَّعِيهِ      تُقْبَلُ وَلَا يُتَوَقَّفُ فِيهِ  
 ٢١١ - وَقِيلَ: إِنْ أَكْثَرَ حَذْفَهَا تُرَدُّ      وَقِيلَ: فِيمَا إِنْ رَوَى كُلًّا عَدَدُ  
 ٢١٢ - إِنْ كَانَ مَنْ يَحْذِفُهَا لَا يَفْعَلُ      عَنْ مِثْلِهَا فِي عَادَةٍ لَا تُقْبَلُ

الحكم لمن أرسله ، مع أنَّ وَضَلَهُ زيادةً من الثقة .

( و ) ( الرابع : ما ( قيل إن ) ذكر أنه سمع كل واحد من الخبرين في مجلسين ،  
 ( في كل مجلس ) منهما ( حَمَلَ بعضاً ) من دينك الخبرين ( أو ) عزا ذلك إلى  
 مجلس واحد ، ولكن ( النَّسِيَانَ ) للزيادة ( يَدَّعِيهِ ) بأن قال : كنت أنسيها  
 ( تُقْبَلُ ) الزيادة منه ، وكنا خبرين يعمل بهما ( وإلا ) بأن لم يذكر السَّماع في  
 مجلسين ولم يدَّعِ النسيان ( يُتَوَقَّفُ فيه ) أي : في العمل بها للتعارض ، وهذا  
 القول نقله في « التدريب » عن ابن الصبَّاح .

( و ) ( الخامس : ما ( قيل ) إنَّ العبرة بما روى منه أكثر ، ( فـ ) إِنْ أَكْثَرَ حَذْفَهَا  
 أي : الزيادة ( تُرَدُّ ) فإن استوى قُبِلَتْ منه ، ومن باب أولى إِنْ كَثُرَت الزيادة ،  
 وهذا منقول عن « المحصول »<sup>(١)</sup> للإمام الرازي .

( و ) ( السادس : ما ( قيل فيما إِنْ رَوَى كَلًّا ) من الزيادة وعدمها ( عَدَد ) اثنان  
 فأكثر .

( فـ ) إِنْ كَانَ مَنْ ( أي : الراوي الذي ( يَحْذِفُهَا ) أي : الزيادة ( لَا يَفْعَلُ ) بضم  
 الفاء في الأشهر ، ويجوز الفتح ( عن مثلها في عَادَةٍ ) بأن كانوا في الكثرة بحيث  
 لا يتصور مثلهم عن مثل تلك الزيادة ، سواء كانوا عدد التواتر أم لا ، سواء كانت  
 الغفلة ابتداء ودواماً ، أو ابتداء فقط ، أو دواماً فقط ( لَا تُقْبَلُ ) الزيادة ، وإلا  
 قُبِلَتْ ، وهذا منقول عن الآمدي وابن الحاجب وعن ابن الصبَّاح أيضاً ، وقال ابنُ

(١) « المحصول في علم أصول الفقه » ( ٤ / ٤٧٤ ) .



٢١٣ - وَقِيلَ: لَا إِذْ لَا تُفِيدُ حُكْمًا وَقِيلَ: خُذْ مَا لَمْ تُغَيِّرْ نَظْمًا

السَّمْعَانِي مِثْلَهُ ، وَزَادَ : أَنْ يَكُونَ مِمَّا تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ ، وَاخْتَارَهُ فِي « جَمْعِ الْجَوَامِعِ »<sup>(١)</sup> .

لَا يَقَالُ : إِذَا كَانُوا عِدَّةَ التَّوَاتُرِ كَانَتِ الزِّيَادَةُ مُقْطَوِعًا بِكَذِبِهَا ، فَلَا تَكُونُ مَحَلًّا لِلْخِلَافِ ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : مَحَلُّ الْقَطْعِ بِالْكَذِبِ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ مُخَالَفَةِ الْعَادَةِ ، وَمَا هُنَا لَا يَخَالِفُهَا كَمَا هُوَ فَرَضُ الْمَسْأَلَةِ ، وَلَمْ يَدَّعِ نَاقِلُ الزِّيَادَةِ أَنَّ غَيْرَهُ شَارَكَهُ فِي السَّمْعِ ، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْقَطْعِ بِالْكَذِبِ فَمَفْرُوضَةٌ فِيمَا إِذَا شَارَكَ الْمُنْفَرِدَ بِالْخَبَرِ خَلَقَ كَثِيرٌ فِيمَا يَدَّعِيهِ سَبَبًا لِلْعِلْمِ ، فَتَأْمَلْهُ .

( و ) السَّامِعُ : مَا ( قِيلَ لَا ) تُقْبَلُ الزِّيَادَةُ ( إِذْ ) أَيِ : حِينَ ( لَا تُفِيدُ حُكْمًا ) بِخِلَافِ مَا إِذَا أَفَادَتْهُ فَتُقْبَلُ .

( و ) الثَّامِنُ : مَا ( قِيلَ خُذْ ) الزِّيَادَةَ وَاقْبَلْهَا ( مَا لَمْ تُغَيِّرْ نَظْمًا ) يَعْنِي : إِعْرَابًا ، فَلِإِنْ غَيَّرْتَهُ تَعَارَضًا .

قَالَ فِي « التَّدْرِيبِ »<sup>(٢)</sup> : حَكَاهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَالصَّفَّيْهِ الْهِنْدِيِّ عَنِ الْأَكْثَرِينَ ، كَأَن يَرُوي : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً » ، ثُمَّ : « فِي أَرْبَعِينَ نَصْفُ شَاةٍ » . وَزَيْدُ تَاسِعٍ : لَا تُقْبَلُ إِنْ غَيَّرْتَ الْإِعْرَابَ مُطْلَقًا .

وَعَاشِرٍ : تُقْبَلُ إِنْ كَانَ رَاوِيهَا حَافِظًا .

وَحَادِي عَشَرَ : تُقْبَلُ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(٣)</sup> : اشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة

(١) انظر : « قواطع الأدلة » ( ١ / ٣٩٩ ) ، و« البدر الطالع في حل جمع الجوامع » ( ٢ / ٦٩ ) .

(٢) انظر : « تدريب الراوي » ( ١ / ٣٩٥ ) ، و« النكت » لابن حجر ( ٢ / ٦٩٣ ) .

(٣) في « النكت » ( ٢ / ٦٩٠ ) .

- ٢١٤ - وابنُ الصَّلَاحِ قَالَ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ      إِنَّ خَالَفْتَ مَا لِلثَّقَاتِ فَهِيَ رَدٌّ  
٢١٥ - أَوْ لَا فَخُذْ تِلْكَ بِإِجْمَاعٍ وَضَحْ      أَوْ خَالَفَ الْإِطْلَاقَ فَاقْبَلْ فِي الْأَصَحِّ

مطلقاً من غير تفصيل ، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين المشترطين في الصحيح - أي : والحسن - أن لا يكون شاذاً ، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه .

قال : والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كيحيى القطان وأبناء مهدي وحنبل ومعين والمديني ، والبخاري وأبوي زرعة وحاتم ، والنسائي والدارقطني وغيرهم ، اعتبار الترجيح فيما يتعلّق بالزيادة المنافية ؛ بحيث يلزم من قبولها ردّ الرواية الأخرى ، ولا يُعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة .

( و ) قد تنبّه الحافظ أبو عمرو ( بن الصَّلَاح ) حيث ( قال ) ، وتبعه النووي قال المصنّف : ( وهو المُعْتَمَد ) في هذه المسألة : قد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ( إن خَالَفْتَ ) الزيادة ( ما للثَّقَاتِ ) بأن تقع مخالفةٌ منافية لما رواه ( فهي ) أي : الزيادة ( رَدٌّ ) أي : مردودة ، كما سبق في نوع الشاذ .

والثاني : ما أشار إليه بقوله : ( أو لا ) تخالف ما لهم ؛ بأن لا تقع مخالفةٌ فيها لما رواه الغير أصلاً ( فَخُذْ تِلْكَ ) الزيادة واقبلها ، كالحديث الذي تفرّد برواية جُمْلَتِهِ ثَقَّةٌ ، ولا تعرّض فيه لما رواه الغير بمخالفةٍ أصلاً ، وذلك ( بإِجْمَاعٍ وَضَحْ ) .

عبارة ابن الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : وقد ادّعى الخطيبُ فيه اتفاقَ العلماء عليه . قال في « التدريب »<sup>(٢)</sup> : أسنده إليه ليبراً من عهدته .

(١) في « علوم الحديث » ص ٨٥ .

(٢) « تدريب الراوي » ( ١ / ٣٩٨ ) .

والثالث : ما أشار إليه بقوله ( أَوْ خَالَفَ ) راوي الزيادة ( الإطلاق ) فقط ، وهو بين القسمين الأولين ، كزيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث ، ومثّل له بحديث حذيفة : « جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً » تفرد أبو مالك الأشجعي فقال : « وَتُرْبَتُهَا طَهُوراً »<sup>(١)</sup> وسائر الرواة لم يذكروا ذلك .

قال ابن الصّلاح<sup>(٢)</sup> : فهذا وما أشبهه يشبه القسم الأول - أي : المردود - من حيث إنّ ما رواه الجماعة عامٌّ ، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوصٌ ، وفي ذلك مغايرةٌ في الصفة ، ونوعٌ من المخالفة يختلف به الحكم ، ويشبه أيضاً القسم الثاني من حيث إنه لا منافاةً بينهما ، هذا كلامه ولم يُفصِح بحكم هذا القسم .

قال المصنّف : ( فاقْبَل ) الزيادة هنا ( في الأصَح ) وكذا صحّحه النووي ؛ لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ، ولا يرويه عن شيخه غيره .

قال المصنّف : ومن أمثلة هذا حديث الشيخين عن ابن مسعود : قال « سألتُ رسولَ الله ﷺ : أيُّ العمل أفضلُ ؟ قال : « الصَّلَاةُ لَوْ قَتَلَهَا »<sup>(٣)</sup> زاد الحسن بن مكرم ويندار في روايتهما : « في أولِ وقتِها » صحّحها الحاكم وابن حبان<sup>(٤)</sup> .

وحديث الشيخين عن أنس : « أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ »<sup>(٥)</sup> زاد سِمَاك بن عطية : « إلا الإقامة » ، صحّحها الحاكم وابن حبان<sup>(٦)</sup> .

(١) أخرجه مسلم ( ١١٦٥ ) ، وابن حبان ( ٦٤٠٠ ) ، وابن خزيمة ( ٢٦٤ ) .

(٢) في « علوم الحديث » ص ٨٧ .

(٣) أخرجه البخاري ( ٧٥٣٤ ) ، ومسلم ( ٢٥٢ ) .

(٤) الحاكم في « المستدرک » ( ١ / ١٨٨ ) ، وابن حبان ( ١٤٧٥ ، ١٤٧٩ ) .

(٥) أخرجه البخاري ( ٦٠٧ ) ، ومسلم ( ٨٣٨ ) .

(٦) الزيادة المذكورة ليست عند الحاكم ولا ابن حبان ، وإنما أخرجهما البخاري ( ٦٠٥ ) من طريق سَمَاك ، والحديث عند الحاكم ( ١ / ٣١٣ ) ، وابن حبان ( ١٦٧٦ ) بدون الزيادة من=

وحديث علي : « إِنَّ السَّهَّ وَكَاءٌ لِلْعَيْنِ »<sup>(١)</sup> زاد إبراهيم بن موسى : « فَمَنْ نَامَ فليَتَوَضَّأْ »<sup>(٢)</sup> . والله أعلم .



= غير طريق سِماك .

(١) أخرجه أحمد ( ١ / ١١١ ) ، والطبراني في « مسند الشاميين » ( ٦٥٦ ) من طريق علي بن بحر عن بقية ، بالزيادة المذكورة .

(٢) أخرجه الحاكم في « المعرفة » ص ١٩٧ .



## المُعَلّ

## المُعَلّ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الحادي والثلاثون .

وتعبيره به أجود من المَعْلَل بلامين ؛ لأن الأول مفعول « أعلّ » قياساً ، بخلاف الثاني فإنه مفعول « عْلَل » . قال المصنّف : وهو لغة بمعنى ألهاه بالشيء وشَعَلَه ، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم ، ووقع في عبارة جماعة من الحفاظ التعبير بـ « المعلول » . قيل : إنه لَحْن ؛ لأن اسم المفعول من أعلّى الرباعي لا يأتي على مفعول<sup>(١)</sup> .

(١) قال الشيخ أحمد شاکر : وهذا الفن من أدق فنون الحديث وأعوصها ، بل هو رأس علومه وأشرفها ، ولا يتمكن منه إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل ؛ كابن المديني وأحمد والبخاري ويعقوب بن شيبه وأبي حاتم وأبي زرعة والترمذي والدارقطني . وقد ألفت فيه كتب خاصة ، فمنها « كتاب العلل » في آخر « سنن الترمذي » ، وهو مختصر ، ومنها كتاب « العلل » لابن أبي حاتم ، وقد طبع في مصر في مجلدين ، وأكبرها وأنفعها كتاب الدارقطني ، وقد حكى المصنف في « التدريب » أن الحافظ ابن حجر ألف فيه كتاباً سماه « الزهر المطلول في الخبر المَعْلُول » ولم أره . ولو وجد لكان في رأيي جديراً بالنشر ؛ لأن الحافظ ابن حجر دقيق الملاحظة واسع الاطلاع ، ويظن أنه يجمع كل ما تكلم فيه المتقدمون من الأئمة في الأحاديث المعلولة . وتجد الكلام على علل الأحاديث مفرقاً في كتب كثيرة ، من أهمها « نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية » للحافظ الزيلعي ، و« التلخيص » و« فتح الباري » كلاهما للحافظ ابن حجر ، و« نيل الأوطار » للشوكاني ، و« المحلى » للإمام الحجة أبي محمد بن حزم الظاهري ، =

- ٢١٦ - وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ أَسْبَابُ خَفَتْ      تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ حِينَ وَفَتْ  
 ٢١٧ - مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرُهُ السَّلَامَةُ      فَلْيَخُذْ الْمُعَلُّ مَنْ قَدْ رَامَهُ  
 ٢١٨ - مَا رُئِيَ فِيهِ عِلَّةٌ تَقْدَحُ فِي      صِحَّتِهِ بَعْدَ سَلَامَةٍ تَقِي  
 ٢١٩ - يُذَرِّكُهَا الْحَافِظُ بِالتَّقَرُّدِ      وَالْخُلْفِ مَعَ قَرَائِنِ فَيَهْتَدِي

( وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ ) أي : علله ( أَسْبَابُ ) كالإرسال والاضطراب والإدراج وغيرها ( خَفَتْ ) وغمضت ( تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ ) أي : الحديث ( حِينَ وَفَتْ ) تلك الأسباب فيه ( مَعَ كَوْنِهِ ) أي : الحديث بحسب ( ظَاهِرُهُ السَّلَامَةُ ) منها .

فمعرفة علل الحديث من أجل علومه وأدقها وأشرفها ، وإنما يطَّلَعُ بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ، ومن ثَمَّ لم يتكَلَّم فيها إلا النزر ، كابن المديني وأحمدَ والبخاريَّ ويعقوبَ بن أبي شيبة وأبي حاتم [ وأبي زُرعة ] والدارقطني . قال ابنُ المهدي<sup>(١)</sup> : لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ الْحَدِيثِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عَشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي .

وإذا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ( فَلْيَخُذْ ) الحديث ( الْمُعَلُّ ) بالنصب مفعول مقدَّم عن فاعله ، وهو ( مَنْ قَدْ رَامَهُ ) أي : قصد حُدَّه بأنه :

( مَا ) أي : الحديث الذي ( رُئِيَ فِيهِ عِلَّةٌ تَقْدَحُ فِي . صِحَّتِهِ ) أي : الحديث ( بعد ) ظهور ( سَلَامَةٍ تَقِي ) فيه .

ولا ( يُذَرِّكُهَا ) إلا ( الْحَافِظُ ) المتقن . قال الحاكم<sup>(٢)</sup> : إنما يَعْلَلُ الْحَدِيثُ مَنْ أَوْجَهُ لَيْسَ لِلْجَرَحِ فِيهَا مَدْخَلٌ ، وَالْحُجَّةُ فِي التَّعْلِيلِ عِنْدَنَا بِالْحِفْظِ وَالْفَهْمِ

= وكتاب « تهذيب سنن أبي داود » للعلامة المحقق ابن قيم الجوزية .

(١) « معرفة علوم الحديث » ص ١٧٤ .

(٢) المصدر السابق .

٢٢٠ - لِلَّوْهَمِ بِالْإِزْسَالِ أَوْ بِالْوَقْفِ أَوْ تَدَاخُلِ بَيْنَ حَدِيثَيْنِ حَكْوًا

٢٢١ - بِحَيْثُ يَقْوَى مَا يَظُنُّ، فَقَضَى بِضَعْفِهِ أَوْ رَابِعَهُ فَأَعْرَضَا

والمعرفة لا غير ، فتُعرَف ( بالتفرد ) أي : تفرد الراوي له ( و ) بـ ( الخلف ) أي : مخالفة غيره له ( مع قرأين ) تنضم إلى ذلك .

( فيهِتَدِي ) الحافظ ( للوهم ) أي : الرواية على سبيل التوهم من الراوي ( بالإرسال ) في الموصول ( أو بالوقف ) في المرفوع ( أو ) بـ ( تدَاخُلِ بين حديثين ) أي : دخول حديث في حديث أو غير ذلك من كل ما ( حَكْوًا ) من الأشياء القادحة كالتدليس القادح ، والاضطراب .

( بَحِيْثٌ يَقْوَى ) ويغلب ( ما يَظُنُّ ) من ذلك ، ( فَقَضَى ) الحافظ حينئذٍ ( بَضْعِهِ ) أي : الحديث ( أو ) بحيث ( رَابِعَهُ ) أي : شككه ، وتردد فيه ( فأعرضا ) عنه وتوقف فيه ، وربما تقصّر عبارة المعلّل عن إقامة الحجّة على دعواه ، فربما قيل للعالم بعلة الحديث<sup>(١)</sup> : من أين قلت : إنّ هذا مُعلّل ؟ فسكت عن جوابه ، كالصّيرفي في نقد الديّار والدّرهم ، وكم من شخص لا يهتدي لذلك .

وسئل أبو زرعة الرازي<sup>(٢)</sup> : ما الحجّة في تعليلكم الحديث ؟ فقال : الحجّة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته ، ثم تقصد ابن وارة فتسأله عنه فيذكر علته ، ثم تقصد أبا حاتم فيعّله ، ثم تميّز كلامنا على ذلك الحديث ، فإن وجدت بيننا اختلافاً فاعلم أنّ كلاً ممّا تكلم على مُراده ، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم ، ففعل الرجل ذلك فاتفقت كلمتهم ، فقال : أشهد أنّ هذا العلم إلهام .

(١) ذكر ذلك السيوطي في « التدريب » ( ١ / ٤٠٩ ) عن ابن مهدي .

(٢) « معرفة علوم الحديث » ص ١٧٤ ، و « الجامع لأخلاق الراوي » للخطيب ( ٢ / ٢٥٦ ) .



٢٢٢ - وَالْوَجْهَ فِي إِذْرَاكِهَا جَمْعُ الطَّرِيقِ وَسَبْرُ أَخْوَالِ الرُّوَاةِ وَالْفِرْقِ

٢٢٣ - وَعَالِباً وَقُوعُهَا فِي السَّنَدِ وَكَحَدِيثِ «الْبَسْمَلَةِ» فِي «الْمُسْنَدِ»

( و ) قال الخطيب البغدادي<sup>(١)</sup> ما معناه : ( الْوَجْهَ فِي إِذْرَاكِهَا ) أي : علّة الحديث ( جَمْعُ الطَّرِيقِ ) أي : الأسانيد المشتملة على المتون ، واستقصاؤها من الجوامع والمسانيد والأجزاء ( وَسَبْرُ أَخْوَالِ الرُّوَاةِ وَالْفِرْقِ ) أي : تتبعها بأن ينظر في اختلافهم ، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط ، وروي عن علي بن المديني أنه قال : الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه<sup>(٢)</sup> .

( وغالباً وَقُوعُهَا ) أي : العلّة ( فِي السَّنَدِ ) كحديث موسى بن عقبة ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « مَنْ جَلَسَ مَجْلِساً فَكَثُرَ فِيهِ لَفْظُهُ فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ، غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ »<sup>(٣)</sup> .

فروي أَنَّ مسلماً سأل البخاريّ عنه فقال : هذا حديث مَلِيحٌ إلا أنه معلول ، حدثنا به موسى بن إسماعيل ، ثنا وهيب ، ثنا سهيل ، عن عون بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « كفارة المجلس . . . » إلى آخره . وفي رواية عن عون بن عبد الله : وهذا أولى ؛ لأنه لا يُذكر لموسى بن عُقبة سماعٌ من سهيل .

( و ) قد تقع العلّة في المتن قليلاً ( كحديث ) نفي ( الْبَسْمَلَةِ ) الذي انفرد به مسلمٌ ( فِي الْمُسْنَدِ ) يعني : في « صحيحه »<sup>(٤)</sup> من رواية الوليد بن مسلم . حدثنا الأوزاعي ، عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدّثه قال : « صَلَّيْتُ

(١) في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » ( ٢ / ٢١٢ ) .

(٢) انظر : « الجامع لأخلاق الراوي » ( ٢ / ٢١٢ ) ، و « تدريب الراوي » ( ١ / ٤١٢ ) .

(٣) أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » ( ٤ / ٢٨٩ ) ، والطبراني في « الأوسط »

( ٦٥٨٤ ) ، والبيهقي في « الشعب » ( ٦٢٨ ) ، والعقيلي في « الضعفاء » ( ٢ / ١٥٥ ) .

(٤) مسلم ( ٨٩٢ ) .

## ٢٢٤ - وَنَوَّعَ الْحَاكِمُ أَجْنَاسَ الْعِلَلِ لِعَشْرَةِ كُلِّ بِهَا يَأْتِي الْعِلَلِ

خلف النبي ﷺ وأبي بكرٍ وعمر وعثمان ، فكانوا يَسْتَفْتِحُونَ بـ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [ الفاتحة : ١ ] ، لا يذكرون : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ في أول قراءة ولا في آخرها .

فهذا الحديث مُعَلٌّ أَعْلَهُ الْأُئِمَّةُ كَالشَّافِعِيِّ وَالِدَارِقُطْنِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرِهِمْ بِوُجُوهِ ؛ أَوْضَحَهَا وَلَحَّصَهَا الْمَصْنُفُ فِي « التَّدْرِيبِ »<sup>(١)</sup> ، ثم قال : إِنَّ لِهَذَا الْحَدِيثِ تِسْعَ عِلَلٍ : الْمَخَالَفَةُ مِنَ الْحُقَاطِ وَالْأَكْثَرِينَ ، وَالانْقِطَاعُ ، وَتَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ ، وَالكِتَابَةُ ، وَجَهَالَةُ الْكَاتِبِ ، وَالاضْطِرَابُ فِي لَفْظِهِ ، وَالْإِدْرَاجُ ، وَثُبُوتُ مَا يَخَالِفُهُ عَنْ صَحَابِيَّتِهِ ، وَمُخَالَفَتُهُ لِمَا رَوَاهُ عَدَدُ التَّوَاتُرِ .

قال الحافظ العراقي<sup>(٢)</sup> : وَقَوْلُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ : « إِنَّ الْأُئِمَّةَ اتَّفَقُوا عَلَى صِحَّةِ حَدِيثِ أَنَسِ الْمَذْكُورِ » فِيهِ نَظَرٌ ، فَهَذَا الشَّافِعِيُّ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ لَا يَقُولُونَ بِصِحَّتِهِ ، أَفَلَا يَقْدَحُ كَلَامُ هَذِهِ فِي الْإِتِّفَاقِ الَّذِي ادَّعَاهُ ؟!

ثم قال المصنّف :

( وَنَوَّعَ الْحَاكِمُ ) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ « عُلُومُ الْحَدِيثِ »<sup>(٣)</sup> ( أَجْنَاسَ الْعِلَلِ ) أَيِ : عِلَلِ الْحَدِيثِ ( لِعَشْرَةِ ) جَعَلَهَا أَمْثَلَةً لِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ ( كُلٌّ ) أَيِ : كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْعَشْرَةِ ( بِهَا يَأْتِي الْعِلَلِ ) أَيِ : الْقَدْحُ فِي الصُّحَّةِ .

ثم إنَّ الناظم لم يذكر هنا تفصيل ذلك فنظمته في أربعة عشر بيتاً ، أحببتُ أنْ أُلْحَقَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَشْرُوحَةً مُمَثَّلَةً تَتِمِّمُ لِلْفَائِدَةِ ، فَأَقُولُ بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ ، وَأَرْجُو مِنْهُ الْقَبُولَ :

(١) « تَدْرِيبُ الرَّائِي » ( ١ / ٤١٤ ) .

(٢) فِي « التَّقْيِيدِ وَالِإِيضَاحِ » ص ١١٩ ، وَ« شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ » ص ١١٨ .

(٣) « مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ » ص ١٧٤ .

[أُولَٰهَآ : مَا ظَاهِرُ الْإِسْنَادِ لَهُ      صِحَّتُهُ وَبَاطِنُهَا مِنْهُ نَقَلَهُ  
لَمْ يُعْرِفِ السَّمَاعُ مِمَّنْ قَدْ رَوَى      ثُمَّ الَّذِي أَرْسَلَ مَنْ حِفْظًا حَوَى  
وَهُوَ صَحِيحٌ مُسْنَدٌ فِي الظَّاهِرِ      ثَالِثُهَا : مَرْوِيٌّ صَحْبٍ فَخُبْرٍ  
إِنْ كَانَ هَذَا عَنْ سِوَاهُ يُؤْتَرُ      يَخْلَفُ بُلْدَانِ الرُّوَاةِ يُذَكَّرُ

( أُولَٰهَآ ) أي : العشرة ( ما ) أي : الحديث الذي ( ظاهرُ الإسناد له .  
صِحَّتُهُ ) باستيفائه لشروطها في الظاهر ( و ) لكن ( باطناً ) أي : ( مَنْ نَقَلَهُ . لم  
يُعْرِفِ ) بالبناء للمفعول ( السَّمَاعُ ) أي : سماعه ( مِمَّنْ قد رَوَى ) ذلك الحديث .

مثاله : ما تقدّم في حديث كَفَّارَةِ المجلس ، وهو خفيٌّ جداً حتى على الإمام  
مسلم إلى أن بيّنه البخاريُّ له ، ولذا قال مسلم له : لا يُغَضُّكَ إِلَّا حَاسِدٌ ، وأشهدُ  
أن ليس في الدنيا مثلك .

( ثُمَّ ) ثانيها : هو الحديث ( الذي أَرْسَلَ ) هـ ( مَنْ حِفْظًا حَوَى ) بأن يكون  
مرسلاً من وجه ، رواه الثقاتُ الحُفَاطُ .

( وهو ) بإسكان الهاء : أي : ذلك الحديث ( صَحِيحٌ مُسْنَدٌ ) من وجه آخر ،  
لكن ( في الظَّاهِرِ ) فقط .

مثاله : حديث قُبَيْصَةَ بن عُقْبَةَ ، عن سُفْيَانَ ، عن خَالِدِ الْحَذَاءِ وعاصم ، عن  
أبي قلابَةَ ، عن أنس رضي الله تعالى عنه مرفوعاً : « أَرْحَمُ أُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ وَأَشَدُّهُمْ  
فِي اللَّهِ عُمَرُ » الحديث<sup>(١)</sup> ، قال الحاكم : فلو صحَّ إسنادهُ لأُخْرِجَ فِي الصَّحِيحِ ، إنما  
روى خَالِدُ الْحَذَاءِ عن أبي قلابَةَ مرسلاً .

( و ) ثَالِثُهَا ( أي : العشرة ) مَرْوِيٌّ صَحْبٍ ( معيّن ، بأن يكون الحديث محفوظاً  
( فَخُبْرٍ ) بـ ( أَنْ كَانَ هَذَا ) الحديث ( عَنْ سِوَاهُ ) أي : غير ذلك الصَّحْبِ ( يُؤْتَرُ )

(١) وأخرجه الترمذي ( ٣٧٩١ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ٨٢٨٧ ) ، وابن ماجه ( ١٥٤ ) ،

وابن حبان ( ٧١٣١ ) من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء به .

وَرَابِعٌ : مَا كَانَ مَحْفُوظًا عَنْ صَحَابَةِ وَوَاهِمٍ مَنْ يَقْتَنِي بِمَا اقْتَضَى الصَّحَّةَ مَعَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ عُزْفًا جِهَةً فِيمَا انْجَلَى

أي : يروى ( بِخُلْف ) بضم الخاء وإسكان اللام ، أي : اختلاف ( بِلُذَانِ الرُّوَاةِ ) له ( يُذَكَّر ) كالمدينة والكوفة .

مثاله : حديث موسى بن عُقبة ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بُردة ، عن أبيه مرفوعاً : « إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِثَّةَ مَرَّةٍ »<sup>(١)</sup> . قال الحاكم : هذا إسنادٌ لا يَنْتَظَرُ فيه حديثيٌّ إلا ظنُّ أنه من شرط « الصحيحين » ، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زَلَقُوا ، وإنما الحديثُ محفوظٌ من رواية أبي بُردة عن الأغرِّ المُرَنيِّ .

( ورابعٌ ) أي : رابع العشرة ( ما ) أي : الحديث الذي ( كان مَحْفُوظًا عَنْ ) بكسر النون مُشَبَّعَةً ( صَحَابَةٍ ) مُعَيَّنِينَ ( وَوَاهِمٍ مَنْ يَقْتَنِي ) أي : يرويه عنهم من التابعين في التصريح ( بما اقْتَضَى الصَّحَّةُ )<sup>(٢)</sup> أي : صحَّة ذلك الحديث ( مع ) يسكون العين ( أَنَّهُ ) بحذف صِلَةِ الهاء للوزن ( لَا . يَكُونُ عُزْفًا ) أي : معروفاً ( جِهَةً ) أي : من جهته ( فيما انْجَلَى ) وتحقَّق في نفس الأمر .

مثاله : حديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه « أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور » قال الحاكم : أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في « الوجدان » وهو معلولٌ ؛ أبو عثمان<sup>(٣)</sup> لم يسمع من النبي ﷺ ، ولا رآه ، وعثمانٌ إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه ، وإنما هو عثمان بن أبي سليمان<sup>(٤)</sup> .

(١) وأخرجه مسلم ( ٦٨٥٨ ) ، من طريق ثابت البناني عن أبي بردة به .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب : الصحبة .

(٣) كذا في الأصل و « التدريب » ، وفي « المعرفة » ص ١٧٤ : أبو سليمان .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » ( ٢٦٩٣ ) من طريق عثمان بن أبي سليمان ، وهو في « الصحيحين » من طرق أخرى .

خَامِسُهَا: مُعْتَمَنٌ وَقَدْ سَقَطَ      رَاوٍ بِالْإِتِّصَاحِ لِلَّذِي انْضَبَطَ  
 سَادِسُهَا: اخْتِلَافٌ نَحْوِ السَّنَدِ      لِرَجُلٍ مُقَابِلِ ذُو الْعَمَدِ  
 ثَمَّ اخْتِلَافٌ شَيْخِهِ عَلَيْهِ      اسْمًا كَذَا تَجْهِيلُهُ لَدَيْهِ

( خامِسُهَا ) أي : العشرة حديثٌ ( مُعْتَمَنٌ ) بأن يرويه الراوي بالعننة ( و )  
 الحال أنه ( قد سَقَطَ ) من سَنَدِهِ ( راوٍ ) واحد فأكثر ( بالاتِّصَاحِ للذي انْضَبَطَ ) بأن  
 دَلَّ سَقُوطُهُ طريقٌ أخرى محفوظةٌ .

مثالُه : حديث يونس عن ابن شهاب عن عليّ بن الحسين عن رجال من  
 الأنصار : « أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذاتَ ليلةٍ فَرُمِيَ بَنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ »  
 الحديث<sup>(١)</sup> . قال الحاكم : وعَلَّتْهُ أَنَّ يونس - مع جلالته - قَصَرَ بِهِ ، وإنما هو عن  
 ابن عباس حَدَّثَنِي رَجُلٌ ، هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ وَشُعَيْبٌ وَصَالِحٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُمْ  
 عن الزهري .

( سَادِسُهَا ) أي : العشرة ( اخْتِلَافٌ نَحْوِ السَّنَدِ . لِرَجُلٍ ) أي : عن راوٍ ،  
 ( و ) مُقَابِلِ ( له ) ( ذُو الْعَمَدِ ) بفتحيتين ، بأن اختلفَ على ذلك الرجل بالإسناد وغيره ،  
 ويكون المحفوظُ عنه ما قابل الإسناد .

مثالُه : حديث علي بن الحسين بن واقد ، عن أبيه ، عن عبد الله بن بُريدة ،  
 عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال : قلتُ : يا رسولَ الله مالَكَ  
 أَفْصَحُنَا ؟ الحديث<sup>(٢)</sup> . قال الحاكم : وعَلَّتْهُ ما أسند عن عليّ بن خَشرم ، حَدَّثَنَا  
 عليّ بن الحسين بن واقد ، بَلَّغْنِي أَنَّ عمر رضي الله تعالى عنه ... فَذَكَرَهُ .

( ثَم ) سابعها : ( اخْتِلَافٌ شَيْخِهِ عَلَيْهِ ) أي : الراوي ( اسْمًا ) بأن اختلف

(١) وأخرجه مسلم ( ٥٨١٩ ) ، من طريق صالح عن الزهري ، والترمذي ( ٣٢٢٤ ) من طريق  
 معمر عن الزهري ، وابن حبان ( ٦١٢٩ ) من طريق الأوزاعي عن الزهري .

(٢) الحاكم في « المعرفة » ص ١٧٤ .

يَلِيهِ أَنْ يَكُونَ مَنْ رَوَى سَمِعَ عَنْ الَّذِي أَذْرَكَ لَكِنْ مَا سَمِعَ

عليه في تسمية شيخه ، و( كذا تَجْهِيْلُهُ ) أي : الشيخ ( لَدَيْهِ ) أي : الراوي .

مثاله : حديث الزهري عن سفيان الثوري<sup>(١)</sup> عن حجاج بن قُرَافِصَةَ ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً : « الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ ، وَالْفَاجِرُ خَبٌّ لَثِيمٌ »<sup>(٢)</sup> . قال الحاكم : وعَلَّتْهُ مَا أَسَدَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ كَثِيرٍ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ، عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ رَجُلٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ... فَذَكَرَهُ .

( يَلِيهِ ) الثامن : وهو ( أَنْ يَكُونَ مَنْ رَوَى ) الحديث قد ( سَمِعَ . عَنْ ) الشيخ ( الَّذِي أَذْرَكَ ) ( لَكِنْ ) ذَلِكَ الراوي ( مَا ) نَافِيَةٌ ( سَمِعَ ) بِأَنْ لَمْ يَسْمَعْ

(١) قال الشيخ أحمد شاكر : قول السيوطي في « التدريب » في هذه العلة السابعة « كحديث الزهري عن سفيان الثوري » خطأ غريب من مثله ، فإن الزهري أقدم جداً من الثوري ، ولم يذكر أحد أنه روى عنه ، والصواب : « كحديث أبي شهاب عن سفيان الثوري » ، وأبو شهاب هو الحنَّاط - بالنون - واسمه : « عبد ربه بن نافع الكناني » ، والحديث عنه في « المستدرک » للحاكم ( ١ / ٤٣ ) فاشتبه الاسم على السيوطي وظنه : « ابن شهاب » ، فنقله بالمعنى وجعله « الزهري » وهذا من مدهشات غلط العلماء الكبار ، رحمهم الله ورضي عنهم .

ثم إن هذه العلة التي أعل بها الحاكم هذا الحديث غير جيدة ، بل غير صحيحة ؛ لأن أبا شهاب الحنَّاط لم ينفرد عن الثوري بتسمية « يحيى بن أبي كثير » ، فقد تابعه عليه عيسى بن يونس ويحيى بن الضريس ، فروياه عن الثوري عن حجاج عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً ، وله أيضاً شاهد . وإن شئت فسّمه متابعة قاصرة ، فرواه عبد الرزاق عن بشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير بإسناده ، فانتقض تعليل الحديث بغلط أبي شهاب الحنَّاط ، وانظر أسانيده في « المستدرک » وبالله التوفيق . اهـ .

(٢) وأخرجه أبو داود ( ٤٧٩٠ ) ، وأحمد ( ٢ / ٣٩٤ ) من طريق أبي أحمد عن سفيان عن الحجاج عن رجل عن أبي سلمة .

عَنْهُ الْأَحَادِيثَ الَّتِي قَدْ عُيِّنَتْ      فَإِنْ بِلَا وَسْطٍ فَعِلَّةٌ وَقَتْ  
تَاسِعُهَا: كَوْنُ الْحَدِيثِ قَدْ عُرِفَ      طَرِيقُهُ فَوَاحِدٌ مِمَّنْ أَلِفَ  
رَوَى حَدِيثًا مِنْ سِوَى طَرِيقِ      قَدْ وَهَمَ الْبَانِي عَلَى الطَّرِيقِ  
ثُمَّ مَا رَفَعًا وَوَقَفًا عَاشِرُ      وَبَقِيَ هُنَاكَ مَا لَا نَذْكُرُ

( عنه ) أي : عن شيخه ( الأحاديث التي قد عُيِّنَتْ . فَإِنْ ) رواها عنه ( بلا وَسْطٍ )  
أي : بغير واسطة بينهما ( فَعِلَّةٌ وَقَتْ ) أنه لم يسمعها منه .

مثاله : حديث يحيى بن أبي كثير عن أنس رضي الله تعالى عنه : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
كَانَ إِذَا أَفْطَرَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتٍ قَالَ : أَفْطَرْتُ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ » الحديث<sup>(١)</sup> . قال  
الحاكم : فيحيى رأى أنساً رضي الله تعالى عنه ، فظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه  
هذا الحديث ، ثم أسند عن يحيى . قال : حَدَّثْتُ عَنْ أَنَسٍ . . . فذكره .

( تاسعها ) أي : العشرة ( كَوْنُ الْحَدِيثِ قَدْ عُرِفَ . طَرِيقُهُ ) أي : إسناده  
( فَوَاحِدٌ مِمَّنْ ) قد ( أَلِفَ ) بالبناء للمفعول ، أي : أَحَدُ رِجَالِ ذَلِكَ الطَّرِيقِ ( رَوَى  
حَدِيثًا مِنْ سِوَى ) أي : غير ( طَرِيقِ ) معهود بينهم ( قَدْ وَهَمَ الْبَانِي عَلَى الطَّرِيقِ )  
أي : وقع مَنْ رواه من تلك الطريق - بناء عن الجادة - في الوهم .

مثاله : حديث المنذر بن عبد الله الحزامي ، عن عبد العزيز بن الماجشون ،  
عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : كَانَ  
إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ » الحديث . قال الحاكم<sup>(٢)</sup> : أَخَذَ فِيهِ  
الْمَنْذَرُ طَرِيقَ الْجَادَّةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ : ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ ، عَنْ  
الْأَعْرَجِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ .

( ثُمَّ مَا ) أي : الحديث الذي كان ( رَفَعًا ) أي : مرفوعاً من وجه ( وَوَقَفًا )  
أي : موقوفاً من وجه آخر .

(١) وأخرجه أحمد ( ٣ / ١١٨ ) ، والدارمي ( ١٧٧٢ ) ، وأبو يعلى ( ٤٣١٩ ) .

(٢) « معرفة علوم الحديث » ص ١٧٤ .

٢٢٥ - وَمِنْهُ مَا لَيْسَ بِقَادِحٍ كَأَنَّ يُبَدِّلَ عَذْلًا بِمُسَاوٍ حَيْثُ عَنْ

(عاشِرُ) أي : عاشر الأجناس ، وهو آخر ما ذكره الحاكم أبو عبد الله ، مثاله : حديث أبي قروة يزيد بن محمد ، ثنا أبي ، عن أبيه ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر رضي الله تعالى عنه مرفوعاً : « مَنْ صَلَّى فِي صَلَاتِهِ يُعِيدُ الصَّلَاةَ وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ » . قال الحاكم <sup>(١)</sup> : وعَلَّتْهُ مَا أَسْنَدَ وَكَيْعٌ ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، قال : سئل جابرٌ . . . فذكره .

ثم قال الحاكم : ( وَبَقِيَتْ هُنَاكَ مَا لَا نَذْكُرُ ) ها من الأجناس ، وإنما جعلنا هذه مثالا لأحاديث كثيرة ، ثم إنَّ ما ذكره - كما أفاده المصنّف - قد شمله القسمان المتقدمان : أعني ما في المتن وما في السند ، وهو الأكثر الأغلب كما سبق ، وها هنا انتهى شرح ما ألحقته .

قال المصنّف : ( وَمِنْهُ مَا ) يقدح في صحتهما معاً ، كما في التعليل بالإرسال والوقف ، وما يقدح في صحّة الإسناد فقط ، و ( لَيْسَ بِقَادِحٍ ) في صحة المتن ( كَأَنَّ يُبَدِّلَ عَذْلًا ) في السند ( بِمُسَاوٍ ) له في العدالة ( حَيْثُ عَنْ ) أي : ظهر .

ومثله ابن الصّلاح <sup>(٢)</sup> بما رواه يعلى بن عبيد ، وهو ثقة من رجال الصحيح ، عن سفيان الثوري ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : « الْبَيْعَانُ بِالْخِيَارِ » الحديث <sup>(٣)</sup> . قال : فهذا إسناد متّصل <sup>(٤)</sup> بنقل العدل عن العدل ، وهو معلّل غير صحيح ، والمتن على كلّ حال صحيح ، والعلّة في قوله : عن عمرو بن دينار ، إنما هو عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه ، أي : كابن ذُكَيْنٍ وَمَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ

(١) المصدر السابق .

(٢) « علوم الحديث » ص ٩١ .

(٣) أخرجه الخليلي في « الإرشاد » ( ١ / ٣٤١ ) .

(٤) في الأصل : فهذا الإسناد بنقل .



- ٢٢٦ - وَرُبَّمَا يُعَلِّ بِالْجَلِيِّ كَالْقَطْعِ لِلْمُتَّصِلِ الْقَوِيِّ  
 ٢٢٧ - وَالْفِسْقِ وَالْكَذِبِ وَنَوْعِ الْجَزْحِ وَرُبَّمَا قِيلَتْ لِغَيْرِ الْقَدْحِ  
 ٢٢٨ - كَوْضُلٍ ثَبِتَ فَعَلَى هَذَا رَأَوْا صَحَّ مُعَلٌّ وَهُوَ فِي الشَّاذِّ حَكْوَا

ومحمد بن يوسف الفريابي وغيرهم ، فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله إلى عمرو ، وكلاهما ثقة .

( ورُبَّمَا ) يطلق اسم العلة على غير ما ذكر من باقي الأسباب القادحة في الحديث ، المخترجة له من الصحة إلى الضعف ، المانعة من العمل على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل ، فقد ( يُعَلِّ<sup>(١)</sup> بالجلي ) من القوادح ( كالقطع للمتصل القوي ) أي : التعليل بالانقطاع أو الإرسال في الحديث الموصّل .

( و ) كـ ( الفسق والكذب ) أي : فسق الراوي أو كذبه ( و ) نحو ذلك من كل ( نوع ) من أنواع ( الجرح )<sup>(٢)</sup> كغفلة الراوي ، وسوء حفظه ، وذلك موجود ووجود كثرة في كتب العلل .

( وَرُبَّمَا قِيلَتْ ) أي : أطلقت العلة على مخالفة ( لغير القدح ) في صحة الحديث ( كـ ) لإرسال ( وَضُلُ ثَبِتَ ) أي : ما وصله الثقة الضابط ، وهذا منقول عن أبي يعلى الخليلي<sup>(٣)</sup> .

( فَعَلَى هَذَا ) القول ( رَأَوْا ) من أقسام الصحيح ما هو حديث ( صَحَّ مُعَلٌّ ) كقول مالك بن أنس الإمام بلغني عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال : « للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق » فإنه أورده في

(١) في (ش) : أُعِلَّ .

(٢) في (ش) : جَزَح .

(٣) في « الإرشاد » ( ١ / ١٦٢ ) .

## ٢٢٩ - والنَّسخَ قَدْ أَدْرَجَهُ فِي «الْعِلَلِ» التِّرْمِذِيُّ وَخُصَّه بِالْعَمَلِ

«الموطأ» معضلاً<sup>(١)</sup>، ورواه عنه إبراهيم بن طهمان<sup>(٢)</sup> والنعمان بن عبد السلام موصولاً<sup>(٣)</sup>؛ أي: عن محمد بن عجلان، عن بكير، عن عجلان، عن أبي هريرة.

قال - أعني: الخليلي<sup>(٤)</sup> - : فقد صار الحديث بتبيين الإسناد صحيحاً يعتمد عليه. قيل: وذلك عكس المعلل، فإنه ما ظاهره السلامة، فأُطْلِعَ فيه بعد الفحص على قاذح، وهذا كان ظاهره الإعلال بالإعصال، فلما قُشِّرَ تَبَيَّنَ وصله.

(وهو) أي: هذا الرأي مثل ما (في) نوع (الشَّاذِ) السابق (حَكَّوْا) إذ قالوا: ثَمَّةٌ من الصحيح ما هو صحيح شاذٌّ، كحديث: النهي عن بيع الولاء وهَبَّتِهِ<sup>(٥)</sup>، وحديث النيات<sup>(٦)</sup>، وغيرهما من أفراد الصحيح.

(والنَّسخَ قَدْ أَدْرَجَهُ فِي) أقسام (الْعِلَلِ) الحافظ المتقن أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (التِّرْمِذِيُّ) فإنه سَمَّى النَّسخَ عِلَّةً من علل الحديث (و) لكن (خُصَّه) أي: خَصَّ أيُّهَا المحدثُ كلام الترمذي هذا (بالْعَمَلِ) فقد قال الحافظ أبو الفضل العراقي<sup>(٧)</sup>: إِنْ أَرَادَ الترمذي رحمة الله تعالى بذلك أنه - أي: النسخ - عِلَّةٌ فِي العمل بالحديث فصحيحٌ، أو فِي صَحَّتِهِ فلا؛ لِأَنَّ فِي «الصحيح» أحاديثَ كثيرةً منسوخةً.

(١) مالك في «الموطأ» كتاب الاستئذان (٢ / ٩٨٠).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤ / ٢٨٤)، والحاكم في «المعرفة» ص ٨٠.

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٦٨٦)، وانظر المصدرين السابقين.

(٤) في «الإرشاد» (١ / ١٦٢ - ١٦٤).

(٥) أخرجه البخاري (٦٧٥٦)، ومسلم (٣٧٨٨)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (٤٩٢٧)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٧) «شرح الألفية» ص ١٢٠.

هَذَا وَقَدْ أُلِّفَ فِي الْعِلَلِ مَصْنُوعَاتٌ ، أَجْلُّهَا كِتَابُ الْحَافِظِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ ،  
وَالْحَافِظِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَالْخَلَّالِ ، وَأَجْمَعُهَا كِتَابُ الْحَافِظِ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيِّ ،  
وَالْحَافِظِ أَبِي الْفَضْلِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ « الزَّهْرُ الْمَطْلُوعُ فِي الْخَبَرِ الْمَعْلُوعِ » ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



## المُضْطَرِبُ

٢٣٠ - مَا اخْتَلَفَتْ وَجُوهُهُ حَيْثُ وَرَدَ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ فَوْقَ مَثْنٍ أَوْ سَنَدٍ

## المُضْطَرِبُ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الثاني والثلاثون .

فـ ( ما ) أي : الحديث الذي ( اخْتَلَفَتْ وَجُوهُهُ ) بأن يُروى على وجوهٍ مختلفةٍ متقاومة<sup>(١)</sup> ( حَيْثُ وَرَدَ ) أي : الاختلاف ( من ) راوٍ ( واحدٍ أو فوق ) أي : فوق الواحد اثنين مرتين أو أكثر ، سواء كان ( مَثْنًا ) فقط ( أو سَنَدٌ ) بالوقف على لغة ربعية ، أي : أو سنداً فقط ، وهو الأكثر الأغلب ، أو متناً وسنداً معاً ، كما في « التقريب »<sup>(٢)</sup> .

قال في « النزّهة »<sup>(٣)</sup> : لكن قلّ أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة إلى الاختلاف في المتن دون الإسناد .

قال بعضهم : يعني أنّ المحدثين لا يسمّون الحديث مضطرباً غالباً إلا فيما إذا وقع الاضطراب في السند ، وأما لو كان الاضطراب في المتن ؛ فذلك وظيفة

(١) كذا في الأصل ، وفي « المنهل الروي » لابن جماعة ص ٥٢ ، وعبارة ابن الصلاح في « علوم الحديث » ص ٩٣ : « متساوية » ، وعبارة « التدريب » ( ١ / ٤٢٨ ) : « متقاربة » .

(٢) انظر : « التدريب » شرح « التقريب » ( ١ / ٤٢٨ ) .

(٣) « نزّهة النظر » ص ٩٦ .

### ٢٣١ - وَلَا مُرَجِّحٌ هُوَ الْمُضْطَرَبُ وَهُوَ لِتَضْعِيفِ الْحَدِيثِ مُوجِبٌ

المجتهدين لا المحدثين ؛ لأنَّ وظيفتهم السند . فليتأمل .

( و ) الحال أنه ( لا مُرَجِّح ) لإحدى الروايتين على الرواية الأخرى ، إذ لا اضطراب مع وجود المرجح كما سيأتي التصريح به ، ولا يمكن الجمع بينهما كما صرَّح به غيره ( هو ) الحديث ( الْمُضْطَرَب ) بكسر الراء : أي : المسمَّى به ( وهو ) أي : الاضطراب ( لِتَضْعِيفِ الْحَدِيثِ ) فلا يُعمل به ( مُوجِبٌ ) بكسر الجيم ، لإشعار ذلك بعدم الضبط من رواته ؛ الذي هو شرطٌ في الصَّحة والحسن .

مثاله في المتن : حديث البسمة المار<sup>(١)</sup> ، فقد قال الحافظ ابنُ عبد البر<sup>(٢)</sup> : اختلف في ألفاظ هذا الحديث اختلافاً كثيراً متدافعا مضطرباً ، منهم من يقول : صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وأبي بكر وعمر ، ومنهم من يذكر عثمان ، ومنهم من يقتصر على أبي بكر وعمر وعثمان ، ومنهم من لا يذكر « فكانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم » ، ومنهم من قال : فكانوا لا يجهرون بـ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ، ومنهم من قال : فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله ربَّ العالمين ، ومنهم من قال : فكانوا يقرؤون ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . قال : وهذا اضطراب لا يقوم معه حجة لأحد .

ومثاله في السَّند : حديث أبي بكر « يا رسول الله أراك شَبَتَ » ، قال : شَيَّبَتْنِي هُوْدٌ وَأَخَوَاتُهَا<sup>(٣)</sup> قال الدارقطني<sup>(٤)</sup> : هذا مضطرب ؛ فإنه لم يُرو إلا من طريق أبي إسحاق ، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه ، فمنهم من رواه عنه

(١) أخرجه مسلم ( ٨٩٢ ) .

(٢) في « الاستذكار » ( ١ / ٤٣٦ ) .

(٣) أخرجه الترمذي ( ٣٢٩٧ ) .

(٤) في « العلل » ( ١ / ١٩٣ ) .

٢٣٢ - إِلَّا إِذَا مَا اخْتَلَفُوا فِي اسْمٍ أَوْ أَبٍ لثَقَّةٍ فَهُوَ صَحِيحٌ مُضْطَرَبٌ

٢٣٣ - الرَّزْكَشِيُّ: الْقَلْبُ وَالشُّدُودُ عَنْ الْإِضْطِرَابِ فِي الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ

مرسلاً ، ومنهم مَنْ رواه موصولاً ، ومنهم مَنْ جعله مِنْ مسند أبي بكر ، ومنهم مَنْ جعله مِنْ مسند سعد ، ومنهم مَنْ جعله مِنْ مسند عائشة وغير ذلك .

[ قال الحافظ ابن حجر <sup>(١)</sup> : ورواته ثقاتٌ لا يمكن ترجيحُ بعضهم على بعض ، والجمعُ متعذرٌ . نعم يُستثنى مَنْ ضَعَّفَ الحديث بالاضطراب ما ذكره بقوله :

( إِلَّا إِذَا مَا اخْتَلَفُوا ) أي : الرواة ( في اسمٍ أو أَب . لثقة ) أو نسبته أو نحو ذلك ، بأن يقع الاختلاف في اسم الرجل مثلاً ، ويكون ثقة ( ف ) يحكم ( هو ) أي : حديثه بأنه ( صَحِيحٌ ) ولا يضرُّ الاختلاف فيما ذكر مع تسميته بأنه ( مُضْطَرَبٌ ) .

وفي « الصحيحين » أحاديث كثيرة بهذه المثابة ، وكذا جزمَ بذلك بدرُ الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر ( الرزْكَشِي ) فإنه قال في « مختصره » : ( القلب ) متناً وسنداً ( والشُّدُودُ ) كذلك قد ( عَنْ ) أي : ظهر ، ودخل كلُّ منهما ( و ) كذا ( الاضطرابُ في ) قسَمي ( الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ ) فقولهم : إِنَّ الاضطراب موجب لضعف الحديث إنما هو في الأكثر الأغلب .

ثم بيَّن مفهوم قوله « ولا مرجح » فقال :

(١) ما بين المعقوفين ليس في « التدريب » ، والكلام فيه كله للدارقطني . ثم كلام السيوطي هذا لخصه من كلام ابن حجر في « النكت » وليس فيه أن الدارقطني وصف الحديث بالاضطراب ، ولا أنه ذهب إلى أن هذا الجمع متعذر ، أو أن الترجيح غير ممكن ، وإنما ذلك مما فهمه السيوطي من كلام الحافظ ، والله أعلم . انظر : « التدريب » ( ١ / ٤٣٥ ) ، و « النكت » ( ٢ / ٧٧٤ ) .

٢٣٤ - وَلَيْسَ مِنْهُ حَيْثُ بَعْضُهَا رَجَحَ بَلْ نُكْرُ ضِدُّ أَوْ شُدُودُهُ وَضَحَ

( وليس منه ) أي : المضطرب ( حيث بعضها ) أي : الوجوه ( رَجَحَ ) على بعض ، فإذا رَجَحْتَ إحدى الروايتين أو الروايات بحفظ راويها مثلاً ، أو كثرة صحبة المروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح فالحكم للراجحة ، ولا يكون الحديث مضطرباً لا الراجح كما هو ظاهر ولا المرجوح كما قال : ( بل نُكْرُ ضِدُّ أَوْ شُدُودُهُ ) أي : الضد ( وَضَحَ ) ممّا تقدّم ، فيسمّى المرجوح بالمنكر أو الشاذ ، وكذا إن أمكن الجمع بحيث يمكن أن يكون المتكلم معبراً باللفظين فأكثر عن معنى واحد ، أو يحمل كلياً منهما على حالة لا تنافي الأخرى ، فلا يكون الحديث مضطرباً .

فالأول : كحديث الواهة نفسها ، قد اختلف في اللفظة الواقعة منه ﷺ ، ففي رواية « زَوَّجْتُكُمَا »<sup>(١)</sup> ، وفي أخرى « زَوَّجْنَاكُمَا »<sup>(٢)</sup> ، وفي أخرى « أَمَلَكْنَاكُمَا »<sup>(٣)</sup> ، وفي أخرى « مَلَكْنَاكُمَا »<sup>(٤)</sup> ، فهذا الحديث صحيح ثابت ، وتأويل هذه الألفاظ سهل ، فإنها راجعة إلى معنى واحد .

والثاني : كحديث الترمذي : « إِنَّ فِي الْمَالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ »<sup>(٥)</sup> مع حديث ابن ماجه : « لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ »<sup>(٦)</sup> فالحق المثبت في الأول هو المستحب ، والمنفي في الثاني هو الواجب ، على أنهما ضعيفان من قبل ضعف راويه شريك .

(١) أخرجه البخاري ( ٥٠٢٩ ) ، ومسلم ( ٣٤٨٨ ) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري ( ٢٣١٠ ) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه .

(٣) أخرجه البخاري ( ٥١٢١ ) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه .

(٤) أخرجه البخاري ( ٥٠٣٠ ) ، ومسلم ( ٣٤٨٧ ) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه .

(٥) الترمذي ( ٦٦٠ ) ، من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها .

(٦) ابن ماجه ( ١٧٨٩ ) ، من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها .

وقد صَنَّفَ الحافظ ابن حجر في المضطرب كتاب «المقرب»<sup>(١)</sup> فانظروا ،  
والله سبحانه وتعالى أعلم .




---

(١) «المقرب في بيان المضطرب» ، قال المتبولي في مقدمة شرحه على «الجامع الصغير» :  
أفاد وأجاد ، وقد التقطه من كتاب «العلل» للدارقطني . ( ش ) .





## المَقْلُوبُ

٢٣٥ - الْقَلْبُ فِي الْمَثْنِ وَفِي الْإِسْنَادِ قَرَّ إِذَا بِإِنْدَالِ الَّذِي بِهِ اشْتَهَرَ

## المَقْلُوبُ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الثالث والثلاثون .

( الْقَلْبُ ) بتقديم وتأخير قد يقع ( في المَثْنِ ) قليلاً ، كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله تحت ظلِّ عَرْشِهِ ، ففيه : « رجلٌ تصدَّقَ بصدقةٍ أخفاها حتى لا تعلمَ يمينه ما تُنفِقُ شماله »<sup>(١)</sup> انقلب على أحد الرواة ، وإنما هو « حتى لا تعلمَ شماله ما تُنفِقُ يمينه » كما في « الصحيحين »<sup>(٢)</sup> .

وكحديث أبي هريرة أيضاً عند الطبراني : « إذا أمرتكم بشيء فاثبوه ، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم »<sup>(٣)</sup> ، إذ المعروف المتفق عليه : « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم »<sup>(٤)</sup> .

ومثله أيضاً البلقيني<sup>(٥)</sup> بحديث أنيسة عند أحمد وابني خزيمة وحبَّان : « إذا أذن ابنُ أمِّ مكتوم فكلُّوا واشربوا ، وإذا أذنَ بلالٌ فلا تأكلوا ولا تشربوا »

(١) مسلم ( ٢٣٨٠ ) .

(٢) البخاري ( ٦٦٠ ) ، وهو ليس عند مسلم بهذا السياق .

(٣) الطبراني في « الأوسط » ( ٢٧١٥ ) .

(٤) البخاري ( ٧٢٨٨ ) ، ومسلم ( ٦١١٥ ) .

(٥) في « محاسن الاصطلاح » ص ١٠٠٢ .

٢٣٦ - بِوَاحِدٍ نَظِيرِهِ لِئُغْرِبَا      أَوْ جَعَلَ إِسْنَادَ حَدِيثٍ اجْتَبَى  
٢٣٧ - لِآخِرٍ وَعَكْسُهُ إِغْرَابًا أَوْ      مُنْتَحِنًا كَأَمَلٍ بَعْدَ حَكَاةٍ

الحديث<sup>(١)</sup> ، إذ المشهور من حديث ابن عمر<sup>(٢)</sup> وعائشة<sup>(٣)</sup> : « إِنَّ بَلَاءًا يُوَدَّنُ بَلِيلٌ أَوْ يُنَادِي فُكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُوَدَّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ » .

قال البلقيني<sup>(٤)</sup> : فالرواية بخلافه مقلوب ، إلا أَنَّ ابني خزيمة وحبَّان لم يجعلاً ذلك من المقلوب ، بل جمعا بينهما باحتمال أَنَّ يكون بين بلال وابن أمِّ مكتوم تناوب ، قال : ومع ذلك فدعوى القلب لا تَبْعُد ، ولو فتحنا باب التأويلات لا ندفع كثير من علل الحديث ، ويُمكن أَنَّ يسمَّى ذلك بـ « المعكوس » فيفرد بنوع ، ولم أر من تعرَّض لذلك . انتهى .

( و ) الْقَلْبُ يَقَعُ ( فِي الْإِسْنَادِ ) وَ( قَرَّ ) كَثِيرًا كَمُرَّةِ بْنِ كَعْبٍ وَكَعْبِ بْنِ مُرَّةٍ ، وَلِلخَطِيبِ فِيهِ كِتَابُ سَمَاءِ « رَافِعِ الْارْتِيَابِ فِي الْمَقْلُوبِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ » .

وذلك ( إمَّا ) حرف تفصيل ( بِإِبْدَالِ ) الحديث ( الَّذِي بِهِ اشْتَهَرَ . بِوَاحِدٍ ) مِنَ الرِّوَاةِ ( نَظِيرِهِ ) مِنْهُمْ ( لِئُغْرِبَا ) أَي : لِيُوقَعَ فِي الْغُرَابَةِ حَتَّى يَرِغَبَ فِيهِ لَغْرَابَتِهِ ، نَحْوَ حَدِيثِ مَشْهُورٍ عَنْ سَالِمٍ جُعِلَ عَنْ نَافِعٍ ، أَوْ مَشْهُورٍ عَنْ مَالِكٍ جُعِلَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ .

( أَوْ ) أَي : وَإِمَّا بِـ ( جَعَلَ إِسْنَادَ حَدِيثِهِ ) الَّذِي ( اجْتَبَى ) أَي : اخْتَارَ . ( لِآخِرٍ ) بِأَن يُوْخَذَ إِسْنَادُ مَتْنٍ فَيُجْعَلُ عَلَى مَتْنٍ آخَرَ ( وَعَكْسُهُ ) أَي : وَيُوْخَذُ إِسْنَادُ هَذَا الْآخَرِ ، وَيُجْعَلُ لِلذَّكَاءِ الْمَتْنِ ، وَهَذَا قَدْ يَكُونُ ( إِغْرَابًا ) أَي : لِقَصْدِ الْإِغْرَابِ . قَالَ جَمْعٌ : فَيَكُونُ كَالْمَوْضُوعِ .

(١) أحمد (٤٣٣ / ٦) ، وابن خزيمة (٤٠٤) ، وابن حبان (٣٤٧٤) .

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٠) ، ومسلم (٢٥٣٦) .

(٣) أخرجه البخاري (١٩١٨ - ١٩١٩) ، ومسلم (٢٥٣٨) .

(٤) « محاسن الاصطلاح » ص ١٠٠٢ .

( أو ) أي : وقد يكون ( مُمْتَحِنًا ) لحفظ المحدث ومختبراً هل اختلط أم لا ؟ وهل يقبلُ التلقين ؟ أي : يُختبر بذلك القلب حفظه ، فإنَّ قِطْنَ له عُرف حفظه فأخذ عنه ، وإنَّ خفي عليه عُرف ضعفه فلم يُعتمد عليه ، وهذا يفعله المحدثون كثيراً .

( كأهلِ بَغْدَاد ) في امتحانهم للإمام البخاري ، فقد ( حَكَّوْا ) أي : الحُقَظَ أنه لما قَدِمَها ، وسمع به أهلُ الحديث اجتمعوا ، وعمدوا إلى مئة حديث ، فقلبوها متونها وأسانيدها ، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر ، وإسناد هذا المتن لمتن آخر ، ودفعوا إلى عشرة أنفس كل واحد عشرة منها ليلقوها على البخاري في مجلس الإملاء ، فاجتمع الناس أهل بغداد وغيرهم من الغرباء ، فتقدَّم واحد منهم وسأله عن أحاديثه واحداً واحداً ، والبخاري يقول له في كل واحدٍ منها : لا أعرفه ، ثم الثاني كذلك ، ثم الثالث ، وهكذا إلى أن استوفى العشرة رجال المئة حديث ، وهو لا يزيد في كل منها على : لا أعرفه ، فكان الفُهماء منهم يلتفتُ بعضهم إلى بعض يقول : فهم الرجل ، وغيرهم قضى عليه بالعجز والتقصير وقلة الفهم .

فلما عَلِمَ البخاري فراغهم التفتَ إلى الأول منهم فقال : أما حديثك الأول فصوابه كذا ، وحديثك الثاني فهو كذا ، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة ، فردَّ كل متنٍ إلى إسناده ، وكلَّ إسنادٍ إلى متنه ، وفعل بالآخرين مثل ذلك ، وردَّ متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها ، وأسانيدها إلى متونها ، فأقرَّ له الناس بالحفظ ، وأذعنوا له بالفضل وعلوِّ المحلِّ والمنزلة في هذا الشأن<sup>(١)</sup> .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup> : فما العجب من ردِّه الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظاً ، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرَّة واحدة .  
وتوقَّف الحافظ العراقي في جواز ذلك ؛ لأنه إذا فعله أهل الحديث لا يستقرَّ

(١) أخرجه هذه القصة الخطيب في « تاريخ بغداد » ( ٢ / ٢٠ ) .

(٢) في « فتح الباري » ( ١ / ٤٨٦ ) ، و « النكت » ( ٢ / ٨٦٩ ) .

٢٣٨ - وَهُوَ يُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِالسَّرِقَةِ وَقَدْ يَكُونُ الْقَلْبُ سَهْوًا أَطْلَقَهُ

حديثاً ، وقد أنكر بعضهم على مَنْ فعله<sup>(١)</sup> ، وقال : بش ما صنع وهذا يحل ؟ !  
ومن ثَمَّ قال في « النزهة »<sup>(٢)</sup> : وشرطه أن لا يستمرَّ عليه ، بل ينتهي بانتهاء  
الحاجة .

( وهو ) أي : القلب السابق الذي هو إبدال الذي اشتهر براو نظيره . . . إلخ ،  
فلو عبَّرَ بقوله : وذاك . . . إلخ ؛ لكان أظهر ( يُسَمَّى عِنْدَهُمْ ) أي : عند المحدثين  
( بالسَّرِقَةِ ) فيطلق على فاعله أنه يسرق الحديث .

قال المصنَّف : ومَمَّنْ كان يفعل ذلك من الوضَّاعين : حمَّاد بن عمرو  
النصيبي ، وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية اليسع ، وبهلول بن عبيد الكندي .

قال الحافظ [ العراقي ]<sup>(٣)</sup> : مثاله حديث رواه عمرو بن خالد الحرَّاني ، عن  
حمَّاد النصيبي ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « إِذَا لَقِيتُمُ  
المشركين في طريقٍ فلا تَبْدُوهُمْ بِالسَّلَامِ » الحديث<sup>(٤)</sup> ، فهذا حديث مقلوب ، قلبه  
حمَّاد فجعله عن الأعمش ، وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ،  
هكذا أخرجه مسلم<sup>(٥)</sup> من رواية شعبة والثوري وجريز بن عبد الحميد وعبد العزيز  
الدَّراوردي ، كلُّهم عن سهيل . قال : ولهذا كره أهلُ الحديث تَبَّعَ الغرائب ، فإنه  
قلَّ ما يصحُّ منها .

(١) أنكر ذلك حرمي على شعبة لما قلب أحاديث على أبان بن أبي عياش ، انظر : « الجامع »  
للخطيب ( ١٣٦ / ١ ) ، و « النكت » للحافظ ( ٣٠٣ / ٢ ) .

(٢) « نزهة النظر » ص ٩٦ .

(٣) « شرح الألفية » ص ١٤٣ . وما بين المعقوفتين من « التدريب » .

(٤) أخرجه الطبراني في « الأوسط » ( ٨٣٥٨ ) ، والعقيلي في « الضعفاء » ( ١ / ٣٠٨ ) في  
ترجمة حماد بن عمرو النصيبي .

(٥) مسلم ( ٥٦٦٢ ) .

( وقد يكون القَلْبُ ) للإِسْنَاد أو المَتَن ( سَهْوَاً أَطْلَقَهُ ) كحديث جرير بن حازم عن ثابت عن أنس مرفوعاً : « إِذَا أُقِيمَت الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي » قال المصنّف : فهذا حديث انقلب إسناده على جرير ، وهو مشهور ليحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ هكذا رواه الخمسة<sup>(١)</sup> . وهو عند مسلم والنسائي من رواية حجاج الصواف عن يحيى<sup>(٢)</sup> ، وجرير إنما سمعه من حجاج فانقلب عليه ، وقد بيّن ذلك حمّاد بن زيد<sup>(٣)</sup> . قال : كنت أنا وجرير عند ثابت فحدّث حجاج عن يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، فظنّ جرير أنه إنما حدّث به ثابت عن أنس ، والله أعلم .



(١) البخاري ( ٦٣٨ ) ، ومسلم ( ١٣٦٥ ) ، وأبو داود ( ٥٣٩ ) ، والترمذي ( ٥٩٢ ) ، والنسائي ( ٦٨٧ ) .

(٢) مسلم ( ١٣٦٦ ) ، والنسائي ( ٧٩٠ ) .

(٣) أخرجه أبو داود في « المراسيل » ( ٦٤ ) عن أحمد بن صالح بن حسان ، عنه .



## المُدْرَجُ

٢٣٩ - وَمُدْرَجُ الْمَثْنِ بِأَنْ يُلْحَقَ فِيهِ أَوَّلُهُ أَوْ وَسَطُهُ أَوْ طَرَفُهُ

## المُدْرَجُ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الرابع والثلاثون .

( و ) هو قسمان : أحدهما ( مُدْرَجُ الْمَثْنِ ) وهو ( بِأَنْ يُلْحَقَ ) بالبناء للمفعول ؛ والنائب عن الفاعل قوله الآتي : كلام راو . . . إلخ ( في . أوله ) كحديث رواه الخطيب من طريق أبي قطن وشبابة في روايتهما عن شعبة ، عن محمد بن زياد ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ ، وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »<sup>(١)</sup> فقله : « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ » مُدْرَجٌ من قول أبي هريرة ، كما بُيِّنَ من رواية البخاري عن آدم ، عن شعبة ، عن محمد بن زياد ، عن أبي هريرة قال : « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ فَإِنَّ أبا القاسم قال : وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »<sup>(٢)</sup> . قال الخطيب<sup>(٣)</sup> : وَهَمَ أَبُو قَطْنٍ وَشَبَابَةُ فِي رَوَايَتِهِمَا لَهُ عَنْ شُعْبَةَ عَلَى مَا سَقْنَاهُ ، وَقَدْ رَوَاهُ الْجَمُّ الْغَفِيرُ عَنْهُ كَرَوَايَةِ آدَمَ .

( أَوْ ) فِي ( وَسَطِ ) أَي : أَثْنَاءَ الْمَثْنِ ؛ كحديث الدارقطني من طريق عبد الحميد بن جعفر ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ

(١) أخرجه الخطيب في « الفصل للوصل » ( ١ / ١٥٨ ) .

(٢) البخاري ( ١٦٥ ) ، وأخرجه مسلم ( ٥٧٤ ) .

(٣) في « الفصل للوصل » ( ١ / ١٥٩ ) .



٢٤٠ - كَلَامُ رَاوٍ مَا بِلَا فَضْلٍ وَذَا يُعْرِفُ بِالتَّفْصِيلِ فِي أُخْرَى كَذَا

قالت : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ أَوْ أُنْثِيَتِهِ أَوْ رُفْعِيهِ فَلْيَتَوَضَّأْ » <sup>(١)</sup>  
قال الدارقطني : كذا رواه عبد الحميد عن هشام ، وَوَهَمَ فِي ذِكْرِ « الْأُنْثَيْنِ  
والرفع » ، وإدراجهُ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ بُسْرَةَ . قال : والمحفوظ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ  
عُرْوَةَ .

( أَوْ ) فِي ( طَرَفِ ) أَي : آخِرِ الْمَتْنِ ، كَحَدِيثِ أَبِي خَيْثَمَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ  
الْحَرِّ ، عَنْ أَبِي مُخَيْمِرَةَ <sup>(٢)</sup> ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ ﷺ عَلَّمَهُ التَّشَهُدَ فِي  
الصَّلَاةِ فَقَالَ : « قُلْ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ... إِنْخ » وَفِيهِ : « فَإِذَا قُلْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ  
صَلَاتَكَ ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ » <sup>(٣)</sup> فَقَوْلُهُ : فَإِذَا  
قُلْتَ ... إِنْخ وَصَلَهُ زَهِيرٌ ، وَهُوَ مَدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، كَمَا نَقَلَ النَّوَوِيُّ  
اتِّفَاقَ الْحَفَاطِ عَلَيْهِ .

( كَلَامُ رَاوٍ مَا ) أَي : أَيُّ رَاوٍ كَانَ صَحَابِيًّا أَوْ غَيْرِهِ ( بِلَا فَضْلٍ ) أَي : مِنْ غَيْرِ  
تَمْيِيزٍ وَتَفَرُّقٍ بَيْنَ الْمَدْرَجِ وَالْمَرْفُوعِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى مَغَايِرَتِهَا ، سَمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ أُدْرِجُ  
فِي الْمَتْنِ شَيْءٌ فَهُوَ مَدْرَجٌ فِيهِ ، ثُمَّ حُذِفَ الْجَارُ وَأَوْصَلَ الْفِعْلُ ، وَالسَّبَبُ فِي الْإِدْرَاجِ  
إِمَّا اسْتِنْبَاطُ الرَّاوِي حُكْمًا مِنَ الْحَدِيثِ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ فَيُدْرَجُهُ ، أَوْ تَفْسِيرُ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ  
الْغَرِيبَةِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

( وَذَا ) الْإِدْرَاجِ ( يُعْرِفُ بِالتَّفْصِيلِ فِي ) طَرِيقِ ( أُخْرَى ) كَمَا فِي حَدِيثِ  
التَّشَهُدِ الْمَذْكُورِ ، فَقَدْ رَوَاهُ شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ عَنْ أَبِي خَيْثَمَةَ فَفَصَّلَهُ فَقَالَ : قَالَ  
عَبْدُ اللَّهِ : إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ ... إِلَى آخِرِهِ . قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(٤)</sup> : شَبَابَةُ ثِقَةٌ ، وَقَدْ فَصَّلَ

(١) الدارقطني في « السنن » ( ١ / ١٤٨ ) .

(٢) كذا في الأصل ، وفي « سنن أبي داود » ، و« التدريب » : حدثنا عبد الله بن محمد  
النفيلى ، حدثنا زهير ، حدثنا الحسن بن الحر ، عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ .

(٣) أخرجه أبو داود ( ٩٧٠ ) .

(٤) في « السنن » ( ١ / ٣٥٣ ) .

## ٢٤١ - بَنَصُّ رَاوٍ أَوْ إِمَامٍ وَوَهَى عِرْفَانُهُ فِي وَشَطٍ أَوْ أَوْلَاهَا

اخرَ الحديث ، وجعله من قول ابن مسعود ، وهو أصح من رواية من أدرج ، وقوله أشبه بالصواب ؛ لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن كذلك مع اتفاق [ كل ] من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك .

و( كذا ) يُعرف الإدراج ( بَنَصُّ رَاوٍ ) أي : تصريحه نفسه به ، كحديث ابن مسعود رفعه : « مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ »<sup>(١)</sup> . قال المصنّف : ففي رواية أخرى قال النبي ﷺ كلمة ، وقلت أنا أخرى ، فذكرهما<sup>(٢)</sup> ، فأفاد أنّ إحدى الكلمتين من قول ابن مسعود ، ثم وردت رواية ثالثة أفادت أنّ الكلمة التي هي من قوله هي الثانية ، وأكّد ذلك رواية رابعة اقتصر فيها على الكلمة الأولى مضافاً إلى النبي ﷺ .

( أو ) بَنَصُّ ( إِمَامٍ ) من الحفاظ به كما تقدّم في الأنثيين والرفع ، فقد صرّح الدارقطني أنّ ذلك من كلام عروة وكذا الخطيب ؛ فعروة لما فهم من لفظ الخبر : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فليتوضأ »<sup>(٣)</sup> أنّ سبب نقض الوضوء مَطْلَةُ الشهوة جعل حُكْمَ مَا قَرَّبَ من الذَّكَرِ كذلك ، فقال : « إِذَا مَسَّ ذَكَرَهُ أَوْ أَنْثِيَهُ أَوْ رُفْغِيهِ فليتوضأ »<sup>(٤)</sup> ، فظنّ بعض الرواة أنه من صُلب الخبر فنقله مدرجاً فيه ، وفهم الآخرون حقيقة الحال ففصلوا ، وكذلك يُعرف الإدراج باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك .

قال المصنّف : وفي الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً : « للعبد المملوك

(١) أخرجه الخطيب في « الفصل والوصل » ( ١ / ٢١٧ ) .

(٢) أخرجه أحمد ( ١ / ٣٨٢ ) .

(٣) أخرجه أبو داود ( ١٨١ ) ، والترمذي ( ٨٣ ) . والنسائي ( ١٦٤ ) ، وابن ماجه ( ٤٧٩ ) ، وأحمد ( ٦ / ٤٠٦ ) ، وابن حبان ( ١١٢ ) ، من حديث بُسْرَةَ بنت صفوان رضي الله عنها .

(٤) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

## ٢٤٢ - وَمُدْرَجُ الْإِسْنَادِ مَتْنَيْنِ رَوَى بِسَنَدٍ لَوَاحِدٍ أَوْ ذَا سَوَى

أجران ، والذي نَفْسِي بِيَدِهِ لولا الجهادُ في سَبِيلِ الله والحجُّ وبرُّ أُمِّي لأحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وأنا مملوك»<sup>(١)</sup> فقلوه : والذي نفسي بيده . . . إلخ من كلام أبي هريرة ؛ لأنه يمتنع منه ﷺ أَنْ يَتَمَنَّى الرِّقَّ ، ولأنَّ أُمَّه لم تكن إذ ذاك موجودةً حتى يَبْرَّها .

( وَهَى ) أي : ضعف ( عِرْفَانَهُ ) أي : الإدراج ( فِي وَسْطِ ) أي : أثناء الأحاديث ( أَوْ ) في ( أُولَها ) فالطريق إلى الحكم بالإدراج في الأول أو الأثناء ضعيف ، لا سَيِّمًا إِنْ كَانَ مَقْدَمًا عَلَى اللَّفْظِ المروي ، أو معطوفاً عليه بواو العطف ، والغالب وقوع الإدراج في آخر الخبر .

قال المصنّف : ووقوعه أَوَّلُهُ أَكْثَرُ مِنْ وَسْطِهِ ؛ لِأَنَّ الرَّاوِي يَقُولُ كَلَامًا يَرِيدُ أَنْ يَسْتَدْلَّ عَلَيْهِ بِالْحَدِيثِ فَيَأْتِي بِهِ بِلا فَصل ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّ الْكَلَّ حَدِيثٌ ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ مَا فِي الْوَسْطِ حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي بَدْءِ الْوَحْيِ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَنَّنُ فِي غَارِ حِراءَ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ »<sup>(٢)</sup> فقلوه : « وَهُوَ التَّعَبُّدُ » مَدْرَجٌ مِنْ قَوْلِ الزَّهْرِيِّ .

وحديثُ فَضَالَةَ : « أَنَا زَعِيمٌ - وَالزَّعِيمُ : الْحَمِيلُ - بَيْتٍ فِي رَبْضِ الْجَنَّةِ » الحديث<sup>(٣)</sup> ، فقلوه : « وَالزَّعِيمُ : الْحَمِيلُ » مَدْرَجٌ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ وَهْبٍ .

( و ) ثَانِيهَا ( مُدْرَجُ الْإِسْنَادِ ) وَهُوَ أَقْسَامُ :

الأول : مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ : ( مَتْنَيْنِ رَوَى . بِسَنَدٍ لَوَاحِدٍ ) كَأَن يَكُونُ عِنْدَ الرَّاوِي مَتْنَانِ مُخْتَلِفَانِ بِإِسْنَادَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ فَيُرَوِيهِمَا رَاوٍ عَنْهُ مُقْتَصِرًا عَلَى أَحَدِ الْإِسْنَادَيْنِ ، كَحَدِيثِ : « الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »<sup>(٤)</sup> وحديث : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى

(١) أخرجه البخاري ( ٢٥٤٨ ) ، ومسلم ( ٢٣٢٠ ) .

(٢) أخرجه البخاري ( ٣ ) ، ومسلم ( ٤٠٣ ) .

(٣) أخرجه النسائي ( ٣١٣٣ ) ، والحاكم في « المستدرک » ( ٢ / ٦٩ ) ، والبيهقي في « الكبرى » ( ٦ / ٧٢ ) .

(٤) أخرجه البخاري ( ١ ) ، ومسلم ( ٤٩٢٧ ) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

## ٢٤٣ - طَرْفٍ بِإِسْنَادٍ فَيُرَوِّي الْكُلَّ بِهِ أَوْ بَعْضَ مَثْنٍ فِي سِوَاهُ يَشْتَبِهُ

خمسٍ . . . « إلخ »<sup>(١)</sup> ، يكون كل واحد بإسناد ، فيرويها واحد بإسناد واحد .

والثاني : ما أشار إليه بقوله : ( أو ) روى ( ذا ) الحديث أو أحد ( سوى طرف ) أي : بعض منه ( بإسناد ) آخر ( فيروي ) راو ( الكل به ) .

عبارة « التزهة »<sup>(٢)</sup> : الثاني أن يكون المتن عند راوٍ إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد ، فيرويهِ راوٍ عنه تاماً بالإسناد الأول . كحديث أبي داود والنسائي عن عاصم بن كُلَيْب ، عن أبيه ، عن وائل بن حُجْر في صفة صلاته ﷺ : « صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ ، فكانوا إذا سَلَمُوا يُشِيرُونَ بأيديهم كأنها أذنانُ خَيْلٍ شَهَبَ ، ثم جثَّتهم بعد ذلك في زمان فيه بردٌ شديدٌ ، فرأيتُ الناسَ عليهم [ جل ] الثياب تحرَّك أيديهم تحتَ الثياب »<sup>(٣)</sup> .

فإن قوله : « ثم جثَّتهم . . . » إلخ ، ليس [ هو ] بهذا الإسناد ، بل مدرجٌ فيه من رواية عاصم ، عن عبد الجبار بن وائل ، عن بعض أهلِهِ ، عن وائل<sup>(٤)</sup> ، [ و ] هكذا رواه مبيّنٌ زهيرٌ بن معاوية<sup>(٥)</sup> وشُجاع بن الوليد<sup>(٦)</sup> ، فمِيزاً قصةَ تحريك الأيدي ، وفَصَلاًها من الحديث ، وذكرنا إسنادها . قال موسى بن هارون الحمَّال : هما أثبت مَثْنٌ روى رفع الأيدي تحت الثياب عن عاصم عن أبيه [ عن وائل ] .

( أو ) روى ( بَعْضَ مَثْنٍ فِي سِوَاهُ ) أي : السند ( يَشْتَبِهُ ) كأن يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به ، لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول ،

(١) أخرجه البخاري ( ٨ ) ، ومسلم ( ١١٤ ) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) « نزهة النظر » ص ٩٣ .

(٣) أخرجه أبو داود ( ٧٢٧ ، ٧٢٨ ) ، والنسائي ( ١١٥٩ ) .

(٤) أخرجه أحمد ( ٤ / ٣١٨ ) .

(٥) أخرجه أحمد ( ٤ / ٣١٨ ) والطبراني في « الكبير » ( ٣٦ / ٢٢ ) .

(٦) أسنده الخطيب في « الفصل للوصل » ( ١ / ٤٣٨ ) .

٢٤٤ - أَوْ قَالَ جَمَاعَةٌ مُخْتَلَفًا فِي سَنَدٍ فَقَالَ هُمْ مُؤْتَلَفًا

كحديث رواه سعيد بن أبي مريم ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أنس مرفوعاً : « لَا تَبَاغُضُوا وَلَا تَحَاسِدُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَلَا تَنَافَسُوا ... » الحديث<sup>(١)</sup> ، فَإِنَّ قَوْلَهُ : « وَلَا تَنَافَسُوا » مَدْرَجٌ ، أَدْرَجَهُ ابْنُ أَبِي مَرِيَمٍ مِنْ حَدِيثِ آخِرٍ لِمَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً : « إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ ، وَلَا تَجَسَّسُوا ، وَلَا تَنَافَسُوا ، وَلَا تَحَاسِدُوا »<sup>(٢)</sup> وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ ، وَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ « وَلَا تَنَافَسُوا » وَهِيَ فِي الثَّانِي ، وَهَكَذَا الْحَدِيثَانِ عِنْدَ رَوَاةِ « الْمَوْطَأِ » .

قال الخطيب : وَهَمَّ [ فِيهَا ] ابْنُ أَبِي مَرِيَمٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، وَإِنَّمَا يَرْوِيهَا مَالِكٌ فِي حَدِيثِهِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ .

الثالث : مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ : ( أَوْ قَالَ ) أَيِ : رَوَى الْحَدِيثَ ( جَمَاعَةٌ ) مِنْ الْمَشَائِخِ حَالِ كَوْنِ الْحَدِيثِ ( مُخْتَلَفًا ) بِفَتْحِ اللَّامِ ( فِي سَنَدٍ ) مِنْ غَيْرِ تَبْيِينٍ لِلَاخْتِلَافِ ( فَقَالَ هُمْ مُؤْتَلَفًا ) أَيِ : مُتَّفَقًا بِأَنْ يَسْمَعَ الرَّاوي حَدِيثًا عَنْ هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةِ مُخْتَلَفِينَ فِي إِسْنَادِهِ ؛ فَيَرْوِيهِ عَنْهُمْ بِاتِّفَاقٍ ، وَيَجْمَعُ الْكُلَّ عَلَى إِسْنَادٍ وَاحِدٍ ، وَلَا يَبَيِّنُ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ .

كحديث الترمذي عن بندار ، عن ابن مهدي ، عن سفيان الثوري ، عن واصل ومنصور والأعمش ، عن أبي وائل ، عن عمرو بن شريحيل ، عن عبد الله قال : « قلت : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟ » الْحَدِيثُ<sup>(٣)</sup> ، فَرَاوِيَةٌ وَاصِلٌ هَذِهِ مُدْرَجَةٌ عَلَى رَاوِيَةِ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ ؛ لِأَنَّ وَاصِلًا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَمْرًا ؛ بَلْ يَجْعَلُهُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ فِيهِ مَنْصُورٌ وَالْأَعْمَشُ .

(١) أخرجه البخاري (٦٠٧٦) ، ومسلم (٦٥٢٦) ، ومالك في « الموطأ » (١٦١٥) .

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٦٦) ، ومسلم (٦٥٣٦) ، ومالك في « الموطأ » (١٦١٦) .

(٣) الترمذي (٣١٨٢) .

## ٢٤٥ - وَكُلُّ ذَا مُحَرَّمٍ وَقَادِحٌ وَعِنْدِي التَّفْسِيرُ قَدْ يُسَامَحُ

وقد بيّن الإسنادين معاً يحيى القطان في روايته عن سفيان ، وفصل أحدهما عن الآخر ، كما في البخاري<sup>(١)</sup> عن عمرو بن علي ، عن يحيى ، عن سفيان ، عن منصور والأعمش ، كلاهما عن أبي وائل ، عن عمرو بن شرحبيل ، وعن سفيان عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن شرحبيل . نعم في النسائي<sup>(٢)</sup> عن واصل وحده ، عن أبي وائل ، عن عمرو ، فزاد في السند عمراً من غير ذكر أحد .

قال العراقي<sup>(٣)</sup> : وكأنّ ابن مهدي لما حدّث [ به ] عن سفيان ، عن منصور والأعمش وواصل بإسناد [ واحد ] ؛ ظنّ الرواة عن ابن مهدي اتفاق طرقهم ، فاقتصر على أحد شيوخ سفيان . والله أعلم .

( وكلُّ ذَا ) أي : الإدراج بجميع أقسامه ( مُحَرَّم ) بإجماع أهل الحديث والفقه ، كذا في « التدريب » . قال بعضهم : لما فيه من التليس وإن كان بعضه أخف من بعض ( و ) هو ( قَادِح ) على فاعله . قال ابن السمعاني<sup>(٤)</sup> : مَنْ تعمّد الإدراج فهو ساقط العدالة ، ومَنْ يحرفُ الكلام عن مواضعه ، وهو مُلْحَقٌ بالكذابين .

قال المصنّف كشيخ الإسلام وغيره : ( وَعِنْدِي ) بفتح الياء ( التَّفْسِيرُ ) أي : أنّ ما أدرج لتفسير غريب ( قد يُسَامَحُ ) ولا يُمنع منه ؛ ولذلك فعله الزهري وغيره من الأئمة .

(١) البخاري ( ٦٨١١ ) .

(٢) النسائي في « المجتبى » ( ٤٠١٣ ) .

(٣) في « شرح الألفية » ص ١٣٠ .

(٤) في « قواطع الأدلة » ( ١ / ٣٤٩ ) .

قال بعض المحققين : لا يظهر التحريم في مثله لا سيما في المتفق عليه ،  
وقول ابن السمعاني المذكور يُحمل على ما عده .

هذا وقد صنف الخطيب في نوع الإدراج كتاباً سماه « الفصل للوصل المدرج  
في النقل » لخصه الحافظ ابن حجر ، وزاد عليه نحوه مرتين ، وأكثر في كتاب  
سماه : « تقريب المنهج بترتيب المدرج » والله أعلم .



## المَوْضُوعُ

- ٢٤٦ - الْخَبَرُ الْمَوْضُوعُ شَرُّ الْخَبَرِ      وَذِكْرُهُ لِعَالِمٍ بِهِ اخْطُرَ  
٢٤٧ - فِي أَيِّ مَعْنَى كَانَ إِلَّا وَاصِفًا      لِمَوْضِعِهِ وَالْمَوْضِعُ فِيهِ عُرِفَا

## المَوْضُوعُ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الخامس والثلاثون .

أوردته في الأنواع مع أنه ليس بحديث نظراً إلى زعم واضعه ، ولتُعرف طريقه التي يتوصل بها لمعرفة لينفي عنه القبول .

فـ ( لَخَبَرُ الْمَوْضُوعِ ) وهو الكذب المختلق المصنوع ( شَرُّ الْخَبَرِ ) وأقبحه ، والحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الظنِّ الغالب لا بالقطع ، إذ قد يصدق الكذب ، لكن لأهل العلم بالحديث مَلَكة قوية يميِّزون بها ذلك ، وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاماً ، وذهنه ثاقباً ، وفهمه قوياً ، ومعرفته بالقرائن ممكنة ، وستأتي .

( وَذِكْرُهُ ) أي : الموضوع ( لعالم به ) أي : بكونه موضوعاً ( اخْطُرَ ) أي : امنعه ، فتحترم روايته مع العلم به .

( فِي أَيِّ مَعْنَى كَانَ ) سواء الأحكام والقصص والترغيب وغيرها ( إِلَّا وَاصِفًا . لِمَوْضِعِهِ ) ببيان أنه موضوع ، لحديث مسلم : « مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِينَ »<sup>(١)</sup> بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل

(١) مسلم في « مقدمة صحيحه » في باب : وجوب الرواية عن الثقات وفيه : « الكاذبين » بدل =



## ٢٤٨ - إِمَّا بِالْإِقْرَارِ وَمَا يَخْكِيهِ وَرِغَةً وَبِدَلِيلٍ فِيهِ

صدقها في الباطن ، حيث جازت روايتها في الترغيب والترهيب على ما سيأتي ( والوضع فيه ) أي : في الخبر ( محرفاً ) بأحد أمور :

( إما بالإقرار ) أي : إقرار واضعه أنه وضعه ، كقول عمر بن صبيح : أنا وضعتُ خطبةَ النبي ﷺ التي نسبتها إليه <sup>(١)</sup> . قال ابنُ دقيق العيد <sup>(٢)</sup> : لكن لا يقطع بذلك ، لاحتمال أن يكون كذبٌ في ذلك الإقرار . قال الحافظ ابن حجر <sup>(٣)</sup> : فهم منه بعضهم أنه لا يُعملُ بذلك الإقرار أصلاً ، وليس [ ذلك ] مراده ، وإنما نفى القطع بذلك ، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم ؛ لأنَّ الحكم يقع بالظن الغالب ، وهو هنا كذلك <sup>(٤)</sup> ، ولولا ذلك لما ساغ قتلُ المُقرِّ بالقتل ، ولا رَجُمُ المُعترف بالزُّنى ؛ لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به .

( وما يَخْكِيهِ ) أي : يشابه الإقرار مما ينزل منزلة . قال الحافظ العراقي <sup>(٥)</sup> : كأن يحدث بحديث عن شيخ ، ويُسأل عن مولده ، فيذكر تاريخاً تُعلم وفاة ذلك الشيخ قبله ، ولا يُعرف ذلك الحديث إلا عنده ، فهذا لم يعترف بوضعه ، ولكن اعترافه بوقت مولده ينتزل منزلة إقراره بالوضع ؛ لأن ذلك الحديث لا يُعرف إلا عن ذلك الشيخ ، ولا يُعرف إلا برواية هذا عنه . تأمل .

( و ) إما بـ ( رِغَّة ) أي : ركاكة في معناه . قال الحافظ ابن حجر <sup>(٦)</sup> : فحيثما

= « الكذابين » . وهو حديث متواتر عن خمس وسبعين صحابياً ، كما مر في مبحث المتواتر .

(١) أخرجه البخاري في « التاريخ الأوسط » ( ٢ / ١٥٢ ) .

(٢) في « الاقتراح » ص ٢٣٤ .

(٣) في « النزاهة » ص ٨٩ ، وما بين المعقوفتين منه .

(٤) في الأصل : كذب .

(٥) في « التقييد والإيضاح » ص ١٣٢ .

(٦) في « النكت » ( ٢ / ٨٤٤ ) .

٢٤٩ - وَأَنْ يُنَاوِيَ قَاطِعاً وَمَا قُبِلَ تَأْوِيلُهُ وَأَنْ يَكُونَ مَا نُقِلَ

وَجِدَتْ دَلَّ عَلَى الْوَضْعِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ رَكَاةُ الْلفظ ؛ لِأَنَّ هَذَا الدِّينَ كُلَّهُ مُحَاسَنٌ ، وَالرَّكْعَةُ تَرْجَعُ إِلَى الرَّدَاءَةِ . وَأَمَّا رَكَاةُ الْلفظ فَقَطْ فَلَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى ، فَغَيَّرَ أَلْفَاظَهُ بِغَيْرِ فَصِيحٍ ؛ ثُمَّ <sup>(١)</sup> إِنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِهِ ﷺ فَكَاذِبٌ .

( و ) إِمَّا ( بَدَلِيلٍ فِيهِ ) أَيِ : قَرِينَةٍ فِي الرَّوَايَةِ أَوِ الْمَرْوِيِّ ، كَمَا أَسْنَدَهُ الْحَاكِمُ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمْرِو التَّمِيمِيِّ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ سَعْدِ بْنِ ظَرِيفٍ ، فَجَاءَ ابْنُهُ مِنَ الْكُتَّابِ يَبْكِي ، قَالَ : مَا لَكَ ؟ قَالَ : ضَرَبَنِي الْمَعْلَمُ ، قَالَ : لَأُخْزِيَنَّهُمَ الْيَوْمَ . حَدَّثَنِي عِكْرَمَةُ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً : « مَعْلَمُكُمْ صِيبَانِكُمْ شِرَارُكُمْ ، أَقْلُهُمْ رَحْمَةٌ لِلْيَتِيمِ وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ » <sup>(٢)</sup> .

( و ) إِمَّا ( أَنْ يُنَاوِيَ ) أَيِ : يَخَالِفُ دَلِيلًا ( قَاطِعاً ) بِأَنْ يَكُونَ مُخَالَفاً لِدَلَالَةِ الْكِتَابِ الْقَطْعِيَّةِ ، أَوِ السَّنَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، أَوِ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ ، أَوْ مُخَالَفاً لِلْعَقْلِ ( وَمَا ) نَافِيَةٌ ( قُبِلَ . تَأْوِيلُهُ ) بِحَيْثُ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ ، وَالْحَقُّ بِهِ مَا يَدْفَعُهُ الْحُسْنُ وَالْمُشَاهَدَةُ .

قَالَ الْمَصْنُفُ : أَمَّا الْمَعَارِضَةُ مَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ فَلَا . قَالَ : وَمِنْ الْمَخَالَفِ لِلْعَقْلِ مَا أَسْنَدَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ شُجَاعِ الْبُلْخِيِّ ، عَنْ حَبَّانِ بْنِ هَلَالٍ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي الْمَهْزَمِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْفَرَسَ فَأَجْرَاهَا فَعَرَّقَتْ فَخَلَقَ نَفْسَهُ مِنْهَا » <sup>(٣)</sup> هَذَا لَا يَضَعُهُ مُسْلِمٌ ، وَالْمَثْهَمُ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ ، كَانَ زَائِغاً فِي دِينِهِ ، وَفِيهِ أَبُو الْمَهْزَمِ . قَالَ شُعْبَةُ : رَأَيْتُهُ لَوْ أُعْطِيَ دَرَاهِمًا وَضَعَ خَمْسِينَ حَدِيثًا .

(١) فِي الْأَصْلِ : نَعَمْ .

(٢) « الْمَجْرُوحِينَ » لابْنِ حَبَّانٍ ( ١ / ٣٥٣ ) .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي « الْمَوْضُوعَاتِ » ( ١ / ١٤٩ ) .

٢٥٠ - حَيْثُ الدَّوَاعِي اثْتَلَفَتْ بِنَقْلِهِ وَحَيْثُ لَا يُوجَدُ عِنْدَ أَهْلِهِ

٢٥١ - وَمَا بِهِ وَغَدُّ عَظِيمٌ أَوْ وَعِيدٌ عَلَى حَقِيرٍ وَصَغِيرَةٍ شَدِيدٌ

( و ) ( إِمَّا بـ ) ( أَنْ يَكُونَ مَا تُقَلِّدُ ) من الخبر بـ ( حَيْثُ الدَّوَاعِي اثْتَلَفَتْ ) أي : اتفقت ( بِنَقْلِهِ ) أي : بأن يكون عن أمرٍ جسيم تتوفر الدواعي على نقله بمحضّر الجمع ، ثم لا ينقله منهم إلا واحد ، أو يصرّح بتكذيب رواية جمع التواتر . قال الزركشي<sup>(١)</sup> : أو لكونه أصلاً في الدين ، ولم يتواتر ؛ كالنص الذي تزعمُ الرافضة أنه دلٌّ على إمامة عليّ .

( و ) ( إِمَّا بـ ) ( حَيْثُ لَا يُوجَدُ ) الخبر ( عند أهله ) بأن تُقَبَّ عنه من الأخبار ، ولم يوجد عندهم من صدور الرواة وبطون الكتب ، وهذا كله - كما قاله جمع - مفروض فيما بعد استقرار الأخبار وتدوينها ، أما قبل ذلك كعصر الصحابة فيجوز أن يروي أحدهم ما ليس عند غيره ، وبذلك يُجاب عن قول أبي حازم للزُّهري ، وقد قال في حديث لا أعرفه : أَحْفِظْتَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلَّهُ ؟ قال : لا ، قال : فنصفه ؟ قال : أرجو . قال : اجعل هذا في النصف الذي لم تحفظه<sup>(٢)</sup> ، فإنَّ ذلك قبل تدوين الأخبار في الكتب . فليُتأمل .

( و ) ( إِمَّا بِأَنَّهُ ) ( مَا بِهِ ) أي : خبر فيه ( وَغَدُّ عَظِيمٌ ) جداً ( أَوْ ) فيه ( وَعِيدٌ ) شديد ، كما يأتي آخر البيت . وقوله : ( عَلَى ) فعل ( حَقِيرٌ ) من الأعمال راجع للوعد . وقوله : ( و ) ( عَلَى ) ( صَغِيرَةٍ ) من الذنوب راجع للوعيد ( شديد ) .

قال المصنّف : وهذا كثيرٌ في حديث القُصَّاص ، وهو راجع إلى الرُّكَّة ، فقد وُضِعَتْ أحاديثٌ طويلة يشهد لوضعها ركائزٌ لفظها ومعانيها . قال الربيع بن خُثَيْم<sup>(٣)</sup> : إِنَّ لِلْحَدِيثِ ضَوْءاً كضوء النهار تعرفه ، وظلمة كظلمة الليل تنكره .

(١) في « النكت على مقدمة ابن الصلاح » ( ٢ / ٢٨٣ ) .

(٢) ذكره ابن عبد البر في « التمهيد » ( ٢١ / ٩٥ ) .

(٣) ذكره عنه الرامهرمزي في « المحدث الفاصل » ص ٣١٦ ، والحاكم في « المعرفة » ص ١٦ ، =

- ٢٥٢ - وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْكَمَلِ اخْكُم بِوَضْعِ خَبَرٍ إِنْ يَنْجَلِي  
 ٢٥٣ - قَدْ بَايَنَ الْمَعْقُولُ أَوْ مَنَقُولًا خَالَفَهُ أَوْ نَاقَضَ الْأُصُولَا  
 ٢٥٤ - وَفَسَّرُوا الْآخَرَ حَيْثُ يَفْقَدُ جَوَامِعَ مَشْهُورَةٍ وَمُسْنَدُ  
 ٢٥٥ - وَفِي ثُبُوتِ الْوَضْعِ حَيْثُ يُشْهَدُ مَعَ قَطْعِ مَنْعٍ عَمَلٍ تَرَدُّدُ

ثم نقل قولاً يوافق بعض ما تقدّم ذكره بقوله :

( وقال بعض العلماء الكمل ) واستحسنه ابنُ الجوزي<sup>(١)</sup> ( احكم ) أيها المحدث ( بوضع خبر ) أي : بكونه موضوعاً ( إن ينجلي ) أي : يظهر بأن رأيه ( قد باين المعقول ) أي : خالفه ، ولم يمكن تأويله بالكلفة كما تقدّم ( أو منقولا ) من الكتاب ، أو السنة المتواترة ، أو الإجماع القطعي ( خالفه ) كما تقدّم أيضاً ( أو ناقض الأصول ) .

( و ) قد ( فسّرُوا ) هذا ( الآخر )<sup>(٢)</sup> أي : المناقض للأصول بأنه ( حيث يفقد ) دواوين الإسلام ( جوامع مشهورة ومُسند ) أي : كل المسانيد . وحاصل هذا التفسير أنّ معنى ذلك أنّ يكون خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد والجوامع المشهورة .

قال العراقي : يشترط استيعاب الاستقراء ، بحيث لا يبقى ديوان ولا راوٍ إلا وكُشِفَ أمره في جميع أقطار الأرض ، وهو عسير أو متعذر . انتهى .

قال الزركشي<sup>(٣)</sup> : ( وفي ثبوت الوضع ) للخبر ( حيث يُشْهَد ) عليه بذلك ( مع قطع مَنْعٍ عَمَلٍ ) به ( تَرَدُّد ) يعني : هل يثبت بالبيّنة على أنه وَضَعَهُ أم لا يثبت

= والخطيب في « الكفاية » ص ٤٣١ .

(١) في « الموضوعات » ( ١ / ١٥١ ) .

(٢) في ( ش ) : الأخير .

(٣) في « النكت » ( ٢ / ٢٨٣ ) .

٢٥٦ - وَالْوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ دِينًا وَبَعْضٌ نَصَرَ رَأْيَ قَصْدًا

بها . قال - أعني : الزركشي - : يشبه أن يكون فيه التردّد في أنّ شهادة الزور هل تثبت بالبيّنة مع القطع بأنه لا يعمل به . انتهى .

ثم بيّن الأسباب الداعية إلى الوضع فيما تضمّنه قوله :

( والواضعون ) للأخبار المختلفة أقسام بحسب الأمر الحامل لهم على الوضع (بعضهم) وضع جُملاً من الأحاديث ( ليُفسد ) بها ( ديناً ) أي : دين الإسلام ، وهم الزنادقة .

ذكر حمّاد بن زيد أنهم وضعوا على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث<sup>(١)</sup> . منهم عبد الكريم بن أبي العوجاء الذي قُتل وصُلب في زمن المهدي ، أي : والد هارون الرشيد العباسي ، وكبيّان بن سَمعان التَّهْدي الذي قتله خالد القسري وأحرقه بالنار ، ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة ، فروى عن حُميد عن أنس مرفوعاً : « أنا خاتمُ النَّبِيِّينَ لا نبيَّ بعدي إلا أن يشاء الله »<sup>(٢)</sup> وضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة والدعوة إلى الشنّبي .

( وبعضٌ ) من الواضعين ( نصَرَ رأي ) أي : مذهب ( قَصْدًا ) للتعصّب ؛ كالخطّابية والرافضة والخوارج وغيرهم .

روى [ أبو ] حاتم<sup>(٣)</sup> عن شيخ من الخوارج أنه كان يقول بعد ما تاب : انظروا عمّن تأخذون دينكم ، فإنّا كنّا إذا هويّا أمراً صيرناه حديثاً ، زاد غيره في رواية : ونحتسبُ الخيرَ في إضلالِكم .

قال حمّاد بن سلمة : أخبرني شيخٌ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع

(١) أخرجه العقيلي في « الضعفاء » ( ١ / ١٤ ) .

(٢) انظر : « التدريب » ( ١ / ٤٨٢ ) .

(٣) ابن حبان في « المجروحين » ( ١ / ٨٢ ) ، وفي الأصل : ابن أبي حاتم .

- ٢٥٧ - كَذَا تَكْشِبًا وَبَعْضٌ قَدْ رَوَى لِأَمْرَاءٍ مَا يُوَافِقُ الْهَوَى  
 ٢٥٨ - وَشَرُّهُمْ صُوفِيَّةٌ قَدْ وَضَعُوا مُخْتَسِبِينَ الْأَجْرِ فِيمَا يَدْعُوا  
 ٢٥٩ - فَقَبِلْتُ مِنْهُمْ رُكُونًا لَهُمْ حَتَّى أَبَانَهَا أُولُو هِمَمٍ هُمُو

الأحاديث . وقال الحاكم : كان محمد بن القاسم الطايكاني من رؤوس المرجئة ، وكان يضع الحديث على مذهبهم <sup>(١)</sup> .

و ( كذا ) بعضهم يضع الحديث ( تَكْشِبًا ) به وارتزاقاً بذلك في قصصهم . قال المصنّف : كأبي سعيد المدائني .

( وبعضٌ ) من الوضّاعين ( قد رَوَى - ) بعض الخلفاء و( لأمرء ما ) أي : خبراً وضعه ( يُوَافِقُ الْهَوَى ) أي : ما يهواه الأمراء ويفعلونه ، كغياث بن إبراهيم حيث وَضَعَ للمهدي والد الرشيد في حديث : « لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَضْلِ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ » <sup>(٢)</sup> فزاد فيه « أَوْ جَنَاحٍ » . وكان المهديّ إذ ذاك يلعبُ بِالْحَمَامِ ، فتركها بعد ذلك ، وأمر بذبجها ، وقال : أنا حملته على ذلك ، وذكر أنه لمّا قام قال المهدي له : أشهد أنّ قفاك كذاب .

وقال المهديّ لأبي عبيد الله : ألا ترى ما يقول لي مقاتل ؟ قال : إنّ شئت وضعتُ لك أحاديث في العباس . قلت : لا حاجة لي فيها .

( وَشَرُّهُمْ ) أي : الواضعين ( صُوفِيَّةٌ ) أي : قوم متصوّفة جُهَال يُنسبون إلى الرُّهْد ( قَدْ وَضَعُوا ) أحاديث مختلفة حال كونهم ( مُخْتَسِبِينَ الْأَجْرَ ) عند الله تعالى ( فِيمَا يَدْعُوا ) يعني : في زعمهم الفاسد .

( فَقَبِلْتُ مِنْهُمْ ) أي : قبل الناس موضوعاتهم ثقةً منهم بهم ، و ( رُكُونًا )

(١) انظر : « التدريب » ( ١ / ٤٨٢ ) .

(٢) أخرجه أبو داود ( ٢٥٧٤ ) ، والترمذي ( ١٧٠٠ ) ، والنسائي ( ٣٥٨٥ ) ، وابن ماجه ( ٢٨٧٨ ) ، وأحمد ( ٤٧٤ / ٢ ) ، وابن حبان ( ٤٦٩٠ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وإسناده صحيح .

## ٢٦٠ - كَالْوَاضِعِينَ فِي فَضَائِلِ السُّورِ فَمَنْ رَوَاهَا فِي كِتَابِهِ قَدْزَر

أي : ميلاً ( لهم ) لما تُسبوا إليه من الزُّهد والصَّلاح ، ولذا قال يحيى القطَّان : ما رأيتُ الكذب في أحدٍ أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير ، أي : لعدم علمهم بفرقة ما يجوز لهم وما يمتنع عليهم ، أو لأن عندهم حُسن ظنٍّ وسلامة صدر فيحملون ما سمعوه على الصِّدق ، ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب ( حتى أبانها ) أي : أظهرها ، وبين غلطاتهم في ذلك جهابذة ( أولو هم )<sup>(١)</sup> أي : أصحاب همم عالية وبصيرة تامّة .

فالواضعون من هؤلاء المتصوّفة ، وإن خفي حالهم على كثير من الناس ؛ فإنه لا يخفى على جهابذة الحديث وثقّاده ، كالدارقطني ، فقد قال : يا أهل بغداد لا تظنّوا أنّ أحداً يقدر أن يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حيّ ، ذكره الحافظ السَّخاوي<sup>(٢)</sup> . وقيل لابن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة ، فقال : تعيش لها الجهابذة ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [ الحجر : ٩ ]<sup>(٣)</sup> .

ثم ذكر المصنّف بعض أمثلة من وضع للاحتساب بقوله : ( همو . كالواضعين ) أحاديث مختلفة ( في فضائل السُّور ) أي : سورة سورة . قال أبو عمّار المروزي : قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم : من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة ، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إني رأيتُ الناس قد أعرَضُوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقهِ أبي خنيفة ومغازي ابن إسحاق ، فوضعتُ هذا الحديث حِسبةً ، وكان يُقال لأبي عصمة هذا : نوح

(١) قال الشيخ أحمد شاکر : رواه الشارح « حتى أبانها أولو همم هم » وجعل كلمة « هم » مبتدأ خبره « كالواضعين » في البيت الذي بعده ، وشرح الكلام على ذلك ، وهو تكلف ظاهر لا داعي له ، والرواية الصحيحة في البيت المصححة على النسخة المقروءة على المؤلف : حتى أبانها الأئمة هم هم .

(٢) في « فتح المغيث » ( ١ / ٢٦٠ ) .

(٣) انظر : « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ( ١ / ٣ ) ، و « الكفاية » للخطيب ص ٨٠ .

الجامع . قال ابن حبان : جمع كل شيء إلا الصدق <sup>(١)</sup> .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : قلت لميسرة بن عبد ربه : من أين جئت بهذه الأحاديث ؛ مَنْ قرأ كذا فله كذا ؟ قال : وضعتها أرغب الناس فيها <sup>(٢)</sup> ، وسأل مؤمل بن إسماعيل شيخاً من المتصوفة من أهل عبادان : يا شيخ مَنْ حَدَّثَ بهذا الحديث ، أي : الذي في فضائل القرآن سورة سورة ؟ فقال : لم يحدثني أحد ، ولكنا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن ، فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن <sup>(٣)</sup> .

قال المصنف : لم أقف على اسم هذا الشيخ ، إلا أنَّ ابن الجوزي أورده [ في « الموضوعات » ] من طريق بزيع بن حسان بسنده إلى أبي ، ومن طريق مخلد بن عبد الواحد عن عليّ وعطاء . وقال - يعني : ابن الجوزي <sup>(٤)</sup> - : الآفة في الأول من بزيع ، وفي الثاني من مخلد . قال المصنف : فكأن أحدهما وضعه والآخر سرقه ، أو كلاهما سرقه من ذلك الشيخ الواضع .

وبالجملة ( فَمَنْ رَوَاهَا ) أي : فضائل السور سورة سورة من المفسرين ( في كتابه ) أي : تفسيره ، كالثعلبي والواحدي والزَّمَخْشَرِي والبيضاوي ، فقد أخطأ فيما فعله ( و ) قَدَر <sup>(٥)</sup> بالذال المعجمة ، أي : وسخ كتابه بذلك .

قال الحافظ العراقي <sup>(٦)</sup> : لكن مَنْ أبرَزَ إسناده منهم كالأولَيْن فهو أبسط

(١) انظر : « تهذيب الكمال » ( ٣٠ / ٦١ ) .

(٢) ابن حبان في « المجروحين » ( ١ / ٦٤ ) .

(٣) انظر : « الكفاية » للخطيب ص ٥٦٧ ، و « شرح الألفية » للعراقي ص ١٣٧ .

(٤) انظر : « الموضوعات » ( ١ / ٣٩٠ ) ، و « الضعفاء » للعقيلي ( ١ / ١٥٦ ) .

(٥) في ( ش ) : قَدَر .

(٦) « شرح الألفية » ص ١٣٧ . وما بين المعقوفتين منه .



## ٢٦١ - وَالْوَضْعُ فِي التَّرْغِيبِ ذُو ابْتِدَاعٍ جَوَزَهُ مُخَالَفُ الإِجْمَاعِ

لعذره ، إذ أحوال ناظره على الكشف عن سنّده ، وإن كان لا يجوز السكوت عليه ، وأما من لم يُبرز سنّده وأوردّه بصيغة الجزم فخطؤه أفحش [ كالزمخشري ] .

هذا ؛ نعم وردّ في فضائل السور مفرقة أحاديث بعضها صحيح ، وبعضها حسن ، وبعضها ضعيف ليس بموضوع ، فلا تتوهم أنه لم يصحّ في ذلك شيء ؛ خصوصاً مع قول الدارقطني : أصحّ ما وردّ في فضائل القرآن فضل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [ الإخلاص : ١ ] .

وقد جمع المصنّف كتاباً في ذلك سمّاه « خَمَائِلُ الزَّهَرِ فِي فَضَائِلِ السُّورِ » ، وذكر أنّ السور التي صحّت الأحاديث في فضلها : الفاتحة ، والزّهراوان ، والأنعام ، والسّبع الطّول مجملاً ، والكهف ، ويس ، والدخان ، والمُلْك ، والزّلزلة ، والنّصر ، والكافرون ، والإخلاص ، والمعوذتان . قال : وما عداها لم يصحّ فيها شيء ، والله أعلم .

( وَالْوَضْعُ ) للحديث ( في التّريغيب ) للناس في الطاعة والترهيب لهم عن المعصية ( ذُو ابْتِدَاعٍ . جَوَزَهُ ) دون ما يتعلّق بالأحكام ، وهو بعض الكرامية ، قوم من المبتدعة نُسبوا إلى محمد بن كرام السّجستاني المتكلّم ، بتشديد الراء في الأشهر ، واستدلّوا لذلك بما في بعض الروايات في حديث : « مَنْ كَذَبَ عَلِيّاً متعمداً - لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ - فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »<sup>(١)</sup> وأخذوا بمفهومه جواز الكذب عليه ﷺ لقصد اهتداء الناس .

وقال بعضهم : إنما نكذب له لا عليه . وَحَمَلَ بعضهم حديث « مَنْ كَذَبَ عَلِيّاً » على أنّ المراد به من قال في حقّه ﷺ ساحر ، أو مجنون ، أو شاعر ، ونحو

(١) أخرجه البزار في « مسنده » ( ١٨٧٦ ) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » ( ٥٦٠ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ٤ / ١٤٧ ) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه . وهو حديث متواتر من غير لفظة : « ليضل به الناس » كما تقدم في مبحث المتواتر .

- ٢٦٢ - وَجَزَمَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بِكُفْرِهِ بِوَضْعِهِ إِنْ يَقْصِدِ  
 ٢٦٣ - وَعَالِبُ الْمَوْضُوعِ مِمَّا اخْتَلَقَا وَاضِعُهُ وَبَعْضُهُمْ قَدْ لَفَّقَا

ذلك . قال الحافظ ابن حجر : وهو خطأ من فاعله ، نشأ عن جهل ؛ لأنَّ الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية .

وذلك وما أشبهه ( مُخَالِفُ الإِجْمَاعِ ) أي : إجماع المسلمين الذين يُعْتَدُّ بهم ، فقد أجمعوا على أنَّ تعمُّدَ الكذب على النبي ﷺ من أكبر الكبائر كما صرَّح العلماء به .

( وَجَزَمَ الشَّيْخُ ) الملقَّب بركن الإسلام ( أبو محمد ) عبد الله بن يوسف بن حيوية الجويني والد إمام الحرمين ( بِكُفْرِهِ ) أي : الشخص ( بِوَضْعِهِ ) أي : الحديث ( إِنْ يَقْصِدِ ) فإنه كفرٌ مَنْ تعمَّدَ الكذب على النبي ﷺ .

وفي « الزواجر »<sup>(١)</sup> بعد نقل كلام الشيخ : وقال بعض المتأخرين : وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أنَّ الكذب على الله ورسوله ﷺ كفرٌ يُخرجُ عن الملة ، ولا ريب أنَّ تعمُّدَ الكذب على الله ورسوله في تحليل حرام أو تحريم حلال كفرٌ محضٌ ، وإنما الكلام في الكذب عليهما فيما سوى ذلك . انتهى .

وبه يُعلم أنَّ ما قيل : إنَّ كلام الشيخ إن لم يُحمل على الزجر مخالفٌ للإجماع ، وقول ولده : هذه زلة من الشيخ ليس بذاك الحسن . فليُأمل .

( وَغَالِبُ ) أَلْفَاظُ الْخَبَرِ ( الْمَوْضُوعِ مِمَّا ) صنعهُ ، و( اخْتَلَقَا ) بِأَلْفِ الْإِشْبَاعِ ( وَاضِعُهُ ) مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ ، وَمَا وَضَعَهُ مَأْمُونُ بْنُ أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ لِمَا قِيلَ لَهُ : أَلَا تَرَى إِلَى الشَّافِعِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِخَرَّاسَانَ مِنْ قَوْلِهِ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْدَانَ الْأَزْدِيُّ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعاً : « يَكُونُ فِي أَمْتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ أَضْرُّ عَلَى أَمْتِي مِنْ إِبْلِيسَ ، وَيَكُونُ فِي أَمْتِي رَجُلٌ

(١) « الزواجر عن اقتراف الكبائر » لابن حجر الهيتمي ( ١ / ٤٩ ) .

## ٢٦٤ - كَلَامَ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ مِنْهُ مَا وَثَّقُوهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَهَمَّا

يَقَالُ لَهُ أَبُو حَنِيْفَةَ هُوَ سِرَاجُ أَمْتِي<sup>(١)</sup> . قَالَ الْمَلَا عَلِي الْقَارِي : وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَابْتَدَأَ لِيُورِدَ هَذَا الْمَوْضُوعَ فَسَقَطَ مِنْ قَامَتِهِ مَغْشِيًا عَلَيْهِ .

وَكَذَا مَا وَضَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُكَّاشَةَ الْكِرْمَانِي لَمَّا قِيلَ لَهُ : إِنَّ قَوْمًا يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي الرُّكُوعِ وَفِي الرِّفْعِ مِنْهُ ، مِنْ فَقَالَ : حَدَّثَنَا الْمُسَيْبُ بْنُ وَاضِحٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا : « مَنْ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الرُّكُوعِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ »<sup>(٢)</sup> وَغَيْرَ ذَلِكَ .

( وَبَعْضُهُمْ ) أَي : الْوَاضِعِينَ لَمْ يَخْتَرِعْ لَفْظًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا ( قَدْ لَفَّقَا ) أَي : أَخَذَ وَضْعًا ( كَلَامًا ) نَحْوَ ( بَعْضِ الْحُكَمَاءِ ) كَالْحَارِثِ بْنِ كُلْدَةَ ، وَبِقِرَاطٍ ، وَأَفْلَاطُونَ ، وَأَرْسَاطَا طَالِيسٍ ، فَيَأْخُذُ الْوَاضِعَ كَلَامَهُمْ ، وَيَجْعَلُهُ كَلَامًا مُحَمَّدِيًا ، كـ « الْمَعْدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ ، وَالْحَمِيَةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ » . قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ<sup>(٣)</sup> : لَا أَصْلَ لَهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ ، بَلْ هُوَ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الْأَطْبَاءِ . قِيلَ : إِنَّهُ [ الْحَارِثُ ] ابْنُ كُلْدَةَ طَبِيبُ الْعَرَبِ .

قِيلَ : وَكـ « حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ » ، فَإِنَّهُ مِنْ كَلَامِ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ<sup>(٤)</sup> ، أَوْ مِنْ كَلَامِ عِيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ<sup>(٥)</sup> ، وَلَا أَصْلَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ مَرَاسِيلِ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي « الْمَجْرُوحِينَ » ( ٤٦ / ٣ ) .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي « الْمَجْرُوحِينَ » ( ٤٥ / ٣ ) .

(٣) فِي « شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ » ص ١٤٠ ، وَانْظُرْ : « الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ » لِلْسَخَاوِيِّ ( ١٠٣٥ ) .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي « ذِمِّ الدُّنْيَا » ( ٤١٦ ) ، وَانْظُرْ : « شَرْحُ الْأَلْفِيَةِ » لِلْعِرَاقِيِّ

ص ١٣٨ ، وَ« الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ » لِلْسَخَاوِيِّ ( ٣٨٤ ) ، وَ« تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ »

( ١٦٢ / ٣ ) .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الزُّهْدِ » ( ٢٤٩ ) ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي « الْحَلِيَةِ » ( ٣٨٨ / ٦ ) .

الحسن البصري كما [ رواه البيهقي ] في « شعب الإيمان »<sup>(١)</sup> ، ومراسيل الحَسَن عندهم شبه الريح ، أي : فلا يعوّل عليها ، لكن قال الحافظ ابن حجر : إسناده إلى الحَسَن حسنٌ ، ومراسيله أثنى عليها أبو زُرعة وابنُ المديني ، فلا دليل على وضعه . قال المصنّف : وهو كما قال .

( ومنه ) أي : من الموضوع ما ليس بموضوع حقيقة ، وهو ( ما ) كان ( وقومعه ) من راويه ( من غير قصد ) بوضعه ، بل كان ( وهما ) أي : غلطاً منه ، فهذا من المدرج ؛ بأن يسوق الإسناد فيعرض له عارضٌ فيقول كلاماً من قبل نفسه ، فيظنّ بعض من سمعه أنّ ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد ، فيرويه عنه كذلك .

ومثّل لهذا بحديث ابن ماجه عن إسماعيل بن محمد الطليحي ، عن ثابت بن موسى الزاهد ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر مرفوعاً : « مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ »<sup>(٢)</sup> . قال الحاكم<sup>(٣)</sup> : دخل ثابتٌ على شريك وهو يملي : حدّثنا الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ وسكت ليكتبَ المستملي ، فلما نظرَ إلى ثابت قال : « مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ . . . » إلخ ، وقصدَ به ثابتاً لزُهده ، فظنّ ثابتٌ أنه متن ذلك [ الإسناد ] فكان يحدث به .

وقال ابن حبان<sup>(٤)</sup> : أدْرَجَه ثابتٌ في الخبر ، ثم سرقه جماعةٌ من الضعفاء ، وحدّثوا به عن شريك . وأما متن ذلك الإسناد فهو « يعقُدُ الشيطانُ على قافية رأسٍ أَحَدِكُمْ . . . »<sup>(٥)</sup> الحديث .

(١) البيهقي في « شعب الإيمان » ( ١٠٥٠١ ) .

(٢) ابن ماجه ( ١٣٣٣ ) .

(٣) انظر : « تدريب الراوي » ( ١ / ٤٨٧ ) ، و« التقييد والإيضاح » ص ١٣٢ .

(٤) كما في « تهذيب التهذيب » ( ٢ / ١٦ ) .

(٥) أخرجه أحمد ( ٣ / ٣١٥ ) وابن حبان ( ٢٥٥٤ ) ، وابن خزيمة ( ١١٣٣ ) ، وأبو يعلى =

- ٢٦٥ - وَفِي كِتَابِ وَلَدِ الْجَوْزِيِّ مَا لَيْسَ مِنَ الْمَوْضُوعِ حَتَّىٰ وَهُمَا  
 ٢٦٦ - مِنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ وَالْحَسَنِ صَمْتُهُ كِتَابِي «الْقَوْلَ الْحَسَنَ»

( وفي كتاب ) « الموضوعات الكبرى » للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ( وَلَدِ الْجَوْزِيِّ ) الحنبلي ذكر في أول الكتاب أربعة أبواب : الأول في ذمّ الكذب . والثاني في حديث « من كَذَبَ علي ... » إلخ<sup>(١)</sup> ، والثالث في الوصية بانتقاد الرجال . والرابع فيما اشتمل عليه هذا الكتاب ، وهو خمسون كتاباً ، ثم بيّن المقصود ( ما ) أي : حديث كثير ( ليس من ) الخبر ( الْمَوْضُوع ) أصلاً ، إذ لا دليل على وضعه ( حتّى وَهُمَا ) بالبناء للمفعول من التوهيم ، أي : غلطه الحفاظ النقاد في ذلك .

قال بعضهم<sup>(٢)</sup> : أصاب ابنُ الجوزي في ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للنقل والعقل ، ولم يُصَبِّ في إطلاقه الوضع على أحاديث لم يشهد العقل ببطانها ، ولا فيها مخالفة ولا معارضة للكتاب والسنة والإجماع .

وذكر الحافظ ابنُ حجر<sup>(٣)</sup> أنَّ غالب ما فيه موضوع ، وأنَّ الذي يُنتَقَدُ عليه بالنسبة إلى ما لا يُنتَقَدُ قليل جداً . قال : وفيه من الضَّرَرِ أَنْ يُظَنَّ ما ليس بموضوع موضوعاً ، عكس الضرر بـ « مستدرك » الحاكم ، فإنه يُظَنُّ ما ليس بصحيح صحيحاً ، فيتعيّن الاعتناء بانتقاد الكتابين ؛ فإنَّ الكلام في تساهلهما أعدم الانتفاع بهما إلا لعالم بالفرن ؛ لأنه ما من حديثٍ إلا ويمكن أن يكون قد وقع فيه تساهل .

وبالجملة ففي كتاب ابن الجوزي أحاديث كثيرة ( من ) الحديث ( الصَّحِيح ،

( ٢٢٩٨ ) بنحوه من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، وأخرجه أيضاً البخاري

( ١١٤٢ ) ، ومسلم ( ١٨١٩ ) باللفظ المذكور من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

( ١ ) وهو من الأحاديث المتواترة كما تقدم .

( ٢ ) هو أحمد بن أبي المجد كما في « تدريب الراوي » ( ١ / ٤٧٢ ) .

( ٣ ) في « النكت » ( ٢ / ٨٤٨ ) .

٢٦٧ - وَمِنْ غَرِيبٍ مَا تَرَاهُ فَاعْلَمْ فِيهِ حَدِيثٌ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»

( و ) الحديث ( الضَّعِيف ، و ) الحديث ( الحَسَن ) وقد ألَّفَ الحافظ كتاباً سَمَّاهُ بـ «القول المسدَّد في الذَّبِّ عن مسند أحمد» أوردَ فيه أربعة وعشرين حديثاً في «المسند» ، وهي في كتاب ابن الجوزي ، وانتقدَها حديثاً حديثاً ، وذُكِّلَ عليه المصنَّف ، وزاد على ذلك أربعة عشر حديثاً هي في «المسند» أيضاً ، ثم ألَّفَ كتاباً آخر ، وهو الذي ذكره هنا بقوله ( ضَمَّنْهُ ) أي : جميع ما ليس بموضوع ، وهو في كتاب ابن الجوزي محكوم بالوضع ( كتابي ) وهو الذي ألَّفَ ذيلًا على دينك الكتابين ، وسَمَّاهُ ( القول الحسن ) في الذَّبِّ عن السنن .

أورد فيه مئة وبضعة وعشرين حديثاً ليست بموضوعة ، منها ما هو في «سنن أبي داود» ، وهي أربعة : منها حديث صلاة التسبيح<sup>(١)</sup> ، ومنها ما في «الترمذي» ، وهي ثلاثة وعشرون حديثاً ، ومنها ما في «النسائي» ، وهو [ حديث ] واحد ، ومنها ما في «ابن ماجه» ، وهي ستة عشر حديثاً ، ومنها ما في تأليف البخاري غير «الصحيح»<sup>(٢)</sup> ، وما في مؤلَّف أطلق عليه اسم الصحيح كـ «مسند الدارمي» ، و «المستدرک» ، و «الأنواع والتقاسيم»<sup>(٣)</sup> ، وما في مؤلَّف البيهقي ، فقد التزم أن لا يخرج حديثاً يعلمه موضوعاً وغير ذلك ، وقد حرَّرَ<sup>(٤)</sup> الكلام على ذلك حديثاً حديثاً ، فكان كتاباً حافلاً ، ولله الحمد .

( وَمِنْ غَرِيبٍ ) وعجيب ( ما تراه فاعلم ) أيها المحدث أنه كان ( فيه ) أي : في كتاب ابن الجوزي المذكور ( حديثٌ ) واحد ( من «صحيح مُسْلِمٍ» ) وهو

(١) أبو داود ( ١٢٩٧ ) ، وابن ماجه ( ١٣٨٧ ) ، وابن خزيمة ( ١٢١٦ ) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وأخرجه الترمذي ( ٤٨٢ ) ، وابن ماجه ( ١٣٨٦ ) من حديث أبي رافع رضي الله عنه .

(٢) كـ «خلق أفعال العباد» ، أو تعاليقه في «الصحيح» . انظر : «التدريب» ( ١ / ٤٧٤ ) .

(٣) المشهور بـ «صحيح ابن حبان» .

(٤) أي : السيوطي في كتابه «القول الحسن في الذب عن السنن» .

ما أورده عن جماعة من مشايخه ، عن أبي عامر العَقَدِي ، عن أفلح بن سعيد ، عن عبد الله بن رافع ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إِن طَالَتْ بِكَ مَدَّةٌ أَوْشَكَ أَنْ تَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ ، وَيَرْوَحُونَ فِي لَعْنَتِهِ ، فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ »<sup>(١)</sup> .

وذكر الحافظ ابن حجر أنَّ هذا الحديث في « المسند » من وجهين<sup>(٢)</sup> . قال : ولم أقف في كتاب « الموضوعات » لابن الجوزي على شيء حكّم عليه بالوضع وهو في أحد « الصحيحين » غير هذا الحديث ، وإنها لغفلة شديدة منه ، ثم تكلم عليه وعلى شواهد ، ثم قال : ولقد أساء ابن الجوزي لذكره في الموضوعات حديثاً من « صحيح مسلم » ، وهذا من عجائبه .

وذكر المصنّف في « القول الحسن » حديثاً آخر في « صحيح البخاري » رواية حمّاد بن شاکر ، وهو حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما : « كيف [ بك يا بن عمر ] إذا عمرت بين قوم يُخَبِّتُونَ رِزْقَ سَنَتِهِمْ »<sup>(٣)</sup> ذكر أنَّ هذا الحديث أورده الدّيلمي في « مسند الفردوس » ، وعزاه للبخاري ، وذكر سنّده إلى ابن عمر ، ونقّل عن الحافظ العراقي أنه ليس في الرواية المشهورة ، وأنَّ الحافظ المزيّ ذكر أنه في رواية حمّاد بن شاکر . قال - أعني : المصنّف - : فهذا حديث ثانٍ من أحاديث « الصحيحين » ، والله أعلم .

(١) مسلم (٧١٩٦) .

(٢) أحمد (٣٠٧ / ٢) ، و (٣٢٣ / ٢) .

(٣) وأخرجه عبد بن حميد في « مسنده » (٨١٦) ، وقد ساقه الحميدي في « الجمع بين الصحيحين » نقلاً عن أبي مسعود ، وقال العراقي في « تخريج أحاديث الإحياء » (٤ / ٨٢) : أخرجه ابن مردويه في « التفسير » والبيهقي في « الزهد » من رواية رجل لم يسم عن ابن عمر . قال البيهقي : هذا إسناد مجهول ، والجراح بن منهال ضعيف .

## خاتمة

- ٢٦٨ - شَرُّ الضَّعِيفِ الْوَضْعُ فَالْمُتْرُوكُ ثُمَّ ذُو النُّكْرِ فَالْمُعَلُّ فَالْمُدْرَجُ ضَمَّ
- ٢٦٩ - وَبَعْدَهُ الْمَقْلُوبُ فَالْمُضْطَرَبُ وَأَخْرُونَ غَيْرَ هَذَا رَتَّبُوا

## خاتمة

في بيان ترتيب أنواع الضعيف ومسائل تتعلق به .

( شَرُّ الضَّعِيفِ ) من الأخبار هو ( الْوَضْعُ ) أي : الموضوع ، وهذا أمر متفق عليه كما صرَّح به في « التدريب » ، بل هو في الحقيقة غير حديث كما تقدَّم ( فـ ) بعده الخبر ( الْمُتْرُوكُ ) وهو ما انفرد بروايته مَثَمٌ بالكذب ( ثم ) بعده ( ذُو النُّكْرِ ) أي : المنكر ، وهو ما انفرد به مَنْ لم يبلغ في الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرُّده ( فـ ) بعده ( الْمُعَلُّ ) وهو ما ظاهره السَّلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قاذح ( فـ ) بعده ( الْمُدْرَجُ ) وهو كلام يقع في متن الحديث وليس منه ، وقوله : ( ضَمَّ ) تكملة .

( وَبَعْدَهُ ) أي : الْمُدْرَجُ في الرتبة ( الْمَقْلُوبُ ) وهو الذي أُبدل فيه شيء بآخر على الوجه المتقدم ( فـ ) بعده ( الْمُضْطَرَبُ ) وهو ما اختلفت وجوهه من غير مرجح ولا قابل للجمع بينهما . قال في « التدريب » : كذا رَتَّبَهُ شيخُ الإسلام ، يعني : الحافظ ابن حجر ( وَأَخْرُونَ ) من المصنِّفين ( غير هذا ) الترتيب الذي ذكر هنا ( رَتَّبُوا ) فقال الخطابي<sup>(١)</sup> : شرَّها الموضوع ، ثم المقلوب ، ثم المجهول .

وقال البدر الزركشي<sup>(٢)</sup> : ما ضعفه لا لعدم اتصاله سبعة أصناف : شرَّها الموضوع ، ثم المدرج ، ثم المقلوب ، ثم المنكر ، ثم الشاذ ، ثم المعل ، ثم

(١) في « معالم السنن » ( ١ / ١١ ) .

(٢) انظر : « التدريب » ( ١ / ٤٩٩ ) .



- ٢٧٠ - وَمَنْ رَوَى مَتْنًا صَحِيحًا يَجْزِمُ      أَوْ وَاهِيًا أَوْ حَالَهُ لَا يُعْلَمُ  
 ٢٧١ - يَغْيِرُ مَا إِسْنَادُهُ يُمَرِّضُ      وَتَرْكُهُ يَبَيِّنُ ضَعْفَ قَدْ رَضُوا  
 ٢٧٢ - فِي الْوَعْظِ أَوْ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ      لَا الْعَقْدِ وَالْحَرَامِ وَالْحَلَالِ

المضطرب . قال المصنّف : هذا ترتيبٌ حسن ، وينبغي جعلُ المتروك قبل المدرج ، وأن يقال فيما ضعفه لعدم اتصاله : شرّه المعضّل ، ثم المنقطع ، ثم المدلّس ، وهذا واضح .

( وَمَنْ رَوَى مَتْنًا صَحِيحًا ) من الأخبار والآثار ( يَجْزِمُ ) أي : يذكره بصيغة الجزم ، كأن يقول : قال رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات »<sup>(١)</sup> . قال في « التدريب » : وَيَقْبُحُ فِيهِ صِغَةُ التَّمْرِیْضِ كَمَا يَقْبُحُ فِي الضَّعِیْفِ صِغَةُ الْجَزْمِ .

( أَوْ ) رَوَى مَتْنًا ( وَاهِيًا ) أي : ضعيفاً ( أَوْ ) رَوَى مَتْنًا ( حَالَهُ لَا يُعْلَمُ ) أهو صحيح أو ضعيف أو روي ضعيفاً ( بغير ما إسناده ) أي : من غير ذكر إسناده فلا يقول : قال رسول الله ﷺ كذا مثلاً ، بل ( يُمَرِّضُ ) أي : يأتي بصيغة التمریض في ذلك كأن يقول : روي عنه كذا ، أو بلغنا عنه كذا ، أو ورد أو نقل عنه ، وما أشبهه من صيغ التمریض .

( وَتَرْكُهُ ) أي : الراوي للحديث الضعيف غير الموضوع ( بيان ضعف ) لسنده ( قد رَضُوا ) أي : أهل الحديث وغيرهم ، فيجوز التساهل في الأسانيد الضعيفة .

ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه إذا كان ( في ) نحو ( الْوَعْظِ أَوْ ) في ( فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ ) والقصص وغيرها مما لا تعلّق له بالعقائد والأحكام كما قال ، و ( لَا ) يرضون ذلك في ( الْعَقْدِ ) أي : العقائد ، كصفات الله عزّ وجلّ ، وما يجوز وما يستحيل عليه ، وتفسير كلامه ، ( و ) لا في أحكام الشريعة من ( الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ ) وغيرها .

(١) أخرجه البخاري ( ١ ) ، ومسلم ( ٤٩٢٧ ) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

٢٧٣ - وَلَا إِذَا يَشْتَدُّ ضَعْفٌ ثُمَّ مَنْ ضَعْفًا رَأَى فِي سَنَدٍ وَرَأَى أَنْ

٢٧٤ - يَقُولَ فِي الْمَثْنِ ضَعِيفٌ قَيِّدًا بِسَنَدٍ خَوْفَ مَجِيءِ أَجْوَدًا

قال الأئمة : أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك وغيرهم : إذا روي في الحلال والحرام شددنا ، وإذا روي في الفضائل ونحوها تساهلنا .

( ولا ) يرضون ذلك أيضاً فيما ( إذا ) كان ( يَشْتَدُّ ضَعْفٌ ) أي : ضعف الحديث بسبب كون الراوي كذاباً ، أو متهماً بالكذب ، أو بالوضع ، أو فاحش الغلط .

قال المصنّف : نقل العلائي الاتفاق عليه . فشرط العمل بالضعيف أن يكون في نحو الفضائل ، وأن لا يكون شديد الضعف ، وزيد شرطان : أن يندرج تحت أصل عام ، فيخرج ما يُخترع بحيث لا يكون له أصل ألّبتة ، وأن لا يعتقد ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط . ونظر في هذا الأخير بأنه لا وجه له ؛ إذ لا معنى للعمل بالضعيف في مثل دعاء الأعضاء في الوضوء إلا كونه مطلوباً طلباً غير جازم ، وكلّ ما كان كذلك سنّه ، وإذا كان سنّه تعيّن اعتقاد سنّيته . قال المصنّف : ويعمل بالضعيف أيضاً في الأحكام إذا كان فيه احتياط<sup>(١)</sup> .

( ثُمَّ مَنْ . ضَعْفًا رَأَى فِي سَنَدٍ ) بأن رأى حديثاً بإسناد ضعيف ( وراى ) أي : قصد ( أن . يَقُولَ فِي الْمَثْنِ ) أي : حديث ذلك السند الضعيف إنه حديث ( ضعيف ) فلا بدّ من أن ( قَيِّدًا ) ذلك ( بِسَنَدٍ ) فيقول : هو ضعيف بهذا الإسناد ( خوف مَجِيءِ ) سند آخر ( أَجْوَدًا ) من ذلك ، فقد يكون مروياً بإسناد آخر صحيح مثبت بمثله الحديث .

(١) قال اللكنوي : والذي يظهر بعد التأمل الصادق ، هو قبول الضعيف في ثبوت الاستحباب وجوازه ، فإذا دلّ حديث ضعيف على استحباب شيء أو جوازه ، ولم يدّل دليل آخر صحيح عليه ، وليس هناك ما يعارضه ويرجّح عليه ، قُبِلَ ذلك الحديث ، وجاز العمل بما أفاده والقول باستحباب ما دلّ عليه أو جوازه . « ظفر الأمانى » ص ١٩٨ .

٢٧٥ - وَلَا تُضَعِّفُ مُطْلَقًا مَا لَمْ تَجِدْ تَضْعِيفُهُ مُصَرِّحًا عَنْ مُجْتَهِدٍ

( وَلَا تُضَعِّفُ ) أي : لا تجزم بضعف الحديث ( مُطْلَقًا ) أي : على سبيل الإطلاق ، كأن تقول : إنه ضعيف المتن ، أو ضعيف بمجرد ذلك الإسناد ( ما لم تجد . تضعيفه ) أي : الحديث ( مُصَرِّحًا ) به ( عن ) إمام ( مُجْتَهِد ) في نقد الحديث ، فيتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه لم يروَ بإسناد يثبت به ، أو بأنه ضعيف ، أو نحو هذا مفسراً وجه القدر فيه ، فإن أطلق ولم يفسر ، ففيه كلام يأتي .

وذكر الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> : أنه إذا قال الحافظ المطلع الناقد في حديث : « لا أعرفه » اعتمد عليه ذلك في نفيه ، لا يقال هذا معارض بما تقدم من حكاية الزهري مع أبي حازم<sup>(٢)</sup> ، وبما في الحكاية الواقعة للشعبي من أن شاباً تكلم عنده ، فقال : ما سمعنا بهذا ، فقال الشاب : كل العلم سمعت ؟ قال : لا ، قال : فشطره ؟ قال : لا ، قال : فاجعل هذا في الشطر الذي لم تسمعه ، فأفحم الشعبي<sup>(٣)</sup> . لانا نقول : قد أجيب عن ذلك بأنه كان قبل تدوين الأخبار في الكتب ؛ فكان إذ ذاك عند بعض الرواة ما ليس عند الحافظ ، وأما بعد التدوين فالرجوع إلى الكتب المصنفة ، فيبعد كل البعد عدم الاطلاع من الحافظ الجهد على ما يورده غيره ، فالظاهر عدمه ، والله أعلم .



(١) انظر : « التدريب » ( ١ / ٥٠٠ ) .

(٢) ذكره ابن عبد البر في « التمهيد » ( ٢١ / ٩٥ ) .

(٣) ذكره في « التدريب » ( ١ / ٥٠٠ ) وعزاه لابن النجار في « تاريخه » .

## مَنْ تَقْبَلُ رَوَايَتَهُ وَمَنْ تُرَدُّ

- ٢٧٦ - لِنَاقِلِ الْأَخْبَارِ شَرْطَانِ هُمَا عَذْلٌ وَضَبْطٌ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا  
٢٧٧ - مُكَلَّفًا لَمْ يَزْتَكِبْ فِسْقًا وَلَا خَرَمَ مُرُوءَةٍ وَلَا مُغْفًى

### مَنْ تَقْبَلُ رَوَايَتَهُ ، وَمَنْ تُرَدُّ رَوَايَتُهُ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع السادس والثلاثون ، وما يتعلق بذلك من مراتب التعديل والتجريح .

يُشْتَرَطُ ( لِنَاقِلِ ) أي : راوي ( الأخبار ) غير المتواترة لِيُحْتَجَّ بِرَوَايَتِهِ ( شَرْطَانِ ) فاتفق الجماهير من أئمة الحديث والفقه ، كما صرَّح به جماعة من المحققين ( هما ) أي : الشرطان ( عَذْلٌ وَضَبْطٌ ) أي : كونه عدلاً ، وكونه ضابطاً لما يرويه .

وفسر العدل بـ ( أن يكون ) الراوي ( مُسْلِمًا . مُكَلَّفًا ) أي : بالغاً عاقلاً ولو عبداً أو امرأة ، فلا يقبلُ كافرٌ ، إذ لا وثوق به مع شرف منصب الرواية عن الكافر لنفوذها على كلِّ مسلم ، ولا مجنون ؛ إذ لا يمكنه التحرُّز عن الخلل ، ولا صبيٌّ في الأصح ؛ لأنه بعلمه أنه غير مكلف قد لا يحترِّز عن الكذب فلا يوثق به ، وقيل : يقبل إن علم منه التحرُّز عن الكذب .

( لم يَزْتَكِبْ فِسْقًا ) أي : مفسقاً ( ولا ) يرتكب ( خَرَمَ مُرُوءَةٍ ) على ما حُرِّر في الشهادات من كتب الفقه .

وتخالفها في عدم اشتراط الحرّية والذكورة كما أشرت إليه آنفاً . قال تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ نَبَلْ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [ الحجرات : ٦ ] . وقال : ﴿ وَاشْهَدُوا ذَوَىٰ

٢٧٨ - يَحْفَظُ إِنْ يُمْلِ كِتَاباً يَضْبِطُ إِنْ يَزُو مِنْهُ عَالِماً مَا يُسْقِطُ

٢٧٩ - إِنْ يَزُو بِالْمَعْنَى وَضَبْطُهُ عُرِفَ إِنْ عَالِماً وَافَقَ مَنْ بِهِ وَصِفَ

عَدَلٍ مِّنْكُمْ [الطلاق : ٢] . وفي الحديث : « لَا تَأْخُذُوا الْعِلْمَ إِلَّا مِمَّنْ تَقْبَلُونَ شَهَادَتَهُ » رواه البيهقي مرفوعاً وموقوفاً<sup>(١)</sup> . وفي « صحيح مسلم » عن سعد بن إبراهيم : « لَا يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا الثَّقَاتُ »<sup>(٢)</sup> . وفيه أيضاً عن ابن سيرين : « إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ »<sup>(٣)</sup> . وروى البيهقي عن عمر بن الخطاب : « كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ لَا نَأْخُذَ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ »<sup>(٤)</sup> .

( و ) فسر الضبط بأن ( لا ) يكون ( مُغْفَلاً ) أي : كثير الغفلة و ( يَحْفَظُ ) مرويته ( إِنْ يُمْلِ ) أي : يروه من حفظه بأن يثبت ، بحيث يتمكن من استحضاره ، وهذا هو المسمّى عندهم بضبط الصّدر كما تقدّم ، و ( كِتَاباً يَضْبِطُ ) - ( إِنْ يَزُو مِنْهُ ) أي : الكتاب كما هو في هذه الأزمان ، بأن يصونه لديه منذ سمع فيه ، وصحّحه إلى أن يؤدّي منه ، وهذا هو المسمّى عندهم بضبط الكتاب .

قال بعضهم : وَمِنْ شَرْطِهِ أَنْ لَا يُعِيرَهُ لِأَحَدٍ ، فَإِنْ أَعَارَهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرُوهُ بَعْدَهُ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَغَيِّرَهُ الْمُسْتَعِيرُ ، وَيَبْدُلَ مَا لَمْ يُعْرِزْهُ لِأُمِّيٍّ وَمَا لَمْ تَكُنْ التُّسَخُّ ، وَهَذَا الزَّمَانُ لَا يَقَالُ فِيهِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ قَدْ انْضَبَطَ قَدِيمًا . انتهى .

ويشترط مع ذلك أن يكون ( عالماً ) بـ ( مَا يُسْقِطُ ) ويُحِيلُ الْمَعْنَى ( إِنْ يَزُو ) الخبر ( بِالْمَعْنَى ) بناء على جوازه ، وهو الصحيح كما سيأتي بشروطه ، ثم بيّن ما يعرف به كونه ضابطاً بقوله : ( وَضَبْطُهُ ) أي : الراوي ( مَحْرَفٌ ) بأن تعتبر رواياته بروايات الثّقَاتِ المعروفين بالضبط والإتقان .

(١) البيهقي في « المدخل » ، كما في « التدريب » ( ١ / ٥٠٦ ) .

(٢) مسلم في « مقدمة صحيحه » ( ٣١ ) .

(٣) مسلم في « مقدمة صحيحه » ( ٢٦ ) .

(٤) « التدريب » ( ١ / ٥٠٦ ) .

## ٢٨٠ - واثنانِ مَنْ زَكَّاهُ عَدْلٌ والأصحَّ إنَّ عَدْلَ الْوَاحِدِ يَكْفِي أَوْ جَرَحَ

(ف-إن) وَجَدَتْ موافقةً ولو من حيث المعنى ، أو كان ( غالباً ) أي : في الأغلب ( وافقَ مَنْ به ) أي : بالضبط والإتقان ( وُصِفَ ) وخالفه نادراً عُرِفَ حينئذٍ كونه ضابطاً ، فلا تَضُرُّ مخالفته لهم النادرة ، بخلاف ما لو كثُرَت ندرت الموافقة ؛ فإنه يختلُّ ضبطه ولم يُحتجَّ به في حديثه .

ونقل المصنّف عن الحافظ المزني<sup>(١)</sup> : أنَّ الوهم تارة يكون في الحفظ ، وتارة يكون في القول ، وتارة يكون في الكتابة ، ومثّل لهذا برواية مسلم حديث : « لا تَسُبُّوا أصحابي » عن يحيى بن يحيى وأبي بكر وأبي كُرَيْب ثلاثهم عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup> .

قال المزني<sup>(٣)</sup> : وهم - أي : مسلم - عليهم في ذلك ، إنما رَوَاهُ عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي سعيد ، كذلك رواه الناس عنهم ، والدَّلِيلُ على أنَّ ذلك وهم وقع منه في حال كتابته لا في حفظه أنه ذكر أولاً حديث أبي معاوية ، ثم ثنَّى بحديث جرير ، وذكر المتنَ وبقيةَ الإسناد ، ثم ثلَّثَ بحديث وكيع ، ثم ربَّعَ بحديث شعبة ، ولم يذكر المتن ولا بقيةَ الإسناد عنهما ، بل قال : عن الأعمش بإسناد جرير وأبي معاوية بمثل حديثهما ، فلولا أنَّ إسناده جرير وأبي معاوية واحدٌ لما جمَعَهَا في الحوالة عليهما ، فافهمه .

ثم بيّن الخلافَ فيمن يثبت به التعديل والجرح فقال :

( و ) إذا كان ( اثنان ) فأكثر - ( من زكَّاه )<sup>(٤)</sup> أي : الراوي فهو ( عدل ) اتفاقاً ، ثم قيل : لا يثبت التعديلُ أو الجرحُ بواحدٍ كما في الشهادات . قال الوليُّ

(١) في « تحفة الأشراف » ( ٣ / ٣٤٣ ) ، وانظر : « تدريب الراوي » ( ١ / ٥١٢ ) .

(٢) مسلم ( ٦٤٨٧ ) ، و ( ٦٤٨٨ ) ، و ( ٦٤٨٩ ) .

(٣) في « تحفة الأشراف » ( ٣ / ٣٤٣ ) .

(٤) في ( ش ) : إن زكَّاه .

٢٨١ - أَوْ كَانَ مَشْهُورًا وَزَادَ يُوسُفُ بِأَنَّ كُلَّ مَنْ يَعْلَمُ يُعْرِفُ

العراقي : حكاه القاضي أبو بكر عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة .

( و ) لكن ( الأصَح ) عند المحققين ، ونقله ابن الحاجب عن الأكثرين أنه ( إنَّ عدْلَ ) المزكي ( الواحد ) ولو عبداً أو امرأة ( يَكْفِي أو جَرَح ) فيثبت التعديلُ والجرحُ بالواحد ؛ لأنَّ العددَ لم يُشترط في قبول الخبر ، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله ، ولأنَّ التَّركِيَّةَ بمنزلة الحكم ، وهو أيضاً لا يشترط فيه العدد بخلاف الشهادة .

وبحث بعضهم<sup>(١)</sup> التفصيلَ بين ما إذا كانت مسندةً من المزكي إلى اجتهاده أو إلى النقل عن غيره ، فإن كان الأول لم يُشترط العدد أصلاً ؛ لأنه بمنزلة الحكم ، وإن كان الثاني جرى فيه الخلاف . قال : ويتبيَّن أيضاً أنه لا يُشترط العدد ؛ لأنَّ أصلَ النقل لا يُشترط فيه ، فكذا ما تفرَّع عنه ، وتعقُّبه المصنَّف بأن هذا التفصيل ليس له فائدة إلا نفي الخلاف في القسم الأول ، فليتأمل .

( أو كان ) الراوي ( مَشْهُورًا ) بالعدالة ، فمَن اشتهر من الرِّوَاة بالعدالة بين أهل العلم ، وشاع الثَّنَاءُ عليه بها كفى في عدالته ، ولا يحتاج مع ذلك إلى المزكي ، وهذا - كما قاله ابن الصَّلاح<sup>(٢)</sup> - هو الصحيح في مذهب الشافعي ، وعليه الاعتماد في أصول الفقه .

قال القاضي أبو بكر<sup>(٣)</sup> : والدليلُ على ذلك أنَّ العلم بظهور [ ستر ] الراوي ، واشتهار عدالته<sup>(٤)</sup> أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب

(١) هو الحافظ ابن حجر كما في « التدريب » ( ١ / ٥١٨ ) .

(٢) في « علوم الحديث » ص ١٠٥ .

(٣) الباقلاني كما في « التدريب » ( ١ / ٥٠٩ ) .

(٤) في « التدريب » ( ١ / ٥٠٩ ) ، و « الكفاية » ص ٨٧ ، « سترهما » و « عدالتهما » ، بدل « ستره » و « عدالته » إشارة إلى الشاهد والمخبر ، فتصرف الشارح في العبارة وحولها إلى =

## ٢٨٢ - عَدْلٌ إِلَى ظُهُورِ جَرْحٍ وَأَبْوَا وَالْجَرْحَ وَالتَّغْدِيلَ مُطْلَقاً رَأَوْا

والمحابة . وذلك مثل مالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، والليث ، وابن المبارك ، وشعبة ، وإسحاق ، ومن جرى مجراهم في نبأه الذكر ، واستقامة الأمر ، فلا يُسأل عن عدالة هؤلاء ، وإنما يُسأل عن عدالة من خفي أمره .

سُئل أحمد عن إسحاق بن راهويه فقال : مثل إسحاق يُسأل عنه <sup>(١)</sup> ؟ . وسُئل يحيى بن معين عن أبي عبيد فقال : مثلي يُسأل عن أبي عبيد ؟ أبو عبيد يسأل عن الناس <sup>(٢)</sup> .

(وزاد) على ذلك حافظ المغرب أبو عمر (يوسف) بن عبد الله المعروف بابن عبد البر التَّمَرِي <sup>(٣)</sup> (بأنَّ كُلَّ مَنْ بَعْلِمَ يُعَرَفُ) أي : أنَّ كُلَّ حَامِلٍ عِلْمٍ مَعْرُوفٍ بِالْعِنَايَةِ بِهِ فَهُوَ (عَدْلٌ) مَحْمُولٌ فِي أَمْرِهِ أَوَّلًا عَلَى الْعَدَالَةِ (إِلَى) أَنْ يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ بِ(ظُهُورِ جَرْحٍ) فِيهِ ، وَوَاقَفَهُ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الْمَوَاقِ لِحَدِيثٍ : «يَحْمَلُ هَذَا الْعِلْمَ [مِنْ كُلِّ خَلْفٍ] عُذُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ» رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْعَقِيلِيِّ مِنْ رَوَايَةِ مَعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ السَّلَامِيِّ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَذْرِيِّ [مَرْفُوعاً] <sup>(٤)</sup> .

قال المصنّف : (و) لكن (أَبْوَا) أي : المحققون كلام ابن عبد البر المذكور ، وقالوا : إنه توسّع غير مَرْضِي ، والحديث بتلك الطريق مرسل أو معضل ، ومُرْسَلُهُ غير معروف ، ومعاذ ضعيف عند جماعة من الحفاظ .

= الكلام عن الراوي .

(١) انظر : «السير» للذهبي (١١ / ٣٧٢) .

(٢) انظر : «تاريخ بغداد» (١٢ / ٤١٤) ، و«تهذيب الكمال» (٢٣ / ٣٥٨) .

(٣) انظر : «التمهيد» (١ / ٢٨) .

(٤) العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤ / ٢٥٦) ، وأخرجه البيهقي في «الكبرى»

(١٠ / ٢٠٩) ، وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٧٩) ، وابن أبي حاتم في «الجرح

والتعديل» (٢ / ١٧) .



## ٢٨٣ - قَبُولُهُ مِنْ عَالِمٍ عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَمْ يُوثَّقْ مَنْ بِإِجْمَالٍ جُرِّحَ

وذكرَ الحافظ [ العراقي ]<sup>(١)</sup> أَنَّ الحديثَ وردَ مثلاً من عدّة روايات ، لكنها كلّها ضعيفة لا يثبت منها شيء ، وليس فيها ما يقوِّي المرسل ، ثم على تقدير ثبوته إنما يصحُّ الاستدلالُ به لو كان خبراً ، ولا يصحُّ حملُهُ على الخبر لوجود مَنْ يحملُ العلم وهو غيرُ عدلٍ وغيرُ ثقة ، فلم يبقَ له محملٌ سوى الأمر ، ومعناه أنه أمرٌ للثقات بحمل العلم ، إذ هو لا يُقبل إلا منهم ، بل في بعض طرق الحديث : « لِيَحْمِلَ هَذَا الْعِلْمُ »<sup>(٢)</sup> بلام الأمر .

ونُقِلَ<sup>(٣)</sup> عن بعضهم ضبط « يحمل » بالبناء للمفعول ، ورفع « العلم » على النيابة عن الفاعل ، و« عَدُولُهُ » بوزن « فَعُولَةٌ » بمعنى فاعل ، أي : كامل في العدالة ، أي : الخلف هو العدولة ، والمعنى : أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ يُحْمَلُ - أي : يؤخذ - عن كُلِّ خَلَفٍ عَدَلٍ ، فهو أمرٌ بأخذ العلم عن العُدول ، ولكنَّ المعروف - كما قاله المصنّف - في ضبط الحديث بناء « يَحْمِلُ » للفاعل ، ونصب « العلم » على المفعولية ، ورفع « عدوله » جمع عدله على الفاعلية ، والله أعلم .

( والجَرْحُ ) على الراوي ( والتَّعْدِيلُ ) له حال كون كلّ منهما ( مُطْلَقاً ) أي : مُبْهِماً من غيرِ ذكرِ سببه ( رأوا . قبوله ) إذا صَدَرَ ذَلِكَ ( مِنْ عَالِمٍ ) بأسبابِ الجَرْحِ والتعديل ، والخلاف فيها بصيراً مرضياً في اعتقاده وأفعاله ، وهذا ( على ) القول ( الْأَصَحُّ ) الذي صحّحه الحافظ العراقي والبلقيني ، وهو مختار الإمامين والغزالي والخطيب البغدادي والقاضي أبي بكر ، ونقله عن الجمهور<sup>(٤)</sup> .

(١) « شرح الألفية » ص ١٥٥ ، وما بين المعقوفتين زيادة من « التدريب » ( ١ / ٥١٠ ) .

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ( ٢ / ١٧ ) .

(٣) ذكره ابن الصلاح في « فوائد رحلته » كما في « التدريب » ( ١ / ٥١١ ) .

(٤) انظر : « الكفاية » ص ١٧٨ ، و« التقييد والإيضاح » ص ١٤٢ ، و« محاسن الاصطلاح » ص ٢٢١ .

وقيل : لا يقبلان إلا مفسّرَيْن ؛ لأنَّ الجرحَ قد يجرح بما لا يقدر ، والمعدّل قد يُوثّق بما لا يقتضي العدالة .

وقيل : يُقبل الجرح غير مفسّر ، ولا يُقبل التعديل إلا بذكر سببه ؛ لأن أسباب العدالة يكثر التصنّع فيها ، فيبني المعدّل على الظاهر .

وقيل : عكسه ، أي : يُقبل التعديل من غير ذكر سببه ؛ لأن أسبابه كثيرة فيثقل ويشقّ ذكرها ، إذ هو يحوج المعدّل إلى أن يقول : لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، فعل كذا وكذا ، فعُدّد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه ، وذلك شاقٌّ جدّاً ، ولا يُقبل الجرح إلا مبيّن السبب ؛ لأنه يحصل بأمر واحد ولا يشقّ ذكره ، ولأنهم يختلفون في أسباب الجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحاً ، وليس بجرح في نفس الأمر ، فلا بدّ من بيان سببه لينظر هل هو قاذح أو لا .

وهذا منقول عن الشافعيّ ، وصحّحه النووي<sup>(١)</sup> ، كابن الصّلاح<sup>(٢)</sup> ، قال : وهو ظاهر مقرّر في الفقه وأصوله ، بل ذكر الخطيب أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث كالشيخين وغيرهما .

ثم أورد ابن الصّلاح على نفسه سؤالاً فقال : ولقائل أن يقول : إنما يعتمدُ الناسُ في جرح الرّواة ورّد حديثهم على الكتب المصنّفة في الجرح أو فيه وفي التعديل معاً ، وقلّما يتعرّض مصنّفوها لبيان السبب ، بل اقتصروا على نحو فلان ضعيف ، أو ليس بشيء ، أو هذا حديثٌ ضعيفٌ ، أو غيرُ ثابت ، ونحو ذلك ، فاشتراطُ بيانِ السبب يُفضي إلى تعطيل ذلك ، وسدّ باب الجرح في الأغلب الأكثر .

وأجاب : بأنّ ذلك وإن لم يُعتمد في إثبات الجرح والحكم به ، فقد اعتمد في التوقّف عن قبول حديث مَنْ قيل فيه مثل ذلك ؛ لما أوقع فيهم ريبة قوية يوجب مثلها

(١) « إرشاد طلاب الحقائق » ص ١١٠ .

(٢) « علوم الحديث » ص ١٠٨ .

٢٨٤ - وَيُقْبَلُ التَّعْدِيلُ مِنْ عَبْدٍ وَمِنْ أَنْثَىٰ وَفِي الْأُنْثَىٰ خِلَافٌ قَدْ رُكِّنَ

التوقف ، ثم من انزاحت عنه الرتبة منهم بالبحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته قبل حديثه ولم يتوقف ؛ كالذين احتج بهم في « الصحيحين » ممن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم ، فافهم [ ذلك ] فإنه مخلص حسن .

وعلى الأصح الذي في النظم قيده الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> بما ذكر المصنف في قوله : ( ما لم يُوثَّق ) بالبناء للمفعول ، والنائب عن الفاعل قوله : ( مَنْ ) كان ( بِإِجْمَالٍ جُرِحَ ) أي : مجروحاً بإجمال .

وإيضاحه أنَّ مَنْ جُرِحَ مجملاً ، وقد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحدٍ كائناً مَنْ كان إلا مفسراً ، إذ قد ثبتت له رتبة الثقة ، فلا يُرْحَزَح عنها إلا بأمر جلي ، فإنَّ أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ، ثم في حديثه ، ونقدوه كما ينبغي ، وهم أيقظ الناس ، فلا يُنْقَضُ حكم أحدهم إلا بأمر صريح ، وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف ؛ لأنه إذا لم يعدل فهو في حيِّز المجهول ، وإعمال قول المجروح فيه أولى من إهماله .

وسياتي قول الحافظ الذهبي<sup>(٢)</sup> : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة ، أي : بل إن كان أحدهما ضعفه ؛ وثقه الآخر ، أو وثقه أحدهما ضعفه الآخر . قال الحافظ ابن حجر<sup>(٣)</sup> : ولهذا كان مذهب السائئ أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه .

( وَيُقْبَلُ التَّعْدِيلُ ) أي : للراوي والتجريح ( مِنْ عَبْدٍ ) أي : قرن ( وَمِنْ أَنْثَىٰ ) لقبول خبرهما ( وفي ) قبول تعديل ( الْأُنْثَىٰ ) وتجريحها ( خِلَافٌ قَدْ رُكِّنَ )

(١) « نزهة النظر » ص ١٣٨ .

(٢) « الموقظة » ص ٨٤ .

(٣) في « نزهة النظر » ص ١٣٨ .

## ٢٨٥ - وَقَدِّمَ الْجَرْحَ وَلَوْ عَدْلَهُ أَكْثَرُ فِي الْأَقْوَى فَإِنْ فَصَّلَهُ

أي : عُلِمَ ، فقد حكى القاضي أبو بكر<sup>(١)</sup> عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم عدمَ القبولِ منهم لا في الرواية ولا في الشهادة ولا يوافقهم فيه ، فإنه جزم بالقبول ، واستدلَّ الخطيب<sup>(٢)</sup> له بسؤال النبي ﷺ بِرَبْرَةٍ عن عائشة في قصة الإفك<sup>(٣)</sup> ، قال : بخلاف الصبيِّ المراهق فلا يُقبل تعديله إجماعاً .

( و ) إذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل ( قَدِّمَ الْجَرْحَ ) على التعديل ( ولو ) كان مَنْ ( عدله . أَكْثَرُ ) عدداً من الجارح ( في ) القول ( الْأَقْوَى ) أي : الأصحَّ عند الفقهاء والأصوليين ، ونُقل عن الجمهور ؛ لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ، ولأنه مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله ، إلا أنه يُخبر عن أمرٍ باطن خفي عنه .

وقيل : إن كان عددُ المعدل أكثر من الجارح قَدِّمَ المعدل عليه ؛ لأن الكثرة تقوِّي حالهم ، وتوجب العملَ بخبرهم ، وقلةُ الجارحين تُضعِفُ خبرهم ، وغلظه الخطيب<sup>(٤)</sup> ؛ لأن المعدلين وإن كثروا لم يخبروا عن عدم ما أخبر به الجارحون ، ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلةً على نفي . وقيل : يرجح الأحفظ<sup>(٥)</sup> . وقيل : يتعارضان ، فلا يعمل بأحدهما إلا بمرجح ، وهو محكي عن ابن شعبان<sup>(٦)</sup> من المالكية .

(١) الباقلاني كما في « التدريب » ( ١ / ٥٣٧ ) .

(٢) في « الكفاية » ص ٩٧ .

(٣) قصة الإفك أخرجه البخاري ( ٤٧٥٠ ) ، ومسلم ( ٧٠٢٠ ) ، من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٤) في « الكفاية » ص ١٧٧ .

(٥) حكاه البلقيني في « محاسن الاصطلاح » ص ٢٢٤ .

(٦) حكاه عنه ابن الحاجب كما في « التدريب » ( ١ / ٥٢٠ ) .

٢٨٦ - فَقَالَ: مِنْهُ تَابَ أَوْ نَفَاهُ      بِوَجْهِهِ قُدِّمَ مَنْ زَكَّاهُ

٢٨٧ - وَلَيْسَ فِي الْأَظْهَرِ تَعْدِيلًا إِذَا      عَنْهُ رَوَى الْعَدْلُ وَلَوْ خُصَّ بِذَا

وعلى الأصح يُستثنى من تقديم الجرح على التعديل صورتان بيتهما المصنّف بقوله : ( فَإِنْ فَصَّلَهُ ) أي : المعدّل ، كأن قال الجارحُ : إنّ هذا الراوي قد زنى .

( فقال ) المعدّل : عرفتُ ذلك ، ولكنه ( منه تَابَ ) أي : قد تاب من ذلك الزنى ، وحسنتُ توبته وحالته ( أو ) عيّن الجارحُ سبباً لجرحه فـ ( نَفَاهُ ) المعدّل ( بِوَجْهِهِ ) أي : بطريق النفي المعتبرة فيه ؛ لم يقدم الجارح في الصورتين ، بل ( قُدِّمَ مَنْ زَكَّاهُ ) فيهما ؛ لأنّ معه زيادة علم .

هذا ظاهرُ صنيعه هنا ، لكنه في الصورة الثانية مخالفٌ لما في « التدريب » من أنهما يتعارضان ، وعبارته بعد نقل الأولى عن الفقهاء : ويُستثنى أيضاً ما إذا عيّن سبباً فنفاه المعدّل بطريق معتبر بأن قال : قتل غلاماً ظلماً يوم كذا ، فقال المعدّل : رأيته حيّاً بعد ذلك ، أو كان القاتلُ في ذلك الوقت عندي ، فإنهما يتعارضان . انتهى . وفي « البدر اللامع » :

قلت : إذا معدّل نفى سبب

عَيَّه الجارحُ نفياً مقنعاً      تَعَارَضا وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَقْلَعَا

وحسنت توبته فقدّما      بذاك شيخاً فقيهاً قد جَزَمَا

تدبر .

( و ) إذا روى العدل عن رجل وسمّاه ، فـ ( ليس في ) القول ( الأظهر ) عند أكثر المحدثين وغيرهم ( تَعْدِيلًا ) للرجل ( إذا . عنه رَوَى ) ذلك ( الْعَدْلُ ) لجواز رواية العدل عن غير العدل ، كما قال الشعبي : حدّثنا الحارث ، وأشهد بالله إنه كان كذاباً ، فلم تتضمّن روايته عنه تعديلاً ( وَلَوْ خُصَّ ) العدل روايته ( بِذَا ) أي : العدل ، بأن صرّح به أو عُرف من حاله بالاستقراء ، كشعبة ومالك ويحيى القطّان ، فلا يكون ذلك تعديلاً للمروي ، لجواز أن يترك عادته .

٢٨٨ - وَإِنْ يَقُلْ: حَدَّثَ مَنْ لَا أَتَاهُمْ أَوْ ثِقَّةٌ أَوْ كُلُّ شَيْخٍ لِي وَاسْمٌ

٢٨٩ - بِثِقَةٍ ثُمَّ رَوَى عَنْ مُبْنِهِمْ لَا يُكْتَفَى عَلَى الصَّحِيحِ فَاغْلَمْ

وقيل : إنَّ ذلك تعديلٌ مطلقاً ؛ إذ لو علم فيه جرحاً لذكره ، ولو لم يذكره لكان غاشاً في الدِّين . وأجيب : بأنَّ الرواية تعريفٌ والعدالة بالخبرة ، والراوي لا يعرفُ عدالة المروي عنه ولا جرحه . وقيل : إنَّ خُصَّ الراوي في روايته بالعدول كانت تعديلاً ، وإلا فلا ، وهذا مختار أكثر الأصوليين ، ويجري هذا الخلاف في كُتاب اليوم أن لا يروي مصتقه إلا للعدول .

( وَإِنْ يَقُلْ ) أي : الراوي في روايته ( حَدَّثَ ) سني أو أخبرني مثلاً ( من لا أَتَاهُمْ ) بالكذب مثلاً ( أو ) حَدَّثَنِي ( ثِقَّةٌ ) من غير أن يسمِّيه ( أو ) يقل الراوي ( كُلُّ شَيْخٍ لِي وَاسْمٌ ) أي : علم ( بثقة ) بأن صرَّح بذلك ( ثُمَّ رَوَى ) الحديث ( عن مُبْنِهِمْ ) يسمِّيه ، فإنَّ ذلك ( لا يُكْتَفَى ) في التعديل ( على ) القول ( الصَّحِيحِ ) حتى يسمِّيه ؛ لأنه وإن كان ثقةً عنده فلربما لو سمَّاه كان ممَّن جَرَّحه غيره بجرحٍ قاذح ، بل إضرابه عن تسميته ريبةٌ توقعُ تردُّداً في القلب ( فَاغْلَمْ ) ذلك .

وقيل : يكتفى بذلك في التعديل كما لو عيَّنه ؛ لأنه مأمون في الحالين معاً .

وظاهر صَنِيع المصنِّف أنَّ قولَ الراوي : حَدَّثَنِي الثِّقَّةُ ، وحَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتَاهُمْ سواء ، وليس كذلك ؛ فقد قال الحافظ الذهبي<sup>(١)</sup> : إنَّ الثاني ليس بتوثيق ؛ لأنه نفْيٌ للتهمة ، وليس فيه تعرُّضٌ لإتقانه ولا لأنه حجةٌ . نعم ، قال ابنُ السُّبُكِيِّ<sup>(٢)</sup> : إنَّ هذا إذا وقع من الشافعيِّ على مسألة دينية ، فهي والتوثيقُ سواءٌ في أصل الحجَّة ، وإن كان مدلولُ اللفظ لا يزيدُ على ما ذكره الذهبيُّ ، فمِنَ ثَمَّ خالفناه في مثل الشافعيِّ ، أما مَنْ ليس مثله فالأمرُ كما قال . انتهى .

(١) انظر : « التدريب » ( ١ / ٥٢٢ ) .

(٢) المصدر السابق .

٢٩٠ - وَيُكْتَفَى مِنْ عَالِمٍ فِي حَقِّ مَنْ قَلَّدَهُ وَقِيلَ: لَا مَالَمَ يُبَيِّنْ

( وَيُكْتَفَى ) ذلك كله إذا صدر ( مِنْ عَالِمٍ ) أي : مجتهد كالشافعي ومالك ، وكثيراً ما يفعلان ذلك ( فِي حَقِّ ) أصحابه مـ ( قَلَّدَهُ ) في مذهبه لا غير [ هـ ] .  
هكذا ما جرى عليه المحققون ؛ كابن الصَّبَّاح وإمام الحرمين والرافعي <sup>(١)</sup> ؛ لأن المجتهد لم يورد ذلك احتجاجاً بالخبر على غيره ، بل يذكر لأصحابه قيام الحجة عنده على الحكم ، وقد عرف هو مَنْ روى عنه ذلك .

( وقيل لا ) يكتفى أيضاً في حَقِّ مَنْ قَلَّدَهُ ( ما لم يُبَيِّن ) كونه ثقة ، كأن يقول : كُلُّ مَنْ أَرَوِي لَكُمْ عَنْهُ وَلَمْ أَسْمُهُ فَهُوَ عَدْلٌ ؛ لأنه قد يوجد في بعض مَنْ أبهموه الضعيف لخفاء حاله ، كرواية مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق <sup>(٢)</sup> .

هَذَا ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ <sup>(٣)</sup> : إِذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ : عَنْ الثِّقَةِ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، فَهُوَ يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ ، أَوْ عَنْ الثِّقَةِ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى ، وَعَنْ الثِّقَةِ عَنْ حُمَيْدٍ هُوَ ابْنُ عُثَيْبٍ ، وَعَنْ الثِّقَةِ عَنْ مَعْمَرٍ هُوَ مَطْرَفُ بْنُ مَازَنٍ ، وَعَنْ الثِّقَةِ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ هُوَ أَبُو أَسَامَةَ ، وَعَنْ الثِّقَةِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ لَعَلَّهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى ، وَعَنْ الثِّقَةِ عَنْ يَوْسُفَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ هُوَ ابْنُ عُثَيْبٍ ، وَعَنْ الثِّقَةِ عَنْ الرَّهْزِيِّ هُوَ سَفْيَانُ بْنُ عُثَيْبٍ .

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ <sup>(٤)</sup> : إِذَا قَالَ مَالِكٌ : عَنْ الثِّقَةِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشَجِّ ، فَالثِّقَةُ مَخْرَمَةُ بْنُ بَكْرِ ، وَإِذَا قَالَ : عَنْ الثِّقَةِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ .

(١) المصدر السابق .

(٢) والصحيح أن الرواية عن المبهمة غير مقبولة مطلقاً ، وأما المقلد فإنه لا يدخل معنا في هذا البحث ؛ لأنه يتبع إمامه في كل حال ، من غير نظر إلى دليله ، فلو نظر في الدليل وأخذ بالحجة لم يكن مقلداً ، بل صار متبعاً للدليل الراجح . ( ش ) .

(٣) ذكره في « التدريب » ( ١ / ٥٢٤ ) وعزاه للحافظ في « رجال الأربعة » .

(٤) انظر : « فتح المغيب » ( ١ / ٣١٢ ) .

- ٢٩١ - وَمَا اقْتَضَى تَصْحِيحُ مَثْنٍ فِي الْأَصَحِّ فَتَوَى بِمَا فِيهِ كَعَكْسِهِ وَضَحَّ
- ٢٩٢ - وَلَا بَقَاءَ حَيْثُمَا الدَّوَاعِي تُبْطِلُهُ وَالْوَفْقُ لِلْإِجْمَاعِ

قال الرَّبِيعُ<sup>(١)</sup> : إذا قال الشافعيُّ : أخبرني من لا أُنْهَم ، يريد به إبراهيم بن أبي يحيى . وقال عبد الله بن وهب : كلُّ ما في كتاب مالك أخبرني مَنْ لا أُنْهَم من أهل العلم ، فهو الليثُ بنُ سعد ، والله أعلم .

« وما » في ( وما اقْتَضَى ) نافية ، وقوله : ( تَصْحِيحُ مَثْنٍ ) أي : حديث مفعول اقتضى مقدماً على فاعله ، وهو فتوى . . . إلخ ( في الأصَحِّ ) الذي جزمَ به النوويُّ ، كابن الصَّلَاح<sup>(٢)</sup> ( فَتَوَى ) من الراوي أو عمله ( بما فيه ) أي : المتن ، فعملُ العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحَّته ، ولا بتعديل رُواته ؛ لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً ، أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر .

واعترض بما إذا لم يكن في الباب غيره ، وتعرض للاحتجاج في فتياه ، أو استشهدَ به عند العمل بمقتضاه . وأجيب : بأنه لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث أن لا يكون ثَمَّ دليلٌ آخرٌ من قياس أو إجماع ، بل ربما كان يرى العملَ بالضعيف كما تقدم . وقيل : إنه حكم بذلك . وقيل : إن كان في مسالك الاحتياط لم يكن تصحيحاً ولا تعديلاً ، وإلا فتصحيح وتعديل .

( كَعَكْسِهِ وَضَحَّ ) أي : لا يقتضي الفتوى ، بخلاف مرويته قدحاً في صحَّته ، ولا في رواته ؛ لإمكان أن يكون ذلك لمانع من معارض أو غيره . وقد روى مالك حديث الخيار ، ولم يعمل به ؛ لعمل أهل المدينة بخلافه ، ولم يكن ذلك قدحاً في رواية نافع .

( ولا ) يقتضي صحَّة الحديث ( بَقَاءَ ) أي : الحديث ( حَيْثُمَا الدَّوَاعِي . تُبْطِلُهُ ) فبقاء الخبر تنوَّقُ الدواعي على إبطاله لا يدلُّ على صحَّته ، خلافاً للزيدية

(١) المصدر السابق .

(٢) « علوم الحديث » ص ١١١ .



٢٩٣ - وَلَا افْتِرَاقُ الْعُلَمَاءِ الْكُمَّلِ مَا بَيْنَ مُحْتَجٍّ وَذِي تَأْوِيلٍ

٢٩٤ - وَيُقْبَلُ الْمَجْنُونُ إِنْ تَقَطَّعَا وَلَمْ يُؤْثَرْ فِي إِفَاقَةٍ مَعَا

حيث قالوا : إنه يدلُّ عليها ، للاتفاق على قبوله حينئذٍ ، وردَّ بأن الاتفاق على القبول إنما يدلُّ على ظنِّهم صدقه ، ولا يلزم من ذلك صحَّته في الواقع .

( و ) لا يقتضي صحَّة الحديث في الأصحَّ أيضاً ( الوَفْقُ ) بثلاث الواو : أي : موافقة معناه ( للإجماع ) أي : المجمع عليه ؛ لاحتمال أن يكون للإجماع مستند آخر ، وقيل : يقتضي ذلك ؛ إذ الظاهر استنادهم إليه وعدم مستند غيره . وقيل : يقتضي ذلك إِنْ صرَّح أهل الإجماع بالاستناد إليه وإلا فلا ، وعليه ابن قُورك .

( ولا ) يقتضي صحَّة الحديث في الأصحَّ أيضاً ( افتراق العلماء الكُمَّل ) في ذلك الحديث ( ما بين مُحْتَجٍّ ) به ( و ) بين ( ذي تَأْوِيلٍ ) أي : متأوِّل له . وقال ابن السَّمعاني في آخرين<sup>(١)</sup> : إِنْ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الصَّحَّة للاتفاق على القبول حينئذٍ ، فالاحتجاجُ به يستلزم قبوله ، وكذا تأويله يستلزم ذلك ، وإلا لم يحتج إلى تأويله .

وأجيب : بأنَّ الاتفاق على القبول إنما يدلُّ على ظنِّهم صحَّته ، ولا يلزم من ذلك صحَّته في الواقع ، بل التأويلُ قد يكون على تقدير الصحَّة كما وقع لهم كثيراً من قولهم ، وعلى فرض صحَّته فهو محمولٌ على كذا .

( وَيُقْبَلُ الْمَجْنُونُ ) أي : روايته ( إِنْ تَقَطَّعَا ) جنونه ( ولم يُؤْثَرْ فِي ) زمن ( إِفَاقَةٍ مَعَا ) أي : مع تقطُّعه ، فإن أثَّر في ذلك لم يُقْبَل ، فما تقدَّم أنَّ المجنون لا يُقْبَل محمولٌ على أنَّ المراد الجنون المطبق ، كذا نقل البدْر الزركشي عن ابن السَّمعاني وأقرَّه ، وجزمَ به المصنِّف هنا ، لكن قال الولي العراقي : إنه لا يحتاج إلى ذكره ، فإنه في حال الإفاقة إذا لم يستمر به الحَبَل ليس مجنوناً ، وإن استمرَّ به الحَبَل فهو في تلك الحالة مجنون ، إلا أنَّ أحوال الجنون مختلفة ، تأمل .

- ٢٩٥ - وَتَرَكُوا مَجْهُولَ عَيْنٍ مَا رَوَى عَنْهُ سِوَى شَخْصٍ وَجَزْحاً مَا حَوَى  
 ٢٩٦ - ثَالِثُهَا : إِنْ كَانَ مَنْ عَنْهُ انْفَرَدَ لَمْ يَزَوْ إِلَّا لِلْعُدُولِ لَا يُرَدُّ  
 ٢٩٧ - رَابِعُهَا : يُقْبَلُ إِنْ زَكَّاهُ حَبْرٌ وَذَا فِي «نُحْبَةِ» رَأَهُ

ثم بيّن حكم الراوي المجهول فقال :

( وَتَرَكُوا ) أي : أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم ( مَجْهُولَ عَيْنٍ ) أي : روايته ، وهو عند المحدثين كلّ راوٍ ( ما ) نافية ( رَوَى . عنه سوى شخص ) واحد ( وَجَزْحاً مَا حَوَى ) أي : ولم يكن مجروحاً ، وأقلّ ما يرفع الجهالة عنه رواية اثنين مشهورين فأكثر عنه ، وإن لم يثبت له بذلك حكم العدالة .

وقيل : يُقْبَلُ مطلقاً ، وهو كما قاله المصنّف وغيره قول من لا يَشْتَرِطُ في الراوي مزيداً على الإسلام .

( وَثَالِثُهَا ) أي : الأقوال ( إِنْ كَانَ مَنْ ) أي : الراوي الذي ( عنه انفرد ) أي : انفرد بالرواية عن ذلك المجهول ( لَمْ يَزَوْ إِلَّا لـ ) لرجال ( لِّلْعُدُولِ ) أي : عنهم ؛ كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطّان . قال في «التدريب»<sup>(١)</sup> : واكتفينا في التعديل بواحد ( لَا يُرَدُّ ) أي : مجهول العين ، بل يُقْبَلُ ، وإلا فلا .

( وَرَابِعُهَا ) أي : الأقوال ( يُقْبَلُ ) مجهولُ العَيْنِ ( إِنْ زَكَّاهُ ) أي : عدّله ( حَبْرٌ ) أي : عالمٌ من أئمة الجرح والتعديل ، وإلا فلا ( وَ ) هـ ( ذَا ) القول مختار أبي الحسن بن القطّان والحافظ أبي الفضل بن حجر ( فِي ) شرح ( نُحْبَةِ رَأَهُ ) وصحّحه<sup>(٢)</sup> ، فقد ذكر فيه أنه كالمبهم ، قال : إِلَّا أَنْ يُوثِّقَهُ غَيْرٌ مِنْ يَنْفَرِدُ عَنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ . وكذا مَنْ يَنْفَرِدُ عَنْهُ إِذَا كَانَ مَتَاهلاً لِذَلِكَ .

(١) «التدريب» ( ١ / ٥٣٠ ) .

(٢) «نزّهة النظر» ص ١٠٣ .

- ٢٩٨ - خَامِسُهَا : إِنْ كَانَ مَمَّنَ قَدْ شَهِرَ بِمَا سِوَى الْعِلْمِ كَنَجْدَةٍ وَبِرٍّ  
 ٢٩٩ - وَالثَّالِثُ الْأَصَحُّ : لَيْسَ يُقْبَلُ مَنْ بَاطِنًا وَظَاهِرًا يُجْهَلُ  
 ٣٠٠ - وَفِي الْأَصَحِّ : يُقْبَلُ الْمُسْتَوْرُ فِي ظَاهِرِهِ عَدْلٌ وَبَاطِنٌ خَفِيٌّ

(و) خامسها ( أي : الأقوال يُقبل مجهول العين ( إِنْ كَانَ مَمَّنَ قَدْ شَهِرَ ) بالبناء للمفعول ، أي : مشهوراً ( بما سِوَى الْعِلْمِ ) أي : بحمل غير العلم ( كَنَجْدَةٍ ) أي : شجاعة وشدة ؛ كاشتهار عمرو بن مَعْدِي كَرِبَ بها ( وَبِرٍّ ) أي : طاعة وصلاح وزهد ؛ كاشتهار مالك بن دينار بذلك ، وإلا لم يُقبل ، وهذا مختار الحافظ ابن عبد البر .

واختلف في معروف العين ، لكنه مجهول العدالة على أقوال ؛ فقليل : يُقبل مطلقاً ، وقيل : إِنْ كَانَ مَنْ رَوَى عَنْهُ فِيهِمْ مَنْ لَا يَرَوِي عَنْ غَيْرِ عَدْلٍ قَبْلَ ، وإلا فلا .

( والثالث ) أي : ثالث الأقوال ، وهو ( الْأَصَحُّ ) الذي عليه الجمهور ، بل قيل : إنه مجمّع عليه ( ليس يُقْبَلُ . من ) أي : الراوي الذي ( باطنًا وظاهرًا يُجْهَلُ ) في عدالته مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه كما تقدم ؛ لانتفاء تحقق العدالة وظنّها .

( و ) أما مجهول الحال ( في ) القول ( الْأَصَحُّ ) أنه ( يُقْبَلُ ) روايته مطلقاً ، وعليه أبو حنيفة ، وتبعه جماعة من أصحابنا كابن حبان وابن فورك وأبي الفتح سليم الرازي . قال : لأن الإخبار مبني على حُسن الظنّ بالراوي ، ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعدّد عليه معرفة العدالة في الباطن ، فاقْتَصَرَ فيها على معرفة ذلك في الظاهر ، بخلاف الشهادة فإنها تكون عند الحُكَّام ، فلا يتعدّد عليهم ذلك .

ومجهول الحال هو الذي يقال له : ( الْمُسْتَوْر ) بأن يكون ( في . ظاهره ) أنه ( عَدْلٌ و ) في ( باطن خَفِيٍّ ) هل هو عدل أم لا ؟ فلا تُعرف عدالته في الباطن بأن لم يقع له توثيق من أحد ، ومقابل الأصحّ قول الجمهور : إنه لا يُقبل مطلقاً .

### ٣٠١ - وَمَنْ عَرَفْنَا عَيْنَهُ وَحَالَهُ دُونَ اسْمِهِ وَنَسَبِ مِلْنَا لَهُ

وقال في « النزهة »<sup>(١)</sup> : التحقيق أنَّ رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال ؛ لا يطلَقُ القولُ برَدِّها ولا بقبولِها ، بل يقال : هي موقوفةٌ إلى استبانة حاله ، كما جزمَ به إمامُ الحرمين .

قال في « الآيات » : قضيته أن تُعتبر العدالة الباطنة كقول الجمهور ، لكنه عند عدم تحققها يراعى احتمالها فيتوقف احتياطاً ، بخلاف قول الجمهور : لا يراعى هذا الاحتمال ولا يُلتفت إليه .

وذكر بعض الحنفية<sup>(٢)</sup> أنَّ أبا حنيفة إنما قبلَ ذلك في صدر الإسلام ، حيث كان الغالبُ على الناس العدالة ، وأما اليوم فلا بدَّ من التزكية لغلبة الفسق ، وبه قال أصحابه ، ومع هذا صحَّح المصنَّفُ القولَ الأول من القبول مطلقاً .

قال ابنُ الصَّلاح والنووي<sup>(٣)</sup> : يشبه أن يكون العملُ على هذا في كثيرٍ من كتب الحديث المشهورة في غير واحدٍ من الرواة الذين تقادمَ العهدُ بهم ، وتعدَّرت الخبرةُ الباطنة بهم ، والله أعلم .

( وَمَنْ عَرَفْنَا عَيْنَهُ ) بأن ارتفعت جهالته برواية عدلين عنه ( و ) عرفنا ( حاله ) من العدالة بالتزكية ( دُونَ اسْمِهِ وَنَسَبِ ) بأن لا نعرفهما ( مِلْنَا لَهُ ) فنحتج بروايته كما جزمَ به الخطيب<sup>(٤)</sup> نقلاً عن القاضي أبي بكر ؛ لأن الجهلَ بالاسم أو النسب لا يخلُ بالعلم بعدالته ، ومثَّل لذلك بحديث ثُمَامَةَ بْنِ حَزْنِ الْقُشَيْرِيِّ : « سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ، فَقَالَتْ : هَذِهِ خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَجَارِيَةٍ حَبَشِيَّةٍ

(١) « نزهة النظر » ص ١٠٢ .

(٢) هو ابن الساعاتي الحنفي . انظر : « كشف الأسرار » ( ٤٢ / ٣ ) .

(٣) « علوم الحديث » لابن الصلاح ص ١١٢ ، و « تدريب الراوي » ( ١ / ٥٣٠ ) .

(٤) في « الكفاية » ص ٥٣٣ .

٣٠٢ - وَمَنْ يَقُلْ : «أَخْبَرَنِي فَلَانٌ أَوْ هَذَا» لِعَدْلَيْنِ قَبُولُهُ رَأَوَا

٣٠٣ - فَإِنْ يَقُلْ : «أَوْ غَيْرُهُ» أَوْ يُجْهَلُ بَعْضُ الَّذِي سَمَّاهُمَا لَا يَقْبَلُ

فَسَلُّهَا «الحديث»<sup>(١)</sup> . قال المصنّف : وفي «الصحيحين» من ذلك كثير ، كقولهم : ابن فلان ، أو ولد فلان .

( وَمَنْ يَقُلْ ) في روايته : ( أَخْبَرَنِي فَلَانٌ أَوْ هَذَا ) أي : عمرو مثلاً على الشك ( لِعَدْلَيْنِ ) معيّنين فـ( قَبُولُهُ رَأَوَا ) لأنه قد عَيَّنهما ، وتحقّق سماعه بذلك الحديث من أحدهما أو كلاهما<sup>(٢)</sup> ، لحديث شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الزّعراء أو عن زيد بن وهب ، أنَّ سويد بن غفلة دخل على عليّ بن أبي طالب فقال<sup>(٣)</sup> . . . إلخ .

( فَإِنْ يَقُلْ ) في روايته : أخبرني فلان ( أَوْ غَيْرُهُ ) ولم يسمّه ( أَوْ يُجْهَلُ . بعضُ الذي سَمَّاهُمَا ) بأن جهل عدالة أحدهما فـ( لَا يَقْبَلُ ) ذلك منه ، ولا يحتج به ؛ لاحتمال أن يكون المخبر هو المجهول .

هذا وجهل بعض الحفاظ قوماً من الرّواة لعدم علمه بهم ، وهم معروفون بالعدالة عند غيره .

وفي «الصحيحين» من ذلك تسعة رجال : أحمد بن عاصم البلخي ، جهّله أبو حاتم ، ووثّقه ابن حبان ، وقال : روى عنه أهل بلده .

إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي ، جهّله ابن القطّان ، ووثّقه ابن حبان ، وروى عنه جماعة .

(١) أخرجه مسلم ( ٥٢٣١ ) ، وأحمد ( ٦ / ١٣١ ) .

(٢) في «التدريب» ( ١ / ٥٣٨ ) : « من أحدهما . وكلاهما مقبولٌ . قاله الخطيب ، ومثله بحديث شعبة . . . » .

(٣) وتماه : فقال : « يا أمير المؤمنين ، إني مررت بنفرٍ يذكرون أبا بكر وعمر بغير الذي هم أهل له من الإسلام . . . » أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ٣٧٦ .

٣٠٤ - وَكَافِرٌ يَبْذَعُ لَنْ يُقْبَلَ ثَالِثُهَا : إِنْ كَذِبًا قَدْ حَلَّأَ

أسامة بن حفص المدني ، جهَّله الساجي واللالكائي ، وعرفه الذهبي ، وقال : روى عنه أربعة .

أسباط أبو اليسع ، جهَّله أبو حاتم وعرفه البخاري .

بيان بن عمرو ، جهَّله أبو حاتم ، ووثَّقه عليُّ بن المديني وغيره<sup>(١)</sup> .

الحسين بن الحسن بن يسار ، جهَّله أبو حاتم ، ووثَّقه الإمامُ أحمد وغيره .

الحَكَم بن عبد الله المصري ، جهَّله أبو حاتم ، ووثَّقه الذُّهليُّ ، وروى عنه أربعة ثقات .

عباس بن الحسين القنطري ، جهَّله أبو حاتم ، ووثَّقه أحمد ، وروى عنه جماعة<sup>(٢)</sup> .

محمد بن الحكم المروزيُّ ، جهَّله أبو حاتم ، ووثَّقه ابن حَبَّان<sup>(٣)</sup> ، أفاده المصنَّف .

ثم بيَّن حكمَ رواية المبتدعة فقال :

( وكافرٌ يَبْذَعُ ) وهو المعجَّسُّ ومنكَّرُ علمِ الجزئيات ، هذا ما نُقل عن النووي<sup>(٤)</sup> . قيل : وقائلُ خَلَقِ القرآن ، فقد نصَّ عليه الشافعيُّ واختاره البلقينيُّ ، ومنعَ تأويلَ البيهقيِّ له بكفران النعمة بأن الشافعيَّ قال ذلك في حقِّ حفص الفرد لما

(١) وابن حبان ، وابن عدي ، وروى عنه البخاري وأبوزرعة وعبيد الله بن واصل .  
« التدريب » ( ١ / ٥٣٦ ) .

(٢) روى عنه البخاري ، والحسن بن علي المعمرى ، وموسى بن هارون الحمال وغيرهم .  
المصدر السابق .

(٣) وروى عنه البخاري . المصدر السابق .

(٤) انظر : « التدريب » ( ١ / ٥٤٣ ) .

٣٠٥ - وَغَيْرُهُ يُرَدُّ مِنْهُ الرَّافِضِي وَمَنْ دَعَا وَمَنْ سِوَاهُمْ نَرْتَضِي

أفتى بضرب عنقه ، وهذا راداً للتأويل ( لن يقبل ) في الرواية عند الجمهور مطلقاً ، وقيل : يقبل مطلقاً .

و ( ثالثها ) أي : الأقوال ، وهو الذي صحَّحه الإمام فخر الدين <sup>(١)</sup> لا يقبل ( إن كذباً قد خلَّأ ) ويقبل إن اعتقد حُرمة الكذب ، وحقق الحافظ ابن حجر <sup>(٢)</sup> أنه لا يرد كل مكفر ببدعته ؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة ، وقد بُالغ فتكفر مخالفيها ، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم رد <sup>(٣)</sup> جميع الطوائف . قال : فالمعتمد أن الذي تُردُّ روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة ، وكذا من اعتقد عكسه ، فأما من لم يكن بهذه الصفة ، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه ، فلا مانع من قبوله .

( وغيره ) أي : غير الكافر ببدعته ( يرد منه الرافضي ) وساب السلف كما ذكره النووي في موضع من « الروضة » وصوبه المصنف <sup>(٤)</sup> . وقد قال مالك لما سئل عن الرافضة : لا تكلمهم ، ولا ترو عنهم . وقال الشافعي : لم أر أشهد بالزور من الرافضة . وقال ابن المبارك : لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف ، ولأن سباب المسلم فسوق ، والصحابة والسلف أولى .

فالرفض الكامل ، والغلو فيه ، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ، والدعاء إلى ذلك هو البدعة الكبرى كما صرح به الذهبي <sup>(٥)</sup> . قال : فهذا النوع لا يحتاج بهم ولا كرامة ، وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً

(١) في « المحصول » ( ٤ / ٣٠٢ ) .

(٢) في « نزعة النظر » ص ١٠٣ .

(٣) في « النزعة » : لاستلزم تكفير جميع ...

(٤) في « التدريب » ( ١ / ٥٤٧ ) .

(٥) في « الميزان » ( ١ / ٥ ) ، ترجمة : أبان بن تغلب الكوفي .

### ٣٠٦ - قَبُولُهُمْ لَا إِنْ رَوَوْا وَفَاقًا لِرَأْيِهِمْ أَبَدَى أَبُو إِسْحَاقَ

صادقاً ولا مأموناً ، بل الكذب شعارهم ، والثقة والتفاق دثارهم .

قال المصنف : وهذا الذي قاله هو الصواب ؛ الذي لا يحل لمسلم أن يعتقد خلافه .

( و ) يرد من المبتدع الذي لا يكفر ببدعته ( مَنْ دَعَا ) الناس إلى بدعته ؛ لأنَّ تزوين بدعته يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه ، بخلاف غير الدُّعاة فيقبل ، وهذا هو الأظهر الذي عليه أكثر العلماء كما صرح به النووي وغيره<sup>(١)</sup> . واعترض<sup>(٢)</sup> بأنَّ الشيخين احتجَّا بالدُّعاة أيضاً ، فقد احتجَّ البخاريُّ بعمران بن حطَّان وهو منهم ، واحتجَّا بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني ، وكان داعية إلى الإرجاء . وأجيب بقول أبي داود : وليس في أهل الأهواء أصحُّ حديثاً من الخوارج ، ثم ذكر ابن حطَّان وأبا حسان الأعرج ، وبتوثيق ابن معين للحماني .

( و ) أما ( مَنْ سِوَاهُمْ ) أي : غير الرافضة والدُّعاة فـ( نَرْتَضِي ) أيُّها المحققون ( قَبُولُهُمْ ) أي : قبول رواية غيرهم كالشيعة . قال الحاكم : وكتاب مسلم ملآن منهم<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن حبان<sup>(٤)</sup> : ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أنَّ الصَّدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ، ولم يكن يدعو إليها ؛ أنَّ الاحتجاج [ بأخباره ] جائز ، فإذا كان داعياً إليها سقط الاحتجاج بأخباره .

(١) في « الإرشاد » ص ١١٤ ، وفي « التقريب » ( ١ / ٥٤٥ ) مع « التدريب » .

(٢) ذكر هذا الاعتراض والجواب عليه العراقي في « التقييد والإيضاح » ص ١٥٠ .

(٣) أسنده الخطيب في « الكفاية » ص ١٣١ .

(٤) في « الثقات » ( ٦ / ١٤٠ ) ، وما بين المعقوفتين منه .



٣٠٧ - وَمَنْ يَتَّبِعْ عَنْ فِسْقِهِ فَلْيُقْبَلْ أَوْ كَذِبِ الْحَدِيثِ فَاِبْنُ حَنْبَلٍ

٣٠٨ - وَالصَّيْرَفِيُّ وَالْحُمَيْدِيُّ أَبَوَا قَبُولَهُ مُؤَبَّدًا ثُمَّ نَأَوَا

واستغربَ الحافظ ابنُ حجر<sup>(١)</sup> دعواه الاتفاق من غير تفصيل . قال : نعم الأكثرُ على قبول غيرِ الداعية ( لا إِنْ رَوَوْا ) أي : المبتدعة ( وفاقاً ) أي : موافقاً ومقوياً ( لِرَأْيِهِمْ ) أي : بدعتهم ، فلا يقبل حينئذٍ ، كما ( أَبْدَى ) مصرّحاً بذلك الحافظ ( أبو إسحاق ) إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخُ أبي داود والنسائي ، إذ قال<sup>(٢)</sup> في وصف الرواة : ومنهم زائغٌ عن الحقّ - أي : السّنة - صادقُ اللهجة ، فليس فيه حيلةٌ إلا أن يُؤخَذَ من حديثه ، ما لا يكونُ منكراً إذا لم يقوِّ به بدعته .

قال الحافظ ابنُ حجر : وما قاله متّجّة ؛ لأنّ العلّة التي رُدَّ لها حديثُ الداعية واردةٌ فيما إذا كان ظاهرُ المرويّ يوافقُ مذهبَ المبتدع ، ولو لم يكن داعيةً ، والله أعلم .

( وَمَنْ يَتَّبِعْ عَنْ فِسْقِهِ ) وعن الكذب في غيرِ الحديثِ النَّبَوِيِّ ( فَلْيُقْبَلْ ) في روايته ؛ كشهادته ؛ للآيات والأحاديث الدالّة على ذلك ( أَوْ ) يتب عن ( كَذِبِ الحديث ) أي : الكذب في حديث النبي ﷺ .

( فـ ) الإمام أبو عبد الله أحمد ( بن ) محمد بن حنبل الشيباني ( و ) أبو بكر محمد بن عبد الله ( الصَّيْرَفِيُّ ) من أصحابنا شارحُ « رسالة » الشافعي ( و ) أبو بكر عبد الله بن الزُّبَيْر ( الحُمَيْدِيُّ ) تلميذُ الشافعيّ وشيخُ البخاريّ ، وهو أول من ذكره في « الجامع »<sup>(٣)</sup> قد ( أَبَوَا ) أي : منعوا ( قَبُولَهُ ) أي : قبول روايته ( مُؤَبَّدًا ) وإن حُسنت طريقته .

(١) في « نزهة النظر » ص ١٠٣ .

(٢) في كتابه « معرفة الرجال » كما في المصدر السابق .

(٣) أي : إن الحميدي هو أول شيخ ذكره البخاري في « صحيحه » عند إخراجهِ لحديث : « إنما الأعمال بالنيات ... » .

### ٣٠٩ - عَنْ كُلِّ مَا مِنْ قَبْلِ ذَا رَوَاهُ وَالنَّوَوِيُّ كُلُّ ذَا أَبَاهُ

( ثُمَّ نَأُوْا ) أي : هؤلاء الأئمة ، أي : تجنّبوا ( عن ) قبول ( كلِّ ما ) أي : الحديث الذي ( مِنْ قَبْلِ ) أي : قبل كذبه في حديث النبي ﷺ ( ذا ) التائب من كذبه فيه ( رواه ) عبارة ابن الصّلاح<sup>(١)</sup> نقلاً عن الصّيرفي في « شرح الرسالة » : كلُّ من أسقطنا خبره من أهل الثّقل بكذبٍ وجدناه عليه لم نَعُدْ لقبوله بتوبة تظهر ، ومن ضَعَفْنَا نَقْلَهُ لم نجعله قوياً بعد ذلك ، وذكر أنّ ذلك مما اختلفت فيه الرواية والشهادة . ثم قال عن أبي مظفر بن السّمعاني : إنّ مَنْ كَذَبَ فِي خَيْرٍ وَاحِدٍ وَجَبَ إِسْقَاطُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِهِ . قال : وهذا يُضَاهِي من حيث المعنى ما ذكره الصّيرفي .

ونقل في « التدريب »<sup>(٢)</sup> توجيه ذلك عن النوويّ بأنه جعل تغليظاً عليه ، وزَجَرَ بليغاً عن الكذب عليه ﷺ لعِظَم مفسدته ، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة ، بخلاف الكذب على غيره والشهادة ، فإنّ مفسدتهما قاصرة ليست عامّة .

( و ) مع ذلك فالإمام محيي الدين ( النَّوَوِيُّ ) نفسه ( كل ذا ) الذي ذكر قد ( أَبَاه ) إذ قال في « تقرّبه »<sup>(٣)</sup> : قلت : هذا كلّ مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا ، ولا يقوى الفرق بينه وبين الشهادة ، وهكذا قال في « شرح مسلم »<sup>(٤)</sup> : المختار القطعُ بصحّة توبته ، وقبول روايته كشهادته ، كالكاfer إذا أسلم .

ولكن قال المصنّف : إن كانت الإشارة في قوله : هذا كلّ ، لقول أحمد والصّيرفي والسّمعاني ، فلا والله ما هو بمخالف ولا بعيد ، بل الحقُّ ما قالوه تغليظاً وزجراً ، وإن كانت لقول الصّيرفي بناءً على أن قوله : « يكذب » عامٌّ في الكذب في

(١) في « علوم الحديث » ص ١١٦ .

(٢) تدريب الراوي ( ١ / ٥٥٤ ) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) « شرح صحيح مسلم » للنووي ( ١ / ٧٠ ) .

٣١٠ - وَمَا رَأَى الْأَوَّلُونَ أَرْجَحُ دَلِيلُهُ فِي شَرْحِنَا مُوَضَّحُ

٣١١ - وَمَنْ نَقَى مَا عَنْهُ يُزَوِّى فَلَا صَحْ إِسْقَاطُهُ لَكِنْ بِفَرْعٍ مَا قَدْخَ

الحديث وغيره ، فقد أجاب عنه الحافظ العراقي<sup>(١)</sup> بأن مراد الصَّيرفي ما قاله أحمد ، أي : في الحديث لا مطلقاً ، بدليل قوله : « من أهل النقل » وتقييده بـ « المحدث » في قوله أيضاً في « شرح الرسالة » ، وليس يطعنُ على المحدث إلا أن يقول : تعمَّدتُ الكذب ، فهو كاذبٌ في الأول ، ولا يقبل خبره بعد ذلك . انتهى ، وقوله : « ومن ضعَّفناه » ، أي : بالكذب ، فانتظم [ مع ] قول الإمام أحمد رضي الله عنه .

( و ) بالجملة فـ ( ما رآه الأولون ) أي : الإمام أحمد ومن معه من عدم القبول في ذلك ( أَرْجَحُ ) مما تضمَّنه قول النووي من القبول .

( دَلِيلُهُ ) أي : شاهد أرجحية ذلك الرأي ( في شرحنا ) « التدريب على التقريب » ( مُوَضَّحُ ) وهو ما ذكره الفقهاء في باب اللُّعان : أنَّ الزاني المحصَّن إذا تاب وحسنت توبته لا يعودُ محصَّناً ، ولا يحَدُّ قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلثة عرضة ، قال : فهذا نظير أنَّ الكاذب لا يُقبل خبره أبداً ، وذكروا أيضاً أنه لو قَذَفَ ثم زنى المقدوف بعد القذف قَبْلَ أَنْ يَحَدَّ القاذفُ لم يحَدَّ ؛ لأنَّ الله تعالى أجرى العادة أنه لا يفضحُ أحداً من أول مرة ، فالظاهر تقدُّمُ زناه قبل ذلك ، فلم يُحدِّ له القاذفُ .

قال : وكذلك نقول فيمن تبَيَّنَ كذبه ، الظاهرُ تكرُّرُ ذلك منه حتى ظهرَ لنا ، ولم يتعيَّنَ لنا ذلك فيما رُوِيَ من حديثه ، فوجبَ إسقاطُ الكلِّ ، وهذا واضحٌ بلا شك ، ولم أر أحداً تنبَّه لما حرَّرتُه ، ولله الحمد . انتهى .

( و ) اختلف فيـ ( مَنْ نَقَى ما عنه يُزَوِّى ) كما إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ، ورُويَ المروي عنه فنفاه ( فَلَا صَحْ ) عند المتأخرين : كالإمام فخر الدِّين والآمدي وابن الصَّلاح والنووي ( إِسْقَاطُهُ ) أي : الحديث إن كان جازماً بنفيه بأن قال : ما رويته ، أو كذب عليّ ونحوه ؛ لتعارض قولهما ، مع أنَّ الجاحد هو الأصل ،

ووجه ذلك بعض المحققين بأن أحدهما كاذبٌ ولا بدُّ ، ويحتمل أن يكون هو الفرع ، فلا يثبت مرويته .

و ( لكن بقرع ما ) نافية ( قدح ) أي : لا يُقدح ذلك في باقي روايات الفرع عنه ، ولا يثبت جرحه ؛ لأنه مكذبٌ لشيخه أيضاً في ذلك ، فليس قبولُ جرح شيخه له بأولى من قبول جرحه لشيخه فتساقطاً .

ومقابلُ الأصحِّ ما اختاره في « جمع الجوامع »<sup>(١)</sup> وفاقاً لابن السَّمعاني وغيره ، بل حكاه الفخرُ الشاشي عن الشافعي رضي الله عنه ، وحكى الصَّفيُّ الهنديُّ الاتفاق عليه : وهو عدم إسقاط المروي ؛ لاحتمال نسيان الأصل له بعد روايته للفرع ، ولأن الفرعَ عدلٌ ضابطٌ إلى آخر شروطه .

وقد تقرَّر أنه يجب العملُ بخبره ، والوجوب لا يسقط وبالاختمال ، الأصل<sup>(٢)</sup> وإن كان عدلاً أيضاً . . . إلخ ، لكنه كذبٌ عدلاً ، وتكذيب العدل خلاف الظاهر . لا يقال : يلزم أن يكون الأصل كاذباً ، وهو أيضاً عدل فيكون خلاف الظاهر ؛ لأنَّنا نقول : بل هو الظاهر ؛ لأنه كذبٌ في التكذيب للفرع العدل ، وقد علمت أنه خلاف الظاهر ، فيكون كذب الأصل هو الأصل ، إلا أنه لعدالته يُحمل على النسيان ، وبه يعلم أن هذا المقابل هو التحقيق .

ومن شواهد كما في « التدريب » ما رواه الشافعي<sup>(٣)</sup> عن ابن عُيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي معبد ، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : « كنتُ أعرفُ انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بالتكبير » قال عمرو : ثم ذكرته لأبي معبد بعد فقال : لا أحدثك . قال عمرو : قد حدَّثتني . قال الشافعي : كأنه نسيه بعد

(١) انظر : « البدر الطالع في حل جمع الجوامع » ( ٢ / ٦٦ ) .

(٢) كذا في الأصل ، ولعله : لا يسقط باحتمال نسيان الأصل .

(٣) الشافعي في « مسنده » ( ١٨٤ ) ، ومن طريقه البيهقي في « الكبرى » ( ٢ / ١٨٤ ) .

٣١٢ - أَوْ قَالَ: لَا أَذْكُرُهُ وَنَحْوَ ذَا كَأَن نَسِيَ فَصَحَّحُوا أَن يُؤْخَذَ

ما حدّثه إيّاه ، والحديث أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> من حديث ابن عُيينة .

وبقي قولٌ ثالث : وهو أنَّ ذلك لا يقدَح في صحّة الحديث ، إلا أنه لا تجوزُ روايته عن الأصل ، وجزمَ به الماورديُّ والرويانِيُّ .

ورابع : أنهما يتعارضان ويرجَّح أحدهما بطريقه ، وهذا مختارُ إمامِ الحرمين .

( أَوْ قَالَ ) الأصل ( لَا أَذْكُرُهُ ) أَوْ لَا أَعْرِفُهُ أَوْ لَا أَدْرِي ( وَنَحْوَ ذَا ) لك مما لا يقتضي الجزم بنفيه ، فهو أَوْلَى بقبول الخبر مما جزم به الأصل بالنفي على ما حقَّقناه فيه ، وعلى ذلك معظم أصحاب الشافعي ومالك وأبي حنيفة ؛ لأنَّ ذلك يُحمل على نسيان الشيخ ، وبه يُعلم أنَّ الكاف في قوله : ( كَانَ نَسِيَ ) الشيخ لحديثه للتنظير ( فـ ) إِنْ جُمُهور المحدثين والفقهاء والمتكلِّمين قد ( صَحَّحُوا أَن يُؤْخَذَ ) الحديث الذي نسيه الشيخ بعد روايته .

وفي هذا صَنَّف الدارقطنيُّ والخطيبُ كتاب « من حدَّث ونسي » وفيه كما قاله الحافظ ابنُ حجر وغيره ما يدلُّ على هذا المذهب الصحيح ؛ لكون كثيرٍ منهم حدَّثوا بأحاديث ، فلما عُرِضت عليهم لم يتذكروها ؛ لكنهم لاعتمادهم على الرواة عنهم صاروا يروونها عمَّن رواها عنهم عن أنفسهم .

كحديث أبي داود وغيره من طريق ربيعة عن سُهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ »<sup>(٢)</sup> ، زاد أبو داود في رواية أنَّ الدراوردي قال : فذكرتُ ذلك لسُهيل ، فقال : أخبرني ربيعة - وهو عندي ثقة - أنَّني حدَّثته إيّاه ولا أحفظه .

(١) البخاري ( ٨٤٢ ) ، وأخرجه أيضاً مسلم ( ١٣١٧ ) .

(٢) أبو داود ( ٣٦١٠ ) ، وأخرجه الترمذي ( ١٣٤٣ ) ، وابن ماجه ( ٢٣٦٨ ) ، وابن حبان

( ٥٠٧٣ ) ، وهو صحيح .

٣١٣ - وَأَخَذَ أَجْرَ الْحَدِيثِ يَقْدَحُ جَمَاعَةً وَأَخْرُونَ سَمَحُوا

٣١٤ - وَأَخْرُونَ جَوَزُوا لِمَنْ شِغِلَ عَنْ كَسْبِهِ فَاخْتِيرَ هَذَا وَقُبِلَ

وقال سليمان بن بلال : فلقيتُ سهيلاً فسألتُه عن هذا الحديث ؟ فقال :  
ما أعرفه . فقلتُ له : إنَّ ربيعةً أخبرني به عنك . قال : إنَّ كان ربيعةً أخبرك عني  
فحدِّث به ربيعةً عني<sup>(١)</sup> .

وروى الخطيب من طريق بشر بن الوليد : ثنا محمد بن طلحة ، حدَّثني رَوْحٌ  
أني حدَّثته بحديث عن زبيد عن مُرَّة عن عبد الله أنه قال : « إنَّ هذا الدِّينَارَ والدَّرهم  
أهلكا مَن كان قبلكم وهما مُهلكاكُم »<sup>(٢)</sup> .

ثم بيَّن حكم مَن أخذ الأجرة في حديثه ، فقال :

( وَأَخَذَ أَجْرَ الْحَدِيثِ ) أي : الأجرة على التَّحْدِيثِ ( يَقْدَحُ ) هـ ( جماعة ) من  
الأئمة كالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وأبي حاتم الرازي ، فإنهم سُئلوا عن  
المحدِّث بالأجر ؟ فأجابوا بأن لا يُكتب حديثُه عنه ( و ) خالفهم ( آخرون )  
كأبي نُعيم الفضل بن دُكين ، وعلي بن عبد العزيز البغوي في طائفة ؛ فإنهم  
( سَمَحُوا ) أخذ الأجرة على التحديث ترخصاً .

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(٣)</sup> : وذلك شبيهٌ بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه ، غير  
أنَّ في هذا من حيث العُرفُ خرمًا للمروءة ، والظنُّ يساء بفاعله ، إلا أنَّ يقرنَ ذلك  
بعذرٍ ينفي ذلك عنه .

( و ) من ثَمَّ فَصَّلَ ( آخرون ) ذلك فـ ( جَوَزُوا ) أخذ الأجرة على التحديث

(١) أبو داود ( ٣٦١١ ) .

(٢) أخرجه الراهرمزي في « المحدث الفاصل » ص ٥١٤ ، وذكره السيوطي في « تذكرة  
المؤتسي فيمن حدث ونسي » ص ٣٠ .

(٣) في « علوم الحديث » ص ١١٩ .

٣١٥ - مَنْ يَتَسَاهَلْ فِي سَمَاعٍ أَوْ آدَا كَنُومٍ أَوْ كَتَرَكَ أَصْلِهِ ارْدُدَا  
 ٣١٦ - وَقَابِلَ التَّلْقِينِ وَالَّذِي كَثُرَ شُدُودُهُ أَوْ سَهْوُهُ حَيْثُ أَتَرَ

( لمن شغل ) بتحديثه ( عن كسبه ) لنفسه ، ولمن تلزمه مؤنته ، ولم يجوزوا لغيره  
 ( فاختير هذا ) القول ( وقيل ) لتوسطه بين الأولين .

قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup> : كمثل ما حدثني الشيخ أبو المظفر عن أبيه الحافظ  
 أبي سعد السمعاني ، أنَّ أبا الفضل محمد بن ناصر السلامي ذكر أنَّ أبا الحسين بن  
 الثَّغُور فعل ذلك ؛ لأن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أفناه بجواز أخذ الأجرة على  
 التحديث ؛ لأن أصحاب الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب لعياله . قال في  
 « التدريب »<sup>(٢)</sup> : ويشهد له : جواز أخذ الوصي الأجرة من مال اليتيم إذا كان  
 فقيراً ، واشتغل بحفظه عن الكسب ، من غير رجوع عليه لظاهر القرآن . انتهى .

ثم بيّن حكم المتساهل في الحديث بقوله : ( مَنْ يَتَسَاهَلْ ) أي : عُرف  
 بالتساهل ( في سَمَاعٍ ) للحديث ( أو ) في ( آدَا )<sup>(٣)</sup> ( ك ) من لا يبالي بـ ( نوم )  
 في مجلس السماع والأداء ( أو ك ) من يحدث مع ( تَرَكَ أَصْلِهِ ) المقابل بأصل  
 صحيح ، أو أصل شيخه ( ارددا ) أيها المحدث روايته ، فإنها لا تقبل منه .

( و ) كذا اردد ( قابل التلقين ) فيه بأن يلقن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم  
 أنه من حديثه . قال المصنّف<sup>(٤)</sup> : كما [ وقع ] لموسى بن دينار ونحوه .

( و ) كذا اردد ( الذي كثر . شُدُودُهُ ) في الرواية أو نكارتها فيها . قيل لشعبة :  
 من الذي تترك الرواية عنه ؟ قال : مَنْ أَكْثَرَ عن المعروف من الرواية ما لا يعرف ،  
 وأكثر الغلط ، وقال أيضاً : لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ .

(١) المصدر السابق .

(٢) « تدريب الراوي » ( ١ / ٥٦٧ ) .

(٣) في ( ش ) : في السماع والأداء .

(٤) في « التدريب » ( ١ / ٥٦٩ ) .

- ٣١٧ - مِنْ حِفْظِهِ قَالَ جَمَاعَةٌ كُبُرٌ وَمَنْ يُعْرِفْ وَهَمَّهُ ثُمَّ أَصَرَ  
 ٣١٨ - يُرَدُّ كُلُّ مَا رَوَى وَقِيْدًا بِأَنْ يُبَيِّنَ عَالِمٌ وَعَانِدًا  
 ٣١٩ - وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ عَنْ اغْتِيَارِ هَذِهِ الْمَعَانِي

( أو ) كَثُرَ ( سَهْوُهُ ) في الرواية ، لكن محلَّ رَدِّهِ ( حيث أثير ) أي : روى الحديث ( مِنْ حِفْظِهِ ) بأن يحدث من أصلٍ صحيح ، وإلا بأن حدث منه فلا يُرَدُّ ، إذ لا عبرة بكثرة سهوه حينئذٍ ؛ لأن الاعتماد على الأصل لا على حفظه .

( وقال جماعةٌ كُبُرٌ ) جمع كبير ؛ كالإمام أحمد بن حنبل وعبد الله بن المبارك وأبي بكر الحُمَيْدِي في آخرين ( و ) كل ( مَنْ يُعْرِفْ وَهَمَّهُ ) أي : غلطه في حديث واحد ( ثم ) يُبَيِّنُ له وهمه فلم يرجع عنه ، بل ( أَصَرَ ) على رواية ذلك الحديث ( يُرَدُّ كُلُّ مَا رَوَاهُ ) من الأحاديث ، ولم يكتب عنه .

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : وفي هذا نظر ، وهو غير مستنكر إذا ظهر أنَّ ذلك منه على جهة العناد ، أو نحو ذلك .

ولذا قال المصنِّف : ( وَقِيْدًا ) ما ذكره هؤلاء ( بِأَنْ يُبَيِّنَ ) من الإبانة ، أي : يظهر ( عَالِمٌ ) بالفنِّ عند ذلك الواهم ( وعَانِدًا ) وصمَّم على روايته من غير حجة فيه .

قال عبد الرحمن بن مهدي لشعبة : مَنْ الذي تترك الرواية عنه ؟ قال : إذا تمادى في غلطٍ مُجْمَع عليه ، ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه ، والله أعلم .

( وأَعْرَضُوا ) أي : المحدثون وغيرهم ( في هذه الأزمان ) المتأخرة . قال الحافظ الذهبي<sup>(٢)</sup> : الحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر وهو رأس سنة ثلاثمئة ( عن

(١) في « علوم الحديث » ص ١٢١ .

(٢) في مقدمة « ميزان الاعتدال » ( ١ / ٤ ) ، وانظر : « لسان الميزان » ( ١ / ٨ ) .



- ٣٢٠ - لِعُسْرِهَا مَعَ كَوْنِ ذَا الْمُرَادِ صَارَ بَقَا سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ  
 ٣٢١ - فَلْيُعْتَبَرْ تَكْلِيفُهُ وَالسَّنَرُ وَمَا رَوَى أَثْبَتَ ثَبَتَ بَرُّ  
 ٣٢٢ - وَلَيَزُو مِنْ مُوَافِقٍ لِأَصْلِ شُيُوخِهِ فَذَاكَ ضَبْطُ الْأَهْلِ

(اغْتِبَار) مجموع (هذه المعاني) أي : الشروط المتقدمة في رواية الحديث ومشايخه .

وذلك ( لعُسْرِهَا ) وتعذر الوفاء بها على ما شرط ( مع كَوْنِ ذَا الْمُرَادِ ) أي : المقصود الآن ( صار بَقَا سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ ) المختص بالأمة المحمدية ، والمحاذرة من انقطاع سلسلتها ، فقد قال البيهقي<sup>(١)</sup> : القصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مُسَلَّسًا بـ « حَدَّثَنَا » و « أَخْبَرَنَا » ، وتبقى هذه الكرامة التي خُصَّت بها هذه الأمة شرفاً لنبيِّنا ﷺ .

( فَلْيُعْتَبَرْ ) من الشروط ما يليق بالمراد المذكور على تجرؤده ، وليكتف بما يذكر ، وهو ( تكليفه ) أي : كون الراوي مكلفاً ( والسَّنَر ) بأن [ لا ] يكون متظاهراً بالفسق أو السُّخف الذي يخلُ بمروءته ليتحقَّق عدالته ، وعبارة الذهبي في « الميزان »<sup>(٢)</sup> : العمدَةُ في زماننا ليس على الرُّوَاة ، بل على المحدثين والمُفِيدِينَ ، الذين عُرِفَتْ عدالتُهم وصدقُهم في ضبط أسماء السامعين ، ثم من المعلوم أنه لا بدَّ من صَوْنِ الرَّاوي وستره . . . إلخ .

( و ) ليعتبر في ضبط ( ما رَوَى ) أي : حفظه له ، بأن ( أَثْبَتَ ثَبَتَ بَرُّ ) بوجود سماعه بخط ثقةٍ غير متَّهم .

( وَلَيَزُو مِنْ ) أصل صحيح ( مُوَافِقٍ لِأَصْلِ . شُيُوخِهِ ) كما تقدَّم ( فذاك ) الذي ذُكِرَ هو ( ضَبْطُ الْأَهْلِ ) الآن ، وذلك أنَّ الأحاديث التي قد صحَّت أو وقفت بين

(١) انظر : « علوم الحديث » ص ١٢١ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ( ١ / ٤ ) .

الصَّحَّة والسُّقْم قد دُوِّنت وكُتِبَت في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث ، فلا يجوز أن يذهب شيءٌ منها على جميعهم ، وإنَّ جاز أن يذهب على بعضهم لضمان صاحب الشريعة حفظها .

قال البيهقي<sup>(١)</sup> : فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يُقبل منه ، ومن جاء بحديث معروف عندهم ، فالذي يرويه لا ينفرد بروايته ، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره . . . إلخ ، ومن ثمَّ قال بعضهم :

تروي الأحاديث عن كلِّ مسامحة وإنها لمعانيها [مُعانيها] وأكثر الناس في هذه الأعصار لا يدرون ما يروون ولا يعرفون هذا الشأن ، إنما سمعوا في الصَّغر ، واحتيجَ إلى علو سندهم في الكبر ، قال الأمرُ إلى ما تقرَّر ، والله أعلم .



(١) ذكره عنه ابن الصلاح في « علوم الحديث » ص ١٢١ .



## مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ

٣٢٣ - وَأَزْنَعُ الْأَفَاطِ فِي التَّعْدِيلِ مَا جَاءَ فِيهِ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

### ( مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ وَ ) مَرَاتِبُ ( التَّجْرِيحِ )

هذا من مسائل النوع المتقدم كما يؤمى إليه صنيع غيره ، فليس نوعاً مستقلاً . قال في « النزهة »<sup>(١)</sup> : ينبغي أن لا يُقبل الجرحُ والتعديلُ إلا من عدلٍ متيقظ ، فلا يُقبل جرحُ مَنْ أفرطَ فيه ، فجرحَ بما لا يقتضي ردَّ حديثِ المحدث ، كما لا يُقبل تزكيةُ مَنْ أخذَ بمجرّد الظاهر فأطلق التزكية . قال : وليحذر المتكلّم في هذا الفرعٍ منهما ؛ فإنه إن عدلَ من غير تثبّت كان كالمثبّت حكماً ليس بثابت ، فيخشى عليه أن يدخلَ في زمرة من روى حديثاً وهو يظنُّ أنه كذب ، وإن جرحَ بلا<sup>(٢)</sup> تحرُّزٍ أفدَمَ على الطّعن في مسلم بريء من ذلك ، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عارُهُ أبداً .

( و ) اعلم أن ألفاظ كلٍّ من التعديل والتجريح على مراتب ، جعلها ابنُ أبي حاتم<sup>(٣)</sup> وتبعه ابنُ الصّلاح<sup>(٤)</sup> والنووي<sup>(٥)</sup> أربعاً ، وجعلها الحافظُ الذهبي<sup>(٦)</sup>

(١) « نزهة النظر » ص ١٣٨ .

(٢) في « النزهة » : بغير .

(٣) في كتابه « الجرح والتعديل » ( ٢ / ٣٧ ) .

(٤) في « علوم الحديث » ص ١٢١ .

(٥) في « إرشاد طلاب الحقائق » ص ١١٨ ، وفي « التّريب » مع « التّريب » ( ١ / ٥٧٤ ) .

(٦) في « ميزان الاعتدال » ( ١ / ٤ ) .

٣٢٤ - كـ «أوثقِ النَّاسِ» وَمَا أَشْبَهَهَا      أَوْ نَحْوُهُ نَحْوُ «إِلَيْهِ الْمُنتَهَى»

٣٢٥ - ثُمَّ الَّذِي كُرِّرَ مِمَّا يُفْرَدُ      بَعْدُ بِلَفْظٍ أَوْ بِمَعْنَى يُورَدُ

والعراقي<sup>(١)</sup> خمساً ، وجعلها الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup> ستاً ، وتبعه الناظم هنا فقال :  
( أرفع الألفاظ ) مرتبة ( في التَّعْدِيلِ ) للرواة ، قَدَّمَهُ ؛ لِأَنَّ المقصود بالذات إثبات  
الحديث حتى يُعمل به ( ما ) أي : أي لفظ ( جاء فيه أفعُلُ التَّفْضِيلِ ) لدلالته على  
المبالغة في ذلك .

( كأوثقِ الناس ) أي : أكثرهم اعتماداً ( وما أشبَّهها ) كَأَثَبَ الناس ، أي :  
حفظاً وعدالة ( أو ) جاء فيه ( نحوهُ ) أي : نحو أفعُلُ التفضيل ( نحو ) قولهم :  
( إليه الْمُنتَهَى ) في الثَّبُت ، أي : التيقُّظ والاحتياط في الديانة ، والرواية .

قال في « التدريب »<sup>(٣)</sup> : ومنه لا أحد أثبتُّ منه ، وَمَنْ مِثْلُ فلان ، وفلانٌ  
[ لا ] يسأل عنه ، ولم أرَ مَنْ ذَكَرَ هذه الثلاثة وهي [ في ] ألفاظهم . انتهى . ومنه  
أيضاً : ثقة ، وفوق الثقة ، وهو في ألفاظهم أيضاً ، فهذه كلها هي المرتبة الأولى .

( ثم ) بعدها اللفظ ( الذي كُرِّرَ ) مرتين أو أكثر ( ممَّا ) أي : اللفظ الذي  
( يُفْرَدُ . بعد ) على الأثر ، إما ( بـ ) نفس ( لَفْظٍ ) منه ؛ كَثَبْتُ ثَبْتُ ، وثقة ثقة ،  
وحجَّة حجَّة ، وهو ظاهر ( أو ) لا بنفسه بل ( بِمَعْنَى يُورَدُ ) كَثَبْتُ ثقة ، وحافظ  
حجَّة ، وضابطٌ مُتَقَنٌ ؛ لِأَنَّ التأكيدَ الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الخالي منه ،  
وعليه فما زيد فيه على مَرَّتَيْنِ أعلى ؛ كقول ابن سعد في شعبة : ثقة مأمون ثَبْتُ حجَّة  
صاحب حديث .

قال الحافظ السَّخَاوِيُّ<sup>(٤)</sup> : وأكثر ما وقَّفنا عليه مِنَ المَكْرَرِ قول ابن عيينة :

(١) في « التقييد والإيضاح » ص ١٥٧ ، و« شرح الألفية » للعراقي ص ١٧٨ .

(٢) في « نزهة النظر » ص ١٣٦ .

(٣) « تدريب الراوي » ( ١ / ٥٧٥ ) .

(٤) في « فتح المغيث » ( ١ / ٣٦٣ ) .

- ٣٢٦ - يَلِيهِ «ثَبَّتْ» «مُتَّقِنٌ» أو «ثِقَّةٌ» أو «حَافِظٌ» أو «ضَابِطٌ» أو «حُجَّةٌ»  
 ٣٢٧ - ثُمَّ «صَدُوقٌ» أو «مَأْمُونٌ» و«لَا بَأْسَ بِهِ» كَذَا «خِيَارٌ» وَتَلَا

حدثنا عمرو بن دينار ، وكان ثقة ثقةً تسع مرات ، وكأنه سكت لانقطاع نفسه . قال بعضهم : يعني أراد التكثيرَ والتأكيدَ دون الحصر والتحديد .

ثم ( يليه ) أي : المكرَّر ، وهي المرتبة الثانية ما أفرد من قولهم : فلان ( ثَبَّتْ ) بإسكان الموحدة : الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة ، وأما بالفتح فما يَثْبِتُ فيه المحدث مسموعه مع مسموع المشاركين له فيه ، كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره ، كذا نقل عن السخاوي .

أو فلان ( مُتَّقِنٌ ) اسم فاعل من الإتيان ، وهو الإحكام ( أو ) فلان ( ثقة ) من الوثوق ، وهو الاعتماد ( أو ) فلان ( حافظ ، أو ) فلان ( ضابط أو ) فلان ( حجة ) فهذه كلها في مرتبة واحدة ، وهي الثالثة .

قال ابنُ أبي حاتم<sup>(١)</sup> : إذا قيل للرجل إنه ثقة أو متقنٌ ؛ فهو ممن يُحتجُّ بحديثه . قال ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> : وكذا إذا قيل في العدل إنه حافظ أو ضابط .

( ثم ) المرتبة الرابعة : فلان ( صَدُوقٌ ) بفتح الصاد ، أي : بالغ في الصدق ( أو ) هو ( فمأمون ) في الحديث ، والفاء زائدة ( ولا . بَأْسَ به ) أو ليس [ به ] بأَس ، و( كذا ) هو ( خِيَار ) الناس ، فهذه كلها في مرتبة واحدة ، وذكر ابنُ أبي حاتم<sup>(٣)</sup> : أنَّ مَنْ قيل فيه ذلك ؛ فهو ممن يُكتب حديثه ، ويُتَظَر فيه .

قال ابنُ الصلاح<sup>(٤)</sup> : هو كما قال ؛ لأن هذه العبارات لا تُشعرُ بشرطة

(١) « الجرح والتعديل » ( ٢ / ٣٧ ) .

(٢) في « علوم الحديث » ص ١٢٢ .

(٣) في « الجرح والتعديل » ( ٢ / ٣٧ ) .

(٤) في « علوم الحديث » ص ١٢٣ .

٣٢٨ - «مَحَلُّ الصَّدْقِ» «رَوَوْا عَنْهُ» «وَسَطُ» «شَيْخُ» مُكَرَّرَيْنِ أَوْ فَرْدًا فَقَطْ

٣٢٩ - «جَيْدُ الْحَدِيثِ» أَوْ «مُقَارِبُهُ» «حَسَنُهُ» «صَالِحُهُ» «مُقَارِبُهُ»

الضَّبْطُ ، فينظر في حديثه ويختبر حتى يُعرف ضبطه ، وقد تقدّم بيان طريقه ، وإن لم يُستوفِ النَّظَرُ المعروف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً ، واحتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرناه ، ونظرنا هل له أصل من رواية غيره .

وعن ابن معين<sup>(١)</sup> : إذا قلتُ فلانٌ لا بأس به فهو ثقة . قيل : فيه تصريحٌ باستواء اللَّفْظَيْنِ ؛ لكنه قاله عن نفسه خاصة لا عن غيره من أهل الحديث ، فلا يقاومُ ما ذكره ابنُ أبي حاتم عن أهل الفَنِّ ، وردّه العراقي<sup>(٢)</sup> بأنَّ ابنَ معين لم يقل إنَّ ليس به بأس كثرة حتى يلزم منه التسوية ، وإنما قال : إنَّ مَنْ قال فيه هذا فهو ثقةٌ ، وللثقة مراتب ، فالتعبير بـ «ثقة» أرفعُ من [ التعبير بـ ] «لا بأس به» وإن اشتركا في مُطلق الثقة .

( وتلا ) ما ذكر من صدوق وما معه في الرتبة قولهم فلان . ( مَحَلُّ الصَّدْقِ ) إنما أُخِّرَ لهذا عن « صدوق » ؛ لأنه مبالغة في الصَّدْقِ ، بخلاف « محلُّ الصَّدْقِ » ، فإنه دالٌّ على أنَّ صاحبها محلُّه ومرتبته مُطلقُ الصَّدْقِ ، وقولهم فلان ( رَوَوْا عَنْهُ ) وفلان ( وَسَطُ . شيخ ) كانا ( مُكَرَّرَيْنِ ) أي : مجموعين في شخص ( أَوْ فَرْدًا فَقَطْ ) أي : وسط فقط ، أو شيخ فقط .

( و ) فلان ( جَيْدُ الْحَدِيثِ أَوْ ) فلان ( مُقَارِبُهُ )<sup>(٣)</sup> بكسر الرَّاء من القُرب ضدَّ البعد ، أي : حديثه يُقارب حديثَ غيره ، بمعنى : أنَّ حديثه ليس شاذّاً ولا منكراً ، وفلان ( حَسَنُهُ ) أي : الحديث ، وفلان ( صَالِحُهُ ) وفلان ( مُقَارِبُهُ ) بفتح الرَّاء اسم مفعول ، أي : يقاربه حديث غيره .

(١) ذكره عنه ابن الصلاح في « علوم الحديث » ص ١٢٤ .

(٢) « شرح الألفية » ص ١٨٠ .

(٣) في (ش) و(خ) : يُقاربه .

٣٣٠ - وَمِنْهُ «مَنْ يُزْمَى بِيَدْعٍ» أَوْ يُضَمَّ إِلَى «صَدُوقٍ» «سُوءَ حِفْظٍ» أَوْ «وَهَمٍ»

قيل : إنَّ ابنَ السِّيد<sup>(١)</sup> حكى فيه الفتح والكسر معاً ، غير أنَّ الكسر من ألفاظ التعديل ، والفتح من ألفاظ التجريح ، وبه جزم البُلْقِينِي<sup>(٢)</sup> ، وقال : حكى ثعلبٌ ، [ تبرٌ ] مقاربٌ ، أي : بالفتح : الرَّدِيءُ ، لكن ردَّ ذلك الحافظ العراقيُّ بأنه ليس بصحيح ، بل هما معروفان ذكرهما أبو بكر بن العربي في «الأحوذِي» والذهبي<sup>(٣)</sup> ، وهما على كلِّ حالٍ من ألفاظ التعديل . قال<sup>(٤)</sup> : وكانَّ قائله فهم من فتح الرِّاء أنَّ الشيءَ المقارب : هو الرَّدِيءُ ، وهذا من كلام العوام وليس معروفاً في اللغة ، وإنما هو على الوجهين من قوله ﷺ : «سَدُّوا وَقَارِبُوا»<sup>(٥)</sup> فَمَنْ كَسَرَ ، قال : إنَّ معناه حديث مقارب لحديث غيره ، وَمَنْ فَتَحَ ، قال : معناه : [ إنَّ ] حديثه يقاربه حديثٌ غيره ، ومادة «فاعل» تقتضي المشاركة ، تدبَّر .

(ومنه ) أي : مما تلا نحو الصَّدُوق كما قاله الحافظ ابن حجر ( مَنْ يُزْمَى ) بالبناء للمفعول ( بـ ) نوع ( يَدْع ) كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهُّم ( أو ) من ( يَضَم . إلى ) وصفه بـ( صَدُوق سُوءَ حِفْظ ) بالرفع نائب فاعل « يُضَمَّ » بأن يقال : فلان سَيِّئ الحفظ ( أو ) يُضَمَّ صَدُوق إليه ( وَهَم ) ونحوه بأن يقال : فلان صَدُوقٌ يَهِيم ، أو صَدُوقٌ له أُوْهَامٌ ، أو صَدُوقٌ يُخْطِئُ ، أو صَدُوقٌ تَغَيَّرَ بآخره ، فكلُّ هذه في مرتبة نحو : محلُّه الصَّدُوق ، وهي المرتبة الخامسة .

فقد ذَكَرَ ابنُ أبي حاتم<sup>(٦)</sup> أنه إذا قيل : شيخ ، فهو بهذه المنزلة يُكتب حديثه

(١) كما في «التدريب» ( ١ / ٥٨٣ ) .

(٢) في «محاسن الاصطلاح» ص ٢٤٠ .

(٣) «التقييد والإيضاح» ص ١٦٢ .

(٤) أي : العراقي في «التقييد والإيضاح» ص ١٦٢ .

(٥) أخرجه البخاري ( ٦٤٦٤ ) ، ومسلم ( ٧١٢٢ ) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٦) «الجرح والتعديل» ( ٢ / ٣٧ ) .



٣٣١ - يَلِيهِ مَعَ مَشِيئَةٍ «أَرْجُو بَأْنَ لَا بَأْسَ بِهِ» «صَوِيلُح» «مَقْبُولُ عَنْ»

٣٣٢ - وَأَسْوَاُ التَّجْرِيحِ مَا قَدْ وَصِفَا «بِكَذِبٍ» وَ«الْوَضْعِ» كَيْفَ صُرِفَا

ويُنظر فيه ، إلا أنه دون ذلك ، وإذا قيل : صالح الحديث ، فكذلك يُكتب حديثه للاعتبار . وعن ابن مهدي ربما جرى ذِكْرُ حديثِ الرَّجُلِ فيه ضَعْفٌ ، وهو رجلٌ صَدُوقٌ ، فيقول : رجلٌ صالحُ الحديث .

و( يليه ) أي : ما ذكر كلّه في الرتبة ما كان من ذلك ( مع ) ضمّ ( مَشِيئَةٍ ) إليه ، كصَدُوقٌ إن شاء الله ، وقولهم : فلان ( أرجو بَأْنَ . لا بأس به ) وفلان ( صَوِيلُح ) بالتَّصْغِيرِ ، زاد الحافظ ابن حجر : فلان ( مَقْبُولُ ) في حديثه . وقوله : ( عن ) أي : ظهر تكملة ، فهذه كلّها هي المرتبة السادسة .

قال المصنّف<sup>(١)</sup> : ما تقدّم من المراتب مصرّحٌ بأن العدالة تتجزّأ ؛ لكنّه باعتبار الضبط ، وهل تتجزّأ باعتبار الدّين ؟ وجهان في الفقه ، ونظيره الخلافُ في تجزؤ الاجتهاد ، وهو الأصحُّ فيه ، وقياسه يتجزّأ الحفظ في الحديث ، فيكون حافظاً في نوعٍ دون نوع من الحديث ، وفيه نظر .

ثم بيّن مراتب التَّجْرِيحِ ، فقال :

( وَأَسْوَاُ ) أَلْفَاظُ ( التَّجْرِيحِ ) مَنْ يَوْصَفُ بِمَا دَلَّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي ( مَا قَدْ وَصِفَا . بِكَذِبٍ وَالْوَضْعِ ) أَوْ أَحَدَهُمَا ( كَيْفَ صُرِفَا ) وَأَصْرَحُ ذَلِكَ - كما قاله الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup> - التَّعْبِيرُ بِأَفْعَلِ الْمَوْضُوعِ لِلتَّفْضِيلِ ؛ كَأَكْذَبِ النَّاسِ أَوْ أَوْضَعَهُمْ ، وكذا قولهم : إليه المنتهى في الوَضْعِ ، أي : افتراء الكذب ، بل هذا أشدّ مما قبله ، أو هو رُكْنُ الكذب ، أو مَنَبَعُ الكذب ، ثم دَجَّالٌ أَوْ وَضَّاعٌ أَوْ كَذَّابٌ ؛ لأنها وإن كان فيها [ نوعٌ ]<sup>(٣)</sup> مبالغة لكنها دون التي قبلها .

(١) في «التدريب» ( ١ / ٥٨٢ ) .

(٢) في «نزّهة النظر» ص ١٣٦ .

(٣) زيادة من «النزّهة» .

- ٣٣٣ - ثُمَّ بِذَيْنِ «اتَّهَمُوا» (فِيهِ نَظَرٌ) وَ«سَاقِطٌ» وَ«هَالِكٌ» «لَا يُعْتَبَرُ»  
 ٣٣٤ - وَ«ذَاهِبٌ» وَ«سَكَنُوا عَنْهُ» «تُرِكَ» وَ«لَيْسَ بِالثِّقَةِ» بَعْدَهُ سُلُوكٌ  
 ٣٣٥ - «أَلْقُوا حَدِيثَهُ» «ضَعِيفٌ جَدًّا» «أَزِمَ بِهِ» «وَاهٍ بِمَرَّةٍ» «رُدًّا»  
 ٣٣٦ - «لَيْسَ بِشَيْءٍ» ثُمَّ «لَا يُخْتَجُّ بِهِ» كَ«مُنْكَرِ الْحَدِيثِ» أَوْ «مُضْطَرِبِهِ»

(ثم) بعد ذلك (بذَيْن) أي : الكذب والوضع (اتَّهَمُوا) أي : الحَقَّاط ،  
 فقولهم : فلانٌ مُتَّهَمٌ ، أي : أنهم اتهموه بالوضع أو الكذب ، وفلانٌ (فيه نظر)  
 فقد أطلقه البخاري فيمن تركوا حديثه (و) فلان (ساقط ، و) فلان (هالك) وفلان  
 (لا يُعْتَبَرُ) بحديثه .

(و) فلان (ذاهب) أو ذاهب الحديث (و) فلان (سَكَنُوا عَنْهُ) فقد أطلقه  
 البخاري فيمن تركوا حديثه ، وفلان (تُرِكَ) أي : متروكٌ أو متروكُ الحديث ، أو  
 فلان تَرَكَوه (و) فلان (ليس بالثقة) أو ليس بثقة أو غير ثقة ولا مأمون (بعده)  
 أي : ما ذكر من المَثَمِّ بنحو الكذب إلى هنا (سُلُوكٌ) في المرتبة .

فلان (أَلْقُوا حَدِيثَهُ) أي : طَرَحُوهُ ، وفلانٌ مطروحٌ أو مطروحُ الحديث ،  
 وفلان (ضَعِيفٌ جَدًّا) بلغ الغاية فيه ، وفلان (أَزِمَ بِهِ) أو بحديثه ، وفلان (واه  
 بِمَرَّةٍ) أي : قولاً واحداً لا تردُّد فيه ، فكأنَّ الباء زائدةٌ ، قاله في «التدريب» ،  
 وفلان (رُدًّا) حديثه ، أو رُدُّوا حديثه ، أو مردود الحديث (و) فلان (ليس  
 بِشَيْءٍ) أو لا يساوي شيئاً ، وكلُّ ذلك في مرتبة واحدة .

(ثم) بعدها فلان (لَا يُخْتَجُّ بِهِ) وفلانٌ مجهول (كَمُنْكَرِ الْحَدِيثِ أَوْ  
 مُضْطَرِبِهِ) أي : مثل قولهم : فلان مُنْكَرُ الْحَدِيثِ ، وفلان مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ ، أو  
 حديثه مُضْطَرِبٌ ، وذكر جماعة أنَّ البخاري<sup>(١)</sup> أطلق هو منكر الحديث على مَنْ  
 لا تحلُّ الرواية عنه .

(١) ذكره في «التدريب» (١ / ٥٨٢) .

٣٣٧ - «وَاهٍ» «ضَعِيفٌ» «ضَعَّفُوا» يَلِيهِ «ضُعْفٌ» أو «ضُعْفٌ» «مَقَالَ فِيهِ»

٣٣٨ - «يُنَكِّرُ وَيُعْرِفُ» فِيهِ خُلْفٌ «طَعَنُوا» «تَكَلَّمُوا» «سَيِّئٌ حِفْظٌ» «لَيْنٌ»

وفلان ( وَاهٍ ) وفلان ( ضَعِيفٌ ) من غير تقييدهما بمرّة ولا بـ «جَدًّا» ، وفلان ( ضَعَّفُوا ) هـ ، فكلُّ ذلك في مرتبة واحدة . ذكر ابنُ أبي حاتم<sup>(١)</sup> : إذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون « ليس بالثقة » ، فلا يُطرح حديثه بل يُعتبر به أيضاً ، و ( يليه ) أي : ما ذكر في الرتبة فلان ( ضُعْفٌ ) بالبناء للمفعول ، أي : ضَعَّفَهُ أَهْلُ الحديث ( أو ) فلان فيه ( ضَعْفٌ ) أو في حديثه ضَعَفَ ، وفلان ( مَقَالَ فِيهِ ) أو في حديثه مَقَالَ .

وفلان ( يُنَكِّرُ وَيُعْرِفُ )<sup>(٢)</sup> أي : يأتي مرّةً بالمناكير ، ومرّةً بالمشاهير ، قاله في « التدريب » ، وفلان ( فيه خُلْفٌ ) بضمّ الخاء وإسكان اللام ، أي : خلاف بين الحِفَاط ، وفلان اختلف فيه ، وفلان ( طَعَنُوا ) فيه ، وفلان ( تَكَلَّمُوا ) فيه . زاد العراقي « للضَّعْف ما هو » ، ومعناه كـ « إلى الصَّدَق ما هو » أنه قريبٌ من الضَّعْف والصَّدَق .

قال المصنّف : فحرفُ الجرِّ يتعلّق بـ « قريب » مقدّراً ، و « ما » زائدة في الكلام ، كما قال القاضي عياضٌ والنوويُّ في حديث الجَسَّاسة عند مسلم<sup>(٣)</sup> : « مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ ما هو » المراد إثباتُ [ أنه ] في جهة المشرق .

وفلان ( سَيِّئٌ حِفْظٌ ) وفلان ( لَيْنٌ ) بفتح اللام وتشديد الياء . قال ابن أبي حاتم<sup>(٤)</sup> : إذا أجابوا في الرَّجُلِ بليّن الحديث ، فهو ممن يُكتب حديثه ويُتَظَر

(١) في ( ش ) : تُنَكِّرُ وَيُعْرِفُ .

(٢) « الجرح والتعديل » ( ٢ / ٣٧ ) .

(٣) مسلم ( ٧٣٨٦ ) من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها مطولاً .

(٤) « الجرح والتعديل » ( ٢ / ٣٧ ) .

٣٣٩ - «لَيْسَ بِحُجَّةٍ» أَوْ «الْقَوِيَّ» «بِعُمْدَةٍ» «بِذَاكَ» «بِالْمَرْضِيِّ»

فيه اعتباراً . قيل للدارقطني<sup>(١)</sup> : إذا قلتَ : فلان لئن أئش تريدُ به ؟ قال : لا يكون ساقطاً متروك الحديث ، ولكن مجروحاً بشيء لا يُسقطه عن العدالة .

وفلان ( ليس بحُجَّة ، أو ) فلان ليس بـ( الْقَوِيَّ ) أو المتين ، وفلان ليس ( بعُمْدَة ) وفلان ليس ( بذاك ) أو ليس بذاك القوي ، أو فلان ليس ( بالمرضي ) وفلان ما أعلم به بأساً ، وهذا كما قال المصنف من هذه المرتبة أو من آخر مراتب التعديل ؛ كـ « أرجو أن لا بأس به » ، بل قال الحافظ العراقي<sup>(٢)</sup> : هذه أرفع فيه ؛ لأنه لا يلزم من عدم العلم بالباس حصول الرجاء بذلك .

ونبه بعضهم على أن دلالة تلك الألفاظ ، بعضها على أعلى المراتب ، وبعضها على الأدنى ، وبعضها على ما بينهما فيما ذكر ، إنما هي بحسب اصطلاحهم ولا مُشاحة فيه ، وإلا فمن حيث اللغة لا يكون في أكثرها دلالة على ترتيب المراتب ، والله أعلم .



(١) «سؤالات حمزة السهمي» ص ٧٢ .

(٢) «شرح الألفية» ص ١٨٠ .



## تَحْمَلُ الْحَدِيثِ

- ٣٤٠ - وَمَنْ يَكْفُرْ أَوْ صَبَى قَدْ حَمَلًا أَوْ فُسِقَ ثُمَّ رَوَى إِذْ كَمَلًا  
٣٤١ - يَقْبَلُهُ الْجُمْهُورُ وَالْمُشْتَهَرُ لَا سِنَّ لِلْحَمَلِ بَلِ الْمُعْتَبَرُ

## تَحْمَلُ الْحَدِيثِ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع السابع والثلاثون .

( وَمَنْ يَكْفُرْ ) أي : في حال كُفْرِهِ ( أَوْ ) في حال ( صبا ) ه ( قد حَمَلًا )  
الحديث ( أَوْ ) حملَه في حال ( فُسِقَ ، ثم رَوَى ) بعد ذلك الحديث الذي حملَه في  
حال كُفْرِهِ أَوْ صباه أَوْ فسقه ( إِذْ كَمَلًا ) أي : بعد كمال كلٍّ منهم بالإسلام أَوْ البلوغ  
أو التوبة .

( يَقْبَلُهُ الْجُمْهُورُ ) من العلماء ، لحديث جُبَيْر بن مُطْعَم : « أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ  
يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ ، وَكَانَ جَاءَ إِلَى الْمَدِينَةِ فِي فِدَاءٍ أُسْرَى بِذِرِّ قَبْلِ أَنْ  
يُسْلَمَ »<sup>(١)</sup> . قال الحافظ ابنُ حجر : وكذا الفاسق من باب أولى إذا أَدَّاه بعد توبته  
وثبوت عدالته ، ولأنهم قَبِلُوا رَايَةَ أَحْدَاثِ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِقَةٍ بَيْنَ مَا تَحْمَلُوهُ  
قَبْلَ الْبُلُوغِ وَبَعْدَهُ ، وَكَذَلِكَ كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ يُحْضِرُونَ الصَّبِيَّانَ مَجَالِسَ الْحَدِيثِ ،  
وَيَعْتَدُونَ بِهِمْ بَعْدَ الْبُلُوغِ ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : إِنَّ الْقَوْلَ بِعَدَمِ الْقَبُولِ خَطَأٌ .

( و ) اختلف في سِنَّ التَّحْمَلِ . فقليل : خمس سنين ، وقيل : عشر ، وقيل :

(١) أخرجه البخاري ( ٧٦٥ ) ، ومسلم ( ١٠٣٥ ) .

٣٤٢ - تَمَيِّزُهُ أَنْ يَفْهَمَ الْخِطَابَا قَدْ ضَبَطُوا وَرَدَّهُ الْجَوَابَا

٣٤٣ - وَمَا رَوَوْا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَنَجْلٍ هَارُونَ عَلَى ذَا نَزْلٍ

عشرون ، و( الْمُشْتَهَر ) الذي صَوَّبَهُ الْمُحَقِّقُونَ أَنْ ( لَا سِرَّ ) يعتبر ( لِلْحَمْلِ ) ،  
أي : تحمُّل الحديث ( بل الْمُعْتَبَر ) فيه إنما هو ( تَمَيِّزُهُ ) فإذا ميَّز سماعه ، وإن  
كان دون خمس ، وإلا لم يصحَّ ، وإن كان ابن خمس ، بل ابن خمسين .

والتمييز بـ( أَنْ يَفْهَمَ الْخِطَابَا . قَدْ ضَبَطُوا ) هنا به ( و ) بـ( رَدَّهُ الْجَوَابَا )  
فالتميُّز : هو مَنْ فُهِمَ الْخِطَابَ وَأَحْسَنَ الْجَوَابَ ، بحيث ارتفع عن حال مَنْ لَا يَعْقِلُ  
مثله .

وقال الأستاذ أبو إسحاق<sup>(١)</sup> : إذا بلغ الصَّبِيُّ الْمَبْلَغَ الَّذِي يَفْهَمُ اللَّفْظَ بِسَمَاعِهِ  
صَحَّ سَمَاعُهُ ، حتى إنه لو سمعَ كَلِمَةً أَدَّاهَا فِي الْحَالِ ، ثم كان مراعيًا لما يقوله من  
تحديث ، أو لقراءة القارئ صَحَّ سَمَاعُهُ وإن لم يفهم معناه .

( وما رَوَوْا عَنْ ) الإمام أبي عبد الله ( أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ) الشَّيْبَانِي أَنَّ رَجُلًا  
يَقُولُ : إِنَّ سِرَّ التَّحْمِيلِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً لَا فِي دُونِهَا . فَقَالَ : بِسَّ مَا قَالَ ، بَلْ إِذَا  
عَقَلَ الْحَدِيثَ وَضَبَطَهُ صَحَّ تَحْمِيلُهُ وَسَمَاعُهُ ، وَلَوْ كَانَ صَبِيًّا ، كَيْفَ يَعْمَلُ بِوَكَيْعٍ  
وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَغَيْرِهِمَا مِمَّنْ سَمِعَ قَبْلَ هَذَا السَّنِ<sup>(٢)</sup> . فَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ :  
أَتَيْتُ الزَّهْرِيَّ وَفِي أُذُنِي قُرْطٌ وَلِي ذُوَابَةٌ ، فَلَمَّا رَأَيْتِي جَعَلَ يَقُولُ : وَاسْنِيهِ وَاسْنِيهِ  
هَاهُنَا ، مَا رَأَيْتُ طَالِبَ عِلْمٍ أَصْغَرَ مِنْ هَذَا !<sup>(٣)</sup> .

( و ) عَنْ مُوسَى ( نَجْلٍ ) أَي : ابْنِ ( هَارُونَ ) الْحَمَّالِ ، أَحَدِ الْأُئِمَّةِ الْحَفَظِ  
النَّقَادِ مِنْ أَنَّهُ سُئِلَ مَتَى يَسْمَعُ الصَّبِيُّ [ الْحَدِيثَ ] ، فَقَالَ : إِذَا فَرَّقَ بَيْنَ الْبَقَرَةِ

(١) الإِسْفَرَاثِينِي ، ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي « فَتْحِ الْمَغِيثِ » ( ٢ / ١٢ ) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « الْكِفَايَةِ » ص ٦١ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « الْكِفَايَةِ » ص ٦٠ .

٣٤٤ - وَغَالِبًا يَحْصُلُ إِنْ خَمْسٌ غَبَرَ فَحَدُّهُ الْجُلُّ بِهَا ثُمَّ اسْتَقَرَّ

والحمار<sup>(١)</sup> ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ مَا وَقَعَ لِلْوَلِيِّ الْعِرَاقِيِّ حَيْثُ قَالَ<sup>(٢)</sup> : أَخْبَرَنِي فَلَانُ وَأَنَا فِي الثَّالِثَةِ سَامِعٌ فَهَمَ ، وَيَحْتَجُّ بِتَمْيِيزِهِ بَيْنَ بَعِيرِهِ - الَّذِي كَانَ يَرْكُبُهُ حِينَ رَحَلَ بِهِ أَبُوهُ أَوَّلَ مَا طَعَنَ فِي السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ - وَبَيْنَ غَيْرِهِ .

وهو حَجَّةٌ ( عَلَى ذَا ) لَكَ مِنْ اعْتِبَارِ التَّمْيِيزِ ( نَزَّلَ ) أَيْهَا الْمُحَدِّثُ مَا رَوَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَابْنِ هَارُونَ ، وَكَذَا مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ أَنَّ التَّمْيِيزَ بَتَبْيِينِ الدِّينَارِ مِنَ الدَّرْهِمِ<sup>(٣)</sup> . ثُمَّ سَاقَ حِكَايَةَ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدٍ أَبِي الرَّعْدِ أَنَّ أَوَّلَ سَمَاعِهِ مِنَ الْحَسَنِ بْنِ شَهَابٍ الْعُكْبَرِيِّ كَانَ عَمْرُهُ خَمْسَ سَنِينَ . قَالَ : وَكَانَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ لَا يَثْبُتُونَ سَمَاعِي لِصُغْرِي ، وَأَبِي يَحْتُفُّهُمْ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا إِنْ أَجْمَعُوا أَنْ يَعْطُونِي دِينَاراً وَدَرْهَمًا ، فَإِنْ مَيَّزْتُ بَيْنَهُمَا يَثْبُتُونَ سَمَاعِي حِينَئِذٍ ، فَفَعَلُوا وَقَالُوا لِي : مَيَّزْ بَيْنَهُمَا ، فَظَرْتُ وَقُلْتُ : أَمَّا الدِّينَارُ فَمَغْرِبِي ، فَاسْتَحْسَنُوا فَهَمِي وَذَكَائِي ، وَقَالُوا : أَخْبِرْ بِالْعَيْنِ وَالتَّقَدُّ .

( وَغَالِبًا يَحْصُلُ ) التَّمْيِيزُ لِلصَّبِيَّانِ ( إِنْ خَمْسٌ غَبَرَ ) أَيِ : إِنْ مَضَى مِنْ عَمْرِهِمْ خَمْسَ سَنِينَ ( فَ- ) مِنْ ثُمَّ ( حَدُّهُ ) أَيِ : السَّمَاعُ لِلْحَدِيثِ ( الْجُلُّ ) أَيِ : جَمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ ( بِهَا ) أَيِ : الْخَمْسَ ، فَقَدْ نَقَلَ الْقَاضِي عِيَّاضُ<sup>(٤)</sup> : أَنَّ أَهْلَ الصَّنْعَةِ حَدَّدُوا أَوَّلَ زَمَنِ يَصْغُ فِيهِ السَّمَاعُ لِلصَّغِيرِ بِخَمْسِ سَنِينَ ، وَنَسَبَهُ [ غَيْرُهُ ] لِلْجَمْهُورِ .

(١) أخرجه الخطيب في « الكفاية » ص ٦٥ . وما بين المعقوفتين منه ، ومن « علوم الحديث » ص ١٢٩ .

(٢) ذكره السخاوي في « فتح المغيث » ( ٢ / ١٥ ) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) في « الإلماع » ص ٦٢ ، ولفظه فيه : وقد حدد أهل الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع ، والمثبت هنا موافق لما في « التدريب » ( ١ / ٥٨٦ ) .



٣٤٥ - وَكُتِبَهُ وَضَبَطَهُ حَيْثُ اسْتَعَدَّ وَإِنْ يُقَدَّمُ قَبْلَهُ الْفَقْهَ أَسَدٌ

قال ابن الصَّلَاح<sup>(١)</sup> وغيره : ( ثُمَّ ) على ذلك ( اسْتَعَدَّ ) أي : العمل بين أهل الحديث ، فيكتبون لابن خمس فصاعداً « سمع » ، وإن لم يبلغ خمساً « حضر » أو « أُحضر » ، واحتجُّوا على ذلك بما رواه البخاري وغيره من حديث محمود بن الرَّبِيع ، قال : « عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي مِنْ دَلْوٍ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ سَنِينَ » . بَوَّبَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ : متى يَصْخُ سَمَاعُ الصَّغِيرِ ؟<sup>(٢)</sup> .

قال الحافظ<sup>(٣)</sup> : ولا بدَّ في مثل ذلك من إجازة المسمع ، والأصح في سِنِّ الطالب بنفسه أن يتأهَّلَ لذلك ، يعني : متعلقات الطلب ، لا أن يعرف علل الأحاديث والنكات واختلاف الروايات ، ولا أن يعقل المعاني واستنباط الدلالات ؛ لأن هذا ليس بشرطٍ للأداء فضلاً عن التحمُّل ، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص ، وليس ينحصر في سِنِّ مخصوص .

( و ) كذلك ( كُتِبَهُ ) أي : الحديث ( وَضَبَطَهُ ) أي : تقييده والرحلة ، بل الأداء أيضاً لا اختصاص لذلك كله بزمن معيَّن ، بل ( حيث استَعَدَّ ) وتأهَّل ، وكذلك التأليف ، فمن له أهلية له بالاستحقاق التام وقلة خطئه في المرام يجوز له أن يتصدَّى له ، وإن لم يكن له إجازة .

نظر ابن عُيَيْنَةَ إلى صَبِيِّ فِي الْمَسْجِدِ فَكَأَنَّ أَهْلَ الْمَجْلِسِ تَهَاوَنُوا بِهِ لَصُغْرِهِ ، فَقَالَ سَفِيَانٌ : ﴿ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِّن قَبْلُ فَمَرْبِكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : ٩٤] . ثم قال : لو رأيته ولي عشر سنين ، أختلف إلى علماء الأمصار مثل الزهري وعمرو بن دينار ، أجلس بينهم كالسمار ، محبرتي كالجوزة ، وقلمي كاللوزة ، فإذا دخلت

(١) في « علوم الحديث » ص ١٣٠ .

(٢) البخاري ( ٧٧ ) ، وأخرجه مسلم ( ١٤٩٨ ) .

(٣) ذكر هذا الكلام رضي الدين الحلبي في « قفو الأثر » ص ١٢٠ ، ولم أجده عند الحافظ .

المسجدَ قالوا : أوسعوا للشيخ الصغير ، أوسعوا للشيخ الصغير<sup>(١)</sup> .

وأما مَنْ لم يكن أهلاً لذلك فلا يفيدُه ألف إجازة وسماع رواية ( و ) لكن ( إن يُقدِّم ) الإنسان ( قبْلَه ) أي : قبل الاشتغال بنحو كتابة الحديث ( الفقه ) الذي يصحُّ عبادته فهو ( أسَد ) وأولئِ ، فقد قال أبو عبد الله الزُّبيريُّ : يُستحبُّ كَتَبُ الحديث في العشرين ؛ لأنها مُجْتَمِعُ العقل ، وأحبُّ أن يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض ، أي : الفقه<sup>(٢)</sup> .

هَذَا ، قال جمعٌ : وممَّا يدلُّ على أنَّ المرجع هو التمييز ما رواه الخطيب البغدادي<sup>(٣)</sup> قال : سمعتُ القاضي أبا محمد الأصبهانيَّ يقول : حفظتُ القرآنَ ولي خمسُ سنين ، وحُمِلت إلى أبي بكر بن المقرئ لأسمع منه ولي أربعُ سنين ، فقال بعضُ الحاضرين : لا تُسمِّعُوا له فيما قرئ فإنه صغير . فقال لي ابن المقرئ : اقرأ سورةَ الكافرون فقرأتها ، فقال : اقرأ سورةَ [ التكوير ] . فقرأتها ، فقال لي غيره : اقرأ والمرسلات فقرأتها ، ولم أغلظَ فيها ، فقال ابن المقرئ : سمعوا له ، والعُهدَةُ عليَّ . ثم قال : سمعتُ أبا صالح صاحب الحافظ أبي مسعود أحمد بن الفرات يقول<sup>(٤)</sup> : سمعتُ أبا مسعود يقول : أتعجَّبُ من إنسان يقرأ « والمرسلات » عن ظهر قلب ولا يغلظُ فيها ، والله أعلم .



(١) « فتح المغيث » ( ٢ / ١٥ ) .

(٢) « المحدث الفاضل » ص ١٨٧ ، و « الكفاية » ص ٥٥ .

(٣) في « الكفاية » ص ٦٤ .

(٤) كذا في الأصل و « فتح المغيث » ( ٢ / ١٦ ) ، وفي « الكفاية » : سمعت أبا صالح صاحب أبي مسعود يقول : سمعت أبا أحمد بن الفرات يقول : أتعجب ...



## أقسام التَّحْمُل

- ٣٤٦ - أَعْلَى وَجُوهٍ مَنْ يُرِيدُ حَمَلًا سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخِ إِمْلًا أَمْ لَا  
 ٣٤٧ - مِنْ حِفْظٍ أَوْ مِنْ كُتُبٍ وَلَوْ وَرَا سِتْرٍ إِذَا عَرَفْتَهُ أَوْ أَخْبَرَ  
 ٣٤٨ - مُعْتَمِدٌ وَرَدَّ هَذَا شُعْبَةً ثُمَّ «سَمِعْتُ» فِي الْأَدَاءِ أَشْبَهَ

### ( أَقْسَامُ ) طرق ( التَّحْمُل )

أي : الحديث ، ومَجَامِعُهَا ثمانية أقسام :

فـ ( أَعْلَى وَجُوه ) أي : طرق ( مَنْ يُرِيدُ حَمَلًا ) للحديث عند الجمهور ( سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخ ) سواء كان ( إِمْلًا )<sup>(١)</sup> بالقصر للوزن ( أَمْ لَا ) تحديدًا من غير إِمْلَاء ، وكلُّ منهما يكون ( مِنْ حِفْظٍ ) للشَّيْخ ( أَوْ مِنْ كُتُبٍ ) له ، والإِمْلَاءُ أَعْلَى مِنْ غَيْرِهِ كما صرَّحوا به ، وإن استويا في أصل الرُّتْبَةِ لما فيه من شِدَّةِ تَحَرِّيِ الشَّيْخِ الرَّائِي ؛ إِذِ الشَّيْخُ مُشْتَغَلٌ بِالتَّحْدِيثِ وَالرَّائِي بِالكَتَابَةِ عَنْهُ ، فَهُمَا أَبْعَدُ عَنِ الْغَفْلَةِ ، وَأَقْرَبُ إِلَى التَّحْقِيقِ ، مَعَ جَرِيَانِ الْعَادَةِ بِالْمُقَابَلَةِ بَعْدَهُ .

( وَلَوْ ) كَانَ السَّمَاعُ مَعْنً هُوَ ( وَرَا ) ( سِتْرٌ ) أي : حِجَابٌ فَإِنَّهُ يَصْغُحُ ( إِذَا عَرَفْتَهُ ) أي : الشَّيْخُ بِصَوْتِهِ ( أَوْ أَخْبَرَ ) بِهِ ( مُعْتَمِدٌ ) ثِقَةٌ مِنْ أَهْلِ الْخَبَرَةِ بِالشَّيْخِ ( وَرَدَّ هَذَا ) السَّمَاعُ مِنْ وَرَاءِ السِّتْرِ الْإِمَامِ أَبُو بَسْطَامٍ ( شُعْبَةً ) بِنِ الْحَجَّاجِ الْبَصْرِيِّ ، فَإِنَّهُ شَرَطَ رُؤْيَا الشَّيْخِ ، وَقَالَ : إِذَا حَدَّثَكَ الْمَحْدَّثُ فَلَمْ تَرَ وَجْهَهُ فَلَا تَرَوْهُ

(١) في (ش) : أَمْلَى .

٣٤٩ - وَبَعْدَهُ التَّحْدِيثُ فَالْإِخْبَارُ ثُمَّ «أَنْبَأْنَا» «نَبَّأْنَا» وَبَعْدُ ضَمِّ

عنه ، فلعلَّه شيطانٌ قد تصوَّر في صُورته يقول : « حَدَّثْنَا » و« أَخْبَرْنَا »<sup>(١)</sup> . اهـ .

وهو كما قاله في « التَّحْرِيْبِ »<sup>(٢)</sup> خِلافُ قَوْلِ الْجُمْهُورِ ، فَقَدْ كَانُوا يَسْمَعُونَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَغَيْرِهَا مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، وَيُرْوَوْنَ عَنْهُنَّ اعْتِمَاداً عَلَى الصَّوْتِ ، وَاحْتِجَّ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْحَافِظُ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّ بِلَالاً يَنَادِي بَلِيلُ فُكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ »<sup>(٣)</sup> فَأَمَرَ ﷺ بِالْاعْتِمَادِ عَلَى الصَّوْتِ مَعَ غَيْبَةِ شَخْصِهِ عَمَّنْ يَسْمَعُهُ .

( ثُمَّ ) يَقُولُ الرَّاوِي ( سَمِعْتُ ) فَلَانَا ( فِي ) حَالِ ( الْأَدَاءِ ) لِذَلِكَ الْحَدِيثِ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ ( أَشْبَهَ ) بِالتَّقْدِيمِ مِمَّا بَعْدَ ، أَيْ : لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ أَحَدٌ يَقُولُ : سَمِعْتُ فِي الْإِجَازَةِ وَالْمَكَاتِبَةِ وَلَا فِي تَدْلِيْسٍ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ ، بِخِلَافِ « حَدَّثْنَا » فَإِنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَعْمِلُهَا فِي الْإِجَازَةِ ، وَقَدْ رُويَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ : حَدَّثْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، فَيُؤَوَّلُ بِالْإِجَازَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئاً كَمَا حَقَّقَهُ الْحَقَّافُ ، مِنْهُمْ الْعِرَاقِيُّ .

( وَبَعْدَهُ ) أَيْ : سَمِعْتُ ( التَّحْدِيثِ ) أَيْ : حَدَّثَنِي أَوْ حَدَّثْنَا ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ<sup>(٤)</sup> : لَيْسَتْ « حَدَّثْنَا » بِنَصٍّ فِي أَنَّ قَائِلَهَا سَمِعَ ، فَفِي « صَحِيحِ مُسْلِمٍ »<sup>(٥)</sup> فِي حَدِيثِ الَّذِي يَقْتُلُهُ الدَّجَالُ فَيَقُولُ : أَنْتَ [ الدَّجَالُ ] الَّذِي حَدَّثْنَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ مُتَأَخِّرُ الْمِيقَاتِ ، أَيْ : فَيَكُونُ الْمُرَادُ

(١) « علوم الحديث » ص ١٤٩ .

(٢) انظر : « تدريب الراوي » ( ١ / ٦٢١ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ٦١٧ ) ، ومسلم ( ٢٥٣٦ ) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) انظر : « التدريب » ( ١ / ٥٩٣ ) ، و« النكت » للزركشي ( ٣ / ٤٧٣ ) .

(٥) مسلم ( ٧٣٧٥ ) ، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

٣٥٠ - « قَالَ لَنَا ، وَدُونَهُ «لَنَا ذَكَرٌ» وَفِي الْمَذَاكِرَاتِ هَذِهِ أَبْرَ

حَدَّثَ أُمَّتَهُ وَهُوَ مِنْهُمْ ، لَكِنْ قَالَ مَعْمَرٌ<sup>(١)</sup> : إِنَّهُ الْخَضِرُ ؛ فَحِينَئِذٍ لَا مَانِعَ مِنْ سَمَاعِهِ .

( فـ ) بعد التحديث ( الإخبار ) أي : « أخبرني » أو « أخبرنا » وهو كثيرٌ في الاستعمال ، حتى إنَّ جماعة لا يكادون يستعملون فيما سمعوه من لفظ الشيخ سواها . وقال الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> : « أخبرنا » أسهل من « حَدَّثَنَا » ، حَدَّثَنَا أَشَدَّ . قال ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(٣)</sup> : وكان ذلك قبل أن يشيع تخصيص « أخبرنا » بما قرئ على الشيخ .

( ثُمَّ ) بعد الإخبار ( أنبأنا ) و( نبأنا ) وهو قليلُ الاستعمال ، بل قال الحافظ العراقي<sup>(٤)</sup> : إنَّ إطلاق « أنبأنا » بعد أن اشتهر استعمالُها في الإجازة يؤدِّي إلى أنْ نظراً بما أدَّاه بها أنه إجازة ، فيسقطه من لا يحتجُّ بها ، فينبغي أن لا يستعمل في السماع لما حَدَّثَ من الاصطلاح .

( وَبَعْدُ ) أي : بعد أنبأنا ( ضَمَّ ) إليه في الأداء للسامع ( قال لنا ) فلان أو قال لي فلان ( وَدُونَهُ ) في الرتبة ( لنا ذَكَرٌ ) فلان ، أو ذُكِرَ لي ، فقد ادَّعى القاضي عياض<sup>(٥)</sup> عدمَ الخلاف في جواز الأداء بأحدِ تلك الألفاظ للسامع ، ونظر فيه ابن الصَّلَاحِ<sup>(٦)</sup> . قال : وينبغي فيما شاع استعمالُها منها مخصوصاً بما سُمع من غير لفظِ الشيخ أن لا يُطلقَ فيما سمع من لفظه لما فيه من الإيهام والإلباس . انتهى .

(١) في « صحيح مسلم » أن القائل هو : أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان ، راوي الكتاب عن مسلم .

(٢) « الكفاية » للخطيب ص ٣٠٣ .

(٣) في « علوم الحديث » ص ١٣٥ .

(٤) « شرح الألفية » ص ١٨٨ .

(٥) كما في « الإلماع » ص ١٣٥ .

(٦) في « علوم الحديث » ص ١٣٢ .

٣٥١ - وَبَعْضُهُمْ قَالَ: «سَمِعْتُ» آخِرًا وَقِيلَ: إِنَّ عَلَى الْعُمُومِ أَخْبَرَ

( و ) بالجملة فهي وإن كانت محمولة على الاتصال كـ « حَدَّثْنَا » لكنها ( فيـ ) ما سمعه منه حال ( المُذَاكَرَات ) والمناظرات ( هذه ) أي : « ذكر لنا » ، وكذا « قال لنا » ( أَبْرَ ) وأَلَيَّ من « حَدَّثْنَا » كما تقدم .

( وبعضهم ) وهو الحافظ أبو عمرو بن الصَّلاح ( قال ) في « مختصره »<sup>(١)</sup> ( سَمِعْتُ آخِرًا )<sup>(٢)</sup> في الرتبة عن نحو « حَدَّثْنَا » ، وعبارته : « حَدَّثْنَا » و« أخبرنا » أرفع من « سمعت » من جهة أخرى ، وهي أنه ليس في « سمعت » دلالة على أنَّ الشيخَ رَوَاهُ الحديثَ وخاطبه به ، وفي « حَدَّثْنَا » و« أخبرنا » دلالة على أنه خاطبه به ورَوَاهُ له ، أو هو ممن فَعَلَ به ذلك .

سأل الخطيبُ أبو بكر الحافظ<sup>(٣)</sup> شيخَه أبا بكر البرقاني الفقيه الحافظ - رحمهما الله تعالى - عن السَّر في كونه يقول فيما رواه لهم عن أبي القاسم عبد الله بن إبراهيم [ الجرجاني ] الأبنُدوني<sup>(٤)</sup> « سمعت » ، ولا يقول : « حَدَّثْنَا » ولا « أخبرنا » ؟ فذكر له أنَّ أبا القاسم كان مع ثِقته وصَلاحه عَسِيراً في الرواية ، وكان البرقاني يجلسُ بحيث لا يَرَاهُ أبو القاسم ، ولا يَعْلَمُ بِحُضُورِهِ ، فيسمعُ منه ما يحدثُ به الشخصَ الداخلَ إليه ، فلذلك يقول : « سمعت » ولا يقول : « حَدَّثْنَا » ولا « أخبرنا » ؛ لأنَّ قصده : كان الرواية للداخل وحده . اهـ .

( وقيل ) وصَحَّحه الزركشيُّ والقُطبُ القسطلاني آخر « سمعت » عن نحو « حَدَّثْنَا » ( إِنَّ عَلَى الْعُمُومِ أَخْبَرَ ) وإلا فلا ، وعبارة الزركشي<sup>(٥)</sup> : الصحيحُ

(١) « علوم الحديث » ص ١٣٥ .

(٢) في ( ش ) : أَخْرَأ .

(٣) انظر : « الكفاية » ص ٢٨٧ ، و« علوم الحديث » ص ١٣٥ . وما بين المعقوفتين منهما .

(٤) أبندون : قرية من قرى جرجان .

(٥) كما في « التدريب » ( ١ / ٥٩٥ ) .

٣٥٢ - وَبَعْدَ ذَا قِرَاءَةٍ «عَرَضاً» دَعَوْا قَرَأَتْهَا مِنْ حِفْظٍ أَوْ كِتَابٍ أَوْ

التفصيل ، وهو أنَّ « حَدَّثَنَا » أرفع إن حَدَّثَهُ عَلَى الْعُمُومِ ، و« سَمِعْتُ » إن حَدَّثَهُ عَلَى الْخُصُوصِ . انتهى .

وذكر ابنُ الصَّلَاح<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ أنَّ أَوْضَعَ الْعِبَارَاتِ فِي ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : « قَالَ فُلَانٌ » ، أَوْ « ذَكَرَ فُلَانٌ » مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ قَوْلِهِ « لِي » وَلَا « لَنَا » ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى السَّمَاعِ إِذَا عُرِفَ لِقَاؤُهُ وَسَمَاعُهُ مِنْهُ ، وَسَلِمَ مِنَ التَّدْلِيلِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْعِنْعِنَةِ ، وَلَا سَيِّمًا إِنْ عُرِفَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا فِيمَا سَمِعَهُ مِنْهُ ؛ كَحِجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَعْمُورِ ، رَوَى كُتُبَ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْهُ بِلَفْظٍ : « قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ » ، فَحَمَلَهَا النَّاسُ عَنْهُ وَاحْتَجُّوا بِهَا . وَخَصَّ الْخَطِيبُ حَمَلَهُ عَلَى السَّمَاعِ بِمَنْ عُرِفَ مِنْهُ ذَلِكَ ، لَكِنِ الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ غَيْرُ شَرْطٍ<sup>(٢)</sup> ، وَأَفْرَطَ ابْنُ مَنَدَةَ ، فَقَالَ : حَيْثُ قَالَ الْبُخَارِيُّ : « قَالَ لَنَا فُلَانٌ » فَهُوَ إِجَازَةٌ ، وَحَيْثُ قَالَ : « قَالَ فُلَانٌ » مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ « لَنَا » فَهُوَ تَدْلِيلٌ ، وَرَدَّ الْعُلَمَاءُ ذَلِكَ عَلَى ابْنِ مَنَدَةَ ، وَلَمْ يَقْبَلُوهُ مِنْهُ .

( وَبَعْدَ ذَا ) أَيِ : سَمَاعٍ لَفْظِ الشَّيْخِ فِي الرُّتْبَةِ ( قِرَاءَةً ) عَلَيْهِ ، وَهَذَا ( عَرَضاً دَعَوْا ) أَيِ : سَمَّاهُ أَكْثَرَ الْمُحَدِّثِينَ بِالْعَرَضِ مِنْ حَيْثُ : إِنَّ الْقَارِئَ يَعْرِضُ عَلَى الشَّيْخِ مَا يَقْرَأُهُ كَمَا يَعْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى الْمُقْرَأِ ، لَكِنِ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(٣)</sup> : بَيْنَ الْقِرَاءَةِ وَالْعَرَضِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ ؛ لِأَنَّ الطَّالِبَ إِذَا قَرَأَ كَانَ أَعَمَّ مِنَ الْعَرَضِ وَغَيْرِهِ ، وَلَا يَقَعُ الْعَرَضُ إِلَّا بِالْقِرَاءَةِ ؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ عِبَارَةً عَمَّا يَعَارِضُ بِهِ الطَّالِبُ أَصْلَ شَيْخِهِ مَعَهُ ، أَوْ مَعَ غَيْرِهِ بِحَضْرَتِهِ ، فَهُوَ أَخْصَصُ مِنَ الْقِرَاءَةِ ، تَأَمَّلْ .

سواء ( قَرَأَتْهَا ) أَيِ : الْأَحَادِيثَ ( مِنْ حِفْظٍ ) أَيِ : مِنْ حِفْظِكَ لَهَا عَنْ ظَهْرِ

(١) « علوم الحديث » ص ١٣٦ .

(٢) فِي « التَّدْرِيبِ » : أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ .

(٣) فِي « فَتْحِ الْبَارِي » ( ١ / ١٤٩ ) .



- ٣٥٣ - سَمِعْتَ مِنْ قَارٍ لَهُ وَالْمُسْمِعُ يَحْفَظُهُ أَوْ ثِقَةً مُسْتَمِعُ  
 ٣٥٤ - أَوْ أَمْسَكَ الْمُسْمِعُ أَصْلًا أَوْ جَرَى عَلَى الصَّحِيحِ ثِقَةً أَوْ مَنْ قَرَأَ  
 ٣٥٥ - وَالْأَكْثَرُونَ قَدْ حَكَّوْا إِجْمَاعًا أَخَذُوا بِهَا وَالْقَوَا النَّزَاعًا

قلب (أو) من (كتاب) مصحح (أو) لم تقرأها بنفسك ، بل إنما (سمعت) -ها (من قارئ) أي : قارئ (له) أي : لذلك ، أو حافظ له (والمستمع) أي : الشيخ (يحفظه) أي : الكتاب (أو ثقة) آخر (مستمع) لتلك القراءة ، وهو غير غافل .

(أو أمسك) الشيخ (المستمع) له (أصلاً) وإن لم يحفظه عن ظهر قلبه (أو جرى) إمساك الأصل (على الصحيح) من غير المسمع ، بل (ثقة) آخر مستمع غير غافل ، كما ذكره الحافظ العراقي<sup>(١)</sup> عن غير واحد من أهل الحديث وغيرهم أنهم يكتفون بذلك (أو) جرى الإمساك من نفس (من قرأ)ها .

وبحث الحافظ ابن حجر ترجيح<sup>(٢)</sup> الإمساك في الصُّور كلها على الحفظ ؛ لأنه خَوَّانٌ ، وشرط الإمام أحمد بن حنبل في القارئ كونه ممن يعرف ويفهم ، وشرط إمام الحرمين في الشيخ كونه بحيث لو فرض من القارئ تحريف أو تصحيف لردّه ، وإلا فلا يصحُّ التحمُّلُ بها .

(والأكثرُونَ) من أئمة الحديث والفقهاء (قد حَكَّوْا إجماعاً)<sup>(٣)</sup> . أخذاً بها (أي : بالقراءة بشرطها في كلِّ ذلك ، فهي روايةٌ صحيحةٌ بلا خلافٍ فيها) (وألَفُوا) ولم يعتبروا (النزاعاً) في ذلك كما حكى عن أبي عاصم النبيل ومحمد بن سلام وعبد الرحمن بن سلام الجمحي من أنها لا تكفي ، وهذا إن ثبت عنهم لا يعتدُّ به ، ومن

(١) « شرح الألفية » ص ١٩٥ .

(٢) ذكره عنه السيوطي في « التدريب » ( ١ / ٥٩٧ ) .

(٣) في (ش) : حَكَّوْا الإجماعاً .

٣٥٦ - وَكَوْنُهَا أَرْجَحَ مِمَّا قَبْلُ أَوْ سَاوَتْهُ أَوْ تَأَخَّرَتْ خُلْفَ حَكَمُوا

ثُمَّ قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ : لَا تَدْعُونَ تَنْطَعَكُمْ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ ! الْعَرَضُ مِثْلُ السَّمَاعِ<sup>(١)</sup> .

وَاسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> كَالْحُمَيْدِيِّ عَلَى ذَلِكَ بِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ لَمَّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ : « إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمَشَدُّ عَلَيْكَ ، ثُمَّ قَالَ : أَسَأَلْتُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ اللَّهُ أَرْسَلَكَ »<sup>(٣)</sup> الْحَدِيثُ فِي سَوَالِهِ عَنْ شَرَائِعِ الدِّينِ ، فَلَمَّا فَرَعَ قَالَ : آمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ ، وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ اجْتَمَعُوا إِلَيْهِ فَأَبْلَغَهُمْ فَأَجَازَوْهُ ، أَيِ : قَبِلُوهُ مِنْهُ وَأَسْلَمُوا .

وَقَالَ مَطْرَفٌ : سَمِعْتُ مَالِكًا يَأْبَى أَشَدَّ الْإِبَاءِ عَلَى مَنْ يَقُولُ : لَا يَجُزُّهُ إِلَّا السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ ، وَيَقُولُ : كَيْفَ لَا يُجْزِئُكَ هَذَا فِي الْحَدِيثِ وَيُجْزِئُكَ فِي الْقُرْآنِ ، وَالْقُرْآنُ أَعْظَمُ ؟<sup>(٤)</sup> .

( وَكَوْنُهَا ) أَيِ : الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ ( أَرْجَحَ ) وَأَعْلَى ( مِمَّا قَبْلُ ) أَيِ : السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، وَشُعْبَةَ ، وَابْنِ جُرَيْجٍ ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَهَشَامٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ فِي آخَرِينَ يَقُولُونَ : قِرَاءَتُكَ عَلَى الْعَالَمِ خَيْرٌ مِنْ قِرَاءَةِ الْعَالَمِ عَلَيْكَ ، وَاعْتَلَّوْا بِأَنَّ الشَّيْخَ لَوْ غَلَطَ لَمْ يَتَهَيَّأَ لِلطَّالِبِ الرَّدُّ عَلَيْهِ .

( أَوْ . سَاوَتْهُ ) أَيِ : الْقِرَاءَةُ وَالسَّمَاعُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَالْبُخَارِيُّ وَمَعْظَمُ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ وَالْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَهُوَ مُحْكِيٌّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، قَالَ : وَالْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَالَمِ بِمَنْزِلَةِ السَّمَاعِ

(١) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « الْكَفَايَةِ » ص ٢٦٦ .

(٢) فِي « صَحِيحِهِ » ، كِتَابُ الْعِلْمِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ( ٦٣ ) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَأَحْمَدُ ( ١ / ٢٦٤ ) مِنْ حَدِيثِ

ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٤) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي « مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ » ص ٣٤٠ .

٣٥٧ - وفي الأَدَا قِيلَ : « قَرَأْتُ » أو « قُرِّي » ثُمَّ الَّذِي فِي أَوَّلِ إِنْ تَذَكَّرْ

منه <sup>(١)</sup> ، وعن ابن عباس : « اقرؤوا عليّ ، فإنّ قراءتكم عليّ كقراءتي عليكم <sup>(٢)</sup> » .  
وعن الشافعي أيضاً ، قال المصنّف : إنّ هؤلاء إنما ذكروا المساواة في صحّة الأخذ  
بها ردّاً على مَنْ كان أنكرها ، لا في اتحاد المرتبة .

( أو تأخّرت ) أي : القراءة عن السماع ، وهذا مذهب جمهور أهل المشرق ،  
وصحّحه ابن الصّلاح النووي وغيرهما <sup>(٣)</sup> ، ذلك ( خُلِفَ ) بضمّ الخاء وإسكان  
اللام ، أي : خلاف ( حَكَوْهُ ) على ثلاثة مذاهب كما تقرّر .

قال بعضُ الحنفية <sup>(٤)</sup> بعد اختياره المساواة بينهما : محلّ الخلاف ما إذا قرأ  
الشيخُ في كتابه ؛ لأنه قد يسهو ، فلا فرق بينه وبين القراءة عليه .

واختار الحافظ ابن حجر أنّ محلّ ترجيح السّماع ما إذا استوى الشيخُ  
والطالبُ ، أو كان الطالبُ أعلم ؛ لأنه أوعى لما يسمعُ ، فإن كان مفضولاً فقراءته  
أولى ؛ لأنها أضيّط له . قال : ولهذا كان السّماعُ من لفظه في الإملاء أرفعَ  
الدرجات ؛ لما يلزم منه من تحرير الشيخ والطالب ، وصرّح جماعةً بأن القراءة  
بنفسه أعلى مرتبةً من السّماع بقراءة غيره . وقال البدر الزركشي : القارئ وغيره  
سواء .

( في الأَدَا قِيلَ ) يعني : يقول في الرواية بها ( قَرَأْتُ ) على فلان وهو يسمع ؛  
إن قرأ بنفسه ( أو قُرِّي ) عليه وأنا أسمع ، فأقرّ به ، وهذا شائع ، وهو الأخوطة  
الأجود ( ثم ) يليه ( الذي في أولِ ) من التحديث والإخبار والإنباء وغيرها ( أن  
تذكر ) أي الراوي ذلك .

(١) أخرجه الرامهرمزي في « المحدثات الفاضل » ص ٤٢٨ ، والخطيب في « الكفاية » ص ٢٦٢ .

(٢) أخرجه الرامهرمزي في « المحدثات الفاضل » ص ٤٢٩ ، والخطيب في « الكفاية » ص ٢٦٣ .

(٣) « علوم الحديث » ص ١٣٨ ، و « إرشاد طلاب الحقائق » ص ١٢٣ .

(٤) في « التدريب » ( ١ / ٦٠٢ ) أنه صاحب « البديع » .

## ٣٥٨ - مُقَيِّدًا قِرَاءَةً لَا مُطْلَقًا وَلَا «سَمِعْتُ» أَبَدًا فِي الْمُنتَقَى

( مُقَيِّدًا قِرَاءَةً ) أي : بها ( لَا مُطْلَقًا ) كحَدَّثْنَا بقراءتي ، أو قِرَاءَةً عليه وأنا أسمع ، وكأخبرنا بقراءتي أو قِرَاءَةً عليه وأنا أسمع ، أو أنبأنا أو نبأنا أو قال لنا كذلك .

وأفاد المصنّف أنّ قول الراوي : أخبرنا قِرَاءَةً أو سماعاً من باب قولهم : أتيتُه سَعياً ، وكَلَمْتُهُ مشافهةً ، وذكر أنّ للنحاة فيه مذاهب :

الأول<sup>(١)</sup> : أنها مصادرٌ وقعت موقعَ فاعِلٍ حالاً ، كما وقع المصدرُ موقعه نعتاً في « زيد عدل » ، وهو سماعيٌّ لا يقاس ، وعليه فذلك الاستعمال في الرواية ممنوعٌ ؛ لعدم نطق العرب به .

والثاني<sup>(٢)</sup> : أنها ليست أحوالاً ، بل مفعولات [ لفعلٍ ] مضمر من لفظها ، وذلك المضمَرُ هو الحال ، وهو مقيسٌ في كلِّ ما دلَّ عليه الفعلُ ، وعلى هذا تتخرَّج الصيغةُ المذكورة .

الثالث<sup>(٣)</sup> : أنّ ذلك من باب « جَلَسْتُ قُعوداً » منصوبٌ بالظاهر مصدرًا معنويًا ، وهذا أسهل ، فاحفظه .

( ولا ) يقول الراوي بها ( سَمِعْتُ ) فلاناً يقول كذا ( أبداً ) أي : ولو مُقَيِّدًا بالقراءة ( في ) القول ( المُنتَقَى ) أي : المختار ، بل الصحيح ، ففي « التدريب »<sup>(٤)</sup> : ومنهم من أجاز فيها « سمعتُ » أيضاً ، ورُوي عن مالكٍ والسفيانين ، والصحيح لا يجوز ، ومن صحَّحه أحمدُ بنُ صالح والقاضي أبو بكر وغيرُهما ، ويقعُ في عبارة السِّلَفي في كتابه « التسميع » سمعت بقراءتي ، وهو : إما

(١) وهو مذهب سيويه .

(٢) وهو للمبرِّد .

(٣) وهو مذهب السيرافي .

(٤) « تدريب الراوي » ( ١ / ٦٠٤ ) .

### ٣٥٩ - وَالْمُرْتَضَى الثَّالِثُ فِي الْإِخْبَارِ يُطْلَقُ لَا التَّحْدِيثُ فِي الْأَغْصَارِ

تسامح في الكتابة لا يُستعمل في الرواية ، أو رأيٌ يفصل بين التقييد والإطلاق . انتهى .

( و ) اختلف في إطلاق « حَدَّثَنَا » و « أَخْبَرْنَا » هنا . فقل بمنعه ، وهو منقولٌ عن ابن المبارك ، ويحيى بن يحيى ، والإمام أحمد ، والنسائي في آخرين . وقيل : بجوازه ، وهو منقولٌ عن الزهري ومالك وابن عُيينة والبخاري وغيرهم ، بل حكاه عياض عن الأكثرين .

ولكن ( الْمُرْتَضَى ) أي : المختار عند الحفاظ المتأخرين المذهب ( الثالث ) وهو الفرق بينهما ( في الأخبار . يُطْلَقُ ) هو جوازاً و ( لا ) يطلق ( التَّحْدِيثُ ) فيه ، وهذا مذهب الشافعي وأصحابه ومسلم بن الحجاج وجمهور أهل المشرق ، بل ذكر صاحب « الإنصاف » محمد بن الحسن الجوهري : أنه مذهب الأكثر من أهل الحديث الذين لا يُحصيهم أحد ، وأنهم جعلوا « أَخْبَرْنَا » عَلَماً يقوم مقام قول قائله : « أنا قرأته عليه » لا أنه لَفَظٌ لي به . قال : وممن كان يقول به أبو عبد الرحمن النسائي في جماعة مثله من محدثينا ، وهو مروى عن ابن جريج والأوزاعي ، وأول من فعله بمصر عبد الله بن وهب .

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح<sup>(١)</sup> : الفرق بينهما هو الشائع الغالب على أهل الحديث ( في ) هذه ( الأغصار ) والاحتجاج بذلك من حيث اللغة عَنَاءٌ وتكلف ، وخير ما يُقال فيه إنه اصطلاحٌ منهم أرادوا به التمييز بين النوعين ، ثم خُصَّصَ النوعُ [ الأول ]<sup>(٢)</sup> بقول : « حَدَّثَنَا » لقوة إشعاره بالنطق والمشافهة .

ومن أحسن ما يُحكى عَمَّن يذهب هذا المذهب ما حكاه البرقاني عن أبي حاتم محمد بن يعقوب الهروي أنه قرأ على بعض الشيوخ عن الفريزي « صحيح

(١) في « علوم الحديث » ص ١٣٩ .

(٢) زيادة من « علوم الحديث » .

- ٣٦٠ - وَاسْتَخَسُّوا لِمُفْرَدٍ «حَدَّثَنِي» وَقَارِيءٍ بِنَفْسِهِ «أَخْبَرَنِي»  
 ٣٦١ - وَإِنْ يُحَدِّثُ جُمْلَةً «حَدَّثَنَا» وَإِنْ سَمِعَتْ قَارِئاً «أَخْبَرَنَا»

البخاري ، وكان يقول له في كلِّ حديثٍ : حَدَّثَكُمْ الْفِرْبَرِيُّ ، فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ يذكر أنه إنما سمع الكتاب من الفِرْبَرِيِّ قراءةً عليه ، فأعاد الهروي قراءة الكتاب كله . وقال له في جميعه : أَخْبَرَكُمْ الْفِرْبَرِيُّ<sup>(١)</sup> . قال الحافظ العراقي<sup>(٢)</sup> : وكأنه [ كان ] يرى إعادة السند في كلِّ حديث ، وهو تشديدٌ ، والصحيح أنه لا يحتاج [ إليه ] كما سيأتي ، والله أعلم .

( وَاسْتَخَسُّوا ) أي : أهل الحديث في الأداء ؛ ما ذكره الحاكم<sup>(٣)</sup> أبو عبد الله وغيره ممَّا معناه : الذي اختاره في الرواية ، وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري ( لمُفْرَد ) أي : منفرد فيما يأخذه من المحدث لفظاً ، وليس معه أحدٌ أن يقول : ( حَدَّثَنِي ) بالإفراد فلان ( و ) ( لـ ) قارئ بِنَفْسِهِ ( على المحدث ، وليس معه أحدٌ أن يقول : ( أَخْبَرَنِي ) بالإفراد أيضاً فلان .

( وَإِنْ يُحَدِّثُ ) الشيخ ( جُمْلَةً ) من الطلبة اثنين فأكثر ، يقول الراوي : ( حَدَّثَنَا ) بالجمع ( وَإِنْ سَمِعَتْ ) أيُّها الطالب ( قارئاً ) للحديث على الشيخ وأنت حاضرٌ فقل في الأداء : ( أَخْبَرَنَا ) بالجمع ، وكذا روى الترمذي<sup>(٤)</sup> عن ابن وهب أنه قال : ما قلتُ « حَدَّثَنَا » فهو ما سمعتُ مع الناس ، وما قلتُ « حَدَّثَنِي » فهو ما سمعتُ وحدي ، وما قلتُ « أَخْبَرَنَا » فهو ما قرئ على العالم وأنا شاهدٌ ، وما قلتُ « أَخْبَرَنِي » فهو ما قرأتُ على العالم .

روي ذلك عن سعيد بن أبي مريم . قال البيهقي : وعليه أدركتُ مشايخنا ،

(١) انظر القصة في « الكفاية » ص ٣٠٣ ، و « علوم الحديث » ص ١٤٠ .

(٢) « شرح الألفية » ص ١٩٤ . وما بين المعقوفات منه .

(٣) في « معرفة علوم الحديث » ص ٣٤٠ .

(٤) في « العلل الصغير » ( ١ / ٧٥٢ ) .

٣٦٢ - وَحَيْثُ شُكَّ فِي سَمَاعٍ أَوْ عَدَدٍ أَوْ مَا يَقُولُ الشَّيْخُ وَحَدَّثَ فِي الْأَسَدِ

وهو معنى قول الشافعي وأحمد رضي الله تعالى عنهما<sup>(١)</sup> ، قال ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> : وهو حسنٌ رائعٌ .

قال الحافظ العراقي<sup>(٣)</sup> : وفي كلامهما - أي : الحاكم وابن وهب - أنَّ القارئ يقولُ : « أخبرني » ، سواء سمعه معه [ غيره ] أم لا . وقال ابنُ دقيق العيد : إن كان معه غيره ؛ قال : « أخبرنا » ، فسوَّى بين مسألتَي التحديث والإخبار . قال المصنّف : الأول أولى ؛ لتميُّز ما قرأه بنفسه وما سمعه بقراءة غيره .

( وحيثُ شُكَّ ) أي : الراوي ( في سَمَاعٍ ) أي : هل سمع الحديث بقراءة غيره أم قرأه بنفسه ( أو ) شكَّ في ( عَدَدٍ ) أي : هل كان وحده حالَ التحمُّل أم معه غيره حينئذٍ ( أو ) شكَّ في- ما ( يقولُه ) ( الشَّيْخُ ) هل هو من قبيل « حدَّثنا » أو « أخبرنا » أو من قبيل « حدَّثني » أو « أخبرني » ( وَحَدَّ ) أي : ائت إليها الراوي عند الأداء في الصُّور كُلِّها بالتوحيد ، بأن تقولَ : « حدَّثني » أو « أخبرني » ( في ) القول ( الأسد ) أي : الأرجح .

قال ابنُ الصَّلاح<sup>(٤)</sup> : لأن [ عدمَ ] غيره هو الأصل ، ولكن ذكر ابنُ المديني عن يحيى القطَّان فيما إذا شكَّ أنَّ الشيخ قال : « حدَّثني فلانٌ » أو « حدَّثنا فلان » أنه يقول « حدَّثنا » ، وهذا يقتضي فيما إذا شكَّ في سماع نفسه في مثل ذلك أن يقول : « حدَّثنا » ، وهو عندي يتوجَّه بأنَّ « حدَّثني » أكملُ مرتبةً ، و« حدَّثنا » أنقص مرتبةً ، فليقتصر إذا شكَّ على الناقص ؛ لأن عدمَ الزائد هو الأصل ، وهذا لطيف . ثم وجدتُ البيهقيَّ اختار بعد حكايته قول القطَّان ما قدَّمته ، ثم إنَّ هذا التفصيلَ من

(١) أخرجه البيهقي في « المدخل » كما في « التدريب » ( ١ / ٦١١ ) .

(٢) « علوم الحديث » ص ١٤٣ .

(٣) « شرح الألفية » ص ١٩٧ . وما بين المعقوفتين منه .

(٤) في « علوم الحديث » ص ١٤٣ .

٣٦٣ - وَلَمْ يُجَوِّزْ مِنْ مُصَنَّفٍ وَلَا مِنْ لَفْظِ شَيْخٍ فَارِقٍ أَنْ يُبَدَّلَا  
 ٣٦٤ - «أَخْبَرَ» بِالتَّخْدِيثِ أَوْ عَكْسٍ بَلَى يُجَوِّزُ إِنْ سَوَّى وَقِيلَ: حُظِلَا

أصله مستحبٌ وليس بواجب . حكاه الخطيب عن أهل العلم كافة ، فجائز إذا سمع وحده أن يقول نحو « حدَّثنا » ، لجواز ذلك للواحد في كلام العرب ، وجائز إذا سمع في جماعة أن يقول : « حدَّثني » ؛ لأن المحدث حدَّته وحدَّث غيره .

( ولم يُجَوِّزْ ) بالبناء للمفعول ، من التجويز ، والنائب عن الفاعل « أن يبدلا » ( من ) كتاب ( مُصَنَّف ) بصيغة اسم مفعول ( ولا ) يجوز ( مِنْ لَفْظِ شَيْخٍ فَارِقٍ ) أي : يرى التفرقة بين « حدَّثنا » و« أخبرنا » مثلاً ( أن يُبَدَّلَا ) الراوي ( أَخْبَرَ ) ني مثلاً ( بالتَّخْدِيثِ ) أي : بقوله حدَّثني مثلاً ( أَوْ عَكْسٍ ) أي : إبدال « حدَّثني » بـ« أخبرني » ، وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلافاً ، لا في نفس ذلك التصنيف بأن يغيَّر ، ولا فيما يُنقل منه إلى الأجزاء والتخاريج ، فليس له فيما يجده في الكتب المؤلفة من روايات مَنْ تقدَّمه أن يبدَّلَ في نفس الكتاب ما قيل فيه « أخبرنا » بـ« حدَّثنا » ونحوه .

قال ابن الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : لاحتمال أن يكون مَنْ قال ذلك ممن لا يرى التسوية بينهما .

( بَلَى . يُجَوِّزُ ) ذلك ( إِنْ سَوَّى ) الشيخُ بين ذلك ، فإذا سمعت الحديث من لفظ المحدث فإبداله على الخلاف في الرواية بالمعنى ، فإنَّ جَوِّزَها جاز الإبدال إن كان قائله يرى التسوية ، ويجوز إطلاق كليهما بمعنى وإلا فلا ( وَقِيلَ حُظِلَا ) أي : منع ذلك الإبدال مطلقاً ، وهذا منقول عن الإمام أحمد ، ففي ابن الصَّلَاح<sup>(٢)</sup> عنه قال : اتبع لفظَ الشيخ في قوله : « حدَّثنا » و« حدَّثني » ، و« سمعتُ » و« أخبرنا » ولا تعدوه . انتهى .

(١) في « علوم الحديث » ص ١٤٤ .

(٢) المصدر السابق .



- ٣٦٥ - إِذَا قَرَأَ وَلَمْ يُقَرِّ الْمُسْمِعُ لَفْظاً كَفَى وَقِيلَ: لَيْسَ يَنْفَعُ  
 ٣٦٦ - ثَالِثُهَا: يَعْمَلُ أَوْ يَرْوِيهِ بِ«قَدْ قَرَأْتُ» أَوْ «قُرِّيَ عَلَيْهِ»  
 ٣٦٧ - وَلْيَرْوِ مَا يَسْمَعُهُ وَلَوْ مَنَعَ الشَّيْخُ أَوْ خَصَّصَ غَيْراً أَوْ رَجَعَ

واختلف فيما (إذا قرأ) <sup>(١)</sup> ذلك الشيخ وهو مُصنِّع إليه ، فاهم له ( و ) هو غير منكر له ، ولكن ( لم يُقَرِّ ) ذلك الشيخ ( المُسمِع . لَفْظاً ) بقوله نحن نعم ، فقيل : ( كفى ) ذلك في صحَّة السماع ، وجواز الرواية بنحو « أخبرنا فلان » اكتفاء بالقرائن الظاهرة ، فلا يشترط نطق الشيخ بالإقرار بذلك ، هذا هو الصحيح الذي عليه جمهور العلماء المحدثين والفقهاء والأصوليين .

( وقيل ) أي : قال بعض الظاهرية وغيرهم : إنَّ ذلك ( ليس ينفع ) أي : لا يكفي في صحَّة السماع وجواز الرواية ، بل الشرط إقرار الشيخ نطقاً ، كقوله : نعم . قال ابن الصَّلاح <sup>(٢)</sup> : وبه قطع الشيخ أبو إسحاق وسليم الرازي وأبو نصر بن الصَّبَّاح .

(و) ثالثها ( أي : الأقوال ، وهو لابن الصَّبَّاح من المشترطين للإقرار نطقاً لا يكفي في ذلك ، لكنه ( يَعْمَل ) أي : يجوز للراوي أن يعمل بما قرئ على الشيخ ( أو يرويهِ . ب ) قوله : ( قد قرأت ) عليه إن قرأ بنفسه ( أو قرئ عليه ) إن قرأ غيره عليه وهو يسمع ، وليس له أن يقول في الرواية « حدَّثني » ولا « أخبرني » ، وشرط الزركشي كون سكوته لا عن غفلة أو إكراه ، ونظر فيه المصنِّف ، قال : ولو أشار الشيخ برأسه أو أصبعه للإقرار ولم يتلفَّظ ، فجزم في « المحصول » بأنه لا يقول « حدَّثني » ، [ و ] لا « أخبرني » ، قال العراقي : وفيه نظر . انتهى .

( ولْيَرْوِ ) مَنْ سَمِعَ مِنْ شَيْخٍ ( مَا يَسْمَعُهُ ) من الأحاديث ( ولو مَنَعَ ) ( الشَّيْخُ ) من روايته ، كأن قال له : لا تروِه عني ، أو لا آذن لك في روايته عني ،

(١) في ( ش ) : إِذَا قُرِئَ .

(٢) في « علوم الحديث » ص ١٤٢ .

٣٦٨ - مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَالسَّمَاعُ فِي الْأَصَحِّ ثَالِثُهَا مِنْ نَاسِخٍ يَفْهَمُ صَحِّ

أو قال : لست أجيزُك به ( أو خَصَصَ ) الشيخُ بحديثه ( غَيْراً ) أي : غير ذلك السامع ، فقد سأل الحافظُ أبو سعيد النيسابوري الأستاذَ أبا إسحاق الإسفراييني عن محدِّثٍ خَصَّ بالسَّمَاعِ قوماً ، فجاء غيرُهم [ وسمع منه ] من غير علم المحدث به ، هل يجوز له رواية ذلك عنه ؟ فقال : يجوز ، ولو قال المحدث : إني أخبرُكم ولا أخبرُ فلاناً ، لم يضره في صحة سماعه وجواز روايته <sup>(١)</sup> .

( أو رَجَعَ ) الشيخُ عن حديثه ( مِنْ غَيْرِ شَكٍّ ) منه فيه ؛ كأن قال : رجعتُ عن إخبارك . قال ابنُ الصَّلاح <sup>(٢)</sup> : أو رجعتُ عن [ إخباري ] <sup>(٣)</sup> إياك به ، فلا تروه عني ، غير مُسندٍ ذلك إلى أنه أخطأ فيه أو شك فيه ونحو ذلك ، بل منعه من روايته مع جزمه بأنه حديثه وروايته ، فذلك غيرُ مُبطلٍ لسماعه ، ولا مانعٌ له من روايته عنه .

( و ) اختلف فيما إذا وقع ( السَّمَاعُ في ) حال النَّسخ من السامع أو المسمع . فقيل : لا يصحُّ السَّمَاعُ مطلقاً ، وعليه إبراهيم الحربي والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني في آخرين .

وقيل : يصحُّ مطلقاً ، وعليه الحافظ موسى بن هارون الحمَّال وآخرون ، وقد كتَب أبو حاتم حالة السَّمَاع عند عارم وعمر بن مرزوق ، وكتَب ابنُ المبارك وهو يقرأ عليه شيئاً آخر غير ما يقرأ عليه ، ولكنه ( الأصح ) عند المحققين .

( ثالثُها ) أي : الأقوال من التفصيل ، فإن كان النَّسخ من سامعٍ لا يفهم ما يقرأ فلا يصحُّ ، وإن كان ( مِنْ نَاسِخٍ يَفْهَمُ ) - ( صَحِّ ) السَّمَاعُ ، كمثل ما روينا عن الدارقطني أنه حضر في حديثه مجلسَ إسماعيل الصَّفَّار فجلسَ ينسخُ جزءاً كان معه

(١) « علوم الحديث » ص ١٥٠ . وما بين المعقوفتين منه .

(٢) في « علوم الحديث » ص ١٥٠ .

(٣) في الأصل : اعتمادي .

٣٦٩ - رَابِعُهَا يَقُولُ: «قَدْ حَضَرْتُ» وَلَا يَقُولُ: «حُدِّثْتُ» أَوْ «أُخْبِرْتُ»

٣٧٠ - وَالْخُلْفُ يَجْرِي حَيْثُمَا تَكَلَّمَا أَوْ أَسْرَعَ الْقَارِئُ أَوْ إِنْ هَيَّئَمَا

وإسماعيلُ يملِي ، فقال له بعضُ الحاضرين : لا يصحُّ سماعُك وأنت تنسخُ ، فقال : فهمي للإملاء خلافُ فهمك ، ثم قال : تحفظُ كم أَمَلِي الشيخُ من حديثٍ إلى الآن ؟ فقال : لا ، فقال الدارقطني : أَمَلِي ثمانيةَ عشرَ حديثاً ، فَعُدَّتِ الأحاديثُ فوجدتُ كما قال ، ثم قال : الحديثُ الأولُ منها عن فلانٍ عن فلانٍ ومثله كذا ، والحديثُ الثاني عن فلانٍ عن فلانٍ ومثله كذا ، ولم يزل يذكرُ أسانيدَ الأحاديثِ ومتونها على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها ، فتعجبَ الناسُ منه<sup>(١)</sup> ، وإلى هذا أشار الحافظُ العراقيُّ بقوله :

كما جَرَى للدارقُطني حيثُ عَدَّ إملاءَ إسماعيلَ عَدّاً وسَرَدَ  
قال المصنّف : ويشبه هذا ما رُوي عنه أيضاً أنه كان يصليّ والقارئ يقرأ عليه ، فمرَّ حديثٌ فيه نُسير بن دُعلوق . فقال القارئ : بسير ، فسبَّح الدارقطني ، فقال : يُسير ، فتلا الدارقطني ﴿تَوَّالْفَلْرِ﴾ [القلم : ١] ، وقال حمزة بن محمد بن طاهر : كُتِبَ عند الدارقطني وهو قائم يتنفل ، فقرأ عليه القارئ : عمرو بن شعيب ، فقال : عمرو بن سعيد ، فسبَّح الدارقطني ، فأعاده ووقف ، فتلا الدارقطني : ﴿قَالُوا يَنْشُعِبُ أَصْلُكَ﴾ [هود : ٨٧] .

و( رابعها ) أي : الأقوال قولُ أبي بكر أحمد بن إسحاق الضبي ، سئل عَمَّن يكتب في السَّماع ، فقال : ( يقولُ ) في الأداء ( قد حَضَرْتُ ) عنه فلان ( ولا يَقُولُ ) فيه ( حُدِّثْتُ ) بالبناء للمفعول ( أو أُخْبِرْتُ ) كذلك ، ولا حَدَّثَنَا ولا أَخْبَرْنَا .

( و ) هذا ( الْخُلْفُ ) أي : الخلاف الذي ذكرنا آنفاً ( يَجْرِي ) مثله ( حيثُما تَكَلَّمَا ) أي : فيما إذا كان الشيخُ أو السامعُ يتحدثُ ( أو أَسْرَعَ القارئُ ) أي : أفرطَ القارئُ للحديث في الإسراع بحيث يخفي بعضُ الكلام ( أو إِنْ هَيَّئَمَا ) أي : أخفى

٣٧١ - أَوْ بَعْدَ السَّمْعِ لِكِنْ يُغْفَى عَنْ كَلِمَةٍ وَكَلِمَتَيْنِ تَخْفَى  
 ٣٧٢ - وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُجَبَّرَ الْمُسْمِعُ جَبْرًا لِذَا وَكُلُّ نَقْصٍ يَقَعُ

صوته كذلك . قال في « القاموس » : الهَيْمَةُ : الصوت الخفي .

( أَوْ بَعْدَ السَّمْعِ ) عن القارئ بحيث لا يفهم المقروء ، و ( لَكِنْ ) الظاهر كما قاله ابن الصَّلاح والنووي وغيرهما<sup>(١)</sup> أنه ( يُغْفَى ) في كل ذلك ( عن ) قدر يسير نحو ( كَلِمَةٍ ) واحدة ( وَكَلِمَتَيْنِ ) أو ثلاث ( تَخْفَى ) عند السامع .

قال ابن الصَّلاح<sup>(٢)</sup> : وقد رَوَّينا عن صالح بن أحمد بن حنبل . قال : قلت لأبي رضي الله تعالى عنه : الشيخ يُدْغِم الحرف يُعَرِّفُ أنه كذا وكذا ولا يفهم عنه ، ترى أن يروى ذلك عنه ؟ قال : أرجو أن لا يضيقَ هذا .

( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُجَبَّرَ ) الشيخ ( الْمُسْمِعُ ) للسامعين رواية جميع الجزء أو الكتاب الذي سمعوه ، وإن جرى على كله اسم السماع ، وإذا بذل لأحد منهم خطه بذلك كتب الشيخ له : سمع مني هذا الكتاب ، وأجزت له روايته عني ، كما كان بعض الشيوخ يفعل ، وذلك ( جَبْرًا لِذَا ) لك ، فقد يقع شيء مما تقدم من التكلم والإسراع والهيمنة ، فينجبر بالإجازة ( و ) جبراً لـ ( كُلُّ نَقْصٍ ) قد ( يَقَعُ ) منهم ، فربما يغلط القارئ ويغفلُ الشيخ ، أو يغلطُ الشيخُ إن كان هو القارئ ويغفلُ السامع ، فينجبر له ما فات بالإجازة ، ومن ثمَّ قال أبو محمد بن عثَّاب الأندلسي : لا غنى في السَّماع عن الإجازة .

قال الحافظ العراقي<sup>(٣)</sup> : يقال إنَّ أول من فعل ذلك أبو الطاهر إسماعيل بن عبد المحسن الأنماطي ، فجزاه الله خيراً في سنَّه ذلك لأهل الحديث ، فلقد حصل به نفعٌ كبير ، ولقد انقطع بسبب ترك ذلك وإهماله ؛ اتصال بعض الكتب في بعض

(١) « علوم الحديث » ص ١٤٦ ، و « إرشاد طلاب الحقائق » ص ١٢٦ .

(٢) في « علوم الحديث » ص ١٤٧ .

(٣) « شرح الألفية » ص ٢٠٠ ، وما بين المعقوفتين منه .

٣٧٣ - وَجَازَ أَنْ يَزُوِيَ عَنْ مُتَمَلِّهِ مَا بَلَغَ السَّامِعَ مُسْتَمَلِّهِ  
 ٣٧٤ - لِلْأَقْدَمِينَ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ وَابْنُ الصَّلَاحِ قَالَ: هَذَا يُخْطَلُ

البلاد بسبب كون بعضهم كان له فوت ، ولم يذكر في طبقة السماع إجازة الشيخ لهم ، فاتفق أن كان بعضُ المفتوين آخرَ مَنْ بقي ممَّن سمع بعض ذلك الكتاب ، فتعذَّر قراءه جميع الكتاب عليه ؛ كأبي الحسن بن الصواف الشاطبي راوي غالب [ سنن ] النسائي عن ابن باقا .

( و ) لو عظم مجلسُ المملي فبلَّغ عنه المستملي ( جاز أن يزوي ) مَنْ سمع ( عن مُتَمَلِّهِ . ما بَلَغ ) بالتشديد من التبليغ ، وقوله : ( السَّامِع ) بالنصب ، مفعول مقدَّم على الفاعل ، وهو ( مُسْتَمَلِّهِ ) .

وهذا ما ( للأقدمين ) من المحدثين ، فعن ابن عُيينة أنه قال له أبو مسلم الثَّقَفِي المستملي : إِنَّ النَّاسَ كَثِيرٌ لَا يَسْمَعُونَ . قال : أَسْمِعُهُمْ أَنْتَ . وقال الأعمش : كُنَّا نَجْلِسُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ التَّخَعِي [ فَنَتَسَعُ ] <sup>(١)</sup> الْحَلَقَةَ ، فربما يحدث بالحديث فلا يسمعه مَنْ تَخَى عنه ، فيسأل بعضهم بعضاً عما قال ، ثم يروونه وما سمعوه منه . وعن حمَّاد بن زيد أنه سأله رجلٌ في مثل ذلك ؟ فقال : يا أبا إسماعيل كيف قلت ؟ فقال : اسْتَفْهِمَ مَنْ يَلِيكَ .

قال المصنَّفُ كالحافظ العراقي في غير « ألفيته » : ( وعليه ) أي : على الجواز جرى ( العمل ) أي : عمل جمهور أهل الحديث ؛ لأن المستملي في حُكم مَنْ يقرأ على الشيخ ، ويعرضُ حديثه عليه ، ولكن يُشترط أن يسمعَ الشيخُ المملي لفظ المستملي كالقارئ عليه ، والأحوط أن يبيِّن حالة الأداء أنَّ سماعه لذلك أو لبعض الألفاظ من المستملي ، كما فعله ابنُ خزيمة وغيره ؛ كأن يقول : أنا بتبليغ فلان .

وقد ثبت في « الصحيحين » عن جابر بن سَمُرَةَ « سمعتُ النبي ﷺ يقول : يكونُ اثنا عشر أميراً ، فقال كلمة لم أسمعها ، فسألتُ أبي فقال : كلُّهم من

(١) في الأصل : مع ، والتصويب من « علوم الحديث » ص ١٤٨ ، و « الكفاية » ص ٧٢ .

٣٧٥ - وَالْخُلْفُ يَجْرِي فِي الَّذِي لَا يَفْهَمُ كَلِمَةً فَمِنْهُ قَدْ يَسْتَفْهَمُ

قريش<sup>(١)</sup> . وقد أخرج مسلم عنه كاملاً من غير أن يفصل جابرُ الكلمة التي استفهمها من أبيه .

( و ) أما الحافظ أبو عمرو ( ابنُ الصَّلاح ) فد ( قال ) في « مختصره »<sup>(٢)</sup> : إن ( هذا ) تساهلٌ بعيدٌ ، وقد روينا عن ابنِ مَنذَه أنه قال لواحد من أصحابه : يا فلان يكفيك من السماع شَمُّهُ ، وهذا إما متأولٌ أو متروك على قائله ؛ ثم نقلَ عن ابن مهدي أنه قال : يكفيك من الحديث شَمُّهُ . قال حمزة بن محمد الحافظ : يعني : إذا سئل عن أول شيء عرَفَه ، وليس يعني التسهُّل في السَّماع ، ولذا قال النووي<sup>(٣)</sup> : الصواب الذي قاله المحققون أنه ( يحظر ) أي : يمنع ذلك ولا يجوز<sup>(٤)</sup> .

( و ) هذا ( الخُلْفُ ) أي : الخلاف الذي ذكرناه ( يَجْرِي ) أيضاً ( في ) السَّامع ( الذي لا يَفْهَمُ . كلمة ) أو أكثر ( فمنه قد يَسْتَفْهَمُ ) أي : يطلبُ فهمَه من رفيقه مثلاً ، فقد نُقلَ عن الإمام أحمد أنه قال في الكلمة تُسْتَفْهَمُ من المستملي : إن كانت مجتمعاً عليها ؛ فلا بأس بروايتها عنه .

وقال ابنُ الصَّلاح<sup>(٥)</sup> : رُوينا عن خَلَف بن تميم سمعتُ من الثوريِّ عشرةَ آلاف حديث أو نحوها ، فكنت أستفهمُ جليسي ، فقلت لزاندة ؟ فقال لي : لا تحدث

(١) البخاري ( ٧٢٢٢ - ٧٢٢٣ ) ، ومسلم ( ٤٧٠٦ ) .

(٢) « علوم الحديث » ص ١٤٩ .

(٣) في « الإرشاد » ص ١٢٧ ، وفي « التقريب » كما في « التدريب » ( ٢ / ٢٥ ) .

(٤) قال الشيخ أحمد شاكر : والقول الأول - بالجواز - هو الراجح عندي ؛ لأن المستملي يُسمع الحاضرين لفظَ الشيخ الذي يقوله ، فيبعد جداً أن يحكي عن شيخه - وهو حاضرٌ في جمع كبير - غير ما حدَّث به الشيخ ، ولئن فعل ليردَّن عليه كثيرون ممن قرب مجلسهم من شيخهم ، وسمعوه وسمعوا المستملي يحكي غير ما قاله ، وهذا واضح جداً .

(٥) في « علوم الحديث » ص ١٤٨ .

٣٧٦ - ثَالِثُهَا : إِجَازَةٌ وَاخْتِلَافٌ      فَقِيلَ : لَا يُرَوَّى بِهَا وَضَعْفًا

منها إلا بما تحفظ بقلبك وسمع أذنك ، قال : فألقيتها . ونقل بعضهم <sup>(١)</sup> عن أبي زرعة - بعد أن روى ذلك عن الأعمش - : رأيت أبا نعيم لا يعجبه ذلك ، ولا يرضى [ به ] لنفسه . والله أعلم .

( ثالثها ) أي : وجوه حمل الحديث ( إجازة ) وهي كما قاله صاحب « المنهج » <sup>(٢)</sup> : مشتقة من التجوز ، وهو التعدي ، وفي الاصطلاح كما قال الشُّمْنِي : إذن في الرواية لفظاً أو خطأ يفيد الإخبار الإجمالي عرفاً . وأركانها أربعة : المجيز ، والمجاز له ، والمجاز به ، والصيغة ، وسيأتي أنها أنواع .

( و ) قد ( اختلفا ) في جواز الرواية بها على أقوال ( فقليل : لا يروى ) أي : لا يجوز الرواية ( بها ) أي : بالإجازة . وهذا قول جماعة من المحدثين وغيرهم كشعبة . قال : لو جازت الإجازة لبطلت الرحلة ، وإبراهيم الحربي ، وأبي نصر الوائلي ، وأبي الشيخ الأصبهاني ، و [ الفقهاء ] كالقاضي حسين ، والماوردي ، وأبي بكر الحَجَنْدِي الشافعي ، وأبي طاهر الدَّبَّاس الحنفي ؛ وعنهم أن من قال لغيره : أجزت لك أن تروي عني ما لم تسمع ، فكأنه قال : أجزت لك أن تكذب علي ؛ [ لأن ] الشرع لا يبيح رواية ما لم يُسمع ، وهو أحد الروایتين عن الشافعي . ونقل أيضاً عن أبي حنيفة ومالك .

( وضُغفا ) أي : هذا القول لما سيأتي . قال في « التدريب » <sup>(٣)</sup> : وقيل : إن كان المجيز والمُجَاز له عالمين بالكتاب جاز ، وإلا فلا ، واختاره أبو بكر الرازي من الحنفية .

(١) هو الخطيب في « الكفاية » ص ٧٢ . وما بين المعقوفتين منه .

(٢) هو القسطلاني .

(٣) « تدريب الراوي » ( ١ / ٦٢٤ ) .

- ٣٧٧ - وَقِيلَ : لَا يُرْوَى وَلَكِنْ يُعْمَلُ      وَقِيلَ : عَكْسُهُ وَقِيلَ : أَفْضَلُ
- ٣٧٨ - مِنَ السَّمَاعِ وَالنَّسَائِي نَقْلًا      وَالْحَقُّ أَنْ يُرْوَى بِهَا وَيُعْمَلَا
- ٣٧٩ - وَأَنَّهَا دُونَ السَّمَاعِ لِلْسَّلَفِ      وَاسْتَوَى لَدَى أَنْاسٍ الْخَلْفِ

( وقيل ) وهو منقول عن أبي عمرو الأوزاعي أنها ( لا يُروى ) بها : أي : لا يجوز الرواية والتحديث بها ( ولكن يُعْمَل ) أي : يجوز العمل بها ( وقيل ) وهو منقول عن بعض الظاهرية ( عكسه ) أي : جواز الرواية بها ، ولا يجوز العمل بالمروى بها كالمرسل . قال ابن الصلاح <sup>(١)</sup> : وهذا باطل ؛ لأنه ليس في الإجازة ما يقدح في اتصال المنقول بها وفي الثقة به .

( وقيل ) إنها ( أفضل . من السماع ) مطلقاً ، نقله الزركشي <sup>(٢)</sup> عن اختيار بعض المحققين . ونقل أيضاً عن أحمد بن ميسر المالكي أنها على وجهها خير من السماع الرديء .

( و ) قيل : ( النساوي ) أي : أنهما متساويان في الرتبة ، فقد ( نُقِلَا ) أي : نقله ابن عات <sup>(٣)</sup> عن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد أنه كان يقول : الإجازة عندي وعند أبي وجدي كالسماع .

( و ) القول ( الحق ) الذي قاله الجمهور من الطوائف - أهل الحديث وغيرهم - واستقر عليه العمل ( أن يُروى بها ) أي : يجوز الرواية بالإجازة ( و ) أن ( يُعْمَلَا ) بالمروى بها ، بل ادعى جماعة الاتفاق على ذلك .

( و ) الحق أيضاً ( أنها ) أي : الإجازة ( دون السماع ) في الرتبة بالنسبة ( للسلف ) أي : المتقدمين ممن كان قبل ثلاثمئة ( واستوى ) أي : السماع

(١) في « علوم الحديث » ص ١٥٤ .

(٢) حكاه عنه في « التدريب » ( ١ / ٦٢٥ ) .

(٣) في « ربحانة النفس » كما في « التدريب » .



٣٨٠ - عَيْنَ مَا أَجَارَ وَالْمُجَارَ لَهُ أَوْ ذَا وَمَا أَجَارَهُ قَدْ أَجْمَلْنَا

والإجازة ( لدى أناس الخلف )<sup>(١)</sup> يعني : بعد تدوين وجمع الشُّنن واشتهارها<sup>(٢)</sup> . قال الحافظ أبو عمرو بن الصَّلَاح<sup>(٣)</sup> : وفي الاحتجاج للجواز غموضٌ ، ويُنَّجِه أن يقال : إذا أجاز له أن يروي عنه مروياته ، وقد أخبره بها جُمْلَةً ، فهو كما لو أخبره تفصيلاً ، وإخباره بها غيرُ متوقِّفٍ على التصريح نطقاً كما في القراءة على الشيخ كما سبق ، وإنما الغرضُ حصولُ الإفهام والفهم ، وذلك يحصلُ بالإجازة المُفهِمة . اهـ .

واحتجَّ بعضهم<sup>(٤)</sup> لذلك بأنه ﷺ كتب سورة براءة في صحيفة ودفعها لأبي بكر ، ثم بعثَ عليّاً فأخذها منه ، ولم يقرأها عليه ، ولا هو أيضاً ، حتى وصل إلى مكة [ ففتحها ] وقرأها على الناس . وعن الكرابيسي<sup>(٥)</sup> أنه أراد أن يقرأ على الشافعي كتبه فأبى ، وقال : خُذْ كِتَابَ الزعفرانيِّ فانسخها ، فقد أجزتُ لك ، فأخذها إجازةً .

ثم بيَّن أنواعَ الإجازات فقال :

( عَيْنَ مَا أَجَارَ ) أي : الحديث الذي أجازَه المجيز ( و ) عَيْنَ ( الْمُجَارَ لَهُ ) كأن يقول : أجزتُك أو فلاناً ، أو أجزتُكم « صحيح البخاري » ، أو ما تضمنته ثبني المعلوم ، أو ما اشتملت عليه فَهْرَسْتِي ، أي : جملة عددِ مروياتي . والصوابُ في « الفهرست » أنها بالناء المجرورة وصلًا ووقفًا ، كما قاله صاحب « تثقيف اللسان »<sup>(٦)</sup>

(١) في ( ش ) : للخلف .

(٢) ذكر هذا القول الطوفي كما في « التدريب » ( ١ / ٦٢٥ ) .

(٣) في « علوم الحديث » ص ١٥٣ .

(٤) ذكر ذلك الخطيب في « الكفاية » ص ٣١٣ .

(٥) أسنده عنه الرامهرمزي في « المحدث الفاصل » ص ٤٤٨ .

(٦) هو عمر بن خلف بن مكّي الصقلي ، أبو حفص الأندلسي ، النحوي اللغوي ، المتوفى سنة

( ٥٠١ هـ ) ، ولي قضاء تونس وخطابتها ، من أهم كتبه « تثقيف اللسان » . انظر : « هدية =

٣٨١ - فَإِنْ يُعَمَّمُ مُطْلَقًا أَوْ مَنْ وَجِدَ فِي عَصْرِهِ صُحَّحَ رَدُّ وَاعْتُمِدَ

وأخطأ من وقفَ عليها بالهاء ؛ لفظةً فارسيةً معناها جُملة العدد [ للكتب ] .

وهذا النوع هو المسمَّى بإجازة خاصٍّ بخاصٍّ ، وهو أعلى أنواع الإجازات المجرَّدة عن المناولة ، ودونها ما ذكره بقوله : ( أَوْ ) عَيْنَ ( ذَا ) المجاز له ( و ) لكن لم يعين ( ما أجازَه ) من الحديث أو الكتب مثلاً ، بل ( قد أجمله ) وعمَّمه ، وهذا هو المسمَّى بإجازة خاصٍّ بعامٍّ ؛ كأن يقول : أجزتُك أو أجزتُكم جميعَ مسموعاتي أو مروياتي ، والخلاف في هذا أقوى وأكثرُ ، ولكنَّ الجمهور من الطوائف على تجويز الرواية بها أيضاً ، وعلى إيجاب العمل بما رُوي بها بشرطه .

( فَإِنْ يُعَمَّمُ ) - ( مُطْلَقًا ) بأن يجيزَ لغير معيَّن بوصف العموم<sup>(١)</sup> ، مثل أن يقول : أجزتُ للمسلمين أو لكلِّ أحد ( أَوْ ) أجاز ( مَنْ وَجِدَ . في عصره ) أي : زمنه ؛ كأن يقول : أجزتُ لمن أدركَ زماني أو أهلَ زماني ، ففيه خلافٌ للمستأخرة ممن جوَّز أصلَ الإجازة ، وقد ( صُحِّحَ رَدُّ ) أي : رَدُّ الرواية بهذا النوع ، وإليه مالَ ابنُ الصَّلَاح حيث قال<sup>(٢)</sup> : ولم نر ولم نسمع [ عن أحد ] ممن يُقتدئ به أنه استعملَ هذه الإجازة فروى بها ، ولا عن الشُّرْذمة المستأخرة الذين سوَّغوها ، والإجازة في أصلها ضعف ، وتزدادُ بهذا التوسُّع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتمالُه .

( و ) لكن قد قال بصحَّتْها طائفةٌ كثيرةٌ ، كالخطيب والقاضي أبي الطيب وابن عتاب وأبي العلاء وابن رُشد وابن خيرون ، وابن منْدَه يقول في الإجازة<sup>(٣)</sup> : أجزتُ لمن قال : لا إله إلا الله . قال في « التدريب » : وخلائق جَمَعَهُم بعضهم

= العارفين « ( ١ / ٤١٧ ) ، و « الأعلام » ( ٥ / ٨ ) .

(١) وهو النوع الثالث من أنواع الإجازة .

(٢) في « علوم الحديث » ص ١٥٥ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه .

(٣) حكاه عنه ابن الصلاح في « علوم الحديث » ص ١٥٥ .

٣٨٢ - ما لَمْ يَكُنْ عُمُومُهُ مَعَ حَصْرِ فَصَحَّحْنِ كَالْعُلَمَاءِ بِمِصْرِ

في مجلِّدٍ ، ورتبهم على حروف المعجم لكثرتهم .

ومن ثَمَّ ( اعتمد ) أي : اعتمد هذا النوع جماعةً ، منهم ابن الحاجب والشَّرفُ الدميَّاطي والنوويُّ ، فقد قال في « التقريب »<sup>(١)</sup> متعقباً لابن الصَّلَاح : قلت : الظاهرُ من كلام مصحِّحها جوازُ الروايةِ بها ، وهذا يقتضي صحَّتها ، وأيُّ فائدةٍ لها غيرُ الرواية [ بها ] .

قيل : أصل هذه الإجازة العامة قول عمر بن الخطاب : من أدرك وفاتي من سبِّي العرب فهو حُرٌّ<sup>(٢)</sup> ، وردَّه البلقيني<sup>(٣)</sup> بأنه ليس فيه دلالة ؛ فإن العتقَ النافذ لا يحتاجُ إلى ضبطٍ وتحديثٍ وعمل ، بخلاف الإجازة ففيها هذه الثلاثة ، فلا يصحُّ أن يكون ذلك دليلاً لهذا . قال : ولو جعل دليلاً ما صحَّ من قوله ﷺ : « بلِّغُوا عَنِّي . . . »<sup>(٤)</sup> ، الحديث ؛ لكان له وجهٌ قويٌّ .

ومحلُّ الخلاف المذكور فيها ( ما لم يكن عُمُومُهُ ) أي : المجاز له ( مع حَصْرِ ) كما مثَّلنا ، فإن كان مع الحصر ( فصَحَّحْنِ ) من غير توقُّفٍ فيه ، فقد قال القاضي عياض<sup>(٥)</sup> : ما أظنُّهم اختلفوا في جواز ذلك ، ولا رأيتُ منعه [ لأحد ] ؛ لأنه محصورٌ موصوف ، كقوله : أجزتُ لأولاد فلانٍ وإخوته .

ومثَّل المحصور بقوله : ( كـ ) أجزتُ ( العلَّما ) الموجودين ( بمِصْرِ ) القاهرة ، وكأجزتُ طلبَةَ العلم بمكة المكرمة ؛ أو أجزتُ مَنْ قرأ عليَّ قبلَ هذا الوقت ، أو أجزتُ الشافعيةَ في المدينة المنورة ، فكلُّ ذلك ليس كالعامَّة المطلقة

(١) انظر : « التدريب » ( ١ / ٦٢٨ ) ،

(٢) ذكره ابن سعد في « الطبقات » ( ٣ / ٣٤٢ ) .

(٣) في « محاسن الاصطلاح » ص ٢٦٨ .

(٤) أخرجه البخاري ( ٣٤٦١ ) ، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٥) في « الإلماع » ص ١٠١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه .

### ٣٨٣ - وَالْجَهْلُ بِالْمُجَازِ وَالْمُجَازُ لَهُ كَلِمٌ يُبَيِّنُ ذُو اشْتِرَاكِ أَبْطَلَهُ

التي قال فيها الحافظ العراقي<sup>(١)</sup> : وبالجمله ففي النفس من الرواية بها شيء ، والأحوط ترك الرواية بها . زاد تلميذه الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup> : إلا أنَّ الرواية بها في الجملة أولى من إيراد الحديث معضلاً .

هذا ، وذكر<sup>(٣)</sup> أنَّ ابن عَرَّام الإسكندري [ كان ] يقول : إذا سمعتُ الحديث من شيخ ، وأجازنيه [ شيخ ] آخرُ سمعه من شيخ رواه الأولُ عنه بالإجازة ، فشيخ السَّماع يروي عن شيخ الإجازة ، وشيخها يرويه عن ذلك الشيخ بعينه بالسَّماع ، كان ذلك في حُكم السَّماع عن السَّماع ، وفعل ابنُ حجر ذلك كثيراً ، واستظهر المصنّف منه أنه إذا روى عن شيخ بالإجازة الخاصة عن شيخ بالإجازة العامة ، عن ذلك الشيخ بعينه بالخاصة ؛ كان ذلك في حكم الإجازة الخاصة عن الإجازة الخاصة . قال : مثال ذلك أن أروي عن شيخنا التنكزي وقد سمعتُ عليه ، فأجاز لي خاصة عن الجمال الإسني ، فإنه أدرك حياته ، ولم يُجزه خاصة ، وأروي عن [ الشيخ ] أبي الفتح المراغي بالإجازة العامة عن الإسني بالخاصة ، تأمل .

( وَالْجَهْلُ بـ ) الحديث ( الْمُجَاز ) به أو الكتاب ، كذلك ( و ) بـ ( الْمُجَازِ لَهُ ) من الناس<sup>(٤)</sup> ؛ كأجزتُ بعضَ الطلبة بعضَ مروياتي ، وكذا الجهلُ بأحدهما ( كـ ) الذي ( لم يُبَيِّن ) بالبناء للمفعول ( ذو اشتراك ) من الكتب أو الناس ؛ كأجزتُ بعضَ مسموعاتي ، أو أجزتُ كتابَ السنن ، وهو يروي سنناً كثيرة ، وكأجزتُ لمحمد بن عبد الله المكي ، وهناك جماعةٌ مشتركون في هذا الاسم ولا يتَّضح مرادُه في المسألتين ( أَبْطَلَهُ ) فهي إجازة فاسدة لا فائدة لها ، فإن اتَّضح

(١) « شرح الألفية » ص ٢٠٦ .

(٢) في « نزهة النظر » ص ١٢٩ .

(٣) أي : السيوطي في « التدريب » ( ١ / ٦٢٩ ) ،

(٤) وهذا النوع الرابع من أنواع الإجازة ، وهو الإجازة للمجهول أو بالمجهول .

٣٨٤ - وَلَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِالْأَعْيَانِ مَعَ تَسْمِيَةِ أَوْ لَمْ يُصَفَّحْ مَا جَمَعَ  
٣٨٥ - وَفِي الْأَصَحِّ أَبْطَلُوا إِنْ يَقُلْ «أَجَزْتُ مَنْ شَاءَ وَمَنْ شَاءَ عَلَّ»

مراده بقرينة ؛ فهي صحيحة كما صرح به في « التدريب » .

( و ) ليس من ذلك القليل الباطل ما إذا أجاز لجماعة مسمّين معيّنين بأنسابهم ، والمجيزُ جاهلٌ بأعيانهم غير عارفٍ بهم ، فإنه ( لا يضرُّ الجهلُ بالأعيان ) ولا يقدحُ ( مع ) وجود ( تسمية ) على التعيين ، كما لا يضرُّ ولا يقدحُ عدمُ معرفة الشيخ بالسامع إذا حضر شخصه في السماع منه .

( أو ) أجاز للمسمّين المتتبيين في الاستجاسة ولم يعرفهم بأعيانهم ولا يعرف عددهم ، و ( لم يُصَفَّحْ ما جَمَعَ ) من أسمائهم واحداً فواحداً ، فقد قال ابن الصّلاح <sup>(١)</sup> : ينبغي أن يصحَّ ذلك أيضاً كما يصحُّ سماعُ من حضر مجلسه للسمع منه ، وإن لم يعرفهم أصلاً ولم يعرف عددهم ، ولا تصفّح أشخاصهم واحداً واحداً .

( و ) اختلف في الإجازة المعلقة ، فـ ( في ) القول ( الأصحُّ ) وبه قطع القاضي أبو الطيب ( أبطلوا ) ما ( إنَّ يَقُلْ ) <sup>(٢)</sup> المجيز فيها ( أجزت من شاء ) الإجازة مني ، لكثرة الجهالة والانتشار من حيث إنها معلقة بمشيئة من لا يحصى عددهم ( و ) كذا أبطلوا في الأصحِّ إن يقل : أجزت لـ ( من شاء علَّ ) إجازته ؛ لأنه إجازة لمجهول ، فهو كقوله : أجزتُ لبعض الناس من غير تعيين ، ولما فيها من التعليق بالشرط ، فإنَّ ما يفسد بالجهالة يفسد بالتعليق على ما عُرف عند قوم .

قال الخطيب <sup>(٣)</sup> : وحجَّتْهم القياسُ على تعليق الوكالة ، وصحَّح جماعةٌ هذا الضرب ، منهم أبو يعلى الحنبلي ومحمد بن غُمروس المالكي ؛ لأنَّ الجهالة ترتفع

(١) في « علوم الحديث » ص ١٥٦ .

(٢) في ( ش ) : وإنَّ يَقُلْ ففي الأصحِّ أَبْطَلِ .

(٣) في « الكفاية » ص ٣٣٤ .

٣٨٦ - وَصَحُّوْهُوَ «أَجْرُئُهُ إِنْ شَاءَ» أَوْ «أَجْرُتُ مَنْ شَاءَ» رِوَايَةٌ رَأَوَا

عند وجود المشيئة ، ويتعيّن المجازُ له عندها ، واحتجّ أبو يعلى لذلك بحديث : « فَإِنْ قُتِلَ زَيْدٌ فَجَعَفَرُ ، فَإِنْ قُتِلَ جَعْفَرُ فابْنُ رَوَاحَةَ »<sup>(١)</sup> حيث علّق هذا التأمير ، وفرّق الدامغاني بينها وبين الوكالة ، بأنّ الوكيل ينزل بعزل الموكل له بخلاف المجاز . وذكر العراقي<sup>(٢)</sup> ممّن استعمل هذا الحافظ أبو بكر بن أبي خَيْثَمَةَ وحفيدُ يعقوب بن شيبّة . قال - أعني : العراقي - فإنّ علّقت بمشيئة مُبَهَمٍ بطلت قطعاً .

( وَصَحُّوْهُوَ ) أي : جماعة من المحدثين إن قال المجيزُ : ( أَجْرُئُهُ ) أي : فلاناً كذا ( إِنْ شَاءَ ) روايته عني ، أو أجزتُ لك إن شئت أو أحببت أو أردت ، فقد قال ابنُ الصّلاح<sup>(٣)</sup> : الأظهر الأقوى أنّ ذلك جائز ، إذ قد انتفت [ فيه ] الجهالة ، وحقيقة التعليق ، ولم يبق سوى صيغته ، والعلم عند الله تعالى .

( أَوْ ) قال ( أَجْرُتُ مَنْ شَاءَ رِوَايَةٌ ) عني ( رَأَوَا ) صحّتها أيضاً . قال ابنُ الصّلاح<sup>(٤)</sup> : هذا أولى بالجواز من حيث إنّ مقتضى كلّ إجازة تفويضُ الرواية بها إلى مشيئة المُجَازِ [ له ] ، فكان هذا مع كونه بصيغة التعليق تصريحاً بما يقتضيه الإطلاق ، وحكاية للحال لا تعليقاً في الحقيقة ، ولهذا جاز<sup>(٥)</sup> في البيع أن يقول : بعثك هذا بكذا إن شئت ، فيقول : قبلت .

قال العراقي<sup>(٦)</sup> : لكنّ الفرقَ بينهما تعيينُ المبتاع ، بخلافه في الإجازة ؛ فإنه مُبَهَمٌ ، والصحيح فيه عدمُ الصّحّة . نعم ؛ وزأنه هنا : أجزتُ لك أن تروي عني إن

(١) أخرجه البخاري ( ٤٢٦١ ) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) « شرح الألفية » ص ٢٠٨ .

(٣) في « علوم الحديث » ص ١٥٨ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه .

(٤) في « علوم الحديث » ص ١٥٧ .

(٥) في « علوم الحديث » : أجاز بعض أئمة الشافعيين .

(٦) « شرح الألفية » ص ٢٠٨ .

٣٨٧ - وَالْإِذْنَ لِلْمَعْدُومِ فِي الْأَقْوَى اِمْتَنَعَ ثَالِثُهَا : جَازَ لِمَوْجُودٍ تَبَعَ

شئت أن تروي عني ، والأظهر الأقوى هنا الجواز ؛ لانتفاء الجهالة وحقيقة التعليق . انتهى .

وأيد البلقيني<sup>(١)</sup> البطلان في المسألة الأولى ببطلان الوصية والوكالة فيما لو قال : أوصيت بهذه لمن شاء ، ووكلت في بيعها من شاء أن يبيعها ، قال : وإذا بطل في الوصية مع احتمالها مالا يحتمله غيرها ؛ فها هنا أولى ، فليتأمل .

( وَالْإِذْنَ ) أي : الإجازة ( لِلْمَعْدُومِ ) كأجزت لمن سيولد لفلان<sup>(٢)</sup> ( في ) القول ( الْأَقْوَى ) الذي صححه ابن الصلاح والنووي وغيرهما أنه ( امتنع ) وبه جزم القاضي أبو الطيب وأبو نصر ابن الصبّاغ ؛ لأن الإجازة في حكم الإخبار جملة بالمجاز ، فكما لا يجوز ولا يصح الإخبار للمعدوم ؛ لا تصح الإجازة له .

قال ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> : ولو قدرنا أنها إذن ؛ فلا يصح أيضاً ذلك للمعدوم ، كما لا يصح الإذن في باب الوكالة للمعدوم ؛ لوقوعه في حالة لا يصح فيها المأذون فيه من المأذون له . وقيل : إن ذلك يصح ، وهو محكي عن ابن الفراء وابن عُمرّوس ، وبه جزم الخطيب<sup>(٤)</sup> ، بل ألفت فيه جزءاً ، وقال : إن أصحاب مالك وأبي حنيفة أجازوا الوقف على المعدوم ، وإن لم يكن أصله موجوداً ، ولأنّ بُغْدَ أَحَدِ الزَّمانين من الآخر كبُغْدَ أَحَدِ الوطنين من الآخر .

( وِثَالِثُهَا ) أي : الأقوال ، وصححه صاحب « المنهج » أنّ ذلك ( جاز ) أي : جائزٌ وصحيحٌ إن ( لموجودٍ تبّع ) أي : المعدوم ، بأن عطف على الموجود قياساً على الوقف ؛ كأجزت لك ومن يولد لك ، أو لك ولعقبك ما تناسلوا ،

(١) في « محاسن الاصطلاح » ص ٢٧٠ .

(٢) وهذا النوع الخامس من أنواع الإجازة ، وهو الإجازة للمعدوم .

(٣) في « علوم الحديث » ص ١٥٩ .

(٤) انظر : « التدريب » ( ١ / ٦٣٥ ) ، و « فتح المغيث » ( ٢ / ٩٢ ) .

## ٣٨٨ - وَصَحُّوا جَوَازَهَا لِطِفْلِ وَكَافِرٍ «وَنَحْوِ ذَا» وَحَمَلٍ

بخلاف ما لو لم يتبع لموجود كما في المثال السابق ، وقد فعل الإجازة كذلك أبو بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني .

قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup> : روينا عنه أنه سُئل الإجازة فقال : أجزتُ لك ولأولادك ولحَبْلِ الحَبْلَةِ ، يعني : الذين لم يولدوا بعد . قال البلقيني<sup>(٢)</sup> : ويحتملُ أن يكون ذلك على سبيل المبالغة وتأکید الإجازة . قال المصنفُ : أما الإجازة مَنْ يوجد مطلقاً فلا يجوز إجماعاً .

( وَصَحُّوا ) أي : جمهور المحدثين وغيرهم ( جَوَازَهَا ) أي : الإجازة ( لِطِفْلِ ) صغير لم يميّز ، ولا يعتبر فيه سنٌ ولا غيره ، فقد سأل الخطيب<sup>(٣)</sup> شيخه القاضي أبا الطيب : هل يعتبر في صحتها له سنُّه أو تمييزه كما يُعتبر ذلك في صحّة سماعه ؟ فأجاب بأنه لا يُعتبر ذلك فيها ، فقال له : إنَّ بعضهم يقول : لا تصحُّ الإجازة لمن لا يصحُّ سماعه ، فقال : قد يصحُّ أن يجيزَ ذلك للغائب عنه ، ولا يصحُّ السماع له .

واحتجَّ الخطيبُ نفسه للصحة بأنَّ الإجازة إباحةٌ المُجيز للمُجاز له أن يروي عنه ، والإباحة تصحُّ للعاقل ولغيره . قال : وعلى هذا رأينا كافةً شيوخنا يجيزون للأطفال الغُيب عنهم من غير أن يسألوا عن مبلغ أسنانهم وحال تمييزهم . قال ابن الصلاح<sup>(٤)</sup> : كأنهم رأوا الطفل أهلاً لتحتملُ هذا النوع من أنواع تحمُّل الحديث ليؤدِّي به بعد حصول أهليته ، حرصاً على توسيع السبيل إلى بقاء الإسناد الذي اختصت به هذه الأمة ، وتقريبه من رسول الله ﷺ . قال المصنفُ : وأما المميّز فلا خلاف في صحة الإجازة له .

(١) في « علوم الحديث » ص ١٥٩ .

(٢) في « محاسن الاصطلاح » ص ٢٧١ .

(٣) انظر : « الكفاية » ص ٣٢٥ .

(٤) في « علوم الحديث » ص ١٦٠ .



( و ) صحَّح جوازها أيضاً لـ ( كافر ) قال الحافظ العراقي<sup>(١)</sup> : لم أجد فيه نقلاً ، إلا أنَّ شخصاً من الأطباء يُقال له محمد بن عبد السيد سَمِعَ الحديثَ في حال يهوديته على أبي عبد الله الصوري ، وكتب اسمه في الطبقة مع السامعين ، وأجاز الصوري لهم ، وهو من جُمَلتهم ، وكان ذلك بحضور الحافظ المزِّي ، فلولا أنه يرى جواز ذلك ما أقرَّ عليه ، وإلى ذلك أشار في « الألفية » بقوله :

ولم أجد في كافرٍ نقلاً بَلَى بِحَضْرَةِ الْمَزِّي تَثَرَأَ فَقَلَا

قال : ثم هدى الله هذا اليهودي إلى الإسلام ، وحدث ، وسمع منه أصحابنا .

( و ) صحَّح جوازها لـ ( نحو ذا ) وهو المجنون ، كما تقدم في كلام الخطيب

( و ) صحَّح جوازها أيضاً لـ ( حَمَل ) قال الحافظ العراقي<sup>(٢)</sup> : لم أجد فيه نقلاً إلا أنَّ الخطيب قال : لم نرهم أجازوا لمن لم يكن مولوداً في الحال ، ولم يتعرَّض لكونه إذا وقع يصحُّ أو لا . ولا شك أنه أولى بالصحة من المعدوم ، وقد رأيت شيخنا العلائي سئل الإجازة لحملٍ مع أبويه فأجاز ، واحترز أبو الشاء المنبجي فكتب : أجزتُ للمسلمين فيه .

وَمَنْ عَمَّ الإجازة للحمل وغيره أعلم وأحفظ وأتقن ، إلا أن يقال : [ لعله ] ما اصْفَحَ أسماء الاستدعاء حتى يعلم هل فيه حملٌ أم لا ؟ لكن الغالب أنَّ أهل الحديث لا يجيزون إلا بعد تصفُّحهم ، وينبغي بناء الحكم فيه على الخلاف في أنَّ الحمل هل يُعلم أو لا ؟ فإن قلنا : يُعلم - وهو الأصح - صحَّت الإجازة له ، وإن قلنا : لا يُعلم ؛ فيكون كالإجازة للمعدوم ، وقد ذكر كلَّ ذلك في « ألفيته » إذ قال :

(١) في « شرح ألفية الحديث » ص ٢١١ .

(٢) المصدر السابق .

### ٣٨٩ - وَمَنْعَهَا بِمَا الْمُجِيزُ يَحْمِلُهُ مِنْ بَعْدِهَا فَإِنْ يَقُلْ لَا تُبْطِلُهُ

ولم أجذ في الحمل أيضاً نقلاً وللخطيب لم أجذ مَنْ فَعَلَهُ مَعَ أبويه فأجازَ وَلَعَلَّ وَيَنْبَغِي الْبِنَاءُ عَلَى مَا ذَكَرُوا وَهُوَ مِنَ الْمَعْدُومِ أَوْلَى فِعْلاً قُلْتُ : رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سَأَلَهُ مَا أَصْفَحَ الْأَسْمَاءَ فِيهَا إِذْ فَعَلَ هَلْ يُعْلَمُ الْحَمْلُ وَهَذَا أَظْهَرُ

قال المصنف : وذكر ولده الحافظ ولي الدين أبو زرعة في « فتاويه المكية » ، وهي أجوبة أسئلة سأله عنها شيخنا الحافظ أبو الفضل الهاشمي ، أن الجواز فيما بعد نفخ الروح أولى ، وأنها قبل نفخ الروح مرتبة متوسطة بينها وبين الإجازة للمعدوم ، فهي أولى بالمنع من الأولى ، وبالجواز من الثانية ، والله أعلم .

( و ) صَحَّحُوا ( مَنْعَهَا ) أَي : الْإِجَازَةَ ( بِمَا ) أَي : الْحَدِيثَ الَّذِي ( الْمُجِيزُ يَحْمِلُهُ . مِنْ بَعْدِهَا ) بِأَنْ يَجِيزَ مَا لَمْ يَتَحَمَّلْهُ بَوْجُوهُ مِنْ سَمَاعٍ أَوْ إِجَازَةٍ لِيُرويه المجازُ له إِذَا تَحَمَّلَهُ الْمُجِيزُ بَعْدَ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَقِيلَ : يَصَحُّ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الرِّوَايَةِ أَكْثَرُ مَا يُعْتَبَرُ عِنْدَ الْأَدَاءِ ، لَا عِنْدَ التَّحْمُّلِ . فَإِذَا ثَبَتَ عِنْدَ الْأَدَاءِ أَنَّهُ تَحَمَّلَ بَعْدَ الْإِذْنِ صَحَّحَ الْأَدَاءُ ، وَهَذَا الْقَوْلُ حَكَاهُ الْقَاضِي عِيَاضُ <sup>(٢)</sup> عَنْ صَنَعَ بَعْضَ مُعَاَصِرِيهِ ، ثُمَّ حَكَى عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ يُونُسَ بْنِ مَغِيثٍ مَنْعَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِعْطَاءَ مَا لَمْ يَأْخُذْهُ ، وَهُوَ مُحَالٌ .

قال عياض : وهذا هو الصحيح ، وصوبه النووي في « التقريب » <sup>(٣)</sup> ، فإنه يجيزُ ما لا خبر عنده منه ، ويأذن له بالتحديث بما لم يحدث به ، ويبيحُ ما لم يعلم ، سواء قلنا : إنَّ الإجازة في حُكْمِ الْإِخْبَارِ جُمْلَةٌ أَوْ إِذْنٌ ؛ إِذْ لَا يُخْبَرُ بِمَا

(١) وهو النوع السادس من أنواع الإجازة ، وهو إجازة ما لم يتحمَّله المجيزُ بوجوه ، ليرويه المجاز إِذَا تَحَمَّلَهُ الْمُجِيزُ .

(٢) في « الإلماع » ص ١٠٦ .

(٣) انظر : « التدريب » ( ١ / ٦٣٩ ) .

- ٣٩٠ - «أَجَزْتُ مَا صَحَّ وَمَا يَصِحُّ لَكَ مِمَّا سَمِعْتُ أَوْ يَصِحُّ مَا سَلَكَ»  
 ٣٩١ - فِي مِثْلِ ذَا لَا تُدْخِلِ الْمُجَازَا أَوْ صَحَّ عِنْدَ غَيْرٍ مِّنْ أَجَازَا  
 ٣٩٢ - وَمَنْ رَأَىٰ إِجَازَةَ الْمُجَازِ وَلَوْ عَلَا فَذَاكَ ذُو امْتِيَازِ

لا خَبَرَ عنده منه ، ولا يَأْذَنُ فيما لم يملكه الآذَنُ بعدُ ؛ كالإذَنُ في بيع ما لم يملكه .  
 وعلى هذا يتعيَّن على من أراد أن يروي عن شيخ أجاز له جميعَ مسموعاته ؛  
 أن يبحثَ حتَّى يعلم أنَّ هذا مما تحمَّله شيخُه قبل الإجازة له .

( فَإِنْ يَقُلْ ) أي : المجيزُ ما يأتي على الأثر فـ ( لا تُبْطِلْهُ ) <sup>(١)</sup> بل صحَّحه  
 ( أجزتُ ) لك ( ما صحَّ وما يصحُّ لك ) أي : عندك ( مما سمعْتُ ) - من الأحاديث  
 والآثار ؛ لأن هذا ليس من ذاك القبيل ، وقد فعله الدارقطني وغيره ، وجائز أن  
 يروي بذلك عنه ما صحَّ عنده بعد الإجازة أنه سمعه قبلها ( أو ) كلمة ( يَصِحُّ  
 ما سَلَكَ ) أي : لم يذكرها ، بأن اقتصر على قوله : ما صحَّ عندك ، ولم يقل : وما  
 يصحُّ ؛ لأنَّ المراد أجزتُ لك عني ما صحَّ عندك ، فالمعتبر إذاً فيه صحَّةُ ذلك عنده  
 حالَ الرواية .

و ( في مثل ) - ( ذا لا تُدْخِلِ ) أيُّها الراوي ( المُجَازَا . أو صحَّ عند غير من  
 أجازا ) فالمراد بما صحَّ : ما صحَّ حالَ الإجازة أو بعدها عند المجاز له . قال  
 بعضهم : وفارقت هذه بنوعيتها ما تقدم بأن الشيخ ثمة لم يرو بعد وهنا روى ، ولكنه  
 قد يكون غير عالم بما رواه ، فيُحمَلُ الأمرُ فيه على ثبوته عند المجاز له .

( و ) اختلف في إجازة المجاز <sup>(٢)</sup> ، كقوله : أجزتُ لك مجازاتي ، أو جميع  
 ما أُجيزَ لي روايته ، فقال الحافظ أبو البركات عبد الوهاب الأنماطي : لا تجوز ،  
 وصنَّفَ فيه جزءاً ؛ لأن الإجازةَ ضعيفةٌ ، فيقوى الضعفُ باجتماع إجازتين ، ولكن  
 الصحيح الذي عليه العمل جوازها ، ومن ثمَّ قال المصنَّفُ : ( مَنْ رَأَى ) من الأئمة

(١) في ( ش ) : تُبْطِلْهُ .

(٢) وهو النوع السابع من أنواع الإجازة ، وهو إجازة المجاز .

٣٩٣ - وَلَفْظُهَا «أَجَزْتُه» «أَجَزْتُ لَهُ» وَأَنْ يَخُطَّ نَاوِيًا فِيهِمَا

الحِفَاطُ ( إجازة المُجاز ) أي : جوازها قطعاً ، كالدارقطني وأبي نُعَيْم الأصبهاني وأبي العباس بن عُقْدَةَ الكوفي في آخرين .

( ولو عَلَا ) أي : أكثر من إجازة ( فذاك دُو امتياز ) عَمَّن لم ير ذلك ، وقد فعله غير واحد منهم : كالحاكم أبي عبد الله ، ادعى ابن طاهر المقدسي الاتفاق عليه ، فكانه لم يعتد بخلاف الأنماطي المذكور ، وبه صرح ابن الصلاح والنووي ، وكان أبو الفتح نصر المَقْدِسي وأبو الفتح بن أبي الفوارس ربّما واليا بين [ ثلاث ] إجازات ، ووالى الرافعي بين أربع أجازات ، والحافظ قطب الدّين الحلبي بين خمس إجازات ، والحافظ ابن حجر بين ستّ أجازات .

قال جمعٌ : وينبغي لمن يروي بالإجازة عن إجازة أن يتأمل كيفية إجازة شيخه ومقتضاها ؛ حتى لا يروي بها ما لم يندرج تحتها ، فربما قيدها بعضهم بما صحّ عند المجاز له ، أو بما سمعه المجيز ونحو ذلك ، ففي الأول لا تجوز له الرواية حتى يعرف أنه [ صحّ ] عند شيخه كونه كذلك ، وفي الثاني لم يتعدّ إلى مُجازاته ، ولا يكتفي بمجرد صحّة ذلك عند ذلك الراوي عملاً بلفظه وتقبيده . تدبّر .

( وَلَفْظُهَا ) أي : الإجازة . قال ابن فارس : من جواز الماء الذي تُسقاه الماشية والحرث ، يقال : استجزته فأجازني ؛ إذا أسقاك ماءً لماشيتك وأرضك ، قال : كذلك طالبُ العلم يستجيزُ العالمَ علمه فيجيزه إيّاه . قال ابن الصّلاح<sup>(١)</sup> : فعلى هذا يجوزُ أن يقال : ( أَجَزْتُه ) أي : فلاناً مسموعاتي أو مروياتي ، متعدياً بغير حرف جرٍّ ، من غير حاجة إلى ذكر لفظ الرواية ، ومن جعل الإجازة إذناً وإباحةً وتسويغاً ، وهو المعروف يقول : ( أَجَزْتُ لَهُ ) أي : لفلان روايةً مسموعاتي ، ومتى قال : أَجَزْتُ لَهُ مسموعاتي ، فعلى الحذف كما في نظائره .

(١) في «علوم الحديث» ص ١٦٤ .

٣٩٤ - وَلَيْسَ شَرْطاً الْقَبُولُ بَلْ إِذَا رَدَّ فَعِنْدِي غَيْرُ قَادِحٍ بِذَا

٣٩٥ - وَاسْتُخْسِنَتْ مِنْ عَالَمٍ لِمَاهِرٍ وَشَرْطُهُ يُغْزَى إِلَى أَكْبَرِ

وتقدّم عن صاحب « المنهج » <sup>(١)</sup> أنها مشتقة من التجوّز ، وهو التعدي . قال :  
فكانه عدّي روايته حتى أوصلها للراوي عنه . انتهى .

وينبغي للمجيز بالكتابة أن يتلفّظ بالإجازة أيضاً ( وأن <sup>(٢)</sup> يخطّ ) أي : يكتب  
الإجازة ولم يتلفّظ بها ، والحال أنه إذا كان ( ناوياً ) للإجازة صحّت ؛ لأن الكتابة  
كناية ، وتكون حينئذٍ دون الملفوظ بها في الرتبة ، وإن لم ينوها ( فيهمله ) كما بحثه  
العراقي إذ قال <sup>(٣)</sup> : الظاهر عدم الصحة ، لكن قال ابن الصّلاح <sup>(٤)</sup> : وغير مستبعد  
تصحیح ذلك بمجرد هذه الكتابة في باب الرواية التي جعلت فيه القراءة على  
الشيخ ، مع أنه لم يلفّظ بما قرئ عليه إخباراً منه بذلك . تأمل .

( وليس شَرْطاً ) في جواز الرواية بالإجازة ( الْقَبُول ) أي : قبول المجاز له  
إياها ( بل إذا . رَدَّ ) المجاز له ، وكذا لو رجّع الشيخ عن الإجازة كما في  
« التدريب » ( ف ) الذي ( عندي ) أي : ينقدح في نفسي الصحة ، فذلك ( غير  
قَادِحٍ بـ ) صحة ( ذا ) الإجازة . قال في « التدريب » : ويَحْتَمَلُ أن يقال : إن قلنا :  
الإجازة إخبارٌ ؛ لم يضرّ الرّدُّ والرجوعُ ، وإن قلنا : إذن وإباحة ؛ ضرّاً ، كالوقف  
والوكالة ، ولكن الأول هو الظاهر ، ولم أر من تعرّض لذلك . انتهى .

قالوا : ( ف ) إنما ( استُخْسِنَتْ ) أي : الإجازة إذا كانت ( من ) مُجِيزٍ ( عالم )  
بما يُجِيزُهُ ( بـ ) مُجَازٍ ( عالم ) أي : حاذق بالفنّ ؛ لأنها توسّع وترخيص يتأهّل له  
أهل العلم لمسيّس حاجتهم إليها . قال عيسى بن مسكين : الإجازة رأس مال كبير .

(١) وهو القسطلاني .

(٢) في ( ش ) : فأن .

(٣) في « شرح الألفية » ص ٢١٦ .

(٤) في « علوم الحديث » ص ١٦٥ .

## ٣٩٦ - رَابِعُهَا عِنْدَهُمُ الْمُتَاوَلَةُ أَنْ يُعْطِيَ الْمُحَدِّثُ الْكِتَابَ لَهُ

( وَشَرْطُهُ ) أي : اشتراط كون كل من المجيز والمجاز من أهل العلم ( يُعْزَى ) أي : يُنسب ( إِلَى ) أئمة ( أَكَابِر ) فقد بالغَ بعضهم في ذلك ؛ فجعله شرطاً في الإجازة ، وحكاها أبو العباس الوليد بن بكر المالكي عن إمامه مالك رضي الله تعالى عنه .

وقال ابنُ عبد البر<sup>(١)</sup> : إنها لا تجوز إلا لماهر بالصناعة ، وفي شيء معيّن لا يُشْكِلُ إسناده . انتهى . ووجهُ بعضهم<sup>(٢)</sup> بأنه لو لم يكن كذلك لم يؤمّن أن يحدث المجاز له عن الشيخ بما ليس من حديثه ، أو ينقص من إسناده راوياً أو أكثر . قال : لكن تقدّم عن الجمهور أنه لا يشترط التأهل عند التحمّل بها ، والله أعلم .

( رَابِعُهَا ) أي : وجوه تحمّل الحديث ( عِنْدَهُم ) أي : العلماء ( الْمُتَاوَلَةُ ) أحسن ما يُستدلُّ به عليها حديث ابن عباس : أَنَّهُ ﷺ بَعَثَ بَكْتَابَهُ إِلَى كِسْرَى مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ خُذَافَةَ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ ، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى<sup>(٣)</sup> .

وفي « البخاري » معلقاً ، وهو عند البيهقي موصول بسند حسن : « أَنَّهُ ﷺ كَتَبَ لِأَمِيرِ السَّرِيَةِ كِتَاباً وَقَالَ : لَا تَقْرَأْ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ ، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ » . قال السَّهْلِيُّ : احتجَّ به

١- في « جامع بيان العلم وفضله » ( ٢ / ١٨٠ ) .

٢- انظر : « فتح المغيث » للسخاوي ( ٢ / ١٠٧ ) .

٣- أخرجه الحاكم في « معرفة علوم الحديث » ٣٤٠ .

٤- البخاري في كتاب العلم معلقاً قبل الحديث ( ٦٤ ) ، والبيهقي في « الكبرى »

( ٩ / ١١ ) ، وأخرجه النسائي في « الكبرى » ( ٨٨٠٣ ) ، والطبراني في « الكبير »

( ١٦٧٠ ) من حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه .

٥- انظر : « التدريب » ( ١ / ٦٤٦ ) .

٣٩٧ - مِلْكَاً تَلِي إِعَارَةً أَوْ يُخْضِرَةً لِلشَّيْخِ ذِي الْعِلْمِ لِكَيْمَا يَنْظُرَهُ

٣٩٨ - ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ وَأَذِنَ فِي الصُّورَتَيْنِ فِي رِوَايَةٍ فَدِنَ

البخاري على صحة المناولة ، فكَذَلِكَ الْعَالَمُ إِذَا نَاولَ التلميذَ كتاباً جازَ له أن يروي عنه ما فيه ، وهو فقهٌ صحيحٌ .

ثم المناولة عندهم على نوعين : مقرونة بالإجازة ، ومجردة عنها ، وقد بيّن الأولى في قوله :

( أَنْ يُعْطِيَ ) الشَّيْخُ ( الْمُحَدِّثُ ) تَلْمِيذَهُ ( الْكِتَابَ ) أَي : أَصْلَ سَمَاعِهِ أَوْ فِرْعاً مُقَابِلًا بِهِ ، وَيَقُولُ لَهُ : هَذَا سَمَاعِي أَوْ رِوَايَتِي عَنْ فُلَانٍ فَارِوْهُ عَنِّي ، أَوْ أَجْزْتُ لَكَ رِوَايَتَهُ عَنِّي ، ثُمَّ يُبْقِيهِ ( لَهُ ) أَي : لِلتَّلْمِيذِ ( مِلْكَاً ) وَ( تَلِي ) - ( إِعَارَةً ) لَهُ لِيَنْسَخَهُ ، أَوْ يُقَابِلَ بِهِ ، وَيَرُدُّهُ إِلَيْهِ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ( أَوْ ) أَنْ ( يُخْضِرَهُ ) أَي : التَّلْمِيذَ كِتَابَهُ ( لِلشَّيْخِ ذِي الْعِلْمِ ) بِذَلِكَ الْكِتَابِ ( لِكَيْمَا يَنْظُرَهُ ) فَيَتَأَمَّلُهُ الشَّيْخُ وَهُوَ عَالِمٌ مُتَيَقِّظٌ .

( ثُمَّ يَرُدُّهُ ) أَي : الْكِتَابَ ( إِلَيْهِ ) أَي : التَّلْمِيذَ ، وَيَقُولُ لَهُ : وَقَفْتُ عَلَى مَا فِيهِ ، هُوَ كِتَابِي أَوْ رِوَايَتِي عَنْ فُلَانٍ أَوْ عَمَّنْ ذَكَرَ ، فَارِوْهُ عَنِّي ، أَوْ أَجْزْتُ لَكَ رِوَايَتَهُ . قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(١)</sup> : وَهَذَا قَدْ سَمَّاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَعْمَةِ الْحَدِيثِ عَرْضاً ، وَقَدْ سَبَقَتْ حِكَايَتُنَا فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الشَّيْخِ أَنَّهَا تَسْمَى عَرْضاً ، فَلَنَسَمِّ ذَلِكَ عَرْضَ الْقِرَاءَةِ ، وَهَذَا عَرْضُ الْمَنَاوَلَةِ .

( وَ ) قَدْ ( أَذِنَ ) الشَّيْخُ لِلتَّلْمِيذِ ( فِي الصُّورَتَيْنِ ) الْمَذْكُورَتَيْنِ ( فِي رِوَايَةٍ ) بِمَا فِي الْكِتَابِ عَنْهُ كَمَا قَرَّرْنَاهُ ( فَ ) اعْرِفْهُ ، ( وَ ) دِنَ بِذَلِكَ ، وَأَنَّهَا أَعْلَى أَنْوَاعِ الْإِجَازَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ .

(١) في « علوم الحديث » ص ١٦٦ .

٣٩٩ - وَأَخَذُوا بِهِذِهِ إِجْمَاعًا      بَلْ قِيلَ: ذِي تُعَادِلِ السَّمَاعَا  
٤٠٠ - وَآخَرُونَ فَضَّلُوهَا وَالْأَصَحَّ      تَلِيَّ وَسَبَقُوهَا إِجَازَةً وَضَخَّ

( وَأَخَذُوا ) أي : العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم ( بهذه ) المناولة المقرونة بالإجازة ( إجماعاً ) فقد نقلَ القاضي عياض<sup>(١)</sup> الاتفاق على صحتها ( بل قيلَ ذي ) المناولة ( تُعَادِلِ ) أي : تساوي ( السَّمَاعَا ) في القوة والرتبة .

وهذا القولُ عن طائفةٍ كثيرة من الكبار ، مثل : أبي بكر بن عبد الرحمن ، وعكرمة مولى ابن عباس ، والزهرى ، وربيعه ، ويحيى بن سعيد الأنصارى ، ومجاهد ، والشعبي ، وعلقمة ، وإبراهيم ، وابن عيينة ، وابن وهب ، وإحدى الروایتين عن مالك .

( وَآخَرُونَ ) من أهل الحديث ( فَضَّلُوهَا ) على السماع ، نقله ابن الأثير الجزري في « جامع الأصول »<sup>(٢)</sup> ، وعَلَّله بأنَّ الثقةَ بكتاب الشيخ مع إذنه فوقَ الثقة بالسماع وأثبت ؛ لما يدخلُ من الوهم على السامع والمستمع .

( و ) لكن ( الْأَصَحَّ ) الذي عليه المحققون أنَّ هذه المناولة ( تَلِيَّ ) السماع ، فهي منحةٌ عن درجة التحديث لفظاً ، والإخبار قراءة .

قال الحاكم أبو عبد الله<sup>(٣)</sup> : أما فقهاء الإسلام الذين أفتوا في الحلال والحرام فإنَّهم لم يروها سماعاً ، أي : فضلاً عن ترجيحها عليه ، وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وإسحاق بن راهويه ، ويحيى بن يحيى ، وابن المبارك ، والثوري ، والبُؤَيْطِي ، والمُزْنِي ، والرواية الأخرى عن الإمام مالك .

قال - أعني : الحاكم - : وعليه عهدنا أئمتنا ، وإليه ذهبوا وإليه نذهب .

(١) في « الإلماع » ص ٨٠ .

(٢) « جامع الأصول » ( ١ / ٨٦ ) .

(٣) في « معرفة علوم الحديث » ص ٣٤٠ .



٤٠١ - وَصَحَّ إِنِّ نَاوَلَ وَاسْتَرَدَّا وَمِنْ مُسَاوِي ذَاكَ الْأَصْلِ أَدَّى

٤٠٢ - قِيلَ: وَمَا لِذِي مِنْ امْتِيَّازٍ عَلَى الَّذِي عُيِّنَ مِنْ مُجَازٍ

ولا يشكّل ذكر الإمام أبي حنيفة هنا بما نقله صاحب « القنية » عنه إذا أعطاه الكتابَ ، وأجازَ له ما فيه ولم يسمعه ولم يعرفه لم يجز ؛ لأن البطلان عنده لا للمناولة والإجازة ، بل لعدم المعرفة ، إذ الضمير في قوله : « ولم يعرفه » إن كان للمُجاز له - وهو الظاهر لتتفق الضمائر - فمُقْتَضَاهُ أنه إذا عَرَفَ ما أُجِيزَ له صَحَّ ، وإن كان للشيخ فسيأتي أنَّ ذلك لا يجوز ، إلا إن كان الطالب موثقاً بخبره ، أفاده الحافظ العراقي<sup>(١)</sup> .

( وَسَبَقُهَا ) أي : المناولة المقرونة بالإجازة ( إجازة ) خالية عن المناولة ( وَصَحَّ ) لا ينكره أحدٌ لما أن تلك فيها خلاف ، لا هذه المناولة المقرونة بالإجازة ، فإنها مجمع على صحتها كما تقرّر .

( وَصَحَّ ) التحمّل ( إِنِّ نَاوَلَ ) - الشيخُ كتابَه ، وأجازَه به ( و ) لكن ( اسْتَرَدَّا ) الشيخ ذلك الكتاب من الطالب ولم يُيقَ عنه ، وهذا يتقاعداً عما تقدم ؛ لعدم احتواء الطالب على تحمّله ، وغيبته عنه ( و ) يجوز للطالب رواية ذلك عن الشيخ من ذلك الكتاب إذا ظفّر به ، مع غلبة ظنّه بسلامته من التغير ، وروايته ( مِنْ مُسَاوِي ذَاكَ الْأَصْلِ ) بأن وجد فرعاً مقابلاً به موثقاً بموافقة ما تناولته الإجازة كما يُعتبر ذلك فيما ( أَدَّى ) في الإجازة المجردة .

( قِيلَ ) أي : قال القاضي عياض<sup>(٢)</sup> وغيره ( وما ) أي : ليس ( لذي ) المناولة ( مِنْ امْتِيَّازٍ ) أي : شيءٌ زائدٌ ( عَلَى ) الشيء ( الَّذِي عُيِّنَ مِنْ مُجَازٍ ) أي : المعين من التصانيف ، ولا فرق بين إجازته إيّاه أن يحدث عنه بكتاب « الموطأ » وهو غائبٌ أو حاضرٌ ؛ إذ المقصود تعيين ما أجازَه . انتهى . وحاصله أنَّ المناولة ليس لها مزية

(١) في « التقييد والإيضاح » ص ١٩٢ .

(٢) في « الإلماع » ص ٨٣ .

- ٤٠٣ - وَإِنْ يَكُنْ أَخْضَرُهُ مَنْ يُعْتَمَدُ وَمَا رَأَى صَحَّ وَإِلَّا فَلْيُرَدِّ  
 ٤٠٤ - فَإِنْ يَقُلْ: «أَجَرْتُهُ إِنْ كَانَا» صَحَّ وَيُرْوَى عَنْهُ حَيْثُ بَانَا

على الإجازة المجردة في معيّن من الكتب .

قال ابن الصّلاح<sup>(١)</sup> : وقد صار غير واحد من الفقهاء والأصوليين إلى أنه لا تأثير لها ، ولا فائدة ، غير أنّ شيوخ [ أهل ] الحديث في القديم والحديث ، أو من حكى ذلك عنه [ منهم ] يرون لذلك مزية معتبرة ، والعلم عند الله تبارك وتعالى .

( وَإِنْ يَكُنْ ) قد ( أخضره ) أي : الكتاب ( مَنْ يُعْتَمَدُ ) عليه من الطلبة في الخبر والمعرفة ، وقال للشيخ : هذا روايتك فناولني ، وأجز لي روايته ، فأجابه إليه اعتماداً عليه ( وما ) نافية ( رأى ) الشيخ في ذلك الكتاب ، ولا يتحقق روايته لجميعه ( صحَّ ) ما ذكر ، وكان إجازة جائزة ، كما جاز في القراءة على الشيخ اعتماداً على الطالب ، حتى يكون هو القارئ من الأصل إذا كان موثقاً به معرفة وديناً ( وإلا ) بأن لم يكن الطالب ممّن يعتمد عليه في خبره ومعرفته ( فليُرَدِّ ) ؛ لأنه غير جائز ولا صحيح ، إذ لا يجوز الاعتماد على غير موثق به .

( فَإِنْ يَقُلْ ) أي : الشيخ للطالب المذكور ( أجزّته إن كانا ) هذا من حديثي ( صحَّ ) وجاز ، عبارة ابن الصّلاح<sup>(٢)</sup> نقلاً عن الخطيب : ولو قال حدّث بما في هذا الكتاب إن كان من حديثي ، مع براءتي من الغلط والوهم ، كان ذلك جائزاً حسناً .

( وَيُرْوَى ) الطالب جوازاً ( عنه ) أي : عن الشيخ ( حيثُ بانَا ) أنّ ذلك الكتاب من حديثه . قال الحافظ العراقي<sup>(٣)</sup> : فإن فعل ذلك والطالب غير موثق

(١) في « علوم الحديث » ص ١٦٨ ، وما بين المعقوفات زيادة منه .

(٢) المصدر السابق .

(٣) « شرح الألفية » ص ٢٢٠ .

٤٠٥ - وَإِنْ يُنَاوِلَ لَا مَعَ الْإِذْنِ وَلَا «هَذَا سَمَاعِي» فَوَاقًا بَطَلًا

٤٠٦ - وَإِنْ يَقُلْ: «هَذَا سَمَاعِي» ثُمَّ لَمْ يَأْذَنْ فَقِي صِحَّتْهَا خُلْفٌ يُضَمُّ

به ، ثم تبين بعد ذلك بخبر مَنْ يُعْتَمَدُ عليه أنَّ ذلك كان من مروياته ، هل يُحْكَمُ بصحة الإجازة والمناولة السابقين ؟ لم أرَ مَنْ تعرَّضَ لذلك ، والظاهرُ : نعم ؛ لزوال ما كَثُرَ نَحْشَاهُ من عدم ثقة المجيز .

( وَإِنْ يُنَاوِلَ ) أي : الشيخُ الكتابُ للطالب<sup>(١)</sup> ( لا مع ) مصاحبة ( الإذن ) في الرواية به عنه ( ولا ) مع قوله : ( هذا ) الكتاب ( سَمَاعِي ) ولا ممَّا أُجِيزَ لي في روايته ( فَوَاقًا ) على ما نقله الرَّزْكَسِيُّ كالصفيِّ الهندي ( بَطَلًا ) هذه المناولة ، فلا تجوزُ الروايةُ به .

( وَإِنْ يَقُلْ ) أي : الطالبُ للشيخ عند المناولة ( هذا ) الكتاب ( سَمَاعِي ) أو ممَّا أُجِيزَ لي ( ثم لم . يَأْذَنْ ) الطالبُ في الرواية بأن اقتصر على قوله المذكور ، ولا يقول له اروه عني ، ولا أجزتُ لك روايته ، ونحو ذلك ( ففي صِحَّتْهَا ) أي : هذه المناولة الخالية من الإجازة ( خُلْفٌ ) بين العلماء ( يُضَمُّ ) ففي «التقريب»<sup>(٢)</sup> : لا تجوزُ الروايةُ بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول ، وعابوا المحدثين المجوزين لها ، وتعقَّبَه الحافظ العراقي<sup>(٣)</sup> بأنه مخالفٌ لأصله<sup>(٤)</sup> ؛ إذ الذي فيه إنما هو التعبيرُ بغير واحد من الفقهاء والأصوليين ، وبين العبارتين فرقٌ كبيرٌ .

وحكى الخطيب<sup>(٥)</sup> عن طائفة من أهل العلم أنهم صحَّحوها ، ومخالفٌ أيضاً

(١) هذا هو الضرب الثاني من المناولة ، وهي المناولة المجردة .

(٢) كما في «التدريب» ( ١ / ٦٥٣ ) .

(٣) «شرح الألفية» ص ٢٢١ .

(٤) أي : إن النووي خالف عبارة الأصل ، وهي «مقدمة ابن الصلاح» ص ١٦٩ .

(٥) في «الكفاية» ص ٣٤٨ .

٤٠٧ - وَمَنْ يُتَاوَلْ أَوْ يُجَزَّ فَلْيُقَلِّ : «أَنْبَأْنِي» «نَاوَلْنِي» «أَجَازَ لِي»

٤٠٨ - «أَطْلَقَهُ» أَوْ «بَاحَ» أَوْ «سَوَّغَ» أَوْ «إِذْنَ» أَوْ شَبَّهِ هَـذِي وَرَأَوْا

لقول جماعة من أهل الأصول ؛ كالإمام فإنه لم يشترط الإذن ، بل ولا المناولة ، بل إذا أشار إلى كتاب وقال : هذا سماعي ؛ جاز لمن سمعه أن يرويّه عنه ، سواءً ناوله أم لا ، وسواءً قال له : ارويّه عني أم لا .

وقال ابن الصّلاح<sup>(١)</sup> : إنّ الرواية [بها] تترجّح على الرواية بمجرد إعلام الشيخ لما فيه من المناولة ؛ فإنها لا تخلو من إشعارٍ بالإذن في الرواية . قال المصنّف : وعندي أن يقال إنّ كانت المناولة جواباً لسؤالٍ ، كأن قال له : ناوّلني هذا الكتاب لأرويّه عنك ، فناوله ولم يصرّح بالإذن ؛ صحّت وجاز له أن يرويّه ، كما تقدم في الإجازة بالخط ، بل هذا أبلغ ، وكذا إذا قال له : حدّثني بما سمعت من فلان ، فقال : هذا سماعي من فلان ، كما وقع لأنس - أي : من أنه إذا أكثروا عليه أتاهاهم بمجالاً له<sup>(٢)</sup> ، وألقاها إليهم ، وقال : هذه أحاديثُ سمعتها من رسول الله ﷺ وكتبتها وعرضتها - فتصحّ أيضاً ، وما عدا ذلك فلا . تأمل .

ثم بيّن ألفاظ الأداء لمن تحمّل بالإجازة والمناولة ، فقال :

( وَمَنْ ) من الطلبة ( يُتَاوَلْ أَوْ ) من ( يُجَزَّ ) بينائهما للمفعول ( فَلْيُقَلِّ ) عند الأداء ( أَنْبَأْنِي ) أو أنبأنا في المناولة والإجازة ، و( نَاوَلْنِي ) أو ناولنا في المناولة ، و( أَجَازَ لِي ) أو أجازنا في الإجازة المجردة عن المناولة ، سواء ( أَطْلَقَهُ ) أي : ما ذكر من الألفاظ عن التقييد ، فقد اصطلاح قومٌ من المتأخرين على إطلاق « أنبأنا » في الإجازة ، واختاره أبو العباس العمريّ المالكي صاحب « الوجازة في الإجازة » .

قال المصنّف : وعليه عملُ الناس الآن ، والمعروف عند المتقدمين أنها بمنزلة

(١) في « علوم الحديث » ص ١٦٩ .

(٢) في المطبوع : بمحال معجم له .

٤٠٩ - ثَالِثُهَا مُصَحَّحاً أَنْ يُورَدَا «حَدَّثْنَا» «أَخْبَرَنَا» مُقَيِّداً

«أخبرنا» . وحكى القاضي عياض<sup>(١)</sup> عن شعبة أنه قال في الإجازة مرة «أنبأنا» و«أخبرنا» ، واستبعده العراقي<sup>(٢)</sup> بأنه كان ممن لا يرى الإجازة .

(أو باح)<sup>(٣)</sup> أي : أظهر قيده بنحو الإجازة . قال ابن الصلاح<sup>(٤)</sup> : وإلى هذا نحا الحافظ المتقن أبو بكر البيهقي إذ كان يقول : أنبأني فلان إجازة ، وفيه أيضاً رعاية لاصطلاح المتأخرين . انتهى . وفي نسخة هذا النظم «أطلق أو أباح . . . » إلخ ، وعليها فهما من ألفاظ الأداء ، وهو الموافق لألفية العراقي ، ويصح حمل النسخة الأولى عليها كما لا يخفى .

(أو ) فليقل : (سَوَّغَ) لي ؛ أي : جَوَّزَ لي روايته (أو . أَذِنَ) لي في روايته (أو شبه هذِي)<sup>(٥)</sup> المذكورة من كل عبارة مشعرة بالإجازة ، ولا يجوز استعمال «حَدَّثْنَا» و«أخبرنا» في الرواية المناولة ، هذا ما عليه الجمهور وأهل التحري . وقيل : يجوز ذلك فيها ، وفي الإجازة المجردة أيضاً ، وهو محكي عن مالك وابن جريج وغيرهما ، وصححه إمام الحرمين .

(ورأوا) هؤلاء الجمهور (ثالثها) أي : الأقوال (مُصَحَّحاً) وهو (أَنْ يُورَدَا) الراوي ، ويصح قراءته بالبناء للمفعول ، والنائب عن الفاعل قوله : (حَدَّثْنَا) و«أخبرنا» حال كونه (مُقَيِّداً) كحَدَّثْنَا إجازة أو مناولة ، وإجازة كأخبرنا إجازة ، أو مناولة وإجازة ، أو إذنًا ، أو في إذنه ، أو فيما أذن لنا ، أو فيما أطلق لنا روايته ، ونحو ذلك .

(١) في «الإلماع» ص ١٢٨ .

(٢) «شرح الألفية» ص ٢٢٢ .

(٣) في (ش) : أطلق أو أباح .

(٤) «علوم الحديث» ص ١٧١ .

(٥) في (ش) : مُشَبَّه هذِي .

٤١٠ - وَقِيلَ: قَيِّدْ فِي مُجَازٍ قَصْرًا وَبَعْضُهُمْ يَخْصُّهُ بِ«خَبَرًا»

٤١١ - وَبَعْضُهُمْ يَزِي وَيَنْخُو «لِي كَتَبَ» «شَافَهُ» وَهُوَ مُوْهُمْ فَلْيُجْتَنَّبْ

( و ) القول الرابع : ما ( قيل ) إنما يجب ( قَيِّدْ فِي مُجَازٍ قَصْرًا ) عن المناولة ، أما معها فيجوز إطلاق « حَدَّثَنَا » و« أَخْبَرَنَا » فيها ، وهو محكيٌّ عن الزهريِّ ومالك أيضاً وغيرهما . قال ابن الصَّلاح <sup>(١)</sup> : وهو لائق بمذهب جميع مَنْ سبقت الحكاية عنهم [ أنهم ] جعلوا عرض المناولة المقرونة بالإجازة سماعاً ( وبعضهم ) أي : المحدثين ، وهو أبو عمرو الأوزاعي ( يَخْصُّهُ ) أي : المجاز بغير المناولة ( بَخَّرًا ) بتشديد الباء ، أي : « خَبَّرَنِي » أو « خَبَّرَنَا » ، ويخصُّ القراءة بأخبرني أو أخبرنا بالهمزة . قال الحافظ العراقي <sup>(٢)</sup> : ولم يخلُ من النزاع ؛ لأن « خَبَّرَ » و« أَخْبَرَ » بمعنى واحد لغةً واصطلاحاً .

( و ) قال الحاكم أبو عبد الله <sup>(٣)</sup> : الذي اختاره وعهدتُ عليه أكثرُ مشايخي وأئمةِ عصري أن يقولَ فيما عرض على المحدث ، فأجازه شفاهاً : « أُنْبَأَنِي » ، وفيما كَتَبَ إليه « كَتَبَ إِلَيَّ » ، و( بعضُهم ) وهم قوم من المتأخرين ( يروي ) في الإجازة بالكتابة ( بنحو ) قوله : ( لِي كَتَبَ ) فلان ، وأنا كتابة أو في كتابه ، ويروي بالإجازة باللفظ ( شَافَهُ ) أي وأنا مشافهةً ( وهو ) اصطلاح ( موْهُمْ ) أي : موقع للوهم ؛ أي : الرِّيب والغلط .

قال ابن الصَّلاح <sup>(٤)</sup> : ولا يخلو عن طرفٍ من التَّدليس . قال المصنفُ : أما الكتابةُ فتوهمُ أنه كتب إليه بذلك الحديث بعينه ؛ كما كان يفعلُه المتقدمون ، وأما المشافهةُ فتوهمُ مشافهتهُ بالتحديث .

(١) في « علوم الحديث » ص ١٦٩ . وما بين المعقوفتين منه .

(٢) شرح « الألفية » ص ٢٢٣ .

(٣) « معرفة علوم الحديث » ص ٣٤٠ .

(٤) « علوم الحديث » ص ١٧٠ .

- ٤١٢ - فِي «الاقْتِرَاحِ» مُطْلَقًا لَا يَمْتَنِعُ «أَخْبَرَ» إِنَّ إِسْنَادَ جُزْءٍ قَدْ سَمِعَ  
٤١٣ - «وَعَنْ» وَ«أَنَّ» جَوِّدُوا فِيمَا يُشَكُّ سَمَاعُهُ وَفِي الْمُجَازِ مُشْتَرَكٌ

( فَلْيُجْتَنَّبَ ) ذلك ، وقد نصَّ الحافظ أبو المظفر الهمداني على المنع من ذلك للإيهام المذكور ، لكن بعد أن صار الآن ذلك اصطلاحاً عَرِي من ذلك ، وقد قال القطب القسطلاني بعد نقله كلام ابن الصَّلاح : إلا أنَّ العُرف الخاصَّ من كثرة الاستعمال يدفع ما يُتَوَقَّع من الإشكال . انتهى .

واختار الإمام أبو الفتح ابنُ دقيق العيد ( في ) كتابه ( الاقتراح ) في علم الأصول<sup>(١)</sup> أنه لا يجوز في الإجازة إطلاقاً « أخبرنا » ، لا ( مطلقاً ) ولا مقيداً ؛ لُبَّعد دلالة لفظ الإجازة على الإخبار ؛ إذ معناه في الوضع هو الإذن في الرواية . قال : ( وَ لَا يَمْتَنِعُ ) إطلاق ( أَخْبَرَ ) ني ، أو أَخْبَرْنَا ( إِنَّ إِسْنَادَ جُزْءٍ قَدْ سَمِعَ ) فلو سمع الإسنادَ مِنَ الشيخ ، وناولَه الكتاب ؛ جاز له إطلاق « أخبرنا » لأنه صدَّق عليه أنه أخبره بالكتاب ، وإن كان إخباراً جملياً ؛ فلا فرق بينه وبين التفصيلي . انتهى .

( وَ ) استعمال كلمة ( عَنْ ) فلان ( وَأَنَّ ) فلاناً ( جَوِّدُوا ) أي : المتأخرون ( فِيمَا يُشَكُّ . سَمَاعُهُ ) من شيخه ( وَفِي الْمُجَازِ ) به ، وهو ( مُشْتَرَكٌ ) بينهما ، وقد شاع عن قوم منهم التعبير عن الإجازة بقول : « أَخْبَرْنَا أَنَّ فلاناً حَدَّثَهُ أو أخبره » .

قيل : إِنَّ الخطابي<sup>(٢)</sup> اختاره أو حكاه ، بل نُقل أيضاً عن اختيار أبي حاتم الرازي . قال ابنُ الصَّلاح<sup>(٣)</sup> : وهذا اصطلاحٌ بعيدٌ عن الإشعار بالإجازة ، وهو فيما إذا سمع [ منه الإسناد فحسبُ ] وأجاز له ما رواه قريب ، فإنَّ [ كلمة « أَنَّ » في قوله : « أَخْبَرْنِي فلان أن فلاناً أخبره » ] فيها إشعار بوجود أصل الإخبار ، وإن أَجْمَلَ المُخْبَرَ به و[ لم يذكُرْه ] تفصيلاً .

(١) « الاقتراح » ص ٢٥٦ .

(٢) انظر : « الإلماع » ص ١٢٩ .

(٣) « علوم الحديث » ص ١٧٢ . والزيادات التي بين المعقوفات منه .

٤١٤ - خَامِسُهَا : كِتَابَةُ الشَّيْخِ لِمَنْ يَغِيبُ أَوْ يَخْضُرُ أَوْ يَأْذُنُ أَنْ

٤١٥ - يَكْتُبَ عَنْهُ فَمَتَّى أَجَازَا فَهِيَ كَمَنْ نَاولَ حَيْثُ امْتَاَزَا

قال المصنف : واستعمالها الآن في الإجازة شائع كما تقدم في العنونة ، وكثيراً ما يستعمل المتأخرون في الإجازة الواقعة في رواية مَنْ فوق الشيخ حرف « عن » ، فيقول أحدهم إذا سَمِعَ على شيخ بإجازته عن شيخه : قرأتُ على فلان عن فلان .

واستقر به ابن الصّلاح فيما إذا كان قد سمعَ منه بإجازته عن شيخه إن لم يكن سماعاً فإنه شاك ، وحرف « عن » مشترك بين السماع والإجازة صادق عليهما . قال ابن مالك : ومعنى « عن » في نحو : « رويْتُ عن فلان » و « أنبأتُك عن فلان » : المجاوزة ؛ لأن المرويَّ والمنبأ به مجاوزٌ لمن أخذ عنه .

قال ابن الصّلاح : ثم اعلم أنَّ المنع من إطلاق « حَدَّثَنَا » و « أخبرنا » في الإجازة لا يزول بإباحة المجيز لذلك ، كما اعتاده قومٌ من المشايخ من قولهم في إجازتهم لمن يجيزون له ، إن شاء قال : « حَدَّثَنَا » وإن شاء قال : « أخبرنا » فليعلم ذلك ، والعلم عند الله تبارك وتعالى .

( خامسُها ) أي : وجوه تحمّل الحديث ( كتابَةُ الشَّيْخِ ) كذا عبَّرَ به في « التقريب » ، وعبارَةُ ابن الصّلاح والعراقي : المكاتبَةُ ، وهي أن يكتبَ الشيخُ ( لمن ) أي : الطالب الذي ( يَغِيبُ ) عنه ( أو ) لمن ( يَحْضُرُ ) عنده شيئاً من حديثه ، سواءً كتبه بنفسه ( أو يأذُنُ ) الشيخ غيره ( أنْ . يَكْتُبَ ) ذلك ( عنه ) .

ثم هو على نوعين : أحدهما : أن تتجرّد عن الإجازة ، والثاني : أن تقرن بها ( فمتَّى أَجَازَا ) بأن يكتب إليه ويقول : أَجَزْتُ لك ما كتبته إليك ، وما كتبتُ به إليك ، ونحو ذلك من عبارات الإجازة ( فهي ) في القوة والصّحة ( كمن ناولَ ) كتابه لطالبه ( حيثُ امتاَزَا ) واقتَرَنَ بالإجازة ، وقد تقدّم الخلافُ في أنها كالسماع والقراءة ، أو دونهما كما هو الصحيح .



## ٤١٦ - أَوْ لَا فَقِيلَ: لَا تَصِحُّ وَالْأَصَحُّ صَحَّتْهَا بَلْ وَإِجَازَةٌ رَجَحَ

( أَوْ لَا ) يجيزُ الشيخ بأن لا يقرنه بالإجازة ( فـ ) فيه خلاف ( قيل : ) إنها ( لَا تَصِحُّ ) وعليه الماوردي والآمدي وابن القطان ، وهذا ضعيف .

( وَالْأَصَحُّ ) المشهور بين أهل الحديث المتقدمين والمتأخرين ( صَحَّتْهَا ) وكثيراً ما يوجد في مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم : كَتَبَ إِلَيَّ فُلَانٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا فُلَانٌ ، والمراد به هذا . وذلك معمولٌ به عندهم معدودٌ في المسند الموصول ، وفيها إشعار قويٌّ بمعنى الإجازة ، فهي وإن لم تقترن بالإجازة لفظاً ، فقد تَضَمَّنَتْ الإجازة معنىً ، وَكُتِبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عُمَالِهِ بِالْأَحْكَامِ شَاهِدَةً لِقَوْلِهِمْ .

( بَلْ ) زاد أبو المظفر بن السَّمعاني بأنَّ هذا ( إِجَازَةٌ رَجَحَ ) فهو أقوى عنده من الإجازة بغير مكاتبة ، واختاره المصنف<sup>(١)</sup> . قَالَ : بَلْ وَأَقْوَى مِنْ أَكْثَرِ صَوَرِ الْمَنَاوِلَةِ .

وفي « البخاري » كَتَبَ إِلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ<sup>(٢)</sup> . . . إلخ ، ذكره في باب الأيمان والنذور ، وليس فيه بالمكاتبة عن شيوخه سواء ، وفيه وفي « مسلم » [ أحاديث ] كثيرة بالمكاتبة في أثناء السند .

منها : عن وَرَّادٍ قَالَ : كَتَبَ معاويةُ إِلَى المغيرة رضي الله تعالى عنهما : أَنْ اكْتُبَ إِلَيَّ مَا سَمِعْتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَكُتِبَ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ فِي الْقَوْلِ عَقِبَ الصَّلَاةِ<sup>(٣)</sup> .

ومنها : عن ابن عَوْنٍ قَالَ : كُتِبَتْ إِلَى نَافِعٍ ، فَكُتِبَ إِلَيَّ أَنَّهُ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ . . . الْحَدِيثُ<sup>(٤)</sup> .

(١) « تدريب الراوي » ( ١ / ٦٦٤ ) .

(٢) البخاري ( ٦٦٧٣ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ٨٤٤ ) ، ومسلم ( ١٣٤٢ ) .

(٤) أخرجه البخاري ( ٢٥٤١ ) ، ومسلم ( ٤٥١٩ ) .

- ٤١٧ - وَيَكْتَفِي الْمَكْتُوبُ أَنْ يَعْرِفَ خَطَّ كَاتِبِهِ وَشَاهِدًا بَعْضُ شَرْطٍ
- ٤١٨ - ثُمَّ لِيَقُلْ: «حَدَّثَنِي أَخْبَرَنِي كِتَابَةً» وَالْمُطْلَقِينَ وَهْنِ

ومنها : عن هشام قال : كتبَ إليَّ يحيى بنُ أبي كثير ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه مرفوعاً : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي » <sup>(١)</sup> وغير ذلك .

( وَيَكْتَفِي الْمَكْتُوبُ ) إليه في الرواية بالكتابة ( أَنْ يَعْرِفَ خَطَّ . كَاتِبِهِ ) وإن لم تقم البيئَةُ عليه ( وشاهدًا ) يعني : بيئَةُ تشهدُ على ذلك الخط ( بعضٌ ) أي : بعض العلماء ، منهم الغزالي ( شَرَطَ ) في ذلك ؛ لأن الخطَّ يُشبه الخط ، فلا يجوز الاعتمادُ على ذلك .

قال ابنُ الصَّلاح <sup>(٢)</sup> : وهذا غيرُ مرضيٍّ ؛ لأنَّ ذلك نادرٌ ، والظاهر أنَّ خطَّ الإنسان لا يشتبه بغيره ، ولا يقع فيه إلباسٌ . قال المصنفُ : وإن كان الكاتبُ غيرَ الشيخ فلا بدُّ من ثبوت كونه ثقةً ، كما تقدَّمت الإشارةُ إليه في نوع المعلَّل .

( ثُمَّ ) الصحيح المختار : وهو اللائق بمذهب أهل التحريِّ والزهادة أنَّ المكتوب إليه لا بدُّ له من التقييد عند الأداء ؛ فـ ( لِيَقُلْ حَدَّثَنِي ) فلان كتابةً ، أو ( أخبرني . كتابةً ) أو مكاتبةً أو كتب إليَّ فلان ، قال : حدَّثنا فلان بكذا .

( وَالْمُطْلَقِينَ ) أي : المجوزين إطلاق « حَدَّثَنِي » أو « أخبرني » فلم يقيِّدوهما بالكتابة ( وَهْنِ ) أي : احكم بضعفهم فيه أيُّها المحدث ، وإن جَوَّز ذلك غير واحد ؛ كالليث ومنصور وغيرهما لإيهامه اللبس .

قال في « التدريب » <sup>(٣)</sup> : وجَوَّز آخرون « أخبرنا » دون « حَدَّثنا » ، روى

(١) أخرجه البخاري ( ٦٣٧ ) ، ومسلم ( ١٣٦٥ ) .

(٢) « علوم الحديث » ص ١٧٤ .

(٣) ( ١ / ٦٦٦ ) .

- ٤١٩ - السَّادِسُ: الإِعْلَامُ نَحْوُ «هَذَا رِوَايَتِي» مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ حَاذَا  
 ٤٢٠ - فَصَحَّحُوا الْغَاءَ وَقِيلَ: لَا وَأَنَّهُ يَرْوِي وَلَوْ قَدْ حَظَلَ

البيهقي [ في «المدخل» ] عن أبي عصمة قال : كنت في مجلس أبي سليمان الجوزقاني ، فجرى ذكر « حدَّثنا » و« أخبرنا » ، فقلت أنا : كلاهما سواء ، فقال رجل : بينهما فرق ؛ ألا ترى محمد بن الحسين قال : إذا قال رجل لعبده : إن أخبرتني بكذا فأنت حرٌّ ، فكتب إليه بذلك ، صار حرّاً ، وإن قال : إن حدَّثتني بكذا [ فأنت حرٌّ ] فكتب إليه بذلك ، لا يُعتق .

( السادس ) من وجوه تحمُّل الحديث ( الإعلام ) أي : إعلام الشيخ للطالب ( نحو ) قوله : ( هذا ) الحديث ( روايتي ) من فلان مقتصراً عليه ( من غير إذن ) للطالب ( حاذاً ) في روايته ، فلا يقول : اروه عني ، أو أذنتُ لك في روايته ، أو نحو ذلك ، وفي جواز الرواية بذلك خلافٌ .

( فصَحَّحُوا ) أي : طائفة من المحدثين وغيرهم ( إلغاءه ) أي : الإعلام المجرد عن الإذن ، فلا تجوز الرواية بذلك ، وبه قطع الغزالي ؛ لأنه قد لا يجوز روايته - مع كونه سماعه - لخلل يعرفه فيه ، وقاسَ جمعُ ذلك على مسألة استرعاء الشاهد أن يحمله الشهادة ، فإنه لا يكفي إعلامه ، بل لا بدَّ أن يأذن له أن يشهد على شهادته ، وردَّه القاضي عياض<sup>(١)</sup> بأنَّ هذا القياس غيرُ صحيح ؛ إذ الشهادة على الشهادة لا تصحُّ إلا مع الإذن في كلِّ حالٍ ، والحديث عن السَّماع والقراءة لا يحتاج فيه إلى إذنٍ اتفاقاً ، وأيضاً فالشهادة تفارق الرواية من أوجه كثيرة كما لا يخفى .

( وقيل ) أي : وقال كثيرٌ من المحدثين والفقهاء والأصوليين ؛ كابن جريج وأبي نصر بن الصَّبَّاح ، وأبي العباس الغمري ، والإمام فخر الدِّين الرازي وغيرهم ، ولاسيما الظاهرية : ( لا ) يلغى ذلك ، بل هو صحيح ( وأنه يروي ) أي : يجوز

## ٤٢١ - وَالْخُلْفُ يَجْرِي فِي وَصِيَّةٍ وَفِي وَجَادَةٍ وَالْمَنْعُ فِيهِمَا قُفِي

الرواية بمجرد الإعلام ، بل حكى الرامهزمزي<sup>(١)</sup> عن بعض الظاهرية أنه زاد ( ولو قد حَظَلَا ) أي : منع الشيخ الرواية بذلك ، فلو قال له : هذه روايتي ولكن لا تزوها عني ، أو لا أُجيزها لك ، جاز له مع ذلك روايتها عنه .

قال القاضي عياض<sup>(٢)</sup> : هذا صحيح لا يقتضي النظر سواء ؛ لأنَّ منعه أن لا يحدث بما حدَّته لا لعلَّة ولا ريبه لا يؤثِّر ؛ لأنه قد حدَّته ، فهو شيء لا يرجع فيه .

( و ) ذاك ( الخُلْفُ ) أي : الخلاف الذي ذكرناه في الإعلام المجرد عن الإذن في الرواية ( يَجْرِي ) مثله ( في وَصِيَّةٍ )<sup>(٣)</sup> بأن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب يرويه ذلك الشيخ مقتصرأ عليها ، فقد حكى عن كثيرين خبر الرواية به عن الشيخ بتلك الوصية . قال القاضي عياض<sup>(٤)</sup> : لأن في دفعها له نوعاً من الإذن وشبهاً بالإعلام والمناولة .

قال ابن الصَّلاح<sup>(٥)</sup> : هذا بعيد جدّاً ، وهو إما زلَّة عالم ، أو مُتَأَوِّلٌ على أنه أراد الرواية على سبيل الوجداء الآتية ، ولا يصحُّ تشبيهه بقسم الإعلام والمناولة ، وردَّه ابن أبي الدَّمِّ بأنَّ الوصية أرفع رتبة من الوجداء بلا خلاف ، وهي معمولٌ بها عند الشافعي وغيره ، فهذا أولى . فليتأمل .

( و ) يجري الخلاف المذكور أيضاً ( في . وجادة )<sup>(٦)</sup> كأن يجد كتاباً أو حديثاً

(١) في « المحدث الفاصل » ص ٤٥١ .

(٢) « الإلماع » ص ١١٠ .

(٣) وهو القسم السابع من أقسام التحمل .

(٤) « الإلماع » ص ١١٥ .

(٥) « علوم الحديث » ص ١٧٧ .

(٦) وهو القسم الثامن من أقسام التحمل .

## ٤٢٢ - وفي الثلاثة إذا صحَّ السَّنَدُ نَرَى وَجُوبَ عَمَلٍ فِي الْمُعْتَمَدِ

بخطِّ شيخٍ معروفٍ عاصِرَه أو لا . وهي بكسر الواو مصدر « وجد » ، لكنها مؤلدة غيرُ مسموعة . قال المُعافى النهرواني : فرَّع المولِّدون قولهم « وجادة » فيما أخذ من العلم من صحيفة ، من غيرِ سماع ، ولا إجازة ، ولا مناوله ، من تفريق العرب بين مصادر « وجد » ، للتمييز بين المعاني المختلفة .

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : يعني : قولهم وجدَّ ضالَّتَه وجدَّاناً ومطلوبَه وجوداً ، وفي الغضب : « مَوْجِدَةٌ » ، وفي الغنى : « وَجْدًا » ، وفي الحبِّ : « وَجْدًا » .

( والمنع ) أي : منع الرواية ( فيهما ) أي : بالوصية والوجادة ( قُفي ) أي : اتبع ؛ فإنه الأصحُّ فيهما ، أما الوصية فقد مرَّ أنَّ الخلاف فيه قويٌّ ، وأما الوجادة فالخلاف ضعيفٌ جدًّا كما يُعلم مما يأتي آنفاً .

( وفي ) هذه ( الثلاثة ) الإعلام والوصية والوجادة ( إذا صحَّ السَّنَدُ ) في كلِّ منها ( نَرَى وَجُوبَ عَمَلٍ ) بها وإن لم يَجُز روايتها بطريقتها ( في ) القول ( المُعْتَمَدُ ) لأن العملَ يكفي فيه صحَّته في نفسه ، بل ادَّعى عياضُ الاتفاق على وجوب العمل في الإعلام بشرطه .

قال في « التقريب »<sup>(٢)</sup> : وأما العملُ بالوجادة فنُقِلَ عن معظم المحدثين والفقهاء من المالكيين وغيرهم أنه لا يجوزُ ، وعن الشافعي ونُظَّار أصحابه جوازُه ، وقطعَ بعضُ المحقِّقين بوجوب العمل بها عند حصول الثقة بها ، وهذا هو الصحيح الذي لا يَنجُه في هذه الأزمان غيره .

زاد ابنُ الصَّلَاح<sup>(٣)</sup> : فإنه لو توقف العملُ فيها على الرواية لانسَدَّ بابُ العمل بالمنقول ؛ لتعدُّر شرط الرواية فيها ، واحتجَّ الحافظ ابنُ

(١) « علوم الحديث » ص ١٧٨ .

(٢) « التدريب شرح التقريب » ( ١ / ٦٧٥ ) .

(٣) « علوم الحديث » ص ١٨٠ .

٤٢٣ - يُقَالُ فِي وَجَادَةٍ: «وَجَدْتُ بِحُطَّهِ» وَإِنْ تَحَلَّ «ظَنَنْتُ»

كثير<sup>(١)</sup> لذلك ، واستحسنه البلقيني<sup>(٢)</sup> بحديث : « أَيُّ الْخَلْقِ أَعْجَبُ إِيْمَانًا » إلى قوله : « قَوْمٌ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ ، يَجِدُونَ ضُحْفًا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَعْمَلُونَ بِمَا فِيهِ ، أَوْلَئِكَ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْكُمْ » . رواه أحمد والحاكم وغيرهما<sup>(٣)</sup> ، وفي رواية « فَهَؤُلَاءِ أَفْضَلُ أَهْلِ الْإِيْمَانِ إِيْمَانًا »<sup>(٤)</sup> . وأما الوصية فقد تقدّم عن ابن أبي الدّم أنها أرفع رتبة من الوجادة بلا خلاف . فتأمله .

( يُقَالُ فِي وَجَادَةٍ ) بنحو قرأت بخطّ فلان ، أو ( وَجَدْتُ . بِحُطَّهِ ) حدّثنا فلان ويسوق الإسناد والمتن ، أو قرأت بخطّ فلان عن فلان . . . إلخ ، ونحو ذلك ، فلا يروي الواحد تلك بسماع ولا إجازة . قال النووي : هذا الذي استمرّ عليه العمل قديماً وحديثاً . قال المصنّف : وفي « مسند أحمد » كثير من ذلك من رواية ابنه عنه بالوجادة ، هذا كله إذا وثق بأنه خط المذكور .

(١) ذكر ذلك في أوائل « تفسيره » ( ١ / ٦٤ ) ، و « اختصار علوم الحديث » ص ١٢٢ .

(٢) « محاسن الاصطلاح » ص ٢٩٥ .

قال الشيخ أحمد شاکر : وهذا الاستدلال الذي ذهب إليه ابن كثير في « تفسيره » وارتضاه البلقيني والناظم فيه نظر ، وجوب العمل بالوجادة لا يتوقف عليه ؛ لأن مناط وجوبه إنما هو البلاغ ، وثقة المكلّف بأن ما وصل إلى عمله صحت نسبته إلى رسول الله ﷺ . والوجادة الجيدة التي يطمئن إليها قلب الناظر لا تقل في الثقة عن الإجازة بأنواعها ؛ لأن الإجازة - على حقيقتها - إنما هي وجادة معها إذن من الشيخ بالرواية .

(٣) أخرج الشطر الأول منه الحسين بن عرفة في « جزئه » من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه ، كما في « التدريب » ( ١ / ٦٧٦ ) ، وأخرج الباقي أحمد ( ٤ / ١٠٦ ) ، والحاكم في « المستدرک » ( ٤ / ٩٥ ) بنحوه ، والطبراني في « الكبير » ( ٣٥٤٠ ) بهذا اللفظ من حديث أبي جمعة الأنصاري .

(٤) أخرجه الحاكم ( ٤ / ٩٦ ) ، وأبو يعلى ( ١٦٠ ) ، والبزار ( ٢٨٩ ) ، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

- ٤٢٤ - فِي غَيْرِ خَطٍّ «قَالَ» مَا لَمْ تَرْتَبِ فِي نُسْخَةٍ تَحَرَّرَ فِيهِ نُصِبِ  
 ٤٢٥ - وَكُلُّهُ مُنْقَطِعٌ وَمَنْ أَتَى بِـ«عَنْ» يُدَلِّسُ أَوْ بِـ«أَخْبَرَ» رُدَّتَا

( وَإِنْ تَخَلَّ ) بفتح الخاء المعجمة : أي : تظن من وثوقٍ بذلك فقل :  
 ( ظَنَنْتُ ) أنه بخط فلان ، أو بلغني عن فلان ، أو ذكر كاتبه أنه فلان ، ونحو ذلك  
 من العبارات المُفصَّحة بالمُسْتند ؛ وقد تُستعمل الِوِجادة مع الإجازة ؛ فيقال :  
 وجدتُ بخط فلان ، وأجازه لي .

ويقال : ( في غير خطٍّ ) بأن وجدَ حديثاً تأليف شخص وليس بخطه ( قال )  
 فلان : أخبرنا فلان أو ذكر فلان ، ومحلُّ هذا ( ما لم ترتب ) أي : لم تشك ( في  
 نُسْخَةٍ ) بأن وثقت أنها تأليفه وخطه ، وإلا ( تَحَرَّرَ فيه ) كأن تقول : بلغني عن  
 فلان ، أو وجدتُ عنه ، أو قرأت في كتاب : أخبرني فلانُ أنه بخط فلان ، أو ظننتُ  
 أنه بخط فلان ، أو ذكرَ كاتبه أنه [ فلان ، أو ] تصنيفُ فلان ، ونحو ذلك ( نُصِبَ )  
 أي : أصبَت الحقَّ في ذلك .

ومثل ذلك في النقل من تصنيف المصنِّفين كما ذكره ابنُ الصَّلاح والنووي<sup>(١)</sup>  
 وغيرُهما ، قالا : وقد تسامح أكثرُ الناس في هذه الأزمان بإطلاق اللفظ الجازم في  
 ذلك من غير تحرٍّ وتبَّتٍ ، فيطالعُ أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنِّف معيَّن ، وينقلُ منه  
 عنه من غير أن يثبِّت بصحة النسخة ، قائلاً : قال فلان كذا وكذا [ أو ذكر فلان كذا  
 وكذا ] . والصوابُ ما قدَّمناه ، فإن كان المطالعُ عالماً فطناً بحيث لا يخفى عليه في  
 الغالب مواضع الإسقاط والسَّقَط ، وما أُحيلَ عن جهته إلى غيرها ؛ رجونا أن يجوزَ  
 [ له ] إطلاقُ اللفظ الجازم فيما يحكيه من ذلك ، وإلى هذا فيما أحسب استروحَ  
 كثيرٌ من المصنِّفين فيما نقلوه من كتب الناس ، والعلم عن الله تعالى . اهـ .

( وكلُّه ) أي : ما ذكر في النوعين من نحو « وجدت بخطه » ، ونحو « قال

(١) « تدريب الراوي » ( ١ / ٦٧٤ ) ، و« علوم الحديث » ص ١٨٠ ، وما بين معقوفات من  
 الأخير .

٤٢٦ - فَإِنْ يُقْلَ : فَمُسْلِمٌ فِيهِ تَرَى وَجَادَةً فَقُلْ : أَتَى مِنْ آخَرٍ

فلان : أخبرنا فلان « إلخ . ( مُنْقَطِع ) غير أَنَّ الأولَ أَخَذَ شَوْباً من الاتصال ؛ لقوله : وجدتُ بخط فلان ، بخلاف الثاني ؛ فإنه لم يأخذ ذلك أصلاً .  
( وَمَنْ أَتَى ) في ذلك متساهلاً ( بـ ) صيغة ( عن ) كأن ذكرَ الذي وجدَ خطَّهُ ، وقال فيه : عن فلان ( يَدْأَس ) تدليساً قبيحاً إذا كان بحيث يوهم سماعه منه على ما تقدّم في مبحثه ( أو ) أتى مجازفة وأطلق ( بِأَخْبَرَ ) نا أو حدّثنا في ذلك ( رُدَّتَا ) الحالة وانتقدتها على فاعلها . قال القاضي عياض<sup>(١)</sup> : لا أعلم من يُقتدئ به أجاز النقلَ فيه بذلك ولا من يعدّه معدّ المسند .

( فَإِنْ يُقْلَ ) بعضُ الباحثين : ( فـ ) الإمام ( مُسْلِم ) بن الحجاج القشيري ( فيه ) أي : في « صحيحه » ( تَرَى . وَجَادَةً ) أي : أحاديث مرويّة بالوجادة ، فبناءً على ما تقرّر تُنتقد بأنها من باب المنقطع ، وكيف أدخلها فيه .

كقوله في الفضائل : حدّثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، قال : وجدتُ في كتابي عن أبي أسامة ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : « إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَتَفَقَّدُ يَقُولُ : أَيْنَ أَنَا الْيَوْمَ ، أَيْنَ أَنَا غَدًا ، استبطاءً ليوم عائشة رضي الله تعالى عنها »<sup>(٢)</sup> ، وروى بهذا السند أيضاً حديث : « قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنِّي لِأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي »<sup>(٣)</sup> ، وحديث « تَزَوَّجَنِي لَسْتُ سَنِينَ »<sup>(٤)</sup> .

( فقل ) قد أجاب عن ذلك الرشيدُ العطار بأنه قد ( أَتَى ) وروى الأحاديث الثلاثة ( مِنْ ) طريق ( آخَرَا ) موصول إلى أبي أسامة وهشام . وأجاب المصنفُ بجواب آخر ، وهو أَنَّ الوجادة المنقطعة : أن يجدَ في كتاب شيخه لا في كتابه عن شيخه ، فليُتأمل ، والله أعلم .



(١) في « الإلماع » ص ١١٧ .

(٢) مسلم ، كتاب فضائل الصحابة ( ٦٢٩٢ ) .

(٣) مسلم ، كتاب فضائل الصحابة ( ٦٢٨٥ ) .

(٤) مسلم ، كتاب النكاح ( ٣٤٧٩ ) .





## كِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَضَبْطُهُ

٤٢٧ - كِتَابَةُ الْحَدِيثِ فِيهِ اخْتِلَافٌ ثُمَّ الْجَوَازُ بَعْدُ إِجْمَاعاً وَفَإِ

## كِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَضَبْطُهُ

أي : هذا مبحثهما ، وهو النوع الثامن والثلاثون .

( كِتَابَةُ الْحَدِيثِ ) النبويّ ( فيه اخْتِلَافٌ ) بين السَّلَفِ [ من ] الصحابة والتابعين ، فكرهها طائفة : كابن مسعود ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت ، وأبي موسى ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة ، وابن عباس في آخرين ، وأباحها طائفة وفعلوها ؛ كعمر ، وعليّ ، وجابر ، وابن عمر ، وابن عباس أيضاً ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم من الصحابة والتابعين .

قال المصنفُ : منهم أبو قلابة وأبو المليح ، ومن [ مُلَح ] قوله <sup>(١)</sup> فيه : يعيئون علينا أن نكتب العلم وندوّنهُ ، وقد قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴾ [ طه : ٥٢ ] ، وحكي مذهبُ ثالثٍ ، وهو الكتابةُ والمحوُّ بعدَ الحفظ <sup>(٢)</sup> .

( ثم ) زال ذلك الخلافُ واستقرَّ ( الجوازُ بعدُ ) والعمل عليها ( إجماعاً ) من

(١) أي : أبو المليح الهذلي البصري ، كما في « فتح المغيث » ( ٢ / ١٦١ ) ، و« النكت » للزركشي ( ٣ / ٥٦٢ ) « التدريب » ( ٢ / ٦ ) .

(٢) حكاها البلقيني عن الراهمز مزي . انظر : « محاسن الاصطلاح » ص ٣٠٢ .

٤٢٨ - مُسْتَنَدُ الْمَنَعِ حَدِيثُ مُسْلِمٍ « لَا تَكْتُبُوا عَنِّي » فَالْحُلْفُ نُمِي

علماء الأمة ( وَفَا ) ولولا تدوينه في الكتب لدرسَ في الأعصر [ الأخيرة ] ، فما كتب قرَّ ، وما حُفظ قرَّ .

و ( مُسْتَنَدُ الْمَنَعِ ) من كتابته ( حديثُ مُسْلِمٍ ) عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « ( لَا تَكْتُبُوا عَنِّي ) شيئاً إلا القرآن ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شيئاً غيرَ القرآنَ فليمنحه » <sup>(١)</sup> .

وأما مستند الإباحة فكثيرٌ ؛ كقوله ﷺ : « اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ » متفقٌ عليه <sup>(٢)</sup> ، وقوله ﷺ لرجل من الأنصار : « اسْتَعِنَ بِيَمِينِكَ ، وَأَوْمَأَ [ بيده ] إِلَى الْخَطِّ » رواه الترمذي عن أبي هريرة <sup>(٣)</sup> ، وقوله ﷺ لرافع بن خديج لما قال له : إنا نسْمَعُ مِنْكَ أشياء أفنكتبها ؟ « اَكْتُبُوا ذَلِكَ وَلَا حَرَجَ » رواه الرامهزمري <sup>(٤)</sup> .

وإذنه ﷺ لابن عمرو به عنه في حال الرضا والغضب . قال : « فَإِنِّي لَا أَقُولُ فِيهِمَا إِلَّا حَقًّا » رواه أبو داود وغيره <sup>(٥)</sup> .

وأُسْنَدُ الدَّيْلَمِيِّ عن عليٍّ مرفوعاً : « إِذَا كَتَبْتُمُ الْحَدِيثَ فَاكْتُبُوهُ بِسَنَدِهِ » <sup>(٦)</sup> ، وفي موقوف على أنس : « قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ » <sup>(٧)</sup> وغير ذلك .

(١) مسلم ( ٧٥١٠ ) .

(٢) البخاري ( ٢٤٣٤ ) ، ومسلم ( ٣٣٠٥ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) الترمذي ( ٢٦٦٦ ) .

(٤) في « المحدث الفاصل » ص ٣٦٩ .

(٥) أبو داود ( ٣٦٤٦ ) ، والحاكم ( ١ / ١٠٥ ) .

(٦) وأخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ٣٦ / ٣٩٠ ) ، وذكره المتقي الهندي في « كتر

العمال » ( ٢٩١٧٤ ) ، وعزاه لأبي نعيم . وقال الحافظ في « لسان الميزان »

( ٦ / ٢٢ ) : موضوع .

(٧) أخرجه الحاكم في « المستدرک » ( ١ / ١٠٦ ) .

- ٤٢٩ - فَبَعْضُهُمْ أَعْلَىٰ بِالْوَقْفِ وَأَخْرُونَ عَلَّلُوا بِالْخَوْفِ  
 ٤٣٠ - مِنْ اخْتِلَاطٍ بِالْقُرْآنِ فَاَنْتَسَخَ لِأَمْنِهِ وَقِيلَ: ذَا لِمَنْ نَسَخَ  
 ٤٣١ - الْكُلَّ فِي صَحِيفَةٍ وَقِيلَ: بَلْ لِأَمْنٍ نَسِيَانَهُ لَا ذِي خَلَلٍ

( فَاَلْخُلْفُ ) أي : الخلاف بين العلماء في الجمع بينها وبين حديث أبي سعيد المتقدم ( نُمِي ) أي : نُسب إليهم .

( فَبَعْضُهُمْ ) قد ( أَعْلَى ) أي : حديث أبي سعيد ( بِالْوَقْفِ ) أي : بأنه موقوف عليه ، وبه جزم البخاري ؛ إذ قال : الصواب وقفه عليه .

( وَأَخْرُونَ ) منهم ( عَلَّلُوا ) النهي عن الكتابة الذي في حديث أبي سعيد ( بِالْخَوْفِ . من اختلاط ) أي : اختلاط الحديث ( بالقرآن ) العزيز ، وذلك حين نزوله ( فَاَنْتَسَخَ ) أي : صار هذا الحديث منسوخاً بعده ( لِأَمْنِهِ ) من الاختلاط المخوف منه .

( وَقِيلَ : ذَا ) النهي إنما كان ( لِمَنْ نَسَخَ ) أي : كَتَبَ ( الْكُلَّ ) أي : القرآن والحديث معاً ( فِي صَحِيفَةٍ ) واحدة ، فإنهم كانوا يسمعون تأويل الآية فربما كتبوه معها ؛ فَتُهِمُوا عَنْ ذَلِكَ لَخَوْفِ الْاِشْتِبَاهِ ، وروى البيهقي<sup>(١)</sup> عن عروة بن الرُّبَيْرِ أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ السُّنَنَ ، فَاسْتَشَارَ فِي ذَلِكَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَشَارُوا عَلَيْهِ أَنْ يَكْتُبَهَا ، فَطَفِقَ عَمْرٌ يُسْتَخِيرُ اللَّهَ فِيهَا شَهْرًا ، ثُمَّ أَصْبَحَ يَوْمًا وَقَدْ عَزَمَ اللَّهُ لَهُ ، فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ أَرَدْتُ أَنْ أَكْتُبَ السُّنَنَ ، وَإِنِّي ذَكَرْتُ قَوْمًا كَانُوا قَبْلَكُمْ كَتَبُوا كُتُبًا ، فَأَكْبُوا عَلَيْهَا ، وَتَرَكُوا كِتَابَ اللَّهِ ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُ كِتَابَ اللَّهِ بِشَيْءٍ أَبَدًا .

( وَقِيلَ : بَلْ ) النهي عن ذلك إنما هو ( لِأَمْنٍ نَسِيَانَهُ ) وواثق بحفظه ، وخيفَ اتكأله على الخطِّ إذا كَتَبَ ( لَا ) لـ ( لَذِي خَلَلٍ ) خيفَ منه النسيان ، فيكون الحديث

(١) البيهقي في « المدخل » كما في « تدريب الراوي » ( ٢ / ٩ ) .

## ٤٣٢ - ثُمَّ عَلَى كَاتِبِهِ صَرَفُ الْهِمَمِ لِلضَّبْطِ بِالنَّقْطِ وَشَكْلِ مَا عَجَمَ

عاماً مخصوصاً<sup>(١)</sup> ، وأسند ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(٢)</sup> هنا عن الأوزاعيِّ أنه كان يقولُ : كان هذا العلمُ كريماً يتلقَّاه الرجالُ بينهم ، فلما دخلَ في الكتبِ دخلَ فيه غيرُ أهلِهِ<sup>(٣)</sup> .

( ثم ) يتعيَّن ( على كاتِبِهِ ) أي : الحديث وطالبه ( صَرَفُ الْهِمَمِ ) العالية ( للضَّبْطِ ) أي : ضبط ما يكتبه ، أو يحصِّله بخطِّ الغير من مروياته على الوجه الذي رواه ( بالنَّقْطِ وَشَكْلِ مَا عَجَمَ ) بحيث يُؤمِّن معها الالتباس حتى يؤدِّيه كما سمعه . قال أبو عمرو الأوزاعي : نورُ الكتاب إعجائمه ؛ أي : نَقْطُهُ ؛ بتبيين التاء من الياء<sup>(٤)</sup> ، والشَّكْلِ : تقييد الإعراب والحركات البنائية .

وقال ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(٥)</sup> : وكثيراً ما يتهاونُ بذلك الواثقُ بذهنه وتيقُّظه ، وذلك

(١) قال أحمد شاکر : وكل هذه إجابات ليست قوية ، والجواب الصحيح أن النهي منسوخ بأحاديث أخرى دلَّت على الإباحة ، ثم قال : وهذه الأحاديث مع استقرار العمل بين أكثر الصحابة والتابعين ، ثم اتفاق الأمة بعد ذلك على جوازها ، كل هذا يدل على أن حديث أبي سعيد منسوخ ، وأنه كان في أول الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن بالقرآن ، وحين خيف اختلاط غير القرآن ، وحديث أبي شاه في أواخر حياة النبي ﷺ ، وكذلك إخبار أبي هريرة - وهو متأخر الإسلام - أن عبد الله بن عمرو كان يكتب ، وأنه هو لم يكن يكتب ؛ يدل على أن عبد الله كان يكتب بعد إسلام أبي هريرة ، ولو كان حديث أبي سعيد في النهي متأخراً عن هذه الأحاديث في الإذن والجواز ؛ لعرف ذلك عن الصحابة يقيناً صريحاً . ثم جاء إجماع الأمة القطعي بعد قرينة قاطعة على أن الإذن هو الأمر الأخير ، وهو إجماع ثابت بالتواتر العملي عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول رضي الله عنهم أجمعين .

(٢) في « علوم الحديث » ص ١٨٢ .

(٣) أفرد الخطيب البغدادي مشكلة كتابة الحديث بتأليف بديع سمّاه « تقييد العلم » ، بيّن فيه علة النهي مستشهداً بآثار كثيرة .

(٤) ذكر هذا التوضيح الراهزمزي في « المحدث الفاصل » ص ٦٠٩ .

(٥) في « علوم الحديث » ص ١٨٣ .

٤٣٣ - وَقِيلَ: يُشْكَلُ كُلُّهُ لِذِي ابْتِدَاً وَفِي سُمَى مَحَلِّ لَبْسٍ أَكْثَرًا

وخيمُ العاقبة ، فإنَّ الإنسانَ معرَّضٌ للنسيان ، وإعجامُ المكتوبِ يمنعُ من استعجابه ، وشكله يمنعُ من إشكاله .

قال المصنفُ : وقد قيل إنَّ النصارى كفروا بلفظةٍ أخطؤوا في إعجامها وشكلها ، قال الله في الإنجيل لعيسى : « أَنْتَ نَبِيِّي وَلَدْتُكَ مِنَ الْبَتُولِ » فصَحَّفُوهَا ، وقالوا : أَنْتَ بُنْي وَلَدْتُكَ ، مخفِّفًا .

وقيل : أولُ فتنةٍ وقعتْ في الإسلام سببها ذلك أيضاً ، وهي فتنة عثمان رضي الله تعالى عنه ، فإنه كتب للذي أرسله أميراً إلى مصر : إذا جاءكم فاقبلوه ، فصَحَّفُوهَا « فاقتلوه » ، فجرى ما جرى .

ثم قيل : إنما يشكَلُ المُشْكَلُ فقط ، فقد نُقِلَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ الْإِعْجَامَ وَالْإِعْرَابَ إِلَّا فِي الْمَلْتَبَسِ ؛ إِذْ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِمَا فِي غَيْرِهِ .

( وقيل : يُشْكَلُ <sup>(١)</sup> كُلُّهُ ) المُشْكَلُ وغيره ، وصَوَّبَهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ <sup>(٢)</sup> ، وَلَا سَيِّمًا ( لِذِي ابْتِدَا ) أَي : مُبْتَدِئٌ فِي الْعِلْمِ وَغَيْرِ مُتَبَخَّرٍ فِيهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَمِيزُ مَا يُشْكَلُ مِمَّا لَا يُشْكَلُ ، وَلَا صَوَابَ وَجْهِ الْإِعْرَابِ مِنْ خَطئه .

قال العراقي <sup>(٣)</sup> : ربما ظَنَّ أَنَّ الشَّيْءَ غَيْرُ مُشْكَلٍ لَوْضُوحِهِ ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مَحَلٌّ نَظَرٍ مُحْتَاجٌ إِلَى الضُّبْطِ .

وقد وقعَ بين العلماء خلافٌ في مسائلَ مرتَّبةٍ على إعراب الحديث ؛ كحديث « ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ » <sup>(٤)</sup> فاستدلَّ به الجمهورُ على أنه لَا يَجِبُ ذَكَاءُ الْجَنِينِ بِنَاءً

(١) فِي ( ش ) : شَكَلُ .

(٢) فِي « الْإِلْمَاعِ » ص ١٥٠ .

(٣) « شَرْحُ الْأَلْفِيَةِ » ص ٢٣٢ .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ( ٢٨٢٧ ) ، وَالتِّرْمِذِيُّ ( ١٤٧٦ ) ، وَابْنُ مَاجَهَ ( ٣١٩٩ ) ، وَأَحْمَدُ ( ٣١ / ٣ ) ، وَابْنُ حِبَّانَ ( ٥٨٨٩ ) ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ، وَهُوَ صَحِيحٌ .

- ٤٣٤ - واضبطه في الأصل وفي الحواشي      مُقَطَّعاً حُرُوفَهُ لِلنَّاشِي  
٤٣٥ - وَالْخَطَّ حَقَّقْ لَا تُعَلِّقْ تَمْشُقْ      وَلَا بِلَا مَغْلِرَةٍ تُدَقِّقْ

على رفع « ذكاة أمه » ، ورجَّح الحنفية الفتح على التشبيه ؛ أي : يُدَكِّى مثل ذكاة أمه .

( و ) الشكل ( في سَمَى ) أي : أسماء الناس ( مَحَلَّ لَبْسٍ ) بفتح اللام : أي : التباس ( أُلْغَا ) فينبغي أن يكون اعتناؤه بضبط ذلك أكثر ؛ لأنه لا يُستدرك بالمعنى ، ولا يُستدلُّ عليه بالسياق ، كما قاله النجيري : إنه لا يدخله القياس ، ولا قبله ولا بعده شيء يدلُّ عليه . ومن ألطف ما حُكي عن بعض المحدثين<sup>(١)</sup> في ذلك أنه قال : لما حدَّثني شعبةٌ بحديث أبي الحوراء عن الحسن بن عليٍّ ، كتبتُ تحته « حور عين » لثلاث أغلظ فأقرأه « أبو الجوزاء » بالجيم والزاي ؛ أي : المعجمتين .

( واضبطه ) أي : المُشَكِّل ( في الأصل ) أي : في نفس الكتاب ( و ) اكتبه أيضاً ( في الحواشي ) قُبَالَتِهِ حَالُ كَوْنِكَ ( مُقَطَّعاً حُرُوفَهُ ) تظهر ( للناشي ) فهذا أوضح من كتب ذلك المُشَكِّل مضبوطاً .

وإن كان في الحواشي إذ يظهر شكلُ الحرف بكتابته مفرداً في بعض الحروف ؛ كالنون والياء التحتية ، بخلاف ما إذا كتبت الكلمة كلها ، وإنما لم يضبط ذلك في نفس الأسطر ؛ لأنه ربما داخله نقطٌ غيره وشكله مما فوقه أو تحته ، ولاسيما عند ضيقها ودقة الخط ، ومن ثمَّ قال ابنُ دقيق العيد<sup>(٢)</sup> : ومن عادة المُتَقِنِينَ أن يبالِغُوا في إيضاح المُشَكِّل ؛ فيفَرِّقُوا حُرُوفَ الكلمة في الحاشية ، ويضبطوها حرفاً حرفاً .

( وَالْخَطَّ حَقَّقْ ) - ( لا تَعَلِّقْ وَلَا تَمْشُقْ ) أي : تُسْرِعْ فيه . قال ابنُ . .

(١) هو عبد الله بن إدريس ، كما في « الجامع » للخطيب ( ١ / ٢٦٩ ) ، و « الإلماع » ص ١٥٥ .

(٢) في « الاقتراح » ص ٢٨٦ .

## ٤٣٦ - وَيُنَبِّغِي ضَبْطَ الْمُرُوفِ الْمُهِمَلَةِ بِنَقْطِهِمَا أَوْ كَتَبَ حَرْفِ أَسْفَلَةِ

الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : بلغنا عن ابن قتيبة قال : قال عمرُ بنُ الخطاب رضي الله تعالى عنه : شرُّ الكتابةِ المَشْقُ ، وشرُّ القراءةِ الهذرمة ، وأجودُ الخطِّ أبيضُه . قال المصنفُ : والمَشْقُ سرعةُ الكتابة .

( ولا ) للخط ( بلا مَغْذِرَة ) ماسة ( تُدَقِّق ) بل يكره تدقيقه حينئذٍ كما صرَّح به النووي ، كابن الصَّلَاح ؛ لأنه لا يُنتفع به مَنْ في نظره ضعف ، بل ربما ضَعُفَ نظْرُ كاتبه بعدَ [ ذلك ] فلا ينتفع به ، ومن ثَمَّ كان بعضُ الأجلة إذا رأى خطأً دقيقاً قال : هذا خطٌّ مَنْ لا يوقنُ بالخُلْفِ من الله تعالى .

وقال الإمام أحمد بنُ حنبل رضي الله تعالى عنه لابن عمِّه حنبل بن إسحاق ، وقد رآه يكتبُ خطاً دقيقاً : لا تفعل ؛ أحوجُ ما تكونُ إليه يخونُك .

أما إذا كان ذلك لُعْذَر فلا يُكرَه ، كأن لا يكون في الورق سعة ، أو يكون الكاتب رَحْالاً يحتاجُ إلى تدقيق الخط ليخفَّ عليه حملُ كتابه ونحو ذلك .

( و ) كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط ؛ كذلك ( ينبغي ضَبْطُ الحروف المُهِمَلَةِ ) أي : غير المعجمة بعلامة الإهمال ؛ ليدلَّ على عدم إعجامها ، واستدلَّ لذلك بما رواه ابن عساكر وغيره عن عُبيد بن أوس الغساني قال : كتبتُ بين يدي معاويةَ كتاباً ، فقال لي : يا عُبيد ! ارقُشْ كتابَكَ ؛ فإني كتبتُ بين يدي رسولِ الله ﷺ ، فقال : « يا معاوية ارقُشْ كتابَكَ » ، قلت : وما رَقُشُه يا أمير المؤمنين ؟ قال : أعطِ كلَّ حرفٍ ما ينبؤه من النقط<sup>(٢)</sup> ، قال السَّراج البلقيني : فهذا عامٌّ في كلِّ حرف .

ثم اختلفَ في كيفية ضبطها ؛ فقليل : ( بِنَقْطِهَا ) أي : يجعل تحت الدال

(١) في « علوم الحديث » ص ١٨٥ .

(٢) ذكره الخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي » ( ١ / ٢٦٩ ) ، وابن السمعاني في « أدب الإملاء » ص ١٧١ .



٤٣٧ - أو هَمْزَةٌ أو فَوْقَهَا قَلَامَةٌ أو فَتْحَةٌ أو هَمْزَةٌ عَلامَةٌ

٤٣٨ - والنَّقْطُ تَحْتَ السَّيْنِ قِيلَ : صَفَاً وقِيلَ : كَالشَّيْنِ أَثَافِي تُلْفَى

والراء والسَّيْنِ والصاد والطاء النَّقْطُ التي فوق نظائرها .

( أو ) ( بـ ) كَتَبَ حَرْفَ أَسْفَلِهِ ( أي : أسفل كل ممّا ذُكر ، بأن يجعلَ تحته حرفٌ صغيرٌ مثله [ في ] صورته ، هكذا الإهمال . قال في « التدريب » : ويتعيّن ذلك في الحاء . قال القاضي عياض<sup>(١)</sup> : وعليه عملُ أهلِ المشرقِ والأندلس .

( أو ) كتب ( هَمْزَةٌ ) أي : مثلها تحت الحرف المهمل ، هكذا الطائف ، وهذا منقولٌ عن بعض الكتب القديمة .

( أو ) يكتُب ( فَوْقَهَا ) أي : فوق الحروف المهملات المذكورة ( قَلَامَةٌ ) أي : صورة هلال كقَلَامَةِ الظفر مضجعة على قفاها .

( أو فتحة ) أي : خط صغير كفتحة ( أو هَمْزَةٌ ) أي : مثلها ، فكلُّ ذلك ( عَلامَةٌ ) مشهورة للحروف المهملة .

( و ) قد اختلفَ على الأول في حرف واحد ، وهو ( النَّقْطُ ) التي ( تحت السَّيْنِ ) المهملة فـ ( قِيلَ ) يجعل تحتها ( صَفَاً ) مبسوطة ( وقيل : ) بل ( كَالشَّيْنِ ) المعجمة فيجعلُ النقطُ تحتها كالـ ( أَثَافِي ) القِدْر ( تُلْفَى ) أي : توجد ، وعبارةُ « التدريب » : قيل : كصورة النقطِ من فوق ، وقيل : لا ، بل يجعل من فوق كالْأَثَافِي ، ومن تحت مبسوطةً صَفَاً .

قال في « القاموس » : الأثْفِيَّة ، بالضمِّ ويكسّر : الحجر يُوضَعُ عليه القِدْرُ ، جمعه أَثَافِي ويخفّف . قال : وَأَثِفَ القِدْرُ تَأْثِيفاً : جعلها على الأثَافِي .

وأفاد المصنّف أنّ أهلَ هذا الفنِّ لم يتعرَّضُوا للكاف واللام ، وذكرهما أصحابُ التصانيف في الخطِّ ، وقد ذكره هنا بقوله :

- ٤٣٩ - وَالْكَافُ لَمْ تُبَسِّطْ فَكَافٌ كُتِبَا فِي بَطْنِهَا وَاللَّامُ لَاماً صَحِبَا  
٤٤٠ - وَالرَّمْزَ بَيْنَ وَسِوَاهُ أَفْضَلُ وَيَبْنَ كُلُّ أَثَرَيْنِ يُفْصَلُ  
٤٤١ - بِدَارَةٍ وَعِنْدَ عَرْضِ تُعْجَمُ وَكَرِهُوا فَضْلَ مُضَافٍ يُوهِمُ

( والكاف ) إن ( لم تُبَسِّطْ ) أي : لم تُكْتَبْ مبسوطةً ( فكافٌ ) صغير أو همز ( كُتِبَا . في بطنها ) هكذا : « ك » .

( و ) أما ( اللام ) فُكْتُبَ ( لَاماً صَحِبَا ) في بطنها . قال <sup>(١)</sup> : أي : هذه الكلمة بحروفها الثلاثة لا صورة « ل » ، ويوجد ذلك كثيراً في خط الأدباء .

و « الهاء » آخر الكلمة يُكْتَبُ عليها « هاءٌ » مشقوقةً تميّزها من هاءِ التانيث التي في الصفات ونحوها .

و « الهمزة » المكسورة ، هل تُكْتَبُ فوق الألف والكسرة أسفلها ، أو كلاهما أسفل ؟ اصطلاحان للكُتَّاب ، والثاني أوضح . انتهى .

( و ) متى فعلتَ أيُّها الكاتبُ رمزاً خاصاً بكتابك ، فذلك ( الرَّمْزُ ) أي : مرادك به في أول الكتاب أو آخره ، فإذا جمعَ الكاتبُ ( بَيْنَ ) رواياتٍ مختلفةٍ ويرمزُ إلى روايةٍ كلِّ راوٍ بحرفٍ من اسمه أو حرفين أو نحو ذلك ، فليبيّنه حتى لا يوقعَ غيره في حيرةٍ في فهم مراده ( وسِوَاهُ ) وهو عدم الرمز لذلك ( أَفْضَلُ ) من الرمز ، فالأولى أن يتجنّبهُ ، بل يكتب عند كلِّ روايةٍ اسمَ راويها بكماله ، ولا يقتصر على العلامة ببعضها ؛ قاله ابنُ الصَّلَاح <sup>(٢)</sup> .

( و ) ينبغي ( بَيْنَ كُلِّ أَثَرَيْنِ ) أي : حديثين أنه ( يُفْصَلُ ) بينهما ( بِدَارَةٍ ) أي : دائرة تمييزاً بينهما . قال ابنُ الصَّلَاح <sup>(٣)</sup> : وممَّن بلغنا عنه ذلك من الأئمة

(١) أي : في « التدريب » ( ٢ / ١٥ ) .

(٢) في « علوم الحديث » ص ١٨٦ .

(٣) « علوم الحديث » ص ١٨٧ .

## ٤٤٢ - واكْتُبْ ثَنَاءَ اللَّهِ وَالنَّسْلِيمَا مَعَ الصَّلَاةِ وَالرَّضَا تَغْظِيمَا

أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل ، وإبراهيم بن إسحاق الحربي ، ومحمد بن جرير رضي الله تعالى عنهم ( و ) استحبَّ الخطيبُ أن تكون الدائرة غُفْلًا ، ثم ( عند عَرْضِ ) أي : بعد العرض على الشيخ ( تُعْجَم ) أي : ينقط بنقطة في الدائرة عقب الحديث الذي يَفْرُغُ ، أو يَخْطُ في وسطها خطأ ، قال : وقد كان بعضُ أهل العلم لا يعتدُّ [ من ] سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه ، والله أعلم .

( وكَرِهوا ) أي : أهل الحديث وغيرهم ( فصلٌ مضاف ) عن مضاف إليه في الخطِّ ، حيث ( يُؤْهِم ) معنًى غير لائقٍ ، فيُكْرَهُ في مثل « عبد الله » و« عبد الرحمن » بن فلان أن يُكْتَبَ « عبد » آخرَ السطر ، واسم « الله » مع « ابن فلان » أول الآخر ، وفي « رسول الله » أن يكتبَ « رسول » آخره و« الله » [ مع ] « ﷺ » أوله ، وما أشبه ذلك مما يُسْتَبْشَعُ ؛ كأن يكتبَ « فقال » ، من قوله في حديث شارب الخمر : « فقال عمرُ : أخزاه الله ما أكثر ما يؤتَى به » آخره ، و« عمر » وما بعده أوله .

قال في « التدريب » : وأوجبَ اجتنابَ مثل ذلك ابنُ بَطَّةَ والخطيبُ ، ووافقه ابنُ دقيق العيد على أنَّ ذلك مكروهٌ لا حرامٌ <sup>(١)</sup> .

أما فصل المتضايفين إذا لم يُؤْهِم ذلك فلا يُكْرَهُ . قال في « التدريب » : كـ« سبحان الله العظيم » ، يكتب « سبحان » آخرَ السطر ، و« الله العظيم » أوله ، مع أنَّ جمعَهما في سطرٍ واحدٍ أولى . انتهى .

( واكْتُبْ ) أيها الكاتبُ للحديث وكلَّ علم غيره إذا كتبتَ اسمَ الله فيه ( ثَنَاءُ الله ) تعالى كـ« عزَّ وجلَّ » ، أو « جلَّ وعلا » ، أو « سبحانه وتعالى » ونحو ذلك .

( و ) اكتب ( النَّسْلِيمَا . مع الصَّلَاةِ ) إذا كتبتَ اسمَ النبي ﷺ كهذه الصيغة

(١) انظر : « الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ( ١ / ٢٦٨ ) ، و« الاقتراح » ص ٢٨٩ .

كما هو الشائع ، أو عليه الصلاة والسلام ، أو غيرهما ، ولا يسأم من تكراره ، فإنَّ ذلك من أكبر الفوائد التي يتعجَّلها طالبُ الحديث ، ومن أغفله حُرِّمَ حظّاً عظيماً ، فقد قيل في الحديث الذي صحَّحه ابنُ حبانٍ من قوله ﷺ : « إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلِيٌّ صَلَاةً » <sup>(١)</sup> إنهم أصحابُ الحديث ؛ لكثرة ما يتكرَّر ذكره في الرواية فيصلُّون عليه ، وفي الحديث : « مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ » <sup>(٢)</sup> .

قال المصنَّفُ : هذا الحديث وإن كان ضعيفاً فهو مما يحسُنُ إيرادُه في هذا المعنى ، ولا يلتفتُ إلى ذكر ابنِ الجوزيِّ له في « الموضوعات » ؛ فإنَّ له طرْقاً تُخرِجُه عن الوضع ، وتقتضي أنَّ له أصلاً في الجملة .

وجاء بإسنادٍ صحيح عن أنس يرفعه : « إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَاءَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَبِأَيْدِيهِمُ الْمَحَابِرُ ، فَيُرْسَلُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِمْ جَبْرِيلُ فَيَسْأَلُهُمْ مَنْ أَنْتُمْ وَهُوَ أَحْلَمُ ؟ فَيَقُولُونَ : أَصْحَابُ الْحَدِيثِ . فَيَقُولُ : ادْخُلُوا الْجَنَّةَ طَالَمَا كُنْتُمْ تَصَلُّونَ عَلَيَّ نَبِيِّ فِي دَارِ الدُّنْيَا » . رواه الدَّيْلَمِيُّ <sup>(٣)</sup> .

( و ) اكتب ( الرِّضَى ) أي : التَّرضِي والترخُّم على الصحابة والعلماء وسائر

(١) ابن حبان ( ٩١١ ) ، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) أخرجه الطبراني في « الأوسط » ( ١٨٣٥ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وعزاه في « التدريب » للأبي الشيخ الأصبهاني والديلمي من طريق أخرى عنه ، وابن عديٍّ من حديث أبي بكر الصديق ، والأصبهاني في « ترغيبه » من حديث ابن عباس ، وأبو نعيم في « تاريخ أصبهان » من حديث عائشة رضي الله عنها . وضعفه الحافظ العراقي في « تخريج أحاديث الإحياء » ( ١ / ٢٦٢ ) .

(٣) وأخرجه الخطيب البغدادي في « تاريخه » ( ٣ / ٤١٠ ) ، وقال : هذا حديث موضوع ، والحمل فيه على الرقي ، وانظر : « الفوائد المجموعة » ص ٢٩١ .

٤٤٣ - وَلَا تَكُنْ تَرْمِزُهَا أَوْ تُفَرِّدْ وَلَوْ خَلَا الْأَصْلُ خِلَافَ أَحْمَدِ

الأخيار (تَعْظِيماً) لهم . قال النووي<sup>(١)</sup> : إذا جاءت الرواية بشيء من ذلك كانت العناية به أشد . قال : ولا يُستعمل « عَزَّ وَجَلَّ » ونحوه في النبي ﷺ وإن كان عزيزاً جليلاً ، ولا « الصلاة والسلام » في الصحابة استقلالاً ، ويجوز تبعاً ، ويستعمل كل من الترضي والترحم في كل من الصحابي وغيره .

( وَلَا تَكُنْ ) أيها الكاتب ( تَرْمِزُهَا ) أي : المذكورات ، ولا سيما « الصلاة والسلام » ، فيكره الرمز إليهما في الكتابة بحرف أو حرفين ؛ كَمَنْ يكتب « صلعم » ، بل يكتب ذلك بكماله ، ويقال : إنَّ أول من رمزا بـ « صلعم » قُطعت يده ( أو ) أي : ولا ( تُفَرِّد ) أحدهما عن الآخر فإنه مكروه كما نقله النووي عن العلماء .

قال المصنف هنا : وفي كل موضع شرعت فيه الصلاة ، لقوله تعالى : ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [ الأحزاب : ٥٦ ] ، وإن وقع ذلك في خط الخطيب وغيره . قال حمزة الكناني<sup>(٢)</sup> : كنت أكتب الحديث وكنت أكتب عند ذكر النبي : صلى الله تعالى عليه ، ولا أكتب « وسلم » ، فرأيت النبي ﷺ في المنام . فقال لي : ما لك لا تُتِمُّ الصلاة عليّ ؟ قال : فما كتبتُ بعد ذلك « صلى الله تعالى عليه » إلا كتبتُ « وسلم » .

وبالجملة فينبغي أن يحافظ على جميع ذلك ( ولو خَلَا الْأَصْل ) المنقول منه عنه ، بل يكتبه ويتلفظ به عند القراءة مطلقاً ؛ لأنه دعاء لا كلام يرويه ( خِلَاف ) الإمام ( أحمد ) بن حنبل رضي الله تعالى عنه ، حيث وجد إغفال ذلك عند ذكر اسم النبي ﷺ ، فلعل سببه كما قاله ابن الصلاح : أنه يرى التقييد في ذلك بالرواية ، وعز عليه اتصالها في ذلك في جميع من فوقه من الرواة .

(١) في « شرح صحيح مسلم » ( ٤ / ١٢٧ ) .

(٢) ذكره مسنداً عنه ابن الصلاح في « علوم الحديث » ص ١٨٩ .

٤٤٤ - ثُمَّ عَلَيْهِ حَتْمًا الْمُقَابَلَةُ بِأَصْلِهِ أَوْ فَرْعِ أَصْلٍ قَابِلَةٍ

على أنَّ الخطيب قال<sup>(١)</sup> : بلغني أنَّ أحمدَ كان يصلي على النبي ﷺ نطقاً لا خطأ ، وقد خالفه غيره من الأئمة كعلي بن المديني وعباس بن عبد العظيم [ العنبري ] قالا : ما تركنا الصلاة على رسول الله ﷺ في كلِّ حديثٍ سمعناه ، وربما عجلنا فنبَيِّضُ الكتابَ في كلِّ حديثٍ حتى نرجع إليه .

نعم ؛ مَالُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ إِلَى صَنِيعِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ حَيْثُ قَالَ<sup>(٢)</sup> : يَنْبَغِي أَنْ يَتَّبَعَ الْأَصُولَ وَالرَّوَايَاتِ ، وَ إِذَا ذَكَرَ الصَّلَاةَ لَفْظاً مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ فِي الْأَصْلِ ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ تَصَحِّبَهَا قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ؛ كَرَفْعِ الرَّأْسِ عِنْدَ النَّظَرِ فِي الْكِتَابِ ، وَيُنَوِّي بِقَلْبِهِ أَنَّهُ هُوَ الْمَصْلِيُّ لَا حَاكٍ لَهَا عَنْ غَيْرِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( ثُمَّ عَلَيْهِ ) أَي : عَلَى الْكَاتِبِ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِبِهِ ( حَتْمًا ) كَمَا قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ<sup>(٣)</sup> ( الْمُقَابَلَةُ ) أَي : مُقَابَلَةُ كِتَابِهِ ( بِأَصْلِهِ ) الْمَنْقُولُ عَنْهُ ، رَوَى الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ مُوْتَقُونَ - كَمَا قَالَ الْمَصْنُفُ - عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ : « كُنْتُ أَكْتُبُ الْوَحْيَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِذَا فَرَعْتُ قَالَ : « اقْرَأْ » فَأَقْرُؤُهُ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ سَقَطٌ أَقَامَهُ »<sup>(٤)</sup> .

وَذَكَرَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ<sup>(٥)</sup> مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ : « كَتَبَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ : « كَتَبْتَ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « عَرَضْتَ ؟ » قَالَ : لَا .

(١) في « الجامع لأخلاق الراوي » ( ١ / ٢٧٢ ) .

(٢) في « الاقتراح » ص ٢٩١ .

(٣) في « الإلماع » ص ١٥٨ .

(٤) أخرجه الطبراني في « الكبير » ( ٤٨٨٨ ) ، و « الأوسط » ( ١٩١٣ ) ، والخطيب في

« الجامع لأخلاق الراوي » ( ٢ / ١٣٣ ) ، قال الهيثمي في « مجمع الزوائد »

( ٨ / ٤٦٠ ) : رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما ثقات .

(٥) في « أدب الإملاء » ص ٧٧ .

- ٤٤٥ - وَخَيْرُهَا مَعَ شَيْخِهِ إِذْ يَسْمَعُ      وَقَالَ قَوْمٌ: مَعَ نَفْسٍ أَنْفَعُ  
٤٤٦ - وَقِيلَ: هَذَا وَاجِبٌ وَيُكْتَفَى      إِنْ ثِقَةً قَابِلَةً فِي الْمُفْتَقَى

قال : « لم تكتب حتى تعرضه فيصبح » قال البلقيني <sup>(١)</sup> : وهذا أصرح في المقصود إلا أنه مرسل . وقال يحيى بن أبي كثير وغيره <sup>(٢)</sup> : مَنْ كَتَبَ وَلَمْ يُعَارِضْ كَمَنْ دَخَلَ الْخَلَاءَ وَلَمْ يَسْتَنْجِ . وقيل : ما كتبت ولم تقابل استحق أن يُرْمَى في المزابل .

( أو ) المقابلة بـ ( فرع أصل قَابَلَهُ ) فيكفي مقابلة فرع قُوبِلَ بأصل الشيخ ، ومقابلته بأصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ ؛ لأن الغرض مطابقة كتابه لأصل شيخه ، فسواء حصل ذلك بواسطة أو غيرها .

( وخيرها ) أي : المقابلة ( مع شيخه إِذْ يَسْمَعُ ) كأن يمسك هو وشيخه كتابيهما حال التسميع . قال ابن الصلاح <sup>(٣)</sup> : لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والإتقان من الجانبين ، و ما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف أنقص من مرتبته بقدر ما فاتته .

( وقال قَوْمٌ ) منهم أبو الفضل الجارودي <sup>(٤)</sup> : إِنََّّ المقابلة ( مع نفس ) حرفاً حرفاً لا مع غيره ( أَنْفَعُ ) وأصدق ، لأنه حينئذ لم يقلد غيره ، ولم يجعل بينه وبين كتاب شيخه واسطة ، فهو حينئذ على يقين من مطابقة الكتابين .

( وقيل ) إِنََّّ ( هذا ) المقابلة مع نفسه ( واجب ) نقله القاضي عياض <sup>(٥)</sup> عن بعض أهل التحقيق ؛ فلا يصح ذلك مع أحد غير نفسه ، ولا يجوز تقليده . قال

(١) في « محاسن الاصطلاح » ص ٣١٠ .

(٢) وذكره ابن عبد البر في « الجامع » أيضاً عن الأوزاعي ( ١ / ٧٨ ) ، وانظر : « الإلماع » ص ١٦٠ .

(٣) في « علوم الحديث » ص ١٩١ .

(٤) انظر : « فتح المغني » ( ٢ / ١٨٨ ) .

(٥) في « الإلماع » ص ١٥٨ .

٤٤٧ - وَنَظَرُ السَّامِعِ مَعَهُ يُنْدَبُ فِي نُسخَةٍ وَابْنُ مَعِينٍ : يَجِبُ

٤٤٨ - إِنْ لَمْ يُقَابِلْ جَازَ أَنْ يَرْوِيَ إِنْ يَنْسَخُ مِنْ أَصْلٍ ضَابِطٌ ثُمَّ لَيْسَ

ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(١)</sup> : وهو مذهبٌ متروكٌ من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا ، والقولُ الأولُ أَوْلَى ( ويكتفى ) بالبناء للمفعول ( إنَّ ثَقَّةً ) غيره ( قابله ) أي : الكتاب ( في ) القول ( الْمُفْتَنَى ) أي : المختار الذي قاله الجمهور ؛ فلا يشترطُ مقابلته بنفسه ، بل تكفي مقابلةُ ثقة له ؛ أيَّ وقتٍ كان حالُ القراءة أو بعدها .

( وَنَظَرُ السَّامِعِ ) الذي ليس عنده كتاب ( معه )<sup>(٢)</sup> مع الكاتب ( يُنْدَبُ . في نُسخَةٍ ) بأن ينظرَ معه في نسخهته مَنْ حضرَ مِنَ الطلبة السامعين ممن ليس معه نسخة ، ولاسيما إذا أراد النقلَ منها ، خروجاً من الخلاف الذي حكاه بقوله : ( و ) قال الإمام أبو زكريا يحيى ( ابنُ مَعِين ) الناقدُ البغدادي : ( يَجِبُ ) نظرُهُ فيها ، فإنه سئل عَمَّنْ لم ينظر في الكتاب ، والمحدثُ يقرأ ، هل يجوزُ أن يحدثَ بذلك ؟ فقال : أما عندي فلا يجوز ، ولكنَّ عامةَ الشيوخ هنكذا سماعُهم .

قال ابنُ الصَّلَاحِ : وهذا من مذاهب أهل التشديد في الرواية ، والصحيح أنَّ ذلك لا يُشترط ، وأنه يصحُّ السماعُ وإن لم ينظر أصلاً في الكتاب حالةَ القراءة . انتهى .

( إِنْ لَمْ يُقَابِلْ ) كتابه بالأصل ونحوه أصلاً ( جاز ) له ( أَنْ يَرْوِيَ ) منه ، والحالةُ هذه على ما قاله الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني وآباء بكرِ الإسماعيلي والبرقاني والخطيبُ البغدادي بشروط ثلاثة : ( إِنْ يَنْسَخُ ) ( مِنْ أَصْلٍ ) والناقل ( ضابط ) بأن يكونَ غيرَ سقيم النقل ، بل صحيحه قليلُ السَّقَطِ ( ثُمَّ لَيْسَ ) أنه لم

(١) « علوم الحديث » ص ١٩٢ .

(٢) في ( ش ) : منه .



٤٩ - وَكُلُّ ذَا مُعْتَبَرٍ فِي الْأَصْلِ      وَسَاقِطاً خَرَجَ لَهُ بِالْفَضْلِ

٥٠ - مُنْعَطِفاً وَقِيلَ: مَوْضُوعاً إِلَى      يُنْمَى بِغَيْرِ طَرْفِ سَطَرٍ وَاعْتَلَى

يقابل ، فقد ذكر الخطيب<sup>(١)</sup> أنه يُشترط أن تكون نسخه نُقِلَتْ من الأصل ، وأن يُبيّن عند الرواية أنه لم يُعارض .

وحكى عن شيخه البرقاني أنه سأل الإسماعيلي : هل للرجل أن يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله ؟ فقال : نعم ، ولكن لا بد أن يبيّن أنه لم يُعارض . قال : وهذا مذهب البرقاني ، فإنه روى لنا أحاديث كثيرة قال فيها : أخبرنا فلان ، ولم أعارض بالأصل . انتهى .

وأما اشتراط الضبط في النقل فذكره ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> . قال المصنف : وأما القاضي عياض فجزم بمنع الرواية عند عدم المقابلة ، وإن اجتمعت الشروط<sup>(٣)</sup> .

( وكلُّ ذَا ) لك من المقابلة وما يتعلّق بها ( مُعْتَبَرٌ فِي الْأَصْلِ ) أي : المنقول عنه ، فقد قال ابن الصلاح<sup>(٤)</sup> : ثم إنه ينبغي أن يُراعى في كتاب شيخه بالنسبة إلى مَنْ فوقه مثل ما ذكرنا أنه يراعى من كتابه ، ولا يكونُ كطائفة من الطلبة إذا رأوا سماعَ شيخ [ لكتاب ] قرؤوه عليه مِنْ أيّ نسخة اتفقت ، والله أعلم .

ثم بيّن كيفية تخريج السّاقط في الحواشي فقال : ( وساقطاً ) في كتابه ، ويسمّى عند أهل الحديث والكتابة بالّلحق - بفتحتين - أخذاً من الإلحاق ، أو من الزيادة ؛ فإنه يُطلق على كلّ منهما لغةً ( خَرَجَ ) من التخريج ( له ) أي : للساقط ( بالفصل ) حال كونه ( مُنْعَطِفاً ) إلى فوق السّطر بأن يُحطّ من موضع سقوطه من السّطر خطأ صاعداً إلى فوق ، ثم يعطفه بين السّطرين عطفةً يسيرةً إلى جهة الحاشية

(١) في « الكفاية » ص ٢٣٩ .

(٢) في « علوم الحديث » ص ١٩٣ .

(٣) « الإلماع » ص ١٥٩ .

(٤) « علوم الحديث » ص ١٩٣ . وما بين المعقوفتين منه .

التي يكتب فيها اللَّحَقَ ، ويبدأ فيها بكتابة اللَّحَقِ مقابلاً للخطِّ المنعطف ، هذا هو المختار في ذلك .

( وقيل ) يكتبُ الفاصلَ ( مَوْضُوعاً ) مِنْ موضعِ التَّخْرِيجِ إلى أولِ اللَّحَقِ ، واختاره الرَّامَهُزْمِيُّ<sup>(١)</sup> . قال ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(٢)</sup> : وهو غيرُ مرضي ، فإنه وإن كان فيه زيادةُ بيانٍ [ فهو ] تسخيمٌ للكتاب ، وتسويدٌ له ، لا سيما عند كثرة الإلحاقات .

قال العراقي<sup>(٣)</sup> : إلا أن يكونَ مُقابِلَهُ خالياً ، ويكتبُ في موضعٍ آخر ، فيتعيَّن حينئذٍ جزُ الخطِّ إليه ، أو يكتبُ قُبَالَتهُ : يتلوه كذا وكذا في الموضعِ الفلاني ، ونحو ذلك لزوال اللَّبَسِ .

ويكون ذلك ( إلى ) الجهة الـ ( يُمْنَى ) من الحاشية إن اتسعت له ؛ لاحتمال طرؤ سقط آخر في بقية السَّطْرِ فيخرج إلى جهة اليسار ، فلو خرج للأولى إلى اليسار ثم ظهر سقط آخر ، فإن خرج له إلى اليسار أيضاً اشتبه موضعُ هذا السَّقْطِ بموضعِ ذاك ، وإن خرج للثاني إلى اليمين تقابل طرفا التَّخْرِيجَتَيْنِ ، وربما التَّقْيَا لِقربهما ؛ فيظن أنه ضرب على ما بينهما .

نعم ؛ محلُّ ذلك إذا كان ( بغير طَرْف ) أي : آخر ( سَطْرِ ) فإن كان فيه خرج إلى جهة اليسار لقربه منها ، ولانتفاء العلة المذكورة .

قال الحافظ العراقي<sup>(٤)</sup> : نعم ، إن ضاق ما بعد آخر السَّطْرِ لقرب الكتابة من طرفِ الورق أو لضيقه بالتجليد ، بأن يكون السَّقْطُ في الصحيفة اليمنى ؛ فلا بأس حينئذٍ بالتَّخْرِيجِ إلى جهة اليمين ، وقد رأيتُ ذلك في خطِّ غير واحد من أهل العلم .

(١) في « المحدثات الفاضل » ص ٦٠٦ .

(٢) في « علوم الحديث » ص ١٩٤ ، والزيادة منه .

(٣) « شرح الألفية » ص ٢٤٢ .

(٤) « شرح الألفية » ص ٢٤١ .

٤٥١ - وَبَعْدَهُ «صَحَّ» وَقِيلَ: زِدْ «رَجَعَ» وَقِيلَ: كَرِّرْ كَلِمَةً لَكِنْ مُنِعْ

٤٥٢ - وَخَرَجَنَ لِغَيْرِ أَصْلٍ مِنْ وَسَطٍ وَقِيلَ: صَبَّبْ خَوْفَ لَبْسٍ مَا سَقَطَ

( و ) يكون ذلك إلى جهة ( اعْتَلَى ) بأن يكتب الساقط صاعداً إلى أعلى الورقة من أي جهة كان ؛ لاحتمال حدوث سقَطِ حرف آخر ، فيُكْتَب إلى أسفل ، فإن زاد اللَّحَقُ على سطرٍ ابتداءً سطورَه من أعلى إلى أسفل ، فإن كان التخريج في يمين الورقة انتهت الكتابة إلى باطنها ، وإن كان في الشمال انتهت الكتابة إلى طرفها ؛ إذ لو لم يفعل ذلك لانتقل إلى موضع آخر يُكْمِلُه بتخريج أو اتصال .

( و ) يكتب ( بعده ) أي : بعد انتهاء اللَّحَق لفظ ( صَحَّ ) فقط . قال بعضهم : والأولى كونه صغيراً ( وقيل ) أي : وقال بعضهم : ( زِدْ ) مع « صَحَّ » لفظ ( رَجَعَ ) أو اقتصر على رجع .

( وقيل ) وهو منقول عن بعض أهل المغرب ، واختيار الرامهزمزي ( كرّر كلمة ) بأن يكتب الكلمة المتصلة باللحَق داخل الكتاب ليؤذن باتصال الكلام .

( لكن مُنِع ) هذا القول بأنه غير مرضي ؛ لأنه تطويلٌ موهم ، فقد يجيء في الكلام ما هو مكرّر مرتين أو ثلاثاً لمعنى صحيح ، فإذا كرّرنا الحرف لم نأمن أن يوافق ما يتكرّر حقيقة ، أو يُشكّل أمره ، فيوجب ارتياباً وزيادة إشكال ، ونقل القاضي عياض<sup>(١)</sup> عن بعضهم أنه يكتب : « انتهى اللَّحَق » . قال : والصواب : « صَحَّ » .

وما تقرّر كلّه في تخريج الساقط ، وأما غيره فقد بيّنه بقوله :

( وخرَجَنَ ) أيها الطالب المتقن استحباباً كما صرّح به النووي الحواشي المكتوبة ( لغير أصل ) من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نحو ذلك ( من ) على ( وَسَط ) للكلمة المخرّج لأجلها لا بين الكلمتين ( وقيل ) أي : وقال

٤٥٣ - مَا صَحَّ فِي نَقْلِ وَمَعْنَى وَهُوَ فِي مَعْرِضِ شَكٍّ «صَحَّ» فَوْقَهُ قُفِّي

٤٥٤ - أَوْ صَحَّ نَقْلًا وَهُوَ فِي الْمَعْنَى فَسَدَ ضَبُّهُ وَمَعْرِضُ فَوْقَهُ صَادٌّ ثُمَّ

القاضي عياض<sup>(١)</sup> : الأوّل أن لا تخرّج لذلك خطأ ، بل ( ضَبُّ ) أي : اجعل على الحرف ضبّة أو نحوها يدلّ عليه ( خوف لبس ) أي : التباس ( ما سقط ) فإنّ ذلك يُدخِل اللبس ويُحسب من الأصل .

قال ابن الصّلاح<sup>(٢)</sup> : التخرّيج أوّل وأدلّ ، وفي نفس هذا المُخرّج ما يمنع الإلباس ؛ لأن هذا التخرّيج يخالف تخرّيج الساقط ، فإنّ ذاك يقع بين الكلمتين اللتين بينهما سقط الساقط ، وهذا يقع على نفس الكلمة التي من أجلها خُرّج المخرّج في الحاشية كما قررناه ، فليتأمل .

ثم إنّ شأن المتقين الحذّاق عناية بالغة بالصّحيح والضّيب والتمريض ، وقد بيّنه بقوله :

( ما صَحَّ ) أي : كلّ كلام صحيح ( في نَقْلِ ) أي : رواية ( و ) في ( مَعْنَى ) أيضاً ( وهو ) أي : والحال أنّ ذلك الكلام الصّحيح فيهما معاً ( في . مَعْرِضِ ) بوزن مسجد ؛ اسم لموضع عرض الشيء ، أي : ذكره وظهوره ، وهو للشك عبارة عن اللفظ الدال عليه ، فهو مكان اعتباري ( شَكَّ ) بأن كان غرضه له أو للخلاف ، كما في غيره كَتَبَ ( صَحَّ ) تماماً ( فوقه قُفِّي ) أي : تبع ، فيكتب ذلك الوجه الصّحيح رواية ومعنى ، ليُعرف أنه لم يُعْفَل عنه ، وأنه قد ضُبَّ وصحّ على ذلك الوجه .

( أو ) ما ( صَحَّ نَقْلًا ) أي : رواية فقط ( وهو ) أي : والحال أنه ( في المَعْنَى ) أو في اللفظ ( فَسَدَ ) أي : فاسد أو ضعيف أو ناقص ، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية ، أو شاذّاً عند أهلها ياباه أكثرهم ، أو مُصَحَّفاً وما أشبه ذلك ( ضَبُّهُ وَمَعْرِضُ ) من التضييب والتمريض ، فتكتب ( فوقه صَادٌّ ) هكذا « ص »

(١) «الإلماع» ص ١٦٤ .

(٢) في «علوم الحديث» ص ١٩٦ .

- ٤٥٥ - كَذَاكَ فِي الْقَطْعِ وَفِي الْإِرْسَالِ وَبَعْضُهُمْ أَكْدَ فِي اتِّصَالِ  
٤٥٦ - لِعَطْفِ أَسْمَاءٍ بِصَادٍ بَيْنَهُمْ وَاخْتَصَرَ التَّصْحِيحَ فِيهَا بَعْضُهُمْ

حال كونها ( تُمَد ) على الكلمة إشارة إلى الخلل الحاصل ، وأن الرواية ثابتة به .

قال في « التدريب »<sup>(١)</sup> : وفُتِّقَ بين الصحيح والسقيم حيث كُتِبَ على الأول حرفٌ كاملٌ لتمامه ، وعلى الثاني حرفٌ ناقصٌ ؛ ليدلَّ نقصه على اختلاف الكلمة ، ويسمَّى ذلك « ضبَّة » لكون الحرفِ مُقْفَلًا بها ، لا يَتَّجِهَ لقراءةٍ ، كضبَّةِ البابِ مُقْفَلٌ بها ، نقله ابن الصَّلَاح عن الإفليحي اللُّغوي ، وإنما لم يجرِ تغيير مثل ذلك لاحتمال أن يأتي مَنْ [ يظهر ] له فيه وجهٌ صحيحٌ .

قال ابن الصَّلَاح<sup>(٢)</sup> : أو يظهرُ له بعدَ ذلك ما لم يظهر له الآن ، ولو غيَّرَ ذلك وأصلَحَه على ما عنده لكان معترضاً لم وقع فيه غير واحدٍ من المتجاسرين الذين غيَّروا ، [ وظهرَ ] الصوابُ فيما أنكروه والفسادُ فيما أصلحوه .

( كذاك ) يُضَبَّب ( في ) موضع ( القطع أو الإرسال ) في الإسناد فهو من قبيل ما تقدم أنفاً من التضييب على الكلام .

( و بعضُهم ) أي : المحدثين ( أكْدَ في ) سند ذي ( اتِّصال ) تجمع فيه جماعة ( لعطفِ أسماءٍ ) أي : أسماء بعضهم على بعض ، وكتب ( بصاد ) تشبه الضبَّة ( بينهم ) أي : فيما بين أسمائهم ، فقد وُجد في بعض الأصول القديمة في الإسناد الجامع لطائفة من الرواة في طبقة معطوفاً بعضهم على بعض علامة تشبه الضبَّة بين الأسماء ، فيتوهم مَنْ لا خبرة له أنها ضبَّة وليست بها ، وإنما هي علامة اتِّصال بينهم ، أثبتت تأكيداً للعطف ، خوفاً من أن يجعل « عن » مكان « الواو » .

( و ) ربما ( اختَصَرَ التَّصْحِيحَ ) أي : علامته ( فيها ) أي : الأسماء

(١) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٣١ ) .

(٢) « علوم الحديث » ص ١٩٧ .

٤٥٧ - وَمَا يَزِيدُ فِي الْكِتَابِ فَاَمَحُ أَوْ حُكَّ أَوْ اضْرَبَ وَهُوَ أَوَّلَىٰ وَرَأَوَا

( بعضهم ) فيكتبها هكذا : « صح » . قال ابن الصَّلَاح <sup>(١)</sup> : فجاءت صورتها تشبه صورة التضييب ، والفطنة من خَيْر ما أوتيهِ الإنسان . والله أعلم .

ثم بيّن كيفية نفي ما وقع في الكتاب ممّا ليس منه فقال :

( وما يزيدُ في الكتاب ) ممّا ليس منه ، أو يُكْتَب على غير وجهه ( فامحُ ) ذلك عنه ، بأن تكون الكتابةُ في لوح ، أو ورق صقيلٍ جدّاً في حال طراوة المكتوب ، وقد رُوي عن سحنون بن سعد المالكي أنه كان ربما كتب الشيء ثم لَعِقَه .

قال ابن الصَّلَاح <sup>(٢)</sup> : وهذا يُومي إلى ما رويناه عن إبراهيم النخعي رضي الله تعالى عنه أنه كان يقول : « من المروءة أن يُرى في ثوب الرجل وشفته مداد » . وفي كتاب « الأذكياء » للحاذق ابن الجوزي : كان أبو علي بن مقلة يوماً يأكل ؛ فلما رُفعت المائدةُ وغسلَ يده ؛ رأى على ثوبه نقطةً صفراء من الحلوى التي كان يأكلها ، ففتح الدواةَ واستمدَّ منها نقطةً على الصفراء حتى لم يبقَ لها أثر ، وقال : ذاك أثر شهوة ، وهذا أثر صناعتي ، وأنشد :

إِنَّمَا الزَّعْفَرَانُ عِطْرُ الْعَذَائِي وَمَدَادُ الدَّوَاةِ عِطْرُ الرَّجَالِ

( أو . حُكَّ ) ذلك بنحو الظفر والمقلمة ، ويعبّر عنه بالكشط ، وهو سلخ الورق بنحو السكين ( أو اضرب ) على ذلك ( وهو ) أي : الضرب ( أو لى ) من المحو والحك ، فقد قال الرَّامَهُزْمِيُّ <sup>(٣)</sup> : قال أصحابنا : الحكُّ تهمةٌ . وقال غيره <sup>(٤)</sup> : كان الشيوخُ يكرهون حضورَ السَّكِين لمجلس السماع ، حتى لا يُنْشَرَ شيءٌ ؛ لأنَّ

(١) « علوم الحديث » ص ١٩٨ .

(٢) « علوم الحديث » ص ٢٠١ .

(٣) « المحدث الفاصل » ص ٦٠٦ .

(٤) ذكره القاضي عياض في « الإلماع » ص ١٧٠ عن شيخه سفيان بن العاصي الأسدي ، يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول : . . . ، وما بين المعقوفين منه .

- ٤٥٨ - وَضَلَّ لِهَذَا الْخَطِّ بِالْمَضْرُوبِ      وَقِيلَ: بَلْ يُفْصَلُ مِنْ مَكْتُوبٍ  
 ٤٥٩ - مُنْعَطِفًا مِنْ طَرَفَيْهِ أَوْ كُتِبَ      صِفْرًا بِجَانِبَيْهِ أَوْ هُمَا أَصَبَ  
 ٤٦٠ - بِنِصْفِ دَاوَةِ فَمِنْ تَكْسَرًا      زِيَادَةُ الْأَشْطَرِ سِمَهَا أَوْ صَرَا

ما يُبَشِّرُ منه ربما يصحُّ في رواية أخرى ، وقد يسمَعُ الكتاب مرةً أخرى على شيخٍ آخر يكون ما بُشِّرَ من رواية هذا صحيحاً في رواية الآخر ، فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بُشِّرَ ، بخلاف ما إذا خطَّ عليه و أوقفه [ من ] رواية الأول وصحَّ عند الآخر ؛ اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحَّته .

( و ) لكن اختلف في كيفية هذا الضرب فد ( رأوا ) أي : الجمهور ( وَضَلَّ لِهَذَا الْخَطِّ ) البين الدال على إبطال ذلك ( بِالْمَضْرُوبِ ) عليه ، بأن يخطَّ فوقه خطاً مختلفاً بأوائل كلماته ولا يطمسها ، بل يكون ما تحت الخط ممكن القراءة ، وهذا هو المسمَّى بـ « الضرب » عند المشاركة ، وبـ « الشَّقْ » عند المغاربة ، وهو من الشَّقِّ الذي هو الصَّدْع ، أو شَقَّ العصا ، وهو التفرُّق ، كأنه فرق بين الزائد وما قبله وما بعده من الثابت بالضرب . وقيل : « الشَّقْ » من نَشَقَ الظُّنْبِي في حبالته : عَلِقَ فيها ، فكأنه أبطل حركة الكلمة وإعمالها بجعلها في وثاقٍ يمنعها من التصرف .

( وقيل ) لا يُوصَلُ الخطُّ بالْمَضْرُوبِ عليه ( بل يفصل من مكتوب ) بأن يكون فوقه منفصلاً عنه ، ( و ) مُنْعَطِفًا مِنْ طَرَفَيْهِ ( أوله وآخره ، مثاله هكذا :   )

( أو ) أي : وقيل : بل ( كُتِبَ ) دائرة صغيرة ، وهي المسمَّاة ( صِفْرًا ) كما يسمِّيها أهلُ الحساب به ( بجانبه ) أي : أول الزائد وآخره ، مثاله هكذا : 00 . وسمَّيت بالصِّفْر ؛ لإشعارها بخُلُوءٍ ما بينهما من الصحة . قال في « القاموس » : الصفر بالضمُّ من الثَّحاس والذهب الخالي ، ويثَلَّث ، وكَتَفَ وزبر ، والجمع أصفار .

( أو ) أي : وقيل : بل ( هما ) أي : الجانبان ( أَصَبَ . بِنِصْفِ دَاوَةِ ) بأن

- ٤٦١ - وَبَعْضُهُمْ يَكْتُبُ (لا) أَوْ (مِنْ) عَلَى أَوَّلِهِ أَوْ (زَائِدًا) ثُمَّ (إِلَى)  
 ٤٦٢ - وَإِنْ بَلَكَ الضَّرْبُ عَلَى مُكَرَّرٍ فَالثَّانِي اضْرِبْ فِي ابْتِدَاءِ الْأَسْطَرِ  
 ٤٦٣ - وَفِيهِ الْأَخِيرِ أَوَّلًا أَوْ وَزَعًا وَالْوَضْعَ وَالْمُضَافَ صِلْ لَا تَقْطَعْ

يحقّ على أول المضروب عليه نصف دائرة ، وكذا على آخره ، مثاله هكذا :  
 ( . )

وعلى هذا القول ( فَإِنْ تَكَرَّرَا . زيادة ) أي : مضروباً عليها فـ (الأسطر  
 سيمها ) بأن يحقّ أول كل سطر وآخره في الأثناء وهو أوضح ، وبعضهم ( أَوْعَا )  
 التحويق في الأثناء ، بل يكتفي به في الأول والآخر فقط .

( وبعضهم يَكْتُبُ ) على الزائد كلمة ( لا ) النافية ( أو ) كلمة ( من ) الجارة  
 ( على . أوله ) أي : الزائد ( أو ) كلمة ( زائداً ، ثم ) يكتب كلمة ( إلى ) الجارة في  
 آخر ذلك .

قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup> : ومثل هذا يحسن فيما صحّ في رواية ، وسقط في رواية  
 أخرى . قال المصنف : وعلى هذا أيضاً إذا كثر المضروب عليه ، إما أن يكتفى  
 بعلامة الإبطال أوله وآخره ، أو يكتب له على أول كل سطر وآخره ، وهو أوضح .

هذا كله في زائد غير مكرّر ( و ) أما ( إِنْ يَكُ الضَّرْبُ عَلَى ) زائد ( مُكَرَّر )  
 مرّتين مثلاً ( فـ ) اللفظ ( الثاني اضرب ) عليه إذا كانا ( في ابتداء الأسطر ) .

( و ) إن كانا ( في الأخير ) أي : آخر الأسطر فاضرب لفظاً ( أولاً ) منهما ؛  
 حفظاً لأوائل السطور وأواخرها عن الطمس ( أو ) كان المكرّر ( وزعاً ) بأن اتفق أن  
 أحدهما آخر السطر والآخر أوله ، فيضرب على الذي في آخر السطر ؛ لأنّ أول  
 السطر أولى بالمراعاة<sup>(٢)</sup> .

(١) « علوم الحديث » ص ٢٠٠ .

(٢) ذكر هذا التفصيل القاضي عياض في « الإلماع » ص ١٧٣ ، واستحسنه ابن الصلاح في =



٤٦٤ - وَحَيْثُ لَا وَوَقَعَا فِي الْأَثْنَا قَوْلَانِ: ثَانٍ أَوْ: قَلِيلٌ حُسْنًا

٤٦٥ - وَذُو الرِّوَايَاتِ يَضُمُّ الزَّائِدَةَ مُؤَصَّلًا كِتَابَهُ بِوَاحِدَةٍ

( و ) إن كان التكرُّر في الصفة أو الموصوف ، أو في المضاف والمضاف إليه ونحو ذلك ؛ لم يراعَ حينئذٍ أول السطر ولا آخره ، بل ( الوَصْف ) صلة بموصوفه ( والمُضَاف ) إليه ( صِلْ ) -هـ بالمضاف ، و ( لا تَقْطَعَا ) أي : لا تَفْصِلْ بالضرب بينهما ، وإنما تَضْرِبْ على الأول في الموصوف أو المضاف ، وعلى الآخر في الوصف أو المضاف إليه ؛ لأن ذلك مُضْطَرٌّ إليه للفهم ، فمراعاته أولى من مراعاة تحسين الصورة [ في الخط ] .

( وحيث لا ) يكون التكرُّر في نحو الوصف ( و ) قد ( وَقَعَا ) أي : المكرران ( في الأثنا )ء ، أي : أثناء السطور ، لا في أوائلها ولا أواخرها ؛ ففيه ( قولان ) حكاهما الرامهُزْمِيُّ<sup>(١)</sup> : أحدهما يضرب ( ثان ) من المكررين دون الأول ؛ لأنه كُتِبَ على صواب ، فالخطأ أولى بالإبطال ( أو ) أي : والقول الثاني يُضْرَب ( قليل حُسناً ) وإن كان أولاً ، دون كثير الحسن وإن كان ثانياً ؛ لأن الكتاب علامة لما يُقْرَأ ، فأولى الحرفين بالإبقاء أدلُّهما عليه ، وأجودُهُما صورة .

قال في « التدريب »<sup>(٢)</sup> : هكذا حكى ابنُ خَلَّاد - أي : الرامهُزْمِي - القولين من غير مراعاةٍ لأوائل السُّطور وأواخرها ، وللفضل بين المتضايقين ونحو ذلك . قال ابنُ الصَّلَاح : وجاء القاضي عياض آخرًا ، ففَصَّلَ تفصيلاً حسناً ، ثم ذكر ما تقدَّم في النظم ، والله أعلم .

( و ) ينبغي للمحدث أن يعتني بضبط مختلف الروايات وتمييزها ( فـ ) ذو الروايات ( الكثيرة المختلفة ) ( يَضُمُّ ) الرواية ( الزائدة ) حال كونه ( مؤصلاً كتابه ( بـ ) رواية ( واحدة ) .

= « علوم الحديث » ص ٢٠١ .

(١) في « المحدث الفاصل » ص ٦٠٧ .

(٢) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٣٦ ) .

٤٦٦ - مُلْحَقَ مَا زَادَ بِهِامِشٍ وَمَا يَنْقُصُ مِنْهَا فَعَلَيْهِ يُعْلَمَ

٤٦٧ - مُسَمِّيًّا أَوْ رَامِزًا مُبَيَّنًّا أَوْ ذَا وَذَا بِحُمْرَةٍ وَبَيِّنًا

فيجعل متن كتابه على رواية خاصة حال كونه ( مُلْحَقَ ما زاد ) من رواية أخرى ( بهامش ) أي : حاشية . قال في « القاموس » : والهمش الجمع ، وهمش كضرب وعلم : أَكْثَرَ الكلام في غير صواب ، والهامش حاشية الكتاب مولد ... إلخ ملخصاً ( وما . ينقص منها ) أي : من الرواية الأخرى ( فعليه يُعْلَمُ )<sup>(١)</sup> أي : وضع على كتابه علامة .

وكذا خلاف الرواية حال كونه ( مُسَمِّيًّا ) أي : معنياً في كل ذلك بتمام اسمه من غير رمز عليه ( أو رامزاً ) له بحرف أو حرفين من اسمه حال كونه ( مُبَيَّنًّا ) مراده بذلك الرمز في أول الكتاب أو في آخره ، كما تقدم . قال ابن الصلاح : كيلا يطول عهده به فينساه أو يقع كتابه إلى غيره ، فيقع من رموزه في حيرة وعمى .

واكتفى بعضهم في التمييز بأن خصّ الرواية الملحقة بالحُمْرة ، وإليه أشار بقوله : ( أو ذا ) الزائد من الرواية الأخرى ( وذا ) الناقص منها يعلمان ( بِحُمْرَةٍ ) أو نحوها مما يخالف مداد الكتاب ( و ) قد ( بَيَّنَّا ) ذلك أوله أو آخره .

قال ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> : فَعَلَ ذلك أبو ذرّ الهروي من المشاركة ، وأبو الحسن القابسي من المغاربة مع كثير من المشايخ وأهل التقيد ، فإذا كان في الرواية الملحقة زيادة على التي في متن الكتاب كتبها بالحُمْرة ، وإن كان فيها نقص ، والزيادة في الرواية التي في متن الكتاب حوِّق عليها [ بالحُمْرة ] ، ثم على [ فاعل ] ذلك تَبَيَّنُ مَنْ له الرواية الْمُعْلَمَةُ بالحُمْرة كما سبق ، والله أعلم .

ثم بيّن ما وقع فيه الاختصار في خطّ صَيِّغ الأداء وغيره فقال :

(١) في ( ش ) : فعليه أغلماً .

(٢) « علوم الحديث » ص ٢٠٢ . وما بين المعقوفات منه .

- ٤٦٨ - وَكَتَبُوا «حَدَّثْنَا» «ثَنَا» وَ«نَا» وَ«دَثَّنَا» ثُمَّ «أَنَا» «أَخْبَرْنَا»  
 ٤٦٩ - أَوْ «أَرْنَا» أَوْ «أَبْنَا» أَوْ «أَخْنَا» «حَدَّثْنِي» قِسْمَهَا عَلَى «حَدَّثْنَا»  
 ٤٧٠ - وَقَالَ «قَافَا» مَعَ «ثَنَا» أَوْ تُفَرَّدُ وَحَدَّثَهَا فِي الْخَطِّ أَصْلًا أَجُودُ

( وَكَتَبُوا ) أي : أهل الحديث اقتصاراً في الخطِّ على الرَّمز في ( حَدَّثْنَا ) الثاء والنون والألف ، وحذفوا الحاء والدال ، صورته : ( ثنا ، و ) ربما حذفوا الثاء أيضاً ، صورته : ( نا . و ) ربما حذفوا الحاء فقط ، صورته : ( دَثَّنَا ) .

قال ابن الصَّلاح<sup>(١)</sup> : وممن رأيتُ [ في ] خطِّه الدال في علامة « حَدَّثْنَا » الحافظ أبو عبد الله الحاكم ، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي ، والحافظ أحمد السيهي رضي الله تعالى عنهم .

( ثُمَّ ) كتبوا ( أنا ) بالهمزة ، والضمير في رمز ( أَخْبَرْنَا . أَوْ ) كتبوا مكانه ( أَرْنَا ) بزيادة راء بعد الألف وقبل النون ( أَوْ أَبْنَا ) بزيادة باء كذلك ( أَوْ أَخْنَا ) بزيادة خاء بعد الهمزة ، قال المصنف : كما وجد في خطِّ المغاربة ، وأما ( حَدَّثْنِي ) فـ ( قَسَمَهَا عَلَى حَدَّثْنَا ) فتكتب « ثني » و« دثني » دون « أخبرني » و« أنبأنا » و« أنبأني » ، قاله في « التدريب » ، وكلُّ ذلك شائع بحيث لا يكاد يلتبس على غالب الطلبة .

( وَ ) كتبوا ( قال ) أي : رمزاً لها ( قَافَا ) ثم اختلفوا ، فبعضهم يجمعها ( مع ) أداة التَّحديث كحَدَّث ( ثنا ) فصارت « قثنا » ، فالقاف رمز لـ « قال » ، وثنا لـ « حَدَّثْنَا » ، فمراده « قال : حَدَّثْنَا » ، وعلى قياسه « قثني » .

( أَوْ ) أي : وبعضهم ( تُفَرَّد ) أي : القاف عن ثنا ، فتكون صورته « ق ثنا » ( وَ ) لكن ( حَذَّفَهَا ) أي : القاف ( فِي الْخَطِّ أَصْلًا ) أي : مرّة واحدة ( أَجُودُ ) من إثباتها فيه ، فقد قال الحافظ العراقي في الشانسي : إنه اصطلاح

- ٤٧١ - وَكُتِبُوا «ح» عِنْدَ تَكْرِيرِ سَنَدٍ      فَقِيلَ: مَنْ «صَحَّ» وَقِيلَ: ذَا انْفَرَدَ  
٤٧٢ - مِنْ الْحَدِيثِ أَوْ لِتَحْوِيلِ وَرَدَ      أَوْ حَائِلٍ وَقَوْلُهَا لَفْظاً أَسَدَ

متروك<sup>(١)</sup> ، وفي الأول إنه قد توهم بعض من رآها هكذا أنها الواو التي [ تأتي ] بعد حاء التحويل ، وليس كذلك .

وقال ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> : جرت العادة بحذف « قال » ، ولا بد من التلحق بها حال القراءة ، وسيأتي تحقيقه في النوع الذي بعد هذا .

( وَكُتِبُوا ) أي : أهل الحديث ( ح ) وهي حاء مفردة مهملة ( عند تكرير سَنَد ) أي : فيما إذا كان للحديث إسنادان فأكثر ، وجمعوا بينهما في متني واحد ، وأريد الانتقال من إسناد إلى آخر .

قال ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> : لم يأتنا عن أحدٍ ممن يُعْتَمَدُ بيانٌ لأمرها ، ثم ذكر ما تضمنته قولُ المصنف ( فقيل ) إنها مختصرة ( من صَحَّ ) فقد وجد بخط الحافظ أبي عثمان الصابوني وأبي مسلم عمر بن علي الليثي وأبي سعيد الخليلي في مكانها « صح » بدلاً عنها . قال : وهذا يُشْعِرُ بكون « ح » رمزاً إلى « صح » ، وحسن إثبات « صح » هنا لئلا يُتَوَهَّم أَنَّ حديثَ هذا الإسناد سَقَطَ ، ولئلا يُرْكَبَ الإسنادُ الثاني على الإسناد الأول فيُجْعَلَا إسناداً واحداً .

( وقيل ) إِنَّ ( ذا ) أي : ح ( انْفَرَدَ . مِنْ الحديث ) فهو رمزٌ إلى قولهم الحديث ، وعبارة ابن الصلاح : ذاکرْتُ فيها بعضَ أهل العلم من أهل الغرب ، وحكيثُ له عن بعض مَنْ لقيتُ من أهل الحديث أنها حاء مهملة إشارة إلى قولنا « الحديث » ، فقال لي : أهلُ المغرب وما عرفتُ بينهم اختلافاً يجعلونها حاءً مهملة ، ويقول أحدهم إذا وصل إليها : « الحديث » .

(١) « شرح الألفية » ص ٢٤٨ .

(٢) « علوم الحديث » ص ٢٢٧ .

(٣) « علوم الحديث » ص ٢٠٣ .

٤٧٣ - وَكَاتِبُ التَّسْمِيعِ فَلْيُسْمِلِ وَيَذْكُرِ اسْمَ الشَّيْخِ نَاسِباً جَلِي  
٤٧٤ - ثُمَّ يَسُوقُ سَنَدًا وَمَثَلًا لِأَخِيرٍ وَلِيَتَجَنَّابَ وَهَذَا

( أو لتحويل ) من إسناد إلى إسناد ( وَرَدَ ) قولٌ بذلك ، واختاره النووي ، عبارته في « شرح مسلم »<sup>(١)</sup> : المختارُ أنها مأخوذة من التحوُّل ؛ لتحوُّله من إسناد إلى إسناد ( أو ) حاء من لفظ ( حائل ) نقله ابن الصَّلاح عن الحافظ الرُّهاوي فإنه سأله عن ذلك فذكره . قال : ولا يُلفَظُ بشيء عند الانتهاء إليها في القراءة ، وأنكر كونها من « الحديث » وغير ذلك ، ولم يعرف غير هذا عن أحدٍ من مشايخه ، وفيهم عددٌ كانوا حُفَظَ الحديث في وقته .

( و ) لكن ( قولها ) أي : النطق بها ( لفظاً ) عند الانتهاء إليها ، ويستمرُّ في قراءة ما بعدها ( أسَدَ ) وأحوط كما اختاره ابن الصَّلاح والنووي وغيرهما ، وعليه عملنا وعمل مشايخنا في الحرمين . قال الإمام النووي في « شرح مسلم »<sup>(٢)</sup> : ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيراً ، وهي كثيرة ، أي : جداً في « صحيح مسلم » قليلة في « صحيح البخاري » . فيتأكَّد احتياج صاحب هذا الكتاب - أي : « صحيح مسلم » - إلى معرفتها ، وقد أرشدناه إلى ذلك ، ولله الحمد والنعمة ، والفضل والمِنَّة .

ثم بيَّن ما ينبغي لمن كتب التسميع ، فقال :

( وَكَاتِبُ التَّسْمِيعِ ) أي : أي شخص كتب التسميع ( فليُسْمِلِ ) أي : ليكتب « بسم الله الرحمن الرحيم » ، ويتلفَّظ بها أيضاً في أول الكتابة ( و ) لـ ( يذكر ) بعدها ( اسم الشيخ ) المُسمَّع ( ناسِباً جَلِي ) أي : ذاكرًا لِنَسَبِهِ وكُنْيَتِهِ .  
( ثُمَّ يَسُوقُ ) بعده ( سَنَدًا ) قال الخطيب<sup>(٣)</sup> : وصورة ذلك : حدَّثنا أبو فلان

(١) « شرح مسلم » ( ١ / ٣٨ ) .

(٢) ( ١ / ٣٨ ) .

(٣) في « الجامع لأخلاق الراوي » ( ١ / ٢٦٨ ) .

٤٧٥ - وَيَكْتُبُ التَّارِيخَ مَعَ مَنْ سَمِعُوا فِي مَوْضِعٍ مَا وَابْتِدَاءَ أَنْفَعُ  
٤٧٦ - وَلَيْكَ مَوْثُوقاً وَلَوْ بَخَطَهُ لِنَفْسِهِ وَعَدَّهُمْ بِضَبْطِهِ

فلانُ بن الفلاني قال : حَدَّثَنَا فلان ... إلخ ( ومثنا . لآخر ) على لفظه ( وليتجانب ) أي : الكاتب ( وهنا ) أي : ضعفاً ، فالمتعين على كاتب التسميع التحري والاحتياط ، وبيان السامع والمُسمع والمسموع بلفظ غير محتمل ، ومجانبة التساهل فيمن يثبت .

( وَيَكْتُبُ ) كاتب التسميع ( التَّارِيخُ ) أي : تاريخ وقت السماع ( مع ) أسماء ( مَنْ سَمِعُوا ) كلهم وأنسابهم ( في مَوْضِعٍ مَا ) أي : في أي موضع كان ( و ) لكن كونه ( ابتداء ) أي : في ابتداء الكتاب ( أَنْفَعُ ) من غيره . عبارة ابن الصلاح عن الخطيب<sup>(١)</sup> : وإذا كَتَبَ الكتابُ المسموعَ فينبغي أن يكتبَ فوقَ سطرِ التسمية أسماءَ مَنْ سمعَ معه ، وتاريخَ وقتِ السماع ، وإن أحبَّ كَتَبَ ذلكَ في حاشيةِ أولِ ورقةٍ من الكتاب ؛ فكلاً قد فعله شيوخنا . قال ابنُ الصلاح : كَتَبْتُ التسميعَ حيث ذكرها أحوط له وأحرى بأن لا يخفى على من يحتاج إليه ، ولا بأس بكتبته آخر الكتاب وفي ظهره ، وحيث لا يخفى موضعه .

( وَلَيْكَ ) كاتبُ التسميع ( مَوْثُوقاً ) به غير مجهول الخط ( ولو ) كان ذلك ( بَخَطَهُ . لنفسه ) فلا بأس بأن يكتبَ سماعه بخط نفسه إذا كان ثقةً ، وكثيراً ما فعله الثقات . قال ابنُ الصلاح : وقد قرأ عبد الرحمن بن مَنْدَه جزءاً على أبي أحمد الفرضي ، وسأله خطه ليكون حجةً له ، فقال له : يا بُني عليك بالصدق ؛ فإنك إذا عَرَفْتَ به لا يكذبُك أحدٌ ، أو تُصدِّقَ فيما تقول وتَقُلْ ، وإذا كان غيرَ ذلك ، فلو قيل لك : أفهَذَا<sup>(٢)</sup> خطُّ أبي أحمد الفرضي ، ماذا تقول لهم ؟

( و ) ليكَ الكاتبُ قد ( عَدَّهُم ) أي : السامعين واحداً فواحداً ( بِضَبْطِهِ )

(١) « علوم الحديث » ص ٢٠٥ .

(٢) في « علوم الحديث » : ما هذا .

- ٤٧٧ - أَوْ نِقَّةٍ وَالشَّيْخُ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى تَصْحِيحِهِ وَحَذْفِ بَعْضِ حُظَلَا  
 ٤٧٨ - وَمَنْ سَمَاعُ الْغَيْرِ فِي كِتَابِهِ بِخَطِّهِ أَوْ خُطِّ بِالرَّضَى بِهِ  
 ٤٧٩ - نُلْزِمُهُ بِأَنْ يُعِيرَهُ وَمَنْ بَغْيَرِ خَطُّ أَوْ رِضَاهُ فَلْيُسَرَّنْ

لأسمائهم وكُناههم وأنسابهم .

( أو ) بضبط ( ثقة ) غيره ، فإذا لم يحضر مثبت السماع ؛ فله أن يعتمد في إثباته في حضورهم على خبر ثقة حضر ذلك ( والشيخ لم يحتج إلى . تصحيحه ) فلا يضُرُّ حيث كان الكاتب موثقاً به أن لا يكتب الشيخ المسموع خطّه بالتصحيح ( وحذف بعض ) ممن ثبت سماعه في ذلك الكتاب ( حُظلاً ) أي : منع منه ، فلا يجوز كتمانُه إياه ومنه نقل سماعه من الكتاب أو نسخه ، فقد قال سفيان الثوري : مَنْ بَخَلَ بِالْعِلْمِ ابْتَلَى بِأَحَدِي ثَلَاثَ : أَنْ يَنْسَاهُ ، أَوْ يَمُوتَ وَلَا يَنْتَفَعَ بِهِ ، أَوْ تَذَهَبَ كِتَبُهُ .

وقال وكيع : أولُ بركة الحديثِ إعارَةُ الكُتُبِ . وقال المصنفُ : وقد ذمَّ الله تعالى [ في كتابه ] مانعَ العارية بقوله عزَّ من قائل : ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ [ الماعون : ٧ ] ، وإعارةُ الكتبِ أهمُّ من الماعون .

( وَمَنْ ) أي : كلُّ أحدٍ من أهل الحديث وغيره ( سَمَاعُ الْغَيْرِ ) مثبت ( في كتابه . بخطه ) أي : صاحب الكتاب نفسه ( أو ) لم يكن بخطه ، لكن ( خُطَّ ) سماع الغير في ذلك الكتاب ( بالرَّضَى ) منه ( به ) أي : بكتابة ذلك السماع ، فنحن أيها العلماء ، ( نُلْزِمُهُ ) أي : صاحب الكتاب ( بِأَنْ يُعِيرَهُ ) أي : الغير ذلك الكتاب ( وَمَنْ ) أثبت سماعه فيه ( بغير خطِّ ) من صاحب الكتاب ( أو ) أي : ولا برِضاهُ ( بَذَلْكَ ) ( فَلْيُسَرَّنْ ) إعارته ، وهذا التفصيلُ منقولٌ عن القاضي حفص بن غياث من كبار الحنفية ، والقاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي ، وأبي عبد الله الرُّبيري الشافعي ، وصَوَّبَهُ النووي<sup>(١)</sup> .

روى الرامهزمزي<sup>(١)</sup> أنَّ رجلاً ادَّعى على رجل بالكوفة سماعاً منه فتحاكما إلى القاضي ابن غياث المذكور ، فقال لصاحب الكتاب : أخرج إلينا كُتُبَكَ ؛ فما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك إلزمنك ، وما كان بخطه أعفيناك منه . قال الرامهزمزي : فسألت أبا عبد الله الزبيرى عن هذا ، فقال : لا يجيء في هذا الباب حكم أحسن من هذا ؛ لأنَّ خطَّ صاحب الكتاب دالٌّ على رضاه باستماع صاحبه معه .

وروى الخطيب<sup>(٢)</sup> عن القاضي إسماعيل المالكي أنه تُحَوِّم إليه في ذلك ، فأطرق ملياً ، ثم قال للمدَّعى عليه : إن كان سماعه [ في كتابك ] بخطك فيلزمك أن تعيره ، وإن كان سماعه في كتابك بخط غيرك فأنت أعلم .

قال ابن الصَّلاح<sup>(٣)</sup> : قد تعاضدت أقوالهم في ذلك ، ويرجعُ حاصلها إلى أنَّ سماعَ غيره إذا ثبت في كتابه برضاه ؛ فيلزمه إعارته إيَّاه ، وقد كان لا يتبيَّن لي وجهه ، ثم وجهته بأنَّ ذلك بمنزلة شهادة له عنده ؛ فعليه أدائها بما حوته ، وإن كان فيه بذلُّ ماله كما يلزم محتملَ الشهادة أدائها ، وإن كان فيه بذلُّ نفسه بالسَّعي إلى مجلس الحكم [ لأدائها ] .

ووجه السَّراجُ البلقيني<sup>(٤)</sup> ذلك ؛ بأنه من المصالح العامة التي يُحتاجُ إليها ، مع حصولِ علقَةٍ بين المحتاج والمحتاج إليه ؛ يقتضي إلزامه بإسعافه في مقصده ، قال : وأصله إعارته الجدارِ لوضع جذوعِ الجار عليه ، وقد ثبتَ ذلك في

(١) « المحذث الفاصل » ص ٥٨٩ .

(٢) « الجامع في أخلاق الراوي » ( ١ / ٢٤١ ) ، وانظر : « الإلماع » ص ٢٢٢ . وما بين المعقوفتين منهما .

(٣) في « علوم الحديث » ص ٢٠٧ . وما بين المعقوفتين منه .

(٤) « محاسن الاصطلاح » ص ٣٢٥ .



٤٨٠ - وَلِيُسْرِعَ الْمُعَارُ ثُمَّ يَنْقُلُ سَمَاعَهُ مِنْ بَعْدِ عَرْضِ يَخْصُلُ

« الصحيحين » ، وقال بوجوب ذلك جمع من العلماء ، وهو أحد قولي الشافعي ، فإذا كان يُلْزَمُ الجارُّ بالعارية مع دوام الجذوع في الغالب ؛ فلأنَّ يُلْزَمَ صاحبُ الكتاب مع عدم دوام العارية أولى .

( و ) إذا أعاره الكتاب فـ ( لِيُسْرِعَ الْمُعَارُ ) أي : المُسْتَعِيرُ برده ، ولا يُعطى على المالك بكتابه إلا بقدر حاجته .

قال ابنُ شهاب : إِيَّاكَ وَغُلُولُ الْكُتُبِ ، قيل له : وما غلولها ؟ قال : حَبْسُهَا عن أصحابها . وقال أبو عليّ الفضيلُ بن عياض : ليس من فِعَالِ أَهْلِ الْوَرَعِ ، ولا من فِعَالِ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَأْخُذَ سَمَاعَ رَجُلٍ وَكُتَابَهُ فَيَحْسِبَهُ عَلَيْهِ ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ <sup>(١)</sup> .

( ثُمَّ ) إِذَا نَسَخَ الْكِتَابَ فَلَا ( يَنْقُلُ . سَمَاعَهُ ) إِلَى نَسْخَتِهِ إِلَّا ( مِنْ بَعْدِ عَرْضِ ) ومقابلة ( يَخْصُلُ ) ويرضى .

قال ابنُ الصَّلَاحِ <sup>(٢)</sup> : وَهَكَذَا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْقُلَ سَمَاعاً إِلَى شَيْءٍ مِنْ النِّسْخِ أَوْ يُنْبِتَهُ فِيهَا عِنْدَ السَّمَاعِ ابْتِدَاءً إِلَّا بَعْدَ الْمَقَابَلَةِ الْمَرْضِيَّةِ بِالسَّمْعِ ؛ كَيْلَا يَغْتَرَّ أَحَدٌ بِتِلْكَ [ النِّسْخَةِ غَيْرِ ] الْمَقَابَلَةِ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ مَعَ النِّقْلِ ، وَعِنْدَهُ كَوْنُ النِّسْخَةِ غَيْرَ مَقَابَلَةٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) أخرج هذه الأقوال الخطيب في « الجامع الراوي » ( ١ / ٢٤٢ ) ، والقاضي عياض في « الإلماع » ص ٢٢٤ .

(٢) « علوم الحديث » ص ٢٠٨ . وما بين المعقوفتين منه .

## صِفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ

- ٤٨١ - وَمَنْ رَوَى مِنْ كُتُبٍ وَقَدْ عَرِيَ حِفْظاً أَوْ السَّمَاعَ لَمَّا يَذْكُرُ  
 ٤٨٢ - أَوْ غَابَ أَصْلُ إِنْ يَكُ التَّغْيِيرُ يَنْدُرُ أَوْ أُمِّيٌّ أَوْ ضَرِيرٌ  
 ٤٨٣ - يَضْبِطُهُمَا مُعْتَمِدٌ مَشْهُورٌ فَكُلٌّ هَذَا جَوِّزَ الْجُمْهُورِ

## صِفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ

[ أدائها ] وما يتعلق بها ، وهو النوع التاسع والثلاثون .

وقد تقدّم بيانٌ كثيرٌ من ذلك في ضمن النوعين [ قبله ] وغيرهما كألفاظ الأداء ( وَمَنْ رَوَى ) حديثاً ( مِنْ كُتُبٍ ) مصنّفة فيه ( وَ ) الحال أنه ( قد عَرِيَ . حِفْظاً ) لذلك الحديث فضلاً عن كتاب ( أَوْ ) رَوَى منها ، والحال أنه ( السَّمَاعَ لَمَّا ) بتشديد الميم أخت « لم » الجازمة ( يَذْكُرُ ) أي : بأن وجدَ سماعه فيها ، ولكن غير ذاكِ سماعه لذلك الحديث .

( أَوْ ) رَوَى حديثاً وقد ( غَابَ أَصْلُ ) أي : كتابه عنه ( إِنْ يَكُ التَّغْيِيرِ ) والتبديل ( يَنْدُرُ ) بأن كان الغالبُ على الظنِّ من أمره سلامته من ذلك ، ولا سيّما إذا كان ممن لا يخفى عليه غالباً ( أَوْ ) رَوَى ( أُمِّيٌّ ) أي : جاهل بصير ( أَوْ ضَرِيرٌ ) أي : أعمى غير حافظٍ لما سمعه .

ولكن إن ( يَضْبِطُهُمَا ) أي : الأُمِّيَّ والضَّرِيرَ ( مُعْتَمِدٌ مَشْهُورٌ ) بأن استعاناً به في ضبط سماعهما ، وحفظ كتابيهما عن التغيير ، واحتاطا عند القراءة عليه ، بحيث يغلبُ على الظنِّ السلامة من التغيير ( فكل هذا ) الذي ذكرناه ( جَوِّزَ الْجُمْهُورِ ) وصوّبه جماعة من المحققين لتوسطه بين الإفراط والتفريط ، قالوا ما ملخصه : شدّد

٤٨٤ - وَمَنْ رَوَى مِنْ غَيْرِ أَصْلِهِ بِأَنْ يَسْمَعَ فِيهَا الشَّيْخَ أَوْ يُسْمِعَ لَنْ

قومٌ في الرواية فأفرطوا ، وتساهلَ فيها آخرون ففرطوا ، فمن مذاهب أهل التشديد مذهبٌ من قال : لا حجةَ إلا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره<sup>(١)</sup> .

ومنها مذهبٌ من أجازَ الاعتمادَ في الرواية [ على كتابه ] ، غير أنه لو أعار كتابه وأخرجَه من يده لم ير الروايةَ منه لغيبه عنه ، ومن مذاهب أهل التساهل ما تقدم ذكرُ وروده في وجوه التحمُّل .

ومنها مذهبٌ قوم من أنهم إذا سمعوا كتباً مصنفةً رَووها من غيرِ مقابلةِ بأصول ، فجعلهم الحاكم من المجروحين<sup>(٢)</sup> ، وممن نُسب إليه التساهلُ ابنُ لهيعة ، فإنه مع جلالته كان الرجلُ يأتيه بالكتاب فيقول : هذا من حديثك ، فيحدثُه به مقلداً له .

والصوابُ ما تقرَّرَ عن الجمهور من التوسط ؛ إذ خيرُ الأمور الوسطُ ، وما عَداه شَطَطٌ ، فإذا قام الراوي في التحمُّل والمقابلة بما تقدَّم من الشروط فيهما ؛ جازت الروايةُ من الكتاب ، وإن غاب عنه ، حيث كان الأغلبُ على الظنِّ من أمره سلامته من نحو التغيير ، ولا سيَّما إذا كان ممن لا يخفى عليه التغييرُ غالباً ، وذلك لأنَّ الاعتمادَ في باب الروايةِ على غالب الظنِّ ، فإذا حصل أجزاءه ، ولم يُشترَطْ مزيدُ عليه ، والله أعلم .

( وَمَنْ رَوَى ) أي : أراد الروايةَ من نسخة ( من غير أصله بأن ) لم يكن فيها سماعه ولا هي مقابلةٌ [ به ] ، و ( يَسْمَعُ فيها ) أي : النسخة ( الشيخ ) على الشيخ الأعلى ( أَوْ يَسْمَعُ ) على الشيخ الذي هو عليه في نسخة خلافها ، أو كتبت عن

(١) وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأبي بكر الصيدلاني . انظر : « علوم الحديث » ص ٢٠٨ ، و« تدريب الراوي » ( ٢ / ٤٧ ) .

(٢) « المدخل إلى الإكليل » ص ٦٥ .

٤٨٥ - يُجَوِّزُوهُ وَرَأَى أَيُّوبُ جَوَازَهُ وَفَصَّلَ الْخَطِيبُ

٤٨٦ - إِنْ اطمَأَنَّ أَنَّهَا الْمَسْمُوعُ فَإِنْ يُجِزُهُ يُبَيِّحُ الْمَجْمُوعُ

شيخه ، وسكنت نفسه إليها ( لن . يُجَوِّزُوهُ ) أي : لم يحكموا له بجواز الرواية من تلك النسخة . قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup> : قطع به الإمام أبو نصر بن الصَّبَّاحُ ، إذ لا يؤمن أن تكونَ فيها زوائد ليست في نسخة سماعه .

( ورأى ) الإمام ( أيوبُ ) بن تيممة السُّخْتِيَانِي ومحمد بن بكر البُرْسَانِي ( جَوَازَهُ ) ترخيصاً في الرواية ( وَفَصَّلَ ) الحافظُ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ( الخطيبُ ) البغدادي حيث قال<sup>(٢)</sup> : الذي يوجبُه النظرُ أنه متى عَرَفَ أنَّ هذه الأحاديثَ هي التي سَمِعَهَا من الشيخ جازَ له أن يرويها عنه .

( إِنْ اطمَأَنَّ ) قلبه ( أنها ) أي : تلك الأحاديث ، والأولى أنه بالتذكير ، هو ( الْمَسْمُوعُ ) له منه ، وسكنت نفسه إلى صحته والسلامة ، وإلا فلا . قال جمعٌ ؛ كالنَوَوِيِّ وابنِ الصَّلَاحِ<sup>(٣)</sup> : هذا إذا لم يكن له إجازةٌ عامَّةٌ عن شيخه لمروياته ، أو لهذا الكتاب ( فَإِنْ يُجِزُهُ ) أي : الشيخ التلميذ كذلك ( يُبَيِّحُ ) له ( الْمَجْمُوعُ ) أي : روايته مطلقاً ؛ إذ ليس فيه أكثر من رواية تلك الزيادات بالإجازة ، وله أن يقولَ « حَدَّثَنَا » و« أَخْبَرَنَا » من غير بيانٍ للإجازة ، والأمر في ذلك يقع مثله في التسامح ، وقد تقدَّم أنه لا غناء في كلِّ سماعٍ عن الإجازة ؛ ليقع ما يسقط في السَّماعِ على وجه السَّهْوِ وغيره من كلماتٍ أو أكثرٍ مروياً بالإجازة وإن لم يذكر لفظها ، فإن كان [ الذي ] في النسخة سماعُ [ شيخٍ ] شيخه مثلاً ؛ فينبغي له حينئذٍ في روايته منها أن يكونَ له إجازةٌ عامَّةٌ من شيخه ، ولشيخه مثلها وهكذا . قال ابن الصَّلَاحِ : وهذا تيسيرٌ حسنٌ ، هدايةٌ لله له ، وله الحمد ، والحاجة إليه ماسَّةٌ في زماننا جدًّا ، والله أعلم .

(١) « علوم الحديث » ص ٢١١ .

(٢) في « الكفاية » ص ٣٧٧ .

(٣) « علوم الحديث » ص ٢١١ ، و« التدريب » ( ٢ / ٥٢ ) .

- ٤٨٧ - مَنْ كُتِبَهُ خِلَافَ حِفْظِهِ يَجِدُ وَحِفْظُهُ مِنْهَا الْكِتَابَ يَعْتمِدُ  
 ٤٨٨ - كَذَا مِنْ الشَّيْخِ وَشَكَّ وَاعْتَمَدَ حِفْظاً إِذَا أُيْقِنَ وَالْجَمْعُ أَسَدٌ  
 ٤٨٩ - كَمَا إِذَا خَالَفَ ذُو حِفْظٍ وَفِي مَنْ يَرَوْ بِالْمَعْنَى خِلَافٌ قَدْ فُفِي

و ( مَنْ ) أي : الحافظ للحديث الذي ( كُتِبَ ) بإسكان التاء ( خلاف حفظه  
 يجد . وحفظه ) أي : والحال أنَّ حفظه ( منها ) أي : من تلك الكتب فـ ( الكتاب  
 يعتد ) ويرجع إلى ما فيه عند الرواية ؛ لأنه أضبط ، بخلاف الحفظ فإنه خَوَّان .

و ( كذا ) إذا كان حفظه ( من ) لسان ( الشيخ و ) الحال أنه قد ( شك ) في  
 ذلك ، أو من القراءة عليه ( واعتمد ) المحدث ( حفظاً ) أي : حفظه للحديث ( إذا  
 أيقن ) ولم يتشكك فيه ( والجمع ) بين الأمرين في رواية ( أسد ) أي : أقوى ، كأن  
 يقول : حِفْظِي كذا وفي كتابي كذا ، هكذا فعله الأئمة كشعبة وغيره .

( ك ) (أسدية الجمع فيـ) (ما إذا خالفـ) به شخص ( ذو حفظ ) و إتقان ،  
 فيقول : حِفْظِي كذا ، وقال فيه فلان أو قال فيه غيري كذا وكذا ونحو ذلك ، كما  
 فعله سفيان الثوري وغيره ، وتقدم أول المبحث أنه إذا وجد سماعه في كتابه  
 ولا يذكره ، جاز له روايته عند الجمهور .

قال في « التريب »<sup>(١)</sup> : وشرطه أن يكون [ السماع ] بخطه أو بخط مَنْ يثبُ  
 به ، والكتاب [ مصون ] يغلب على الظن سلامته من التغيير ، وتسكنُ إليه  
 [ نفسه ] ، فإن شكَّ لم يجز ، وعبر في غيره كالرافعي عن هذا الشرط<sup>(٢)</sup> بقوله :  
 محفوظاً عنده ، وفيه إشعارٌ بعدم الاكتفاء بظن سلامته من التغيير ، وتعقبه  
 البلقيني<sup>(٣)</sup> بأن المعتمد عند العلماء قديماً وحديثاً العمل بما يوجد من السماع

(١) انظر : « تدريب الراوي » ( ٢ / ٥٤ ) .

(٢) في « التدريب » : وعبر في « الروضة » و « المنهاج » كأصليهما عن الشرط ...

(٣) « محاسن الاصطلاح » ص ٣٣٠ .

٤٩٠ - فَالْأَكْثَرُونَ جَوَّزُوا لِلْعَارِفِ ثَلَاثَهَا يَجُوزُ بِالْمُرَادِفِ

والإجازة ، مكتوباً في الطباق التي يغلبُ على الظنِّ صَحَّتْهَا ، وإنْ لم يتذكَّر السَّماعُ ولا الإجازة ، ولم تكن الطبقة محفوظةً عنده .

قال المصنَّفُ : هذا هو الموافق لما هنا ، وقد مشى عليه صاحب « الحاوي الصغير » فقال : ويروى بخطُّ المحفوظ ، ولم تكن الطبقة محفوظةً عنده ، والله أعلم .

ثم بيَّن الكلامَ على رواية الحديث بالمعنى ، فقال :

( و ) ثبت واشتهر ( في . من يرو ) الحديث ( بالمعنى ) لا بلفظه الوارد ( خلاف ) بين العلماء ( قد قُفِيَ ) أي : تبع على أكثر من خمسة أقوال :

( فالأكثرون ) من السَّلَفِ والخَلَفِ الفقهاء وغيرهم منهم الأئمة الأربعة ( جَوَّزُوا ) ذلك ، وإن كان الأولى إيرادُ الحديث بلفظه دون التصريف فيه ( للعارِف ) ولو غير صحابي بمدلولات الألفاظ ومواقع الكلام ، أي : الأغراض والأحوال الداعية إلى إirاده على وفقها ومقتضاها .

وقد استدللَّ الشافعيُّ لذلك بحديث : « أنزلَ القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ فاقروا ما تيسَّرَ منه »<sup>(١)</sup> . قال : وإذا كان الله تعالى برأفته بخلقه أنزلَ كتابه على سبعةِ أحرفٍ ، علماً منه بأنَّ الحفظ قد يزلُّ ؛ لتحلَّ لهم قراءته ، وإن اختلفَ لفظُهم فيه ، ما لم يكن في اختلافهم إحالةٌ معنى ، كان ما سوى كتاب الله تعالى أولى أن يجوزَ فيه اختلافُ اللفظ ما لم يُحلَّ معناه .

وروى ابنُ مندَه والطبرانيُّ عن عبد الله بن سليمان بن أكيمة اللبَّيْ قال : « قلت : يا رسولَ الله إنِّي أسمعُ منك الحديثَ لا أستطيعُ أن أؤدِّيه كما أسمعُ منك ؛

(١) انظر : « الرسالة » ص ٢٧٢ . والحديث أخرجه البخاري ( ٢٤١٩ ) ، ومسلم ( ١٨٩٩ ) ،

من حديث عمر رضي الله عنه .

٤٩١ - وَقِيلَ: إِنَّ أَوْجَبَ عِلْمًا الْخَبَرُ وَقِيلَ: إِنَّ يَنْسَ وَقِيلَ: إِنَّ ذَكَرَ

يزيدُ [ حرفاً ] أو ينقصُ حرفاً ، فقال : إذا لم تُحلُّوا حراماً ولم تُحرِّموا حلالاً وأصبتمُ المعنى فلا بأس « فذكر ذلك للحسن فقال : لولا هذا ما حدثنا <sup>(١)</sup> .

واستدلَّ بعضُ الحفاظ عليه بالإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارِف به ، فإذا جاز الإبدالُ بلفظٍ أخرى ؛ فجوازُه باللغة العربية أولى ، وقيل : لا يجوزُ ذلك مطلقاً ، بل تجبُ الروايةُ بلفظ الحديث .

وهذا مذهبُ ابن سيرين ، وثعلب النحوي ، وأبي بكر الرازي من الحنفية ، وحكاه ابنُ السَّمعاني عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وأرضاهما ، وإليه مالُ عياضٍ إذ قال <sup>(٢)</sup> : ينبغي سدُّ بابِ الرواية بالمعنى ؛ لئلاَّ يتسلَّطَ مَنْ لا يحسنُ ممن يظنُّ أنه ممن يُحسنُ ، كما وقعَ للرواة كثيراً قديماً وحديثاً .

وأجيبَ بأنَّ الكلامَ فيمن يحسنُ وفي المعنى الظاهر لا فيما يختلف فيه ، على أنَّ الحافظ السخاوي قال <sup>(٣)</sup> : كاد الجوازُ أن يكون إجماعاً .

(و ثالثها ) أي : الأقوال ، وهو للخطيب البغدادي <sup>(٤)</sup> ( يجوز ) ذلك إذا كان ( بالمرادف ) بأن يُؤتى بلفظٍ بدلَ مرادفه مع بقاء التركيب ، وموقع الكلام دون ما سواه بأن لم يُؤتَ بلفظٍ مرادفٍ فيغيَّر الكلام ، فلا يجوز ؛ لأنه قد لا يوفى بالمقصود . وعبرة « التزمة » : وقيل : إنما يجوزُ في المفردات دون المركَّبات .

( وقيل ) يجوزُ ذلك ( إنَّ أَوْجَبَ عِلْماً ) أي : اعتقاد ( الْخَبَر ) لأنَّ المعوَّل على معناه ، ولا تجبُ مراعاةُ اللفظ ، وإنَّ أَوْجَبَ عملاً لم يَجْزُ ، وهذا القولُ حكاه ابنُ السَّمعاني عن بعض أصحابنا .

(١) ابن منده في « معرفة الصحابة » كما في « التدريب » ( ٢ / ٥٦ ) ، والطبراني في « الكبير »

( ٦٤٩١ ) ، وانظر : « الإصابة » ( ٣ / ١٦٦ ) .

(٢) في « الإلماع » ص ١٨٦ .

(٣) « فتح المغيث » ( ٢ / ٢٤١ ) .

(٤) انظر : « الكفاية » ص ٣٠٠ .

٤٩٢ - وَقِيلَ : فِي الْمَوْقُوفِ وَامْتَنَعُ لَدَيْ مُصَنَّفٍ وَمَا بِهِ تُعْبَدَا

( وقيل ) أي : وقال الماوردي من كبار أصحابنا ( إِنْ يَنْسَ ) لفظ الخبر ، بأن كان يحفظه فنسي لفظه ، وبقي معناه مرتسماً في ذهنه جاز أن يرويه بالمعنى ؛ لأنه تحمّل اللفظ والمعنى معاً ، وقد عجز عن أداء أحدهما ، فيلزمه أداء الآخر لمصلحة تحصيل الحكم ، وإن لم ينسّه لم يجز أن يورده بغيره .

قال بعض المحققين<sup>(١)</sup> : هذا القول هو الأولي عندي حتى من الأول ؛ لأن المرء ولو كان في غاية من الفصاحة والبلاغة لا ينهض إلى التعبير عن ألفاظ من أوتي جوامع الكلام بما يؤدّي معانيها أجمع ، بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل لا يتصور أن يكون مساوياً لهذا في الجلاء والخفاء ، لاسيما وهو مفوت للتبرك بألفاظ صاحب الشريعة ، وفتح أبواب الشك والشبهة في موارد السنة .

( وقيل ) عكس هذا القول ، وهو الجواز ( إِنْ ذَكَرَ ) اللفظ ، وعدمه إن نسّيه ، وعبارة « الثّرة »<sup>(٢)</sup> : وقيل : إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكّن من التصرف فيه .

( وقيل ) يجوز ( في الموقوف ) على الصحابي لا في المرفوع إليه ﷺ ، حكاها ابن الصّلاح عن بعضهم<sup>(٣)</sup> ، ورؤي أيضاً عن مالك والخليل بن أحمد<sup>(٤)</sup> ، واستدل له بحديث : « رُبَّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ »<sup>(٥)</sup> فإذا رواه بالمعنى فقد أزال عن موضعه معرفة ما فيه .

وقيل : إنما يجوز ذلك للصحابة دون غيرهم ، وبه جزم أبو بكر بن

(١) انظر : « فتح المغيث » ( ٢ / ٢٤٤ ) .

(٢) نزهة النظر ص ٩٧ .

(٣) « علوم الحديث » ص ٢١٤ .

(٤) انظر : « فتح المغيث » ( ٢ / ٢٥٢ ) ، و « الكفاية » ص ٢٨٨ .

(٥) أخرجه البخاري ( ١٧٤١ ) ، ومسلم ( ٤٣٨٦ ) ، من حديث أبي بكره رضي الله عنه .



العربي<sup>(١)</sup> . قال : لأنَّ لو جَوَزناه لكلِّ أحدٍ لما كُنَّا على ثقةٍ من الأخذ بالحديث ،  
والصحابَةُ اجتمعَ فيهم أمران : الفصاحةُ والبلاغةُ جِبِلَّةٌ ، ومشاهدَةُ أحوالِ النبي ﷺ  
وأفعاله ، فأفادَتْهم المشاهدَةُ عقلَ المعنى جملةً ، واستيفاءَ المقصدِ كُلَّهُ .

( و ) الخلافُ المتقدم كُلُّهُ فيما يتعلَّقُ بالجوازِ وعدمِهِ ، ولا شكَّ أنَّ الأولى  
إيرادُ الحديثِ بألفاظه دون التصرُّفِ فيه ، كما أُشِرْتُ إليه أوَّلَ المبحثِ ، وفي غير  
الذي في الكتبِ المصنَّفةِ كما قال ( امنَّه ) أي : ما ذكر من الروايةِ بالمعنى قطعاً  
( لدى ) كتاب ( مُصنَّف ) فليس لأحدٍ أن يغيِّرَ لفظَ شيءٍ منه ، ويثبتَ بدلَه فيه لفظاً  
آخر بمعناه ، فإنَّ الروايةَ بالمعنى رخصَ فيها من رخصَ لما كان عليهم في ضبط  
الألفاظ من الحرجِ والنصبِ ، وذلك غيرُ موجودٍ فيما اشتملت عليه بطونُ الأوراقِ  
والكتبِ ، ولأنَّه إن ملكَ تغييرَ اللفظِ فليس يملكُ تغييرَ تصنيفِ غيره .

( و ) امنَّه أيضاً في ( ما ) أي : الحديث الذي ( به ) أي : لفظه ( تُحَدِّدُ )  
بالبناء للمفعول ؛ كالأذان والتشهُد والتكبير والتسليم وجميع الأذكار والأدعية  
النبويَّة ، وكذا ما هو من جوامع الكلم نحو : « الخَراجُ بالضَّمان »<sup>(٢)</sup> ، و « العَجَماءُ  
جُبَّار »<sup>(٣)</sup> ، و « لا ضَرَرَ ولا ضِرار »<sup>(٤)</sup> . « مِن حُسْنِ إسلامِ المرءِ تركُهُ  
ما لا يَعْنِيه »<sup>(٥)</sup> فلا يجوزُ تغييرُ ألفاظها ، قيل : إجماعاً .

(١) انظر : « أحكام القرآن » ( ١ / ١٠ ) .

(٢) أخرجه أبو داود ( ٣٥٠٨ ) ، والترمذي ( ١٢٨٥ ) ، والنسائي ( ٤٤٩٠ ) ، وابن ماجه  
( ٢٢٤٣ ) ، وأحمد ( ٤٩ / ٦ ) من حديث عائشة رضي الله عنها ، وهو حسن .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٤٩٩ ) ، ومسلم ( ٤٤٦٦ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) أخرجه ابن ماجه ( ٢٣٤١ ) ، وأحمد ( ٣١٣ / ١ ) ، من حديث ابن عباس رضي الله  
عنهما ، وهو حسن .

(٥) أخرجه الترمذي ( ٢٣١٧ ) ، وابن ماجه ( ٣٩٧٦ ) ، وابن حبان ( ٢٢٩ ) ، من حديث  
أبي هريرة رضي الله عنه ، وهو صحيح .

٤٩٣ - وَقُلْ أَخِيرًا: «أَوْ كَمَا قَالَ» وَمَا أَشْبَهَهُ كَالشَّكِّ فِيمَا أُبْهِمَا

(وقل) أيها الراوي للحديث بالمعنى (أخيراً) أي : عقب الحديث (أو كما قال) (ﷺ) في المرفوع ، أو كما قال رضي الله تعالى عنه في الموقوف (وما . أشبهه) كنحوه وشبهه وغيرهما من الألفاظ ، فقد كان كثير من الصحابة وغيرهم من السلف يفعلون ذلك ، مع أنهم أعلم الناس بمعاني الكلام حذراً من الزلل ؛ لمعرفتهم بما في الرواية بالمعنى من الخطر .

فعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا حدث عن رسول الله ﷺ ففرغ قال : «أو كما قال رسول الله ﷺ» ، رواه ابن ماجه وغيره<sup>(١)</sup> . وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال يوماً : «قال رسول الله ﷺ» فاغرؤرت عيناه وانتفخت أوداجه ، ثم قال : «أو مثله أو نحوه أو شبيه به»<sup>(٢)</sup> . وعن أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه : أنه كان إذا حدث عن رسول الله ﷺ قال : «أو نحوه أو شبيهه»<sup>(٣)</sup> .

(ك) - بما أنك تقول ذلك عند (الشك) والتردد (فيما أبهما) من الحديث ، فإذا انتهت عليك لفظة فإنه يحسن أن تقول بعدها على الشك : «أو كما قال» مثلاً . قال ابن الصلاح<sup>(٤)</sup> : وهو الصواب في مثله ؛ لأن قوله : «أو كما قال» يتضمن إجازة من الراوي وإذناً في رواية صوابها عنه إذا بان ، ثم لا يشترط إفراد ذلك بالإجازة لما بيناه ، والله أعلم .

ثم بين الخلاف في اختصار الحديث فقال :

- (١) ابن ماجه (٢٤) ، وأحمد (٣ / ٢٠٥) .
- (٢) أخرجه ابن ماجه (٢٣) ، وأحمد (١ / ٤٥٢) .
- (٣) أخرجه الدارمي (٢٦٨) ، والخطيب في «الكفاية» ص ٣١٠ .
- (٤) في «علوم الحديث» ص ٢١٥ .

٤٩٤ - وَجَائِزٌ حَذْفُكَ بَعْضَ الْخَبَرِ      إِنْ لَمْ يُخْلَ الْبَاقِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

٤٩٥ - وَامْنَعْ لِيْذِي تَهْمَةً فَإِنْ فَعَلَ      فَلَا يُكْمَلُ خَوْفٌ وَصَفٍ بِخَلَلٍ

( وجائزٌ حذفك ) أيها المحدث حيث كنت عارفاً به ( بعضُ الخبر ) بأن تروي بعضَ الحديث الواحد دون بعض ، لكن محله ( إن لم يخل ) ذلك بـ ( الباق ) بأن كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق بما رواه ، بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله [ بتركه ] ، وهذا ( عند الأكثر ) من المحدثين وغيرهم ، وعليه يجوز ، سواء جَوَزْنَا الرواية بالمعنى أم لا ، وسواء رواه قبلُ تاماً أم لا ؛ لأن ذلك بمنزلة خبرين منفصلين . وقد روى البيهقي عن ابن المبارك أنه قال : علمنا سفيان اختصار الحديث .

وقيل : لا يجوزُ مطلقاً بناءً على منع الرواية بالمعنى . وقيل : لا يجوزُ إن قلنا بجواز الرواية بالمعنى ، إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبله ، وإن رواه هو مرة أخرى أو غيره بالتمام جاز . وقيل : يجوزُ مطلقاً ، لكن إذا لم يكن المحذوف متعلقاً بالمأني به تعلقاً يخلُ حذفه بالمعنى ؛ كاستثناء والغاية والشرط ، فقد حكي الاتفاقُ على المنع حيثئذٍ .

( و ) ما تقرّر إن ارتفعت منزلته عن التهمة فـ ( اِمْنَعْ ) حذف بعض الخبر ( لذي تهمة ) في نقله أولاً تماماً ونقله ناقصاً ثانياً وعكسه ( فإن فعل ) أي : المتهم بذلك ( فلا يكمل ) ولا ينقص ( خَوْف ) وقوع ( وَصَفٍ ) عليه ( بخَلَلٍ ) في روايته ، فقد ذكر الخطيب<sup>(١)</sup> أنَّ مَنْ رَوَى حديثاً على التمام ، وخاف إن رواه مرة أخرى على النقصان أنَّ يَتَّهَمَ بأنه زاد في الأولى ما لم يكن سمعه ، أو نسي في الثانية باقي الحديث لقلّة ضبطه وكثرة غلطه ، فواجبٌ عليه أن ينفي هذه التهمة عن نفسه ، وذكر سُلَيْم الرازي أنَّ مَنْ رَوَى بعضَ الخبر ، ثم أراد أن ينقل تمامه ، وكان ممن يَتَّهَمُ بأنه زاد في حديثه ؛ كان ذلك عذراً له في ترك الزيادة وكتمانها .

(١) الكفاية ، ص ١٩٣ .

٥٩٦ - والخُلفُ فِي التَّقْطِيعِ فِي التَّصْنِيفِ يَجْرِي وَأَوَّلَى مِنْهُ بِالتَّخْفِيفِ

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : من كان هذا حاله فليس له من الابتداء أن يروي الحديثَ غيرَ تامٍّ إذا كان قد تعيَّن عليه أداءُ تمامه ؛ لأنه إذا رواه أولاً ناقصاً أخرجَ باقيه عن حيِّز الاحتجاج به ، ودارَ بين أن لا يرويه أصلاً فيضيِّعه رأساً ، وبين أن يرويه متَّهماً [ فيه ] فيضيِّع ثمرته لسقوط الحجَّة فيه ، والعلم عند الله تعالى .

( والخُلف ) أي : الخلاف الذي ذكرناه آنفاً في اختصار الحديث ( في التقطيع ) أي : تقطيع المصنف متنَ الحديث الواحدِ وتفريقه ( في ) أبواب ( التصنيف ) بحسبِ الاحتجاج به في المسائل ، كلُّ مسألةٍ على حدة ، وخبر قوله : « والخلف » ؛ قوله : ( يَجْرِي ) وبه يتعلَّق الظرفُ الأول ، فهو جائز عند الأكثر ( وأوَّلَى منه ) أي : من جواز الاختصار السابق ( بالتخفيف ) والتجوز .

قال ابنُ الصَّلَاح : ولا يخلو من كراهة . [ وعن ] الإمام أحمد : ينبغي أن لا يفعلَ . قال النووي : وما أظنه يوافقُ عليه ، أي : فقد فعله الأئمة ؛ مالكٌ والبخاريُّ وأبو داود والنسائيُّ وغيرُهم .

هذا ، قال السَّراج البلقيني<sup>(٢)</sup> : يجوزُ حذفُ زيادةٍ مشكوكٍ فيها بلا خلاف ، وكان مالكٌ يفعلُه كثيراً تورُّعاً ، بل كان يقطعُ إسنَادَ الحديث إذا شكَّ في وصله . قال : ومحلُّ ذلك زيادةٌ لا تعلِّقُ للمذكور بها ، فإن تعلَّقَ ذَكَرَها مع الشكِّ ؛ كحديث : « العَرَايا في خمسة أوسقٍ أو دونَ خمسة أوسقٍ »<sup>(٣)</sup> .

وأفاد المصنفُ أنه يجوزُ في كتابة الأطراف الاكتفاء ببعض الحديث مطلقاً ، وإن لم يُفدْ ، والله أعلم .

(١) « علوم الحديث » ص ٢١٦ .

(٢) في « محاسن الاصطلاح » ص ٣٣٧ .

(٣) أخرجه البخاري ( ٢١٩٠ ) ، ومسلم ( ٣٨٩٢ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

٥٩٧ - واحْذَرْ مِنَ اللَّحْنِ أَوْ التَّضْحِيفِ خَوْفًا مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّخْرِيفِ

٥٩٨ - فَالْتَّخَوُ وَاللُّغَاتُ حَقٌّ مَنْ طَلَبَ وَخُذْ مِنَ الْأَفْوَاهِ لَا مِنَ الْكُتُبِ

( واحذر ) أيها المحدث ( من ) الوقوع في ( اللحن أو التضحيف ) في قراءة الحديث ( خوفاً من التبديل ) لكلامه ﷺ ( والتخريف ) فيه ، فقد أسند ابن الصلاح<sup>(١)</sup> عن الأصمعي أنه يقول : إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةٍ قَوْلُهُ ﷺ : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »<sup>(٢)</sup> لَأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ ، فَهَمَّا رَوَيْتَ عَنْهُ وَلَحَنْتَ فِيهِ كَذَبْتَ عَلَيْهِ .

وقرأ سيويه عند حماد بن سلمة حديث : رجل رُعِفَ بضم العين ، فانتهره وقال : أخطأت ، إنما هو رُعِفَ بفتح العين ، فشكاه إلى الخليل بن أحمد ، فقال : صدق ، أتلقى هذا الكلام من أبي أسامة<sup>(٣)</sup> ، فتعلم سيويه النحو ، ولازمه ، فكان له منه ما كان .

( فاللحن واللغات ) العربية ( حق من طلب ) علم الحديث وغيره أيضاً ، فعليه أن يتعلم من ذلك ما يتخلص به من شين اللحن والتخريف ومعرّتهما ، أسند المصنف عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال : مرَّ عمرُ رضي الله تعالى عنه بقوم قد رموا رشقاً فأخطؤوا فقال : ما أسوأَ رميكم ، قالوا : نحن متعلمين ، قال : لحنكم أشدَّ عليّ من سوءِ رميكم ، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « رَحِمَ اللهُ امرأً أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ » وهو في « مسند الشهاب »<sup>(٤)</sup> .

(١) « علوم الحديث » ص ٢١٧ .

(٢) أخرجه البخاري ( ١١٠ ) ، ومسلم ( ٤ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) كذا ، وعبارة « التدريب » : أتلقى بهذا الكلام أبا أسامة ، وفي « الجامع » للخطيب ( ٢ / ٢٧ ) : أتلقى بهذا الكلام أبا سلمة . وهذه هي كنية حماد بن سلمة .

(٤) « مسند الشهاب » ( ٥٨٠ ) ، وأخرجه الخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي » ( ٢ / ٢٤ ) .

٥٩٩ - فِي خَطِّهِ وَلَحْنٍ أَصْلٍ يُرْوَى عَلَى الصَّوَابِ مُغْرَباً فِي الْأَقْوَى

وعن أبي جعفر أنه قال : من فقه الرجل عرفائه اللَّحْنَ . وقال شعبة : مَنْ طَلَبَ الحديثَ ولم يُبَصِّرِ العربيةَ كمثل رجلٍ عليه بُزْنُسٌ وليس له رأس . وقال حمَّاد بن سلمة : مَثَلُ الذي يطلبُ الحديثَ ولا يعرفُ النحوَ مَثَلُ الحمارِ عليه مخلاةٌ ولا شعيرٌ فيها .

( و ) إذا أردتَ أيُّها الطالبُ السلامةَ من التصحيفِ فـ ( خُذْ ) الحديثَ ( مِنْ ) الأفواهِ ( أي : أفواه أهلِ المعرفة والتحقيق والضبطِ عنه ) ( لا ) تأخذه ( مِنْ ) بطون ( الكتب ) لأن من أخذه وتعلَّمه منها كان من شأنه التحريف ، ولم يُفْلِتْ من التبديل والتصحيفِ .

وقد نُقِلَ الإجماعُ على فضلِ التَّعَلُّمِ من أفواه المشايخِ عليه من الكتب ، إذ يوجدُ في الكتابِ أشياءٌ تصدُّ عن العلم ، وهي معدومة عند المعلم ؛ كالتصحيفِ العارض من اشتباه الحروف ، مع عدم اللفظ ، وقلة الخبرة بالإعراب ، وكتابة ما لا يُقرأ ، وقراءة ما لا يُكتب وغير ذلك ، ومن ثَمَّ قال العلماءُ : لا تأخذ العلمَ من صُحُفِي ولا من مُصَحَّفِي ، يعني : لا تقرأ القرآنَ على من قرأ من المصحفِ ، ولا الحديثَ وغيره على من أخذَ ذلك من الصُّحُفِ ، وإذا كان روايته .

( في خطأ ) من أصله ( وَلَحْنٍ أَصْلٍ ) فـ ( يُرْوَى ) كلٌّ منهما ، أي : يرويه من أول الأمر ( على ) الوجه ( الصَّوَابِ ) حال كونه ( مُغْرَباً ) أي : مبيّناً له ( في ) القول ( الأقوى ) الذي عليه الجمهورُ : منهم الأوزاعيُّ ، وابنُ المبارك ، والشعبيُّ ، والقاسمُ بنُ محمد ، وعطاء ، وهَمَّام ، والنضرُ بنُ شميل .

قال ابنُ الصَّلاح<sup>(١)</sup> : والقولُ به في اللحن لا يختلفُ به المعنى وأمثاله لازمٌ على مذهب تجويز رواية الحديث بالمعنى ، وقد سبق أنه قول الأكثرين .

(١) في « علوم الحديث » ص ٢١٨ .

٥٠٠ - ثَالِثُهَا : تَرَكُ كُلِيْهَمَا وَلَا تَمَحُ مِنْ الْأَصْلِ عَلَى مَا انْتَحَلَا

٥٠١ - بَلْ أَبَقَهُ مُضَبِّباً وَبَيَّنْ صَوَابَهُ فِي هَامِشٍ ثُمَّ إِنْ

وقيل : يرويه على الخطأ كما سمعه ، وبه قال ابن سيرين وابن سحبرة وأبو معمر<sup>(١)</sup> وأبو عبيد . قال ابن الصلاح : هذا غلو في مذهب اتباع اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى .

و ( ثالثها ) أي : الأقوال ( ترك كليهما ) أي : الخطأ والصواب ، حكاه ابن دقيق العيد<sup>(٢)</sup> عن شيخه العز بن عبد السلام ، أما الصواب فلأنه لم يسمع كذلك ، وأما الخطأ فلأن النبي ﷺ لم يقله كذلك .

هذا كله في الرواية بالقراءة ، وأما الإصلاح في الكتاب فبيته بقوله : ( ولا تمح ) أيها المحدث وغيره أيضاً ( من الأصل ) أي : النسخة إذا وقع الخطأ واللحن فيها ( على ما ) أي : القول الذي ( انتحلا ) بالخاء المعجمة ، أي : صفى واختير . قال في « القاموس » : نخله وتنخله وانتخله : صفاه واختاره . وقيل : يجوز تغييره أيضاً ، وهو غلط كما أفهمه صنيع ابن الصلاح والنوي وغيرهما ، وعبارة ألفية العراقي : وصوبوا الإبقاء . . . إلخ .

( بل أبقه ) أي : الخطأ واللحن في الأصل ، وقرّزه فيه على ما هو عليه حال كونك ( مضبباً ) عليه ( وبين . صوابه ) خارجاً ( في هامش ) أي : حاشية ذلك الأصل كما تقدم .

قال ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> : فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة . قال : وكثيراً

(١) كذا في « التدريب » ( ٢ / ٦٩ ) ، وفي « علوم الحديث » : أبو معمر هو نفسه ابن سحبرة ، ولعل الواو زيادة من النسخ ، أو وهم من السيوطي ، فتبعه الترمذي على ذلك .

(٢) في « الاقتراح » ص ٢٩٤ .

(٣) « علوم الحديث » ص ٢١٩ . وما بين المعقوفتين منه .

٥٠٢ - تَقْرَأُهُ قَدَّمَ مُضْلِحًا فِي الْأُولَى وَالْأَخْذُ مِنْ مَثْنٍ سِوَاهُ أُولَى

٥٠٣ - وَإِنْ يَكُ السَّاقِطُ لَا يُغَيَّرُ كَابْنٍ وَحَرْفٍ زِدْ وَلَا تُعَسِّرُ

ما نرى ما يتوهمه [ كثير ] من أهل العلم خطأ - وربما غيروه - صواباً ذا وجه صحيح ، وإن خفي واستغرب ، لا سيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية ، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها . وقد قال الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه : لا يحيط باللغة إلا نبي .

( ثُمَّ إِنَّ . تَقْرَأُهُ ) أي : الأصل فـ ( قَدَّمَ ) في القراءة صواباً ( مُضْلِحًا ) بفتح اللام ، اسم مفعول ، وهو الذي في الهامش ( في الأولى ) والأحسن ، ثم اذكر ما وقع في الأصل ، كأن تقول : وقع في روايتي أو عند شيخنا أو من طريق فلان كذا ، ولك أن تقرأ ما في الأصل أولاً كما وقع ، ثم تذكر وجه صوابه من جهة العربية أو الرواية ، وإنما كان الأول أولى لثلاث تنقولات على رسول الله ﷺ ما لم يقل .

( وَالْأَخْذُ ) في الإصلاح ( مِنْ مَثْنٍ ) آخر ( سِوَاهُ ) أي : سوى أصله ؛ بأن يعتمد في ذلك على ما جاء في رواية أخرى أو حديث ( أُولَى ) لأن ذكره آمن من أن يتقوله على رسول الله ﷺ ما لم يقل .

( وَإِنْ يَكُ السَّاقِطُ ) من الأصل ( لَا يُغَيَّرُ ) معناه ( كـ ) لفظه ( ابْنٍ وَحَرْفٍ ) لا يختلف المعنى به ، فالأمر فيه على ما سبق ، كذا في ابن الصلاح ، وتبعه النووي في « التريب » .

وقال العراقي<sup>(١)</sup> : لا بأس بالحقاقه في الأصل من غير تنبيه على سقوطه ، وتبعه المصنف فقال : ( زِدْ ) أيها المحدث ذلك في الأصل ( وَ ) أنت ( لَا تُعَسِّرُ ) ولا تضيق فيه .

فقد سأل أبو داود السجستاني شيخه أبا عبد الله أحمد بن حنبل فقال : وجدتُ



٥٠٤ - كَذَاكَ مَا غَايَرَ حَيْثُ يُعْلَمُ إِتْيَانُهُ مِمَّنْ عَلَا وَأَلْزَمُوا

٥٠٥ - «يَعْنِي» وَمَا يَذْرُسُ فِي الْكِتَابِ مِنْ غَيْرِهِ يُلْحَقُ فِي الصَّوَابِ

في كتابي «حجاج عن جريح» : أيجوز لي أن أصلحه «ابن جريح» ؟ قال : أرجو أن يكون هذا لا بأس به<sup>(١)</sup> . وقيل للإمام مالك : رأيت حديث النبي ﷺ يُرَادُ فيه الواو والألف ، والمعنى واحد ؟ فقال : أرجو أن يكون خفيفاً<sup>(٢)</sup> .

و( كذلك ) الحكم في ( ما غَايَرَ ) أي : الساقط الذي غَايَرَ معنى ما في الأصل ( حيث يُعلم ) بالبناء للمفعول ( إتيانه مِمَّنْ عَلَا ) بأن عَلِمَ أَنَّ بعض الرواة له أسقطه وحده ، وأنَّ مَنْ فوقه من الرواة أتى به ، فله أيضاً أن يُلْحَقَه في نفس الكتاب ( و ) لكن ( الزَّمُوا ) أهل الحديث حينئذ أن يأتي بكلمة ( يعني ) قبله ، كما فعل الخطيب البغدادي ، إذ روى عن أبي عمر ابن مهدي ، عن المحاملي بإسناده ، عن عروة ، عن عمرة بنت عبد الرحمن - يعني : عن عائشة - أنها قالت : « كان رسول الله ﷺ يدينني إليَّ رأسه فأرجله »<sup>(٣)</sup> .

قال الخطيب : كان في أصل ابن مهدي : عن عمرة أنها قالت : « كان رسول الله ﷺ يدينني إليَّ رأسه » فألحقنا فيه ذكر عائشة ؛ إذ لم يكن منه بُدٌّ ، وعلمنا أنَّ المحاملي كذلك رواه ، وإنما سقط من كتاب شيخنا أبي عمر ، وقلنا فيه : يعني عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، لأجل أنَّ ابن مهدي لم يَقُلْ لنا ذلك ، وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثله ، ثم ذكر بإسناده عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه قال : سمعتُ وكيعاً يقول : إنا لنستعين في الحديث بـ « يعني »<sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه الخطيب في « الكفاية » ص ٢٥١ .

(٢) أخرجه الخطيب في « الكفاية » ص ٢٥٠ .

(٣) الخطيب في « الكفاية » ص ٢٥٢ ، والحديث أخرجه أيضاً البخاري ( ٢٠٢٩ ) ، ومسلم ( ٦٨٤ ) من طريق الزهري عن عروة به .

(٤) انظر : « علوم الحديث » ص ٢٢٢ .

- ٥٠٦ - كَمَا إِذَا يَشْكُ وَاسْتَنْبَتَ مِنْ مُعْتَمَدٍ وَفِيهِمَا نَذْبًا أَبْنِ  
٥٠٧ - وَمَنْ عَلَيْهِ كَلِمَاتٌ تُشْكِلُ يَرْوِي عَلَى مَا أَوْصَحُوا إِذْ يَسْأَلُ

( و ) كذلك ( ما يُدْرَس ) بالبناء للمفعول ( في الكتاب ) من بعض الإسناد أو المتن بتقطع أو بلكل ، أو بأكل أَرْضَةٍ ونحو ذلك ، فإنه ( من غيره يُلْحَقُ ) جوازاً ، ويستدرك ( في ) القول ( الصواب ) إذا عرف صحته ، وسكنت نفسه إلى أن ذلك هو الساقط من كتابه ، وهذا ما قاله أهل التحقيق ، وممن فعله : نعيم بن حماد كما رواه عنه ابن معين ، ومنع ذلك بعضهم ، وإن كان معروفاً محفوظاً ، وهو منقول عن أبي محمد بن ماسي<sup>(١)</sup> .

( كما إذا ) كان الحافظ ( يَشْكُ ) في بعض محفوظاته ( واستَنْبَتَ مِنْ ) حفظه ثقة ( مُعْتَمَدٌ ) فيه أو من كتابه ، كما روي عن الإمام أحمد وأبي عوانة وغيرهما ( وفيهما ) أي : الصورتين ( نَذْبًا أَبْنِ ) أي : ظهر ذلك عند الرواية ، كما فعل يزيد ابن هارون وغيره .

ففي « مسند أحمد » حدثنا يزيد بن هارون ، أنا عاصم بالكوفة فلم أكتبه ، فسمعتُ شعباً يحدث به فعرفته به ، عن عاصم ، عن عبد الله بن سرجس ، أن رسول الله ﷺ كان إذا سافر قال : « اللَّهُمَّ [ إِنِّي ] أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ »<sup>(٢)</sup> . وفي غير « المسند » عن يزيد ، أنا عاصم ، وثبتني فيه شعباً .

فإن بين أصل الثبوت دون من ثبته فلا بأس ، فقد فعله أبو داود في « سننه »<sup>(٣)</sup> عقب حديث الحكم بن حزن ، فقال : ثبتني في شيء منه بعض أصحابنا .

( وَمَنْ ) أي : الراوي الذي ( عليه كلمات ) في أصل كتابه ( تُشْكِلُ ) كأن كان

(١) نقله عنه الخطيب في « الكفاية » ص ٢٥٤ .

(٢) أحمد في « مسنده » ( ٨٢ / ٥ ) .

(٣) أبو داود ( ١٠٩٦ ) .

- ٥٠٨ - وَمَنْ رَوَى مَثْنًا عَنْ أَشْيَاخٍ وَقَدْ تَوَافَقَا مَعْنَى وَلَفْظٌ مَا اتَّحَدَ  
 ٥٠٩ - مُقْتَصِرًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يُبَيِّنْ اخْتِصَاصَهُ فَلَمْ يَلَمْ  
 ٥١٠ - وَقَالَ: «قَدْ تَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ» أَوْ «وَاتَّحَدَ الْمَعْنَى» عَلَى خُلْفٍ حَكَّوْا

في كتابه كلمة من غريب العربية غير مضبوطة جاز له أن يسأل عنها أهل العلم ،  
 وبعده ( يروي )ها ( على ما أوضحوها ) له ( إذ يسأل ) فقد روي مثل ذلك عن  
 الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهما ، وروى الخطيب<sup>(١)</sup> عن عقان بن سلمة<sup>(٢)</sup>  
 أنه كان يجيء إلى الأخفش وأصحاب النحو يعرض عليهم نحو الحديث يُعْرِبُهُ .

( وَمَنْ رَوَى مَثْنًا ) أي : حديثاً ( عن ) شيخين له ، أو ( أشياخ ) ثلاثة فأكثر  
 ( وقد . تَوَافَقَا مَعْنَى ) أي : في معنى المتن ( و ) لكن ( لفظ ما ) نافية ( اتحد ) بأن  
 كان بين روايتهما تفاوت في اللفظ ، والمعنى واحد حال كونه ( مُقْتَصِرًا ) في رواية  
 ذلك ( بلفظ ) راوٍ ( واحد ) منهما بأن يجمع بينهما في الإسناد ، ثم يسوق الحديث  
 على لفظ أحدهما ، كأن يقول : أنا فلان وفلان ، واللفظ لفلان ، أو هذا لفظ  
 فلان .

( و ) كذا لو ( لم . يبين اختصاصه ) أي : اللفظ بأحدهما ( ف ) إنه ( لم  
 يلم ) في صنيعه ذلك ؛ لأنه جائز ، وواقع من المحدثين .

أ ( و ) لم يخص أحدهما بنسبة اللفظ إليه ، بل أتى ببعض لفظ هذا أو ببعض  
 لفظ الآخر ، ( فقال )<sup>(٣)</sup> أنا فلان وفلان ، ( وقد تَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ أَوْ ) أخبرنا فلان  
 وفلان ( وَاِتَّحَدَ الْمَعْنَى ) أي : معنى خبرهما ، أو والمعنى واحد قالوا : حدَّثنا  
 فلان . . . إلخ ، جاز أيضاً ( على خُلف ) أي : خلاف ( حَكَّوْا ) في جواز الرواية  
 بالمعنى ، وله أن يخص فعل القول من له [ اللفظ ] ، وأن يأتي به لهما - فيقول بعد

(١) في « الكفاية » ص ٢٥٥ .

(٢) كذا ، وفي بعض نسخ « التدريب » ، وفي « الكفاية » : مسلم بدل سلمة .

(٣) في ( ش ) : أو قال .

٥١١ - وَإِنْ يَكُنْ لِلْفِظَةِ يُبَيِّنُ مَعَ «قَالَ» أَوْ «قَالَ» فَذَلِكَ أَحْسَنُ

٥١٢ - وَإِنْ رَوَى عَنْهُمْ كِتَاباً قَوْلًا بِأَضَلِّ وَاحِدٍ يُبَيِّنُ اخْتِمَالاً

ما تقدم - : قال أو قال : أنا فلانٌ ونحوه من العبارات ، فإن لم يقل وتقارباً ولا شبهة ؛ فلا بأس به أيضاً على جواز الرواية بالمعنى .

( وإن يكن ) أي : الراوي ( للفظه ) أي : أحد الشيخين ( يُبَيِّنُ ) أي : يصرّح به ( مع ) قوله ( قال ) بالإنفراد ( أو ) مع ( قال ) بالتثنية أو قالوا بالجمع ( فذاك أحسن ) مما تقدم ، وقد استُحسن مثلُ تعبير مسلم<sup>(١)</sup> : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي خَالِدٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ الْأَعْمَشِ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ ، فَأَعَادَهُ ثَانِيًا ذَكَرَ أَحَدَهُمَا خَاصَّةً إِشْعَارًا بِأَنَّ اللَّفْظَ الْمَذْكُورَ لِأَبِي بَكْرٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَعَادَهُ لِبَيَانِ التَّصْرِيحِ بِالتَّحْدِيثِ ، وَأَنَّ الْأَشْجَعَ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ .

قال ابن الصّلاح<sup>(٢)</sup> : وقولُ أبي داود : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَأَبُو تَوْبَةَ الْمَعْنَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ . . . إلخ ، مع أشباه لهذا في كتابه يحتملُ أن يكون من قبيل الأول ، فيكون اللفظُ لمُسَدَّدٍ ، ويوافقُه أبو توبة في المعنى ، و[ يحتمل ] أن يكون من قبيل الثاني ؛ فلا يكونُ [ قد ] أوردَ لفظَ أحدهما خاصةً ، بل رواه عنهما بالمعنى . قال : وهذا الاحتمالُ يقربُ من قول مسلم<sup>(٣)</sup> : حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَعْنَى وَاحِدٌ . قَالَ : حَدَّثَنَا أَبَانٌ . . . إلخ ، والله أعلم .

( وَإِنْ رَوَى عَنْهُمْ ) أي : عن الأشياخ ( كِتَاباً ) مصنفًا سمعه منهم ( قَوْلًا )

(١) في « صحيحه » ( ١٥٣٢ ) .

(٢) في « علوم الحديث » ص ٢٢٤ . وما بين المعقوفات منه .

(٣) كذا نسب الشارح تبعاً للسيوطي في « التدريب » هذا الكلام إلى مسلم ، عازياً ذلك لابن الصّلاح ، والذي في « مقدمة ابن الصّلاح » ص ٢٢٤ أن ذلك القول لأبي داود ، وموضع هذا المثال بعينه في « سننه » برقم ( ٢٦٥٩ ) .

- ٥١٣ - جَوَازُهُ وَمَنْعُهُ وَقُصْلًا      مُخْتَلَفٌ بِمُسْتَقِلٍّ وَبِلَا  
 ٥١٤ - وَلَا تَزِدْ فِي نَسَبٍ أَوْ وَصَفٍ مَنْ      فَوْقَ شُيُوخِ عَنْهُمْ مَا لَمْ يُبَيِّنْ  
 ٥١٥ - بِنَحْوِ «يَغْنِي» وَبِ«أَنْ» وَبِ«هُوَ»      أَمَّا إِذَا أَتَمَّهُ أَوَّلُهُ

ذلك الكتاب ( بأصل ) شيخ ( واحد ) فقط ، وهو ( يُبَيِّن ) بأن أراد أن يذكر جميعهم في الإسناد ، ويقول : واللفظ لفلان كما تقدّم .

فهذا ( احتملا ) بألف الإطلاق ( جَوَازُهُ ) كما تقدّم ؛ لأنّ ما أورده قد سمعه بنصّه ممن ذكر أنه بلفظه ( و ) احتمل ( منعه ) لأنه لا علم عنده بكيفية رواية الآخرين حتى يخبر عنها ، بخلاف ما تقدّم ، فإنه أطلع على رواية غير من نسب اللفظ إليه ، وهو على موافقتهما من حيث المعنى فأخبر بذلك ، كذا قاله ابن الصّلاح ، وحكاه النووي والعراقي<sup>(١)</sup> ، ولم يرجّح شيئاً من الاحتمالين .

قال المصنّف : ( و ) قال البدر بن جماعة في « المنهل الروي »<sup>(٢)</sup> : يحتمل أن ( فصلاً ) تفصيلاً آخر ، وهو النظر إلى الطرق فـ ( مختلف بمسْتَقِلٍّ ) يعني : فإن كانت الطرق متباينةً بأحاديث مستقلة لم يَجُزْ ( و ) إن كانت ( بلا ) استقلال ، بأن كان تفوتها في ألفاظٍ أو لغاتٍ أو اختلافٍ ضبطٍ جازٍ . تأمل .

( و لا تَزِدْ ) أي : ليس لك أيها الراوي أن تزيد ( في نَسَبٍ ) ممّن فوق شيخك من رجال الإسناد على ما ذكره شيخك مُدْرِجاً عليه من غير فصلٍ مميّز .

( أَوْ ) في ( وَصَفٍ مَنْ . فوق شيوخٍ عنهم ) كذلك فاجتنب ذلك ( ما لم يُبَيِّن ) أي : يفصل ويميّر ( بنحو يغني ) كتعني وأي ( وبأن ) ( وبهو ) أو « هي » . قال ابن الصّلاح<sup>(٣)</sup> : فإن أتى بفصلٍ جازٍ مثل أن يقول : وهو ابن فلان الفلاني ، أو يعني

(١) انظر : « علوم الحديث » ص ٢٢٥ ، و « تدريب الراوي » ( ٢ / ٧٦ ) ، و « شرح الألفية » ص ٢٤٧ .

(٢) « المنهل الروي » ص ١٠٢ .

(٣) « علوم الحديث » ص ٢٢٥ .

## ٥١٦ - أَجْزُهُ فِي الْبَاقِي لَدَى الْجُمْهُورِ وَالْفَضْلُ أَوْلَى قَاصِرِ الْمَذْكُورِ

ابن فلان ، ونحو ذلك .

وذكر الحافظ الإمام أبو بكر البرقاني<sup>(١)</sup> رَحِمَهُ اللهُ فِي كتاب « اللَّقْط » له بإسناده عن علي بن المديني قال : إِذَا حَدَّثَكَ الرَّجُلُ فَقَالَ حَدَّثَنَا فُلَانٌ وَلَمْ يُنْسِبْهُ ، وَأَحْبَبْتَ أَنْ تُنْسِبَهُ فَقُلْ : حَدَّثَنَا فُلَانٌ أَنَّ فُلَانَ ابْنَ فُلَانٍ حَدَّثَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( أما إذا ) كان شيخه قد ذكرَ نسبَ شيخه أو صفته (و) أتمَّه أوله ( أي : الكتاب أو الجزء عند أول حديث منه ، واقتصر فيما بعده من الأحاديث على ذكر اسم الشيخ ، أو بعض نسبه ، فـ (أجزه ) أي : الراوي من ذلك الكتاب ( في الباقي ) أي : باقي أحاديثه مفصلاً عن الحديث الأول ، مستوفياً نسبَ شيخ شيخه ، وهذا ( لدى الجمهور ) حكاه عنهم الخطيبُ البغدادي<sup>(٢)</sup> .

( و ) لكن ( الفَضْل ) بنحو : يعني ، أو هو ( أولى قاصر المذکور ) لما فيه من الإفصاح بصورة الحال والجمع بين الأمرين ، وقد روى الخطيبُ عن بعضهم أنَّ الأولَى أَنْ يَقُولَ : يعني ابن فلان .

وعن الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> أنه إذا جاء اسم الرجل غير منسوب قال : يعني فلان ، وعن ابن المديني ما تقدّم آنفاً ، وعن شيخه أبي بكر الأصبهاني أنه يقول : حَدَّثَنِي شَيْخِي أَنَّ فُلَانًا ابْنَ فُلَانٍ حَدَّثَهُ ، وعن بعضهم أنه يقول : أَخْبَرَنَا فُلَانٌ هُوَ ابْنُ فُلَانٍ . . . إلخ . قال الخطيبُ : وهذا الذي أَسْتَحْسِنُهُ ؛ لِأَن قَوْمًا مِنَ الرِّوَاةِ كَانُوا يَقُولُونَ فِيمَا أُجِيزَ لَهُمْ : أَخْبَرَنَا [ فُلَان ] أَنَّ فُلَانًا حَدَّثَهُمْ .

قال ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(٤)</sup> : جميعُ هذه الوجوه جائزٌ ، وأولاهَا أَنْ يَقُولَ : هُوَ ابْنُ

(١) ذكره عنه ابن الصلاح في « علوم الحديث » ص ٢٢٥ .

(٢) في « الكفاية » ص ٢١٥ .

(٣) ذكره عنه الخطيب في « الكفاية » ص ٢١٥ . وما بين المعقوفتين منه .

(٤) « علوم الحديث » ص ٢٢٧ .

٥١٧ - «قَالَ» فِي الْإِسْنَادِ قُلُّهَا نُطْقًا أَوْ «قِيلَ لَهُ» وَالتَّرْكَ جَائِزًا رَأَوْا

فلان ، أو يعني ابنَ فلان ، ثم أن يقولَ : إنَّ فلان ابن فلان ، ثم أن يذكرَ المذكورَ في أوَّل الجزء بعينه من غير فَضْلٍ .

قال ابنُ دقيق العيد<sup>(١)</sup> : ومن الممنوع أيضاً أن يزيدَ تاريخَ السَّماع إذا لم يذكره [ الشيخ ] ، أو يقولَ : بقراءة فلان ، أو بتخريج فلان ، حيث لم يذكره ، والله أعلم .

( و ) اعلم أنه قد جرتِ العادةُ بحذف كلمة ( قال ) ونحوها ( في ) ما بينَ رجال ( الإسناد ) خطأ اختصاراً ( فـ ) قُلُّها ( عند الرواية ) نُطْقًا ( فإنه لا بدَّ من ذكرها حالة القراءة على ما قاله ابنُ الصَّلَاح ( أو ) كان في أثناء الإسناد : قُرئ على فلان ، أخبرك فلان ، أو قُرئ على فلان حدَّثنا فلان ؛ فليقل القارئُ في الأوَّل : ( قيل له ) أخبرك فلان ، وفي الثاني قال : حدَّثنا فلان . قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(٢)</sup> : وقد جاء هذا مصرحاً به خطأً هكذا في بعض ما رويناه .

قال المصنف<sup>(٣)</sup> : وينبغي أن يقالَ في « قرأت على فلان » ، قلت له : أخبرك فلان .

وإذا تكررَ لفظُ « قال » كقول البخاري : حدَّثنا صالح بن حيَّان قال : قال عامرُ الشعبي ؛ فإنهم يحذفون أحدهما خطأً ، وهي الأولى كما استظهره المصنفُ ، فليلفظِ القارئُ بهما جميعاً .

قال النووي : ولو تركَ القارئُ « قال » في هذا كله فقد أخطأ ، ولكن الظاهرُ صحةُ السماع ، وكذا قال ابنُ الصَّلَاح في « فتاويه »<sup>(٤)</sup> معبراً بالأظهر ، بل جزمَ

(١) في « الاقتراح » ص ١٣ .

(٢) « علوم الحديث » ص ٢٢٧ .

(٣) « التدريب » ( ٢ / ٧٩ ) .

(٤) « فتاوى ابن الصلاح » ص ٤٥ .

النووي في « شرح مسلم »<sup>(١)</sup> بالصحة ، ولذا قال المصنف :

( والتَّرك ) أي : للفظ « قال » فيه ( جائزاً رأوا ) لأن حذفَ القولِ جائزٌ اختصاراً ، جاء به القرآن العظيم ، ومن ثمَّ أنكرَ شهابُ الدِّين عبدُ اللطيف بن المرحل النحوي<sup>(٢)</sup> اشتراط المحدثين التلقُّظَ بـ « قال » في أثناء السَّند ، وأما قولُ بعضهم :<sup>(٣)</sup> ما أدري ما وجهُ إنكارِهِ ؛ لأنَّ الأصلَ هو الفصلُ بين كلامي المتكلِّمين للتمييز بينهما ، وحيث لم يفصل فهو مُضمَّرٌ ، والإضمارُ خلافُ الأصلِ ، فقد تعقَّبه المصنفُ<sup>(٤)</sup> بأنَّ وجهَ ذلك أنَّ « أخبرنا » و « حدَّثنا » بمعنى « قال لنا » إذ « حدَّث » بمعنى « قال » ، و « نا » بمعنى « لنا » ، فقوله : حدَّثنا فلان ، حدَّثنا فلان ، معناه : « قال لنا فلان : قال لنا فلان » ، وهو واضحٌ .

قال : وقد ظهرَ لي هذا الجوابُ وأنا في أوائل الطلب ، فعرضته لبعض المدرِّسين فلم يهتدِ لفهمِهِ لجهله بالعربية ، ثم رأيتُه بعدَ نحوِ عشرِ سنين منقولاً عن شيخ الإسلام - أي : الحافظ ابن حجر - وأنه كان ينصرُ هذا القولَ ويرجِّحه ، ثم وقفتُ عليه بخطه ، فله الحمد .

ثم نبَّه على أنَّ مما يُحذفُ خطأً أيضاً لا لفظاً كلمةُ « أنه » كما في البخاري عن عطاء بن أبي ميمونة ، سمعَ أنسَ بنَ مالك ، أي : أنه سمع . قال الحافظ ابن حجر<sup>(٥)</sup> : لفظ « أنه » تُحذفُ في الخط عُرفاً ، والله أعلم .

(١) « شرح مسلم » للنووي ( ١ / ٣٦ ) .

(٢) هو : عبد اللطيف بن عبد العزيز بن المرحل الحراني ، كان علامة في النحو ، توفي سنة ( ٧٤٤ هـ ) . « الوافي بالوفيات » ( ١ / ٢٧٣٥ ) .

(٣) هو الحافظ العراقي كما في « شرح الألفية » ص ٢٤٨ .

(٤) في « التدريب » ( ٢ / ٨٠ ) .

(٥) في « فتح الباري » ( ١ / ٢٥٢ ) .



- ٥١٨ - وَنُسَخُ إِسْنَادُهَا قَدْ اتَّحَدَ نَذْباً أَعْدَ فِي كُلِّ مَثْنٍ فِي الْأَسَدِ  
 ٥١٩ - لَا وَاجِباً وَالْبَدْءُ فِي أَغْلَبِهِ بِهِ وَبَاقٍ أَدْرَجُوا مَعَ «وَبِهِ»  
 ٥٢٠ - وَجَازَ مَعَ ذَا ذِكْرُ بَعْضٍ بِالسَّنَدِ مُتَّفَرِّداً عَلَى الْأَصَحِّ الْمُعْتَمَدِ

( و ) أما ( نُسَخَ ) مشتملة على أحاديث ( إسنادها قد اتحد ) كنسخة همام بن منبه عن أبي هريرة ، رواية عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عنه ، ( فـ ) نَذْباً أَعْدَ ( الإسناد ) ( في ) رواية ( كلَّ مَثْنٍ ) منها بأنَّ تجدَّد ذكر الإسناد في أول كلِّ حديثٍ منها ( في ) القول ( الْأَسَدَ ) أي : الأرجح لما في ذلك من الاحتياط . قال ابن الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : ويوجدُ هذا في كثيرٍ من الأصول القديمة .

( لا واجباً ) خلافاً لمن زعمه من أهل التشديد ( والبدء في أغلبه . به ) بأنَّ يكتفي في أول حديثٍ منها ، أو في أول كلِّ مجلسٍ من مجالس سماعها ( وبقا ) منها ( أدرجوا ) عليه ( مع ) أي : مصاحباً لقوله في كلِّ حديثٍ بعد الحديث الأول وبالإسناد أو ( و « به » ) وهو الأغلب الأكثر .

( و ) إذا أراد مَنْ كان سماعه على هذا الوجه تفريقَ تلك الأحاديث ، ورواية كلِّ حديثٍ منها ( جاز ) له ( مع ذا ) لك ( ذِكْرُ بَعْضٍ ) من تلك الأحاديث ( بالسَّنَدِ ) المذكور في أولها حديثاً ( مُتَّفَرِّداً ) عنها ( على ) القول ( الْأَصَحِّ الْمُعْتَمَدِ ) الذي عليه الأكثر ، منهم : وكيعٌ ويحيى بن معين والإسماعيلي ، وذلك لأنَّ الجميعَ معطوفٌ على الأول ، فالمذكورُ أولاً في حكم المذكور في كلِّ حديث ، فالمعطوف له كالمعطوف<sup>(٢)</sup> عليه ، وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد في أبواب بإسناده المذكور في أوله ، وقيل : لا يجوز ذلك ، بل هو تدليسٌ . سأل بعضهم الأستاذَ أبا إسحاق الإسفراييني عن ذلك فقال : لا يجوز .

(١) « علوم الحديث » ص ٢٢٨ .

(٢) في « التدريب » ( ٢ / ٨٢ ) : له حكم المعطوف .

- ٥٢١ - وَالْمَيِّزُ أَوْلَىٰ وَالَّذِي يُعِيدُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ لَا يُفِيدُ  
 ٥٢٢ - وَسَابِقُ بِالْمَتْنِ أَوْ بَعْضِ سَنَدٍ ثُمَّ يُتِمُّهُ أَجْزَ فَإِنْ يُرَدِّ

( و ) على هذا مَنْ كَانَ سَمَاعُهُ عَلَىٰ ذَلِكَ الْوَجْهِ فَطَرِيقُهُ ( الْمَيِّزُ ) أَي : التَّبَيِّنُ وَالْحِكَايَةُ لِذَلِكَ ، وَهُوَ عَلَى الْأَصَحِّ ( أَوْلَىٰ ) وَأَحْسَنُ مِنْ عَدَمِهِ كَمَا فَعَلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ مِنْ نَسْخَةِ هَمَّامٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ أَدْنَىٰ مَقْعَدٍ أُحْدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ أَنْ يَقُولَ لَهُ تَمَنَّى . . . » الْحَدِيثُ <sup>(١)</sup> ، وَقَدْ أَطْرَدَ هَذَا لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ تَوَرُّعًا وَاحْتِيَاظًا وَتَحَرُّيًا وَإِتْقَانًا ، وَكَذَا بَعْضُ الْأُئِمَّةِ .

وَأَمَّا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فَلَمْ يَسْلُكْ قَاعِدَةً مَطْرُودَةً ، فَتَارَةً يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ ، كَقَوْلِهِ فِي الطَّهَارَةِ : حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ ، [ أَنَا شَعِيبٌ ] ، ثنا أَبُو الزُّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ » وَقَالَ : « لَا يَبُولُونَ أَحَدَكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ » الْحَدِيثُ <sup>(٢)</sup> ، فَأَشْكَلَ عَلَىٰ جَمَاعَةٍ ذِكْرَهُ « نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ » ، فِي هَذَا الْبَابِ ، وَلَيْسَ مَقْصُودُهُ إِلَّا مَا تَقَرَّرَ ، وَتَارَةً يَقْتَصِرُ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي يَرِيدُهُ ، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بَيَانَ أَنَّ كُلَّ [ مِنْ ] الْأَمْرَيْنِ جَائِزٌ .

( و ) أَمَّا بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ ( الَّذِي يُعِيدُ ) ذَكَرَ الْإِسْنَادَ ( فِي آخِرِ الْكِتَابِ ) أَوْ آخِرِ الْجُزْءِ فَـ ( لَا يُفِيدُ ) ذَلِكَ رَفَعَ الْخِلَافَ الَّذِي يَمْنَعُ إِفْرَادَ كُلِّ حَدِيثٍ بِذَلِكَ الْإِسْنَادِ عِنْدَ رِوَايَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَتَّصِلًا بِوَاحِدٍ مِنْهَا ، نَعَمْ يَفِيدُ تَأْكِيدًا وَاحْتِيَاظًا ، وَيَتَضَمَّنُ إِجَازَةً بِالْغَةِ مِنْ أَعْلَى أَنْوَاعِهَا ، وَيَفِيدُ أَيْضًا سَمَاعَهُ لِمَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ أَوَّلًا .

( وَسَابِقُ بِالْمَتْنِ ) أَي : مُقَدِّمٌ لِمَتْنِ الْحَدِيثِ عَلَى الْإِسْنَادِ ؛ كَقَوْلِهِ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا وَكَذَا ، ثُمَّ يَقُولُ : أَخْبَرَنَا بِهِ فُلَانٌ ، ثَنَا فُلَانٌ ( أَوْ ) سَابِقُ

(١) مسلم (٤٥٣) .

(٢) البخاري (٢٣٨) .

- ٥٢٣ - حِينَئِذٍ تَقْدِمْ كُلَّهُ رَجَحَ جَوَازُهُ كَبَغْضِ مَتْنٍ فِي الْأَصَحِّ  
 ٥٢٤ - وَابْنُ خُزَيْمَةَ يُقَدِّمُ السَّنَدَ حَيْثُ مَقَالٌ فَاتَّبِعْ وَلَا تَعُدْ

(ب) (بَغْضِ سَنَدٍ) بِأَنْ يَذْكَرَ الْمَتْنَ وَبَعْضَ الْإِسْنَادِ فَقَطْ (ثُمَّ يُتِمُّهُ) أَيِ : السَّنَدُ ؛ كَقَوْلِهِ : رَوَى نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، قَالَ ﷺ ، ثُمَّ يَقُولُ : حَدَّثَنَا بِهِ أَحْمَدُ ، عَنْ الشَّافِعِيِّ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ . . . إلخ (أَجْزُ) ذَلِكَ لَهُ ، فَهُوَ مُلْتَحَقٌّ بِمَا إِذَا قَدَّمَ الْإِسْنَادَ بِتَمَامِهِ فِي كَوْنِهِ يَصِيرُ بِهِ مُسْنَدًا لِلْحَدِيثِ لَا مُرْسِلًا لَهُ .

(فَإِنْ يُرَدِّدُ) أَيِ : أَرَادَ الرَّاوي (حِينَئِذٍ) أَيِ : حِينَ إِذَا كَانَ سَمَاعُهُ عَنِ الشَّيْخِ بِتَقْدِيمِ الْمَتْنِ عَلَى السَّنَدِ ، أَوْ بِتَقْدِيمِ الْمَتْنِ وَبَعْضِ السَّنَدِ عَلَى بَعْضِهِ (تَقْدِيمُ كُلِّهِ) أَيِ : كُلِّ السَّنَدِ عَلَى الْمَتْنِ ، كَمَا هُوَ الْغَالِبُ فِي الرَّوَايَةِ ، فَقَدْ (رَجَحَ . جَوَازَهُ) أَيِ : الْقَوْلَ بِجَوَازِ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلِ بِمَنْعِهِ ، فَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ<sup>(١)</sup> : إِنَّ الْجَوَازَ هُوَ الصَّحِيحُ (ك) (تَقْدِيمُ) (بَعْضِ مَتْنٍ) عَلَى بَعْضٍ فَإِنَّهُ جَائِزٌ (فِي) الْقَوْلِ (الْأَصَحِّ) إِذَا لَمْ يَغْيِّرِ الْمَعْنَى ، بَلْ بَحَثَ النَّوَوِيُّ<sup>(٢)</sup> الْقَطْعَ بِالْجَوَازِ هُنَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَتَقَدِّمِ ارْتِبَاطٌ بِالْمُؤَخَّرِ ، وَهُوَ يُحْكِي عَنِ الْحَسَنِ وَالشَّعْبِيِّ فِي آخِرِينَ .

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ<sup>(٣)</sup> فِي الْأَوَّلِ : يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ خِلَافٌ نَحْوَ الْخِلَافِ هُنَا ، بِنَاءً عَلَى مَنْعِ الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى ، فَقَدْ تَعَقَّبَهُ السَّرَاجُ الْبَلْقِينِيُّ<sup>(٤)</sup> بِأَنَّ التَّخْرِيجَ مَمْنُوعٌ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ تَقْدِيمَ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ عَلَى بَعْضٍ يُؤَدِّي إِلَى الْإِخْلَالِ بِالْمَقْصُودِ فِي الْعُطْفِ وَعَوْدِ الضَّمِيرِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ تَقْدِيمِ السَّنَدِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ ، فَلِذَلِكَ جَازَ فِيهِ وَلَمْ يَتَخَرَّجْ عَلَى الْخِلَافِ .

(و) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(٥)</sup> : تَقْدِيمُ الْحَدِيثِ عَلَى السَّنَدِ فَعَلَهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ

(١) فِي «إِرْشَادِ طُلَّابِ الْحَقَائِقِ» ص ١٦٣ .

(٢) انْظُرْ : «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١ / ٣٧) .

(٣) «عُلُومُ الْحَدِيثِ» ص ٢٢٩ .

(٤) انْظُرْ : «مَحَاسِنُ الْإِسْلَامِ» ص ٣٥١ .

(٥) انْظُرْ : «التَّدْرِيبُ» (٢ / ٨٦) .

- ٥٢٥ - وَلَوْ رَوَى بِسَنَدٍ مَثْنًا وَقَدْ جَدَّدَ إِسْنَادًا وَمَثْنٌ لَمْ يُعَدَّ  
 ٥٢٦ - بَلْ قَالَ فِيهِ: «نَحْوُهُ» أَوْ «مِثْلُهُ» لَا تَرَوْا بِالثَّانِي حَدِيثًا قَبْلَهُ  
 ٥٢٧ - وَقِيلَ: جَازَ إِنْ يَكُنْ مَنْ يَرْوَاهُ ذَا مِيزَةٍ وَقِيلَ: لَا فِي «نَحْوِهِ»

محمد ( بن ) إسحاق بن ( خُرَيْمَة ) السُّلَمِي فِي « صحيحه » كثيراً ، ولكن إنما ( يُقَدَّم السَّنَدُ )<sup>(١)</sup> على المتن ( حيث ) كان في السَّنَد مَنْ فِيهِ ( مَقَال ) فيبتدئ بالحديث ، ثم بعد الفراغ يذكرُ السَّنَدَ ، قال : - أعني : ابن حجر - ، وقد صرح ابنُ خُرَيْمَة بأنَّ مَنْ رَوَاهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ لَا يَكُونُ فِي حِلٍّ مِنْهُ ، ( ف - ) حينئذٍ ( اتَّبِعْ ) - في رواية صحيحه ( ولا تعد ) مخالفاً له فيها ، وإن قلنا بجواز الرواية بالمعنى . انتهى .

( ولو رَوَى ) الشَّيْخُ ( بِسَنَدٍ ) بتمامه ( مَثْنًا ) هو أعمُّ من تعبير غيره بـ « حديثاً » ( وقد جَدَّدَ إِسْنَادًا ) آخر بعد ذلك ( ومتن لم يُعَدَّ ) بأن حذفه إحالةٌ على المتن [ الأول ] .

( بل ) إنما ( قال فيه ) أي : في آخر هذا الإسناد المجدَّد ( نحوه أو ) قال ( مثله ) فإذا سمعتَ ذلك ( لا تَرَوْا ) عنه ( ب - ) الإسناد ( الثاني ) مقتصرأً عليه ( حديثاً قبله ) يعني : المتن الأول ، فقد قال ابنُ الصَّلَاح : الأظهر المنعُ من ذلك ، ورؤينا عن أبي بكر الخطيب رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قال : كان شعبة لا يجيزُ ذلك<sup>(٢)</sup> .

( وقيل : جاز ) ذلك ( إِنْ يَكُنْ مَنْ يَرْوَاهُ ذَا مِيزَةٍ ) بأن عرف أنَّ الشَّيْخَ ضابطٌ متحفَّظٌ ، يذهبُ إلى تمييز الألفاظ وعدَّ الحروف ، وإلا لم يجز ذلك ( وقيل ) جاز ذلك في « مثله » ، و ( لا ) يجوز ( في « نحوه » ) .

عبارة « التدريب » مع المتن بعد نقل الجواز في « مثله » بقيده المذكور عن

(١) لعلَّ الصواب : « يؤخر السند » ليستقيم المعنى ، والله أعلم .

(٢) انظر : « علوم الحديث » ص ٢٣١ ، و « الكفاية » ص ٢١٣ .

٥٢٨ - الْحَاكِمُ: اخْصُصْ نَحْوَهُ بِالْمَعْنَى وَمِثْلُهُ بِاللَّفْظِ فَزُقَ سُنًّا

٥٢٩ - وَالْوَجْهَ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ خَبَرٍ قَبْلُ وَمِثْلُهُ كَذَا فَلْيَذْكُرِ

الثوري وابن معين : أما إذا قال « نحوه » فأجازه الثوري أيضاً كـ « مثله » ، ومنعه شعبة ، وقال : هو شك ، بل هو أولى من المنع في « مثله » ، وابن معين أيضاً ، وإن جوزه في « مثله » ، قال الخطيب : فزق ابن معين بين « مثله » و « نحوه » ؛ يصحح على منع الرواية بالمعنى ، فأما على جوازها فلا فرق .

وقال ( الحاكم ) أبو عبد الله النيسابوري ( اخصص ) قول الراوي ( « نحوه » ) بما إذا كان اتفاق الحديثين ( بالمعنى ) لا اللفظ ( و ) قوله : ( مثله ب ) ما إذا كان اتفاقهما ( اللفظ ) مع المعنى . وعبارة ابن الصلاح<sup>(١)</sup> عن الحاكم يقول : إن مما يلزم الحديثي من الضبط والإتقان أن يفرق بين أن يقول : « مثله » ، أو يقول : « نحوه » ، فلا يحل له أن يقول : « مثله » إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد ، ويحل أن يقول : « نحوه » إذا كان على مثل معانيه .

واستحسنه المصنف إذ قال : ( فزق سُنًّا ) أي : حسن جداً ؛ لأنَّ السنا على ما قاله الراغب : هو الضوء الساطع . وفي « القاموس » السنا : ضوء البرق ، وأسنى البرق ، دخل سناه البيت ، أو وقع على الأرض ، أو طال في السحاب . وفي التنزيل : ﴿ يَكَادُ سَنَابِقُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ ﴾ [ النور : ٤٣ ] .

( والوجه ) المختار للخطيب وغيره ( أن يقول ) الراوي ( مثل خبر . قبل ) في الإسناد ( ومثله كذا ) وكذا ( فليذكر ) ذلك ، فقد كان غير واحد من أهل العلم إذا روى مثل ذلك يورد الإسناد ويقول : مثل حديث قبله مثله كذا وكذا ، ثم يسوقه ، وكذلك إذا كان المحدث قد قال : « نحوه » . قال الخطيب : وهذا هو الذي اختاره<sup>(٢)</sup> .

(١) في « علوم الحديث » ص ٢٣١ .

(٢) « الكفاية » ص ٢١٢ .

- ٥٣٠ - وَإِنْ يَبْغِضُهُ أَتَى وَقَوْلِهِ «وَذَكَرَ الْحَدِيثَ» أَوْ «بَطُولِهِ»  
 ٥٣١ - فَلَا تُتِمَّهْ وَقِيلَ: جَاذَا إِنَّ يَغْرِفَا وَقِيلَ: إِنَّ أَجَاذَا  
 ٥٣٢ - وَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ «قَالَ وَذَكَرَ حَدِيثَهُ وَهُوَ كَذَا» اثْنَتِ بِالْخَبَرِ

( وَإِنْ ) ذكرَ الشيخُ الإسنادَ بتمامه ولم يذكر متنه كله ، بل ( ببغضه أتى و )  
 ( بقوله ) أي : الشيخ ( وذكر الحديث أو ) قوله ( بطوله ) أو قوله : الحديث ،  
 وأضمر « وذكر » ، وأردت أيها السامعُ روايته عنه .

( فلا تُتِمَّهْ ) أي : المتن ؛ لأنه أولى بالمنع من المسألة السابقة في « مثله »  
 و« نحوه » ، فإنه إذا مُنِعَ ثَمَّةٌ مع أنه قد ساقَ فيها جميعَ المتن قبل ذلك بإسنادٍ آخر ،  
 فلأنَّ يُمنَعَ هنا ولم يَسُقْ إلا بعضَ الحديثِ من باب أولى ، وبذلك جَزَمَ جماعةٌ ؛  
 منهم الأستاذُ أبو إسحاق ، فقد سئل عن ذلك فقال : لا يجوزُ لمن سمعَ على هذا  
 الوصف أن يرويَ الحديثَ بما فيه من الألفاظ على التفصيل .

( وقيل : جازا ) للسامع على ذلك الوجه أن يتِمَّهْ ( إن يَغْرِفَا ) أي : هو والشيخ  
 مثل ذلك الحديث ، وعليه أبو بكر الإسماعيلي ، فقد سأله الحافظُ البرقاني عَمَّنْ قرأ  
 إسنادَ حديثٍ على الشيخ ثم قال : « وذكر الحديث » ، هل يجوزُ أن يحدثَ بجميعِ  
 الحديث ؟ فقال : إذا عرفَ المحدثُ والقارئُ ذلكَ الحديثَ فأرجو أن يجوزَ  
 [ ذلك ] ، والبيانُ أولى أن يقول كما كان<sup>(١)</sup> .

( وقيل ) جاز ذلك ( إن أجازا ) الشيخُ للسامع ، عبارةُ ابنِ الصَّلاح بعد حكاية  
 قول الإسماعيلي ، قلت : إذا جَوَّزْنَا ذلكَ فالتحقيقُ فيه أنه بطريق الإجازة فيما لم  
 يذكره الشيخ ، لكنها إجازةٌ قويةٌ أكيدةٌ من جهات عديدة ، فجاز لهذا مع كون أوله  
 سماعاً إدراجُ الباقي عليه من غير إفراذٍ بلفظ الإجازة ، والله أعلم .

( وَقُلْ ) أيها السامع إذا أردتَ الإتمامَ ( على ) القول ( الاول ) وهو المنع ،

(١) انظر : « علوم الحديث » ص ٢٣٢ . وما بين المعقوفتين منه .

### ٥٣٣ - وَجَازَ أَنْ يُبَدَلَ بِـ«النَّبِيِّ» «رَسُولُهُ» وَالْعَكْسُ فِي الْقَوِيِّ

وكذا على الثاني والثالث ، لكن احتياطاً كما تقرر ( قال وذكر . حديثه وهو )  
 هـ ( كذا ) أو وتماثله كذا ( اثبت بالخبر <sup>(١)</sup> ) بأن تسوقه إلى آخره .

قال في « التدریب » : وفصل ابن كثير فقال : إن كان سمع الحديث المشار  
 إليه قبل ذلك على الشيخ في ذلك المجلس أو غيره جاز وإلا فلا . اهـ <sup>(٢)</sup> . وهذا  
 قريب من قول الإسماعيلي إن لم يكن عينه . تأمل .

( و ) إذا كان في سماعه عن رسول الله ﷺ ، فأراد أن يرويّه ويقول : عن  
 النبي ﷺ أو عكسه ( جاز ) له ( أن يبدل ) عند الرواية ( بـ ) لفظ ( النبي ) ﷺ  
 ( رسوله ) ﷺ .

( و ) جاز ( العكس ) أي : إبدال النبي بالرسول ( في ) القول ( القوي ) أي :  
 الصحيح الذي قاله حماد بن سلمة وأحمد والخطيب في آخرين ، وصوّبه النووي  
 والعراقي وغيرهما <sup>(٣)</sup> .

وقال ابن الصلاح <sup>(٤)</sup> : الظاهر أن ذلك لا يجوز وإن جازت الرواية بالمعنى ،  
 فإن شرط ذلك أن لا يختلف المعنى ، والمعنى في هذا مختلف ، ثم نقل عن الإمام  
 أحمد أنه إذا كان في الكتاب « عن النبي ﷺ » ، وقال المحدث : « [ عن ]  
 رسول الله ﷺ » ، ضرب وكتب « عن رسول الله ﷺ » ... إلخ .

وأجيب عن الأول : بأنه وإن اختلفا معنى في الأصل لا يختلف به هنا معنى ؛  
 إذ المقصود نسبة القول لقائله ، وهو حاصل بكل من اللفظين .

(١) في ( ش ) : واثبت الخبر .

(٢) انظر : « تدریب الراوي » ( ٢ / ٨٨ ) ، و« اختصار علوم الحديث » ص ١٣٩ .

(٣) انظر : « تدریب الراوي » ( ٢ / ٩٠ ) ، و« شرح الألفية » للعراقي ص ٢٦٦ ، و« الكفاية »  
 ص ٣٦٠ .

(٤) « علوم الحديث » ص ٢٣٣ .

## ٥٣٤ - وَسَامِعٌ بِالْوَهْنِ كَالْمُذَاكِرَةِ يَبْنِي حَتْمًا وَالْحَدِيثُ مَا نَرَهُ

وعن الثاني : بأنَّ أحمدَ سأله ولده صالحٌ عن ذلك فقال : أرجو أن لا يكونَ به بأسٌ ، فما تقدَّم عنه محمولٌ على استحباب اتباع اللفظ دون الزوم ، واستدلَّ بعضهم لقول ابن الصَّلاح بحديث البراء في الدعاء عند النوم فيه « ونبئك الذي أرسلت » فأعاده على النبي ﷺ وقال : ورسولك الذي أرسلت ، فقال ﷺ : « لا ، ونبئك الذي أرسلت »<sup>(١)</sup> .

قال الحافظ العراقي<sup>(٢)</sup> : ولا دليل فيه ؛ لأن ألفاظ الأذكار توقيفية ، وربما كان في اللفظ سرٌّ لا يحصلُ بغيره ، ولعلَّه أراد أن يجمع بين اللفظين في موضع واحد .

وتوسَّط البدرُ ابنُ جماعة إذ قال<sup>(٣)</sup> : لو قيل : يجوزُ تغييرُ « النبي » إلى « الرسول » ، ولا يجوزُ عكسه لما بعدَ ؛ لأنَّ في « الرسول » معنًى زائداً على « النبي » . والله أعلم .

( و ) إذا كان ( سامعٌ ) للحديث ( بـ ) بعض ( الوهن ) أي : الضعف في سماعه ( كـ ) السَّماع حال ( المذاكرة ) فإنَّ العادة التساهلُ فيها ، والسماعُ من غير أصلٍ ، أو وقت القراءة ، أو النَّسخ ، أو بقراءة لَحْن ، أو التسميع بخطِّ مَنْ فيه نظرٌ ، وغير ذلك ، فلا بدَّ من أن يـ ( يبين ) ذلك حال الرواية ( حتماً ) لأنَّ في إغفاله نوعاً من التدليس .

قال ابنُ الصَّلاح<sup>(٤)</sup> : فليقل : « حدَّثنا فلان مذاكرةً » أو « حدَّثناه في المذاكرة » ، فقد كان غيرُ واحدٍ من متقدِّمي العلماء يفعلُ ذلك ، وكان جماعةٌ من

(١) أخرجه البخاري ( ٢٤٧ ) ، ومسلم ( ٦٨٨٢ ) .

(٢) « شرح الألفية » ص ٢٦٧ .

(٣) « المنهل الروي » ص ١٠٤ .

(٤) « علوم الحديث » ص ٢٣٤ .



## ٥٣٥ - عَنْ رَجُلَيْنِ ثِقَتَيْنِ أَوْ جُرْحٍ إِحْدَاهُمَا فَحَذَفَ وَاحِدٌ ابْنِ

حَقَّاهُمْ يَمْنَعُونَ مِنْ أَنْ يُحْمَلَ عَنْهُمْ فِي الْمَذَاكِرَةِ شَيْءٌ ، مِنْهُمْ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي ، وَرُوَيْنَاهُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِ ، وَذَلِكَ لِمَا قَدْ يَقَعُ فِيهَا مِنَ الْمَسَاهَلَةِ ، مَعَ أَنَّ الْحَفْظَ خَوَّانٌ ، وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَعْلَامِ الْحَقَّاهُ مِنْ رِوَايَةِ مَا يَحْفَظُونَهُ إِلَّا مِنْ كُتُبِهِمْ ، مِنْهُمْ : أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

( والحديث ما ) أي : إِنْ ( تَرَاهُ ) مَرْوِيًّا ( عَنْ رَجُلَيْنِ ثِقَتَيْنِ ، أَوْ ) تَرَاهُ عَنْ رَجُلَيْنِ ، وَقَدْ ( جُرِحَ . إِحْدَاهُمَا ) <sup>(١)</sup> أي : الرَّجُلَيْنِ ، وَأُنْتُ الْمَضَافُ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا الطَّرِيقَانِ ، وَالطَّرِيقُ مَوْثُوتٌ فِي الْأَكْثَرِ فَأَكْسَبَاهُ التَّانِيثَ ، أَي : إِنْ أَحَدَهُمَا ثَقَّةٌ وَالْآخَرُ مَجْرُوحٌ . قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ <sup>(٢)</sup> : مِثْلُ أَنْ يَكُونَ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ وَأَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ أَنَسٍ . انْتَهَى ، فَإِنَّ ثَابِتًا ثَقَّةً بِلَا مَدَافَعَةٍ ، جَلِيلُ الْقَدْرِ وَالشَّانِ . قَالَ الْذَهَبِيُّ <sup>(٣)</sup> : ثَابِتٌ ثَابِتٌ كَاسْمِهِ ، وَأَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ أَحَدُ الضَّعَفَاءِ أَطَالَ الذَّهَبِيُّ فِي بَيَانِهِ .

( فَحَذَفَ وَاحِدٌ ) مِنْهُمَا ( ابْنِ ) عِنْدَ الرِّوَايَةِ لِذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى ذَكَرَهُمَا ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ لِأَحَدِهِمَا لَمْ يَذْكُرْهُ الْآخَرُ ، وَحَمَلَ لَفْظَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْرُمَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ اتِّفَاقُ الرَّوَايَتَيْنِ ، وَمَا ذَكَرَ مِنَ الْإِحْتِمَالِ نَادِرٌ بَعِيدٌ . نَعَمْ مُحْذُورُ الْحَذْفِ فِي الثَّانِي أَقْلٌ مِنَ الْأَوَّلِ .

قَالَ الْخَطِيبُ <sup>(٤)</sup> : وَكَانَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ فِي مِثْلِ هَذَا رُبَّمَا أَسْقَطَ الْمَجْرُوحَ

(١) قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ : كَذَا فِي كُلِّ النُّسخِ ، وَهُوَ لِحْنُ الْجَهِّ إِلَيْهِ الْوِزْنُ ، فَإِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ : « أَحَدُهُمَا » ، أَي : أَحَدَ الرَّوَايَيْنِ ، وَقَدْ حَاوَلَ الشَّارِحُ التَّرْمِيزِي التَّمَحُلَ لِتَصْحِيحِ

هَذَا الْحَرْفِ فَلَمْ يَأْتِ بِطَائِلٍ . اهـ .

(٢) « عُلُومُ الْحَدِيثِ » ص ٢٣٤ .

(٣) فِي « مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ » ( ١ / ٣٦٣ ) .

(٤) « الْكُفَايَةُ » ص ٣٧٨ .

- ٥٣٦ - وَمَنْ رَوَى بَعْضَ حَدِيثٍ عَنْ رَجُلٍ وَبَعْضَهُ عَنْ آخَرٍ ثُمَّ جَمَلَ  
 ٥٣٧ - ذَلِكَ عَنْ ذَيْنِ مُبَيَّنَّ بِلَا مَيِّزٍ أَجْزَ وَحَذَفُ شَخْصٍ حُظْلًا  
 ٥٣٨ - مُجَرَّحًا يَكُونُ أَوْ مُعَدَّلًا وَحَيْثُ جَرَحُ وَاحِدٍ لَنْ تُقْبَلَ

من الإسناد ويذكر الثقة ، ثم يقول : « وآخر » كناية عن المجروح ، وهذا القول لا فائدة فيه . قال بعض المحققين<sup>(١)</sup> : بل له فائدة تكثير الطرق .

( وَمَنْ رَوَى ) بالسَّماع أو غيره ( بَعْضَ حَدِيثٍ عَنْ رَجُلٍ ) أي : شيخ ( و ) روى ( بَعْضَهُ ) الآخر ( عَنْ ) رجل ( آخر ثم جَمَلَ ) بالجيم ( ذَلِكَ ) أي : خلط ذلك الحديث ، وعزاه إليهما ، ورواه ( عَنْ ذَيْنِ ) الرجلين جملة حال كونه ( مُبَيَّنَّ ) أنَّ بَعْضَهُ عن أحدهما وبعضه عن الآخر ( بِلَا . مَيِّزٍ ) أي : غير مميِّز لما سمعه من كل رجل من الآخر ( أَجْزَ ) ذلك ، ثم يصير كل جزء منه كأنه رواه عن أحدهما مبهماً .

مثاله : حديث الإفك في « الصحيح »<sup>(٢)</sup> من طريق الزُّهريِّ إذ قال : حَدَّثَنِي عُرْوَةُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتْبَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَ : وَكُلُّ قَدْ حَدَّثَنِي طَائِفَةٌ مِنْ حَدِيثِهَا ، وَدَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ ، وَأَنَا أَوْعَى لِحَدِيثِ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ . . . فذكر الحديث .

( و ) لا يجوز ذكرهما جميعاً ساكتاً عن التبيين لذلك ، وكذا ( حذف شخص ) واحد منهما فقط ، فإنه ( حُظْلًا ) أي : منع ، سواء ( مُجَرَّحًا يَكُونُ ) ذلك الشخص المحذوف ( أَوْ ) يكون ( مُعَدَّلًا ) بل يجب ذكرهما مبيناً أنَّ عن أحدهما بَعْضَهُ ، وعن الآخر بَعْضَهُ ( وَحَيْثُ ) وَجَدَ ( جَرَحُ وَاحِدٍ ) منهما والآخر ثقة ( لَنْ تُقْبَلَ )<sup>(٣)</sup> هذه الرواية ، فلا يحتج بشيء منه إن كان فيها مجروح ، إذ ما من جزء من ذلك الحديث إلا ويحتمل كونه عن ذلك المجروح .

(١) هو سراج الدين البلقيني في « محاسن الاصطلاح » ص ٣٥٧ .

(٢) أخرجه البخاري ( ٤١٤١ ) ، ومسلم ( ٧٠٢٠ ) ، من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) في ( ش ) : لَا تُقْبَلُ .

هذا ، واعترض<sup>(١)</sup> وجوب ذكرهما معاً بأن البخاري أسقط بعض شيوخه في مثل تلك الصورة ، واقتصر على واحد ، إذ قال في كتاب « الرقاق » من « صحيحه » : حدثني أبو نعيم بنصف من هذا الحديث ، ثنا عمرو بن دينار ، ثنا مجاهد ، أن أبا هريرة كان يقول : « الله الذي لا إله إلا هو ، إن كنت لأعتمد بكبدي على الأرض من الجوع . . . » الحديث<sup>(٢)</sup> .

وأجاب عنه الحافظ العراقي : بأن الممتنع إنما هو إسقاط بعضهم وإيراد كل الحديث عن بعضهم ؛ إذ يكون حينئذ قد حدث عن المذكور ببعض ما لم يسمعه منه ، بخلاف ما إذا بين أنه لم يسمع منه إلا بعض الحديث ، كما فعل البخاري هنا فإنه لا يمتنع ، وقد بين في كتاب « الاستئذان » ما سمعه من أبي نعيم فقال : ثنا أبو نعيم ، ثنا عمرو ، ثنا محمد بن مقاتل ، أنا عبد الله ، أنا عمرو بن دينار ، أنا مجاهد ، عن أبي هريرة قال : دخلت مع رسول الله ﷺ فوجد كبناً في قدح ، فقال : « أبا [ هر ] الحق أهل الصفة فادعهم إلي » . قال : فأتيتهم فدعوتهم ، فأقبلوا فاستأذنوا ، فأذن لهم فدخلوا . انتهى<sup>(٣)</sup> .

قال العراقي : فهذا هو بعض حديث أبي نعيم الذي ذكره في « الرقاق » ، وأما بقية الحديث فيحتمل أن البخاري أخذه من كتاب أبي نعيم وجادة أو إجازة ، أو سمعه من شيخ آخر غير أبي نعيم ، إما محمد بن مقاتل أو غيره ، ولم يبين ذلك ، بل اقتصر على اتصال بعض الحديث من غير بيان ، ولكن ما من قطعة منه إلا وهي محتملة ؛ لأنها غير متصلة بالسمع ، إلا القطعة التي صرح في « الاستئذان » باتصالها ، والله أعلم .



(١) ذكر هذا الاعتراض العراقي في « التقييد والإيضاح » ص ٢٤٢ .

(٢) البخاري ( ٦٤٥٢ ) .

(٣) البخاري ( ٦٢٤٧ ) .

## آداب المحدث

٥٣٩ - وأشرف العلوم علم الأثر فصَحح النِّيَّة ثُمَّ طَهَّر  
٥٤٠ - قلباً مِنَ الدُّنْيَا وَزَدَ حِرْصاً عَلَى نَشْرِ الْحَدِيثِ ثُمَّ مَنْ يُخْتَجِ إِلَى

## آداب المحدث

وهو النوع الأربعون .

اختلفوا في أفضل العلوم ، فقال المتكلمون : علم الكلام ، إذ به يُدْرَكُ التوحيدُ وما يتعلَّقُ به . وقال الفقهاء : علمُ الفقه ؛ لأنَّ به تُعرفُ العباداتُ والحلالُ والحرامُ وغيرها من الأحكام . وقال المفسِّرون : علمُ القرآن ، إذ به يُتوصَّلُ إلى العلوم كُلِّها .

( و ) قال المحدثون : ( أشرف العلوم ) على الإطلاق ( علم الأثر ) أي : الحديث ، وكيف لا وهو الوُصلةُ إلى رسول الله ﷺ ، والباحثُ عن تصحيح أقواله وأفعاله ، ولأنَّ سائر العلوم الشرعية محتاجةٌ إليه ؛ أما الفقه فواضحٌ ، وأما التفسيرُ فلأنَّ الحديثَ أولى ما فُسِّرَ به القرآن ، وبقي هناك أقوالٌ لا حاجة بنا إلى الإطالة بذكرها ، ولقد أنصفَ من قال : ولستَ تَرَى صاحبَ علمٍ - أي علم كان - إلا وهو يرى أن لا فوق ما يعلم . وبالجمله فعلمُ الحديث إن لم يكن أشرفها فلا شك أنه من أشرفها .

( فصَحَّح ) أيها المحدثُ ( النِّيَّة ) فيه وأخلِصها ، فإنما الأعمالُ بالنيات ، ولكلُّ امرئٍ ما نوى<sup>(١)</sup> ( ثم طَهَّر . قلباً من ) أعراض ( الدنيا ) وأدناسها ،

(١) حديث : « إنما الأعمال بالنيات » أخرجه البخاري ( ١ ) ، ومسلم ( ٤٩٢٧ ) من حديث =

فلا تُحدَّث إلا لوجه الله وطلب التقرب إليه ، ولا تطلب أجراً إلا منه سبحانه وتعالى ، كما قال عز وجل : ﴿ وَيَقْوِرَ لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَا لَّآ إِنَ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ ﴾ [هود : ٢٩] فمن حقَّ المحدث وغيره من المعلمين مع طلبته أن يقتدي بالنبي ﷺ فيما علَّمه الله تعالى في هذه الآية ، فلا يطمع في فائدة من جهة من يفيدُه علماً ثواباً لما يحدثه ويعلمه ، وأدنى درجات العالم كما قاله العلماء الراسخون أن يدرك حقارة الدنيا وخسستها وانصرامها ، وعظم الآخرة ودوامها وجلالة ملكها .

( وزد ) أيها المحدث ( جزواً ) أي : شدة الاهتمام ( على . نشر الحديث ) والتبليغ عن النبي ﷺ ، ففي « الصحيح » : « بلغوا عني »<sup>(١)</sup> ، « ليلغ الشاهد الغائب »<sup>(٢)</sup> ، وروى الحاكم حديث : « من أدَّى إلى أمتي حديثاً واحداً يقيم به سنة أو يردُّ به بدعةً فله الجنة »<sup>(٣)</sup> ، وروى البيهقي عن أبي ذر : « أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نُغلبَ على أن نأمرَ بالمعروف وننهي عن المنكر ، ونعلم الناس السنن »<sup>(٤)</sup> . ومن ثمَّ كان في السلف الصالح من يتألف الناس على حديثه ؛ كعروة بن الزبير رضي الله تعالى عنه .

( ثم ) اختُلفَ في السنَّ الذي يحسُن أن يتصدَّى للتحديث فيه ، فقليل : خمسون ؛ لأنها انتهاء الكهولة ومُجتمعُ الأشدَّ ، ولا يُنكر في الأربعين ؛ لأنها حدُّ

= عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(١) أخرجه البخاري ( ٣٤٦١ ) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه البخاري ( ١٧٣٩ ) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه أبو نعيم في « الحلية » ( ١٠ / ٤٤ ) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وذكره في « التدريب » ( ٢ / ١٠١ ) وعزاه للحاكم في « الأربعين » له .

(٤) البيهقي في « شعب الإيمان » ( ٧٣٧٤ ) ، وأخرجه أحمد ( ١٦٥ / ٥ ) ، والدارمي

( ٥٤٣ ) ، قال الهيثمي في « المجمع » ( ٥ / ٣٨٩ ) : رواه أحمد وفيه راوٍ لم يسم ، وبقي

رجالها ثقات .

٥٤١ - مَا عِنْدَهُ حَدَّثَ شَيْخاً أَوْ حَدَّثَ وَرَدَ لِلْأَرْجَحِ نَاصِحاً وَحَثَّ

٥٤٢ - وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ لَا تُرْشِدُ إِلَى أَعْلَى فِي الْإِسْنَادِ إِذَا مَا جَهْلًا

الاستواء ومُنْتَهَى الكمال ، ورَدَه جماعة من المحققين بأن طائفة من السلف حَدَّثُوا قبلَ هذا السن : كعمر بن عبد العزيز ، وسعيد بن جُبَيْر ، وإبراهيم النخعي ، ومالك ، وبُندار ، والشافعي ، والبخاري في طائفة كثيرة .

فـ ( مَنْ يُحْتَجُّ إِلَى . مَا عِنْدَهُ ) من الأحاديث ( حَدَّثَ ) أي : تصدَّى للتحديث في أي سن كان كما قال ( شيخاً ) أي : سواء كان شيخاً بأن بلغ عمره أربعين سنة كما هو معنى الشيخ لغة ( أَوْ حَدَّثَ ) بالوقف على لغة ربيعة ، أي : شاباً ، فقد جلس مالك للناس وهو ابن سبع عشرة ، والعلماء حينئذ متوافرون وشيوخه أحياء ، وكذلك الشافعي وغيره ، وحَدَّثَ البخاري وما في وجهه شعرة .

نعم ؛ حملَ ابنُ الصَّلاح<sup>(١)</sup> القولَ الأولَ على مَنْ يُؤْخَذُ عنه الحديث لمجرد الإسناد من غيرِ براءة في العلم ، فإنه لا يحتاجُ إليه لعلوِّ إسناده إلا عند السن المذكور غالباً ، أما من عنده براءة في العلوم ؛ فإنه يُؤْخَذُ عنه قبلَ ذلك السن .

( و ) ينبغي للمحدث إذا التمس منه ما يعلمه عند غيره في بلده أو غيره بإسناد أعلى من إسناده أو أرجح من وجوه آخر إن ( رد ) أي : يُعلم الملتمس منه به ويُرشده ( للأرجح ) بما ذكر حال كونه ( ناصحاً ) للطالب ( وحث ) بالوقف على لغة ربيعة ؛ فإنَّ الدينَ النصيحة ، فلا يدع منها شيئاً .

( و ) قال تقيُّ الدين أبو الفتح محمد ( بن ) علي بن ( دقيق العيد ) القشيري القوسي<sup>(٢)</sup> : ينبغي أن يكونَ ذلك عند الاستواء فيما عدا الصفة المرجحة ، وإلا فـ ( لا تُرشد ) أيها المحدث ( إلى ) مَنْ كان ( أعلى في الإسناد ) فقط ( إذا ما ) زائدة ( جهلاً ) أي : بأن يكونَ الأعلى في الإسناد عامياً والأُنزلُ عارفٌ ضابطٌ .

(١) « علوم الحديث » ص ٢٣٨ .

(٢) « الاقتراح » ص ٢٧١ .

٥٤٣ - وَمَنْ يُحَدِّثْ وَهَذَاكَ أَوْلَىٰ فَلَيْسَ كُزْهًا أَوْ خِلَافَ الْأَوَّلَىٰ

٥٤٤ - هَذَا هُوَ الْأَرْجَحُ وَالصَّوَابُ عَهْدَ النَّبِيِّ حَدَّثَ الصَّحَابُ

قال : فقد يُتَوَقَّفُ في الإرشاد إليه ؛ لأنه قد يكون في الرواية عنه ما يوجبُ خَلَلًا .

( وَمَنْ يُحَدِّثْ ) أي : وَمَنْ يَتَصَدَّدُ لِلتَّحْدِيثِ ( وهناك ) مَنْ هُوَ ( أَوْلَىٰ ) منه لِسُنَّةِ أو علمه أو علوِّ سنده أو غير ذلك ( فَلَيْسَ ) تحديته حينئذٍ ( كُزْهًا ) أي : مكروهاً ( أو ) أي : بل ولا ( خِلَافَ الْأَوَّلَىٰ . هذا هو ) القول ( الْأَرْجَحُ ) عند المحققين .

وقال ابن الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : لا ينبغي للمحدث أن يحدث بحضرة مَنْ هُوَ أَوْلَىٰ منه بذلك ، وكان إبراهيم والشعبي إذا اجتمعا لم يتكلم إبراهيم بشيء ، وزاد بعضهم : فكره الرواية ببلد فيه من المحدثين مَنْ هُوَ أَوْلَىٰ منه لِسُنَّةِ أو لغير ذلك ، رُوينا عن يحيى بن معين قال : « إذا حَدَّثْتُ في بلدٍ فيه مثل أبي مُسَهَّر فيجب للحيتي أن تُحَلَّقَ » . وعنه أيضاً : « إِنْ الذي يحدث بالبلدة وفيها مَنْ هُوَ أَوْلَىٰ بالتحديث منه فهو أحمق » .

قال المصنفُ : ( وَالصَّوَابُ ) إطلاقُ [ أَنَّ ] التحديث بحضرة الأولى ليس بمكروه ولا خلاف الأولى ، فقد استنبط العلماء من حديث : « إِنْ ابني كان عَسِيفاً . . . » الحديث<sup>(٢)</sup> . وقوله : « سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي » أنه ( عَهْدَ النَّبِيِّ ) أي : في زمنه ﷺ ، وفي بلده ( حَدَّثَ ) وأفتى ( الصَّحَابُ ) رضي الله تعالى عنهم .

وقد عقدَ محمد بنُ سعد في « الطبقات »<sup>(٣)</sup> باباً لذلك ، وأخرجَ بأسانيدَ فيها الواقديُّ أَنَّ منهم الخلفاء الأربعة ، وعبدُ الرحمن بن عوف ، وأبي بن كعب ،

(١) « علوم الحديث » ص ٢٣٩ .

(٢) أخرجه البخاري ( ٢٦٩٥ ، ٢٦٩٦ ) ، ومسلم ( ٤٤٣٥ ) من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما .

(٣) « الطبقات الكبرى » لابن سعد ( ٢ / ١٠٩ ) .

- ٥٤٥ - وَفِي الصُّحَابِ حَدَّثَ الْاِتِّبَاعُ يَكَاذُ فِيهِ أَنْ يُرَى الْإِجْمَاعُ  
٥٤٦ - وَهُوَ عَلَى الْعَيْنِ إِذَا مَا انْفَرَدَا فَرَضُ كِفَايَةِ إِذَا تَعَدَّدَا

ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم .

( وفي ) عهد ( الصُّحَابِ حَدَّثَ الْاِتِّبَاعُ ) روى البيهقي في « المدخل » بسندٍ صحيحٍ عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال لسعيد بن جبير حَدَّثَ : قال : أَحَدْتُ وَأَنْتَ شَاهِدٌ ؟ قال : أَوْ لَيْسَ مِنْ نَعَمِ اللَّهِ عَلَيْكَ أَنْ تَحَدَّثَ وَأَنَا شَاهِدٌ ؟ فَإِنْ أَخْطَأْتَ عَلِمْتُكَ<sup>(١)</sup> ، وهكذا إلى هلم جزأ ( يَكَاذُ فِيهِ ) أي : في التحديث بحضرة مَنْ هُوَ أَوْلَى ( أَنْ يُرَى الْإِجْمَاعُ ) على فعله ، ولا يحلُّ لمثل هؤلاء الصحابة والتابعين أَنْ يَفْعَلُوا ما هو خلاف الأولى فضلاً عن المكروه .

( وهو ) أي : التحديث فرضٌ ( عَلَى الْعَيْنِ إِذَا مَا ) زائدة ( انْفَرَدَا ) في بلدٍ بأن لا يكون فيه أهلٌ له سواه وقد سُئِلَ عنه . قال ﷺ : « مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ أَلْجَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ » ، رواه أبو داود وغيره . قال الحاكم : صحيحٌ على شرط الشيخين<sup>(٢)</sup> . وفي رواية زيادة : « مما ينفعُ الله به في أمرِ الناس في الدِّينِ »<sup>(٣)</sup> ، وروى ابن ماجه [ ب ] سندٍ منقطع : « إِذَا لَعِنَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوْلَهَا ، فَمَنْ كَتَمَ حَدِيثًا فَقَدْ كَتَمَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ »<sup>(٤)</sup> ، والطبراني بإسناد فيه ابنُ لهيعة : « مَثَلُ الَّذِي يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ ثُمَّ لَا يَحَدِّثُ بِهِ كَمَثَلِ الَّذِي يَكْنِزُ الْكَنْزَ ثُمَّ لَا يُنْفِقُ مِنْهُ »<sup>(٥)</sup> .

(١) وأخرجه ابن سعد في « الطبقات » ( ٦ / ٢٥٦ ) ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ( ٩ / ٤ ) .

(٢) أبو داود ( ٣٦٥٨ ) ، والحاكم ( ١ / ١٨٢ ) ، وأخرجه الترمذي ( ٢٦٤٩ ) ، وابن ماجه ( ٢٦١ ) ، وأحمد ( ٢ / ٢٦٣ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه ابن ماجه ( ٢٦٥ ) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٤) أخرجه ابن ماجه ( ٢٦٣ ) من حديث جابر رضي الله عنه .

(٥) الطبراني في « الأوسط » ( ٦٨٩ ) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، قال في « المجمع » ( ١ / ٤٠٢ ) : فيه ابن لهيعة ، وهو ضعيف .



٥٤٧ - وَمَنْ عَلَى الْحَدِيثِ تَخْلِيطًا يَخْفَ لَهُرَمٌ أَوْ لِعَمَى وَالضَّعْفِ كَفَ

٥٤٨ - وَمَنْ أَتَى حَدَّثٌ وَلَوْ لَمْ تَنْصَلِحْ نِيَّتُهُ فَإِنَّهَا سَوْفَ تَصِحَّ

وهو (فَرَضُ كَفَايَةِ) يَسْقُطُ الْحَرْجُ بِفَعْلِ الْبَعْضِ الْكَافِي ، كما هو شأنُ فروضِ الكَفَايَةِ (إِذَا تَعَدَّدَا) الْمُتَاهَلُّ لَذَلِكَ . قال في «التدريب» : ولو طُلبَ من أحدهم فامتنعَ لم يَأْثُمَ<sup>(١)</sup> .

(و) أما السُّرُّ الذي ينبغي الإمساكُ عن التحديث فيه فغير محدودٍ ، (ف) من على الحديث تَخْلِيطًا) وَأَنْ يَرَى مَا لَيْسَ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِهِ (يَخْفَ . لَهُرَمٌ أَوْ لِعَمَى وَالضَّعْفِ) أَي : الْخَوْفُ (كَفَ) عَنِ التَّحْدِيثِ ، وَيَخْتَلَفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ ، وَأَمَّا ضَبْطُ بَعْضِهِمْ لَهُ بِثَمَانِينَ<sup>(٢)</sup> ؛ فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ مَنْ بَلَغَهَا ضَعْفَ حَالِهِ فِي الْغَالِبِ ، وَخِيفَ عَلَيْهِ الْإِخْتِلَالُ وَالْإِخْلَالُ ، أَوْ أَنْ لَا يُقْطَنَ لَهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُخْلَطَ ، كَمَا اتَّفَقَ لِغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الثَّقَاتِ .

قال في «التدريب»<sup>(٣)</sup> : فَإِنْ يَكُنْ - أَي : ابْنُ الثَّمَانِينَ - وَمَا فَوْقَهَا ثَابِتَ الْعَقْلِ مُجْتَمَعَ الرَّأْيِ فَلَا بَأْسَ ، فَقَدْ حَدَّثَ بَعْدَهَا أَنْسُ ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى فِي آخَرِينَ ، وَمَنِ التَّابِعِينَ شُرَيْحُ الْقَاضِي ، وَمَجَاهِدٌ ، وَالشَّعْبِيُّ فِي آخَرِينَ ، وَمَنِ أَتْبَاعَهُمْ : مَالِكٌ ، وَاللَيْثُ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنَّمَا يَخْرُفُ الْكَذَّابُونَ . وَحَدَّثَ بَعْدَ الْمِئَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ : حَكِيمُ بْنُ حَزَامٍ ، وَمَنِ التَّابِعِينَ : شَرِيكُ النَّمِرِيِّ ، وَمَنِ بَعْدَهُمْ : الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ ، وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ ، وَالسَّلَفِيُّ وَغَيْرُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ .

(و) لَا يَمْتَنَعُ مِنْ تَحْدِيثِ أَحَدٍ لِكُونِهِ غَيْرَ صَحِيحِ النِّيَّةِ فِيهِ ، بَلْ كُلُّ (مَنْ أَتَى) لَطْلِبُهُ (حَدَّثٌ) - (وَلَوْ) كَانَ (لَمْ تَنْصَلِحْ) نِيَّتُهُ فِيهِ ؛ (فَإِنَّهَا) أَي : نِيَّةُ ذَلِكَ

(١) «تدريب الراوي» (٢ / ١٠١) .

(٢) قال ذلك ابن خلد الرامهرمزي في «المحدث الفاضل» ص ٣٥٤ .

(٣) «تدريب الراوي» (٢ / ٩٨) .

٥٤٩ - فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ كِبَارِ جِلَّةِ «أَبِي عَلَيْنَا الْعِلْمُ إِلَّا لِلَّهِ»

الطالب ( سَوْفَ تَصِحَّ ) فيما بعد .

( فقد رَوَيْنَا ) أَيُّهَا العلماء ( عن ) أئمة ( كِبَارِ جِلَّةِ ) فخام ؛ كمغمَر ، وحبيب بن أبي ثابت ، والغزالي في آخرين بألفاظٍ متقاربة : طلبنا العلمَ لغير الله (سأبى علينا العلمُ ) أن يكون ( إلاَّ الله ) بالقصر كما هي لغة ، ولفظ الأولين : طلبنا الحديثَ وما لنا فيه نيةٌ ، ثم رزقَ الله النيةَ بعدُ .

وعن مغمَر أيضاً قال<sup>(١)</sup> : إنَّ الرجلَ ليطلُبُ العلمَ لغير الله فيأبى عليه حتى يكون لله تعالى . واشتهرَ عن الغزالي أنه وأخاه أحمد إنما دخلا المدرسة ليتقوّتا فيها ، فلمَّا حصلَ له من العلوم ما حصلَ قال : طلبنا العلمَ لغير الله فأبى العلمُ إلا أن يكون لله .

وقرّر جماعةٌ أنَّ معنى هذه المقالة أنَّ تعلّمنا في المبادئ لم يكن يخلو من عدم الإمحاض في تحصيله ، فأبى إلا أن يجرّنا إلى طريق السلوك والهداية إلى الله تعالى .

وفي « الإحياء »<sup>(٢)</sup> نقلًا عن بعض المحقّقين : أنَّ معناها أنَّ العلمَ أبى وامتنعَ علينا ، فلم تنكشفْ لنا حقيقته ، وإنما حصلَ لنا حديثُه وألفاظُه ، قال شارحه المرتضى : طالما كنتُ أسمعُ الشيوخَ يعزّون تلك المقالة إلى المصنّف - أي : الغزالي - وأنه أبو عذرتها ، وكنت أفهمُ من تقاريرهم ما تقدّم ، وآلآن قد ظهرَ من سياقه أنها لأحدٍ من المتقدمين ليست له ، وإنما هو ناقلٌ ، بل هو مقلّدٌ لصاحب « القوت »<sup>(٣)</sup> فإنه هو الذي نقلها هنكذا ، وفسّرها بذلك ، وهو تأويل آخر لها غير

(١) انظر : « الجامع لأخلاق الراوي » ( ١ / ٣٣٩ ) .

(٢) « إحياء علوم الدين » للغزالي ( ١ / ٤٩ ) .

(٣) صاحب « قوت القلوب » هو : أبو طالب المكي ، الواعظ الصوفي ، نزيل بغداد ، المتوفى بها سنة (٣٨٦هـ) . « هدية العارفين » ( ١ / ٤٧٤ ) .

- ٥٥٠ - وَلِلْحَدِيثِ الْغُسْلُ وَالتَّطَهُّرُ      وَالطَّيْبُ وَالسَّوَاكُ وَالتَّبَخُّرُ  
 ٥٥١ - مُسْرَحًا وَاجْلِسْ بِصَدْرٍ بِأَدَبٍ      وَهَيْئَةً مُتَكِنًا عَلَى رَتَبٍ  
 ٥٥٢ - وَلَا تَقُمْ لِأَحَدٍ وَمَنْ رَفَعَ      صَوْتًا عَلَى الْحَدِيثِ فَازْبُرْهُ وَدَغْ

ما كنّا نسمعه من الشيوخ ونفهمه . وقال الثوري<sup>(١)</sup> : ما كان في الناس أفضل من طلب الحديث ، فليل : يطلبونه بغير نيّة ، فقال : طلبهم إيّاه نيّة .

( و ) يُسْتَحَبُّ ( ل - ) قراءة ( ل ) الحديث ( النبويّ كغيره من العلوم ، وللحديث أكد ( الغسل ) بتعميم البدن ( والتطهر ) الشامل للوضوء والتيمّم بشرطه ( والطيب ) يعني : التزيّن باستعمال الطيب في بدنه ونحو ثيابه ( والسواك والتبخّر ) بعد إزالة الرّيح الكريه ، وأخذ نحو الظفر كما في الجمعة حال كونه ( مُسْرَحًا ) لشعر رأسه ولحيته ولا بساً للثياب البيض والعِمامة وغير ذلك ، فقد كان مالكٌ يفعل ذلك ، فليل له ، فقال : أحبُّ أن أعظم حديث رسول الله ﷺ ، ولا أحدث إلا على طهارة . وقال قتادة : لقد كان يستحبُّ أن لا يقرأ الأحاديث إلا على طهارة . وقال ضرار بن مَرّة : كانوا يكرهون أن يحدثوا على غير طهر .

( واجلس ) أيّها المحدث ( بصدر ) أي : وسط مجلسه متلبساً ( ب - ) كمال ( أدب . وهئية )<sup>(٢)</sup> وخشوع . قال مالك رضي الله تعالى عنه : مجالس العلم تُحتَضَرُ بالخشوع والسكينة والوقار ، حال كونك ( متكناً على رتب ) متمكناً فيها كما كان الإمام مالك ، فإنه إذا جاء أحدٌ يطلب الحديث فعل ما تقدّم ، ثم يجلس على منصّة ، ولا يزال يبخر بالعود حتى يفرغ .

( ولا تقم ) أيّها المحدث ( لأحد ) كائناً من كان ، فإنه مكروه على ما صرح به في « التدريب »<sup>(٣)</sup> . قال : فقد قيل : إذا قام القارئ لحديث رسول الله ﷺ لأحد

(١) انظر : « الجامع لأخلاق الراوي » ( ١ / ٣٣٩ ) .

(٢) في ( ش ) : وهئية .

(٣) « تدريب الراوي » ( ٢ / ١٠٣ ) .

٥٥٣ - وَلَا تُحَدِّثْ قَائِماً أَوْ مُضْطَجِعاً أَوْ فِي الطَّرِيقِ أَوْ عَلَى حَالٍ شَنِيعٍ

فإنه تُكْتَبُ عليه خطيئة . اهـ .

وقد نقله ابنُ الصَّلَاح<sup>(١)</sup> عن محمد بن أحمد بن عبد الله الفقيه ، لكن صرَّح بعضهم بأنه لا يكره للمدرِّس القيامُ لأكابر أهل الإسلام ، وعلَّله بأنَّ ذلك من تعظيم شعائر الله وحُرُماته ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ [ الحج : ٣٢ ] ، ﴿ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [ الحج : ٣٠ ] ، وصحَّ حديثُ : « قُومُوا لِسَيِّدِكُمْ أَوْ خَيْرِكُمْ »<sup>(٢)</sup> يعني : سعد بن معاذ . قال : وقد وردَ الأمرُ بإكرام العلماء وإكرام طلبة العلم في نصوص كثيرة ، فليتأمل وليراجع .

( وَمَنْ رَفَعَ ) من الحاضرين ( صَوْتاً عَلَى الْحَدِيثِ ) في مجلسه ( فَاذْبُرْهُ ) أي : انتهزه وازجره ( وَدَغْ ) هـ ، أي : اتركه حتى يخرج من الحلقة ، فقد كان الإمام مالك رضي الله تعالى عنه يفعل ذلك ويقول : قال الله تعالى : ﴿ يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﴾ [ الحجرات : ٢ ] فمن رفع صوته عند حديثه ؛ فكأنما رفع صوته فوق صوته ﷺ .

( وَلَا تُحَدِّثْ ) حال كونك ( قَائِماً أَوْ مُضْطَجِعاً ) بالوقف على لغة ربيعة ( أَوْ ) حال كونك ( فِي ) أثناء ( الطريق ) ولو كنت جالساً فيها ( أَوْ ) كونك ( عَلَى حَالٍ شَنِيعٍ ) من نحو الجوع أو الشَّبع المفرطين ونحوهما مما يسوءُ خُلُقَكَ ، فقد كان مالكٌ يكرهه أن يحدث في الطريق ، أو وهو قائمٌ ، أو وهو مستعجلٌ ، وقال : أحبُّ

(١) « علوم الحديث » ص ٢٤١ .

(٢) أخرجه البخاري ( ٤١٢١ ) ، ومسلم ( ٤٥٩٦ ) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بلفظ : « قوموا إلى سيِّدكم » .

قلت : وليس فيه دليل على استحباب القيام للقدام . قال الحافظ في « الفتح » ( ٥١ / ١١ ) : وهذه الزيادة - أي : قوله « فأنزلوه » - تخدش في الاستدلال بقصة سعد على مشروعية القيام المتنازع فيه .

٥٥٤ - وَافْتَتِحِ الْمَجْلِسَ كَالْتَّمِيمِ بِالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ  
٥٥٥ - بَعْدَ قِرَاءَةِ لَآيٍ وَدُعَا وَلَيْكَ مُقْبِلًا عَلَيْهِمْ وَمَعَا

أَنْ أَتَفَهَّمْ مَا أَحَدَّثْتُ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وسئل سعيد بن المسيب عن حديث وهو مضطجع في مرضه ، فجلس وحدث به ، فقيل له : وددت أنك لم تتعز ، فقال : كرهت أن أحدث عن رسول الله ﷺ وأنا مضطجع . وسئل ابن المبارك عن حديث وهو يمشي ، فقال : ليس هذا من توقير العلم .

( وافتتح ) أيها المحدث ( المجلس ) أي : مجلس التحديث ( كالتميم ) له ( ب ) ( بالسملة ) و ( الحمد ) لله عز وجل ( والصلاة والتسليم ) على رسول الله ﷺ وآله وصحبه .

قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup> : وَمِنْ أُبْلَغِ مَا يَفْتَتِحُهُ بِهِ أَنْ يَقُولَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَكْمَلَ الْحَمْدَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْأَتَمَّانِ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ ، وَكُلَّمَا غَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَائِرِ النَّبِيِّينَ وَآلِ كُلِّ ، وَسَائِرِ الصَّالِحِينَ ، نَهَايَةَ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْأَلَهُ السَّائِلُونَ . اهـ .

وذلك ( بعد قراءة ) قارئ حسن الصوت كما في « التقریب » ( لآي ) جمع آية من القرآن العزيز ، فقد روى الحاكم عن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه قال : « كان أصحاب رسول الله ﷺ إِذَا اجْتَمَعُوا تَذَاكُرُوا الْعِلْمَ ، وَقَرَأُوا سُورَةَ »<sup>(٢)</sup> ( ودعا ) من المحدث يليق بالحال ، ومن أهمه هنا الدعاء بالتوفيق والإعانة والعصمة ، كأن

(١) « علوم الحديث » ص ٢٤١ .

(٢) أخرجه الخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي » ( ٢ / ٦٨ ) ، عن أبي نصره ، وعزاه في « التدريب » ( ٢ / ١٠٤ ) للحاكم في « المستدرک » ولم أجده فيه .

يقول : اللهم ثبت جناني ، وأدر الحق على لساني ، وافتح على الحاضرين فتوح العارفين .

( وَلَيْكَ ) مستقبل للقبلة ، و ( مُقْبِلًا عليهم ) أي : الحاضرين ( معاً ) أي : كلهم ، لحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما مرفوعاً : « أكرم المجالس ما استقبل به القبلة » . رواه أبو يعلى وغيره<sup>(١)</sup> ، وحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً أيضاً : « إِنَّ لكل شيء سيِّداً ، وإنَّ سيِّدَ المجالس قبالة القبلة » . رواه الطبراني بسند حسن<sup>(٢)</sup> .

وقال حبيب بن أبي ثابت<sup>(٣)</sup> : إنَّ من السنَّة إذا حدَّث الرجل القوم أن يُقبل عليهم جميعاً . وعلى ذلك عمل الأكثرين في الدروس ، ولا سيَّما في المسجد الحرام ، وبعضهم يجلس للقاء الدرس مُستدبر القبلة ، والقوم أمامه قياساً على الخطبة ؛ لأن أحواله ﷺ في مواعظه أن يخطب لهم وهو مُستدبر القبلة ، مستقبل الناس .

قال بعض المحققين : والحكمة في ذلك أن السنَّة كون المنبر في صدر المسجد ، فلو استقبل القبلة مع ذلك لكان ذلك خارجاً عن مقاصد الخطاب ؛ إذ يُخاطب حينئذ مَنْ يكون خلف ظهره ، ولو جعل المنبر في آخر المسجد واستقبل القبلة ، فإن استدبره القوم واستقبلوا القبلة كان خارجاً عن مقاصد الخطاب كما تقدم ، وإن استقبلوه واستدبروها لزم ترك الاستقبال لخلق كثير ، وتركه لواحد أسهل . تأمل .

(١) أخرجه الطبراني في « الأوسط » ( ٨٣٦١ ) ، قال الهيثمي في « المجمع » ( ٨ / ١١٤ ) : فيه حمزة بن أبي حمزة ، وهو متروك .

(٢) الطبراني في « الأوسط » ( ٢٣٥٤ ) ، قال الهيثمي في « المجمع » ( ٨ / ١١٤ ) : إسناده حسن .

(٣) انظر : « الجامع لأخلاق الراوي » ( ١ / ٤١١ ) .

## ٥٥٦ - وَرَتَّلَ الْحَدِيثَ وَاعْقَدَ مَجْلِسًا يَوْمًا بِأَسْبُوعٍ لِإِمْلَاءِ اثْنَيْسَا

( وَرَتَّلَ ) أيُّها المحدث ( الحديث ) أي : تأنَّ في قراءته ، ولا تسرِّدها سرِّداً يمنعُ فهمَ بعضه ، ففي الصحيح : « أنه ﷺ إنما كان يحدث حديثاً لو عدَّه العاذهُ أخصاه »<sup>(١)</sup> ، وفي لفظ عند مسلم : « أنه ﷺ لم يكن يسرِّد الحديث كسرِّدكم »<sup>(٢)</sup> . وفي لفظ عند البيهقي عقيبَه : « إنما كان حديثه فضلاً تفهمه القلوب »<sup>(٣)</sup> .

وبقي من آداب التحديث شيءٌ كثيرٌ فليطلب من المؤلفات في التعليم ، ثم يبين الكلامَ على الإملاء فقال : ( واعقد ) أيُّها المحدث العارف استحباباً كما صرَّح به غيره ( مجلساً . يوماً ) واحداً ( بأسبوع ) كيوم الجمعة ( للإملاء ) أي : إملاء الحديث لمن يكتبونه من أعلى مراتب الرواية ، والسماعُ فيه أحسنُ وجوه التحمُّلِ وأقواها ، وذلك ( اثْنَيْسَا ) أي : اقتداءً بفعل الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة .

قال أبو الخطاب معروف الخياط : رأيتُ وائلةَ بنَ الأسقع رضي الله تعالى عنه يُملي على الناس الأحاديثَ ، وهم يكتبونها بين يديه ، رواه البيهقي وغيره<sup>(٤)</sup> .

وفي البخاري : كان ابنُ مسعود يذكِّرُ الناسَ في كلِّ يوم خميسٍ ، وقال : « إنِّي أكره أن أملككم ، وإنِّي أتخوِّلُكم بالموعظة كما كان رسولُ الله ﷺ يتخوِّلنا [ بها ] مخافةَ السَّامةِ علينا »<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه البخاري ( ٣٥٦٧ ) ، ومسلم ( ٧٥٠٩ ) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) مسلم ( ٦٣٩٩ ) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) أخرجه أبو يعلى ( ٤٣٩٣ ) من حديث عائشة رضي الله عنها ، وعزاه في « التدريب » ( ٢ / ١٠٤ ) للبيهقي .

(٤) أخرجه البيهقي في « المدخل » كما في « التدريب » ( ٢ / ١٠٥ ) ، وابن عدي في « الكامل » ( ٦ / ٣٢٧ ) .

(٥) البخاري ( ٧٠ ) .

٥٥٧ - ثُمَّ اتَّخَذَ مُسْتَمْلِيًا مُحَصَّلًا وَزِدَ إِذَا يَكْثُرُ جَمْعٌ وَاعْتَلَى

وعن ابن عباس : « حَدَّثَ النَّاسَ كُلَّ جُمُعَةٍ مَرَّةً ، فَإِنْ أُبَيَّتَ فَمَرَّتَيْنِ ، فَإِنْ أَكْثَرَتْ فَثَلَاثَ مَرَارٍ »<sup>(١)</sup> . وكان ابنُ عساكر وغيره من الحفاظ يملون يوم الجمعة بعد صلاتها .

قال المصنف : فتبعتهُم في ذلك ، وقد ظفرتُ بحديثٍ يدلُّ على استحبابه بعد عصر يوم الجمعة ، وهو حديثُ أنسٍ مرفوعاً : « مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ جَلَسَ يُمْلِي خَيْرًا حَتَّى يُمْسِيَ كَانَ أَفْضَلَ مِمَّنْ أَعْتَقَ ثَمَانِيَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلِ » . رواه البيهقي<sup>(٢)</sup> .

( ثم اتَّخَذَ ) أيُّها المحدث ( مُسْتَمْلِيًا ) واحداً ، فقد روى أبو داود وغيره عن رافع بن عمرو قال : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ بِمَنْىَ حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى عَلَى بَغْلَةِ شَهَبَاءَ ، وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعَبِّرُ عَنْهُ »<sup>(٣)</sup> ، وفي « الصحيح » عن أبي جمره قال : « كُنْتُ أَتَرْجِمُ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ »<sup>(٤)</sup> .

ويكون المستملي ( مُحَصَّلًا ) متيقظاً لا بليداً ؛ كُستَملي يزيد بن هارون حيث سئل يزيد عن حديثٍ فقال : حَدَّثَنَا بِهِ عِدَّةٌ ، فصاح المستملي : يَا أَبَا خَالِدٍ عِدَّةُ ابْنِ مَنْ ؟ فقال يزيد له : ابْنِ فَقَدْتُكَ .

( وَزِدَ ) أيُّها المحدث أكثر من مستملي واحدٍ ( إِذَا يَكْثُرُ جَمْعٌ ) من الطلبة بحسب الحاجة ، فقد أُملى أبو مُسلم الكَجِّي وكان في مجلسه سبعة مستمليين ، يبلغُ كُلُّ وَاحِدٍ صَاحِبِهِ الَّذِي يَلِيهِ ، وَحَضَرَ عَنْده نيفٌ وأربعون ألفَ محبرة سوى النظارة ، وَحَضَرَ مجلسَ عاصم بن عليٍّ أكثرُ من مئة ألفِ إنسانٍ .

(١) أخرجه البخاري ( ٦٣٣٧ ) .

(٢) البيهقي في « الشعب » ( ٥٦٣ ) ، وأخرجه أحمد ( ٣ / ٢٦٢ ) ، وليس في الحديث أنه يوم الجمعة .

(٣) أبو داود ( ١٩٥٦ ) ، وأخرجه النسائي ( ٥٤٣٣ ) ، وأحمد ( ٣ / ٤٧٧ ) .

(٤) أخرجه البخاري ( ٨٧ ) ، ومسلم ( ١١٦ ) .



٥٥٨ - يُبْلَغُ السَّامِعَ أَوْ يُفْهَمُ      وَاسْتَنْصَتِ النَّاسَ لِكَيْمَا يَفْهَمُوا

٥٥٩ - وَيَعْدُهُ بِسَمَلٍ ثُمَّ يَحْمَدُ      مُصَلِّياً وَيَعْدُ ذَاكَ يُورِدُ

ومن لطيف ما ورد في الاستملاء حكاية المزي<sup>(١)</sup> عن عبدان بن محمد المروزي قال : رأيت الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي في النوم ، فقلت : ما فعل الله تعالى بك ؟ قال : غفر لي ، وأمرني أن أحدث في السماء كما كنت أحدث في الأرض ، فحدثت في السماء السابعة ، فاجتمع عليّ الملائكة واستملي عليّ جبريل ، وكتبوا بأقلام من الذهب . وراه في النوم أحمد بن جعفر الثستري كأنه يحدث في السماء السابعة ، وجبريل يستملي عليه .

( و ) ينبغي أن يكون المستملي ( اعتلى ) أي : يستملي مرتفعاً على كرسي ونحوه ، وإلا فقائماً على قدميه حتى يكون أبلغ للسامعين .

( يُبْلَغُ ) المستملي وجوباً لفظ المُملي ويؤدّيه ( السَّامِع ) على وجهه من غير تغيير ( أو يفهم ) -هـ- ، فيتوصل من يسمع لفظ المُملي على بُعد منه إلى تفهمه وتحققه بإبلاغ المستملي . وأما مَنْ لم يسمع إلا لفظ المستملي ؛ فليس يستفيد بذلك جواز روايته لذلك عن المُملي مطلقاً من غير بيان الحال فيه على كلام تقدّم<sup>(٢)</sup> .

( وَاسْتَنْصَتَ ) المستملي ( الناس ) الحاضرين حيث احتيج للاستنصات ؛ للخبر المتفق عليه من حديث [ جرير ] بن عبد الله أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال له : « اسْتَنْصَتِ النَّاسَ »<sup>(٣)</sup> (و) لكيما يفهموا<sup>(٤)</sup> أي : الناس الحاضرون الحديث المملي ( و ) يقرأ قارئاً حسن الصوت شيئاً من القرآن كما تقدّم .

(١) في « تهذيب الكمال » ( ٣٢ / ٣٣٤ ) .

(٢) في أقسام طرق تحمل الحديث .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٢١ ) ، ومسلم ( ٢٢٣ ) وفي الأصل « جابر » بدل « جرير » .

(٤) في ( ش ) : إذا تكلّموا .

٥٦٠ - مَا قُلْتَ أَوْ مَنْ قُلْتَ مَعَ دُعَائِهِ لَهُ وَقَالَ الشَّيْخُ فِي انْتِهَائِهِ

٥٦١ - «حَدَّثَنَا» وَيُورِدُ الْإِسْنَادَ مُتْرَجِّمًا شُيُوخَهُ الْأَفْرَادًا

ثم (بعده بسَمَل) أي : قال المستملي : بسم الله الرحمن الرحيم ( ثم يحمّد ) الله عزَّ وجلَّ ( مُصَلِّيًا ) ومسلِّمًا على النبي ﷺ ، ويتحرَّى الأبلغ في ألفاظ ذلك ، مثل ما تقدّم عن ابن الصّلاح ، ونقل النووي<sup>(١)</sup> عن جماعة أنّ أبلغ ألفاظ الحمد : الحمد لله حمداً يوافي نعمه ، ويكافئ مزيده ، ثم قال : ليس لذلك دليل يُعتمد .

وقال السّراجُ البلقيني : بل الأبلغ الحمد لله ربّ العالمين ؛ لأنه فاتحة الكتاب ، وآخرُ دعوى أهل الجنة . قال جمعٌ : فينبغي الجمعُ بينهما ، ونقل النووي عن إبراهيم المروزي : أنّ أبلغ ألفاظ الصلاة : اللهم صلّ على محمد ، كلّما ذكرَكَ الذّاكرون ، وغفلَ عن ذكرِهِ الغافلون ، ثم صوّب النووي بأنّ الذي ينبغي الجزمُ به أنّ أبلغها الصلاةُ الإبراهيميةُ التي علّمها للصّحابة ، وفيها رواياتٌ فلتُطلب من مظانّها .

( وبعده ذا ) لـ ( لك ) كلّهُ ( يُورِدُ ) المُستملي ويقول للمُملّي : ( ما قُلْتَ ) يا سيّدنا من الأحاديث ( أَوْ مَنْ قُلْتَ ) يا سيّدنا من الأسانيد ( مع دُعائه ) أي : المستملي ( له ) أي : الشيخ المملّي بنحو : رحمك الله ، أو رضي الله تعالى عنك . قال يحيى بنُ أَكْثَم : نلتُ القضاء ، وقضاء القضاة والوزارة وكذا وكذا ، ما سررتُ بشيءٍ مثل قولِ المستملي : مَنْ ذَكَرْتَ رَحِمَكَ اللهُ تَعَالَى ، أو رضي الله تعالى عنكَ<sup>(٢)</sup> .

( وقال الشيخُ ) المُملّي ( في انتِهائه ) أي : المستملي من ذلك ( حَدَّثَنَا ) شيخنا العلامة المتقن فلان ، حَدَّثَنَا فلان ، وهكذا إلى أن تُتَّصَلَ به ﷺ .

(١) في « روضة الطالبين » ( ٤ / ١٠٢ ) .

(٢) « الجامع لأخلاق الراوي » ( ٢ / ٧١ ) .

قال يحيى بن أكثم<sup>(١)</sup> : قال لي الرشيد : ما أنبلُ المراتب ؟ قلت : ما أنت فيه ، قال : لكُنِّي أعرُفهُ رجلٌ في حلقة يقول : حدَّثنا فلان عن فلان ، قال : قال رسولُ الله ﷺ كذا ، هو خيرٌ مِنِّي ؛ لأنَّ اسمه مقترنٌ باسمِ رسولِ الله ﷺ لا يموتُ أبداً ، نحن نموت ونفنى ، والعلماء باقون ما بقي الدهر .

وقال عمر بنُ حبيب العدويُّ : قال لي المأمون - أي : ابن الرشيد - : ما طلبتُ مِنِّي نفسي شيئاً إلا وقد نالته ، ما خلا هذا الحديث ، فإني كنتُ أحبُّ أن أقعدَ على كرسي ، ويُقال : من حدَّثك ؟ فأقول : حدَّثني فلان ، قال : فقلتُ : يا أمير المؤمنين فلم لا تحدِّث ؟ قال : لا تصلحُ الخلافةُ مع الحديث للناس . أوردهما الخطيبُ البغدادي<sup>(٢)</sup> .

( ويورد ) الشيخ المملي ( الإسنادا ) بتمامه ، وكلُّما ذكَّرَ النبي ﷺ ، صلَّى وسلَّم المستملي رافعاً صوته ، وكذا يترضى ويترخَّم على الأئمة . روى الخطيب أنَّ الربيعَ قال له القارئ يوماً : حدَّثكم الشافعيُّ يوماً ، ولم يقل رضي الله تعالى عنه ، فقال الربيعُ : ولا حَرَف ، حتى يُقال : رضي الله تعالى عنه<sup>(٣)</sup> .

( مُترجماً شيوخه ) أي : ذاكراً لترجمتهم و منقبتهم على وجه التعظيم والاختصار ( الأفراد ) كقول عطاء : حدَّثني البحر [ يعني : ابن عباس ، وقولُ مسروق : حدَّثني الصديقةُ بنتُ الصديق حبيبُ الله المبرِّاة ، يعني : عائشة ، ويجمعُ في الشيخ بين اسمه وكُنْيته ، فهو أبلغُ في إعظامه ، نعم يقتصرُ في الرواية على اسم مَنْ لا يُشكَل ؛ كمالك ، والليث ، وأيوب ، ويونس ، وكذا نسبته

(١) ذكره عنه ابن السمعاني في « أدب الإملاء » ص ٢٠ ، وعبد القادر الرهاوي في « الأربعين » كما في « النكت » للزركشي ( ١ / ٣٣ ) .

(٢) ذكره ابن السمعاني في « أدب الإملاء » ص ٢١ .

(٣) الخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي » ( ٢ / ١٠٦ ) .

٥٦٢ - وَذِكْرُهُ بِالْوَصْفِ أَوْ بِاللَّقَبِ      أَوْ حِرْزَةِ لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَعِْبِ  
٥٦٣ - وَازَوْ فِي الْإِمْلَا عَنْ شُيُوخِ عُذْلُوا      عَنْ كُلِّ شَيْخٍ أَنْزَاراً وَيَجْعَلُ

المشهور بها ؛ كالشافعي ، والزهرري ، والشعبي .

( وَذِكْرُهُ ) أي : الشيخ ( بِالْوَصْفِ ) أي : صفة نقص في جسده عُرفَ بها ؛  
كسليمان الأعمش الكوفي ، وعاصم الأحول ( أَوْ بِاللَّقَبِ ) كذلك ؛ كعُنْدَرٍ لقب  
محمد بن جعفر صاحب شعبة ، ولُوَيْنٍ لقب محمد بن سليمان المصيصي ( أَوْ )  
( حِرْزَةً ) كحَنَاطٍ والسَّمَانِ والزِّيَّاتِ والزَّبَالِ ( لَا بَأْسَ ) بذلك حيث كان معروفاً  
بها ( إِنْ لَمْ يَعِْبِ ) أي : لم يقصد عيبه ، وإنما قصدَ تعريفه .

وظاهرُ إطلاقهم وإن كرهه الموصوفُ مثلاً بذلك ، وبه صرَّح جماعةٌ ، لكن  
في ابن الصَّلاح<sup>(١)</sup> إلا ما يكرهه من ذلك ، كما في إسماعيل بن إبراهيم المعروف  
بـ« ابن عُليَّة » وهي أمُّه ، وقيل : جدُّته ، روينَا عن يحيى بن معين أنه كان يقول :  
حدَّثَنَا إسماعيل بن عُليَّة ، فنهاه أحمدُ بنُ حنبلٍ وقال : قُلْ : إسماعيلُ بنُ إبراهيم ،  
فإنه بلغني أنه كان يكره أن يُنسَبَ إلى أمِّه ، فقال : قد قَبِلْنَا منك يا معلِّم الخير .  
انتهى . وفي « النزهة »<sup>(٢)</sup> كان الشافعي يقول : [ أخبرنا ] إسماعيل الذي يقال له  
ابنُ عُليَّة .

( وَازَوْ ) أيُّها المحدث ( فِي الْإِمْلَا ) أحاديث ( عَنْ شُيُوخِ عُذْلُوا )  
لا غيرهم ؛ كالكذاب أو الفاسق أو المبتدع . روى مسلم في « مقدمة صحيحه » عن  
ابن مهدي قال : لا يكونُ الرجلُ إماماً وهو يحدثُ بكلِّ ما سمعَ ، ولا يكونُ الرجلُ  
إماماً وهو يحدثُ عن كلِّ أحدٍ<sup>(٣)</sup> ، كذا في « التدريب »<sup>(٤)</sup> .

(١) « علوم الحديث » ص ٢٤٣ .

(٢) « نزهة النظر » ص ١٤١ . وفي الأصل « أنا » بدل « أخبرنا » .

(٣) مسلم ( ١٢ ) .

(٤) « تدريب الراوي » ( ٢ / ١١١ ) .

- ٥٦٤ - أَرْجَحَهُمْ مُقَدِّمًا وَحَرَّرَ      وَعَالِيًا قَصِيرَ مَثْنٍ اخْتَرِ  
 ٥٦٥ - ثُمَّ ابْنُ عُلوَّةَ وَصَحَّتَهُ      وَضَبَطَهُ وَمُشْكِلًا وَعِلَّتَهُ  
 ٥٦٦ - واجْتَنِبَ الْمُشْكِلَ كَالصِّفَاتِ      وَرُخَّصًا مَعَ الْمُشَاجِرَاتِ

وازو ( عن كلِّ شيخ ) منهم ( أُنْثَرَا )<sup>(١)</sup> أي : حديثاً واحداً في مجلس ( وَيَجْعَلُ . أَرْجَحَهُمْ ) بعلوُّ سنده أو غيره ( مُقَدِّمًا ) في الرواية على مَنْ دونه في الأرجحية ( وَحَرَّرَ ) أيُّها المُملي ما تُميله ، وتحرَّرَ المستفاد منه ( و ) اخْتَرِ ( عالياً ) في سنده و( قَصِيرَ مَثْنٍ ) في الفقه أو الترغيب ( اخْتَرِ ) للإملاء ، قال عليُّ بن حُجر :

وَضَبَطْتُ مِثْلَهُ لِلْعَرِيبِ      فِي كُلِّ يَوْمٍ سِوَى مَا يُعَادُ  
 شَرِيكَتَهُ أَوْ هُشِيمِيَّةً      أَحَادِيثُ فَقِهِ قِصَارٍ جِيَادُ<sup>(٢)</sup>

( ثم ابن ) أي : أظهر أيُّها المُملي ( عُلوَّه ) وجلالته في الإسناد وفائدة فيه وفي الحديث ، كتقدم تاريخ سماعه وانفراجه عن شيخه ، وكونه لا يوجد عند غيره أو نحو ذلك ( و ) ابْنُ ( صَحَّتَهُ ) وحُسْنُهُ ( وَضَبَطَهُ وَمُشْكِلًا ) في الأسماء والألفاظ ، ومعنى غامض أو غريب في المتن ( و ) ابْنُ ضعفه و( عِلَّتَهُ ) إن كان معلاً ؛ كحديث نفي البسمة السابق .

( واجْتَنِبَ ) الحديث ( الْمُشْكِلَ ) الذي لا تحمله عقولهم ولا يفهمونه ( ك ) أحاديث ( الصِّفَاتِ ) لما لا يؤمنُ عليهم من الخطأ والوهم ، والوقوع في التشبيه والتجسيم ، ففي الحديث : « إِذَا حَدَّثْتُمُ النَّاسَ عَنْ رَبِّهِمْ فَلَا تُحَدِّثُوهُمْ بِمَا

(١) في ( ش ) : أنْثَرُ .

(٢) ذكر هذين البيتين : ابن عدي في « الكامل » ( ٤ / ١١ ) ، والخطيب في « الجامع » ( ١ / ٢١٦ ) ، والمزي في « تهذيب الكمال » ( ٢٠ / ٣٥٩ ) ، والذهبي في « السير » ( ١١ / ٥١٢ ) .

٥٦٧ - وَالزُّهْدُ مَعَ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ أَوْلَىٰ فِي الْإِمْلَاءِ بِالِاتِّفَاقِ

٥٦٨ - وَاخْتِمَهُ بِالْإِنْشَادِ وَالنَّوَادِرِ وَمُنْقِنٌ خَرَجَهُ لِلْقَاصِرِ

يَغْرُبُ أَوْ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ « رواه البيهقي مرفوعاً<sup>(١)</sup> . وقال عليُّ بنُ أبي طالب : « أَتَحِبُّونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ؟ ! حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ ، وَدَعُوا مَا يُنْكِرُونَ » رواه البخاري<sup>(٢)</sup> . وقال ابنُ مسعود : « مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ » رواه مسلم<sup>(٣)</sup> .

( و ) قال الخطيبُ البغداديُّ<sup>(٤)</sup> : وَيَجْتَنِبُ أَيْضًا فِي رَوَايَتِهِ لِلْعَوَامِّ ( رُخْصًا ) أَي : أَحَادِيثَهَا ( مَعَ ) أَحَادِيثِ ( الْمُشَاجِرَاتِ ) أَي : الْمَخَاصِمَاتِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، وَكَذَا الْأَحَادِيثِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ .

( و ) إِنَّمَا ( الزُّهْدُ ) وَالْأَدَبُ ( مَعَ ) أَحَادِيثِ ( مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ) مِنَ الْكَرَمِ وَلَيْنِ الْجَانِبِ وَإِنْجَازِ الْوَعُودِ وَغَيْرِهَا ( أَوْلَىٰ ) مِنْ غَيْرِهِ ( فِي الْإِمْلَاءِ ) أَي : مَجْلِسِهِ ( بِالِاتِّفَاقِ ) مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ .

( وَاخْتِمَهُ ) أَي : مَجْلِسَ الْإِمْلَاءِ ( بِالْإِنْشَادِ ) لِلشَّعْرِ الْمُنَاسِبِ لِمَا هُوَ بِصَدَدِهِ ، فَقَدْ كَانَ الزَّهْرِيُّ يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ : هَاتُوا مِنِ أَشْعَارِكُمْ ، هَاتُوا مِنْ أَحَادِيثِكُمْ ؛ فَإِنَّ الْأُذْنَ مَجَّةٌ وَالْقَلْبُ حَمِضٌ ( و ) بِـ ( النَّوَادِرِ ) وَالْحِكَايَاتِ وَالْحِكَمِ وَالتَّكَاثُ الدَّقِيقَةِ كَمَا هُوَ عَادَةُ الْأَثَمَةِ ، وَاسْتَدْلًا لِذَلِكَ بِقَوْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَجْهَهُ

(١) البيهقي في « الشعب » ( ١٧٦٦ ) ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » ( ٨١٩٦ ) ، عن المقدام بن معدي كرب قال الهيثمي في « المجمع » ( ١ / ٤٥٣ ) : رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه الوليد بن كامل ، قال البخاري : عنده عجائب ، ووثقه ابن حبان وأبو حاتم .

(٢) البخاري معلقاً قبل الحديث ( ١٢٧ ) .

(٣) في « مقدمة صحيحه » ( ١٤ ) .

(٤) « الجامع لأخلاق الراوي » ( ٢ / ١١٩ ) .

٥٦٩ - أَوْ حَافِظٍ بِمَا يُهْمُ يُشْغَلُ وَقَابِلٍ الْإِمْلَاءَ حِينَ يَكْمُلُ

« رَوُّحُوا الْقُلُوبَ ، وَابْتَغُوا لَهَا طَرْفَ الْحِكْمَةِ » رواه الخطيب<sup>(١)</sup> .

قال التاج ابنُ الشُّبكي : سمعتُ الوالدَ في درسِ العصر يقول : وقد قيل له : كانت العادة قديماً أن يذكرَ مدرسُ العصرِ نكتةً : واذكروا مسألةً أستخرجُ منها نكتةً . فقلت : النكاحُ بلا وليٍّ ، فقال فوراً : هو باطلٌ ؛ لأنَّ قوله ﷺ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ »<sup>(٢)</sup> إما أن يرادَ به حقيقة اللفظ أو صورة النزاع ، وهي الحرَّةُ البالغةُ العاقلة ، أو مقيّدٌ بقيدٍ يندرجُ فيه ، أو شيء يلزم منه ، أو أحد هذه الأمور الأربعة ، أو القدر المشترك بين الأول والثاني ، والأول والثالث ، والأول والرابع ، أو بين الثاني والثالث ، أو الثاني والرابع ، أو الثالث والرابع ، فهذه أحد عشرَ قسمًا على تقدير إرادة واحدةٍ منها يلزمُ ثبوت الحكم في صورة النزاع ، وواحدٌ منها مُراد ؛ لأنه جائزُ الإرادة مع صلاحية اللفظ له ، وغيرها منتفٍ بالأصل ، فإذا ثبتَ أحد الملزومات الأحد عشر يثبتُ اللازمُ ، وهو أنَّ النكاحَ بلا وليٍّ باطلٌ ، وأيضاً فاعتقادُ البطلان راجحٌ ؛ لأنه على أحد عشرَ تقديرًا كلّها عليه دليل ، واحتمال الصحة على احتمالٍ واحد لا دليلَ عليه فيكون مرجوحاً ، فاعتقادُ الصحة مع ذلك ممتنع ؛ لأنه يلزمُ منه الترجيح بلا مرجح وهو باطلٌ ، فيكون اعتقادُ الصحة باطلاً فيثبتُ مقابله ، وهو اعتقادُ البطلان ، والله أعلم .

( و ) إذا كان مريدُ الإملاء قاصراً عن تخريج ما يُمليه وهناك ( مُتَقِنٌ ) أي : حافظٌ عارفٌ بالتخريج ( خَرَّجَهُ ) أي : الحديث ( لـ ) المُملي ( لِقَاصِرٍ ) عن ذلك إعانة له في قصده .

( أَوْ ) لم يكن المُملي قاصراً بل ( حافظ ) متمكّن من التخريج لما يُمليه ولكنه

(١) في « الجامع » ( ٢ / ١٢٩ ) .

(٢) أخرجه أبو داود ( ٢٠٨٣ ) ، والترمذي ( ١١٠٢ ) ، وابن ماجه ( ١٨٧٩ ) ، من حديث عائشة رضي الله عنها .

( بما يهَمُّ ) - ( يشغل ) الإفتاء أو التصنيف مثلاً ، فيعينه حافظٌ آخرٌ في تخريج الأحاديث التي يريدُ إملاءها ، فلا بأسَ بذلك ، فقد فعله جماعةٌ ؛ كأبي الحسين ابن بشران ، وأبي القاسم السَّراج وغيرهما .

( وقابل ) أيها المُملي ( الإملاء ) أي : الحديث الذي قد أملاه ( حينَ يكْمُل ) منه . قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : فلا غناء عن مقابلته وإتقانه وإصلاح ما فسَدَ منه بزَيْغِ القلم وطُغيانه ، هذا كلامه ، وتقدّم في مبحث المقابلة حديثُ زيد بن ثابت .

قال الحافظ العراقي<sup>(٢)</sup> : وقد رَخَّصَ ابنُ الصَّلَاح هناك في الرواية بدون المقابلة بشروطٍ ثلاثة ، ولم يذكرْ ذلك هنا ، فيحتملُ أن يُحْمَلَ هذا على ما تقدّم ، ويحتملُ الفرقُ بين النسخ من أصل سماعِ الشيخ والنسخ من إملائه حفظاً ؛ لأنَّ الحفظَ خِوَانٌ .

وقد جَزَتْ عادةُ المصنّفِ السيوطي بتخريج الإملاء وتحريره في كَرَّاسة ، ثم يُملي حفظاً ، وإذا نَجَزَ قابله المملي معه على الأصل الذي حرَّره ، وهو أتقن . وذكرَ أنَّ الإملاء دَرَسَ بعد ابنِ الصَّلَاح إلى أواخر أيام الحافظِ العراقي ، فافتتحه سنة ( ٧٩٦ هـ ) فأملَى أربعمئة مجلسٍ وبضعةَ عشرَ مجلساً إلى وفاته سنة ( ٨٠٦ هـ ) ، ثم أملَى ولده أبو زُرعة إلى وفاته سنة ( ٨٢٦ هـ ) ستمئة مجلسٍ وكسراً ، ثم أملَى الحافظُ ابنُ حجر إلى أن توفي سنة ( ٨٥٢ هـ ) أكثرَ من ألفِ مجلسٍ ، ثم دَرَسَ تسعَ عشرةَ سنةً ، ثم افتتحه المصنّفُ أول سنة ( ٨٧٢ هـ ) فأملَى ثمانين مجلساً ، ثم خمسين أخرى ، والله أعلم .

(١) « علوم الحديث » ص ٢٤٤ .

(٢) « شرح الألفية » ص ٢٨٣ .



## مَسْأَلَةٌ

- ٥٧٠ - وَذُو الْحَدِيثِ وَصَفُوا فَخُصًّا      بـ «حَافِظٌ» كَذَا الْخَطِيبُ نَصًّا  
 ٥٧١ - وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ فِي التَّصْحِيحِ      يُرْجَعُ وَالتَّغْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ  
 ٥٧٢ - أَنْ يَحْفَظَ السُّنَّةَ مَا صَحَّ وَمَا      يَذَرِي الْأَسَانِيدَ وَمَا قَدْ وَهَمَا  
 ٥٧٣ - فِيهِ الرُّوَاةُ زَائِدًا أَوْ مُذَرَّجًا      وَمَا بِهِ الْإِعْلَالُ فِيهَا نَهَجًا

## مَسْأَلَةٌ : فِي بَيَانِ حَدِّ الْحَافِظِ وَالْمُحَدِّثِ وَالْمُسْنِدِ

( وَذُو<sup>(١)</sup> الْحَدِيثِ ) أَي : أَهْلُ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ ( وَصَفُوا ) بِأَوْصَافٍ مُتَعَدِّدَةٍ  
 اصطلاحاً مِنْهُمْ ( فـ ) بَعْضُهُمْ ( خُصًّا<sup>(٢)</sup> . بـ ) لاسم ( حَافِظٌ ) مِنَ الْحَفِظِ . قَالَ ابْنُ  
 مَهْدِي<sup>(٣)</sup> : هُوَ الْإِتْقَانُ . وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ<sup>(٤)</sup> : الْإِتْقَانُ أَكْثَرُ مِنْ حِفْظِ السَّرْدِ . وَقَالَ  
 غَيْرُهُ : الْحَفِظُ : الْمَعْرِفَةُ ( كَذَا ) أَبُو بَكْرٍ ( الْخَطِيبُ ) الْبَغْدَادِيُّ ( نَصًّا ) عَلَى ذَلِكَ  
 وَغَيْرِهِ أَيْضًا .

( وَهُوَ ) أَي : الْحَافِظُ فِي اصطلاحِ الْمُحَقِّقِينَ ذُو الْحَدِيثِ ( الَّذِي إِلَيْهِ فِي  
 التَّصْحِيحِ ) أَي : الْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ لِلْأَسَانِيدِ وَالْمَتُونِ ( يُرْجَعُ ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ( وَ )  
 يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي ( التَّغْدِيلِ ) لِلرُّوَاةِ ( وَالتَّجْرِيعِ ) لَهُمْ .

وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ بـ ( أَنْ يَحْفَظَ السُّنَّةَ ) النَّبَوِيَّةَ ( مَا صَحَّ ) مِنْهَا ( وَ ) يَحْفَظُ  
 ( مَا . يَذَرِي ) بِهِ ( الْأَسَانِيدَ ) أَي : صَحَّتْهَا ( وَمَا قَدْ وَهَمَا ) أَي : غَلَطَ ( فِيهِ  
 الرُّوَاةُ ) سِوَاهُ كَانَ ( زَائِدًا أَوْ مُذَرَّجًا ) فِي الْمَتْنِ أَوْ فِي الْإِسْنَادِ ( وَمَا بِهِ الْإِعْلَالُ  
 فِيهَا ) أَي : الْأَسَانِيدُ وَالرُّوَاةُ ( نَهَجًا ) أَي : سَلَكَ .

(١) فِي ( شـ ) : وَذَا .

(٢) فِي ( شـ ) : فَاخْتَصًّا .

(٣) انظر : « الجامع » للخطيب ( ١٣ / ٢ ) ، و« السير » للذهبي ( ٩ / ٢٠٣ ) .

(٤) انظر : « تهذيب الكمال » ( ٣٢ / ٢٦٧ ) ، و« السير » للذهبي ( ٩ / ٣٧٠ ) .

٥٧٤ - يَذْرِي اضْطِلَاحَ الْقَوْمِ وَالتَّمْيِيزَا بَيْنَ مَرَاتِبِ الرِّجَالِ مَيِّزَا  
٥٧٥ - فِي ثِقَةٍ وَالضَّعْفِ وَالطَّبَاقِ كَذَا الْخَطِيبُ حَدٌّ لِلْإِطْلَاقِ

وهو مع ذلك ( يَذْرِي ) أي : يعرف معرفة تامة ( اصطلاح القوم ) المحدثين في علم الحديث ، وهو يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ نحو مئة ، كل نوع منها علم مستقل ، وقد ذكر ابن الصلاح منها خمسة وستين ، وقال<sup>(١)</sup> : وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك ، فإنه قابل للتنوع إلى ما لا يُحصى ، إذ لا تُحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها ، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تُفرد بالذكر وأهلها ، فإذا هي نوع على حياله . انتهى .

( و ) يدري ( التمييزا )<sup>(٢)</sup> أي : التمييز الذي ( بين مراتب الرجال ) الرواة ، وهي كثيرة جداً ، غير أن مسلماً ذكر أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام : ما رواه الحفاظ المتقنون ، وما رواه المستورون الموسطون في الحفظ والإنقان ، وما رواه الضعفاء والمتروكون ، وأنه إذا فرغ من الأول أتبعه الثاني ، وأما الثالث فلا يعرج عليه .

وقد ( مَيِّزَا ) أيضاً الرجال الذين هم ( في ) مرتبة ( ثقة و ) في مرتبة ( الضعف و ) ميّز بكتابة ( الطَّبَاق ) زاد ابن السبكي ؛ ودار على الشيوخ وتكلم في الوفيات والمسانيد ( كذا الخطيب ) أبو بكر البغدادي ( حَدَّ ) أي : عَرَفَ ذا الحديث ( للإطلاق ) أي : إطلاق اسم الحافظ عليه ، وسأل الإمام التقي السبكي الحافظ جمال الدين أبا الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني عن حدّ الحفظ الذي إذا انتهى إليه جاز أن يطلق عليه الحافظ ، فأجاب بأنه يرجع إلى أهل العرف ، فقال : وأين أهل العرف ؟ قليل جداً !

(١) « علوم الحديث » ص ١١ .

(٢) في ( ش ) : التَّمْيِيزَا .

٥٧٦ - وَصَرَّحَ الْمِرْزِيُّ أَنَّ يَكُونُ مَا يَقُوُّهُ أَقْلٌ مِمَّا عَلِمَا

٥٧٧ - وَدُونَهُ «مُحَدَّثٌ» أَنْ تُبْصِرَهُ مِنْ ذَلِكَ يَخْوِي جُمْلًا مُسْتَكْتَرَةً

فـ ( صَرَّحَ ) الحافظُ ( المِرْزِي ) في الجواب ثانياً بـ ( أَنَّ يَكُونُ مَا . يَقُوُّهُ ) من الرِّجَال وتراجيمهم وأحوالهم وبلدانهم ( أَقْلٌ مِمَّا عَلِمَا ) من ذلك ليكون الحكم للغالب ، فقال الشُّبْكَي له : هذا عزيز في هذا الزَّمان ، أدركت أنت أحداً كذلك ؟ فقال : ما رأينا مثلاً الشيخ شرف الدِّين الديماطي ، ثم قال : وابنٌ دقيق العيد كان له في هذا مشاركةٌ جيِّدة ، لكن أين الشُّهَى<sup>(١)</sup> من الثرى ؛ فقال الشُّبْكَي : كان يصلُّ إلى هذا الحدِّ . قال المِرْزِي : ما هو إلا كان يشاركُ مشاركةً جيِّدةً في هذا - أعني : في الأسانيد - وكان في المتون أكثر لأجلِ الفقه والأصول .

( ودونَه ) أي : الحافظ في الرتبة ( مُحَدَّثٌ ) فالحافظُ أخصُّ منه ، هذا هو التحقيق عند المتأخرين . وأما المتقدمون فيُطلقون المحدث والحافظ بمعنى ، أفاده في « التدريب »<sup>(٢)</sup> ، فالمحدث ( أن تُبْصِرَهُ ) أي : تعرفَه ( من ذاك ) الذي ذكرناه في ضابط الحافظ ( يَخْوِي ) فيه بأن يعلمَ من ذلك ( جُمْلًا مُسْتَكْتَرَةً )<sup>(٣)</sup> لا كلها ، فقد قال التاجُ الشُّبْكَي : إنما المحدث من عرفَ الأسانيدَ ، والعللَ ، وأسماءَ الرِّجَال ، والعالِي والنازل ، وحفظَ مع ذلك جملةً مستكثرةً من المتون ، وسمعَ الكتبَ الستة ، و« مسند أحمد بن حنبل » ، و« سنن البيهقي » ، و« معجم الطبراني » ، وضمَّ إلى هذا القدر ألفَ جزءٍ من الأجزاء الحديثية ، هذا أقلُّ درجاته . قال : ثم يزيدُ الله مَنْ يشاء ما يشاء<sup>(٤)</sup> . انتهى ، وهذا إشارةٌ إلى الحافظ .

(١) في « التدريب » : الثريا . والشُّهَى : كوكب خفي في نجوم بنات نعش . « أدب الكاتب » ص ٧٢ .

(٢) « تدريب الراوي » ( ١ / ٤٧ ) .

(٣) في ( ش ) : جملةٌ مستكثرة .

(٤) في « التدريب » : ثم يزيد ما يشاء لمن شاء .

٥٧٨ - وَمَنْ عَلَى سَمَاعِهِ الْمُجَرَّدُ مُقْتَصِرٌ لَا عِلْمَها بِ«مُسْنَدٍ»

وقال أبو الفتح ابنُ سيّد الناس<sup>(١)</sup> : أما المحدث في عصرنا : فهو مَنْ اشتغل بالحديث روايةً وداريةً ، وجمعَ روايةً<sup>(٢)</sup> ، وأطلعَ على كثير من الرواة والروايات في عصره ، وتميّز في ذلك حتّى عُرِفَ فيه خطؤه<sup>(٣)</sup> ، واشتهرَ فيه ضبطه ، فإن توسّع في ذلك حتّى عرفَ شيوخه وشيخ شيوخه طبقةً بعد طبقة ؛ بحيث يكون ما يعرفه أكثر مما يجله منها ، فهذا هو الحافظ . انتهى .

وسأل الحافظُ ابنُ حجر شيخه الحافظُ العراقيّ : هل يُسامحُ بنقص بعض الأوصاف التي ذكرها المزنيّ وأبو الفتح في وصف الحافظ لنقص زمانه أم لا ؟ فأجاب : إنّ الاجتهاد في ذلك يختلف باختلاف غلبة الظن . قال : وكلامُ المزنيّ فيه ضيقٌ ، وكلامُ أبي الفتح سهلٌ لمن جعل ما ذكره شغله دون غيره ؛ من حفظ المتون والأسانيد ومعرفة أنواع علوم الحديث كلّها ، ومعرفة الصحيح من السقيم والمعمول به من غيره ، واختلاف العلماء ، واستنباط الأحكام ، فهو أمرٌ ممكنٌ بخلاف ما ذكر من جميع ذلك ، فإنه يحتاجُ إلى فراغٍ وطولٍ عمرٍ وانتفاءِ الموانع ، وقد روي عن الزهريّ أنه قال : لا يولدُ الحافظُ إلّا في كلّ أربعين سنة ، فإن صحَّ كان المرادُ رتبة الكمال في الحفظ والإتقان ، وإن وُجد في زمانه [ من يوصف ] بالحفظ ، وكم من حافظٍ وغيره أحفظُ منه ، والله أعلم .

( وَمَنْ عَلَى سَمَاعِهِ الْمُجَرَّدُ ) عن معرفة ما ذكرناه في الحافظ والمحدث ( مُقْتَصِرٌ ) عليه بـ ( لا علمها )<sup>(٤)</sup> أي : تلك الأمور المشترطة في الحافظ

(١) انظر : « النكت » للزركشي ( ١ / ٥٣ ) .

(٢) كذا في الأصل و« التدريب » ، وفي « النكت » للزركشي : وكتابة ، وفي بعض نسخ « التدريب » : وجمع بين روايته .

(٣) في « النكت » : حتّى حفظه ، وفي بعض نسخ « التدريب » : عرف فيه خطؤه .

(٤) في ( ش ) : لا علم سِمْ بالمسند .

٥٧٩ - وَبِإِمْرِ الْمُؤْمِنِينَ لَقَّبُوا ذَوِي الْحَدِيثِ قَدَمًا ذَا مَنْقَبٍ

والمحدث ، فاشتهر اسمه ووصفه ( بمسند ) بكسر النون ؛ فهو من يروي الحديث بإسناده ، سواء كان عنده علم به وليس له إلا مجرد الرواية ، ويقال له الطالب والمبتدي والراوي ، وزاد جمع فوق الحافظ آخرين : الحجّة ، قالوا : وهو من أحاط علمه بثلاثمئة ألف حديث متناً وإسناداً ، وأحوال رواته جرحاً وتعديلاً وتاريخاً ، وفوقه الحاكم ، قالوا : وهو الذي أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية كذلك .

( وبأمر المؤمنين ) الذي هو لقب الخلفاء بعد أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم ( لَقَّبُوا ) أي : العلماء ( ذَوِي الْحَدِيثِ ) أي : أصحابه الحفاظ الكبار ( قَدَمًا ) أي : في العصر الأول و( ذا ) اللَّقْبُ ( مَنْقَبٌ )<sup>(١)</sup> لهم ، أي : منقب ، روى الطبراني وغيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي ، قلنا : يا رسول الله ومن خلفاؤك ؟ قال : الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي وسُنَّتِي »<sup>(٢)</sup> .

فكان تلقيبُ المحدث بأمر المؤمنين مأخوذاً من هذا الحديث ؛ إذ لا ريب أن أداء السُنَنِ إلى المسلمين نصيحة لهم من وظائف الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، فكان المحدثون خلفاءه ، وقد لُقِّبَ بأمر المؤمنين جماعة منهم : سفيان ، وإسحاق ابن راهويه ، والإمام البخاري ، والدارقطني وغيرهم ، والله أعلم .



(١) في ( ش ) : أئمة الحديث قَدَمًا نَسَبُوا .

(٢) الطبراني في « الأوسط » ( ٥٨٤٦ ) . قال الهيثمي في « المجمع » ( ١ / ٣٣٥ ) : فيه

أحمد بن عيسى بن عبد الله الهاشمي ، قال الدارقطني : كذاب .

## آداب طالب الحديث

٥٨٠ - وَصَحَّ النَّيَّةُ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ ثُمَّ حَصَلَ

## آداب طالب الحديث

وهو النوع الحادي والأربعون .

( و ) قد اندرج طرف منه في ضمن ما تقدم ، فأول ما عليك ( صَحَّ ) أيها الطالب للحديث ( النِّيَّة ) فيه بتحقيق الإخلاص في طلبه ، واحذَرُ كُلَّ الْحَذَرِ مِنَ التَّوَسُّلِ بِهِ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ ؛ كَالرِّيَاسَةِ وَالْجَاوِ وَالْمَالِ وَمُبَاهَاةِ الْأَقْرَانِ وَالتَّصْدِيرِ فِي الْمَجَالِسِ وَتَعْظِيمِ النَّاسِ لَهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَتَسْتَبْدِلِ الْأَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ .

قال ﷺ : « مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُتَنَقَّى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيَصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا ، لَمْ يَجْزُ عَرَفَ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . رواه أبو داود وغيره <sup>(١)</sup> . قال حمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ : مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ لَغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مَكْرَ بِهِ <sup>(٢)</sup> . سئل أبو جعفر بن حمدان عن أَيِّ نِيَّةٍ يُكْتَبُ الْحَدِيثُ ؟ فَأَجَابَ : بِأَنَّ عِنْدَ ذِكْرِ الصَّالِحِينَ تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسُ الصَّالِحِينَ <sup>(٣)</sup> .

( ثم اسْتَعْمَلَ ) أيها الطالب ( مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ ) ومحاسن الشَّيْمِ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ

(١) أبو داود ( ٣٦٦٤ ) ، وابن ماجه ( ٢٥٢ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) « الجامع لأخلاق الراوي » ( ١ / ٨٤ ) .

(٣) ذكره ابن الصلاح في « علوم الحديث » ص ٢٤٥ .

٥٨١ - مِنْ أَهْلِ مِصْرِكَ الْعَلِيِّ فَالْعَلِيِّ ثُمَّ الْبِلَادَ اَزْحَلْ وَلَا تَسْهَلْ

علمٌ يناسبهما ، وينافزُ ضدَّهما . قال أبو عاصم النبيل : مَنْ طَلَبَ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَدْ طَلَبَ أَعْلَى أُمُورِ الدِّينِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ النَّاسِ <sup>(١)</sup> . وَيَسْأَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التَّيْسِيرَ وَالتَّيْيِدَ وَالتَّوْفِيقَ وَالتَّسْدِيدَ لَذَلِكَ ( ثُمَّ حَصَّلَ ) أَتَيْهَا الطَّالِبُ بِإِفْرَاقِ جَهْدِكَ مِنَ التَّحْصِيلِ ، وَالِاغْتِنَامِ فِيهِ ، فَفِي « مُسْلِمٍ » عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً : « احْرِضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ ، وَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ » <sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ : لَا يُنَالُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجِسْمِ <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : لَا يَطْلُبُ [ هَذَا ] الْعِلْمَ مَنْ يَطْلُبُهُ بِالتَّمَلُّكِ وَغِنَى [ النَّفْسِ ] فَيَفْلَحُ ، وَلَكِنْ مَنْ طَلَبَهُ بِذَلَّةِ النَّفْسِ ، وَضِيقِ الْعَيْشِ ، وَخِدْمَةِ الْعِلْمِ أُلْفَحَ <sup>(٤)</sup> . وَقَالَ أَيْضاً : لَا يُدْرِكُ الْعِلْمُ ، إِلَّا بِالصَّبْرِ عَلَى الذَّلِّ . وَقَالَ أَيْضاً : لَا يَصْلُحُ طَلَبُ الْعِلْمِ إِلَّا لِمُفْلِسٍ ، وَقِيلَ : وَلَا الْغِنَى الْمَكْفِي ؟ ! قَالَ : وَلَا الْغِنَى الْمَكْفِي . وَقَالَ مَالِكٌ <sup>(٥)</sup> : لَا يَبْلُغُ أَحَدٌ هَذَا الْعِلْمَ مَا يَرِيدُ حَتَّى يَضُرَّ بِهِ الْفَقْرُ ، وَيُؤْثِرَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ .

وَابْتَدَأَ بِالسَّمَاعِ ( مِنْ أَهْلِ مِصْرِكَ ) أَيِ : شَيْوَخِ بَلَدِكَ ( الْعَلِيِّ فَالْعَلِيِّ ) مِنْ حَيْثُ الْعِلْمُ وَالْإِسْنَادُ وَالشُّهُرَةُ وَالذِّينُ وَغَيْرِهِ إِلَى أَنْ يَفْرَغَ مِنْهُمْ ، وَابْتَدَأَ بِإِفْرَادِهِمْ ، فَمَنْ تَفَرَّدَ بِشَيْءٍ أَخَذَهُ عَنْهُ أَوَّلًا ، وَلَا تَرْحَلْ عَنْ بَلَدِكَ قَبْلَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الرِّحْلَةِ كَمَا قَالَهُ الْخَطِيبُ <sup>(٦)</sup> : تَحْصِيلُ عِلْوِ الْإِسْنَادِ ، وَقِدَمِ السَّمَاعِ ، وَلِقَاءِ الْحَفَظِ

(١) « الجامع لأخلاق الراوي » ( ١ / ٧٨ ) .

(٢) مسلم ( ٦٧٧٤ ) .

(٣) مسلم في « صحيحه » ( ١٣٩٠ ) .

(٤) البيهقي في « الشعب » ( ١٧٣٣ ) ، وانظر : « المحدثات الفاضل » ص ٢٠٢ ، و« الإلماع » ص ٥٢ .

(٥) في « الحلية » ( ٩ / ١١٩ ) : أَنْ هَذَا الْقَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ أَيْضاً .

(٦) « الجامع لأخلاق الراوي » ( ٢ / ٢٢٣ ) .

٥٨٢ - فِي الْحَمْلِ وَاعْمَلْ بِالَّذِي تَزْوِيهِ وَالشَّيْخَ بَجَلٍ لَا تُطْلُ عَلَيْهِ

ومذاكراتهم والاستفادة منهم ، فحيث وجدت ذلك في بلدك ولم يوجد في غيره فلا فائدة في الرحلة ، أو وجدته فيهما فحصل حديث بلدك .

( ثم البلاد ) الآخر ( اَرْحَل ) وعند عزمك على الرحلة فلا تترك أحداً في بلدك من الرواة إلا وتكتب عنه ما تيسر من الأحاديث ، وإن قلت ، كما قال بعض الأخيار : ضيع ورقة ولا تضيع شيخاً .

ثم الرحلة عادة الحفاظ المبرزين ، والأصل فيها رحلة جابر بن عبد الله من المدينة إلى الشام ؛ لسماع حديث القصاص في القيامة عن عبد الله بن أنيس<sup>(١)</sup> ، ورحلة بعض الأنصار من المدينة أيضاً إلى مصر ؛ لسماع حديث : « مَنْ وَجَدَ مُسْلِمًا عَلَى عَوْرَةٍ فَسْتَرَهُ فَإِنَّمَا أَخِيَا مَوْءُودَةٌ مِنْ قَبْرِهَا » عن عقبة بن عامر ، رواهما البيهقي وغيره<sup>(٢)</sup> .

قال يحيى بن معين : أربعة لا تُؤنس منهم رشداً . وذكر منهم رجلاً يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث<sup>(٣)</sup> . وقال إبراهيم بن أدهم : إن الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث<sup>(٤)</sup> .

( ولا تسهل ) بحذف إحدى التاءين ، أي : لا يحملك الشره والحرص على التساهل ( في الحمل ) للحديث فتخل بشيء من شروطه المتقدمة ، فإن شهوة السماع لا تنتهي ، ونهمة الطلب لا تنقضي ، والعلم كالبحار التي يتعذر كئيلها ، والمعادن التي لا ينقطع نيلها . قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : « العلم كثير

(١) « الجامع » للخطيب ( ٢ / ٢٢٥ ) ، والبيهقي في « المدخل » كما في « التدريب » ( ٢ / ١١٩ ) .

(٢) انظر : « الرحلة في طلب الحديث » للخطيب ص ١١٨ .

(٣) « الجامع » للخطيب ( ٢ / ٢٢٥ ) .

(٤) « الرحلة في طلب الحديث » للخطيب ص ٨٩ .



فخذُوا من كلِّ شيءٍ أحسنَه <sup>(١)</sup> . وقال بعضُ الفضلاء :

ما حَوَى العِلْمُ جميعاً أحد لا ولو مارسَه ألفَ سنَّه  
إنما العِلْمُ كبحرٍ زاخِر فخذُوا من كلِّ شيءٍ أحسنَه

( واعمل ) أيها الطالب ( ب ) الحديث ( الذي تزويه ) من أحاديث الفضائل ،  
فإنه سببُ الحفظ وزكاة الحديث . قال وكيعٌ : إذا أردتَ أنْ تحفظَ الحديثَ فاعملْ  
به ، وقال إبراهيمُ بنُ مُجمَع : كنَّا نستعينُ على حفظِ الحديثِ بالعمل . وقال بشرُ بنُ  
الحارث الحافي : أدوا زكاةَ هذا الحديث ، اعملوا من كلِّ مثني حديثٍ بخمسة  
أحاديث <sup>(٢)</sup> . وفي التنزيل : ﴿ أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٦٧ ] ، وفيه  
أيضاً : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ [ الزمر : ١٨ ] .

( والشيخ بجل ) أي : عظم أيها الطالب شيخك ، وانظرْ إليه بعينِ الإجلال ،  
واعتقدْ فيه درجةَ الكمال ، ففي الحديث : « تواضعوا لمن تعلمون منه » . رواه  
البيهقي <sup>(٣)</sup> .

وقد كان الأئمة على غاية في تبجيل شيوخهم . قال المغيرة : كنَّا نهابُ إبراهيم  
كما يُهابُ الأمير . وقال أبو عبيد : ما دققتُ على محدثٍ بابَه قط ، لقوله تعالى :  
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ [ الحجرات : ٥ ] . وقال الشافعي : كنتُ  
أتصفَّحُ الورقة صفحاً رقيقاً ثلاثاً يسمع - أي : مالك - وقعتها . وقال الربيعُ : والله  
ما أجتري أنْ أشربَ الماءَ والشافعي ينظرُ إليَّ هيبه له . وقال [ البخاري ] : ما رأيتُ

(١) في « الحلية » ( ٤ / ٣١٤ ) ، « وتهذيب الكمال » ( ١٤ / ٣٨ ) أن هذا الكلام للشعبي .

(٢) « الجامع » للخطيب ( ٢ / ٢٥٩ ) ، و « علوم الحديث » ص ٢٤٧ .

(٣) وأخرجه ابن عدي في « الكامل » ( ٤ / ٣٣٥ ) ، والطبراني في « الأوسط » ( ٦١٨٤ ) من  
حديث أبي هريرة رضي الله عنه . قال الهيثمي في « المجمع » ( ١ / ٣٤١ ) : وفيه عباد بن  
كثير وهو متروك الحديث ، وقال البيهقي كما في « التدريب » ( ٢ / ١٢٣ ) : الصحيح وقفه  
على عمر .

٥٨٣ - وَلَا يَعُوقَنَّكَ الْحَيَا عَنْ طَلَبِ الْكِبَرِ وَإِنْ ذُلَّ مَا تُفَادُ وَاتَّكَبِ

أحداً أوقرَ للمحدثين من يحيى بن معين .

(و لا يُطَل عليه ) أي : على شيخك بحيث تُضجره ، بل اقنع بما يحدثك به ؛ لأن الإضجار يُغيّر الأفهام ، ويفسد الأخلاق ، ويحيل الطباع . سأل رجل ابن سيرين عن حديث وقد أراد القيام فقال :

إِنَّكَ إِنْ كَلَّفْتَنِي مَا لَمْ أَطُقْ سَاءَكَ مَا سَرَّكَ مَنِّي مِنْ خُلُقٍ

قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup> : ويخشى على فاعل ذلك أن يُحرّم الانتفاع ، وقال الزهرّي : إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب .

( وَلَا يَعُوقَنَّكَ ) بنون التوكيد الخفيفة ( الْحَيَا عَنْ طَلَبِ ) أي : لا يمنعك الحياء ( و ) لا ( الْكِبَرِ ) عن السعي التام في طلب الحديث وأخذه ، بل تأخذه ولو ممّن هو دونك في نحو السنّ .

قالت عائشة : « نِعَمَ النساءُ نساءَ الأنصار ، لم يكن يمنعهنّ الحياءُ أن يتفقهنّ في الدين »<sup>(٢)</sup> . وقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : « من رَقَّ وجهه رَقَّ علمه »<sup>(٣)</sup> . وقال أيضاً : « لا تتركه - أي : العلم - حياءً من طلبه ، ولا زهادة فيه ، ولا رضىً بجهالة »<sup>(٤)</sup> . وقال مجاهد : « لا ينال العلم مستحياً ولا مستكبراً »<sup>(٥)</sup> . وقال وكيع : « لا ينبل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب »

(١) « علوم الحديث » ص ٢٤٧ .

(٢) أخرجه البخاري تعليقاً قبل الحديث ( ١٣٠ ) ، ومسلم ( ٧٥٠ ) .

(٣) أخرجه الدارمي ( ٥٥٠ ) .

(٤) البيهقي في « المدخل » ( ١ / ٣٧٤ ) .

(٥) أخرجه البخاري تعليقاً قبل الحديث ( ١٣٠ ) ، ووصله أبو نعيم في « الحلية » ( ٣ / ٢٨٧ ) ، والبيهقي في « المدخل » ( ١ / ٣٦٩ ) .

## ٥٨٤ - لِلْعَالِ وَالنَّازِلِ لِاسْتِنَصَارٍ لَا كَثْرَةَ الشُّيُوخِ لِافْتِيخَارٍ

عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ ، وَعَمَّنْ هُوَ مِثْلُهُ ، وَعَمَّنْ هُوَ دُونَهُ «<sup>(١)</sup> .

( و ) إذا ظفرت أيُّها الطالبُ بسماع شيخك فد (ابدُل ) بالذال المعجمة ، أي : أرشد غيرك من الطلبة ( ما تُفاد ) به من ذلك ، ولا تكن مستبدًا به ؛ لأنه لو لم وقع فيه غالبُ الطلبة . قال الإمام مالكٌ : « من بركة الحديث إفادةُ بعضهم بعضاً »<sup>(٢)</sup> .

وقال ابنُ معين : مَنْ بخلَ بالحديث وكتَمَ عن الناس سماعَهم لم يفلح . وقال ابن راهويه : قد رأينا أقواماً منعوا هذا السماعَ ، فوالله ما أفلحوا ولا أنجحوا<sup>(٣)</sup> . وعن ابن عباس رفعه : « إخواني تناصَّحُوا في العلم ، ولا يكتُم بعضُكم بعضاً ؛ فإنَّ خيانةَ الرَّجُلِ في علمه أشدُّ من خيانتِهِ في ماله » رواه الخطيب<sup>(٤)</sup> . وقال ابن المبارك : « مَنْ بخلَ بالعلم ابتلي بثلاثٍ : إما أن يموتَ فيذهبُ علمُهُ ، أو يُسَيِّئَ ، أو يتبعَ السُّلطانَ »<sup>(٥)</sup> .

( واكتب ) أيُّها الطالب ( لـ ) كُلُّ ما وَقَعَ لك من ا ( لعال والنازل ) من الأسانيد والكتب والأجزاء ( لـ ) أجل ( استبصار ) الصك ( لا ) لأجل ( كثرة الشُّيوخ ) والكتب ونحوها ( لافتيخار ) بها . قال ابنُ الصَّلَاح : وليس بموفقٍ من ضيَّع شيئاً من وقته في الاستكثار من الشيوخ لمجرَّد اسم الكثرة وصيَّتها . قال المصنف : فإنَّ ذلك شيءٌ لا طائلَ تحته<sup>(٦)</sup> .

(١) « الجامع » للخطيب ( ٢ / ٢١٦ ) .

(٢) « علوم الحديث » ص ٢٤٨ .

(٣) انظر : « الجامع » للخطيب ( ١ / ٢٤٠ ) ، و « علوم الحديث » ص ٢٤٨ .

(٤) في « الجامع » ( ٢ / ١٤٩ ) ، و « تاريخ بغداد » ( ٦ / ٣٥٧ ) .

(٥) « الجامع » للخطيب ( ١ / ٣٢٤ ) .

(٦) « علوم الحديث » ص ٢٤٩ ، و « تدريب الراوي » ( ٢ / ١٢٧ ) .

٥٨٥ - وَمَنْ يُفِذَكَ الْعِلْمَ لَا تُؤَخَّرِ بَلْ خُذْ وَمَهْمَا تَرَوْا عَنْهُ فَانْظُرِ

٥٨٦ - فَقَدْ رَوَوْا «إِذَا كَتَبْتَ قَمَّشٍ» ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ فَقَمَّشِ

( وَمَنْ يُفِذَكَ ) أيها الطالب ( العلم ) فـ ( لَا تُؤَخَّرِ ) أخذه منه ( بَلْ خُذْ ) هـ منه كائناً من كان ، فعن أنس مرفوعاً : « العلمُ ضالَّةُ المؤمن حيثُ وجدَهَا أَخَذَهَا »<sup>(١)</sup> . وفي رواية للقضاعي : « حيثُما وجدَ المؤمنُ ضالَّةً فليجْمعها إليه »<sup>(٢)</sup> ، وعن ابن عمر رَفَعَهُ : « خُذِ الْحِكْمَةَ وَلَا يَضُرُّكَ مِنْ أَيِّ وِعَاءٍ خَرَجَتْ »<sup>(٣)</sup> ، وقال علي : انظر إلى ما قال ، ولا تنظر إلى من قال »<sup>(٤)</sup> .

( و ) لكن ( مهما تَرَوْا عنه ) أي : ترد الرواية لذلك عن ذلك المفيد ( فانظر ) وتأمل ولا تروه كله ، ففي الحديث : « كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ »<sup>(٥)</sup> . وقال ابنُ مهدي : « لَا يَكُونُ إِمَاماً يُقْتَدَى بِهِ حَتَّى يَمْسَكَ بَعْضَ مَا سَمِعَ » . وقال النووي : معناه أنه إذا حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ كَثُرَ الْخَطَأُ فِي رَوَايَتِهِ ، فترك الاعتماد عليه والأخذ عنه . قال المصنف :

( فَقَدْ رَوَوْا ) أي : جماعة من المحققين عن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ، ذاك الحافظُ الجليل أنه قال : ( إِذَا كَتَبْتَ ) أيها الطالب فـ ( قَمَّشِ ) من القماش ، وهو في الأصل كما في « القاموس » : ما على وجه الأرض من فُتَاتِ الأشياء ، حتى يُقال لردالة الناس قماش ، وما أعطاني إلا قماشاً ، أي : أردأ

(١) ذكره في « كنز العمال » ( ٢٩٣٩٣ ) بنحوه .

(٢) القضاعي في « مسند الشهاب » ( ١٤٦ ) ، عن زيد بن أسلم مرسلًا ، وانظر : « كشف الخفاء » ( ١٣٨ / ٢ ) .

(٣) أخرجه الرامهرمزي في « المحدث الفاصل » ص ٤١٩ بنحوه من حديث ابن عباس ، وعزاه في « كشف الخفاء » ( ١٣٨ / ٢ ) للدليمي .

(٤) أورده المتقي الهندي في « الكنز » ( ٤٤٢١٨ ) وعزاه لابن السمعاني في « الدلائل » .

(٥) أخرجه مسلم في « مقدمة صحيحه » ( ٧ ) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

٥٨٧ - وَتَمَّ الْكِتَابَ فِي السَّمَاعِ وَإِنْ يَكُنْ لِلْإِنْتِخَابِ دَاعٍ

٥٨٨ - فَلْيَنْتَخِبْ عَلَيْهِ وَمَا انْفَرَدَ وَقَاصِرٌ أَعَانَهُ مَنْ اسْتَعَدَّ

ما وجدّه ، وتقمّش : أكلَ ما وجدَ وإن كان دوناً .

( ثم إذا رويته ) أي : أردت رواية ما كتبه ( ففُتِّش ) حتى لا تروي ما لا يسوغُ لك روايته . قال الحافظ العراقي<sup>(١)</sup> : كأنه - أي : أبا حاتم - أراد : اكتب الفائدة ممّن سمعتها ، ولا تؤخّر حتى تنظر : هل هو أهلٌ للأخذ عنه أم لا ؟ فربما فات [ ذلك ] بموته أو سفره أو غير ذلك ، فإذا كان وقت الرواية أو العمل ففُتِّش حينئذٍ ، ويحتملُ أنه أرادَ استيعاب الكتاب ، وتركَ انتخابه ، أو استيعاب ما عند الشيخ وقت التحمّل ، ويكون النظرُ فيه حالَ الرواية . قال : وقد يكون قصدُ المحدث تكثيرَ طرق الحديث وجمع أطرافه ، فتكثرُ بذلك شيوخه ولا بأس به ، فقد قال أبو حاتم نفسه : لو لم نكتب الحديث من سنيّن وجهاً ما عقّلناه .

( وَتَمَّ ) أيّها الطالب ( الكتاب ) والجزء ( في السَّماع ) والكتابة أيضاً ولا تنتخب ، فقد قال ابنُ المبارك : ما انتخبْتُ على عالم قط إلا ندمتُ . وقال أيضاً : ما جاء من مُنتَي خيرٍ قط . وقال ابنُ معين : سيندمُ المنتخبُ في الحديث حين لا تنفعه الندامة<sup>(٢)</sup> .

( و ) لكن ( إنْ يَكُنْ لِلْإِنْتِخَابِ دَاعٍ ) ككون الشيخ مكثراً ، وفي الرواية عسيراً ، أو كون الطالب غريباً لا يمكنه طول الإقامة ( فَلْيَنْتَخِبْ ) بنفسه إن كان أهلاً مميّزاً عارفاً بما يصلح للانتخاب والاختبار ( عَلَيْهِ ) وما تكرر من رواياته ( وما انْفَرَدَ ) بحيث لا يجده عند غيره .

( وَقَاصِرٌ ) عن أهلية الانتخاب ( أَعَانَهُ ) فيه ( مَنْ اسْتَعَدَّ ) وتأهّل لذلك من

(١) « شرح الألفية » ص ٢٨٨ .

(٢) « الجامع » للخطيب ( ٢ / ١٨٧ ) ، و « علوم الحديث » ص ٢٤٩ .

٥٨٩ - وَعَلِّمُوا فِي الْأَصْلِ لِلْمُقَابَلَةِ      أَوْ لِدَهَابٍ فَرَعِهِ فَعَادَ لَهُ  
٥٩٠ - وَسَامِعُ الْحَدِيثِ بِإِقْتِصَارٍ      عَنْ فَهْمِهِ كَمَثَلِ الْحِمَارِ

الحقّاط . قال ابن الصّلاح <sup>(١)</sup> : فقد كان جماعة منهم متصدّين للانتقاء على الشيوخ والطلبة تسمع وتكتب بانتخابهم ، منهم : إبراهيم بن أوزمة الأصبهاني ، وأبو عبد الله الحسين بن محمد العجلي ، والدارقطني ، وأبو بكر الجعابي في آخرين .

( و ) جرت العادة أنهم ( علّموا ) أي : رسموا علامة ( في الأصل ) أي : أصل الشيخ على ما ينتخبه ، فكان الثّعنيمي أبو الحسن يُعلّم بصاد ممدودة ، وأبو محمد الخلال بطاء ممدودة ، وأبو الفضل الفلكي بصورة همزتين . وكلّهم يُعلّم بحجر في الحاشية اليمنى من الورقة ، وعلّم الدارقطني في الحاشية اليسرى بخطّ عريض بالحمرة ، وأبو القاسم اللالكائي يُعلّم بخطّ صغير بالحمرة على أول إسناد الحديث ، ولا حَجَر في ذلك ، ولكلّ الخيار <sup>(٢)</sup> ، وذلك ( لـ ) أجل ( لمُقَابَلَةِ ) بين المتخَب وذلك الأصل ( أول ) احتمال ( ذهاب فَرَعِهِ ) المنتخب ( فعاد له ) أي : يرجع إلى ذلك الأصل الذي وضع فيه العلامة .

( وسامِع الحديث ) وكتبه ( بإقتصار ) عليهما ( عن فهمه ) أي : الحديث وعن معرفته ( كمثال الحِمَار ) الذي هو أبلدّ الحيوان ، فهو مثله في الغباوة وبُش ما مثّل به ، فلا ينبغي لسامع الحديث أن يقتصر عليه لإتعبه نفسه من غير أن يظفر بطائل ، ولا حصول في عداد أهل الحديث .

قال بعضُ الأدباء :

إِنَّ الَّذِي يَرْوِي وَلَكِنَّهُ      يَجْهَلُ مَا يَرْوِي وَمَا يَكْتُسُ  
كَصَخْرَةٍ تَنْبَعُ أَمْوَاهُهَا      تَسْقِي الْأَرْضَ وَهِيَ لَا تَشْرَبُ

(١) « علوم الحديث » ص ٢٤٩ .

(٢) « علوم الحديث » ص ٢٥٠ .

٥٩١ - فَلْيَتَعَرَّفْ ضَعْفَهُ وَصِحَّتَهُ وَفَقْهَهُ وَنَحْوَهُ وَلُغَتَهُ

٥٩٢ - وَمَا بِهِ مِنْ مُشْكِلٍ وَأَسْمَاءَ رِجَالِهِ وَمَا حَوَاهُ عِلْمًا

وقال أبو عاصم النبيل : الرياسة في الحديث بلا دراية رياسة بذلة<sup>(١)</sup> . قال الخطيب : هي اجتماع الطلبة على الراوي للسمع عند علو سنه<sup>(٢)</sup> .

( فليَتَعَرَّفْ ) أي : سامع الحديث وكتابه ( ضَعْفَهُ وَصِحَّتَهُ ) وحسنه ( وفَقْهَهُ ) ومعانيه ( ونَحْوَهُ ) المراد به ما يعرف به أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، وما يعرف به ذواتها صحة واعتلالاً ، فيشمل الصِّرف ( وَلُغَتَهُ ) هي عند حملة الشريعة عبارة عما حُفِظَ من كلام العرب الخُلص ، ونُقِلَ عنهم من الألفاظ الدالة على المعاني .

( و ) ليتَعَرَّفْ ( ما به مِنْ مُشْكِلٍ ) يتعلّق بكلّ ما ذُكر من الضعف وما بعده ( و ) من ( أسماء ) ( رجاله ) أي : رواته ، وكُتِبَهم وألقابهم وأنسابهم ( و ) ليتَعَرَّفْ جميع ( ما حَوَاهُ ) الحديث ( عِلْمًا ) كُمُجْمَلِهِ ومبَيَّنِّهِ وناسِخِهِ ومنسوخِهِ ، وغير ذلك مما يطول ذكره .

قال الحافظ أبو شامة<sup>(٣)</sup> : علومُ الحديث الآن ثلاثة : أشرفها حفظُ متونها ومعرفةُ غريبها وفقهها .

والثاني : حفظُ أسانيدِها ، ومعرفةُ رجالِها ، وتمييزُ صحيحِها من سقيمِها ، وهذا كان مهمّاً ، وقد كُفِيَهِ المشتغلُ بالعلم بما صُنِّفَ فيه من الكتب ، فلا فائدة إلى تحصيل ما هو حاصلٌ .

والثالث : جمعه وكتابه ، وسماعه وتطريقه ، وطلبُ العلوّ فيه ، والرحلة إلى

(١) « المحدث الفاصل » ص ٢٥٣ .

(٢) « الجامع لأخلاق الراوي » ( ٢ / ١٨١ ) .

(٣) في «المقتنى في مبعث المصطفى» كما في «النكت» للزركشي ( ١ / ٤١ ) ، و«النكت» للحافظ ( ١ / ٢٢٩ ) .

## ٥٩٣ - وَاَقْرَأْ كِتَابًا تَذَرِ مِنْهُ الْاِصْطِلَاحَ كَهَـذِهِ وَأَضْلِلْهَا وَابْنِ الصَّلَاحِ

البلدان ، والمشتغل بهذا مشتغل عمّا هو الأهم من العلوم النافعة فضلاً عن العمل به الذي هو المطلوب الأصلي ، إلا أنه لا بأس به [ للبطالين ] لما فيه من بقاء سلسلة الإسناد المتصلة بأشرف البشر ﷺ . هكذا كلامه .

وتعقّب الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> بأنّ في بعضه نظراً ، فقوله : وهذا قد كُفّيه المشتغل بما صُنّف فيه ، يقال عليه : إنّ كان التصنيف في الفنّ يوجب الانتكال على ذلك وعدم الاشتغال به ؛ فالقول كذلك في الفنّ الأول ؛ فإنّ فقه الحديث وغريبه لا يُحصى كم صُنّف فيه ، حتى لو ادّعى مدّع أنّ التصنيف فيه أكثر منها في تمييز الرجال والصحيح من السقيم لما أبعد ؛ بل [ ذلك ] هو الواقع .

فإن كان الاشتغال بالأول مهماً فبالثاني أهمّ ؛ إذ هو المرقاة إلى الأول ، فمن أخلّ به خلط السقيم بالصحيح ، والمعدّل بالمجرّح وهو لا يشغُر ، فالحق أنّ كلّاً منهما في علم الحديث مهمّ ، ولا شك أنّ من جمعهما حاز القُدْح المُعلّى مع قصور فيه إنّ أخلّ بالثالث ، ومن أخلّ بهما فلا حظّ له في اسم المحدث ، ومن أحرز الأول وأخلّ بالثاني كان بعيداً من اسم المحدث عُرفاً ، ومن يحرز الثاني وأدخل بالأول لم يبغِد عنه اسم المحدث ، ولكن فيه نقصٌ بالنسبة إلى الأول .

وبقي الكلام في الفنّ الثالث . ولا شك أنّ [ من ] جمع ذلك مع الأولين كان أوفر قسمًا ، ومن اقتصر عليه كان أخسّ حظّاً وأبعد حفظاً ، ومن جمع الثلاثة كان فقيهاً محدثاً كاملاً ، ومن انفرد باثنين منها كان دونّه ، إلا أنّ من اقتصر على الثاني والثالث ، فهو محدث صرّف لاحظّ له في اسم الفقيه ، كما أنّ من انفرد بالأول فلا حظّ له في اسم المحدث ، ومن انفرد بالأول والثاني ، فهل يسمّى محدثاً ؟ فيه بحث . انتهى ، وهو في مكان من التّحرير ، فيا له من عالمٍ نحريّ !

( واقرأ ) أيّها الطالب للحديث ( كتاباً تذر منه الاصطلاح ) هو لغة : مطلق

(١) في « النكت » ( ١ / ٢٢٩ ) . وما بين المعقوفات منه .



٥٩٤ - وَقَدَّمَ الصَّحَّاحَ ثُمَّ السُّنَنَّا ثُمَّ الْمَسَانِيدَ وَمَا لَا يُغْتَنَى

الاتفاق ، وعرفنا اتفاق طائفة على أمرٍ مخصوصٍ ، بينهم متى أُطلقَ انصرفَ إليه ، ثم صارَ علماً بالغلبة عند العلماء على الفن الذي نحن بصددِه ، وهو اصطلاح الحديث ( ك ) شرح الثخبة ، وهو مفيدٌ جداً للطلبة الصغار ، بل والمشايع الكبار ، وكـ ( هذه ) المنظومة التي قال المصنفُ في آخرها :

نظمٌ بديعُ الوصفِ سهلُ حُلُوِّ      ليس به تعقُّدٌ أو حشوُ  
فاغنَ بها بالحفظِ والتفهيمِ      وحُصَّها بالفضلِ والتَّقدِيمِ  
( و ) كـ ( أصلها ) الظاهر أنَّ مراده ألفية الحافظ العراقي ؛ لقوله السابق في الخطبة :

وهذه ألفية تحكي الدُّرر      منظومة ضمنتها علم الأثر  
فائقة ألفية السراقبي      في الجمع والإيجازِ واتِّساقِ  
وإلا فلم ينظمها من كتابٍ مخصوصٍ « كعقود الجمان » نظم « تلخيص المفتاح » ، و « الكوكب الساطع » نظم « جمع الجوامع » .

( و ) كمختصر الإمام الحافظ أبي عمرو ( ابن الصلاح ) الشَّهْرُزُورِي ، ذاك الكتاب النافع ، الشهير عند الأخيار ، بل أشهر من الشمس في رابعة النهار :  
وليس يصحُّ في الأذهان شيءٌ إذا احتساجَ النهارُ إلى دليلٍ  
كتابٌ اجتمع فيه ما تفرَّقَ في غيره . قال مصنفه رضي الله تعالى عنه في هذا المحلِّ : إنه مدخلٌ إلى هذا الشأن ، مفصَّحٌ عن أصوله وفروعه ، شارحٌ لمصطلحات أهلِه ومقاصدهم ومهماتهم التي ينقصُ المحدث بالجهل بها نقصاً فاحشاً ، فهو إن شاء الله جديرٌ بأن تقدَّمَ العنايةُ به ، ونسأل الله من فضله العظيم ، والله أعلم .

( وَقَدَّمَ ) أيُّها الطالبُ في السَّماعِ والضَّبَطِ والتفهيمِ والمعرفة ( الصَّحَّاح )  
يعني : « الصحيحين » البخاري ومسلم ( ثُمَّ ) بعدهما ( السُّنَنَّا ) لأبي داود

٥٩٥ - واخْفَظْهُ مُتَقِنًا وَذَاكِرًا وَرَأْوًا جَوَازَ كَثْمٍ عَنِ خِلَافِ الْأَهْلِ أَوْ

والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان وغيرها ، ولا سيما « السنن الكبير » و « المعرفة » للبيهقي فليحرص الطالب عليهما . قال الشُّبكي : أما « السنن الكبير » فما صُنِّفَ في علم الحديث مثله تهذيباً وترتيباً وجودةً ، وأما « المعرفة » معرفة السنن والآثار فلا يستغني عنه فقيهٌ شافعيٌ . وسمعتُ الشيخ الإمام رَحِمَهُ اللهُ تعالى يقول : مراده معرفة الشافعي بالسنن والآثار .

( ثُمَّ ) بعد ذلك ( المَسَانِيد ) والجوامع ، فأهمُّ المَسَانِيد « مسند الإمام أحمد » يليه سائرُ المَسَانِيد غيره ، وأهمُّ الجوامع : « الموطأ » ، ثم سائر الكتب المصنَّفة في الأحكام ؛ ككتاب ابن جريج وابن أبي شيبة .

( و ) كل ( ما لا يُغْنَى ) عنه من كتب العلل : ككتاب أحمد والدارقطني فيها ، ومن كتب الأسماء ؛ كـ « تاريخ البخاري » ، وكتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ، و « الميزان » و « المغني » للحافظ الذهبي ، و « تعجيل المنفعة » للحافظ ابن حجر وغير ذلك ، ككتب غريب الحديث وشروحه .

( واخْفَظْهُ ) أي : الحديث وما يتعلَّق به حال كونك ( مُتَقِنًا ) فيه بأن تكون كلَّما مرَّ بك اسمٌ مشكَّلٌ ، أو كلمةٌ غريبةٌ تبحثُ عنها وتودِّعُها قلبك ، فقد تقدَّم عن ابن مهدي : أنَّ الحفظ هو الإتقان<sup>(١)</sup> ، فإنه يجتمعُ لك بذلك علمٌ كثيرٌ في يسرٍ إن شاء الله تعالى .

وليكن تحفُّظك للحديث على التدرُّج شيئاً فشيئاً ، مع الملازمة ليلاً ونهاراً ، فذلك أحرى أن تتمَّع بمحفوظاتك . قال الزهرري : « مَنْ طلب العلم جملةً فاتَّه جملةً ، وإنما يدركُ العلمُ حديثاً وحديثين »<sup>(٢)</sup> . وفي « الصحيح » : « خُذُوا مِنْ

(١) « الجامع » للخطيب ( ٢ / ١٣ ) .

(٢) « الجامع » للخطيب ( ١ / ٢٣٢ ) .

٥٩٦ - مَنْ يُنْكِرُ الصَّوَابَ إِنْ يُذَكَّرِ ثُمَّ إِذَا أَهْلَتْ صَنَّفَ تَمَهَّرِ

الأعمال ما تُطِيقُونَ»<sup>(١)</sup> .

( وذاكر ) أيها الطالب بمحفوظاتك ، وبأحث بعلمك أهل المعرفة . قال علي بن أبي طالب : « تذاكروا هذا الحديث ، إن لا تفعلوا يدرسن » . وعن ابن مسعود : « حياة العلم مذاكرته » . وقال أبو سعيد : « مذاكرة الحديث أفضل من قراءة القرآن » . وقال ابن عباس : « مذاكرة العلم ساعة خير من إحياء ليلة » . وقال الزهري : « آفة العلم النسيان وقلة المذاكرة »<sup>(٢)</sup> .

( ورأوا ) أي : العلماء ( جواز كنتم ) للعلم : الحديث وغيره ( عن خلاف الأهل ) أي : غير أهل العلم ؛ لأن ذلك ليس من الكتمان المنهي عنه ، بل ورد في حديث ابن ماجه : « واضع العلم عند غير أهله كمقلد الخنازير الجواهر والدر والذهب »<sup>(٣)</sup> .

وسئل بعض العلماء عن شيء من العلم فلم يجب ، فقال السائل : أما سمعت حديث : « مَنْ عِلِمَ علماً فكنمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار »<sup>(٤)</sup> . وهو حديث مشهور صحيح ، فقال : اترك اللجام واذهب ، فإن جاء من يفقه وكنمته فليألجمني به ، وقال بعضهم : تصفح طلاب علمك كما تتصفح طلاب حرمك .

( أو ) عن ( مَنْ يُنْكِرُ<sup>(٥)</sup> الصَّوَابَ إِنْ يُذَكَّرُ ) بأن لا يقبله إذا أرشد إليه ونحو

(١) أخرجه البخاري ( ١٩٧٠ ) ، ومسلم ( ٢٧٢٣ ) ، من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) « المحدث الفاصل » ص ٥٤٥ ، و« التدريب » ( ٢ / ١٣٢ ) .

(٣) ابن ماجه ( ٢٢٤ ) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٤) أخرجه أبو داود ( ٣٦٥٨ ) ، والترمذي ( ٢٦٤٩ ) ، وأحمد ( ٢ / ٢٦٣ ) ، وابن حبان

( ٩٥ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وإسناده صحيح .

(٥) في ( ش ) : من يدع .

ذلك ، وعلى ذلك يُحملُ ما نُقلَ عن الأئمة من الكَتم . قال في « الإحياء »<sup>(١)</sup> :  
ليس الظلمُ في إعطاء غير المستحقِّ بأقلَّ من الظلم في منع المستحقِّ ، ولله درُّ  
القائل :

فَمَنْ مَنَعَ الْجُهَّالَ عِلْماً أَضَاعَهُ      وَمَنْ مَنَعَ الْمَسْتَوْجِبِينَ فَقَدْ ظَلَمَ  
وقال الخليلُ بن أحمد لأبي عُبيدة : لا تردَّنَّ على معجِبٍ [ خطأ ] ، فيستفيد  
منك علماً ، ويتخذك [ به ] عدواً<sup>(٢)</sup> .

( ثم إذا أَهْلَكَ ) أي : جعلتَ أهلاً للحديث كغيره من العلوم فـ ( صَنَّفَ ) أيها  
المتأهلُ التامُ المعرفة في ذلك ( تَمْهَر ) أي : صِرْتَ ماهراً فيه ، فقد قال الخطيب :  
لا يتمهَرُ في الحديث إلا من جمعَ متفرِّقه وألَّفَ مُتَشَتِّته ، وهو يثبتُ الحفظَ ، ويدلُّ على  
القلبَ ، ويشحذُ الطبعَ<sup>(٣)</sup> .

وقال النووي<sup>(٤)</sup> : بالتصنيف يُطلَّعُ على حقائق العلوم ودقائقه ، ويثبت  
[ معه ] ؛ لأنه يضطره إلى كثرة التفتيش ، والمطالعة ، والتحقيق ، والمراجعة ،  
والاطِّلاع على مُختلفِ كلام الأئمة ، ومُتَّفِقِهِ ، وواضِحِهِ ، ومشكِله ،  
وما لا اعتراض فيه من غيره ، وبه يتَّصف المحقِّقُ بصفة المجتهد .

قال الرَّبِيع<sup>(٥)</sup> : لم أرَ الشافعي رضي الله تعالى عنه آكلاً بنهار ، ولا نائماً  
بليل ، لاهتمامه بالتصنيف .

(١) « إحياء علوم الدين » ( ١ / ٥٨ ) .

(٢) « الجامع » للخطيب ( ٢ / ١٥٤ ) . وما بين المعقوفتين منه .

(٣) « الجامع » ( ٢ / ٢٨٠ ) وقال أيضاً : ويجيدُ البيان ، ويكشفُ الملتبس ، ويكسبُ جميل  
الذكر ، ويُخلِّدُه إلى آخر الدهر .

(٤) في « المجموع شرح المذهب » ( ١ / ٥٦ ) .

(٥) « مناقب الشافعي » للبيهقي ( ١ / ٢٣٧ ) .

٥٩٧ - وَيُتَّقِ ذِكْرًا مَّا لَهُ مِنْ حَيَاةٍ وَأَنَّهُ فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ

٥٩٨ - فَبَعْضُهُمْ يَجْمَعُ بِالْأَبْوَابِ وَقَوْمٌ الْمُسْنَدُ لِلصَّحَابِ

( وَيُتَّقِ ) من الإبقاء ، فاعله ضمير المصنّف بفتح النون ( ذِكْرًا ) حَسَنًا لَكَ ( مَا ) نافية ، أي : ليس ( لَهُ مِنْ غَايَةٍ ) فهو وَلَدُكَ المخلّد ، وَمُكْسِبُكَ الثَّوَابِ المؤبّد .

يموت قَوْمٌ فَيُحْيِي الْعِلْمُ ذِكْرَهُمْ وَالْجَهْلُ يُلْحِقُ أَمْوَانًا بِأَمْوَاتٍ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَنْكُرُ التَّصْنِيفَ فِي هَذَا الزَّمَانِ عَلَى مَنْ ظَهَرَتْ أَهْلِيَّتُهُ ، وَعُلِمَتْ مَعْرِفَتُهُ ، وَلَا وَجْهَ لِهَذَا الْإِنْكَارِ إِلَّا التَّنَافُسَ بَيْنَ أَهْلِ الْأَعْصَارِ ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْفَضَلَاءِ : إِنَّ حَدِيثَ : « أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ » <sup>(١)</sup> يَشْمَلُ التَّعْلِيمَ وَالتَّعَلُّمَ ، وَالتَّصْنِيفَ وَالْكِتَابَةَ ، وَمُقَابَلَةَ الْكُتُبِ لِتَصْحِيحِهَا ، بَلْ ذَكَرَ ابْنُ السَّبْكِ أَنَّ التَّصْنِيفَ فِي ذَلِكَ أَقْوَى ؛ لَطَوِيلُ بَقَائِهِ عَلَى مَمَرِ الزَّمَانِ ، وَلَكثَرَةُ نَصْبِهِ ، وَالْأَجْرُ عَلَى قَدْرِهِ . نَعَمْ مَنْ لَمْ يَتَأَهَّلْ لَهُ ؛ فَالْإِنْكَارُ عَلَيْهِ مَتَّجِهٌ بِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْجَهْلِ ، وَتَغْرِيرٍ مَنْ يَقِفُ عَلَى تَصْنِيفِهِ ، وَلَكُونِهِ يُضَيِّعُ زَمَانَهُ فِيمَا لَمْ يُتَّقِنَهُ ، وَيُضَيِّعُ الْإِتْقَانَ الَّذِي هُوَ أُحْرَى بِهِ . تَأَمَّلْ .

( وَ ) اَعْلَمْ ( أَنَّهُ ) أَيِ : التَّصْنِيفِ فِي الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا ( فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ ) لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ الْقِيَامِ بِعُلُومِ الشَّرْعِ ، وَقَدْ صَرَّحَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ ، وَصَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ مِنْهَا : عِلْمُ أَسْمَاءِ الرِّوَاةِ وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ وَغَيْرِهَا . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ فَرَضُ الْكِفَايَةِ الْعِلْمَ عَلَى كُلِّ مَكْلَفٍ حَرٌّ ذَكَرَ غَيْرَ بَلِيدٍ مَكْفِيٍّ ، أَيِ : قَادِرٍ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ ، بِأَنْ يَكُونَ لَهُ كِفَايَةٌ . وَلِلْعُلَمَاءِ بِالْحَدِيثِ فِي تَصْنِيفِهِ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ .

( فَبَعْضُهُمْ يَجْمَعُ ) وَيُؤَلِّفُ ( بِالْأَبْوَابِ ) وَهُوَ أَنْ يَخْرِجَهُ عَلَى أَحْكَامِ الْفَقْهِ

(١) أخرجه مسلم (٤٢٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

## ٥٩٩ - يَبْدَأُ بِالْأَسْبَقِ أَوْ بِالْأَقْرَبِ إِلَى النَّبِيِّ أَوْ الْحُرُوفِ يَجْتَنِبِي

وغيره ، وينوِّعه أنواعاً ، ويجمع ما ورد في كلِّ حُكم وكلِّ نوع في باب فباب ؛ كالكتب الستة ونحوها ، و« شعب الإيمان » ، و« البعث والنشور » لليهقي . قال المصنّف<sup>(١)</sup> : والأوّل أن يقتصر على ما صحَّ أو حَسُنَ ، فإنَّ جمعَ الجميع فليبيِّن عِلَّةَ الضَّعيف .

( وقومٌ ) منهم يجمع على ( المُسَنَّد ) أي : المسانيد ( للصَّحاب ) رضي الله تعالى عنهم ، كلُّ مسنَدٍ على حِدَّة ، فيجمعُ في ترجمة كلِّ صحابيٍّ ما عنده من حديثه الصحيح وغيره .

وعليه ( يبدَأُ ) جوازاً ( بالأَسْبَقِ ) في الإسلام ، فيبدأ بالعشرة ، ثم أهل بَدْر ، ثم الحُدُويَّة ، ثم المهاجرين بينها وبين الفتح ، ثم من أسلَمَ يومَ الفتح ، ثم أصاغر الصحابة سِتّاً ؛ كالسَّائب بن يزيد ، وأبي الطُّفيل ، وابن الزُّبير ، ثم النساء بادئاً بأُمَّهات المؤمنين . قال ابنُ الصَّلاح : هذا أَحْسَنُ<sup>(٢)</sup> .

( أو ) يبدَأُ ( بالأَقْرَبِ ) منهم ( إلى النَّبِيِّ ) ﷺ نسباً ؛ فيقدِّم بني هاشم فبني المَطْلَب ، وهكذا على ترتيب القبائل ( أو الحروف يجتبي ) أي : يختار ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم ، كما فعل الطبرانيُّ ، وهو أسهلُّ في التناول ، ومن أوَّل مَنْ صَنَّفَ المسانيد : نُعيم بنُ حَمَّاد ، وأسد بن موسى ، ويحيى الحماني ، ومُسَدَّد بن مُسْرَهَد .

قال الحاكم أبو عبد الله : أوَّلُ مَنْ صَنَّفَ المسنَدَ على تراجم الرجال في الإسلام : عُبيد الله بن موسى العبسي ، وأبو داود الطيالسي ، وتُعَقَّبَ بأنَّ الحاملَ على هذا القول تقدُّمُ عصر الطيالسي على أعصار من صَنَّفَ المسانيد ؛ فظُنَّ أنه هو الذي صَنَّفَهُ وليس كذلك ، وإنما هو من جَمْعِ بعضِ الحفاظ الخراسانيين ، جَمَعَ فيه

(١) « التدريب » ( ٢ / ١٣٥ ) .

(٢) « علوم الحديث » ص ٢٥٣ .

## ٦٠٠ - وَخَيْرُهُ مُعَلَّلٌ وَقَدْ رَأَوْا أَنْ يَجْمَعَ الْأَطْرَافَ أَوْ شُيُوخاً أَوْ

رواية يونس بن حبيب خاصة ، وشذَّ عنه كثيرٌ منه .

قال المصنف<sup>(١)</sup> : ويشبه هذا « مسند الشافعي » فإنه ليس تصنيفه ، وإنما لقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسموع الأصم من « الأم » ، وسمعه عليه ؛ فإنه سمع « الأم » وغالبها على الربيع عن الشافعي وعمر ، وكان آخر من روى عنه ، وحصل له صمم ، فكان في السماع عليه مشقة ، والله أعلم .

( وَخَيْرُهُ ) يعني من أحسن مراتب تصنيف الحديث ( مُعَلَّلٌ ) أي : تصنيفه معللاً بأن يجمع في كل حديث أو باب طرقه ، واختلاف الرواة فيه . قال المصنف<sup>(٢)</sup> : لأن معرفة العلل أجل أنواع الحديث ، ثم الأولى جفله على الأبواب ليسهل تناوله ، وقد صنف يعقوب بن شيبه « مسنده » معللاً ، ولم يتم . قيل : ولم يتم مسند معلل قط ، وقد صنف بعضهم مسند أبي هريرة [ معللاً ] في مثني جزء .

( وقد رأوا ) أي : المحدثون من طرق التصنيف أيضاً ( أن يجمع الأطراف ) فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته ، ويجمع أسانيدَه ، إما مستوعباً أو مقيداً بكتب مخصوصة ؛ كأطراف الكتب الستة لابن طاهر . قال المصنف<sup>(٣)</sup> : يجوز في كتابة الأطراف الاكتفاء ببعض الحديث مطلقاً ، وإن لم يُفد .

( أو ) أن يجمع ( شيوخاً ) أي : أحاديثهم كل شيخ منهم على انفراده . قال عثمان بن سعيد الدارمي : يقال من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في الحديث : سفيان ، وشعبة ، ومالك ، وحماد بن زيد ، وابن عُيينة ، وهم أصول الدين ، وبعضهم يجمع حديث شيوخ كثيرة غير هؤلاء : كأيوب ، والزهري ، والأوزاعي .

(١) « التدريب » ( ١ / ٢٥٥ ) .

(٢) « التدريب » ( ٢ / ١٣٧ ) .

(٣) « التدريب » ( ٢ / ٦٦ ) .

## ٦٠١ - أَبْوَاباً أَوْ تَرَاجِماً أَوْ طُرُقاً      وَاحْذَرْ مِنَ الْإِخْرَاجِ قَبْلَ الْإِنْتِقَا

( أو ) يجمع ( أبواباً ) من أبواب الكتب المؤلفة ، بأن يفرد كل باب على حدة بالتصنيف ؛ كـ « رؤية الله تعالى »<sup>(١)</sup> ، و « النية »<sup>(٢)</sup> ، و « رفع اليدين في الصلاة » ، و « القراءة خلف الإمام »<sup>(٣)</sup> ، و « البسملة »<sup>(٤)</sup> وغير ذلك .

( أو ) يجمع ( تَرَاجِماً ) أي : أسانيد معينة ؛ كترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر ، و ترجمة هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وغيرهما مما تقدم أول الكتاب .

( أو ) يجمع ( طُرُقاً ) لحديث واحد : كطرق حديث : « مَنْ كَذَبَ عَلِيٌّ »<sup>(٥)</sup> وطرق حديث : « أَنْزَلَ الْقُرْآنُ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ »<sup>(٦)</sup> ، وطرق حديث الحوض ، والشفاعة وغيرها .

قال ابن الصَّلاح<sup>(٧)</sup> : وعليه - أي : المصنَّف - في كل ذلك تصحيحُ القصد ، والحدُّ من قصد المكاثرة ونحوه ، بلغنا عن حمزة الكِنَاني أنه خرَّج حديثاً واحداً من نحو مئتي طريق فأعجبه ذلك ، فرأى يحيى بن مَعِين في منامه ، فذكر له ذلك ، فقال له : أخشى أن يدخل هذا تحت ﴿ أَلْهَنَكُمْ التَّكَاثُرُ ﴾ [ التكاثر : ١ ] .

( و ) ينبغي للمصنَّف أن يتحرَّى في تأليفه العبارات الواضحة والموجزة ، والاصطلاحات المستعملة ، ولكن لا يبالغ في الإيضاح بحيث ينتهي إلى الركاكة ،

(١) أفرد بالتأليف الأجرئي .

(٢) أفرد ابن أبي الدنيا .

(٣) أفردهما البخاري .

(٤) أفرد ابن عبد البر .

(٥) أخرجه البخاري ( ١١٠ ) ، ومسلم ( ٤ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) أخرجه البخاري ( ٢٤١٩ ) ، ومسلم ( ١٨٩٩ ) ، من حديث عمر رضي الله عنه .

(٧) « علوم الحديث » ص ٢٥٤ .



## ٦٠٢ - وَهَلْ يُثَابُ قَارِئُ الْآثَارِ كَقَارِئِ الْقُرْآنِ خُلْفَ جَارِي

ولا في الإيجاز بحيث يفضي إلى الاستغلاق ، وأن يعتني بما لم يسبق إليه أكثر من غيره ، بأن يكون هناك تصنيفٌ يُغني عن مصنفه من جميع أساليبه ، فإن أغنى عن بعضها فليصنف من جنسه ما يزيد زياداتٍ يُحتفل بها ، مع ضمّ النكات والفوائد وغيرها .

(و اخذر ) أيها المصنف ( من الإخراج ) أي : إخراج تصنيفك من يدك إلى الناس ( قبل الانتقا ) ، أي : التهذيب ، والتحرير ، وتكرير النظر فيه ، ولا يضرك فيه كثرة الإلحاقات ، فقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه : إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة .

وقال بعض الفضلاء : لا يضيء الكتاب حتى يُظلم<sup>(١)</sup> . وأما ذم الناس لك فيه فلا تعباً به ؛ إذ لا ينفك عنه أحدٌ . قال الخطيب : من صنف فقد جعل عقله على طبقٍ يعرضه على الناس . فعول على هذا الكلام ، ولا حاجة بك في كتابك إلى كثرة الاعتذارات « فإنما الأعمال بالنيات » .

( وهل يُثاب ) ويؤجر ( قارئ ) متون ( الآثار ) أي : الأحاديث وسامعها من غير قصد الحفظ ونحوه ( كقارئ القرآن ) العزيز من حيث أصل الثواب ؟ فيه ( خُلف ) أي : خلاف ( جار ) بين العلماء .

فقال الشيخ أبو إسحاق : إنَّ قراءة متونها لا يتعلّق بها ثواب خاصّ لجواز قراءتها وروايتها بالمعنى ، واستظهره ابنُ العِماد الأَفْهسي قال : إذ لو تعلّق بنفس ألفاظها ثوابٌ خاصّ لما جازَ تغييرها وروايتها بالمعنى ؛ لأن ما تعلّق به حكم شرعيّ لا يجوزُ تغييره بخلاف القرآن ؛ فإنه معجزٌ ، وإذا كانت قراءته المجردة لا ثواب فيها ؛ لم يكن في استماعه المجرد ثواب بالأولى .

وقال بعضهم : بالثواب على ذلك ، واستوجهه المحقّق ابنُ حجر الهيتمي

(١) « الجامع » للخطيب ( ١ / ٢٧٧ ) .

## [وللبُخاري زُبَاعِيَّاتٌ في طَالِبِ الْحَدِيثِ نَيْرَاتٌ]

قال : لأن سماعها لا يخلو من فائدة ، لو لم يكن إلا عَوْدُ بركته على القارئ والمستمع ، فلا ينافي ذلك قولهم : إنَّ سماعَ الأذكار مباحٌ لا سِنَّةٌ ، أما إن قصدَ بسماعه الحفظَ وتعلُّمَ الأحكام والصلاة على النبي ﷺ واتصال السند ؛ ففيه ثوابٌ اتفاقاً . هذا ؛ وذكرَ جماعةٌ عن الإمام الحافظ الحجة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري صاحب « الجامع الصحيح » أثراً لطيفاً جامعاً لآداب طالب الحديث ، أحببتُ إيراده هنا بعد إشارتي إليه بقولي :

## وللبُخاري زُبَاعِيَّاتٌ في طَالِبِ الْحَدِيثِ نَيْرَاتٌ

وقد ألحقته في الهامش مميّزاً بالمداد الأحمر ، وذلك ما رويناه عن أسياننا بأسانيدهم إلى أبي المظفر محمد بن أحمد بن الفضل البخاري ، قال : لما عُزِلَ أبو العباس الوليد بن إبراهيم [ بن زيد الهمداني عن قضاء الرِّيِّ ، وردَ بُخاري ، فحلمني مُعلِّمي أبو إبراهيم ] الختليُّ إليه ، فقال له : أسألك أن تحدثَ هذا الصبيَّ ممّا سمعته من مشايخك ، فقال : مالي سماعٌ ، قال : فكيف وأنت فقيهٌ ، فما هذا ؟ قال : لأنني لما بلغتُ مبلغَ الرجال تأقّت نفسي إلى معرفة الحديث وسماعه ، فقصدتُ الإمام محمد بنَ إسماعيلَ البخاريَّ صاحب « الصحيح » ، والمنظور إليه في علم الحديث ، وأعلمته مُرادِي ، وسألته الإقبال عليه ، فقال : يا بني لا تدخل في أمرٍ إلا بعدَ معرفة حدوده ، والوقوف على مقاديره .

فقلت : عرّفني رحمك الله تعالى حدودَ ما قصدتُك [ له ] ومقاديره ، فقال لي : اعلم أنَّ الرجلَ لا يصيرُ محدثاً كاملاً في الحديث إلا بعدَ أن يكتبَ أربعاً مع أربع ، كأربع مثل أربع في أربع ، عند أربع بأربع ، على أربع عن أربع لأربع . وكلُّ هذه الرُّباعيات لا تتِمُّ إلّا بأربع مع أربع ، فإذا تمت له كلّها هانَ له أربعٌ وابتلي بأربع ، فإذا صبرَ على ذلك أكرمه الله تعالى في الدنيا بأربع ، وأثابه في الآخرة بأربع .

فقلت له : فسّر لي - رحمك الله تعالى - ما ذكرتَ من أحوال هذه الرُّباعيات ،

من قلب صافٍ منشرحٍ كافٍ ، وبيانٍ شافٍ ، طلباً لأجرٍ وافٍ .

فقال : نعم ؛ أما الأربعة التي يحتاجُ إلى كُتُبِها [ هي ] : أخبارُ الرسول ﷺ وشرائعِهِ ، والصحابة ومَقَادِيرِهِمْ ، والتابعين وأحوالِهِمْ ، وسائر العلماء وتواريخِهِمْ ، مع أسماء رجالِهِمْ وكُنَاهِم ، وأمَكُنَّتِهِمْ وأزَمَنَّتِهِمْ ؛ كالتحميد مع الحُطْب ، والدعاء مع التوسُّل ، والبسملة مع السور ، والتكبير مع الصلوات ، مثل المُسَنَّدات والمرسَلات ، والموقوفات والمقطوعات ، في صِغَرِهِ وفي إدراكِهِ ، وفي شَبَابِهِ وفي كُهولَتِهِ ، عند فراغِهِ وشُغْلِهِ ، وفقرِهِ وغِنَاه ، بالجبال والبحار ، والبلدان والبراري ، على الأحجار والأصداف ، والجلود والأكتاف ، إلى الوقت الذي يمكنه نقلُها إلى الأوراق ، عَمَّن هو فوقه ، وعَمَّن هو مثله ، وعَمَّن هو دونه ، وعن كتاب أبيه ، يتيقَّن أنه بخطُّ أبيه ، دون غيره ، لوجه الله تعالى ، طالباً لمرضاته ، والعمل بما وافقَ كتابَ الله تعالى منها ، ونشرها بين طالبيها ، والتأليف في إحياء ذكرِهِ بَعْدَهُ .

ثم لا تنمُّ له هذه الأشياءُ إلا بأربع ، هي مِن كَسْبِ العبد : معرفة الكتابة ، واللغة ، والصِّرف ، والنحو . مع أربع ، هي من إعطاء الله تعالى : الصِّحة ، والقدرة ، والحرص ، والحفظ .

فإذا تَمَّت له هذه الأشياءُ هان عليه أربعٌ : الأهلُ ، والولدُ ، والمالُ ، والوطنُ . وابتلي بأربع : شماتة الأعداء ، وملامة الأصدقاء ، وطعن الجهلاء ، وحسد العلماء .

فإذا صبرَ على هذه المِخَن أكرمَهُ اللهُ تعالى بأربع : بعزُّ القناعة ، وبهيبَةِ النفس ، ولَذَّةُ العلم ، وبِحياة<sup>(١)</sup> الأبد . وأثابه في الآخرة بأربع : بالشفاعة لمن أراد من إخوانه ، وبظلَّ العرش حيث لا ظلَّ إلَّا ظله ، وبسَقْي من أراد من حوض

(١) كذا في «الإلماع» ص ٣٣ ، وفي «التدريب» : بحيرة الأبد . (أي : سرور الأبد) .

نبيّه ﷺ ، وبجوارِ النَّبِيِّينَ في أعلى عليين في الجنة . فقد أعلمتُك يا بنيَّ بمجملات ما كنتُ سمعته من مشايخي متفرقاً في هذا الباب ، فأقبل الآن إلى ما قصدت أو دَع .

قال : فهالني قوله ، فسكتُ متفكراً ، وأطرقتُ [ نادماً ] ، فلما رأى ذلك مني قال لي : فإذا لم تُطق حمل هذه المشاق كلها ، فعليك بالفقه الذي يمكنكُ تعلّمه وأنت قارٌّ في بيتك ، لا تحتاجُ إلى بُعد الأسفار ، ووطء الديار ، وركوب البحار ، وهو مع ذلك ثمره الحديث ، وليس ثوابُ الفقه دون ثوابِ الحديث ، ولا عزُّ الفقيه بأقلِّ من عزِّ المحدث .

قال : فلما سمعتُ ذلك نقصَ عزمي في طلب الحديث ، وأقبلتُ على دراسة الفقه وتعلّمه ، إلى أن صرتُ فيه متقدّماً ، ووقفتُ منه على معرفة ما أمكنني من تعلّمه بتوفيق الله تعالى ومثّته ، فلذلك لم يكن عندي ما أمليه على هذا الصبي يا إبراهيم . فقال له أبو إبراهيم : إنّ هذا الحديث الذي لا يوجدُ عند غيرك خيرٌ للصبي من ألفِ حديثٍ نجدهُ عند غيرك . انتهى<sup>(١)</sup> .

قال المحقّق ابنُ حجر : واستفيدَ من ذلك مزيد فضل الفقه ، وأنه ثمره الحديث ، وإن كان طلبُ الحديث أشدّ ، وتحصيله أشق . قال الشافعي : أتريدُ أن تجمعَ بين الفقه والحديث ؟ هيهات . وقال أيضاً : من حفظَ الفقه عَظُمَت قيمته ، ومن تعلّم الحديث قَوِيَت حجّته ، ومن لم يَصُنْ نفسه لم ينفعه علمه ، والله أعلم .



(١) ذكر هذه القصة بطولها القاضي عياض في « الإلماع » ص ٢٩ - ٣٤ ، والمزي في « تهذيب الكمال » ( ٢٤ / ٤٦١ ) . وما بين المعقوفات منهما .



## العالي والنازل

٦٠٣ - قَدْ خُصَّتِ الْأُمَّةُ بِالإِسْنَادِ وَهَوَّ مِنَ الدِّينِ بِلَا تَرْدَادٍ

## العالي والنازل

أي : هذا مبحثهما ، وهو النوع الثاني والأربعون .

( قد خُصَّتِ ) هذه ( الأمة ) المحمّدية ( بالإسناد ) المتّصل بالنبّي ﷺ ، فهو أمرٌ خصّنا الله به عزّ وجلّ من بين سائر أهل الملل . قال أبو عليّ الجيّاني : خصّ الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء ، لم يُعطها من قبلها : الإسنادُ والأنسابُ والإعرابُ . قال المصنّفُ : ومن أدلة ذلك ما رواه الحاكم وغيره عن مطر الورّاق في قوله تعالى : ﴿ وَأَوْثَرْنَا رَوْنَ عَلَيْهِمُ ﴾ [ الأحقاف : ٤ ] قال : إسنادُ الحديث <sup>(١)</sup> .

( وهو ) أي : الإسناد ( من الدّين ) المحمّدي ، وسنّة بالغّة من سننه المؤكّدة ( بلا تَرْدَادٍ ) ففي « صحيح مسلم » قال عبد الله بن المبارك : « الإسنادُ من الدّين ، لولا الإسنادُ لقال من شاء ما شاء » <sup>(٢)</sup> . وقال سفيانُ الثوري : « الإسنادُ سلاحُ المؤمن » <sup>(٣)</sup> . وقال سفيانُ بنُ عُيينة : « حدّث الزهريّ يوماً بحديث ، فقلت : هاته بلا إسناد ، فقال الزهريّ : أترقي السّطح بلا سلّم ؟ » <sup>(٤)</sup> .

(١) « شرف أصحاب الحديث » للخطيب ص ٣٩ .

(٢) مسلم في « مقدمة صحيحه » ( ٣٢ ) .

(٣) « أدب الإملاء » للسمعاني ص ٨ .

(٤) « جامع التحصيل » للعلائي ص ٥٩ .

- ٦٠٤ - وَطَلَبُ الْعُلُوِّ سُنَّةٌ وَمَنْ يُفْضِلَ التُّزُولَ عَنْهُ مَا فَطَنَ  
٦٠٥ - وَقَسَّمُوهُ خَمْسَةً كَمَا رَأَوْا: قُرْبُ إِلَى النَّبِيِّ أَوْ إِمَامٍ أَوْ

( وطلب العلو ) في الإسناد ( سُنَّة ) أي : طريقة مطلوبة عَمَّن سَلَف ، فقد كان أصحاب ابن مسعود يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، ويسمعون منه . وقال الطوسي : « قُرْبُ الإسنادِ قرْبُهُ [ إلى ] الله تعالى » ، ومن ثَمَّ اتفقت أئمة الحديث قديماً - كما قاله الحافظ العلائي - على الرحلة إلى مَنْ عنده الإسناد ، وهو أفضل من التزول فيه .

( و ) أما ( من . يُفْضِلُ التُّزُولَ ) في الإسناد ( عنه ) أي : على العلو ، وهو قول بعض أهل النظر محتجاً له بأنَّ الإسنادَ كلما زاد عدده زاد الاجتهاد فيه ( فـ ) ما فطن ( المقصود من الإسناد ؛ لأنَّ كثرة المشقة غير مطلوبة بنفسها ، ومراعاة المعنى المقصود من الرواية - وهو الصَّحَّة - أولى .

قال ابن الصَّلاح<sup>(١)</sup> : العلو يُبعد الإسنادَ من الخلل ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً ، ففي قلَّتْهم قلةُ جهات الخلل ، وفي كثرَتْهم كثرةُ جهات الخلل ، وهذا جليٌّ واضحٌ .

( وقسَّمُوهُ ) أي : المحدثون العلو أقساماً ( خمسة ) مُرتبةً في الأجلية ( كما رأوا ) أنَّ أجَلَهَا ( قُرْبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ) من حيث العدد إذا كان بإسنادٍ صحيحٍ نظيف ، بخلاف ما كان مع الضَّعف ؛ فلا التفات إلى هذا العلو ، ولا سيما إن كان فيه بعضُ الكذَّابين المتأخرين ممَّن ادَّعى سماعاً من الصحابة ؛ كأبي هُدبة ، ودينار ، وخِرَاش ، ونُعيم بن سالم ، ويعلى بن الأَشْدق ، وأبي الدنيا الأشج . قال الحافظ الذهبي : متى رأيت المحدث يفرحُ بعوالي هؤلاء فاعلم أنه عاميٌ يعدُّ .

( أو ) قرب إلى ( إمام ) من أئمة الحديث ؛ كابن جريج ، والزهرى ،

٦٠٦ - بِنِسْبَةٍ إِلَى كِتَابٍ مُعْتَمَدٍ يُنْزَلُ لَوْ ذَا مِنْ طَرِيقِهِ وَرَدَ

٦٠٧ - فَإِنْ يَصِلْ لِشَيْخِهِ مُوَافَقَةً أَوْ شَيْخٍ شَيْخٍ بَدَلٌ أَوْ وَافَقَهُ

والأوزاعي ، ومالك ، وشعبة ، ونظرائهم مع الصحة أيضاً ، وإن كثر بعد ذلك الإمام العدد إليه ﷺ ، وهذا هو القسم الثاني .

قال ابن الصلاح <sup>(١)</sup> : وكلام الحاكم يؤهم أن القرب منه ﷺ لا يعدُّ من العلوِّ المطلوب أصلاً ، وهذا غلطٌ من قائله ؛ لأنَّ القرب منه ﷺ بشرطه المذكور أولى بذلك ، ولا يَنَازَعُ في هذا مَنْ له أدنى مُسْكَة من معرفة ، وكأنَّ مراد الحاكم إثبات العلوِّ للقسم الثاني . هذا ، والإنكارُ على مَنْ ادَّعى العلوِّ في الأول مطلقاً من غير مراعاة لشرطه السابق ؛ كما يومئ إليه تمثيله بحديث أبي هُدبة وأضرابه . تأمل .

( أو ) قرب مقيّد ( بنسبة إلى ) رواية ( كتاب مُعْتَمَد ) كالكتب الستة ونحوها ( فنزل ) الراوي ( لو ذا ) الحديث ( من طريقه ) أي : الكتاب ( ورد ) يكون العدد من مصنّفه إلى متناهٍ كثيراً ، وهذا هو القسم الثالث ، وسَمَّاهُ ابنُ دقيق العيد <sup>(٢)</sup> علوَّ التنزيل ، وليس عالياً مطلقاً ؛ لأنَّ الراوي لو روى الحديث من طريق كتابٍ من تلك الكتب وقع أنزل مما لو رواه من طريقها ، ولكن قد يكون عالياً مطلقاً أيضاً كما هو ظاهره ، وقد عَظُمَت رغبة المتأخرين في هذا القسم حتى غلبَ ذلك على كثيرٍ منهم ، بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهمُّ منه ؛ كالحفظ ، والفقه ، وأنواع علوم القرآن ، وتحصيل الأخلاق الحسان ، وفيه « الموافقة » و « البدل » و « المساواة » و « المصافحة » كما بيّنه بقوله :

( فَإِنْ يَصِلْ ) الراوي ( لِشَيْخِهِ ) أي : مصنّف الكتاب فاسمه ( مُوَافَقَةً ) فهو أن يروي الراوي حديثاً في أحد الكتب الستة مثلاً ، بإسنادٍ لنفسه من غير طريقها ،

(١) « علوم الحديث » ص ٢٥٧ .

(٢) « الاقتراح » ص ٣٠٦ .



بحيث يجتمع مع أحد الستة في شيخه ، مع علو هذا الطريق الذي رواه على ما لو رواه من طريق أحدهم .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> : مثاله : روى البخاري عن قتيبة حديثاً عن مالك ، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ، ولو رويناه ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة مثلاً لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة ، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه ، مع علو الإسناد على الإسناد إليه .

( أو ) يصل إلى ( شيخ شيخ ) لمؤلف الكتاب فهو ( بدل ) أي : يسمّى به . قال الحافظ ابن حجر : كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق أخرى إلى القعني بدلاً فيه من قتيبة .

قال المصنف<sup>(٢)</sup> : لم أقف على تصريح بأنه : هل يُشترط استواء الإسناد بعد الشيخ المجتمع فيه أو لا ؟ وقد وقع لي [ في الإملاء ] حديث أُمليته من طريق الترمذي<sup>(٣)</sup> عن قتيبة عن الدراوذي ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا تجعلوا بيوتكم مقابر ... » الحديث .

وقد أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup> عن قتيبة ، عن يعقوب القاري ، عن سهيل ، فقُتِبَ له فيه شيخان عن سهيل ، ففي « مسلم » عن أحدهما ، وفي « الترمذي » عن الآخر ، فهل يسمّى هذا موافقة لاجتماعنا معه في قتيبة ، أو بدلاً للتخالف في شيخه ، والاجتماع في سهيل أولاً [ ولا ] ، ويكون واسطة بين الموافقة والبدل ؟ احتمالات أقربها عندي الثالث .

(١) في « النزاهة » ص ١١٧ .

(٢) في « تدريب الراوي » ( ٢ / ١٥٢ ) .

(٣) في « الجامع » ( ٢٨٧٧ ) .

(٤) في « صحيحه » ( ١٨٢٤ ) .

٦٠٨ - فِي عَدَدٍ فَهُوَ الْمَسَاوَاةُ وَإِنْ فَرْدًا يُرْزَدُ مُصَافَحَاتٌ فَاسْتَبَيْنَ

( أو ) إِنْ ( وافقه ) أي : مؤلف الكتاب ( في عدد ) أي : عدد إسنادهما ( فهو الفساواة ) أي : المسمّى بها ، وهي تساوي عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنّفين ، وهذا كان يوجد قديماً ، وأما الآن فلا يوجد في حديث بعينه ، بل ولا في مطلق العدد .

نعم ؛ هذا وُجدَ في عصر الحافظ ابن حجر والمصنّف والسّخاوي ، فقد ذكروا أنه وقع لهم أحاديث بينهم وبين النبي ﷺ عشرة رجال ، وقع للنسائي حديث سنّده كذلك .

قال المصنّف<sup>(١)</sup> : وذلك مساواة لنا ، وهو ما رواه في كتاب في الصلاة<sup>(٢)</sup> . قال : أنا محمد بن بشار ، أنا عبد الرحمن ، أنا زائدة ، عن منصور ، عن الهلال ، عن الربيع بن خثيم ، عن عمرو بن ميمون ، عن ابن أبي ليلى ، عن امرأة ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ قال : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » تعدّل ثلث القرآن . قال النسائي : ما أعلم في الحديث إسناداً أطول من هذا . وفيه ستة من التابعين : أولهم منصور ، وكذا رواه الترمذي<sup>(٣)</sup> وحسنه ، والمرأة : هي زوجة أبي أيوب ، وهو عشاري للترمذي أيضاً .

( وإن . فرداً يُرْزَدُ ) أي : الإسناد فهي ( مُصَافَحَات ) لك أو لشيخك أو شيخ شيخك ، وهكذا ، أي : تسمّى بها ( فاستبين ) أي : استوضح المصافحة مما تقدّم في المساواة .

وبيانه : أنَّ المساواة أن يقلَّ عددُ إسنادك إلى نحو الصحابي ، أو إلى النبي ﷺ ، بحيث يكون بينك وبينه من العدد مثل ما وقع بين الإمام البخاري مثلاً

(١) في « التدريب » ( ٢ / ١٥٣ ) .

(٢) النسائي في « المجتبى » ( ٩٩٦ ) .

(٣) في « الجامع » ( ٢٨٩٦ ) .

## ٦٠٩ - وَقَدَّمَ الْوَفَاةَ أَوْ خَمْسِينَ عَاماً تَقَضَّتْ أَوْ سِوَى عَشْرِينَ

وبينه ، والمصافحة أن يقلَّ عددُ إسناده إلى نحو الصحابي ، أو إلى النبي ﷺ ، بحيث يكون الإسناد منك إلى آخره مساوياً لإسناد أحد المصنفين مع تلميذ ذلك المصنف ، فيعلو طريقُ أحدِ الكتب الستة عن المساواة بدرجة ، فيكون الراوي كأنه سمعَ من البخاري مثلاً وصافحه ، وسمي بالمصافحة ؛ لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا .

قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup> : ثم لا يخفى على المتأمل أنَّ في المساواة أو المصافحة الواقعتين لك لا يلتقي إسناده وإسناد مسلم ، أو نحوه إلا بعيداً عن شيخ مسلم ، فيلتقيان في الصحابي ، أو قريباً منه . اهـ .

( و ) القسم الرابع : ( قَدَم الْوَفَاة ) أي : العلو المستفاد من تقدُّم الوفاة للراوي ، وإن تساويا عدداً ، فقد قال الخليلي<sup>(٢)</sup> : قد يكون الإسنادُ يعلو على غيره بتقدُّم موتِ راويه ، وإن كانا متساويين في العدد ( أو ) الشيخ لا مع التفاوت لأمرٍ آخر من ( خَمْسِينَ . عاماً تَقَضَّتْ ) من وفاة الشيخ .

قال ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> : وذلك ما رويناه عن أبي علي الحافظ النيسابوري قال : سمعتُ أحمد بن عُمَيْرِ الدمشقي - وكان من أركان الحديث - يقول : إسنادُ خمسين سنة من موت الشيخ إسنادٌ علوٌّ .

( أو ) فيما ( سِوَى عَشْرِينَ ) عاماً ، يعني : ثلاثين سنة كما في « ألفية العراقي » ، وعبارة ابن الصلاح ، وفيما يروى عن عبد الله بن منده الحافظ قال : إذا مرَّ على الإسناد ثلاثون سنة فهو عالٍ ، وهذا أوسع من الأول<sup>(٤)</sup> .

(١) « علوم الحديث » ص ٢٥٩ .

(٢) في « الإرشاد » ( ١ / ١٧٩ ) .

(٣) « علوم الحديث » ص ٢٦٢ .

(٤) المصدر السابق .

٦١٠ - وَقَدَّمَ السَّمَاعِ وَالنُّزُولُ نَقِيضُهُ فَخَمْسَةُ مَجْعُوعٍ

٦١١ - وَإِنَّمَا يُدْذَمُ مَا لَمْ يَنْجَبِرْ لِكَيْتِهِ عُلُوٌّ مَعْنَى يُقْتَصِرُ

( و ) القسم الخامس : ( قَدَّمَ السَّمَاعِ ) من الشيخ ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ مُتَقَدِّمًا كَانَ أَعْلَى مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَهُ ، ويدخل كثيرٌ منه فيما قبله ، ويمتازُ عنه بأن يسمع شخصان من شيخ ، وسماعُ أحدهما منذ ستين سنة مثلاً ، والآخرُ من أربعين سنة ، وتساوى العددُ إليهما ، فالأولُ أعلى من الثاني ، ويتأكدُ ذلك في حقِّ مَنْ اختلَطَ شيخه أو خَرِفَ ، وربما كان المتأخِّرُ أرجَحَ ، بأن يكون تحديثه للأول قبل بلوغ درجة الإتقان والضبط ، ثم حصلَ له ذلك بعدُ ، لكن هذا عُلُوٌّ معنويٌّ ، كما يأتي قريباً .

( و ) أما ( النُّزُولُ ) فهو ( نَقِيضُهُ ) أي : العُلُوُّ بأقسامه ( فخمسة ) من الأقسام ( مَجْعُوعٍ ) أي : النزول ، كلِّ قسمٍ من أقسام العُلُوِّ المتقدِّمة ضده قسمٌ من أقسام النزول ، ويُعَلِّمُ تفصيلُها مما تقدم ، وهو مفصولٌ مرغوبٌ عنه في قول الجمهور ، وصَوَّبَهُ في « التَّحْقِيقِ » . قال ابن المديني : النزولُ شُؤْمٌ . وقال ابنُ معين : الإسنادُ النازل قرحةٌ في الوجه<sup>(١)</sup> .

( و ) لكن ( إِنَّمَا يُدْذَمُ ) النزول ( مَا لَمْ يَنْجَبِرْ ) بتميزه عن العُلُوِّ بفائدة ، وإلا فهو مختار ؛ كزيادة الثقة في رجاله على العالي ، أو كونهم أحفظَ أو أفقه أو نحو ذلك . قال ابن المبارك : ليس جودة الحديث قرب الإسناد ، بل جودته صحة الرجال<sup>(٢)</sup> . وقال وكيعٌ لأصحابه : الأعمشُ أحبُّ إليكم ، عن أبي وائل ، عن عبد الله ، أم سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ؟ فقالوا : الأعمشُ عن أبي وائل أقربُ ، فقال وكيعٌ : الأعمشُ شيخٌ عن شيخ ،

(١) « التدريب » ( ٢ / ١٦٠ ) ، و « الجامع » للخطيب ( ١ / ١٢٣ ) .

(٢) « أدب الإملاء » ص ٥٧ .

٦١٢ - وَلِإِنِ حِجَابٍ إِذَا دَارَ السَّنَدُ مِنْ عَالِمٍ يَنْزِلُ أَوْ عَلٍ فَقَدْ

٦١٣ - فَإِنْ تَرَى لِلْمَتْنِ فَالْأَعْلَامُ وَإِنْ تَرَى الْإِسْنَادَ فَالْعَوَامُ

وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة ، فقيه عن فقيه عن فقيه (١) .

( لكنّه ) أي : النزول المنجبر وإن كان مختاراً ( غُلُوٌّ مَعْنَى يَقْتَصِرُ ) وليس [ هذا ] من قبيل الغلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث كما صرح بذلك ابن الصلاح (٢) ، ويقرب منه قول الحافظ السلفي : الأصل هو الأخذ عن العلماء ، فتزولهم أولى من الغلو عن الجهلة على مذهب المحققين ، والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق (٣) .

( ولـ ) لحافظ أبي حاتم ( ابن حبان ) البستي صاحب « الأنواع والتفاسيم » تفصيل حسن ، وهو ( إذا دار السند . من عالم ينزل ) أي : فقيه متقن ، وهو في العدد نازل ( أو ) أي : ومن ( عال فقد ) علماً بأن كان عامياً ، ولكن عدد سنده أقل بالنسبة إلى ذلك العالم ، كما تقدم في سندي الأعمش وسفيان عن عبد الله بن مسعود .

( فَإِنْ تَرَى ) أي : تنظر ( للمتن فالأعلام ) بفتح الهمزة ، جمع علم ، أي : الفقهاء الذين كالأعلام أولى ( وإن ترى الإسناد ) أي : تنظر إلى الإسناد ( فالعوام ) أولى ، وبالجمله فالمعتبر إنما هو الغلو المعنوي ، وهو قوة الراوي ، ولذا يقدم حديث الشيخين على حديث « الموطأ » مثلاً مع أنَّ أحاديثه ثنائيات وثلاثيات ، وأعلى ما في « البخاري » ثلاثيات ، وفي « مسلم » رباعيات .

(١) « المحدثات الفاضل » ص ٢٣٨ .

(٢) في « علوم الحديث » ص ٢٦٣ .

(٣) « تدريب الراوي » ( ٢ / ١٦١ ) ، و « فتح المغيب » ( ٣ / ٢٥ ) .

قال بعضُ المحقِّقين<sup>(١)</sup> : اعلم أنَّ كلَّ حديثٍ عزَّ على المحدث ولم يجده عالياً ، ولا بدَّ له من إirاده ، فمن أيِّ وجهٍ أوردَه فهو عالٍ بعزَّته ، ومثَّل ذلك بأنَّ البخاريَّ روى عن أمثال أصحاب مالك ، ثم روى حديثاً لأبي إسحاق الفزاري عن مالك ؛ لمعنى فيه ، فكان فيه بينه وبين مالك ثلاثة رجال ، والله أعلم .



(١) هو ابن دقيق العيد ، قال ذلك في « الاقتراح » ص ٣٠٧ .



## المُسَلْسَل

- ٦١٤ - هُوَ الَّذِي إِسْنَادُهُ رِجَالُهُ قَدْ تَابَعُوا فِي صِفَةٍ أَوْ حَالَةٍ  
 ٦١٥ - قَوْلِيَّةٌ فِعْلِيَّةٌ كِلَيْهِمَا لَهُمْ أَوْ الْإِسْنَادُ فِيمَا قُسِّمَ

## المُسَلْسَل

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الثالث والأربعون .

صُنِّفَ فِيهِ مَوْلَفَاتٌ ، مِنْ أَجْلِهَا « جَيَادُ الْمُسَلْسَلَات » لِلْمُصَنِّفِ ، وَ « الْفَوَائِدُ الْجَلِيلَةُ » لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ عَقِيلَةَ الْمَكِّي .

( هُوَ ) أي : الْمُسَلْسَلُ مِنْ صِفَاتِ الْإِسْنَادِ فَقَطْ ، بِخِلَافِ نَحْوِ الْمَرْفُوعِ فَإِنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْمَتْنِ فَقَطْ ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ الصَّحِيحِ فَإِنَّهُ مِنْ صِفَاتِهِمَا مَعًا ، فَالْمُسَلْسَلُ : الْحَدِيثُ ( الَّذِي إِسْنَادُهُ ) يَعْنِي : ( رِجَالُهُ ) أي : رَوَاتُهُ ذِكُورًا كَانُوا أَمْ إِنَاثًا ( قَدْ تَابَعُوا ) وَتَوَارَدُوا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ( فِي صِفَةٍ ) وَاحِدَةٍ ( أَوْ ) فِي ( حَالَةٍ ) وَاحِدَةٍ .

سَوَاءٌ كَانَتْ ( قَوْلِيَّةٌ ) أَمْ ( فِعْلِيَّةٌ ) أَمْ ( كِلَيْهِمَا ) أي : الْقَوْلِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ مَعًا ، كَانَ ذَلِكَ ( لَهُمْ ) أي : الرِّجَالُ ( أَوْ ) لـ ( لِإِسْنَادٍ ) أي : الرِّوَايَةِ . فَالْإِسْنَادُ هُنَا بِمَعْنَى رَفْعِ الْمَتْنِ لِقَائِلِهِ ، بِخِلَافِهِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ، فَإِنَّهُ بِمَعْنَى الرِّجَالِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ ، وَسَوَاءٌ فِيهَا تَتَعَلَّقُ بِصَيِّغِ الْأَدَاءِ ، أَوْ بِزَمْنِهَا ، أَوْ مَكَانِهَا ( فِيمَا قُسِّمَ ) أي : الْمُسَلْسَلُ إِلَى مَا ذَكَرَ كُلَّهُ .

فَمَثَالٌ لِلصِّفَاتِ الْقَوْلِيَّةِ : الْمُسَلْسَلُ بِقِرَاءَةِ سُورَةِ الْصَّفِّ ، وَهُوَ مَا وَرَدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ : قَعَدْنَا نَقْرَأُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَذَاكَرْنَا فَقُلْنَا : لَوْ نَعْلَمُ أَيَّ الْأَعْمَالِ أَقْرَبُ إِلَى اللَّهِ لَعَمَلْنَاهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا



٦١٦ - وَخَيْرُهُ الدَّالُّ عَلَى الوَصْفِ وَمِنْ مُفَادِهِ زِيَادَةُ الضَّبْطِ زُكْنٌ

فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف : ١-٢] . قال ابن سلام : « فقرأها علينا رسول الله ﷺ هكذا » . فإنه مسلسلٌ بقول كلِّ راوٍ : قرأها فلانٌ هكذا .

والحال القولية : كحديث معاذ بن جبل أنه ﷺ قال له : « يا معاذ [إني] أحبُّك ، فقل في دُبُر كلِّ صلاةٍ : اللهم أعني على ذِكْرِكَ وشُكْرِكَ وحُسْنِ عِبَادَتِكَ » <sup>(١)</sup> تسلسل لنا بقول كلِّ راوٍ من رواته : « وأنا أحبُّك فقل » .

والقولية والفعلية معاً : حديث أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يجدُ العبدُ حلاوةَ الإيمانِ حتى يؤمنَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشرِّه ، وحُلُوهِ ومُرِّه ، وقبضَ رسول الله ﷺ على لحيته وقال : آمَنْتُ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشرِّه ، وحُلُوهِ ومُرِّه » <sup>(٢)</sup> وهكذا كلُّ راوٍ إلينا ، وصيغُ الأداءِ نحو حَدَّثْنَا أو أخبرنا .

والزمان : كالمسلسل بيوم العيد ، والمكان : كالدعاء في المُلتزم ، وهو حديث ابن عباس مرفوعاً : « ما دعا أحدٌ في هذا الملتزم إلا استُجيبَ له » <sup>(٣)</sup> . قال ابن عباس : وأنا ما دعوتُ الله فيه إلا استُجيبَ لي ، وهكذا كلُّ راوٍ يُستجاب دعاؤه هناك ، ويقول نحو ذلك حتى اتَّصل إليَّ ، فقد دعوتُ الله فيه بأشياء استُجيبَتْ لي ، فله الحمد .

( وَخَيْرُهُ ) أي : المسلسل هو ( الدَّالُّ عَلَى الوَصْفِ ) بنحو الاتصال في السماع ، وعدم التدليس كما تقدم في المسلسل بقراءة سورة الصَّف . قال الحافظ

(١) أخرجه أبو داود ( ١٥٢٢ ) ، والنسائي ( ١٣٠٣ ) ، وأحمد ( ٢٤٧ / ٥ ) ، وابن حبان

( ٢٠٢٠ ) ، وابن خزيمة ( ٧٥١ ) ، وإسناده صحيح .

(٢) أخرجه الحاكم في « المعرفة » ص ٧٢ .

(٣) ذكره في « كنز العمال » ( ٣٤٧٥٨ ) ، وعزاه لصاحب « الفردوس » .

## ٦١٧ - وَقَلَّ مَا يَسْلَمُ فِي السَّلْسِلِ مِنْ خَلَلٍ وَرَبَّمَا لَمْ يُوصَلَ

ابن حجر<sup>(١)</sup> : إنه من أصحّ مسلسل يُروى في الدنيا .

( ومن . مفاده ) أي : المسلسل ( زيادة الضبط ) من الرواة ( زُكِن ) أي : عُلِمَ . قال الحافظ السخاوي<sup>(٢)</sup> : ومنه أيضاً الاقتداء بالنبي ﷺ فعلاً ونحوه ؛ كالقبض على اللحية ، والتشبك باليد ، والعدّ فيها .

( و ) لكن ( قلَّما يَسْلَمُ في ) وصف ( السَّلْسِلِ ) لا في أصل المتن ( من خَلَلٍ ) ككونه بالقرءاء أو الآباء . قال السخاوي : كمسلسل المشابكة ، فمتمته صحيح في « مسلم » ، والطريق بالتسلسل فيها مقال .

وقد لا يصحّ وصفاً ومتناً ؛ كحديث : « بالله العظيم لقد حدّثني جبريل ، وقال بالله العظيم لقد حدّثني ميكائيل ، وقال : بالله العظيم لقد حدّثني إسرافيل ، وقال : قال الله تبارك وتعالى : يا إسرافيل بعزّتي وجلالِ وُجُودي وكَرَمي مَنْ قرأ بسم الله الرحمن الرحيم مُتَّصِلَةً بفاتحة الكتاب مرة واحدة ؛ اشهدوا عليّ أني قد غفرتُ له ، وقَبَلْتُ منه الحسنات ، وتجاوزتُ عن السيئات ، ولا أحرقتُ لسانه في النار ، وأُجِبره من عذاب القبر ، وعذاب النار ، وعذاب القيامة ، والفزع الأكبر ، ويلقاني قبل الأنبياء والأولياء أجمعين »<sup>(٣)</sup> .

قال الحافظ السخاوي : هذا الحديث باطلٌ متناً وتسلسلاً ، قال الشيخ عقيلة : وأثبتته أهل الكشف ، وكذا أورده ابن عطاء في « مفتاح الفلاح » ، والله أعلم .

( وربَّمَا لَمْ يُوصَلَ ) أي : التسلسل ، بل انقطع في أوله أو وسطه أو آخره .

(١) « فتح الباري » ( ٨ / ٦٤١ ) .

(٢) « فتح المغيب » ( ٣ / ٥٩ ) .

(٣) انظر : « العجالة في الأحاديث المسلسلة » ص ١٨ .

## ٦١٨ - كَأُولَئِكَ لِسُفْيَانَ انْتَهَى وَخَيْرُهُ مُسَلَّسٌ بِالْفَقْهَاءِ

( ك ) مسلسل (بـ) أوليّة ) وهو : « الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ ، اَرْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ »<sup>(١)</sup> فإنه ( لسفيان ) بن عُيينة ( انتهى ) تسلسله .

قال جمعٌ من الحفاظ : فانقطع في سماع ابنِ عُيينة من عمرو بن دينار ، وفي سماع عمرو من أبي قابوس ، وفي سماع أبي قابوس من عبد الله بن عمرو ، وفي سماع عبد الله من النبي ﷺ ، لهذا هو الصحيح فيه . ومن رواه مسلسلاً إلى متناه فقد وهم .

( وَخَيْرُهُ ) أي : المسلسل على الإطلاق ( مُسَلَّسٌ بـ ) الحفاظ مع ( الفقهاء ) ، فقد ذكرَ الحافظُ ابنُ حجر أنه مما يفيدُ العلمَ القطعي ؛ إذ الخبر المحققُ بالقرائن أنواعٌ : منها ما أخرجه الشيخان مما لم يبلغ حدَّ التواتر ، ومنها المشهورُ إذا كانت له طرقٌ متباينةٌ سالمةٌ من ضَعْفِ الرِّوَاةِ والعللِ ، ومنها المسلسلُ بالأئمة الحفاظ المتقنين ، حيث لا يكونُ غريباً ، كحديث أحمد عن الشافعي عن مالك مع مشاركة غيرهم لهم . قال : ومُحَصَّلُ الأنواع الثلاثة التي ذكرناها أنَّ الأول يختصُّ بـ « الصحيحين » ، والثاني بما له طرقٌ متعدِّدةٌ . والثالث بما رواه الأئمة ، ويمكن اجتماعُ الثلاثة في حديثٍ واحدٍ ، فلا يبعدُ حينئذٍ القطعُ بصدقه . انتهى<sup>(٢)</sup> .

ومن متون المُسَلَّسِ بالحفاظ ؛ حديثُ عائشة قالت : « كَرَّ أزواجُ النبي ﷺ يأخذنَ من رؤوسهنَّ حتى تكون كالوفرة »<sup>(٣)</sup> . أورده صاحب « الدرر » وغيره .

(١) أخرجه أبو داود ( ٤٩٤١ ) ، والترمذي ( ١٩٢٤ ) ، وأحمد ( ٣ / ١٦٠ ) ، والحاكم ( ٤ / ١٧٥ ) ، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، وقال الترمذي : حسن صحيح ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

(٢) « نزهة النظر » ص ٥٢ ملخصاً .

(٣) أخرجه مسلم ( ٧٢٨ ) ، وانظر : « العجالة في الأحاديث المسلسلة » ص ٣٦ ، و « تذكرة الحفاظ » ( ٤ / ١٢٠٢ ) .

وبالفقهاء حديث ابن عباس الذي دعا له النبي ﷺ فقال : « اللهم فقّهه في الدين وعلمه التأويل »<sup>(١)</sup> . قال : قُتِلَ رجلٌ من عدي ، فجعل النبي ﷺ ديتة اثني عشر ألفاً ، أورده ابنُ السُّبكي في « الطبقات »<sup>(٢)</sup> .

وبهما معاً<sup>(٣)</sup> حديث : « المتبايعان كلُّ واحدٍ منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرّقا »<sup>(٤)</sup> وهذا أيضاً من متون سلسلة الذهب كما تقدّم ، والله أعلم .



(١) أخرجه أحمد ( ٢٦٦ / ١ ) ، وابن حبان ( ٧٠٥٥ ) ، وإسناده صحيح .

(٢) « الطبقات الشافعية الكبرى » ( ١٠ / ١١٢ ) .

(٣) أي : بالحفاظ والفقهاء .

(٤) أخرجه البخاري ( ٢١١١ ) ، ومسلم ( ٣٨٥٣ ) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .



## غَرِيبُ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ

٦١٩ - أَوَّلُ مَنْ صُنِّفَ فِيهِ مَغَمَرٌ وَالنُّضْرُ قَوْلَانِ وَقَوْمٌ أَثَرُوا

## غَرِيبُ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الخامس والأربعون .

وهو كما قاله ابن الصَّلاح وغيره<sup>(١)</sup> : عبارة عمَّا وقعَ في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم ، لقلة استعمالها ، وقد صُنِّفَ فيه مؤلفات للمتقدمين والمتأخرين .

وهل ( أَوَّلُ مَنْ صُنِّفَ فِيهِ ) أي : في الغريب أبو عبيدة ( مَغَمَرٌ ) بن مثنى التميمي البصري المتوفى سنة ( ٢١٠ هـ ) ( و ) أي : أو أول مَنْ صُنِّفَ فِيهِ أبو الحسن ( النُّضْرُ ) بن شَمِيل المازني النحوي المتوفى سنة ( ٢٠٤ هـ ) ؟ فيه ( قولان ) وبالثاني جزم الحاكم أبو عبد الله<sup>(٢)</sup> ، وكتابهما صغيران ، ولكن الصَّغَرُ فيهما لا عن جهلٍ من مؤلفيهما ، وإنما هو لأمرين : أحدهما : أنَّ كُلَّ مبتدئٍ بشيءٍ لم يُسبق إليه يكون قليلاً ثم يكثر ، والثاني : أنَّ الناس كان فيهم يومئذٍ بقية ، وعندهم معرفة ، فلم يكن الجهلُ قد عمَّ .

( وقومٌ ) بعدهما ( أَثَرُوا ) أي : رَوَوْا ذِيكَ الكتابين ، وَأَلْفَوْا كُتُباً أكبرَ منهما ؛ كأبي عُبيد القاسم بن سَلَام ، وابن قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِي ، والخطَّابِي ، والمبرِّدُ ،

(١) « علوم الحديث » ص ٢٧٢ .

(٢) « معرفة علوم الحديث » ص ٨٨ .

- ٦٢٠ - وابنُ الأثيرِ الآنَ أعلَى ولَقَدْ لَحَضْتُهُ مَعَ زَوَائِدٍ تُعَدُّ  
 ٦٢١ - فَأَعْنَبَ بِهِ وَلَا تَحْضُ بِالظَّنِّ وَلَا تُقَلِّدُ غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ  
 ٦٢٢ - وَخَيْرُهُ مَا جَاءَ مِنْ طَرِيقٍ أَوْ عَنِ الصَّحَابِيِّ وَرَأَوْ قَدْ حَكَّوْا

وابن دهان ، وابن كيسان في آخرين .

( و ) قد تتبّع ما في مؤلّفاتهم الحافظُ أبو السعادات مبارك ( بن ) محمد بن ( الأثير ) الجَزَرِي ، فصنّف كتاباً فيه ( الآن أعلَى ) من ذلك كلّهُ ، وسَمَّاهُ [ النهاية في ] غريب الحديث ، فهي أحسن كتبِ الغريب وأجمعُها وأشهرُها الآن ، وأكثرُها تداولاً بين أيدي العلماء ( و ) قد فاتهُ الكثيرُ ، فذيلَ عليه الصفيُّ الأرموي . قال المصنف : ( لقد . لَحَضْتُهُ ) أي : كتاب ابن الأثير ( مع ) زيادة ( زوائد ) عليه ( تُعد ) قليلة بالنسبة للأصل ، وقد سَمَّاهُ « الدرُّ الثَّيَر » ، وكذا لَحَضَهُ محمد بن المتقي الهندي ، والسيد عيسى بن محمد الصفوي في قريبٍ من نصفِ حجمه .

( فاعنْ ) وتحرَّ أَيْهَا المحدث ( به ) أي : بغريب الحديث فإنه مهمٌّ جداً يقبُح جهله بأهل الحديث خاصة ، ثم بأهل العلم عامّة ( وَلَا تَحْضُ ) فيه ( بِالظَّنِّ ) لأنَّ الخوضَ فيه ليس بالهيّن ، واتفق الله أنْ تُقدِّمَ على تفسير كلام رسولِ الله ﷺ بمجرد الظنون ( وَلَا تُقَلِّدُ ) في ذلك ( غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ ) فإن كلّ علمٍ إنما يسأل عنه أهله .

رَوَيْنَا عن الإمام أحمد<sup>(١)</sup> أنه سُئِلَ عن حرفٍ منه ، فقال : سَلُوا أَصْحَابَ الْغَرِيبِ ؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَتَكَلَّمَ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظَّنِّ . وسُئِلَ الْأَصْمَعِيُّ عَنْ مَعْنَى حَدِيثٍ : « الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ »<sup>(٢)</sup> فقال : أَنَا لَا أَفْسِرُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ تَزْعُمُ أَنَّ السَّقْبَ ، اللَّزِيْقُ . وهكذا كان العلماءُ يَتَّبِعُونَ فِيهِ أَشَدَّ تَبَيُّثٍ .

( وَخَيْرُهُ ) أي : ما يفسّر به غريبُ الحديث ( ما جاء من طريق ) أخرى ( أَوْ )

(١) انظر : « العلل ومعرفة الرجال » للمروزي ص ٤١٣ ، و « التدريب » ( ٢ / ١٨٦ ) .

(٢) أخرجه البخاري ( ٢٢٥٨ ) ، من حديث أبي رافع رضي الله عنه .

ما جاء ( عن الصحابي ) الراوي لذلك الحديث أو غيره ( و ) عن ( راو ) آخر غير الصحابي ، هكذا ( قد حَكُوا ) فمن ذلك الحديث المتفق عليه في قوله ﷺ لابن صيَّاد : « خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئاً فما هو ؟ قال : الدُّخُ »<sup>(١)</sup> .

فالدُّخُ ههنا الدُّخَانُ ، وهو لغةٌ فيه ، حكاه الجوهري وغيره ، فقد روى أبو داود والترمذي من طريق الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في هذا الحديث أنه ﷺ قال له : « إِنِّي خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئاً » ، وخبأ له ﴿ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُبِينٍ ﴾ [ الدخان : ١٠ ] فقال ابنُ صيَّاد : هو الدُّخُ ، فقال ﷺ : « اخْسَأْ فَلَئِنْ تَعْدُوا قَدْرَكَ »<sup>(٢)</sup> .

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(٣)</sup> : وهذا ثابتٌ صحيحٌ ، فأدرك ابنُ صيَّاد من ذلك هذه الكلمة فحَسَبُ ، على عادة الكهَّان في اختطاف بعض الشيء من الشياطين من غير وقوفٍ على تمام البيان ، ولهذا قال : « اخْسَأْ فَلَئِنْ تَعْدُوا قَدْرَكَ » ، أي : فلا مزيد لك على قدر إدراك الكهَّان .

قال أبو موسى<sup>(٤)</sup> : والسرُّ في كونه خبئاً له الدخان : أنَّ عيسى ﷺ يقتله بجبل الدُّخَان ، فهذا هو الصواب في تفسير « الدُّخُ » ، وقد فسَّره غير واحدٍ على غير ذلك ، فقليل : نبتٌ موجود بين النخيل . قال المصنف : وهو غير مرضي . وقيل : هو الجِماعُ . قال ابنُ الصَّلَاح : وهذا تخليطٌ فاحشٌ يغيظُ العالم والمؤمن ، والله أعلم .



(١) البخاري ( ١٣٥٤ ) ، ومسلم ( ٧٣٥٤ ) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) أبو داود ( ٤٣٢٩ ) ، والترمذي ( ٢٢٤٩ ) .

(٣) انظر : « علوم الحديث » ص ٢٧٤ .

(٤) المدني . انظر : « التدريب » ( ٢ / ١٨٨ ) .





## المُصَحَّف والمُحَرَّف

٦٢٣ - والعُسْكَرِيُّ صَنَّفَ فِي التَّصْحِيفِ      والدَّارِقُطْنِيُّ أَيْمًا تَصْنِيفِ

## المُصَحَّف والمُحَرَّف

هذا مبحثهما ، وهو النوع السادس والسابع والأربعون .

وجعلهما نوعين تبع فيه الحافظ ابن حجر ، وأما ابن الصَّلَاح ومتابعوه فجعلوه نوعاً واحداً . قال<sup>(١)</sup> : هذا فنٌ جليلٌ إنما يَنْهَضُ بأعبائه الحُذَّاق من الحفَّاظ .

( و ) الإمام أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد ( العُسْكَرِيُّ ) قد ( صَنَّفَ في ) فنِّ ( التَّصْحِيفِ ) كتاباً مشهوراً جمع فيه فأَوْعَى . قيل : أولُ من تكلم فيه عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، ومن كلامه فيه : « خرابُ البصرة بالريح ، بالراء والحاء المهملتين والياء التحتية بينهما » .

قال الحافظ الذهبيُّ : ما أعلمُ تصحيفَ هذه الكلمة إلا بعد المئتين من الهجرة ، يعني : خراب البصرة بالزنج ، بالزاي والنون والجيم .

( و ) صَنَّفَ فيه أيضاً : الحافظُ أبو الحسن ( الدارقطني ) كتاباً ( أَيْمًا تصنيف ) فإنه مفيدٌ جداً في هذا الفنِّ . قال المصنِّفُ<sup>(٢)</sup> : أوردَ فيه كلَّ تصحيفٍ وقعَ للعلماء حتى في القرآن . قيل : إنَّ عثمان بن أبي شيبة لم يحفظ القرآن قرأ على أصحابه في التفسير مرةً : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ [ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ] ﴾ [ الفيل : ١ ]

(١) أي : ابن الصلاح في : « علوم الحديث » ص ٢٧٩ .

(٢) « التدريب » ( ٢ / ٢٠٤ ) .

- ٦٢٤ - فَمَا يُغَيِّرُ نَقْطَهُ «مُصَحَّفٌ»      أَوْ شَكْلَهُ لَا أُحَرِّفُ «مُحَرَّفٌ»  
 ٦٢٥ - فَقَدْ يَكُونُ سَنَدًا وَمَثْنًا      وَسَامِعًا وَظَاهِرًا وَمَعْنَى  
 ٦٢٦ - فَأَوَّلُ «مُرَاجِمٍ» صَحْفُهُ      يَخْيِي «مُزَاجِمًا» فَمَا أَنْصَفُهُ

قالها : ألف لام ميم ، يعني : كأول البقرة ، قال الذهبي<sup>(١)</sup> : لعلَّه سبق في لسانه وإلا فقطعاً أنه يحفظ سورة الفيل ، وقرأ أيضاً : جعل السفينة في رحل أخيه ، فقيل له : إنما هو ﴿جَعَلَ السَّفِينَةَ﴾ [يوسف : ٧٠] ، فقال : أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم ، وقرأ أيضاً : فضرب لهم بسور له ناب ، فردوا عليه ، فقال : قراءة حمزة عندنا بدعة . قال الذهبي : فكأنه كان صاحب دُعابة ، ولعلَّه تاب وأناب ، والله أعلم .

( فما يُغَيِّرُ نطقه ) من الألفاظ كالزنج والريح فهو ( مُصَحَّف ) اسم مفعول من التصحيف أي : مسمًى به ( أو ) يغيّر ( شكله ) منها و( لا ) يغيّر ( أحرف ) كحجر بضم فسكون ، وحجر بفتحتين فهو ( مُحَرَّف ) اسم مفعول من التحريف ، أي : مسمًى به ، وهذا هو الفرق بينهما بناءً على ما جرى عليه ، ثم هو على أقسام .

( فقد يكون ) كلٌّ من التصحيف والتحريف ( سَنَدًا ) أي : فيه ( و ) يكون ( مَثْنًا ) أي : فيه ( و ) يكون ( سامعاً ) بأن يكون الاسم واللقب ، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه ، أو اسم آخر واسم أبيه ، والحروف مختلفة شكلاً ونقطاً ، فيشتبه على السمع . قاله في « التدريب » ( و ) يكون ( ظاهراً ) يعني : لفظاً ( و ) يكون ( معنى ) فهذه خمسة أقسام .

( فأول ) أي : مثال التصحيف في الإسناد ( مُرَاجِم ) في حديث شعبة ، عن العوام بن مَرَجِم ، عن أبي عثمان النهدي ، عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لَتُؤَدَّنَ الْحَقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا . . . » الحديث<sup>(٢)</sup> ( صَحْفه )

(١) في « ميزان الاعتدال » ( ٥ / ٥٠ ) .

(٢) أخرجه مسلم ( ٦٥٨٠ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وأحمد في « المسند » =

٦٢٧ - وَيَعْدَهُ «يُشَقِّقُونَ الْخُطْبَا» صَحَّفَهُ وَكَيْعُ قَالَ: «الْحَطْبَا»

فيه الإمام (يحيى) بن معين ، فقال : ( مُزَاجِمًا ) بالزاي والحاء المهملة ( فما ) نافية ( أَنْصَفَهُ ) فقد رُدَّ عليه في ذلك بأنَّ صوابه مُرَاجِم ، بالراء المهملة والجيم .

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : وبلغنا عن الدارقطني أنَّ ابنَ جرير الطبري قال فيمن روى عن رسول الله ﷺ من بني سُليم ، ومنهم عتبة بن البُدَّر ، قاله بالباء الموحدة والذال المعجمة ، روى له حديثاً ، وإنما هو ابن التَّدَّر ، بالنون والذال غير المعجمة .

( و ) مثال ما ( بعده ) وهو التصحيف في المتن ؛ حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما قال : لعنَ رسولُ الله ﷺ الذين ( يُشَقِّقُونَ الخُطْبَا ) تشقيق الشُّغْر<sup>(٢)</sup> ( صَحَّفَهُ ) الإمام ( وَكَيْع ) بن الجَرَّاح ، فإنه ( قال ) - مرةً ( الحَطْبَا ) بالحاء مفتوحة ، ذكر الدارقطني أنَّ أبا نُعيم شاهدٌ فردَّ عليه بالحاء المعجمة المضمومة .

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(٣)</sup> : وقرأتُ بخطَّ مصَنِّفِ أنَّ ابنَ شاهين قال في جامع المنصور في الحديث : « إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهى عن تشقيق الحَطَبِ » أي : بالحاء المهملة المفتوحة ، فقال بعضُ الملاحين : يا قوم ! فكيف نعملُ والحاجةُ ماسةٌ ؟

وعن الدارقطني أنَّ أبا بكر الصُّولي أَمَلَى في الجامع حديث أبي أيوب رضي الله تعالى عنه : « مَنْ صَامَ رمضانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ . . . » الحديث<sup>(٤)</sup> ، فصَحَّفَهُ

= ( ١ / ٧٢ ) عن شعبة بسنده غير مصحَّف . وانظر : « العلل » للدارقطني ( ٣ / ٦٢ ) .

( ١ ) في « علوم الحديث » ص ٢٨٠ .

( ٢ ) أخرجه الطبراني في « الكبير » ( ٨٤٨ ) بهذا اللفظ ، وأخرجه أحمد ( ٤ / ٩٨ ) بلفظ : يشققون الكلام . وفيه جابر الجعفي ، والغالب عليه الضعف كما قال الهيثمي في « المجمع » ( ٢ / ٤١٨ ) .

( ٣ ) في « علوم الحديث » ص ٢٨٣ .

( ٤ ) أخرجه مسلم ( ٢٧٥٨ ) ، وأحمد ( ٥ / ٤١٩ ) .

٦٢٨ - وثالث كـ «خالد بن علقمة» شعبه قال: «مالك بن عرفة»

وقال : « شيئاً » بالشين المعجمة والياء التحتية والهمزة .

وصحّف هشامٌ حديثَ أبي ذرٍّ رضي الله تعالى عنه « تُعِينُ صَانِعاً »<sup>(١)</sup> بالمهملة والنون فقال : « ضائعاً » بالمعجمة والهمزة .

( وثالث ) أي : مثال التصحيف في السَّمْع ، وهو في السَّنَد ( كخالد بن علقمة ) في « مسند الإمام أحمد » : قال : حَدَّثَنَا محمد بن جعفر ، ثنا شعبه ، عن مالك بن عُرْفُطَةَ ، عن عبد خير ، عن عائشة : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الدُّبَاءِ وَالْمُرَقَّاتِ »<sup>(٢)</sup> . قال أحمد ، صحّفه ( شُعْبَةُ ) ابنُ الحَجَّاج ، فد ( قال ) فيه : عن ( مالك بن عُرْفُطَةَ ) كما رأيت ، وإنما هو خالد بن علقمة<sup>(٣)</sup> .

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(٤)</sup> : وقد رواه زائدة بن قدامة وغيره على ما قاله أحمد . وكحديث عاصم الأحول ، رواه بعضهم فقال : واصل الأخذَ .

(١) أخرجه البخاري ( ٢٥١٨ ) ، ومسلم ( ٢٥٠ ) .

(٢) أحمد في « المسند » ( ٦ / ١٧٢ ) ، وذكر الإمام أحمد التصحيف في « العلل » ( ١ / ١٨٢ ) .

(٣) قال الشيخ أحمد شاكر : هذا المثال فيه نظر كثير عندي ؛ فإن خالد بن علقمة الهمداني الوادعي يروي [ عن ] عبد خير عن علي في الوضوء ، وروى عنه أبو حنيفة والثوري وشريك وغيرهم ، وروى شعبه الحديث نفسه عن مالك بن عرفة عن عبد خير عن علي ، فذهب النقاد إلى أنه أخطأ فيه ، وأن صوابه خالد بن علقمة ، وقد يكون هذا ، أي : أن شعبه أخطأ ، ولكن كيف يكون تصحيف سماع وهذا الشيخ شيخ لشعبة نفسه ؟ ! فهل سمع اسم شيخه من غير الشيخ ؟ ! ما أظن ذلك ، فإن الراوي يسمع من الشيخ بعد أن يكون عرف اسمه ، وقد ينسى فيخطئ فيه ، والذي يظهر لي أنهما شيخان ، وروى شعبه عن أحدهما ، وروى غيره عن الآخر .

(٤) في « علوم الحديث » ص ٢٨٠ .

- ٦٢٩ - وَرَابِعٌ مِثْلُ حَدِيثِ «اِحْتَجَرَا» صَحَّفَهُ بِالْمِيمِ بَعْضُ الْكُبَرَا  
٦٣٠ - وَخَامِسٌ مِثْلُ حَدِيثِ «الْعَنْزَةُ» ظَنَّ الْقَبِيلَ عَالِمٌ مِنْ عَنْزَةٍ

( ورابعٌ ) أي : التصحيف في اللفظ ( مثلٌ حديثٌ ) زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ( اِحْتَجَرَا ) في المسجد<sup>(١)</sup> ، فقد ( صَحَّفَهُ بِالْمِيمِ ) بدل الراء ( بعضُ الكُبرا ) وهو عبدُ الله بن لهيعة المصري فقال : احتجَمَ - أي : بالميم - في المسجد . قال جمعٌ : إنما هو الراء ، احتجَرَ في المسجد بَحُصٍّ أو حصير حُجْرَةٍ يصلي فيها ، فصَحَّفَهُ ابنُ لهيعة لكونه أخذه من كتاب موسى بن عقبة بغير سماع ، ذكره الإمامُ مسلم في « التمييز » .

وذكر الدارقطني في حديث جابر قال : « رُمِيَ أَبِي يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى أَنْحَلِهِ فَكَوَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »<sup>(٢)</sup> ، أَنَّ غُنْدَرًا قَالَ فِيهِ : « أَبِي » بِالْإِضَافَةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ « أَبِي » بِالتَّصْغِيرِ ، وَهُوَ أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ ، وَأَمَّا أَبُو جَابِرٍ فَقَدْ اسْتَشْهَدَ قَبْلَ ذَلِكَ بِأَحَدٍ .

( وخامسٌ ) أي : التصحيف في المعنى ( مثلٌ حديثٌ ) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى ( الْعَنْزَةِ )<sup>(٣)</sup> وَهِيَ الْحَزْبَةُ تُنْصَبُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَصَلَّى إِلَيْهَا فَ( ظَنَّ ) أَنَّ الْمَرَادَ بِهَا ( الْقَبِيلَ ) أي : القبيلة المشهورة في العرب ، وفاعلُ ظَنَّ قوله : ( عَالِمٌ ) جَلِيلٌ ، وَهُوَ أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَتَرِيُّ الْمَلَقَّبُ بِالزَّمَنِ ، أَحَدُ شُيُوخِ الْأَئِمَّةِ السُّنَّةِ ، فَإِنَّهُ قَالَ يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ : نَحْنُ قَوْمٌ لَنَا شَرَفٌ ، نَحْنُ ( مِنْ عَنْزَةٍ ) الَّتِي هِيَ قَبِيلَةٌ قَدْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْنَا ، يَرِيدُ ذَلِكَ الْحَدِيثَ تَوْهُمًا مِنْهُ أَنَّهُ صَلَّى إِلَى قَبِيلَتِهِ ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ بِالْعَنْزَةِ فِي الْحَدِيثِ مَا ذَكَرْنَاهُ .

قال جمعٌ من الحَقَّاطِ : وَأَطْرَفُ وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> عَنْ أَعْرَابِيٍّ زَعَمَ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى إِلَى شَاةٍ ، صَحَّفَهَا عَنْزَةً - بِسُكُونِ

(١) أخرجه البخاري ( ٦١١٣ ) ، ومسلم ( ١٨٢٥ ) .

(٢) أخرجه مسلم ( ٥٧٤٧ ) ، وأحمد ( ٣٠٣ / ٣ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ٥٧٨٦ ) ، ومسلم ( ١١٢٠ ) ، من حديث أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه .

(٤) في « معرفة علوم الحديث » ص ٢١٦ .

النون - ثم رواه بالمعنى على وَفَمِهِ ، فأخطأ من وجهين .

ومن ذلك : أَنَّ بَعْضَهُمْ سَمِعَ حَدِيثَ النَّبِيِّ عَنْ التَّحْلِيقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : مَا حَلَقْتُ رَأْسِي قَبْلَ الصَّلَاةِ مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، فَهَمَّ مِنْهُ تَحْلِيقُ الرَّأْسِ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ تَحْلِيقُ النَّاسِ حَلَقًا .

قال ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(١)</sup> : وَكَثِيرٌ مِنَ التَّصْحِيفِ الْمَنْقُولِ عَنِ الْأَكَابِرِ الْجِلَّةِ لَهُمْ فِيهِ أَعْذَارٌ لَمْ يَنْقُلْهَا نَاقِلُوهُ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : وَمَنْ يَغْرِئُ مِنَ الْخَطَا وَالْتَّصْحِيفِ ؟ وَاللَّهِ أَعْلَمُ .



## النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ

٦٣١ - النَّسْخُ: رَفَعُ أَوْ بَيَانُ وَالصَّوَابُ فِي الْحَدِّ رَفَعُ حُكْمٍ شَرَعَ بِخِطَابٍ

## النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الثامن والأربعون .  
( النَّسْخ ) لغة : الإزالة والنقل ، كنسخت الشمس الظلَّ ، ونسختُ الكتابَ ،  
ف قيل : مشتركٌ بينهما ، وقيل : حقيقة في الأول ، وقيل : في الثاني . واصطلاحاً  
( رفع ) للحكم ، أي : لتعلق الخطاب التنجيزي الحادث المستفاد تأييده من إطلاق  
اللفظ ، على معنى أنَّ المزيل لحكم الأول هو الناسخ ؛ إذ لولا ورودُه لاستمرَّ ،  
فالمراد بالرفع : زوال التعلق المظنون قطعاً ، لا التعلق الواقع إذ لا يرتفع ، وهذا  
قول القاضي أبي بكر ومتابعيه .

( أَوْ بَيَان ) لانتهاء أمد الحكم ، أي : التعبد به ، بمعنى أنه انتهى ثم حصل  
بعده حكمٌ ؛ لأنه مُعَيَّنًا بغاية معلومة ، فالناسخُ بيانٌ لها ، وهذا قولُ الأستاذ  
أبي إسحاق ومتابعيه ، والصحيحُ هو الأول كما يشير إليه قوله :

( وَالصَّوَابُ . فِي الْحَدِّ ) أي : حدُّ النسخ ؛ لأنه شاملٌ للنسخ قبل التمكن ،  
فإنه جائزٌ على الصحيح ، بخلاف الثاني فإنه لا يشملُه ؛ إذ بيانُ الأمد هو الإعلام بأنَّ  
الخطاب لم يتعلَّق ، والفعل قبل التمكن قد تعلَّق به الخطابُ جزماً ، كما إذا قيل :  
صُمَّ يومَ الخميس ، ثم قبله نسخ لا يتأتى الإعلامُ هنا أنه ( رَفَعُ حُكْمٍ شَرَعَ ) من  
حيث تعلَّقه بالفعل ( بِخِطَابٍ ) فخرجَ به « الشَّرْع »<sup>(١)</sup> رفع الإباحة الأصلية ، أي :

(١) كذا ، وفي « التدريب » ( ٢ / ١٩٥ ) : بالحكم ، بدل : بالشرع .



٦٣٢ - فَأَعْنِ بِهِ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ وَيَعْضُهُمْ أَتَاهُ فِيهِ الْوَهْمُ

المأخوذة من العقل ، وبـ « خطاب » الرِّفْعُ بالموت والجنون والغفلة ، ولا يرد عليه النسخ بالفعل ؛ لأنَّ الفعلَ نفسه لا ينسخ ، وإنما يدلُّ على نسخ متقدِّم ، على أنَّ بعضهم ذكر أنَّ النسخَ المعروف بالخطاب هو بمعنى الناسخ ، وهو ما يحصلُ به الرِّفْعُ ، والمرادُ بالخطاب أعمُّ من أن يكون حقيقة أو تقديرًا فيشملُ الفعلَ .

وعُلم من ذلك أن لا نسخَ بالإجماع ، وسيأتي الكلامُ عليه ، ولا بالعقل ، وقولُ بعض الأصوليين : يجوزُ النَّسخُ به ؛ لأنَّ مَنْ انكسرت رجلاه سقطَ عنه فرضُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ ، وهو إنما يُعرفُ بالعقل ، مردودٌ بأنه مخالفٌ للاصطلاح كما أوضحته في « الإسعاف » فراجعهُ .

( فاعن به ) أي : بعلم النَّسخ ( فإنه ) قرئ ( مُهِمٌّ ) صعبٌ ، فقد مرَّ عليُّ بن أبي طالب كرم الله وجهه على قاصٍّ ، فقال : أتعرفُ الناسخَ والمنسوخَ ؟ فقال : لا ، فقال : « هلكتَ وأهلكتَ »<sup>(١)</sup> . وقال الزهريُّ : أعياء الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخَ الحديث من منسوخه<sup>(٢)</sup> .

وكان للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه فيه يدٌ طولى وسابقةٌ أولى ، فقد قال الإمامُ أحمدُ لمحمد بن مسلم بن واره ، وقد قدِمَ من مصر : كتبتَ كُتِبَ الشافعي ؟ فقال : لا . قال : فرطتَ ، ما علمنا المَجْمَلَ من المفسر ، ولا ناسخَ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي رضي الله تعالى عنه<sup>(٣)</sup> .

( وبعضهم ) أي : أهل الحديث ممن صَنَّفَ فيه ( أتاه فيه ) أي : في هذا القرْنِ ( الوهم ) حيث أدخل فيه ما ليس منه لخفاء معناه وشرطه .

(١) أسنده الحازمي في كتابه « الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار » ص ٦ ، وأسند نحوه عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) انظر : « الاعتبار » ص ٤ .

(٣) « الاعتبار » ص ٥ .

## ٦٣٣ - يُعْرِفُ بِالنَّصِّ مِنَ الشَّارِعِ أَوْ صَاحِبِهِ أَوْ عُرِفَ الْوَقْتُ وَلَوْ

ثم إن ناسخ الحديث ومنسوخه ينقسم أقساماً :

ما ( يُعْرِفُ بِالنَّصِّ ) أي : التصريح ( من الشارع ) أي : النبي ﷺ به ، كقوله : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فكلوا ما بدا لكم » . رواه مسلم <sup>(١)</sup> .

( أو ) من ( صاحبه ) كقول أبي بن كعب : « كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم أُمرَ بالغتسل » . رواه أبو داود والترمذي وصححه <sup>(٢)</sup> . وقول جابر بن عبد الله : « كان آخر الأمرين [ من رسول الله ﷺ ] ترك الوضوء مما مسّت النار » . رواه أبو داود وغيره <sup>(٣)</sup> .

واشترط الأصوليون هنا أن يُخبر بالتأخر ، فلو قال : « هذا ناسخ » لم يثبت به النسخ ؛ لاحتمال قوله عن اجتهاد ، لكن قال العراقي <sup>(٤)</sup> : إن إطلاق أهل الحديث أوضح وأشهر ؛ إذ النسخ لا يُصار إليه بالاجتهاد والرأي ، إنما يصار إليه عند معرفة التاريخ ، والصحابة أروع من أن يحكم أحدٌ منهم على حكم شرعي بنسخ من غير معرفة تأخر النسخ عنه . وقد أطلق الشافعي رضي الله تعالى عنه ذلك أيضاً .

( أو عُرِفَ الوقت ) أي : تاريخ وزود الحديثين مثلاً ؛ كحديث شداد بن أوس مرفوعاً : « أفطر الحاجم والمحجوم » . رواه أبو داود وغيره <sup>(٥)</sup> ، وذكر الشافعي أنه منسوخٌ بحديث ابن عباس : « أنه ﷺ احتجم وهو محرم » . رواه

(١) مسلم ( ٢٢٦٠ ) ، من حديث بريدة رضي الله عنه .

(٢) أبو داود ( ٢١٤ ) ، والترمذي ( ١١٠ ، ١١١ ) ، وقال : حديث حسن صحيح .

(٣) أبو داود ( ١٩٢ ) ، والنسائي ( ١٨٥ ) ، وابن حبان ( ١١٣٤ ) ، وإسناده صحيح .

(٤) في « شرح ألفيته » ص ٣٢٤ .

(٥) أبو داود ( ٢٣٦٩ ) ، والترمذي ( ٧٧٤ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ٣١٤١ ) ، وأحمد

( ٥ / ٢٨٣ ) ، وابن حبان ( ٣٥٣٣ ) ، وإسناده صحيح .

## ٦٣٤ - صَحَّ حَدِيثٌ وَعَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ أَجْمَعَ فَالْوُفْقُ عَلَى النَّاسِخِ دَلٌّ

مسلم<sup>(١)</sup> ؛ لأن ابن عباس إنما صحَّبه مُحرِّماً في حَجَّةِ الوداع سنة عشر ، وفي بعض طرق حديث شدَّاد : أنَّ ذلك كان في فتح مكة سنة ثمان<sup>(٢)</sup> .

( ولو صحَّ حديث ) باستيفائه شرط الصَّحَّة المتقدمة ( و ) لكن ( على تَرْكِ الْعَمَلِ ) بذلك الحديث ( أجمع ) أي : أجمع العلماء على عدم العمل به ( فـ ) هذا ( الوُفْق ) أي : الإجماع لا يكونُ ناسخاً لذلك الحديث ، ولكن ( على ) وجود ( الناسخ ) له ( دَلٌّ ) كحديث الترمذي<sup>(٣)</sup> عن جابر رضي الله تعالى عنه قال : « كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكُنَّا نُلَبِّي عَنْ النِّسَاءِ ، وَنُزِمِي عَنْ الصِّبْيَانِ » . قال الترمذي : أجمع أهل العلم أنَّ المرأة لا يُلَبِّي عنها غيرها ؛ وإنما قيد ذلك بصحة الحديث ؛ لأنه لا يُحكم عليه بالنَّسخ بالإجماع على ترك العمل به ، إلا إذا عُرف صحَّته ، وإلا فيحتملُ أنه غلط .

وبالجملة فالإجماع لا ينسخُ شيء ، ولا ينسخُ غيره ، ولكن يدلُّ على وجود ناسخ غيره ؛ لأنه إنما يتعقدُ بعدَ وفاته ﷺ ، إذ في زمنه ﷺ الحجَّةُ في قوله دونهم ، ولا نسخٌ بعدَ وفاته ، ولأنه لا بدَّ من مستندٍ ، فالناسخُ هو المستند .

قال بعضُ المحقِّقين : وعلى ذلك يُحملُ قولُ الشافعي رضي الله تعالى عنه : إِنَّ النَّسْخَ كَمَا يَثْبُتُ بِذَلِكَ يَثْبُتُ بِالْإِجْمَاعِ ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



(١) مسلم ( ٢٨٨٥ ) ، وأخرجه البخاري ( ٥٦٩٥ ) .

(٢) كما عند أحمد ( ٤ / ١٢٢ ) ، وابن حبان ( ٣٥٣٤ ) ، والبيهقي ( ٤ / ٢٦٧ ) .

(٣) الترمذي ( ٩٢٧ ) ، وأخرجه ابن ماجه ( ٣٠٣٨ ) ، وأحمد ( ٣ / ٣١٤ ) .

## مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ

- ٦٣٥ - أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الْمُخْتَلَفِ الشَّافِعِي فَكُنْ بِذَا النَّوعِ حَفِي  
٦٣٦ - فَهُوَ مُهِمٌّ وَجَمِيعُ الْفِرَقِ فِي الدِّينِ تُضْطَرُّ لَهُ فَحَقُّقِ

## مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع التاسع والأربعون .

( أَوَّلُ مَنْ ) تَكَلَّمَ وَ( صَنَّفَ فِي الْمُخْتَلَفِ ) أي : مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ إِمَامُنَا ( الشَّافِعِي ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، صَنَّفَ فِيهِ كِتَابَ « اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ » ، لَكِنَّهُ لَمْ يَقْصِدَ اسْتِيعَابَهُ ، بَلْ إِنَّمَا ذَكَرَ جُمْلَةً [ مِنْهُ ] يُبَيِّنُ بِهَا عَلَى طَرِيقِ الْجَمْعِ فِي ذَلِكَ ، ثُمَّ صَنَّفَ فِيهِ ابْنُ قُتَيْبَةَ ، فَاتَى فِيهِ بِأَشْيَاءَ حَسَنَةً وَأَشْيَاءَ غَيْرُ حَسَنَةٍ ، قَصَرَ فِيهَا بَاغُهُ ، لَكِنْ غَيْرَهَا أَوَّلَى وَأَقْوَى مِنْهَا ، وَتَرَكَ مُعْظَمَ الْمُخْتَلَفِ ، ثُمَّ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ الْإِمَامُ ابْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ ، وَالتَّحَاوِيُّ كِتَابَهُ « مُشْكِلُ الْأَثَارِ » وَغَيْرُهُمْ .

( فَكُنْ ) أَيُّهَا الْمُحَدِّثُ ( بِذَا النَّوعِ ) الْمُسَمَّى بِمُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ ( حَفِي ) بِالْوَقْفِ عَلَى لُغَةٍ رَبِيعَةٍ ، أَي : عَالِمًا مُسْتَقْصِيًا فِيهِ . قَالَ فِي « الْقَامُوسِ » : الْحَفِي كَغْنِي : الْعَالِمُ يَتَعَلَّمُ بِاسْتِقْصَاءِ وَالْمُلْحَ فِي سَوَالِهِ ، وَالْجَمْعُ حَفْوَاءُ كَعُلَمَاءَ .

( فَهُوَ ) أَي : هَذَا النَّوعُ قَرْنٌ ( مُهِمٌّ ) جَدًّا مِنْ أَهَمِّ الْأَنْوَاعِ ( وَجَمِيعُ الْفِرَقِ ) أَي : فِرَقُ الْعُلَمَاءِ ( فِي الدِّينِ ) الْمُحَدِّثُونَ وَالْمُفَسِّرُونَ وَالْفُقَهَاءُ ( تُضْطَرُّ لَهُ ) أَي : إِلَى مَعْرِفَتِهِ ( فَحَقَّقَ ) أَي : أَذْكَرَ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْحَقِّ ، أَوْ أَثْبَتَ ذَلِكَ بِدَلِيلِهِ ؛ لِأَنَّ التَّحْقِيقَ عِنْدَهُمْ ذِكْرُ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْحَقِّ ، أَوْ إِثْبَاتُهَا بِدَلِيلِهِ ، وَهُوَ : التَّحْقِيقُ أَحَدُ الْخَمْسَةِ الدَّائِرَةِ فِي كَلَامِ الْعُلَمَاءِ ، وَقَدْ نَظَّمَهَا بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ :

٦٣٧ - وَإِنَّمَا يَصْلُحُ فِيهِ مَنْ كَمَلَ      فَفَهْأَ وَأَضْلَأَ وَحَدِيثاً وَاعْتَمَلَ

٦٣٨ - وَهُوَ حَدِيثٌ قَدْ أَبَاهُ آخَرُ      فَالْجَمْعُ إِنْ أَمْكَنَ لَا يُتَأَفَرُّ

ذكر الدليل سَمَّ تحقيقاً وإنَّ وما المعاني والبيان روعياً وحسنُ تعبيرٍ بترقيقٍ علِمَ أتى دليلُ ذا فتدقيقُ زَكِنَ فيه فتتميقُ فُكِنَ لي داعياً وفاق شرعُ قُل بتوفيقٍ وُسِمَ

( وإنما يصلحُ ) للتصدي ( فيه ) أي : في الكلام على مختلف الحديث ( مَنْ كَمَلَ ) من الأئمة ( ففهاً وأضلاً وحديثاً ) وغاص في هذه العلوم على المعاني الدقيقة ( واعتَمَلَ ) فيها ، فإنه لا يُشكَلُ عليه من ذلك إلا النادر في الأحيان .

وكان الإمام أبو بكر بن خزيمة من أحسن الناس كلاماً فيه ، حتى قال : لا أعرف حديثين صحيحين متضادين ، فمن كان عنده شيء من ذلك فليأتني به لأؤلف بينهما<sup>(١)</sup> . قال التاج الشبكي : يعني مَنْ كان عنده ما حَسِبَ فيه التعارض فليأت به حتى أبين خطاه في حُسابه ، وإلا فكيف يؤلف بين متعارضين حقيقةً ، وإنما ينشأ الحُسبان عن اختلال في الفهم أو السند ، ولا يهتدي لتعيين تلك الجهة ، فافهم .

( وهو ) أي : النوع المسمَّى بمختلف الحديث ( حديث قد أباه ) أي : عارضه حديث ( آخَر ) مثله ، بأن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً ، فالحديث المقبول إن عورض فلا يخلو إما أن يكون معارضه مقبولا مثله أو مردوداً ، فالثاني لا أثر له ؛ إذ القوي لا تؤثر فيه معارضة الضعيف ، وإن كانت المعارضة بمثله ؛ فلا يخلو إما أن يمكن الجمع بينهما ولو بتكلفٍ أو لا .

( فالجمعُ ) بين مدلولي الحديثين المتعارضين ظاهراً ( إن أَمْكَنَ ) بغير تعسفٍ ، وهو الخروجُ عن الجادة . قال الحافظ : لأنَّ ما كان بتعسفٍ فللخصم أن يردّه وينتقلُ إلى ما بعده من المراتب . انتهى ، وهو أزيد من التكلف كما لا يخفى

٦٣٩ - كَمَثْنٍ «لا عَذْوَى» وَمَثْنٍ «فِرًا» فَذَاكَ لِلطَّبْعِ وَذَا لَا شَيْفَرًا

فـ ( لا ينافر )<sup>(١)</sup> أي : لا يترك الجمع بينهما ، ولا يصارُ إلى التعارض ولا التَّسَخُّ ، بل يجبُ العملُ بهما .

مثاله في الأحكام : ( كـ ) حديث : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبَثُ »<sup>(٢)</sup> ، مع حديث : « خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يَنْجُسُهُ [ شَيْءٌ ] ، إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رِيحَهُ »<sup>(٣)</sup> فَإِنَّ ظَاهِرَ الْأَوَّلِ طَهَارَةُ الْقَلْتَيْنِ ، تَغْيِيرُ أَم لَا . وَظَاهِرُ الثَّانِي طَهَارَةُ غَيْرِ الْمُتَغَيَّرِ ، قَلْتَيْنِ أَوْ أَقَلَّ ، فَخَصَّ عَمُومُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ .

وفي غير الأحكام كـ ( متن ) أي : حديث ( لا عَذْوَى ) ولا طَيِّرَة . رواه مسلم وغيره من حديث جابر مرفوعاً<sup>(٤)</sup> ، وَعَذْوَى : اسم من الإعداء . قال في « النهاية » : أَعْدَاهُ الدَّاءُ إِعْدَاءً ، وَهُوَ أَنْ يَصِيبَهُ مِثْلُ مَا أَصَابَ صَاحِبَ الدَّاءِ ( و متن ) أي : حديث ( فِرَا ) من المجذوم فرارك من الأسد . متفقٌ عليه<sup>(٥)</sup> ، فظاهرُ الحديثين التعارضُ ؛ إذ الأوَّلُ يدلُّ على نفي الإعداء مطلقاً ، والثاني على إثباته المؤكَّد بالأمر للجزم المشبه بالحتم ، وكذا حديث : « لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِخٍّ »<sup>(٦)</sup> وقد سلك العلماء في وجه الجمع بينهما مسالكٌ .

فـ ( قال جماعة : منهم ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(٧)</sup> ) إن ( ذاك ) الحديث الأول نفي

(١) في ( ش ) : لَا تَنَافَرُ .

(٢) أخرجه أبو داود ( ٦٣ ) ، والترمذي ( ٦٧ ) ، والنسائي ( ٥٢ ) ، وابن ماجه ( ٥١٧ ) ، وابن خزيمة ( ٩٢ ) ، وابن حبان ( ١٢٤٩ ) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، وهو صحيح .

(٣) أخرجه ابن ماجه ( ٥٢١ ) بنحوه ، من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه .

(٤) مسلم ( ٥٧٩٥ ) .

(٥) البخاري ( ٥٧٠٧ ) ، ومسلم ( ٥٧٨٨ ) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) أخرجه البخاري ( ٥٧٧١ ) ، ومسلم ( ٥٧٩١ ) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٧) « علوم الحديث » ص ٢٨٤ .

٦٤٠ - وَقِيلَ: بَلْ سَدُّ ذَرِيعَةٍ وَمَنْ يَقُولُ مَخْصُوصٌ بِهَذَا مَا وَهَنْ

( للطَّبْع ) أي : طبع الأمراض ( وذا ) الحديث الثاني ( للاستقرا ) بيانه أنَّ هذه الأمراض لا تعدي بطبعها ، ولكنَّ الله تبارك وتعالى جعلَ مخالطةَ المريضِ بها للصحيح سبباً لإعدائه مَرَضَهُ ، ثم قد يتخلَّف ذلك عن سببه ، كما في سائر الأسباب ، ففي الحديث الأول نفى ﷺ ما كان يعتقده الجاهلُ من أنَّ ذلك يُعدي بطبعه ، ولهذا قال : « فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ » . وفي الثاني : أعلَمَ بأنه سبحانه جعلَ ذلك سبباً لذلك ، وحذَّرَ من الضَّرَر الذي يَغْلِب وجودُهُ عند وجودِهِ بفعله تعالى .

( وقيل ) أي : قال الحافظُ ابنُ حجر في « شرح الثُّخْبَة » <sup>(١)</sup> ( بل ) الأولى في الجمع بينهما أن يقال : إِنَّ نَفْيَهُ ﷺ لِلْعَدْوَى باقٍ عَلَى عُمُومِهِ ، وقد صَحَّ قَوْلُهُ ﷺ : « لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئاً » <sup>(٢)</sup> . وقوله لمن عارضه بأنَّ البعيرَ الْأَجْرَبَ يَكُونُ فِي الْإِبِلِ الصَّحِيحَةِ فَيَخَالِطُهَا فَتَجَرَّبُ ، حيث ردَّ عليه بقوله : « فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ » يعني : أَنَّ الله تعالى ابتداءً ذلك في الثاني كما ابتدأه في الأول . وأما الأمرُ بِالْفِرَارِ مِنَ الْمَجْذُومِ فـ( سَدُّ ذَرِيعَةٍ ) لئلاَّ يتفقَ للشخص الذي يخالطه شيءٌ من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفِية ، فَيُظَنُّ أَنَّ ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج ، فأمر بتجنُّبه حَسْماً للمادة ، والله أعلم .

( وَمَنْ يَقُولُ ) في وجه الجمع بينهما - وهو القاضي أبو بكر الباقلاني - إِنَّ الْعَدْوَى ( مَخْصُوصٌ بِهَذَا ) الْجُذَام ( ما ) نافية ( وَهَنْ ) أي : غيرُ ضعيف ، وعبارة « التدريب » <sup>(٣)</sup> عن القاضي : أَنَّ إِبْثَاتَ الْعَدْوَى فِي الْجُذَامِ وَنَحْوِهِ مَخْصُوصٌ مِنْ عُمُومِ نَفْيِ الْعَدْوَى ، فيكون معنى قوله : « لَا عَدْوَى » أي : إِلاَّ مِنَ الْجُذَامِ وَنَحْوِهِ ، فكأنه قال : لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئاً إِلاَّ فِيمَا سَبَقَ تَبْيِينِي لَهُ أَنَّهُ يُعْدِي .

(١) « نزهة النظر » ص ٧٦ .

(٢) أخرجه الترمذي ( ٢١٤٣ ) ، وأحمد ( ١ / ٤٤٠ ) ، من حديث ابن مسعود ، وسكت عليه

الترمذي ، وفيه راوٍ مبهم .

(٣) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٢٠٨ ) .

٦٤١ - أَوْ لَا فَإِذَا يُعْلَمُ نَاسِخٌ قُفِّي أَوْ لَا فَرَجُّنَّ وَإِذَا يَخْفَى قِفْ

وقيل : إِنَّ الأمر بالفرار رعايةً لخاطر المجذوم ؛ لأنه إذا رأى الصحيح تَعْظُمُ مصيئته ، وتزدادُ حسرته ، وأَيَّدَه المصنّفُ بحديث : « لَا تُدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمَجْذُومِينَ » <sup>(١)</sup> فإنه محمولٌ على هذا المعنى .

وقيل : إِنَّ النفيَ للاعتقاد ، والأمرَ بالفرار للفعْل . وقيل : إِنَّ الأمرَ بالفرار للضعفاء ، ولذا خصَّه بالمخاطب ، وأما الكاملون في التوكل فلا حَرَجَ فيه ؛ إذ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ أَكَلَ مع مجذوم ، وقال : « بِسْمِ اللَّهِ ثَقَّةً بِاللَّهِ ، وَتَوَكَّلًا عَلَيْهِ » . رواه أبو داود وغيره <sup>(٢)</sup> .

( أَوْ لَا ) يمكنُ الجمعُ بين مدلولي الحديثين ، فلا يخلو إما أَنْ يُعْرَفَ التاريخُ أَوْ لَا ( فَإِذَا يُعْلَمُ نَاسِخٌ ) بثبوت تأخره ( قُفِّي ) أي : عَمِلَ به ، وقد تقدَّم الكلام عليه ( أَوْ لَا ) يُعْلَمُ النَّاسِخُ ، فلا يخلو إما أَنْ يمكنَ ترجيحُ أحدهما أَوْ لَا ، فَإِنْ أَمَكَّنَ ( فَرَجَّحَ ) -ه على الآخر بوجوهٍ من وجوه الترجيح ، وهي كثيرةٌ ، فَسَمَّاهَا المصنّفُ إلى سبعة أقسام :

الأول : ترجيحُ بحال الراوي .

والثاني : ترجيحُ بالتَّحْمُلِ .

والثالث : ترجيحُ بكيفية الرواية .

والرابع : ترجيحُ بوقتِ الورد .

والخامس : ترجيحُ بلفظ الخبر .

(١) أخرجه ابن ماجه ( ٣٥٤٣ ) ، وأحمد ( ١ / ٢٣٣ ) ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أبو داود ( ٣٩٢٥ ) ، والترمذي ( ١٨١٧ ) ، وابن ماجه ( ٣٥٤٢ ) ، وابن حبان ( ٦١٢٠ ) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وقال الترمذي : هذا حديث غريب .



٦٤٢ - وَغَيْرُ مَا غُورِضَ فَهُوَ الْمُخْكَمُ تَرْجَمَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ الْحَاكِمُ

والسادس : ترجيحُ بالحُكم .

والسابع : بأمْرٍ خارجي .

وفي كلِّ من هذه السبعة وجوهٌ كثيرةٌ بلغَ مجموعُها أكثرُ من مئةٍ مرجَّح ؛ لأنَّ المرجَّحات غيرُ منحصرةٍ ، ومثارُها غلبةُ الظنِّ ، فكلُّ ما كان فيه الظنُّ أغلبَ يكون راجحاً على غيره ، ومنعَ بعضُ العلماء الترجيحَ في الأدلة قياساً على البيِّنات ، وقال : إذا تعارضاً لزمَ التخييرُ أو الوقف ، ورُدَّ بأنَّ مالكا يرى ترجيحَ البيِّنة على البيِّنة أيضاً ، ومن لم يَرِ ذلك يقول : البيِّنة مستندةٌ إلى توقيفياتٍ تعبديةٍ ، ومن ثمَّ لا تُقبلُ إلا بلفظ الشهادة .

( وإذا يخفى ) الترجيحُ بأنَّ لم يمكن ( ف ) ( ق ف ) عن العملِ بأحد الحديثين حتى يتبيَّن أمرُه ، فصار ما ظاهره التعارضُ على هذا الترتيب : الجمع إنَّ أمكن ، فاعتبار الناسخ والمنسوخ ، فالترجيح إنَّ تعيَّن ، ثم التوقف . وقيل : يُفتي بواحدٍ منهما ، أو يفتي بهلذا في وقت ، وبهكذا في آخر ، والتعبيرُ بالتوقُّفِ أولى منه بالسَّاقط ؛ لأنَّ خفاءَ ترجيحِ أحدهما عن الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة ، مع احتمال أنَّ يظهرَ لغيره ما خفيَ عليه غير تلك الحالة ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف : ٧٦] والله أعلم .

( وغَيْرُ ما غُورِضَ ) من الأحاديث بأنَّ سَلِمَ من معارضةٍ حديثٍ آخر يناقضه في المعنى ، أي : لم يأت خبرٌ يضادُّه ( فهو ) الحديث ( الْمُخْكَم ) أي : المسمَّى به ، أي : الذي يعملُ به بلا شُبْهة ، هكذا ( تَرْجَمَ ) به ، أي : عَقَدَ له باباً ( في ) كتاب ( عِلْمِ الْحَدِيثِ ) وَعَدَّه نوعاً من أنواعه ( الْحَاكِمُ ) أبو عبد الله النيسابوري<sup>(١)</sup> ، وأمثله كثيرةٌ ؛ لأنَّ أكثرَ الأحاديث لم يعارضها معارض :

٦٤٣ - وَمِنْهُ دُو تَشَابُهُ لَمْ يُغْلَمِ تَأْوِيلُهُ فَلَا تَكَلَّمُ تَسْلَمِ

منها : حديث : « إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ »<sup>(١)</sup> . وحديث : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طُهُورٍ ، وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ »<sup>(٢)</sup> . وحديث : « إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَايْدُوا بِالْعِشَاءِ »<sup>(٣)</sup> . وحديث : « لَا سِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ »<sup>(٤)</sup> . وقد صَنَّفَ فِيهِ عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ كِتَاباً كَبِيراً .

( ومنه ) أي : من الحديث النبوي ( دُو تَشَابُهُ ) كما أَنَّ الْقُرْآنَ مِنْهُ مُحْكَمٌ وَمِنْهُ مُتَشَابِهٌ ، وهو ما ( لَمْ يُغْلَمِ . تَأْوِيلُهُ ) بل يؤمن به ولا يعملُ به ، وهل يمكن الاطلاعُ على علمه أو لا يعلمه إلا الله عزَّ وجلَّ ورسوله ﷺ ؟ قولان : فذهب طائفةٌ إلى الأول ، والأكثرُونَ إلى الثاني ، والكلام على ذلك طويلٌ الذَّلِيلُ ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ : ( فَلَا تَكَلَّمُ ) فِي الْمُتَشَابِهِ ( تَسْلَمُ ) مِنَ الزَّيْغِ فِيهِ ، فَقَدْ دَلَّتِ الْآيَةُ<sup>(٥)</sup> عَلَى ذِمِّ مَتَّبِعِي الْمُتَشَابِهِ ، وَوَصَفَهُم بِالزَّيْغِ وَابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ ، وَعَلَى مَدْحِ الَّذِينَ فَوَّضُوا الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَسَلَّمُوا إِلَيْهِ ، كَمَا مَدَحَ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ بِالْغَيْبِ .

قال الخطابي : إِنَّ الْمُتَشَابِهَ عَلَى ضَرِيَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَا إِذَا رُدَّ إِلَى الْمُحْكَمِ ، وَاعْتَبِرَ بِهِ عُرفُ معناه . وَالْآخَرُ مَا لَا سَبِيلَ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَتِهِ ، وَهُوَ الَّذِي يَتَّبِعُهُ أَهْلُ الزَّيْغِ ، فَيَطْلُبُونَ تَأْوِيلَهُ ، وَلَا يَبْلُغُونَ كُنْهَهُ ، فَيَرْتَابُونَ فِيهِ فَيَفْتَنُونَ . انتهى .

(١) أخرجه مسلم ( ٥٥٢٥ ) ، من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) أخرجه مسلم ( ٥٣٥ ) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه البخاري ( ٦٧١ ) ، ومسلم ( ١٢٤٣ ) ، من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٤) أخرجه مسلم ( ٣٤٦٨ ) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٥) وهي قوله تعالى : ﴿ قَالُوا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ﴾ [ آل عمران : ٧ ] .

## ٦٤٤ - مِثْلُ حَدِيثٍ «إِنَّهُ يُغَانُ» كَذَا حَدِيثُ «أَنْزَلَ الْقُرْآنُ»

والحديث المتشابه ( مثل ) قوله ﷺ في ( حديث « أنه يُغَان » ) على قلبي ، وإنِّي لأستغفرُ الله في اليوم مئة مرّة . رواه مسلمٌ وأبو داود وغيرهما من حديث الأغرِّ المُرَني رضي الله تعالى عنه<sup>(١)</sup> ، فهذا عند المصنّف من المتشابه الذي لا يخلُص في معناه ، وقد سئل الأصمعيُّ عنه فقال : لو كان قلبُ غيرِ النبيّ ﷺ لتكلّمتُ عليه ، ولكنَّ العرب تزعم أنَّ الغين : الغيم الرقيق . انتهى .

وقال بعضُ شُرّاح الحديث : قوله « ليغان » : أي : يُغطِّي على قلبي بأنوار ربانية ، فإذا فُتَّتْ منها ، وحصلَ لي أنوارٌ منها عددت تلك ذنباً فأستغفرُ الله ، وهذا شأن المطهرين ، وهناك أقوال .

و( كذا ) من المتشابه ( حديث « أنزل القرآن » ) على سبعة أحرفٍ فاقروا ما تيسّر<sup>(٢)</sup> وتقدم أنه من الأحاديث المتواترة . قال في « الإتيان »<sup>(٣)</sup> : اختلفَ في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً : أحدها أنه من المشكل الذي لا يُدرى معناه ؛ لأن الحرفَ يصدّق لغةً على حرف الهجاء ، وعلى الكلمة ، وعلى المعنى ، وعلى الجهة ، قاله ابن سعدان النحويُّ ، ثم ذكر بقية الأقوال ، فراجعه إن أردته ، والله أعلم .



(١) مسلم ( ٦٨٥٨ ) ، وأبو داود ( ١٥١٥ ) ، وأحمد ( ٤ / ٢١١ ) .

(٢) أخرجه البخاري ( ٢٤١٩ ) ، ومسلم ( ١٨٩٩ ) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٣) « الاتقان في علوم القرآن » ( ١ / ١٣٠ ) .

## أسباب الحديث

- ٦٤٥ - أولُ مَنْ قَدْ أَلَفَ الْجُوبَارِي فَالْعُكْبَرِي فِي سَبَبِ الْأَثَارِ  
٦٤٦ - وَهُوَ كَمَا فِي سَبَبِ الْقُرْآنِ مُيِّنٌ لِلْفَقْهِ وَالْمَعَانِي

## أسباب الحديث

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الخمسون .

ذكره في « الثخبة » كالسراج البلقيني في « المحاسن »<sup>(١)</sup> ، و ( أول مَنْ قَدْ أَلَفَ ) من المتقدمين في سبب الحديث كما سيأتي أبو حامد بن كزناه<sup>(٢)</sup> ( الجوباري ) قال الحافظ الذهبي : إنه لم يُسبق إلى ذلك ( فـ ) بعده أَلَفَ أبو حفص ( العكبري ) بضمّ العين المهملة والموحدة<sup>(٣)</sup> ، من مشايخ أبي يغلى بن الفراء الحنبلي ( في سبب ) ورود ( الآثار ) أي : الأحاديث النبوية ، وذكر ابن دقيق العيد<sup>(٤)</sup> أنَّ بعضَ أهل عصره شرعَ في جمع ذلك ، فيُحتمل أنه ما رأى تصنيفي

(١) « نزهة النظر » ص ١٤٨ ، و « محاسن الاصطلاح » ص ٦٣٥ .

(٢) كذا هنا وفي تعليق الشيخ أحمد شاكر على « الألفية » ، وفي « التدريب » ( ٢ / ٥٥١ ) : كوتاه ، وترجم له الذهبي في « تاريخ الإسلام » ( ٩ / ١٣٣ ) فقال : هو أبو حامد بن كوتاه الأصبهاني الجوباري ، وجوبار محلة بأصبهان ، ولد سنة ( ٥٢٠ هـ ) ، حدّث ببغداد وأصبهان وجمع كتاباً في أسباب الحديث .

(٣) الصواب : وفتح الموحدة . نسبة إلى عُكْبَرَا ، بليدة على دجلة فوق بغداد بعشر فراسخ .

انظر : « معجم البلدان » ( ٤ / ١٤٢ ) .

(٤) في « إحكام الأحكام » ( ١ / ١٠ ) .

٦٤٧ - مِثْلُ حَدِيثِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ» سَبَبُهُ فِيمَا رَوَوْا وَقَالُوا

٦٤٨ - مُهَاجِرٌ لَأَمْ قَيْسٍ كَيْ نَكَّحَ مِنْ ثُمَّ ذَكَرُ امْرَأَةٍ فِيهِ صَلَاحٌ

الجوباري والعُكْبَرِي ، أو أنه رآهما وأراد الزيادة عليهما .

( وهو ) أي : سبب الآثار ، أي : معرفته من المهمات ( كما في ) معرفة ( سَبَب ) نزول ( القرآن ) العزيز ، وزعم زاعم أنه لا طائل تحت هذا الفن لجريانه مجرى التاريخ ، وأخطأ في زعمه ذلك ، بل له فوائد أشار إليها بقوله هنا : ( مبيِّن للفقهِ ) أي : فهم الحديث كالقرآن ( والمعاني ) له ؛ لأنَّ العلم بالسبب يؤدي إلى العلم بالمسبب ، فقد لا يمكن معرفة تفسير الحديث دون الوقوف على قصته ، وبيان وُروده ، فبيان سببه طريق قويٌّ في فهم معاني الحديث .

ومن الفوائد أنَّ اللفظ قد يكون عامًّا ويقوم الدليل على تخصيصه ، فإذا عُرِف السبب قصر التخصيص على ما عدا صورته ، فإنَّ دخول صورة السبب قطعيٌّ ، وإخراجه بالاجتهاد ممنوعٌ إجماعاً كما حكاه القاضي أبو بكر ، خلافاً لمن شدَّ فيه ، ومنها معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم ، ومنها تخصيص الحكم به عند القائل بأنَّ العبرة بخصوص السبب ، وإنَّ كان الأصحُّ عندنا أنَّ العبرة بعموم اللفظ ، كما هو معلوم في أصول الفقهِ .

( مثل حديث «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى» <sup>(١)</sup> ) إلخ  
 فد- سَبَبُهُ ( أي : سبب وُروده ) فيما رَوَوْا ( أي : العلماء المحدثون .

( وقالوا ) : إنه ( مهاجرٌ لَأَمْ قَيْسٍ ) أي : إنَّ رجلاً هاجرَ من مكة إلى المدينة لا يريدُ بذلك الهجرة الحقيقية ، بل ل- ( كي نَكَّحَ ) أي : يتزوَّج امرأةً يقال لها أُمُّ قَيْسٍ ، فسَمِّي مهاجرٌ أُمُّ قَيْسٍ ، و( من ثَمَّ ) أي : من أجل سبب وُروِد الحديث ما ذكر ( ذَكَرُ امْرَأَةٍ فِيهِ ) أي : في الحديث من قوله ﷺ : « وَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى

(١) أخرجه البخاري ( ١ ) ، ومسلم ( ٤٩٢٧ ) ، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

دنيا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةً يَتَزَوَّجُهَا فَهَجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ « (صَلَحَ) وَحَسُنَ دُونَ سَائِرِ الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ <sup>(١)</sup> .

قال البُلْقِينِي <sup>(٢)</sup> : والسببُ قد يُنْقَلُ فِي الْحَدِيثِ ؛ كَحَدِيثِ سُؤَالِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ <sup>(٣)</sup> ، وَحَدِيثِ الْقَلَّتَيْنِ . « سُئِلَ عَنِ الْمَاءِ فِي الْفَلَاةِ ، وَمَا يَنْوِبُهُ مِنَ السَّبَاعِ وَالِدَوَابِ » <sup>(٤)</sup> ، وَحَدِيثُ : « صَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » <sup>(٥)</sup> ، وَحَدِيثُ : « خُذِي فُرْصَةً مِنْ مِسْكَ » <sup>(٦)</sup> ، وَحَدِيثُ سُؤَالِ : « أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ ؟ » <sup>(٧)</sup> وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وَقَدْ لَا يُنْقَلُ فِيهِ ، أَوْ يُنْقَلُ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ ، وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْإِعْتِنَاءُ بِهِ ، فَبِذِكْرِ السَّبَبِ يَتَبَيَّنُ الْفَقْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ : « الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ » فِي بَعْضِ طُرُقِهِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَهَ « أَنَّ رَجُلًا ابْتَعَ عَبْدًا فَأَقَامَ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُقِيمَ ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيِّبًا فَخَاصَمَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ الرَّجُلُ :

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبَ : وَقَدْ اشتهر أن قصة مهاجر أم قيس هي كانت سبب قول النبي ﷺ « من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها » وذكر ذلك كثير من المتأخرين في كتبهم ، ولم نر لذلك أصلاً بإسناد يصح . وكذا قال الحافظ في « الفتح » . انظر : « جامع العلوم والحكم » ( ١ / ٣٩ ) ، و« فتح الباري » ( ١ / ١٠ ) .

(٢) « محاسن الاصطلاح » ص ٦٣٢ .

(٣) أخرجه مسلم ( ٩٣ ) ، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٤) أخرجه أبو داود ( ٦٣ ) ، والترمذي ( ٦٧ ) ، والنسائي ( ٥٢ ) ، وابن ماجه ( ٥١٧ ) ، وابن خزيمة ( ٩٢ ) ، وابن حبان ( ١٢٤٩ ) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، وهو صحيح .

(٥) أخرجه البخاري ( ٧٥٧ ) ، ومسلم ( ٨٨٥ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) أخرجه البخاري ( ٣١٤ ) ، ومسلم ( ٧٤٨ ) ، من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٧) أخرجه البخاري ( ٦٨٦١ ) ، ومسلم ( ٢٥٨ ) ، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

يا رسول الله قد استعملتُ غلامي ، فقال ﷺ : « الخراج بالضمان »<sup>(١)</sup> . انتهى .

وأهمل الناظم هنا تواريخ المتون ، وذكره في « التدريب » عن البلقيني عقيب الترجمة المذكورة ، وقد نظمته في أربعة أبيات ، فألحقها هنا مشروحة تكميلاً للأنواع ، نظير ما صنعتُ فيما تقدّم في نوع المعلّ ، فقلتُ بعون الله تعالى وتوفيقه :



(١) أبو داود (٣٥١٠) ، وابن ماجه (٢٢٤٣) ، وأخرجه أيضاً الترمذي (١٢٨٥) ، والنسائي (٤٤٩٠) ، من حديث عائشة رضي الله عنها ، وهو حسن .

## تَوَارِيخُ الْمُتُونِ

[ وَهَكَذَا تَوَارِيخُ الْمُتُونِ      أَفْرَدَهُ سِرَاجُنَا الْبُلْقِينِي  
مِمَّا اسْتُفِيدَ مِنْهُ عِلْمُ النَّاسِخِ      فَكُنْ لَهُ صَاحِبَ فَهْمٍ رَاسِخِ  
يُغَرِّفُ بِابْتِدَاءِ مَا كَانَ كَذَا      قَبْلِيَّةِ بَعْدِيَّةِ وَعَبْرَ ذَا ]

## تَوَارِيخُ الْمُتُونِ

( وهكذا ) من أنواع علوم الحديث ( تواريخ المتون ) أي : معرفتها ( أفردّه )  
أي : ذكره وجعله نوعاً مفرداً من ذلك ( سراجنا ) أي : الإمام سراج الدين  
أبو حفص عمر بن سلال ( البلقيني ) في كتابه « محاسن الاصطلاح »<sup>(١)</sup> وقال : إنّ  
فوائدها كثيرة .

ف ( ممّا استُفيد منه ) أي : من هذا النوع ( علم الناسخ ) من المنسوخ  
بشرطه ، فكّم فيه نفعٌ كثيرٌ ( فكن ) أيها الراغبُ في الحديث ( له ) أي : لهذا النوع  
( صاحبُ فهم ) وإتقان ( راسخ ) أي : ثابت متمكن فيه . قال :

و ( يُغَرِّفُ ) التاريخُ ( بابتداء ) أو بأول ( ما كان كذا ) كحديث عائشة رضي الله  
تعالى عنها : « أولُ ما بُدئَ به رسولُ الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة »<sup>(٢)</sup> إلخ ،  
وكحديث : « أولُ ما نهاني عنه ربِّي بعدَ عِبَادَةِ الأوثانِ شربُ الخمر ، ومُلاحاة

(١) ص ٦٣٩ .

(٢) أخرجه البخاري ( ٣ ) ، ومسلم ( ٤٠٣ ) .



## كَآخِرِ الْأَمْرَيْنِ شَهْرٍ سَنَةٍ      مِثْلُ وَضُوءِهِ لَدَى بُرَيْدَةٍ ]

الرَّجَالِ » رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> . قال المصنّف : وقد صَنَّفَ العلماءُ في الأوائل ، وأفرد ابنُ أبي شيبة في « مصنّفه » باباً للأوائل .

ويعرّف أيضاً بذكر ( قَبْلِيَّة ) كحديث أحمد وأبي داود وغيرهما ، عن جابر رضي الله تعالى عنه : « كان رسولُ الله ﷺ نهى أن نُسْتَدْبِرَ القِبْلَةَ ، أو نَسْتَقْبِلَهَا بفُرُوجِنَا إذا أهرقنا الماء ، ثم رأيتُه قبلَ موته بعامٍ يَسْتَقْبِلُهَا »<sup>(٢)</sup> .

وبذكر ( بَعْدِيَّة ) كحديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله تعالى عنه : « أنه رأى النبي ﷺ يمسحُ على الخُفِّ ، فقليل : أَقْبَلَ نزولِ المائدة أم بَعْدَهَا ؟ فقال : ما أَسْلَمْتُ إلا بعدَ نزولِ المائدة »<sup>(٣)</sup> .

( و ) يُعرّف أيضاً بـ ( غَيْرِ ذَا ) لك ( كآخِرِ الْأَمْرَيْنِ ) في حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما : « كان آخرُ الأمرين من رسولِ الله ﷺ تركُ الوُضوءِ ممّا مَسَّتِ النارُ » . رواه أبو داود وغيره<sup>(٤)</sup> .

وكـ ( شهر ) نحو حديث عبد الله بن عكيم : « أتانا كتابُ رسولِ الله ﷺ قبلَ موته بشهرٍ : أن لا تَتَقَبَّعُوا مِنَ المِيتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ » . رواه الأربعة<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » ( ٧ / ٢٦٧ ) ، والطبراني في « الكبير » ( ٢٣ / ٢٥٠ ) ، والبيهقي في « الشعب » ( ٨٤٤٠ ) ، و« الكبرى » ( ١٠ / ١٩٤ ) ، من حديث أم سلمة رضي الله عنها . وضعف إسناده العراقي في « تخريج أحاديث الإحياء » ( ٣ / ٧١ ) .

(٢) أحمد ( ٣ / ٣٦٠ ) ، وأبو داود ( ١٣ ) ، وأخرجه الترمذي ( ٩ ) ، وابن ماجه ( ٣٢٥ ) .

(٣) أخرجه أبو داود ( ١٥٤ ) ، والترمذي ( ٩٤ ) ، وأحمد ( ٤ / ٣٦٣ ) ، بهذا اللفظ ، وينحوه عند البخاري ( ٣٨٧ ) ، ومسلم ( ٦٢٢ ) .

(٤) أبو داود ( ١٩٢ ) ، والنسائي ( ١٨٥ ) ، وابن حبان ( ١١٣٤ ) ، وإسناده صحيح .

(٥) أبو داود ( ٤١٢٨ ) ، والترمذي ( ١٧٢٩ ) ، والنسائي ( ٤٢٤٩ ) ، وابن ماجه ( ٣٦١٣ ) . انظر : « التلخيص الحبير » ( ١ / ٤٧ ) .

فائدة : وَقَعَت مناظرةُ بين الشافعي وإسحاق بن راهويه عند أحمد بن حنبل في جلود الميتة إذا دُبِغَتْ ، فقال الشافعي : دباغُها : طهورُها . فقال إسحاق : ما الدليل ؟ فقال الشافعي : حديثُ ميمونة « أنه ﷺ مرَّ بشاةٍ ميتةٍ فقال : هلاَّ انتفعتم بجلدها »<sup>(١)</sup> فقال إسحاق : حديث ابن عكيم أشبه أن يكونَ ناسخاً لحديث ميمونة ؛ لأنه قَبْلَ موته بشهر . فقال الشافعي : هذا كتابٌ وذاك سماعٌ . فقال إسحاق : إنه ﷺ كتبَ إلى كِسْرَى وقيصرَ ، وكان حجةً عليهم عند الله تعالى ، فسكتَ الشافعي ، فلما سمعَ ذلك أحمدُ بنُ حنبل ذهبَ إلى حديث ابن عكيم ، وأفتى به ، ورجعَ إسحاقُ إلى حديث الشافعي ، وأفتى بحديث ميمونة .

قال التاج السُّبكي<sup>(٢)</sup> : هذه المناظرةُ قد حكاها البيهقي وغيره ، وقد يظنُّ قاصرُ الفهم أنَّ الشافعي انقطعَ فيها مع إسحاق ، وليس كذلك ، ويكفيه مع قصور فهمه أن يتأملَ رجوعَ إسحاق إلى قول الشافعي ، فلو كانت حجَّتُه قد نهضت على الشافعي لما رجعَ إليه ، ثم تحقيقُ هذا أنَّ اعتراضَ إسحاق فاسدُ الوضع لا يُقابل بغير السُّكوت ، بيانهُ أنه حديث ابن عكيم كتابٌ عارضه السَّماعُ ، ولم يتيقَّن أنه مسبوqُ بالسَّماع ، وإنما ظنَّ ظناً لقرب التاريخ ، ومجرَّدُ هذا لا يَنهضُ بالنسخ ، أما كتبه ﷺ إلى كِسْرَى وقيصر فلم يعارضها شيءٌ ، بل عَضَدَتْها القرائنُ وساعَدَها التواترُ الدالُّ على أنَّ هذا النبي ﷺ جاء بالدعوة إلى ما في الكتاب ، فَلاحَ بهذا أنَّ سكوتَ الشافعي تسجيلٌ على إسحاق بأنَّ اعتراضه فاسدُ الوضع ؛ فلم يستحقَّ جواباً ، وهذا شأنُ الخارج عن المبحث عند الجدليين ، فإنه لا يُقابل بغير السُّكوت ، ورُبَّ سكوتٍ أبلغ من نطق ، ومن ثمَّ رجعَ إليه إسحاق ، ولو كان سكوتُ الشافعي لقيام الحجَّةِ عليه لأكدَ ذلك ما عند إسحاق ، فافهم ما يلقي إليك . انتهى .

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٢) ، ومسلم (٨٠٧) .

(٢) في « طبقات الشافعية الكبرى » (٢ / ٧١) .

وكـ ( سنة . مثل ) حديث ( وضوئه ) أي : النبي ﷺ ( لدى ) أي : عند الإمام مسلم في « صحيحه » من رواية ( بُرَيْدَة ) وهو قوله : « كان رسولُ الله ﷺ يتوضأ لكلِّ صلاةٍ ، فلما كان يومُ الفتحِ - أي : عامه - صَلَّى الصلواتِ بوضوءٍ واحدٍ »<sup>(١)</sup> انتهى . والله أعلم .



## مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

٦٤٩ - ثُمَّ الصَّحَابِيُّ مُسْلِمًا لَأَقَى الرَّسُولَ وَإِنْ بِلَا رِوَايَةٍ عَنْهُ وَطُولُ

### مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ

أي : هذا مبحثها ، وهو النوع الحادي والخمسون .

هذا علمٌ كبيرٌ جليلٌ عظيمُ الفائدة ، وبه يُعرفُ المتَّصلُ من المرسل ، كما سيأتي في كلام المصنِّف .

( ثم الصحابي ) أي : الشخص الذي يسمَّى بالصحابي ( مُسْلِمًا لَأَقَى الرَّسُولَ ) أي : حُدَّه : مَنْ لَأَقَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُلَاقَةً عُرفِيَّةً فِي حَالِ الْحَيَاةِ ، حَالِ كَوْنِهِ مُسْلِمًا وَمُؤْمِنًا بِهِ ، فَخَرَجَ مَنْ لَأَقَاهُ كَافِرًا ، فَلَيْسَ بِصَاحِبٍ لَهُ لِعِدَاوَتِهِ ، وَمَنْ أَدْرَكَ عَصْرَهُ وَأَسْلَمَ وَلَمْ يُلَاقِهِ كَالنَّجَاشِيِّ ، وَكَذَا مَنْ لَأَقَاهُ وَرَأَاهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ كَأَبِي ذُوَيْبٍ خُوِيلِدَ الْهَذَلِيُّ ، فَإِنَّهُ لَا صُحْبَةَ لَهُ .

وتعبيره بالملاقاة كالاتِّجَاعِ أَوَّلَى مِنَ التَّعْبِيرِ بِالرُّؤْيَةِ لِإِدْخَالِ ذَلِكَ لِلأَعْمَى ، كَابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ؛ فَإِنَّهُ صَحَابِيٌّ بِلَا خِلَافٍ ، وَالْمَرَادُ بِاللِّقَاءِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمَجَالَسَةِ وَالْمَمَاشَةِ ، وَوَصُولِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ وَإِنْ لَمْ يَكَلِّمَهُ ، وَيَدْخُلُ فِيهِ رُؤْيُهُ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ ، سِوَاءِ كَانَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَمْ بغيرِهِ .

قال بعضُ المحقِّقين : واعترض على التعريف بأنه يصدق على مَنْ مَاتَ مُرْتَدًّا ؛ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَطْلٍ ، وَلَا يسمَّى صحابياً . وأجيب : بأنه كان يسمَّى قَبْلَ الرَّدَّةِ ، وَيَكْفِي ذَلِكَ فِي صُحْبَتِهِ ؛ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْمَنَافِي الْعَارِضِ ،

٦٥٠ - كَذَاكَ الْاِتِّبَاعُ مَعَ الصَّحَابَةِ وَقِيلَ: مَعَ طُولٍ وَمَعَ رِوَايَةٍ

٦٥١ - وَقِيلَ: مَعَ طُولٍ وَقِيلَ: الْفَرْوِ أَوْ عَامٍ وَقِيلَ: مُذَرِّكَ الْعَصْرِ وَلَوْ

ولذا لم يحتَرِّزوا في تعريف المؤمن عن الردة العارضة لبعض أفرادهِ ، وسيأتي زيادة على هذا .

( وإن ) كان ملاقاته ( بلا رواية ) للحديث ( عنه ) ﷺ ( و ) بلا ( طول ) في زمان الملاقاة ، هذا هو الصحيح الذي عليه الجمهور ؛ لأن الاجتماعَ بالنبي ﷺ يؤثر من النور القلبي أضعاف ما يؤثره الاجتماعُ بغيره من الأخيار ، فالأعرابي الجلف بمجرد ما يجتمعُ به ﷺ مؤمناً ينطقُ بالحكمة الغريزية ببركة طلعته ﷺ .

( كذاك الاتباع مع الصحابة ) يكفي فيه مجردُ الملاقاة في قول أكثر أهل الحديث . قال العراقي<sup>(١)</sup> : وقد أشارَ ﷺ إلى الصحابة والتابعين بقوله : « طوبى لمن رآني وآمنَ بي ، وطوبى لمن رأى من رآني » الحديث<sup>(٢)</sup> ، فاكتمى فيها بمجرد الرؤية ، وذهب جماعةٌ إلى طول الصحبة في التابعي مع الصحابي ، فلا يُكتمى فيه بمجرد الملاقاة ، بخلاف الصحابي مع النبي ﷺ ؛ إذ الملاقاة به تؤثر في النور القلبي أضعاف ما يؤثره [ اللقاء ] الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار .

( وقيل ) أي : وقال الجاحظُ المعتزلي : إنَّ الصحابي مَنْ لاقى الرسولَ ﷺ مسلماً ( مع طول ) في الصحبة ( ومع رواية ) للحديث عنه ، فلا يصدقُ عنده اسمُ الصحابي إلا بذلك ، نظراً في الطول إلى العرف ، وفي الرواية إلى أنها المقصودُ الأعظمُ من صحبته ﷺ لتبليغ الأحكام عنه .

( وقيل ) أي : وقال بعضُ الأصوليين : إنه مَنْ لاقاه ﷺ ( مع طول ) فيها فقط ، ولا يُشترطُ الرواية نظراً للعرف كما تقرَّرَ عن الجاحظ ، ولقول أنس وقد قيل

(١) في « شرح الألفية » ص ٣٥٨ .

(٢) أخرجه الحاكم في « المستدرک » ( ٤ / ٩٦ ) ، من حديث عبد الله بن بسر ، والطبراني في

« الصغير » ( ٨٥٨ ) ، من حديث أنس بن مالك .

له : أنت آخر مَنْ بقي من أصحاب رسول الله ﷺ ؟ قال : قد بقي قومٌ من الأعراب ، فأما من أصحابه فأنا آخر مَنْ بقي . وأجيبَ بأنه أرادَ إثباتَ صُحبةٍ خاصةٍ ليست لأولئك .

ونُقلَ عن بعض المتأخرين اشتراط الرواية فقط ، ولو لحديث واحد .

( وقيل ) وهو منسوبٌ إلى سعيد بن المسيّب : إنه مَنْ لاقاه ﷺ مع ( الغزو ) في بعض مغازيه ﷺ ( أو ) لم يكن يَغْزُو معه ، ولكن مع كمال ( عام ) في صُحبته ؛ لأنَّ لها شرفاً عظيماً ، فلا تُنالُ إلا باجتماع طويلٍ يظهرُ فيه الخُلُقُ المطبوعُ عليه الشخص ، كالغزو المشتمل على السفر ، وهو قطعة من العذاب ، والعامُ المشتملُ على الفصول التي يَخْتَلَفُ بها المزاجُ ، ويعارضُه ما تقدّم أن الاجتماعَ به ﷺ يؤثّرُ ما لا يؤثّرُ الاجتماعَ بغيره ، على أنَّ هذا القولَ يقتضي أن لا يُعدَّ مثل جرير بن عبد الله ووائل بن حُجر وغيرهما ممن لم يَغْزُ معه ، ولا أقام عاماً وهم صحابة إجماعاً ، وإنما قلتُ منسوب إلى ابن المسيّب لقول الحافظ العراقي <sup>(١)</sup> : إنه غيرُ صحيح عنه ، ففي الإسناد إليه محمدُ بنُ عمر الواقدي ، وهو ضعيفٌ في الحديث .

( وقيل ) أي : وقال يحيى بنُ عثمان بن صالح المصري : إنَّ الصحابي ( مُدْرِكُ القَصْرِ ) أي : عصر النبي ﷺ ، فكلُّ مَنْ أدركَ زمنه وهو مسلمٌ فهو عنده من الصحابة ( ولو ) لم يره ولم يلقه ، وعدَّ منهم أبا تميم عبد الله بن مالك الجيشاني ، ولم يرحلْ إلى المدينة إلا في خلافة عمر رضي الله تعالى عنه اتفاقاً .

وكذا مَنْ حُكِمَ بإسلامه تبعاً لأحد أبويه . قال المصنّف : وعليه عملُ ابن عبد البرِّ وابن منْدَه في كتابيهما <sup>(٢)</sup> .

(١) « شرح الألفية » ص ٣٣٨ ، وانظر : « علوم الحديث » ص ٢٩٣ .

(٢) « الاستيعاب » و « معرفة الصحابة » ، انظر : « التدريب » ( ٢ / ٢٣٢ ) .

## ٦٥٢ - وَشَرْطُهُ الْمَوْتُ عَلَى الدِّينِ وَلَوْ تَخَلَّلَ الرَّدَّةُ وَالْجِنُّ رَأَوْا

فتلخص من ذلك ستة أقوال في حدّ الصحابي : أصحّها الأول . نعم لا شك في رجحان رتبة من لازمه ﷺ ، وقاتل معه أو قُتل تحت رايته على من لم يلازمه ، أو لم يحضر معه مشهداً ، وعلى من كلمه يسيراً ، أو ماشاه قليلاً ، أو رآه على بُعْدٍ ، أو في حال الطفولية ، وإن كان شرف الصُّحبة حاصلاً للجميع ، ومن ليس له منهم سماعٌ [ منه ]<sup>(١)</sup> - وإن كان معدوداً من الصحابة - فحديثه مرسلٌ من حيث الرواية ، لكنه مقبولٌ اتفاقاً ، ولذا ألغز به ، فيقال : لنا مرسلٌ يحتجُّ به من غير خلاف ، والله أعلم .

( وشَرْطُهُ ) أي : الصحابي ( الموت على الدين ) أي : دين الإسلام ، فلا يُعدُّ من الصحابة من ارتدَّ بعد أن لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الردّة ؛ كعبيد الله بن جحش وعبد الله بن خطل . قال بعضُ المحققين : فمن زاد في التعريف ومات على الإيمان للاحتراز عمّن ذكر ؛ أراد به تعريف من يسمّى صحابياً بعد انقراض الصحابة لا مطلقاً ، وإلا لزمه أن لا يسمّى الشخص حال حياته صحابياً ، ولا يقول بذلك أحدٌ ، وإن كان ما أراده ليس من شأن التعريف .

( ولو . تخلَّل الرَّدَّةُ ) أي : بين لقيته للنبي ﷺ مؤمناً به وبين موته على الإسلام ، فإنَّ اسم الصُّحبة باقٍ له في الأصحّ ، سواء رجع إلى الإسلام في حياته ﷺ أم بعده ، وسواء لقيه ثانياً أم لا .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup> : ويدلُّ عليه قصة الأشعث بن قيس ؛ فإنه كان ممّن ارتدَّ وأُتي به إلى أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أسيراً ، فعاد إلى الإسلام فقبل منه ذلك وزوّجه أخته ، ولم يتخلَّف أحدٌ عن ذكره في الصحابة ، ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وغيرها .

(١) زيادة من « نزهة النظر » ص ١١٢ .

(٢) المصدر السابق .

٦٥٣ - دُخُلُوهُمْ دُونَ مَلَائِكٍ وَمَا نَشَرِطُ بُلُوغاً فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا

(والجنُّ) الذين لاقوا النبي ﷺ مؤمنين به (رأوا) أي : العلماء المحدثون وغيرهم (دخولهم) أي : هؤلاء الجن في الصحابة (دون ملائكة) فقد قال الحافظ العراقي<sup>(١)</sup> : الظاهر اشتراط رؤيته في عالم الشهادة ، فلا يُطلق اسم الصُّحبة على من رآه من الملائكة والتَّبَيَّن ، وقد أشرت إلى هذا بقولنا المتقدم : اجتماعاً متعارفاً .

واستشكل ابن الأثير ذلك بأنَّ الملائكة الذين لاقوه أولى بالعدِّ من جملة الصحابة من هؤلاء الجن . وأجاب الحافظ العراقي : بأنَّ الجنَّ من جملة المكلفين الذين شملتهم الرسالة والبعثة ، فكان ذِكْرُ مَنْ عُرِفَ اسمه ممن رآه حسناً ، بخلاف الملائكة .

وظاهر هذا الجواب لا يتمشى على قول جماعة من المحققين : إنه ﷺ مبعوث إلى الملائكة ، إلا أن يقال : إنَّ بعثه إليهم إرسالٌ تشريف لا تكليف ، وإليه يومئ قوله : « من جملة المكلفين » . هذا وذكر بعض أهل الإثبات المتأخرين سنداً من بعض الجن : منهم صاحب « الدرر السنية » ذكر فيها أنه قرأ الفاتحة على شيخه العدوي ، عن الفيومي ، عن محمد بن عيسى البرلسي ، عن السيد الحريري ، عن القاضي شمهورش الجنِّي قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقرأ فاتحة الكتاب ، وسمعتُه يقول : ﴿مَلِكٌ﴾ بالمد ، أي : وهي قراءة عاصم والكسائي من السبعة ويعقوب وخلف في اختياره من العشرة ، والله أعلم .

(وما) نافية ، أي : لم (نشرط) أيها الحفاظ لصدق اسم الصحابي (بلوغاً) إذ لو اشترط هذا لخرج مَنْ أُجمِعَ على عدِّه في الصحابة ؛ كالسُّبطين وابن الزُّبير ونظائرهم ، وقوله : (في الأصحَّ فيهما) أي : في مسألتَي الملائكة والبلوغ .

(١) « التقييد والإيضاح » ص ٢٩٢ .



٦٥٤ - وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ بِالتَّوَاتُرِ      وَشُهْرَةٍ وَقَوْلِ صَحْبٍ آخَرِ  
٦٥٥ - أَوْ تَابِعِيٍّ، وَالْأَصَحُّ يَقْبَلُ      إِذَا ادَّعَى مُعَاصِرٌ مُعَدِّلٌ

قال الحافظ العراقي<sup>(١)</sup> : هل يُشترطُ فيه التمييزُ ، حتى لا يدخل مَنْ رآه وهو لا يعقلُ ، والأطفال الذين حَنَكهم ولم يَرَوْه بعدَ التمييز أو لا يُشترطُ ؟

ظاهرُ كلام جماعة من الأئمة اشتراطُه ، فإنهم لم يُثبتوا الصُّحْبَةَ لأطفال حَنَكهم النبي ﷺ ، أو مسحَ وجوههم ، أو قفلَ في أفواههم ... إلخ ، ولكن التحقيق خلافه كما أفاده كلامُ الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup> ، والله أعلم .

( وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ ) أي : كون الشخص صحابياً ( ب ) أحد أمور : ( التواتر ) كالخلفاء الأربعة وبقية العشرة في خلقٍ منهم ( وَشُهْرَةٍ ) واستفاضة قاصرة عن التواتر ؛ كضمام بن ثعلبة ، وعكاشة بن مِخْصن ( وقول صَحْبٍ آخَرِ ) عنه إنه صحابي ؛ كحُمَمة بن أبي حُمَمة الدوسي المتوفى بأصبهان مَبْطُوناً ، فشهد له أبو موسى الأشعري أنه سمع النبي ﷺ حكم له بالشهادة ، وقصَّته في « معجم الطبراني » وغيره<sup>(٣)</sup> .

( أَوْ ) قول ( تابعي ) ثقة كما قيَّده في « النزهة »<sup>(٤)</sup> به أنه صحابي . قال المصنَّفُ : بناء على قبولِ التزكية من واحدٍ ، وهو الراجحُ .

( و ) القول ( الْأَصَحُّ ) الذي عليه الأكثرون أنه ( يَقْبَلُ . إِذَا ادَّعَى ) صحبة النبي ﷺ لنفسه ( مُعَاصِرِ ) له ﷺ ولو في الجملة ، فيشمل مَنْ ادَّعَى بعدَ وفاته ( مُعَدِّلِ ) أي : محكومٌ له بالعدالة ؛ لأنها تمنعه من الكذب في ذلك ، لتضمُّنها

(١) « شرح الألفية » ص ٣٣٧ .

(٢) في « التدريب » هذا الكلام منسوب للعراقي . انظر : « التقييد والإيضاح » ص ٢٩٢ .

(٣) الطبراني في « الكبير » ( ٣٦١٠ ) ، والطيايسي في « المسند » ( ٥٠٥ ) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » ( ٦ / ٥٦١ ) .

(٤) « نزهة النظر » ص ١١٣ ، و « الإصابة » ( ٨ / ١ ) .

٦٥٦ - وَهُمْ عُدُولٌ كُلُّهُمْ لَا يَشْتَبِهُ النَّوَوِيُّ : أَجْمَعَ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ

التقوى التي تنهى عن المعاصي وتمنع عادةً منها ، فلا يرد أن العدالة غير منافية لمطلق الكذب إذ هو صغير .

وقيل : لا يُقْبَلُ ، وبه جزم الأمدئي ، وأبو الحسن بن القطان ؛ لادعائه لنفسه رتبةً هو فيها مثَّهم ، كما لو قال : أنا عدلٌ .

وأجيب بأنه هنا محكومٌ بالوصف المقتضي لقبول قوله وهو العدالة ، بخلافه ثمة فإنه يدعي الوصف المقتضي للقبول ، وبينهما فرق ، فمن أثبت لنفسه العدالة صراحةً لا يُقبل ، ومن أثبت لنفسه الصحبة المتضمنة للعدالة يُقبل ، إذ يُعْتَقَرُ في الضمنيات ما لا يُعْتَقَرُ في الصراحة . نعم محلُّ الخلاف حيث أمكن ذلك ، فإن ادَّعَاها بعد مئة سنة من وفاته ﷺ فلا يُقبل اتفاقاً ، وإن ثبتت عدالته قبل ذلك للنص على انخرام ذلك القرن بعد مئة سنة منها ، وقد ظهر في القرن السابع رجلٌ يسمَّى رَتَنُ الهندي ؛ ادعى الصُّحبة ، وهو كذابٌ فيها كما بيَّنه جمعٌ من العلماء .

قال الحافظ الذهبي في « الميزان »<sup>(١)</sup> : رَتَنُ الهندي : وما أدراك ما رَتَنُ ، شيخٌ دجالٌ بلا ريب ، ظهرَ بعد الستمئة فادَّعى الصُّحبة ، والصحابة لا يكذبون ، وهذا جريءٌ على الله عزَّ وجلَّ ورسوله ﷺ ، وقد ألفتُ في أمره جزءاً<sup>(٢)</sup> ، وقد قيل : إنه مات سنة اثنتين وثلاثين وستمئة ، ومع كونه كذاباً فقد كذبوا عليه جملةً كبيرةً من أسمع الكذب والمحال . انتهى .

( وهم ) أي : الصَّحابة رضي الله تعالى عنهم ( عدولٌ كلُّهم ) سواء من لابسَ الفتن وغيرهم ( لَا يَشْتَبِهُ ) لقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ الآية [ البقرة : ١٤٣ ] أي : عدولاً ، وقوله : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [ آل عمران : ١١٠ ] والخطابُ [ فيها ] للموجودين حينئذٍ ، وقوله ﷺ : « خيرُ الناس

(١) « ميزان الاعتدال » ( ٢ / ٤٥ ) .

(٢) بعنوان : « كسروتن رتن » .

## ٦٥٧ - وَالْمُكْثِرُونَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ إِبْنُ عَمَرَ

قرني « متفق عليه »<sup>(١)</sup> ، وهو عامٌ مخصوصٌ بالذين اجتمعوا به ﷺ ، فلا يقال إنَّ قرنه يشملُ غير الصحابة ، ويترتب على كونهم عدولاً أنه لا يُبحثُ عن عدالتهم في الرواية ولا في الشهادة ، فإنهم حَمَلَةُ الشريعة ، فلو ثبتَ توقُّفٌ في روايتهم ؛ لانحصرت الشريعة على عصره ﷺ ، ولما استرسلت على سائر الأمصار . ومن طراً منهم قاذحٌ كسرقة أو زنى عُمل بمقتضاه ، وما ذكر من عدالتهم مطلقاً مذهبُ الجمهور .

بل قال الإمام محيي الدين ( النووي ) : قد ( أجمع ) على ذلك ( مَنْ يُعْتَدُّ به ) أي : بإجماعه ، وكأنه لم يعتبر القول بأنهم كغيرهم يجب البحثُ عن عدالتهم مطلقاً ، ولا القول بأنهم عدولٌ إلى قتل عثمان ، ولا القول بأنهم عدولٌ إلا من قاتل علياً ، ولا القول بعدالة المنفرد عن قتاله ، ولا القول بغير المقاتل والمقاتل ، فكلُّ هذه الأقوال غيرُ معتبرة لخطئها ، بل الصوابُ إطلاقُ عدالتهم ؛ إحساناً للظنِّ بهم ، وحَمَلًا لهم في ذلك على الاجتهاد المأجور فيه كلُّ منهم ؛ لأنَّ المخطئ فيه مأجورٌ غير آثم ، والله أعلم .

( والمُكْثِرُونَ ) من الصحابة ( في رواية الأثر ) أي : الحديث النبوي ( أبو هريرة ) رضي الله تعالى عنه ، روى خمسة آلاف وثلاثمئة وأربعة وسبعين حديثاً . قال الشافعي<sup>(٢)</sup> : أبو هريرة أحفظُ مَنْ روى الحديث في دهره ، أسنده البيهقي ، وروى الحاكم<sup>(٣)</sup> عن زيد بن ثابت قال : كنتُ أنا وأبو هريرة وآخر عند النبي ﷺ ، فقال : « ادعوا » ، فدعوتُ أنا وصاحباي وأمن النبي ﷺ ، ثم دعا أبو هريرة ، فقال : اللهم إني أسألك مثلَ ما سألكَ صاحبائي وأسألكَ علماً لا يُنسَى ، فأمن النبي ﷺ . فقلنا : ونحنُ يا رسولَ الله [ كذلك ] ؟ فقال :

(١) البخاري ( ٢٦٥١ ) ، ومسلم ( ٦٤٧٥ ) ، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه .

(٢) في « الرسالة » ص ٢٨١ .

(٣) في « المستدرک » ( ٥٠٨ / ٣ ) .

٦٥٨ - وَأَنَسُ وَالْبَخْرُ كَالْحُدْرِيِّ وَجَابِرٍ وَزَوْجَةِ النَّبِيِّ

٦٥٩ - وَالْبَخْرُ أَوْفَاهُمْ فَتَاوَى وَعُمَرُ وَنَجْلُهُ وَزَوْجَةُ الْهَادِي الْأَبَرِ

« سَبَقَكُمَا الْغُلَامُ الدَّوْسِيُّ » .

وفي « الصحيح »<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة : قلتُ يا رسولَ الله ، إنِّي أسمعُ منك حديثاً كثيراً أنساهُ . قال : « أبسط رداءك » فبسطته ، فغَرَفَ بيديه ، ثم قال : « ضُمَّهُ » ، فما نسيْتُ شيئاً بَعْدُ .

(و يليه ) أي : أبا هريرة في الإكثار من رواية الحديث عبد الله ( بن عمر ) رضي الله تعالى عنهما ، رَوَى ألفي حديث وستمئة وثلاثين .

( وأنس ) بن مالك رضي الله تعالى عنه ، رَوَى ألفين ومئتين وستة وثمانين حديثاً ( والْبَخْرُ ) أي : عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنه ، روى ألفاً وستمئة وستين حديثاً ( كـ ) أبي سعيد ( الحُدْرِي ) رضي الله تعالى عنه ، روى ألفاً ومئة وسبعين حديثاً ( وجابر ) ابن عبد الله رضي الله تعالى عنهما ، روى ألفاً وخمسمئة وأربعين حديثاً .

( و ) عائشة ( زوجة النبي ﷺ ) ورضي عنها ، رَوَتْ ألفين ومئتين وعشرة ، وليس في الصحابة من يزيدُ حديثُهُ على ألفٍ سوى هؤلاء . والسببُ في قلَّة ما رَوَى عن الصديق رضي الله تعالى عنه مع جلالته وتقدُّمه وملازمته النبي ﷺ تقدُّم وفاته قبل اعتناء الناس بسماعه وحفظه ، وجملة ما رَوَى عنه مئة حديثٍ واثنان وأربعون حديثاً ، والله أعلم .

( والْبَخْرُ ) أي : عبدُ الله بنُ عباس رضي الله تعالى عنهما ( أَوْفَاهُمْ ) أي : أكثر الصحابة ( فَتَاوَى ) تُروى عنه ، قاله الإمامُ أحمد ( و ) قال ابنُ حزم : أكثرهم فَتَوَى مطلقاً سبعةٌ : هو ، و ( عمر ) بن الخطاب ( ونجله ) أي : ابنه عبدُ الله

(١) البخاري ( ٣٦٤٨ ) ، ومسلم ( ٦٣٩٧ ) .

٦٦٠ - ثُمَّ ابْنُ مَسْعُودٍ وَزَيْدٌ وَعَلِيٌّ وَيَعْدُهُمْ عَشْرُونَ لَا تُقَلَّلُ

٦٦١ - وَيَعْدُهُمْ مَنْ قَلَّ فِيهَا جَدًّا عَشْرُونَ بَعْدَ مِثَّةٍ قَدْ عُدًّا

رضي الله تعالى عنهما ( و ) عائشة رضي الله تعالى عنها ( زوجة ) النبي ( الهادي الأبر ) ﷺ .

( ثم ) أي : وعبد الله ( بن مسعود ) الهذلي ( وزيد ) بن ثابت ( وعلي ) ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم ، ويمكن أن يُجمع من فتيا كل [ واحد ] من هؤلاء مجلدٌ ضخيم .

( وبعدهم ) أي : هؤلاء السبعة في كثرة الفتاوى ( عشرون ) صحابياً : أبو بكر ، وعثمان ، وأبو موسى ، ومعاذ ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبو هريرة ، وأنس ، وعبد الله بن عمرو ، وسلمان ، وجابر ، وأبو سعيد ، وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعمران بن حصين ، وأبو بكرة ، وعبادة بن الصامت ، ومعاوية ، وابن الزبير ، وأُمّ سلمة رضي الله تعالى عنهم ، ففتوى كل منهم ( لا تقلل ) أي : لا تعدّ قليلاً جداً ، بل كثير يمكن أن يُجمع من فتوى كل [ واحد ] منهم جزءٌ صغير .

( وبعدهم ) أي : هؤلاء العشرين ( من قل فيها ) أي : الفتاوى ( جداً . عشرون بعد مئة ) لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة الواحدة والمسألان والثلاث ( قد عُدّا )<sup>(١)</sup> كأبي بن كعب ، وأبي الدرداء ، وأبي طلحة ، والمقداد ، وسرد الباقي رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

(١) في ( ش ) زيادة بيت لم يتعرض له الشارح ، وهو :

كَانَ يُنْتَبِى الخُلَفَاءَ ابْنُ عَوْفٍ أَيَّ عَهْدَ النَّبِيِّ زَيْدٌ مُعَاذُ وَأَبِي

أي : والذين كانوا يفتنون الناس في عهد رسول الله ﷺ : الخلفاء الأربعة ، وعبد الرحمن بن عوف ، وزيد بن ثابت ، ومعاذ بن جبل ، وأبي بن كعب ، رضي الله عنهم . ( ش ) .

٦٦٢ - وَجَمَعَ الْقُرْآنَ مِنْهُمْ عِدَّةٌ فَوْقَ الثَّلَاثِينَ فَبَعْضُ عِدَّةِ

٦٦٣ - وَالْبَحْرُ وَابْنَا عُمَرَ وَعَمْرُو وَابْنُ الزُّبَيْرِ فِي اسْتِهَارٍ يَجْرِي

( وَجَمَعَ الْقُرْآنَ ) أي : حَفِظَهُ عَنْ ظَهَرِ قَلْبٍ ( مِنْهُمْ ) أي : مِنَ الصَّحَابَةِ ( عِدَّةٌ ) كَثِيرَةٌ ( فَوْقَ الثَّلَاثِينَ ) صَحَابِيًّا ( فَبَعْضُ ) مِنَ الْعُلَمَاءِ قَدْ ( عَدَّهُ ) أي : مَنْ حَفِظَ الْقُرْآنَ مِنْهُمْ الْخَلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ ، وَالْعَبَادِلَةُ الْأَرْبَعَةُ ، وَطَلْحَةُ ، وَسَعْدُ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَحَذِيفَةُ ، وَسَلَامٌ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ ، وَعَائِشَةُ ، وَحَفْصَةُ ، وَأُمُّ سَلَمَةَ ، وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَسَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ ، وَأَبُو زَيْدٍ قَيْسُ بْنُ السَّكَنِ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُنْذِرِ ، وَقَيْسُ بْنُ أَبِي صَعْصَعَةَ ، وَمَجْمَعُ بْنُ حَارِثَةَ ، وَعَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ ، وَتَمِيمُ الدَّارِي ، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، وَسَلَمَةُ بْنُ مَخْلَدٍ ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ وَغَيْرُهُمْ .

فَقَدْ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : قُتِلَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ سَبْعُونَ مِنَ الْقُرَّاءِ ، وَذَكَرَ الْمَصْتَفَى أَنَّهُ ظَفَرَ بِأَمْرَأَةٍ مِنَ الصَّحَابِيَّاتِ جَمَعَتِ الْقُرْآنَ ، لَمْ يَعِدْهَا أَحَدٌ مِمَّنْ تَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ ، وَهِيَ أُمُّ وَرَقَةَ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، كَانَتْ يَزُورُهَا وَيُسَمِّيْهَا شَهِيدَةً ، قَدْ جَمَعَتِ الْقُرْآنَ فِي زَمَنِهِ ، وَأَمْرَهَا أَنْ تَوْثِّقَ أَهْلَ دَارِهَا ، فَقُتِلَتْ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَان يَقُولُ : انْطَلِقُوا بِنَا فَتَزُورُوا الشَّهِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ، وَقَصَّتْهَا فِي « طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ » <sup>(١)</sup> .

( وَالْبَحْرُ ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ( وَابْنَا ) بِصِغَةِ التَّنْيَةِ ، أي : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ( عُمَرَ ) بْنُ الْخَطَّابِ ( وَ ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ( عَمْرُو ) بْنُ الْعَاصِ ( وَ ) عَبْدُ اللَّهِ ( بْنُ الزُّبَيْرِ ) ( فِي اسْتِهَارٍ يَجْرِي ) <sup>(٢)</sup> بَيْنَ الْعُلَمَاءِ .

(١) « الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى » ( ٨ / ٤٥٧ ) .

(٢) فِي ( ش ) زِيَادَةُ بَيْتٍ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ . وَهُوَ :

٦٦٤ - دُونَ ابْنِ مَسْعُودٍ لَهُمْ «عِبَادِلَةٌ» وَعَلَّطُوا مِنْ غَيْرِ هَذَا مَالَ لَهُ  
٦٦٥ - وَالْعَدُّ لَا يَخْصُرُهُمْ تُوفِي عَمَّا يَزِيدُ عَشَرَ أَلْفِ أَلْفٍ

( دون ) عبد الله ( بن مسعود ) الهذلي ، قاله الإمام أحمد ، يقال ( لهم )  
أي : لهؤلاء الأربعة ( عبادله ) فليس ابن مسعود منهم . قال الحافظ البيهقي : لأنه  
تقدم موته ، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم ، فإذا اجتمعوا على شيء قيل :  
هذا قول العبادلة .

( وَعَلَّطُوا ) أي : المحققون من حيث الاصطلاح ( مِنْ غَيْرِ هَذَا ) الذي نُقِلَ  
عن الإمام أحمد ( مَالَ لَهُ ) كقول بعضهم : إنهم ثلاثة فقط بإسقاط ابن الزبير ،  
وقول : إنهم ابن مسعود وابن عمر وابن عباس ، وكذا لا يقال اصطلاحاً عبادلة على  
سائر مَنْ سَمِيَ عبد الله من الصحابة .

قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup> : وهم نحو مئتين وعشرين نفساً . قال المصنف<sup>(٢)</sup> : وزاد  
عليه ابن فتحون جماعة يبلغون نحو ثلاثمئة رجل .

( وَالْعَدُّ لَا يَخْصُرُهُمْ ) أي : الصحابة كلهم ؛ لكثرتهم جداً ، فقد أسند  
أبو موسى المديني عن أبي زرعة الحافظ الرازي<sup>(٣)</sup> أنه قال : ( تُوفِي ) أي :  
النبي ﷺ ( عَمَّا يَزِيدُ ) مَمَّنْ رَأَاهُ وَسَمِعَ مِنْهُ ( عَشْرَ ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الشَّيْنِ ( أَلْفِ  
أَلْفِ ) أي : مئة ألف إنسان من رجل وامرأة . قال جمع : هذا لا تحديد فيه ،  
وكيف يمكن الاطلاع على تحرير ذلك ، مع تفرق الصحابة في البلدان والبوادي  
والقرى .

وقد روى البخاري عن كعب بن مالك أنه قال : أصحاب رسول الله ﷺ كثير

(١) « علوم الحديث » ص ٢٩٦ .

(٢) « التدريب » ( ٢ / ٢٤٠ ) .

(٣) أخرجه الخطيب في « الجامع » ( ٢ / ٢٩٣ ) .

٦٦٦ - وَأَوَّلُ الْجَامِعِ فِي الصَّحَابَةِ هُوَ الْبُخَارِيُّ وَفِي الإِصَابَةِ

٦٦٧ - أَكْثَرَ مِنْ جَمْعٍ وَتَحْرِيرٍ وَقَدْ لَخَّصْتُهُ مُجَلَّدًا فَلَيْسَتْهُ ذ

لا يجمعهم كتابٌ حافظٌ ، يعني : الديوان<sup>(١)</sup> . وَرَوَى الْخَطِيبُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِأَبِي زُرْعَةَ : أَلَيْسَ يُقَالُ حَدِيثُهُ ﷺ أَرْبَعَةُ آلَافٍ حَدِيثٌ ؟ فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ لَهُ : مَنْ قَالَ هَذَا قَلَقَلَ اللَّهَ أَنْبَاءَهُ ، هَذَا قَوْلُ الزَّنَادِقَةِ ، وَمَنْ يُحْصِي حَدِيثَهُ ﷺ ؟ وَقَدْ قُبِضَ عَنْ مِثَّةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةِ عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ وَسَمِعَ مِنْهُ ، فَقِيلَ لَهُ : هَلْوَاءُ أَيْنَ كَانُوا وَأَيْنَ سَمِعُوا ؟ قَالَ : أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ وَالْأَعْرَابَ وَمَنْ شَهِدَ مَعَهُ حِجَّةَ الْوُدَاعِ ، كُلُّ رَأَاهُ وَسَمِعَ مِنْهُ بِعَرَفَةَ<sup>(٢)</sup> . وَقِيلَ : إِنَّهُمْ سِتُونَ أَلْفًا ، [ ثَلَاثُونَ أَلْفًا ] بِالْمَدِينَةِ وَثَلَاثُونَ أَلْفًا فِي قِبَاثِلِ الْعَرَبِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> .

قال جماعة : ( و ) مع هذا فجميع من صَنَّفَ فِي الصَّحَابَةِ لَمْ يَبْلُغْ مَجْمُوعُ مَا فِي تَصَانِيفِهِمْ عَشْرَةَ آلَافٍ ، مَعَ كَوْنِهِمْ يَذْكُرُونَ مَنْ تُوفِيَ فِي حَيَاتِهِ وَمَنْ عَاصَرَهُ أَوْ أَدْرَكَهُ صَغِيرًا ، وَ( أَوَّلُ الْجَامِعِ فِي ) تَصْنِيفِ ( الصَّحَابَةِ )<sup>(٤)</sup> رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ( هُوَ ) الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ( الْبُخَارِيُّ ) صَاحِبُ « الصَّحِيحِ » ، ثُمَّ تَلَاهُ مِنْ بَعْدِهِ : كَابِنُ حَبَّانَ ، وَابْنُ مَنْدَه ، وَأَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ ، وَأَبِي نُعَيْمٍ ، وَالْعَسْكَرِيُّ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَابْنُ فَتْحُونَ ، وَابْنُ الْأَثِيرِ الْجَزَرِيُّ ، وَكَتَابَهُ مِنْ أَشْهُرِ الْكُتُبِ فِيهِ ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِـ « أَسَدِ الْغَابَةِ » . وَقَدْ اخْتَصَرَهُ النَّوَوِيُّ وَالذَّهَبِيُّ ( و ) قَدْ جَمَعَ غَالِبَ مَا فِي تِلْكَ الْكُتُبِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ ( فِي ) كِتَابِهِ « ( الإِصَابَةُ ) فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ » .

قد ( أَكْثَرَ ) مُصَنِّفُهُ فِيهَا ( مِنْ جَمْعٍ وَتَحْرِيرٍ ) مَا لَمْ يَوْجَدَ فِي غَيْرِهِ ، وَهُوَ كِتَابُ كَبِيرٍ حَافِلٌ مُتَدَاوِلٌ فِي أَيْدِي الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ . قَالَ الْمَصْنُفُ ( وَقَدْ . لَخَّصْتُهُ )

(١) البخاري ( ٤٤١٨ ) .

(٢) « الجامع لأخلاق الراوي » ( ٢ / ٢٩٣ ) .

(٣) « التقييد والإيضاح » ص ٣٠٦ .

(٤) ( ش ) : أول الجامع للصحابة .



- ٦٦٨ - وَهُمْ طَبَاقٌ قِيلَ : خَمْسٌ وَذِكْرُ عَشْرٍ مَعَ اثْنَيْنِ وَزَائِدٌ أَثَرُ  
 ٦٦٩ - فَالْأُولَوْنَ أَسْلَمُوا بِمَكَّةَ يَلِيهِمْ وَأَصْحَابُ دَارِ النَّدْوَةِ  
 ٦٧٠ - ثُمَّ الْمُهَاجِرُونَ لِلْحَبْشَةِ ثُمَّ اثْنَتَانِ انْسَبَ إِلَى الْعَقَبَةِ

أي : كتاب « الإصابة » ( مُجَلَّدًا ) سَمَّاهُ عَيْنُ الْإِصَابَةِ ( فَلْيُسْتَفَدَ ) لكنه لم يَشْتَهَر كشهرة أصله ، والله أعلم .

( وهم ) أي : الصَّحَابَةُ ( طَبَاق ) بكسر الطاء جمع طبقة ، وهي جماعةٌ متفقة في شيء واحد ، وقد اختلفَ في عدد طبقاتهم باعتبار السَّبْقِ إِلَى الإسلام والهجرة ، أو شهود المشاهد الفاصلة ( قِيلَ ) إنها ( خَمْسٌ ) وعليه عملُ ابنِ سعد في كتابه ( وَذَكَرَ ) أنها أكثر من الخمس ، هي : ( عَشْرٌ مَعَ اثْنَيْنِ ) أي : اثنتا عشرة طبقة ( وَزَائِدٌ ) عليها ( أَثَرُ ) أي : نُقْلٌ أَيْضاً عن بعض المؤلِّقين ، ولسنا بصددِ تطويل تفصيله ، فالمشهورُ ما ذكره الحاكمُ أنها اثنتا عشرة<sup>(١)</sup> ، ولذا فَصَّلَهَا المصنِّفُ بقوله :

( فالأولون ) منها قومٌ ( أَسْلَمُوا ) أي : تقدَّم إسلامُهم ( بمكة ) المكرمة ، كالخلفاء الأربعة .

( يَلِيهِمْ أَصْحَابُ دَارِ النَّدْوَةِ ) فهم أهل الطبقة الثانية . قال الحلبي : دارُ النَّدْوَةِ مِنْ جهة الحجر عند مَقَامِ الحنفي الآن ، وكان لها بابٌ إِلَى المسجد أعدَّتْ للاجتماع [ و ] المشورة ، وكانت قريشٌ لَا تَقْضِي أمراً إِلَّا فيها . . . إلخ ، والمراد بأصحابه هنا هم الصحابةُ ، أَسْلَمُوا قَبْلَ تَشَاوُرِ قريش فيها للمكر بالنبِيِّ ﷺ .

( ثُمَّ ) الطبقة الثالثة ( الْمُهَاجِرُونَ لِلْحَبْشَةِ ) والهجرةُ إِلَيْهَا أَوَّلُ هجرةٍ فِي الإسلام ، وَذَلِكَ مِنْ رَجَبِ سنة خمس من النبوة ، هاجرَ عددٌ كثير ، منهم مَنْ هاجرَ بنفسه وحده ، ومنهم من هاجرَ بأهله كما هو مفصَّلٌ فِي السَّيَر .

- ٦٧١ - فَأَوَّلُ الْمُهَاجِرِينَ لِقُبَا فَأَهْلُ بَذَرٍ وَيَلِي مَنْ غَرَّبَ  
 ٦٧٢ - مِنْ بَعْدِهَا بَيْعَةُ الرُّضْوَانِ ثُمَّ مَنْ بَعْدَ صَلَاحِ هَاجَرُوا وَبَعْدَهُمْ  
 ٦٧٣ - مُسْلِمَةُ الْفَتْحِ فَصَيَّانُ رَأَوَا وَالْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ إِجْمَاعًا حَكَّوْا

( ثُمَّ اثنتان ) أي : طبقتان ( انسب ) هما ( إلى العقبة ) فالطبقة الرابعة أصحاب العقبة الأولى ، والطبقة الخامسة أصحاب العقبة الثانية ، وأكثرهم من الأنصار .

( فـ ) ( الطبقة السادسة ) ( أول المهاجرين ) الذين وَصَلُوا ( لِقُبَا ) قبل أن يدخلوا المدينة .

( فـ ) ( الطبقة السابعة ) ( أَهْلُ بَذَرٍ ) وهم ثلاثمئة وبضعة عشر .

( ويلي ) ها الطبقة الثامنة ( مَنْ غَرَّبَا ) يعني : هاجر إلى المدينة ( من بعدها ) أي : غزوة بدر وقبل الحديبية .

( فـ ) ( الطبقة التاسعة ) ( بَيْعَةُ الرُّضْوَانِ ) أي : أهل بيعَةِ الرُّضْوَانِ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ .

( ثُمَّ ) ( الطبقة العاشرة ) ( مِنْ بَعْدِ صَلَاحٍ ) أي : صَلَاحِ الْحُدَيْبِيَّةِ وَقَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ ( هَاجَرُوا ) إلى المدينة ، كخالد بن الوليد ، وعمر بن العاص .

( وَبَعْدَهُمْ ) <sup>(١)</sup> ( الطبقة الحادية عشر ) ( مُسْلِمَةُ الْفَتْحِ ) أي : الذين أَسْلَمُوا فِي فَتْحِ مَكَّةَ .

( فـ ) ( الطبقة الثانية عشرة ) ( صَيَّانُ ) وَأَطْفَالُ ( رَأَوَا ) النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ وَفِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ وَغَيْرَهُمَا .

روى البيهقي أنَّ الشافعي رضي الله تعالى عنه ذكر الصحابة وأثنى عليهم بما هم

(١) في (ش) : وَبَعْدُ ضَم .

أهله ، ثم قال : وهم فوقنا في كلِّ علم واجتهاد ، وورع ، وعقل ، وأمر استذكرك به علم واستنبط به ، وأراؤهم لنا أحمد وأولئ بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا<sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

( والأفضل ) أي : أفضل الصحابة على الإطلاق هو سيّدنا أبو بكر ( الصديق ) رضي الله تعالى عنه ، وورّد في تسميته بالصديق أحاديث كثيرة ، وكان عليّ كرم الله تعالى وجهه يحلف : لأنزل الله اسم أبي بكر في السماء الصديق . وفي رواية أنه سُئل عنه فقال : ذاك امرؤ سمّاه الله تعالى الصديق ، رواه الحاكم<sup>(٢)</sup> ، وكان أفضليته ( إجماعاً ) أي : مُجمِعاً عليها من الصحابة والتابعين كما ( حَكُوا ) أي : العلماء ذلك ، منهم الشافعي رضي الله تعالى عنه . رواه عنه البيهقي في « الاعتقاد »<sup>(٣)</sup> .

قال المحقّق ابن حجر : ومن ثمَّ كان هو الأحقُّ بالخلافة عند جميع أهل السنّة والجماعة ، في كلِّ عصرٍ ممّا إلى الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين . قال القرطبي : ولا مُبالاة بأقوال أهل الشيع ، ولا أهل البدع ، وأما ما حكاه الخطابي عن بعض مشايخه أنه قال : أبو بكر خيرٌ ، وعليّ أفضلٌ ، فقال جمعٌ منهم المصنّف : إن هذا تهافتٌ من القول<sup>(٤)</sup> .

قال المحقّق ابن حجر : لأنه لا معنى للخيرية إلا الأفضلية ، فإن أُريدَ أنَّ خيرية أبي بكر من بعض الوجوه وأفضلية عليّ من وجوهٍ آخر ؛ لم يكن ذلك من محلّ الكلام ، ولم يكن الأمر في ذلك خاصّاً بأبي بكر ، بل هو وأبو عبيدة مثلاً كذلك ، إذ حصّه النبي ﷺ بالأمانة ، ولم يخصّ أبا بكر بمثلها ؛ فكان أبو عبيدة خيراً من أبي بكر من هذا الوجه .

(١) الشافعي في « الرسالة القديمة » ، ذكر ذلك ابن الصلاح في « علوم الحديث » ص ٢٩٧ .

(٢) في « المستدرک » ( ٣ / ٦٥ ) .

(٣) « الاعتقاد » ص ٣٦٩ .

(٤) « معالم السنن » ( ٧ / ١٨ ) ، و « التدريب » ( ٢ / ٢٤٤ ) .

٦٧٤ - وَعُمَرُ بَعْدُ وَعُثْمَانُ يَلِي وَيَعْدَهُ أَوْ قَبْلُ قَوْلَانِ عَلِي

والحاصل أنَّ المفضل قد توجَّد فيه مَزِيَّةٌ ، بل مَزَايا لا توجَّد في الفاضل ، فإنَّ ارَادَ ذلك البعض ذلك ، وأنَّ أبا بكرٍ أفضلٌ مطلقاً ، إلا أنَّ عليّاً وُجِدَتْ فيه مزايا لم توجَّد في أبي بكر ؛ فكلَّامه صحيحٌ ، وإلا فكلَّامه في غاية التهاوُّت .

( و ) أميرُ المؤمنين سيِّدنا ( عُمرُ ) بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ( بَعْدُ ) أي : بعد أبي بكر في الأفضلية ، لا خلاف في ذلك بين علماء الأُمَّة من أهل السُنَّة .  
( و ) أمير المؤمنين سيِّدنا ( عُثمان ) بن عفان رضي الله تعالى عنه ( يلي ) سيِّدنا عمر فيها .

( وَيَعْدَهُ ) أي : عثمان فيها ( أَوْ قَبْلُ ) أي : قبل عثمان فيها ( قولان ) للعلماء ، أمير المؤمنين ( علي ) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، فالأكثر منهُمُ الشافعيُّ وأحمد ، وهو المشهورُ عن مالك والثوريُّ في آخر قوليه على القول الأول من أفضلية عثمان على عليٍّ ، وجَزَمَ الكوفيون منهم الثوريُّ في أحد قوليه بالقول الثاني ، وبقي قول بالتوقُّف ، وهو محكيٌّ عن مالك ؛ فإنه سُئِلَ عن ذلك فقال : ما أدركتُ أحداً ممن اقتدي به يفضلُ أحدهما على الآخر ، لكن حكى القاضي عياض عنه أنه قد رَجَعَ عن التوقف إلى تفضيل عثمان . قال القرطبي : وهو الأصحُّ إن شاء الله تعالى .

قال جمعٌ من المحقِّقين : ثم الذي مَالَ إليه الأشعريُّ أنَّ تفضيلَ أبي بكر على مَنْ بعده قطعيٌّ ، وخالفه القاضي أبو بكر الباقلاني ، فجَزَمَ بأنه ظنيٌّ واختير ، ورجَّح بأنَّ هذا التفضيل وإن كان مُجمِعاً عليه في بعضه إلا أنَّ أهلَ الإجماع أنفَسَهُم لم يقطِّعوا به ، وإنما ظلُّوه فقط ، كما هو المفهومُ من عبارات الأئمة وإشاراتهم ، وسبَّب ذلك أنَّ المسألة اجتهاديةٌ ، ومن مستنديهم أنَّ هؤلاء الخلفاء الأربعة اختارَهم اللهُ تعالى لخلافة نبيِّه ، وإقامة دينه ، فكان الظاهرُ أنَّ منزلتهم عنده بحسب ترتيبهم في الخلافة ، والله أعلم .

٦٧٥ - فَسَائِرُ الْعَشْرَةِ فَالْبَذْرِئَةِ فَأُحْدُ فَالْبَيْعَةِ الرِّكْيَةِ

٦٧٦ - وَالسَّابِقُونَ لَهُمْ مَزِيَّةٌ فَقِيلَ: أَهْلُ الْبَيْعَةِ الْمَرْضِيَّةِ

( ف ) بعد هؤلاء الخلفاء الأربعة في الأفضلية ( سَائِرُ ) أي : باقي ( العَشْرَةُ ) المشهود لهم بالجنة : سَعْدُ بن أَبِي وقاص ، وسعيد بن زيد ، وطلحة بن عُبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عُبيدة بن الجراح رضي الله تعالى عنهم .

( ف ) بعد هؤلاء العشرة فيها ( الْبَذْرِئَةُ ) أي : أهل غزوة بَدْر الكبرى ، وهم ثلاثمئة وبضعة عشر ، كعدة أصحاب طالوت ، وقد أُفِرِدَتْ في فضائلهم مؤلفات .

( ف ) بعد هؤلاء البدرين فيها أهل غزوة ( أُحُد ) وهم كثيرٌ ، وشهداؤهم سبعون : أربعة من المهاجرين : حمزة ، ومصعب بن عمير ، وعبد الله بن جحش ، وشماس بن عثمان ، والباقون من الأنصار ، وقيل غير ذلك .

( ف ) بعدهم أهل ( الْبَيْعَةِ الرِّكْيَةِ ) أي : بيعة الرضوان في الحُدَيْبِيَّة . قال تعالى : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [ الفتح : ١٨ ] الآية . وقال ﷺ : « لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِّمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ » صحَّحه الترمذي ، وأصله في « مسلم »<sup>(١)</sup> .

( والسَّابِقُونَ ) الأولون من المهاجرين والأنصار ( لَهُمْ ) أي : لكل واحد منهم ( مزية ) أي : فضيلة على غيرهم ، وكيف لا ؟ وقد قال تعالى : ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [ التوبة : ١٠٠ ] واختلف في المراد بهم على أربعة أقوال :

( ف قيل ) : هم ( أهل البيعة المَرْضِيَّة ) أي : بيعة الرضوان تحت الشجرة في الحُدَيْبِيَّة ، وهذا قول الشعبي .

(١) الترمذي ( ٣٨٦٠ ) ، ومسلم ( ٦٤٠٤ ) ، من حديث جابر رضي الله عنه .

٦٧٧ - وَقِيلَ: أَهْلُ الْقِبْلَتَيْنِ أَوْ هُمُ      بَذَرِيَّةٌ أَوْ قَبْلَ فَتْحِ أُسْلَمُوا  
٦٧٨ - وَاخْتَلَفُوا أَوَّلَهُمْ إِسْلَامًا      وَقَدْ رَأَوْا جَمْعَهُمْ انْتِظَامًا

( وقيل ) : هم ( أَهْلُ الْقِبْلَتَيْنِ ) أي : مَنْ صَلَّى إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ : بيت المقدس والكعبة المعظمة ، وهذا قولُ سعيد بن المسيَّب وابن سيرين وغيرهما .

( أو ) أي : وقيل ( هُمُ . بَذَرِيَّةٌ ) أي : أصحابُ غزوةِ بَذْرِ الْكَبْرَى ، وهذا قولُ محمد بنِ كَغْب الْقُرْظِي وعطاء بن يسار ، رواه سنيدُ عنهما . قال المصنَّفُ <sup>(١)</sup> : بسند [ فيه ] مجهولٌ وضعيف ، وسنيدٌ ضعيف أيضاً ، وروى القولين السابقين عَمَّن ذكر عبدُ بن حُميد في « تفسيره » ، وعبدُ الرزاق ، وسعيدُ بن منصور في « سننه » بأسانيدَ صحيحة .

( أو ) أي : وقيل : هم من ( قَبْلَ فَتْحِ ) أي : فتح مكة المكرمة ( أُسْلَمُوا ) وهذا قول الحسن البصري . قال المصنَّفُ : رواه سنيدٌ عنه بسندٍ صحيح . اهـ .

( وَاخْتَلَفُوا ) أي : العلماء الصحابة والتابعون فيمن ( أَوَّلَهُمْ ) أي : الصحابة ( إِسْلَاماً ) أي : دخولاً في دين الإسلام . فقيل : أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، روي ذلك عن ابن عباس وحسَّان والشَّعْبِي وغيرهم .

وقيل : عليّ كَرَّمَ الله تعالى وجهه ، روي ذلك عن زيد بن أرقم وأبي ذرٍّ والمقداد وغيرهم .

وقيل : زيدُ بنُ حارثة رضي الله تعالى عنه ، وعليه الزهريُّ .

وقيل : خديجة رضي الله تعالى عنها ، وعليه ابن إسحاق و قتادة .

وقيل : بلال رضي الله تعالى عنه ، حكاه المسعودي ، وحكى أيضاً أنه خَبَاب بن الأرت .

- ٦٧٩ - أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ فِي الرُّجَالِ صِدِّيقُهُمْ وَزَيْدُ فِي الْمَوَالِي  
٦٨٠ - وَفِي النِّسَاءِ خَدِيجَةُ وَذِي الصُّغَرِ عَلِيٌّ وَالرَّقْ بِلَالٌ اشْتَهَرَ

( وقد رَأَوْا ) أي : المحققون ؛ كابن الصَّلَاح والنووي وغيرهما<sup>(١)</sup> ( جَمَعَهُم )  
أي : جمع أقوال هؤلاء الأئمة ( انتظاماً ) من غير منافاة بينهما ؛ فقالوا : الأورع  
أن يقال :

( أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ فِي الرُّجَالِ ) أي : البالغين الأحرار أبو بكر ( صِدِّيقُهُم )  
رضي الله تعالى عنه ، ثم أظهر إسلامه ، ودعا إلى الله عزَّ وجلَّ ، فأسلم بدعائه  
عثمانُ بنُ عفان ، والزُّبَيْر بن العوّام ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن  
أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله وغيرهم . وذكر الحلبي أن أبا بكر لم يسجد لصنم  
قط .

( و ) أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ ( زَيْد ) بن حارثة بن شرحبيل الكلبي ( في الْمَوَالِي ) وهو  
مولي النبي ﷺ ، وهبته له خديجة لما تزوج بها ، فأعتقه النبي ﷺ وتبناه حتى كان  
يقال له زيد بن محمد ، ولم يُذكر في القرآن من الصحابة أحدٌ باسمه غيره ، وهو  
قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا فَصَّي زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا ﴾ [ الأحزاب : ٣٧ ] .

( و ) أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ ( في النساء ) : أمُّ المؤمنين ( خَدِيجَةُ ) بنت خُوَيْلِد  
رضي الله تعالى عنها قامت بأعباء الصديقية ، وكانت تقول له ﷺ : أبشِرْ فوالله  
لا يُخزِيكَ الله أبداً ، وآزَرْتَهُ على أمره ، فخَفَّفَ الله بذلك عنه ، فكان لا يسمعُ شيئاً  
يكرهه من ردٍّ وتكذيبٍ إلا فرَّجَ الله تعالى عنه بها ؛ إذا رجع إليها تَبَّثَهُ وتخَفَّفَ عنه  
وتصدَّقَه وتخَفَّفَ عنه أمر الناس .

( و ) أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ ( ذِي الصُّغَرِ ) أي : من الصَّيِّيان قبل البلوغ  
( عَلِي ) بن أبي طالب كَرَّمَ الله تعالى وجهه ، وكان يُخفي إسلامه خوفاً من أبيه ، إلى

(١) « علوم الحديث » ص ٢٩٩ ، و « شرح الألفية » للمراقي ص ٣٤٩ .

## ٦٨١ - وَأَفْضَلُ الْأَزْوَاجِ بِالتَّحْقِيقِ خَدِيجَةُ مَعَ ابْنَةِ الصَّدِيقِ

أَنْ أَطَّلَعَ عَلَيْهِ ، وَأَمْرَهُ بِالثَّبَاتِ عَلَيْهِ فَأَظْهَرَهُ حِينَئِذٍ .

( و ) أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ ذِي ( الرِّقِّ ) أَي : مِنْ الْأَرْقَاءِ ( بِإِلَالٍ اشْتَهَرَ ) كَانَ حِينَ إِسْلَامِهِ عَبْدًا لِابْنِ جَدْعَانَ ، فَأَمَرَ النَّاسَ بِتَعْذِيبِهِ فَعَذَّبُوهُ بِأَنْوَاعِ الْعَذَابِ ، فَاشْتَرَاهُ وَأَمَّهُ حَمَامَةُ أَبُو بَكْرٍ ، وَأَعْتَقَهُمَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، وَهَذَا الْجَمْعُ مُحْكِيٌّ أَيْضًا عَنْ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ . قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ : وَأَوَّلُ امْرَأَةٍ أَسْلَمَتْ بَعْدَ خَدِيجَةَ لُبَابَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ زَوْجُ الْعَبَّاسِ .

قَالَ الْحَلَبِيُّ : وَبَنَاتُهُ ۖ كَرَّمَ مَوْجُودَاتٍ عِنْدَ الْبَعْثَةِ ، فَيُعَدُّ تَأْخُرَ إِيْمَانَهُنَّ ، فَهِنَّ مِنْ أَوَّلِ النَّاسِ إِيْمَانًا ، بَلْ هُنَّ مِمَّنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُنَّ إِشْرَاكٌ ، فَلَمْ يُذَكَّرْنَ مَعَ أَوَّلِ مَنْ آمَنَ اكْتِفَاءً بِذَلِكَ ، وَلِإِيْمَانِ أَهْلِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ : إِنَّ أَهْلَ بَيْتِهِ ۖ آمَنُوا بِهِ قَبْلَ كُلِّ أَحَدٍ : خَدِيجَةُ وَبَنَاتُهَا ، وَزَيْدٌ وَزَوْجَتُهُ ، وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، وَأُمَّا فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا فَمَا وُلِدَتْ إِلَّا بَعْدَ الْبَعْثَةِ ؛ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا .

( وَأَفْضَلُ الْأَزْوَاجِ ) أَي : أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ۖ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ ( بِالتَّحْقِيقِ ) وَالْإِطْلَاقِ ( خَدِيجَةُ ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ، كَيْفَ لَا وَقَدْ قَالَ جَبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ ۖ : « اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنْ رَبِّهَا وَمَنِّي ، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لَا صَعَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ ، فَقَالَتْ : هُوَ السَّلَامُ ، وَمِنْهُ السَّلَامُ ، وَعَلَى جَبْرِيلَ السَّلَامُ ، وَعَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ » <sup>(١)</sup> .

قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ : هَذَا مِنْ وَفُورِ فَهْمِهَا حَيْثُ جَعَلَتْ مَكَانَ رَدِّ السَّلَامِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الثَّنَاءَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ غَايَرَتْ بَيْنَ مَا يَلِيقُ بِهِ وَمَا يَلِيقُ بغيرِهِ ، وَتَمَيَّزَتْ أَيْضًا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ( ٣٨٢٠ ) ، وَمُسْلِمٌ ( ٦٢٧٣ ) ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مِنْ غَيْرِ قَوْلِ خَدِيجَةَ ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي « الْكِبَرِيِّ » ( ٨٣٥٩ ) ، وَالْحَاكِمُ ( ٣ / ٢٠٦ ) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .



## ٦٨٢ - وَفِيهِمَا ثَالِثُهَا الْوَقْفُ وَفِي عَائِشَةَ وَابْنَتِهِ الْخُلْفُ قُفِي

عن غيرها بأنها أزالَتْ عن النَّبِيِّ ﷺ كُلَّ تَعَبٍ وَأَنَسَتْهُ مِنْ كُلِّ وَحْشَةٍ ، وبأنها لم تَسُوهُ ولم تَغَاظِبْهُ ﷺ ما لم تبلغه امرأة قط من زوجاته ، وولَدَتْ له ﷺ جميع أولاده سوى إبراهيم .

( مع ) أي : وعائشة الصديقة ( ابنة ) أبي بكر ( الصديق ) رضي الله تعالى عنهما .

( و ) اخْتُلِفَ ( فيهما ) أي : في التفضيل بين خديجة وعائشة على ثلاثة أوجه حكاهما النووي<sup>(١)</sup> ( ثالثها ) أي : الأوجه ( الوقف ) أي : التوقف عن ذلك لتعارض فضيلتهما ، ولكن اختارَ التَّقِيُّ السُّبْكِيُّ<sup>(٢)</sup> ومتابعوه تفضيلَ خديجة على عائشة رضي الله تعالى عنهما<sup>(٣)</sup> .

( و ) ثَبَتَ ( في ) التفضيل بين أم المؤمنين ( عائشة ) بنت أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما ( و ) بين فاطمة الزهراء ( ابنته ) ﷺ ( الخلف ) أي : الخلاف بين العلماء ( قُفِي ) على ثلاثة أوجه أيضاً . قال المصنّف : والأصحُّ تفضيلُ فاطمة رضي الله تعالى عنها ؛ فهي بضعةٌ منه ﷺ ، وقد صحَّحه الشيخُ الإمامُ التَّقِيُّ السُّبْكِيُّ ، وبالعَ فيهِ ، وفي « البخاري » : « أنها سيِّدةُ نساء هذه الأمة »<sup>(٤)</sup> ، وفي

(١) في « روضة الطالبين » ( ٢ / ٤٥٢ ) .

(٢) في الحليّات كما في « التدريب » ( ٢٠ / ٢٤٩ ) .

(٣) قال السَّفَّارِيُّ في منظومته « الدرة المضية » :

وعائشة في العلم مع خديجة في السُّبْقِ فافهم نُكْتَةَ التَّيْجِ

وقال شيخ الإسلام : سبق خديجة وتأثيرها في أول الإسلام ونصرها وقيامها في الدين لم تشاركها

فيه عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين ، وتأثير عائشة في آخر الإسلام وحمل الدين ، وتبليغه إلى

الأمة وإدراكها من العلم ما لم تشاركها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها . انظر : « لوامع

الأنوار » ( ٢ / ٣٧٣ ) ، و« بدائع الفوائد » ( ٣ / ١٦١ ) .

(٤) البخاري ( ٦٢٨٥ ، ٦٢٨٦ ) ، وأخرجه مسلم ( ٦٣١٣ ) ، من حديث عائشة رضي الله عنها .

٦٨٣ - يَلِيهِمَا حَفْصَةُ فَالْبَوَاقِي وَأَخِرُ الصَّحَابِ بِاتِّفَاقٍ  
٦٨٤ - مَوْتاً أَبُو الطُّفَيْلِ وَهُوَ آخِرُ بِمَكَّةِ وَقِيلَ فِيهَا: جَابِرُ

خير مرسل : « مريم خير نساء عالمها ، وفاطمة خير نساء عالمها » <sup>(١)</sup> ، ورواه الترمذي موصولاً بلفظ : « خير نسائها مريم ، وخير نسائها فاطمة » <sup>(٢)</sup> قال الحافظ ابن حجر : والمرسل يفسر المتصل .

( يَلِيهِمَا ) أي : خديجة وعائشة في الأفضلية ( حَفْصَةُ ) بنت عمر بن الخطاب ( فالْبَوَاقِي ) أي : بواقي أزواجه ﷺ سواء ، وهن : سودة بنت زمعة ، وزينب بنت خزيمة ، وأم سلمة ، وزينب بنت جحش ، وجويرية بنت الحارث ، ورينحانة ، وأم حبيبة ، وميمونة ، وصفية ، فجملتهن مع تلك الثلاث اثنتا عشرة ، اختارهن الله تعالى لنبيه ﷺ ، ورضيهن له أزواجاً في الدنيا والآخرة ، وأنزل في شأنهن ما أنزل من إينائهن أجراً مرتين ، وكونهن لسن كأحد من النساء إلى غير ذلك من فضائلهن ، وذكر جماعة أنه ﷺ عقد على سبع ولم يدخل بهن ، فيخرجن من هؤلاء من حيث وصفهن بأمهات المؤمنين وغيره ، والله أعلم .

( وَأَخِرُ الصَّحَابِ ) رضي الله تعالى عنهم ( باتِّفَاقٍ ) بين العلماء ( مَوْتاً ) مطلقاً ( أبو الطُّفَيْلِ ) عامر بن واثلة الليثي ، جرّم بذلك مسلم بن الحجاج ، والزبير بن العمر ، والمزني ، وابن منده ، في آخرين ( وهو ) أي : أبو الطُّفَيْلِ ( آخِر ) من توفي

(١) أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » ( ٩٩٠ - بغية الباحث ) عن عروة مرسلًا ، وقال السيوطي في « التدريب » : إسناده صحيح .

(٢) الترمذي ( ٣٨٧٧ ) من حديث علي رضي الله عنه ، بلفظ : « خير نسائها خديجة بنت خويلد ، وخير نسائها مريم ابنة عمران » ، وهو كذلك عند البخاري ( ٣٤٣٢ ) ، ومسلم ( ٦٢٧١ ) ، وتابع المصنف السيوطي في ذكر هذا الحديث ، ولم أجده عند غيره .

وفي الترمذي ( ٣٨٧٨ ) من حديث أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال : « حسبك من نساء العالمين مريم ابنة عمران ، وخديجة بنت خويلد ، وفاطمة بنت محمد ، وآسية امرأة فرعون » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

٦٨٥ - بِطِيبَةِ السَّائِبِ أَوْ سَهْلٍ أَنَسُ      يَبْضُرَةُ وَابْنُ أَبِي أَوْفَى حُسْنُ

( بمكة ) المكرمة ، وذلك سنة مئة من الهجرة كما قاله مسلم في « صحيحه »  
والحاكم في « المستدرک »<sup>(١)</sup> .

وقيل : إنه تأخر عن المئة ، فقال مصعب الزبيري : سنة اثنتين ومئة ،  
وابن حبان ، وابن منده : سنة سبع ومئة ، وقال جرير بن حازم : كنت بمكة سنة  
عشر ومئة ، فرأيت جنازة ، فسألت عنها ، فقالوا : هذا أبو الطفيل ، وصححه  
الحافظ الذهبي . وفي « مسلم » عن أبي الطفيل : « رأيت رسول الله ﷺ وما على  
وجه الأرض رجلٌ رآه غيري »<sup>(٢)</sup> .

( وقيل ) أي : وقال ابن أبي داود : آخر من توفي ( فيها ) أي : في مكة  
المكرمة ( جابر ) بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما . قال المصنف :  
والمشهور وفاته بالمدينة . وقيل : ابن عمر ، وهو منقول عن قتادة وأبي الشيخ  
ابن حبان ، ومات سنة أربع أو ثلاث وسبعين .

وآخر من توفي ( بطيبة ) أي : المدينة المنورة ، على ساكنها أفضل الصلاة  
وأزكى السلام ( السائب ) بن يزيد سنة ثمانين . وقيل : ست وثمانين . وقيل :  
إحدى وتسعين .

( أو ) آخر من توفي بطيبة ( سهل ) بن سعد الأنصاري سنة ثمان وثمانين ،  
وهذا قول ابن المديني ، وابن منده ، وابن حبان ، وابن قانع في آخرين ، بل ادعى  
بعضهم نفي الخلاف ، وتقدم أن جابراً توفي بها . قال العراقي<sup>(٣)</sup> : وقد تأخر  
[ بعد ] الثلاثة : محمود بن الربيع الذي عقل المجة ، وتوفي بها سنة تسع وتسعين ،  
فهو إذاً آخر الصحابة موتاً بها .

(١) مسلم ( ٦٠٧١ ) ، والحاكم ( ٣ / ٧١٧ ) .

(٢) مسلم ( ٦٠٧٢ ) .

(٣) « التقييد والإيضاح » ص ٣١٤ .

- ٦٨٦ - بِكُوفَةٍ وَقِيلَ: عَمَرُو أَوْ أَبُو جُحَيْفَةَ وَالشَّامُ فِيهَا صَوَّبُوا  
٦٨٧ - الْبَاهِلِي أَوْ ابْنُ بُسْرٍ وَلَدَى مِصْرَ ابْنُ جَزْءٍ وَابْنُ الْأَكْوَعِ بَدَا

(و) (أنس) بن مالك رضي الله تعالى عنه آخرهم موتاً (بِبَصْرَةِ) سنة ثلاثٍ أو اثنتين أو إحدى وتسعين .

(و) عبد الله (بن أبي أوفى) رضي الله تعالى عنهما (حُبْس) أي : توفي (بكوفة) وهو آخر من توفي بها منهم سنة ستٍّ أو سبعٍ أو ثمانٍ وثمانين ، وهو آخر من توفي من أهل بيعة الرضوان (وقيل) آخر من مات بالكوفة (عمرو) بن حُرَيْث بناء على أنَّ موته سنة ثمانٍ وتسعين ، والأشهر أنه سنة خمسٍ وثمانين (أو) أي : وقال ابنُ المديني : آخر من مات بها (أبو . جُحَيْفَةَ) قال المصنّف : والأصح الأول ؛ لأن أبا جُحَيْفَةَ مات سنة ثلاثٍ وثمانين .

(والشام) آخر من مات (فيها) من الصحابة (صَوَّبُوا) أي : العلماء أبو أَمَامَةَ (الباهلي) صدي بن عجلان ، وهذا منقولٌ عن الحسنِ البصري وابنِ عيينة (أو) عبد الله (بن بُسْرٍ) المازني ، وهذا منقولٌ عن كثيرين ، وصحّحه المصنّف في «التدريب»<sup>(١)</sup> خلاف صنيعه هنا . قال : ومات سنة ثمانٍ وثمانين . وقيل : ستٍّ وتسعين ، وهو آخر من مات ممن صلّى للقبلتين . وأما أبو أَمَامَةَ فوفاته سنة ستٍّ وثمانين أو إحدى وثمانين ، وحكى الخليلي<sup>(٢)</sup> القولين بلا ترجيح ، ثم قال : وَرَوَى بَعْضُ أَهْلِ الشَّامِ أَنَّهُ أَدْرَكَ رَجُلًا بَعْدَهُمَا ، يُقَالُ لَهُ الْهَذَّارُ ، رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مَجْهُولٌ ، وَقِيلَ : آخِرُهُم بِالشَّامِ وَائِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ ، وَمَوْتُهُ بِدِمَشْقَ أَوْ بَيْتِ الْمَقْدَسِ أَوْ بِحَمَصَ ، سَنَةَ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ أَوْ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ .

(و) آخرهم موتاً (لَدَى) أي : في (مِصْرَ) عبد الله (بن) الحارث بن (جَزْءٍ) الزُّبَيْدِي ، مات بها سنة خمسٍ أو ستٍّ أو سبعٍ أو ثمانٍ أو تسعٍ وثمانين .

(١) «تدريب الراوي» (٢ / ٢٥٨) .

(٢) في «الإرشاد» (١ / ٤٤٠) .

- ٦٨٨ - وَالْحَبْرُ بِالطَّائِفِ وَالْجَعْدِيُّ بِأَصْبَهَانَ وَقَضَى الْكِنْدِيُّ  
 ٦٨٩ - الْعُرْسُ فِي جَزِيرَةِ بَيْرَقَةَ رُوَيْفَعُ الْهَرَمَاسُ بِالْيَمَامَةِ  
 ٦٩٠ - وَقُبِضَ الْفَضْلُ بِسَمَرْقَنْدًا وَفِي سِحْنَتَانِ الْأَخِيرُ الْعَدَا

قال المصنّف : وكانت وفاته بسفط القدور ، وتعرف الآن بسفط أبي تُراب . وقيل : باليمامة . وقيل : إنه شهد بدرًا ، ولا يصحّ ، فعلى هذا هو آخرُ البدرين .

( و ) سَلَمَةُ ( بَنُ الْأَكْوَعِ ) رضي الله تعالى عنه ( بِدَا ) أي : آخِرُهُمْ موتاً بالبادية ، كذا قاله أبو زكريا ابنُ مَنْدَه ، لكن قال جمعُ منهم المصنّف : الصحيح أنه مات بالمدينة سنة أربع وسبعين . وقيل : أربع وستين .

( وَالْحَبْرُ ) عبدُ الله بنُ عباسٍ آخِرُهُمْ موتاً ( بِالطَّائِفِ ، و ) النابغة ( الْجَعْدِيُّ ) آخِرُهُمْ موتاً ( بِأَصْبَهَانَ ) قاله أبو الشيخ وأبو نُعيم <sup>(١)</sup> .

( وَقَضَى ) أي : مات ( الْكِنْدِيُّ . الْعُرْسُ ) بن عميرة : أي : آخِرُ مَنْ توفي ( فِي جَزِيرَةِ ) : أي : جزيرة ابن عمر : بلدة شمالي الموصل .

وآخِرُهُمْ بفلسطين أبو أبيّ عبدُ الله بنُ أم حرام ، ربيبُ عبادة بن الصامت . وقيل : بدمشق . وقيل : ببيت المقدس .

وآخِرُهُمْ موتاً ( بِبَيْرَقَةَ . رُوَيْفَعُ ) بنُ ثابت الأنصاري . وقيل : بأفريقية . وقيل : بأنطابلس <sup>(٢)</sup> . وقيل : بالشام ، ومات سنة ثلاث وستين . وقيل : سنة ست وستين .

( وَالْهَرَمَاسُ ) ابن زياد الباهلي آخِرُهُمْ موتاً ( بِالْيَمَامَةِ ) سنة اثنتين ومئة أو بعدها ، كذا في « التدريب » .

( وَقُبِضَ ) أي : توفي ( الْفَضْلُ ) بنُ العباس ( بِسَمَرْقَنْدًا ) أي : هو آخرُ مَنْ

(١) « أخبار أصبهان » ( ١ / ٧٤ ) .

(٢) كذا في « التدريب » ، وفي « فتح المغيث » ( ٣ / ١٤٨ ) : طرابلس .

٦٩١ - النَّوَوِي مَا عَرَفُوا مِنْ شَهِدَا بَذَرًا مَعَ الْوَالِدِ إِلَّا مَرْثِدًا

٦٩٢ - وَالْبَغَوِيُّ زَادَ أَنَّ مَغْنَا وَأَبَاهُ وَجَدَهُ بِالْمَعْنَى

مات منهم بها ( و ) آخرهم موتاً بخراسان بريدة بن الحُصيب ، كذا قاله أبو زكريا ابن منده . قال العراقي<sup>(١)</sup> : وفيه نظر ، فإن وفاته سنة ثلاث وسبعين ، وقد تأخر بعده أبو برزة الأسلمي ، ومات بها سنة أربع وسبعين .

( و ) في سِجِسْتَانِ الْآخِرِ ( أي : آخرهم موتاً بها ) ( الْعَدَا ) بن خالد بن هُوذة رضي الله تعالى عنه .

( النَّوَوِي ) قال في « التَّحْقِيبِ » : ( ما عَرَفُوا ) من الصحابة ( مَنْ شَهِدَا . بَذَرًا ) أي : غزوة بدر ( مع الوالد ) أي : أبيه ( إِلَّا مَرْثِدًا ) فإنه حضرها هو وأبوه أبو مَرْثِدُ بْنُ الْحُصَيْنِ الْغَنَوِيُّ رضي الله تعالى عنهما .

( و ) قال المصنَّفُ : أغرب من هذا ما أخرجه ( الْبَغَوِيُّ ) في « معجم الصحابة » إذ ( زَادَ ) على ذلك ، وقال : حَدَّثَنَا ابْنُ هَانِيٍّ ، ثنا ابْنُ بَكِيرٍ ، ثنا اللَّيْثُ ، عن يزيد بن أبي حبيب ( أَنَّ مَعْنَى ) بن يزيد بن الأخنس السلمي ( وأبه ) على لغة القصر ، أي : أباه يزيد ( وَجَدَهُ ) الأخنس ( بِالْمَعْنَى ) أي : شهدوا كلهم غزوة بدر رضي الله تعالى عنهم .

قال ابنُ الجوزي : ولا يُعلم ذلك لغيرهم . قال : ومن غريب ذلك امرأة لها أربعة إخوة وعمَّان شهدوا بدرًا : أخوان وعمَّ مع المسلمين ، وأخوان وعمَّ مع المشركين ، هي أُمُّ أَبَانَ بنتُ عُتْبَةَ بنِ ربيعة ، أَخَوَاهَا المسلمان : أَبُو حُذَيْفَةَ بْنُ عُتْبَةَ ، ومصعبُ بنِ عُمَيْرٍ ، والعمُّ المسلم معمرُ بْنُ الْحَارِثِ ، وَأَخَوَاهَا المشركان : الوليدُ بْنُ عُتْبَةَ ، وأبو عزيز ، والعمُّ المشرك : شَيْبَةُ بْنُ ربيعة .

## ٦٩٣ - وَأَزْبَعُ تَوَالِدُوا صَحَابَةَ حَارِثَةَ الْمَوْلَى أَبُو قُحَافَةَ

( وَأَزْبَعُ ) من النسب ( تَوَالِدُوا ) كلُّهم ( صَحَابَهُ ) وهم ( حارثة ) الكلبى  
والد ( المولى ) زيد الحب ، فقد جزم بإسلامه الحافظ المنذرى ، وحديث إسلامه  
في « المستدرک »<sup>(١)</sup> ، وقد وُلِدَ لحارثة سيّدنا زيد ، وُوِلد له أسامة . قال الحافظ  
ابن حجر<sup>(٢)</sup> : وقد ذكروا أنّ أسامة وُلد له في حياة النبي ﷺ ، فيكون أربعة  
متوالدون كلُّهم صحابة رضي الله تعالى عنهم .

( و ) سيّدنا ( أبو قُحَافَةَ ) فابن الزُّبير عبد الله ابن أسماء بنت أبي بكر  
الصدّيق بن أبي قُحَافَةَ ، وأبو عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي قُحَافَةَ رضي الله  
تعالى عنهم . قال الحافظ ابن حجر<sup>(٣)</sup> : وكذا إياس بن سلمة بن عمرو بن الأكوع ،  
الأربعة ذكروا في الصحابة ، وطلحة بن معاوية بن جاهمة بن العباس بن مزداس في  
أمثلة أخرى .

هذا ؛ وأفاد المصنّف أنه ليس في الصحابة من اسمه « عبد الرحيم » ، بل  
ولا من التابعين ، ولا من اسمه « إسماعيل » من وجوه يصحّح إلا واحد بصريّ ، روى  
عنه أبو بكر بن عماره حديث : « لا يُلج النار أحدٌ صلّى قبل طُلوع الشمس وقبل  
غروبها » أخرجه ابن خزيمة<sup>(٤)</sup> ، والله أعلم<sup>(٥)</sup> .



(١) الحاكم ( ٢١٣ / ٣ ) .

(٢) « فتح الباري » ( ٣ / ٢٩٢ ) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) ابن خزيمة في « صحيحه » ( ٣١٨ ) ، من حديث عماره بن ربيعة .

(٥) وفي نسخة أحمد شاكر زيادة ثلاثة أبيات لم يتعرض لها الشارح وهي :

وَمَا سَوَى الصَّدِيقِ مِمَّنْ هَاجَرَا	مَنْ وَالِدَاهُ أَشْلَمَا قَدْ أُثِرَا
وَلَيْسَ فِي صَحَابَةِ أَسْنُ مِنْ	صَدِيقِهِمْ مَعَ شُهْلٍ فَاشْتَبَنَ
أَجْمَلُهُمْ دُخَيْلَةُ الْجَمِيلِ	جَاءَ عَلَى صُورَتِهِ جَبْرِيلُ

## مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ

٦٩٤ - وَمِنْ مُفَادِ عِلْمِ ذَا وَالْأَوَّلِ مَعْرِفَةُ الْمُرْسَلِ وَالْمُتَّصِلِ

## مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الثاني والخمسون .

وقد أفردَ الحاكمُ أبو عبد الله معرفة أتباع التابعين ، وعليه فهو النوعُ الثالث والخمسون ( و ) تقدّم أنَّ التابعين عند أكثر أهل الحديث مَنْ لقي الصحابيَّ ولو بلا طول اللقاء ، كالصحابي معه ﷺ .

( و ) مِنْ مُفَادِ عِلْمِ ذَا ( أي : معرفة التابعين ( و ) علم ( الأول ) أي : معرفة الصحابة ( معرفة ) الحديث ( المرسل ، و ) معرفة الحديث ( المتصل ) فكلُّ من النوعين أصلٌ عظيم في ذلك ؛ إذ لا يُعرف المرسلُ ولا المتصل إلا به .

هذا ؛ قال ابن الصّلاح<sup>(١)</sup> : مطلقُ التابعي مخصوصٌ بالتابع بإحسان ، وتعقّبه الحافظُ العراقي<sup>(٢)</sup> بأنه إن أرادَ بـ « الإحسان » الإسلامَ فواضحٌ ، إلا أنَّ الإحسانَ أمرٌ زائدٌ عليه ، وإن أرادَ به الكمالَ في الإسلام والعدالة ؛ فلم أرَ مَنْ اشترطَ ذلك في حدِّ التابعي ، بل مَنْ صَنَّفَ في الطبقات أدخلَ فيهم الثقات وغيرهم .

واستظهر بعضهم أنَّ المراد منه طولُ الملازمة ؛ إذ الاتباع بإحسان لا يكون بدونه . انتهى ، وقد علمت أنه ليس بشرط عند الأكثر ، على أنه يخالف ابن الصّلاح

(١) « علوم الحديث » ص ٣٠٢ .

(٢) « التقييد والإيضاح » ص ٣٢٠ .



٦٩٥ - وَالَّتَابِعُونَ طَبَقَاتُ عَشْرَةٍ مَعَ خَمْسَةِ أَوَّلُهُمْ ذُو الْعَشْرَةِ

٦٩٦ - وَذَاكَ «قَيْسٌ» مَا لَهُ نَظِيرٌ وَعُودٌ عِنْدَ حَاكِمٍ كَثِيرٌ

نفسه إذ قال : الاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء أقرب منه في الصحابي ، نظراً إلى مقتضى اللفظتين فيهما . تبصر .

( والتابعون طبقات ) قليل : ثلاث ، وعليه الإمام مسلم . وقيل : أربع ، وعليه ابن سعد . وقيل : ( عَشْرَةٌ . مع خَمْسَةٍ ) أي : خمس عشرة طبقة ، وعليه الحاكم أبو عبد الله<sup>(١)</sup> ، وتقدم أنه جعل طبقات الصحابة اثنتي عشرة طبقة .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup> : وبقي بين الصحابة والتابعين طبقة اختلف في إلحاقهم بأي القسمين ، وهم المخضرمون ، فعدّهم ابن عبد البر في الصحابة ، والصحيح أنهم معدودون في كبار التابعين ؛ سواء عُرف أنَّ الواحد منهم كان مسلماً في زمنه ﷺ ؛ كالتجاشي أم لا ، لكن إن ثبت أنه ﷺ ليلة الإسراء كُشف له عن جميع ما في الأرض فرآهم ، فينبغي أن يُعدَّ مَنْ كان مؤمناً به في حياته إذ ذاك وإن لم يلاقه في الصحابة ؛ لحصول الرؤية في حياته ﷺ .

( أولهم ) أي : التابعين طبقة التابعي ( ذو ) أي : الذي ثبت لقيته بالصحابة ( العشرة ) المشهود لهم بالجنة رضي الله تعالى عنهم .

( وذاك ) أي : ذو العشرة ( قَيْس ) بن أبي حازم وحده ( ما ) أي : ليس ( له نظير ) من التابعين . قال ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> : قيس سمع العشرة وروى عنهم ، وليس في التابعين أحدٌ روى عنهم سواه ، ذكر ذلك عبد الرحمن بن يوسف بن جِراش الحافظ فيما رويناه أو بلغنا عنه . وعن أبي داود السجستاني أنه قال : روى عن

(١) « علوم الحديث » ص ٤٢ .

(٢) « نزهة النظر » ص ١١٣ .

(٣) « علوم الحديث » ص ٣٠٣ .

## ٦٩٧ - وَأَخِرُ الطَّبَاقِ لِأَقْبَى أَنْسٍ وَسَائِبِ كَذَا صُدِّيِّ وَقِسِ

التسعة ، ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنهم<sup>(١)</sup> .

(وَعَدَّ) من ذوي العشرة (عند حاكم) أبي عبد الله النيسابوري (كثير) سوى قيس بن أبي حازم ؛ كأبي عثمان التَّهْدِي ، وقيس بن عباد ، وأبي ساسان حُصَيْن بن المنذر ، وأبي وائل ، وأبي رَجَاء العطاردي ، وسعيد بن المسيَّب وغيرهم .

قال ابنُ الصَّلَاح : وعليه في بعض هؤلاء إنكارٌ ، فإنَّ سعيد بنَ المسيَّب ليس بهذه المثابة ؛ لأنه وُلِدَ في خلافة عمر رضي الله تعالى عنه ولم يسمَعْ من أكثر العشرة ، وقد قال بعضهم : لا تصحُّ له رواية عن أحدٍ من العشرة إلا سعد بن أبي وقاص ، وهو آخرهم موتاً ... إلخ .

وأثبت جماعةٌ سماعه من عمرَ وعثمانَ وعليٍّ رضي الله تعالى عنهم . فسماعُه من عمرَ أثبتَه أحمدُ . وقال ابنُ معين : رأى عمرَ وكان صغيراً . وقال أبو حاتم : رآه على المنبرِ يَنْعِي النعمانَ بنَ مقرن . وسماعُه من عثمانَ في «مسند أحمد» بسند جيِّد أنه يقول : رأيتُ عثمانَ قاعداً في المقاعد ، فدعا بطعام ما مسَّته النارُ فأكله ، ثم قام إلى الصلاة ... الحديث<sup>(٢)</sup> .

(و) قال البُلْقيني : ثم إنَّ الحاكمَ لم يذكر الطبقة الأولى ، وإنما قال : والطبقةُ الثانيةُ الأسود بن يزيد ، وعلقمة بن قيس ، ومسروق ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وخارجة بن زيد وغيرهم ، والطبقة الثالثة الشعبي ، وشريح بن الحرث ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأقرانهم ، ثم قال : وهم خمسة عشرة طبقة .

(أَخِرُ الطَّبَاقِ) هو (لاقي) بصيغة اسم الفاعل مضاف إلى (أنس) بن مالك رضي الله تعالى عنه من أهل البصرة (و) لاقى (سائب) بن يزيد رضي الله تعالى

(١) انظر : «سؤالات الآجري» ص ١١٣ .

(٢) أحمد في «المسند» (١ / ٧٠) .

٦٩٨ - وَخَيْرُهُمْ أُوَيْسُ أَمَّا الْأَفْضَلُ فَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَكَانَ الْعَمَلُ

٦٩٩ - عَلَى كَلَامِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ هَذَا عُيَيْدُ اللَّهِ سَالِمٌ عَزْوَةٌ

عنه من أهل المدينة ، و ( كذا ) لاقى أبي أمانة ( صَدَيِّ ) بن عجلان الباهلي رضي الله تعالى عنه من أهل الشام ( وَقَس ) على ذلك ؛ كلاقي عبد الله بن أبي أوفى رضي الله تعالى عنه من أهل الكوفة ، ولاقى عبد الله بن الحارث بن جزء رضي الله تعالى عنه من أهل الحجاز ، ولاقى أبي الطُّفَيْل في مكة المكرمة ، وهكذا .

( وَخَيْرُهُمْ ) أي : التابعين ( أُوَيْس ) بن عامر القرني ؛ لحديث مُسْلِم عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال : إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « إِنَّ خَيْرَ التابعين رجلاً يُقَالُ له أُوَيْس ، وله والده ، وكان به بياضٌ ، فمُرُوهُ فليستَغْفِرَ لكم »<sup>(١)</sup> ، زاد في رواية : « لو أقسمَ على الله لأبره »<sup>(٢)</sup> .

( أَمَّا الْأَفْضَلُ ) أي : أفضلُ التابعين كما قاله الإمام أحمد وغيره ( ف ) سعيد ( ابن المسيب ) لكثرة علومه ، فقد قال جمعٌ : المرادُ من كلام أحمد الأفضلية في العلم لا الخيرية . وعبارة البلقيني<sup>(٣)</sup> : الأحسنُ أن يقال : الأفضلُ من حيثُ الرُّهْد والورع : أُوَيْسٌ ، ومن حيثُ حفظ الخبر والأثر : سعيد . وعبارة النووي : أنَّ مرادهم أنَّ سعيداً أفضلُ في العلوم الشرعية كال تفسير والحديث والفقه ونحوها ، لا في الخير عند الله تعالى . فليتأمل .

( وَكَانَ الْعَمَلُ ) في أيام التابعين ( على كلام ) أي : إفتاء أكابر ( الفقهاء السَّبْعَةِ ) من أهل المدينة ، وهم ( هذا ) أي : سعيد بن المسيب و ( عُبيد الله ) بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، و ( سالم ) بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ،

(١) مسلم ( ٦٤٩١ ) .

(٢) مسلم ( ٦٤٩٢ ) .

(٣) « محاسن الاصطلاح » ص ٤٥٦ .

- ٧٠٠ - خَارِجَةُ وابْنِ يَسَارٍ قَاسِمٍ      أَوْ فَا بُو سَلَمَةَ عَنْ سَالِمٍ  
٧٠١ - وَبْنْتُ سِيرِينَ وَأُمُّ الدَّرْدَا      خَيْرُ النِّسَاءِ مَعْرِفَةٌ وَزُهْدًا  
٧٠٢ - وَمِنْهُمْ الْمُخَضَّرُمُونَ مُدْرِكُ      بُبُوَّةٍ وَمَا رَأَى مُشْتَرِكُ

( غُرُوة ) بن الزُّبَيْر بن العوام ، (و) خَارِجَةُ ( بن زيد بن ثابت ( و ) سليمان ( بن يَسَار ) الهلالي أبو أيوب ، (و) قاسم ( بنُ محمد بن أبي بكر الصديق ، هذا ما ذكره ابنُ المبارك ( أو فابو سلمة ) بنُ عبد الرحمن بنِ عَوف بدلاً ( عن سالم ) بن عبد الله .

قال في « التدريب »<sup>(١)</sup> : هكذا عدَّهم أكثرُ علماء أهل الحجاز . وقال ابنُ الصَّلَاح<sup>(٢)</sup> : وروينا عن أبي الزُّنَاد تسميتهم في كتابه عنهم ، فذكر هؤلاء ، إلا أنه ذكرَ أبا بكر بن عبد الرحمن بدل أبي سلمة وسالم . قال في « التدريب » : وعدَّهم ابنُ المديني اثني عشرَ : ابنُ المسيَّب ، وأبو سلمة ، والقاسم ، وخارجة ، وأخوه إسماعيلُ ، وسالم ، وحمزة وزيد وعُبَيد الله وبلالُ بنو عبد الله بن عمر ، وأبانُ بن عثمان ، وقُبَيْصَةُ بنُ ذُوَيْب .

( و ) حفصة ( بنتُ سيرين و ) هُجَيْمَةُ ، ويقال : جُهَيْمَةُ ( أُمُّ الدَّرْدَا ) الصغرى ( خَيْرُ النِّسَاءِ ) التابعيات ( مَعْرِفَةُ ) أي : علماً ( وَزُهْدًا ) وَوَرَعًا ، وظاهر صنيعة استواءهما في ذلك ، لكن في « ابن الصَّلَاح » عن أبي بكر بن أبي داود أنه قال : « سَيِّدَتَا التابعين من النساء حفصةُ بنتُ سيرين ، وعَمْرَةُ بنتُ عبد الرحمن ، وثالثتهما - وليست كهما - أُمُّ الدرداء » . وفي « التدريب » : وقال إِيَّاس بن معاوية : ما أدركتُ أحداً أَفْضَلُهُ على حفصة - يعني : بنت سيرين - فقليل له : [ الحسن ] وابن سيرين ؟ فقال : أمَّا أنا فلا أَفْضَلُ عليها أحداً . فليتأمل .

( ومنهم ) أي : من التابعين ، بل من كبارهم كما تقدَّم عن الحافظ ابن حجر

(١) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٢٧٤ ) .

(٢) « علوم الحديث » ص ٣٠٥ .

( الْمُخَضَّرُمُونَ ) كَعَمْرُو بن ميمون الأودي ، والأسود بن يزيد النخعي ، وسويد بن غفلة ، وشريح بن هانئ ، وأبو رجاء العطاردي في آخرين ، فقد عدَّهم الإمام مسلم بن الحجاج فبلغَ عشرين نفساً ، والحافظ العراقي <sup>(١)</sup> ، فبلغ اثنين وأربعين ، وفي « الإصابة » للحافظ ابن حجر أكثر من ذلك ، جمع مُخَضَّرُم بفتح الراء في الأشهر ، وحكي كسرهما .

وهو ( مُدْرِك ) جاهلية و( نُبُوَّة ) أي : زمنها وأسلمَ ( وما ) نافية ( رَأَى ) النبي ﷺ ولا صُحبة له ، وسواء أدركَ الجاهلية بنصف عُمره أم لا ، والمرادُ بإدراكها على ما قاله النووي <sup>(٢)</sup> ما قبل البعثة ، لكن نظرَ فيه الحافظُ العراقي <sup>(٣)</sup> ، واستظهر أنه أدرك قومَه أو غيرهم على الكفر ، قبل فتح مكة المكرمة ؛ لأنَّ العرب بعده بادروا إلى الإسلام وزال أمرُ الجاهلية ، وخطبَ ﷺ بإبطال أمرها ، وقد ذكرَ مسلمٌ في المخضرمين يُسَيِّر بن عمرو ، ولم يولد إلا بعد الهجرة .

وإنما سُمِّيَ مَنْ ذَكَرَ بِالْمُخَضَّرُم ؛ لأنه ( مُشْتَرَك ) أي : متردّد بين طبقتين لا يُدرى مِنْ أَيْتَمَّا هو ، أخذاً من « لَحْم مُخَضَّرُم » ، لا يُدرى مِنْ ذَكَرَ هو أو أنثى ، « وطعام مُخَضَّرُم » ليس بحلو ولا مُرٌّ ، أو من « الحَضَرمة » بمعنى القطع ؛ لأنه اقتطع عن الصحابة ، وإنَّ عاصرَ ، لعدم الرؤية مع إمكانها ، وهذا في اصطلاح أهل الحديث .

أما المُخَضَّرُم في اصطلاح أهل اللغة : فهو الذي عاش نصفَ عُمره في الجاهلية ، ونصفه في الإسلام ، سواء أدركَ الصحابة أم لا ، فبين الاصطلاحين عُمومٌ وخصوصٌ من وجه ، فحكيمٌ بِنُ حزام مُخَضَّرُمٌ باصطلاح اللغة لا الحديث ، ويُسَيِّر بن عمرو مُخَضَّرُمٌ باصطلاح الحديث لا اللغة . وحكى العسكري أنَّ

(١) « التقييد والإيضاح » ص ٣٢٥ .

(٢) « شرح مسلم » ( ١ / ١٣٩ ) .

(٣) « التقييد والإيضاح » ص ٣٢٤ .

٧٠٣ - يَلِيهِمُ الْمَوْلُودُ فِي حَيَاتِهِ وَمَا رَأَوْهُ عُدًّا مِنْ رُؤَاتِهِ  
٧٠٤ - وَمِنْهُمْ مَنْ عُدًّا فِي الْأَتْبَاعِ صَحَابَةٌ لِفَلَطٍ أَوْ دَاعِي

المخضرم من المعاني التي حدثت في الإسلام ، والله أعلم .

( يليهم ) أي : المُخَضَّرَمِينَ التابعي ( المَوْلُود ) ذكراً أو أنثى ( في حياته )  
أي : النبي ﷺ ؛ كعبد الله بن أبي طلحة ، وأبي أمامة أسعد بن سهل بن حنيف ،  
وأبي إدريس الخولاني وغيرهم ( وما ) نافية ( رَأَوْهُ ) أي : لم يعتقد العلماء من ذكر  
( عُدًّا ) أي : معدوداً ( مِنْ رُؤَاتِهِ ) لكونه لم يسمع منه ﷺ ، ووقع لابن الصَّلاح<sup>(١)</sup>  
جعل هذا يلي الطبقة الأولى من التابعين على الإطلاق ، واعترضه السَّراج البلقيني  
بأنه غيرُ مستقيم لا معنى ولا نقلاً .

أما معنَى ؛ فكيف يجعل مَنْ وُلِدَ في حياته ﷺ يلي مَنْ وُلِدَ بعده ؟ والصواب أن  
يُجْعَلَ هذا مقدِّماً ، وتلك الطبقة تليه . وأما النقل فلم يذكر الحاكم ذلك ، وإنما عدَّ  
المُخَضَّرَمِينَ ، ولم يعدَّ من الطبقات سوى الثلاثة الأولى والأخيرة . وأما أولادُ  
الصحابة فلم يذكرهم إلا بعد المخضرمين ، فقدَّمه ابن الصَّلاح وَمَنْ تبعه ، فحصلَ  
فيه وهمٌ وإلباسٌ ، ولذا لم يتابعه الناظم في ذلك ؛ فاعرفه .

( ومنهم ) أي : من العلماء الذين عملوا في الطبقات ( مَنْ عُدًّا في الاتِّباع )  
أي : التابعين ( صَحَابَةٌ ) معروفة بالصحة ؛ إما ( لِفَلَطٍ ) منهم ؛ كالنعمان وسويد  
ابنَي مُقَرَّرِ الْمُزَنِيِّ ، وعدَّهما الحاكم أبو عبد الله<sup>(٢)</sup> في الإخوة مِنَ التابعين ، وهما  
صحابيان معروفان مذكوران في الصحابة ( أَوْ ) لا لِفَلَطٍ في ذلك بل لـ ( دَاعٍ ) فيه  
ككون ذلك الصحابي من صغار الصحابة ، يقارب التابعين في كون روايته أو غالبها  
عن الصحابة ، كما عدَّ الإمام مسلمٌ من التابعين : يوسف بن عبد الله بن سلام  
ومحمود بن لبيد .

(١) « علوم الحديث » ص ٣٠٣ .

(٢) « معرفة علوم الحديث » ص ٣٠٧ .

٧٠٥ - وَالْعَكْسُ وَهَمًا وَالتَّبَاعُ قَدْ يُعَدُّ فِي تَابِعِ الْتَّبَاعِ إِذْ حَمَلٌ وَرَدَّ  
 ٧٠٦ - وَمَغْمَرٌ أَوَّلُ مَنْ مِنْهُمْ قَضَىٰ وَخَلَفَ آخِرُهُمْ مَوْتًا مَضَىٰ

( و ) منهم ( العكس ) أي : مَنْ عَدَّ فِي الصَّحَابَةِ التَّابِعِينَ ( وَهَمًا ) أي : غلطاً ، وكثيراً ما يقعُ ذلكَ لمن يُرْسِلُ ، كما عَدَّ مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْجِيزِي : عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ الْأَشْعَرِيَّ ، مَمَّنْ دَخَلَ مِصْرَ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَيْسَ مِنْهُمْ عَلَى الْأَصَحِّ .

( والتَّبَاع ) أي : التَّابِعِي ( قَدْ يُعَدُّ . فِي ) جَمَلَةً ( تَابِعِ الْتَّبَاعِ ) لَكُونَ الْغَالِبَ عَلَيْهِ رَوَايَتُهُ عَنِ التَّابِعِيِّ لَا عَنِ الصَّحَابِيِّ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ ( إِذْ حَمَلٌ ) لِلْحَدِيثِ ( وَرَدَ ) عَنِ التَّبَاعِ مِثْلَهُ .

قال الحاكم<sup>(١)</sup> : طَبَقَةُ عِدَادِهِمْ عِنْدَ النَّاسِ فِي أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ ، وَقَدْ لَقُوا الصَّحَابَةَ ، مِنْهُمْ أَبُو الزُّنَادِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ لَقِيَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍ ، وَأَنْسَاءً ، وَهَشَامَ بْنَ عُرْوَةَ ، وَقَدْ أَدْخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍ وَجَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَمُوسَى بْنَ عَقَبَةَ ، وَقَدْ أَدْرَكَ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ وَأُمُّ خَالِدِ بِنْتُ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِي . قَالَ : وَطَبَقَةُ تُعَدُّ فِي التَّابِعِينَ ، وَلَمْ يَصَحَّ سَمَاعُ أَحَدٍ مِنْهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ ، مِنْهُمْ : إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ النَّخْعِي ، وَلَيْسَ بِإِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدٍ النَّخْعِيِّ الْفَقِيهِ ، وَبُكَيْرُ بْنُ أَبِي السَّمِيطِ ، وَبُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ . قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(٢)</sup> : وَذَكَرَ غَيْرَهُمْ ، وَفِي بَعْضِ مَا قَالَهُ نَظَرٌ ، فَلْيَتَفَتَّحْ لَذَلِكَ وَأَمْثَالِهِ .

( و ) أَبُو زَيْدٍ ( مَغْمَرٌ ) بْنُ زَيْدٍ ( أَوَّلُ مَنْ مِنْهُمْ ) أي : التَّابِعِينَ ( قَضَى ) نَحْبَهُ ، أي : مَاتَ ، قِيلَ : بِخُرَاسَانَ . وَقِيلَ : بِأَذْرَبِجَانَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ ( وَخَلَفَ ) بْنُ خَلِيفَةَ ( آخِرُهُمْ ) أي : التَّابِعِينَ ( مَوْتًا مَضَى ) سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِئَةً ، نَقَلَهُ فِي « التَّدْرِيبِ » عَنِ الْبَلْقِينِيِّ<sup>(٣)</sup> ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) « معرفة علوم الحديث » ص ٤٥ .

(٢) « علوم الحديث » ص ٣٠٦ .

(٣) « محاسن الاصطلاح » ص ٤٥٨ .

## رواية الأكابر عن الأصاغر ، والصحابة عن التابعين

٧٠٧ - وَقَدْ رَوَى الْكِبَارُ عَنْ صِغَارٍ فِي السَّنِّ أَوْ فِي الْعِلْمِ وَالْمِقْدَارِ

## رواية الأكابر عن الأصاغر ، والصحابة عن التابعين

أي : هذا مبحثها ، وهو النوع الثالث والخمسون .

والأصل في روايته ﷺ عن تميم الداري حديث الجساسة ، وهو حديث طويل في « صحيح مسلم » . قال ﷺ في أوله : « حَدَّثَنِي : - أي : تميم - حَدِيثًا وَافَقَ الَّذِي أَحَدْتُمْ عَنْ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ » وفي آخره : « أَعْجَبَنِي حَدِيثُ تَمِيمٍ أَنَّهُ وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ حَدِّثُكُمْ عَنْهُ ، وَعَنْ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ . . . »<sup>(١)</sup> إلخ .

وأخرج ابنُ منْدَه عن زرعة بن سيف بن ذي يَرْن أنه ﷺ كتبَ إليه كتاباً : « وأن مالك بن مزرد الرهاوي [ قد ] حَدَّثَنِي أَنَّكَ أَسْلَمْتَ وَقَاتَلْتَ الْمُشْرِكِينَ فَأَبْشِر . . . »<sup>(٢)</sup> . الحديث ، وَرَوَى الْخَطِيبُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ : « حَدَّثَنِي عَمْرٌ أَنَّهُ مَا سَابَقَ أَبَا بَكْرٍ إِلَى خَيْرٍ قَطُّ إِلَّا سَبَقَهُ »<sup>(٣)</sup> وغير ذلك .

( وَقَدْ رَوَى ) الحديث ( الْكِبَارُ عَنْ صِغَارٍ ) بكسر أوليهما جمع كبير وصغير ، بأن يكون الراوي أكبر ( فِي السَّنِّ ) وأقدم في الطبقة من المروي عنه ؛ كالأزهري في روايته عن مالك ، وكأبي القاسم عُبيد الله بن أحمد الأزهري في روايته عن تلميذه ،

(١) مسلم ( ٧٣٨٦ ) .

(٢) ابن منْدَه في « الصحابة » كما في « التدريب » ( ٢ / ٢٧٩ ) .

(٣) الخطيب في « تاريخ بغداد » ( ٥ / ٧٦ ) .



٧٠٨ - أَوْ فِيهِمَا وَعِلْمٌ ذَا أَفَادَا أَنْ لَا يُظَنَّ قَلْبُهُ الْإِسْنَادَا

٧٠٩ - وَمِنْهُ أَخَذَ الصَّخْبُ عَنْ أَتْبَاعٍ وَتَابِعٍ عَنْ تَابِعِ الْأَتْبَاعِ

أي : الخطيب البغدادي ، وهو إذ ذاك شابٌّ ( أو ) أكبر منه ( في العلم والمقدار ) لا في السنِّ ؛ كالحافظ العالم روى عن شيخٍ مُسنٍّ لا علمَ عنده ؛ كمالك في روايته عن عبد الله بن دينار ، وكأحمد وابن راهويه في روايتهما عن عُبيد الله بن موسى العَبَسِي .

( أو ) أكبر منه ( فيهما ) أي : في السنِّ والمقدار معاً ؛ كالحافظ عبد الغني في روايته عن تلميذه محمد بن عليِّ الصُّوري ، وكالحافظ أبي بكر البرقاني في روايته عن الخطيب ، وكهو عن تلميذه ابن ماكولا .

( وَعِلْمٌ ذَا ) النوع بأقسامه ( أَفَادَا ) فوائد كثيرة في فنِّ الحديث ، منها : ( أَنْ لَا يُظَنَّ قَلْبُهُ الْإِسْنَادَا ) بالتقديم والتأخير ، ومنها : أَنْ لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ المروِيَّ عنه أفضل وأكبر من الراوي ؛ لكونه الأغلب في ذلك ، فيجهل بذلك منزلتهما ، وقد صحَّ عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : « أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَنْزَلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ » رواه أبو داود وغيره<sup>(١)</sup> ، ومن ثَمَّ قال بعضُ المحققين : إنه نوعٌ مهمٌّ تدعو إليه الهممُ العالية والأنفسُ الزكية ، وتقدِّم قولُ بعض الكبار : لَا يَكُونُ الرَّجُلُ مُحَدِّثًا حَتَّى يَأْخُذَ عَمَّنْ فَوْقَهُ وَمِثْلَهُ وَدُونَهُ .

( وَمِنْهُ ) أي : مِنَ الْقِسْمِ الثَّالِثِ مِنْ رِوَايَةِ الْكِبَارِ عَنِ الصَّغَارِ ( أَخَذَ الصَّخْبُ ) أي : رِوَايَةِ الصَّحَابِيِّ ( عَنْ أَتْبَاعٍ . وَ ) أَخَذَ ( تَابِعٍ عَنْ تَابِعِ الْأَتْبَاعِ ) وَأَخَذَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَجَلَّةِ عَنْ تَلَامِيذِهِمْ .

(١) أبو داود (٤٨٤٢) ، وأبو يعلى (٤٨٢٦) ، والبيهقي في « الشعب » (١٠٩٩٩) ، وأعله أبو داود

## ٧١٠ - كَالْبَحْرِ عَنْ كَفْبٍ وَكَالزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكٍ وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيِّ

ومثَّلَ روايةَ الصحابي عن التابعي بقوله : ( كـ ) أخذ ( البخر ) عبد الله بن عباس وبقية العبادلة وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة ( عن كفب ) الأخبار .

( و ) مثَّلَ روايةَ التابعي عن أتباع التابعين بقوله : ( كالزُّهري ) محمد بن مسلم بن شهاب ( عن مالك ) الإمام ( و ) ( كـ ) يحيى ( بن سعيد ) الأنصاري ( عن مالك أيضاً .

قال ابن الصَّلَاح - وتبعه النووي<sup>(١)</sup> - : وكَعَمَرُو بن شعيب بن محمد بن عبد الله ابن عمرو بن العاص لم يكن من التابعين ، وروى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين ، جَمَعَهُم عبدُ الغني بنُ سعيد الحافظ في كتابٍ له ، وذكرَ عن الحافظ الطَّبسي أنهم أكثر من سبعين رجلاً . انتهى .

قال في « التدريب » : ما جَزَمَا به من كونه - أي : عمرو بن شعيب - ليس بتابعي ؛ تَبِعَا فيه عبدُ الغني وأبا بكر النقاش ، وردَّه الحافظ أبو الفضل العراقي<sup>(٢)</sup> وقبله المزي ، و[ قال : ] قد سمعَ من غير واحدٍ من الصحابة ؛ منهم زينب بنتُ أبي سَلَمَة ، والرَّبِيع بنتُ معوذ بن عفراء ، وهما صحابيتان ، والله أعلم .



(١) انظر : « علوم الحديث » ص ٣٠٨ ، و« التدريب » ( ٢ / ٢٨١ ) .

(٢) « التقييد والإيضاح » ص ٣٣٢ .



## رِوَايَةُ الصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ

- ٧١١ - وَمَا رَوَى الصَّحْبُ عَنِ الْإِتْبَاعِ عَنْ صَحَابَةٍ فَهُوَ ظَرِيفٌ لِلْفُطْنِ  
 ٧١٢ - أَلْفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ وَمُنْكَرُ الْوُجُودِ لَا يُصِيبُ  
 ٧١٣ - كَسَائِبُ عَنِ ابْنِ عَبْدِ عَنْ عُمَرَ وَنَحْوِذَا قَدْ جَاءَ عِشْرُونَ أَثَرُ

## رِوَايَةُ الصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ

أي : هذا مبحثها ، وهو النوع الرابع والخمسون .

( وما ) أي : الحديث الذي ( رَوَى الصَّاحِبُ ) أي : الصحابي ( عن الإِتْبَاعِ )  
 أي : التابعين ( عن . صَحَابَةٍ ) رضي الله تعالى عنهم ( فَهُوَ ) قَدْ ( ظَرِيفٌ ) مَلِيح  
 ( لِلْفُطْنِ ) المتبصّر .

قال في « التدريب »<sup>(١)</sup> : هذا النوع زدته أنا ، وقد ( أَلْفَ فِيهِ ) وأفرده في جزء  
 لطيف ( الحافظ ) المتقن ( الْخَطِيبُ ) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي .  
 ( و ) أما ( مُنْكَرُ الْوُجُودِ ) أي : وجود هذا النوع قائلاً : بأنَّ رواية الصحابة عن  
 التابعين إنما هي في الإسرائيليات والموقوفات ( لَا يُصِيبُ ) في إنكاره ذلك ؛ إذ  
 ليس الأمر كما زعم .

وذلك ( كـ ) رواية ( سَائِبُ ) بن يزيد الصحابي ( عن ابن عبد ) أي : عن  
 عبد الرحمن بن عبد القاري ( عن عمر ) بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، عن

النبي ﷺ قال : « مَنْ نَامَ عَنْ حَزَبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ ، فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ ؛ كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ » رواه مسلم والأربعة<sup>(١)</sup> .

( ونحو ذا ) لك من الأحاديث التي بتلك الشريطة ، (فـ) قَدْ جَاءَ عِشْرُونَ أَثَرًا ( أي : حديثاً جمَعَهَا الحافظُ أبو الفضل العراقي : منها : حديثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعَدِيِّ رضي الله تعالى عنه ، عن مَرَّوَانَ بْنِ الْحَكَمِ ، عن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله تعالى عنه : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمْلَأَ عَلَيْهِ ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [ النساء : ٩٥ ] فَجَاءَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ . . . الحديث . رواه البخاري وغيره<sup>(٢)</sup> .

ومنها : حديثُ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ ، عن عُنْبُسَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ ، عن أختِ أُمِّ حَبِيبَةَ مَرْفُوعاً : « مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بِالنَّهَارِ أَوْ بِاللَّيْلِ بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ » . رواه النسائي<sup>(٣)</sup> .

ومنها : حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عن أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذُنَابٍ عن أُمِّ سَلَمَةَ مَرْفُوعاً : « مَا ابْتَلَى اللَّهُ عَبْدًا بِبَلَاءٍ وَهُوَ عَلَى طَرِيقَةٍ يَكْرَهُهَا إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْبَلَاءَ كَفَّارَةً لَهُ » . رواه ابن أبي الدنيا في كتاب « المرض والكفارات »<sup>(٤)</sup> ، والله أعلم .



(١) مسلم ( ١٧٤٥ ) ، وأبو داود ( ١٣١٣ ) ، والترمذي ( ٥٨١ ) ، والنسائي ( ١٧٩٠ ) ، وابن ماجه ( ١٣٤٣ ) .

(٢) البخاري ( ٤٥٩٢ ) ، والترمذي ( ٣٠٣٣ ) ، والنسائي ( ٣١٠٠ ) .

(٣) النسائي في « الكبرى » ( ٤٨٨ ) .

(٤) ابن أبي الدنيا في « المرض والكفارات » ص ١٦١ ، وذكره المنذري في « الترغيب والترهيب » ( ٤ / ١٤١ ) ، وفيهما : أم عبد الله بنت أبي ذناب ، قال المنذري : لا أعرفها .

## رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ

- ٧١٤ - وَوَقَّعَتْ رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ وَعِلْمُهَا يُقْصَدُ لِلْبَيَانِ  
 ٧١٥ - أَنْ لَا يُظَنَّ الرَّبْدُ فِي الْإِسْنَادِ أَوْ إِبْدَالُ عَنْ بِالْوَاوِ وَالْحَدَّ رَأَوْا  
 ٧١٦ - إِنْ يَكُ فِي الْإِسْنَادِ قَدْ تَقَارَبَا وَالسَّنُّ دَائِمًا وَقِيلَ: غَالِبًا

## رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ

أي : هذا مبحثها ، وهو النوع الخامس والخمسون .

( وَوَقَّعَتْ ) وثبتت ( رواية ) الحديث الواقعة لـ ( لأقران ) بعضهم عن بعض ( وَعِلْمُهَا ) أي : رواية الأقران ( يُقْصَدُ لـ ) أجل ( لبيان ) . واليقين بـ ( أن لا يظن ) ظاناً ( الرِّبْدُ ) أي : الزيادة ( في الإسناد أو ) أي : وأن لا يُظَنُّ ( إبدال ) كلمة ( عن ) في الإسناد ( بالواو ) أي : وقوع « عن » فيه بدلاً عن الواو إن كان بالعنعنة .

قال الحافظ السَّخَاوِيُّ<sup>(١)</sup> : مثاله رواية سليمان التيمي عن مُسْعَرٍ ، فقد قال الحاكم : لا أحفظ لمُسْعَرٍ عن التيمي ، على أنَّ غيرَه توقَّف في كونه التيمي من أقران مُسْعَرٍ ، بل هو أكبر منه ، كما صرَّح به المزي وغيره ، نعم روى كلُّ من الثوري ومالك بن مغول عن مُسْعَرٍ وهم أقران .

( و ) أما ( الحَدُّ ) أي : تعريف رواية الأقران فقط ( رَأَوْا ) أي : أهل الحديث بأنها ( إِنْ يَكُ فِي الْإِسْنَادِ قَدْ تَقَارَبَا ) أي : الراوي وَمَنْ رَوَى عَنْهُ ( و ) تقارباً في

(١) « فتح المغني » ( ٣ / ١٧٥ ) .

## ٧١٧ - وفي الصَّحَابِ أَرْبَعٌ فِي سَنَدٍ وَخَمْسَةٌ وَبَعْدَهَا لَمْ يَرِدْ

( السَّنَدُ دائماً ) فهو رواية الأقران ؛ فالقرينان هما المتقاربان في السَّنَدِ والإسناد معاً .

وعبارة الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> : فَإِنْ تَشَارَكَ الرَّائِي وَمَنْ رَوَى عَنْهُ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالرَّوَايَةِ ، مِثْلُ السَّنَدِ وَاللَّقْيِ وَالْأَخْذِ عَنِ الْمَشَائِخِ ، فَهُوَ النَّوْعُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ : رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ رَاوِيًا عَنْ قَرِينِهِ . اهـ . والمراد بالتشارك في السَّنَدِ واللقي المقاربة .

( وقيلَ غالباً ) وهذا منقولٌ عن الحاكم ، ففي « ابن الصَّلَاح »<sup>(٢)</sup> : وربما اِكْتَفَى الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِيهِ بِالتَّقَارُبِ فِي الْإِسْنَادِ ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ التَّقَارُبُ فِي السَّنَدِ . وَقَدْ أَلْفَ فِي هَذَا النَّوْعِ الْحَافِظُ أَبُو الشَّيْخِ ابْنُ حَيَّانٍ الْأَصْبَهَانِي<sup>(٣)</sup> .

( و ) وجد ( في الصَّحَابِ أَرْبَعٌ ) يروي بعضهم عن بعض ( في سَنَدٍ ) لمتن واحد ؛ كحديث الزهري عن السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ ، عَنْ حُوَيْطِبِ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ مَرْفُوعاً : « مَا جَاءَكَ اللَّهُ بِهِ مِنْ هَذَا الْمَالِ مِنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ وَلَا سَوَالٍ فَخُذْهُ ، وَمَا لَا فَلا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ »<sup>(٤)</sup> .

وكحديث خالد بن معدان ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةٍ ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ هَبَّارٍ ، عَنْ الْمُقَدَّادِ بْنِ مَعْدِي كَرِبٍ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مَرْعُوبٌ مُتَغَيِّرٌ اللَّوْنُ فَقَالَ : أَطِيعُونِي مَا دُمْتُ فِيكُمْ ، وَعَلَيْكُمْ بَكْتَابِ اللَّهِ ، فَأَحِلُّوا حَلَالَهُ وَحَرَّمُوا حَرَامَهُ »<sup>(٥)</sup> .

(١) « نزعة النظر » ص ١١٨ .

(٢) « علوم الحديث » ص ٣٠٩ ، و« معرفة علوم الحديث » ص ٢٢٠ .

(٣) عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري الأصبهاني ، المفسر والمحدث . له : « العظمة » و« طبقات المحدثين بأصبهان » ، توفي سنة (٣٦٩هـ) . انظر : « السير » ( ١٦ / ٢٨٦ ) .

(٤) أخرجه البخاري ( ٧١٦٣ ) ، ومسلم ( ٢٤٠٧ ) .

(٥) أخرجه الطبراني في « الكبير » ( ١٨ / ٣٨ ) ، وفي « مسند الشاميين » ( ١١٧٠ ) ، =

وكحديث عروة عن زينب بنت أم سلمة ، عن حبيبة بنت أم حبيبة ، عن أمها أم حبيبة ، عن زينب بنت جحش قالت : « أتيتُ رسولَ الله ﷺ يوماً مُحمرّاً وجهه وهو يقول : لا إله إلا الله ثلاث مرات ، ويلٌ للعرب من شرٍّ قد اقترَب ، فُتِحَ اليوم من ردم بأجوجٍ ومأجوجٍ مثلُ هذه » وعَقَدَ عَشراً . قلت : يا رسولَ الله أنهلك وفينا الصالحون ؟ قال : نَعَمْ إذا كَثُرَ الْخَبْثُ »<sup>(١)</sup> وقد أفرَدَ بعضهم هذه الأحاديث [ الثلاثة ] في جزء .

وفي الأخير لطيفة ، وهي اجتماعُ أربعٍ من نساء الصحابة ؛ ثنتان من أمهات المؤمنين ، وزَيِّبتان للنبي ﷺ .

( و ) في الصُّحَاب ( حَمْسَةٌ ) في سَنَدِ حديثٍ واحدٍ ، وهو ما رواه ابنُ عيينة عن الزُّهريِّ ، عن ابنِ المسيَّب ، عن عبد الله بن عمرو ، عن عثمان بن عفان ، عن عمر بن الخطاب ، عن أبي بكر الصديق ، عن بلالٍ رضي الله تعالى عنهم قال : قال رسولُ الله ﷺ : « الموتُ كَفَّارَةٌ لكلِّ مسلم »<sup>(٢)</sup> .

( و ) أما ( بَعْدَهَا ) أي : أكثر من الخمسة فد( لم يَرِد )<sup>(٣)</sup> وكذلك يجتمع

= وأبي حاتم في « العلل » ( ١٤١٠ ) ، وفيهم : « المقدم » بدل « المقداد » ، وقال ابن رجب في « فتح الباري » ( ٢ / ٦٤٦ ) : الشاميون كانوا يسمون المقدام بن معديكرب : المقداد .

(١) أخرجه البخاري ( ٧٠٥٩ ) ، ومسلم ( ٧٢٣٥ ) .

(٢) ذكره السيوطي في « التدريب » ( ٢ / ٥٣٢ ) ، والسخاوي في « فتح المغيـث » ( ٣ / ١٨٦ ) ، وقال : وهو غريب ؛ لاجتماع الخلفاء الثلاثة فيه .

وأخرجه البيهقي في « الشعب » ( ٩٨٨٦ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ٣ / ١٢١ ) ، والخطيب في « تاريخه » ( ١ / ٣٤٧ ) ، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه . وانظر الكلام عليه في « كشف الخفاء » ( ٢ / ١٦٦٠ ) ، و « الفوائد المجموعة » ص ٢٦٨ .

(٣) في ( ش ) : لم يُرَد .



- ٧١٨ - فَإِنْ رَوَى كُلُّ مِنَ الْقَرْنَيْنِ عَنْ صَاحِبِهِ فَهُوَ «مُدَبَّجٌ» حَسَنٌ  
 ٧١٩ - فَمِنْهُ فِي الصَّحْبِ رَوَى الصَّدِيقُ عَنْ عُمَرَ ثُمَّ رَوَى الْفَارُوقُ  
 ٧٢٠ - وَفِي التَّبَاعِ عَنْ عَطَاءِ الزُّهْرِيِّ وَعَكْسُهُ وَمِنْهُ بَغْدُ فَادِرٍ  
 ٧٢١ - فَتَارَةً رَاوِيهِمَا مُتَّحِدٌ وَالشَّيْخُ أَوْ أَخْذُهُمَا يَتَّحِدُ

خمسَةٌ مِنَ الْأَقْرَانِ غَيْرِ الصَّحَابَةِ فِي حَدِيثٍ ؛ كَمَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَعَاذٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، [ عَنْ شُعْبَةَ ] عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ : « كُنَّ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَأْخُذْنَ مِنْ شُغُورِهِنَّ حَتَّى يَكُونَ كَالْوُفْرَةِ » <sup>(١)</sup> ، فَأَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ فَوْقَهُ خَمْسَتُهُمْ أَقْرَانٌ .

( فَإِنْ رَوَى كُلُّ مِنَ الْقَرْنَيْنِ ) حَدِيثًا ( عَنْ . صَاحِبِهِ فَهُوَ مُدَبَّجٌ ) وَهُوَ أَخْصَصَ مِنَ الْأَوَّلِ ، فَكُلُّ مُدَبَّجٍ أَقْرَانٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ أَقْرَانٍ مُدَبَّجًا ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : ( حَسَنٌ ) إِلَى وَجْهِ تَسْمِيَتِهِ بِالْمُدَبَّجِ ، وَسَيَأْتِي إِضْرَاحُهُ .

( فَمِنْهُ ) أَيِ : مِنَ الْمُدَبَّجِ ( فِي الصَّحْبِ ) أَيِ : الصَّحَابِيِّ أَنْ ( رَوَى ) أَبُو بَكْرٍ ( الصَّدِيقُ . عَنْ عُمَرَ ) الْفَارُوقُ ( ثُمَّ رَوَى ) عُمَرَ ( الْفَارُوقُ ) عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، وَكَأَبِي هَرِيرَةَ وَعَائِشَةَ رَوَى كُلُّ مَنَّهُمَا عَنِ الْآخِرِ .

( وَ ) مِنْهُ ( فِي التَّبَاعِ ) أَيِ : التَّابِعِينَ ، رَوَى ( عَنْ عَطَاءِ ) بْنُ أَبِي رَبِيعٍ مُحَمَّدُ بْنُ شَهَابٍ ( الزُّهْرِيُّ . وَعَكْسُهُ ) أَيِ : وَرَوَى عَطَاءٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وَكَذَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَعَكْسُهُ ( وَمِنْهُ ) أَيِ : الْمُدَبَّجِ ( بَغْدُ ) أَيِ : فِي أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ ( فَادِرٍ ) كِرَاوِيَةِ مَالِكٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَرَوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْهُ ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ ، وَرَوَايَةِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ عَنْ ابْنِ حَنْبَلٍ .

( فَتَارَةً رَاوِيَهُمَا ) أَيِ : الرَّاوِي عَنِ الْقَرَيْنَيْنِ ( مُتَّحِدٌ . وَالشَّيْخُ ) أَيِ : شَيْخُهُمَا

(١) وأخرجه مسلم (٧٢٨) عن عُبيد بن معاذ عن أبيه عن شعبة ، به .

- ٧٢٢ - وَمِنْهُ فِي الْمُدَبَّجِ الْمَقْلُوبِ مُشْتَوِيًا مِثَالُهُ عَجِيبُ  
 ٧٢٣ - مَالِكٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ وَذَا عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَالِكٍ سُلَيْكُ

الذي رَوَى عنه في ذلك الذي وقع فيه التَّدْبِيجُ ( أو ) أي : وتارة ( أحدهما ) بإسكان الحاء للوزن ، أي : الراوي أو الشيخ ( يَتَّحِدُ ) وتارة لا يَتَّحِدُ كُلُّ منهما .

( ومنه ) أي : من هذا النوع ( في المدَّبَجِ الْمَقْلُوبِ ) أي : المقلوب في المدَّبَجِ حَالٌ كَوْنُهُ ( مستوياً ) في جميع الأمور المتعلقة بالرواية ( مثاله عَجِيب ) وظريف ، وهو ما رواه ( مالك ) بن أنس ( عن سفیان ) الثوري ( عن عبد الملك ) ابن جُريج ( و ) روى ( ذا ) أي : عبد الملك ( عن ) سفیان ( الثوري عن مالك ) بن أنس ( سُلَيْكُ ) في عقد هذا السند .

وقد أَلَفَ الحافظ الدارقطني في المدَّبَجِ كتاباً حافلاً ، وهو أول مَنْ سَمَّاهُ به على ما ذَكَرَ الحافظ العراقي<sup>(١)</sup> . قال : إلا أنه لم يَقَيِّدهُ بكونهما قرينين ، بل كُلُّ اثنين رَوَى كُلُّ منهما عن الآخر يَسْمَى بذلك ، وإن كان أحدهما أكبر ، وذكَّرَ منه روايته ﷺ عن أبي بكر وعمر وسعد بن عُبادة ، وروايتهم عنه ، ورواية عمر عن كعب ، وكعب عن عمر .

وأما وجهُ التسمية بالمدَّبَجِ ؛ فقد استظهر الحافظ العراقيُّ بأنه إنما سَمَّى به لِحُسْنِهِ ؛ لأنه لغةُ المَزَيْنِ ، والروايةُ كذلك إنما تَقَعُ لنكتةٍ يعدلُ فيها عن العلوِّ إلى المساواة أو النزول ، فيحصلُ للإسناد بذلك تزيينٌ . قال : ويحتملُ أن يقال : إنَّ القرينين الواقعين في المدَّبَجِ في طبقة واحدةٍ بمنزلةٍ واحدةٍ شُبَّها بالخدَّين ؛ إذ يقال لهما الدِّيابجتان ؛ كما قاله الجوهرِيُّ وغيره .

وقد جَزَمَ بهذا المأخذ الحافظُ ابنُ حجرٍ حيث قال<sup>(٢)</sup> : وإذا رَوَى الشيخُ عن تلميذه صَدَقَ أنَّ كلاً منهما يروي عن الآخر ، فهل يَسْمَى مُدَبَّجاً ؟ فيه بحثٌ ،

(١) « التقييد والإيضاح » ص ٣٣٤ .

(٢) « نزعة النظر » ص ١١٨ ، ١١٩ .

والظاهر : لا ؛ لأنه من رواية الأكابر عن الأصاغر ، والتدبيح مأخوذ من ديباجتي الوجه ، فيقتضي أن يكون ذلك مستوياً من الجانبين فلا يجيء فيه هذا .

قال المصنّف : أما رواية القرين عن قرينه من غير أن يعلم رواية الآخر عنه ؛ فلا يسمّى مُدَبَّجاً ؛ كرواية ابن قدامة عن زهير بن معاوية ، ولا يُعلم لزهير رواية عنه ، والله أعلم .



## الإخوة والأخوات

- ٧٢٤ - وَمُسْلِمٌ وَالتَّسْنِي صَنَّفَا فِي إِخْوَةٍ وَقَدْ رَأَوْا أَنْ يُعْرِفَا  
٧٢٥ - كَيْ لَا يُرَى عِنْدَ اشْتِرَاكِ فِي اسْمِ أَبٍ عَيْرُ أَخٍ أَمْ وَمَا لَهُ انْتَسَبَ

## الإخوة والأخوات

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع السادس والخمسون .

( و ) الإمام أبو الحسين ( مُسْلِم ) بن الحجاج القُشَيْرِي ( و ) الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ( التَّسْنِي ) قد ( صَنَّفَا ) كتابين ( في ) أسماء ( إخوة ) وأخوات من الرواة ، وكذا أبو داود وأبو العباس السَّرَّاج وغيرهم ، وسبقهم أبو الحسن عليّ بن المديني ، أحد مشايخ الإمام البخاري ( وقد رَأَوْا ) أي : أهل الحديث ( أَنْ يُعْرِفَا ) هذا الفن ويعتني به ، وهو أحد معارفهم المفردة بالتصنيف كما تقرّر .

( كَيْ لَا يُرَى ) بالبناء للمفعول ، أي : لا يُظَنّ ( عند اشْتِرَاكِ فِي اسْمِ أَبٍ <sup>(١)</sup> ) وقوله : ( عَيْرُ أَخٍ ) نائب فاعل « يرى » ، وهو في الأصل مفعوله الأول ، وقوله : ( أَخًا ) مفعوله الثاني .

فمثال الأخوين في الصحابة : عُمر وزَيْد ابنا الخطّاب ، وفي التابعين : أرقم وهُزَيْل ابنا شُرْحَيْل ، من أفاضل أصحاب ابن مسعود .

ومثال الثلاثة في الصحابة : عليّ ، وجَعْفَر ، وعُقَيْل بنو أبي طالب . وفي

(١) في (ش) : الأب .

٧٢٦ - أَرْبَعُ إِخْوَةٍ رَوَوْا فِي سَنَدٍ      أَوْلَادُ سِيرِينَ بِفَرْدٍ مُسْنَدٍ

٧٢٧ - وَإِخْوَةٌ مِنَ الصَّحَابِ بَذَرَا      قَدْ شَهِدُوها سَبْعُ أَبْنَاءِ عَفْرَا

التابعين : أَبَانُ ، وسعيدٌ ، وعمرو ، أولاد عثمان . وبعدهم <sup>(١)</sup> : سُهيل ، وعبد الله ، ومحمد ، وصالح أبناء أبي صالح السَّمَّان .

( وما له ) أي : لهذا الفن ( انتسب ) باللطافة والغرابة ( أربع إخوة ) من الرجال ( رَوَوْا فِي سَنَدٍ ) واحد ، وهم ( أولاد سيرين ) فَرَوَى بعضهم عن بعض ( بِفَرْدٍ مُسْنَدٍ ) أي : حديث مرفوع إلى النبي ﷺ ، وهو ما في جزء أبي الغنائم التُّرْسِي أَنَّ محمد بن سيرين روى عن أخيه يحيى ، عن أخيه سعيد <sup>(٢)</sup> ، عن أخيه أنس ، عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أَنَّ رسول الله ﷺ قال : « لَبَّيْكَ حَجَّاجًا حَقًّا تَعْبُدُ أَوْرَقًا » . ورواه الدارقطني من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين من غير ذكر سعيد <sup>(٣)</sup> .

ولسيرين أولاد كثيرة . قيل : إنهم ثلاثة وعشرون ولداً ، والرواة منهم ستة أو سبعة : هؤلاء الأربعة ، ومَعْبُدٌ ، وكريمةٌ ، وحَفْصَةُ ، والله أعلم .

( و ) مما انتسب له ( إخوة من الصحاب ) رضي الله تعالى عنهم ( بَذَرَا ) أي : غزوة بَذَرِ الكبري ( قَدْ شَهِدُوها ) أي : حضروها وباشروا القتال فيها ، وهم ( سَبْعُ أَبْنَاءِ عَفْرَا ) معاذ ، ومعوذ ، وأنس ، وخالد ، وعافل ، وعامر ، وعوف رضي الله تعالى عنهم .

(١) وهو مثال عن الإخوة الأربعة .

(٢) في بعض نسخ « التدريب » : « معبد » بدل « سعيد » ، وهو كذلك في « شرح الألفية » للعراقي ص ٣٧٠ .

(٣) الدارقطني في « العلل » كما في « التدريب » ( ٢ / ٢٩٢ ) ، و« فتح المغيث » ( ٣ / ١٨٠ ) ، وأخرجه البزار كما في « المجمع » ( ٣ / ٥٠٧ ) ، والراهمرمزي في « المحدث الفاصل » ص ٦٢٤ .

٧٢٨ - وَتِسْعَةٌ مُهَاجِرُونَ هُمْ بَنُو حَارِثِ السَّهْمِيِّ كُلُّ مُحْسِنٍ

قال في « التدريب » : ومثال الثمانية في الصحابة : أسماء ، وحرمان ، وخراش ، وذؤيب ، وسلمة ، وفُضالة ، ومالك ، وهند بنو حارثة ، شهدوا بيعة الرضوان بالحديبية ، ولم يشهد البيعة أحدٌ بعدهم .

( وَتِسْعَةٌ ) من الصَّحَابَةِ ( مُهَاجِرُونَ ) من مكة إلى المدينة ( وهم بنو حارث ) بن قيس ( السَّهْمِيِّ ) وهم : بشر ، وتميم ، والحارث ، والحجاج ، والسائب ، وسعيد ، وعبد الله ومغمَر ، وأبو قيس رضي الله تعالى عنهم ( كلُّ ) منهم ( مُحْسِنٍ ) بالإسلام ثم الهجرة .

قال في « التدريب » : وهم أشرفُ نسباً في الجاهلية والإسلام من بني مُقرِّن ، وزادوا عليهم بأن استشهد منهم سبعة في سبيل الله . انتهى . وبنو مقرِّن هم : النعمان ، ومعقل ، وعقيل ، وسويد ، وسنان ، وعبد الرحمن ، وعبد الله ، كلُّهم أسلموا وهاجروا رضي الله تعالى عنهم .

ومثال العشرة في الصحابة : عبدُ الله ، وعبيدُ الله ، وعبد الرحمن ، والفضل ، وقثم ، ومعبد ، وعون ، والحارث ، وكثير ، وتمام أولادُ عباس ، وله أربعُ إناثٍ : أمُّ كلثوم ، وأمُّ حبيب ، وأميمة ، وأمُّ تميم<sup>(١)</sup> ، والله أعلم .



(١) مع ذكر بنات العباس يصير المثال للأربعة عشر ، كما في « التدريب » .



## رَوَايَةُ الْآبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ وَعَكْسُهُ

٧٢٩ - وَأَلَّفَ الْخَطِيبُ فِي ذِي أَثَرٍ عَنِ ابْنِهِ كَوَائِلَ عَنْ بَكْرِ

### رَوَايَةُ الْآبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ ، وَعَكْسُهُ

أي : رواية الأبناء عن الآباء ، فهما نوعان : السابع والخمسون ، والثامن والخمسون .

( و ) قد ( أَلَّفَ الْخَطِيبُ ) أبو بكر البغدادي كتاباً مفرداً ( في ) أب ( ذي ) أي : صاحب ( أثر ) أي : رواية للحديث ( عن ابنه ) وذلك ( كـ ) رواية العباس عن ابنه الفضل : « أنه ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة »<sup>(١)</sup> . وكرواية ( وائل ) بن داود ( عن ) ولده ( بكر ) بن وائل عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أَخْرَوْا الْأَحْمَالَ ، فَإِنَّ الْيَدَ مُعَلَّقَةٌ ، وَالرَّجُلَ مُوثَقَةٌ »<sup>(٢)</sup> .

قال الخطيب : لا يُروى عن النبي ﷺ فيما نعلمه إلا من جهة بكر وأبيه ، وهما ثقتان . وذكر ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> : أن أكثر ما رويناه لأب عن ابنه : ما في كتاب الخطيب عن حفص الدوري المقرئ ، عن ابنه أبي جعفر محمد ، ستة عشر حديثاً .

(١) ذكره ابن الصلاح في « علوم الحديث » ص ٣١٣ ، وعزاه للخطيب ، وأصل الحديث في « الصحيحين » وغيرهما .

(٢) أخرجه أبو داود في « المراسيل » ( ٢٩٤ ) عن الزهري مرسلًا ، والبيهقي في « الكبرى » ( ٦ / ١٢٢ ) ، مرفوعاً .

(٣) « علوم الحديث » ص ٣١٣ ، ٣١٤ .



٧٣٠ - وَالْوَائِلِي فِي عَكْسِهِ فَإِنْ يُزْدَ عَنْ جَدِّهِ فَهُوَ مَعَالٍ لَا تُحَدَّ

ومن أمثلة هذا النوع ما فيه عن مُعْتَمِر بن سليمان التِّيمِي ، قال : حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : حَدَّثَنِي أَنْتَ عَنِّي عَنْ أَيُّوبَ عَنْ الْحَسَنِ ، قَالَ : « وَيْحُ » كَلِمَةُ رَحْمَةٍ . وهذا مثال ظريفٌ يجمعُ أنواعاً ، منها روايةُ الأب عن ابنه ، وروايةُ الأكبر عن الأصغر ، وروايةُ التابعي عن تابعيه ، وروايةُ ثلاثة تابعين [ بعضهم ] عن بعضهم ، وأنه حَدَّثَ عن غيره عن نفسه ، فهو من المحاسن المستغربة .

( و ) أَلَفَ أَبُو نَصْرٍ ( الوائلي ) كتاباً ( في عَكْسِهِ ) أي : رواية الأبناء عن الآباء ، وهو نوعان :

أحدهما : رواية الرَّجُل عن أبيه فحسب ، وهو بابٌ واسعٌ كرواية أبي العُشْرَاء الدارمي عن أبيه عن النبي ﷺ ، وحديثه في « السنن الأربعة » ، وقد اختلفوا فيه ، فالأشهرُ أنَّ أبا العُشْرَاء هو أسامة بن مالك بن قُهْطَم .

والثاني : روايته عن أبيه عن جدِّه كما قال : ( فَإِنْ يُزْدَ ) في الرواية عن الأب لفظ ( عن جدِّه ) كعمرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جدِّه ، وكُبَهِز بن حكيم عن أبيه عن جدِّه ( فهو مَعَالٍ لَا تُحَدَّ ) .

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : حَدَّثَنِي أَبُو الْمُظْفَرِ عَبْدُ الرَّحِيمِ السَّمْعَانِي عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَامِي ، قَالَ : سَمِعْتُ السَّيِّدَ [ أبا القاسم ] مَنْصُورَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْعُلُويَّ يَقُولُ : الْإِسْنَادُ بَعْضُهُ عَوَالٍ ، وَبَعْضُهُ مَعَالٍ ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ : « حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي » مِنَ الْمَعَالِي .

وَأَسْنَدَ الْحَاكِمُ إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾ [ الزخرف : ٤٤ ] إِنَّهُ قَوْلُ الرَّجُلِ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي .

٧٣١ - أَهْمُهُ حَيْثُ أَبٌ وَالْجَدُّ لَا يُسَمَّى وَالْأَبَا قَدْ انْتَهَتْ إِلَى

٧٣٢ - عَشْرَةٌ وَأَزْنَحَ فِي سَنَدٍ مُجَهَّلٍ لِأَزْيَعِينَ مُسْنَدٍ

(وَأَهْمُهُ) أي : هذا النوع (حيثُ أَبٌ وَالْجَدُّ لَا يُسَمَّى) أي : لا يُذَكَّرُ باسمه ؛ فيحتاج إلى معرفته ، وقد ألَّفَ الحافظُ صلاح الدين العلائي فيه « الوُشْيُ الْمُعْلَمُ » وقَسَّمَهُ أقساماً ، فمنه ما يعود الضميرُ في قوله : « عن جدِّه » على الراوي ، ومنه ما يعود الضميرُ فيه على أبيه ، ويبيِّن ذلك وحقَّقه وخرَّج في كلِّ ترجمة حديثاً من مروياته ، وقد لَحَّصَهُ الحافظُ ابن حجر ، وزاد عليه تراجم .

(والآبا قد انتهت) رواية الأبناء عنهم (إلى) تسعة آباء ؛ كرواية الخطيب<sup>(١)</sup> عن أبي الفَرَج عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أَكِينَةَ ، كلُّ منهم عن أبيه إلى أَكِينَةَ ، قال : سمعتُ عليَّ بنَ أبي طالب كَرَّمَ الله وجهه ، وقد سُئِلَ عن الحَنَّانِ المَثَّانِ ، فقال : « الحَنَّانُ : الذي يُقْبَلُ على مَنْ أَعْرَضَ عنه ؛ والمَثَّانُ : الذي يَبْدَأُ بِالتَّوَالِ قَبْلَ السَّوَالِ » .

قال الخطيب : بين عبد الوهاب وعلي رضي الله تعالى عنه في هذا الإسناد تسعة آباء ، آخرُهم أَكِينَةُ بنُ عبد الله ، أي : التميمي ، وهو السامع عليّاً . وروى بهذا الإسناد<sup>(٢)</sup> عن عليٍّ أيضاً : « هتَفَ العلمُ بالعمل ، فإن أجابه وإلا ارتَحَلَ » .

وانتهت إلى اثنتي (عشرة) كرواية العلائي بسنده إلى رزق الله بن عبد الوهاب التميمي المذكور ، وهكذا إلى أَكِينَةَ ، كلُّ بالسَّماع يقول : سمعتُ أبي الهيثم يقول : سمعتُ أبي عبد الله يقول : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « ما اجتمع قومٌ على ذِكْرِ إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ »<sup>(٣)</sup> قال العلائي : هذا إسنادٌ

(١) « تاريخ بغداد » ( ١١ / ٣٢ ) .

(٢) أي : الخطيب في كتاب « اقتضاء العلم والعمل » ص ٣٦ .

(٣) ذكره الذهبي في « الميزان » ( ٢ / ٦٢٥ ) ، في ترجمة عبد العزيز بن الحارث أبي الحسن ، وابن حجر في « الإصابة » ( ١ / ١٠٩ ) ، وقال الذهبي : والمتهم به =

٧٣٣ - وَمَا لِعَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فَالْأَكْثَرُونَ اخْتَجَّ بِهِ

غريبٌ جداً ، ورزقُ الله كان إمامَ الحنابلة في زمانه من الكبار المشهورين ، وأبوه أيضاً إمامٌ مشهور ، ولكن جدّه عبد العزيز متكلّم فيه على إمامته ، واشتهر بوضع الحديث ، وبقية آبائه مجهولون لا ذكرَ لهم في شيءٍ من الكتب [ أصلاً ] ، وقد خبط فيهم عبدُ العزيز أيضاً ، فزاد أباً لأُكينةً ، وهو الهيثم ، والله أعلم .

( و ) انتهت إلى ( أرْبَع ) عشرة ( في سَنَد . مُجْهَل ) في بعضه ( لأربعين ) حديثاً من ( مُسْنَد ) أي : مرفوع ، وهو كما قاله جمعٌ من الحفّاظ : أكثرُ ما وقع فيه سلسلة الرواية عن الآباء .

وعبارة « التدريب » : قال العراقي<sup>(١)</sup> : وأكثرُ ما وقع لنا التسلسلُ بأربعة عشر أباً من رواية أبي محمد الحسن بن عليّ بن أبي طالب : الحسن بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن عليّ بن الحسن بن الحسين بن جعفر بن عبيد الله بن الحسن الأصغر بن عليّ زين العابدين بن الحسين بن عليّ ، عن آبائه مرفوعاً بأربعين حديثاً ، منها : « المجالسُ بالأمانة »<sup>(٢)</sup> ، وفي الآباء من لا يُعرفُ حاله . انتهى . وأوردَ ابنُ السّمعاني بهذا السند حديث : « ليس الخبرُ كالمُعانيّة »<sup>(٣)</sup> .

( و ) اختلف في ( ما ) أي : الحديث الذي ( لِعَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ ) بن محمد بن

= أبو الحسن ، أكثر أجداده لا ذكر لهم في تاريخ ولا في أسماء الرجال .

وأصل الحديث عند مسلم ( ٦٨٥٥ ) من حديث أبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما .

(١) « التدريب » ( ٢ / ٣١٠ ) ، و « التقييد والإيضاح » ص ٣٤٨ ، و « شرح الألفية » للعراقي ص ٣٧٨ .

(٢) وأخرجه أبو داود ( ٤٨٦٩ ) ، وأحمد ( ٣ / ٣٤٢ ) ، من حديث جابر عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) وأخرجه ابن جبان ( ٦٢١٣ ) ، والحاكم في « المستدرک » ( ٢ / ٣٥١ ) ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

## ٧٣٤ - حَمَلًا لَجَدَّهُ عَلَى الصَّحَابِي وَقِيلَ بِالْإِفْصَاحِ وَاسْتِيعَابِ

عبد الله بن عمرو بن العاص ( عن أبيه . عن جدّه ) له هكذا نسخة كبيرة أكثرها فقهيات جِيَاد ( ف ) ذهبَ ( الأكثرون ) من المحدثين ؛ كالإمام أحمد ، وابن المديني ، وإسحاق ، والحُمَيْدي ، ويحيى بن مَعِين ، وأبي خَيْثَمَة في طائفة غيرهم إلى أنه ( احتجَّ به ) إذا صَحَّ السَّنَدُ إليه . قال النووي<sup>(١)</sup> : وهو الصحيح المختار الذي عليه المحققون من أهل الحديث ، وهم أهل هذا الفن ، وعنهم يُؤخذ .

( حَمَلًا لَجَدَّهُ عَلَى ) عبد الله ( الصحابي ) دون محمد التابعي ، لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك ، وسماعُ شعيبٍ من عبد الله ثابت . قال العلائي : ومما يحتج به للصحّة احتجاجُ مالكٍ به في « الموطأ » ؛ فقد أخرج عن عبد الرحمن بن حرملة [ عنه ] حديثٌ : « الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ ، والرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ ، والثَلَاثَةُ رَكَبٌ »<sup>(٢)</sup> .

( وقيل ) أي : وذهب قومٌ إلى أنه لا يُحتجُّ به ؛ لأن روايته عن أبيه عن جدّه مرسلّة ؛ لأن جدّه محمداً لا صحبة له<sup>(٣)</sup> ، فهو إن أرادَ جدّه « عبد الله » فشعيبٌ لم يلقيه ؛ فيكونُ منقطعاً ، وإن أرادَ محمداً ؛ فلا صحبة له ؛ فيكون مرسلّاً ، وردّه الحافظ [ الذهبي ]<sup>(٤)</sup> بأنه ليس بشيء ، فإنَّ شعيباً ثبتَ سماعُه من عبد الله ، وهو الذي ربّاه لما مات أبوه محمداً ، وهذا القولُ ؛ وإن اختاره الشيخُ أبو إسحاق في « اللمع » ؛ إلا أنه احتجَّ بها في « المهدب » .

وذهب الدارقطني إلى التفصيل ( بالإفصاح ) فيفرّق بين أن يُفصح بجدّه أنه عبدُ الله ؛ فيُحتجُّ به ، أو لا ؛ فلا ، وكذا إذا قال : عن جدّه قال : سمعتُ النبي ﷺ

(١) في المجموع « شرح المهدب » ( ١ / ٦٥ ) .

(٢) مالك ( ٢ / ٩٧٨ ) .

(٣) ذكر هذا القول ابن حبان في « المجروحين » ( ٢ / ٧٢ ) .

(٤) زيادة من « التدريب » ( ٢ / ٣٠٥ ) . وانظر : « السير » للذهبي ( ٥ / ١٧٤ ) .

## ٧٣٥ - وَهَكَذَا نُسخَةُ بَهْزٍ وَاخْتَلَفَ أَيُّهُمَا أَرْجَحُ وَالْأُولَى أَلْف

ونحوه مما يدلُّ على أنَّ مراده عبد الله .

( و ) ذهب ابنُ حَبَّانٍ إلى التفصيل بـ ( استيعاب ) فيفرِّق بين أن يستوعبَ ذِكرَ آبائه بالرواية ، أو يقتصرَ على أبيه عن جدِّه ، فإن صرَّحَ بهم كلُّهم فهو حجةٌ ، وإلا فلا ، وقد أخرجَ في « صحيحه » له حديثاً واحداً ، هكذا عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن محمد بن عبد الله بن عمرو ، عن أبيه مرفوعاً : « أَلَا أَحَدْتُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِساً يَوْمَ الْقِيَامَةِ . . . » الحديث<sup>(١)</sup> . قال الحافظ العلائي : ما جاء فيه التصريح برواية محمد عن أبيه في السَّند فهو شاذٌّ نادرٌ .

( وهَكَذَا نُسخَةُ بَهْزٍ ) بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَةَ الْقَشِيرِيِّ عن أبيه عن جدِّه ، فصَحَّحَهَا ابنُ مَعِينٍ ، واستشهدَ بها البخاريُّ . وقال الحاكم<sup>(٢)</sup> : إنها شاذَّةٌ لا مُتَابِعَ لَهَا فِيهَا ، ولذا أسْقَطْتُ مِنْ « الصحيح » ( واختلف ) على القول بصحَّتها ( أَيُّهُمَا ) أي : نسخة عمرو ونسخة بَهْزٍ ( أَرْجَحُ ) فرَجَّحَ بَعْضُهُمْ نُسخَةَ بَهْزٍ على نسخة عمرو ؛ لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ اسْتَشْهَدَ بِهَا فِي الصَّحِيحِ دُونَهَا .

( و ) تَرْجِيحُ ( الْأُولَى ) أي : نسخة عمرو ( أَلْف ) لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ صَحَّحَ نُسخَةَ عمرو ، وهو أقوى مِنْ اسْتِشْهَادِهِ بِنُسخَةِ بَهْزٍ ، وبذلك جَزَمَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ<sup>(٣)</sup> حيث قال : عمرو عن أبيه عن جدِّه أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بَهْزٍ بنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ . وقال إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ<sup>(٤)</sup> : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه : كَأَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ . قال الإمام النووي : هذا التشبيه نهايةُ الجلالةِ مِنْ مِثْلِ إِسْحَاقٍ ، أي :

(١) ابن حبان ( ٤٨٥ ) بلفظ : « ألا أخبركم . . . » الحديث .

(٢) في « المستدرک » ( ١ / ٤٦ ) .

(٣) انظر : « الجرح والتعديل » ( ٦ / ٢٣٩ ) .

(٤) ذكره عنه الحافظ المزي في « تهذيب الكمال » ( ٢٢ / ٧٢ ) ، والذهبي في « السير » ( ٥ / ١٧٦ ) .

٧٣٦ - وَاَعْدُدْ هُنَا مَنْ تَزُو عَنْ أُمِّ يَحَقِّ عَنْ أُمِّهَا مِثْلُ حَدِيثِ «مَنْ سَبَقَ»

ففيه دلالة لرجحان عمرو على بهز .

( وَاَعْدُدْ هُنَا ) أي : في نوع رواية الأبناء عن الآباء ( مَنْ تَزُو ) بحذف الياء للوزن من النساء ( عَنْ أُمِّ يَحَقِّ ) أي : بحديث ( عَنْ أُمِّهَا ) أي : جَدَّتْهَا . قال المصنّف : وهو عزيز جداً ( مِثْلُ حَدِيثِ ) رواه الإمام أبو داود السجستاني في « سننه » عن بُنْدَار ، ثنا عبد الحميد بن عبد الواحد ، قال : حَدَّثَنِي أُمُّ جَنُوبَ بِنْتُ نَمِيلَةَ ، عَنْ أُمِّهَا سَوِيدَةَ بِنْتِ جَابِر ، عَنْ أُمِّهَا عَقِيلَةَ بِنْتِ أَسْمَرَ بْنِ مُضَرَّس ، عَنْ أَبِيهَا أَسْمَرَ بْنِ مُضَرَّس قال : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَبَايَعْتُهُ ؛ فَقَالَ : « ( مَنْ سَبَقَ ) إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ » <sup>(١)</sup> . قال البيهقي : أَرَادَ إِحْيَاءَ الْمَوَاتِ ، وَخَرَجَ الْكَافِرَ فَلَا حَقَّ لَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) أبو داود ( ٣٠٧١ ) ، ومن طريقه البيهقي في « الكبرى » ( ٦ / ١٤٢ ) .



## السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ

- ٧٣٧ - فِي سَابِقِي وَلَا حِقِّي قَدْ صَنَّفَا      مَنْ يَزُو عَنْهُ اثْنَانِ وَالْمَوْتُ وَفَى
- ٧٣٨ - لِوَاحِدٍ وَأُخْرَ الثَّانِي زَمَنْ      كَمَالِكَ عَنْهُ رَوَى الرَّهْرِي وَمَنْ
- ٧٣٩ - وَفَاتِهِ إِلَى وَفَاةِ السَّهْمِي      قَزَنْ وَفَوْقَ ثُلْثِهِ بِعِلْمِ

### السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ<sup>(١)</sup>

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع التاسع والخمسون .

( في سابق ولاحق ) من الرواة ( قد صَنَّفَا ) أي : صنف الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي كتاباً مفرداً مسمى بهذا الاسم ، وذلك ( مَنْ يَزُو ) بحذف الياء للوزن ، أي : شيخ يروي ( عنه اثنان ) من الرواة ( وَالْمَوْتُ وَفَى ) أي : أتى ( لواحد ) منهما متقدماً ( وَأُخْرَ ) موت ( الثاني ) منهما ( زَمَنْ ) طويل حتى حصل بينهما أمدٌ مديد .

فالسابق واللاحق عبارة عمن اشترك في الرواية عنه متقدماً ومتأخراً ، تباينَ وقت وفاتهما تبايناً شديداً ، فحصلَ بينهما أمدٌ بعيد ، وإن كان المتأخرُ غيرَ معدود من معاصري الأول في طبقة .

وذلك ( كـ ) الإمام ( مالك ) بن أنس ( عنه رَوَى ) الإمام ( الرَّهْرِي ) محمد بن شهاب ( وَمِنْ . وَفَاتِهِ ) أي : الرَّهْرِي ( إِلَى وَفَاةِ ) أحمد بن إسماعيل ( السَّهْمِي )

(١) في « التقريب » سمي هذا النوع بمن اشترك في الرواية عنه اثنان تباعد ما بين وفاتيهما ، وينحوه في « علوم الحديث » لابن الصلاح .



٧٤٠ - وَمِنْ مُقَادِ النَّوعِ أَنْ لَا يُحْسَبَا حَذْفٌ وَتَحْسِينٌ عَلَوٌ يُجْتَبَى

آخر أصحاب الإمام مالك ( قَزَنٌ وفوقَ ثلثه ) أي : مئة سنة وخمسن وثلاثون ( بعلم ) من أصحاب تواريخ الرواة ، فقد ذكروا أنَّ الزُّهري توفي سنة ( ١٢٤هـ ) ، والسَّهْمِي توفي سنة ( ٢٥٩هـ ) ، فبين وفاتيهما ما ذكر .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> : ومن ذلك أنَّ البخاريَّ حَدَّثَ عن تلميذه أبي العباس السَّرَّاجَ شيئاً في التاريخ وغيره ، ومات - أي : البخاري - سنة ( ٢٥٦هـ ) ، وآخرُ مَنْ حَدَّثَ عن السَّرَّاجَ بالسمع أبو الحسين - أي : أحمد بن محمد النيسابوري - الخفَّاف ، ومات سنة ( ٣٩٣هـ ) ، أي : فكان بين البخاري والخفَّاف مئةٌ وسبع وثلاثون سنة ، وهذا لا يعين أن الحديث واحد ، وهو ظاهر .

قال في « التدريب » : ومن ذلك في المتأخرين أنَّ الفخر بن البخاريَّ سمع منه المنذريَّ والصَّلَاحُ بنُ أبي عمر وشيخُ شيخنا ، ومات المنذريُّ سنة ( ٦٥٦هـ ) ، والصَّلَاحُ سنة ( ٧٨٠هـ ) ، والبرهانُ التنوخيُّ شيخُ شيخنا سمع منه الذهبيُّ ، وروى عنه فيما ذكر الحافظ ابنُ حجر ، ومات سنة ( ٧٤٨هـ ) ، وآخر أصحابه أبو العباس المناوي<sup>(٢)</sup> ، مات سنة ( ٨٨٤هـ ) .

( ومن مُقَادِ ) أي : فائدة هذا ( النَّوعِ ) السَّابِقُ واللاحِقُ ( أن لا يُحْسَبَا ) أي : لا يظن ( حَذْفٌ ) لبعض الرواة ؛ فيأمن بمعرفته ظن سقوط شيء في إسناد المتأخر الوفاة ؛ لأنه لما رأى أنَّ مَنْ أخذ عن الشيخ مات ، فربما يظن أنَّ هناك واسطة بين هذا الراوي المتأخر والشيخ .

( و ) منه ( تَحْسِينٌ عَلَوٌ ) في سند المتأخر ( يُجْتَبَى ) أي : يختار كما تقدم ، فيتقرر حلاوة العلو في ذهن الراوي عنه ، وذلك لأنه إذا اشترك راويان في الأخذ عن الشيخ ، وعلم تقدُّم الوفاة لأحدهما على الآخر يثبت العلو لمتقدِّم الوفاة ؛ إذ العلو

(١) « نزهة النظر » ص ١٢٠ .

(٢) في الأصل : الشاوي ، وكذا في بعض النسخ المطبوعة « للتدريب » .

٧٤١ - بَيْنَ أَبِي عَلِيٍّ وَالسَّبْطِ اللَّذَا لِلسَّلَفِي قَرْنٌ وَنِصْفٌ يُخْتَذَى

قد يكون بتقدّمها كما مرّ ، وإذا ثبت العلو ثبتت حلاوته عند أهله .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> : وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين الراويين في الوفاة مئة وخمسون سنة ، وذلك ( بين ) وفاة ( أبي علي ) البرداني أحد شيوخ الحافظ السلفي ( و ) بين وفاة ( السبّط ) أي : ابن الابن ( اللذا . لـ ) لحافظ أحمد بن محمد بن أحمد ( السلفي ) نسبة إلى سلفه ، لقب جدّه أحمد ، فإنه ( قَرْنٌ وَنِصْفٌ ) أي : مئة سنة وخمسون ( يُخْتَذَى ) أي : يُختبر .

وبيانه : أنّ الحافظ السلفي سمع منه شيخه أبو علي البرداني حديثاً ورواه عنه ، ومات على رأس الخمسمئة ، ثم كان آخر أصحاب السلفي بالسماع سبّطه أبا القاسم عبد الرحمن بن مكي ، وكانت وفاته سنة خمسين وستمئة ؛ فبينهما قرْنٌ ونصف ، ورأيت في « طبقات ابن الشبكي » أنّ آخر أصحاب السلفي أبو بكر محمد بن الحسن السناقسي ابن أخت الحافظ علي بن الفضل ، المتوفى سنة أربع وخمسين وستمئة ، روى عن السلفي المسلسل بالأولية حضوراً ، ولم يكن عنده سواء ، وهذا أكثر من ذاك بأربع سنين .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup> : وغالب ما يقع من ذلك أنّ المسموع منه قد يتأخّر بعد موت أحد الراويين عنه زماناً [ حتى ] يسمع منه بعض الأحدث ويعيش بعد السماع منه دهرًا طويلاً ، فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة - أي : المديدة من نحو مئة وخمسين - والله الموفق . والله أعلم .



(١) « نزهة النظر » ص ١٢٠ .

(٢) المصدر السابق .



## مَنْ رَوَى عَنْ شَيْخٍ ثُمَّ رَوَى عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ

- ٧٤٢ - وَمَنْ رَوَى عَنْ رَجُلٍ ثُمَّ رَوَى عَنْ غَيْرِهِ عَنْهُ مِنَ الْفَنِّ حَوَى  
٧٤٣ - أَنْ لَا يُظَنَّ فِيهِ مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ انْقِطَاعٍ فِي الَّذِي أَجَادَهُ

### مَنْ رَوَى عَنْ شَيْخٍ ، ثُمَّ رَوَى عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الستون .

( وَمَنْ رَوَى عَنْ ) شيخ ( رَجُل ) أو أنثى حديثاً ( ثُمَّ رَوَى ) ذلك الراوي ( عن غيره عنه ) أي : الشيخ ذلك الحديث بعينه ( مِنَ الْفَنِّ ) أي : علم الاصطلاح ( حَوَى ) وهو من المهمات ؛ كأن يروي مالك عن نافع حديثاً ، ثم رواه أيضاً عن الزُّهري عن نافع ذلك الحديث بعينه .

وفائدة معرفة هذا النوع ( أَنْ لَا يُظَنَّ فِيهِ ) أي : في سنده الثاني ( مِنْ ) زائدة ( زِيَادَةٍ ) كزيادة الزُّهري في المثال .

( أَوْ ) أي : وأن لَا يُظَنَّ ( انْقِطَاعاً )<sup>(١)</sup> أي : نقصاً ( فِي ) السَّنَدِ ( الَّذِي أَجَادَهُ ) وذكره أولاً ؛ كنقص الزهري في الأول ، وأمثلة ذلك كثيرة في « الصحيح » ، والله أعلم .



(١) في (ش) : انقطاع .



## الْوَحْدَان

- ٧٤٤ - صَنَّفَ فِي الْوَحْدَانِ مُسْلِمٌ بِأَنْ لَمْ يَزَوْ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَمِنْ  
٧٤٥ - مُفَادِهِ مَعْرِفَةُ الْمَجْهُولِ وَالرَّدُّ لَا مِنْ صُحْبَةِ الرَّسُولِ

### الْوَحْدَان<sup>(١)</sup>

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الحادي والستون .

قد ( صَنَّفَ فِي الْوَحْدَانِ ) - بضم الواو وإسكان الحاء المهملة ، جمع واحد - الإمام أبو الحسين ( مُسْلِمٌ ) بن الحجاج القشيري كتاباً سمي « بالمنفردات والوحدان » ، وكذا صَنَّفَ فيه الحسن بن سفيان وغيره ، وذلك ( بأن . لم يَزَوْ عنه ) أي : عن الشخص ( غيرُ واحدٍ ) من الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

( ومن . مفاده ) أي : هذا النوع ( مَعْرِفَةُ الْمَجْهُولِ ) من الرواة عيناً أو حالاً ، والفرق بينهما أن الأول كلُّ مَنْ يَعْرِفُهُ العلماء ولم يُعْرِفْ حديثه إلا من جهة راوٍ واحد ولم يكن مجروحاً ، والثاني من رَوَى عنه اثنان فصاعداً ولم يُوثَّقْ ( و ) مِنْ مُفَادِهِ ( الرَّدُّ ) أي : رد حديثه عند الجمهور ( لا ) إن كان ( مِنْ صُحْبَةِ الرَّسُولِ ) ﷺ ؛ لأنهم كلهم عدول بإجماع مَنْ يُعْتَدَّ به كما تقدم تحريره .

(١) سَمَّاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي « عُلُومِ الْحَدِيثِ » : مَنْ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ ، وَكَذَا فِي « التَّقْرِيبِ » لِلنَّوَوِيِّ .

- ٧٤٦ - مِثَالُهُ لَمْ يَزَوْ عَنْ مُسَيَّبٍ إِلَّا ابْنُهُ وَلَا عَنِ ابْنِ تَغْلِبٍ  
 ٧٤٧ - عَمْرُو سِوَى الْبَصْرِيِّ وَلَا عَنْ وَهْبٍ وَعَامِرِ بْنِ شَهْرِ إِلَّا الشَّعْبِيِّ  
 ٧٤٨ - وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» صِحَابٌ مِنْ أُولَى كَثِيرُ الْحَاكِمِ عَنْهُمْ غَفَلًا

( مِثَالُهُ ) أي : مَنْ لَمْ يَزَوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ ( لَمْ يَزَوْ عَنْ مُسَيَّبٍ ) بن الحَزْنِ الْقُرَشِيِّ ( إِلَّا ابْنَهُ ) سعيد التابعي الجليل الذي هو أَفْضَلُ التَّابِعِينَ عند أهل المدينة ، رَوَى عَنْ وَالِدِهِ حَدِيثُ « وَفَاةُ أَبِي طَالِبٍ » متفق عليه <sup>(١)</sup> .

( وَلَا ) أي : وَلَمْ يَزَوْ ( عَنْ ابْنِ تَغْلِبٍ . عمرو ) الْكِندِيُّ ( سِوَى ) الْحَسَنِ ( الْبَصْرِيِّ ) وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا رَوَاهُ عَنْهُ حَدِيثُ : « إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ . . . » إلخ . رواه البخاري <sup>(٢)</sup> .

( وَلَا ) أي : وَلَمْ يَزَوْ ( عَنْ وَهْبٍ ) بن خَنْبَشٍ الطَّائِي الكُوفِي إِلَّا الشَّعْبِي ، وبعضهم سَمَّى ابْنَ خَنْبَشٍ بـ « هَرَمٍ » <sup>(٣)</sup> . قال المزي <sup>(٤)</sup> : وَمَنْ قَالَ « وَهْبٌ » أَكْثَرُ وَأَحْفَظ .

( وَ ) كَذَا لَمْ يَزَوْ عَنْ ( عَامِرِ بْنِ شَهْرِ ) الْهَمْدَانِي ( إِلَّا ) عَامِرُ ( الشَّعْبِيِّ ) عَلَى مَا قَالَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ ، وَنَظَرَ فِيهِ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ <sup>(٥)</sup> بِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَوَى عَنْهُ قِصَّةً رَوَاهَا سَيْفُ بْنُ عَمْرِو فِي الرُّدَّةِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا طَلْحَةُ الْأَعْلَمُ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : أَوَّلُ مَنْ اعْتَرَضَ عَلَى الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ وَكَابَرَهُ عَامِرُ بْنُ شَهْرِ الْهَمْدَانِي . إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ .

( وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ) الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ( صِحَابٌ مِنْ أُولَى ) أي : الَّذِينَ لَمْ يَزَوْ

(١) الْبُخَارِيُّ ( ٤٧٧٢ ) ، وَمُسْلِمٌ ( ١٣٢ ) .

(٢) الْبُخَارِيُّ ( ٩٢٣ ) .

(٣) سَمَّاهُ بِذَلِكَ الْحَاكِمُ وَأَبُو نَعِيمٍ ، كَمَا فِي « عُلُومِ الْحَدِيثِ » ص ٣١٩ .

(٤) « تَهْذِيبُ الْكَمَالِ » ( ٣١ / ١٢٨ ) .

(٥) « التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ » ص ٣٥٢ .

عنهم إلا واحد ( كثير ) كمزداس بن مالك الأسلمي ، لم يزو عنه إلا قيس بن أبي حازم ، وروى عنه حديث : « يذهب الصالحون الأول فالأول ... » إلخ . رواه البخاري<sup>(١)</sup> . وكريعة بن كعب الأسلمي ، لم يرو عنه إلا أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وكأبي حازم ودكين بن سعيد الخثعمي ، لم يرو عنهما إلا قيس المذكور .

ويما تقرّر كله علم أنّ ما ذكره ( الحاكم ) أبو عبد الله في « المدخل » بأنّ أحداً من هذا القبيل من الصحابة لم يخرج البخاريّ ومسلم في « صحيحهما » ( عنهم ) أي : عن أحد منهم ( غفلاً ) أي : محكوماً عليه بالغفلة ، مشهوداً عليه بشهادة الوجود وإن تبعه على ذلك البيهقيّ ؛ إذ قال في « سننه »<sup>(٢)</sup> - عند ذكر بهز عن أبيه عن جدّه : « ومن كنتمها فإنّا أخذوها وشرط مالّه » ، الحديث - ما نصّه : فأما البخاريّ ومسلم فإنهما لم يخرجاه جرياً على عادتتهما في أنّ الصحابي أو التابعي إذا لم يكن له إلا راوٍ واحد ، لم يُخرّجا حديثه في « الصحيحين » . انتهى .

ولم يذكر المصنّف مثلاً لمن بعد الصحابة وهم كثير أيضاً ، وأكثر منهم كالمسور بن رفاع القرظي تفرّد عنه مالك ، بل ذكر الحاكم<sup>(٣)</sup> أنّ الذي تفرّد مالك عنهم عشرة من أشياخ المدينة ، وكعب الله بن شداد الليثي تفرّد عنه سفيان الثوري ، بل ذكر الحاكم أنّ من تفرّد عنهم بضعة عشر شيخاً ، كالمفضّل بن فضالة تفرّد عنه شعبة ، وذكر الحاكم أنه تفرّد عن نحو ثلاثين شيخاً ، والله أعلم .



(١) البخاري ( ٦٤٣٤ ) .

(٢) « السنن الكبرى » ( ٤ / ١٥٥ ) ، وفيها : « وشرط إبله » .

(٣) « معرفة علوم الحديث » ص ١٦٠ .





## مَنْ لَمْ يَرَوْ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا

- ٧٤٩ - وَلِلْبُخَارِيِّ كِتَابٌ يَخْوِي مَن غَيْرَ فَرْدٍ مُسْنَدٍ لَمْ يَرَوْ  
٧٥٠ - وَهُوَ شَبِيهُ مَا مَضَى وَيَفْتَرِقُ كُلُّ بِأَمْرِ فِدْرَايَةٍ تَحِقُّ  
٧٥١ - مِثْلُ أَبِي بَنٍ عِمَارَةَ رَوَى فِي الْخُفِّ لَا غَيْرُ فَكُنْ مِمَّنْ حَوَى

## مَنْ لَمْ يَرَوْ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الثاني والستون .

( و - ) لحافظ الحجة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل ( لبخاري ) صاحب « الجامع الصحيح » ( كتاب ) مفرد ( يَخْوِي ) أي : يجمع ( من ) الصحابة ( غير فرد مُسْنَد ) أي : حديث واحد مرفوع ( لم يرو ) قال في « التدريب » : هذا النوع زدته أنا .

( وهو شَبِيهِ ما ) ذكروه في الذي ( مَضَى ) آنفاً فيمن لم يرو عنه إلا واحد ( و ) لكن ( يَفْتَرِقُ . كل ) منهما عن الآخر ( بِأَمْرِ ) يختصُّ به ( فِدْرَايَةٍ تَحِقُّ ) فإنَّ الذي مضى قد يكون رَوَى عنه أكثر من واحد ، وليس لهذا إلا حديث واحد ، وقد يكون رَوَى عنه غير حديث ، وليس له إلا راو واحد ، وذلك موجودٌ معروف .

( مثل أبي بن عِمَارَةَ ) المَدَنِي رضي الله تعالى عنه . قال الحافظ المزيُّ<sup>(١)</sup> : ( روى ) عن النبي ﷺ حديثاً واحداً ( في ) المسح على ( الْخُفِّ ) أي : الخفَّين

( لا غير ) وحديثه في أبي داود و[ ابن ماجه <sup>(١)</sup> ] . وكأبي اللحم رَوَى حديثاً واحداً في الاستسقاء ، رواه الترمذي والنسائي <sup>(٢)</sup> . وأحمر بن جزء البصري روى حديثاً واحداً « أنه ﷺ كان إذا سَجَدَ جافى عَضْدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ » رواه أبو داود <sup>(٣)</sup> . وكحذرد بن أبي حذرد السلمي رَوَى عن النبي ﷺ : « مَنْ هَجَرَ أَخَاهُ سَنَةً ، فَهُوَ كَسَفَكَ دِمَهُ » رواه أبو داود <sup>(٤)</sup> ، وكأبي حاتم صحابي رَوَى حديث : « إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرَضَّوْنَ دِينَهُ وَخُلِقَهُ فَأَنْكِحُوهُ ، إِنْ لَا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ ، وَفَسَادٌ عَرِيضٌ » <sup>(٥)</sup> قال المصنّف : ليس لأبي حاتم غيره .

( فكن ) أيها المحدث ( ممن حَوَى ) ذلك كله وغيره ، فقد بقي من الصحابة كثيرٌ ممن لم يَزَوْا إلا حديثاً واحداً ، ومن أمثلته في غير الصحابة : إسماعيل بن بشير المدني ، روى عن جابر وأبي طلحة قالا : سمعنا رسولَ الله ﷺ يقول : « مَا مِنْ أَمْرٍ يَخْذُلُ أَمْرًا مُسْلِمًا فِي مَوْضِعٍ تُنْتَهَكَ فِيهِ حُرْمَتُهُ ... » الحديث رواه أبو داود <sup>(٦)</sup> . قال الحافظ المزي <sup>(٧)</sup> : ولا يُعرفُ له غيره ، وإسحاق بن يزيد الهذلي المدني : روى عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود حديث : « إِذَا رَكَعَ أَوْ سَجَدَ فَلْيَسْبِحْ ثَلَاثًا ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ » رواه أصحاب السنن الثلاثة <sup>(٨)</sup> . قال الحافظ المزي <sup>(٩)</sup> : وليس له غيره ، والله أعلم .

- (١) أبو داود ( ١٥٨ ) ، وابن ماجه ( ٥٥٧ ) .
- (٢) الترمذي ( ٥٥٧ ) ، والنسائي ( ١٥١٤ ) .
- (٣) أبو داود ( ٩٠٠ ) ، وابن ماجه ( ٨٨٦ ) .
- (٤) أبو داود ( ٤٩١٥ ) .
- (٥) أخرجه الترمذي ( ١٠٨٥ ) .
- (٦) أبو داود ( ٤٨٨٤ ) .
- (٧) « تحفة الأشراف » ( ١٦٦ / ٢ ) .
- (٨) أبو داود ( ٨٨٦ ) ، والترمذي ( ٢٦١ ) ، وابن ماجه ( ٨٩٠ ) ، وليس هو عند النسائي .
- (٩) « تحفة الأشراف » ( ١٣٢ / ٧ ) .

## مَنْ لَمْ يَرَوْ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ

٧٥٢ - وَمَنْهُمْ مَنْ لَيْسَ يَرْوِي إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ وَهُوَ ظَرِيفٌ حَلًا

٧٥٣ - كَأَبْنِ أَبِي الْعَشْرِينَ عَنْ أَوْزَاعِي وَعَنْ عَلِيٍّ عَاصِمٌ فِي الْأَتْبَاعِ

## مَنْ لَمْ يَرَوْ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الثالث والستون .

( ومنهم )<sup>(١)</sup> أي : من رواة الحديث ( مَنْ لَيْسَ يَرْوِي إِلَّا . عن ) شيخ ( واحد ) ليس له شيخ سواه ( وهو ) أي : هذا النوع قُرْ ( ظَرِيف ) مَلِيح ( حَلًا )<sup>(٢)</sup> وبينه وبين الوُحْدَانِ الذي هو مَنْ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ عَمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ .

وذلك ( كـ ) عبد الحميد ( بن ) حبيب ( أبي العَشْرِينَ ) ليس له رواية إلا ( عن ) أبي عمرو عبد الرحمن بن عمرو الـ ( أَوْزَاعِي ) إمام أهل الشام ، هذا مثال ذلك في أتباع التابعين .

وقوله : ( وَعَنْ عَلِيٍّ ) بن أبي طالب كَرَّمَ اللهُ تَعَالَى وَجْهَهُ ( عَاصِمٌ ) أي : وكعاصم بن ضمرة ليس له رواية إلا عن عليٍّ . قال الذهبي : وَتَقَى ابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ الْمَدِينِي . وقال أحمد : هو أعلى من الحارث الأعور ، وهو عندي حجة . وقال النسائي : لا بأس به ، ثم ذكر أقوال المخالفين لهؤلاء ، وأما عاصم بن عمرو عن عليٍّ ؛ فقال الذهبي : لا يُعْرَفُ ، فيقال عن عاصم بن عمرو ، ما روى عنه سوى

(١) في (ش) : وَلَهُمْ .

(٢) في (ش) : جَلًا ، بِالْجِيمِ .

٧٥٤ - وابنُ أبي ثورٍ عنِ الحَبْرِ وَمَا عَنْهُ سِوَى الرَّهْرِ فَرَدَّ بِهِمَا

سليم الزرقى . قيل : وثقه النسائي ، وصحَّح خبره ، والترمذي في فضائل المدينة ، هذا مثاله ( في الاتباع ) أي : التابعين .

( و ) كـ ( ابن أبي ثور ) ليس له رواية إلا ( عن الحَبْرِ ) عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما ( وما ) أي : ليس ( عنه ) : أي : عن أبي ثور<sup>(١)</sup> راو ( سِوَى ) ابن شهاب ( الرَّهْرِ ) فهو ( فَرَدَّ بهما )<sup>(٢)</sup> أي : بكونه لم يروِ إلا عن واحد ، وبكونه لم يرو عنه إلا واحد ، فهو مثلاً جامعٌ للنوعين ، وكذا عاصم بن عمرو عن علي الذي ذكرناه كما يفهم من كلام الذهبي آنفاً ، والله أعلم .



(١) هو عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور القرشي ، مولى بني نوفل .

(٢) قال الشيخ أحمد شاكر : هكذا جعله المؤلف مثلاً تبعاً للخطيب ، ولكن نقل المزي في « التهذيب » أن عبيد الله هذا روى أيضاً عن صفية بنت شيبة ، وروى عنه أيضاً محمد بن جعفر بن الزبير ، فهو ليس فرداً فيهما ، ولا في واحدٍ منهما .

## مَنْ أَسْنَدَ عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ مَاتُوا فِي حَيَاتِهِ ﷺ

- ٧٥٥ - واغْنِ بِمَنْ قَدْ عُدَّ مِنْ رُؤَاتِهِ مَعَ كَوْنِهِ قَدْ مَاتَ فِي حَيَاتِهِ  
٧٥٦ - يُذَرِّئُ بِهِ الْإِرْسَالُ نَحْوُ جَعْفَرٍ وَحَمْزَةَ خَدِيجَةَ فِي آخِرِ

( مَنْ أَسْنَدَ عَنْهُ ) ﷺ حديثاً

( من الصحابة الذين ماتوا في حياته عليه الصلاة والسلام )

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الرابع والستون .

( واغْنِ ) أيها المحدث ( بِمَنْ ) من الصحابة ( قَدْ عُدَّ مِنْ رُؤَاتِهِ ) أي : رواية حديث النبي ﷺ ( مَعَ كَوْنِهِ قَدْ مَاتَ فِي حَيَاتِهِ ) ﷺ . قال في « التدريب »<sup>(١)</sup> : هذا النوع زدته أنا ، وفائدة معرفة ذلك أنه :

( يُذَرِّئُ بِهِ الْإِرْسَالُ ) أي : فيحكم بأنه مُرْسَلٌ إذا كان الراوي عن ذلك الصحابي تابعياً ، وذلك ( نَحْوُ جَعْفَرٍ ) بن أبي طالب ، روى له الإمام أحمد في « مسنده » حديث الهجرة<sup>(٢)</sup> ( وَحَمْزَةُ ) بن عبد المطلب عم النبي ﷺ ، روى له الطبراني حديثاً في الحوض<sup>(٣)</sup> .

( وَخَدِيجَةُ ) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها ( فِي ) أي : مع ( آخِرِ ) بن غير

(١) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٥٦٠ ) .

(٢) « المسند » ( ١ / ٢٠١ ) .

(٣) الطبراني في « الكبير » ( ٣ / ١٥١ ) .

هؤلاء ، منهم شُهَيْل بن البيضاء روى له أحمد قال : « نادى رسولُ الله ﷺ وأنا رَدِيفه : يا شُهَيْل بن بيضاء ، من قال : لا إله إلا الله أوجبَ الله له بها الجنة ، وأعتقه من النار »<sup>(١)</sup> .

ومنهم أبو سَلَمَة زوجُ أم سَلَمَة رضي الله تعالى عنهما تُوفِّي مرجع النبي ﷺ من بدر ، رَوَتْ عنه عن النبي ﷺ : « ما مِنْ مُسْلِمٍ يُصَابُ بِمُصِيبَةٍ فَيَفْزَعُ إِلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ قَوْلٍ : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، اللَّهُمَّ عِنْدَكَ أَحْتَسِبُ مُصِيبَتِي فَأَجْزِنِي عَلَيْهَا ؛ إِلَّا أَعْقَبَهُ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهَا » . رواه الترمذي ، والنسائي ، وابنُ ماجه<sup>(٢)</sup> من طريق عُمر بن أبي سَلَمَة عن أمّه أم سَلَمَة ، أنَّ أبا سَلَمَة أخبرها أنه سمعَ النبي ﷺ يقول ؛ فذكره ، والله أعلم .



(١) أحمد (٤٦٦ / ٣) .

(٢) الترمذي (٣٥١١) ، والنسائي في « الكبرى » (١٠٩٠٩) ، وابن ماجه (١٥٩٨) .

## مَنْ ذَكَرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ

- ٧٥٧ - وَالْأَلَفَ الْأَزْدِيَّ فِيمَنْ وَصِفَا      بَغَيْرِ مَا وَصَفِ إِرَادَةَ الْخَفَا  
٧٥٨ - وَهُوَ عَوِيصٌ عِلْمُهُ نَفِيسٌ      يُعْرِفُ مِنْ إِذْرَاكِهِ التَّلْذِيسُ

## مَنْ ذَكَرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الخامس والستون .

ويعبر عنه بالمُوضِح لموهم الجمع والتفريق ( و ) قد ( أَلَفَ ) الحافظ عبدُ الغني بن سعيد ( الأَزْدِي ) المصري كتاباً سماه « إيضاح الإشكال » ( فيمن ) من الرجال ( وَصِفَا . بغير ما ) زائدة ( وَصَفِ ) واحد بل أوصاف متعددة من أسماء أو كُنَى أو ألقاب أو أنساب ، إما من جماعة من الرواة عنه ؛ كلُّ واحدٍ بغير ما عرّفه الآخر ، أو من راوٍ واحدٍ عنه ( إِرَادَةُ الْخَفَا ) أي : الإخفاء ؛ فيذكره مرّةً بهذا ومرّةً بذاك ومرّةً بذلك ، فيلتبسُ على مَنْ لا معرفةَ عنده ، بل على كثيرٍ من أهل المعرفة والحفظ ، وكذا أَلَفَ فيه الصوريُّ ، والخطيب البغدادي .

( وهو ) فَرَقَ ( عَوِيصٌ ) بمهملتين ، أي : صعب جداً ، يقال : عوص الكلام كفرح ، وعاص يعاص ؛ كخاف يخاف عياصاً وعوصاً ، صَغِبَ ، والعويص منه : ما يصعب استخراج معناه كالأعوص .

( عِلْمُهُ نَفِيسٌ ) عند المحدثين والحاجة إليه ماسّة ، واستعمل الخطيبُ ذلك كثيراً في كتبه ؛ فيروي فيها عن أبي القاسم الثُّوخي ، وعن القاضي علي بن المحسن ، وعن علي بن أبي علي المعدّل ، والجميعُ شخصٌ واحد . قال



المصنّف<sup>(١)</sup> : وتبعه في ذلك المحدثون خصوصاً المتأخرين ، نعم لم أرَ العراقيَّ في «أماليه» يصنع شيئاً من ذلك .

و( يُعرَف مِن إدراكه ) أي : هذا الفنّ ( التَّدْلِيس ) أي : ظهور تدليس المدلسين ، فإنَّ أكثر ذلك إنما نشأ مِن تدليسهم .

( مثاله ) أي : هذا النوع محمد بن السائب بن بشر الكلبي ، نسبَه بعضهم إلى جدّه ؛ فقال : محمد بن بشر ، وسمّاه بعضهم حمّاد بن السائب ، وكناه بعضهم أبا النضر ، وبعضهم أبا سعيد ، وبعضهم أبا هشام ، فصار يُظنُّ أنه جماعة وهو واحد ، ومَن لا يَعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئاً من ذلك .

ومثاله أيضاً ( محمد ) بن قيس الشامي ( المصْلُوب ) في الرّندقة ، كان يضع الحديث ؛ على ( خمسين وجهاً ) كما قاله ابنُ الجوزي ( اسمه ) أي : ذاك ( مَقْلُوب ) بل ذكر عبد الله بن أحمد بن سواده : أنه مقلوبٌ على أكثر من مئة وأنه جمَعها في جزء ، فقليل : فيه محمد بن سعيد ، وقيل : محمد مولى بني هاشم ، وقيل : محمد بن أبي قيس ، وقيل : محمد بن الطبري ، وقيل : محمد بن حسان ، وقيل : أبو عبد الرحمن الشامي ، وقيل : محمد الأردني ، وقيل : محمد ابنُ سعيد بن حسان بن قيس ، وقيل : محمد بن سعيد الأسدي ، وقيل : أبو عبد الله الأسدي ، وقيل : محمد بن أبي حسان ، وقيل : محمد بن أبي سهل ، وقيل : محمد الشامي ، وقيل : محمد بن أبي زينب ، وقيل : محمد بن أبي زكريا ، وقيل : محمد بن أبي الحسن ، وقيل : محمد بن أبي سعيد ، وقيل : أبو قيس الدمشقي ، وقيل : عبد الرحمن ، وقيل : عبد الكريم على معنى التَّعبُد [ لله ] ، وقيل غير ذلك ، هذا ما ذكره في «التدريب» . والله أعلم .



## أَفْرَادُ الْعَلَمِ

٧٦٠ - وَالْبَرْدَعِيُّ صَنَّفَ أَفْرَادَ الْعَلَمِ      أَسْمَاءَ أَوْ أَلْقَاباً أَوْ كُنًى تُضَمُّ

## ( أَفْرَادُ الْعَلَمِ ) بَفَتْحَتَيْنِ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع السادس والستون .

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : هذا نوعٌ مليحٌ عزيزٌ يوجد في كتب الحفظ المصنَّفة في الرجال مجموعاً مفرقاً في أواخرها أبواباً ( و ) الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون ( البردعي ) ويقال له أيضاً البرديجي ، قد ( صَنَّفَ ) كتاباً مترجماً بالأسماء المفردة ، جمع فيه ( أفرادَ العَلَمِ ) للصحابة ورواة الحديث والعلماء ، سواء كانت ( أسماءٌ أو ألقاباً<sup>(٢)</sup> أو كُنًى ) جمع كنية ( تُضَمُّ ) في ذلك الكتاب .

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(٣)</sup> : إنه من أشهر كتاب [ في ذلك ] ، ولحقه [ في ] كثير منه اعتراضٌ واستدراكٌ من غير واحدٍ من الحفاظ ، منهم أبو عبد الله بن بكير ، فمن ذلك ما وقع في كونه ذَكَرَ أسماءَ كثيرةً على أنها آحادٌ ، وهي مَثَانٍ ومَثَالَتٌ وأكثرُ من ذلك ، وعلى ما فهمناه من شرطه لا يلزمه ما يوجد من ذلك في غير أسماء الصحابة والعلماء رواة الحديث ، ومن ذلك أفرادٌ ذكرها اعترضَ عليه بأنها ألقاب لا أسامي ، قال : والحقُّ أنَّ هذا فنٌّ يصعبُ الحكم فيه ، والحاكم فيه على خطرٍ من الخطأ

(١) في « علوم الحديث » ص ٣٢٥ .

(٢) في الأصل : أسما وألقاباً .

(٣) في « علوم الحديث » ص ٣٢٥ ، وما بين المعقوفات منه .

## ٧٦١ - كَأَجْمَدٍ وَكُجَيْبٍ سَنْدَرٍ وَشَكَلٍ صُنَايِحِ بْنِ الْأَغْسَرِ

والانتقاض ؛ فإنه حصر في بابٍ واسعٍ شديد الانتشار . انتهى .

فالأسماء في الصحابة ( كأَجْمَد ) بالجيم خلافاً لمن وهم فيه فضبطه بالخاء المهملة . ابن عُجَيَّان صحابيٌّ همدانيٌّ شهد فتح مصر . قال ابنُ يونس : لا أعلم له - أي : لأجمد - رواية . قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : وعُجَيَّان كُتِّا نعرفه بالتشديد على وزن عُجَيَّان ، ثم وجدته بخط ابن الفرات - وهو حُجَّة - عُجَيَّان بالتخفيف على وزن سُفَيَّان .

( وكُجَيْب ) بن الحارث بالجيم المضمومة والموحَّدتين ، صحابي أيضاً . قال في « التدريب »<sup>(٢)</sup> : وغلطَ ابنُ شاهين فجعله خُيب بالخاء المعجمة ، وغلطَ بعضهم فجعله خُبير بالراء آخره .

وكـ ( سَنْدَر ) بفتح المهملتين بينهما نوونٌ [ ساكنة ] ، الخصي ، مولى زُبَاع الجُدَامي ، له صحبة . قال المصنِّف : نزل مصر ، ويكنى أبا الأسود وأبا عبد الله باسم ابنه ، وظنَّ بعضهم أنهما اثنان ؛ فاعترضَ على ابن الصَّلَاح في دَعْوَى أنه فردٌ ، وليس كذلك كما قال العراقي<sup>(٣)</sup> .

( و ) كـ ( شَكَل ) بفتحَتين ابن حُميد العبسي ، من رَهْطِ حُذَيْفَةَ ، نزل الكوفة ، وروى حديثه أصحابُ « الشُّنن » .

وكـ ( صُنَايِح ) بضمِّ الصَّاد المهملة ، آخره حاء مهملة ( ابنُ الْأَغْسَر ) البجليُّ الأحمسيُّ صحابي ، وكشَمعون بن يزيد القُرْظي ، ويقال : أزدِي ، وقُرْشِي ، وأسدِي ، وأنصاري . قال الحافظ ابن حجر<sup>(٤)</sup> : الأسد لغة في الأزْد ، والأنصارُ

(١) في « علوم الحديث » ص ٣٢٦ .

(٢) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٣٢٨ ) .

(٣) في « التقييد والإيضاح » ص ٣٦٢ .

(٤) في « الإصابة » ( ٣ / ١٨٤ ) .

٧٦٢ - أَبِي مُعَيْدٍ وَأَبِي الْمُدَلَّةِ أَبِي مُرَايَةَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ

٧٦٣ - سَفِينَةُ مِهْرَانَ ثُمَّ مِنْدَلٍ بِالْكَسْرِ فِي الْمِيمِ وَفَتْحُهَا جَلِي

كُلُّهُمْ مِنَ الْأَزْدِ ، وَلَعَلَّهُ حَالَفَ بَعْضَ قُرَيْشٍ ؛ فَتَجْتَمِعُ الْأَقْوَالُ . صَحَابِي ، نَزَلَ الشَّامَ ، لَهُ خَمْسَةُ أَحَادِيثَ .

والكنى ؛ كـ (أبي مُعَيْدٍ) مصعَّر مخفَّف الياء : حفص بن غيلان ، روى عن مكحول وغيره .

( وأبي المُدَلَّةُ ) بكسر الدال المهملة وتشديد اللام ، سَمَّاهُ أَبُو نُعَيْمٍ وَابْنُ حَبَّانٍ بَعِيْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ <sup>(١)</sup> : رَوَى عَنْهُ الْأَعْمَشُ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَجَمَاعَةٌ ، قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ <sup>(٢)</sup> : وَهُوَ وَهْمٌ عَجِيبٌ ؛ فَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَصْلًا ، بَلْ انْفَرَدَ عَنْهُ أَبُو مُجَاهِدٍ سَعْدُ الطَّائِي ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْمَدِينِيِّ ، وَلَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

(و) أَبِي مُرَايَةَ ( بالياء المثناة التحتية وضم الميم [ وتخفيف ] الراء ) واسمُهُ عَبْدُ اللَّهِ ( بن عمرو العَجَلِي ، تابعيٌّ ، روى عنه قتادة .

وكأبي العُشْرَاءِ الدارمي [ اسمه ] أسامة بن مالك بن قَهْطَمٍ كما تقدم ، وكأبي العُبَيْدِينَ - بالثنية والتصغير - اسمُهُ معاوية بن سَبْرَةَ ، من أصحاب ابن مسعود ، له حديثان أو ثلاثة .

والألقاب ؛ كـ ( سَفِينَةُ ) مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقِبُ فَرْدُ اسْمِهِ ( مِهْرَانَ ) بكسر الميم ، وقيل غيره وسيأتي ، وسبب تلقيبه بسفينة ؛ أَنَّهُ حَمَلَ مَتَاعًا كَثِيرًا لِرَفَقَتِهِ فِي الْغَزْوِ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « أَنْتَ سَفِينَةٌ » <sup>(٣)</sup> ، رضي الله تعالى عنه .

(١) في « علوم الحديث » ص ٣٢٨ .

(٢) في « التقييد والإيضاح » ص ٣٦٦ .

(٣) أخرجه أحمد ( ٥ / ٢٢٠ ) ، والطبراني في « الكبير » ( ٦٤٤٠ ) ، وإسناده حسن .

( ثم ) أي : وكـ ( مِنْدَل ) بن علي ، وهو ( بالكسْرِ في الميم ) لَقَبٌ ، واسمُه عَمْرُو ، روى عنه الخطيب وغيره ( وَفَتْحُهَا ) أي : الميم فيه ( جَلِي ) وصحيح كما يقول مشايخه به ، ومن ثَمَّ قال الحافظ أبو الفضل ابنُ ناصر : إنه الصواب ، نقله عنه العراقي<sup>(١)</sup> .

وَكُمُشْكَدَانَةٌ - بضم الميم وفتح الكاف - لقب عبد الله بن عمر الأموي ، قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(٢)</sup> : معناه بالفارسية حَبَّةُ المسك أو عاؤه .

وكسْخُون - بضم السين وفتحها - لقب عبد السلام بن سعيد التنوخي القَيْرَوَانِي المالكي ، صاحب « المدونة » ، والله أعلم .



(١) في « التقييد والإيضاح » ص ٣٦٧ .

(٢) في « علوم الحديث » ص ٣٤٣ .

## الأسماء والكنى

- ٧٦٤ - وَاعْنِ بِالْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى فَرُبَّمَا يُظَنُّ فَرْدٌ عَدَدًا تَوَهُمَا  
٧٦٥ - فَتَارَةً يَكُونُ الْإِسْمُ الْكُنْيَةُ وَتَارَةً زَادَ عَلَى ذَا كُنْيَتِهِ

## الأسماء والكنى

أي : هذا مبحثهما ، وهو النوع السابع والستون .

( واعْنِ ) أيها المحدث ، أي : اهتَم ( بالأسماء والكنى ) أي : معرفة أسماء مَنْ اشتهر بكنيته ، وكنى من اشتهر باسمه ( فـ ) ينبغي العناية بذلك ؛ لأنه ( ربما . يظنُّ فردَّ عدداً ) عند ذكر الراوي مرَّةً باسمه ، ومرَّةً بكنيته ( تَوَهُمَا ) من السامع الذي لا معرفة له أنهما رجُلان ، وربما ذكَّرَ بهما معاً ؛ فَيَتَوَهَّم رَجُلَيْن .

[ الحديث ] الذي رواه الحاكم<sup>(١)</sup> من رواية أبي يوسف ، عن أبي حنيفة ، عن موسى بن أبي عائشة ، عن عبد الله بن شدَّاد ، عن أبي الوليد ، عن جابر مرفوعاً : « مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ فَإِنَّ قِرَاءَتَهُ لَهُ قِرَاءَةٌ » قال الحاكم : عبد الله بن شدَّاد : هو أبو الوليد ؛ بيَّنه ابنُ المديني ، وَمَنْ تَهَاوَنَ بِمَعْرِفَةِ الْأَسْمَاءِ أَوْرَثَهُ مِثْلَ هَذَا الْوَهْم .

ثم هذا النوع أقسام كما بيَّنه بقوله : ( فتارة ) مَنْ ( يَكُونُ الْإِسْمُ ) هو ( الْكُنْيَةُ ) فلا كُنْيَةَ له غير الكنية التي هي اسمه ؛ كأبي بلال الأشعري الراوي عن شريك . وكأبي حصين بن يحيى بن سليمان الرازي ، الراوي عنه أبو حاتم وغيره ،

(١) « معرفة علوم الحديث » ص ١٧٧ .

٧٦٦ - وَمَنْ كُنِيَ وَلَا نَرَى فِي النَّاسِ اسْمًا لَهُ نَحْوُ أَبِي أَنَسٍ

٧٦٧ - وَتَارَةً تَعَدُّ الْكُنَى وَقَدْ لُقِّبَ بِالْكُنْيَةِ مَعَ أُخْرَى وَرَدَ

قال كلُّ منهما : ليس لي اسم ، اسمي وكُنيتي واحدٌ . وكذا أبو بكر بن عياش المقرئ المشهور بشعبة ، قال : ليس لي اسمٌ سوى أبي بكر .

( وتارة ) مَنْ ( زاد ) له ( على ذا ) الاسم الذي هو كُنيتُه ( كنية ) أخرى .

قال ابنُ الصَّلاح<sup>(١)</sup> : فصار كأنَّ الكنيةَ كنية ، وذلك ظريفٌ عجيبٌ ؛ كأبي بكر بن عبد الرحمن أحد فقهاء المدينة السبعة ، اسمُه أبو بكر ، وكُنيتُه أبو عبد الرحمن ، لكن تعقُّبه الحافظ العراقي<sup>(٢)</sup> بأنَّ هذا قولٌ ضعيفٌ ، رواه البخاري<sup>(٣)</sup> عن سُمي مولى أبي بكر ، وفيه قولان آخران : أحدهما أنَّ اسمه « محمد » وكُنيتُه « أبو بكر » ، وبه جزمَ البخاريُّ . والثاني : أنَّ اسمَه هو كُنيتُه ، وبه جزمَ ابنُ أبي حاتم ، وابنُ حبان ، وصحَّحه الحافظ المزيُّ ، ومثَّل الخطيب أيضاً بأبي بكر بن محمد بن حزم الأنصاري ، يقال : اسمه أبو بكر وكُنيتُه أبو محمد ، وقيل : لا كُنْيَةَ له غير الكنية التي هي اسمُه .

( و ) تارة ( مَنْ كُنِيَ ) أي : مَنْ عُرِفَ بِكُنْيَتِهِ ( و ) لكن ( لَا نَرَى ) أي : لا نَقِفُ ( فِي النَّاسِ . اسماً له ) بأنَّ عُرِفَ بها ، ولا يُوقَفُ على اسمِه ولا على حاله فيه هل هو كُنْيَتُهُ أو غيرها ؟ ( نحو أبي أناس ) بالنون صحابي كِنَانِي ، وقيل : دِيلِي ، وكأبي مُوَيْهَبَةَ مَوْلَاهُ ﷺ ، وأبي شَيْبَةَ الذي توفي في حصار القُسْطَنْطِينِيَّةِ ، وكأبي الأبيض الراوي عن أنس ؛ فقد قال أبو زرعة : لا نَعْرِفُ اسمَه .

( وتارة ) مَنْ ( تُعَدَّدُ ) له ( الْكُنَى ) اثنتان فأكثر ؛ كابن جُرَيْج : أبي الوليد

(١) في « علوم الحديث » ص ٣٣٠ .

(٢) « التقييد والإيضاح » ص ٣٦٩ .

(٣) « التاريخ الكبير » ( ١ / ١٤٥ ) .

٧٦٨ - وَمِنْهُمْ مَنْ فِي كُنَاهُمْ اخْتُلِفَ لَا اسْمَ وَعَكْسُهُ وَذَيْنِ أَوْ أَلِفَ

وأبي خالد ، ومنصور بن أبي المعالي له ثلاث كُنَى : أبو بكر ، وأبو الفتح ، وأبو القاسم .

( و ) تارة ( قد لُقِّبَ ) الشخصُ ( بالكنية ) أي : بصورة الكنية ، وهي في الحقيقة لقب ( مع ) كنية ( أخرى ) له حقيقة واسم ( وَرَدَ ) كعلي كَرَّمَ الله تعالى وجهه يلقَّبُ بأبي تراب ، ويكنى أبو الحسن ، والتلقيب بأبي التراب مِنَ النبي ﷺ ، إذ قال له : « قُمْ أبا تراب »<sup>(١)</sup> ، وكان نائماً في المسجد وعليه تراب .

وكأبي الزناد عبد الله بن ذَكْوَان كُنِيَتْهُ أبو عبد الرحمن ، وأبو الزناد لقب ، قيل : إنه يكرهه .

وكأبي الرجال محمد بن عبد الرحمن الأنصاري كُنِيَتْهُ أبو عبد الرحمن ، وأبو الرجال لقبٌ ؛ لأنه كان له عشرة أولادٍ كلُّهم رجال .

وكأبي الآذان عمر بن إبراهيم ، كُنِيَتْهُ أبو بكر ، وأبو الآذان لقب ؛ لأنه كان كبيرَ الأذنين .

وكأبي الشيخ الحافظ الأصبهاني عبد الله بن محمد ، كُنِيَتْهُ أبو محمد ، وأبو الشيخ لقب .

( و ) تارة ( مِنْهُمْ ) أي : مِنَ الرواة ( مَنْ فِي كُنَاهُمْ اخْتُلِفَ ) بين العلماء ، ( لا ) اختلاف في ( اسم ) لهم ؛ كآسامة بن زيد حَبَّه ﷺ وابن حَبَّه رضي الله تعالى عنهما ، كُنِيَتْهُ أبو زيد ، أو أبو محمد ، أو أبو عبد الله ، أو أبو خارجة ، أقوال .

وكأبي بن كعب ، كُنِيَتْهُ أبو المنذر ، أو أبو الطفيل ، قولان . ومحمد بن الصديق رضي الله تعالى عنهما ، كُنِيَتْهُ أبو عبد الله ، أو أبو محمد ، قولان أيضاً ،

(١) أخرجه البخاري ( ٤٤١ ) ، ومسلم ( ٦٢٢٩ ) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه .



وقد أُلّف في هذا عبدُ الله بن عطاء الإبراهيمي الأزدي<sup>(١)</sup> مؤلفاً .

( و ) تارة ( عكسه ) أي : مَنْ في أسمائهم اختلّف لا في الكُنَى ؛ كأبي بَصْرَةَ الغِفاري حُميل ، بالحاء المهملة المضمومة مصغراً ، وقيل : بجيم مفتوحة مكبراً .

وأبي هريرة اختلّف في اسمه واسم أبيه على نحو ثلاثين أو أربعين قولاً ، والأصح منها عبد الرحمن بن صخر ؛ وعنه : كان اسمي في الجاهلية عبد شمس بن صخر ، فسُمّيْتُ في الإسلام عبد الرحمن ، رواه الحاكم<sup>(٢)</sup> . ومن الأقوال : عمير بن عامر ، عبد الرحمن بن غنم ، [ عبد الله بن عائذ ] ، عبد الله بن عامر ، عبد الله بن عمرو ، وسُكين بن وذمة<sup>(٣)</sup> ، سُكين بن هانئ ، سُكين بن مَل ، سُكين بن صخر ، عامر بن عبد شمس ، عامر بن عُمير ، برير بن عِشْرقة ، عبدُ نَهم<sup>(٤)</sup> ، [ عبد شمس ] ، غنم ، عُبيد بن غنم ، عمرو بن غنم ، عمرو بن عامر ، سعيد بن الحارث ، هذا ما ذكره المزي<sup>(٥)</sup> ، وذكر بقيتها ابن عساكر . قال ابن رافع لأبي هريرة : لم كَتُوك أبا هريرة ؟ قال : كانت لي هريرةٌ صغيرةٌ ، فكنت إذا كان الليل وضعتها في شجرة ، فإذا أصبحتُ أخذتها فلبعتُ بها ، فكَتُوني أبا هريرة . رواه ابن سعد<sup>(٦)</sup> .

( و ) تارة مَنْ اختلّف في ( دَين ) أي : الكنية والاسم معاً كسَفينة مولاة ﷺ ، كنيته أبو عبد الرحمن أو أبو البختري ، واسمه عمير ، أو صالح ، أو مهران ، أو نجران ، أو رومان ، أو قيس ، أو شُنْبة ، أو سَنْبة ، أو طهمان ، أو مروان ، أو

(١) في « التدريب » و « علوم الحديث » : الهروي .

(٢) « المستدرک » ( ٣ / ٥٠٧ ) .

(٣) في الأصل و « التدريب » : دومة ، والمثبت من « تهذيب الكمال » .

(٤) في الأصل و « التدريب » : عبد تميم ، والمثبت من « تهذيب الكمال » .

(٥) في « تهذيب الكمال » ( ٣٤ / ٣٦٦ ) .

(٦) « الطبقات الكبرى » لابن سعد ( ٤ / ٣٢٩ ) .

٧٦٩ - كِلَاهُمَا وَمِنْهُمْ مَنْ اشْتَهَرَ بِكُنْيَةٍ أَوْ بِاسْمِهِ إِحْدَى عَشَرَ

ذكوان ، أو كيسان ، أو سليمان ، أو أيمن ، أو أحمر ، أو أحمد ، أو رياح ، أو مفلح ، أو مرقبة ، أو مبعث ، أو عبس ، أو عيسى ، أقوال حكاه الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> .

( أو ) أي : وتارة ( أَلِف كِلَاهُمَا ) أي : الكنية والاسم بأن عُرفَ بهما ، ولم يُخْتَلَفَ في واحد منهما ؛ كالخلفاء الأربعة أبو بكر عبد الله ، وأبو حفص عمر ، وأبو عمرو عثمان ، وأبو الحسن علي ، وكأصحاب المذاهب الأربعة أبو حنيفة النعمان ، وآباء عبد الله : مالك بن أنس ومحمد بن إدريس وأحمد بن حنبل [ وسفيان الثوري ] رضي الله تعالى عنهم وغيرهم .

( و ) تارة ( مِنْهُمْ مَنْ اشْتَهَرَ بِكُنْيَةٍ ) مع العلم باسمه ؛ كأبي إدريس الخولاني عائذ الله بن عبد الله ، وأبي إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله ، وأبي الضحى مسلم بن صُنَيْح ، ولابن عبد البر تصنيفٌ مليحٌ فيمن بعد الصحابة منهم ، قاله ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> .

( أو ) أي : وتارة مَنْ اشْتَهَرَ ( بِاسْمِهِ )<sup>(٣)</sup> مع العلم بكنيته ؛ كعبد الرحمن بن عوف ، وطلحة بن عبيد الله ، والحسن بن علي ، وعبد الله بن عمرو في آخرين ، كلٌّ منهم كنيته أبو محمد . وكالحسين بن علي ، وسلمان ، وحذيفة بن اليمان ، والزبير بن العوام وغيرهم ، كلٌّ منهم كنيته أبو عبد الله . وكعبد الله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الله بن عمر ، ومعاوية ، كلٌّ منهم كنيته أبو عبد الرحمن على خلاف في بعضهم ، فجملة ما في هذا النوع ( إحدى عشر ) قسماً ابتكره ابنُ

(١) في «الإصابة» ( ٣ / ١٣٢ ) .

(٢) في «علوم الحديث» ص ٣٣٥ .

(٣) هذا الضرب جعله ابن الصلاح في نوع مستقل ، وكذا النووي ، وسماه : معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى .

الصَّلاح ، إلا أنه أفرد الأخير منها بترجمة مستقلة . قال : وهذا من وجهٍ ضدَّ النوع الذي قبله ، ومن شأنه أن يبوَّب على الأسماء ، ثم تبيَّن كناها بخلاف ذاك ، ومن وجهٍ آخر يصلح لأن يجعلَ قسماً من أقسام ذاك ، من حيث كونه قسماً من أقسام أصحاب الكنى ، وألَّف فيه ابنُ حَبَّان كتاباً . اهـ .

وعلى الاصطلاح الثاني الحافظ العراقيُّ كابن جماعة<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ المصنِّفين في الكنى جمعوا النوعين معاً ، وتبعهما المصنِّف ، والكتب فيها كثيرة : ككتاب الإمام مسلم ، والنسائي ، والحاكم أبي أحمد ، والدولابي ، وابن منْدَه ، وغيرهم ، وأجلُّها كتابُ الحاكم أبي أحمد ؛ إذ ذَكَرَ فيه مَنْ عُرِف اسمُه ومن لم يُعْرَف ، وفي الغالب تبويبُ ذلك على حروف المعجم في الكنى ، وبالجمله إنه فنُّ مطلوبٌ ، لم يزل العلماء يعنون به ، ويتحقَّقونه ، ويتطارَحونه فيما بينهم ، ويعيِّنون مَنْ جهَلَه ، والله أعلم .



(١) انظر : « المنهل الروي » ص ١١٥ .

## أنواع عشرة من الأسماء والكنى مزيدة على ابن الصلاح و«الألفية»

٧٧٠ - وَأَلَّفَ الْخَطِيبُ فِي الَّذِي وَفَا كُنْيَتُهُ مَعَ اسْمِهِ مُؤْتَلِفًا

٧٧١ - مِثْلُ «أَبِي الْقَاسِمِ» وَهُوَ «الْقَاسِمُ» فَذَاكَ رِبَاحًا لَا وَاهِمٌ

### أنواع عشرة من الأسماء والكنى

أي : هذا مبحثها ، وهي ( مَزِيدَة عَلَى ) ما في مقدمة ( ابن الصلاح و ) على ما في ( الألفية ) أي : ألفية العراقي ، وغالبها مأخوذة من كلام الحافظ ابن حجر في « النخبة » وغيرها .

فالأول من العشرة ما أشارَ إليه بقوله : ( وَأَلَّفَ ) الحافظ ( الْخَطِيبُ ) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي جزءاً ( في ) بيان بعض الرواة ( الَّذِي وَفَا ) أي : أتى ( كُنْيَتُهُ ) وهي المصدرة بأبٍ أو أم ( مع اسمه ) الْعَلَمُ ( مُؤْتَلِفًا ) أي : متفقاً .

وذلك ( مِثْلُ أَبِي الْقَاسِمِ ) بن محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن الطيلسان الأوسي الحافظ المتقن ، من محدثي الأندلس ( وهو ) أي : اسمه ( الْقَاسِمُ ) فقد اتفق اسمه وكنيته . هذا وفي التكني بأبي القاسم كلام مشهور ، والصحيحُ عندنا أيتها الشافعية حُرْمَتُهُ مطلقاً ، قال المحقق ابنُ حجر : إِنَّ محلَّ الخلاف إنما هو وضعها أولاً ، وأما إذا وُضعت لإنسان واشتهر بها فلا يحرم ذلك ؛ لأن النهي لا يشملها ، وللحاجة ، كما اغتفروا التلقب بنحو الأعمش لذلك ... إلخ .

٧٧٢ - وَفِي الَّذِي كُنِيَ قَدْ أَلْفَا إِسْمَ أَبِيهِ غَلَطَ بِهِ انْتَقَى

٧٧٣ - نَحْوُ «أَبِي مُسْلِمٍ بْنِ مُسْلِمٍ» هُوَ «الْأَعْرُ الْمَدَنِي» فَاعْلَمْ

وقوله : ( فَذَاكَ ) في سنده لمن ذكر ( بواحد ) فقط من الاسم والكنية ( لا ) يحكم عليه بأنه ( واهم ) فيه إشارة إلى فائدة معرفة ذلك ، وهي نفي الغلط عمّن ذكره بأحدهما ، وهذا النوع ذكره الحافظ ابن حجر في أول « نكتته على ابن الصلاح » ، ولم يذكره في « النخبة » ولا في « شرحها » ، وهو النوع السابع والستون ، ثم أشار إلى الثاني منها بقوله :

( و ) أَلَفَ الْخَطِيبُ أَيْضاً جِزْءاً ( في ) بيان بعض الرواة ( الذي كُنِيَ قَدْ ) وافق ( أَلْفَا . اسْمَ أَبِيهِ ) قال فيه : وجلت في أسماء بعض رواة الحديث ، فوجدت جماعة منهم واطأت كناههم أسماء آبائهم ، ول بعضهم نظر بخلاف ذلك ، فربما جاء رواية عن بعضهم باسمه وكنيته مضاهياً ، وهما اثنان ، فلا يؤمن وقوع الخطأ فيها ، وقد ذكره الحافظ في « النخبة » ، قال في « شرحها »<sup>(١)</sup> : كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني أحد أتباع التابعين ، وفائدة معرفته ( غَلَطَ بِهِ انْتَقَى ) عمّن نسبته إلى أبيه [ فقال ] : أنا ابنُ إسحاق فنُسِبَ إلى التصحيف ، وأنَّ الصواب : أنا أبو إسحاق . انتهى . وقد مثله المصنّف بقوله :

( نحو أبي مُسْلِمٍ بْنِ مُسْلِمٍ ) و( هو الأعرُ المدني ) روى عن أبي هريرة وغيره ، ونحو أبي خالد أوس بن خالد البصري ، روى عن أبي هريرة وغيره أيضاً ، وأبي إسماعيل إدريس بن إسماعيل الكوفي ، روى عن الأعمش وطلحة بن مُصْرُف ، وأبي الجَوَّاب الأحوص بن جَوَّاب الضَّبِّي ، روى عن أسباط بن نصر وغيره ( فاعلم ) ذلك ونظائره .

وهذا النوع هو الثامن والستون ، ثم أشار إلى الثالث منها بقوله :

(١) « نزعة النظر » ص ١٤٠ ، وما بين المعقوفتين منه .

- ٧٧٤ - وَالْأَفَ الْأَزْدِيُّ عَكْسَ الثَّانِي نَحْوُ «سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ»  
 ٧٧٥ - وَالْفَوَا مَنْ وَرَدَتْ كُنْيَتُهُ وَوَأَفَقَّتْهُ كُنْيَتُهُ زَوْجَتُهُ  
 ٧٧٦ - مِثْلُ «أَبِي بَكْرٍ» وَ«أُمُّ بَكْرٍ» كَذَا «أَبُو ذَرٍّ» وَ«أُمُّ ذَرٍّ»

(وَأَلَفَ) الحافظ أبو الفتح (الأزدي) كتاباً (عكس الثاني) وهو مَنْ وافَقَ اسمُهُ كُنْيَةَ أَبِيهِ ، وقد ذكره في «النخبة» أيضاً . قال في «التدريب»<sup>(١)</sup> : ومن أمثلته في الصحابة (نحو) أوس بن أبي أوس ، (و) سِنَان بن أبي سِنَان (الأسدي ، ومَغْقَل بن أبي مَغْقَل ، وفي غيرهم نحو : الحسن بن أبي الحسن البصري ، وإسحاق بن أبي إسحاق السَّبَّيحي ، وعامر ابن أبي عامر الأشعري .

وهذا النوع هو التاسع والستون ، ثم أشار إلى الرابع منها بقوله :

(وَالْفُؤَا) أي : جماعة من الحفاظ ؛ كأبي الحسن بن حيويه ، وأبي القاسم بن عساكر كتباً في (مَنْ وَرَدَتْ كُنْيَتُهُ) من الرواة (و) الحال أنه قد (وَأَفَقَّتْهُ) وقوله : (كنية) تمييز ، وفاعل وافقته قوله : (زَوْجَتُهُ) يعني : وافقت كُنْيَتُهُ كُنْيَةَ زَوْجَتِهِ ، وهم كثير .

(مِثْلُ) سيّدنا (أبي بكر) الصّدِّيق رضي الله تعالى عنه (و) زَوْجَتُهُ (أُمُّ بَكْرٍ) في الجاهلية لم يصحَّ إسلامُها ، قاله المصنّف ، (و) كذا أبو ذر (الغفاري) (و) زَوْجَتُهُ (أُمُّ ذَرٍّ) وأبو الدرداء ، وزَوْجَتُهُ أُمُّ الدَّرْدَاءِ الكبري ، خيرة بنت أبي حذرد صحابية ، وأُمُّ الدرداء الصغرى هُجَيْمَةُ تابعية ، وأبو سَلَمَةَ عبد الله بن الأسود ، وزَوْجَتُهُ أُمُّ سَلَمَةَ هند بنت أبي أمية ، تزوّجها بعده النبي ﷺ ، وأبو سيف القين ظئُر إبراهيم ، وزَوْجَتُهُ أُمُّ سيف ، وأبو الفضل العباس بن عبد المطلب ، وزَوْجَتُهُ أُمُّ الفضل لبابة بنت الحارث وغيرهم .

- ٧٧٧ - وَفِي الَّذِي وَافَقَ فِي اسْمِهِ الْأَبَا نَحْوُ «عَدِيٍّ بْنِ عَدِيٍّ» نَسَبًا  
 ٧٧٨ - وَإِنْ يَزِدْ مَعَ جَدِّهِ فَحَسَنٌ «كَالْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ»

وهذا هو النوع السبعون ، وقد ذكره في « النخبة »<sup>(١)</sup> ، ثم أشار إلى الخامس منها بقوله :

( و ) أَلْفُوا أَيْضاً مِنْهُمْ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِي ( فِي الَّذِي وَافَقَ فِي اسْمِهِ الْأَبَا ) أَي :  
 اسم أبيه ( نحو ) الْحَجَّاجُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْأَسْلَمِي لَهُ صُحْبَةٌ ، ( وَ ) عَدِيٌّ بْنُ عَدِيٍّ ( الْكِندِي ( نَسَبًا ) وَهِنْدُ بْنُ هِنْدَ بْنِ أَبِي هَالَةَ ، وَحَجْرُ بْنُ حَجْرٍ الْكَلَاعِي ، وَهَاشِمُ بْنُ  
 هَاشِمٍ بْنُ عُتْبَةَ ، [ وَعَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمَهْلَبِيُّ ] ، وَصَالِحُ بْنُ صَالِحٍ بْنِ حَيٍّ الْهَمْدَانِي ،  
 وَسَعِيدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ وَغَيْرُهُمْ .

قال في « النزهة »<sup>(٢)</sup> : وقد يتفقُ الاسمُ واسمُ الأبِ مع الاسمِ واسمِ الأبِ فصاعداً ؛ كأبي اليُمْنِ الْكِندِي ، وهو زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ ، أَي : فقد اتفقَ اسمُهُ مع اسمِ جَدِّهِ ، واتفقَ اسمُ أبيه مع اسمِ جَدِّهِ .

( وَإِنْ يَزِدْ ) فِي التَّرْجُمَةِ الْإِتْفَاقُ ( مَعَ جَدِّهِ ) بَأَن يُقَالَ : مَنْ أَتَفَقَ اسْمُهُ وَاسْمُ أَبِيهِ وَجَدَّهُ ( فَحَسَنٌ ) أَمْرٌ مِنَ التَّحْسِينِ ، وَبِذَلِكَ تَرْجَمُ فِي « النَّخْبَةِ » ، وَقَدْ مَثَّلَهُ بِقَوْلِهِ ( كَالْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ ) بَنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، وَكَمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَزْرِيِّ . قَالَ : وَقَدْ يَقَعُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ مِنْ فُرُوعِ الْمَسْلَسَلِ .

قال بعضهم : ويقرب منه ما روى السيوطي عن الحسن عن الحسن عن أبي الحسن عن جَدِّهِ الْحَسَنِ : « إِنَّ أَحْسَنَ الْحَسَنِ الْخُلُقِ الْحَسَنُ »<sup>(٣)</sup> . انتهى .

(١) « نزهة النظر » ص ١٤٠ .

(٢) ص ١٤١ .

(٣) أخرجه الفضايعي في « مسند الشهاب » ( ٩٨٦ ) ، وذكره السيوطي في « الجامع الصغير » ( ٢١٨٣ ) ، وعزاه للمستغفري في « مسلسلاته » ، وابن عساكر في « تاريخه » ، وانظر : =

[ وَمِنْهُ مَا بِالْأَحْمَدِيِّينَ سُؤْلًا      كَذَلِكَ بِالْمُحَمَّدِيِّينَ أَوْ صِلًا ]

٧٧٩ - أَوْ شَيْخُهُ وَشَيْخُهُ قَدْ بَانَا      عِمْرَانُ عَنْ عِمْرَانَ عَنْ عِمْرَانَا

وهذا هو النوع الحادي والسبعون . ثم أشار إلى السادس منها بقوله :

( أو ) أي : وألقوا أيضاً منهم أبو موسى المدني فيمن اتفق اسمه واسم ( شيخه ، و ) اسم شيخ ( شيخه ) فصاعداً ، ذكره في « النخبة » ، ( و قد بَانَا ) تمثيلاً من قوله في « شرحها » كـ ( عِمْرَانُ عَنْ عِمْرَانَ عَنْ عِمْرَانَا ) بألف الإطلاق ، فالأول : يُعَرَّفُ بالقصير ، والثاني : أَبُو رَجَاءِ الْعُطَارِدِي ، والثالث : ابن حُصَيْن الصحابي رضي الله تعالى عنه .

وكإبراهيم عن إبراهيم عن إبراهيم ، فالأول : إبراهيم بن طهمان ، والثاني : إبراهيم بن عَامِرِ الْبَجَلِيِّ ، والثالث : إبراهيم النَّخَعِي ، وكسليمان ، عن سليمان ، عن سليمان ، فالأول : ابنُ أحمد بنِ أيوب الطُّبْرَانِي ، والثاني : ابنُ أحمد الواسِطِي ، والثالث : ابنُ عبد الرحمن الدمشقي .

قال <sup>(١)</sup> : وقد يقعُ ذلك للراوي ولشيخه معاً ؛ كأبي العلاء الهَمْدَانِي الْعَطَّار ، يروي عن أبي عليّ الْأَصْبَهَانِيّ الْحَدَّاد ، وكلُّ منهما اسمه الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ ؛ فَاتَّفَقَا فِي ذَلِكَ ، وَافْتَرَقَا فِي الْكُنْيَةِ وَالنَّسْبَةِ وَالصَّنَاعَةِ .

وكقول الحاكم <sup>(٢)</sup> : ثَنَا خَلَفٌ ، ثَنَا خَلَفٌ ، ثَنَا خَلَفٌ ، ثَنَا خَلَفٌ ، ثَنَا خَلَفٌ ، عن أبيه عن جدّه عن قتادة عن أنس مرفوعاً : « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَعُرْفًا [ لَيْسَ ] لَهَا مَعَالِيقُ [ مِنْ فَوْقِهَا ] وَلَا عِمَادٌ مِنْ تَحْتِهَا » ؛ قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَكَيْفَ يَدْخُلُهَا أَهْلُهَا ؟

= « فيض القدير » ( ٢ / ٤١٧ ) .

(١) أي : الحافظ في النزهة ص ١٤١ .

(٢) في « معرفة علوم الحديث » ص ٣٠٢ .



قال : « يدخلونها أشباه الطير » . قيل : يا رسول الله لمن هي ؟ قال : « لأهل الأنعام والأوجاع والبلى »<sup>(١)</sup> فخلف الأول : هو الأمير خَلَفُ بْنُ مُحَمَّد السجزي ، والثاني : أبو صالح خَلَفُ بْنُ مُحَمَّد البخاري ، والثالث : خَلَفُ بْنُ سليمان [ النسفي صاحب « المسند » ] ، والرابع : خَلَفُ بْنُ مُحَمَّد الواسطي كَرْدُوس ، والخامس : خَلَفُ بْنُ مُوسَى بْنِ خَلَف .

وكالمسلسل بالأحمدين ، والمحمّدين اللذين أشرت إليهما بقولي ملحقا له في المتن الذي في الهامش بقلم الحمرة :

( ومنه ما بالأحمدين سلسلا كذاك بالمحمّدين أوصلا )

أما الأول فذكره الشنواني في « الدرر » بسنده إلى الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، عن أحمد بن محمد - يعني : الأزدي - ثم انقطع تسلسله منه إلى أبي هريرة ، ومنه حديث : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ... » الحديث<sup>(٢)</sup> .

وأما الثاني : فذكره بسنده إلى الإمام البخاري ، وذكره جماعة من الحفاظ ؛ كالمصنّف ، عن محمد بن إبراهيم الأديب المالكي ، عن محمد بن أحمد المهدي ، عن محمد بن رزين بن مشرف ، عن محمد بن يوسف البرزالي الحافظ ، عن محمد بن أبي الحسين الصوفي ، عن محمد بن عبد الله بن محمود الطائي ، عن محمد بن عبد الواحد الدقاق ، عن محمد بن علي الكراني ، عن الحافظ محمد بن إسحاق بن يحيى العبدّي ، عن محمد بن سعد الباوردي ، عن

(١) لم يذكر الحاكم ولا السيوطي في « التدريب » متن هذا الحديث ، وإنما ذكرا السند فقط ،

وذكر المتن القرطبي في « التذكرة » ص ٥٣٩ ، والسيوطي في « الدر المنثور » ( ٦ / ٢٨٦ ) ، وعزياها لظاهر الشحامي . وما بين المعقوفات منهما .

(٢) أخرجه البخاري ( ٢٩٤٦ ) ، ومسلم ( ١٢٥ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

## ٧٨٠ - أو اسم شيخ لأبيه يأتسي «ربيع بن أنس عن أنس»

محمد بن عبد الله الحضرمي ، عن محمد بن عبد الله بن المثنى ، عن محمد بن بشر ، عن محمد بن عمرو ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي كثير محمد مولى ابن جحش ، عن محمد بن جحش رضي الله تعالى عنه ، عن محمد رسول الله ﷺ «أنه مرّ في الشوق على رجل ، وفخذه مكشوفتان ، فقال له : غطّ فخذك ، فإنّ الفخذين عورة»<sup>(١)</sup> .

قال الحافظ ابن حجر : هذا حديث عجيب السلسل ، وليس في إسناده من يُنظر في حاله سوى محمد بن عمرو ، واسم جدّه سهل ، ضعفه يحيى القطان ، ووثقه ابن حبان ، وله متابع ، رواه أحمد وابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير أتمّ منه ، وعلّق البخاري<sup>(٢)</sup> . انتهى .

وهذا هو النوع الثاني والسبعون ، ثم أشار إلى السابع منها بقوله :

(أو) وافق (اسم شيخ) للراوي (لأبيه) أي : الراوي (يأتسي) موافقاً له ، ذكره في «النخبة»<sup>(٣)</sup> ، مثاله : (ربيع بن أنس عن أنس) قال في «شرحها» : هكذا يأتي في الروايات ، فيُظنّ أنه يروي عن أبيه ، كما وقع في «الصحيح» عن عامر بن سَعْد عن سعد وهو أبوه ، وليس أنس شيخ الربيع والدّه ، بل أبوه بكرّي ، وشيخه أنصاري ، وهو أنس بن مالك [الصحابي] المشهور ، وليس الربيع المذكور من أولاده .

(١) أخرج متن هذا الحديث أحمد (٥ / ٢٩٠) ، والطبراني في «الكبير» (٥٥٠) ، والبيهقي في «الكبرى» (٢ / ٢٢٨) ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٤٧٤) ، وهو حسن .

(٢) البخاري في «صحيحه» قبل الحديث (٣٧١) معلقاً ، ووصله في «التاريخ الكبير» (١٢ / ١) .

(٣) «نزهة النظر» ص ١٤٠ .

- ٧٨١ - أَوْ شَيْخُهُ وَالرَّأُو عَنْهُ الْجَارِي يَرْفَعُ وَهُمْ الْقَلْبِ وَالتَّكْرَارِ  
 ٧٨٢ - مِثْلُ «الْبَخَارِيِّ رَاوِيًا عَنْ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمٌ عَنْهُ رَوَى» فَقَسَمَ  
 ٧٨٣ - وَفِي الصَّحِيحِ قَدْ رَوَى «الشَّيْبَانِيُّ» عَنِ ابْنِ عِينَزٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ

قال بعضهم : ومنه ما يظنه الجاهلُ بمعرفة الرجال أنَّ مالك بن أنس صاحب المذهب هو ابن أنس بن مالك ، وليس كذلك . انتهى .

وهذا هو النوع الثالث والسبعون . ثم أشار إلى الثامن منها بقوله :

( أَوْ شَيْخُهُ وَالرَّأُو عَنْهُ ) أي : مَنْ اتفق اسمُ شيخه [ و ] الراوي عنه ( الجاري ) في الرواية ، ذَكَرَهُ فِي « النخبة » . قال : وهو نوعٌ لطيفٌ لم يتعرَّضَ له ابنُ الصَّلاح ، وفائدتهُ أنه ( يرفعُ وَهُمْ الْقَلْبِ وَالتَّكْرَارِ ) أي : يزيلُ اللَّبسَ عَمَّنْ يَظُنُّ أنَّ فيه انقلاباً أو تكراراً ، وأمثله كثيرة .

( مِثْلُ ) الإمام أبي عبد الله ( البخاري ) كان ( رَاوِيًا عَنْ مُسْلِمٍ . وَمُسْلِمٌ عَنْهُ ) أي : عن البخاري ( رَوَى فـ ) قد يتوهم أنَّ هذا مقلوبٌ أو تكرار ، وليس كذلك ، بل ( قَسَمَ ) بأنَّ شيخه مسلم بن إبراهيم [ الفراهيدي ] <sup>(١)</sup> البصري ، والراوي عنه : مسلم بن الحجاج القشيري صاحب « الصحيح » .

وكذا وقع لعبد بن حميد أيضاً : روى عن مسلم بن إبراهيم ، وروى عنه مسلم ابن الحجاج في « صحيحه » حديثاً بهذه الترجمة بعينها . وكيعي بن أبي كثير : روى عن هشام ، وروى هشام عنه ، فشيخه هشام بن عروة ، والراوي عنه هشام بن أبي عبد الله الدستوائي . وكابن جريج : روى عن هشام ، وروى عنه هشام ، فالأعلى ابنُ عروة ، والأدنى ابنُ يوسف الصنعاني ، وغير ذلك في الأسماء .

( و ) قد وَقَعَ ( في الصحيح ) أي : « صحيح البخاري » أنه ( قد رَوَى )

(١) في الأصل وبعض نسخ « النزاهة » : الفراديسي ، وهو خطأ .

٧٨٤ - أَوْ اسْمُهُ وَنَسَبٌ فَادَّكِرَ كَحَمِيرِي بْنِ بَشِيرِ الْحَمِيرِي

٧٨٥ - وَمَنْ بَلَفَظَ نَسَبٍ فِيهِ سُمِّيَ مِثَالُهُ الْمَكِّيُّ ثُمَّ الْحَضْرَمِي

وقال : حَدَّثَنِي عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَسَدِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ ( الشَّيْبَانِيِّ .  
عَنْ ) الْوَلِيدِ ( بْنِ غِزَارٍ عَنْ ) أَبِي عَمْرٍو ( الشَّيْبَانِيِّ ) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ : « أَنَّ رَجُلًا  
سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : الصَّلَاةُ لَوْ قَتَلَهَا ، وَبُرِّ الْوَالِدَيْنِ ، ثُمَّ  
الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ »<sup>(١)</sup> ، فَالشَّيْبَانِيُّ الْأَوَّلُ : هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ سَلِيمَانَ بْنِ فَيْرُوزَ  
الْكُونِي ، وَالثَّانِي : هُوَ أَبُو عَمْرٍو سَعْدُ بْنُ إِيَاسَ .

وهذا هو النوع الرابع والسبعون ، ثم أشار إلى التاسع منها بقوله :

( أَوْ ) اتَّفَقَ ( اسْمُهُ ) أَيِ : الرَّائِي ( وَنَسَبٌ ) أَيِ : نَسَبُهُ ( فَادَّكِرَ ) أَيِ :  
اعْرِفَهُ ؛ فَإِنَّ هَذَا النَّوعَ كَمَا قَالَهُ فِي « التَّدْرِيبِ » : لَمْ يَذْكُرُوهُ ، وَذَلِكَ  
( كَحَمِيرِي بْنِ بَشِيرِ الْحَمِيرِي ) رَوَى عَنْ جَنْدَبِ الْبَجَلِيِّ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ،  
وَمَعْقَلِ بْنِ يَسَارٍ وَغَيْرِهِمْ .

وهذا هو النوع الخامس والسبعون ، ثم أشار إلى العاشر ، وهو آخر الزوائد  
على ابن الصَّلاح و« ألفية العراقي » بقوله :

( وَمَنْ بَلَفَظَ نَسَبٍ فِيهِ سُمِّيَ ) يَعْنِي : مَنْ كَانَ مِنَ الرِّوَاةِ اسْمُهُ بِصُورَةٍ لَفْظِ  
النَّسَبِ ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِمَّا قَبْلَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرُوهُ أَيْضًا كَمَا أَفَادَهُ فِي « التَّدْرِيبِ »<sup>(٢)</sup>  
( مِثَالُهُ ) أَيِ : مَنْ اسْمُهُ بِلَفْظِ النَّسَبِ ( الْمَكِّي ) بَنَ إِبرَاهِيمَ الْبَلْخِي ، أَحَدُ رِجَالِ  
الصَّحِيحِ ، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَكْثَرُ ثَلَاثِيَّاتِ الْبَخَارِيِّ ؛ فَإِنَّهُ رَوَاهَا عَنْ يَزِيدَ بْنِ  
أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، وَمَكِيِّ بْنِ عَمِيرٍ الْعَنْبَرِيِّ الْبَصْرِيِّ . قَالَ الْعُقَيْلِيُّ :

(١) الْبَخَارِيُّ ( ٧٥٣٤ ) .

(٢) « التَّدْرِيبِ » ( ٥٤٨ / ٢ ) .

مجهول بالنقل وحديثه غير محفوظ ، ثم أورد له عن أنس مرفوعاً : « لا يزال أحدكم راكباً ما دام مُتَعِلاً »<sup>(١)</sup> .

( ثم الحَضْرَمِي ) والد العلاء . وكحرمي بن عمارة بن أبي حفصة البصري ، رَوَى عن قَرَّة بن خالد وشُعْبَة بن حَسَّان ، وعنه ابنُ المديني ويُندار في آخرين . قال يحيى بن معين : صدوقٌ . وهذا هو النوعُ السادس والسبعون ، والله أعلم .



(١) العقيلي في « الضعفاء » ( ٤ / ٢٥٨ ) ، وانظر : « لسان الميزان » ( ٦ / ٨٨ ) .

## الألقاب

٧٨٦ - واغْنِ بِالألقابِ لِمَا تَقَدَّمَ وَسَبِّ الوُضْعِ وأَلْفَ فِيهِمَا

### الألقاب

أي : هذا مبحثها ، وهو النوع الثامن والستون .

( واغْنِ ) أيها الطالبُ للحديث ( ب ) معرفة ( الألقاب ) أي : ألقاب المحدثين وَمَنْ يُذَكِّرْ معهم ، وهي كثيرة ، تارة تكون بلفظ الاسم ، وتارة بلفظ الكنية ، وتقع نسبة إلى عاهة أو حرفة ( لما تَقَدَّمَ ) في الأسماء والكنى ، فَمَنْ لا يعرفها قد يظنُّها أسامي ؛ فيجعل مَنْ ذُكر باسمه في موضع ، وبلقبه في آخر شخصين ، كما وقع لجماعة ؛ فَرَقُوا بين عبد الله بن أبي صالح أخِي سُهيل ، وبين عبَّاد بن أبي صالح فجعلوهما اثنين ، وإنما عبَّاد لقبٌ لعبد الله ، لا أخٌ له باتفاق الأئمة .

( و ) بمعرفة ( سبب الوضع ) للألقاب . قال الحاكمُ أبو عبد الله <sup>(١)</sup> : أولُ لقبٍ في الإسلام لقبُ أبي بكر الصديق وهو « عتيق » ، لُقِّبَ به لعناقة وجهه ، أي : حُسْنِه ، وقيل : لأنه عتيقُ الله من النار .

ثم الألقابُ منها ما لا يُعرفُ سبب التلقب به ، وهو كثيرٌ ، وما يُعرفُ . وجزمَ ابنُ الصَّلاح <sup>(٢)</sup> وَمَنْ تبعه بأنَّ ما كَرِهَهُ به منها لا يجوزُ التلقبُ به ، وما لا يكرههُ يجوزُ التعريف [ به ] ، لكن الراجحُ جوازُ ذلك مطلقاً للضرورة إذا لم يقصد عيبه ،

(١) « معرفة علوم الحديث » ص ٢٨٩ .

(٢) « علوم الحديث » ص ٣٣٩ .

## ٧٨٧ - كَعَارِمٌ وَقَيْصَرٌ وَعُثْدَرٌ لِسِنَّةٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ

وبه جزم الإمام النووي في أكثر كتبه وغيره من المحققين . قال المصنّف<sup>(١)</sup> : ظهر لي حملُ الأول على أصل التلقيب ، فيجوزُ بما لا يُكره دون ما يُكره .

( و ) قد ( أُلّفَ فيهما ) بالإدغام الكبير ، أي : الألقاب ، وسبب وضعها ؛ وممن أُلّفَ [ في ] ذلك أبو بكر الشيرازي ، وأبو الفضل الفلكي ، وأبو الوليد الدبّاغ في طائفة آخرهم الحافظ ابن حجر ، قال المصنّف : وتأليفه أحسنها وأخصرها وأجمعها . ثم مثّل الألقاب بقوله :

( كَعَارِم ) لقب أبي النعمان محمد بن الفضل السدوسي . قال ابن الصّلاح<sup>(٢)</sup> : وكان عبداً صالحاً بعيداً من العزامة ، أي : وهي الفساد .

( و ) كـ ( قَيْصَر ) لقب أبي النَّضَر هاشم بن القاسم المعروف ، روى عنه الإمام أحمد وغيره .

وكجَزَرَة - بفتح الجيم والزاي والراء بوزن حسنة - لقبُ الحافظ صالح بن محمد البغدادي . قال في « التدريب » : لُقّب بها لأنه لمّا قَدِمَ عمرو بنُ زرارة بغداد سمع عليه في جُملة الخلق ، فقليل له : من أين سمعتَ ؟ قال : من حديث الجَزَرَة : يعني : حديث عبد الله بن بُسرة ؛ أنه كان يَزُقِي بِخَرَزَة ؛ فصَحَّفَهَا .

وكبُنْدَار ؛ لقب محمد بنُ بَشَار البصري ، شيخ الشيخين والجماعة . قال ابنُ الفلكي<sup>(٣)</sup> : لُقّبَ بذلك لأنه كان بِنْدَار الحديث ، أي : حافظه . قال ابنُ السمعاني : والبندار : مَنْ يكون مُكثراً من شيء يشتريه ثم يبيعه ، وذكرَ الحافظُ<sup>(٤)</sup> جماعةً ممن لُقّبَ ببندار ؛ كأبي بكر محمد بن إسماعيل البصلاني ، وأبي الحسين

(١) « التدريب » ( ٢ / ٣٥٩ ) .

(٢) « علوم الحديث » ص ٣٣٩ .

(٣) المصدر السابق ، و « التدريب » ( ٢ / ٣٦٤ ) .

(٤) في « نزهة الألباب » ( ١ / ١٣٣ ) .

٧٨٨ - والضَّالِّ والضَّعِيفِ سَيِّدَانِ وَيُونُسَ الْقَوِيَّ دُوَ لَيَانَ

حامد بن حمَّاد ، والحسين بن يوسف ، ولكن أشهرهم ابن بشار السابق .

( و ) ( كـ ) غُنْدَر ( هو لقبُ ( لِسِنَّة ) كلُّ منهم ( محمد بن جَعْفَر ) الأول : أبو بكر البصري صاحب شُعبة بن الحَجَّاج ، وشيخ بُنْدَار وغيره .

قال في « التدريب » : قَدِمَ ابْنُ جُرَيْجِ البصرة فحدَّثَ بحديثٍ عن الحسن البصري فأنكروه عليه ، وأكثر محمدُ بن جعفر من الشَّغب عليه ، فقال ابْنُ جُرَيْجِ : اسْكُتْ يا غُنْدَر . قال ابْنُ الصَّلَاح : أهل الحجاز يسمُّون المشغَّب غُنْدَرًا .

والثاني : أبو الحسين الرازي ، يروي عن أبي حاتم .

والثالث : أبو بكر البغدادي الحافظ الجَوَّال ، شيخ أبي نُعيم والحاكم وابن جميع وغيرهم .

والرابع : أبو الطيب البغدادي ، من مشايخ الدارقطني .

والخامس : أبو بكر الفامي البغدادي ، الراوي عن أبي شاکر مسرة بن عبد الله .

والسادس : أبو بكر النجار ، الراوي عن ابن صاعد ، وعنه الخَلال ، وهناك مَنْ لُقِّبَ بغُنْدَر وليس اسمه محمد بن جعفر .

( و ) ( كـ ) الضَّالِّ ( لقبُ معاوية بن عبد الكريم ، ضلَّ في طريق مكة فلُقِّبَ بالضال ، وكان رجلاً جليلاً عظيم القدر .

( والضَّعِيفِ ) لقبُ عبد الله بن محمد الضابط المتقن ، لُقِّبَ به لأنه كان ضعيفاً في جسمه لا في حديثه ، وعُلم مما تقرر أنَّ الملَقَّبَ بهما ( سَيِّدَانِ ) وأشار بهذا إلى ما قاله الحافظ عبدُ الغني بن سعيد : رجلاً جليلاً لزمهما لقبان قبيحان : الضالُّ والضعيف ، وزاد ابن الصَّلَاح ثالثاً ، وهو عارِمُ السدوسيِّ المتقدِّم .

قال المصنِّف : ( و ) نظيرُ ذلك أبو الحسن ( يونس ) بن يزيد ( القَوِي ) يروي عن التابعين ، وهو ( دُو لَيَانَ ) أي : ضعيف في الحديث . قال الحافظُ



٧٨٩ - وَيُونُسُ الْكَذُوبُ وَهُوَ مُتَّقِنٌ وَيُونُسُ الصَّدُوقُ وَهُوَ مُوهِنٌ

السَّخَاوِيُّ<sup>(١)</sup> : لُقِّبَ بِذَلِكَ ، أَي : القوي ؛ لقوّته على العبادة والطواف ، حتى قيل : إنه بكى حتى عمي ، وصلّى حتى حذب ، وطاف حتى أقعد ، كان يطوف كل يوم سبعين أسبوعاً ، والله أعلم .

( ويونسُ الكذوبُ ) في عصر الإمام أحمد بن حنبل ( وهو ) حافظٌ ( مُتَّقِنٌ ) قيل له « الكذوب » لحفظه وإتقانه ( ويونسُ ) بن محمد ( الصدوق ) من صغار الأتباع ( وهو مُوهِنٌ ) أي : مضغف في حديثه . قال في « التدريب »<sup>(٢)</sup> : كَذَّابٌ . وفي « الميزان »<sup>(٣)</sup> : ومنهم مَنْ يقولُ فيه الصدوق على سبيل التهكُّم .

ومن الألقاب المشهورة : « صاعقة » : للحافظ أبي يحيى محمد بن عبد الرحيم من مشايخ البخاري ، لُقِّبَ به لشدة حفظه ومذاكرته .

ومنها : « ما غَمَّة » : بلفظ النفي لفعل الغَم ، لُقِّبَ علي بن الحسن بن عبد الصمد البغدادي ، من أصحاب ابن معين ، وهو الذي لُقِّبَ بذلك ، ولُقِّبَ أيضاً بَعْلَان ، وربما يُجمع فيه بين اللَّقْبَيْنِ ، فيقال : عَلَّانُ ما غَمَّة .

ومنها : « عَبْدَان » : قال ابن الصَّلاح<sup>(٤)</sup> : لُقِّبَ لجماعة ؛ أكبرهم عبدُ الله بن عثمان المروزي صاحب ابن المبارك وراويته ، رويانا عن ابن طاهر أنه إنما قيل له « عَبْدَان » ؛ لأنَّ كُنْيَتَهُ أبو عبد الرحمن ، واسمه عبد الله ، واجتمع في كُنْيَتِهِ واسمِهِ العبدان ، وهذا لا يصحُّ ، بل ذلك من تغيير العامة للأسماء وكسرهم لها في زمان صِغَرِ الْمَسْمُوعِ ، أو نحو ذلك ، كما قالوا في علي : « عَلَّان » ، وفي أحمد بن يوسف الشُّلَمي : « حَمْدَان » ، وفي وهب بن بقية الواسطي : « وَهْبَان » .

(١) « فتح المغيث » ( ٣ / ٢٢٩ ) .

(٢) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٣٦١ ) .

(٣) « ميزان الاعتدال » ( ٤ / ٤٨٥ ) .

(٤) « علوم الحديث » ص ٣٤٣ .

ومنها : « غُنْجَار » : لقبُ عيسى بن موسى التيمي من أصحاب مالك ، لُقِّبَ بذلك لحمرة وجنتيه ، ولقبُ صاحب « تاريخ بخارى »<sup>(١)</sup> .

ومنها : « مُشْكَدَانَة » : لابن أبان الأموي ، وقد تقدَّم أنَّ معناه حَبَّةُ الْمِسْكِ أو عاؤه بالفارسية ، لُقِّبَ بذلك أبو نُعَيْم<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه إذا جاءه يلبسُ ويتطيَّب .

ومنها : « مُطَيَّن » : بفتح الياء المشددة ، لقبُ أبي جعفر الحَضْرَمي ، لُقِّبَ به أبو نُعَيْم ؛ لأنه كان وهو صغير يلعبُ مع الصبيان في الماء فيطَيَّنون ظهره ، فقال له أبو نُعَيْم : يا مُطَيَّن لم لا تحضرُ مجلسَ العلم ؟ والله أعلم .



(١) وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد البخاري الحافظ ، مات سنة ثنتي عشرة وأربع مئة . المصدر السابق .

(٢) هو أبو نُعَيْم الْفَضْل بن دُكَيْن ، وكذلك هو الذي لُقِّبَ مُطَيَّن الْآتِي . « علوم الحديث » ص ٣٤٣ .



## المؤتلف والمختلف

- ٧٩٠ - أَمُّ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ مَا ائْتَلَفَ خَطًّا وَلَكِنْ لَفْظُهُ قَدْ اخْتَلَفَ  
٧٩١ - وَجُلُّهُ يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ وَلَا يُمَكِّنُ فِيهِ ضَابِطٌ قَدْ شِمِلَا

## المؤتلف والمختلف

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع التاسع والستون .

( أَمُّ أَنْوَاعِ ) علوم ( الْحَدِيثِ ) أي : مِنْ أَهْمِّهَا مَعْرِفَةُ الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَلْقَابِ وَالْأَنْسَابِ وَنَحْوِهَا . قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ <sup>(١)</sup> : هَذَا فَرْقٌ جَلِيلٌ مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ كَثُرَ عَثَارُهُ ، وَلَمْ يَغْدَمْ مُخْجَلًا ، وَهُوَ ( مَا ائْتَلَفَ ) مِنْ ذَلِكَ ( خَطًّا ) أي : اتَّفَقَ مِنْ جِهَةِ الْخَطِّ وَالْكِتَابَةِ ( وَلَكِنْ لَفْظُهُ ) أي : التُّطْقُ بِهِ ( قَدْ اخْتَلَفَ ) سِوَاهُ كَانَ مَرْجِعُ الْاِخْتِلَافِ النَّقْطُ أَمْ الشَّكْلُ .

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ <sup>(٢)</sup> : أَشَدُّ النَّصْحِيفِ مَا يَقَعُ فِي الْأَسْمَاءِ ، أَي : أَسْمَاءِ الرِّوَاةِ ، وَوَجَّهَهُ بَعْضُهُمْ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ :

( وَجُلُّهُ ) أي : أَكْثَرُهُ إِنَّمَا ( يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ ) وَالرِّوَايَةِ ؛ إِذْ هُوَ شَيْءٌ لَا يَدْخُلُهُ الْقِيَاسُ ، وَلَا قَبْلَهُ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَا بَعْدَهُ ، فَيَكُونُ أَشَدُّ أَنْوَاعِ النَّصْحِيفِ حَيْثُ لَا تَخْلِيصُ مِنْهُ بِالْعَقْلِ . وَمِنْ ثَمَّ وَهَمَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي الْأَسْمَاءِ لِأَجْلِ الْقِيَاسِ ، بِخِلَافِ النَّصْحِيفِ الَّذِي يَوْجَدُ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ ؛ فَإِنَّ الذَّوْقَ الْمَعْنَوِيَّ يَدُلُّ عَلَيْهِ ،

(١) في « علوم الحديث » ص ٣٤٤ .

(٢) انظر : « فتح المغيب » ( ٣ / ٢٣٥ ) .

٧٩٢ - أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَهُ «عَبْدُ الْغَنِيِّ» وَ«الدَّهَبِيُّ» آخِرًا ثُمَّ عُنِيَ

٧٩٣ - بِالْجَمْعِ فِيهِ «الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ» فَجَاءَ أَيَّ جَامِعٍ مُحَرَّرٍ

وكذا السِّيَاقُ قد يُشِيرُ إليه ، وهذا معنى قوله : ( ولا . يُمَكِّنُ فِيهِ ) أي : في هذا النوع ( ضابطاً ) كُلِّي ( قد شَمِلَ ) -هـ ، وَيُفْرَعُ إليه ، وإنما يُضَبِّطُ بالحفظ تفصيلاً ، وقد صُنِّفَتْ فِيهِ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ .

(و) (أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَهُ ) أي : الكتاب في المُوْتَلَفِ والمُخْتَلَفِ أَبُو أَحْمَدَ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ الْعَسْكَرِيِّ ، لَكِنَّهُ أَضَافَهُ إِلَى كِتَابِ التَّصْحِيفِ لَهُ ، ثُمَّ أَفْرَدَهُ بِالتَّصْنِيفِ الْحَافِظُ ( عَبْدُ الْغَنِيِّ ) بْنُ سَعِيدِ الْمَصْرِيِّ الْأَزْدِيُّ ، فَجَمَعَ فِيهِ كِتَابَيْنِ : كِتَاباً فِي مُشْتَبِهِ الْأَسْمَاءِ ، وَكِتَاباً فِي مُشْتَبِهِ النِّسْبَةِ ، وَجَمَعَ شَيْخُهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَاباً حَافِلاً ، ثُمَّ جَمَعَ الْخَطِيبُ ذِيلاً ، ثُمَّ جَمَعَ الْحَافِظُ أَبُو نَصْرٍ بْنُ مَأْكُولٍ فِي « الْإِكْمَالِ » ، وَاسْتَدْرَكَ عَلَى هَؤُلَاءِ فِي كِتَابٍ آخَرَ جَمَعَ فِيهِ أَوْهَامَهُمْ وَبَيَّنَّهَا ، وَكِتَابُهُ مِنْ أَجْمَعَ مَا جُمِعَ ، وَهُوَ عُمْدَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ بَعْدَهُ ، وَقَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنُ نَقْطَةَ مَا فَاتَهُ أَوْ تَجَدَّدَ بَعْدَهُ فِي مَجْلَدٍ ضَخْمٍ ، ثُمَّ دَوَّلَ عَلَيْهِ مَنْصُورُ بْنُ سَلِيمٍ -بِفَتْحِ السِّينِ- فِي مَجْلَدٍ لَطِيفٍ ، وَكَذَا أَبُو حَامِدٍ بْنُ الصَّابُونِيِّ .

( و ) جَمَعَ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ قِيَمَازٍ ( الدَّهَبِيُّ آخِرًا ) فِي ذَلِكَ كِتَاباً مُخْتَصِراً سَمَّاهُ « مُشْتَبِهِ النِّسْبَةِ » أَجْحَفَ فِي الْإِخْتِصَارِ ، وَاعْتَمَدَ عَلَى ضَبْطِ الْقَلَمِ .

( ثُمَّ عُنِيَ ) أَيِ : اعْتَنَى ( بِالْجَمْعِ فِيهِ ) وَالتَّوْضِيحِ ( الْحَافِظُ ) أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ ( ابْنُ ) عَلِيِّ بْنِ ( حَجَرٍ ) الْعَسْكَلَانِيِّ ( فـ ) أَلَفَ كِتَاباً سَمَّاهُ « تَبْصِيرُ الْمُتَنَبِّهِ بِتَحْرِيرِ الْمُشْتَبِهَةِ » ذَكَرَ فِيهِ أَنَّ كِتَابَ الدَّهَبِيِّ لَمَّا كَانَ فِيهِ أَعْوَاژٌ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ ضَبْطِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَالَ فِي ذَلِكَ عَلَى ضَبْطِ الْقَلَمِ ، وَمِنْ جِهَةِ إِجْحَافِهِ فِي الْإِخْتِصَارِ ؛ أَرَادَ إِخْتِصَارَ مَا أَسْهَبَ وَبَسَطَ مَا أَجْحَفَ ؛ فَضَبَطَ الْمُشْتَبِهَ بِالْحُرُوفِ ، وَمَيَّزَ زِيَادَتَهُ بِـ « قُلْتُ » ، وَانْتَهَى بِلا تَغْيِيرٍ سِوَى تَقْدِيمِ الْأَسْمَاءِ ، وَتَأْخِيرِ الْأَنْسَابِ .

( و ) جَاءَ ( هَذَا الْكِتَابُ جَامِعاً مُحَرَّراً ) ( أَيِ جَامِعٍ مُحَرَّرٍ ) فِي مَجْلَدٍ ، وَهُوَ أَجَلُّ

- ٧٩٤ - وَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ مِمَّا اخْتَصَرَ      ابْنُ الصَّلَاحِ مَعَ زَوَائِدِ أُخَرَ  
 ٧٩٥ - بِكَرِيْهِهِمْ وَابْنُ شُرَيْحٍ «أُسْفَعُ»      وَجَاهِلِيُّونَ وَعَنْرُ «أُسْفَعُ»  
 ٧٩٦ - «أُسَيْدُ» بِالضَّمِّ وَبِالتَّضْمِيرِ      أَبْنَا أَبِي الْجَدْعَاءِ وَالْحَضِيرِ  
 ٧٩٧ - وَأَخْنَسُ أَحْيَحَةُ وَتَغْلَبَةُ      وَابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ فِيمَا هَذَبَهُ  
 ٧٩٨ - وَرَافِعٌ سَاعِدَةٌ وَزَافِرٌ      كَعْبٍ وَيَرْبُوعٍ ظَهْنِرٍ عَامِرٍ

كتب هذا النوع ، وأتمها ؛ بكثرة ما زاده على الكتب السابقة مما أهمله من تقدم أو لم يقف عليه . ولذا قيل : كم ترك الأول للآخر ، ولكن الفضل للمتقدم ، ولعله مقيد بما تجدد بعده من الأسماء ، والله أعلم .

( وهذه ) الأسماء المؤتلفة المختلفة التي ستذكر ( أمثلة ) كثيرة ( مما اختصر ) هـ ، واقتصر عليه الإمام أبو عمرو ( بن الصلاح ) الشهرزوري في كتابه المشهور ( مع زوائد ) كثيرة ( أخر ) مأخوذة من تلك الكتب ، فمن ذلك ما ذكره بقوله :

( بِكَرِيْهِهِمْ ) أي : أسفع البكري ( و ) أسفع ( بن شريح ) كلاهما ( أسفع ) بالسين المهملة والفاء ( و ) كذا ( جاهليون ) من الرجال يسمون أسفع بذلك الضبط ( و ) أما ( غير ) أي : غير البكري وابن شريح فهو ( أسفع ) بالمهملة والقاف ، كأبي الأسقع واثلة بن الأسقع الصحابي ، وكأسقع بن أسلع الراوي عن سمره بن جندب .

ومنه : ( أُسَيْدُ بِالضَّمِّ ) للهمزة ( وب ) فتح السين وإسكان الياء ، على صيغة ( التضمير ) بوزن عَزِير ، هم ( أبنا ) بفتح الهمزة وبالقصر جمعاً ، أي : ابن ( أبي الجدعاء ، و ) ابن ( الحضير ، و ) ابن ( أخنس ) وابن ( أحيحة ، و ) ابن ( تغلبة ، وابن أبي إياس ) وهذا ( فيما هذبه ) أي : حرره .

( و ) كذا ابن ( رافع ) عبارة « القاموس » : وابن أخي رافع بن خديج

- ٧٩٩ - ثُمَّ أَبُو عُقْبَةَ مَعَ تَمِيمٍ وَجَدُ قَيْسٍ صَاحِبُ تَمِيمِي  
 ٨٠٠ - وَآكُنْ «أَبَا أُسَيْدٍ» الْفَزَارِي وَابْنًا عَلِيٍّ وَثَابِتٍ بُخَارِي  
 ٨٠١ - ثُمَّ ابْنُ عَيْسَى وَهُوَ قَرْدُ «أَمْنَةَ» وَعَیْرُهُ «أُمَيَّةٌ» أَوْ «أَمْنَةُ»  
 ٨٠٢ - مُحَمَّدُ بْنُ «أَتَشٍ» الصَّنَعَانِي بِالتَّاءِ وَالشَّيْنِ بِلا تَوَانٍ  
 ٨٠٣ - «أَثُوبُ» نَجْلُ عُتْبَةَ وَالْأَزْهَرِ وَالِدُ الْحَارِثِ ثُمَّ اقْتَصِرَ

وابن ( ساعدة ، و ) ابن ( زافر ) وابن ( كعب ، و ) ابن ( يربوع ) وابن ( ظهير )  
 وابن ( عامر ) .

( ثم ) أُسَيْدُ ( أبو عُقْبَةَ مَعَ ) أُسَيْدُ أَبِي ( تَمِيم ، و ) أُسَيْدُ ( جد قيس ) وهو  
 ( صاحبُ تَمِيمِي ) .

وَآكُنْ أَبَا أُسَيْدٍ الْفَزَارِي ( بالتصغير أيضاً ( و ) كذا ( ابنا ) أي : أَبُو أُسَيْدِ بْنِ  
 ( علي و ) أَبُو أُسَيْدِ بْنِ ( ثابت ) وهو ( بُخَارِي ) فَهْؤُلَاءِ كُلُّهُمْ بالتصغير بوزن  
 عُزَيْرٍ ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَبِوزْنِ أَمِيرٍ مَكْبَرًا ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُمْ سَبْعَةُ صَحَابِيٍّ وَخَمْسَةُ  
 تَابِعِيٍّ ؛ فَلْيَرَاجِعْ .

( ثم ) أَمْنَةُ ( ابن عيسى ) كَاتِبُ اللَّيْثِ ( وهو ) مُحَدِّثُ ( قَرْدُ ) أي : مَنْفَرْدُ  
 بهذا الاسم ( أَمْنَةُ ) بِوزْنِ حَسَنَةٍ ( و ) أَمَّا ( غَيْرُهُ ) فَهُوَ إِمَّا ( أُمَيَّةٌ ) بِضَمِّ الهمزة ،  
 وَفَتْحِ الميمِ ، وَفَتْحِ الياءِ مُشَدَّدَةً مُصَغَّرًا ( أَوْ أَمْنَةُ ) بِفَتْحِ الهمزة ممدودة ، وَكسْرِ  
 الميمِ ، بِوزْنِ عَائِشَةَ .

( مُحَمَّدُ بْنُ ) الْحَسَنِ بْنِ ( أَتَشِ الصَّنَعَانِي ) الْأَنْبَاوِي ، فَهَذَا الْجَدُّ الَّذِي هُوَ  
 أَتَشُ ( بالتاء ) الْمُشَاةُ الْفَوْقِيَّةُ الْمَفْتُوحَةُ ( و ) بِ( الشَّيْنِ ) الْمَعْجَمَةُ ( بِلا تَوَانٍ )  
 وَغَيْرُهُ أَنْسُ ؛ بِنُونٍ مَفْتُوحَةٍ وَسِينٍ مَهْمَلَةٍ .

( أَثُوبُ نَجْلُ ) أي : ابن ( عُتْبَةَ ) من رواية حديث الدِّيكِ الْأَبْيَضِ<sup>(١)</sup> ، قَالَ فِي

(١) يشير إلى حديث : « الديك الأبيض خليلي و خليل سبعين من جيرانني » عن أثوب بن عتبة ، =

٨٠٤ - وَأَبَوَا عَالِيَةَ وَمَعْشَرَ أُذَيْنَةَ حَمَّادُ «بَرَاء» اذْكُرِ

٨٠٥ - إِلَى بُخَارَى نِسْبَةُ «الْبُخَارِي» وَمَنْ مِنَ الْأَنْصَارِ فَ«النَّجَّارِي»

« القاموس » ( و ) أُنُوبُ بن ( الأزهر ، و ) أُنُوبُ ( والدُ الحارث ) ثلاثتهم بالمثلثة ساكنة بوزن أَفْضَلُ ( ثم اقتصِرَ ) عليها ، إذ لا يوجد غيرها .

( وَأَبَوَا ) أي : أبو ( عالية ) زياد بن فيروز ( و ) أبو ( مَعْشَر ) يوسف بن يزيد ، وأبو ( أُذَيْنَةُ ) وأبو ( حَمَّادُ )<sup>(١)</sup> أربعتهم ( بَرَاء ) بفتح الباء وتشديد الراء ف ( اذكر ) ، وغيرهم كالبراء بن عازب ، والبراء بن مَعْرُور ، والبراء بن مالك ، والبراء بن أوس ، بتخفيف الراء .

( إِلَى بُخَارَى ) بضمّ الباء والخاء المعجمة وفتح الراء المقصورة ، بلدة مشهورة ( نِسْبَةُ ) الإمام الحافظ الحجّة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل ( البخاري ) صاحب « الجامع الصحيح » ، وفي « القاموس » : علي بن بخار كغراب وأحمد بن محمد بن علي البخاري المنسوب إلى بخار العود ؛ لأنه كان يخرجه في الخانات محدّثان ، وأحمد بن بخار وعلي البخاري محدّثان .

( و ) أما ( مَنْ مِنَ الْأَنْصَارِ ) الصحابة والتابعين ومن بعدهم ( فـ ) هو ( النَّجَّارِي ) بالنون المفتوحة والجيم المشددة ، نسبة إلى بني النَّجَّار ؛ بطن من الأنصار ، ودورهم خيرٌ دورهم كما ثبت في « الصحيح »<sup>(٢)</sup> .

= ذكره ابن ماكولا في « الإكمال » ( ١ / ١١٧ ) وقال : إسناده لا يثبت . وقال الحافظ في « الإصابة » ( ١ / ٣٠ ) : ذكره الدارقطني في « المؤتلف » وقال : لا يصح سنده .

(١) كذا جعل أحمد شاكر «أذينة» و«حماد» معطوفين على «عالية» ، وليس كذلك ، فأذينة هو اسم لأبي العالية ، وحماد هو ابن سعيد المازني ، وأبو معشر هو يوسف بن يزيد البصري ، فالبراء - بالتشديد - لقب لثلاثة وليس لأربعة ، والله أعلم .

(٢) في قوله عليه الصلاة والسلام : « ألا أخبركم بخير دور الأنصار ؟ » قالوا : بلى . قال : « دور بني النجار ثم دور بني عبد الأشهل . . . » أخرجه البخاري ( ١٤٨١ ) ، ومسلم =



- ٨٠٦ - وَلَيْسَ فِي الصَّخْبِ وَلَا الْإِتْبَاعِ مَنْ يُنْسَبُ الْأَوَّلَ بِالْإِجْمَاعِ  
 ٨٠٧ - وَالِدُ رَافِعٍ وَقَضَلِ كَبِيرٍ «حَدِيدُ» وَاهْمِلُ غَيْرَ ذَا وَصَغُرِ  
 ٨٠٨ - «حِرَاشُ» بَنُ مَالِكٍ كَوَالِدِ رَبِيعِي أَهْمِلْهُ بِغَيْرِ زَائِدِ  
 ٨٠٩ - كُلُّ قُرَيْشِيٍّ «حِرَامٌ» وَهُوَ جَمٌّ وَمَا فِي الْأَنْصَارِ «حَرَامٌ» مِنْ عَلَمٍ

( وليس في الصَّخْبِ ) أي : أصحاب النبي ﷺ ( ولا ) في ( الإِتْبَاعِ ) أي : التابعين ( مَنْ يُنْسَبُ الْأَوَّلَ ) أي : أحد ممن يُنسب إلى بخاري ( بالإِجماع ) من العلماء المحدثين وغيرهم ، وأما أتباع التابعين ومن بعدهم فكثير من يُنسب إليه ، فمن أجلهم الإمام البخاري المذكور .

( والدُ رافع و ) والد ( قَضَلِ ) أعجم ، و ( كَبِيرِ . حَدِيدِ ) أي : اقرأه بالخاء المعجمة مفتوحة ، وكسر الدال بصيغة التكبير ( واهْمِلْ غَيْرَ ذَا ) لك ( وَصَغُرِ ) أي : اقرأه حُديج غير والد رافع وَقَضَلِ ، بالخاء المهملة مضمومة ، وفتح الدال بصيغة التَّصْغِيرِ ، كأبي شُبات حُديج بن سلامة الصحابي .

( حِرَاشُ بن مالك ) معاصر لشعبة ، سمع يحيى بن عبيد ( كوالد . رَبِيعِي ) والزَّيْعِ ومسعود ( أَهْمِلْهُ ) أي : اضبط حراشاً بالخاء المهملة المكسورة وبالراء ، بوزن « كِتَابِ » ( بغير زائد ) عن ذينك ، فغيرهما كلُّه بالخاء المعجمة . قال في « التدريب »<sup>(١)</sup> : وأدخل ابنُ ماكولا هنا « خِدَاشاً » بالدال ، فقد رَوَى مسلمٌ عن خالد بن خِدَاش . قال الذهبيُّ : ولا يلتبس . قال العراقيُّ : فلذا لم أَسْتَدْرِكْهُ . قلت : هو من نمط « حُدَيْرِ » ونحوه . انتهى .

وقوله : ( كُلُّ قُرَيْشِيٍّ حِرَامٌ ) يعني : أنَّ كُلَّ حِرَامٍ في قریش فبالزَّاي والخاء المهملة مكسورة ( وهم جَمٌّ ) أي : كثير ، مِنْ أَشْهَرِهِمْ حِرَامُ بن خويلد أخو خديجة

= ( ٥٩٤٨ ) ، من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه .

( ١ ) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٣٨٨ ) .

٨١٠ - أَهْمِلَ لَيْسَ غَيْرُ «الْحُضَيْرِ» أَبُو أُسَيْدٍ غَيْرُهُ «حُضَيْرٌ»

٨١١ - عَيْسَى وَمُسْلِمٌ هُمَا «حَنَاطٌ» وَإِنْ تَشَأْ «خَبَاطٌ» أَوْ «خَيْطٌ»

ووالد حَكِيم ( و ) أما ( ما في الأنصار ) فهو ( حَرَام ) بالحاء المفتوحة والراء ( مِنْ عِلْم ) كحَرَام بن عوف ، وابن مِلْحَان وغيرهما .

والمراد كما قاله الحافظ العراقي<sup>(١)</sup> ما في هاتين القبيلتين فقط ، فما وقع من ذلك في قريش يكون بالزاي ، وما في الأنصار يكون بالراء ، وإلا فقد وقع بالزاي في خُزاعة وبني عامر بن صَغَصعة وغيرهما ، وبالراء في بِلَيٍّ ، وخثعم ، وجُذَام ، وتميم بن مُرٍّ ، وفي خُزاعة ، وفي عُذرة ، وبني فَرارة ، وهُذَيل وغيرهم كما في المطولات .

وقوله : ( أهمل ليس غير الحُضَيْر ) أي : ضُبِطَ لفظُ الحُضَيْر الذي يقال له : حُضَيْرُ الكَتَائِب ، وهو ( أبو أُسَيْد ) الصحابي بإهمال الحاء بلا خلاف فيه ، وأما ( غَيْرُهُ ) أي : غير أبي أُسَيْد فهو ( حُضَيْرٌ ) بالحاء المعجمة . في « القاموس » خضير : شيخ لعليّ بن رباح وعبد الله بن خضير البصري ، وخضير السلمي ، أو هو بحاء مهملة محدثون . قال : والمبارك بن علي بن خضير ، وخضير بن رزيق ، وخضير لقب إبراهيم بن مصعب بن الزُّبَيْر .

( عَيْسَى ) ابن أبي عيسى ميسرة الغفاريّ أبو موسى ( وَمُسْلِمٌ ) بن أبي مسلم ( هما ) أي : كلٌّ منهما ( حَنَاطٌ ) بالحاء المهملة والنون مشددة ، نسبةً إلى بيع الحِنطة ( وَإِنْ تَشَأْ ) فقلّ فيهما ( خَبَاطٌ ) بالحاء المعجمة والباء الموحدة مشددة ، نسبةً إلى بيع الخَبَط الذي تأكله الإبل ( أَوْ ) فقلّ ( خَيْطٌ ) بالحاء المعجمة والياء المثناة مشددة ، نسبةً إلى الخياطة ، فكلٌّ من الثلاثة جائزة فيهما لأنهما باشَرَاها ، ولكن الأول أشهرُ في عيسى ، والثاني أشهرُ في مسلم . ونُقِلَ عنه أنه كان يقول :

٨١٢ - وَصِفَ أَبَا الطَّيِّبِ بِـ«الْجَرِيرِي» ابْنَ سُلَيْمَانَ وَبِـ«الْحَرِيرِي»

٨١٣ - وَلَيْسَ فِي الرُّوَاةِ بِالإِهْمَالِ وَصْفًا سِوَى هَارُونَ «الْحَمَّالِ»

أنا خَيَّاطٌ وَخَيَّاطٌ وَخَبَّاطٌ ، كلاً قد عالجْتُ<sup>(١)</sup> . قال المصنِّفُ<sup>(٢)</sup> : ومثل هذا يُؤْمَنُ فيه الغلطُ ، ويكونُ اللفظُ فيه مصيباً كيف نطقَ .

( ووصفُ أبا الطَّيِّبِ بِالْجَرِيرِي ) بالجيم مفتوحة وكسر الراء ، هو ( ابنُ سليمان و ) صِفُهُ أَيْضاً ( بِالْحَرِيرِي ) ، بالحاء المهملة وكسر الراء ، فكلُّ منهما جائزٌ فيه .

( وليس في الرُّوَاةِ ) للحديثِ حَمَّال ( بالإهمال ) أي : بالحاء المهملة إذا كان ( وَصْفًا ) ونسبة لهم ( سِوَى هَارُونَ ) بن عبد الله ( الْحَمَّال ) فإنه بالحاء المهملة . حكى ابنُ الجارود عن ابنه موسى الحافظ أنه كان حَمَّالاً ، فتحوَّل إلى البَرِّ .

قيل : لُقِّبَ بِالْحَمَّالِ لكثرة ما حملَ من العلم . قال ابن الصَّلَاح<sup>(٣)</sup> : ولا أراه يصحُّ ، وَمَنْ عَدَّاه فَالْجَمَّالُ بالجيم : منهم محمد بن مهران الجمَّال ، حدَّث عنه البخاري ومسلم وغيرهما ، واستدرك الحافظ العراقي<sup>(٤)</sup> على [ هذا ] الحصر : « بَنَانُ بن محمد الحَمَّالُ الزاهد » سمعَ من يونس بن عبد الأعلى وغيره ، و« رافع بن نصر الحَمَّال » سمعَ من أبي عمر بن محمد ، و« أحمد بن محمد الحَمَّال » أحدُ شيوخ أبي بكر النرسي .

هذا ؛ واحترزَ بقوله : « وصفًا » عن الأسماء ، نحو أبيض بن حَمَّال الصحابي المأربي ، وحَمَّال بن مالك الأسدي ، فإنهما بالحاء وغيرهما كثير .

(١) نقله عنه ابن سعد كما في « تهذيب الكمال » ( ٢٣ / ١٧ ) .

(٢) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٣٨٢ ) .

(٣) « علوم الحديث » ص ٣٤٨ .

(٤) « شرح الألفية » ص ٣٩٦ .

- ٨١٤ - «الْخَدْرِي» مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنِ وَمَنْ عَدَاهُ فَاضْمَمْنُ وَسَكَّنِ  
 ٨١٥ - عَلِيُّ النَّاجِي وَلَكَ «دُوَادِ» وَابْنُ أَبِي «دُوَادِ» الْإِيَادِي  
 ٨١٦ - «الدَّبْرِي» إِسْحَاقُ وَالدَّرِيدِي نَحْوِيَّتُهُمْ وَغَيْرُهُ «زَرْنَدِي»  
 ٨١٧ - بِالْفَتْحِ «رَوْحٌ» سَالِفٌ وَوَاهِمٌ مَنْ قَالَ ضَمَّ «رَوْحٌ» بْنُ الْقَاسِمِ

(الْخَدْرِي) بفتح الخاء المعجمة وفتح الدال ، وهو ( محمد بن حسن ) فقط ، وهو من كبار أهل الحديث ( و ) أما ( مَنْ عَدَاهُ ) كأبي سعيد الخُدْرِي الصَّحَابِي ( فاضْمَمْن ) الخاء المعجمة ( وسَكَّن ) الدالَّ نسبة إلى خُدرة : حيٌّ كبيرٌ في الأنصار .

( علي ) أبو المتوكل ( الناجي ) لقب ، وهو ( ولد دُوَاد . و ) القاضي أحمد ( ابن أبي دُوَاد ) بضمِّ الدال ، وتقديم الواو على الألف فوقها همزة ( الإيادي ) نسبة إلى إياد بكسر الهمزة ، وفي « القاموس » : محمد بن أبي علي بن أبي دُوَاد محدث . قال : وأبو دُوَاد يزيد الرُّوَاسِي ، وجويرية بن الحَجَّاج ، وعُدي بن الرقاع شعراء .

( الدَّبْرِي ) بفتح الدال والباء الموحدة هو ( إسحاق ) بن إبراهيم بن عباد المحدث ، نسبة إلى دَبْر ، بوزن جَبَل : قرية باليمن ( و ) أما ( الدَّرِيدِي ) بضمِّ الدال وفتح الراء فهو ( نَحْوِيَّتُهُمْ ) أي : أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرِيد ، وإليه نسب واشتهر به ( وَغَيْرُهُ ) أي : غير الدَّرِيدِي فهو ( زَرْنَدِي ) في « القاموس » : زَرْنَد كَمَرْنَد : بلد معروف بكرمان ، وقرية بأصبهان ، ومنها محمد بن العباس النحوي .

وقوله : ( بِالْفَتْحِ رَوْحٌ ) يعني : أَنَّ كُلَّ مَنْ سَمِيَ بِرَوْحٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ ؛ كَرَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ ، وَرَوْحِ بْنِ عِبَادَةَ ، وَرَوْحِ بْنِ أَسْلَمٍ وَغَيْرِهِمْ ، فَهُوَ بفتح الراء . ولهذا قول ( سَالِف ) لا خِلافَ بَيْنَهُمْ فِيهِ<sup>(١)</sup> ( وواهم ) أي : غَالِطٌ ( مَنْ قَالَ ضَمَّ )

(١) أي : أن رَوْحاً بِالْفَتْحِ فِي الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَاحْتَرَزَهُ عَنِ رَوْحٍ فِي الْمُتَأَخِّرِينَ ، فَإِنَّهُ بِالضَّمِّ .

٨١٨ - **إِبْنُ «الزَّبِيرِ» صَاحِبٌ وَنَجَلُهُ بِالْفَتْحِ وَالْكُوفِيُّ أَيْضاً مِثْلُهُ**

٨١٩ - **«السَّفَرُ» بِالشُّكُونِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْفَتْحُ فِي الْكُنَى بِلاَ افْتِرَاءٍ**

الراء من ( رَوْح بن القاسم ) وليس بالضمِّ غيره من المحدثين . انتهى . والصواب عدمُ استثنائه ، بل هو كغيره بالفتح .

( ابْنُ الزَّبِيرِ ) عبد الرحمن ( صاحب ) وهو الذي تزَوَّج امرأةَ رِفاعة ( و ) الزَّبِير ( نَجَلُهُ ) أي : ابن عبد الرحمن ( بالفتح ) أي : بفتح الزاي وكسر الباء مكبراً ( و ) الزَّبِير ( الكوفي أيضاً مثله ) في كونه بالفتح ثم الكسر ، ففي « القاموس » ما ملَّحَّصه : الزَّبِير ، كأمير بن عبد الله الشاعر وجدَّه الزَّبِير ، وعبد الله هو القائل لعبد الله بن الزَّبِير رضي الله تعالى عنهما لما حَرَمَهُ : لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ ، فقال له : إِنْ وصاحبها . قال : - أعني صاحب « القاموس » - والزَّبِير بضمِّ الزاي وفتح الباء ابن العَوَّام ، وابن عبد الله ، وابن عبيدة ، وابن أبي هالة صحابيون . انتهى .

( السَّفَرُ بِالشُّكُونِ ) للفاء ( في الأسماء ) أي : أسماء الرِّجال كالسَّفَر بن نسير التابعي ، والسَّفَر والد أبي الفَيْض يوسف ( و ) السَّفَر بِ( الفتح ) للفاء ( في الْكُنَى ) كأبي السَّفَر سعيد بن يُحْمَد من التابعين ، وعبد الله بن أبي السَّفَر من أتباعهم ( بلا افْتِرَاءٍ ) ولا رَيْبَ في ذلك .

قال ابْنُ الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : ومن المغاربة مَنْ سَكَّنَ الفاء من أبي السَّفَر سعيد بن يُحْمَد ، وذلك خلاف ما يقوله أصحاب الحديث ، حكاه الدارقطني عنهم . قال الحافظ العراقي<sup>(٢)</sup> : ولهم في الأسماء والْكُنَى « سَقَر » بقاف ساكنة ، سقر بن حبيب الغنوي ، وكأبي السقر يحيى بن يزداد . ولهم أيضاً « شَقَر » بفتح المعجمة ، والقاف : حيٌّ من تميم ، ينسب إليهم الشقريون ، وقد يرد ذلك على الإطلاق . قال

(١) « علوم الحديث » ص ٣٤٧ .

(٢) « شرح الألفية » ص ٣٩٤ .

- ٨٢٠ - عَمَرُو وَعَبْدُ اللَّهِ نَجَلًا «سَلِمَةً» بِالْكَسْرِ مَعَ قَبِيلَةٍ مُكْرَمَةٍ  
 ٨٢١ - وَالْخُلْفُ فِي وَالِدِ عَبْدِ الْخَالِقِ وَ«السَّلَمِيُّ» لِلْقَبِيلِ وَافِقِ  
 ٨٢٢ - فَتَحًا، بِكَسْرِه فَلَا يُعَوَّلُ ثُمَّ «سَلَامٌ» كُلُّهُ مُثَقَّلٌ

المصنّف : ولم يظهر لي وجه الإيراد . انتهى . قلت : لعله إذا رُسم بغير نقطة على الرّسم القديم ، والله أعلم .

( عَمَرُو ) بن سَلِمَةَ الجَزْمِي إمام قومه ( وعبد الله ) بن سَلِمَةَ البَذْرِي الأَحْدي ، وهذا مراده بقوله : ( نَجَلًا ) أي : ابنا ( سَلِمَةَ ) فهو ( بالكسر ) للام ( مع ) بني سَلِمَةَ ( قبيلة مُكْرَمَةٍ ) من الأنصار . قال ابن الصّلاح<sup>(١)</sup> كغيره : والباقي سَلِمَةَ بفتح اللام ، إلا والد عبد الخالق آنفاً ، لكن في « القاموس » ما ملخصه : بنو سَلِمَةَ بطن من الأنصار ، وابن كهلاء في بجيلة ، وابن الحارث في كندة ، وابن عمرو بن ذهل ، وابن غطفان بن قيس . قال : وأخطأ الجوهرِيُّ في قوله : وليس سلمة في العرب غير بطن الأنصار ، وسلمة محرّكة أربعون صحابياً وثلاثون محدثاً أو زهاؤها ... إلخ .

( وَالْخُلْفُ ) بين العلماء ( في والد عبد الخالق ) بن سَلِمَةَ الذي رَوَى له مسلمٌ حديثٌ وفدِ عبد القَيْس ، فقال يزيدُ بنُ هارون : إنه بفتح اللام ، وقال ابن عُلية بكسرها .

( والسَّلَمِيُّ ) نسبة ( للقبيل ) أي : قبيلة الأنصار المذكورة ؛ كأبي قتادة السَّلَمِي ، وجابر بن عبد الله السَّلَمِي ( وافق ) أيُّها المحدث ( فَتَحًا ) أي : بفتح اللام كالسين ، فهو مقتضى العربية كالتَّمَرِي في « نمرة » ، وأمّا ( بِكَسْرِه ) أي : اللام إبقاءً على أصله ( فلا يعَوَّل )<sup>(٢)</sup> عليه فإنه لحنٌ على ما قاله ابن الصّلاح ، لكن ذكر النوويُّ أنها لغة . وقال ابنُ السَّمْعَانِي : وعليها أصحاب الحديث ، وأما بضَمُّ

(١) « علوم الحديث » ص ٣٥٣ .

(٢) ( ش ) : ومن يكسره لا يعَوَّل .

- ٨٢٣ - إِلَّا أَبَا الْحَبْرِ مَعَ الْبَيْكَنْدِيِّ بِالْخُلْفِ وَابْنَ أَخِيهِ مَعَ جَدِّ
- ٨٢٤ - أَبِي عَلِيٍّ وَالنَّسْفِيِّ وَالسَّيِّدِيِّ وَابْنَ أَبِي الْحَقِّيقِ ذِي التَّهَوُّدِ

السين وفتح اللام فنسبة إلى بني سُليم .

( ثُمَّ سَلَامٌ كُلُّهُ ) وهو كثيرٌ ( مَثْقَلٌ ) أي : مُشَدَّدُ اللام ( إِلَّا أَبَا الْحَبْرِ ) عبد الله بن سَلَامُ الإسرائيلي الصحابي ( مع ) أبي ( الْبَيْكَنْدِيِّ ) محمد بن سَلَامُ بن الفرّج من مشايخ الإمام البخاري ( بالخلف ) أي : الخلاف فيه ، فقد ذكر الأكثر ؛ منهم الخطيبُ والدارقطني وغيرُهما فيه التخفيف ، وذكر جماعة كابن أبي حاتم وأبي عليٍّ الجيّاني التثقيب .

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : الأولُ أثبتُ ، وهو الذي ذكره عُنجار في « تاريخ بخاري » ، وهو أعلمُ بأهل بلده . وقال العراقي<sup>(٢)</sup> : كان من شُدِّد التَّسِيسِ عليه بشخص آخر يسمّى محمد بن سَلَامُ بن السكن البيكندي الصغير ؛ فإنه بالتشديد .

( وَابْنُ أَخِيهِ ) أي : سلام ابن أخت عبد الله بن سَلَامُ صحابي ، عدّه ابنُ فتحون ( مع جَدِّ . أبي علي ) محمد بن عبد الوهاب بن سَلَامُ المتكلّم الجُبَّائي المعتزلي ( و ) مع الجد الرابع للإمام ( النَّسْفِيِّ ) وهو محمد بن يعقوب بن إسحاق بن محمد بن موسى بن سَلَامُ ، روى عن زاهر بن أحمد ، ذكره الذهبي<sup>(٣)</sup> .

( و ) مع جَدِّ ( السَّيِّدِيِّ ) وهو سعد بن جعفر بن سَلَامُ ، روى عن ابن البطي ، ذكره أبو بكر ابن نُقْطَة ( و ) سلام ( بن أبي الْحَقِّيقِ ذِي التَّهَوُّدِ ) أي : اليهود ، قال المبرّد : ليس في [ كلام ] العرب « سَلَامُ » مخفّف اللام إلا والد عبد الله بن سَلَامُ [ الصحابي ] ، وسَلَامُ بن أبي الْحَقِّيقِ .

(١) « علوم الحديث » ص ٣٤٥ .

(٢) « شرح الألفية » ص ٣٩٠ .

(٣) في « مشتبّه النسبة » . انظر : « شرح الألفية » ص ٣٩٣ .

- ٨٢٥ - وابنِ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ وَفِي سَلَامِ بْنِ مِشْكَمٍ خُلْفٌ قُفِي  
 ٨٢٦ - «سَلَامَةُ» مَوْلَاةُ بِنْتِ عَامِرٍ وَجَدْتُ كُوفِي قَدِيمِ آثَرٍ  
 ٨٢٧ - «سِيرِينَ» نِسْوَةٌ وَجَدْتُ ثَانِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْجُرْجَانِي  
 ٨٢٨ - «السَّامِرِيُّ» شَيْخُ نَجْلِ حَنْبَلٍ وَمَنْ عَدَاهُ فَافْتَحَنُ وَثَقُلِ

( و ) إلا سَلَام ( بن محمد بن ناهض ) المقدسي ، رَوَى عنه أبو طالب الحافظ والطبراني ، وسَمَّاهُ سلامة بزيادة هاء ( و ) ثبتَ ( في . سلام بن مِشْكَم ) مثلث الميم فيما حكى ، كان خماراً في الجاهلية ( خُلْفٌ قُفِي ) فقل بتخفيف اللام ، وقيل بتشديدها ، وهو المعروف على ما قاله ابن الصَّلاح والنووي ، لكن قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> : يؤيدُ التخفيف قولُ أبي سفيان بن حرب ، يمدحه :

سَقَانِي فَرَوَّانِي كُمَيْتاً مُدَامَةً عَلَى ظَمَأٍ مَنِّي سَلَامُ بْنُ مِشْكَمٍ  
 وقوله : ( سَلَامَةُ مَوْلَاةُ بِنْتِ عَامِر ) يعني : أَنَّ سَلَامَةَ بِنْتُ عَامِر مَوْلَاةُ عَائِشَةَ  
 بتشديد اللام ( و ) كَذَا سَلَامَةُ ( جَدُّ كُوفِي قَدِيمِ آثَرِ ) أي : رَاوٍ للحديث ، وغيرهما  
 بالتخفيف ؛ كَسَلَامَةَ بْنِ رُوح ، وَسَلَامَةَ بْنِ عَمْرٍو ، وَسَلَامَةَ بْنِ قَيْصَرَ فِي آخَرِينَ .

( سيرين ) بكسر السين<sup>(٢)</sup> والراء ممنوعاً من الصَّرف ( نسوة ) أي : اسم امرأة  
 كثيرة في التابعين وغيرهم ( و ) سيرين اسم رجل ، وهو ( جَدُّ ثَانِ ) للإمام  
 ( محمد بن أحمد الجرجاني ) المشهور .

( السَّامِرِيُّ ) بضم الميم<sup>(٣)</sup> وتخفيف الراء ( شيخ ) الإمام أحمد ( نَجْلِ ) أي :

(١) «تبصير المنتبه» ( ٢ / ٧٠٤ ) .

(٢) كذا ، وفي نسخة أحمد شاكر : سيرين ، وقال : «سيرين» بالشين المعجمة ، وما عداها فهو «سيرين» بالمهمله .

(٣) وقال الشيخ أحمد شاكر : «السامري» بكسر الميم وتخفيف الراء ، كما ضبطه المزني في أصل كتابه بالقلم ، فيما نقله ابن حجر في «التهذيب» ، وضبطه الذهبي بالقلم أيضاً في =



٨٢٩ - وَانْحَسِرَ أَبِي بَنَ «عِمَارَةَ» فَقَدْ وَعَسَلٌ هُوَ ابْنُ ذَكْوَانَ انْفَرَدَ

٨٣٠ - فِي الْبَصْرَةِ «الْعَيْشِيُّ» وَ«الْعَنْسِيُّ» بِالشَّامِ وَالْكُوفَةِ قُلُ «عَيْسِيُّ»

ابن ( حَنْبَل ) الشيباني ( وَمَنْ عَدَاه ) أي : السامري الذي هو غيرُ شيخ ابن حنبل ( فافْتَحَن ) أي : الميم ( وَثَقَّل ) الرءا نسبة إلى سامرا ، وفي « القاموس » إبراهيم بن أبي العباس بفتح الميم ، محدث ، وليس من سامرا التي هي سُرَّ مَنْ رَأَى .

( واكسِر ) عَيْنَ ( أَبِي بَنَ عِمَارَةَ ) الصحابي ممن صَلَّى للقبليتين ، حديثه عند أبي داود والحاكم ( فقد ) ومنهم مَنْ ضَمَّهَا ، ومنهم مَنْ قال فيه عبادة ، وَمَنْ عَدَاه فالجمهور بالضمُّ ، وفيهم جماعة بالفتح والتشديد . قال المصنّف<sup>(١)</sup> : فمن الرجال : عَمَّارَةُ أَحَدُ أَجْدَادِ ثَعْلَبَةٍ ، والدُّ يُزِيدُ وَعبد الله وبِحات . وأحدُ أَجْدَادِ عبد الله بن زياد البلوي . وجدُّ عبد الله بن مُدْرِكِ بن القمقام وغيرُهم ، وَمِنْ النساءِ عَمَّارَةُ بِنْتُ عبد الوهاب الحِمَصِيَّةِ ، وعَمَّارَةُ بِنْتُ نافع بن عمر الجُمَحِي وغيرُهما .

( وَعَسَل ) بمهملتين مفتوحتين ( هو ابنُ ذَكْوَانَ ) الأخبارِيُّ البصريُّ ( انْفَرَدَ ) بذلك الاسم كما ذَكَرَهُ الدارقطني وغيرُه ، وأما مَنْ سواه فبكَسْرٍ فسكون ؛ كَعَسَلِ بن سفيان ، وهو كما قاله جمعٌ ضعيفٌ . قال ابنُ عَدِي : مع ضعفه يُكْتَبُ حديثُه ، روى عنه شُعبة حديثٌ عائشة مرفوعاً : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ »<sup>(٢)</sup> ذكره الذهبيُّ<sup>(٣)</sup> .

( فِي الْبَصْرَةِ ) بلدة مشهورة ( الْعَيْشِيُّ ) بالمشناة التحتية والشين المعجمة ؛

= « المشتبه » بفتح الميم .

(١) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٣٧٥ ) .

(٢) أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » ( ٥ / ٤٠١ ) ، وابن عدي في « الكامل » ( ٥ / ٣٧٤ ) .

(٣) في « ميزان الاعتدال » ( ٣ / ٦٦ ) .

٨٣١ - بِالثَّوْنِ وَالْإِعْجَامِ كُلُّ «عَنَامٍ» إِلَّا أَبَا عَلِيٍّ بْنِ «عَنَامٍ»

٨٣٢ - «قَمِيرٌ» بِنْتُ عَمْرِو لَا تُصَغَّرُ وَفِي خَزَاعَةِ «كَرِيْزٍ» كَبْرُ

كعبد الرحمن بن المبارك العيشي ، وأمية بن بسطام العيشي ، وهما من شيوخ البخاري ، وكذا يزيد [ بن ] زريع العيشي ، لكنه لم يرد في « الصحيح » منسوباً ( والغنسي ) بالنون والسين المهملة ( بالشام ) كعمير بن هاني ، وبلال بن سعد التابعين ( و ) في ( الكوفة قُلْ عَيْسَى ) بالمشناة التحتية والسين المهملة<sup>(١)</sup> ؛ كعبيد الله بن موسى العيسي .

قال جمعٌ : هذا في الغالب ، فَإِنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ عَنَسِيٌّ - بالنون - وهو معدودٌ في أهل الكوفة ، وعبارة [ ابن مأكولا و ] السَّمعاني<sup>(٢)</sup> : وعُظُمَ عَنَسٍ في الشام ، وعامةُ العيش في البصرة .

وقوله : ( بالنون ) المشددة ( والإعجام ) أي : الغين المعجمة قبلها ( كُلُّ عَنَامٍ ) كطلق بن عَنَام شيخ البخاري ، وعَنَام بن أوس الصحابي البَدْرِي ( إِلَّا أَبَا عَلِيٍّ ابْنَ عَنَامٍ ) بن علي العامري الكوفي ، فإنه بالعين المهملة والثاء المثناة المشددة . قال المصنّف<sup>(٣)</sup> : وحفيده أيضاً .

( قَمِيرٌ بِنْتُ عَمْرِو ) امرأةُ مسروق بن الأجدع ( لَا تُصَغَّرُ ) بل اضبطها بفتح القاف ، وكسر الميم مكبرةً ، وأما غيرها فبضمِّ القافِ وفتحِ الميم مصغراً ، منهم مكي بن قُمير الراوي عن جعفر بن سليمان .

( وفي ) بني ( خَزَاعَةُ كَرِيْزٍ كَبْرُ ) أي : اضبطه بفتح الكاف وكسر الراء مكبراً ، و« كَرِيْز » في عبد شمس وغيرهم بضمِّ الكاف وفتح الراء مصغراً .

(١) في ( ش ) : العبي بالباء ، وهو الصواب كما في « التدريب » .

(٢) « الإكمال » ( ٦ / ٣٥٥ ) ، و« الأنساب » ( ٤ / ٢٥٣ ) .

(٣) في « التدريب » ( ٢ / ٣٧٩ ) .

٨٣٣ - وَنَجَلُ مَرْزُوقٍ رَأَوَا «مُسَوَّرُ» وَابْنُ يَزِيدَ، وَسِوَى ذَا «مِسَوَّرُ»

٨٣٤ - كُلُّ «مُسَيَّبٍ» فَبِالْفَتْحِ سِوَى أَبِي سَعِيدٍ فَلِوَجْهَيْنِ حَوَى

قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup> : ولا يستدرك في المفتوح بأبواب بن كريب الراوي عن عبد الرحمن بن غنم ؛ لكون عبد الغني ذكره بالفتح ، لأنه بالضم ، كذلك ذكره الدارقطني وغيره .

( و ) مِسَوَّر ( نَجَلُ مَرْزُوق ) قال في « الميزان » : حَدَّثَ عَنْهُ عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْيَمَامِيُّ مَجْهُولٌ ( رَأَوَا ) فِي ضَبْطِهِ أَنَّهُ ( مُسَوَّر ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ السِّينِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ مَفْتُوحَةً ( و ) كَذَا مُسَوَّر ( بَنُ يَزِيدَ ) الصَّحَابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ( و ) أَمَّا مَنْ ( سِوَى ذَا ) لَكَ فَهُوَ ( مِسَوَّر ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ السِّينِ وَفَتْحِ الْوَاوِ ؛ كَمِسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، وَمِسَوَّرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا وَغَيْرُهُمَا .

وذكر بعضهم أنَّ مُسَوَّرَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ الْيَرْبُوعِيَّ مِنَ الْأَوَّلِ ، لَكِنْ تَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ<sup>(٢)</sup> بِأَنَّ الْبَخَارِيَّ ذَكَرَهُ<sup>(٣)</sup> فِي بَابِ مِسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ . قَالَ : وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عِنْدَهُ مَخْفَفٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( كُلُّ مُسَيَّبٍ ) مِنَ الرِّوَاةِ كَمُسَيَّبِ بْنِ عَبْدِ خَيْرٍ ، وَمُسَيَّبِ بْنِ وَاضِحِ السَّلْمِيِّ ، وَمُسَيَّبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ( فَبِالْفَتْحِ ) لِلْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ ( سِوَى . أَبِي سَعِيدٍ ) بَنِ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ( فَلِوَجْهَيْنِ ) أَيِ : الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ( حَوَى ) وَالْمَشْهُورُ فِي الرِّوَايَةِ هُوَ الْفَتْحُ ، لَكِنْ نُقِلَ عَنْ وَلَدِهِ سَعِيدٍ أَنَّهُ كَرِهَهُ ، وَقَالَ : سَيَّبَ اللَّهُ مَنْ سَيَّبَ أَبِي . قَالَ بَعْضُهُمْ : فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْرَأَ بِالْكَسْرِ حَذَرًا مِنْ دَعْوَةِ هَذَا التَّابِعِيِّ الْجَلِيلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) في « علوم الحديث » ص ٣٤٦ .

(٢) في « التقييد والإيضاح » ص ٣٨٨ .

(٣) في « التاريخ الكبير » ( ٨ / ٤٠ ) .

- ٨٣٥ - أَبُو «عَبِيدَةَ» بِضَمٍّ أَجْمَعُ نَصَّ عَلَيْهِ الدَّرْقُطْنِي فَاسْمَعُوا  
 ٨٣٦ - وَلَيْسَ فِي الرِّوَاةِ مِنْ «حُضَيْنٍ» إِلَّا أَبُو سَاسَانَ عَنْ يَقِينٍ  
 ٨٣٧ - وَلِلْقَبِيلِ نِسْبَةُ «الْهَمْدَانِي» وَبَلَدٌ أَعْجَمٌ بِلَا إِسْكَانٍ

(أبو عبيدة) الكنية (بضم) العين وفتح الباء الموحدة مصعراً (أجمع) وكذا الأسماء إلا عبيدة السلماني الآتي ومن معه. هذا ووقع في التسخ من هذه المنظومة التي اطلعت عليها بياض في هذا الشطر فتممته بقولي: (نص عليه الدارقطني فاسمعوا)<sup>(١)</sup> فقد نقل ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> وغيره أنه قال: لا نعلم أحداً يكنى أبا عبيدة بالفتح، والله أعلم.

(وليس في الرواة) للحديث (من حضين) بضم الحاء المهملة، وفتح الضاد المعجمة، بل كلهم حضين، بالضم وفتح الصاد المهملة، غير أبي حصين عثمان بن عاصم الأسدي، فبالفتح وكسر الصاد المهملة (إلا أبو ساسان) حضين بن المنذر، فإنه بالضاد المعجمة (عن يقين) كما قاله جمع من الحفاظ كالحاكم والمزي<sup>(٣)</sup> وغيرهما.

قال الحافظ ابن حجر<sup>(٤)</sup>: ووهم أبو الحسن القابسي، فقال في الحصين بن محمد الأنصاري أنه بالضاد المعجمة، والمحفوظ أنه كالجادة، أي: بالصاد المهملة. قال المصنف: وأدخل في هذا القسم حضيراً بالراء، وهو والد أسيد الأشهلي، أحد النقباء ليلة العقبة. قال الحافظ ابن حجر: وقد لا يشتبه، والله أعلم.

(وللقبيل) أي: قبيلة همدان (نسبة الهمداني) بإسكان الميم وإهمال

(١) في (ش): زيد بن أخزم سواء يُمنع.

(٢) في «علوم الحديث» ص ٣٤٦.

(٣) «معرفة علوم الحديث» ص ١٨١، و«تهذيب الكمال» (٦ / ٥٤٠).

(٤) في «فتح الباري» (١ / ٢١١).

- ٨٣٨ - فِي الْقُدَمَاءِ غَالِبٌ ذَاكَ وَذَا      فِي الْآخِرِينَ فَهُوَ أَضْلُ يُخْتَذَى  
٨٣٩ - وَمِنْ هُنَا خُصَّ صَحِيحُ الْجُعْفِيِّ      لِكُلِّ مَا يَأْتِي بِهِ مُوقَفِي  
٨٤٠ - «أَخِيفُ» جَدُّ مَكْرَزٍ وَ«الْأَقْلَحُ»      كُنْيَةُ جَدِّ عَاصِمٍ قَدْ نَقَّحُوا

الذال ، قبيلة باليمن ( و ) لـ ( بلد ) أي : هَمْدَان ( أَعْجَم ) الذال ( بلا إسكان )  
للميم : بلدة في العَجَم ، بناها همدان بن الفلّوج بن سام بن نوح . قيل : إِنَّ إِعْجَامَ  
ذالها تعريبٌ ، وعورض بقول عمر بن الخطاب : هي هَمٌّ وأذى ؛ لمن أخبره بأنه مِن  
همدان .

قال أبو نصر ابن ماكولا<sup>(١)</sup> : ( فِي الْقُدَمَاءِ غَالِبٌ ذَاكَ )<sup>(٢)</sup> أي : المنسوب إلى  
هَمْدَانِ بِالْإِسْكَانِ وَالْإِهْمَالِ ( وَذَا ) أي : النسبة إلى هَمْدَانِ بِالْفَتْحِ وَالْإِعْجَامِ غَالِبٌ  
( فِي الْآخِرِينَ ) بل ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الصَّحَابَةِ وَالرُّوَاةِ وَمَصْنُفَاتِ  
الْحَدِيثِ ؛ فَهُوَ نِسْبَةٌ إِلَى الْأَوَّلِ ، وَلَا يُنْسَبُ إِلَى الثَّانِي أَحَدٌ مِنْهُمْ لَا فِي  
«الصَّحِيحِينَ» وَلَا فِي غَيْرِهِمَا مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ السَّنَةِ ( فَهُوَ ) أي : مَا ذَكَرَهُ مِنْ  
الْتَفَرُّقَةِ بَيْنِ النَّسَبَتَيْنِ ( أَصْلٌ يُخْتَذَى ) أي : يُقْتَدَى بِهِ وَيُلْجَأُ إِلَيْهِ ، وَهَذَا آخِرُ مَا ذَكَرَهُ  
مِنَ الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ عَلَى الْعُمُومِ مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ بَكِتَابٍ مُعَيَّنٍ .

ثم قال : ( وَمِنْ هُنَا ) أي : مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ ( خُصَّ صَحِيحُ ) الْإِمَامِ الْحَافِظِ  
الْحِجَّةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَخَارِيِّ ، وَأَمَّا نِسْبَتُهُ إِلَى  
( الْجُعْفِيِّ ) فَهُوَ نِسْبَةٌ وَلَاءٍ ؛ لِأَن جَدَّهُ الثَّانِي - وَهُوَ الْمُغِيرَةُ بْنُ بَرْذَزْبَةَ - أَسْلَمَ عَلَى يَدِ  
الْيَمَانِ الْجُعْفِيِّ وَالْيَمَانِيُّ الْبَخَارِيُّ ، فَنُسِبَ إِلَيْهِ نِسْبَةُ وَلَاءٍ ، عَمَلًا بِمَذْهَبِ مَنْ يَرَى أَنَّ مَنْ  
أَسْلَمَ عَلَى يَدِ شَخْصٍ كَانَ وَلَاؤُهُ لَهُ ، وَلِذَا قِيلَ لِلْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ : الْجُعْفِيُّ ( لِكُلِّ  
مَا يَأْتِي بِهِ ) مِنَ الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ ( مُوقَفِي ) لِلْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى وَالْأَنْسَابِ .

فَمِنْ ذَلِكَ : ( أَخِيفُ ) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْيَاءِ الْمُثَنَاءِ مِنْ تَحْتِ ، وَهُوَ ( جَدُّ

(١) نقله عنه ابن الصلاح في « علوم الحديث » ص ٣٥٧ ، ثم قال : وهو كما قال .

(٢) في ( ش ) : فِي الْقُدَمَاءِ ذَاكَ غَالِبٌ .

- ٨٤١ - وَكُلُّ مَا فِيهِ فَقُلْ : «يَسَارٌ»      إِلَّا أَبَا مُحَمَّدٍ «بَشَّارٌ»  
 ٨٤٢ - الْمَازِنِي وَابْنُ سَعِيدِ الْحَضْرَمِيِّ      وَابْنُ عُيَيْنٍ اللَّهَ «بُسْرٌ» فَأَعْلَمَ  
 ٨٤٣ - وَابْنُ يَسَارٍ وَابْنُ كَعْبٍ قُلْ : «بُسَيْرٌ»      وَقُلْ : «بُسَيْرٌ» فِي ابْنِ عَمْرِو أَوْ «أُسَيْرٌ»

مَكْرَزُ ( بن حفص بن الأخيف ، له ذِكْرٌ في الحديث الطويل في قصة صَلْحِ الحديبية ( وَالْأَفْلَحُ ) بِالْقَافِ ( كُنْيَةُ جَدِّ عَاصِمِ ) بن ثابت بن أَبِي الْأَفْلَحِ ، له صحبة ( وقد نَقَّحُوا ) أي : الحَقَّافُ هَذَا الْوَاحِدُ ، وَأَمَّا الْأَفْلَحُ بِالْفَاءِ فَكَثِيرٌ ، وَالْأَحْنَفُ بِالْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ فَمَعْرُوفٌ .

( وَكُلُّ مَا فِيهِ ) أي : «صحيح البخاري» ( فَقُلْ يَسَارٌ ) بِالْيَاءِ الْمُثَنَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ وَتَخْفِيفِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ ، وَكَذَا بِتَقْدِيمِ السِّينِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ الْمُثَنَاءِ ، وَهُوَ أَبُو الْمِنْهَالِ يَسَارُ بْنُ سَلَامَةَ التَّابِعِيُّ ( إِلَّا أَبَا مُحَمَّدٍ ) بِنْدَارُ الْبَصْرِيُّ ، شَيْخُ الْبَخَارِيِّ وَالْجَمَاعَةِ ، فَهُوَ ( بَشَّارٌ ) بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَتَشْدِيدِ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ . قَالَ الْذَّهَبِيُّ : وَهُوَ نَادِرٌ فِي التَّابِعِينَ ، مَعْدُومٌ فِي الصَّحَابَةِ .

وَمِنْ ذَلِكَ : ( الْمَازِنِي ) أي : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ الْمَازِنِي ، لَهُ حَدِيثٌ مُوصُولٌ فِي صِفَةِ شَيْبِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعْلُوقٌ فِي الْجُمُعَةِ ( وَ ) بُسْرُ ( بن سعيد الحَضْرَمِيِّ ) الْمَدَنِيُّ تَابِعِي ( وَ ) بُسْرُ ( بن عُبيد الله ) الْحَضْرَمِيُّ الشَّامِيُّ كُلُّ مِنَ الثَّلَاثَةِ ( بُسْرُ ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَإِهْمَالِ السِّينِ ( فَاعْلَمْ ) ذَلِكَ وَغَيْرَهَا بِشْرُ بِكسر الْمُوَحَّدَةِ وَالشِّينِ الْمُعْجَمَةِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ ، وَأَمَّا بِفَتْحِ النُّونِ أَوَّلُهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكِيرٍ بْنُ نَسْرِ ، فَلَمْ يَقَعْ ذِكْرُ هَذَا الْجَدِّ فِي «الصحيح» كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ <sup>(١)</sup> .

( وَ ) مِنْ ذَلِكَ بَشِيرُ ( بن يَسَارٍ ) الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ ( وَ ) بَشِيرُ ( بن كَعْبٍ ) الْعَدَوِيُّ الْبَصْرِيُّ ( قُلْ ) فِيهِمَا ( بَشِيرُ ) بِضَمِّ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : تَابِعِيَانِ لَيْسَ فِي «الصحيح» بِهِذِهِ الصُّورَةُ مُصَغَّرًا غَيْرَهُمَا ، أي : وَأَمَّا بِشِيرٌ مَكْبَرًا فَكَثِيرٌ .

(١) انظر : «فتح الباري» ( ١ / ٢١٠ ) .

- ٨٤٤ - أَبُو «بَصِيرٍ» الثَّقَفِيُّ مُكَبَّرٌ      وَإِنْ أَبِي الْأَشْعَثِ نُونًا صَغَرُوا  
 ٨٤٥ - يَخْيَى وَيَشْرُ وَإِنْ صَبَّاحٍ بَرَا      «بَرَّازُ» وَ«النَّضْرِيُّ» بِالثَّوْنِ عَرَا  
 ٨٤٦ - مَالِكُ عَبْدٌ وَاحِدٌ ثُمَيْلَةٌ      كُنْيَةُ يَخْيَى غَيْرُهُ «ثُمَيْلَةٌ»

( وقل يُسَيِّر ) بضم المثناة التحتية وفتح المهملة مصغراً ( في ابن عمرو )  
 تابعي كبير . قال المصنف<sup>(١)</sup> : وقيل : ابن جابر ( أو أُسَيِّر ) بالهمزة المضمومة في  
 أوله ، وهذا أكثر ما يرد كما ذكره الحافظ ابن حجر .

ومن ذلك : ( أبو بصير ) عتبة بن أسيد بن جارية ( الثقفى ) بالباء الموحدة  
 مفتوحة وكسر الصاد ( مُكَبَّر ) ذكر في صلح الحديبية ، ( و ) نُصِير ( بن  
 أبي الأشعث ) الذي ذكر في موضع من اللباس ( نوناً صَغَرُوا ) أي : ضبطوه بنون  
 مضمومة ، وفتح الصاد مصغراً .

ومن ذلك : ( يحيى ) بن محمد بن السَّكَن البزار ( ويَشْر ) بن ثابت البزار  
 ( و ) والحسن ( بن صَبَّاح ) البزار ، ثلاثهم براء بزار ، أي : ( برا )ء مهمة  
 آخره ، ومن عداهم الـ ( بَرَّاز ) بزايين ، وهو كثير .

( و ) من ذلك : ( النَّضْرِيُّ بالنون ) مفتوحة ( عَرَا ) في « الصحيح » لاثنين ،  
 وهما : ( مالك ) بن أوس بن الحَدَثَان النَّضْرِي ، مُخَضَّرَمٌ مختلفٌ في صحبته ، و  
 ( عَبْدٌ واحد ) بحذف « أل » للوزن ، أي : عبد الواحد بن عبد الله النَّضْرِي ، وسالم  
 مولى النَّضْرِيِّين ، لكن هذا في « مسلم » كما سيأتي ، وسائر ما في هذه الصورة  
 بَضْرِي ، بالباء الموحدة مفتوحة ومكسورة ، وهو أفصح : نسبة إلى البصرة البلدة  
 المشهورة .

ومن ذلك : ( ثُمَيْلَةٌ ) بالتاء المثناة الفوقية ( كُنْيَةُ يحيى ) بن واضح و ( غيره  
 ثُمَيْلَةٌ ) بالنون ، وهو جدُّ محمد بن سكين شيخ البخاري ، وما في الكتاب بهذه

(١) في « التدريب » ( ٢ / ٣٨٥ ) .

- ٨٤٧ - اسْمُ أَبِي الْهَيْثَمِ «تَيْهَانُ» واسْمُ أَبِي صَالِحِهِمْ «نَبْهَانُ»  
 ٨٤٨ - مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ «تَوَزِي» مُسَيَّبُ بْنُ الْغَيْنِ «تَغْلِي»  
 ٨٤٩ - أَبُو «حَرِيْزٍ» وَابْنُ عُثْمَانَ يُرَى بِالْحَاءِ وَالزَّايِ وَغَيْرُهُ بِرَاءٍ  
 ٨٥٠ - يَخْيَى هُوَ ابْنُ بَشْرِ «الْحَرِيرِي» وَغَيْرُهُ بِالضَّمَّةِ «الْجُرَيْرِي»

الصورة غير هذين ، قاله الحافظ ابن حجر .

ومن ذلك : ( اسْمُ أَبِي الْهَيْثَمِ ) الصحابي ( تَيْهَان ) بالمشناة الفوقية ثم التحتية المشددة ( واسْمُ أَبِي صَالِحِهِمْ ) أي : الرواة مولى التوئمة ( نَبْهَان ) بنون ثم باء موحدة ساكنة .

ومن ذلك : ( مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ ) أَبُو يَعْلَى ( تَوَزِي ) بالمشناة الفوقية مفتوحة ، وتشديد الواو المفتوحة ، وبالزاي ، نسبة إلى تَوَزٍ من بلاد فارس . قال الحافظ ابن حجر : وكلُّ ما في الكتاب غيره فهو بالثاء المثناة والواو الساكنة ، وبالراء : أي : نسبة إلى ثور .

(و) مُسَيَّبُ بْنُ رَافِعٍ ( بالغين ) المعجمة ( تَغْلِي ) وكسر اللام ثم باء موحدة . قال الحافظ : ومن عداه بالثاء المثناة ، والعين المهملة ، وفتح اللام .

ومن ذلك : ( أَبُو حَرِيْزٍ ) عبد الله بن الحسين الأزدي الرّواي عن عكرمة ( و ) حريز ( بن عثمان ) الرَّحْبِي الحمصي ( يُرَى ) كلٌّ منهما ، و ( بالحاء ) المهملة المفتوحة أوله ( و ) ( بِرِ الزَّاي ) آخره ( و ) أما ( غَيْرُهُ ) أي : مَنْ ذُكِرَ ، فهو جرير ( برا ) آخره وجيم أوله ، وهو كثير . قال في « الفتح »<sup>(١)</sup> : وليس في الكتاب بضمّ الحاء المهملة شيء ، ولا بفتحها وآخره راء شيء .

ومن ذلك : ( يحيى ) شيخ البخاري و ( هو ابنُ بَشْرِ الحَرِيرِي ) بالحاء المهملة مفتوحة وكسر الراء ( وغيظه ) أي : غيرُ يحيى المذكور ، فـ ( بالضمة

(١) «فتح الباري» (١ / ٢١١) .



- ٨٥١ - «جَارِيَّةٌ» جِيماً أَبُو يَزِيدٍ      وابنُ قُدَامَةَ أَبُو أَسِيدٍ  
 ٨٥٢ - «حَيَّانٌ» بِالْيَاءِ سَوَى ابْنِ مُنْقِذٍ      وابنِ هِلَالٍ فَافْتَحَنَ وَوَحَّدَ  
 ٨٥٣ - ابْنَا عَطِيَّةٍ وَمُوسَى الْعَرِقَةَ      بِالْكَسْرِ وَالتَّوْحِيدِ فِيمَا حَقَّقَهُ

(الْجَزِيرِي) أي : بالجيم المضمومة وفتح الراء مصغراً : منهم سعيد بن إلياس ،  
 وعباس بن فروخ البصريان ، وفيه الْجَزِيرِي بوزن الأول ، وهو يحيى بن أيوب من  
 ولد جَرِير بن عبد الله ، إلا أنه فيه غير منسوب .

ومن ذلك : ( جَارِيَّةٌ جِيماً ) أي : بجيم أوله ؛ ثلاثة أحدهم ( أبو يَزِيد ) بن  
 جارية ( و ) الثاني جارية ( بن قُدَامَةَ ) التَّمِيمِي . قال الحافظ : له ذكر بلا رواية .  
 والثالث جارية ( أبو أَسِيد ) الثَّقَفِي ، روى [ البخاري ] له قصة قتل حُبَيْب ، ومن  
 عَدَاهُم حارثة بالحاء المهملة والطاء المثناة .

ومن ذلك : ( حَيَّانٌ ) كُلُّهُ ( بالياء ) المثناة التحتية مع فتح الخاء المهملة  
 ( سَوَى ) حَبَّانٌ ( بن مُنْقِذٍ )<sup>(١)</sup> والد واسع بن حَبَّان ( و ) سَوَى حَبَّان ( بن هِلَال )  
 الباهلي ( فـ ) كلاً منهما ( افْتَحَنَ وَوَحَّدَ ) أي : اضبطه بفتح الحاء المهملة ، وبالياء  
 الموحدة المشددة .

وأما ( أبنا ) بصيغة الجمع ، أي : حَبَّان بن ( عَطِيَّة ) السُّلَمِي ( و ) حَبَّان بن  
 ( موسى ) السُّلَمِي المروزي ، وحَبَّان بن ( العَرِيقَةُ ) بنت شُعْبَةَ بن سهم ، فهم  
 ( بالكسر والتوحيد ) أي : بكسر الحاء المهملة ، وبالياء الموحدة المشددة ، وذلك  
 ( فيما حَقَّقَهُ ) وقيل : إِنَّ ابن عَطِيَّة بفتح الحاء ، وإن ابن الْعَرِيقَةَ بالجيم ، والأول  
 فيهما أصحُّ وأشهر . وذكر أيضاً في « مقدمة الفتح » جدُّ أحمد بن سنان بن حَبَّان  
 القطان ، وهو وابن موسى من شيوخ البخاري .

(١) في النظم : « منقذ » بالذال المهملة ، وأصله « منقذ » بالذال المعجمة ، وأهمله لضرورة  
 القافية . ( ش ) .

- ٨٥٤ - أبا «حَصِين» الأَسَدِيُّ كَبَّرَ      ثُمَّ رَزَاقَ بْنَ «حُكَيْمٍ» صَغَّرَ  
 ٨٥٥ - «حَيَّةُ» بِأَلْيَاءِ ابْنُ جُبَيْرٍ      مُحَمَّدُ بْنُ «خَازِمٍ» الضَّرِيرُ  
 ٨٥٦ - ابْنُ خُذَافَةَ «خُنَيْسٌ» فَقَدْ      «خُبَيْبُ» شَيْخُ مَالِكٍ وَابْنُ عَدِي

قال - أعني : الحافظ<sup>(١)</sup> - : وأما حَبَّان بن عطية وحَبَّان بن العَرِقة فلهما ذَكَرُ  
 بلا رواية . قال القاسمُ بن سلام : العَرِقة أمُّه ، وهي بفتح العين ، وكسر الراء ، ثم  
 قَافٌ في المشهور .

وَمِنْ ذَلِكَ «حُصَيْن» ، فكلُّهُ بضمِّ الحاء المهملة وفتح الصاد إلا ( أبا حَصِين )  
 عثمان بن عاصم ( الأَسَدِي ) فـ ( كَبَّرَ ) أي : اضبطه بفتح الحاء ، وكسر الصاد  
 المهملة مكبَّراً ، وتقدَّم «حُصَيْن» مصعَّراً لكن بالصاد المعجمة .

( ثم ) من ذلك حَكِيمُ كلِّهِ بفتح الحاء وكسر الكاف مكبَّراً إلا ( رَزَاقَ بْنَ  
 حُكَيْمٍ ) فـ ( صَغَّرَ ) أي : اضبطه بضمِّ الحاء وفتح الكاف مصعَّراً ، ويُكنى أيضاً  
 أبا حَكِيمٍ . قال في «الفتح» : له ذِكْرٌ . وقيل فيه : بالفتح أيضاً .

وَمِنْ ذَلِكَ : ( حَيَّةُ ) وهو ( بالياء ) المثناة التحتية ( ابنه جُبَيْر ) الثَّقَفِيُّ ،  
 وبالياء الموحدة أبو حَبَّة الأنصاري . ذُكِرَ في حديث الإسراء ، وليس في «صحيح  
 البخاري» بهذه الصورة غير هذين ، أفاده في «الفتح» .

وَمِنْ ذَلِكَ : خَازِمُ بالخاء المعجمة أبو معاوية ( مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمِ الضَّرِيرِ )  
 وكنية والد هشام بن أبي حازم ، وبالحاء المهملة كثيرٌ . قال في «الفتح» : وأما  
 محمد بن بشر العبدي فمختلَفٌ في كُنْيته هل هو أبو خازم بالخاء والمعجمة أو  
 المهملة ، ولم يقع عنده - أي : البخاري - مكنياً .

ومن ذلك : «خُنَيْسٌ» فـ ( ابن خُذَافَةَ حُنَيْس ) بالخاء المعجمة المضمومة ،  
 والنون المفتوحة مصعَّراً ( فقد ) أي : ليس إلا هذا ، وهو صحابي ، لكن في

(١) في «فتح الباري» (١ / ٢١١) .

٨٥٧ - وَكُنْيَةُ لَابْنِ الرَّبِيرِ «الْجُرْشِي» يُوْنُسُ وَالنَّضْرُ فَلَا تُفْتَشِ

٨٥٨ - ثُمَّ عُيِّنَ اللَّهُ فَ«الْخَرَّازُ» بِالرَّاءِ بَدَأَ غَيْرُهُ «خَرَّازُ»

«القاموس» إِنَّ خُنَيْسَ كَزُبَيْرِ بْنِ خَالِدٍ وَابْنَ أَبِي السَّائِبِ ، وَابْنَ حُذَافَةَ ، وَأَبُو خُنَيْسِ الْغِفَارِيِّ صَحَابِيُونَ . انتهى . فلعلَّ غير ابنِ حُذَافَةَ لم يوجد في «البخاري» ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا اخْتَصَّ بِهِ الْبَخَارِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَلِيرَاجَع .

ومن ذلك : ( خُبَيْب ) بالخاء المعجمة المضمومة ، وفتح الباء الموحدة مصغراً ، وهو خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ ( شَيْخٌ ) الْإِمَامِ ( مَالِك ) بْنِ أَنْسٍ ، هُوَ خُبَيْبٌ غَيْرُ مَنْسُوبِ الرَّاوي عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ فِي «الصَّحِيحِينَ» ( و ) خُبَيْبُ ( ابْنِ عَدِي ) صَحَابِيٍّ لَهُ ذِكْرٌ ( و ) أَبُو خُبَيْبٍ ( كُنْيَةُ - ) عَبْدِ اللَّهِ ( ابْنِ الرَّبِيرِ ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، وَغَيْرُهَا كُلُّهَا بِالْهَاءِ الْمَهْمَلَةِ مَفْتُوحَةٌ ، وَكُسِرَ الْمَوْحِدَةُ مَكْبَرًا .

ومن ذلك : ( الْجُرْشِي ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَبِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ ، وَهُوَ ( يُوْنُسُ ) بْنُ الْقَاسِمِ الْيَمَامِيِّ الْجُرْشِيِّ ( وَالنَّضْرُ ) بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُرْشِيِّ ( فَلَا تُفْتَشِ ) غَيْرُهُمَا ، وَالْحَرَشِيُّ بِالْمَهْمَلَةِ مَفْتُوحَةٌ ، وَالشَّيْنُ الْمَعْجَمَةُ ، وَاضِحٌ .

قال في «الفتح»<sup>(١)</sup> : وبإهمال الشين بوزن الأول لم يقع في الكتاب ، أي : «صحيح البخاري» ، وكأنه أراد به محمد بن موسى الحرشي ، وهو من المحدِّثين ، والله أعلم .

( ثم ) من ذلك الْخَرَّازُ ، وَهُوَ ( عُبَيْدُ اللَّهِ ) بْنُ الْأَخْنَسِ النَّخْعِيِّ الْخَرَّازِ ( ف ) هَذَا ( الْخَرَّازُ . بِالرَّاءِ ) الْمَشْدَدَةُ ( بَدَأَ ) أَي : قَبْلَ الْأَلْفِ ، وَفِي آخِرِهِ زَايٌ ، وَأَمَّا ( غَيْرُهُ ) ( فـ ) خَرَّازٌ ( بِالزَّاءِ ) وَهُوَ كَثِيرٌ . قال في «الفتح» : وليس فيه - أي : الْبَخَارِيُّ - بِالْجِيمِ بَعْدَهَا زَايٌ وَبَعْدَ الْأَلْفِ رَاءٌ شَيْءٌ مِنَ الْأَعْلَامِ ؛ نَعَمْ فِي حَدِيثِ

- ٨٥٩ - بِنْتُ مُعَوِّذٍ وَبِنْتُ النَّضْرِ «رُبَيْعٌ» وَابْنُ حُكَيْنِمٍ فَادِرٍ  
 ٨٦٠ - «رُزَيْقُ» بِالرَّاءِ أَوَّلًا «رَبَاحٌ» وَالِدُ زَيْدٍ وَعَطَا إِفْصَاحٌ  
 ٨٦١ - مُحَمَّدٌ يُكْنَى «أَبَا الرَّجَالِ» وَعُقْبَةُ يُكْنَى «أَبَا الرَّحَالِ»

علي : « وَلَا يُعْطَى الْجَزَاءُ مِنْهَا شَيْئاً »<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك : الرُّبَيْع بفتح الراء وكسر الموحدة مكبراً كثيراً ، وأما الرُّبَيْع ( بِنْتُ مُعَوِّذ ) بن عفراء صحابية لها رواية ( و ) الرُّبَيْع ( بِنْتُ النَّضْرِ ) عمة أنس بن مالك لها ذكرٌ ؛ فهما ( رُبَيْع ) بضم الراء ، وفتح الموحدة ، وتشديد المثناة المكسورة ، مصغرة . قال في « الفتح » : ووقع في الجهاد : أم الرُّبَيْع بنت البراء . والصواب أنها الرُّبَيْع بنت النضر .

( و ) من ذلك رُزَيْق ( بن حُكَيْم ) المصغر السابق ( فادِر ) أنه ( رُزَيْقُ بالراء ) ( أولاً ) أي : بتقديم الراء على الزاي ، وأما زُرَيْق بتقديم الزاي على الراء ففي نسب الأنصار بني زُرَيْق ، والكلُّ مصغر .

ومن ذلك : ( رَبَاح ) بفتح الراء والباء الموحدة اثنان فقط ، وهما ( والد زيد ) بن رباح ( وعطاء ) بن أبي رباح ، لهذا ( إفصاح ) وتوضيح ، فمن عداهما بكسر الراء وبالباء المثناة من تحت .

ومن ذلك : « الرَّجَال » ( محمد ) بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان المَدَنِي ( يُكْنَى أبا الرَّجَال ) بكسر الراء وتخفيف الجيم ، رَوَى عن أمِّه عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن ، وتقدّم أنَّ سبب تكنيته بذلك أن له أولاداً عشرة رجالاً كاملين ، وأصل كُنِيته أبو عبد الرحمن ( وعُقبَةُ ) بن عُبيد الطائي ( يُكْنَى أبا الرَّحَال ) بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة بوزن « شَدَّاد » .

قال في « الفتح » : علّق له البخاري في الجمعة ، وذكر في « القاموس »

(١) أخرجه مسلم ( ٣١٨٠ ) .

- ٨٦٢ - «سُرَيْج» ابْنَا يُونسِ والثُّعْمَانُ      وَابْنُ أَحْمَدَ وَابْنُ حَيَّانَ  
 ٨٦٣ - «سَلِيمٌ» بِالتَّكْبِيرِ وَ«السَّيْنَانِي»      فَضْلٌ وَمَنْ عَدَاهُ فَ«الشَّيْنَانِي»  
 ٨٦٤ - مُحَمَّدٌ عَبَّادٌ وَالتَّاجِي      وَعَبْدُ الْأَعْلَى كُلُّهُمْ «سَامِيٌّ»

أبا الرَّحَّالِ خالد بن محمد التابعي ، وَرَحَّالُ بن المنذر ، وعمرو بن الرَّحَّالِ ،  
 وعلي بن محمد بن رَحَّالِ أنهم محدِّثون ، ولكن ليس أحد منهم في « البخاري » ،  
 والله أعلم .

ومن ذلك : ( سُرَيْج ) بالسین المهملة ، والجیم ، اثنان من الأسماء هما  
 ( ابنا ) أي : سُريج بن ( يونس ، و ) سُريج بن ( الثُّعْمَان ، و ) واحد كنية كما قال :  
 و ( ابْنُ أبا أحمد ) أي : أحمد بن أبي سُريج . قال في « الفتح » : والثلاثة من  
 شيوخ البخاري ، إلا أنه في « الصحيح » روى عن الأول بواسطة ، وحدَّث عن  
 الثاني تارة بها ، وتارة بدونها . قال : وبالشين المعجمة والحاء المهملة جماعة .

( و ) من ذلك سَلِيم ؛ فـ ( ابن حَيَّان ) الهُدْلِي فقط ( سَلِيم بـ ) فتح السَّيْنِ  
 وكَسْر اللام على ( التَّكْبِير ) أي : مكبراً ، وَمَنْ عَدَاهُ بضم السين وفتح اللام  
 مصعراً . قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> : وفي « الصحيح » راوٍ ربما يشبهه بالأول ، وهو  
 سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر ، لكن فيه زيادة النون .

( و ) من ذلك : الشَّيْنَانِي ، فـ ( السَّيْنَانِي ) بكسر السين المهملة ، بعدها ياء  
 وقبل الألف ، وبعدها نونان ( فَضْل ) بن موسى فقط ( و ) أما ( مَنْ عَدَاهُ ) في  
 « الصحيح » ( فـ ) هو ( الشَّيْنَانِي ) بفتح الشين المعجمة فياء ، ثم باء موحدّة ،  
 نسبة إلى شييان .

ومن ذلك : « السامي » : فـ ( محمد ) بن عَزْرَةَ بن البرُّند السَّامِي  
 و ( عَبَّاد ) بن منصور السَّامِي ( و ) أبو المتوكل ( النَّاجِي ) السَّامِي ( وعبد

(١) « فتح الباري » ( ١ / ٢١٣ ) .

- ٨٦٥ - «صَبِيحُ» وَالِدُ الرَّبِيعِ فَافْتَحَا      وَاضْمُمُ أَبَا لِمُسْلِمٍ أَبِي الضُّحَى  
 ٨٦٦ - «عَيَّاشُ» الرَّقَّامُ وَالْحِمَصِيُّ      أَبَا كَذَاكَ الْمُفَرِّئُ الْكُوفِيُّ  
 ٨٦٧ - وَافْتَحَ «عَبَادَةُ» أَبَا مُحَمَّدٍ      وَاضْمُمُ أَبَا قَيْسٍ «عُبَادٍ» تَرْشُدِ

(الأعلى) بن عبد الأعلى (كلهم) أي : الأربعة (سَامِي) بالسین المهملة ، نسبة إلى سامة بن لؤي ، وَمَنْ عدا هؤلاء بالشين المعجمة .

ومن ذلك : (صَبِيح) أما (والد الربيع) بن صَبِيح المذكور في كَفَّارة اليمين في المتابعات (فافتحا) <sup>(١)</sup> الصاد المهملة ، واكسر الباء الموحدة مكبِّراً (واضمم) الصاد وافتح الباء (أبا لمسلم أبي الضُّحَى) أي : مسلم بن صُبَيْح ، فهو مصعَّر .

ومن ذلك : (عَيَّاش) بالمشناة التحتية والشين المعجمة ، وهو ابن الوليد (الرَّقَّام) البَصْرِي . ذكر في «الفتح» أنَّ هذا يشتدُّ اشتباهه بعباس بن الوليد ؛ لأنَّ كلًّا منهما من شيوخ البخاري ، فهذا الثاني بالباء الموحدة والسین المهملة هو التَّرْسِي ، له في «الصحيح» حديثان في علامات النبوة ، وفي المغازي ، قال في كلٍّ منهما : حدَّثنا عباس بن الوليد ، وعَلَّقَ له ثالثاً في الفتن ، وباقي ما في الكتاب من حديث عيَّاش بن الوليد الرَّقَّام . واختلف في موضع الحج ، والأكثر له أيضاً ، كما أوضحه الحافظ فراجعه .

(والحِمَصِي . أبا) أي : علي بن عَيَّاش الحِمَصِي ، من شيوخ البخاري أيضاً ، و(كذاك) أبو بكر شُعبة بن عَيَّاش (المُفَرِّئُ الكوفي) أحدُ راويي عاصم بن أبي النُّجُود ، وليس بينه وبين الحِمَصِي نسبة .

(و) مِنْ ذَلِكَ : عُبَادَةٌ وهو بالضمُّ كثير ، ولكن (افتَح) عَيْن (عِبَادَةُ أبا محمد) أي : محمد بن عِبَادَةَ الواسطي ، الراوي عن يَزِيد بن هارون (واضمم) العين مع تخفيف الباء (أبا قيس عباد<sup>(٢)</sup>) أي : قيس بن عُبَادِ الضَّبْعِي البصري ،

(١) في (ش) : فُتِحَا .

(٢) في (ش) : عُبَادَا .

٨٦٨ - وَفَتَحُوا بَجَالَةَ بْنَ عَبْدَةَ كَذَا «عَبِيدَةُ» بْنُ عَمْرِو قَيْدَةَ

٨٦٩ - وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا وَابْنُ حُمَيْدٍ وَكُلُّ مَا فِيهِ مُصَعَّرٌ «عُبَيْدٌ»

وهو تابعي ( تَرَشَّد ) وأما غيره فبفتح العين وتشديد الدال ، وهو كثير .

( وَفَتَحُوا ) باء عَبْدَةَ والد ( بَجَالَةَ بن عَبْدَةَ ) التميمي البصري التابعي ، روى عن عمر رضي الله تعالى عنه . وقيل : فيه الإسكان . وقيل : عبد بغير هاء . قال في « التدريب »<sup>(١)</sup> : وعلى الفتح فيهما : الدارقطني وابن ماكولا .

( كذا عُبَيْدَةُ ) بفتح العين وكسر الموحدة ( ابن عمرو ) السَّلْمَانِي التابعي ، وَعُبَيْدَةُ بن عمرو الحَدَّاء الكوفي ، روى عن عبد الملك بن عمير ( قَيْدَةَ ) بذلك . وَعُبَيْدَةُ ( والد عامر ) قاضي البصرة له ذكر في الأحكام ( كذا ) لك بفتح العين وكسر الموحدة . قال الحافظ ابن حجر : ثلاثة فقط ، وبالضَّم - أي : للعين - مع فتح الموحدة مصعراً جماعة كنى وأسماء ( و ) كذا بذلك الضَّبَط عُبَيْدَةُ ( بن حُمَيْد ) وهذا لم يذكره في « مقدمة الفتح » ، وذكره ابن الصَّلَاح<sup>(٢)</sup> ، ولكن ذكره فيما في الكتب الثلاثة : « البخاري » و« مسلم » و« الموطأ » . ثم قال : وَمَنْ عَدَا هَؤُلَاءِ الأربعة فَعُبَيْدَةُ بِالضَّم . انتهى . فيُحْتَمَلُ أنه في « مسلم » و« الموطأ » أو أحدهما لا في « البخاري » ، ثم رأيت في « خلاصة التذهيب » للَخَزَرَجِي ، وفيها علامة « البخاري » و« السنن الأربعة » ، فراجع .

( وَكُلُّ مَا فِيهِ ) أي : في « البخاري » ( مُصَعَّرٌ مُعْبِدٌ ) بغير هاء فهو بضَمِّ العين ، قال في « التدريب »<sup>(٣)</sup> : وأما بالفتح فجماعةٌ من الشعراء : منهم عُبَيْدُ بْنُ الأبرص .

(١) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٣٩٨ ) . وانظر : « الإكمال » ( ٦ / ٢٩ ) .

(٢) في « علوم الحديث » ص ٣٥٤ .

(٣) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٣٩٨ ) .

- ٨٧٠ - وَلَدُ الْقَاسِمِ فَهُوَ «عَبْرٌ»      وابنُ سَوَاءِ السَّدُوسِي «عَبْرٌ»  
 ٨٧١ - «عُيَيْنَةُ» وَالِدُ ذِي الْمِقْدَارِ      سُفْيَانُ وابنُ حِصْنِ الْفَرَارِي  
 ٨٧٢ - «عَتَابُ» بِالتَّاءِ ابْنُ بَشِيرِ الْجَزَرِيِّ      «عُقَيْلُ» بِالضَّمِّ فَرَاوِي الزُّهْرِيِّ

( و ) من ذلك : عبثر وعنبر ، وأما ( وَلَدُ الْقَاسِمِ ) أبو زيد ( فهو عَبْثَرُ ) بإسكان الباء الموحدة بعدها ثاء مثلثة ( و ) أما محمد ( بئُ سَوَاءِ ) ابن عَبْثَرِ ( السَّدُوسِي ) فهو ( عَبْثَرُ ) بنون ساكنة ثم باء موحدة ، وأما عُثْرُ بضم الغين المعجمة بعدها نون وفتح الثاء المثناة ، فقاله أبو بكر الصديق لابنه عبد الرحمن رضي الله تعالى عنهما في قصته المشهورة ، معناه : الأحق .

ومن ذلك : ( عُيَيْنَةُ ) بضم العين المهملة ، وفتح الياء مصغراً ، وهو ( والدُ ) الإمام ( ذِي الْمِقْدَارِ ) الجليل أبي محمد ( سُفْيَانُ ) بن عُيَيْنَةَ الهلالي ، تكرر ذكره مسمًى وغير مسمًى ( و ) عُيَيْنَةُ بن حِصْنِ ( الْفَرَارِي ) ليس له رواية ، وإنما ذكر في أثناء الحديث وهو صحابي . قاله في « الفتح » . وعُثْيَةُ بضم العين وفتح التاء المثناة الفوقية ، وبعد التحتية باء موحدة ، وهو واضح .

ومن ذلك : ( عَتَابُ بِالتَّاءِ ) المثناة الفوقية والموحدة ، هو ( ابنُ بَشِيرِ الْجَزَرِيِّ ) وغيث بكسر الغين المعجمة ، بعدها مثناة من تحت مخففة ، وبعد الألف مثناة ؛ عثمان بن غياث الراسبي ، وحفص بن غياث ، وابنه عمر وغيرهم . قاله في « الفتح » .

ومن ذلك : ( عُقَيْلُ ) أما ( بالضم ) أي : ضم العين ، وفتح القاف مصغراً ( فـ ) هو ابن خالد ( رَاوِي ) ابن شهاب ( الزُّهْرِي ) تكرر ذكره ، وأما بالفتح والكسر ؛ فابن أبي طالب أخو علي ، وأبو عقيل الأنصاري صحابيَان لهما ذكر ، وأبو عقيل زهرة بن معبد تابعي ، وأبو عقيل بشير بن عقيل الدورقي .

ومن ذلك : « العوفي » بسكون الواو ، بعدها فاء ، من يُنسب إلى



٨٧٣ - ابْنُ سِنَانِ الْعَوْقِيِّ وَالْقَارِي، يُشَدُّ ابْنُ عَبْدِ [ذَاكَ السَّارِي]

٨٧٤ - أَبُو عُبَيْدِ اللَّهِ فَهَوَ «مُحَرِّزُ» صَفْوَانُ أَمَّا الْمُذَلِّجِي «مُجَرِّزُ»

عبد الرحمن بن عوف الزُّهري ، ومحمد ( بن سنان العَوقي ) بفتح الواو بعدها قاف ، شيخ البخاري : وهو من العوقة بطن من عبد القيس ، وهو عوق بن الدليل بن عمرو بن عبد القيس .

( و ) من ذلك : ( القاري يُشَدُّ ) الياء ، من ينسب إلى القرءاء كثير ، وعبد الرحمن ( بن عبد ) القاري ( ذاك الساري )<sup>(١)</sup> ذكره ، وهو الراوي عن عمر بن الخطاب ، نسبة إلى القارة ، وكذا حفيده يعقوب نزيل الإسكندرية ، من طبقة الليث .

ومن ذلك : مُحَرِّزٌ وَمُجَرِّزٌ ، فأما ( أبو عبيد الله ) بن محرز ( فهو مُحَرِّزٌ ) بإسكان الحاء المهملة ، وكسر الراء ، بعدها زاي ، له ذكر في الأحكام ، وكذا ( صَفْوَانُ ) ابن مُحَرِّزٍ تابعي ، و ( أما ) الصحابي ( المُذَلِّجِي ) المذكور في حديث عائشة في قصة أسامة بن زيد بن حارثة رضي الله تعالى عنهم ؛ فهو ( مُجَرِّزٌ ) بالجيم مفتوحة ، وكسر الزاي الأولى مشددة ، بعدها زاي أخرى . ووقع لبعض الأئمة أنه صحفه فقال : مُحَرِّزٌ كالأول .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup> : واختلف في علقمة بن محرز . قال البخاري : باب سرية عبد الله بن حُذافة السَّهْمِي ، وعلقمة بن محرز المُذَلِّجِي ، ففي رواية ابن السَّكَن وغيره كالأول ، وضبطه الدارقطني وعبد الغني كالثاني . اهـ .

(١) قوله : « ذاك الساري » سقط من نسخة الشيخ أحمد شاكر ، وحسن ما في نسخة أحمد بك الحسيني بدل هذا البيت :

ابْنُ سِنَانِ الْعَوْقِيِّ أَفَرِدَ قَارِيَهُمْ هُوَ ابْنُ عَبْدِ شَدِّ

(٢) « فتح الباري » ( ١ / ٢١٦ ) .

- ٨٧٥ - وَالِدُ عَبْدِ اللَّهِ قُلُ : «مُعْقَلُ» مُنْقَرِدٌ وَمَنْ سِوَاهُ «مَغْقَلُ»  
 ٨٧٦ - «مُعَمَّرُ» يُشَدُّ ابْنُ يَحْيَى وَ«مُنْيَةُ» بِالْيَاءِ أَمْ «يَغْلَى»  
 ٨٧٧ - ابْنُ شُرَحْبِيلَ قُلُ : «هُزَيْلُ» بِالزَّيِّ لَكِنْ غَيْرُهُ «هُذَيْلُ»  
 ٨٧٨ - نَجْلُ أَبِي بُرْدَةَ قُلُ : «بُرَيْدُ» وَابْنُ «الْبِرْنَدِ» غَيْرُ ذَا «يَزِيدُ»

ومن ذلك : مُعْقَلٌ وَمَغْقَلٌ ، (فـ) والد عبد الله ( بن مغفل بن عبد نهم بن عفيف المُرَني ( قل ) في ضَبْطِهِ ( مُعْقَلٌ ) بضم الميم ، وفتح الغين المعجمة ، وتشديد الفاء مفتوحة ، وهو ( مُنْقَرِدٌ ) بهذا الاسم ، وولده صحابيٌّ مشهورٌ ممن بايَعَ تحت الشجرة ( و ) أما ( مَنْ سِوَاهُ ) كَمَغْقَلِ بْنِ يَسَارٍ قُلُ : ( مَغْقَلٌ ) بفتح الميم ، وإسكان العين ، وكسر القاف .

ومن ذلك : ( مُعَمَّرٌ ) قيل : إنه ( يُشَدُّ ) ميمه الثانية ، مع فتحها والعين ، وضمّ الأولي ، هو ( ابنُ يحيى ) بن سام ، وقيل : إنه بالتخفيف مع فتح الميمين ، كَمُعَمَّرِ بْنِ رَاشِدٍ وَغَيْرِهِ . قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> : وهو رواية الأكثر ، وأما معمر بن سليمان الرقي فهو بالثقل ، ولم يخرج له البخاري ، وهم الدماطي في زعمه أنه روى له حديث المغيرة بن شعبة . اهـ .

( و ) من ذلك : ( مُنْيَةُ ) هي ( بـ ) سكون النون وفتح ( الياء ) المثناة التحتانية ( أم يَغْلَى ) الصحابي ، واسم أبيه أمية ، وغيرها منبّه بفتح النون ، وكسر الموحدة المشددة ، وهو كثير .

ومن ذلك : هُذَيْلٌ ، فأما هُزَيْلُ ( بن شُرَحْبِيلِ ) الأودي التابعي ( فقل ) في ضَبْطِهِ ( هُزَيْلٌ . بالزاي لكن غيرُهُ هُذَيْلٌ ) بالذال المعجمة وهو كثير ، فلو قال : أما غيره لكان أوضح ، فليتأمل .

ومن ذلك : بُرَيْدُ ( نَجْلُ ) أي : ابن ( أَبِي بُرْدَةَ ) بن أبي موسى الأشعري

## ٨٧٩ - هَذَا جَمِيعُ مَا حَوَى الْبُخَارِيُّ فَاضْبِطْهُ ضَبْطَ حَافِظِ ذَكَارِ

( قل ) في ضبطه هكذا ( بُرَيْد ) بضم الموحدة والراء المفتوحة ( و ) محمد ( بن ) عَزْرَةَ بن ( البرند ) السامي شيخ البخاري ، قل : إنه بالموحدة والراء المكسورتين أو المفتوحتين ، ثم النون الساكنة ، وأما ( غير ذا ) لك فـ ( يَزِيد ) بفتح المشاة التحتية ، وكسر الزاي ، وهو كثير . قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> : وبالتاء المشاة من فوق أوله : تزيد بن جشم في نسب الأنصار ، منهم معاذ والبراء بن معرور .

قال في « التدريب »<sup>(٢)</sup> : ووقع عن البخاري في حديث مالك بن الحويرث : « كصلاة شيخنا أبي بريد بن عمرو بن سلمة » ، فذكر الهروي عن الحموي عن الفربري عن البخاري : أنه بضم الموحدة وفتح الراء ، وكذا ذكر مسلم والنسائي في « الكنى » ، وبه جزم الدارقطني وابن مأكولا ، والذي عند عامة رواة البخاري بالتحية والزاي ، كالجادة ، وقال عبد الغني بن سعيد : لم أسمع من أحد إلا بالياء والزاي ، ومسلم أعلم ، وبه جزم الذهبي . ثم قال المصنف :

( هذا ) الذي ذكرته في أربعة وأربعين بيتاً من قوله : ومن هنا خصّ صحيح الجعفي ... إلخ ( جميع ما حوى )<sup>(٣)</sup> واشتمل عليه ( البخاري ) أي : « صحيح البخاري » من المؤلف والمختلف ( فاضبطه ) أيها المحدث القارئ للكتاب واحفظه ( ضبط حافظ ذكاري ) أي : كثير التذکر لمثل ذلك ، وربما لم تجده مجموعاً محرراً كما ذكره هنا ، ولكن لعلّ قوله : « جميع ما حوى » إلخ بحسب استحضاره حين التّظّم ، وإلا فقد بقي فيه كثير ، ذكره الحافظ ابن حجر في « مقدمة الفتح » ، فمنه بَرّة بالراء ، وبَرّة بالزاي ، وبيان ویتاق ، وهذا قد لا يلتبس ، والحبر وأبو الخير ، وحُباب وخَبَاب ، إلى غير ذلك ، فراجع « المقدمة » تزدّد علماً كثيراً .

(١) المصدر السابق .

(٢) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٣٨٥ ) .

(٣) في ( ش ) : ماروى .

- ٨٨٠ - فِي «مُسْلِمٍ» خَلَفَ «الْبَزَّازُ»      وَسَلِمَ «نَضْرِيْهُمْ» «جَبَّارُ»  
 ٨٨١ - هُوَ ابْنُ صَخْرٍ وَعَدِيُّ بْنُ «الْخِيَارِ»      «جَارِيَّةُ» أَبُو الْعَلَاءِ بِالْجِيمِ سَارُ  
 ٨٨٢ - أَهْمِلُ «أَبَا بَصْرَةَ الْغِفَّارِي»      كَذَا أَتَى «حُمَيْلُ» مَعَ إِصْفَارِ  
 ٨٨٣ - صَغَّرَ «حُكَيْمًا» بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ      «عَيْدَةَ» بْنُ الْحَضَرَمِيِّ لَا تَضُمُّ

ثم بيّن ما ( في ) « صحيح ( مسلم ) » ( مختصاً به ، فمنه ( خَلَفَ ) بن هشام ( البزَّاز ) بالراء ، شيخ مسلم ( و ) منه ( سالم نَضْرِيْهُمْ ) أي : مولى النَّصْرِيِّين .

ومنه : ( جَبَّار ) بفتح الجيم وتشديد الباء الموحدة آخره راء ، ( و هو ) أبو عبد الله جَبَّار ( بن صَخْر ) بن أمية الأنصاري ، ذُكر في حديث جابر بن عبد الله في آخر « صحيح مسلم » في حديث الهجرة ( و ) منه ( عَدِي بن الْخِيَار ) بكسر الخاء المعجمة وياء تحتية مخففة . وظاهره أنه ليس في « البخاري » ، لكن ذكرَ الحافظ ابنُ حجر في « المقدمة » عبيد الله بن عدي بن الخيار ، فحرّره .

ومنه : ( جَارِيَّةُ أَبُو الْعَلَاءِ ) أي : الأسود بن العلاء بن جارية الثقفي ، فهو ( بِالْجِيمِ سَارُ ) ذكره في « مسلم » ، روى له حديث : « البئرُ جُبَّارٌ »<sup>(١)</sup> في الحدود .

ومنه : بَصْرَةَ ، ( فـ ) أَهْمِلُ أَبَا بَصْرَةَ ( أي : اضبط بالصاد المهملة أبا بَصْرَةَ مع فتح الباء ( الْغِفَّارِي ) بكسر الغين ( كَذَا أَتَى حُمَيْلُ )<sup>(٢)</sup> بن بَصْرَةَ بالحاء المهملة ( مع إِصْفَارِ ) أي : تصغير .

ومنه : حُكَيْمٍ ، ( فـ ) صَغَّرَ حُكَيْمًا ( أي : اضبطه بضمِّ الحاء ، وفتح الكاف على التصغير إذا كان ( ابن عبد الله ) بن قيس بن مَخْرَمَةَ الْقُرْشِيِّ ، ويسمى أيضاً الحكيم بالألف واللام ، قاله في « التدريب » .

(١) مسلم ( ٤٤٦٨ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) ( في ش ) : كذا اسمه حُمَيْل .

- ٨٨٤ - وافتَحَ أَبَا عَامِرٍ بْنَ «عَبْدَةَ» وابنُ «الْبَرِيدِ» هَاشِمٌ فَأَفْرَدَ  
 ٨٨٥ - وَاَضْمُمُ «عُقَيْلًا» فِي الْقَبِيلِ مَعَ أَبِي يَحْيَى الْخَزَاعِيَّ كَمَا ضُرِثُصِبِ  
 ٨٨٦ - «عِيَّاشُ» بِالْبَاءِ ابْنُ عَمْرِو الْعَامِرِي مَعَ نَقْطِهِ وَهَكَذَا ابْنُ الْحَمِيرِي

( ثم . عبيدة بن ) سفيان ( الحَضْرَمِي لَا تُضْمُ ) أي : لَا تَضْبِطُهُ بِضْمِ الْعَيْنِ  
 وفتح الباء على التصغير ، بل اضبطه بفتح العين وكسر الباء مكبراً ؛ كعبيدة  
 السِّلْمَانِي .

( وافتح ) أيها المحدث ( أبا عامر بن عبدة ) البجلي الكوفي ، فقد قال  
 الدارقطني وابنُ ماکولا<sup>(١)</sup> : عبدة هنا بفتح الباء الموحدة . وقيل فيه الإسكان  
 « عبد » بغير هاء ، كما مرَّ في « بجاله بن عبدة » .

( و ) منه : عليّ ( بن ) هاشم ( البريد هاشم فأفرده ) بفتح الباء الموحدة ،  
 وبالراء المهملة المكسورة ، والياء المثناة من تحت .

( و ) منه : عُقَيْل ، فد ( اضمم عُقَيْلًا ) أي : عَيْنُهُ مَعَ فَتْحِ الْقَافِ مُصْعَرًا ( في )  
 اسم ( الْقَبِيلِ ) أي : الْقَبِيلَةُ الْمَشْهُورَةُ يُنْسَبُ إِلَيْهَا الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو  
 الْعُقَيْلِي صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي « الضَّعْفَاءِ » ( مَعَ أَبِي . يَحْيَى ) بْنُ عُقَيْلِ ( الْخَزَاعِي )  
 الْبَصْرِي ( ك ) عُقَيْلُ بْنُ خَالِدِ الْأَيْلِيِّ رَاوِي الزُّهْرِيِّ ، وَهُوَ ( مَاضٍ ) فِيمَا لِلْبَخَارِيِّ  
 ( تُصِبِ ) فِي ذَلِكَ الضَّبْطِ ، وَغَيْرُهُمْ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْقَافِ .

ومنه : ( عِيَّاشُ بِالْيَاءِ ) الْمَثْنَاءُ التَّحْتِيَّةُ الْمَشْدُدَةُ هُوَ ( ابْنُ عَمْرِو الْعَامِرِي )  
 الْكُوفِي ، رَوَى عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى وَإِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، وَعَنْ الثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةَ ( مَعَ نَقْطِهِ )  
 أي : مَعَ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ فِي آخِرِهِ ( وَهَكَذَا ) بِالْمَثْنَاءِ مَعَ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ عِيَّاشُ  
 ( بْنُ ) عَبَّاسٍ بِالْمُوحَدَةِ وَالْمَهْمَلَةِ ( الْحَمِيرِي ) الْمَصْرِي ، رَوَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ،  
 وَأَبِي الْخَيْرِ الْبَزْزَنِيِّ ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَبْلِيِّ ، وَعَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شَرِيحٍ وَغَيْرِهِ .

- ٨٨٧ - «رِيَّاحُ» بِالْيَاءِ أَبُو زِيَادٍ وَكُنْيَةُ لَهُ بِلَا تَزْدَادِ  
 ٨٨٨ - وَكُلُّ مَا فِي ذَيْنِ وَالْمُوطَا فَهُوَ «الْحَرَامِيُّ» بِرَاءِ ضَبْطًا  
 ٨٨٩ - إِلَّا الَّذِي أَبْهَمَ عَنْ أَبِي الْيَسْرِ فِي «مُسْلِمٍ» فَلَنْ فِيهِ الْخُلْفَ قَرَّ

ومنه : ( رِيَّاح ) ضَبَطَهُ الْأَكْثَرُونَ ( ب ) كَسَرَ الرَّاءَ ثُمَّ ( ب ) الْيَاءَ ( المثناة من تحت ، وهو ( أبو زياد ) بن رِيَّاح القيسي المصري ، الراوي عن أبي هريرة حديث : « بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سِتًّا . . . » <sup>(١)</sup> إلخ ، وحديث : « مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ . . . » <sup>(٢)</sup> إلخ ، وكلاهما في « صحيح مسلم » .

( و ) رِيَّاح ( كُنْيَةُ لَهُ ) أَي : لزيادة كَأَبِيهِ ( بِلَا تَزْدَادِ ) كَمَا جَزَمَ هُنَا ، لَكِنْ نَقَلَ فِي « التَّدْرِيبِ » <sup>(٣)</sup> قَوْلًا إِنَّهُ أَبُو قَيْسٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَقَالَ ابْنُ الْجَارُودِ : إِنَّ رِيَّاحًا هُنَا بِالْمَوْحَدَةِ كغیره ، وَنَقَلَ صَاحِبُ « الْمَشَارِقِ » <sup>(٤)</sup> عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ بِالْوَجْهِينِ ، لَكِنْ تَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ <sup>(٥)</sup> بِأَنَّ هَذَا النِّقْلَ وَهْمٌ مِنْ نَاقِلِهِ . قَالَ : فَلَمْ يَخْلِكِ الْبُخَارِيُّ فِي « التَّارِيخِ » فِيهِ الْمَوْحَدَةَ أَصْلًا ، إِنَّمَا حَكَى الْاِخْتِلَافَ فِي وُزُوْدِهِ بِالْاِسْمِ أَوِ الْكُنْيَةِ ، وَفِي اِسْمِ أَبِيهِ ، وَلَا ذِكْرَ لَهُ فِي « صَحِيحِهِ » . تَدَبَّرْ .

( وَكُلُّ مَا فِي ذَيْنِ ) « الصَّحِيحَيْنِ » الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ( و ) فِي ( الْمُوطَا ) لِلْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ( ف ) مَنْ فِي نَسَبِ الْأَنْصَارِ ( هُوَ الْحَرَامِيُّ ) بِفَتْحِ الْحَاءِ وَ( بَرَاءِ ) مَهْمَلَةٍ ( ضَبْطًا ) وَهُوَ كَثِيرٌ ، وَمَا عَدَّاهُمْ بِالزَّايِ .

( إِلَّا ) الرَّجُلُ ( الَّذِي أَبْهَمَ ) ذِكْرُهُ ( عَنْ أَبِي الْيَسْرِ ) مَنْ قَوْلُهُ ( فِي ) « صَحِيحِ

(١) مسلم ( ٧٣٩٧ ) .

(٢) مسلم ( ٤٧٨٦ ) .

(٣) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٣٩٢ ) .

(٤) « مشارق الأنوار » للقاضي عياض ( ١ / ٣٠٥ ) .

(٥) « التقييد والإيضاح » ص ٣٩٦ .

٨٩٠ - وَحَدَّثَ زُبَيْدٌ مَا عَدَا ابْنَ الصَّلْتِ وَوَأَقْدُ بِالْقَافِ فِيهَا يَأْتِي

٨٩١ - بِالْبَاءِ «الْأَيْلِيُّ» سِوَى شَيْبَانَا وَإِنْ يَكُنْ بِنَسَبٍ مَا بَانَا

(مسلم « ) بن الحجاج : « كان لي عليّ فلان بن فلان الحرّامي مال فأتيت أهله . . . »<sup>(١)</sup> الحديث ( فإنّ فيه ) أي : في ضبط الحرّامي المذكور ( الخلف ) أي : الخلاف ( قرّ ) بين العلماء . فقل هو بالراء ، وبه جزم القاضي عياض . وقيل : بالزاي ، وعليه الطبريّ . وقيل : « الجذامي » بالجيم والذال المعجمة ، قاله ابنُ ماهان .

( وَحَدَّثَ زُبَيْدٌ )<sup>(٢)</sup> بن الحارث الياصيّ ، فليس في « الصحيحين » سواه ، وهو بالموحدة ثم المثناة ، وليس في « الموطأ » ( ما عدا ) زبيد ( بن الصلّت ) بن معدٍ يكرّب الكندي ، وهو بمثنتين . قال ابن الصّلاح وغيره<sup>(٣)</sup> : يكسر أوله ويضمّ ، والله أعلم .

( وواقد ) كله ( بالقاف فيها ) أي : « الصحيحين » و« الموطأ » ( يأتي ) وليس فيها وafd بالفاء اسماً . قال في « التدريب »<sup>(٤)</sup> : وأما بالفاء ففي غير الكتب الثلاثة : وafd بن سلامة ، ووافد بن موسى الدّارع . انتهى .

( بالياء ) المثناة ( الأيلي ) كلّهُ مع فتح الهمزة نسبة إلى أَيْلَة ، قرية على بحر القلزم . قال القاضي عياض<sup>(٥)</sup> : وليس في الكتب الثلاثة الأبلّي بالباء الموحدة ( سِوَى شَيْبَانَا ) بن فروخ الأبلّي ، روى له مسلم الكثير ( و ) لكن ( إنْ يَكُنْ )<sup>(٦)</sup>

(١) مسلم (٧٥١٢) .

(٢) في (ش) : زبيداً .

(٣) « علوم الحديث » ص ٣٥٢ .

(٤) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٣٩٩ ) .

(٥) في « مشارق الأنوار » ( ١ / ٩٦ ) .

(٦) في (ش) : لكنه .

٨٩٢ - وَلَمْ يَزِدْ «مَوْطَأً» إِنْ تَفْطِنَ سِوَى بَضْمٍ «بُسْرِ» بَنٍ مِخْجَنَ

شيبان المذكور (بَنَسَبَ ما) نافية (بانا) أي : ظَهَرَ ، فلا لَوْمَ عليه . قال [ العراقي ]<sup>(١)</sup> : وقد تتبعْتُ «كتابَ مسلم» فلم أجده فيه منسوباً ، فلا تَخْطِئْهُ حينئذٍ أصلاً .

( ولم يَزِدْ «مَوْطَأً» ) على «الصحيحين» في المؤتلف والمختلف ( إِنْ تَفْطِنَ ) أيها المحدث ما قَوَّرناه فيما تقدَّم ( سِوَى ) هذا الواحد ( بَضْمٌ ) باء ( بُسْرِ بنِ مِخْجَنَ ) الدَّيْلِي ، فإنَّ حديثه في «الموطأ» وليس في «الصحيحين» . هذا آخر ما ذكره المصنَّف من المؤتلف والمختلف في هذا النظم ، وفيه زيادةٌ كثيرةٌ على «ألفية العراقي» ، و«كتاب ابن الصَّلاح» مع قوله بعد استيفاء مَنْ ذكره : هذه جملةٌ لو رحَلَ الطالبُ فيها لكانت رحلةً رابحةً إِنْ شاء الله تعالى ، ويَحِقُّ على الحديثي إيداعها في سُوْنِداء قلبه . . . إلخ<sup>(٢)</sup> ، فما بالك مع تلك الزيادة التي زادها الناظم .

نعم أهملَ قولَ ابن الصَّلاح ، وفيها : أي : الكتب الثلاثة : سَلَمٌ بن زَرِير ، وسَلَمٌ بن قُتَيْبَة ، وسَلَمٌ بن أبي الذِيال ، وسَلَمٌ بن عبد الرحمن ، هؤلاء الأربعة بإسكان اللام ، ومَنْ عَداهم فيها سَلَمٌ بالألف . انتهى . وكان سببُ إهماله قولَ الحافظ العراقي<sup>(٣)</sup> : إِنَّ أصحابَ المؤتلف والمختلف لم يذكروا هذه الترجمة في كتبهم ؛ لأنها لا تَأْتِلُفُ خطأً ، لزيادة الألف في «سالم» ، وإنما ذكرها صاحبُ «المشارك» ، فتبعه ابنُ الصَّلاح . انتهى . لكن تعقَّبَ الناظم<sup>(٤)</sup> نفسه بأنَّ قوله : لا تَأْتِلُفُ خطأً ؛ ممنوعٌ ، إذ القاعدةُ في عِلْمِ الخطِّ أَنَّ كُلَّ علم زاد على ثلاثة يحذف

(١) «التقييد والإيضاح» ص ٤٠٠ ، وما بين المعقوفتين من «التدريب» .

(٢) «علوم الحديث» ص ٣٥٧ .

(٣) «التقييد والإيضاح» ص ٣٩٧ .

(٤) «التدريب» ( ٢ / ٣٩٥ ) .



أَلْفُهُ [ خطأ ] كما ذكره ابنُ مالك [ في آخر « التسهيل » ] وغيره ، فـ « صَلَح »  
و « مَلِك » ونحوها كلُّ ذلك يُكتب بلا ألف ، و « سالم » من هذا القبيل ، والله  
أعلم .



## الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

- ٨٩٣ - وَاعْنِ بِمَا لَفْظاً وَخَطأً يَتَّفِقُ لَكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ قَدْ تَفْتَرِقُ  
 ٨٩٤ - لَا سِيَّماً إِنْ يُوجَدَا فِي عَصْرِ وَاشْتَرَكَا شَيْخاً وَرَاوٍ فَادِرٍ  
 ٨٩٥ - فَتَارَةً يَتَّفِقُ اسْمَاً وَأَبَا أَوْ مَعَ جَدٍّ أَوْ كُنَى وَنَسَبَا

## الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع السبعون .

( وَاَعْنِ ) أيها الراغب في الحديث ( بما لفظاً وَخَطأً يَتَّفِقُ ) من الأسماء والأنساب ونحوها ، قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup> : بخلاف النوع الذي قبله ؛ فإن فيه الاتفاق في صورة الخطّ مع الافتراق في اللفظ ( لَكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ قَدْ تَفْتَرِقُ ) فهذا من قبيل ما يسمّى في الأصول بالمشترك . قال ابن الصلاح : وَزَلَقَ بسببه غير واحد من الأكابر ، ولم يزل الاشتراك مِنْ مِظَانِ الْعَلَطِ في كل علم .

(و) لاسيما إِنْ يُوجَدَا ) أي : الراويان المتفقان في نحو الاسم ( في عَصْرِ ) واحد ( وَاشْتَرَكَا شَيْخاً ) أي : بعض شيوخهما ( وَرَاوٍ ) أي : أو مَنْ رَوَى عنهما ( فَادِرٍ ) وتبصر فيه ، وللخطيب فيه كتاب : « المتفق والمفترق » وهو نفيس على إغوازه فيه .

ثم هو أقسام : ( فتارة يَتَّفِقُ ) كل منهما مثلاً ( اسماً وأباً ) أي : في اسمه

٨٩٦ - كـ «أنس بن مالك» خمس بان و «أحمد بن جعفر بن حمدان»

واسم أبيه (أو مع جد) أي : وتارة يتفق اسمه واسم أبيه مع اسم جدّه . قال ابن الصّلاح : أو أكثر من ذلك (أو) أي : وتارة يتفق (كُنَى ونَسَباً) أي : في كُنِيته ونَسَبه ، وقد مثّل للأول بقوله :

(كأنس بن مالك) هم عشرة ، رَوَى الحديث منهم (خمس) من التّسمات (بان) أي : ظهر ، الأول : خادمُ النبي ﷺ أنصاريّ نجاريّ ، يكنى أبا حمزة ، نزل البصرة ، والثاني : كعبيّ قشيريّ يكنى أبا أمية ، نزل البصرة أيضاً ، ليس له عن النبي ﷺ إلا حديث : «إن الله وضع عن المسافر الصّيام وشطر الصلاة» . أخرجه أصحاب «السنن الأربعة»<sup>(١)</sup> . والثالث : أبو مالك الفقيه . والرابع : حمصيّ . والخامس : كوفيّ .

ومثّل للثاني بقوله :

(و) كـ (أحمد بن جعفر بن حمدان) وهم أربعة كلّهم يروون عمّن يسمّى عبد الله ، وفي عصر واحد . أحدهم : أبو بكر القطيعي البغدادي راوي «المسند» عن عبد الله بن أحمد . الثاني : أبو بكر السّقْطِيّ ، يروي عن عبد الله بن أحمد الدّورقيّ . والثالث : الدّينوريّ ، يروي عن عبد الله بن محمد بن سنان . والرابع : أبو الحسن الطّرسوسيّ ، يروي عن عبد الله بن جابر الطّرسوسيّ .

قال الحافظ العراقيّ<sup>(٢)</sup> : ومن غريب الاتفاق في ذلك : محمد بن جعفر بن محمد ؛ ثلاثة متعاصرون ، ماتوا في سنة واحدة ، وكلّ منهم في عشر المئة ، وهم أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم الأنباريّ ، والحافظ أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابوريّ ، وأبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن كنانة

(١) أبو داود (٢٤٠٨) ، والترمذي (٧١٥) ، والنسائي (٢٢٧٦) ، وابن ماجه (١٦٦٧) ،

وأخرجه أحمد (٤ / ٣٤٧) ، وابن خزيمة (٢٠٤٢) ، وهو حسن .

(٢) «شرح الألفية» ص ٤٢٠ .

- ٨٩٧ - ثُمَّ «أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِي» اثْنَيْنِ بَصْرِيٍّ وَبَغْدَادِيٍّ  
 ٨٩٨ - أَوْ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِي وَالتَّسْبِ أَوْ كُنْيَةٍ كَعَكْسِهِ وَاسْمِ أَبِي  
 ٨٩٩ - نَحْوُ «مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ» مِنْ قَبِيلَةِ الْأَنْصَارِ أَرْبَعُ زُكْنٍ

البغدادى ، ماتوا سنة ( ٣٦٠ ) . ومثّل للثالث بقوله :

( ثم ) كـ (أبي عمران الجَوْنِي ) كان لـ (اثنين بصريٍّ وبغدادىٍّ ) فالأول :  
 موسى بن سَهْل بن عبد الحميد البصري متأخّر في الطبقة ، رَوَى عن الرَّبِيع بن  
 سليمان ، وعنه الإسماعيليُّ ، والطبرانيُّ . والثاني : عبد الملك بن حبيب  
 التابعي .

( أو ) أي : وتارة يَتَّفَقُ كُلُّ ( في اسمه و ) في ( اسم أب ) أي : أبيه ( و ) في  
 ( التَّسْبِ ) أي : نسبة ( أو ) أي : وتارة يتفق في اسمه ، ( و ) كُنْيَتِـه وتارة  
 ( كعكسه ) بأن اتفق اسمه ( واسم أب ) .

ثم مثّل لما اتَّفَقَ في اسمه واسم أبيه ونَسَبه بقوله :

( نحو مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ) الْأَنْصَارِي ( مِنْ . قَبِيلَةِ الْأَنْصَارِ ) هُم ( أَرْبَعُ ) كُلِّ  
 مِنْهُمْ ( زُكْنٍ ) أي : عُلَم . الأول : محمد بن عبد الله بن مثنى الأنصاريّ القاضي  
 البصري ، رَوَى عنه البخاريُّ وغيره . والثاني : محمد بن عبد الله بن خِضَر  
 الأنصاريّ ، رَوَى عنه ابنُ ماجه ، ووثقه ابنُ حَبَّان . والثالث : محمد بن عبد الله بن  
 زيد بن عبد ربّه الأنصاريّ ، ذكره ابنُ حَبَّان في ثقات التابعين<sup>(١)</sup> ، والرابع :  
 أَبُو سَلَمَةَ محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاريّ البصري ، قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(٢)</sup> :  
 ضعيفُ الحديث ، والله أعلم .

ومثّل لما اتفق فيه الكُنية واسم الأب بقوله :

(١) « الثقات » ( ٥ / ٣٥٦ ) .

(٢) « علوم الحديث » ص ٣٦٢ .

- ٩٠٠ - كَذَا «أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ» وَضَمَّ «ابْنُ أَبِي صَالِحٍ صَالِحاً» تَعَمَّ
- ٩٠١ - وَتَارَةً فِي اسْمٍ فَقَطْ ثُمَّ السَّمَّةُ «حَمَّادُ» لِابْنِ زَيْدٍ وَابْنِ سَلَمَةَ
- ٩٠٢ - فَإِنْ أَتَى عَنْ ابْنِ حَرْبٍ مُهْمَلًا وَعَارِمٍ فَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ جُمَلًا

( كذا أبو بكر بن عيَّاش ) ثلاثة : أحدهم : القارئ الكوفي . والثاني : الحمصي الذي رَوَى عنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمي . قال ابن الصَّلاح : وهو مجهولٌ ، وجعفر غيرُ ثقة . والثالث : السَّلَمِيُّ البَاجِدَانِيُّ ، صاحبُ « غريب الحديث » واسمُه حسين توفي سنة ( ٢٠٤ ) .

( وَضَمَّ ) مثال ما اتَّفَقَ فيه الاسم وكنية الأب ( ابن أبي صالح ) أربعة ( صالحاً تعم ) كلُّهم من التابعين . أحدهم : صالح بن أبي صالح مولى الثَّوَمَةِ ، رَوَى عن أبي هريرة وابن عباس وأنس وغيرهم . والثاني : صالح بن أبي صالح السَّمَّان ، رَوَى عن أنس . والثالث : صالح بن أبي صالح السَّدُوسِي ، رَوَى عن عليٍّ وعائشة . والرابع : صالح بن أبي صالح مولى عمرو بن حريث ، رَوَى عن أبي هريرة . قال في « التدريب »<sup>(١)</sup> : ولهم خامس : أسديٌّ ؛ رَوَى عن الشَّعْبِي ، وعنه زكريا بن أبي زائدة ، وأخرج له النسائي .

( وتارة ) يَتَّفَقُ ( في اسمٍ ) أي : اسمه ( فَقَطْ ) لا في أبيه وغيره أو في الكنية فقط ، ويقعُ ذِكرُه في السَّنَد من غير أبيه أو نسبة ( ثم ) ما وُجِد منه إنما يُعرف بـ ( السَّمَّة ) أي : العَلَامَة في الراوي عنه مثلاً ( فحَمَّاد ) اسمٌ ( لابن زَيْد ) بن درهم البصري الإمام الجليل ( و ) اسم لـ ( ابن سَلَمَة ) بن دينار البصري الإمام الجليل أيضاً .

( فَإِنْ أَتَى ) ذكرُ حَمَّاد ( عن ) رواية سليمان ( بن حَرْب ) الأزدي البصري عنه ، حال كون حَمَّاد ( مُهْمَلًا ) عن ذكرِ أبيه ( أو ) أَتَى عن ( عَارِم ) محمد بن

(١) « تدريب الراوي » ( ٢ / ٤١٦ ) .

- ٩٠٣ - أَوْ مُذْبَنَةٍ أَوْ التَّبَوَّذَكِيِّ أَوْ حَجَّاجٍ أَوْ عَفَّانَ فَالثَّانِي رَأَوْا  
 ٩٠٤ - وَحَيْثُمَا أُطْلِقَ «عَبْدُ اللَّهِ» فِي طَيِّبَةٍ فَابْنُ عُمَرَ وَإِنْ يَبْقَى  
 ٩٠٥ - بِمَكَّةَ فَابْنُ الزُّبَيْرِ أَوْ جَرَى بِكُوفَةٍ فَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُرَى

الفضل السدوسي عنه ( فهو ) كما قال جمعٌ من الحفاظ ؛ كمحمد بن يحيى الذهلي ، وأبي الحجاج المزني حماد ( ابن زيد جعلا ) وممن انفرد عنه : أحمد بن إبراهيم الموصلي ، وأحمد بن المقدم العجلي ، وبشر بن معاذ ، وسفيان بن عيينة ، والضحاك بن مخلد النبيل ، في طائفة كبيرة استوفى الحافظ المزني ذكرهم في « التهذيب »<sup>(١)</sup> .

( أَوْ ) أتى ذكر حماد مهنلاً عن رواية ( هُذْبَةٍ ) ابن خالد عنه ( أَوْ ) موسى بن إسماعيل ( التَّبَوَّذَكِيِّ ) عنه ( أَوْ . حَجَّاج ) بن منهل عنه ( أَوْ عَفَّان ) بن مسلم الأنصاري ( فـ ) هو ( الثاني ) أي : حماد بن سلمة ( رَأَوْا ) أي : الحفاظ ذلك ، وممن انفرد عنه : إبراهيم بن الحجاج السامي ، وآدم بن أبي إياس ، وبشر بن السري ، وأبو داود الطيالسي ، والنضر بن شميل في آخرين استوفاهم المزني في « التهذيب » أيضاً .

( وَ ) من ذلك ( حَيْثُمَا أُطْلِقَ عَبْدُ اللَّهِ ) عن التقييد بأبيه مثلاً ( فِي طَيِّبَةٍ ) المدينة المنورة ( فـ ) هو عَبْدُ اللَّهِ ( بَنُ عُمَرَ ) بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما ( وَإِنْ يَبْقَى ) إطلاق عبد الله عن ذلك ( بِمَكَّةَ ) المكَّمة ( فـ ) هو عَبْدُ اللَّهِ ( بَنُ الزُّبَيْرِ ) بن العوام رضي الله تعالى عنهما ( أَوْ جَرَى ) إطلاق عبد الله عن ذلك ( بِكُوفَةٍ ) البلدة المشهورة ( فهو ) عبد الله ( بَنُ مَسْعُودٍ ) الهذلي رضي الله تعالى عنه ، فكل ذلك ( يُرَى ) اصطلاحاً لهم ، قاله سلمة بن سليمان ، وأقره غيره<sup>(٢)</sup> .

(١) « تهذيب الكمال » ( ٧ / ٢٦٩ ) .

(٢) « الجامع لأخلاق الراوي للخطيب » ( ٢ / ٧٣ ) .

- ٩٠٦ - والبَصْرَةُ الْبَحْرُ وَعِنْدَ مِصْرٍ      وَالشَّامِ مَهْمَا أُطْلِقَ ابْنُ عَمْرٍو  
 ٩٠٧ - وَعَنْ «أَبِي حَمْزَةَ» يَزِيدِ شُعْبَةُ      عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِزَايٍ عِدَّةُ  
 ٩٠٨ - إِلَّا «أَبَا جَمْرَةَ» فَهَوَ بِالرَّاءِ      وَهُوَ الَّذِي يُطْلَقُ يُدْعَى نَضْرًا

( و ) إذا جَرَى إطلاقُ عبد الله عن ذلك في ( البصرة ) البلدة المشهورة فهو ( الْبَحْرُ ) عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما . قال - أعني : سلمة - : وإذا أُطْلِقَ عبد الله في خراسان فهو ابْنُ الْمَبَارِكِ ( و ) قال الخليلي و( عند ) أهل ( مصر . والشام ) بلدتان مشهورتان ( مَهْمَا أُطْلِقَ ) عبدُ الله عن التقييد فهو عبد الله ( بن عمرو ) بن العاص رضي الله تعالى عنهما .

( و ) ذَكَرَ بَعْضُ الْحَقَّائِ أَنْ ( عَنْ أَبِي حَمْزَةَ يَرْوِي ) أَبُو بَسْطَامِ ( شُعْبَةُ ) بن الْحَجَّاجِ الْبَصْرِيِّ ( عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ) رضي الله تعالى عنهما مضبوطاً ( بـ ) حاء مهملة ، و( زاي ) معجمة ، وهم ( عِدَّةُ ) سبعة ؛ كلُّهم بذلك الضبط .

( إِلَّا ) واحداً ( أبا جَمْرَةَ ) الضُّبْعِي ( فهو ) مضبوطٌ ( بـ ) الْجِيمِ ، و( الراء ) المهملة ( وهو الذي يُطْلَقُ ) شُعْبَةُ فِي الرِّوَايَةِ ، وهو الذي ( يُدْعَى ) أَي : يَسْمَى ( نَضْرًا ) بن عمران ، وإذا رَوَى عن غيره ذكره باسمه ونسبه . انتهى<sup>(١)</sup> ، وتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ<sup>(٢)</sup> بأنه ربما أُطْلِقَ غَيْرُهُ أَيْضاً ، مثاله ما رَوَى أَحْمَدُ فِي « مَسْنَدِهِ » : ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، ثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : « مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَلْعَبُ مَعَ الْغُلَمَانِ ، فَاخْتَبَأْتُ مِنْهُ خَلْفَ بَابٍ . . . » الْحَدِيثُ<sup>(٣)</sup> .

فهذا شُعْبَةُ قد أطلق الرواية عن أبي حمزة ، وليس هو نصر بن عمران ، إنما هو بالحاء والزاي : الْقَصَّابُ ، واسمُه عمران بن أبي عطاء ، كما بيَّنه مسلمٌ في

(١) « علوم الحديث » ص ٣٦٣ .

(٢) في « التقييد والإيضاح » ص ٤١٤ .

(٣) أحمد في « المسند » ( ١ / ٣٣٨ ) .

## ٩٠٩ - وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبِ كَدَّ الْأُمْلِي « وَالْحَنْفِي » مُخْتَلَفُ الْمَحَامِلِ

روايته . انتهى ، فكان مراد ذلك البعض في الغالب ، وقد صَنَّفَ الخطيبُ في هذا القسم كتاباً مفيداً سَمَّاهُ « المَكْمِلُ في بيان المهمل » وأفرد جماعةُ التصنيفِ فيما وقع في « [ صحيح ] البخاري » من ذلك .

( ومنه ) أي : من المتفق والمفترق ( ما ) وقع ( في نَسَب ) أي : نسبة بأن اتفقا في اللفظ واختلفا في المنسوب إليه ، وللحافظ ابن طاهر في هذا القسم كتاب « الأنساب المتفقة » ، وهو حسنٌ مفيد ، وذلك ( كالْأُمْلِي ) بمد الهمزة وضَمِّ الميم ، نسبةً إلى آمل بوزن أنك . قال الحافظ ابنُ السَّمْعَانِي<sup>(١)</sup> : أكثرُ علماء طَبَرِستانِ مِنْ أَمْلَها ، وشَهِرَ بالنسبة إلى آمل جَيْحُونُ : عبدُ الله بنُ حَمَّادِ الْأُمْلِي ، شيخ البخاري . قال ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(٢)</sup> : وما ذكره الحافظُ أبو علي الغساني ، ثم القاضي عياض من أنه منسوبٌ إلى آمل طبرستان فهو خطأ .

( و ) كـ ( الْحَنْفِي ) نسبةً إلى بني حَنيفَة ، قبيلة ، وإلى مذهب الإمام أبي حنيفة ، وفي كلٍّ منهما كثرة ( مُخْتَلَفُ الْمَحَامِلِ ) فَمِنْ الأول : أبو بكر عبدُ الكبير بنُ عبدِ المجيد الحنفي ، وأخوه عبيدُ الله ، أخرجَ لهما الشيخان ، وبعضُ أهل الحديث والعلم كابن طاهر المقدسي يقولُ : يُقالُ للمنسوب إلى القبيلة « الحنفي » ، وإلى المذهب « الحنفي » للفرقة بينهما .

قال ابنُ الصَّلَاحِ : ولم أجد ذلك عن أحدٍ من النحويين إلا عن أبي بكر بن الأنباري الإمام ، قاله في كتابه « الكافي » . قال المصنِّفُ<sup>(٣)</sup> : والصواب معه ، وقد اخترتهُ في « جمع الجوامع » ، فقد قال ﷺ : « بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ »<sup>(٤)</sup> ، فأثبت الياءَ في اللفظة المنسوبة إلى « الحنيف » فلا مانعَ من ذلك .

(١) « الأنساب » ( ١ / ٦٧ ) .

(٢) في « علوم الحديث » ص ٣٦٣ .

(٣) في « تدريب الراوي » ( ٢ / ٤٢٦ ) .

(٤) أخرجه أحمد ( ٥ / ٢٦٦ ) من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه .



- ٩١٠ - وَاعْدُدْ بِهَذَا النَّوعِ مَا يَتَّحِدُ فِيهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ وَعَدَّدُوا  
 ٩١١ - قِسْمَيْنِ مَا يَشْتَرِكَانِ إِنْمَاءً بِنْتُ عُمَيْسٍ بِنِ رِثَابٍ «أَسْمَاءُ»  
 ٩١٢ - وَالثَّانِ فِي اسْمٍ وَكَذَا فِي اسْمِ أَبِي «كَهْنَدِ ابْنِ وَابْنَةِ الْمُهْلَبِ»

( واعدد ) أيها المحدث ( بهذا النوع ) أي : من نوع المتفق والمفترق ( ما يتَّحد . فيه الرجال والنساء ) أي : معرفة الأسماء التي يشترك فيها الرجال والنساء من الرواة ( و ) قد ( عددوا ) أي : أهل الحديث ذلك ( قسَمَيْنِ ) : أحدهما : ( ما يشتركان ) أي : الرجل والمرأة ( اسما ) أي : في الاسم فقط . مثاله : أسماء ( بنت ) أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما ، وأسماء بنت ( عُمَيْسٍ ) أمُّ محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم ، هما صاحبتان شهيرتان ، وأسماء ( بن ) حارثة وأسماء بن ( رثاب )<sup>(١)</sup> هما صاحبان رجُلان ، فكلُّ من الأربعة اسمُهُ ( أسما ) بفتح الهمزة .

ومثال ذلك أيضاً : بُريدة بن الخصيب صحابي ، وبُريدة بنت بشر صحابية ، وبَرْكة أمُّ أيمن صحابية ، وبَرْكة بن العريان ، عن ابن عمر وابن عباس ، وهنيدة ابن خالد الخزاعي ، عن علي بن أبي طالب ، وهنيدة بنت شريك ، عن عائشة ، وجُوَيْرِيَّة أمُّ المؤمنين ، وجُوَيْرِيَّة بن أسماء الضُّبَعِي .

( والثان ) أي : ثاني القسمين ما يشتركان ( في ) ال ( اسم ) أي : اسم الرجل والمرأة ، ( وكذا ) يشتركان ( في اسم أب ) لهما ، وذلك ( كـ ) بُسْرة بن صفوان حَدَّثَ عن إبراهيم بن سعد ، و« بُسْرة » بنت صفوان صحابية .

وكـ ( هِنْدُ بن ) المهْلَب ، رَوَى عنه محمد بن الزُّبْرَقَان ( و ) هِنْدُ ( ابنة المهْلَب ) حَدَّثَتْ عن أبيها ، وكـ « أمية » بن عبد الله الأموي ، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، و« أمية » بنت عبد الله عن عائشة ، وعنهما زيد بن جدعان ، أَخْرَجَ لهما الترمذِيُّ ، والله أعلم .



(١) في الأصل : رباب .

## الْمُتَشَابِه

- ٩١٣ - فِي الْمُتَشَابِهِ الْخَطِيبُ أَلْفَا وَهُوَ مِنَ التَّوَعِينِ قَدْ تَأَلَّفَا  
 ٩١٤ - يَتَّفَقَا فِي الْإِسْمِ وَالْأَبُ اثْتَلَفَ أَوْ عَكْسُهُ أَوْ نَحْوُ ذَا كَمَا اتَّصَفَ

## الْمُتَشَابِه

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الحادي والسبعون .

( في ) هذا النوع ( المتشابه ) الحافظ أبو بكر ( الخطيب ) البغدادي قد ( ألفا ) كتاباً جليلاً سمّاه « تلخيص المتشابه في الرّسم ، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم » . قال في « النزّهة »<sup>(١)</sup> : ثم ذيل هو عليه أيضاً بما فاتّه أولاً ، وهو كثير الفائدة . من أحسن كتبه ، واختصره العلاء علي بن عثمان المارديني ( وهو ) أي : نوع المتشابه ( من النوعين ) اللّذين هما « المؤتلف والمختلف » و« المتفق والمفترق » ( قد تألّفا ) أي : تركّب .

بأن ( يَتَّفِقَا ) أي : الشخصان ( في الاسم ) أي : اسمهما في اللفظ والخط ، ويفترقا في الشخص ( و ) لكن ( الأب ) أي : أبوهما ( ائتلف ) واختلف اسماً ، بأن يأتلفا خطأ ويفترقا في الشخص ( أو عكسه ) بأن يأتلف أسماؤهما خطأ ويختلفا لفظاً ، ويتفق اسم أبويهما لفظاً وخطاً ( أو نحو ذا كَمَا اتَّصَفَ ) بأن يتفق الاسمان أو الكُنيتان لفظاً ، ويختلف نسبتهما نطقاً ، أو يتفق النسبة لفظاً ، ويختلف الاسمان أو الكُنيتان وما أشبه ذلك . ثم بيّن أمثله بقوله :

(١) « نزّهة النظر » ص ١٣١ .

- ٩١٥ - كَذَا (بَنِ بَشِيرٍ) وَ (بُشَيْرٍ) سُمِّيَا      أَيُّوبَ (حَيَّانَ) (حَنَانُ) عَزِيَّابَا  
 ٩١٦ - كَذَا (شَرِيحُ) وَلَدُ النُّعْمَانِ      مَعَ (سُرَيْجٍ) وَلَدِ النُّعْمَانِ  
 ٩١٧ - وَكَأَبِي عَمْرٍو هُوَ (الشَّيْبَانِي)      مَعَ أَبِي عَمْرٍو هُوَ (الشَّيْبَانِي)

(ك) (أَيُّوبَ (بَنِ بَشِيرٍ و) أَيُّوبَ بَنِ (بُشَيْرٍ) فَقَدْ (سُمِّيَا) أَي : الابنان (أَيُّوبَ) وَلَكِنِ الْأَوَّلُ : أَبُوهُ مَكْبَرٌ عِجْلِيٌّ شَامِيٌّ ، رَوَى عَنْهُ ثَعْلَبَةُ بْنُ مُسْلِمٍ الْخَثْعَمِيُّ ، وَالثَّانِي : أَبُوهُ مُصَعَّرٌ ، عَدَوِيٌّ بَصْرِيٌّ ، رَوَى عَنْهُ أَبُو الْحُسَيْنِ خَالِدُ الْبَصْرِيُّ وَقَتَادَةُ وَغَيْرُهُمَا .

و(ك) (حَيَّانَ) (الْأَسَدِي) ، وَ (حَنَانُ) (الْأَسَدِي) (عُزَيَّا) مِنْ الْأَمْثَلَةِ ، الْأَوَّلُ : بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ ، وَتَشْدِيدِ الْمَثَنَةِ التَّحْتِيَةِ : ابْنُ حُصَيْنٍ الْكُوفِيُّ أَبُو الْهَيْتَاجِ ، تَابِعِيٌّ ، لَهُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» حَدِيثٌ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي الْجَنَائِزِ<sup>(١)</sup> ، وَحَيَّانُ الْأَسَدِي أَيْضاً أَبُو النَّضْرِ تَابِعِيٌّ أَيْضاً شَامِيٌّ ، لَهُ فِي «صَحِيحِ ابْنِ حَبَّانَ» حَدِيثٌ عَنْ وَائِلَةَ<sup>(٢)</sup> .  
 وَالثَّانِي : بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ ، مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ شَرِيكٍ - بَضْمُ الشَّيْنِ - الْبَصْرِيُّ ، رَوَى عَنْ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ حَدِيثاً مَرْسَلاً ، رَوَى عَنْهُ : حَبَّاجُ الصَّوَّافِ ، وَهُوَ عُمُ مَسْرُودٍ وَالِدُ مُسَدَّدٍ .

و(كذا) مِنْ الْأَمْثَلَةِ (شَرِيحُ وَلَدُ النُّعْمَانِ) بَضْمُ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ ، وَفَتْحِ الرَّاءِ مُصَعَّرًا ، وَحَاءٌ مَهْمَلَةٌ آخَرَةٌ : تَابِعِيٌّ لَهُ فِي «السنن الأربعة» حَدِيثٌ وَاحِدٌ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَجْهَهُ (مَعَ سُرَيْجٍ وَلَدِ النُّعْمَانِ) بَنِ مَرْوَانَ اللَّوْلُؤِيَّ بَضْمُ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ ، وَفَتْحِ الرَّاءِ مُصَعَّرًا أَيْضاً ، وَجِيمٌ آخَرَةٌ ، وَهُوَ مِنْ مَشَايِخِ الْبَخَارِيِّ .

(وَكَأَبِي عَمْرٍو) سَعْدُ بْنُ إِيَاسٍ التَّابِعِيُّ ، مَخْضَرَمٌ ، حَدِيثُهُ فِي «الكتب

(١) مُسْلِمٌ (٢٢٤٣) .

(٢) صَحِيحُ ابْنِ حَبَّانَ (٦٣٣) ، وَهُوَ الْحَدِيثُ الْقُدْسِيُّ : «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِ بِي ...» الْحَدِيثُ .

- ٩١٨ - وِكْمَحْمَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «الْمُخْرَمِي» «الْمُخْرَمِي» مُضَاهِي  
 ٩١٩ - وَكَأَبِي الرَّجَالِ «الْأَنْصَارِي» مَعَ «أَبِي الرَّحَالِ» الْأَنْصَارِي

السته» (هو الشَّيبَانِي) بالشَّين المعجمة ، وكذا أَبُو عَمْرٍو الشَّيبَانِي اللَّغَوِيُّ ، إِسْحَاقُ بْنُ مِرَّارٍ - بوزن ضرار ، أو غزال ، أو عَمَّار - له ذَكَرٌ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» بِكُنْيَتِهِ فِي تَفْسِيرِ حَدِيثٍ : «أَخْنَعَ اسْمُ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسْمَى مُلْكُ الْأَمْلَاكِ»<sup>(١)</sup> وكذا أَبُو عَمْرٍو الشَّيبَانِي ، هَارُونُ بْنُ عَتْرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ ، مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ ، حَدِيثُهُ فِي «أَبِي دَاوُدَ» وَ«النَّسَائِي» ، كُنَّاهُ بِذَلِكَ جَمَاعَةً مِنَ الْحَفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، كُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ مُتَشَابِهٌ (مَعَ أَبِي عَمْرٍو هُوَ الشَّيْبَانِي) التَّابِعِيُّ بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ ، مُخَضَّرَمٌ ، مِنْ أَهْلِ الشَّامِ ، اسْمُهُ زَرْعَةٌ ، وَهُوَ عُمُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَوَالِدُ يَحْيَى ، لَهُ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ فِي «كِتَابِ الْأَدَبِ» حَدِيثٌ وَاحِدٌ مَوْقُوفٌ عَلَى عُقْبَةَ .

(وَكَمَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . الْمَخْرَمِي) الْمَكِّي بَفَتْحِ الْمِيمِ ، وَسَكُونِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، نَسَبَةٌ إِلَى مَخْرَمَةَ بْنِ نُوْفَلٍ ، غَيْرِ مَشْهُورٍ ، رَوَى عَنْ الشَّافِعِيِّ ، وَعَنْهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ زُبَايَةَ ، فَإِنَّهُ (الْمُخْرَمِي مُضَاهِي) أَي : مُتَشَابِهٌ مَعَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخْرَمِي بِضَمِّ الْمِيمِ ، وَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، وَكَسْرِ الرَّاءِ مُشَدَّدَةً ، نَسَبَةٌ إِلَى مُخْرَمٍ مَحَلَّةٍ بِبَغْدَادٍ ، وَهُوَ مِنْ مُشَايِخِ الْبَخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ .

(وَكَأَبِي الرَّجَالِ) بِكَسْرِ الرَّاءِ ، وَتَخْفِيفِ الْجِيمِ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (الْأَنْصَارِي) مَدَنِي ، رَوَى عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ [بْنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ] ، حَدِيثُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (مَعَ أَبِي الرَّحَالِ) بَفَتْحِ الرَّاءِ ، وَتَشْدِيدِ الْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ ، مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ (الْأَنْصَارِي) بَصْرِي ، لَهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ<sup>(٢)</sup> حَدِيثٌ [وَاحِدٌ] عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ الْمَصْنُفُ : وَهُوَ ضَعِيفٌ .

وَمِنِ الْأَمْثَلَةِ : ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ الْكَلَاعِيُّ ، وَثَوْرُ بْنُ زَيْدٍ الدَّيْلِيُّ ، رَوَى عَنْهُمَا

(١) مُسْلِمٌ (٥٦١٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) «الْجَامِعُ» (٢٠٢٢) .

مالكٌ ، وعن الثاني البخاري ومسلم ، وعن الأول البخاري فقط ، أربعة أحاديث ،  
 منها في الأطعمة عن خالد بن معدان عن أبي أمامة : « كان النبي ﷺ إذا رَفَعَ مائدته  
 قال : الحمدُ لله ... » الحديث<sup>(١)</sup> ، والله أعلم .



(١) البخاري (٥٤٥٨) .

## المُشْتَبِهُ المَقْلُوبُ

- ٩٢٠ - أَلَفَ فِي الْمُشْتَبِهِ المَقْلُوبِ دَفْعاً عَنِ الإِبْسَاسِ فِي القُلُوبِ  
 ٩٢١ - كَذَا ابْنِ الْوَلِيدِ مُسْلِمٍ لَبَسَ شَدِيدٌ عَلَى الْبُخَارِيِّ بِ«ابْنِ مُسْلِمِ الْوَلِيدِ»

## المُشْتَبِهُ المَقْلُوبُ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الثاني والسبعون .

وقد ( أَلَفَ ) بالبناء للمفعول ، أي : أَلَفَ الخطيبُ كتاباً ( في ) نوع ( المُشْتَبِهِ المَقْلُوبِ ) سَمَّاهُ « رافعُ الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب » ( دَفْعاً<sup>(١)</sup> عن الإلباس ) والاشتباه ( في القُلُوبِ ) أي : الأذهان لا في الرِّسَمِ ؛ لأنَّ المرادَ بذلك الرواة المتشابهون في الاسم والنَّسَبِ ، المتميزون بالتقديم والتأخير ، بأن يكون اسمُ أحدِ الراويين ؛ كاسم أبي الآخر خطأً ولفظاً ، واسم الآخر كاسم أبي الأول ، فينقلب على بعض أهل الحديث .

( كابن الوليد مُسْلِم ) أي : مسلم بن الوليد فيه ( لبس شديد . على ) الإمام ( البخاري ) في « تاريخه » ( بابن مسلم الوليد ) أي : الوليد بن مسلم الدمشقي ، صاحبُ الأوزاعي رَوَى عنه أحمدٌ وغيره ، فقد انقلبَ على الإمام البخاري في « التاريخ » ترجمة مسلم بن الوليد بن رباح المدني شيخ الدَّراوَزدي ، فجعله الوليد بن مسلم ، كالدَّمشقي المتقدم ، وقد خطَّاه ابنُ أبي حاتم نقلاً عن أبيه .  
 ومن أمثلة ذلك : الأسود بن يزيد النخعي ، حديثه في « الكتب الستة » ،

(١) في (ش) : رَفْعاً .

.....

ويزيدُ بن الأسود الصحابي الخزاعي ، له في « السنن » حديثٌ واحدٌ<sup>(١)</sup> ، ويزيد بن الأسود الجُرشي التابعي المَخْضَرَم ، المشتهر بالصَّلاح ، وهو الذي اسْتَسْقَى به معاوية ، فسَقُوا للوقت حتى كادوا لا يبلغون منازلهم ، والله أعلم .




---

(١) وهو حديث صلاة الفجر خلف النبي ﷺ بمسجد الخيف ، أخرجه أبو داود ( ٥٧٥ ) ، والترمذي ( ٢١٩ ) ، والنسائي ( ١٣٣٤ ) .

## مَنْ نَسَبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

- ٩٢٢ - وَاذِرِ الَّذِي لَغَيْرِ أَبٍ يَنْتَسِبُ      خَوْفَ تَعَدُّدٍ إِذَا لَهُ نُسَبٌ  
٩٢٣ - كَابِنِ «حَمَامَةٍ» لِأُمِّ وَابِنِ      «مُنْيَةٍ» جَدَّةٌ وَلِلْبَنِيِّ

## مَنْ نَسَبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الثالث والسبعون .

( وَاذِرِ ) أي : اعرف أيُّها المحدث معرفةً تامةً ( الذي لغيرِ أبٍ ) كَأُمِّ وَجْدٍ ونحوهما ( يَنْتَسِبُ ) من الرِّوَاةِ وغيرهم ( خَوْفَ ) توهم ( تَعَدُّدٍ ) لذلك المنسوب ( إِذَا لَهُ نُسَبٌ ) أي : عند نسبته إلى أبيه في بعض المواضع ، ففائدة هذا النوع دفعُ هذا التوهم .

وذلك ( كـ ) بلال ( بنِ حَمَامَةٍ ) المؤدَّن الحَبَشِي نُسِبَ ( لِأُمِّ ) وأبوه رَبَاحٌ ، وكُسَهِيلٌ وسَهْلٌ وصَفْوَانُ بنو بَيْضَاءَ ، هي لقب أمِّهم دَعْدُ ، وأبوهـم وهبُ بنُ ربيعة الفهريُّ . مات سُهَيْلٌ وسَهْلٌ في حياة النبي ﷺ وصلَّى عليهما في المسجد ، كما في « صحيح مسلم »<sup>(١)</sup> من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها .

( و ) كَيْغَلَى ( ابنِ . مُنْيَةٍ ) صحابي مشهور ، فَمُنْيَةُ بضم الميم ، وسكون النون ، وتخفيف الياء التحتية ( جَدَّةٌ ) أُمُّ أَبِيهِ عَلَى ما قاله الزُّبَيْرُ بن بكار وابن مَكْوَلَا<sup>(٢)</sup> . والمنقول عن الجمهور : منهم ابن المديني ، والبخاري ،

(١) مسلم ( ٢٢٥٤ ) .

(٢) « الإكمال » ( ٧ / ٢٩٦ ) .



٩٢٤ - مِقْدَادُ ابْنُ (الْأَسْوَدِ) ابْنُ (جَارِيَةٍ) جَدُّ وَفِي ذَلِكَ كُتِبَ وَافِيَةٍ

ويعقوب بن أبي شيبة أنها أمه ، وأما أبوه فأمية بن أبي عبيد ، وأما قول ابن وصّاح :  
إنّ منية أبو يعلى ؛ فهوّموه .

( و ) ربّما نسبوا إلى أجنبي ( لـ ) سَبَبُ كـ ( لتبني ) .

منهم ( مِقْدَاد ) بن عمرو بن ثعلبة الكِندي رضي الله تعالى عنه ، يُقَالُ له :  
المِقْدَاد ( بن الْأَسْوَد ) لأنه كان في حجر الْأَسْوَد بن عبد يغوث ، فتبّاه فُتْسِب إليه .  
قال الحافظ ابن حجر : وقد نُسب عمرو إلى كِنْدَةَ وليس منها ، وإنما هو بَرّاني ،  
نزل كِنْدَةَ فُتْسِب إليها ، فأتفق له ما اتفق لولده ، كذا نقله ابن قاسم عن الحافظ .

وَمُجَمَّع ( بنُ جَارِيَةٍ ) الصحابي : هو أبو نضلة مُجَمَّع بن يزيد بن جارية ، فهو  
( جَدُّ ) وكذا حَمَل بن النابغة الصحابي ، هو حَمَل بنُ مالك بن النابغة . وفي  
الصحابة أيضاً حَمَل بن سعدانة الكَلْبِي لا ثالث لهما في الاسم ، كذا قاله المصنّف .

( وفي ذلك ) أي : فيمن نُسب إلى غير أبيه ( كُتِبَ ) مصنّفة ( وافية ) منها  
للحافظ المزي ، ومنها للحافظ علاء الدين مُعْطَاي بن قليج .

ومن أمثلة ذلك أبو عُبَيْدَةَ بن الجَرّاح رضي الله تعالى عنه : هو عَامِرُ بنُ  
عبد الله بن الجَرّاح ، وشُرْحَبِيل بن حَسَنَة ، أبوه عبدُ الله بن المطاع ، وحسنَةُ أمّه  
عليّ ما جزم به غيرُ واحدٍ . وقال الرُّبَيْر بن بكار : ليست أمّه ، وإنما تبنته ، وبشيرُ  
بنُ الخصاصية هي أمُ الثالث من أجداده ، ومحمدُ ابنُ الحنيفة أبوه عليّ بنُ أبي طالب  
رضي الله تعالى عنه .

قال ابنُ الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : ومن أحدث ذلك عهداً شيخنا أبو أحمد عبد الوهاب بن  
علي البغدادي يعرف بابن سكيّنة ، وهي أم أبيه ، والله أعلم .

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١

## الْمَنْسُوبُونَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ

٩٢٥ - وَنَسَبُوا «الْبَذْرِيَّ» وَ«الْخُوزِيَّ» لِكَوْنِهِ جَاوَرَ وَ«الْثِّمِيَّ»

## الْمَنْسُوبُونَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ

أي : هذا مبحثهم ، وهو النوع الرابع والسبعون .

اعلم أنه قد يُنسَبُ الرَّاوي إلى نسبةٍ ، من مكانٍ أو وقعة به أو قبيلة أو صنعة ، وليس الظاهرُ الذي يُسَبِّقُ إلى الفهم من تلك النسبة مُراداً ، بل إنما كان لعارضٍ عَرَضَ من نزوله ذلك المكان مثلاً ( و ) من ذلك أنهم ( نَسَبُوا ) أبا مسعود عُقبة بن عمرو الأنصاريَّ إلى بدر ، فقالوا ( البَذْرِي ) وهو لم يشهد غزوة بَدْر في قول أكثر الحفاظ ، بل نزلها أو سكَّنها ، ولكن قال البخاري : إنه شهدها ، ووافقه جماعة<sup>(١)</sup> .

( و ) نَسَبُوا إبراهيمَ بنَ يزيد ( الخُوزِي ) بضمَّ الخاء المعجمة ، وبالزاي ، ليس هو من الخُوز ، بل ( لكونه جَاوَرَ ) بشعْب الخوز بمكة المكرمة .

( و ) نَسَبُوا أبا الْمُعْتَمِرِ سليمان بن طرخان ( الثِّمِيَّ ) لكونه نَزَلَ في بني تيم وليس منهم ، وهو مولى بني مُرَّة ، وكذا أبو خالد الدَّالانيُّ يزيد بن عبد الرحمن ، هو أسديُّ مولى لبني أسد ، نَزَلَ في بني دالان ، بطن من همدان فَنُسِبَ إليهم .

(١) منهم : أبو عبيد القاسم بن سلام ، ومسلم في « الكنى » ، والكلبي . انظر : « التدريب » ( ٢ / ٤٥١ ) .

٩٢٦ - كَذَلِكَ «الْحَذَاءُ» لِلْجَلَّاسِ وَ«مِقْسَمٌ مَوْلَى بَنِي عَبَّاسٍ»

و( كَذَلِكَ ) خالد بن مهران ( الْحَذَاءُ ) بفتح الحاء المهملة ، وتشديد الذال ، ظاهره أنه منسوب إلى صناعة الحذاء بالكسر - أي : النعل - أو بيعها ، وليس كذلك ، وإنما هو ( للجلَّاس ) أي : لكثرة جلوسه إلى الحذائين فنُسب إليهم .

( و ) كذلك ( مِقْسَمٌ ) بكسر الميم ، وسكون القاف ، وفتح السين ( مَوْلَى بني عَبَّاسٍ ) يعني : عبد الله بن عباس ، هو مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل ، وإنما قيل له مولى ابن عباس ؛ لملازمته إيَّاه ، والله أعلم .



## المُبْهَمَاتُ

٩٢٧ - وَأَلْفُوا فِي مُبْهَمَاتِ الْأَسْمَاءِ لَكِنِّي تُحِيطُ النَّفْسُ مِنْهَا عِلْمًا

## المُبْهَمَاتُ

أي : هذا مبحثها ، وهو النوع الخامس والسبعون .

( و ) قد ( أَلْفُوا ) أي : جماعة من العلماء ( في ) معرفة ( مُبْهَمَاتِ الْأَسْمَاءِ ) : أي : مَنْ أبْهَمَ ذِكْرُهُ فِي الْمَتْنِ أَوْ الْإِسْنَادِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ . وَمَمَّنْ أَلْفَ فِي ذَلِكَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ الْأَزْدِيُّ ، وَأَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ ، وَأَبُو الْفَضْلِ ابْنُ طَاهِرٍ وَابْنُ بَشْكَوَالٍ . وَاخْتَصَرَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ كِتَابَ الْخَطِيبِ ، وَرَتَّبَهُ وَزَادَ عَلَيْهِ أَشْيَاءً ، وَجَمَعَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ فِيهِ كِتَاباً سَمَّاهُ « الْمُسْتَفَادُ مِنْ مُبْهَمَاتِ الْمَتْنِ وَالْإِسْنَادِ » ، وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ مَا صُفِّفَ فِيهِ ، وَأَفْرَدَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي « مَقْدَمَةِ الْفَتْحِ » مُبْهَمَاتِ الْبَخَارِيِّ وَاسْتَوْعَبَهَا .

ثم بيّن المصنّف بعضَ فوائِدِ ذَلِكَ بقوله : ( لَكِنِّي تُحِيطُ النَّفْسُ مِنْهَا ) أي : الْمُبْهَمَاتِ ( عِلْمًا ) ففي تبيين المبهمة تحقيق الشيء على ما هو عليه ، والنفسُ مُشَوِّقَةٌ إِلَيْهِ .

ومن الفوائد أيضاً - كما قاله الولي العراقي - أَنْ يَكُونَ فِي الْحَدِيثِ مَنْقِبَةٌ لَهُ ، فَيَسْتَفَادُ بِمَعْرِفَتِهِ فَضِيلَتَهُ .

وَأَنْ يَكُونَ عَلَى نِسْبَةِ فَعْلٍ غَيْرِ مُنَاسِبٍ ، فَيَحْصُلُ بِتَعْيِينِهِ السَّلَامَةُ مِنْ جَوْلَانِ الظَّنِّ فِي غَيْرِهِ مِنْ أَفْضَلِ الصَّحَابَةِ ، خُصُوصاً إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ .

## ٩٢٨ - كَرَجُلٍ وامرأة وابنٍ وعمٍّ خَالٍ أخٍ زَوْجٍ وأَشْبَاهٍ وأمٍّ

وأن يكون سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر ، فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخٌ أو منسوخٌ ، إن عُرفَ زمنُ إسلامه .

وإن كان المبهمُ في الإسناد فمعرفته تفيّد ثقته أو ضعفه ، ليُحكمَ للحديث بالصحة أو غيرها . ثم هو أقسام كما بيّنه بقوله :

( كَرَجُلٍ وامرأة ) هذا أبهمها ؛ كحديث : « إنه ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس ... » إلخ<sup>(١)</sup> ، هو كما قاله الخطيب وغيره أبو إسرائيل قيصر العامري ، وليس في الصحابة من يُشارِكُه اسماً ولا كنيةً ، ولا يُعرفُ في غير هذا الحديث ، وكحديث : « إنَّ امرأةً سألتُه ﷺ عن غُسلِها من الحَيْض ... » إلخ<sup>(٢)</sup> هي أسماء بنتُ يزيدِ ابنِ السكنِ الأنصاريّة .

( و ) كـ ( ابن ) مثل ابن أمّ مكتوم اسمه عبد الله ، وقيل : عمرو ، وأبوه زائدة ، وقيل : قيس ، وقيل : الأصم<sup>(٣)</sup> .

( و ) كـ ( عمّ ) مثل : زياد بن عِلَاقَة عن عمّه في الدعاء المرفوع : « اللهم إني أعوذُ بك من مُنكَرَاتِ الأخلاق ... » إلخ ، رواه الترمذي<sup>(٤)</sup> : هو قُطْبَة بنُ مالكِ الثعلبيّ كما في « مسلم » من حديث آخر<sup>(٥)</sup> .

وكـ ( خال ) مثل : حديث نافع في تزوّج ابن عمر بنت خاله ، اسم الخال عثمان بن مظعون وبنته زينب .

(١) أخرجه البخاري ( ٦٧٠٤ ) ، بنحوه ، وابن خزيمة ( ٢٢٤٢ ) ، وابن حبان ( ٤٣٨٥ ) بهذا اللفظ ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه البخاري ( ٣١٤ ) ، ومسلم ( ٧٤٨ ) ، من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) أما أمه ( أي : أم مكتوم ) فاسمها عاتكة بنت عبد الله . « علوم الحديث » ص ٣٧٨ .

(٤) الترمذي في « الجامع » ( ٣٥٩١ ) .

(٥) مسلم ( ١٠٢٦ ) .

وكـ (أخ) مثل حديث : « إِنَّ عَمْرَ رَأَى حُلَّةَ سِيرَاءٍ ... »<sup>(١)</sup> إلخ ، وفيه :  
« فكساها عمرُ أخاه مشركاً بمكة ، هو أخوه لأُمِّه عثمانُ بن حَكِيم السلمي . »

وكـ (زوج) مثل : زوجُ بِنْتِ واشِقٍ ، هو هلالُ بنُ مُرَّةَ الأشجعيِّ .

(وأشباه) لذلك ؛ كـبنت ، وعمّة ، وخالة ، وأخت ، وزوجة (وأم) وجدّة ، وعبد ، وأمة ، وأم لولد واحد مثل : حديث أبي هريرة : « كُنْتُ أَدْعُو أُمِّي إِلَى الْإِسْلَامِ ... »<sup>(٢)</sup> إلخ ، اسمها : أمية بنتُ صَفِيح ، وكحديث : « إِنَّ عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ [ وهو ] أَحَدُ الثَّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ ... »<sup>(٣)</sup> إلخ ، بقيتهم : أسعدُ بن زُرارة ، وسعدُ بن الربيع ، وسعدُ بن خُثَيْمَة ، والمنذرُ بنُ عمرو ، وعبدُ الله بن رَواحة ، والبراءُ بن مَعْرُور ، وأبو الهيثمُ بن الثَّيْهَان ، وأُسَيْدُ بن حُضَيْر ، وعبدُ الله بنُ عمرو بنِ حَرَام ، ورافِعُ بنُ مالِك رضي الله تعالى عنهم ، وبقيّة الأمثلة في المبسوطات .

ثم إنّ المُبْهَمَ إنما يُعرفُ بِوُرُودِهِ مَسْمًى في بعض الروايات ، ويتنصيص أهل السَّيَر على كثير منهم ، وربما استدلُّوا بِوُرُودِ حديثٍ آخر أُسند فيه لمعيّن ما أُسند لذلك المُبْهَم في ذلك . قال العراقي<sup>(٤)</sup> : وفيه نظرٌ ؛ لجواز وقوع تلك الوقعة لاثنتين ، والله أعلم .



(١) أخرجه البخاري ( ٨٨٦ ) ، ومسلم ( ٥٤٠١ ) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه مسلم ( ٦٣٦٩ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٨ ) ، ومسلم ( ٤٤٦١ ) .

(٤) في « التقييد والإيضاح » ص ٤٢٨ .



## مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

- ٩٢٩ - مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالْمُضَعَّفِ أَجَلُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ فَأَعْرِفِ  
٩٣٠ - بِهِ الصَّحِيحَ وَالسَّقِيمَ وَارْجِعْ لِكُتُبِ تَوْضُعِ فِيهَا وَاتَّبِعْ

## مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

أي : هذا مبحثها ، وهو النوع السادس والسبعون .

( مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ ) مِنْ الرِّوَاةِ ( و ) مَعْرِفَةُ ( الْمُضَعَّفِ ) مِنْهُمْ ( أَجَلُ أَنْوَاعِ )  
علوم ( الحديث ) النَّبَوِيِّ ( فَأَعْرِفِ ) أَيُّهَا الرَّاعِبُ الْمُتَبَصِّرُ فِيهِ .

( به ) تَعْرِفُ ( الصَّحِيحَ وَالسَّقِيمَ ) أَي : الضعيف ، وذلك المراقبة إلى  
الاطلاع إلى معرفتها ( وارجع ) في ذلك ( لِكُتُبِ تَوْضُعِ ) أَي : تصنّف ( فيها )  
أي : في معرفة الثقات والضعفاء ( واتبّع ) ها بعد إمعان النظر فيها .

فَمِنْ الْكُتُبِ مُفْرَدٌ فِي الضُّعَفَاءِ لِلْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ، فَمِنْ أَجْلِهَا « الْكَامِلُ »  
لَابْنِ عَدِيِّ ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ كُلَّ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ ثَقَّةً ، وَتَبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ الذَّهَبِيُّ فِي  
« الْمِيزَانِ » ، وَقَدْ عَمِلَ الْحَافِظُ فِيهِ « لِسَانُ الْمِيزَانِ » ، وَزَادَ عَلَى مَا فِيهِ كَثِيرٌ ،  
وَاللَّذَهَبِيُّ فِي هَذَا النَّوعِ « الْمَغْنِي » ، نَافِعٌ جَدًّا مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ  
بِالْأَصَحِّ فِيهِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ . وَمِنْهَا مُفْرَدٌ فِي الثَّقَاتِ كـ « ثَقَاتِ ابْنِ حَبَّانٍ » وَالْعِجْلِيُّ  
وغيرهما . وَمِنْهَا مُشْتَرَكٌ جُمِعَ فِيهِ الثَّقَاتُ وَالضُّعَفَاءُ ؛ ككِتَابِ « الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ »  
لَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ .



٩٣١ - وَجَوَّزَ الْجَرْحُ لَصَوْنِ الْمَلَّةِ      وَاخْذَرْ مِنَ الْجَرْحِ لِأَجْلِ عِلَّةِ

٩٣٢ - وَازْدُدْ كَلَامَ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ      فِي بَعْضِهِمْ عَنِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ

( و ) إنما ( جَوَّزَ الْجَرْحُ ) أي : جَرَحَ الرواة والتعديل لهم ( لَصَوْنِ الْمَلَّةِ ) والذَّبُّ عنها . قال تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكَ فَاسِقُ بَنِي فَتَبَيَّنُوا ﴾ [ الحجرات : ٦ ] وقال ﷺ في الْجَرْحِ : « بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ »<sup>(١)</sup> . وقال في التعديل : « إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ »<sup>(٢)</sup> .

وقد تكلَّم في الرجال جماعة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وأول من تصدَّى لذلك شعبة ، ثم يحيى القطان ، ثم الإمام أحمد وابن معين وغيرهم . قيل ليحيى القطان : أما تَخْشَى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خُصَمَاءَكَ عند الله ؟ قال : لَأَنْ يَكُونُوا خُصَمَائِي أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَضَمِي رسولُ الله ﷺ ، يقول : لِمَ لَمْ تَذُبْ الْكَذِبَ عَنْ حَدِيثِي ؟ [ قيل ] لأحمد : لا تغتب العلماء ، فقال للقاتل : وَيَحْك ، هذا نصيحة ، ليس هذا غيبة . وقال بعض الصوفية لابن المبارك : تَغْتَابُ ! فقال : اسْكُتْ ، إذا لم تُبَيِّنْ ؛ كيف تعرف الحق من الباطل ؟

( و ) لكن ( اخْذَرْ ) أيها الجارحُ ( مِنْ الْجَرْحِ ) للرواة ( لِأَجْلِ عِلَّةِ ) كالتعصُّب للمذاهب والهوى والمنافسة الدنيوية . قال التاج الشبكي : فليتَّق اللهَ امرؤٌ وَقَفَ على حفرة من حُفَرِ النار ، فلا حولَ ولا قوة إلا بالله ، قد جعلني الله قاضياً ومحدثاً . وقد قال ابنُ دقيق العيد : أعراضُ الناس حُفْرَةٌ من حُفَرِ النار ، وَقَفَ على شفيرها المحدثون والحكَّام .

( وازْدُد ) أي : لا تقبل ( كَلَامَ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ ) من العلماء ( في ) جَرْحِهِ ( لبَعْضِهِمْ ) لا بُرْهَانَ لَهُ ، كما هو منقول ( عن ) الحافظ ( ابن عبد البر ) النميري

(١) أخرجه البخاري ( ٦١٣١ ) ، ومسلم ( ٦٥٩٦ ) ، من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) أخرجه البخاري ( ٣٧٤٠ ، ٣٧٤١ ) ، ومسلم ( ٦٣٦٩ ) .

٩٣٣ - وَرُبَّمَا رُدَّ كَلَامُ الْجَارِحِ إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ بِأَمْرِ وَاضِحٍ

٩٣٤ - الدَّهَبِيُّ: مَا اجْتَمَعَ اثْنَانِ عَلَى تَوْثِيقِ مَجْرُوحٍ وَجَرَحِ مَنْ عَلا

في كتاب « العلم »<sup>(١)</sup> فإنه عَقَدَ فيه باباً لكلام الأقران المتعاصرين في بعضهم ، صَدَّرَ فيه بحديث : « دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأَمَمِ قَبْلَكُمْ : الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ » ثم بقول ابن عباس : « اسْتَمِعُوا عِلْمَ الْعُلَمَاءِ ، وَلَا تُصَدِّقُوا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُمْ أَشَدُّ تَغَايُراً مِنَ الثِّيُوسِ فِي زُرُوبِهَا » . ثم قول مالك بن دينار : يُوْخَذُ بقول العلماء والقراء في كلِّ شيءٍ إلا قول بعضهم في بعض . ثم قال ابن عبد البر : الصحيحُ في هذا الباب أنَّ مَنْ ثَبَّتَ عِدَالَتَهُ ، وَصَحَّتْ فِي الْعِلْمِ إِمَامَتُهُ ، وَبِهِ عَنَائِيَّتُهُ ، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِ أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ فِي جَرَحِهِ بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ تَصْخُ بِهَا جَرَحَتُهُ عَلَى طَرِيقِ الشَّهَادَاتِ . . . إلخ ، وقد أشار إلى هذا العلماء جميعاً ؛ إذ قالوا : لَا يَقْبَلُ الْجَرَحُ إِلَّا مُفَسَّراً .

( وربما رُدَّ كَلَامُ الْجَارِحِ ) لهم ( إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ ) الْجَرَحُ ( بِأَمْرِ وَاضِحٍ ) فيه ، كما رُدَّ جَرَحُ النَّسَائِيِّ لِأَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ الْمِصْرِيِّ - حيث قال فيه : إنه غَيْرُ ثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٍ . انتهى - بأنه ثقة إمامٌ حَافِظٌ ، احتجَّ به البخاريُّ ووثَّقَهُ الأكثرُونَ ، وكلام النَّسَائِيِّ فيه تحامُلٌ غَيْرُ قَادِحٍ فيه . قال ابنُ عَدِيِّ<sup>(٢)</sup> : وَسَبَبُ كَلَامِ النَّسَائِيِّ فِيهِ أَنَّهُ حَضَرَ مَجْلِسَهُ فَطَرَدَهُ ، فَحَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ . قال ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(٣)</sup> : النَّسَائِيُّ ثِقَةٌ حُجَّةٌ ، وَإِذَا نَسَبَ مِثْلَهُ إِلَى مِثْلِ هَذَا كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ عَيْنَ الشُّخْطِ تُبْدِي مَسَاوِيَّ ، لَهَا فِي الْبَاطِنِ مَخَارِجُ صَحِيحَةٌ ، تَغْمَى عَنْهَا بِحِجَابِ الشُّخْطِ ، لَا أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ مِنْ مِثْلِهِ تَعَمُّدًا لِقَدَحٍ يَعْلَمُ بَطْلَانَهُ ، فَاعْلَمْ هَذَا فَإِنَّهُ مِنَ النِّكَتِ النَّفِيسَةِ .

وقال شمسُ الدِّينِ ( الدَّهَبِيُّ ) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ

(١) « جامع بيان العلم وفضله » ( ٢١٢٠ ) .

(٢) في « الكامل » ( ١ / ١٨٧ ) .

(٣) في « علوم الحديث » ص ٣٩١ .

٩٣٥ - وَتُعْرَفُ الثَّقَةُ بِالنَّصِيبِ مِنْ رَأَوْ وَذَكَرَ فِي مُؤَلَّفِ زُكْنِ  
 ٩٣٦ - أَفْرَدَ لِلثَّقَاتِ أَوْ تَخْرِيجِ مُلْتَزِمِ الصَّحَّةِ فِي التَّخْرِيجِ

الاستقراء التام في نقد الرجال : ( ما ) نافية ( اجتمع اثنان ) أي : عدلان متيقضان من علماء هذا الشأن ، أي : لم يجتمعا قط ( على . توثيق مجروح ) ممن اشتهر ضعفه ( و ) لا على ( جرح ) أي : تضعيف ( من ) أي : ثقة ( غلا ) واشتهرت ثقته<sup>(١)</sup> .

قال الحافظ ابن حجر : يعني يكون سبب ضعفه شيئين مختلفين ، وكذا عكسه ، وتعقبه بعضهم بأنه لم يقع على علم ، ولم يفهم المراد من قبل هذا من الحافظ ، وإنما معناه أن اثنين لم يتفقا في شخص على خلاف الواقع في الواقع ، بل لا يتفقان إلا على ما فيه شائبة مما اتفق عليه . انتهى . وردّه بعض المحققين بأن الأظهر في معناه : لم يتفق اثنان من أهل الجرح والتعديل غالباً على توثيق ضعيف وعكسه ، بل إن كان أحدهما ضعفه وثقه الآخر ، أو وثقه أحدهما ضعفه الآخر ، وسبب الاختلاف ما قرره الحافظ من كون سبب ضعف الراوي شيئين مختلفين عند العلماء في صلاحية الضعف وعدمه ، فكل واحد منهما تعلق بسبب فنشأ الخلاف . وعلم بهذا التقرير أن ذلك المتعقب لم يصب في التحرير ، ولم يفهم المراد ، مع أنه المطابق في المعاد :

عباراتهم شتى وحسبك واحد فكل إلى ذاك الجمال يشير

( و ) قال أبو الفتح ابن دقيق العيد<sup>(٢)</sup> : ( تُعْرَفُ الثَّقَةُ ) أي : ثقة الراوي ( بالنصيب ) عليه ( من . راو ) أي : من راويه ( وذكّر ) أي : أو ذكره ( في ) كتاب ( مؤلف زكّن ) أي : علّم بأنه ( أفرد للثقات ) أي : لبيان ثقات الرواة ، ككتاب « الثقات » لابن حبان والعجلي وابن شاهين وغيرهم ( أو ) بـ ( تخريج )

(١) « الموقظة » ص ٢٠ .

(٢) « الاقتراح » ص ٣٢٩ .

أي : رواية إمام ( مُلْتَزِمِ الصَّحَّة ) أي : مُشْتَرِطُهَا ( في التخریج ) له كالبخاري ومسلم في « صحيحيهما » ، وإن تُكَلِّمَ في بعض مَنْ خَرَّجَا له فلا يلتفت إليه ، وكذا مَنْ خَرَّجَ على كتابيهما ، كابن خزيمة ونظائره .

قال الحافظ ابن حجر : وينبغي أن لا يُقْبَلَ الجرحُ والتعديل إلا مِنْ عدلٍ مُتَبَيَّنٍ ، فلا يُقْبَلُ جَرَحُ مَنْ أفرطَ فيه ، فَجَرَحَ بما لا يقتضي رَدَّ حديث المحدث ، كما لا تُقْبَلُ تزكية مَنْ أخذ بمجرّد الظاهر فأطلقَ التزكية ، والله أعلم .





## مَعْرِفَةُ مَنْ خَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ

٩٣٧ - وَالْحَازِمِيُّ أَلْفَ فِيمَنْ خَلَطَا مِنَ الثَّقَاتِ آخِرًا فَأَسْقَطَا

## مَعْرِفَةُ مَنْ خَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ

أي : هذا مبحثها ، وهو النوع السابع والسبعون .

( و ) الحافظ أبو بكر محمد بن موسى ( الحازمي ) نسبة إلى حازم - بالحاء المهملة - : أحد أجداده ، قد ( أَلَفَ ) جزءاً لطيفاً<sup>(١)</sup> ( في ) معرفة ( مَنْ خَلَطَا . من ) الرواة ( الثَّقَاتِ آخِرًا ) أي : في آخر عُمره ، وأفرَدَ في سببه بالتصنيف الحافظُ العلائي .

وهم أقسام : منهم من خَلَطَ لخرفه ، ومنهم لذهاب بَصَرِهِ ، ومنهم لَتَلَفَ كُتُبِهِ والاعتمادِ على حفظه .

(١) قال الشيخ أحمد شاكر : كتاب الحازمي في « معرفة من خلط من الثقات » ؛ لم نره ، بل لم يره النووي ، ورآه الناظم كما حكى ذلك في « التدريب » ( ٢ / ٥٠١ ) ، ثم قال : وقد رأينا كتاباً آخر فيه ، وهو « الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط » تأليف الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي المتوفى سنة ( ٨٤١هـ ) ، وقد طبعه العلامة الشيخ محمد راغب الطباخ بمطبعته في حلب سنة ( ١٣٥٠هـ ) ، وقد أشار برهان الدين إلى كتاب العلائي ، وذكر أنه لم يقف عليه . اهـ .

قلت : وقد ذكر السخاوي في « فتح المغيث » ( ٣ / ٣٦٧ ) أن اسم كتاب برهان الدين « الاحتياط بمن رمي بالاختلاط » .

٩٣٨ - ما حَدَّثُوا فِي الْاِخْتِلَاطِ أَوْ يُشَكَّ وَبِاعْتِبَارٍ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ يُفَكَّ

٩٣٩ - كَابَنِي أَبِي عَرُوبَةَ وَالسَّائِبِ وَذَكَرُوا رِبْعَةً لَكِنْ أَبِي

( فأسقطا ما حَدَّثُوا ) به من الأحاديث ( في ) ما بعد ( الاختلاط ) أو هو ظاهر ( أو ) فيما ( يُشَكَّ ) في كونه حَدَّثَ بذلك قبل الاختلاط أو بعده احتياطاً ، بخلاف ما حَدَّثَ به قبل الاختلاط يقيناً ، فإنه يُقبل ( و ) يُعرف ذلك ( باعتبار مَنْ رَوَى عنهم ) أي : المخلطين فـ ( يُفَكَّ ) ويميّز بينهم .

وذلك ( كابني ) بصيغة التثنية : أي : سعيد بن ( أبي عَرُوبَةَ ) مِهْرَان ؛ اختَلَطَ نحو عشر سنين ، وقيل : على خمس سنين . وقد سمع منه قبل الاختلاط جماعة كثيرة ؛ كيزيد بن هارون ، وابن المبارك ، ويحيى القطان ، وأسباط بن محمد في آخرين . قيل : منهم عبدة بن سليمان ، بل قال ابنُ مَعِين : إنه أثبت الناس فيه <sup>(١)</sup> ، لكن تعقبه الحافظ العراقي <sup>(٢)</sup> بأنَّ عبدة قد قال عن نفسه : إنه سمع منه في الاختلاط إلا أن يريد بذلك بيانَ اختلاطه ، وإنه لم يحدث بما سمعه منه في الاختلاط ، وممن سمع منه فيه : المعافى بن عمران ، والفضل بن دُكَيْن ، ووَكيع .

هذا وقول المصنّف « أبي عروبة » ، كذا في الكتب الحديثية بغير « أل » ، وحُكي عن سيبويه أنه زادها فيه ، فقليل له : ما هذه الزيادة ؟ فقال : هلكذا يقال ؛ لأنَّ العروبة يوم الجمعة ، ومن قال عروبة فقد أخطأ ، فذكر ذلك ليونس فقال : أصاب ، لله دَرَّة ، تدبَّر .

( و ) أبي السائب عطاء بن ( السائب ) الثَّقَفِي الكوفي ، اختَلَطَ في آخر عمره ، فاحتجُّوا برواية الأكابر عنه ؛ كالثوريِّ وشُعبة ، بل قال ابنُ مَعِين : جميعُ مَنْ رَوَى عن عطاء سمع منه في الاختلاط غيرهما ، لكن زاد جماعةٌ : حمَّاد بن

(١) انظر : « ميزان الاعتدال » ( ٢ / ١٥١ ) .

(٢) في « شرح الألفية » ص ٤٥٧ .

زيد ، وحمّاد بن سلمة ، وهشاماً الدّستوائي . قال العراقي<sup>(١)</sup> : وابنُ عيينة أيضاً ، فقد رَوَى الحُمَيْدِيُّ عنه أنه قال : سمعتُ من عطاءٍ قديماً ، ثم قدم علينا قَدَمَةً ، فسمعتُه يحدثُ ببعض ما كنت سمعتُ فُحِّلَطُ فيه ؛ فاتقيتُه واعتزلتُه .

( وَذَكَرُوا ) أَنَّ مِنَ الْمَخْلُطِينَ ( رَبِيعَةُ ) الرَّأْيِ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، شَيْخُ مَالِكٍ . قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(٢)</sup> : قِيلَ : إِنَّهُ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ ، وَتُرِكَ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ لِذَلِكَ ( لَكِنْ أَبِي ) أَيِ : مَنَعَ هَذَا الْقَوْلَ بِاحْتِجَاجِ الشَّيْخِينَ بِهِ ، وَتَوْثِيقِ الْحِفَاطِ وَالْأُثْمَةِ إِيَّاهُ .

قال الحافظ العراقي<sup>(٣)</sup> : لا أعلمُ أحداً تكلمَ فيه باختلاطٍ ولا ضعفٍ إلا ابنُ سعد ، قال : - بعد أن وثّقه - كانوا يَتَّقَوْنَهُ لموضع الرأي ، وقال ابنُ عبد البرّ<sup>(٤)</sup> : ذمّه جماعةٌ من أهل الحديث لإغراقه في الرأي .

هذا ؛ وذكر ابنُ الصَّلَاحِ جماعةً أُخر من المخلّطين ، ثم قال<sup>(٥)</sup> : اعلم أن من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في « الصحيحين » أو أحدهما ، فإننا نعرفُ على الجملة أن ذلك مما تميّز ، وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط ، والله أعلم .



(١) في « التقييد والإيضاح » ص ٤٤٤ .

(٢) في « علوم الحديث » ص ٣٩٤ .

(٣) في « التقييد والإيضاح » ص ٤٥٥ .

(٤) في « التمهيد » ( ٣ / ٥ ) .

(٥) في « علوم الحديث » ص ٣٩٧ .





## طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

- ٩٤٠ - وَالطَّبَقَاتُ لِلرُّوَاةِ تُعْرَفُ بِالسَّنِّ وَالْأَخْذِ وَقَدْ تَخْتَلِفُ  
٩٤١ - فَالصَّاحِبُونَ بِاعْتِبَارِ الصُّحْبَةِ طَبَقَةٌ وَفَوْقَ عَشْرِ رُتَبَةٍ

## طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

أي : هذا مبحثها ، وهو النوع الثامن والسبعون .

جمعُ طبقة ، وهي في الأصل عبارة عن القوم المتشابهين . وفي الاصطلاح : ما ذكره المصنّف بقوله : ( والطبقات للرّواة ) أي : رِوَاة الأحاديث ، والعلماء ( تُعْرَفُ . ب ) الاشتراك في ( السَّنِّ ) ولو تقريباً ( والأخذ ) عن المشايخ ، وربما اکتفوا بالاشتراك في اللَّقْي ، وهو لازمٌ غالب للاشتراك في السَّنِّ ، وربما يكون أحدهما شيخ الآخر .

( وقد تَخْتَلِفُ ) أي : الطبقات ، فربما يكونُ الراويان مثلاً مِنْ طبقةٍ لمشابهته لها من وجه ، ومن طبقتين باعتبارِ آخر ، لمشابهته لها من وجه آخر ؛ كأنس وأضرابه من صغار الصحابة ، هم مع العشرة وغيرهم من كبار الصحابة في طبقة الصحابة .

وعلى هذا ( فالصَّاحِبُونَ ) أي : الصحابة كلُّهم ( باعتبار ) شركتهم في ( الصُّحْبَةِ ) للنبي ﷺ ( طبقةً ) واحدة ، والتابعون طبقةٌ ثانية ، وأتباعهم ثالثةٌ بالاعتبار المذكور ، وهكذا إلى هَلَمْ جَزْأً ، وعلى ذلك عمل ابن حَبَّان وغيره . قال بعضهم : وهو المستفاد من حديث : « خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي ، ثم الذين يَلُونَهُمْ ، ثم الذين يَلُونَهُمْ ... » <sup>(١)</sup> إلخ .

(١) أخرجه البخاري ( ٢٦٥٢ ) ، ومسلم ( ٦٤٧١ ) ، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، =

٩٤٢ - وَمِنْ مُفَادِ النَّوْعِ أَنْ يُفَصَّلَا عِنْدَ اتِّفَاقِ الْإِسْمِ وَالَّذِي تَلَا

( و ) باعتبار أمر آخر ، وهو النظر إلى السوابق ، تكونُ الصحابةُ عشر طبقات ، وعليه الحاكم ، بل ( فَوْقَ عَشْرِ رُبْعَةٍ ) أي : اثنتي عشرة طبقة أو أكثر ، كما تقدم .

قال السَّخَاوِيُّ<sup>(١)</sup> : ومنهم من يجعل كلَّ طبقة أربعين سنة ، واستؤنس بما روي مرفوعاً : « طبقاتُ أمتي خمس طبقات : كلُّ طبقةٍ منهم أربعون ، فطبقتي وطبقة أصحابي أهل العلم والإيمان ، والذين يلونهم إلى الثمانين ، أهل البر والتقوى ، والذين يلونهم إلى العشرين ومئة ، أهل التراحم والتواصل ، والذين يلونهم إلى الستين : يعني : ومئة ، أهل التقاطع والتدابير ، والذين يلونهم إلى المئتين أهل الهَرَجِ والحروب » رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> .

( وَمِنْ مُفَادِ ) أي : فائدة هذا ( النَّوْعِ ) أي : معرفته ( أَنْ يُفَصَّلَا ) ويميّز ( عند اتفاق الاسم والذي تَلَا ) فإنه قد يتفق اسمان في اللفظ ، فربما يُظَلُّ أَنْ أَحَدَهُمَا الآخر ، فيتميَّز ذلك بمعرفة طبقاتهما .

قال الحافظُ ابنُ حجر<sup>(٣)</sup> : وإمكان الاطلاع على تبين التدليس ، والوقوف على حقيقة المراد من العننة ، أي : هل هي محمولة على السَّماع ، أو مرسلة ، أو منقطعة ، إلى غير ذلك من الفوائد .

= بلفظ : « خير الناس قرني ... » .

(١) « فتح المغيث » ( ٣ / ٣٨٨ ) .

(٢) ابن ماجه ( ٤٠٥٨ ) بنحوه ، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، وأخرجه بلفظ

المصنف ابن عساكر في « تاريخه » ( ٦٧ / ٢٨٤ ) ، وابن حبان في « المجروحين »

( ١٧١ / ٢ ) .

(٣) « نزهة النظر » ص ١٣٤ .

قال ابن الصَّلَاح<sup>(١)</sup> : وذلك من المهمَّات التي افْتَضَحَ بسبب الجهل بها غيرُ واحدٍ من المصنِّفين وغيرهم . وفي الطبقات عدَّة مصنفات<sup>(٢)</sup> ، والله أعلم .



(١) « علوم الحديث » ص ٣٩٨ .

(٢) منها : « الطبقات الكبرى » لابن سعد .



## أوطان الرواة وبلدانهم

- ٩٤٣ - قَدْ كَانَتْ الْأَنْسَابُ لِلْقَبَائِلِ فِي الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ وَالْأَوَائِلِ  
 ٩٤٤ - وَانْتَسَبُوا إِلَى الْقُرَى إِذْ سَكَنُوا فَمَنْ يَكُنْ بِلَدَتَيْنِ يَسْكُنُ

## أوطان الرواة وبلدانهم

أي : هذا مبحثهما ، وهو النوع التاسع والسبعون .

وهذا مما يفتقر إليه حفاظ الحديث في تصريفاتهم ومصنفاتهم ، فإن ذلك يميز بين الاسمين في اللفظ ، ويتعين به الماهل ، ويتبين به الماهل ، ويُعلم منه التلاقي وغير ذلك ، ومن مظاهره « طبقات ابن سعد » ، ( وقد كانت الأنساب للقبائل ) جمع قبيلة : وهم بنو أب واحد ( في العرب ) بفتحيتين ( العرباء ) بفتح العين وسكون الراء . قال في « القاموس » : عرب عاربة وعرباء وعربة صرحاء ، ومتعربة ومستعربة دخلاء ( و ) في ( الأوائل ) أي : المتقدمين .

قال الحافظ : وهو فيهم أكثر من النسبة إلى المتأخرين ؛ لأن المتقدمين كانوا يعتنون بحفظ أنسابهم ، ولا يسكنون المدن والقرى غالباً ، بخلاف المتأخرين .

( و ) لما جاء الإسلام وكثرت الفتوحات ( انتسبوا إلى ) الأوطان من البلاد أو ( القرى ) أو السكك ( إذ سكنوا ) ها أو جاوروها ، ويقع الانتساب إلى الصنائع كالخياط ، والحرف كالبراز ، ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالأسماء ، وقد تقع الأنساب ألقاباً ؛ كخالد بن مخلد القطواني ، كان كوفياً ويلقب القطواني ، وكان

- ٩٤٥ - فَاَنْسُبْ لِمَا شِئْتَ وَجَمْعُ يَحْسُنُ      وَابْدَأْ بِالأُولَى وَبِثُمَّ أَحْسَنُ  
 ٩٤٦ - وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بَلَدَةٍ      فَاَنْسُبْ لِمَا شِئْتَ وَلِلنَّاحِيَةِ  
 ٩٤٧ - كَذَا لِإِقْلِيمٍ أَوْ اجْمَعْ بِالْأَعَمِّ      مُبْتَدِئاً وَذَٰكَ فِي الْأَنْسَابِ عَمِّ

يغضب منها ، قاله في « النزهة »<sup>(١)</sup> .

( فَمَنْ يَكُنْ بِبَلَدَيْنِ ) أو قريتين أو نحوهما ( يَسْكُنُ ) كان انتقل من بلدة إلى أخرى كَمَكَّةَ والمدينة ( فانسب ) هـ ( لما شئت ) منهما مقتصرأ على إحداهما كفلان المكي ، أو فلان المدني . قال النووي<sup>(٢)</sup> : وهو قليل .

و ( جَمْعُ ) في النسبة بينهما ( يَحْسُنُ ) وَيَكْثُرُ كما أفهمه قولُ النووي المذكور ( و ) لكن ( ابدأ ) حينئذٍ ( بـ ) نحو البلدة ( الأولى ) فيقال فيمن انتقل من مكة إلى المدينة : فلانُ المكي المدني ( و ) الإتيان حينئذٍ ( بـ ) كلمة ( ثُمَّ ) أو الفاء ( أَحْسَنَ ) من عدمه ، فيقال في المثال : فلانُ المكي ثم المدني ، لدلالة « ثم » على الترتيب .

( وَمَنْ يَكُنْ مِنْ ) أهل ( قَرْيَةٍ ) كائنة ( مِنْ بَلَدَةٍ ) كالقشاشية من مكة ( فانسب ) هـ ( لما شئت ) منهما ، فيقال : فلانُ القشاشي ، أو فلانُ المكي ( و ) يجوز نسبته ( للناحية ) التي تلك البلدة منها ؛ كالحجاز في المثال ، فيقال : فلانُ الحجازي .

و ( كذا ) يجوزُ نسبتهُ ( للإقليم ) بكسر الهمزة واللام ، وإسكان القاف ، بوزن « قِنْدِيل » ، ويُجمع على أقاليم ، وهي أقسام الأرض ، كالعرب في المثال ، فيقال : فلانُ العربي ( أو اجمع ) بين ذلك في النسبة ( بِالْأَعَمِّ . مُبْتَدِئاً ) أي : حال كونك مبتدئاً بالأعم فالأعم ، وهو الإقليم ، ثم الناحية ، ثم البلد ، ثم القرية ،

(١) « نزهة النظر » ص ١٤٥ .

(٢) في « تهذيب الأسماء » كما في « التدريب » ( ٢ / ٥٢٤ ) .

٩٤٨ - وَنَاسِبٌ إِلَى قَبِيلٍ وَوَطَنٌ يُبْدَأُ بِالْقَبِيلِ ثُمَّ مَنْ سَكَنَ

٩٤٩ - فِي بَلَدَةٍ أَرْبَعَةَ الْأَعْوَامِ يُنْسَبُ إِلَيْهَا فَارَوْ عَنْ أَعْلَامِ

فيقال في المثال : فلان العربي الحجازي المكي القشاشي .

( وذاك ) أي : الابتداء بالأعم فالأعم ( بالأنساب ) أي : أنساب القبائل ( عَمَ ) فيبدأ بالعام قبل الخاص ليحصل بالثاني فائدة لم توجد في الأول ، فيقال : فلان القرشي ثم الهاشمي ، لا الهاشمي ثم القرشي ؛ إذ لا فائدة حينئذٍ للثاني ، فإنه يلزم من كونه هاشمياً كونه قرشياً ، بخلاف العكس .

لا يقال : فينبغي أن لا يُذكر الأعم أصلاً ، بل يقتصر على الأخص ؛ لأننا نقول : إنه قد يخفى على بعض الناس كون الهاشمي قرشياً ، وهذا الخفاء يظهر في البطون الخفية ، كـ « الأشهل » من الأنصار ؛ فإنه لو اقتصر على الأشهل لم يعرف كثير من الناس أنه من الأنصار أم لا ، فذكر العام ثم الخاص لدفع هذا التوهم ، نعم قد يُقتصر على الخاص أو على العام ، وهو قليل كما قاله النووي .

( وَنَاسِبٌ إِلَى قَبِيلٍ ) أي : قبيلة ( و ) إلى ( وَطَنٍ ) من بلدة ونحوها ، أو نحو صناعة ( يُبْدَأُ ) عند الجمع بينهما ( بِالْقَبِيلِ ) ثم الوطن أو الصناعة ، فيقول : فلان القرشي المكي أو الخياط .

( ثُمَّ ) اعلم أنه ( مَنْ سَكَنَ . فِي ) نحو ( بَلَدَةٍ ) كقرية ( أَرْبَعَةَ الْأَعْوَامِ ) تماماً أو تقريباً ( يُنْسَبُ ) جوازاً ( إِلَيْهَا فَارَوْ ) هذا الكلام ( عَنْ ) أئمة ( أَعْلَامِ ) كعبد الله بن المبارك فإنه قال : مَنْ أَقَامَ فِي بَلَدَةٍ أَرْبَعَ سِنِينَ نُسِبَ إِلَيْهَا ، نقله النووي وَسَكَتَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . لكن قال بعضهم : إنه لا حد للإقامة المسوغة للنسبة بزمن ، وإن ضَبَطَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ ، فَقَدْ تَوَقَّفَ فِيهِ ابْنُ كَثِيرٍ<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : « التدريب » ( ٢ / ٥٢٥ ) .

(٢) انظر : « اختصار علوم الحديث » ص ٢٢٤ .



هَذَا ؛ قَالَ الْمَصْنُفُ : صَنَّفَ فِي الْأَنْسَابِ الْحَازِمِيُّ كِتَابَ « الْعُجَالَةِ » وَهُوَ صَغِيرُ الْحَجْمِ ، وَالرَّشَاطِي ، ثُمَّ الْحَافِظُ أَبُو سَعْدِ السَّمْعَانِي كِتَاباً ضَخْماً حَافِلاً ، وَاخْتَصَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي ثَلَاثِ مَجْلَدَاتٍ ، وَسَمَّاهُ : « اللَّبَابُ » وَزَادَ فِيهِ شَيْئاً يَسِيراً ، وَقَدْ اخْتَصَرْتُهُ أَنَا فِي مُجَلَّدَةٍ لَطِيفَةٍ ، وَزِدْتُ فِيهِ الْجَمَّ الْغَفِيرَ ، وَسَمَّيْتُهُ « لَبُّ اللَّبَابِ » وَلِلَّهِ الْحَمْدُ . انْتَهَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



## المَوَالِي

- ٩٥٠ - وَلَهُمْ مَعْرِفَةُ الْمَوَالِي وَمَالُهُ فِي الْفَنِّ مِنْ مَجَالِ  
٩٥١ - وَلَا عَتَاقَةَ وَلَا حِلْفَ وَلَا إِسْلَامَ كَمَثَلِ الْجُفْنِ فِي

## المَوَالِي

أي : هذا مبحثها ، وهو النوع الثمانون .

( و ) من المُوَافِق ( لَهُمْ ) أي : لأهل الحديث وغيرهم ( مَعْرِفَةُ الْمَوَالِي ) من العلماء والرواة ، جَمَعَ مَوْلَى مِنْ أَسْفَلَ وَمِنْ أَعْلَى ( وَمَا ) نَافِيَةٌ ( لَهُ ) أي : لمعرفة الموالي ( فِي ) هذا ( الْفَنِّ ) أي : الحديث والفقه وغيره ( مِنْ ) زَائِدَةٌ ( مَجَالِ ) ولا مَحِيدٌ عَنْ ذَلِكَ ، وَأَهْمُهُ الْمُنْسُوبُونَ إِلَى الْقَبَائِلِ مُطْلَقاً ، كَفُلَانِ الْقُرَشِيِّ ، وَيَكُونُ مَوْلَى لَهُمْ ، فَرَبِمَا ظُنُّ أَنَّهُ مِنْهُمْ بِحُكْمِ ظَاهِرِ الْإِطْلَاقِ ، فَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ خَلَلٌ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْأُمُورِ الْمَشْتَرِطَةِ فِيهَا النَّسَبُ ، كَالْإِمَامَةِ الْعِظَمَى ، وَالْكَفَاءَةِ فِي النِّكَاحِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

ثم منهم مَنْ يُقَالُ فِيهِ مَوْلَى فُلَانٍ ، وَيُرَادُ بِهِ ( وَلَا ) ( عَتَاقَةَ ) وهذا هو الأكثر الأغلب ؛ كَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدِ الْمَصْرِيِّ الْفَهْمِيِّ مَوْلَاهُمْ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْحَنْظَلِيِّ مَوْلَاهُمْ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحِ الْجُهَنِيِّ مَوْلَاهُمْ . وَرَبِمَا يُنْسَبُ إِلَى الْقَبِيلَةِ مَوْلَى مَوْلَاهَا . قَالَ الْمَصْنُفُ<sup>(١)</sup> : مِنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ الْقُرَشِيُّ الْفِهْرِيُّ ، فَإِنَّهُ مَوْلَى يَزِيدَ بْنِ رِمَانَةَ ، مَوْلَى يَزِيدَ بْنِ أَنَيْسٍ الْفِهْرِيِّ .

وقد يُراد به ( ولاء جِلْف ) بكسر الحاء المهملة وإسكان اللام ، مِنْ الْمُحَالِفَةِ ، وهي المعاقدَةُ عَلَى التَّعَاوُنِ وَالتَّنَاصُرِ . قال ابنُ الصَّلَاح <sup>(١)</sup> : كمالك بن أنس الإمام ونَفَرَه : هم أَضَبَحِيُّونَ ، وهم حِمَيْرِيُّونَ صَلِيبَةٌ ، وهم مَوَالٍ لَتِيم قَرِيشٍ بالحلف . وقيل : لأنَّ جدَّه مالك بن أبي عامر كان عَسِيفاً عَلَى طَلْحَةَ بن عُبَيْدِ اللَّهِ التَّيْمِيِّ - أي : أَجيراً - وطلحة يختلف بالتجارة ، فقيل : هو مولى التيميين ؛ لكونه مع طلحة التَّيْمِيِّ ، وهذا قِسْمٌ نحو ما أسلفناه في مِقْسَمٍ أَنه قيل فيه : مولى ابن عباس للزومه إِيَّاه . انتهى .

وقد يُراد به ( ولاء إِسْلَام ) وقد مثَّله بقوله : ( كمثل ) الإمام البخاري صاحب « الصحيح » ( الجُعْفِي ) مَولَاهُمْ ، نُسِبَ إِلَى وِلَاءِ الجُعْفِيِّينَ ؛ لما قَدَّمناه أَنَّ جدَّه المَغِيرَةَ أَسْلَمَ - وكان مجوسياً - عَلَى يدِ اليماني بن أخنس الجُعْفِي ، وهو جدُّ عبد الله بن محمد المسندي الجُعْفِي ، أحدُ شيوخ البخاري ، وكذلك الحسن بن عيسى الماسرخسي ، أحدُ رجال مسلم ، يقال له : مَوْلَى عبد الله بن المبارك ، فإنما وِلَاؤُهُ له من حيث كونه أَسْلَمَ - وكان نصرانياً - عَلَى يَدَيْهِ ، وكلُّ ذَلِكَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ مَوْلَى ، ولا يُعْرَفُ تَمْيِيزُهُ إِلَّا بِالتَّنْصِيفِ عَلَيْهِ ، والله أعلم .



## التاريخ

- ٩٥٢ - مَعْرِفَةُ الْمَوْلِدِ لِلرُّوَاةِ مِنْ الْمُهِمَّاتِ مَعَ الْوَفَاةِ  
٩٥٣ - بِهِ يَبِينُ كَذِبُ الَّذِي ادَّعَى بِأَنَّهُ مِنْ سَابِقٍ قَدْ سَمِعَا

## التَّارِيخُ

أي : هذا مبحثه ، وهو النوع الحادي والثمانون .

آخر ما ذكره المصنّف في هذا النظم ، وتقدّم أنّ ابن الصّلاح التابع له الحافظ العراقيّ إنما ذكر خمسة وستين نوعاً ، فزاد الناظم عليها هنا أربعة وعشرين ، ذكرها في مواضعها المناسبة لها ، كما يُعلم ذلك بالسّبر والمقابلة ، وتقدّم أيضاً قول الحافظ الحازمي : إنّ علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مئة ، كلٌّ منها علم مستقلّ لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته .

فـ ( معرفة المولّد ) بفتح الميم وكسر اللام ، أي : وقت الولادة ( للرّواة )  
أي : رواة الحديث من الصحابة ومن بعدهم ( من المُهمّات ) الجليّة ( مع ) معرفة ( الوفاة ) لهم . قال أبو عبد الله الحميديّ : ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التّهمّم بها : العلل ، والمؤتلف والمختلف ، ووفيات الشيوخ ، وليس فيها كتاب ، يعني : على الاستقصاء ، وإلا ففيه كتُبٌ عدة ككتاب ابن زبر وابن قانع ، وقد ذيل على الأول جماعة ، منهم أبو محمد الأكفاني ، والمنذريّ ، والدمياطيّ ، والعراقيّ في آخرين .

( به ) أي : بما ذكر من معرفة المولّد والوفاة ( يبين ) ويظهر ( كذب ) الشخص ( الذي ادّعى ) لنفسه ( بأنه من ) راوٍ ( سابق ) من الأئمة ( قد سمعنا )

٩٥٤ - مَاتَ بِإِحْدَى عَشْرَةِ النَّبِيِّ وَفِي ثَلَاثَ عَشْرَةِ أَبَوِ بَكْرِ قُفِي

٩٥٥ - وَبَعْدَ عَشْرِ عُمَرُ وَالْأُمَوِي آخِرَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ عَلِي

الحديث فبمعرفتهما يحصل الأمن من دعوى المدعى للقاء بعضهم ، وهو في نفس الأمر ليس كذلك . قال حفص بن غياث : إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين ، يعني : سنّه وسنّ من كتب عنه . وقال حسّان بن يزيد : لم نستعن على الكذّابين بمثل التاريخ ، نقول للشيخ : سنة كم ولدت ؟ فإذا أقرّ بمولده عرّفنا صدقه من كذبه ، وقال الثوري : لما استعمل الرواة الكذب ؛ استعملنا لهم التاريخ .

وبالجملة فقد ادّعى قوم الرواية عن مشايخ كبار ؛ فنظر المحققون في التاريخ ، فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بمدة مديدة ، فافتضحوا فيه . ثم إن المصنّف ذكر فروعا من عيون الوفيات فقال :

( مات ) أي : توفي ( ب ) سنة ( إحدَى عَشْرَةَ ) من الهجرة ، ومنها حساب التاريخ المستقر في الإسلام ( النبي ) ﷺ ، وكان ذلك ضحى يوم الإثنين لثني عشرة خلّت من شهر ربيع الأول تلك السنة . لا خلاف بين أهل السير في ذلك ، إلا في تعيين اليوم من الشهر ، كما هو مبسوط في السير .

( وفي ) سنة ( ثلاث عَشْرَةَ ) من الهجرة ( أبو بكر ) الصديق رضي الله تعالى عنه ( قُفي ) أي : تبع في الوفاة عَشية ليلة الثلاثاء ، لثمانٍ بَقِيْنَ من جُمادى الآخرة تلك السنة ( ١٣ ) .

( وبعْدَ عَشْرِ ) من وفاة الصديق توفي ( عمر ) الفاروق رضي الله تعالى عنه ، فوفاته يوم الجمعة آخر ذي الحجة سنة ثلاثٍ وعشرين .

( و ) توفي عثمان ذو الثورين ( الأموي ) رضي الله تعالى عنه في ذي الحجة يوم الجمعة ( آخر ) سنة ( خمس وثلاثين ) وقيل : ستّ وثلاثين ، وهو ابن اثنتين وثمانين في الأشهر .

٩٥٦ - فِي الْأَرْبَعِينَ وَهُوَ وَالثَّلَاثُ سِتِّينَ عَاشُوا بَعْدَهَا ثَلَاثَ

٩٥٧ - وَطَلْحَةَ مَعَ الزُّبَيْرِ قُتِلَا فِي عَامِ سِتِّ وَثَلَاثِينَ كِلَا

وتوفي ( علي ) المولى المرتضى كرم الله تعالى وجهه ( في ) ليلة ( الـ ) حادي والعشرين من رمضان سنة ( أربعين ) من الهجرة .

( وهو ) أي : عليّ ( والثلاث ) أي : النبي ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ( سِتِّينَ ) سنة ( عاشوا ) في هذه الدنيا ( بعدها ) أي : الستين ( ثلاث ) سنوات ، فتوافقت أعمارهم في كونها ثلاثاً وستين سنة ، لهذا قول الجمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وصححه الحافظ ابن عبد البر والأكثر . وقيل : إِنَّ سَنَةَ ﷺ سِتُّونَ سَنَةً ، وقيل : خمس وستون ، وقيل : اثنتان وستون ، وحكي الآخران في أبي بكر أيضاً ، والأولان في عمر ، وفيه أقوالٌ آخر غيرهما . وقيل في علي : أربع وستون أو خمس وستون ، وقيل : اثنتان وستون ، وقيل غير ذلك .

هذا ، ووَرَدَ في فضائل هؤلاء الخلفاء الأربعة شيء كثير من الأحاديث انفراداً واجتماعاً ، فمنه ما أخرجه الملا في سيرته مرفوعاً : « إِنَّ اللَّهَ افترضَ عليكم حَبَّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ ، كَمَا افترضَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصَّوْمَ وَالْحَجَّ ، فَمَنْ أَنْكَرَ فَضْلَهُمْ فَلَا تُقْبَلْ مِنْهُ الصَّلَاةُ وَلَا الزَّكَاةُ وَلَا الصَّوْمُ وَلَا الْحَجَّ » <sup>(١)</sup> .

( وَطَلْحَةُ ) بن عُبيد الله ( مع الزُّبَيْرِ ) بن العوّام رضي الله تعالى عنهما ( قُتِلَا ) في وقعة الجَمَل ( في عامِ سِتِّ وَثَلَاثِينَ ) من الهجرة ( كِلَا ) هما في يوم الجمعة أو الخميس ، عاشر جمادى الآخرة أو الأولى ، وهما ابنا أربع وستين في قول الواقدي وابن حبان والحاكم . وقيل : كان لطلحة ثلاث وستون ، وللزبير سبع وستون ، وقيل غير ذلك فيهما .

(١) أخرجه ابن عساكر في « تاريخه » ( ٣٩ / ١٢٨ ) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

- ٩٥٨ - وَفِي ثَمَانِي عَشْرَةَ تُوفِّيَ عَامِرُ ثُمَّ بَعْدَهُ ابْنُ عَوْفٍ  
 ٩٥٩ - بَعْدَ ثَلَاثِينَ بِعَامَيْنِ وَفِي إِحْدَى وَخَمْسِينَ سَعِيدُ وَقَفِي  
 ٩٦٠ - سَعْدُ بِخَمْسَةِ تَلِي خَمْسِينَ فَهُوَ آخِرُ عَشْرَةِ يَقِينَا

( وفي ) سنة ( ثمانى عشرة ) من الهجرة ( تُوفي ) أبو عُبَيْدة ( عامر ) بن الجراح رضي الله تعالى عنه بطاعون عَمَواس ، وهو ابن ثمان وخمسين ، بلا خلاف في الأمرين .

( ثم بعده ) أي : بعد عامر تُوفي عبدُ الرحمن ( بنُ عَوْف ) رضي الله تعالى عنه ، وذلك ( بعد ثلاثين بعامين ) أي : معهما ، فوفاته سنة اثنتين وثلاثين ، وقيل : إحدى ، وقيل : ثلاث ، وهو ابن خمس أو اثنين أو ثمان وسبعين .

( و ) تُوفي ( في ) سنة ( إحدى وخمسين ) من الهجرة ( سعيد ) بن زيد رضي الله تعالى عنه ، وقيل : اثنان ، وقيل : ثمان وخمسون ، وهو ابن ثلاث وسبعين في قول المدائني ، وأربع وسبعين في قول الفلاس .

( وقفي ) أي : تبع له في الوفاة ( سعد ) بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه ، فإنه توفي ( ب ) عام ( خمسة تلي خمسين ) من الهجرة ، لهذا هو الأصح . وقيل : سنة خمسين ، وقيل : إحدى ، وقيل : أربع ، وقيل : ست ، وقيل : سبع ، وقيل : ثمان ، وهو ابن ثلاث وسبعين في الأصح أيضاً . وقيل : أربع وسبعين ، وقيل غير ذلك ( فهو ) أي : سعد بن أبي وقاص ( آخرُ عشرة ) بُشِّرَتْ بالجنة وفاة ( يقينا ) كما عُلِمَ مما تقرر .

قال جمعٌ من العلماء ما معناه : وجهُ تخصيص هؤلاء العشرة بأنهم مُبشَّرون بالجنة مع ورود التبشير بها لغيرهم أيضاً ، كخديجة ، وفاطمة ، والسبطَيْن ؛ أنهم جُمِعوا به في حديثٍ واحدٍ مشهور ، وهو قوله ﷺ : « أبو بكرٍ في الجنة ، وعمرُ في الجنة ، وعثمان في الجنة ، وعليٌّ في الجنة ، وطلحة في الجنة ، والزبير في الجنة ، وعبدُ الرحمن بن عوف في الجنة ، وسعدُ بن أبي وقاص في الجنة ، وأبو عُبَيْدة

- ٩٦١ - وَعِدَّةٌ مِنَ الصَّحَابِ وَصَلُّوا عَشْرِينَ بَعْدَ مِائَةِ تَكْمَلُ  
 ٩٦٢ - سِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ حَسَّانُ يَلِي حُوَيْطِبٌ مُحَرَّمَةُ بْنُ نَوْفَلٍ  
 ٩٦٣ - ثُمَّ حَكِيمٌ حَمْنَنُ سَعِيدُ وَأَخْرُونَ مُطْلَقًا لِيَدُ

عامر بن الجراح في الجنة ، وسعيد بن زيد في الجنة « رواه الترمذي وغيره <sup>(١)</sup> .

( وَعِدَّةٌ ) أي : جماعة ( من الصحاب ) أي : أصحاب النبي ﷺ ( وَصَلُّوا ) في العمر ( عشرين بعد مئة ) من السنين ( تكمل ) ستون منها في الجاهلية ( وستون ) منها ( في الإسلام ) ، وهم ( حَسَّانُ ) بنُ ثابت بنِ المُنْذِرِ بنِ حَرَامٍ بالراء ، الأنصاري الخزرجي النجاري .

( وليه ) - ( حُوَيْطِبُ ) بالحاء والطاء المهملتين مصغراً ، ابنُ عبد العزّي القرشي العامري ، من مُسلمة الفتح ، فإنه عاش سِتِّينَ سنة في الجاهلية وستين في الإسلام ، كما رواه الواقدي ، وتوفي سنة أربع وخمسين ، وقيل : اثنتين وخمسين .

( مُحَرَّمَةُ بْنُ نَوْفَلٍ ) والد مِسْوَر ، جَزَمَ بذلك أبو زكريا بن مَنْدَه في جزء له ، جمع فيه مَن عاش من الصحابة مئة وعشرين ، وكانت وفاته سنة ( ٥٤ هـ ) . وقيل : إنه عاش مئة وخمسة عشرة فقط .

( ثُمَّ حَكِيمُ ) بنُ حِزَامِ بنِ خُوَيْلِدِ بنِ أَسَدِ بنِ عبد العزّي الأسدي ، ابن أخي خديجة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها ، وعليه وعلى حَسَّانِ اقتصر ابنُ الصَّلَاح ، وتبعه النووي في « التقريب » .

( وَحَمْنَنُ ) بفتح الحاء المهملة ، وسكون الميم ، وفتح النون الأولى ، آخره

(١) أخرجه أبو داود ( ٤٦٥٠ ) ، والترمذي ( ٣٧٤٨ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ٨١٩٥ ) ، وابن ماجه ( ١٣٣ ) ، وأحمد ( ١ / ١٨٧ ) ، وابن حبان ( ٦٩٩٣ ) ، من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه ، وهو صحيح .



٩٦٤ - عَاصِمٌ سَعْدُ نَوْفَلٌ مُتَّجِعٌ لَجَلَا جُ أَوْسٌ وَعَدِي نَافِعٌ

٩٦٥ - نَابِغَةُ ثُمَّتَ حَسَّانُ انْفَرَدَ أَنْ عَاشَ ذَا أَبٌ وَجَدُّهُ وَجَدَ

نون ، كما ضبطه ابنُ مأكولا . وقيل : « حَمَزَ » آخره زاي ، أخو عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنهما ، ذكرَ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ ، والدارقطني ، وابنُ عبد البر أنه عاشَ ستين في الجاهلية وستين في الإسلام ، وتوفي سنة ( ٥٥٤ هـ ) .

و( سعيد ) بنُ يربوع القرشي ، مات سنة أربع وخمسين ، وله مئة وعشرون . وقيل : وأربعٌ وعشرون ، ذكره في « التدريب » ، فهؤلاء ستة ، كلُّهم مُعَمَّرُونَ بعشرين ومئة ، نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام ، على ما تقرَّر من الخلاف في بعضهم .

( وآخَرُونَ ) من الصحابة عاشوا مئة وعشرين سنة ( مُطْلَقاً ) أي : من غير أن يُعْلَمَ كون نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام ، منهم ( لَبِيد ) بفتح اللام وكسر الموحدة ، مكبراً ، ابن ربيعة العامري .

و( عاصم ) بنُ عدي العجلاني ، مات سنة خمسٍ وأربعين و( سعد ) بإسكان العين ، ابن جنادة العوفي والد عطية ، و( نَوْفَل ) بن معاوية ، ذكره ابنُ قُتَيْبَةَ وعبدُ الغني الحافظ ، و( مُنْتَجِع ) بصيغة اسم الفاعل ، جدُّ ناجية ، و( لَجَلَا جُ ) بجيمين العامري ، و( أَوْس ) بن مغراء السَّعْدِي ( وَعَدِي ) بن حاتم الطائي . قال ابنُ سعد وخليفة : توفي سنة ثمانٍ وستين عن مئةٍ وعشرين ، وقيل : سنة ستين ، وقيل : سبع . و( نافع ) بن سليمان العبدي ذكره ابن مَنَدَه .

و( نابغة ) الجعدي ، ذكره وأوساً ولبيداً السابقين الصرфинي ، فكلُّ هؤلاء العشرة عاشوا مئةً وعشرين مطلقاً . قال المصنَّف<sup>(١)</sup> : ومن التابعين أبو عمرو الشيباني ، صاحبُ ابنِ مسعود ، وزرُّ بنُ حُبَيْش .

- ٩٦٦ - ثُمَّ حَكِيمٌ مُفْرَدٌ بِأَنْ وُلِدَ بِكَغَبَةِ وَمَا لِقَيْرِهِ عُمْدُ  
 ٩٦٧ - وَمَاتَ مَعَ حَسَّانَ عَامَ أَرْبَعٍ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ عَلَى تَنَازُعٍ  
 ٩٦٨ - لِمِئَةِ وَنِصْفِهَا التُّعْمَانُ وَبَعْدَ إِخْدَى عَشْرَةِ سَفِيَّانُ

( ثُمَّةَ حَسَّانَ ) الأنصاري السابق ( انفرد ) عن نظرائه بـ ( أَنْ عَاشَ ذَا ) كـ العشرين والمئة سنة هو ، و ( أَب ) أي : أبوه ثابت ( وَجَدَهُ ) المنذر ( وَجَدَ ) أي : حَرَامَ ، فقد روى ابنُ إسحاق أنه وأباه ثابتاً والمنذر وحَرَاماً عاش كلُّ واحدٍ منهم عشرين ومئة سنة ، وذكرَ الحافظُ أبو نعيم أنه لا يُعرَفُ في العرب مثل ذلك لغيرهم .  
 ( ثُمَّ حَكِيمَ ) بَنُ حِرَامِ السابق ( مُفْرَدٌ ) عن نظرائه وغيرهم ( بِأَنْ وُلِدَ . بـ ) حَجَوْفُ ( كَعْبَةُ ) معظَّمة قبل عام الفيل بثلاث عشرة ، ذكره الزُّبَيْرُ بن بَكَّار وغيره .  
 قال الحافظ : ( وما ) نافية ( لغيره ) أي : غير حَكِيمِ ( عُمْدُ ) أي : لا يُعرَفُ ذلك لغيره ، وما وقع في « مستدرک » الحاكم مِنْ أَنَّ عَلِيّاً وُلِدَ فِيهَا ، ضعيفٌ . انتهى .  
 ( ومات ) حَكِيمُ بَنُ حِرَامِ ( مَعَ حَسَّانَ ) بن ثابت ( عام ) أي : سنة ( أَرْبَعِ . مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ ) من الهجرة ( عَلَى تَنَازُعٍ ) بين العلماء فيه ؛ فقد قيل : إِنَّ حَكِيمًا تَوَفِّيَ سنة خمسين ، وقيل : سنة ثمانٍ وخمسين ، وقيل : ستٌّ وستين . وقيل : إِنَّ حَسَّانَ تَوَفِّيَ سنة خمسين ، وقيل : في خلافة عليٍّ ، وقيل : أربعين ، أيام قتل عليٍّ ، والله أعلم .

ثم بيَّن وفیات أصحاب المذاهب المتبوعة في قوله :

( لِمِئَةٍ وَنِصْفِهَا ) خمسين ، تَوَفِّيَ ببغداد الإمام أبو حنيفةَ ( التُّعْمَانُ ) بن ثابت بن زُوَطي بن ماه الكوفي ، وهو ابنُ سبعين عاماً ؛ لأنَّ مولده عام ثمانين ، وقد أدركَ الإمامُ أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه جماعةً من الصحابة ، على اختلافٍ في بعضهم ، كما أوضحه ابنُ حجر وغيره ، ووَرَدَ في حديثٍ صحيح : « لو كان هذا العلمُ بالثُّرَيَّا لَنَالَهُ رِجَالٌ مِنْ أَبْنَاءِ فَارَسٍ »<sup>(١)</sup> أو كما قال ﷺ . ذكر جمعٌ من العلماء

(١) أخرجه مسلم ( ٦٤٩٧ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

## ٩٦٩ - وَمَالِكٌ فِي الثَّسْعِ وَالسَّبْعِينَ وَالشَّافِعِيُّ الْأَرْبَعُ مَعَ قَرْنَيْنَا

أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِيهِ بَشَارَةٌ لِهَذَا الْإِمَامِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

( و ) تَوْفِّي ( بعد ) سنة مئة وخمسين مع ( إِحْدَى عَشْرَةَ ) الْإِمَامِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ( سُفْيَانُ ) بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ بِالْبَصْرَةِ ، وَكَانَ لَهُ مَقْلَدُونَ إِلَى بَعْدِ الْخَمْسَمَةِ ، وَكَانَ مَوْلَدُهُ عَامَ سَبْعَةِ أَوْ خَمْسَةِ وَتَسْعِينَ .

( و ) تَوْفِّي فِي الْمَدِينَةِ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ( مَالِكُ ) بْنُ أَنَسٍ الْأَضْبَحِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ( فِي ) سَنَةِ ( الثَّسْعِ وَالسَّبْعِينَ ) بَعْدَ الْمِئَةِ ، وَكَانَ مَوْلَدُهُ عَامَ ثَلَاثَةِ وَتَسْعِينَ فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ ، رَوَى التِّرْمِذِيُّ مَرْفُوعاً : « يَوْشِكُ أَنْ تَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ ، فَلَا يَجِدُونَ عَالِماً أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ » <sup>(١)</sup> حَمَلَهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُ عَلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

( و ) تَوْفِّي فِي مِصْرَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ ( الشَّافِعِيُّ ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَلَخَ رَجَبٌ فِي سَنَةِ ( الْأَرْبَعِ مَعَ قَرْنَيْنَا ) أَي : مِثْنَيْنِ ، وَكَانَ مَوْلَدُهُ عَامَ خَمْسِينَ وَمِئَةِ بَغْزَةِ فِي الْأَشْهُرِ ، وَرَدَّ مَرْفُوعاً : « عَالِمٌ قَرِيشٌ يَمْلَأُ طَبَاقَ الْأَرْضِ عِلْماً » <sup>(٢)</sup> . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ : نَرَاهُ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مَرْفُوعاً : « إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِئَةٍ سَنَةٍ مِنْ يَجِدُ لَهَا دِينَهَا » <sup>(٣)</sup> . قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ مِنْهُمْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : كَانَ - أَي : الْمَجْدُدُ - عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْمِئَةِ الْأُولَى ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمِئَةِ الثَّانِيَةِ .

(١) أخرجه الترمذي ( ٢٦٨٠ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ٤٢٩١ ) ، وأحمد ( ٢ / ٢٩٩ ) ،

وابن حبان ( ٣٧٣٦ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه الطيالسي في « مسنده » ( ٣٠٩ ) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، وذكره

المتقي الهندي في « كنز العمال » ( ٣٣٨٠٦ ) وعزاه للخطيب وابن عساكر .

(٣) أبو داود ( ٤٢٩١ ) .

٩٧٠ - وَفِي ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ قَضَى إِسْحَاقُ بَعْدَ أَرْبَعِينَ قَدْ مَضَى  
٩٧١ - أَحْمَدُ وَالْجُعْفِيُّ عَامَ سِتَّةٍ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ وَبَعْدَ خَمْسَةِ

( وفي ) سنة ( ثمانٍ وثلاثين )<sup>(١)</sup> بعد المئتين ( قَضَى ) نحبه ، أي : توفي في ليلة نصف شعبان الإمام أبو يعقوب ( إسحاق ) بن راهويه إبراهيم الحنظلي المروزي رضي الله تعالى عنه ، وكان مولده عام إحدى وستين ومئة ، وإنما قيل لوالده راهويه ؛ لأنه وُلِدَ في طريق مكة ، وَمَنْ وُلِدَ في الطريق يقالُ له راهويه عند المراوذة . قال إسحاق : كان أبي يكره هذا ، وأما أنا فلستُ أكرهه . قال الإمام أحمدُ : لم يَعْبُرْ الجسرَ إلى خراسان مثل إسحاق ، وقال أيضاً : لا أعرفُ له نظيراً في العراق . وقال الدارمي : سادَ إسحاقُ أهلَ المشرق والمغرب بِصِدْقِهِ رضي الله تعالى عنه .

( بعدَ أربعين ) أي : سنة إحدى وأربعين ومئتين ( قد مَضَى ) من هذه الدنيا إلى العقبى ضحوة يوم الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خَلَتْ من شهرِ ربيع الآخر الإمام أبو عبد الله ( أحمد ) بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله تعالى عنه ، وكان مولده عامَ أربعة وستين ومئة .

قال الشافعي رضي الله تعالى عنه : خرجتُ من بغدادَ وما خَلَفْتُ بها أفقه ولا أوعَرَ ولا أزهَدَ ولا أعلمَ من أحمد رضي الله تعالى عنه . وقال إسحاقُ بنُ راهويه : أحمدُ حجةٌ بين الله وخلقه . وقال إبراهيمُ الحربي : رأيتُ الإمامَ أحمدَ كأن الله جمعَ له علمَ الأولين والآخرين . وقال قُتَيْبَةُ : لولا أحمد لأحدثوا في الدين .

هذا ، وممَّن لم يذكره من أصحاب المذاهب المتبوعة الإمام أبو عمرو عبد الرحمن الأوزاعي ، كان له مقلِّدون في الشام نحواً من مئتي سنة ، وتوفي ببغروت سنة ( ١٥٧هـ ) .

(١) في الأصل : وثمانين .

٩٧٢ - مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةٍ مِنْ بَعْدِ سَبْعِينَ فِي ثَلَاثَةِ بَحْدٍ

٩٧٣ - وَبَعْدُ فِي الْخَمْسِ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الثَّنْعِ خُذْ مَلْحُودًا

والإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، له مقلدون أيضاً ببغداد ، وتوفي سنة ( ٣١٠هـ ) . والإمام أبو سليمان داود بن علي بن خلف البغدادي ، إمام أهل الظاهر ، وتوفي سنة ( ٢٩٠هـ ) رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

ثم بين وفیات أصحاب الكتب الستة ، فقال ( و ) توفي الإمام الحافظ الحجة أمير المؤمنين في الحديث ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ( الجعفي ) مولاهم ليلة عيد الفطر ( عام ستة . من بعد خمسين ) ومثني بخرتك ، قرية بقرب سمرقند ، وكان مولده يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال عام ( ١٩٤هـ ) . قال الإمام أبو بكر بن خزيمة : ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل . وقال له مسلم بن الحجاج : أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك . وقال الدارمي : قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق ؛ فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل رضي الله تعالى عنه .

( و ) توفي ( بعد خمسة ) مع ستة وخمسين ومثني الإمام أبو الحسين ( مسلم ) بن الحجاج بن مسلم القشيري ، وفاته سنة ( ٢٦١هـ ) ، ومولده عام ( ٢٠٤هـ ) . قال أحمد بن سلمة : رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الحديث على مشايخ عصرهما . وقال غيره : إنه إمام لا يلحقه من بعد عصره ، وقيل من يساويه ، بل يدانيه من أهل وقته ودهره ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم .

( و ) توفي الإمام أبو عبد الله محمد ( بن ماجه ) يزيد القزويني ( من بعد ) سنة مثني ، و ( سبعين في ) أي : مع ( ثلاثة ) في رمضان ( بحد ) لا خلاف فيه ، وكان مولده ( ٢٠٩هـ ) . قال في « البائع الجني » : ابن ماجه ثقة كبير محتج به ، له معرفة بالحديث وحفظ ، وغاية بهذا الشأن ، رضي الله تعالى عنه .

( و ) توفي ( بعد ) أي : بعد ابن ماجه ( في الخمس ) الإمام المتقن

## ٩٧٤ - وَالنَّسَوِيُّ بَعْدَ ثَلَاثِمِئَةٍ عَامَ ثَلَاثٍ ثُمَّ بَعْدَ خَمْسَةِ

( أبو داود ) سليمان بن الأشعث بن إسحاق السُّجستاني رضي الله تعالى عنه ، فكانت وفاته سنة ( ٢٧٥هـ ) بالبصرة يوم الجمعة سادس عشر شوال ، ومولده عام ( ٢٠٢هـ ) . قال بعضُ العلماء : لِينِ الحديثُ لأبي داود كما لِينِ الحديدُ لنبيِّ الله داود . وقال ابنُ الأعرابي : لو أَنَّ رجلاً لم يكن عنده شيءٌ من العلم إلا المصحف الذي فيه كلام الله عَزَّ وجلَّ ، ثم كتاب أبي داود لم يحتجَّ معه إلى شيءٍ من العلم ألبته . قال الخطابي : وهو كما قال .

( و ) الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ( الترمذي ) السُّلمي ( في ) سنة ( التسع ) بعد السبعين والمئتين ( خُذ ) أنه كان توفي ، ( و ) ( مَلْخُوداً ) أي : مدفوناً ، ومولده عام ( ٢٠٩هـ ) رضي الله تعالى عنه . قال الذهبي : إنه مُجمعٌ على توثيقه ، وذكر جماعة أنَّ شيخه البخاري رَوَى عنه حديثاً خارج « الجامع » وكفى به فخراً . وكتابُ الترمذي من أنفع الكتب الحديثية ، وقد قيل فيه : مَنْ كان في بيته هذا الكتاب فكأنَّ النبيَّ ﷺ يتكلم في بيته .

( و ) توفي الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن بحر ( النَّسَوِيُّ )<sup>(١)</sup> ويقالُ النَّسائي ، وهو الأشهر ( بعدَ ثلاثِمِئَةٍ . عامَ ثلاثٍ ) بفلسطين يوم الإثنين من صفر ، قيل : إنه حُمِلَ إلى مكة المكرمة ودُفِنَ بها . قال الدارقطني : إنه مقدَّم على كلِّ مَنْ يُذكر بهذا العلم ؛ يعني : الحديث من أهل عصره . وكان ابنُ الحدَّاد أبو بكر لم يحدث عن غير النَّسائي ، وقال : رضيْتُ به حُجَّةً فيما بيني وبين الله تعالى ، وقال الطحاوي : إنه إمامٌ من أئمة المسلمين رضي الله تعالى عنه .

( ثُمَّ ) بيَّن وفیات سبعة من الحفاظ في ساقَتهم ، أَحَسُّوا التَّصنيفَ ، وَعَظُمَ النِّفْعُ بتصانيفهم ، فقال : ( بعدَ ) ثلاثِمِئَةٍ وثمانين ( و ) ( خمسة ) من الهجرة توفي الحافظُ المتقنُ أبو الحسن عليُّ بن عمر بن أحمد .

(١) في ( ش ) : النَّسائي .

٩٧٥ - الدَّارَقُطْنِي وَثَمَانِينَ نُعِي خَامِسَ قَرْنٍ خَامِسِ ابْنِ الْبَيْعِ

٩٧٦ - عَبْدُ الْغَنِيِّ لِتِسْعَةٍ وَقَدْ قَضَى أَبُو نُعَيْمٍ لثَلَاثِينَ رَضَى

(الدارقطني) يوم الأربعاء لثمانٍ خلون من ذي القعدة ، وولد في عام (٣٠٦هـ) ، له « السُّنَن » و« العِلَل » و« الأفراد » وغيرها . قال القاضي أبو الطَّيِّب الطبري : الدارقطني أميرُ المؤمنين في الحديث . وقال الحاكمُ : أشهدُ أنه لم يُخَلَّف على أديم الأرض مثله ، وهو أَوْحَدُ عصره في الحفظ والفهم والورع . وقال ابنُ ماکولا : ورأيتُ في المنام كَأَنِّي أُسألُ عن حاله في الآخرة ، فقل لي : ذلك يُدعى في الجنة الإمام ، رضي الله تعالى عنه . وقوله ( وثمانين ) من تنمة تاريخ وفاة الدارقطني كما قرَّرته .

و( نُعِي ) أي : توفِّي ( خَامِسَ قَرْنٍ خَامِس ) يعني : سنة خمس وأربعمئة ثالث صفرها ، الحافظُ المتقنُ أبو عبد الله محمد ( بن ) عبد الله الشَّهير بابن ( الْبَيْع ) بفتح الموحدة وتشديد المثناة مكسورة : الحاكم النيسابوري . ومولده عام ( ٣٢١هـ ) ، له « المستدرک » ، و« تاريخ نيسابور » و« المدخل » وغيرها ، اتفق على جلالته وكمال معرفته بالحديث . ونُقل عنه أنه قال : شربتُ ماءَ زمزم ، وسألتُ الله أن يرزُقني حسن التصنيف ، وأجيبَ فيه ، فقد قال سعد الرياني الحافظ بمكة : أما الحاكم فأحسنُهم تصنيفاً . قال الحسن بن الأشعث القُرشي : رأيتُ الحاكم في المنام على فرس في هيئة حسنة وهو يقول : النجاة ، فقال له : أيُّها الحاكم فيماذا ؟ قال : في كتبة الحديث . قال التاجُ السُّبكي : كذا صحَّ .

وتوفِّي الحافظُ أبو محمد ( عَبْدُ الْغَنِيِّ ) بَنُ سَعِيدِ بْنِ عَلِيٍّ الْأَزْدِيُّ الْمَصْرِيُّ ( لتسعة ) وأربعمئة ، وله سبعٌ وسبعون . كان حافظَ مصر المحروسة ، وإمامَ وقته في الحديث روايةً ودرايةً ، وصنَّفَ الكتبَ الحسان ، منها « المؤتلف والمختلف » وغيره ، رضي الله تعالى عنه .

( وَقَدْ قَضَى ) أي : توفِّي الحافظُ ( أَبُو نُعَيْمٍ ) أحمد بن عبد الله بن أحمد بن مهران الأصبهاني ( لـ ) سنة ( ثلاثين ) وأربعمئة ( رَضَى ) الله تعالى عنه ، وكان

٩٧٧ - وَلِلثَّمَانِ الْبِيهَقِيِّ لِحُمْسَةِ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ مَعاً فِي سَنَةِ  
٩٧٨ - يُوسُفُ وَالْخَطِيبُ ذُو الْمَرْيَةِ هَذَا تَمَامُ نَظْمِي «الْأَلْفِيَّة»

مولده عام (٣٣٠هـ) ، له «حلية الأولياء» و«معرفة الصحابة» ،  
و«المستخرجات على الصحيحين» وغيرها ، ذكر بعض الفضلاء : أنَّ كتابَ  
«الحلية» إذا كان في بيتٍ لم يدخله شيطان<sup>(١)</sup> .

( و ) توفي ( لـ ) سنة ( لثمان ) وخمسين وأربعمئة الحافظ أبو بكر أحمد بنُ  
الحسين بنِ علي ( البيهقي ) وكان مولده عام ( ٣٨٤هـ ) ، له من التصانيف « السنن  
الكبرى » ، و« الصغرى » ، « والمعرفة » ، و« شعب الإيمان » ، و« المبسوط في  
نصوص الشافعي » ، و« الخلافات » وغير ذلك . قال الإمام<sup>(٢)</sup> : ما من شافعيٍّ إلا  
وللشافعيِّ في عنقه مئةٌ ، إلا البيهقي ، فإنَّ له على الشافعي مئةٌ ؛ لتصانيفه في نصره  
مذهبه وأقاويله ، وقال التاجُ السُّبكي : وأما كتاب « الخلافات » فلم يُسبق إلى نوعه  
ولم يصنَّف مثله ، وهو طريقة مستقلةٌ حديثة ، لا يقدر عليها إلا مبرز في الفقه  
والحديث ، قَيِّم بالنصوص رضي الله تعالى عنه .

وتوفي ( لخمسة . من بعد خمسين ) وأربعمئة حال كون الخمسة ( معاً ) أي :  
مرتين ، فتكون مع الخمسين ستين . وفي « التقريب » وغيره زيادة ثلاث ( في  
سنة ) واحدة ، الحافظ أبو عمر ( يوسف ) بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن  
عاصم النمريُّ القرطبيُّ المالكي ، ومولده عام ( ٣٦٨هـ ) ، كان ابنُ عبد البر حافظ  
المغرب ، له من المصنفات « التمهيد في شرح الموطأ » ، و« الاستذكار »  
مختصره ، و« التقصي على الموطأ » ، و« الاستيعاب » في الصحابة ، و« فضلُ  
العلم » وغير ذلك .

( و ) الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ( الخطيب ) البغدادي ، ومولده

(١) وفي هذا الكلام نظر .

(٢) أي : إمام الحرمين الجويني .



## ٩٧٩ - نَظَمْتُهَا فِي خَمْسَةِ الْأَيَّامِ بِقُدْرَةِ الْمُهَيِّمِ مِنَ الْعِلَامِ

عام (٣٩٢هـ) ، وهو أحدُ أعلام الحفاظ ، ومهرة الحديث ؛ إذ فاق أقرانه في الحفظ والإتقان والمؤلفات . قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي : الخطيبُ يشبه بالدارقطني ونظرائه في معرفة الحديث وحفظه . وفي رواية « هو دارقطني عهدنا » . وقال ابنُ الشُبكي : مصنفاته تزيدُ على الستين مصنفًا ، وكان له ثروة ظاهرة ، وصدقاتٌ على أرباب العلم دائرة .

ويُذكر أنه لما حَجَّ شربَ من زمزم ثلاث شربات لثلاث حاجات ، أن يحدث « بتاريخ بغداد » ، وأن يملي بجامع المنصور ، وأن يُدفنَ إذا مات عند بشرِ الحافي ، فحصلت الثلاث رضي الله تعالى عنه .

والإلى ذلك كله أشار المصنّف بقوله : ( ذو المزية ) على نظرائه ، ولاسيما في هذا الفن ، فقد قال الحافظُ ابنُ حجر : قلَّ فنٌّ من فنون الحديث إلا وقد صَنَّف - أي : الخطيب - فيه كتاباً مفرداً ، أي : وتقدم بعض منه في النظم وأثناء الشرح ، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نُقطة : كلُّ من أنصفَ علِمَ أن المحدثين بعد الخطيب عيالٌ على كتبه . انتهى . قال بعض المحققين : أي : معتمدون عليها ؛ لأنه جمعٌ جميع فنون الأحاديث ، فهم يأخذون منها نصيباً ، هذا نظير قول الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه : الخلقُ كلُّهم عيالٌ على أبي حنيفة في الفقه . وبيانه أنَّ الشافعيَّ سمعَ رجلاً يَقَعُ في أبي حنيفة ، فدعاه : يا هذا أتقعُ في رجلٍ سلَّم له جميعُ الناس ثلاثة أرباع الفقه وهو لا يسلمُ لهم الربع ؟ قال : وكيف ذلك ؟ قال الفقه سؤال وجواب ، وهو الذي تفرَّد بوضع المسألة ، فسلم له نصف العمل ، ثم أجاب عن الكلِّ ، وخصومه لا يقولون إنه أخطأ في الكلِّ ، فإذا جعل ما وافقوا فيه مقابلاً لما خالفوا فيه سلَّم له ثلاثة أرباع ، وبقي الربع مشتركاً بين الناس . تدبَّر .

ثم قال الناظم : ( هذا تمامُ نَظْمِي الألفية ) التي ضَمَّنَهَا علِمَ الأثر كما تقدم في الخطبة . وقد ( نظمُها ) من أولها إلى آخرها ( في خمسة الأيام ) فهذا من التوفيق العزيز أن ينظم كلَّ يومٍ مقدارَ مئة بيتٍ ، وظاهرُه أنه مشغولٌ بغيره ؛ كالتدريس ونوافل

- ٩٨٠ - خَتَمْتُهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ الْعَاشِرِ      يَا صَاحِبِ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ  
 ٩٨١ - مِنْ عَامِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ النَّبِيِّ      بَعْدَ ثَمَانِمِئَةٍ لِلْهِجْرَةِ  
 ٩٨٢ - نَظَمْتُ بِدِيعِ الْوَصْفِ سَهْلٌ حُلُوٌ      لَيْسَ بِهِ تَعَقُّدٌ أَوْ حَشْوٌ

العبادات من قراءة القرآن ، والصَّلوات على النبي ﷺ وغير ذلك ، فما هو إلا ( بِقُدْرَةِ ) الله ( الْمُهِمِّينَ ) الرَّقِيبِ الحافظ لكلِّ شيء ، مفعِل ، من الأمن قُلِبَتْ همزته هاء ( العلام ) للغيب والشهادة .

( خَتَمْتُهَا ) أي : ختمت من نظمها ( يومَ الخميس العاشر . يا صاح ) أي : يا صاحبي ، فهو منادئ مرَّحَم على غير قياس ، لكن كثر جريانه في أشعار المولَّدين . قال في « الملحة »<sup>(١)</sup> :

وقولهم في صاحبٍ يا صاح      شدَّ لمعنى فيه باضطراح  
 ( مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ ) فابتدأه يوم السبت خامس الشهر ( مِنْ عَامِ ) أي : سنة ( إِحْدَى وَثَمَانِينَ النَّبِيِّ . بَعْدَ ثَمَانِمِئَةٍ لِلْهِجْرَةِ ) النبوة ، على صاحبها أفضلُ الصَّلَاة وأكملُ التحية ، فيكون هذا النظم وقت كهولة المصنَّف ؛ لأنه توفي سنة إحدى عشرة وتسعمئة . وللمصنَّف مؤلَّفات كثيرة جداً ، قيل : أكثر من ثلاثمئة مصنَّف ، ما بين صغير وكبير في أنواع العلوم ، ولاسيَّما ما يتعلق بالقرآن والأحاديث ، وكثيرٌ منها متداولٌ في أيدي العلماء وطلبة العلم ، فجزاه الله عن الأمة أفضل الجزاء .

وهذا النظم على الخصوص ( نَظْمٌ ) في غاية اللُّطف ( بِدِيعِ الْوَصْفِ ) وكيف لا وهو ( سَهْلٌ حُلُوٌ ) في لفظه ومعناه ، من حيث إنه ( ليس به ) أي : النظم ( تَعَقُّدٌ ) ، وهو كون الكلام مغلقاً لا يظهر معناه إلا بتعب ( أو ) أي : وليس به

(١) « ملحة الإعراب » في علم النحو ، للحريري صاحب « المقامات » و« دُرَّةُ الغواص » وغير ذلك ، توفي سنة ( ٥١٦ هـ ) . انظر : « الأعلام » ( ٥ / ١٧٧ ) .

- ٩٨٣ - فَأَعْنَ بِهَا بِالْحِفْظِ وَالتَّفْهِيمِ وَخُصَّهَا بِالْفَضْلِ وَالتَّقْدِيمِ  
 ٩٨٤ - وَأَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى الْإِكْمَالِ مُعْتَصِمًا بِهِ بِكُلِّ حَالٍ  
 ٩٨٥ - مُصَلِّيًا عَلَى نَبِيِّ قَدْ أَتَمَّ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ وَالرُّسُلَ خَتَمَ

( حَشَو ) أي : زائد مستغنى عنه في الكلام ، فكلُّ من الأمرين غير موجودٍ في هذا النَّظْمِ .

( فاعن ) واهتم أيها الراغبُ في العلوم ، ولاسيما علم الحديث ( بها ) أي : بهذه الألفية ( بالحفظ ) أي : في حفظها عن ظهر قلب ( و ) فهم معانيها ، ثم ( التفهيم ) لأصحابك وطلبك بها ( وخصها بالفضل والتقديم ) على غيرها من المؤلفات في الفن كـ « مقدمة ابن الصلاح » ، و « تقريب » النووي ، و « ألفية العراقي » لزيادة هذه المنظومة على ما فيها بأشياء كثيرة كما تقدّم .

( وأحمدُ الله ) ذا الجلال ( على ) ما وفقني من ابتداء تأليف هذه الألفية ، ( والإكمال ) له حال كوني ( مُعْتَصِمًا ) أي : متمسكاً ( به ) وملتجئاً إليه ( بكلِّ حال ) من أحوالي ، وأمر من أموري ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [ آل عمران : ١٠١ ] .

وحال كوني ( مُصَلِّيًا ) ومُسلِّماً ( على نبي ) هو أفضلُ الأنبياء والمرسلين ( قد أتم ) يعني : بُعِثَ مُتَمِّمًا ( مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ ) ففي حديث أبي هريرة مرفوعاً : « إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ »<sup>(١)</sup> . وفي رواية : « صَالِحُ الْأَخْلَاقِ »<sup>(٢)</sup> . رواه الحاكم وغيره بإسنادٍ صحيح .

قال بعضُ شُرَاح الحديث : فالأنبياءُ بُعِثُوا بمكارم الأخلاق ، وبقيت بقية بُعِثَ

(١) أخرجه الحاكم في « المستدرک » ( ٢ / ٦٧٠ ) ، والبيهقي في « الكبرى » ( ١٠ / ١٩١ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه أحمد ( ٢ / ٣٨١ ) ، والبيهقي في « الكبرى » ( ١٠ / ١٩٢ ) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

بما كان معهم وبتمامها ، أو أنها تفرقت فيهم ، فأمر بجمعها لتخلقه بالصفات الإلهية . قال تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [الفلم : ٤] ، ( و ) هو ﷺ ( الرسل ) والأنبياء قد ( ختم ) كما قال تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب : ٤٠] .

ولا يخفى ما في كلام المصنّف من حُسن الاختتام المتين .

هذا ووجدتُ في بعض نسخ هذا النّظم ما نصّه ، قال : فرغتُ من نظمها يوم الخميس عاشر ربيع الآخر ، سوى أبياتٍ ألحقتها بعد ذلك ، ومن تبييضها يوم الأحد ثالث عشرة ، أحسن الله عاقبتها . انتهى .





## كلمة الشارح

يقولُ الشارحُ الرَّاجِي رِضًا رَبَّهُ الغني « محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي »  
كان الله له ، وختَمَ بالصالحات عمله :

ابتدأتُ في تأليف هذا الشرح الذي سَمَّيته بـ « منهج ذَوِي النَّظَر ، في شرح منظومة علم الأثر » غرّة شهر ذي الحجة ، عام ثمانية وعشرين وثلاثمئة بعد الألف ، من هجرة مَنْ خُلِقَ عَلَى أَكْمَلِ وَصْفٍ ، وختمتُ منه عصر يوم الجمعة ، رابع عشر شهر ربيع الآخر سنة ( ١٣٢٩ هـ ) تسعة وعشرين وثلاثمئة وألف ، فكانت مدّة التأليف أربعة أشهر وأربعة عشر يوماً ، وكلُّ ذلك بمكة المكرمة ، زادها الله تشريفاً وتكريماً . نعم كتبتُ شيئاً منه في منى وعرفات حال الوقوف وأيام رمي الجمرات .

ثم إنِّي أجزتُ روايةً هذا الشرح كلّ مَنْ وصلَ إليه من طلبة العلم في هذا العصر وبعده ؛ لاسيّما مَنْ تلقّاه منِّي بالسَّماع لكُلِّه أو بعضه : من أولادي وأصحابي وطلبتي بشرطه المعتبر عند أهل الحديث والأثر ، وتقدّم سندي إلى المصنّف الحافظ السيوطي في الخطبة ، فيا ربَّنَا لك الحمدُ باطناً وظاهراً ، وأولاً وآخرًا ، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ؛ ولك الحمدُ يا ربَّ العالمين كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، لا إله إلا أنت سبحانك إني كنتُ من الظالمين ، سبحانَكَ لا أَحْصِي ثناءً عليك أنت كما أُنيتَ على نفسك ، فصلّ وسلِّم على عبدِكَ ورَسُولِكَ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ ، وَحَبِيبِكَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وأسألك اللهم خيرَ الدنيا وخيرَ العقبى ﴿ رَبَّنَا إِنَّا أَلْذُنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ [البقرة: ٢٠١] يا مَنْ بيده الخيرُ كُلُّهُ ، أسألك الخيرَ كُلَّهُ ، وأعوذُ بك من الشرِّ

كَلِّهِ ، اللَّهُمَّ لَا تُعَقِّنَا عَنِ الْعِلْمِ بِعَائِقٍ ، وَلَا تَمْنَعْنَا عَنْهُ بِمَانِعٍ ، ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ [ آل عمران : ٨ ] اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ أَنْ تَوْفِّقَنَا لِلتَّقْوَى وَالِاسْتِقَامَةِ ، وَتَمْنَحَنَا خَاتِمَةَ الْخَيْرِ وَالسَّعَادَةِ ، وَتَرْزُقَنَا الْحُسْنَى وَزِيَادَةَ ﴿ دَعْوَتِهِمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَنَحْنُ فِيهَا سَلَامٌ وَمَا خَرُّ دَعْوَتِهِمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [ يونس : ١٠ ] .

آمين آمين آمين ، اللهم آمين ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

### تنبیه

قد ذكر المصنّف الحافظ السيوطي رَحِمَهُ اللهُ فِي خطبة هذه المنظومة أنها ألف بيت ، إذ قال فيها : ( وهذه ألفية تحكي الدُرَر ... ) إلخ ، وكذا في خاتمتها حيث قال ثَمَّة : ( هذا تمام نظمي الألفية ) لكن عدّنا أبياتها بيتاً بيتاً من نسختنا التي شرحناها فوجدناها نقصت عن الألف عشرين ، فالموجود فيها إنما هو تسعمئة وثمانون بيتاً ، ومن المشهور أنّ صاحب البيت أذرى بما فيه ، وحينئذ فيحتمل أنّ العشرين سقطت من قلم كاتب نسختي ، ولكن مثل هذا السقط الكبير إن كان في موضع واحد فهو بعيد ، وإن كان في مواضع متفرقة فله نوع قرب .

غير أنّي حال الشرح تأملت وأمعنت النظر فيه غاية جهد المقلّ ، فما وجدت موضعاً يصلح للسقط ، ولا عثر على خلل في سياقها ، بل يرتبط بعضها ببعض غاية الارتباط ، ثم إنني راجعت المواد ولاسيما « التدريب » فوجدتها ملتزمة معها ، ويحتمل أنها ألفية تقريباً ، ومثل هذا يقع كثيراً ممن قلّت بضاعته في المنثور والمنظوم ، وضاق عطئه عن المنطوق والمفهوم ، ويندرج جداً وقوع ذلك من مثل المصنّف ممن كملت درايتُهُ ، وتوفّرت ملكته ، كيف وقد جرّم بكونها ألفاً مرّتين ابتداءً وانتهاءً ، فمثله لو أراد أن يزيد في نظمه قدره أو أكثر منه لما كان عليه كلفة إن شاء الله تعالى ؛ فضلاً عن نحو عشرين بيتاً لو فاق كلامه ، بل الغالب أنهم يزيدون هذا المقدار إحساناً منهم .

ويحتمل أنّ النسخة التي وقعت لنا منقولة من مُسَوِّدَةِ المصنّف ، فقد وجدنا آخر

بعض نسخ النظم تاريخاً ذكر فيه أنَّ الناظم ألحق فيه أبياتاً بعد الختم لم يعين عددها ولا مواضعها ، وهو كلام منقول عن الناظم ، وقد نقلت نصّه آخر الشرح فانظره .

لا جرّم أني ألحقتُ في المنظومة عشرين بيتاً مما نظمته بنفسي ، أربعة عشر في نوع المعلّ ، وبيتاً في نوع آداب طالب الحديث ، وأربعة أبيات في أسباب الحديث ، وبيتاً آخر في العشرة الأنواع المزيدة على ابن الصّلاح وألفية العراقي ، وقد شرحتها كلّها على نمط شرح كلام المصنّف ، وميّزتها بكتابتها في الهامش بالمداد الأحمر ، مع التنبيه عليها في الشرح ، فبها تتم الأبيات التي شرحتها ألفاً .

هذا ، وأما زياداتُ المصنّف على ألفية العراقيّ فجعلتُ علامتها خطأً أحمر مستطيلاً بمقدار الزيادة ، وذلك لأنني عزمْتُ عند ابتداء الشرح أن أنبّه عليها في كلّ موضعٍ منها ، فلما رأيتها كثيرة جداً أعرضتُ عن ذلك ، وسلكتُ في التّمييز أقرب المسالك ، والله تعالى وليّ التوفيق .

محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي





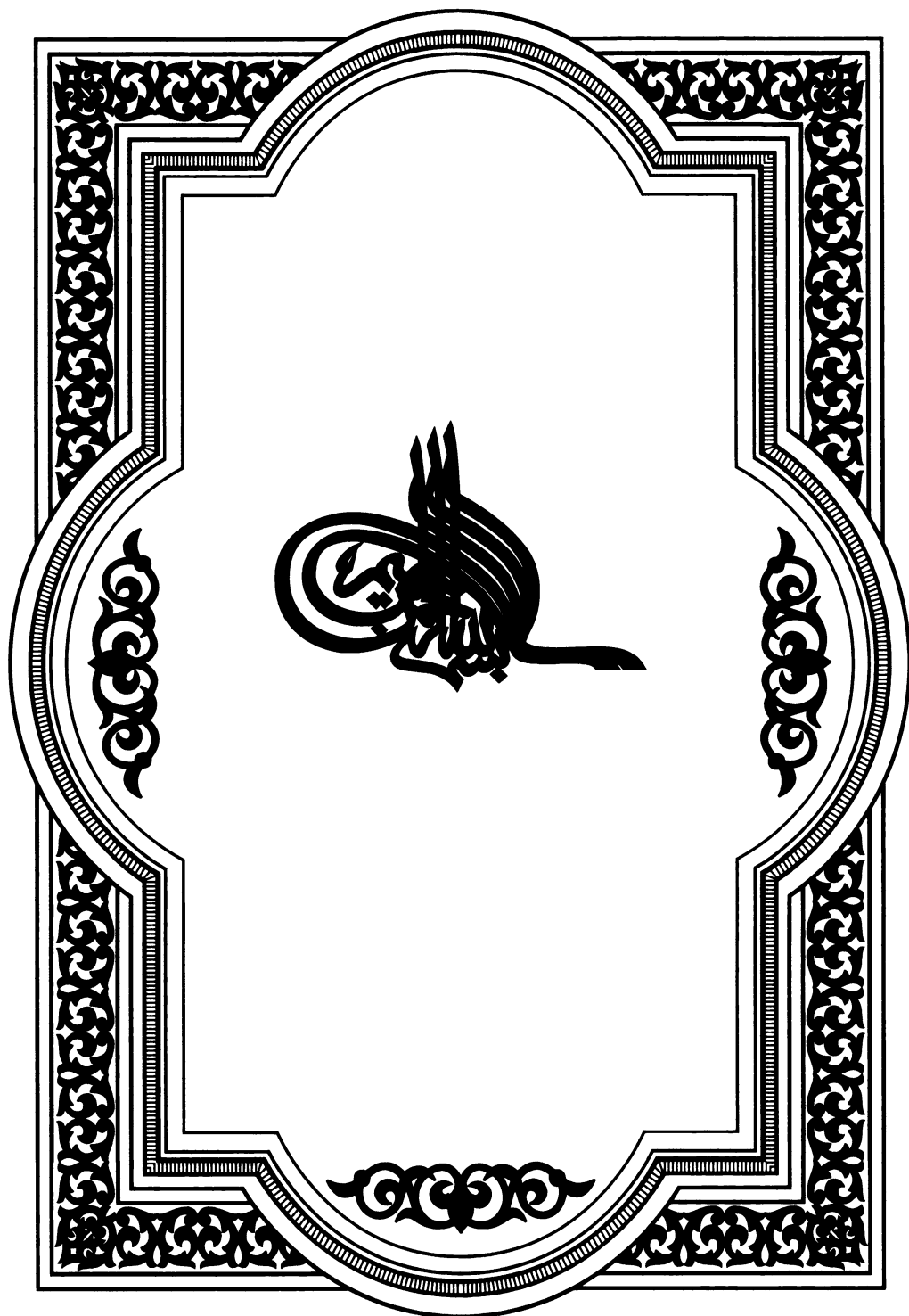


# أَفِيَّةُ السُّيُوطِي

أو

نَظْمُ الدُّرَرِ فِي عِلْمِ الْأَثَرِ

لِلْحَافِظِ جَلالِ الدِّينِ السُّيُوطِي (ت : ٩١١ هـ)



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ - اللَّهُ حَمْدِي وَإِلَيْهِ أَسْتَعِذُ
- ٢ - ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ
- ٣ - وَهَذِهِ أَلْفِيَّةُ تَحْكِي الدَّرَزُ
- ٤ - فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِي
- ٥ - وَاللَّهُ يُجْزِي سَابِغَ الْإِحْسَانِ
- وَمَا يَثُوبُ فَعَلَيْهِ أَعْتَمِدُ
- خَيْرُ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ سَرْمَدٍ
- مَنْظُومَةٌ صَمَّتْهَا عِلْمُ الْأَثَرِ
- فِي الْجَمْعِ وَالْإِبْجَازِ وَأَتَّسِقُ
- لِي وَلَهُ وَلِذَوِي الْإِيمَانِ

\* \* \*

## حَدُّ الْحَدِيثِ وَأَقْسَامُهُ

- ٦ - عِلْمُ الْحَدِيثِ دُو قَوَانِينِ تُحَدِّدُ
- ٧ - فَذَانِكَ الْمَوْضُوعُ وَالْمَقْصُودُ
- ٨ - وَالسَّنَدُ الْإِخْبَارُ عَنْ طَرِيقِ
- ٩ - وَالْمَتْنُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ السَّنَدُ
- ١٠ - بِمَا أَضِيفَ لِلنَّبِيِّ قَوْلًا أَوْ
- يُذَرَى بِهَا أَحْوَالُ مَتْنٍ وَسَنَدُ
- أَنْ يُعْرَفَ الْمَقْبُولُ وَالْمَرْدُودُ
- مَتْنٍ كَالِإِسْنَادِ لَدَى فَرِيقِ
- مِنْ الْكَلَامِ، وَالْحَدِيثُ قَيِّدُ
- فِعْلًا وَتَقْرِيرًا وَتَخَوُّمًا حَكُّو

- ١١ - وَقِيلَ: لَا يَخْتَصُّ بِالْمَرْفُوعِ بَلْ جَاءَ لِلْمَوْقُوفِ وَالْمَقْطُوعِ  
 ١٢ - فَهُوَ عَلَى هَذَا مُرَادِفُ الْخَبَرِ وَشَهَرُوا رَدْفَ الْحَدِيثِ وَ<sup>(١)</sup> الْأَثَرِ  
 ١٣ - وَالْأَكْثَرُونَ قَسَمُوا هَذَا الشُّنَنُ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ

\* \* \*

### الصَّحِيحُ

- ١٤ - حَدُّ الصَّحِيحِ مُسْنَدٌ بِوَضْلِهِ  
 ١٥ - وَلَمْ يَكُنْ شَدًّا<sup>(٢)</sup> وَلَا مُعْلَلًا  
 ١٦ - ظَاهِرِهِ لَا الْقَطْعَ إِلَّا مَا حَوَى  
 ١٧ - مَا انْتَقَدُوا فَأَبْنَى الصَّلَاحِ رَجَحًا  
 ١٨ - وَالتَّوَوِي رَجَحَ فِي «التَّقْرِيبِ»  
 ١٩ - وَلَيْسَ شَرْطًا عَدَدٌ وَمَنْ شَرَطَ  
 ٢٠ - وَالْوُقُوفُ عَنْ حُكْمٍ<sup>(٣)</sup> لِمَتْنٍ أَوْ سَنَدٍ  
 ٢١ - وَآخَرُونَ حَكَمُوا فَاضْطَرُّوا  
 ٢٢ - فَمَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ سَيِّدِهِ  
 ٢٣ - وَابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ
- بِتَقْلٍ عَدْلٍ صَابِطٍ عَنْ مِثْلِهِ  
 وَالْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ وَالضَّعْفِ عَلَى  
 كِتَابٍ مُسْلِمٍ أَوْ الْجُعْفِيِّ سِوَى  
 قَطْمَاءٍ بِهِ وَكَمْ إِمَامٍ جَنَحَا  
 ظَنًّا بِهِ وَالْقَطْعُ دُو تَضْوِيْبِ  
 رَوَايَةِ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا غَلَطَ  
 بِأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقًا أَسَدَ  
 لِفَوْقِ عَشْرِ ضُمَّتْهَا الْكُتُبُ  
 وَزَيْدٌ مَا لِلشَّافِعِيِّ فَأَحْمَدُ  
 عَنْ جَدِّهِ أَوْ سَالِمٍ عَمَّنْ نَبَهَ<sup>(٤)</sup>

(١) فِي (ش) : وَشَهَرُوا شُمُولُ هَذَيْنِ الْأَثَرِ .

(٢) فِي (ش) : شَدًّا .

(٣) فِي (ت) وَ (م) : بِالْحُكْمِ .

(٤) بِالضَّم : شَرَفٌ ، وَبِالْكَسْرِ مِنْ بَابِ فَرَحٍ .

- ٢٤ - أَوْ عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ عَنْ جَبْرِ الْبَشَرِ  
 ٢٥ - وَشُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ  
 ٢٦ - أَوْ مَا رَوَى شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ  
 ٢٧ - ثُمَّ ابْنُ سِيرِينَ عَنِ الْجَبْرِ الْعَلِيِّ  
 ٢٨ - كَذَا ابْنُ مِهْرَانَ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ  
 ٢٩ - وَوَلَدُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ  
 ٣٠ - لَا يَنْبَغِي التَّعْمِيمُ فِي الْإِسْنَادِ  
 ٣١ - فَأَزْفَعُ الْإِسْنَادَ لِلصَّدِيقِ مَا  
 ٣٢ - وَعُمَرُ فَا بَنَ شَهَابٍ بَدَهُ<sup>(١)</sup>  
 ٣٣ - وَأَهْلُ بَيْتِ الْمُصْطَفَى جَعْفَرُ عَنْ  
 ٣٤ - وَلَأَبِي هُرَيْرَةَ الزُّهْرِيُّ عَنْ  
 ٣٥ - عَنْ أَغْرَجٍ وَقِيلَ: حَمَّادٌ بِمَا  
 ٣٦ - لِمَكَّةَ سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو وَذَا  
 ٣٧ - ابْنُ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ عُبَيْدَةَ  
 ٣٨ - وَمَا رَوَى مَعْمَرُ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ  
 ٣٩ - لِلشَّامِ الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ حَسَّانَا  
 ٤٠ - وَغَيْرُ هَذَا مِنْ تَرَاجِمٍ تُعَدُّ
- هُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَهَذَا عَنْ عَمَرَ  
 عَنْ مُرَّةَ عَنْ ابْنِ قَيْسٍ كَرَّةَ  
 إِلَى سَعِيدٍ عَنْ شُيُوخِ سَادَةِ  
 عُبَيْدَةَ بِمَا رَوَاهُ عَنْ عَلِي  
 عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ الْحَسَنَ  
 عَائِشَةَ وَقَالَ قَوْمٌ دُو فُطْنِ  
 بَلْ خُصَّ بِالصَّخْبِ أَوْ الْبِلَادِ  
 ابْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسٍ نَمَا  
 عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ  
 أَبَائِهِ إِنَّ عَنْهُ رَاوٍ مَا وَهَنَ  
 سَعِيدٍ أَوْ أَبُو الزُّنَادِ حَيْثُ عَنْ  
 أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ لَهُ نَمَا  
 عَنْ جَابِرٍ وَلِلْمَدِينَةِ خُذَا  
 الْحَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
 أَبِي هُرَيْرَةَ أَصَحُّ لِلْيَمَنِ  
 عَنِ الصَّحَابِ فَائِقُ اتِّقَانَا  
 صَمَّتْهَا شَرْحِي عَنْهَا لَا تُعَدُّ

\* \* \*

## مَسْأَلَةٌ

- ٤١ - أَوَّلُ جَامِعِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ  
 ٤٢ - وَأَوَّلُ الْجَامِعِ لِلْأَبْوَابِ  
 ٤٣ - كَابِنِ جُرَيْجٍ وَهَشِيمِ مَالِكٍ  
 ٤٤ - وَأَوَّلُ الْجَامِعِ بِإِفْتِصَارِ  
 ٤٥ - وَمُسْلِمٍ مِنْ بَعْدِهِ وَالْأَوَّلُ  
 ٤٦ - وَمَنْ يُفْضَلُ مُسْلِمًا فَإِنَّمَا  
 ٤٧ - وَانْتَقَدُوا عَلَيْهِمَا يَسِيرًا  
 ٤٨ - وَلَيْسَ فِي الْكُتُبِ أَصَحُّ مِنْهُمَا  
 ٤٩ - مَرْوِيُّ ذَيْنِ قَالِبُحَارِيٍّ فَمَا  
 ٥٠ - فَشَرَطُ أَوَّلِ قَتَانٍ ثُمَّ مَا  
 ٥١ - وَرَبَّمَا يَغْرِضُ لِلْمَفُوقِ مَا  
 ٥٢ - وَشَرَطُ ذَيْنِ كَوْنُ ذَا الْإِسْنَادِ  
 ٥٣ - وَعِدَّةُ الْأَوَّلِ بِالتَّخْرِيرِ  
 ٥٤ - وَمُسْلِمٌ أَرْبَعَةُ آلَافٍ  
 ٥٥ - مِنْ الصَّحِيحِ قَوَاتَا كَثِيرًا
- ابْنُ شَهَابٍ أَمْرًا لَهُ عَمَزُ  
 جَمَاعَةٌ فِي الْعَصْرِ دُوْ افْتِرَابِ  
 وَمَعْمَرٍ وَوَلَدِ الْمُبَارَكِ  
 عَلَى الصَّحِيحِ فَقَطِ الْبُحَارِيِّ  
 عَلَى الصَّوَابِ فِي الصَّحِيحِ أَفْضَلُ  
 تَرْزِييَهُ وَصُنْعُهُ<sup>(١)</sup> قَدْ أَحْكَمَا  
 فَكَمْ تَرَى<sup>(٢)</sup> نَحْوَهُمَا نَصِيرًا  
 بَعْدَ الْقُرْآنِ وَلِهَذَا قُدِّمَا  
 لِمُسْلِمٍ فَمَا حَوَى شَرْطُهُمَا  
 كَانَ عَلَى شَرْطِ قَتَى غَيْرِهِمَا  
 يَجْعَلُهُ مُسَاوِيًا أَوْ قُدِّمَا  
 لَدَيْهِمَا بِالْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ  
 أَلْفَانِ وَالرُّنْعُ بِلا تَكْرِيرِ  
 وَفِيهِمَا التَّكَرَّارُ جَمًّا وَافٍ  
 وَقَالَ نَجَلُ أَخْرَمٍ: يَسِيرًا<sup>(٣)</sup>

(١) فِي (ت) وَ (م) : وَوَضَعَهُ .

(٢) فِي (ت) : تَرَى .

(٣) فِي (ت) وَ (م) : قَوْتُهُ كَثِيرٌ . . . يَسِيرٌ .

- ٥٦ - مُرَادُهُ أَعْلَى<sup>(١)</sup> الصَّحِيحِ فَاحْمِلِ  
 ٥٧ - الثَّوَوِي: لَمْ يَفُتِ الْخُمْسَةَ مِنْ  
 ٥٨ - وَاَحْمِلْ مَقَالَ عَشْرِ أَلْفِ أَلْفِ  
 ٥٩ - وَخُذْهُ حَيْثُ حَافِظٌ عَلَيْهِ نَصْرٌ  
 ٦٠ - كَابِنِ خُرَيْمَةٍ وَيَتْلُو مُسْلِمًا  
 ٦١ - وَكَمْ بِهِ تَسَاهُلٌ حَتَّى وَرَدَ  
 ٦٢ - وَابْنُ الصَّلَاحِ قَالَ: مَا تَقَرَّدَا  
 ٦٣ - جَزِيًّا عَلَى امْتِنَاعِ أَنْ يُصَحَّحَا  
 ٦٤ - وَغَيْرُهُ جَوْرُهُ وَهُوَ الْأَبْرَ  
 ٦٥ - مَا سَاهَلَ الْبُسْتِي فِي «كِتَابِهِ»  
 ٦٦ - وَاسْتَخْرَجُوا عَلَى «الصَّحِيحَيْنِ» بِأَنْ  
 ٦٧ - لَا مِنْ طَرِيقٍ مَنْ إِلَيْهِ عَمَدًا  
 ٦٨ - فَرُبَّمَا تَفَاوَتَتْ مَعْنَى، وَفِي  
 ٦٩ - إِلَيْهِمَا وَمَنْ عَزَا أَرَادَا<sup>(٢)</sup>  
 ٧٠ - وَاحْكُمْ بِصَحَّةٍ لِمَا يَزِيدُ  
 ٧١ - وَكَثْرَةَ الطُّرُقِ وَتَبْيِينَ الَّذِي  
 ٧٢ - تَذْلِيسٍ أَوْ مُخْتَلِطٍ وَكُلُّ مَا
- أَخَذَا مِنَ الْحَاكِمِ أَيْ فِي «الْمَذْخَلِ»  
 مَا صَحَّ إِلَّا التَّرْزُ فَاَقْبَلُهُ وَدِنْ  
 أَخْوِي عَلَى مُكَرَّرٍ وَوَقِفِ  
 وَمِنْ مُصَنَّفٍ بِجَمْعِهِ يُخَصَّرُ  
 وَأُولَاهِ الْبُسْتِي ثُمَّ الْحَاكِمَا  
 فِيهِ مَنَاقِرٌ وَمَوْضُوعٌ يُرَدُّ  
 فَحَسَنٌ إِلَّا لِضَعْفٍ فَارْزُدَا  
 فِي عَضْرِنَا كَمَا إِلَيْهِ جَنَحَا  
 فَاحْكُمْ هُنَا بِمَا لَهُ أَدْوَى النَّظَرِ  
 بَلْ شَرْطُهُ خَفٌّ وَقَدْ وَفَى بِهِ  
 يَرْوِي أَحَادِيثَ كِتَابٍ حَيْثُ عَنْ  
 مُجْتَمَعًا فِي شَيْخِهِ فَصَاعِدًا  
 لَفْظٌ كَثِيرًا فَاجْتَنِبْ أَنْ تُضْفِ  
 بِذَلِكَ الْأَضْلَ وَمَا<sup>(٣)</sup> أَجَادَا  
 فَهُوَ مَعَ الْعُلُوِّ ذَا يُقْبَلُ  
 أَبْهَمَ أَوْ أَهْمِلَ أَوْ سَمَاعَ ذِي  
 أَعْلَى فِي الصَّحِيحِ مِنْهُ سَلِمَا

(١) فِي ( ت ) : عَلَى .

(٢) فِي ( ت ) : أَوْزَادَا .

(٣) فِي ( ت ) : فَمَا .



## خاتمة

- ٧٣ - لَأَخَذِ مَثْنٍ مِنْ مُصَنَّفٍ يَجِبُ عَرْضُ عَلَى أَضِلِّ وَعِدَّةُ نُدْبٍ  
٧٤ - وَمَنْ لِنَقْلِ فِي الْحَدِيثِ شَرْطًا رَوَايَةً وَلَوْ مُجَازًا غُلَطًا

\* \* \*

## الحسن

- ٧٥ - الْمُرْتَضَى فِي حَدِّهِ مَا اتَّصَلَ  
٧٦ - شَذَّ وَلَا عُلَّ وَلِئُرْتَبِ  
٧٧ - أَلْفَقَهَا وَجُلُّ أَمَلِ الْعِلْمِ  
٧٨ - إِلَى الصَّحِيحِ، أَيْ: لِغَيْرِهِ، كَمَا  
٧٩ - صَغَفًا لِسُوءِ الْحِفْظِ أَوْ إِزْسَالٍ أَوْ  
٨٠ - مَجِئَةٍ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى وَمَا  
٨١ - يَرْقَى عَنِ الْإِنْكَارِ بِالتَّعَدُّدِ  
٨٢ - وَالْكُتُبِ الْأَرْبَعِ ثُمَّتِ الشُّنَنُ  
٨٣ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ كِتَابِهِ  
٨٤ - وَمَا بِهِ وَهْنٌ أَقْلٌ وَحَيْثُ لَا  
٨٥ - مَا لَمْ يُضَعِّفْهُ وَلَا صَحَّ حَسَنُ  
٨٦ - فَإِنْ يُقَلَّ: قَدْ يَبْلُغُ الصَّحَّةَ لَهُ
- بِنَقْلِ عَذْلٍ قَلَّ ضَبْطُهُ وَلَا  
مَرَاتِبًا وَالْاِخْتِجَاجُ يَجْتَرِي  
فَإِنْ أَتَى مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى يَنْمِي<sup>(١)</sup>  
يَرْقَى إِلَى الْحُسْنِ الَّذِي قَدْ وَسَمَا  
تَذْلِيلٍ أَوْ جَهَالَةٍ إِذَا رَأَوْا  
كَانَ لِفُسْقٍ أَوْ يُرَى مُتَّهَمًا  
بَلْ رُبَّمَا يَصِيرُ كَالَّذِي بُدِيَ  
لِلدَّارِ قُطْنِي مِنْ مَظَلَّاتِ الْحَسَنِ  
ذَكَرْتُ مَا صَحَّ وَمَا يُشَابِهُ  
فَصَالِحٌ، فَابْنُ الصَّلَاحِ جَمَلًا  
لَدَيْهِ مَعَ جَوَازِ أَنَّهُ وَمَنْ  
قُلْنَا: اخْتِطَاأَ حَسَنًا قَدْ جَمَلَهُ

(١) في (ت) : يتمي ، و(ش) : يتمي .

- ٨٧ - فَإِنْ يُقَلْ: فَمُسْلِمٌ يَقُولُ: لَا  
يَجْمَعُ جُمْلَةً الصَّحِيحِ الْبَلَا  
٨٨ - فَاحْتَاجَ أَنْ يَنْزِلَ لِلْمُصَدِّقِ  
وَأَنْ يَكُنْ فِي حِفْظِهِ لَا يَرْتَقِي  
٨٩ - هَلَّا قَضَى فِي الطَّبَقَاتِ الثَّانِيَةِ  
بِالْحُسْنِ مِثْلَ مَا قَضَى فِي الْمَاضِيَةِ؟  
٩٠ - أَجِبَ بِأَنْ مُسْلِمًا فِيهِ شَرْطُ  
مَا صَحَّ فَاذْنَعُ أَنْ لِيذِي الْحُسْنِ يُحَاطَ  
٩١ - فَإِنْ يُقَلْ: فِي السُّنَنِ الصَّحَاحُ مَعَ  
صَعِيفِهَا وَالْبَغْوِيُّ قَدْ جَمَعَ  
٩٢ - «مَصَابِيحًا» وَجَعَلَ الْحَسَانَ مَا  
فِي سُنَنِ قُلْنَا: اضْطِلَاحٌ يُتَمَى  
٩٣ - يَرْوِي أَبُو دَاوُدَ أَقْوَى مَا وَجَدَ  
ثُمَّ الضَّعِيفَ حَيْثُ غَيْرُهُ فَقَدْ  
٩٤ - وَالسَّيِّئِي مَنْ لَمْ يَكُونُوا اتَّفَقُوا  
تَرَكَأَلَهُ وَالْآخِرُونَ<sup>(١)</sup> الْحَقُّوَا  
٩٥ - بِالْخُمْسَةِ ابْنِ مَاجَةٍ قِيلَ: وَمَنْ  
مَازَ بِهِمْ فَإِنَّ فِيهِمْ وَهْنٌ  
٩٦ - تَسَاهَلَ الَّذِي عَلَيْهَا أُطْلِقَا  
صَحِيحَةً وَالذَّارِمِي وَ«الْمُنْتَقَى»  
٩٧ - وَدُونَهَا مَسَانِدُ وَالْمُعْتَلِي  
مِنْهَا الَّذِي لِأَحْمَدِ وَالْحَنْظَلِيِّ

\* \* \*

### مَسْأَلَةٌ

- ٩٨ - الْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ وَالْحُسْنِ عَلَى  
مَنْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَاسْتَشْكَلَ  
٩٩ - فَقِيلَ: يَغْنِي اللَّغْوِيُّ وَيَلْزَمُ  
وَضَفَّ الضَّعِيفَ وَهُوَ نَكْرٌ لَهُمْ  
١٠٠ - وَقِيلَ: بِإِغْتِيَارِ تَعْدَادِ السَّنَدِ  
وَفِيهِ شَيْءٌ حَيْثُ وَضَفَّ مَا انْفَرَدَ

(١) الْآخِرُونَ بِكسر الخاء ، أي : المتأخرون ، ويحتمل الفتح ، أي : المحدثون غير من عدَّ  
الأصول خمسة .

- ١٠١ - وَقِيلَ: مَا تَلْقَاهُ<sup>(١)</sup> يَخْوِي الْعُلْيَا  
 ١٠٢ - كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنٌ لَا يَنْعَكِسُ  
 ١٠٣ - وَصَاحِبُ «الثُّخْبَةِ» ذَا إِنْ انْفَرَدَ  
 [ وَقَدْ بَدَأَ لِي فِيهِ مَعْنِيَانِ  
 أَنِّي : حَسَنٌ لِذَاتِهِ صَحِيحٌ  
 أَوْ حَسَنٌ عَلَى الَّذِي بِهِ يُحَدِّثُ ]  
 ١٠٤ - وَالْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ لِلْإِسْنَادِ  
 ١٠٥ - لِعِلَّةٍ أَوْ لِشُدُوزٍ وَاحِكُمْ  
 ١٠٦ - وَلِلْقَبُولِ يُطْلَقُونَ جَيِّدًا  
 ١٠٧ - وَهَذِهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ  
 ١٠٨ - وَهَلْ يُخَصُّ بِالصَّحِيحِ الثَّابِتُ  
 فَذَاكَ حَاوٍ أَبَدًا لِلدُّنْيَا  
 وَقِيلَ: هَذَا حَيْثُ رَأَيْي يَلْتَبَسُ  
 إِسْنَادُهُ وَالثَّانِ حَيْثُ دُو عَدَدُ  
 لَمْ يُوجَدَا لِأَهْلِ هَذَا الشَّانِ  
 لِعَيْنِهِ لَمَّا بَدَأَ التَّرْجِيحُ  
 وَهُوَ أَصَحُّ مَا هُنَاكَ قَدْ وَرَدَ<sup>(٢)</sup>  
 وَالْحُسْنِ دُونَ الْمَثْنِ لِلتَّقَادِ  
 لِلْمَثْنِ إِنْ أَطْلَقَ دُو حِفْظِ نُمِي  
 وَالثَّابِتَ الصَّالِحَ وَالْمَجُودَا  
 وَقَرُّوا مُشَبَّهَاتٍ مِنْ حَسَنِ  
 أَوْ يَشْمَلُ الْحُسْنَ؟ نِزَاعٌ ثَابِتٌ<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

### الضَّعِيفُ

- ١٠٩ - هُوَ الَّذِي عَنْ صِفَةِ الْحُسْنِ خَلَا  
 ١١٠ - وَابْنُ الصَّلَاحِ فَلَهُ تَعْدِيدُ  
 ١١١ - ثُمَّ عَنِ الصَّدِيقِ الْأَوْهَى كَرَّةُ  
 وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبٍ قَدْ جُعِلَا  
 إِلَى كَثِيرٍ وَهُوَ لَا يُفِيدُ  
 صَدَقَةٌ عَنْ فَرْقِدٍ عَنْ مُرَّةُ

(١) فِي ( ت ) : يُلْقَاهُ ، وَفِي ( خ ) : يَلْقَاهُ .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ ( ش ) فَقَطْ .

(٣) فِي ( ت ) : تَقْدِيمُ الْبَيْتِ الْأَخِيرِ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ .

- ١١٢ - وَالْبَيْتِ عَمَرُو ذَا عَنِ الْجُفْفِيِّ      عَنْ حَارِثِ الْأَغَوْرِ عَنْ عَلِيٍّ  
١١٣ - وَلَأَبِي هُرَيْرَةَ السَّرِيٍّ<sup>(١)</sup> عَنْ      دَاوُدَ عَنْ وَالِدِهِ أَبِي وَهْنٍ  
١١٤ - لِأَنْسِ دَاوُدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ      أَبَانَ وَاعْدُدْ لَأَسَانِيدِ الْيَمَنِ  
١١٥ - حَفْصًا عَنَيْتُ الْعَدَنِيَّ عَنِ الْحَكَمِ      وَغَيْرُ ذَاكَ مِنْ تَرَاجِمِ تَضَمٍّ

\* \* \*

### الْمُسْنَدُ

- ١١٩ - الْمُسْنَدُ: الْمَرْفُوعُ ذَا اتِّصَالٍ      وَقِيلَ: أَوَّلُ وَقِيلَ: التَّالِي

\* \* \*

### الْمَرْفُوعُ وَالْمَوْقُوفُ وَالْمَقْطُوعُ

- ١١٧ - وَمَا يُضَافُ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ لَوْ      مِنْ تَابِعٍ، أَوْ صَاحِبٍ وَفَقًا رَأَوْا  
١١٨ - سَوَاءٌ الْمَوْضُولُ وَالْمَقْطُوعُ فِي      ذَيْنِ وَجَعَلُ الرَّفْعِ لِلْوَضَلِ نَفِي  
١١٩ - وَمَا يُضَفُّ لِتَابِعٍ مَقْطُوعُ      وَالْوَقْفُ إِنْ قَيَّدَتْهُ مَسْمُوعُ  
١٢٠ - وَلَيُعْطَ حُكْمَ الرَّفْعِ فِي الصَّوَابِ      نَحْوُ مِنَ الشُّنَّةِ مِنْ صَحَابِي  
[ كَذَا أَمَرْنَا وَكَذَا كُنَّا نَرَى ]<sup>(٢)</sup>      فِي عَهْدِهِ أَوْ عَنْ إِضَافَةِ عَرَى  
١٢١ - ثَالِثُهَا إِنْ كَانَ لَا يَخْفَى وَفِي      تَضَرُّجِهِ بِعِلْمِهِ الْخُلْفُ نَفِي  
١٢٢ - وَنَحْوُ: كَانُوا يَقْرَعُونَ بَابَهُ      بِالظُّفْرِ فِيمَا قَدْ رَأَوْا صَوَابَهُ

(١) في ( ت ) : البُسْرِي . وهو خطأ .

(٢) زيادة من ( ش ) و ( خ ) .

- ١٢٣ - وَمَا آتَىٰ وَمِثْلُهُ بِالرَّأْيِ لَا يُقَالُ إِذْ عَنْ سَالِفٍ مَا حُمِلَا  
 ١٢٤ - وَهَكَذَا تَفْسِيرُ مَنْ قَدْ صَحِبَا فِي سَبَبِ التُّزُولِ أَوْ رَأْيَا أَبَى  
 ١٢٥ - وَعَمَّ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» وَخَصَّ فِي خِلَافِهِ كَمَا حُكِيَ  
 ١٢٦ - وَقَالَ لَا مِنْ قَائِلٍ مَذْكُورٍ وَقَدْ عَصَى الْهَادِي فِي الْمَشْهُورِ  
 ١٢٧ - وَهَكَذَا يَرْفَعُهُ يَتْلُغُ بِهِ رِوَايَةً يَنْمِيهِ وَالَّذِي شَبِهَ<sup>(١)</sup>  
 ١٢٨ - وَكُلُّ ذَا مِنْ تَابِعِيٍّ مُرْسَلٌ لَا رَابِعَ جَزْمًا<sup>(٢)</sup> لَهُمْ وَالْأَوَّلُ  
 ١٢٩ - صَحَّحَ فِيهِ التَّوَوِّيُّ الْوَقْفَا وَالْفَرْقُ فِيهِ وَاضِحٌ لَا يَخْفَى

\* \* \*

### الْمَوْضُولُ وَالْمُنْقَطِعُ وَالْمُعْضَلُ

- ١٣٠ - مَرْفُوعًا أَوْ مَوْقُوفًا إِذْ يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ الْمَوْضُولُ وَالْمُعْضَلُ  
 ١٣١ - وَوَاحِدٌ قَبْلَ الصَّحَابِيِّ سَقَطَ مُنْقَطِعٌ قِيلَ: أَوْ الصَّاحِبُ قَطَّ  
 ١٣٢ - مُنْقَطِعٌ مِنْ مَوْضِعَيْنِ اثْنَانِ<sup>(٣)</sup> لَا تَوَالِيًا وَمُعْضَلٌ حَيْثُ وَلَا  
 ١٣٣ - وَمِنْهُ حَذْفُ صَاحِبٍ وَالْمُصْطَفَى وَمِثْلُهُ بِالتَّابِعِيٍّ وَقَفَا

\* \* \*

(١) في (ش) و (م) : ... ينميه . رواية يبلغ به يزويه .

(٢) في (ت) و (م) : جزم .

(٣) في (ش) و (م) : اثنين .

## المُرْسَلُ

- ١٣٤ - الْمُرْسَلُ: الْمَرْفُوعُ لِلتَّابِعِ <sup>(١)</sup> أَوْ  
 ١٣٥ - أَشْهَرُهَا الْأَوَّلُ ثُمَّ الْحُجَّةُ  
 ١٣٦ - وَرَدُّهُ الْأَقْوَى وَقَوْلُ الْأَكْثَرِ  
 ١٣٧ - نَعَمْ بِهِ يُخْتَجُّ إِنْ يَغْتَضِدِ  
 ١٣٨ - أَوْ قَوْلُ صَاحِبِ أَوْ الْجُمْهُورِ أَوْ  
 ١٣٩ - كَوْنُ الَّذِي أُرْسِلَ مِنْ كِبَارِ  
 ١٤٠ - وَلَيْسَ مِنْ شَيْخِهِ مَنْ ضَعُفَا  
 ١٤١ - وَمُرْسَلُ الصَّاحِبِ وَضَلَّ فِي الْأَصَحِّ  
 ١٤٢ - إِسْلَامُهُ بَعْدَ وَفَاةٍ وَالَّذِي  
 ١٤٣ - وَقَوْلُهُمْ : عَنْ رَجُلٍ مُتَّصِلُ  
 ١٤٤ - كَذَاكَ فِي الْأَزْجِحِ كُتِبَ لَمْ يُسَمَّ  
 ١٤٥ - وَرَجُلٌ مِنَ الصَّحَابِ وَأَبَى <sup>(٢)</sup>  
 ١٤٦ - وَقَدَّمَ الرَّفْعَ كَالِاتِّصَالِ  
 ١٤٧ - وَقِيلَ: عَكْسُهُ وَقِيلَ: الْأَكْثَرُ  
 ١٤٨ - عَلَيْهِ لَا يَقْدَحُ هَذَا مِنْهُ فِي
- ذِي كِبَرٍ أَوْ سَقَطُ رَأْيٍ قَدْ حَكُوا  
 بِهِ رَأْيَ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ  
 كَالشَّافِعِيِّ وَأَهْلِ عِلْمِ الْخَبَرِ  
 بِمُرْسَلٍ آخِرٍ أَوْ بِمُسْنَدِ  
 قَيْسٍ وَمِنْ شُرُوطِهِ كَمَا رَأَوْا  
 وَإِنْ مَشَى مَعَ حَافِظٍ يُجَارِي <sup>(٣)</sup>  
 كَتَهِيَ بَيْعَ اللَّحْمِ بِالْأَضَلِّ وَقَا  
 كَسَامِعٍ فِي كُفْرِهِ ثُمَّ انْفَضَّ  
 رَأَاهُ لَا مُمَيِّزاً لَا تَخْتِ ذِي  
 وَقِيلَ: بَلْ مُنْقَطِعٌ أَوْ مُرْسَلُ  
 حَامِلُهَا أَوْ لَيْسَ يُذَرَى مَا اتَّسَمَ  
 الصَّيْرِفِي مُعْتَنَاءً، وَلِيُجْتَبَى  
 مِنْ ثِقَةٍ لِلْوَقْفِ وَالْإِزْسَالِ  
 وَقِيلَ: قَدَّمَ أَحْفَظاً وَالْأَشْهَرُ  
 أَهْلِيَّةِ الْوَاوِصِلِ وَالَّذِي يَبْقَى

(١) فِي (ش) وَ (م) : بِالتَّابِعِ .

(٢) فِي (ت) : وَأَنْ ... بِخَارِي .

(٣) فِي (ت) : مَا أَبَى .

١٤٩ - وَإِنْ يَكُنْ مِنْ وَاحِدٍ تَعَارَضَا فَاحْكُمْ لَهُ فِي الْمُرْتَضَى<sup>(١)</sup> بِمَا مَضَى

\* \* \*

### المعلق

- ١٥٠ - مَا أَوَّلَ الْإِسْنَادِ مِنْهُ يُطْلَقُ وَلَوْ إِلَى آخِرِهِ مُعَلَّقُ  
 ١٥١ - وَفِي «الصَّحِيحِ» ذَا كَثِيرٍ فَالَّذِي أَتَى بِهِ بِصِغَةِ الْجَزْمِ خُذِ  
 ١٥٢ - صِحَّتَهُ عَنِ الْمُضَافِ عَنْهُ وَغَيْرُهُ ضَعْفٌ وَلَا تُؤْهِنُهُ  
 ١٥٣ - وَمَا عَزَى لِشَيْخِهِ بِقَالَا فَبِى الْأَصَحِّ احْكُمْ لَهُ اتِّصَالَا  
 ١٥٤ - وَمَا لَهَا لَدَى سِوَاهُ ضَابِطُ فَتَارَةٌ وَضَلُّ وَأُخْرَى سَاقِطُ

\* \* \*

### المعنعن

- ١٥٥ - وَمَنْ رَوَى بِـ«عَنْ» وَ«أَنَّ» فَاحْكُمِ بِوَضْلِهِ إِنْ اللَّقَاءُ يُعْلَمِ  
 ١٥٦ - وَلَمْ يَكُنْ مُدَلِّسًا وَقِيلَ: لَا وَقِيلَ: «أَنَّ» أَقْطَعُ وَأَمَّا «عَنْ» صَلَا  
 ١٥٧ - وَمُسْلِمٌ يَشْرِطُ تَعَاَصُرًا فَقَطُ وَبَعْضُهُمْ طُولَ صَحَابَةِ شَرَطُ  
 ١٥٨ - وَبَعْضُهُمْ عِزْفَانَهُ بِالْأَخْذِ عَنْ وَاسْتَعْمِلَا إِجَازَةً فِي ذَا الزَّمَنِ  
 ١٥٩ - وَكُلُّ مَنْ أَدْرَكَ مَا لَهُ رَوَى مُتَّصِلٌ وَغَيْرُهُ قَطْعًا حَوَى

\* \* \*

(١) في (ش) : بالمرتضى .

١٦٠ - تَذْلِيْسُ الْإِسْنَادِ بِأَنْ يَزْوِيَ عَنْ  
١٦١ - يَأْتِي بِلَفْظِ يُوْهِمُ اتِّصَالاً  
١٦٢ - وَقِيلَ: أَنْ<sup>(١)</sup> يَزْوِيَ مَا لَمْ يَسْمَعْ  
١٦٣ - وَمِنْهُ أَنْ يُسَمِّيَ الشَّيْخَ فَقَطْ  
١٦٤ - وَمِنْهُ عَطْفٌ وَكَذَا أَنْ يَذْكُرَا  
١٦٥ - وَكُلُّهُ ذِمٌّ وَقِيلَ: بَلْ جَرَّخَ  
١٦٦ - وَالْمُرْتَضَى قَبُولُهُمْ إِنْ صَرَّحُوا  
١٦٧ - وَمَا أَنَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» بـ «عَنْ»  
١٦٨ - وَشَرُّهُ التَّجْوِيدُ وَالتَّسْوِيَةُ  
١٦٩ - كَمِثْلِ «عَنْ» وَذَاكَ قَطْعاً يَجْرَحُ  
١٧٠ - بِوَصْفِهِ بِصِفَةٍ لَا<sup>(٣)</sup> يُعْرِفُ  
١٧١ - فَقِيلَ: جَرَّخُ أَوْ لِلِاسْتِغْفَارِ  
١٧٢ - وَمِنْهُ إِعْطَاءُ شُيُوخٍ فِيهَا

\* \* \*

(۳) فی (خ) و (ش) : بَغِیْر وَصْفٍ . والمعنی واحد .



## الإرسال الخفي والمزيد في متّصل الأسانيد

- ١٧٣ - وَيُعْرِفُ الْإِزْسَالُ ذُو الْخَفَاءِ      بِعَدَمِ السَّمَاعِ وَاللَّقَاءِ  
 ١٧٤ - [وَمِنْهُ مَا يُحْكَمُ بِانْقِطَاعِ      مِنْ جِهَةِ بَزِيدِ شَخْصٍ وَاعٍ<sup>(١)</sup>  
 ١٧٥ - وَبِزِيَادَةِ تَجِي وَرُبَّمَا      يُقْضَى عَلَى الزَّائِدِ أَنْ قَدْ وَهَمَا  
 ١٧٦ - حَيْثُ قَرِينَةٌ إِلَّا اخْتَمَلَا      سَمَاعُهُ مِنْ ذَيْنِ مَا قَدْ<sup>(٢)</sup> حَمَلَا  
 ١٧٧ - وَإِنَّمَا يُعْرِفُ بِالْإِخْبَارِ      عَنْ نَفْسِهِ وَالتَّصْنُ مِنْ كِبَارِ

\* \* \*

## الشاذّ والمحفوظ

- ١٧٨ - وَذُو الشُّذُودِ مَا رَوَى الْمَقْبُولُ      مُخَالِفًا أَرْجَحَ وَالْمَجْمُوعُ  
 ١٧٩ - أَرْجَحَ مُحْفُوظٌ وَقِيلَ: مَا انْفَرَدَ      لَوْ لَمْ يُخَالِفْ قِيلَ: أَوْ صَبْطًا فَقَدْ

\* \* \*

## المنكر والمعروف

- ١٨٠ - الْمُنْكَرُ الَّذِي رَوَى غَيْرُ الثَّقَةِ      مُخَالِفًا فِي «نُجْبَةٍ» قَدْ حَقَّقَهُ  
 ١٨١ - قَابِلُهُ الْمَعْرُوفُ وَالَّذِي رَأَى      نَرَادَفَ الْمُنْكَرِ وَالشَّاذِّ نَأَى

\* \* \*

(١) زيادة من (ت) و (م) .

(٢) في (خ) و (ش) : لَمَّا .

## الْمَتْرُوكُ

- ١٨٢ - وَسَمَّ بِالْمَتْرُوكِ فَرْدًا تُصِيبُ<sup>(١)</sup> رَأَوْ لَهُ مَثَهُمُ بِالْكَذِبِ  
١٨٣ - أَوْ عَرَفُوهُ مِنْهُ فِي غَيْرِ الْأَنْزِ أَوْ فِئَقِي أَوْ عَفْلَةٍ أَوْ وَهْمِ كَثُرَ

\* \* \*

## الْأَفْرَادُ

- ١٨٤ - الْفَرْدُ إِذَا مُطْلَقٌ مَا انْفَرَدَا رَأَوْ بِهِ فَإِنْ لَضَبُطٍ بَعْدَا  
١٨٥ - رُدَّ وَإِذَا يَقْرُبُ<sup>(٢)</sup> مِنْهُ فَحَسَنُ أَوْ بَلَغَ الضَّبُطُ فَصَحَّحَ<sup>(٣)</sup> حَيْثُ عَنْ  
١٨٦ - وَمِنْهُ نِسْبِيٌّ بِقَيْدٍ يُعْتَمَدُ يَثْقَةِ أَوْ عَنْ فُلَانٍ أَوْ بَلَدٍ  
١٨٧ - فَيَقْرُبُ الْأَوَّلُ مِنْ فَرْدٍ وَرَدَ وَهَكَذَا الثَّالِثُ إِنْ فَرْدًا يُرَدَّ

\* \* \*

## الْغَرِيبُ وَالْعَزِيزُ وَالْمَشْهُورُ وَالْمُسْتَفِيزُ وَالْمُتَوَاتِرُ

- ١٨٨ - الْأَوَّلُ الْمُطْلَقُ فَرْدًا وَالَّذِي لَهُ طَرِيقَانِ فَقَطُّ لَهُ خُذِ  
١٨٩ - وَشَمَّ الْعَزِيزَ وَالَّذِي رَوَاهُ ثَلَاثَةٌ مَشْهُورَنَا رَأَاهُ  
١٩٠ - قَوْمٌ يُسَاوِي الْمُسْتَفِيزَ وَالْأَصَحَّ هَذَا بِأَكْثَرٍ وَلَكِنْ مَا وَضَحَ

(١) في (ت) : أَنْصَبَ .

(٢) في (ت) و (م) و (خ) : وَإِنْ قَرُبَ .

(٣) في (ت) و (م) : صَحِّحَ .

- ١٩١ - حَدُّ تَوَاتُرٍ وَكُلٌّ يَنْقَسِمُ  
 ١٩٢ - وَالْغَالِبُ الضَّعْفُ عَلَى الْغَرِيبِ  
 ١٩٣ - فِي مَثْنِهِ وَسَنَدٍ وَالثَّانِ قَدْ  
 ١٩٤ - وَيُطْلَقُ الْمَشْهُورُ لِلَّذِي اشْتَهَرَ  
 ١٩٥ - وَمَا رَوَاهُ عَدَدٌ جَمٌّ يَجِبُ  
 ١٩٦ - فَالْمُتَوَاتِرُ وَقَوْمٌ حَدَّدُوا  
 ١٩٧ - وَالْقَوْلُ بِاِثْنَيْ عَشَرَ أَوْ عَشْرِينَ  
 ١٩٨ - وَبَعْضُهُمْ قَدْ ادَّعَى فِيهِ الْعَدَمَ  
 ١٩٩ - بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهُ كَثِيرُ  
 ٢٠٠ - خَمْسُ وَسَبْعُونَ رَوَوْا «مَنْ كَذَبَا»  
 ٢٠١ - لَهَا حَدِيثُ «الرَّفْعِ لِلْيَدَيْنِ»  
 ٢٠٢ - وَابْنِ حِبَّانَ: الْعَزِيزُ مَا وَجَدَ  
 ٢٠٣ - وَلِلْعَلَّائِي جَاءَ فِي الْمَأْثُورِ
- لَمَّا بِصِحَّةٍ وَضَعْفٍ يَتَّسِمُ  
 وَقُسَمَ الْفَرْدُ إِلَى غَرِيبٍ  
 وَلَا تَرَى<sup>(١)</sup> غَرِيبَ مَثْنٍ لَا سَنَدَ  
 فِي النَّاسِ مِنْ غَيْرِ شُرُوطٍ تُعْتَبَرُ  
 إِحَالَةُ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الْكَذِبِ  
 بِعَشْرَةٍ<sup>(٢)</sup> وَهُوَ لَدَيَّ أَجْوَدُ  
 يُحْكَمُ وَأَرْبَعِينَ أَوْ سَبْعِينَ  
 وَبَعْضُهُمْ عَزَّاهُ وَهُوَ وَهْمٌ  
 وَفِيهِ لِي مُؤَلَّفٌ نَضِيرُ  
 وَمِنْهُمْ الْعَشْرَةُ ثُمَّ انْتَسَبَا  
 وَ«الْحَوْضِ» وَالْمَنْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ<sup>(٣)</sup>  
 بِحَدِّهِ السَّابِقِ لَكِنْ لَمْ يُحَدِّ  
 دُو وَضَفَى الْعَزِيزِ وَالْمَشْهُورِ

\* \* \*

### الاعتبار والمتابعات والشواهد

- ٢٠٤ - الْإِعْتِبَارُ سَبْرُ مَا يَرْوِيهِ هَلْ شَارَكَ الرَّاوي سِوَاهُ فِيهِ

(١) فِي (ت) : نَرَى .

(٢) فِي (ت) : لَعَشْرَةٌ .

(٣) فِي (خ) : هَذَا الْبَيْتُ وَالَّذِي قَبْلَهُ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ .

- ٢٠٥ - فَإِنْ يُشَارِكُهُ الَّذِي بِهِ اغْتَبِرَ      أَوْ شَيْخَهُ أَوْ فَوْقُ تَابِعُ أُتِرَ  
٢٠٦ - وَإِنْ يَكُنْ مَثْنٌ بِمَعْنَاهُ وَرَدَ      فَشَاهِدٌ وَقَاقِدُ ذَيْنِ انْفَرَدَ  
٢٠٧ - وَرَبَّمَا يُدْعَى الَّذِي بِالْمَعْنَى      مُتَابِعاً وَعَكْسُهُ قَدْ يُعْنَى

\* \* \*

### زِيَادَاتُ الثَّقَاتِ

- ٢٠٨ - وَفِي زِيَادَاتِ الثَّقَاتِ الْخُلْفُ جَمَ      مِمَّنْ رَوَاهُ نَاقِصاً أَوْ مَنْ أَتَمَ  
٢٠٩ - ثَالِثُهَا تُقْبَلُ لَا مِمَّنْ خَزَلَ      وَقِيلَ: إِنْ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ حَمَلَ  
٢١٠ - بَعْضاً أَوْ الشَّيْءَانَ يَدْعِيهِ      تُقْبَلُ وَلَا يُتَوَقَّفُ فِيهِ  
٢١١ - وَقِيلَ: إِنْ أَكْثَرَ حَذْفُهَا تُرَدُّ      وَقِيلَ: فِيمَا إِنْ رَوَى كُلاًَّ عَدَدَ  
٢١٢ - إِنْ كَانَ مَنْ يَحْذِفُهَا لَا يَغْفُلُ      عَنْ مِثْلِهَا فِي عَادَةٍ لَا تُقْبَلُ  
٢١٣ - وَقِيلَ: لَا إِذْ لَا تُفِيدُ حُكْماً      وَقِيلَ: خُذْ مَا لَمْ تُغَيِّرْ نَظْماً  
٢١٤ - وَابْنُ الصَّلَاحِ قَالَ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ      إِنْ خَالَفَتْ مَا لِلثَّقَاتِ فَهِيَ رَدَّ  
٢١٥ - أَوْ لَا فَخُذْ تِلْكَ بِإِجْمَاعٍ وَضَحَ      أَوْ خَالَفَ الْإِطْلَاقَ فَاقْبَلْ فِي الْأَصَحِّ

\* \* \*

### الْمُعَلِّ

- ٢١٦ - وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ أَشْبَابُ خَفَتْ      تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ حِينَ وَفَتْ  
٢١٧ - مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرُهُ السَّلَامَةُ      فَلْيَخُذْ الْمُعَلِّ مَنْ قَدْ رَامَهُ

- ٢١٨ - مَا رِيَّ<sup>(١)</sup> فِيهِ عِلَّةٌ تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ بَعْدَ سَلَامَةِ تَفِي  
 ٢١٩ - يُذَرِّكُهَا الْحَافِظُ بِالتَّفَرُّدِ وَالْخُلْفِ مَعَ قَرَائِنٍ فِيهِتَدِي  
 ٢٢٠ - لِلْوَهْمِ بِالْإِزْسَالِ أَوْ بِالْوَقْفِ أَوْ تَدَاخُلِ بَيْنَ حَدِيثَيْنِ حَكَّوْا  
 ٢٢١ - بِحَيْثُ يَقْوَى مَا يَظُنُّ، فَقَضَى بِضَعْفِهِ أَوْ رَابِعَهُ فَأَعْرَضَا  
 ٢٢٢ - وَالْوَجْهُ فِي إِذْرَاكِهَا جَمْعُ الطُّرُقِ وَسَبْرُ أَحْوَالِ الرُّوَاةِ وَالْفِرْقِ  
 ٢٢٣ - وَعَالِبًا وَقُوعَهَا فِي السَّنَدِ وَكَحْدِيثِ «الْبَسْمَلَةِ» فِي «الْمُسْنَدِ»  
 ٢٢٤ - وَنَوْعِ الْحَاكِمِ أَجْنَاسَ الْعِلَلِ لِعَشْرَةِ كُلِّ بِهَا يَأْتِي الْخَلَلُ<sup>(٢)</sup>  
 ٢٢٥ - وَمِنْهُ مَا لَيْسَ بِقَاضٍ كَأَنَّ يُبْدِلَ عَذْلًا بِمُسَاوٍ حَيْثُ عَنْ

(١) في (ش) و(ت) : رُئي .

(٢) نظم الشارح الترمسي أنواع العلل التي ذكرها الحاكم مستدركا بها على السيوطي فقال :

أَوَّلُهَا : مَا ظَاهِرُ الْإِسْنَادِ لَهُ لَمْ يُعْرِفِ السَّمَاعُ مِمَّنْ قَدْ رَوَى وَهَوَّ صَحِيحٌ مُسْتَدٌّ فِي الظَّاهِرِ  
 إِنْ كَانَ هَذَا عَنْ سِوَاهُ يُؤْتَرُ وَرَابِعٌ : مَا كَانَ مَحْفُوظًا عَنْ  
 بِمَا اقْتَضَى الصَّحَّةَ مَعَ أَنَّهُ لَا خَاسِمُهَا : مُعْتَمَنٌ وَقَدْ سَقَطَ  
 سَادِسُهَا : اخْتِلَافُ نَحْوِ السَّنَدِ ثُمَّ : اخْتِلَافُ شَيْخِهِ عَلَيْهِ  
 يَلِيهِ أَنْ يَكُونَ مَنْ رَوَى سَمِعَ عَنْهُ الْأَحَادِيثَ الَّتِي قَدْ عُيِّنَتْ  
 تَسْمِعُهَا : كَوْنُ الْحَدِيثِ قَدْ عُرِفَ رَوَى حَدِيثًا مِنْ سِوَى طَرِيقٍ  
 ثَمَّةَ مَا رَفَعًا وَوَقَفًا عَاشِرُ صَحْنِهِ وَبَاطِنًا مِنْهُ تَقْلَهُ  
 ثُمَّ الَّذِي أَرْسَلَ مَنْ حَفِظَ حَوَى ثَالِثُهَا : مَرْوِيٌّ صَحْبٍ فَأَخْبِرُ  
 بِخُلْفِ بُلْدَانِ الرُّوَاةِ يُذَكَّرُ صَحَابَةِ وَوَاهِمٌ مَنْ يَقْتَنِي  
 يَكُونُ عُرْفًا جِهَةً فِيمَا انْجَلَى رَاوٍ بِالْإِنْفِصَاحِ لِلَّذِي انْضَبَطَ  
 لِرَجُلٍ مُقَابِلِ ذُو الْعَمَدِ اسْمًا كَذَا تَجْهِيلُهُ لَدَيْهِ  
 عَنِ الَّذِي أَذْرَكَ لَكِنْ مَا سَمِعَ فَإِنْ بَلَا وَسَطٍ فَعِلَّةٌ وَفَتْ  
 طَرِيقَةٌ فَوَاحِدٌ مِمَّنْ أَلْفَ قَدْ وَهَمَ الْبَازِي عَلَى الطَّرِيقِ  
 وَيَقِيَّتْ هُنَاكَ مَا لَا نَذَكُرُ

- ٢٢٦ - وَرَبَّمَا أَعْلَّ<sup>(١)</sup> بِالْجَلِيِّ كَالْقَطْعِ لِلْمُتَّصِلِ الْقَوِيِّ  
 ٢٢٧ - وَالْفِسْقِ وَالْكَذِبِ وَنَوْعِ الْجَرْحِ<sup>(٢)</sup> وَرَبَّمَا قِيلَتْ لِغَيْرِ الْقَذْحِ  
 ٢٢٨ - كَوْضِلِ ثَبِتَ فَعَلَى هَذَا رَأَوْا صَحَّ مُعَلٌّ وَهُوَ فِي الشَّاذِ حَكَّوْا  
 ٢٢٩ - وَالنَّسَخِ<sup>(٣)</sup> قَدْ أَدْرَجَهُ فِي «الْعِلَلِ» التَّزْمِينِ وَخُصَّه بِالْعَمَلِ

\* \* \*

### المُضْطَرَبُ

- ٢٣٠ - مَا اخْتَلَفَتْ وَجُوهُهُ حَيْثُ وَرَدَ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ فَوْقَ مَثْنًا أَوْ سَنَدٍ  
 ٢٣١ - وَلَا مُرْجَحٌ هُوَ الْمُضْطَرَبُ وَهُوَ لِتَضْعِيفِ الْحَدِيثِ مُوجِبٌ  
 ٢٣٢ - إِلَّا إِذَا مَا اخْتَلَفُوا فِي اسْمٍ أَوْ آبٍ لِيَقَّةٍ فَهُوَ صَحِيحٌ مُضْطَرَبٌ  
 ٢٣٣ - الزَّرْكَشِيُّ: الْقَلْبُ وَالشُّدُودُ عَنْ وَالِاضْطِرَابُ فِي الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ  
 ٢٣٤ - وَلَيْسَ مِنْهُ حَيْثُ بَعْضُهَا رَجَحَ بَلْ نَكُرُ ضِدًّا أَوْ شُدُودُهُ وَضَحَ

\* \* \*

### المَقْلُوبُ

- ٢٣٥ - الْقَلْبُ فِي الْمَثْنِ وَفِي الْإِسْنَادِ قَرَّ إِمَّا بِإِبْدَالِ الَّذِي بِهِ اسْتَهَزَ  
 ٢٣٦ - بِوَاحِدٍ نَظِيرِهِ لِغَيْرِهَا أَوْ جَعَلَ إِسْنَادَ حَدِيثٍ اجْتَبَى

(١) في (ت) و (م) : يُعَلِّ .

(٢) في (ش) : جَرْح .

(٣) بالرفع مبتدأ ، أو بالنصب على الاشتغال .

- ٢٣٧ - لِأَخَرٍ وَعَكْشُهُ إِغْرَابًا أَوْ مُنْتَحِنًا كَأَهْلٍ بَعْدَ حَكْوَا  
٢٣٨ - وَهُوَ يُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِالسَّرْقَةِ وَقَدْ يَكُونُ الْقَلْبُ سَهْوًا أَطْلَقَهُ

\* \* \*

### المُدْرَجُ

- ٢٣٩ - وَمُدْرَجُ الْمَثَنِ بِأَنْ يُلْحَقَ فِي  
٢٤٠ - كَلَامُ رَاوٍ مَا بِلَا فَضْلٍ وَذَا  
٢٤١ - بِنَصِّ رَاوٍ أَوْ إِمَامٍ وَوَهَى  
٢٤٢ - وَمُدْرَجُ الْإِسْنَادِ مَثْنَيْنِ رَوَى  
٢٤٣ - طَرَفٍ بِإِسْنَادٍ فَيَرْوِي الْكُلَّ بِهِ  
٢٤٤ - أَوْ قَالَهُ جَمَاعَةٌ مُخْتَلِفًا  
٢٤٥ - وَكُلُّ ذَا مُحَرَّمٍ وَقَادِحٍ
- أَوَّلِهِ أَوْ وَسَطٍ أَوْ طَرَفٍ  
يُعْرِفُ بِالتَّقْصِيلِ فِي أُخْرَى كَذَا  
عِرْقَانَهُ فِي وَسْطٍ أَوْ أَوَّلِهَا  
بِسَنَدٍ لِوَاحِدٍ أَوْ ذَا سَوَى  
أَوْ بَعْضَ مَثْنٍ فِي سِوَاهُ يَشْتَبِه  
فِي سَنَدٍ فَقَالَ هُمْ مُؤْتَلِفًا  
وَعِنْدِي التَّفْسِيرُ قَدْ يُسَامَحُ

\* \* \*

### المَوْضُوعُ

- ٢٤٦ - الْخَبَرُ الْمَوْضُوعُ شَرُّ الْخَبَرِ  
٢٤٧ - فِي أَيِّ مَعْنَى كَانَ إِلَّا وَاصِفًا  
٢٤٨ - إِمَّا بِالْإِفْرَارِ وَمَا يَخْكِيهِ  
٢٤٩ - وَأَنْ يُنَاوِيَ قَاطِعًا وَمَا قُبِلَ
- وَذِكْرُهُ لِعَالِمٍ بِهِ اخْطَرِ  
لِوَضْعِهِ وَالْوَضْعُ فِيهِ عُرِفَا  
وَرَكَّةً وَبِدَلِيلٍ فِيهِ  
تَأْوِيلُهُ<sup>(١)</sup> وَأَنْ يَكُونَ مَا نُقِلَ

(١) « قُبِلَ » مبني للمجهول ، ونائب الفاعل « تأويله » ، ويصح « قُبِلَ » بالبناء للمعلوم ، و« تأويله »

- ٢٥٠ - حَيْثُ الدَّوَاعِي اثْتَلَفَتْ بِثَقْلِهِ  
وَحَيْثُ لَا يُوجَدُ عِنْدَ أَهْلِهِ  
٢٥١ - وَمَا بِهِ وَغَدٌ عَظِيمٌ أَوْ وَعِيدُ  
عَلَى حَقِيرٍ وَصَغِيرَةٍ شَدِيدُ  
٢٥٢ - وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْكَمَلِ  
اخْكُمْ بِوَضْعِ خَبَرٍ إِنْ يَنْجَلِي  
٢٥٣ - قَدْ بَايَنَ الْمَعْقُولَ أَوْ مَنْقُولًا  
خَالَفَهُ أَوْ نَاقَضَ الْأُصُولًا  
٢٥٤ - وَفَسَّرُوا الْأَخِيرَ<sup>(١)</sup> حَيْثُ يُفْقَدُ  
جَوَامِعُ مَشْهُورَةٌ وَمُسْنَدُ  
٢٥٥ - وَفِي ثُبُوتِ الْوَضْعِ حَيْثُ يُشْهَدُ  
مَنْ قَطَعَ مَنَعَ عَمَلٍ تَرَدَّدُ  
٢٥٦ - وَالْوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ لِبُفْسَادِ  
دِينًا وَبَعْضٌ نَصَرَ رَأْيَ قَصْدًا  
٢٥٧ - كَذَا تَكْثِبًا وَبَعْضٌ قَدْ رَوَى  
لِلْأَمْرَاءِ مَا يُوَافِقُ الْهَوَى  
٢٥٨ - وَشَرُّهُمْ صُوفِيَّةٌ قَدْ وَضَعُوا  
مُحْتَسِبِينَ الْأَجَرِ فِيمَا يَدْعُوا  
٢٥٩ - فَقِيلَتْ مِنْهُمْ رُكُونًا لَهُمْ  
حَتَّى أَبَانَهَا الْأَلَى هُمْ هُمْ<sup>(٢)</sup>  
٢٦٠ - كَالْوَاضِعِينَ فِي فَضَائِلِ الشُّورِ  
فَمَنْ رَوَاهَا فِي كِتَابِهِ فَذَرْ<sup>(٣)</sup>  
٢٦١ - وَالْوَضْعُ فِي التَّرْغِيبِ دُوْا ابْتِدَاعِ  
جَوْرُهُ مُخَالِفُ الْإِجْمَاعِ  
٢٦٢ - وَجَزَمَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ  
بِكُفْرِهِ بِوَضْعِهِ إِنْ يَقْصِدِ  
٢٦٣ - وَعَالِبُ الْمَوْضُوعِ مِمَّا اخْتَلَقَا  
وَاضِعُهُ وَبَعْضُهُمْ قَدْ لَفَّقَا  
٢٦٤ - كَلَامَ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ وَمِنْهُ مَا  
وُفِّعَهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَهَمَّا  
٢٦٥ - وَفِي كِتَابٍ وَلَدِ الْجَوْزِيِّ مَا  
لَيْسَ مِنَ الْمَوْضُوعِ حَتَّى وَهَمَّا

(١) في (ت) : الآخر .

(٢) في (ت) و (م) : أَوْلُوهُمْ هُمْ .

(٣) في (ت) : قَدَّرَ .



- ٢٦٦ - مِنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ وَالْحَسَنِ صَمَّئِثُهُ كِتَابِي «الْقَوْلُ الْحَسَنُ»  
 ٢٦٧ - وَمِنْ غَرِيبٍ مَا تَرَاهُ فَأَعْلَمِ فِيهِ حَدِيثٌ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»

\* \* \*

## خَاتِمَةٌ

- ٢٦٨ - شَرُّ الضَّعِيفِ الْوَضْعُ فَالْمُتْرُوكُ ثُمَّ ذُو النُّكْرِ فَالْمُعَلُّ فَالْمُذْرَجُ صَمَّ  
 ٢٦٩ - وَبَعْدَهُ الْمَقْلُوبُ فَالْمُضْطَرِبُ وَآخِرُونَ غَيْرَ هَذَا رَتَّبُوا  
 ٢٧٠ - وَمَنْ رَوَى مَثْنًا صَحِيحًا يَجْزِمُ أَوْ وَاهِيًا أَوْ حَالَهُ لَا يُعْلَمُ  
 ٢٧١ - بِغَيْرِ مَا إِسْنَادِهِ يُمَرِّضُ وَتَرْكُهُ بَيِّنٌ ضَعْفٍ قَدْ رَضُوا  
 ٢٧٢ - فِي الْوَعْظِ أَوْ فُضَائِلِ الْأَعْمَالِ لَا الْعَقْدِ وَالْحَرَامِ وَالْحَلَالِ  
 ٢٧٣ - وَلَا إِذَا يَشْتَدُّ ضَعْفُ ثَمٍّ مَنْ ضَعْفًا رَأَى فِي سَنَدٍ وَرَامَ أَنْ  
 ٢٧٤ - يَقُولَ فِي الثَّمَنِ ضَعِيفٌ قَبْدًا بِسَنَدٍ خَوْفَ مَجِيءِ أَجْوَدًا  
 ٢٧٥ - وَلَا تُضَعَّفُ مُطْلَقًا مَا لَمْ تَحْذُ تَضْعِيفُهُ مُصَرَّحًا عَنْ مُجْتَهِدٍ

\* \* \*

## مَنْ تَقَبَّلَ رَوَايَتَهُ وَمَنْ تَرَدَّدَ

- ٢٧٦ - لِتَأْقِلِ الْأَخْبَارِ شَرْطَانِ مِمَّا عَذَلْتُ وَصَبَّطْتُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا  
 ٢٧٧ - مُكَلَّفًا لَمْ يَزْتَكِبْ فِسْقًا وَلَا خَزَمَ مُرُوءَةً وَلَا مُغَفَّلًا  
 ٢٧٨ - يَحْفَظُ إِنْ يُنَلِّ كِتَابًا يَضْبِطُ إِنْ يَزُو مِنْهُ عَالِمًا مَا يُسْقِطُ  
 ٢٧٩ - إِنْ يَزُو بِالْمَعْنَى وَصَبَّطُهُ عُرِفَ إِنْ عَالِبًا وَافَقَ مَنْ بِهِ وَصِفَ

- ٢٨٠ - وَاثْنَانِ إِنْ<sup>(١)</sup> زَكَّاهُ عَدْلٌ وَالْأَصَحُّ  
 ٢٨١ - أَوْ كَانَ مَشْهُورًا وَزَادَ يُوسُفُ  
 ٢٨٢ - عَدْلٌ إِلَى ظُهُورِ جَرْحٍ وَأَبْوَا  
 ٢٨٣ - قَبُولُهُ مِنْ عَالِمٍ عَلَى الْأَصَحِّ  
 ٢٨٤ - وَيُقْبَلُ التَّعْدِيلُ مِنْ عَبْدٍ وَمِنْ  
 ٢٨٥ - وَقَدْ جَرَحَ وَلَوْ عَدْلُهُ  
 ٢٨٦ - فَقَالَ: مِنْهُ تَابَ أَوْ نَفَاهُ  
 ٢٨٧ - وَلَيْسَ فِي الْأَظْهَرِ تَعْدِيلًا إِذَا  
 ٢٨٨ - وَإِنْ يَقُلْ: حَدَّثَ مَنْ لَا أَتَاهُمْ  
 ٢٨٩ - بِثِقَةٍ ثُمَّ رَوَى عَنْ مُبْنِهِمْ  
 ٢٩٠ - وَيُكْتَفَى مِنْ عَالِمٍ فِي حَقِّ مَنْ  
 ٢٩١ - وَمَا اقْتَضَى تَصْحِيحَ مَنْ فِي الْأَصَحِّ  
 ٢٩٢ - وَلَا بَقَاهُ حَيْثُمَا الدَّوَاعِي  
 ٢٩٣ - وَلَا افْتِرَاقُ الْعُلَمَاءِ الْكَمَلِ  
 ٢٩٤ - وَيُقْبَلُ الْمَجْنُونُ إِنْ تَقَطَّعَا  
 ٢٩٥ - وَتَرَكُوا مَجْهُولَ عَيْنٍ مَا رَوَى  
 ٢٩٦ - ثَالِثُهَا: إِنْ كَانَ مَنْ عَنْهُ انْفَرَدَ  
 ٢٩٧ - رَابِعُهَا: يُقْبَلُ إِنْ زَكَّاهُ  
 إِنْ عَدَلَ الْوَاحِدُ يَكْفِي أَوْ جَرَحَ  
 بِأَنَّ كُلَّ مَنْ يَعْلَمُ يُعْرِفُ  
 وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ مُطْلَقًا رَأَوْا  
 مَا لَمْ يُوثَّقْ مِنْ بِإِجْمَالٍ جُرِحَ  
 أَتَى وَفِي الْأَتَى خِلَافٌ قَدْ زَكِنَ  
 أَكْثَرُ فِي الْأَقْوَى فَإِنْ فَصَّلَهُ  
 بِوَجْهِهِ قَدْ مَنَّ مَنْ زَكَّاهُ  
 عَنْهُ رَوَى الْعَدْلُ وَلَوْ خُصَّ بِذَا  
 أَوْ ثِقَةً أَوْ كُلَّ شَيْخٍ لِي وَاسْمُ  
 لَا يُكْتَفَى عَلَى الصَّحِيحِ فَاغْلَمَ  
 قَلْدَهُ وَقِيلَ: لَا مَا لَمْ يُبَيِّنَ<sup>(٢)</sup>  
 فَتَوَى بِمَا فِيهِ كَمَكْسِهِ وَضَخَ  
 تُبْطِلُهُ وَالْوَفْقُ لِلْإِجْمَاعِ  
 مَا يَبْنِي مُخْتَجٌ وَذِي تَأْوِيلٍ  
 وَلَمْ يُؤْتَرْ فِي إِفَاقَةٍ مَعَا  
 عَنْهُ سِوَى شَخْصٍ وَجَرْحًا مَا حَوَى  
 لَمْ يَزِدْ إِلَّا لِلْعُدُولِ لَا يُرَدُّ  
 حَبَرٌ وَذَا فِي «نُخْبَةٍ» رَأَاهُ

(١) فِي (خ) وَ (ت) وَ (م) : مَنْ .

(٢) «يُبَيِّنُ» بِالْبِنَاءِ لِلْمَعْلُومِ ، أَوْ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ .

- ٢٩٨ - خَامِسُهَا : إِنْ كَانَ مَمَّنْ قَدْ شُهِزَ  
 ٢٩٩ - وَالثَّالِثُ الْأَصَحُّ : لَيْسَ يُقْبَلُ  
 ٣٠٠ - وَفِي الْأَصَحِّ : يُقْبَلُ الْمَسْتُورُ فِي  
 ٣٠١ - وَمَنْ عَرَفْنَا عَيْنَهُ وَحَالَهُ  
 ٣٠٢ - وَمَنْ يَقُلْ : « أَخْبَرَنِي فَلَانٌ أَوْ  
 ٣٠٣ - فَلَانٌ يَقُلْ : « أَوْ غَيْرُهُ » أَوْ يُجْهَلِ  
 ٣٠٤ - وَكَافِرٌ يَبْذَعُهُ لَنْ يُقْبَلَ  
 ٣٠٥ - وَغَيْرُهُ يُرَدُّ مِنْهُ الرَّافِضِي  
 ٣٠٦ - قُبُولُهُمْ لَا إِنْ رَوَوْا وَفَاقَا  
 ٣٠٧ - وَمَنْ يَتَّبِعْ عَنْ فِسْقِهِ فَلْيُقْبَلِ  
 ٣٠٨ - وَالصَّيْرَفِيُّ وَالْحَمِيدِيُّ أَبَوَا  
 ٣٠٩ - عَنْ كُلِّ مَا مِنْ قَبْلِ ذَا رَوَاهُ  
 ٣١٠ - وَمَا رَأَاهُ الْأَوَّلُونَ أَرْجَحُ  
 ٣١١ - وَمَنْ نَفَى مَا عَنْهُ يُزَوَّى فَالْأَصَحُّ  
 ٣١٢ - أَوْ قَالَ : لَا أَذْكُرُهُ وَنَحْوَ ذَا  
 ٣١٣ - وَآخِذٌ أَجَرَ الْحَدِيثِ يَقْدَحُ  
 ٣١٤ - وَآخِرُونَ جَوَّزُوا لِمَنْ شِغِلْ
- بِمَا سِوَى الْعِلْمِ كَنَجْدَةٍ وَبِرَّ  
 مَنْ بَاطِنًا وَظَاهِرًا يُجْهَلُ  
 ظَاهِرِهِ عَذْلٌ وَبَاطِنٌ خَفِي  
 دُونَ اسْمِهِ وَنَسَبٍ مِلْنَا لَهُ  
 هَذَا « لِمَذْلَيْنِ قُبُولُهُ رَأَوْا  
 بَعْضُ الَّذِي سَمَّاهُمَا : لَا تَقْبَلِ <sup>(١)</sup>  
 ثَالِثُهَا : إِنْ كَذِبًا قَدْ حَلَّلا  
 وَمَنْ دَعَا وَمَنْ سِوَاهُمْ نَرْتَضِي  
 لِرَأْيِهِمْ أَبَدَى أَبُو إِسْحَاقَا  
 أَوْ كَذِبِ الْحَدِيثِ فَابْنُ حَنْبَلٍ  
 قُبُولُهُ مُؤَيَّدٌ ثُمَّ نَأَوَا  
 وَاللَّوَوِيُّ كُلُّ <sup>(٢)</sup> ذَا أَبَاهُ  
 دَلِيلُهُ فِي شَرْحِنَا مُوَضَّحُ  
 إِسْقَاطُهُ لَكِنْ بِفَرْعٍ مَا قَدَحُ  
 كَانَ نَسِي فَصَحَّحُوا أَنْ يُؤْخَذَا  
 جَمَاعَةً وَآخِرُونَ سَمَحُوا  
 عَنْ كَسْبِهِ فَاخْتِيرَ هَذَا وَقُبِلْ

(١) فِي (ت) وَ(م) : يُقْبَلِ .

(٢) « كُلُّ » بِالرَّفْعِ ، مُبْتَدَأَانِ ، أَوْ « كُلُّ » مَنْصُوبٌ عَلَى الْأَشْتِغَالِ .

- ٣١٥ - مَنْ يَسَاهَلْ فِي السَّمَاعِ وَالْأَدَا<sup>(١)</sup>  
 ٣١٦ - وَقَابِلِ التَّلْقِينِ وَالَّذِي كُتِرَ  
 ٣١٧ - مِنْ حِفْظِهِ قَالَ جَمَاعَةٌ كُبُرُ  
 ٣١٨ - يُرَدُّ كُلُّ مَا رَوَى وَتُبِّدَا  
 ٣١٩ - وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ  
 ٣٢٠ - لِمُسَرِّهَا مَعَ كَوْنِ ذَا الْمُرَادِ  
 ٣٢١ - فَلْيُعْتَبَرْ تَكْلِيفُهُ وَالسَّنَرُ  
 ٣٢٢ - وَلِيَزَوْ مِنْ مُوَافِقِي لِأَصْلِ
- كَنُومٍ أَوْ كَتَرَكَ أَصْلِهِ اِزْدَادَا  
 شُدُوذُهُ أَوْ سَهْوُهُ حَيْثُ أَتَرَ  
 وَمَنْ يُعَرِّفَ وَهَمَهُ ثُمَّ أَصَرَ  
 بِأَنْ يُبَيِّنَ عَالِمٌ وَعَانِدَا  
 عَنِ اغْتِيَارِ هَذِهِ الْمَعَانِي  
 صَارَ بَقَا سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ  
 وَمَا رَوَى أَتَبَتَ ثَبَتَ بَرُّ  
 شُيُوخِهِ فَذَلِكَ صَبْطُ الْأَهْلِ

\* \* \*

### مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ

- ٣٢٣ - وَأَرْفَعُ الْأَلْفَافِ فِي التَّعْدِيلِ  
 ٣٢٤ - كـ «أَوْثَقِ النَّاسِ» وَمَا أَشْبَهَهَا  
 ٣٢٥ - ثُمَّ الَّذِي كُرِّرَ مِمَّا يُفْرَدُ  
 ٣٢٦ - يَلِيهِ «ثَبَتَ» «مُنَقِّنٌ» أَوْ «ثِقَةٌ»  
 ٣٢٧ - ثُمَّ «صَدُوقٌ» أَوْ «مَأْمُونٌ» وَ«لَا  
 ٣٢٨ - مَحَلُّ الصُّنْقِ» «رَوَوْا عَنْهُ» (وَسَطُ)  
 ٣٢٩ - وَ«جَيِّدُ الْحَدِيثِ» أَوْ «مُقَارِبُهُ»<sup>(٢)</sup>
- مَا جَاءَ فِيهِ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ  
 أَوْ نَحْوُهُ نَحْوُ «إِلَيْهِ الْمُتَهَيُّ»  
 بَعْدُ بَلْفَظٍ أَوْ بِمَعْنَى يُورَدُ  
 أَوْ «حَافِظٌ» أَوْ «صَابِطٌ» أَوْ «حُجَّةٌ»  
 بِأَسْرِ بِهِ كَذَا «خِيَارٌ» وَتَلَا  
 «شَيْخٌ» مُكَرَّرَيْنِ أَوْ فَرْدًا فَقَطْ  
 «حَسَنُهُ» «صَالِحُهُ» «مُقَارِبُهُ»

(١) في (ت) و (م) : سَمَاعٍ أَوْ أَدَا .

(٢) في (ش) : يُقَارِبُهُ .

- ٣٣٠ - وَمِنْهُ «مَنْ يُزْمَى بِيَذْعٍ» أَوْ يُضَمَّ  
 ٣٣١ - يَلِيهِ مَعَ مَثِبَّةٍ «أَرْجُو بَانَ»  
 ٣٣٢ - وَأَسْوَأُ النَّجْرِيحِ مَا قَدْ وُصِفَا  
 ٣٣٣ - ثُمَّ بِذَيْنِ «أَتَّهُمُوا» فِيهِ نَظَرٌ  
 ٣٣٤ - وَ«ذَاهِبٌ» وَ«سَكَنُوا عَنْهُ» «تُرِكَ»  
 ٣٣٥ - «أَلْقُوا حَدِيثَهُ» «ضَعِيفٌ جَدًّا»  
 ٣٣٦ - «لَيْسَ بِشَيْءٍ» ثُمَّ «لَا يُخْتَجُّ بِهِ»  
 ٣٣٧ - «وَاهٍ» «ضَعِيفٌ» «ضَعَّفُوا» يَلِيهِ  
 ٣٣٨ - «يُنْكَرُ وَيُعْرَفُ»<sup>(٢)</sup> «فِيهِ خُلْفٌ» «طَعَنُوا»  
 ٣٣٩ - «لَيْسَ بِحُجَّةٍ» أَوْ «الْقَوِي»  
 إِلَى «صَدُوقٍ» «سُوءٌ حِفْظٌ» أَوْ «وَهْمٌ»  
 لَا بَأْسَ بِهِ «صَوِيلُحٌ» «مَقْبُولٌ»<sup>(١)</sup> «عَنْ»  
 «بِكَذِبٍ» وَ«الْوَضْعِ» كَيْفَ ضُرْفَا  
 وَ«سَاقِطٌ» وَ«هَالِكٌ» «لَا يُعْتَبَرُ»  
 وَ«لَيْسَ بِالثَّقَةِ» بَعْدَهُ سُلُوكٌ  
 «أَزِمَ بِهِ» «وَاهٍ بِمَرَّةٍ» «رُدًّا»  
 كَ«مُنْكَرِ الْحَدِيثِ» أَوْ «مُضْطَرِبَةٍ»  
 «ضَعْفٌ» أَوْ «ضَعْفٌ» «مَقَالٌ فِيهِ»  
 «تَكَلَّمُوا» «سَبَّيْ حِفْظٌ» «لَيْسَ»  
 «بِعُمْدَةٍ» «بِذَاكَ» «بِالْمَرْضِيِّ»

\* \* \*

### تَحْمُلُ الْحَدِيثِ

- ٣٤٠ - وَمَنْ يَكْفُرٍ أَوْ صَبِيٍّ قَدْ حَمَلَا  
 ٣٤١ - يَقْبَلُهُ الْجُمْهُورُ وَالْمُسْتَهْرُ  
 ٣٤٢ - تَمْيِيزُهُ أَنْ يَفْهَمَ الْخِطَابَا  
 ٣٤٣ - وَمَا رَوَوْا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ  
 ٣٤٤ - وَعَالِبًا يَخْصُلُ إِنْ خَمْسُ غَبَرُ  
 أَوْ فَسَقِهِ ثُمَّ رَوَى إِذْ كَمَلَا  
 لَا سِنَّ لِلْحَمْلِ بَلِ الْمُتَعَبَرُ  
 قَدْ صَبَّطُوا وَرَدُّهُ الْجَوَابَا  
 وَنَجَلَ هَارُونَ عَلَى ذَا نَزَلَ  
 فَحَدَّهُ الْجُلُّ بِهَا ثُمَّ اسْتَقَرَّ

(١) فِي (ش) : صَوِيلُحُ الْمَقْبُولِ .

(٢) فِي (خ) وَ (ش) : تُنْكَرُ وَتُعْرَفُ .

٣٤٥ - وَكُتِبَتْ وَضَبَطَتْ حَيْثُ اسْتَعَدَّ وَإِنْ يُقَدَّمُ قَبْلَهُ الْفِقْهَ أَسَدٌ

\* \* \*

### أَقْسَامُ التَّحْمُلِ

- ٣٤٦ - أَعْلَى وَجُوهٍ مَنْ يُرِيدُ حَمَلًا  
٣٤٧ - مِنْ حِفْظٍ أَوْ مِنْ كُتُبٍ وَلَوْ وَرَا  
٣٤٨ - مُعْتَمَدٌ وَرَدَّ هَذَا شُعْبَةً  
٣٤٩ - وَبَعْدَهُ التَّخْدِيدُ فَالْإِخْبَارُ ثُمَّ  
٣٥٠ - «قَالَ لَنَا» وَدُونَهُ «لَنَا ذَكَرَ»  
٣٥١ - وَبَعْضُهُمْ قَالَ: «سَمِعْتُ» آخَرًا<sup>(١)</sup>  
٣٥٢ - وَبَعْدَ ذَا قِرَاءَةٍ «عَرْضًا» دَعَا  
٣٥٣ - سَمِعْتُ مِنْ قَارٍ لَهُ وَالْمُسْمِعُ  
٣٥٤ - أَوْ أَمْسَكَ الْمُسْمِعُ أَضْلًا أَوْ جَرَى  
٣٥٥ - وَالْأَكْثَرُونَ حَكَّوْا الْإِجْمَاعَ<sup>(٢)</sup>  
٣٥٦ - وَكَوْنُهَا أَرْجَحَ مِمَّا قَبْلُ أَوْ  
٣٥٧ - وَفِي الْأَدَا قِيلَ: «قَرَأْتُ» أَوْ «قُرِّي»  
٣٥٨ - مُقَيَّدًا قِرَاءَةً لَا مُطْلَقًا
- سَمَاعٌ لَفْظِ الشَّبِيحِ أَمْلَى<sup>(١)</sup> أَمْ لَا  
سُتِرَ إِذَا عَرَفْتَهُ أَوْ أَخْبَرَا  
ثُمَّ «سَمِعْتُ» فِي الْأَدَاءِ أَشْبَهَ  
«أَنْبَأْنَا» «نَبَّأْنَا» وَبَعْدُ ضَمَّ  
وَفِي الْمُذَاكَرَاتِ هَذِهِ أَبْرَزَ  
وَقِيلَ: إِنْ عَلَى الْمُعْشُومِ أَخْبَرَا  
قَرَأَتْهَا مِنْ حِفْظٍ أَوْ كِتَابٍ أَوْ  
يَحْفَظُوهُ أَوْ ثِقَةً مُسْتَمِيعُ  
عَلَى الصَّحِيحِ ثِقَةً أَوْ مَنْ قَرَا  
أَخَذًا بِهَا وَالْفَعْلُ الْتَزَاعَا  
سَاوْنُهُ أَوْ تَأَخَّرَتْ خُلْفٌ حَكَّوْا  
ثُمَّ الَّذِي فِي أَوَّلِ إِنْ تَذَكَّرِ  
وَلَا «سَمِعْتُ» أَبَدًا فِي الْمُتَقَى

(١) فِي (خ) وَ (ت) : إِمْلَا .

(٢) فِي (ت) وَ (م) : آخِرَا .

(٣) فِي (ت) وَ (م) : قَدْ حَكَّوْا إِجْمَاعًا .

- ٣٥٩ - وَالْمُرْتَضَى الثَّالِثُ فِي الْإِخْبَارِ  
 ٣٦٠ - وَاسْتَحْسَنُوا لِمُفْرِدٍ «حَدَّثَنِي»  
 ٣٦١ - وَإِنْ يُحَدِّثُ جُمْلَةً «حَدَّثَنَا»  
 ٣٦٢ - وَحَيْثُ شُكَّ فِي سَمَاعٍ أَوْ عَدَدٍ  
 ٣٦٣ - وَلَمْ يُجَوِّزْ مِنْ مُصَنَّفٍ وَلَا  
 ٣٦٤ - «أَخْبَرَ» بِالتَّخْدِيثِ أَوْ عَكْسٍ بَلَى  
 ٣٦٥ - إِذَا قَرَأَ وَلَمْ يَقِرَّ الْمُسْمَعُ<sup>(١)</sup>  
 ٣٦٦ - ثَالِثُهَا : يَغْمَلُ أَوْ يَزْوِيهِ  
 ٣٦٧ - وَلِيَزْوِ مَا يَسْمَعُهُ وَلَوْ مَنَعَ  
 ٣٦٨ - مِنْ غَيْرِ شُكٍّ وَالسَّمَاعُ فِي الْأَصَحِّ  
 ٣٦٩ - رَابِعُهَا يَقُولُ : «قَدْ حَضَرْتُ»  
 ٣٧٠ - وَالْخُلْفُ يَجْرِي حَيْثُمَا تَكَلَّمَ  
 ٣٧١ - أَوْ بَعْدَ السَّمَاعِ لَكِنْ يُغْفَى  
 ٣٧٢ - وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُجِيزَ الْمُسْمَعُ  
 ٣٧٣ - وَجَازَ أَنْ يَزْوِيَ عَنْ مُمْلِيهِ  
 ٣٧٤ - لِإِلْقَائِهِ الْعَمَلُ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ  
 ٣٧٥ - وَالْخُلْفُ يَجْرِي فِي الَّذِي لَا يَفْهَمُ  
 ٣٧٦ - ثَالِثُهَا : إِجَازَةٌ وَاخْتِلَافًا
- يُطْلَقُ لَا التَّخْدِيثُ فِي الْأَغْصَارِ  
 وَقَارِئٌ بِنَفْسِهِ «أَخْبَرَني»  
 وَإِنْ سَمِعْتَ قَارِئاً «أَخْبَرْنَا»  
 أَوْ مَا يَقُولُ الشَّيْخُ وَحَدَّثَ فِي الْأَسَدِ  
 مِنْ لَفْظِ شَيْخٍ فَارِقٍ أَنْ يُبَدَّلَا  
 يُجَوِّزُ إِنْ سَوَّى وَقِيلَ : حُطَّلَا  
 لَفْظاً كَفَى وَقِيلَ : لَيْسَ يَنْفَعُ  
 بِ«قَدْ قَرَأْتُ» أَوْ «قُرِئَ عَلَيْهِ»  
 الشَّيْخُ أَوْ خَصَّصَ غَيْراً أَوْ رَجَعَ  
 ثَالِثُهَا مِنْ نَاسِخٍ يَفْهَمُ صَحِّ  
 وَلَا يَقُولُ : «حَدَّثْتُ» أَوْ «أَخْبَرْتُ»  
 أَوْ أَسْرَعَ الْقَارِئُ أَوْ إِنْ هَيَّئَا  
 عَنْ كَلِمَةٍ وَكَلِمَتَيْنِ تَخْفَى  
 جَبْرًا لَذَا وَكُلُّ نَقْصٍ يَقَعُ  
 مَا بَلَغَ السَّامِعُ مُسْتَمْلِيهِ  
 وَابْنُ الصَّلَاحِ قَالَ : هَذَا يُحْظَلُ  
 كَلِمَةً فَمِنْهُ قَدْ يَسْتَفْهَمُ  
 فَقِيلَ : لَا يُزْوَى بِهَا وَضَعُفًا

(١) فِي (ش) وَ(خ) : قُرِئَ . . . . الْمُسْمَعُ .

- ٣٧٧ - وَقِيلَ : لَا يُزَوَّى وَلَكِنْ يُعْمَلُ  
 ٣٧٨ - مِنَ السَّمَاعِ وَالنَّسَاوِي نُقْلًا  
 ٣٧٩ - وَأَنَّهَا دُونَ السَّمَاعِ لِلْسَّلَفِ  
 ٣٨٠ - عَيْنَ مَا أَجَازَ وَالْمُجَازَ لَهُ  
 ٣٨١ - فَإِنْ يُعْمَمُ مُطْلَقًا أَوْ مِنْ وَجْدٍ  
 ٣٨٢ - مَا لَمْ يَكُنْ عُمُومُهُ مَعَ حَضَرٍ  
 ٣٨٣ - وَالْجَهْلُ بِالْمُجَازِ وَالْمُجَازُ لَهُ  
 ٣٨٤ - وَلَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِالْأَغْيَانِ مَعَ  
 ٣٨٥ - وَفِي الْأَصَحِّ أَبْطَلُوا إِنْ يَقُلُ<sup>(١)</sup>  
 ٣٨٦ - وَصَحَّحُوا «أَجَزْتُهُ إِنْ شَاءَ» أَوْ  
 ٣٨٧ - وَالْإِذْنُ لِلْمَعْدُومِ فِي الْأَقْوَى امْتَنَعَ  
 ٣٨٨ - وَصَحَّحُوا جَوَازَهَا لِطِفْلِ  
 ٣٨٩ - وَمَنْعَهَا بِمَا الْمُجِيزُ يَحْمِلُهُ  
 ٣٩٠ - «أَجَزْتُ مَا صَحَّ وَمَا يَصِحُّ لَكَ  
 ٣٩١ - فِي مِثْلِ ذَا لَا تُدْخِلِ الْمُجَازَا  
 ٣٩٢ - وَمَنْ رَأَى إِجَازَةَ الْمُجَازِ
- وَقِيلَ : عَكْسُهُ وَقِيلَ : أَفْضَلُ  
 وَالْحَقُّ أَنْ يُزَوَّى بِهَا وَيُعْمَلَا  
 وَاشْتَوَا لَدَى أَنَاسٍ الْخَلْفِ<sup>(١)</sup>  
 أَوْ ذَا وَمَا أَجَازَهُ قَدْ أَجْمَلَهُ  
 فِي عَضْرِهِ صُحِّحَ رَدُّ وَاعْتُمِدَ  
 فَصَحَّحْنِ كَالْعُلَمَاءِ بِمَضَرٍ  
 كَلَّمَ يَبِينُ دُو اشْتِرَاكِ أَبْطَلَهُ  
 تَسْمِيَةً أَوْ لَمْ يَصْفَحْ مَا جَمَعَ  
 «أَجَزْتُ مَنْ شَاءَ وَمَنْ شَاءَ عَلَيَّ»  
 «أَجَزْتُ مَنْ شَاءَ» رِوَايَةً رَأَوْا  
 ثَالِثُهَا : جَازَ لِمَوْجُودٍ تَبَغَّ  
 وَكَافِرٍ «وَنَخَوِ ذَا» وَحَمَلِ  
 مِنْ بَعْدِهَا فَإِنْ يَقُلْ لَا تُبْطَلُهُ<sup>(٣)</sup>  
 مِمَّا سَمِعْتُ أَوْ يَصِحُّ مَا سَلَكْتُ  
 أَوْ صَحَّ عِنْدَ غَيْرٍ مَنْ أَجَازَا  
 وَلَوْ عَلَا فَذَلِكَ دُو امْتِيَازِ

(١) فِي (ش) وَ (م) : لِلْخَلْفِ .

(٢) فِي (خ) وَ (ش) : وَإِنْ يَقُلْ فِيهِ الْأَصَحُّ أَبْطَلِ .

(٣) فِي (ش) : تُبْطَلُهُ .



- ٣٩٣ - وَلَفْظُهَا «أَجَزْتُه» «أَجَزْتُ لَهُ»  
 ٣٩٤ - وَلَيْسَ شَرْطاً الْقَبُولُ بَلْ إِذَا  
 ٣٩٥ - وَاسْتُخْسِنَتْ مِنْ عَالِمٍ لِمَاهِرٍ  
 ٣٩٦ - رَابِعُهَا عِنْدَهُمُ الْمُنَاوَلَةُ  
 ٣٩٧ - مِلْكاً تَلِي إِعَارَةً أَوْ يُخْضِرُهُ  
 ٣٩٨ - ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ وَأَذِنُ  
 ٣٩٩ - وَأَخَذُوا بِهِذِهِ إجماعاً  
 ٤٠٠ - وَآخِرُونَ فَضَّلُوهَا وَالْأَصَحَّ  
 ٤٠١ - وَصَحَّ إِنْ نَاولَ وَاسْتَرَدَّ  
 ٤٠٢ - قِيلَ: وَمَا لِذِي مِنْ امْتِنَازٍ  
 ٤٠٣ - وَإِنْ يَكُنْ أَخْضَرُهُ مَنْ يُعْتَمَدُ  
 ٤٠٤ - فَلِإِنْ يَقُلْ: «أَجَزْتُه إِنْ كَانَا»  
 ٤٠٥ - وَإِنْ يُنَاولُ لَا مَعَ الإِذْنِ وَلَا  
 ٤٠٦ - وَإِنْ يَقُلْ: «هَذَا سَمَاعِي» ثُمَّ لَمْ  
 ٤٠٧ - وَمَنْ يُنَاولُ أَوْ يُجْزَ فَلْيَقُلْ:  
 ٤٠٨ - «أُطْلِقَ» أَوْ «أَبَاحَ»<sup>(٢)</sup> أَوْ «سَوَّغَ» أَوْ  
 ٤٠٩ - ثَالِثُهَا مُصَحَّحاً أَنْ يُورَدَا
- فَأَنْ<sup>(١)</sup> يَخْطُ نَاولياً فِيهِمِلَةً  
 رَدَّ فَعِنْدِي غَيْرُ قَادِحٍ بِذَا  
 وَشَرْطُهُ يُغْزَى إِلَى أَكْبَرِ  
 أَنْ يُعْطِيَ الْمُحَدِّثُ الْكِتَابَ لَهُ  
 لِلشَّيْخِ ذِي الْعِلْمِ لِكَيْمَا يَنْظُرَهُ  
 فِي الصُّورَتَيْنِ فِي رِوَايَةٍ فَدِنْ  
 بَلْ قِيلَ: ذِي تُعَادِلِ السَّمَاعَا  
 تَلِي وَسَبْقُهَا إِجَازَةٌ وَضَحَّ  
 وَمَنْ مُسَاوِي ذَاكَ الْأَضْلِ أَدَّى  
 عَلَى الَّذِي عُيِّنَ مِنْ مُجَازٍ  
 وَمَا رَأَى صَحَّ وَإِلَّا فَلْيُردَّ  
 صَحَّ وَيُرْوَى عَنْهُ حَيْثُ بَانَ  
 «هَذَا سَمَاعِي» فَوَاقِئاً بَطْلاً  
 بِأَذْنٍ فَفِي صِحَّتِهَا خُلِفَ يُضَمَّ  
 «أَنْبَأَنِي» «نَاولَنِي» «أَجَازَ لِي»  
 «أَذِنَ» أَوْ مُشْبِهَهُ<sup>(٣)</sup> هَذَا فِي رِوَاةٍ  
 «حَدَّثَنَا» «أَخْبَرَنَا» مُقْبِداً

(١) فِي (ت) وَ (م) : وَإِنْ .

(٢) فِي (ت) وَ (م) : أَطْلَقَهُ أَوْ أَبَاحَ .

(٣) فِي (ت) وَ (م) : شَبَّهَ .

- ٤١٠ - وَقِيلَ: قَيِّدْ فِي مُجَازٍ قَصْرًا  
 ٤١١ - وَبَعْضُهُمْ يَزْوِي بِنَحْوِ «لِي كَتَبَ»  
 ٤١٢ - فِي «الافْتِرَاحِ» مُطْلَقًا لَا يَمْتَنِعُ  
 ٤١٣ - وَ«عَنْ» وَ«أَنَّ» جَوِّدُوا فِيمَا يُشَكَّ  
 ٤١٤ - خَاسِمُهَا: كِتَابَةُ الشَّيْخِ لِمَنْ  
 ٤١٥ - يَكْتُبَ عَنْهُ فَمَتَى أَجَازًا  
 ٤١٦ - أَوْ لَا فَيَقِيلَ: لَا تَصِحُّ وَالْأَصَحُّ  
 ٤١٧ - وَيَكْتَتِي الْمَكْتُوبُ أَنْ يَعْرِفَ خَطَّ  
 ٤١٨ - ثُمَّ لَيَقُلَ: «حَدَّثَنِي أَخْبَرَنِي  
 ٤١٩ - السَّادِسُ: الْإِعْلَامُ نَحْوُ «هَذَا  
 ٤٢٠ - فَصَحَّحُوا الْغَاءَ وَقِيلَ: لَا  
 ٤٢١ - وَالْحُلْفُ يَجْرِي فِي وَصِيَّةٍ وَفِي  
 ٤٢٢ - وَفِي الثَّلَاثَةِ إِذَا صَحَّ السَّنَدُ  
 ٤٢٣ - يُقَالُ فِي وَجَادَةٍ: «وَجَدْتُ  
 ٤٢٤ - فِي غَيْرِ خَطٍّ» قَالَ: مَا لَمْ تَرْتَبِ  
 ٤٢٥ - وَكُلُّهُ مُنْقَطِعٌ وَمَنْ أَتَى  
 ٤٢٦ - فَإِنْ يُقَالَ: فَمُسْلِمٌ فِيهِ تَرَى  
 وَبَعْضُهُمْ يَخُصُّهُ بِ«خَبَرٍ»  
 «شَافَةٍ» وَهُوَ مُوَهِّمٌ فَلْيُجْتَنَّبِ  
 «أَخْبَرَ» إِنْ إِسْنَادُ جُزْءٍ قَدْ سَمِعَ  
 سَمَاعُهُ وَفِي الْمُجَازِ مُشْتَرِكُ  
 يَغِيبُ أَوْ يَخْضُرُ أَوْ يَأْذُنُ أَنْ  
 فَهِيَ كَمَنْ نَاولَ حَيْثُ امْتَّازَا  
 صَحَّحْتُهَا بَلْ وَإِجَازَةٌ رَجَحَ  
 كَاتِبِهِ وَشَاهِدًا بَغَضُ شَرْطُ  
 كِتَابَةٍ وَالْمُطْلَقَيْنِ وَهْنِ  
 رَوَاتِنِي مِنْ غَيْرِ إِذْنِ حَادِي  
 وَأَنَّهُ يَزْوِي وَلَوْ قَدْ حَظَلَا  
 وَجَادَةٌ وَالْمَنْعُ فِيهِمَا قُفِي  
 نَرَى وَجُوبَ عَمَلٍ فِي الْمُعْتَمَدِ  
 بِخَطِّهِ وَإِنْ تَخَلَّ «ظَنَنْتُ»  
 فِي نُسخَةٍ تَحَرَّرَ فِيهِ نُصَبِ  
 بِ«عَنْ» يُدَلِّسُ أَوْ بِ«أَخْبَرَ» رُدَّتَا  
 وَجَادَةٌ فَقُلْ: أَتَى مِنْ آخَرَا

## كِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَضَبُّهُ

- ٤٢٧ - كِتَابَةُ الْحَدِيثِ فِيهِ اخْتِلَافَا  
 ٤٢٨ - مُسْتَنَدُ الْمَنَعِ حَدِيثُ مُسْلِمٍ  
 ٤٢٩ - فَبَعْضُهُمْ أَعْلَاهُ بِالْوُفْرِ  
 ٤٣٠ - مِنْ اخْتِلَافِ بِالْقُرْآنِ فَانْتَسَخَ  
 ٤٣١ - الْكُلِّ فِي صَحِيفَةٍ وَقِيلَ: بَلْ  
 ٤٣٢ - ثُمَّ عَلَى كَاتِبِهِ صَرْفُ الْهِمَمِ  
 ٤٣٣ - وَقِيلَ: شَكْلٌ<sup>(١)</sup> كُلُّهُ لِذِي ابْتِدَا  
 ٤٣٤ - وَاضْبُطَ فِي الْأَصْلِ وَفِي الْحَوَاشِي  
 ٤٣٥ - وَالْحَطُّ حَقَّقَ لَا تُعْلَقُ تَمْشِقِ  
 ٤٣٦ - وَيَبْغِي ضَبُّ الْحُرُوفِ الْمُتَهَمَلَةِ  
 ٤٣٧ - أَوْ هَمْزَةٍ أَوْ فَوْقَهَا قَلَامَةً  
 ٤٣٨ - وَالتَّقْطُ تَحْتَ الشَّيْنِ قِيلَ: صَفَا  
 ٤٣٩ - وَالْكَافُ لَمْ تُبَسِّطْ فَكَافٌ كُتِبَا  
 ٤٤٠ - وَالرَّمْزُ بَيْنَ وَسِوَاهُ أَفْضَلُ  
 ٤٤١ - بِدَارَةٍ وَعِنْدَ عَرْضِ تَعْجَمُ  
 ٤٤٢ - وَاكْتُبَ ثَاءُ اللَّهِ وَالتَّسْلِيمَا  
 ٤٤٣ - وَلَا تَكُنْ تَرْمِزُهَا أَوْ تُفْرِدَ
- ثُمَّ الْجَوَازُ بَعْدُ إِجْمَاعاً وَفِي  
 «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي» فَالْخُلْفُ نُمِي  
 وَآخِرُونَ عَلَّلُوا بِالْخَوْفِ  
 لِأَمْنِهِ وَقِيلَ: ذَا لِمَنْ نَسَخَ  
 لِأَمِنْ نَسِيَانَهُ لَا ذِي خَلَلٍ  
 لِلضَّبِّ بِالتَّقْطِ وَشَكْلٍ مَا عَجَمَ  
 وَفِي سُمِّيَ مَحَلٌّ لِبَسِّ أَكْثَرِ  
 مُقْطَعاً حُرُوفُهُ لِلنَّاسِ  
 وَلَا بِإِلَّا مَعْذَرَةٍ تُدْفَقُ  
 بِتَقْطِهَا أَوْ كَتَبَ حَرْفٍ أَشْفَلَهُ  
 أَوْ فَتْحَةً أَوْ هَمْزَةً عِلَامَةً  
 وَقِيلَ: كَالشَّيْنِ أَثَافِي تُلْفَى  
 فِي بَطْنِهَا وَاللَّامُ لَاماً صَحَبَا  
 وَيَنْ كُلُّ أَثَرَيْنِ يُفْصَلُ  
 وَكَرِهُوا فَضْلَ مُضَافٍ يُوْهِمُ  
 مَعَ الصَّلَاةِ وَالرُّضَا تَعْظِيمَا  
 وَلَوْ خَلَا الْأَصْلُ خِلَافَ أَحْمَدَ

(١) فِي (ت) : يُشَكَّلُ .

- ٤٤٤ - ثُمَّ عَلَيْهِ حَتْمًا الْمُقَابَلَةُ  
 ٤٤٥ - وَخَيْرُهُمَا مَعَ شَيْخِهِ إِذْ يَسْمَعُ  
 ٤٤٦ - وَقِيلَ: هَذَا وَاجِبٌ وَيُكْتَفَى  
 ٤٤٧ - وَنَظَرُ السَّامِعِ مِنْهُ<sup>(١)</sup> يُنْدَبُ  
 ٤٤٨ - إِنْ لَمْ يُقَابَلْ جَازَ أَنْ يَزْوِيَ إِنْ  
 ٤٤٩ - وَكُلُّ ذَا مُعْتَبَرٍ فِي الْأَصْلِ  
 ٤٥٠ - مُنْعَطَفًا وَقِيلَ: مَوْضُولًا إِلَى  
 ٤٥١ - وَبَعْدَهُ «صَحَّ» وَقِيلَ: زِدْ «رَجَعَ»  
 ٤٥٢ - وَخَرَجَنَ لِغَيْرِ أَصْلٍ مِنْ وَسَطٍ  
 ٤٥٣ - مَا صَحَّ فِي نَقْلِ وَمَعْنَى وَهُوَ فِي  
 ٤٥٤ - أَوْ صَحَّ نَقْلًا وَهُوَ فِي الْمَعْنَى فَسَدَ  
 ٤٥٥ - كَذَاكَ فِي الْقَطْعِ وَفِي الْإِرْسَالِ  
 ٤٥٦ - لِعَطْفِ أَسْمَاءٍ بِصَادٍ بَيْنَهُمْ  
 ٤٥٧ - وَمَا يَزِيدُ فِي الْكِتَابِ فَاْمُحْ أَوْ  
 ٤٥٨ - وَضَلًا لِهَذَا الْخَطِّ بِالْمَضْرُوبِ  
 ٤٥٩ - مُنْعَطَفًا مِنْ طَرَفَيْهِ أَوْ كُتِبَ  
 ٤٦٠ - بِنِصْفِ دَاوِرَةٍ فَإِنْ تَكَرَّرَا  
 ٤٦١ - وَبَعْضُهُمْ يَكْتُبُ (لا) أَوْ (مِنْ) عَلَى  
 بِأَصْلِهِ أَوْ فَرَعَ أَصْلٍ قَابِلُهُ  
 وَقَالَ قَوْمٌ: مَعَ نَفْسٍ أَنْفَعُ  
 إِنْ ثَقَّةٌ قَابِلُهُ فِي الْمُفْتَقَى  
 فِي شُحَّةٍ وَإِنْ مَعِينٍ: يَجِبُ  
 يَنْسَخُ مِنْ أَصْلٍ ضَايِطٌ ثُمَّ لِيَيْنِ  
 وَسَاقِطًا خَرَجَ لَهُ بِالْفَضْلِ  
 يُمْنَى بِغَيْرِ طَرَفٍ سَطَرٍ وَاعْتَلَى  
 وَقِيلَ: كَرَّرَ كَلِمَةً لَكِنْ مُنِعَ  
 وَقِيلَ: ضَبَّ خَوْفَ لَبْسٍ مَا سَقَطَ  
 مَعْرِضٍ شَكٌّ «صَحَّ» فَوَقَّهُ قَفِي  
 ضَبَّبَ وَمَرَّضَ فَوَقَّهُ صَادٌ ثُمَّ دَ  
 وَبَعْضُهُمْ أَكَّدَ فِي اتِّصَالِ  
 وَاخْتَصَرَ التَّصْحِيحَ فِيهَا بِبَعْضِهِمْ  
 حُكًّا أَوْ اضْرَبَ وَهُوَ أَوْلَى وَرَأَوْا  
 وَقِيلَ: بَلْ يُفْصَلُ مِنْ مَكْتُوبٍ  
 صِفْرًا بِجَانِبَيْهِ أَوْ هُمَا أَصَبَ  
 زِيَادَةُ الْأَسْطَرِ سَمَهَا أَوْ عَرَا  
 أَوَّلِهِ أَوْ «زَائِدًا» ثُمَّ «إِلَى»

- ٤٦٢ - وَإِنْ يَكُ الضَّرْبُ عَلَى مُكَرَّرٍ  
 ٤٦٣ - وَفِي الْأَخِيرِ أَوَّلًا أَوْ وَزَعًا  
 ٤٦٤ - وَحَيْثُ لَا وَقَعَا فِي الْأَثْنَا  
 ٤٦٥ - وَذُو الرِّوَايَاتِ يَضُمُّ الزَّائِدَةَ  
 ٤٦٦ - مُلْحَقَ مَا زَادَ بِهِمَا مِشْرٍ وَمَا  
 ٤٦٧ - مُسَمِّيًا أَوْ رَامِرًا مُبَيِّنًا  
 ٤٦٨ - وَكَتَبُوا «حَدَّثَنَا» «ثَنَا» وَ«نَا»  
 ٤٦٩ - أَوْ «أَرَنَا» أَوْ «أَبْنَا» أَوْ «أَخْنَا»  
 ٤٧٠ - وَ«قَالَ» «قَافَا» مَعَ «ثَنَا» أَوْ تُفَرِّدُ  
 ٤٧١ - وَكَتَبُوا «ح»<sup>(٢)</sup> عِنْدَ تَكَرُّرِ سَنَدٍ  
 ٤٧٢ - مِنْ الْحَدِيثِ أَوْ لِتَحْوِيلِ وَرَدٍ  
 ٤٧٣ - وَكَاتِبُ التَّسْمِيْعِ فَلْيُتَسَمَّلِ  
 ٤٧٤ - ثُمَّ يَسُوقُ سَنَدًا وَمَتْنًا  
 ٤٧٥ - وَيَكْتُبُ التَّأْرِيخَ مَعَ مَنْ سَمِعُوا  
 ٤٧٦ - وَلَيْكَ مَوْثُوقًا وَلَوْ بِخَطِّهِ  
 ٤٧٧ - أَوْ ثِقَةً وَالشَّيْخُ لَمْ يُخْتَجِ إِلَى  
 ٤٧٨ - وَمَنْ سَمَاعُ الْغَيْرِ فِي كِتَابِهِ  
 ٤٧٩ - نُلْزِمُهُ بِأَنْ يُعْبِرَهُ وَمَنْ
- فَالثَّانِي أَضْرَبَ فِي ابْتِدَاءِ الْأَسْطُرِ  
 وَالْوَصْفَ وَالْمُضَافَ صِلَ لَا تَقْطَعَا  
 قَوْلَانِ: ثَانٍ أَوْ: قَلِيلٌ حُسْنًا  
 مُؤَصَّلًا كِتَابَهُ بِوَاحِدَةٍ  
 يَنْقُصُ مِنْهَا فَعَلَيْهِ أَغْلَمَا<sup>(١)</sup>  
 أَوْ ذَا وَذَا بِخُمْسَةِ وَبَيِّنَا  
 وَ«دَثْنَا» ثُمَّ «أَنَا» «أَخْبَرْنَا»  
 «حَدَّثَنِي» قِسْمًا عَلَى «حَدَّثَنَا»  
 وَحَذْفُهَا فِي الْخَطِّ أَضْلًا أَجُودُ  
 فَقِيلَ: مَنْ «صَحَّ» وَقِيلَ: ذَا انْفَرَدَ  
 أَوْ حَائِلٍ وَقَوْلُهَا لَفْظًا أَسَدَ  
 وَيَذْكُرُ اسْمَ الشَّيْخِ نَاسِبًا جَلِي  
 لِأَخِيرٍ وَلِيَجْعَلَنَّ وَهَنَا  
 فِي مَوْضِعٍ مَا وَابْتِدَاءُ أَنْفَعُ  
 لِنَفْسِهِ وَعَدَّهُمْ بِضَبْطِهِ  
 تَصْحِيحِهِ وَحَذْفُ بَعْضِ حُظُلَا  
 بِخَطِّهِ أَوْ خُطِّ بِالرَّضَى بِهِ  
 بَغَيْرِ خَطِّ أَوْ رِضَاهُ فَلْيُسَنَّ

(١) فِي (ت) : يُعْلَمَا .

(٢) فِي (خ) وَ (ش) : حَا .

٤٨٠ - وَلِيُسْرِعَ الْمُعَارُ ثُمَّ يَنْقُلُ سَمَاعُهُ مِنْ بَعْدِ عَرْضِ يَخْضُلُ

\* \* \*

### صِفَةُ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ

- ٤٨١ - وَمَنْ رَوَى مِنْ كُتُبٍ وَقَدْ عَرِيَ حِفْظاً أَوْ السَّمَاعَ لَمَّا يَذْكُرُ  
٤٨٢ - أَوْ غَابَ أَضْلُ إِنْ يَكُ التَّغْيِيرُ يَنْدُرُ أَوْ أُمِّي أَوْ ضَرِيرُ  
٤٨٣ - يَضْبِطُهُمَا مُعْتَمِدٌ مَشْهُورٌ فَكُلٌّ هَذَا جَوَزَ الْجُمُورُ  
٤٨٤ - وَمَنْ رَوَى مِنْ غَيْرِ أَضْلِهِ بِأَنْ يَسْمَعَ فِيهَا الشَّيْخُ أَوْ يُسْمِعَ لَنْ  
٤٨٥ - يُجَوِّزُوهُ وَرَأَى أَيُّوْبُ جَوَازَهُ وَفَصَّلَ الْخَطِيبُ  
٤٨٦ - إِنْ اطمَنَّ أَنَّهَا الْمَسْمُوعُ فَإِنْ يُحِزُّهُ يُبْحِ الْمَجْمُوعُ  
٤٨٧ - مَنْ كُتِبَ خِلَافَ حِفْظِهِ يَجِدُ وَحِفْظُهُ مِنْهَا الْكِتَابَ يَغْتَمِدُ  
٤٨٨ - كَذَا مِنَ الشَّيْخِ وَشَكَّ وَاعْتَمَدَ حِفْظاً إِذَا أَيْقَنَ وَالْجَمْعُ أَسَدُ  
٤٨٩ - كَمَا إِذَا خَالَفَ ذُو حِفْظٍ وَفِي مَنْ يَزُو بِالْمَعْنَى خِلَافٌ قَدْ قُفِيَ  
٤٩٠ - فَالْأَكْثَرُونَ جَوَّزُوا لِلْعَارِفِ نَالِهَا يَجُوزُ بِالْمُرَادِفِ  
٤٩١ - وَقِيلَ: إِنْ أَوْجَبَ عِلْمُ الْخَبَرِ وَقِيلَ: إِنْ يَنْسَ وَقِيلَ: إِنْ ذَكَرَ  
٤٩٢ - فِي الْمَوْثُوفِ وَامْتَنَعُ لَدَى مُصَنَّفٍ وَمَا بِهِ تَنْبُذًا  
٤٩٣ - وَقُلْ أَحْيَرًا: «أَوْ كَمَا قَالَ» وَمَا أَشْبَهَهُ كَالشَّكِّ فِيمَا أَبْهَمَا  
٤٩٤ - وَجَائِزٌ حَذْفُكَ بَعْضَ الْخَبَرِ إِنْ لَمْ يُخْلَلِ الْبَاقِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
٤٩٥ - وَامْتَنَعَ لِدِي تَهْمَةٍ فَإِنْ فَعَلَ فَلَا يَكْمُلُ خَوْفٌ وَضَفٍ بِخَلَلٍ  
٤٩٦ - وَالْخُلْفُ فِي التَّقْطِيعِ فِي التَّصْنِيفِ يَجْرِي وَأَوَّلَى مِنْهُ بِالتَّخْفِيفِ

- ٤٩٧ - وَاخْذُ مِنَ اللَّحْنِ أَوْ التَّضْحِيفِ  
 ٤٩٨ - فَالْتَحَوُ وَاللَّغَاتُ حَقٌّ مَن طَلَبَ  
 ٤٩٩ - فِي خَطِّهِ وَلَحْنٍ أَضْلٍ يُرْوَى  
 ٥٠٠ - ثَالِثُهَا : تَرْكُ كُلَيْهِمَا وَلَا  
 ٥٠١ - بَلْ أَبْقِهِ مُضَيَّيًّا وَيَبْنِ  
 ٥٠٢ - تَقْرَأُهُ قَدَّمَ مُضْلِحًا فِي الْأَوَّلَى  
 ٥٠٣ - وَإِنْ يَكُ السَّاقِطُ لَا يُغَيَّرُ  
 ٥٠٤ - كَذَلِكَ مَا غَايَرَ حَيْثُ يُعْلَمُ  
 ٥٠٥ - «يَغْنِي» وَمَا يَذْرُسُ فِي الْكِتَابِ  
 ٥٠٦ - كَمَا إِذَا يَشْكُ وَاسْتَبْتَتْ مِنْ  
 ٥٠٧ - وَمَنْ عَلَيْهِ كَلِمَاتٌ تُشَكِّلُ  
 ٥٠٨ - وَمَنْ رَوَى مَثْنًا عَنْ أَشْبَاحٍ وَقَدْ  
 ٥٠٩ - مُقْتَصِرًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَلَمْ  
 ٥١٠ - أَوْ قَالَ<sup>(١)</sup> : «قَدْ تَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ» أَوْ  
 ٥١١ - وَإِنْ يَكُنْ لِلْفِظِّهِ يُبَيِّنُ  
 ٥١٢ - وَإِنْ رَوَى عَنْهُمْ كِتَابًا قُوبِلَا  
 ٥١٣ - جَوَازُهُ وَمَنْعُهُ<sup>(٢)</sup> وَفُضِّلَا  
 ٥١٤ - وَلَا تَزِدْ فِي نَسْبٍ أَوْ وَصْفٍ مَنْ
- خَوْفًا مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّخْرِيفِ  
 وَخُذْ مِنَ الْأَفْوَاهِ لَا مِنَ الْكُتُبِ  
 عَلَى الصَّوَابِ مُغْرِبًا فِي الْأَفْوَى  
 تَمَحُّ مِنَ الْأَضْلِ عَلَى مَا انْتَحَلَا  
 صَوَابُهُ فِي هَامِشٍ ثُمَّ إِنْ  
 وَالْأَخْذُ مِنْ مَثْنٍ سِوَاهُ أَوْلَى  
 كَابِنٍ وَحَرْفٍ زِدْ وَلَا تُعَسِّرُ  
 إِيَّانَهُ مِمَّنْ عَلَا وَأَلْزَمُوا  
 مِنْ غَيْرِهِ يُلْحَقُ فِي الصَّوَابِ  
 مُعْتَمِدٍ وَفِيهِمَا نَذْبًا أَبْنِ  
 يَرْوِي عَلَى مَا أَوْضَحُوا إِذْ يَسْأَلُ  
 تَوَافَقًا مَعْنَى وَلَفْظًا مَا اتَّحَدَ  
 يُبَيِّنُ اخْتِصَاصَهُ فَلَمْ يَلَمْ  
 «وَاتَّحَدَ الْمَعْنَى» عَلَى خُلْفٍ حَكُوا  
 مَعَ «قَالَ» أَوْ «قَالَا» فَذَلِكَ أَحْسَنُ  
 بِأَضْلٍ وَاحِدٍ يُبَيِّنُ احْتِمَالًا  
 مُخْتَلَفٌ بِمُسْتَقْبَلٍ وَبِلَا  
 فَوْقَ شُيُوخٍ عَنْهُمْ مَا لَمْ يُبَيِّنْ

(١) فِي (ت) وَ (م) : وَقَالَ .

(٢) فِي (ت) : وَاحْتِمَالًا . . . جَوَازُهُ وَمَنْعُهُ .

- ٥١٥ - بَنَحُو «يَعْنِي» وَبِ«أَنَّ» وَبِ«هُوَ»  
 ٥١٦ - أَجْزُهُ فِي الْبَاقِي لَدَى الْجُمْهُورِ  
 ٥١٧ - وَقَالَ، فِي الْإِسْنَادِ قُلُهَا نُطْقًا أَوْ  
 ٥١٨ - وَنُسَخَ إِسْنَادُهَا قَدْ اتَّحَدَ  
 ٥١٩ - لَا وَاجِبًا وَالبَدْءُ فِي أَغْلَبِهِ  
 ٥٢٠ - وَجَازَ مَعَ ذَا ذِكْرٍ بَعْضٍ بِالسَّنَدِ  
 ٥٢١ - وَالْمَيِّزُ أَوَّلَى وَالَّذِي يُعْبَدُ  
 ٥٢٢ - وَسَابِقُ بِالْمَثْنِ أَوْ بَعْضِ سَنَدِ  
 ٥٢٣ - حِينَئِذٍ تَقْدِيمُ كُلِّهِ رَجَحُ  
 ٥٢٤ - وَابْنُ خُزَيْمَةَ يُقَدِّمُ السَّنَدَ  
 ٥٢٥ - وَلَوْ رَوَى بِسَنَدٍ مَثْنًا وَقَدْ  
 ٥٢٦ - بَلْ قَالَ فِيهِ: «نَحْوُهُ» أَوْ «مِثْلُهُ»  
 ٥٢٧ - وَقِيلَ: جَازَ إِنْ يَكُنْ مَنْ يَرْوِهِ  
 ٥٢٨ - الْحَاكِمُ: اخْصُصْ نَحْوَهُ بِالْمَعْنَى  
 ٥٢٩ - وَالْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ خَبَرٍ  
 ٥٣٠ - وَإِنْ يَبْغِضُهُ أَتَى وَقَوْلِهِ  
 ٥٣١ - فَلَا تُبَيِّنُهُ وَقِيلَ: جَازًا  
 ٥٣٢ - وَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ «قَالَ وَذَكَرَ»  
 أَمَّا إِذَا أَتَمَّهُ أَوَّلُهُ  
 وَالْفَضْلُ أَوَّلَى قَاصِرَ الْمَذْكُورِ  
 «قِيلَ لَهُ» وَالتَّرْكَ جَائِزًا رَأَوْا  
 نَذْبًا أَعْدَ فِي كُلِّ مَثْنٍ فِي الْأَسَدِ  
 بِهِ وَبَاقٍ أَذْرَجُوا مَعَ «وَبِهِ»  
 مُتَّفَرِّدًا عَلَى الْأَصَحِّ الْمُعْتَمَدِ  
 فِي آخِرِ الْكِتَابِ لَا يُفِيدُ  
 ثُمَّ يُمَيِّزُهُ أَجْزَ فَإِنْ يُرَدِّ  
 جَوَازُهُ كَبَعْضِ مَثْنٍ فِي الْأَصَحِّ  
 حَيْثُ مَقَالٌ فَاتَّبِعْ وَلَا تَعَدِّ  
 جَدَّدَ إِسْنَادًا وَمَثْنٌ لَمْ يُعَدِّ  
 لَا تَرَوْا بِالثَّانِي حَدِيثًا قَبْلَهُ  
 ذَا مَبْزُوعَةٍ وَقِيلَ: لَا فِي «نَحْوِهِ»  
 وَمِثْلُهُ بِاللَّفْظِ فَزَقْ سُئِلَ  
 قَبْلُ وَمِثْلُهُ كَذَا فَلْيَذْكُرِ  
 «وَذَكَرَ الْحَدِيثَ» أَوْ «بِطُولِهِ»  
 إِنْ يَعْرِفَا وَقِيلَ: إِنْ أَجَازَا  
 حَدِيثُهُ وَهُوَ كَذَا» وَائْتِ الْخَبَرُ<sup>(١)</sup>



- ٥٣٣ - وَجَازَ أَنْ يُبَدَلَ بِـ«النَّبِيِّ» «رَسُولُهُ» وَالْعَكْسُ فِي الْقَوِيِّ  
 ٥٣٤ - وَسَامِعٌ بِالْوَهْنِ كَالْمُذَاكَرَةِ بَيْنَ حَنَمًا وَالْحَدِيثِ مَا تَرَاهُ  
 ٥٣٥ - عَنْ رَجُلَيْنِ ثِقَتَيْنِ أَوْ جُرْحٍ إِخْدَاهُمَا فَحَذَفَ وَاحِدٌ أَبْخَ  
 ٥٣٦ - وَمَنْ رَوَى بَعْضَ حَدِيثٍ عَنْ رَجُلٍ وَبَعْضَهُ عَنْ آخَرٍ ثُمَّ جَمَلَ  
 ٥٣٧ - ذَلِكَ عَنْ ذَيْنِ مُبَيَّنَّ بِلَا مَيِّزٍ أَجْزَوْا وَحَذَفَ شَخْصٌ حُظْلًا  
 ٥٣٨ - مُجَرَّحًا يَكُونُ أَوْ مُعَدَّلًا وَحَيْثُ جَرَحَ وَاحِدٌ لَا تُقْبَلُ<sup>(١)</sup>

\* \* \*

### آدَابُ الْمُحَدِّثِ

- ٥٣٩ - وَأَشْرَفُ الْعُلُومِ عِلْمُ الْأَثَرِ فَصَحَّحِ النَّيَّةَ ثُمَّ طَهَّرِ  
 ٥٤٠ - قَلْبًا مِنَ الدُّنْيَا وَزِدْ حِرْصًا عَلَى نَشْرِ الْحَدِيثِ ثُمَّ مَنْ يُخْتَجُّ إِلَى  
 ٥٤١ - مَا عِنْدَهُ حَدَّثَ شَيْخًا أَوْ حَدَّثَ وَرَدَّ لِلْأَزْجَعِ نَاصِحًا وَحَثَّ  
 ٥٤٢ - وَابْنُ<sup>(٢)</sup> دَقِيقِ الْعَبِيدِ لَا تُرْشِدُ إِلَى أَعْلَى فِي الْإِسْنَادِ إِذَا مَا جَهْلًا  
 ٥٤٣ - وَمَنْ يُحَدِّثْ وَهْنًا أَوْ وَلَّى فَلَيْسَ كُرْمًا أَوْ خِلَافَ الْأَوَّلَى  
 ٥٤٤ - هَذَا هُوَ الْأَزْجَعُ وَالصَّوَابُ عَنْهُدَ النَّبِيِّ حَدَّثَ الصَّحَابُ  
 ٥٤٥ - وَفِي الصَّحَابِ حَدَّثَ الْأَتْبَاعُ يَكَادُ فِيهِ أَنْ يُرَى الْإِجْمَاعُ  
 ٥٤٦ - وَهُوَ عَلَى الْعَيْنِ إِذَا مَا انْفَرَدَا فَرَضُ كِفَايَةِ إِذَا تَعَدَّدَا  
 ٥٤٧ - وَمَنْ عَلَى الْحَدِيثِ تَحْلِيطًا يَخْفُ لَهُرَمٌ أَوْ لِعَمَى وَالضَّعْفُ كَفَتْ

(١) فِي (ت) : لَنْ تُقْبَلَا .

(٢) فِي (ش) : ابْن .

- ٥٤٨ - وَمَنْ أَتَى حَدَّثَ وَلَوْ لَمْ تَنْصَلِحْ  
٥٤٩ - فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ كِبَارِ جِلَّةِ  
٥٥٠ - وَلِلْحَدِيثِ الْمُسْلُ وَالنَّظْهَرُ  
٥٥١ - مُسْرَحًا وَاجْلِسَ بِصَدْرِ بِأَدَبِ  
٥٥٢ - وَلَا تَقُمْ لِأَحَدٍ وَمَنْ رَفَعَ  
٥٥٣ - وَلَا تُحَدِّثْ قَائِمًا أَوْ مُضْطَجِعَ  
٥٥٤ - وَافْتَحِ الْمَجْلِسَ كَالْتَّيْبِ  
٥٥٥ - بَعْدَ قِرَاءَةِ لَآيٍ وَدُعَا  
٥٥٦ - وَرَتَّلِ الْحَدِيثَ وَاعْقِدْ مَجْلِسًا  
٥٥٧ - ثُمَّ اتَّخِذْ مُسْتَمْلِيًا مُحَصِّلًا  
٥٥٨ - يُبَلِّغُ السَّامِعَ أَوْ يُفَهِّمُ  
٥٥٩ - وَبَعْدَهُ بِسْمَلٍ ثُمَّ يَحْمَدُ  
٥٦٠ - مَا قُلْتَ أَوْ مَنْ قُلْتَ مَعَ دُعَائِهِ  
٥٦١ - «حَدَّثَنَا» وَيُورِدُ الْإِسْنَادَا  
٥٦٢ - وَذِكْرُهُ بِالْوُضْفِ أَوْ بِاللَّقَبِ  
٥٦٣ - وَازْوِ فِي الْإِمْلَا عَنْ شَيْخٍ عُدْلُوا  
٥٦٤ - أَرْجَحَهُمْ مُقَدِّمًا وَحَرَّرِ
- نِيَّتُهُ فَإِنَّهَا سَوْفَ تَصِحَّ  
«أَبَى» عَلَيْنَا الْعِلْمُ إِلَّا لِلَّهِ  
وَالطَّيِّبُ وَالسَّوَالُكَ وَالتَّبَحُّرُ  
وَهَيْئَةٍ<sup>(١)</sup> مُتَكَيِّمًا عَلَى رَتَبِ  
صَوْتًا عَلَى الْحَدِيثِ فَازْبُرُهُ وَدَغْ  
أَوْ فِي الطَّرِيقِ أَوْ عَلَى حَالٍ شَنِغِ  
بِالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ  
وَلَيْكَ مُقْبِلًا عَلَيْهِمْ مَعَا  
يَوْمًا بِأَشْبُوحٍ لِلْإِمْلَاءِ اثَّشَا  
وَرِذْ إِذَا يَكْثُرُ جَمْعٌ وَاعْتَكَى  
وَاسْتَنْصَتِ النَّاسَ إِذَا تَكَلَّمُوا<sup>(٢)</sup>  
مُصَلِّيًا وَبَعْدَ ذَاكَ يُورِدُ  
لَهُ وَقَالَ الشَّيْخُ فِي انْتِهَائِهِ  
مُتَرْجِمًا شَيْوْخَهُ الْأَفْرَادَا  
أَوْ حَرْفَةً لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَعْ  
عَنْ كُلِّ شَيْخٍ أَثَرًا<sup>(٣)</sup> وَيَجْعَلُ  
وَعَالِيًا قَصِيرَ مَثْنٍ اخْتَرِ

(١) فِي (ش) : هَيْئَةٍ .

(٢) فِي (ت) وَ (م) : لَكَيْمًا يَفْهَمُوا .

(٣) فِي (خ) وَ (ش) : أَثَرٌ .

- ٥٦٥ - ثُمَّ أَبْنِ عُلُوَّهُ وَصِحَّتَهُ وَضَبَطَهُ وَمُشْكِلَهُ أَعْلَتْهُ  
 ٥٦٦ - وَاجْتَنِبِ الْمُشْكِلَ كَالصُّفَاتِ وَرُخْصاً مَعَ الْمُشَاجِرَاتِ  
 ٥٦٧ - وَالزُّهْدُ مَعَ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ أَوْلَىٰ فِي الْإِمْلَاءِ بِالِاتِّفَاقِ  
 ٥٦٨ - وَاخْتِمُهُ بِالْإِنْشَادِ وَالنَّوَادِرِ وَمُنْقِنٌ خَرَجَهُ لِلْقَاصِرِ  
 ٥٦٩ - أَوْ حَافِظٍ بِمَا يَهُمُّ يَنْغُلُ وَقَابِلِ الْإِمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ

\* \* \*

## مَسْأَلَةٌ

- ٥٧٠ - وَذُو<sup>(١)</sup> الْحَدِيثِ وَصَفُوا فَاخْتَصَّ<sup>(٢)</sup> بِـ«حَافِظٍ» كَذَا الْخَطِيبُ نَصًّا  
 ٥٧١ - وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ فِي التَّصْحِيحِ يُرْجَعُ وَالتَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ  
 ٥٧٢ - أَنْ يَخْفَظَ الشُّئَةَ مَا صَحَّ وَمَا  
 ٥٧٣ - فِيهِ الرُّوَاةُ زَائِدًا أَوْ مُذَرَّجًا وَمَا بِهِ الْإِعْلَالُ فِيهَا نَهَجًا  
 ٥٧٤ - يَذَرِي اضْطِلَاحَ الْقَوْمِ وَالتَّمْيِيزَ<sup>(٣)</sup> بَيْنَ مَرَاتِبِ الرِّجَالِ مَيِّزًا  
 ٥٧٥ - فِي ثِقَةٍ وَالضَّعْفِ وَالطَّبَاقِ كَذَا الْخَطِيبُ حَدًّا لِلِإِطْلَاقِ  
 ٥٧٦ - وَصَرَّحَ الْمِرْزِيُّ أَنْ يَكُونَ مَا يَقُوُّهُ أَقْلٌ مِمَّا عَلِمَا  
 ٥٧٧ - وَذُونَهُ «مُحَدَّثٌ» أَنْ تُبْصِرَهُ مِنْ ذَاكَ يَخْوِي جُمْلَةً<sup>(٤)</sup> مُسْتَكْرَهَةً

(١) فِي (ش) : وَذَا .

(٢) فِي (ت) وَ (م) : فَخُصًّا .

(٣) فِي (ت) : التَّمْيِيزَا .

(٤) فِي (ت) وَ (م) : جُمْلًا .

- ٥٧٨ - وَمَنْ عَلَى سَمَاعِهِ الْمُجَرَّدُ مُقْتَصِرٌ لَا عِلْمَ سِمْ بِ«الْمُسْنَدِ»<sup>(١)</sup>  
 ٥٧٩ - وَبِ«أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ» لَقَّبُوا أَيْمَةَ الْحَدِيثِ قَدْماً نَسَبُوا<sup>(٢)</sup>

\* \* \*

### آدَابُ طَالِبِ الْحَدِيثِ

- ٥٨٠ - وَصَحَّحِ النَّيَّةَ ثُمَّ اسْتَعْمِلِ  
 ٥٨١ - مِنْ أَهْلِ مَضْرِكِ الْعَلِيِّ فَالْعَلِيِّ  
 ٥٨٢ - فِي الْحَمْلِ وَاعْمَلْ بِالَّذِي تَرْوِيهِ  
 ٥٨٣ - وَلَا يَمُوقَنَّكَ الْحَيَا عَنْ طَلَبِ  
 ٥٨٤ - لِلْعَمَالِ وَالنَّازِلِ لِاسْتِنْصَارِ  
 ٥٨٥ - وَمَنْ يُفِذْكَ الْعِلْمَ لَا تُؤْخِرِ  
 ٥٨٦ - فَقَدْ رَوَوْا «إِذَا كَتَبْتَ قَمَشٍ»  
 ٥٨٧ - وَتَمِّمِ الْكِتَابَ فِي السَّمَاعِ  
 ٥٨٨ - فَلْيَسْتَحِبَّ عَلَيْهِ وَمَا انْفَرَدَ  
 ٥٨٩ - وَعَلِّمُوا فِي الْأَضَلِّ لِلْمُقَابَلَةِ  
 ٥٩٠ - وَسَامِعُ الْحَدِيثِ بِاقْصَارِ  
 ٥٩١ - فَلْيَتَعَرَّفْ ضَعْفَهُ وَصِحَّتَهُ  
 ٥٩٢ - وَمَا بِهِ مِنْ مُشْكِلٍ وَأَسْمَا
- مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ ثُمَّ حَصِّلِ  
 ثُمَّ الْبِلَادَ اَزْحَلْ وَلَا تَسَهَّلِ  
 وَالشَّيْخَ بَجَلْ لَا تُطْلُ عَلَيْهِ  
 وَالْكَبِيرُ وَابْذُلْ مَا تُفَادُ وَاكْتُبِ  
 لَا كَثْرَةَ الشُّيُوخِ لِافْتِخَارِ  
 بَلْ خُذْ وَمَهْمَا تَرْوِ عَنْهُ فَانْظُرِ  
 ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ فَقَفِّشِ  
 وَإِنْ يَكُنْ لِلْإِنْتِخَابِ دَاعٍ  
 وَقَاصِرٌ أَعَانَهُ مَنْ اسْتَعَاذَ  
 أُولَئِكَ هَابِ فَرْعِهِ فَعَادَ لَهُ  
 عَنْ فَهْمِهِ كَمَثَلِ الْحِمَارِ  
 وَفَقْهَهُ وَنَخْوَهُ وَلُغَتَهُ  
 رَجَالِهِ وَمَا حَوَاهُ عِلْمَا

(١) فِي ( ت ) : لَا عِلْمَ بِهَا بِمُسْنَدِ .

(٢) فِي ( ت ) : دَوِي الْحَدِيثِ قَدْماً ذَا مَنْقَبٍ .

- ٥٩٣ - وَاَقْرَأْ كِتَابًا تَذَرُ مِنْهُ الْاضْطِلَاحَ  
 ٥٩٤ - وَقَدِّمِ الصَّحَاحَ ثُمَّ الشُّنَنَ  
 ٥٩٥ - وَاخْفِظْهُ مُتَقِنًا وَذَاكِرَ وَرَأْوَا  
 ٥٩٦ - مَنْ يَدْعُ<sup>(١)</sup> الصَّوَابَ إِنْ يُذَكَّرِ  
 ٥٩٧ - وَيُبْقِي ذِكْرًا مَا لَهُ مِنْ غَايَةٍ  
 ٥٩٨ - فَبَعْضُهُمْ يَجْمَعُ بِالْأَبْوَابِ  
 ٥٩٩ - يَبْدَأُ بِالْأَسْبَقِ أَوْ بِالْأَقْرَبِ  
 ٦٠٠ - وَخَيْرُهُ مُعَلَّلٌ وَقَدْ رَأَوَا  
 ٦٠١ - أَبْوَابًا أَوْ تَرَاجِمًا أَوْ طُرُقًا  
 ٦٠٢ - وَهَلْ يُنَابُ قَارِئُ الْآثَارِ
- كَهَذِهِ وَأَضْلِلَهَا وَابْنِ الصَّلَاحِ  
 ثُمَّ الْمَسَانِيدَ وَمَا لَا يُغْتَنَى  
 جَوَازَ كَتَمٍ عَنْ خِلَافِ الْأَهْلِ أَوْ  
 ثُمَّ إِذَا أَهْلَتِ صَنُفٌ تَمَهَّرِ  
 وَإِنَّهُ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ  
 وَقَوْمُ الْمُسْنَدِ لِلصَّحَابِ  
 إِلَى النَّبِيِّ أَوْ الْحُرُوفِ يَجْتَبِي  
 أَنْ يَجْمَعَ الْأَطْرَافَ أَوْ شُيُوخًا أَوْ  
 وَاحِذًا مِنَ الْإِخْرَاجِ قَبْلَ الْإِنْتِقَا  
 كَقَارِئِ الْقُرْآنِ خُلِفَ جَارِي<sup>(٢)</sup>

\* \* \*

### العالي والنازل

- ٦٠٣ - قَدْ خُصَّتِ الْأُمَّةُ بِالْإِسْنَادِ  
 ٦٠٤ - وَطَلَبُ الْعُلُوفِ سُنَّةٌ وَمَنْ  
 ٦٠٥ - وَقَسَّمُوهُ خَمْسَةً كَمَا رَأَوَا:  
 ٦٠٦ - بِسِنْبَةِ إِلَى كِتَابٍ مُعْتَمَدٍ
- وَهُوَ مِنَ الدِّينِ بِلَا تَرْدَادٍ  
 يُفَضِّلُ الثَّرْوَلَ عَنْهُ مَا فَطَنُ  
 قُرْبُ إِلَى النَّبِيِّ أَوْ إِمَامٍ أَوْ  
 يُنْزَلُ لَوْذَا مِنْ طَرِيقِهِ وَرَدَّ

(١) في (ت) و (م) : يُنَكِّر .

(٢) أضاف الشارح الترمسي بيتاً في آخر هذا المبحث فقال :

- ٦٠٧ - فَإِنْ يَصِلْ لِشَيْخِهِ مُوَافَقَةً      أَوْ شَيْخٍ شَيْخٍ بَدَلٌ أَوْ وَافَقَهُ  
 ٦٠٨ - فِي عَدَدٍ فَهُوَ الْمُسَاوَاةُ وَإِنْ      فَرْدًا يُرَدُّ مُصَافَحَاتٌ فَاسْتَبَيْنَ  
 ٦٠٩ - وَقَدِمُ الْوَفَاةُ أَوْ خَمْسِينَ      عَامًا تَقَضَّتْ أَوْ سَوَى عَشْرِينَ  
 ٦١٠ - وَقَدِمُ السَّمَاعِ وَالْزُّوْلُ      نَقِيضُهُ فَخَمْسَةٌ مَجْمُوعُونَ  
 ٦١١ - وَإِنَّمَا يُدْمُ مَا لَمْ يَنْجَيزِ      لِكَيْتُهُ عُلُوٌّ مَعْنَى يَقْتَصِرُ  
 ٦١٢ - وَلَا بَيْنَ جَبَانٍ إِذَا دَارَ السَّنْدُ      مِنْ عَالِمٍ يَنْزِلُ أَوْ عَالٍ فَقَدْ  
 ٦١٣ - فَإِنْ تَرَى لِلْمَتَنِ فَاغْلَامُ      وَإِنْ تَرَى الْإِسْنَادَ فَالْعَوَامُ

\* \* \*

### الصُّلْسُلُ

- ٦١٤ - هُوَ الَّذِي إِسْنَادُهُ رِجَالُهُ      قَدْ تَابَعُوا فِي صِفَةٍ أَوْ حَالَةٍ  
 ٦١٥ - قَوْلِيَّةٍ فِعْلِيَّةٍ كِلَيْهِمَا      لَهُمْ أَوْ الْإِسْنَادِ فِيمَا قُسِمَا  
 ٦١٦ - وَخَيْرُهُ الدَّالُّ عَلَى الْوُصْفِ وَمِنْ      مُفَادِهِ زِيَادَةُ الضَّبْطِ زَكْنُ  
 ٦١٧ - وَقَلَّ مَا يَسْلَمُ فِي التَّسْلُسِ      مِنْ خَلَلٍ وَرُبَّمَا لَمْ يُوصَلِ  
 ٦١٨ - كَأُولَئِكَ لِشَفِيحَانِ انْتَهَى      وَخَيْرُهُ مُسْلَسٌ بِالْفَقْهَانِ

\* \* \*

### غَرِيبُ الْفَاضِلِ الْحَدِيثِ

- ٦١٩ - أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ مَعْمَرُ      وَالنُّضْرُ قَوْلَانِ وَقَوْمٌ أَكْرُوا  
 ٦٢٠ - وَابْنُ الْأَثِيرِ الْآنَ أَعْلَى وَلَقَدْ      لَحْضُهُ مَعَ زَوَائِدٍ تُعَدُّ

- ٦٢١ - فَأَعْنَبَ بِهِ وَلَا تَحْضُ بِالظَّنِّ وَلَا تُقْلِدْ غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ  
٦٢٢ - وَخَيْرُهُ مَا جَاءَ مِنْ طَرِيقِ أَوْ عَنِ الصَّحَابِيِّ وَرَأَوْ قَدْ حَكَّوْا

\* \* \*

### المُصَحَّفُ وَالْمُحَرَّفُ

- ٦٢٣ - وَالْعُسْكِرِيُّ صَنَّفَ فِي التَّضْحِيفِ وَالِدَارُ قُطْنِي أَيْمًا تَضْيِيفِ  
٦٢٤ - فَمَا يُغَيِّرُ نَقْطَهُ «مُصَحَّفٌ» أَوْ شَكْلُهُ لَا أَحْرَفُ «مُحَرَّفٌ»  
٦٢٥ - فَقَدْ يَكُونُ سَنَدًا وَمَتْنًا وَسَامِعًا وَظَاهِرًا وَمَعْنَى  
٦٢٦ - فَأَوَّلُ «مُرَاجِمٍ» صَحْفُهُ يَخْيِي «مُزَاحِمًا» فَمَا أَنْصَفَهُ  
٦٢٧ - وَبَعْدَهُ «يُشَقِّقُونَ الْخُطْبَا» صَحْفُهُ وَكَيْعُ قَالَ: «الْحَطْبَا»  
٦٢٨ - وَثَالِثُ كَ «خَالِدِ بْنِ عَلَقَمَةَ» شُعْبَةُ قَالَ: «مَالِكُ بْنُ عُرْقُطَةَ»  
٦٢٩ - وَرَابِعٌ مِثْلُ حَدِيثِ «اِحْتَجَرَا» صَحْفُهُ بِالنِّبَمِ بَغْضُ الْكِبَرَا  
٦٣٠ - وَخَامِسٌ مِثْلُ حَدِيثِ «الْعَنْزَةَ» ظَنَّ الْقَبِيلَ عَالِمٌ مِنْ عَنَزَةٍ

\* \* \*

### النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ

- ٦٣١ - النَّاسِخُ: رَفَعُ أَوْ بَيَانُ، وَالصَّوَابُ فِي الْحَدِّ رَفَعُ حُكْمٍ شَرَعَ بِخُطَابِ  
٦٣٢ - فَأَعْنَبَ بِهِ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ وَبَعْضُهُمْ أَتَاهُ فِيهِ الْوَهْمُ  
٦٣٣ - يُعْرِفُ بِالنَّصِّ مِنَ الشَّارِعِ أَوْ صَاحِبِهِ أَوْ عُرِفَ الْوَقْتُ وَلَوْ  
٦٣٤ - صَحَّ حَدِيثٌ وَعَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ أَجْمَعَ فَالْوَقْتُ عَلَى النَّاسِخِ دَلٌّ

## مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ

- ٦٣٥ - أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الْمُخْتَلَفِ الشَّافِعِي، فَكُنْ بِذَا النَّوْعِ حَفِي  
 ٦٣٦ - فَهُوَ مُهِمٌّ وَجَمِيعُ الْفِرَقِ فِي الدِّينِ تُضْطَرُّ لَهُ فَحَقُّ  
 ٦٣٧ - وَإِنَّمَا يَضْلُحُ فِيهِ مَنْ كَمَلَ فِيهَا وَأَضْلًا وَحَدِيثًا وَاعْتَمَلَ  
 ٦٣٨ - وَهُوَ حَدِيثٌ قَدْ أَبَاهُ آخَرُ فَالْجَمْعُ إِنْ أُمِكنَ لَا تَنَافُرُ<sup>(١)</sup>  
 ٦٣٩ - كَمَثَلِ «لَا عَدْوَى» وَمَثَلِ «فِرًا» فَذَاكَ لِلطَّبْعِ وَذَا لَا سِتْقَرَا  
 ٦٤٠ - وَقِيلَ: بَلْ سَدُّ ذَرِيعَةٍ وَمَنْ يَقُولُ: مَخْصُوصٌ بِهَذَا مَا وَهْنُ  
 ٦٤١ - أَوْ لَا فَإِذَا يُغْلَمُ نَاسِخٌ قَفِي أَوْ لَا فَرَجَّخْ وَإِذَا يَخْفَى قِفِ  
 ٦٤٢ - وَغَيْرُ مَا عُورِضَ فَهُوَ الْمُحْكَمُ تَرْجَمَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ الْحَاكِمُ  
 ٦٤٣ - وَمِنْهُ دُو تَشَابُهُ لَمْ يُغْلَمِ نَأْوِيلُهُ فَلَا تَكَلَّمُ تَسْلَمِ  
 ٦٤٤ - مِثْلُ حَدِيثِ «إِنَّهُ يُعَانُ» كَذَا حَدِيثُ «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ»

\* \* \*

## أَسْبَابُ الْحَدِيثِ

- ٦٤٥ - أَوَّلُ مَنْ قَدْ أَلْفَ الْجُوبَارِي فَالْمُكْبَرِي فِي سَبَبِ الْآثَارِ  
 ٦٤٦ - وَهُوَ كَمَا فِي سَبَبِ الْقُرْآنِ مُبَيِّنٌ لِلْفَقْهِ وَالْمَعَانِي  
 ٦٤٧ - مِثْلُ حَدِيثِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ» سَبَبُهُ فِيمَا رَوَوْا وَقَالُوا

(١) فِي (ت) : لَا يُتَافَرُ .



٦٤٨ - مُهَاجِرٌ لَأَمِّ قَيْسٍ كَيْ نَكَّحَ مِنْ ثَمَّ ذِكْرُ امْرَأَةٍ فِيهِ صَلَاحٌ<sup>(١)</sup>

\* \* \*

### مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

- ٦٤٩ - حَدَّثَ<sup>(٢)</sup> الصَّحَابِيُّ مُسْلِمًا لَاتَى الرَّسُولَ وَإِنْ بِلَا رِوَايَةٍ عَنْهُ وَطُولُ  
٦٥٠ - كَذَلِكَ الْإِتِّبَاعُ مَعَ الصَّحَابَةِ وَقِيلَ: مَعَ طُولٍ وَمَعَ رِوَايَةٍ  
٦٥١ - وَقِيلَ: مَعَ طُولٍ وَقِيلَ: الْغَزْوُ أَوْ عَامٍ وَقِيلَ: مُذْرِكُ الْعَصْرِ وَلَوْ  
٦٥٢ - وَشَرْطُهُ الْمَوْتُ عَلَى الدِّينِ وَلَوْ تَخَلَّلَ الرَّدَّةُ وَالْجَنُّ رَأَوْا  
٦٥٣ - دُخُولَهُمْ دُونَ مَلَائِكٍ وَمَا نَشَرِطُ بُلُوغًا فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا  
٦٥٤ - وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ بِالتَّوَاتُرِ وَشُهْرَةٍ وَقَوْلٍ صَحْبٍ آخِرِ  
٦٥٥ - أَوْ تَابِعِيٍّ، وَالْأَصَحُّ: يُقْبَلُ إِذَا ادَّعَى مُعَاصِرٌ مَعْدَلُ  
٦٥٦ - وَمَنْ عُدُولٌ كُلُّهُمْ لَا يَشْتَبِهَ النَّوَوِي: أَجْمَعَ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ  
٦٥٧ - وَالْمُكْتَبِرُونَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ أَبُو هُرَيْرَةَ يَلِيهِ ابْنُ عُمَرَ  
٦٥٨ - وَأَنْسَرُ وَالْبَخْرُ كَالْحُذْرِيِّ وَجَابِرٍ وَزَوْجَةُ النَّبِيِّ  
٦٥٩ - وَالْبَخْرُ أَوْقَاهُمْ فَتَاوَى وَعُمَرَ وَنَجْلُهُ وَزَوْجَةُ الْهَادِي الْأَبَرِّ

(١) أضاف الشارح الترمسي باباً سَمَّاهُ : تواريخ المتون ، ضمَّنه أربعة أبيات وهي :

وَمَكَذَا تَوَارِيخُ الْمُتُونِ      أَنْزَلَهُ سِرَاجُنَا الْبُلْقِينِي  
مِمَّا اسْتَفِيدَ مِنْهُ عِلْمُ النَّاسِخِ      فَكُنْ لَهُ صَاحِبَ فَهْمٍ رَاسِخِ  
يُعْرَفُ بِإِتِّدَاءِ مَا كَانَ كَذَا      قَبْلِيَّةَ بَعْدِيَّةٍ وَعَنْرِذَا  
كَآخِرِ الْأَمْرَيْنِ شَهْرٍ سَنَةٍ      مِنْهُلُ وَضُوئِهِ لَدَى بُرَيْدَةٍ

(٢) في (ب) : ثُمَّ .

- ٦٦٠ - ثُمَّ ابْنُ مَسْعُودٍ وَزَيْدٌ وَعَلِيٌّ  
وَبَعْدَهُمْ عَشْرُونَ لَا تُقَلَّلِ  
٦٦١ - وَبَعْدَهُمْ مَنْ قَلَّ فِيهَا جِدًّا  
[ وَكَانَ يُقْتَلُ الْخُلَفَاءُ ابْنُ عَوْفٍ أَيْ  
٦٦٢ - وَجَمَعَ الْقُرْآنَ مِنْهُمْ عِدَّةٌ  
[ وَشُعْرَاءُ الْمُصْطَفَى ذُو الشَّانِ  
٦٦٣ - وَالْبَخْرُ وَابْنَا عُمَرَ وَعَمْرُو  
٦٦٤ - ذُو ابْنِ مَسْعُودٍ لَهُمْ «عِبَادِلُهُ»  
٦٦٥ - وَالْعَدُّ لَا يَخْصُرُهُمْ تُؤْتِي  
٦٦٦ - وَأَوَّلُ الْجَامِعِ لِلصَّحَابَةِ<sup>(١)</sup>  
٦٦٧ - أَكْثَرَ مِنْ جَمْعٍ وَتَحْرِيرٍ وَقَدْ  
٦٦٨ - وَهُمْ طِبَاقٌ قِيلَ: خَمْسٌ وَذِكْرُ  
٦٦٩ - فَالْأَوَّلُونَ أَشْلَمُوا بِمَكَّةِ  
٦٧٠ - ثُمَّ الْمُهَاجِرُونَ لِلْحَبَشَةِ  
٦٧١ - فَأَوَّلُ الْمُهَاجِرِينَ لِقُبَا  
٦٧٢ - مِنْ بَعْدِهَا فَبَيْعَةُ الرُّضْوَانِ ثُمَّ  
٦٧٣ - مُسْلِمَةُ الْفَتْحِ فَصَيِّبَانُ رَأَوْا
- وَبَعْدَهُمْ عَشْرُونَ لَا تُقَلَّلِ  
عَشْرُونَ بَعْدَ مِئَةِ قَدْ عُدًّا  
عَهْدَ النَّبِيِّ زَيْدٌ مُعَاذٌ وَأُبَيُّ<sup>(١)</sup>  
فَوْقَ الثَّلَاثِينَ فَبَغِضَ عَدَّةُ  
ابْنُ رَوَاحَةَ وَكَعْبُ حَسَّانَ<sup>(٢)</sup>  
وَابْنُ الزُّبَيْرِ فِي اشْتِهَارٍ يَجْرِي  
وَعَلَّطُوا مَنْ غَيْرَ هَذَا مَالٌ لَهُ  
عَمَّا يَزِيدُ عَشَرَ أَلْفِ أَلْفِ  
هُوَ الْبَحَارِيُّ وَفِي الْإِصَابَةِ  
لِخَصَّتُهُ مُجَلَّدًا فَلْيُسْتَقَدْ  
عَشْرٌ مَعَ اثْنَيْنِ وَزَائِدُ اثْنِ  
يَلِيهِمْ أَصْحَابُ دَارِ النَّدْوَةِ  
ثُمَّ اثْنَتَانِ انْتَسَبَ إِلَى الْعَقَبَةِ  
فَأَهْلُ بَذْرِ وَيَلِي مَنْ غَرَبَا  
مَنْ بَعْدَ صَلَاحِ هَاجَرُوا وَبَعْدَ صُمْ<sup>(٤)</sup>  
وَالْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ إِجْمَاعًا حَكَّوْا

(١) زيادة من (ش) .

(٢) زيادة من (ش) .

(٣) في (ت) : في الصحابة .

(٤) في (ت) : بعدهم .

- ٦٧٤ - وَعُمَرُ بَعْدُ وَعُثْمَانُ يَلِي  
 ٦٧٥ - فَسَائِرُ الْعَشْرَةِ فَالْبَذْرِيَّةُ  
 ٦٧٦ - وَالسَّابِقُونَ لَهُمْ مَزِيَّةُ  
 ٦٧٧ - وَقِيلَ: أَهْلُ الْقِبْلَتَيْنِ أَوْ هُمْ  
 ٦٧٨ - وَاخْتَلَفُوا أَوَّلَهُمْ إِسْلَامًا  
 ٦٧٩ - أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ فِي الرُّجَالِ  
 ٦٨٠ - وَفِي السِّتَا خَدِيجَةُ وَذِي الصُّغَرِ  
 ٦٨١ - وَأَفْضَلُ الْأَزْوَاجِ بِالْتَّحْقِيقِ  
 ٦٨٢ - وَفِيهِمَا نَالُهَا الْوَقْفُ وَفِي  
 ٦٨٣ - يَلِيهِمَا حَفْصَةُ فَالْبَوَاقِي  
 ٦٨٤ - مَوْنًا أَبُو الطُّفَيْلِ وَهُوَ آخِرُ  
 ٦٨٥ - بِطِيبَةِ السَّائِبِ أَوْ سَهْلُ أَنْسَ  
 ٦٨٦ - بِكُوفَةٍ وَقِيلَ: عَمَرُو أَوْ أَبُو  
 ٦٨٧ - الْبَاهِلِيُّ أَوْ ابْنُ بُسَيْرٍ وَلَدَى  
 ٦٨٨ - وَالْحَبْرُ بِالطَّائِفِ وَالْجَعْدِيُّ  
 ٦٨٩ - الْعُرْسُ فِي جَزِيرَةِ بَرْقَةٍ  
 ٦٩٠ - وَقُبُضَ الْفَضْلُ بِسَمَرْقَنْدَا  
 ٦٩١ - التَّوَوِي مَا عَرَفُوا مَنْ شَهِدَا  
 ٦٩٢ - وَالْبَغَوِيُّ زَادَ أَنْ مَعَنَا  
 ٦٩٣ - وَأَرْبَعٌ تَوَالَدُوا صَحَابَةَ
- وَبَعْدَهُ أَوْ قَبْلُ قَوْلَانِ عَلَي  
 فَأُحْدُ فَالْبَيْعَةُ الرُّكِّيَّةُ  
 فَقِيلَ: أَهْلُ الْبَيْعَةِ الْمَرْضِيَّةُ  
 بَذْرِيَّةٌ أَوْ قَبْلَ فَتَحِ أَسْلَمُوا  
 وَقَدْ رَأَوْا جَمْعَهُمْ انْتِظَامًا  
 صَدِّقُهُمْ وَزَيْدُ فِي الْمَوَالِي  
 عَلِيٍّ وَالرُّقُّ بِلَالٍ اشْتَهَرَ  
 خَدِيجَةُ مَعَ ابْنَةِ الصُّدَيْقِ  
 عَائِشَةُ وَابْنَتُهُ الْخُلْفُ فُفِي  
 وَآخِرُ الصَّحَابِ بِاتِّفَاقٍ  
 بِمَكَّةَ وَقِيلَ فِيهَا: جَابِرُ  
 يَبْضَرَةُ وَابْنُ أَبِي أَوْقَى حُبْسَ  
 جُحَيْنَةَ وَالشَّامُ فِيهَا صَوَّبُوا  
 مِضَرَ ابْنُ جَزْءٍ وَابْنُ الْأَكْوَعِ بَدَا  
 بِأَضْبَهَانَ وَقَضَى الْكَنْدِيُّ  
 رُوَيْفَعُ الْهَرَمَّاسُ بِالْيَمَامَةِ  
 وَفِي سِحْجَتَانِ الْأَخِيرُ الْعَدَا  
 بَذْرًا مَعَ الْوَالِدِ إِلَّا مَرْثَدَا  
 وَأَبُوهُ وَجَدَهُ بِالْمَعْنَى  
 حَارِثَةُ الْمَوْلَى أَبُو قُحَافَةَ

[ وَمَاسِوَى الصَّدِيقِ مِمَّنْ هَاجَرَا      مَنِ وَالِدَاهُ أَشْلَمَا قَدْ أَثَرَا  
وَلَيْسَ فِي صَحَابَةِ أَسْنُ مِنْ      صَدِيقِهِمْ مَعَ سُهَيْلٍ فَاسْتَبْنِ  
أَجْمَلُهُمْ دُخَيْلُ الْجَمِيلُ      جَاءَ عَلَى صُورَتِهِ جَبْرِيلُ <sup>(١)</sup> ]

\* \* \*

### مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ وَاتِّبَاعِهِمْ

٦٩٤ - وَمِنْ مُفَادِ عِلْمٍ ذَا وَالْأَوَّلِ      مَعْرِفَةُ الْمُرْسَلِ وَالْمُتَّصِلِ  
٦٩٥ - وَالتَّابِعُونَ طَبَقَاتُ عَشْرَةٍ      مَعَ خَمْسَةِ أَوْلَاهُمْ دُو الْعَشْرَةِ  
٦٩٦ - وَذَلِكَ « قَيْسٌ » مَا لَهُ نَظِيرُ      وَعُدَّ عِنْدَ حَاكِمٍ كَثِيرُ  
٦٩٧ - وَآخِرُ الطَّبَاقِ لَأَقْبَى أَنْسٍ      وَسَائِبِ كَذَا صَدِيقٍ وَقَيْسِ  
٦٩٨ - وَخَيْرُهُمْ أُوَيْسُ أَمَّا الْأَفْضَلُ      فَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَكَانَ الْعَمَلُ  
٦٩٩ - عَلَى كَلَامِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ      هَذَا عُيْنُ اللَّهِ سَالِمُ عُرْوَةِ  
٧٠٠ - خَارِجَةُ وَابْنُ يَسَارٍ قَاسِمِ      أَوْ فَبُؤْسِ سَلَمَةَ عَنْ سَالِمِ  
٧٠١ - وَبِنْتُ سِيرِينَ وَأُمُّ الدُّرْدَا      خَيْرُ النِّسَاءِ مَعْرِفَةُ وَزُهْدَا  
٧٠٢ - وَمِنْهُمْ الْمُخَضَّرُمُونَ مُذْرِكُ      بُيُوتُهُ وَمَا رَأَى مُشْتَرِكُ  
٧٠٣ - يَلِيهِمُ الْمَوْلُودُ فِي حَيَاتِهِ      وَمَا رَأَوْهُ عُدَّ مِنْ رُؤَاتِهِ  
٧٠٤ - وَمِنْهُمْ مَنْ عُدَّ فِي الْإِتِّبَاعِ      صَحَابَةُ لِفْلَاطٍ أَوْ دَاعِي  
٧٠٥ - وَالْعَكْسُ وَهَمَّا وَالتَّبَاعُ قَدْ يُعَدُّ      فِي تَابِعِ الْإِتِّبَاعِ إِذْ حَمَلُ وَرَدُّ

٧٠٦ - وَمَعْمَرٌ أَوَّلُ مَنْ مِنْهُمْ قَضَىٰ وَخَلَفَ آخِرُهُمْ مَوْتًا مَضَىٰ

\* \* \*

### رَوَايَةُ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ

#### وَالصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ

٧٠٧ - وَقَدْ رَوَى الْكِبَارُ عَنْ صَنَارٍ فِي السَّنِّ أَوْ فِي الْعِلْمِ وَالْمِقْدَارِ

٧٠٨ - أَوْ فِيهِمَا وَعِلْمٌ ذَا أَفَادَا أَنْ لَا يُظَنَّ قَلْبُهُ الْإِسْنَادَا

٧٠٩ - وَمِنْهُ أَخَذُ الصَّخْبِ عَنْ اتِّبَاعٍ وَتَابِعٍ عَنْ تَابِعِ الْاِتِّبَاعِ

٧١٠ - كَالْبَحْرِ عَنْ كَنْبٍ وَكَالزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكٍ وَيَخْيَى الْأَنْصَارِيِّ

\* \* \*

### رَوَايَةُ الصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ

٧١١ - وَمَا رَوَى الصَّخْبُ عَنْ الْاِتِّبَاعِ صَحَابَةٌ فَهُوَ ظَرِيفٌ لِلْفِطْنِ

٧١٢ - أَلْفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْحَطِيبُ وَمُنْكَرُ الْوُجُودِ لَا يُصِيبُ

٧١٣ - كَسَائِبٍ عَنِ ابْنِ عَبِيدٍ عَنْ عُمَرَ وَنَحْوِ ذَا قَدْ جَاءَ عَشْرُونَ أَثَرُ

\* \* \*

### رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ

٧١٤ - وَوَقَعَتْ رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ وَعِلْمُهَا يُفَصِّلُ لِلْبَيَانِ

٧١٥ - أَنْ لَا يُظَنَّ الزَّيْدُ فِي الْإِسْنَادِ أَوْ إِنْ دَالَ عَنْ بِالْوَاوِ وَالْحَدَّ رَأَوْا

- ٧١٦ - إِنْ يَكُ فِي الْإِسْنَادِ قَدْ تَقَارَبَا  
وَالسُّنَّ دَائِمًا وَقِيلَ: غَالِبَا  
٧١٧ - وَفِي الصَّحَابِ أَرْبَعٌ فِي سَنَدٍ  
وَحَمْسَةٌ وَيَعْدَمَا لَمْ يُزِدْ<sup>(١)</sup>  
٧١٨ - فَإِنْ رَوَى كُلٌّ مِنَ الْقَرْنَيْنِ عَنْ  
صَاحِبِهِ فَهُوَ «مُدَبَّجٌ» حَسَنٌ  
٧١٩ - فَمِنْهُ فِي الصَّحْبِ رَوَى الصَّدِيقُ  
عَنْ عُمَرَ ثُمَّ رَوَى الْفَارُوقُ  
٧٢٠ - وَفِي التَّبَاعِ عَنْ عَطَاءِ الزُّهْرِيِّ  
وَعَكُسُهُ وَمِنْهُ بَعْدُ فَادِرٍ  
٧٢١ - فَتَارَةً رَاوِيهِمَا مُتَّحِدٌ  
وَالشَّبِيخُ أَوْ أَحَدُهُمَا يَتَّحِدُ  
٧٢٢ - وَمِنْهُ فِي الْمُدَبَّجِ الْمَقْلُوبِ<sup>(٢)</sup>  
مُسْتَوِيًّا مِثَالُهُ عَجِيبُ  
٧٢٣ - مَالِكٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ  
وَذَا عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَالِكِ سُلَيْكٍ

\* \* \*

## الإخوة والأخوات

- ٧٢٤ - وَمُسْلِمٌ وَالتَّسْنِيُّ صَنَفَا  
فِي إِخْوَةٍ وَقَدْ رَأَوْا أَنْ يُعْرِفَا  
٧٢٥ - كَيْ لَا يُرَى عِنْدَ اشْتِرَاكِ فِي اسْمِ الْأَبِ<sup>(٣)</sup>  
غَيْرُ أَخٍ أَخًا وَمَالَهُ انْتَسَبَ  
٧٢٦ - أَرْبَعُ إِخْوَةٍ رَوَوْا فِي سَنَدٍ  
أَوْلَادُ سِيرِينَ بِقَزْدٍ مُسْنَدٍ  
٧٢٧ - وَإِخْوَةٌ مِنَ الصَّحَابِ بَذَرَا  
قَدْ شَهِدُوهُمَا سَبْعُ أَبْنَاءَ عَفْرَا  
٧٢٨ - وَتِسْعَةٌ مُهَاجِرُونَ هُمْ بَنُو  
حَارِثِ السَّهْمِيِّ كُلُّ مُحْسِنٍ

\* \* \*

(١) في (ت) : يَزِدُ .

(٢) في (ش) : مَقْلُوبٌ .

(٣) في (ت) و (م) : أَبٌ .

## رَوَايَةُ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ وَعَكْسُهُ

- ٧٢٩ - وَالْفَخْطِيبُ فِي ذِي أَثَرٍ عَنِ ابْنِهِ كَوَائِلٍ عَنْ بَكْرِ  
 ٧٣٠ - وَالْوَائِلِي فِي عَكْسِهِ فَإِنْ يُرْزَدُ عَنْ جَدِّهِ فَهُوَ مَعَالٍ لَا تُحَدِّثُ  
 ٧٣١ - أُمُّهُ حَيْثُ أَبٌ وَالْجَدُّ لَا يُسَمَّى وَالْأَبَا<sup>(١)</sup> قَدْ انْتَهَتْ إِلَى  
 ٧٣٢ - عَشْرَةَ وَأَرْبَعٍ فِي سَنَدٍ مُجَهَّلٍ لِأَزْبَعِينَ مُسْنَدٍ  
 ٧٣٣ - وَمَا لِعَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فَالْكَثْرُونَ اخْتَجَّ بِهِ  
 ٧٣٤ - حَمَلًا لِحَدِّهِ عَلَى الصَّحَابِيِّ وَقِيلَ بِالْإِنْصَاحِ وَاسْتِيعَابِ  
 ٧٣٥ - وَهَكَذَا نُسخَةٌ بِهِزٍ وَاخْتِلَفَ أَيْهُمَا أَرْجَحُ وَالْأُولَى أَلْفُ  
 ٧٣٦ - وَاعْدُدْ هُنَا مَنْ تَزَوَّجَ عَنْ أُمٍّ بِحَقِّ عَنِ أُمِّهَا مِثْلُ حَدِيثِ «مَنْ سَبَقَ»

\* \* \*

## السَّابِقُ وَالْآخِرُ

- ٧٣٧ - فِي سَابِقٍ وَآخِرٍ قَدْ صُنِّفَا<sup>(٢)</sup> مَنْ يَزُو عَنْهُ اثْنَانِ وَالْمَوْتُ وَفَى  
 ٧٣٨ - لِوَاحِدٍ وَأُخْرَ الثَّانِي زَمَنُ كَمَالِكَ عَنْهُ رَوَى الرَّزْمَرِيُّ وَمِنْ  
 ٧٣٩ - وَفَاتِهِ إِلَى وَقَاةِ السَّهْمِيِّ قَرَنُ وَفَوْقَ ثُلُثِهِ بِعِلْمِ  
 ٧٤٠ - وَمِنْ مُفَادِ النَّوعِ أَنْ لَا يُحْسَبَا حَذْفُ وَتَحْسِينُ عَلُوٌّ يُجْتَبَى  
 ٧٤١ - بَيْنَ أَبِي عَلِيٍّ وَالسُّبُطِ اللَّذَا لِسَلَفِي قَرَنُ وَنُصِفَ يُخْتَذَى

(١) فِي ( م ) : يُسَمَّى وَالْأَبَاء .

(٢) فِي ( ش ) وَ ( ت ) وَ ( م ) : صُنِّفَا .

## مَنْ رَوَى عَنْ شَيْخٍ ثُمَّ رَوَى عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ

- ٧٤٢ - وَمَنْ رَوَى عَنْ رَجُلٍ ثُمَّ رَوَى عَنْ غَيْرِهِ عَنْهُ مِنَ الْفَنِّ حَوَى  
٧٤٣ - أَنْ لَا يُظَنَّ فِيهِ مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ انْقِطَاعٍ<sup>(١)</sup> فِي الَّذِي أَجَادَهُ

\* \* \*

## الْوُحْدَانِ

- ٧٤٤ - صَتَّفَ فِي الْوُحْدَانِ مُسْلِمٌ بِأَنْ لَمْ يَرَوْا عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَمِنْ  
٧٤٥ - مُفَادِهِ مَعْرِفَةُ الْمَجْهُولِ وَالرَّدُّ<sup>(٢)</sup> لَا مِنْ صُحْبَةِ الرَّسُولِ  
٧٤٦ - مِثَالُهُ لَمْ يَرَوْا عَنْ مُسَيِّبٍ إِلَّا ابْنُهُ وَلَا عَنِ ابْنِ تَغْلِبٍ  
٧٤٧ - عَمَرُو سِوَى الْبَصْرِيِّ وَلَا عَنْ وَهْبٍ وَعَامِرِ بْنِ شَهْرِ إِلَّا الشَّعْبِي  
٧٤٨ - وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» صَحَابٌ مِنْ أَوْلَا<sup>(٣)</sup> كَثِيرُ الْحَاكِمِ عَنْهُمْ عَقْلًا

\* \* \*

## مَنْ لَمْ يَرَوْا إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا

- ٧٤٩ - وَلِلْبُخَارِيِّ كِتَابٌ يَخْوِي مَنْ غَيْرُ<sup>(٤)</sup> فَرَدِّ مُسْنَدٍ لَمْ يَرَوْا

(١) فِي (ت) وَ (خ) : انْقِطَاعًا .

(٢) فِي (ش) وَ (م) : وَالرَّدُّ .

(٣) فِي (ت) وَ (م) : أَوْلَى .

(٤) فِي (ت) : مِنْ غَيْرِ .



- ٧٥٠ - وَهُوَ شَيْبُهُ مَا مَضَى وَيَقْتَرِقُ كُلُّ بَأْمَرٍ فَدِرَايَةً تَحَقُّقُ  
٧٥١ - مِثْلُ أَبِي بَنٍ عِمَارَةَ رَوَى فِي الْخُفِّ لَا غَيْرُ فَكُنْ مِمَّنْ حَوَى

\* \* \*

### مَنْ لَمْ يَزَوْ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ

- ٧٥٢ - وَمِنْهُمْ<sup>(١)</sup> مَنْ لَيْسَ يَزَوِي إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ وَهُوَ ظَرِيفٌ جَلَاءٌ<sup>(٢)</sup>  
٧٥٣ - كَابُنِ أَبِي الْعَشْرِينَ عَنْ أَوْزَاعِي وَعَنْ عَلِيٍّ عَاصِمٌ فِي الْإِتْبَاعِ  
٧٥٤ - وَابْنُ أَبِي ثَوْرٍ عَنِ الْحَبْرِ وَمَا عَنْهُ سِوَى الزُّهْرِيِّ فَزِدْ بِهِمَا

\* \* \*

### مَنْ أَسْنَدَ عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ مَاتُوا فِي حَيَاتِهِ ﷺ

- ٧٥٥ - وَاعْنِ بِمَنْ قَدْ عُدَّ مِنْ رُؤَاتِهِ مَعَ كَوْنِهِ قَدْ مَاتَ فِي حَيَاتِهِ  
٧٥٦ - يُدْرَى بِهِ الْإِزْسَالُ نَحْوُ جَعْفَرٍ وَحَمَزَةُ خَدِيجَةٍ فِي آخِرٍ<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

### مَنْ ذَكَرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ

- ٧٥٧ - وَالْفَ الْأَزْدِيُّ فِيمَنْ وَصِفَ بِغَيْرِ مَا وَصِفَ إِرَادَةً الْخُفَا

(١) فِي (ش) : وَلَهُمْ .

(٢) فِي (ت) : حَلَاءٌ .

(٣) فِي (ت) : آخِرِ .

- ٧٥٨ - وَهُوَ عَوِيصٌ عِلْمُهُ نَفِيسٌ      يُعْرِفُ مِنْ إِذْرَاكِهِ التَّذْلِيسُ  
٧٥٩ - مِثَالُهُ مُحَمَّدُ الْمَضْلُوبُ      خَمْسِينَ وَجْهًا اسْمُهُ مَقْلُوبُ

\* \* \*

### أَفْرَادُ الْعِلْمِ

- ٧٦٠ - وَالْبَرَزَعِيُّ صَفَّ أَفْرَادَ الْعِلْمِ      أَسْمَاءَ أَوْ أَلْقَابًا<sup>(١)</sup> أَوْ كُنًى تُضَمُّ  
٧٦١ - كَأَجْمَدٍ وَكَجَيْبٍ سَنَدِرٍ      وَشَكْلٍ صُنَابِحِ بْنِ الْأَعْسَرِ  
٧٧٧ - أَبِي مُعِينٍ وَأَبِي الْمُدَلَّةِ      أَبِي مُرَايَةَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ  
٧٧٨ - سَفِينَةَ مَهْرَانَ ثُمَّ مِنْدَلٍ      بِالْكَسْرِ فِي الْيَمِّ وَفَتْحُهَا جَلِي

\* \* \*

### الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى

- ٧٦٤ - وَاعْنِ بِالْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى فَرَبَّمَا      يُظَنَّ فَرْدٌ عَدَدًا تَوْهَمَا  
٧٦٥ - فَتَارَةً يَكُونُ الْإِسْمُ الْكُنْيَةُ      وَتَارَةً زَادَ عَلَى ذَا كُنْيَتِهِ  
٧٦٦ - وَمَنْ كُنِيَ وَلَا نَرَى فِي النَّاسِ      اسْمًا لَهُ نَحْوُ أَبِي أَنْاسٍ  
٧٦٧ - وَتَارَةً تَعَدُّ الْكُنَى وَقَدْ      لُقِّبَ بِالْكُنْيَةِ مَعَ أُخْرَى وَرَدَ  
٧٦٨ - وَمِنْهُمْ مَنْ فِي كُنَاهُمْ اخْتِلَفٌ      لَا اسْمَ وَعَكْسُهُ وَذَيْنِ أَوْ أَلِفِ  
٧٦٩ - كِلَاهُمَا وَمِنْهُمْ مَنْ اشْتَهَرَ      بِكُنْيَةٍ أَوْ بِاسْمِهِ إِخْدَى عَشَرَ

(١) في ( ت ) : أسماء وألقاباً .

## أنواع عشرة من الأسماء والكنى مزيدة على ابن الصلاح و«الألفية»

- ٧٧٠ - وَأَلَّفَ الْخَطِيبُ فِي الَّذِي وَفَا كُنْيَتُهُ مَعَ اسْمِهِ مُؤْتَلِفًا
- ٧٧١ - مِثْلُ «أَبِي الْقَاسِمِ» وَهُوَ «الْقَاسِمُ» فَذَاكَ بِوَاحِدٍ لَا وَاهِمٌ
- ٧٧٢ - وَفِي الَّذِي كُنْيَتُهُ قَدْ أَلِفَا إِسْمٌ أَبِيهِ غَلَطَ بِهِ انْتَقَى
- ٧٧٣ - نَحْوُ «أَبِي مُسْلِمٍ بْنِ مُسْلِمٍ» هُوَ «الْأَعْرُ الْمَدَنِي» فَاعْلَمْ
- ٧٧٤ - وَأَلَّفَ الْأَزْدِيُّ عَكْسَ الثَّانِي نَحْوُ «سِنَانٍ بْنِ أَبِي سِنَانٍ»
- ٧٧٥ - وَأَلْفُوا مَنْ وَرَدَتْ كُنْيَتُهُ وَوَأَفَقَّتْهُ كُنْيَتُهُ زَوْجَتُهُ
- ٧٧٦ - مِثْلُ «أَبِي بَكْرٍ» وَ«أُمُّ بَكْرٍ» كَذَا «أَبُو ذَرٍّ» وَ«أُمُّ ذَرٍّ»
- ٧٧٧ - وَفِي الَّذِي وَافَقَ فِي اسْمِهِ الْأَبَا نَحْوُ «عَدِيٍّ بْنِ عَدِيٍّ» نَسَبَا
- ٧٧٨ - وَإِنْ يَزِدْ مَعَ جَدِّهِ فَحَسَنٍ «كَالْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ»
- ٧٧٩ - أَوْ شَيْخَهُ وَشَيْخَهُ قَدْ بَانَ عِمْرَانُ عَنْ عِمْرَانَ عَنْ عِمْرَانَا<sup>(١)</sup>
- ٧٨٠ - أَوْ اسْمَ شَيْخٍ لِأَبِيهِ يَأْتِسِي «رَبِيعُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ»
- ٧٨١ - أَوْ شَيْخَهُ وَالرَّأُو عَنْهُ الْجَارِي يَرْفَعُ وَهُمْ الْقَلْبُ وَالتَّكْرَارُ
- ٧٨٢ - مِثْلُ «الْبُخَارِيِّ رَاوِيًا عَنْ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمٌ عَنْهُ رَوَى» فَقَسَّمْ
- ٧٨٣ - وَفِي الصَّحِيحِ قَدْ رَوَى «الشَّيْبَانِي» عَنْ ابْنِ عِبْرَارٍ عَنِ «الشَّيْبَانِي»

(١) أضاف الترمسي بيتاً من نظمه فقال :

- ٧٨٤ - أَوْ اسْمُهُ وَنَسَبٌ فَادْكِرِ كَحَمِيرِي بْنِ بَشِيرِ الْحَمِيرِي  
٧٨٥ - وَمَنْ بَلَفَظَ نَسَبٍ فِيهِ سُمِّيَ مِثَالُهُ الْمَكِّيُّ ثُمَّ الْحَضْرَمِي

\* \* \*

### الألقاب

- ٧٨٦ - وَاعْنِ بِالْأَلْقَابِ لِمَا تَقَدَّمَ وَسَبِّ الْوَضْعِ وَالْفِ فِيهِمَا  
٧٨٧ - كَعَارِمٍ وَقَبْصَرٍ وَغُنْدَرٍ لِسِتَّةِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرٍ  
٧٨٨ - وَالضَّالِّ وَالضَّعِيفِ<sup>(١)</sup> سَيِّدَانِ وَيُونُسَ الْقَوِيَّ ذُو لِيَانِ  
٧٨٩ - وَيُونُسَ الْكَذُوبَ وَهُوَ مُنْقِنُ وَيُونُسَ الصَّدُوقَ وَهُوَ مُوَهِنُ

\* \* \*

### المؤتلف والمختلف

- ٧٩٠ - أَهَمُّ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ مَا اثْتَلَفَ خَطَأً وَلَكِنْ لَفْظُهُ قَدْ اخْتَلَفَ  
٧٩٢ - وَجُلُّهُ يُغَرَّفُ بِالثَّقَلِ وَلَا يُمَكِّنُ فِيهِ ضَابِطٌ قَدْ شِمِلَا  
٧٩٣ - أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَهُ «عَبْدُ الْغَنِيِّ» وَ«الذَّهَبِيُّ» أَخْرَأْتُمْ عَنِّي  
٧٩٤ - بِالْجَمْعِ فِيهِ «الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ» فَجَاءَ أَيُّ جَامِعٍ مُحَرَّرٍ  
٧٩٥ - وَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ مِمَّا اخْتَصَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ مَعَ زَوَائِدِ أُخَرَ  
٧٩٥ - بِكُرِّيهِمْ وَابْنُ شُرَيْحٍ «أَسْفَعُ» وَجَاهِلِيُّونَ وَعَبْرُ «أَسْفَعُ»

(١) «الضال» و«الضعيف» بالرفع مبتدأ، وبالجر عطفاً على «عارم»، وكذلك «يونس».

- ٧٩٦ - «أَسِيدُ» بِالضَّمِّ وَبِالضَّنْفِيرِ  
 ٧٩٧ - وَأَخْنَسِ أَحْيَحَةَ وَتَغْلَبَةَ  
 ٧٩٨ - وَرَافِعِ سَاعِدَةَ وَزَافِرِ  
 ٧٩٩ - ثُمَّ أَبُو عُقْبَةَ مَعَ تَمِيمِ  
 ٨٠٠ - وَآخُنِ «أَبَا أَسِيدِ» الْفَزَارِيِّ  
 ٨٠١ - ثُمَّ ابْنُ عِيسَى وَهُوَ فَرْدٌ «أَمَنَةُ»  
 ٨٠٢ - مُحَمَّدُ بْنُ «أَتَشِ» الصَّنَعَانِيِّ  
 ٨٠٣ - «أَثُوبُ» نَجْلُ عُثْبَةَ وَالْأَزْهَرِ  
 ٨٠٤ - وَأَبُوعَا عَالِيَةَ وَمَعْشَرِ  
 ٨٠٥ - إِلَى بُخَارَى نَسَبُهُ «الْبُخَارِيُّ»  
 ٨٠٦ - وَلَيْسَ فِي الصَّخْبِ وَلَا الْإِتْبَاعِ  
 ٨٠٧ - وَالِدُ رَافِعٍ وَفَضْلٍ كَبِيرِ  
 ٨٠٨ - «حِرَاشُ» بْنُ مَالِكٍ كَوَالِدِ  
 ٨٠٩ - كُلُّ قُرَيْشِيٍّ «حِرَامٌ» وَهُوَ جَمْعُ  
 ٨١٠ - أَهْمِلَ لَيْسَ غَيْرُ «الْحُضَيْرِ»  
 ٨١١ - عِيسَى وَمُسْلِمٌ هُمَا «حَيَّاطُ»  
 ٨١٢ - وَصِفَ أَبَا الطَّيِّبِ بِ«الْجَرِيرِيِّ»  
 ٨١٣ - وَلَيْسَ فِي الرُّوَاةِ بِالْإِهْمَالِ  
 أَبْنَا أَبِي الْجَدْعَاءِ وَالْحُضَيْرِ  
 وَابْنِ أَبِي إِيَّاسٍ فِيمَا هَذَبَهُ  
 كَعَبٍ وَيَرْبُوعٍ ظَهْنِ عَامِرِي  
 وَجَدُّ قَيْسٍ صَاحِبُ تَمِيمِي  
 وَابْنَا عَلِيٍّ وَثَابِتُ بُخَارِي  
 وَغَيْرُهُ «أُمَيَّةٌ» أَوْ «أَمَنَةُ»  
 بِالثَّاءِ وَالشَّيْنِ بِلَا تَوَانِي  
 وَوَالِدُ الْحَارِثِ ثُمَّ اقْتَصِرِ  
 أَذْيَنَةُ حَمَّادُ «بَرَاءُ» أَذْكَرِ  
 وَمَنْ مِنَ الْأَنْصَارِ فَ«الْبُخَارِيُّ»  
 مَنْ يُنْسَبُ الْأَوَّلُ بِالْإِجْمَاعِ  
 «خَدِيدُجُ» أَهْمِلُ<sup>(١)</sup> غَيْرَ ذَا وَصْفِ  
 رُبْعِيٍّ أَهْمِلُهُ بِغَيْرِ زَائِدِ  
 وَمَا فِي الْأَنْصَارِ «حَرَامٌ» مِنْ عَلَمِ  
 أَبُو أَسِيدٍ غَيْرُهُ «حُضَيْرُ»  
 وَإِنْ تَشَأْ «حَبَّاطُ» أَوْ «حَيَّاطُ»  
 ابْنُ سُلَيْمَانَ وَبِ«الْحَرِيرِيِّ»  
 وَضَفَا سِوَى هَازُونَ «الْحَمَّالِ»

(١) فِي (خ) وَ(ت) : وَاهْمِلُ .

- ٨١٤ - «الْحَدْرِي» مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنِ  
 ٨١٥ - عَلِيُّ النَّاجِي وَلَدُ «دُوَادِ»  
 ٨١٦ - «الدَّبْرِي» إِسْحَاقُ وَالدَّرِينِي  
 ٨١٧ - بِالْفَتْحِ «رَوْحٌ» سَالِفٌ وَوَاهِمٌ  
 ٨١٨ - ابْنُ «الزَّبِيرِ» صَاحِبٌ وَنَجْلُهُ  
 ٨١٩ - «السَّفَرُ» بِالشُّكُونِ فِي الْأَسْمَاءِ  
 ٨٢٠ - عَمَرُو وَعَبْدُ اللَّهِ نَجَلَا «سَلَمَةَ»  
 ٨٢١ - وَالْخُلْفُ فِي وَالِدِ عَبْدِ الْخَالِقِ  
 ٨٢٢ - فَتَحَا، وَمَنْ يَكْسِرُهُ لَا<sup>(١)</sup> يُعَوَّلُ  
 ٨٢٣ - إِلَّا أَبَا الْحَبَرِ مَعَ الْبَيْكَنْدِي  
 ٨٢٤ - أَبِي عَلِيٍّ وَالسَّفِي وَالسَّيْدِي  
 ٨٢٥ - وَابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ وَفِي  
 ٨٢٦ - «سَلَامَةً» مَوْلَاهُ بِنْتُ عَامِرٍ  
 ٨٢٧ - «شِيرِينَ»<sup>(٢)</sup> نِسْوَةٌ وَجَدْتُ نَانِي  
 ٨٢٨ - «السَّامِرِيَّ» شَيْخُ نَجَلِ حَنْبَلٍ  
 ٨٢٩ - وَاكْسِرَ أَبِي بَنَ «عِمَارَةً» فَقَدْ  
 ٨٣٠ - فِي الْبَصْرَةِ «الْعَيْشِيَّ» وَ«الْعَنْسِيَّ»  
 وَمَنْ عَدَاهُ فَاصْطَمَنَّ وَسَكَنَ  
 وَابْنُ أَبِي «دُوَادِ» الْإِيَادِي  
 نَخَوِيَّهُمْ وَعَبْرُهُ «زَرْنَدِي»  
 مَنْ قَالَ صُمَّ «رَوْحٌ» بَنُ الْقَاسِمِ  
 بِالْفَتْحِ وَالْكُوفِيُّ ابْنُ مَثَلُهُ  
 وَالْفَتْحُ فِي الْكُنَى بِلَا امْتِرَاءِ  
 بِالْكَسْرِ مَعَ قَبِيلَةٍ مُكْرَمَةٍ  
 وَ«السَّلَمِيَّ» لِلْقَبِيلِ وَافْتَقِ  
 ثُمَّ «سَلَامٌ» كُلُّهُ مُثْقَلٌ  
 بِالْخُلْفِ وَابْنُ أَخْتِهِ مَعَ جَدِّ  
 وَابْنِ أَبِي الْحَقَنِيقِ ذِي التَّهَوُّدِ  
 سَلَامٌ بَنُ مِشْكَمٍ خُلِفَ قُفِي  
 وَجَدْتُ كُوفِيَّ قَدِيمِ آثَرِ  
 مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْجُرْجَانِي  
 وَمَنْ عَدَاهُ فَافْتَحَنَ وَثَقَّلَ  
 وَ«عَسَلٌ» هُوَ ابْنُ ذُكْوَانَ انْفَرَدَ  
 بِالشَّامِ وَالْكُوفَةُ قُلُ «عَنْسِيَّ»<sup>(٣)</sup>

(١) فِي ( ت ) : بِكْسِرِهِ فَلَا .

(٢) فِي ( خ ) وَ ( ت ) : سِيرِينَ . وَهُوَ خَطَا .

(٣) فِي ( ت ) : عَيْسِي . وَهُوَ خَطَا .

- ٨٣١ - بِالثَّوْنِ وَالْإِعْجَامِ كُلُّ «عَنَام»  
 ٨٣٢ - «قَمِير» بِنْتُ عَمْرِو لَا تُصَغِّرُ  
 ٨٣٣ - وَنَجْلُ مَرْزُوقٍ رَأَوُا «مُسَوْرُ»  
 ٨٣٤ - كُلُّ «مُسَيَّبٍ» فَيَالْفَتْحِ سِوَى  
 ٨٣٥ - أَبُو «عُبَيْدَةَ» بِضَمٍّ أَجْمَعُ  
 ٨٣٦ - وَلَيْسَ فِي الرُّوَاةِ مِنْ «حُضَيْنٍ»  
 ٨٣٧ - وَلِلْقَبِيلِ نِسْبَةُ «الْهَمْدَانِي»  
 ٨٣٨ - فِي الْقَدَمَاءِ ذَاكَ غَالِبٌ <sup>(٢)</sup> وَذَا  
 ٨٣٩ - وَمِنْ هُنَا خُصَّ صَحِيحُ الْجُعْفِيِّ  
 ٨٤٠ - «أَخِيفُ» جَدُّ مَكْرَزٍ وَالْأَقْلَحُ  
 ٨٤١ - وَكُلُّ مَا فِيهِ فَقْلٌ: «يَسَارُ»  
 ٨٤٢ - الْمَازِنِي وَابْنُ سَعِيدٍ الْحَضْرَمِي  
 ٨٤٣ - وَابْنُ يَسَارٍ <sup>(٣)</sup> وَابْنُ كَعْبٍ قُلٌ: «بُسَيْرُ»  
 ٨٤٤ - أَبُو «بَصِيرٍ» الثَّقَفِيُّ مُكَبَّرُ  
 ٨٤٥ - يَخْيَى وَبِشْرُ وَابْنُ صَبَاحٍ بَرَا  
 ٨٤٦ - مَالِكُ عَبْدِ وَاحِدٍ «ثُمَيْلَةَ»
- إِلَّا أَبَا عَلِيٍّ بَنَ «عَثَامُ»  
 وَفِي خُرَاعَةِ «كَرِيرُ» كَبَّرُ  
 وَابْنُ يَزِيدَ، وَسِوَى ذَا «مِسَوْرُ»  
 أَبِي سَعِيدٍ فَلَوْجَهَيْنِ حَوَى  
 زَيْدُ بَنُ «أَخْزَمُ» سِوَاهُ يُمْنَعُ <sup>(١)</sup>  
 إِلَّا أَبُو سَاسَانَ عَنْ يَقِينِ  
 وَبَلَدِ أَعْجَمٍ بِلَا إِسْكَانِ  
 فِي الْآخَرِينَ فَهَوَ أَضْلُ يُخْتَذَى  
 لِكُلِّ مَا يَأْتِي بِهِ مُوَفِّي  
 كُنْيَةُ جَدِّ عَاصِمٍ قَدْ نَقَّحُوا  
 إِلَّا أَبَا مُحَمَّدٍ «بَشَّارُ»  
 وَابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ «بُسْرُ» فَاعْلَمْ  
 وَقُلْ: «بُسَيْرُ» <sup>(٤)</sup> فِي ابْنِ عَمْرِو أَوْ «أُسَيْرُ»  
 وَابْنُ أَبِي الْأَشْعَثِ نُونًا صَعَّرُوا  
 «بَزَارُ» وَ«النَّضْرِيُّ» بِالثَّوْنِ عَرَا  
 كُنْيَةُ يَخْيَى غَيْرُهُ «ثُمَيْلَةَ»

(١) فِي (ت) وَ (م) : نَصَّ عَلَيْهِ الدَّارِقُطْنِي فَاسْمَعُوا . وَفِي (خ) بِيَاض .

(٢) فِي (ت) وَ (م) : غَالِبٌ ذَاكَ .

(٣) فِي (ت) : بَشَّار .

(٤) فِي (ش) : بُسَيْر .

- ٨٤٧ - اسْمُ أَبِي الْهَيْثَمِ «نَيْهَانُ»  
 ٨٤٨ - مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ «تَوَزِّي»  
 ٨٤٩ - أَبُو «حَرِيز» وابنُ عُثْمَانَ يُرَى  
 ٨٥٠ - يَخْيُ هُوَ ابْنُ بَشِيرٍ «الْحَرِيرِي»  
 ٨٥١ - «جَارِيَّة» جِيماً أَبُو يَزِيدٍ  
 ٨٥٢ - «حَيَّانُ» بِالنِّبَاءِ سَوَى ابْنِ مُنْقِدٍ<sup>(١)</sup>  
 ٨٥٣ - ابْنُ عَطِيَّةٍ وَمُوسَى الْعَرِيقَةُ  
 ٨٥٤ - أَبَا «حَصِينٍ» الْأَسَدِيِّ كَبِيرٍ  
 ٨٥٥ - «حَيَّة» بِالنِّبَاءِ ابْنَةُ جُبَيْرٍ  
 ٨٥٦ - ابْنُ حُدَافَةَ «خُنَيْس» فَقْدٍ  
 ٨٥٧ - وَكُنْيَةُ لابْنِ الرُّبَيْرِ «الْجَرَشِي»  
 ٨٥٨ - ثُمَّ عَبِيدُ اللَّهِ فَ«الْخَرَّازُ»  
 ٨٥٩ - بِنْتُ مَعْوِذٍ وَبِنْتُ النَّضْرِ  
 ٨٦٠ - «رُزَيْقُ» بِالرَّاءِ أَوَّلًا «رَبَّاحُ»  
 ٨٦١ - مُحَمَّدٌ يُكْنَى «أَبَا الرَّجَالِ»  
 ٨٦٢ - «سُرَيْجُ» ابْنُ يُونُسٍ وَالثُّعْمَانُ  
 ٨٦٣ - «سَلِيمُ» بِالتَّكْبِيرِ، وَ«السَّيْنَانِي»  
 ٨٦٤ - مُحَمَّدٌ عَبَّادُ وَالتَّاجِي
- وَاسْمُ أَبِي صَالِحِهِمْ «نَبْهَانُ»  
 مُسَيَّبٌ بِالْعَيْنِ «تَغْلِيي»  
 بِالْحَاءِ وَالرَّايِ وَغَيْرُهُ بِرَا  
 وَغَيْرُهُ بِالضَّمَّةِ «الْجُرَيْرِي»  
 وَابْنُ قُدَامَةَ أَبُو أَسِيدٍ  
 وَابْنُ هِلَالٍ فَافْتَحَنَ وَوَحَّدَ  
 بِالْكَسْرِ وَالتَّوَجُّيدِ فِيمَا حَقَّقَهُ  
 ثُمَّ رُزَيْقُ بْنُ «حُكَيْنِم» صَغِيرٍ  
 مُحَمَّدُ بْنُ «خَازِمِ» الضَّرِيرِ  
 «خُبَيْبُ» شَيْخُ مَالِكٍ وَابْنُ عَدِي  
 يُونُسُ وَالتَّضَرُّ فَلَا تُفْقَشُ  
 بِالرَّاءِ بَدَأَ غَيْرُهُ «خَرَّازُ»  
 «رُبَيْعُ» وَابْنُ حُكَيْنِمٍ فَادِرٍ  
 وَالِدُ زَيْدٍ وَعَطَا إِفْصَاحُ  
 وَعُقْبَةُ يُكْنَى «أَبَا الرَّحَّالِ»  
 وَابْنُ أَبِي أَحْمَدَ وَابْنُ حَيَّانَ  
 فَضْلٌ وَمَنْ عَدَاهُ فَ«الشَّيْنَانِي»  
 وَعَبْدُ الْأَعْلَى كُلُّهُمْ «سَامِي»

(١) أصله : « منقذ » بالذال المعجمة ، وأهمله لضرورة القافية .



- ٨٦٥ - «صَبِيحُ» وَالِدُ الرَّبِيعِ فَافْتَحَا<sup>(١)</sup> وَاضْمُمُ أَبَا لِمُسْلِمٍ أَبِي الضُّحَى  
 ٨٦٦ - «عِيَّاشُ» الرَّقَّامُ وَالْحِمَصِيُّ أَبَا كَذَاكَ الْمُقَرِّئُ الْكُوفِيُّ  
 ٨٦٧ - وَاَفْتَحُ «عَبَادَةُ» أَبَا مُحَمَّدٍ وَاَضْمُمُ أَبَا قَيْسٍ «عُبَادًا»<sup>(٢)</sup> تَرْشُدُ  
 ٨٦٨ - وَفَتَحُوا بَجَالَةَ بْنَ «عَبْدَةَ» كَذَا «عَيْدَةَ» بْنُ عَمْرِو قَيْدَةَ  
 ٨٦٩ - وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا وَابْنُ حُمَيْدٍ وَكُلُّ مَا فِيهِ مُصَمَّرٌ «عُيَيْدُ»  
 ٨٧٠ - وَوَلَدُ الْقَاسِمِ فَهُوَ «عَبَثَرُ» وَابْنُ سَوَاءٍ السَّدُوسِيُّ «عَبَثَرُ»  
 ٨٧١ - «عُيَيْبَةُ» وَالِدُ ذِي الْمِقْدَارِ سُفْيَانُ وَابْنُ حِضْنِ الْفَزَارِيِّ  
 ٨٧٢ - «عَتَّابُ» بَالَتَا ابْنُ بَشِيرِ الْجَزَرِيِّ «عُقَيْلُ» بِالضَّمِّ فَرَاوِي الزُّهْرِيِّ  
 ٨٧٣ - ابْنُ سِنَانِ الْعَوْقِيِّ وَالْقَارِي يُشَدُّ ابْنُ عَبْدِ [ذَاكَ السَّارِي]<sup>(٣)</sup>  
 ٨٧٤ - أَبُو عُيَيْدٍ اللَّهِ فَهُوَ «مُخَرَّرُ» صَفْوَانُ أَمَّا الْمُدْلِجِيُّ «مُجَرَّرُ»  
 ٨٧٥ - وَالِدُ عَبْدِ اللَّهِ قُلُ: «مُعْقَلُ» مُنْقَرِدٌ وَمَنْ سَوَاءُ «مُعْقَلُ»  
 ٨٧٦ - «مُعَمَّرُ» يُشَدُّ ابْنُ يَحْيَى وَ«مُئْبَةُ» بِالْيَاءِ أَمْ «يَنْلَى»  
 ٨٧٧ - ابْنُ شُرَحْبِيلَ فَقُلُ: «هُزَيْلُ» بِالزَّيِّ لَكِنْ غَيْرُهُ «هُذَيْلُ»  
 ٨٧٨ - نَجْلُ أَبِي بُرْدَةَ قُلُ: «بُرَيْدُ» وَابْنُ «الْبُرَيْدِ» غَيْرُ ذَا «بَرْيَدُ»

(١) فِي (ش) : فُتِحَا .

(٢) فِي (ت) : عُبَادٍ .

(٣) قَوْلُهُ : «ذَاكَ السَّارِي» مِنْ (ت) ، وَفِي (خ) وَ (ش) بَيَاضٌ ، وَحَسَنُ أَبُو الْأَشْبَالِ مَا فِي نَسْخَةِ

أَحْمَدُ بِكَ الْحُسَيْنِيِّ بَدَلَ هَذَا الْبَيْتِ :

ابْنُ سِنَانِ الْعَوْقِيِّ أَنْفَرِدَ قَارِيُهُمْ هُوَ ابْنُ عَبْدِ شَدِّدٍ

- ٨٧٩ - هَذَا جَمِيعُ مَا حَوَى <sup>(١)</sup> الْبُخَارِيُّ  
 ٨٨٠ - فِي «مُسْلِمٍ» خَلْفُ «الْبَزَارِ»  
 ٨٨١ - هُوَ ابْنُ صَحْرٍ وَعَدِيُّ بْنُ «الْخِيزَارِ»  
 ٨٨٢ - أَهْمِلْ «أَبَا بَصْرَةَ الْغَفَارِيِّ»  
 ٨٨٣ - صَعْرُ «حُكَيْمًا» بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ  
 ٨٨٤ - وَافْتَحْ أَبَا عَامِرٍ بْنَ «عَبْدَةَ»  
 ٨٨٥ - وَاضْمُمْ «عُقَيْلًا» فِي الْقَبِيلِ مَعَ أَبِي  
 ٨٨٦ - «عِيَّاشُ» بِالنِّبَاءِ <sup>(٢)</sup> ابْنُ عَمْرِو الْعَامِرِيِّ  
 ٨٨٧ - «رِيَّاحُ» بِالنِّبَاءِ أَبُو زِيَادٍ  
 ٨٨٨ - وَكُلُّ مَا فِي ذَيْنِ «الْمُوطَأِ»  
 ٨٨٩ - إِلَّا الَّذِي أَبْهَمَ عَنْ أَبِي الْبَسْرِ  
 ٨٩٠ - وَحَذُ «زَيْدًا» <sup>(٤)</sup> مَا عَدَا ابْنَ الصَّلْتِ  
 ٨٩١ - بِالنِّبَاءِ «الْأَيْلِيُّ» سِوَى شَيْبَانَا  
 ٨٩٢ - وَلَمْ يَزِدْ «مُوطَأً» إِنْ تَفَطَّنْ
- فَاضْطَبُّهُ ضَبْطَ حَافِظِ ذَكَارِ  
 وَسَالِمٌ «نَضْرِيَّهُمْ» «جَبَّارُ»  
 «جَارِيَّةُ» أَبُو الْعَلَاءِ بِالْجِيمِ سَازِ  
 كَذَا اسْمُهُ <sup>(٢)</sup> «حُمَيْلُ» مَعَ إِضْفَارِ  
 «عَبِيدَةَ» بْنُ الْحَضَرَمِيِّ لَا تَضُمَّ  
 وَابْنُ «الْبَرِيدِ» هَاشِمٌ فَأَفْرِدَةَ  
 يَخْيِى الْحُزَاعِيَّ كَمَاضٍ تُصِيبُ  
 مَعَ نَقْطِهِ وَمَكَذَا ابْنُ الْحَنْبَرِيِّ  
 وَكُنِيَّةُ لَهُ بِلَا تَزْدَادِ  
 فَهَوَ «الْحَرَامِيُّ» بِرَاءِ ضَبْطَا  
 فِي «مُسْلِمٍ» فَإِنَّ فِيهِ الْخُلْفَ قَرَّ  
 وَ«وَاقِدُ» بِالْقَافِ فِيهَا يَأْتِي  
 وَإِنْ يَكُنْ <sup>(٥)</sup> بِنَسَبِ مَا بَانَا  
 سِوَى بَضْمٍ «بُسْرِ» بِنِ مَخْجَنِ

\* \* \*

(١) فِي (ش) : رَوَى .

(٢) فِي (ت) وَ (م) : أُنْثَى .

(٣) فِي (ت) وَ (ش) : بِالنِّبَاءِ .

(٤) فِي (خ) وَ (ت) : زَيْدٌ .

(٥) فِي (ش) : لَكُنْهُ .

## الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

- ٨٩٣ - وَاعْنَنَ بِمَا لَفْظًا وَخَطًّا يَتَّفِقُ  
 ٨٩٤ - لَا سِيَّامًا إِنْ يُوجَدَا فِي عَضْرِ  
 ٨٩٥ - فَتَارَةً يَتَّفِقُ اسْمًا وَأَبَا  
 ٨٩٦ - كَدَّ «أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ» خَمْسُ بَانَ  
 ٨٩٧ - ثُمَّ «أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ»  
 ٨٩٨ - أَوْ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِي وَالتَّسْبِ  
 ٨٩٩ - نَحْوُ «مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ» مِنْ  
 ٩٠٠ - كَذَا «أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ» وَضَمَّ  
 ٩٠١ - وَتَارَةً فِي اسْمٍ فَقَطْ ثُمَّ السَّمَةِ  
 ٩٠٢ - فَإِنْ أَتَى عَنْ ابْنِ حَرْبٍ مُهْمَلًا  
 ٩٠٣ - أَوْ هُذْبَةً أَوْ التَّبُودَكِيَّ أَوْ  
 ٩٠٤ - وَحَيْثُمَا أُطْلِقَ «عَبْدُ اللَّهِ» فِي  
 ٩٠٥ - بِمَكَّةٍ فَابْنُ الرَّزْبِيزِ أَوْ جَرَى  
 ٩٠٦ - وَالْبَصْرَةَ الْبُخْرَ وَعِنْدَ مِصْرٍ  
 ٩٠٧ - وَعَنْ «أَبِي حَمْزَةَ» يَرْوِي شُعْبَةُ  
 ٩٠٨ - إِلَّا «أَبَا جَمْرَةَ» فَهُوَ بِالرَّاءِ  
 ٩٠٩ - وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبِ كَدَّ «الْأَمْلِيِّ»  
 ٩١٠ - وَاعْدُدْ بِهَذَا النَّوْعِ مَا يَتَّحِدُ  
 لَكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ قَدْ تَفْتَرِقُ  
 وَاشْتَرَكَا شَيْخًا وَرَأَوْ فَادِرٍ  
 أَوْ مَعَ جَدٍّ أَوْ كُنِيَ وَنَسَبَا  
 وَ«أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ»  
 اثْنَيْنِ بَصْرِيٍّ وَبَغْدَادِيٍّ  
 أَوْ كُنِيَ كَعَكْسِهِ وَاسْمِ أَبِي  
 قَبِيلَةِ الْأَنْصَارِ أَرْبَعُ زُكُنَ  
 «ابْنُ أَبِي صَالِحٍ صَالِحًا» تَعَمَّ  
 «حَمَّادُ» لِابْنِ زَيْدٍ وَابْنِ سَلَمَةَ  
 وَغَارِمٍ فَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ جُعَلًا  
 حَجَّاجٍ أَوْ عَفَّانَ فَالثَّانِي رَأَوْا  
 طَيِّبَةً فَابْنُ عَمْرِو وَإِنْ يَفِي  
 بِكُوفَةٍ فَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُرَى  
 وَالشَّامَ مَهْمَا أُطْلِقَ ابْنُ عَمْرِو  
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِزَايٍ عِدَّةُ  
 وَهُوَ الَّذِي يُطْلَقُ يُدْعَى نَصْرًا  
 وَ«الْحَنْفِيُّ» مُخْتَلَفُ الْمَحَامِلِ  
 فِيهِ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ وَعَدَّدُوا

- ٩١١ - قَسَمَيْنِ مَا يَشْتَرِكَانِ إِسْمًا      بِنْتُ عُمَيْسٍ بِنِ رِثَابٍ «أَسْمَا»  
 ٩١٢ - وَالثَّانِ فِي اسْمٍ وَكَذَا فِي اسْمِ أَبِي      «كَهْنَدِ ابْنِ وَابْنَةِ الْمُهَلَّبِ»

\* \* \*

### المُتَشَابِه

- ٩١٣ - فِي الْمُتَشَابِهِ الْخَطِيبُ أَلْفَا      وَهُوَ مِنَ التَّوَعَيْنِ قَدْ تَأَلَّفَا  
 ٩١٤ - يَتَّفَقَا فِي الْإِسْمِ وَالْأَبُ اثْتَلَفَ      أَوْ عَكُسُهُ أَوْ نَخَوْذَا كَمَا اتَّصَفَ  
 ٩١٥ - كَ«ابْنِ بَشِيرٍ» وَ«بَشِيرٍ» سُمِّيَا      أَيُّوبَ، «حَيَّانُ» «حَنَانُ» عُزِيَا  
 ٩١٦ - كَذَا «شُرَيْحُ» وَلَدُ الثُّعْمَانِ      مَعَ «شُرَيْجٍ» وَلَدِ الثُّعْمَانِ  
 ٩١٧ - وَكَأَبِي عَمْرٍو هُوَ «الشَّيْبَانِي»      مَعَ أَبِي عَمْرٍو هُوَ «السَّيْبَانِي»  
 ٩١٨ - وَكُمَحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ      «الْمُخَرَّمِي» «الْمُخَرَّمِي» مُضَاهِي  
 ٩١٩ - وَكَ«أَبِي الرَّجَالِ» الْأَنْصَارِيُّ      مَعَ «أَبِي الرَّحَالِ» الْأَنْصَارِيُّ

\* \* \*

### المُشْتَبِهُ الْمَقْلُوبُ

- ٩٢٠ - أَلْفَ فِي الْمُشْتَبِهِ الْمَقْلُوبِ      رَفَعَا<sup>(١)</sup> عَنِ الْإِبْسَاسِ فِي الْقُلُوبِ  
 ٩٢١ - كَ«ابْنِ الْوَلِيدِ مُسْلِمٍ» لَبَسَ شَدِيدُ      عَلَى الْبُخَارِيِّ بِ«ابْنِ مُسْلِمٍ الْوَلِيدُ»

\* \* \*

## مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

- ٩٢٢ - وَادِرِ الَّذِي لِغَيْرِ أَبٍ يَنْتَسِبُ      خَوْفَ تَعَدُّدٍ إِذَا لَهُ نُسَبُ  
٩٢٣ - كَابِنِ «حَمَامَةٍ» لِأُمِّ وَابِنِ      «مُنِيَّةَ» جَدَّةَ وَلِلتَّبَيُّسِي  
٩٢٤ - مِقْدَادُ ابْنُ «الْأَسْوَدِ» ابْنُ «جَارِيَةِ»      جَدُّ وَفِي ذَلِكَ كُتِبَ وَافِيَةِ

\* \* \*

## الْمَنْسُوبُونَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ

- ٩٢٥ - وَنَسَبُوا «الْبَذَرِيَّ» وَ«الْحُوزِيَّ»      لِكُونِهِ جَاوَزَ وَ«التَّيْمِيَّ»  
٩٢٦ - كَذَلِكَ «الْحَذَاءُ» لِلْجَلَّاسِ      وَ«مِقْسَمٌ» مَوْلَى بَنِي عَبَّاسٍ

\* \* \*

## الْمُبْهَمَاتُ

- ٩٢٧ - وَأَلْفُوا فِي مُبْهَمَاتِ الْأَسْمَاءِ      لِكَيْ تُحِبَّطَ النَّفْسُ مِنْهَا عِلْمًا  
٩٢٨ - كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَابْنٍ وَعَمٍّ      خَالٍ أَخٍ زَوْجٍ وَأَشْبَاهٍ وَأُمٍّ

\* \* \*

## مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

- ٩٢٩ - مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالْمُضْعَفِ      أَجَلُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ فَاعْرِفِ

- ٩٣٠ - بِهِ الصَّحِيحَ وَالسَّقِيمَ وَازْجِعْ لِكُتُبٍ تُوضَعُ فِيهَا وَاتَّبِعْ  
 ٩٣١ - وَجَوِّزَ الْجَرْحُ لِمَصُونِ الْمِلَّةِ وَاخْذَرْ مِنَ الْجَرْحِ لِأَجْلِ عِلَّةِ  
 ٩٣٢ - وَازْدُدْ كَلَامَ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ فِي بَعْضِهِمْ عَنِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ  
 ٩٣٣ - وَرُبَّمَا رُدَّ كَلَامُ الْجَارِحِ إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِأَمْرٍ وَاضِحٍ  
 ٩٣٤ - الذَّهَبِيُّ: مَا اجْتَمَعَ اثْنَانِ عَلَى تَوْثِيقِ مَجْرُوحٍ وَجَرَحَ مَنْ عَلَا  
 ٩٣٥ - وَتُعْرَفُ الثَّقَةُ بِالتَّصْبِصِ مِنْ رَأَوْ وَذَكَرٍ فِي مُؤَلَّفٍ زَكِنٍ  
 ٩٣٦ - أَفَرِدَ لِلثَّقَاتِ أَوْ تَخْرِيجِ مُلْتَزِمِ الصَّحَّةِ فِي التَّخْرِيجِ

\* \* \*

### مَعْرِفَةُ مَنْ خَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ

- ٩٣٧ - وَالْحَازِمِيُّ أَلْفَ فِيمَنْ خَلَطَا مِنْ الثَّقَاتِ آخِرًا فَاسْقَطَا  
 ٩٣٨ - مَا حَدَّثُوا فِي الْإِخْتِلَاطِ أَوْ يُشَكَّ وَبِإِغْتِيَارٍ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ يُفَكَّ  
 ٩٣٩ - كَابَتْنِي أَبِي عَرُوبَةَ وَالسَّائِبِ وَذَكَرُوا رِبْعَةً لَكِنْ أَبِي

\* \* \*

### طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

- ٩٤٠ - وَالطَّبَقَاتُ لِلرُّوَاةِ تُعْرَفُ بِالسَّنِّ وَالْأَخْذِ وَقَدْ تَخْتَلَفُ<sup>(١)</sup>  
 ٩٤١ - فَالصَّاحِبُونَ بِإِغْتِيَارِ الصُّخْبَةِ طَبَقَةً وَفَوْقَ عَشْرِ رُتَبَةٍ

(١) فِي (ش): يَخْتَلَفُ .

٩٤٢ - وَمِنْ مُفَادِ النَّوْعِ أَنْ يُفَصَّلَا عِنْدَ اتِّفَاقِ الْإِسْمِ وَالَّذِي تَلَا

\* \* \*

### أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ

- ٩٤٣ - قَدْ كَانَتْ الْأَنْسَابُ لِلْقَبَائِلِ فِي الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ وَالْأَوَائِلِ  
 ٩٤٤ - وَانْتَسَبُوا إِلَى الْقُرَى إِذْ سَكَنُوا فَمَنْ يَكُنْ بِبُلْدَتَيْنِ يَسْكُنُ  
 ٩٤٥ - فَانْسُبْ لِمَا شِئْتَ وَجَمْعُ يَحْسُنُ وَابْدَأْ بِالْأَوَّلَى وَبُئِمَّ أَحْسَنُ  
 ٩٤٦ - وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرِيبَةٍ مِنْ بَلَدَةٍ فَانْسُبْ لِمَا شِئْتَ وَلِلنَّاحِيَةِ  
 ٩٤٧ - كَذَا لِلْإِقْلِيمِ<sup>(١)</sup> أَوْ اجْمَعْ بِالْأَعَمِّ مُبْتَدِئاً وَذَاكَ فِي الْأَنْسَابِ عَمَّ  
 ٩٤٨ - وَنَاسِبٌ إِلَى قَبِيلٍ وَوَطَنٍ يُبْدَأُ بِالْقَبِيلِ ثُمَّ مَنْ سَكَنَ  
 ٩٤٩ - فِي بَلَدَةٍ أَرْبَعَةَ الْأَغْوَامِ يُنْسَبُ إِلَيْهَا فَارِزٍ عَنْ أَعْلَامِ

\* \* \*

### المَوَالِي

- ٩٥٠ - وَلَهُمْ مَعْرِفَةُ الْمَوَالِي وَمَا لَهُ فِي الْفَنِّ مِنْ مَجَالٍ  
 ٩٥١ - وَلَا عَتَاقَةٍ وَلَا عِلْفٍ وَلَا إِسْلَامٍ كَمَثَلِ الْجُعْفِيِّ

\* \* \*

(١) في (ش) : لإقليم .

## التاريخ

- ٩٥٢ - مَغْرِفَةُ الْمَوْلِدِ لِلرُّوَاةِ      مِنْ الْمُهِمَّاتِ مَعَ الْوَفَاةِ  
 ٩٥٣ - بِهِ يَبِينُ كَذِبُ الَّذِي ادَّعَى      بِأَنَّهُ مِنْ سَابِقِ قَدْ سَمِعَا  
 ٩٥٤ - مَاتَ بِإِخْدَى عَشْرَةِ النَّبِيِّ وَفِي      ثَلَاثَ عَشْرَةِ أَبُو بَكْرٍ قُفِّي  
 ٩٥٥ - وَبَعْدَ عَشْرِ عُمَرَ وَالْأُمَوِي      آخِرَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ عَلِي  
 ٩٥٦ - فِي الْأَزْبَعِينَ وَهُوَ وَالثَّلَاثُ      سِتِّينَ عَاشُوا بَعْدَهَا ثَلَاثُ  
 ٩٥٧ - وَطَلْحَةَ مَعَ الرَّبِيعِ قُتِلَا      فِي عَامِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ كِلَا  
 ٩٥٨ - وَفِي ثَمَانِي عَشْرَةِ تُوفِّي      عَامِرُ ثُمَّ بَعْدَهُ ابْنُ عَوْفٍ  
 ٩٥٩ - بَعْدَ ثَلَاثِينَ بِعَامَيْنِ وَفِي      إِخْدَى وَخَمْسِينَ سَعِيدُ وَقُفِّي  
 ٩٦٠ - سَعْدُ بِخَمْسَةِ تَلِي خَمْسِينَ      فَهُوَ آخِرُ<sup>(١)</sup> عَشْرَةِ يَقِينَا  
 ٩٦١ - وَعِدَّةٌ مِنَ الصُّحَابِ وَصَلُّوا      عَشْرِينَ بَعْدَ مِائَةٍ تُكْمَلُ  
 ٩٦٢ - سِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ حَسَانٌ يَلِي      حُوَيْطَبُ مُحَرَّمَةُ بْنُ نَوْفَلٍ  
 ٩٦٣ - ثُمَّ حَكِيمٌ حَمْنٌ سَعِيدُ      وَآخِرُونَ مُطْلَقًا لَيْدُ  
 ٩٦٤ - عَاصِمُ سَعْدُ نَوْفَلٌ مُتَّجِعُ      لَجَلَا جُ أَوْسٌ وَعَدِي نَافِعُ  
 ٩٦٥ - نَابِغَةُ ثُمَّتَ حَسَانُ انْفَرَدَ      أَنْ عَاشَ ذَا أَبٌ وَجَدُّهُ وَجَدَ  
 ٩٦٦ - ثُمَّ حَكِيمٌ مُفَرَّدٌ بِأَنْ وَلِدَ      بِكَعْبَةِ وَمَا لِغَيْرِهِ عُهُدُ

(١) فِي (ش) : فَهُوَ آخِرُ .



- ٩٦٧ - وَمَاتَ مَعَ حَسَّانَ عَامَ أَرْبَعٍ  
 ٩٦٨ - لِمِئَةٍ وَنُصْفِهَا الثُّغَمَانُ  
 ٩٦٩ - وَمَالِكٌ فِي الشُّنْعِ وَالسَّبْعِينَا  
 ٩٧٠ - وَفِي ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ قَضَى  
 ٩٧١ - أَحْمَدُ وَالْجُعْفِيُّ عَامَ سِتَّةٍ  
 ٩٧٢ - مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةٍ مِنْ بَعْدِ  
 ٩٧٣ - وَبَعْدُ فِي الْخَمْسِ أَبُو دَاوُدَا  
 ٩٧٤ - وَالنَّسَبِيُّ<sup>(١)</sup> بَعْدَ ثَلَاثِمِئَةٍ  
 ٩٧٥ - الدَّارُ قُطْنِي وَثَمَانِينَ نَعِي  
 ٩٧٦ - عَبْدُ الْغَنِيِّ لِتِسْعَةٍ وَقَدْ قَضَى  
 ٩٧٧ - وَلِلثَّمَانِ الْبَيْهَقِيِّ لْخَمْسَةِ  
 ٩٧٨ - يُوسُفُ وَالْخَطِيبُ ذُو الْمَرْيَةِ  
 ٩٧٩ - نَظَمْتُهَا فِي خَمْسَةِ الْأَيَّامِ  
 ٩٨٠ - خَتَمْتُهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ الْعَاشِرِ  
 ٩٨١ - مِنْ عَامٍ إِحْدَى وَثَمَانِينَ الَّتِي  
 ٩٨٢ - نَظَّمُ بِدِيْعِ الْوَصْفِ سَهْلٌ خُلُوْ  
 ٩٨٣ - فَاعْنِ بِهَا بِالْحِفْظِ وَالتَّفْهِيمِ  
 ٩٨٤ - وَأَحْمَدُ اللَّهُ عَلَى الْإِكْمَالِ  
 مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ عَلَى تَنَازُعٍ  
 وَبَعْدَ إِحْدَى عَشْرَةَ سُفْيَانُ  
 وَالشَّافِعِيُّ الْأَرْبَعُ مَعَ قَرْنَيْنَا  
 إِسْحَاقُ بَعْدَ أَرْبَعِينَ قَدْ مَضَى  
 مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ وَبَعْدَ خَمْسَةِ  
 سَبْعِينَ فِي ثَلَاثَةِ بِحَدِّ  
 وَالتَّرْمِذِيُّ فِي الثُّنْعِ خُذْ مَلْحُودًا  
 عَامَ ثَلَاثٍ ثُمَّ بَعْدَ خَمْسَةِ  
 خَامِسَ قَرْنٍ خَامِسِ ابْنُ الْبَيْعِ  
 أَبُو نُعَيْمٍ لثَلَاثِينَ رَضَى  
 مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ مَعًا فِي سَنَةٍ  
 هَذَا تَمَامُ نَظْمِي «الْأَلْفِيَّة»  
 بِقُدْرَةِ الْمُهَيِّمِ مِنَ الْعَالَمِ  
 يَا صَاحِبَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ  
 بَعْدَ ثَمَانِمِئَةٍ لِلْهَجْرَةِ  
 لَيْسَ بِهِ تَعْقُّدٌ أَوْ حَنُوْ  
 وَخُصَّهَا بِالْفَضْلِ وَالتَّقْدِيمِ  
 مُعْتَصِمًا بِهِ بِكُلِّ حَالٍ

(١) في (ت) و (م) : والنَّسَوِي . و (ش) : والنَّسَائِي .

٩٨٥ - مُصَلِّياً عَلَى نَبِيِّ قَدْ أَتَمَّ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ وَالرُّسُلَ خَتَمَ<sup>(١)</sup>



(١) جاء في آخر الأصل ( خ ) :

والحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً ، وصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ ، عدد ما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون .

وكتبها الفقير إلى الله تعالى : عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن علي الخطيب عفى الله عنه ، وعن والديه ، وعن جميع المسلمين ، آمين .

وانتهت كتابتها في يوم الأحد باقي عشرين شهر جمادى الأولى عام ( ٨٨٩ ) من الهجرة النبوية .  
والحمد لله وحده ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، اللهم صل على سيدنا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون .



## فهرس الآيات القرآنية

الاية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٢	٢٠١
سورة البقرة		
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾	١٤٣	٥٢١
﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾	٢٠١	٧١٧
﴿وَنَسْأُوكُمْ حَرْثَ لَكُمْ﴾	٢٢٣	١١٣
﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾	٢٦٧	٤٤٨
سورة آل عمران		
﴿رَبَّنَا لَا تُفِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾	٨	٧١٨
﴿وَمَنْ يَقْنَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾	١٠١	٧١٤
﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	١١٠	٥٢١
سورة النساء		
﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْهِكُمْ﴾	٩٤	٢٩٦
﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٩٥	٥٥٦
سورة المائدة		
﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾	١٢	١٧٨
سورة الأعراف		
﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي﴾	١٥١	٢٨
﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾	١٥٥	١٧٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الأنفال		
﴿يَأْتِيهَا النَّيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾	٦٤	١٧٨
﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَاعِدُونَ﴾	٦٥	١٧٨
سورة التوبة		
﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾	١٠٠	٥٣٢
﴿لِيَسْفَقَهُوا فِي الدِّينِ﴾	١٢٢	١٢٣
سورة يونس		
﴿دَعَوْنَهُمْ فِيهَا سُبْحَنَكَ اللَّهُمَّ﴾	١٠	٧١٨
سورة هود		
﴿وَيَنْقُورُ لَا آسَأُكُمْ عَلَيْهِ مَا لَا طَ﴾	٢٩	٤٢٠
﴿قَالُوا يَشْعِيبُ أَسْلَوْنَاكَ﴾	٨٧	٣١٤
سورة يوسف		
﴿جَعَلَ السَّقَايَةَ﴾	٧٠	٤٩٠
﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾	٧٦	٥٠٤
سورة الحجر		
﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾	٢	٧٠
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾	٩	٢٣٨
سورة طه		
﴿عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ﴾	٥٢	٣٥٣
سورة الأنبياء		
﴿وَذَا النُّونِ﴾	٨٧	٢٧
سورة الحج		
﴿وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾	٣٠	٤٢٧
﴿وَمَنْ يُعْظِمِ شَعْبِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾	٣٢	٤٢٧

الاية	رقمها	رقم الصفحة
سورة النور		
﴿يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾	٤٣	٤١٢
سورة الأحزاب		
﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا﴾	٣٧	٥٣٤
﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾	٤٠	٧١٥
﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾	٥٦	٣٦٤
سورة الزمر		
﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾	١٨	٤٤٨
سورة الزخرف		
﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾	٤٤	٥٦٨
سورة الدخان		
﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾	١٠	٤٨٧
سورة الأحقاف		
﴿أَوْ أَنْزَلْنَا مِنْ عَلَيْهِ﴾	٤	٤٦٩
سورة الفتح		
﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	١٨	٥٣٢
سورة الحجرات		
﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾	٢	٤٢٧
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾	٥	٤٤٨
﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنْهُ﴾	٦	٢٥١ - ٦٨٠
سورة القمر		
﴿أَفْتَرَيْتَ السَّاعَةَ﴾	١	١٦٩
سورة الرحمن		
﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾	٦٠	٢٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الحشر		
﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾	١٠	٢٨
سورة الصف		
﴿سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	١ - ٢	٤٨٠
سورة الطلاق		
﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾	٢	٢٥٢
سورة القلم		
﴿بِئْسَ الْفَقِيرُ﴾ ١		٣١٤
﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾	٤	٧١٥
﴿كَصَاحِبِ الْمَوْتِ﴾	٤٨	٢٧
سورة نوح		
﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ﴾	٢٨	٢٨
سورة المدثر		
﴿لَوَاحٍ لِلْبَشَرِ﴾	٢٩	١١٣
سورة التكاثر		
﴿الْهَمْكُمُ التَّكَاثُرُ﴾	١	٤٦٣
سورة الماعون		
﴿وَيَسْتَعِينُونَ الْمَاعُونِ﴾	٧	٣٨٢
سورة الفيل		
﴿الَّتَنَزَّ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾	١	٤٨٩
سورة الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٢٤٠ - ٥٠

## فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
حرف الألف		
« أبا هر الحق أهل الصفة »	أبو هريرة	٤١٨
« أبغض الحلال عند الله الطلاق »	ابن عمر	١٧٥
« أبو بكر في الجنة »	سعيد بن زيد	٧٠٢
« أتانا كتاب رسول الله قبل موته بشهر »	عبد الله بن عكيم	٥١٢
« أتدرون ما قال ربكم »	أنس	٢٧
« أخروا الأحمال »	أبو هريرة	٥٦٧
« أخنع اسم عند الله »	أبو هريرة	٦٦٧
« إخواني تناصحوا في العلم »	ابن عباس	٤٥٠
« إذا أتى أحدكم بهدية »	ابن عباس	١٣٧
« إذا أقيمت الصلاة فلا تقيموا »	أنس	٢٢١
« إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا »	أنيسة	٢١٧
« إذا أقيمت الصلاة »	أبو موسى	٣٤٥
« إذا مس ذكره أو أنشئنه »	بسرة بنت صفوان	٢٢٥
« إذا أمرتكم بشيء فائتوه »	أبو هريرة	٢١٧
« إذا بقي نصف شعبان »	أبو هريرة	٩٣
« إذا بلغ الماء قلتين »	ابن عمر	٥٠١
« إذا جاءكم من ترضون دينه »	أبو حاتم	٥٨٦
« إذا حدثم الناس »	المقداد بن معدى كرب	٤٣٧



طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
« إذا ركع أو سجد فليسبح ثلاثاً »	ابن مسعود	٥٨٦
« إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر »	أبو هريرة	١٦٠
« إذا كان يوم القيامة جاء أصحاب »	أنس	٣٦٣
« إذا كتبتم الحديث »	علي	٣٥٤
« إذا لعن آخر هذه الأمة »	جابر	٤٢٣
« إذا لقيتم المشركين في طريق »	أبو هريرة	٢٢٠
« إذا لم تحلوا حراماً »	سليمان بن أكيمة	٣٨٩
« إذا وضع العشاء »	عائشة	٥٠٥
« الأذنان من الرأس »	أبو أمامة	١٧٥
« أرحم أمي أبو بكر »	أنس	٢٠٢
« أرضيت من نفسك »	عبد الله بن عامر	٨١
« أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس »	عائشة	٥٥٢
« أسبغوا الوضوء »	أبو هريرة	٢٢٣
« استنصت الناس »	جرير	٤٣٢
« أسلم وغفار »	أبو هريرة	١١٥
« أطيعوني ما دمت فيكم »	عوف بن مالك	٥٥٨
« الأعمال بالنية »	أبو سعيد	١٧٤
« أفطر الحاجم والمحجوم »	شداد بن أوس	٤٩٧
« أفطر عندكم الصائمون »	أنس	٢٠٦
« اقرأ عليها السلام »	أبو هريرة	٥٣٥
« أكرم المجالس ما استقبل به القبلة »	ابن عمر	٤٢٩
« ألا أحدثكم بأحبكم إلي »	عبد الله بن عمرو	٥٧٢
« أمر بلال أن يشفع الأذان »	أنس	١٩٤
« أمرت أن أقاتل الناس »	أبو هريرة	٦٠٨
« أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نغلب »	أبو ذر الغفاري	٤٢٠

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
« أمرنا رسول الله أن ننزل الناس »	عائشة	٥٥٢
« إن أحسن الحسن »	الحسن	٦٠٦
« إن أدنى مقعد أحدكم »	أبو هريرة	٤٠٩
« إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة »	عائشة	٥٠٥
« إن أولى الناس بي »	ابن مسعود	٣٦٣
« إن ابني كان عسيفاً »	أبو هريرة	٤٢٢
« إن السه وكاء العين »	علي بن أبي طالب	١٩٥
« إن الله افترض عليكم حب أبي بكر »	ابن عمر	٧٠١
« إن الله خلق الفرس »	أبو هريرة	٢٣٣
« إن الله لا يقبض العلم »	عبد الله بن عمرو	١٧٤
« إن الله وضع »	ابن عباس	١٧٦
« إن الله وضع عن المسافر الصيام »	أنس ، أبو أمية	٦٥٨
« إن الله يبعث لهذه الأمة »	أبو هريرة	٧٠٦
« أن النبي ﷺ أملى عليه ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ﴾ »	زيد بن ثابت	٥٥٦
« أن النبي ﷺ أولم على صفية »	أنس	١٧٠
« أن النبي ﷺ صلى إلى العترة »	أبو جحيفة	٤٩٣
« أن النبي ﷺ قضى باليمين »	أبو هريرة	٢٧٦
« أن امرأة سألته ﷺ عن غسلها »	عائشة	٦٧٦
« إن بلالاً يؤذن بليل »	ابن عمر وعائشة	٢١٨
« إن بلالاً ينادي بليل »	ابن عمر	٣٠٠
« إن حقاً على المسلمين »	البراء بن عازب	٨١
« إن خير التابعين »	عمر بن الخطاب	٥٤٦
« إن ربك يحب الحمد »	الأسود بن سريع	٢٢
« أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ »	ابن عباس	١٥٩
« أن رسول الله ﷺ نهى عن الدباء »	عائشة	٤٩٢

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
« إن طالت بك مدة »	أبو هريرة	٢٤٦
« إن عبد الله رجل صالح »	ابن عمر	٦٨٠
« إن في الجنة لغرفاً ليس لها معاليق »	أنس	٦٠٧
« إن في المال لحقاً »	فاطمة بنت قيس	٢١٤
« إن لكل شيء سيّداً »	أبو هريرة	٤٢٩
« إن وليتموها أبو بكر فزاهد »	حذيفة	١٥٦
« أنا خاتم النبيين »	أنس	٢٣٦
« أنا زعيم بيت »	فضالة	٢٢٦
« أنت سفينة »	سفينة	٥٩٥
« أنزل القرآن على سبعة أحرف »	عمر بن الخطاب	٣٨٩ - ٤٦٣ - ٥٠٦
« إن الله يبعث لهذه الأمة »	عمر	٧٠٦
« إنما الأعمال بالنيات »	عمر بن الخطاب	٣١ - ٢٤٨ - ٥٠٨
« الأعمال بالنيات »	عمر	١٦٨ - ١٧٤ - ٢٢٦
« إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق »	أبو هريرة	٧١٤
« إنما كان حديثه فصلاً تفهمه القلوب »	عائشة	٤٣٠
« إنه ﷺ احتجم وهو محرم »	ابن عباس	٤٩٧
« أنه ﷺ جمع بين صلاتين بالمزدلفة »	الفضل بن العباس	٥٦٧
« أنه ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس »	ابن عباس	٦٧٦
« أنه ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى »	ابن عباس	٣٣٣
« أنه ﷺ كان يقرأ في الأضحى »	أبو واقد الليثي	١٦٩
« إنه ليغان على قلبي »	الأغر المزني	٥٠٦
« أنها سيدة نساء هذه الأمة »	عائشة	٥٣٦
« أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ »	علي بن الحسين	٢٠٤
« إني سائلك فمشدد عليك »	ضمام بن ثعلبة	٣٠٥
« إني لأستغفر الله »	أبو موسى الأشعري	٢٠٣

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
« أني لأعطي الرجل والذي أدع »	ابن تغلب	٥٨٢
« إني لأعلم إذا كنت عني راضية »	عائشة	٣٥١
« إني خبأت لك خبيثاً »	ابن عمر	٤٨٧
« أملكناكها »	سهل بن سعد	٢١٤
« أو علم ينتفع به »	أبو هريرة	٤٦٠
« أول ما بدئ به النبي ﷺ من الوحي »	عائشة	٥١١
« أول ما نهاني عنه ربي بعد الأوثان »	أم سلمة	٥١١
« أي الخلق أعجب إيماناً »	حبيب بن سباع	٣٤٩
« أي الذنب أكبر »	ابن مسعود	٥٠٩
« إياكم والظن »	أبو هريرة	٢٢٨
« أين أنا اليوم »	عائشة	٣٥١
« أيما امرأة تكحت نفسها »	عائشة	٤٣٨
« أبسط رداءك »	أبو هريرة	٥٢٣
« احرص على ما ينفعك »	أبو هريرة	٤٤٦
« استعن بيمينك »	أبو هريرة	٣٥٤
« اكتبوا ذلك ولا حرج »	رافع بن خديج	٣٥٤
« اكتبوا لأبي شاه »	أبو هريرة	٣٥٤
حرف الباء		
« بالله العظيم »	-	٤٨١
« البثر جبار »	أبو هريرة	٦٥١
« بش أخو العشيرة »	عائشة	٦٨٠
« بادروا بالأعمال ستاً »	أبو هريرة	٦٥٣
« بسم الله ثقة بالله »	جابر	٥٠٣
« بعثت بالحنيفية السمحة »	أبو أمامة	٦٦٣
« بلغوا عني »	عبد الله بن عمر	٤٢٠ - ٣٢٢

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
« بني الإسلام على خمس »	ابن عمر	٢٢٦
« البيعان بالخيار »	ابن عمر	٢٠٧
حرف القاء		
« تزوجني لست سنين »	عائشة	٣٥١
« تسمعون ويسمع منكم »	ابن عباس	١٢٣
« تعلموا العلم »	معاذ بن جبل	٩٢
« تُعين صانعاً »	أبو ذر	٤٩٢
« تقاتلون قوماً صغار الأعين »	أبو هريرة	١١٥
« تواضعوا لمن تعلمون منه »	أبو هريرة	٤٤٨
حرف الثاء		
« ثم يفسوا الكذب »	عمر بن الخطاب	١٢٢
حرف الجيم		
« الجار أحق بسقبه »	أبو رافع	٤٨٦
« جبلت القلوب على حب »	ابن مسعود	١٧٧
« جعلت لنا الأرض مسجداً »	حذيفة	١٩٤
حرف الحاء		
« حتى لا تعلم شماله »	أبو هريرة	٢١٧
« حديث أنه ﷺ أغار على بني المصطلق » نافع		٣٤٤
« حديث الديك الأبيض »	أثوب بن عتبة	٦٢٢
« حديث شعب الإيمان »	أبو هريرة	١٦٨
« حديث القول عقب الصلاة »	المغيرة	٣٤٤
« حديث النهي عن بيع الولاء »	ابن عمر	١٦٨
« حَدَّثَنِي تميم حديثاً »	تميم الداري	٥٥١
« حَدَّثَنِي عمر أنه ما سابق أبا بكر »	عمر	٥٥١
« الحمد رأس الشكر »	ابن عمرو	٢٢

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
« الحمد لله تملأ الميزان »	أبو مالك الأشعري	٢٣
« حيثما وجد المرء الضالة فليجمعها »	زيد بن أسلم	٤٥١
	حرف الخاء	
« خبأت لك خبيثاً »	ابن عمر	٤٨٧
« خذ الحكمة ولا يضرك »	ابن عمر ( موقوف )	٤٥١
« خذوا من الأعمال ما تطيقون »	عائشة	٤٥٨
« خذي فرصة من مسك »	عائشة	٥٠٩
« الخراج بالضممان »	عائشة	٥٠٩ - ٣٩٢
« خلق الله الماء طهوراً »	أبو أمامة الباهلي	٥٠١
« خير القرون قرني »	ابن مسعود	٦٨٩
« خير الناس قرني »	عمران بن حصين	٥٢٢
« خير نسائها مريم »	علي	٥٣٧
	حرف الدال	
« دب إليكم داء الأمم »	-	٦٨١
	حرف الذال	
« ذكاة الجنين »	أبو سعيد الخدري	٣٥٧
	حرف الراء	
« رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس »	رافع بن عمرو	٤٣١
« الراكب شيطان »	عبد الرحمن بن حرملة	٥٧١
« الراحمون يرحمهم الرحمن »	عبد الله بن عمرو	٤٨٢
« رُبَّ مبلغ أوعى من سامع »	أبو بكرة	٣٩١
« رجل تصدق بصدقة »	أبو هريرة	٢١٧
« رحم الله امرأً أصلح من لسانه »	عمر بن الخطاب	٣٩٦
« رحم الله حارس الحرس »	عقبة بن عامر	١٥٨
« رفع عن أمتي الخطأ »	ابن عباس	١٧٦

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
حرف الزاي		
« زوجتكها »	سهل بن سعد	٢١٤
« زوجناكها »	سهل بن سعد	٢١٤
حرف السين		
« سبحانك اللهم »	ابن عمر	٢٠٦
« سبقكما الغلام الدوسي »	زيد بن ثابت	٥٢٢
« سدّدوا وقاربوا »	عائشة	٥٨٧
« سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب »	جبير بن مطعم	٢٩٣ - ٢٠٣
« سمع منا حديثاً »	زيد بن ثابت	٤٠
حرف الشين		
« الشفاء في ثلاثة »	ابن عباس	١١٤
« الشهر تسع وعشرون »	ابن عمر	١٨٦
« شيبتي هود وأخواتها »	أبو بكر	٢١٢
حرف الصاد		
« صل فإنك لم تصل »	أبو هريرة	٥٠٩
« الصلاة لوقتها »	ابن مسعود	٦١١ - ١٩٤
حرف الطاء		
« طبقات أمتي خمس طبقات »	أنس	٦٩٠
« طلب العلم فريضة »	أنس	١٧٤
« طوبى لمن رآني وآمن بي »		٥١٦
حرف العين		
« عالم قریش يملأ الأرض علماً »	ابن مسعود	٧٠٦
« العجماء جبار »	أبو هريرة	٣٩٢
« العريا في خمسة أوسق »	أبو هريرة	٣٩٥
« العلم ضالة المؤمن »	أنس	٤٥١

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
حرف الغين		
« غَطَّ فخذيك »	محمد بن جحش	٦٠٩
حرف الفاء		
« فأكملوا ثلاثين »	ابن عمر	١٨٧
« فإن أغمي عليكم »	أبو هريرة	١٨٧
« فإن غمَّ عليكم »	ابن عمر	١٨٦
« فإن قتل زيد فجعفر »	ابن عمر	٣٢٥
« فإني لا أقول فيهما إلا خيراً »	ابن عمرو	٣٥٤
« فرَّ من المجذوم »	أبو هريرة	٥٠١
« في أول وقتها »	ابن مسعود	١٩٤
« فقرأها علينا رسول الله »	ابن سلام	٤٨٠
« فمن نام فليتوضأ »	علي بن أبي طالب	١٩٥
« فهؤلاء أفضل أهل الإيمان »	حبيب بن سباع	٣٩٤
حرف القاف		
« قل التحيات لله »	ابن مسعود	٢٢٤
« قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن »	أبو أيوب	٤٧٣
« قم أبا تراب »	سهل بن سعد	٥٩٩
« قوموا إلى سيِّدكم أو خيركم »	أبو سعيد الخدري	٤٢٧
حرف الكاف		
« كان ﷺ إذا دعا »	أبي بن كعب	٢٧
« كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ »	جابر بن عبد الله	٤٩٧
« كان رسول الله يتوضأ لكل صلاة »	بريدة	٥١٤
« كان إذا سجد جافى بين عضديه »	أحمر بن جزء	٥٨٦
« كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل »	سهل بن سعد	١١٥
« كان النبي ﷺ إذا رفع مائدته »	أبو أمامة	٦٦٨



طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
« كان النبي ﷺ يتحنّث »	عائشة	٢٢٦
« كان حديث رسول الله ﷺ »	العلاء بن الشخير	١٣٣
« كان رسول الله ﷺ يدني إلي رأسه »	عائشة	٤٠٠
« كان يحدث حديثاً لو عده العاد أحصاه »	عائشة	٤٣٠
« كفى بالمرء كذباً »	أبو هريرة	٤٥١
« كل أمر ذي بال »	أبو هريرة	٢٤
« كلوا البلح بالتمر »	عائشة	١٦٩
« كن أزواج رسول الله ﷺ يأخذن »	عائشة	٥٦٠ - ٤٨٢
« كنا إذا حججنا مع النبي ﷺ فكنا نلبي »	جابر	٤٩٨
« كنت أكتب الوحي »	زيد بن ثابت	٣٦٥
« كنت نهيتكم عن زيارة القبور »	بريدة	٤٩٧
« كيف بك يا بن عمر إذا عمرت »	ابن عمر	٢٤٦
حرف اللام		
« لا تأخذوا العلم إلا ممن قبلونه »	ابن عمر	٢٥٢
« لا تباغضوا »	أنس	٢٢٨
« لا تقرأ حتى تبلغ مكان كذا »	-	٣٣٣
« لا تجعلوا بيوتكم مقابر »	أبو هريرة	٤٧٢
« لا تجلسوا على القبور »	أبو مرثد	١٥٦
« لا تديموا النظر إلى المجذومين »	ابن عباس	٥٠٣
« لا تسبوا أصحابي »	أبو هريرة	٢٥٣
« لا تكتبوا عني شيئاً »	أبو سعيد الخدري	٣٥٤
« لا سبق إلا في نصل »	أبو هريرة	٢٣٧
« لا شغار في الإسلام »	ابن عمر	٥٠٥
« لا صلاة لجار المسجد »	أبو هريرة	١٧٦
« لا ضرر ولا ضرار »	ابن عباس	٣٩٢

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
« لا عدوى ولا طيرة »	جابر	٥٠١
« لا نكاح إلا بولي »	أبو موسى الأشعري	١٣٢
« لا ونيك الذي أرسلت »	البراء	٤١٥
« لا يؤمن أحدكم »	أبو هريرة	١٨٢
« لا يبيع بعضكم على بيع بعض »	ابن عمر	٤٢
« لا يبولن أحدكم في الماء الدائم »	أبو هريرة	٤٠٩
« لا يجد العبد حلاوة الإيمان »	أنس	٤٨٠
« لا يدخل الجنة خبّ »	أبو بكر	١٠١
« لا يدخل النار أحدٌ ممن بايع تحت »	جابر	٥٣٢
« لا يزال أحدكم راكباً ما دام متعلّاً »	أنس	٦١٢
« لا يعدي شيء شيئاً »	ابن مسعود	٥٠٢
« لا يعطى الجزار منها شيئاً »	علي	٦٤٣
« لا يقبل الله صلاة بغير طهور »	ابن عمر	٥٠٥
« لا يلج النار أحدٌ صلى قبل طلوع »	أبو هريرة	٥٠٢
« لا يورد ممرض على مصح »	أبو هريرة	٥٠١
« لبيك حجباً حقاً »	أنس بن مالك	٥٦٤
« لست بنبيء الله »	أبو ذر	٢٣
« لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون »	معاوية	٤٩١
« للعبد المملوك أجران »	أبو هريرة	٢٢٦
« للمملوك طعامه وكسوته »	أبو هريرة	٢٠٨
« لم تكتب حتى تعرضه »	عطاء بن يسار	٣٦٦
« لم يكن يسرد الحديث كسر دكم »	عائشة	٤٣٠
« اللهم إني أعوذ بك من وعشاء السفر »	عبد الله بن سرجس	٤٠١
« اللهم ارحم خلفائي »	ابن عباس	٤٤٤
« اللهم فقهه في الدين »	ابن عباس	٤٨٣

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
« اللهم إني أعوذ بك من منكرات »	زياد بن علاقة	٦٧٦
« لتؤذن الحقوق إلى أهلها »	أبو هريرة	٤٩٠
« لو كان هذا العلم في الثريا »	أبو هريرة	٧٠٥
« لو أقسم على الله لأبره »	عمر	٥٤٦
« ليس الخبر كالمعاينة »	ابن عباس	١٧٦ - ٥٧٠
« ليلغ الغائب »	ابن عباس	٤٢٠
« ليس في المال حق »	فاطمة بنت قيس	٢١٤
« ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن »	عائشة	٦٣٢
حرف الميم		
« المؤمن غرّ كريم »	أبو سلمة	٢٠٥
« ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة »	جرير	٥١٢
« ما ابتلى الله عبداً ببلاء »	أم سلمة	٥٥٦
« ما اجتمع قوم على ذكر »	أبو هريرة	٥٦٩
« ما جاءك الله به من هذا المال »	عمر بن الخطاب	٥٥٨
« ما دعا أحد في هذا الملتزم »	ابن عباس	٤٨٠
« ما من امرئ يخذل امرأ »	جابر وأبو طلحة	٥٨٦
« ما من مسلم يصاب بمصيبة »	أم سلمة	٥٩٠
« المجالس بالأمانة »	جابر	٥٧٠
« معلّموا صبيانكم شراركم »	ابن عباس	٢٣٣
« ما نهيتكم عنه فاجتنبوه »	أبو هريرة	٢١٧
« المتبايعان كل واحد منهما بالخيار »	ابن عمر	٤٨٣
« مثل الذي يتعلم العلم ثم لا يحدث به »	أبو هريرة	٤٢٣
« مرّ بي رسول الله ﷺ وأنا ألعب »	ابن عباس	٦٦٢
« مريم خير نساء عالمها »	عروة (مرسل)	٥٣٧
« المستشار مؤتمن »	أبو هريرة	١٧٦

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
« المسلم من سلم المسلمون »	عبد الله بن عمرو	١٧٥
« ملكتها »	سهل بن سعد	٢١٤
« مما ينفع الله به في أمر الناس »	أبو سعيد الخدري	٤٢٣
« من أدى إلى أمي حديثاً واحداً »	ابن عباس	٤٢٠
« من أشار إلى أخيه بحديدة »	أبو هريرة	٩٣
« من أقام الصلاة »	ابن عباس	١٦٣
« من تعلم علماً مما يتغنى به وجه الله »	أبو هريرة	٤٥٤
« من جلس مجلساً فكثر فيه »	أبو هريرة	٢٠٠
« من حدث عني بحديث »	-	٢٣١
« من حسن إسلام المرء »	أبو هريرة	٣٩٢ - ٣١
« من خرج من الطاعة وفارق الجماعة »	أبو هريرة	٦٥٣
« من رفع يديه في الركوع »	أنس	٢٤٢
« من سئل عن علم فكتمه »	أبو هريرة	٤٢٣ - ١٧٦
« من سبق إلى ما لم يسبق إليه »	أسمر بن مضر	٥٧٣
« من صام رمضان »	أبو أيوب	٤٩١
« من صلى اثنتي عشرة ركعة بالنهار »	أم حبيبة	٥٥٦
« من صلى العصر ثم جلس يملي »	أنس	٤٣١
« من صلى خلف الإمام »	جابر	٥٩٧
« من صلى عليّ في كتاب »	أبو هريرة	٣٦٣ - ٢٤
« من ضحك في صلاته »	جابر	٢٠٧
« من علم علماً فكتمه »	أبو هريرة	٤٥٨
« من مسّ ذكره أو أنثيه »	بسرة بنت صفوان	٢٢٤
« من قبل المشرق ما هو »	فاطمة بنت قيس	٢٩٠
« من كثرت صلاته بالليل »	جابر	٢٤٣
« من كذب عليّ »	أبو هريرة	٤٦٣ - ٣٩٦ - ٧٥

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
« من كذب علي متعمداً »	ابن مسعود	٢٤٠
« من مات لا يشرك »	ابن مسعود	٢٢٥
« من مس ذكره »	بسرة بنت صفوان	٢٢٤ - ٢٢٥
« من نام عن حزبه أو عن شيء منه »	عمر بن الخطاب	٥٥٦
« من هجر أخاه سنة »	حدرد بن أبي حدرد	٥٨٦
« من وجد مسلماً على عورة فستره »	عقبة بن عامر	٤٤٧
« الموت كفارة لكل مسلم »	بلال	٥٥٩
حرف النون		
« الناس تبع لقريش »	أبو هريرة	١١٥
« نحن الآخرون السابقون »	أبو هريرة	١٨٣ - ٤٠٩
« نَضَرَ الله عبداً »	أنس بن مالك	٤٠
« نَضَرَ الله امرأاً »	-	١٨١
« نزل القرآن على سبعة أحرف »	عمر	١٨١
« نعم العبد صهيب »	ابن عباس	١٧٦
« نهى رسول الله ﷺ أن نستدبر القبلة »	جابر بن عبد الله	٥١٢
حرف الهاء		
« هو اسم من أسماء الله »	عثمان بن عفان	٢١
« هلا انتفعتم بجلدها »	ميمونة	٥١٣
حرف الواو		
« واضع العلم »	أنس	٤٥٨
« وأن مالك بن مزرد »	زرعة بن سيف	٥٥١
« ومن كتّمها »	ابن عمرو	٥٨٣
« ويل للأعقاب من النار »	أبو هريرة	٢٢٣
« ويل للعرب من شر قد اقترب »	زينب بنت جحش	٥٥٩

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
حرف العين		
«عقلت من النبي ﷺ مجة»	محمود بن الربيع	٢٩٦
حرف الياء		
«يا معاذ إني أحبك»	معاذ بن جبل	٤٨٠
«يا معاوية ارقش كتابك»	معاوية	٣٥٩
«يا رسول الله أي الذنب أعظم»	ابن مسعود	٢٢٨
«يا رسول الله مالك أفصحنا»	عمر	٢٠٤
«يا سهيل بن بيضاء»	عمر	٥٩٠
«يذهب الصالحون الأول فالأول»	مرداس الأسلمي	٥٨٣
«يحمل هذا العلم من كل خلف»	إبراهيم العذري	٢٥٥
«يعقد الشيطان على قافية»	جابر بن عبد الله	٢٤٣
«يكون اثنا عشر أميراً»	جابر بن سمرة	٣١٦
«يكون في أمتي رجل»	أنس	٢٤٠
«يوشك أن تضرب الناس أكباد الإبل»	أبو هريرة	٧٠٦
«يوم صومكم يوم نحركم»	-	١٧٧





## فهرس الآثار

رقم الصفحة	الراوي	طرف الاثر
٤٣٧	علي بن أبي طالب	« أتحبون أن يكذب الله ورسوله »
٤٩٦	علي بن أبي طالب	« أتعرف الناسخ والمنسوخ »
١٠٩	عمر	« أصبت السنة »
٤٥٨	الزهري	« آفة العلم النسيان »
٣٠٦	ابن عباس	« اقرؤوا عليّ »
٤٢٠	أبو ذر	« أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نغلب »
١١١	أنس	« أن أبواب النبي ﷺ كانت تفرع بالأظافر »
١٢٦	ابن عباس	« أن جزوراً نُحرت »
٦٨١	ابن عباس	« استمعوا علم العلماء »
١٥٩	ابن عباس	« أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ »
١٢٦	ابن المسيّب	« أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم »
٤٥١	علي بن أبي طالب	« انظر إلى ما قال »
٦٧٧	-	« إن عبادة بن الصامت »
٦٧٧	ابن عمر	« إن عمر رأى حلة سبراء »
٤١٨	أبو هريرة	« الله الذي لا إله إلا هو »
٢٧٧	ابن مسعود	« إن هذا الدينار »
٢٥٢	ابن سيرين	« إن هذا العلم دين »
٢٠٤	رجل من الأنصار	« إنهم كانوا مع رسول الله »
٤٣٠	ابن مسعود	« إني أكره أن أملككم »



طرف الأثر	الراوي	رقم الصفحة
« إني كنت أردت أن أكتب السنن »	عمر	٣٥٥
حرف التاء		
« تذكروا هذا الحديث »	علي	٤٥٨
« تلقاهم جهنم يوم القيامة »	أبو هريرة	١١٣
حرف الحاء		
« حب الدنيا رأس كل خطيئة »	مالك بن دينار	٢٤٢
« حدث الناس كل جمعة مرة »	ابن عباس	٤٣١
« الحمد لله كلمة الشكر »	ابن عباس	٢٢
« الحثآن الذي يُقبل على من أعرض عنه »	علي بن أبي طالب	٥٦٩
« حياة العلم مذاكرته »	ابن مسعود	٤٥٨
حرف الراء		
« رأيت رسول الله »	أبو الطفيل	٥٣٨
« رُمي أبي يوم الأحزاب »	جابر	٤٩٣
« رَوَّحُوا القلوب »	علي بن أبي طالب	٤٣٨
حرف الصاد		
« صليت خلف النبي »	أنس	٢٠١
« صليت خلف النبي »	وائل بن حجر	٢٢٧
حرف العين		
« العلم كثير »	علي بن أبي طالب	٤٤٨
حرف القاف		
« القراءة على العالم »	علي بن أبي طالب	٣٠٥
« قَيَّدُوا العلم بالكتاب »	أنس	٣٥٤
حرف الكاف		
« كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا »	أبو سعيد	٤٢٨
« كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ »	جابر	٤١٢

طرف الاثر	الراوي	رقم الصفحة
« كنا إذا حججنا »	جابر	٤٩٨
« كفارة المجلس »	عون بن عبد الله	٢٠٠
« كنا نقول ورسول الله ﷺ حى »	ابن عمر	١١١
« كان حديث رسول الله ينسخ »	العلاء بن الشخير	١٣٣
« كان يأمرنا ألا نأخذ إلا عن ثقة »	عمر	٢٥٢
« كان الماء من الماء رخصة »	أبي بن كعب	٤٩٧
« كنت أدعوا أُمي إلى الإسلام »	أبو هريرة	٦٧٧
« كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ »	ابن عباس	٢٧٥

## حرف اللام

« الله ذو الألوهية »	ابن عباس	٢١
« الله هو الاسم الأعظم »	جابر بن زيد	٢١
« لا تتركه حياء عن طلبه »	عمر	٤٤٩
« لا يحدث عن النبي إلا الثقات »	سعد بن إبراهيم	٢٥٢
« لا ينال العلم مستحي »	مجاهد	٤٤٩
« لم يكن فينا فارس »	البراء	١٥٤

## حرف الميم

« ما أنت بمحدث قوماً حديثاً »	ابن مسعود	٤٣٧
« مذاكرة الحديث أفضل من قراءة القرآن »	أبو سعيد الخدري	٤٥٨
« مذاكرة العلم ساعة »	ابن عباس	٤٥٨
« المعدة بيت الداء »	-	٢٤٢
« من أتى امرأته »	جابر	١١٣
« من أتى ساحراً »	ابن مسعود	١١٢
« من السنة وضع الكف في الصلاة »	علي بن أبي طالب	١٠٩
« من رَقَّ وجهه رَقَّ علمه »	عمر	٤٤٩
« من صام يوم الشك »	عمار بن ياسر	١١٤

طرف الأثر	الراوي	رقم الصفحة
« من طلب العلم جملة »	الزهري	٤٥٧
	حرف النون	
« نعم النساء نساء الأنصار »	عائشة	٤٤٩
	حرف الهاء	
« هتف العلم بالعمل »	علي بن أبي طالب	٥٦٩
« هذه خادم رسول الله »	عائشة	٢٦٧
	حرف الياء	
« يقال للرجل يوم القيامة »	الشعبي	١٢٠



## فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
صور المخطوطات	١٣
مقدمة	١٩
حد الحديث وأقسامه	٢٩
الصحيح	٣٥
الحسن	٧٧
الضعيف	٩٩
المرفوع والموقوف والمقطوع	١٠٧
الموصوف والمنقطع والمعضل	١١٧
المرسل	١٢١
المعلق	١٣٥
المعنن	١٤١
التدليس	١٤٧
الإرسال الخفي والمزيد في متصل الأسانيد	١٥٥
الشاذ والمحفوظ	١٥٩
الأفراد	١٦٧
الغريب والعزیز والمشهور والمستفيض والمتواتر	١٧١
الاعتبار والمتابعات والشواهد	١٨٥

الموضوع	رقم الصفحة
زيادات الثقات	١٨٩
المعل	١٩٧
المضطرب	٢١١
المقلوب	٢١٧
المدرج	٢٢٣
الموضوع	٢٣١
من تقبل روايته ومن ترد روايته	٢٥١
مراتب التعديل ومراتب التجريح	٢٨٣
تحمل الحديث	٢٩٣
أقسام طرق التحمل	٢٩٩
كتابة الحديث وضبطه	٣٥٣
صفة رواية الحديث	٣٨٥
آداب المحدث	٤١٩
آداب طالب الحديث	٤٤٥
العالي والنازل	٤٦٩
غريب ألفاظ الحديث	٤٨٥
المصحف والمحرف	٤٨٩
الناسخ والمنسوخ	٤٩٥
مختلف الحديث	٤٩٩
أسباب الحديث	٥٠٧
تواريخ المتون	٥١١
معرفة الصحابة رضي الله عنهم	٥١٥
معرفة التابعين وأتباعهم	٥٤٣
رواية الأكابر عن الأصاغر والصحابة عن التابعين	٥٥١
رواية الأقران	٥٥٧

الموضوع	رقم الصفحة
الإخوة والأخوات	٥٦٣
رواية الآباء عن الأبناء وعكسه	٥٦٧
السابق واللاحق	٥٧٥
الوحدان	٥٨١
أفراد العلم	٥٩٣
الأسماء والكنى	٥٩٧
أنواع عشرة من الأسماء والكنى	٦٠٣
الألقاب	٦١٣
المؤتلف والمختلف	٦١٩
المتفق والمفترق	٦٥٧
المتشابه	٦٦٥
المبهمات	٦٧٥
معرفة الثقات والضعفاء	٦٧٩
معرفة من خلط من الثقات	٦٨٥
طبقة الرواة	٦٨٩
أوطان الرواة وبلدانهم	٦٩٣
التاريخ	٦٩٩
كلمة الشارح	٧١٧
متن ألفية السيوطي « نظم الدرر في علم الأثر »	٧٢٣
فهرس الآيات القرآنية	٧٩٥
فهرس الأحاديث النبوية	٧٩٩
فهرس الآثار	٨١٥
فهرس الموضوعات	٨١٩

